

﴿ الجزء الثاني عشر ﴾

من

فتح الباري شرح صحيح الامام أبي عبد الله محمد
ابن اسمعيل البخاري لشيخ الاسلام قاضي
القضاة الطائفي الفضل شهاب الدين
أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر
العسقلاني الشافعي نزيل
القاهرة المحروسة نفعا
الله بعلمه
آمين

﴿ ورواه من الجامع الصحيح للامام البخاري ﴾
﴿ طبع بالمطبعة الخيرية بمكة ودمشق ﴾
﴿ السيد عمر حسين الخشاب بمصر القاهرة ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾

(بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٢٥ هجرية)

فهرسة الجزء الثاني عشر من فتح الباري

صفحة	باب	صفحة	باب
٤٢	باب من ادعى الى غير ابيه	٢	كتاب الفرائض
٤٣	اذا ادعت المرأة ابنا	٣	باب تعلم الفرائض
٤٤	باب القائف	٤	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تورت
٤٥	كتاب الحدود		ماتركنا صدقة
٤٦	باب ما يحذر من الحدود	٧	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك
٤٦	باب الزنا وشرب الخمر		مالا فلا له
٥٠	باب ما جاء في ضرب شارب الخمر	٨	باب ميراث الولد من ابيه وامه
٥١	باب من أمر بضرب الحد في البيت	١١	باب ميراث البنات
٥٢	باب الضرب بالجر يد والنعال	١٢	باب ميراث ابن الابن اذا لم يكن ابن
٦٠	ما يكره من احسن شارب الخمر وانه ليس	١٢	باب ميراث ابنة ابن مع ابنة
	بفاح من الملة	١٤	باب ميراث الجد مع الاب والاخت
٦٥	باب السارق حين يسرق	١٨	باب ميراث الزوج مع الولد وغيره
٦٦	باب لعن السارق اذا لم يسم	١٨	باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره
٦٧	باب الحدود كفارة	١٩	باب ميراث الاخوات مع البنات عصبية
٦٩	باب ظهر المزم من حى	١٩	باب ميراث الاخوات والاخت
٦٩	باب اقامة الحدود والانتقام لحرمات الله	١٩	باب يستفتونك قل الله يفتكم في الكلالة
٦٩	باب اقامة الحدود على الشريف والوضيع	٢٠	باب ابني عم احدهما أخ للام والآخر زوج
٧٠	باب كراهية الشفاعة في الحد اذا رفع الى	٢٢	باب ذوى الارحام
	السلطان	٢٣	باب ميراث الملائكة
٧٩	باب قول الله تعالى والسارق والسارقة	٢٤	باب الولد للقراش
	فاقطعوا ايديهما وفيكم يقطع	٣١	انما الولد لمن اعنت وميراث اللقيط
٨٩	باب توبة السارق	٣٢	باب ميراث السائبة
٨٩	كتاب المحاربين من اهل الكفر	٣٢	باب اثم من تبرأ من مواليه
	والردة	٣٦	باب اذا أسلم على يديه
٩١	باب لم يحنم النبي صلى الله عليه وسلم	٣٨	باب مولى القوم من انفسهم
	المحاربين الخ	٣٩	باب ميراث الاسير
٩١	باب لم يسبق المرتدون المحاربون حتى ماتوا	٣٩	باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
٩١	باب سمع النبي صلى الله عليه وسلم أعين	٤١	باب من ادعى أخا وابن أخ
	المحاربين	٤١	باب ميراث العبد النصراني والمكاتب
٩٢	باب فضل من ترك الفواحش		النصراني
٩٢	باب اثم الزنا	٤٢	باب اثم من اتقى من ولده

صحيفة	صحيفة
١٥١ ﴿كتاب الديات﴾	٩٥ باب رجم المحصن
١٥٤ باب ومن احيائها	٩٨ باب لا يبرجم المجنون والمجنونة
١٦٠ باب قول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا	١٠٤ باب للعاشر الحجر
كتب عليكم التصاص في القتلى الآية	١٠٤ باب الرجم في البلاط
١٦٠ باب سؤال القاتل حتى يقرروا الاقرار في	١٠٥ باب الرجم بالمصلى
الحدود	١٠٧ باب من اصاب ذنبا دون الحد فاجبر الامام
١٦٠ باب اذا قتل بجحرا او بعضا	فلا عقوبة عليه التوبة اذا جاء مستفتيا
١٦١ باب قول الله تعالى ان النفس بالنفس	١٠٨ باب اذا اقر بالحد ولم يبين
والعين بالعين	١١٠ باب هل يقول الامام للمقر لعنك لمست او
١٦٢ باب من اقاد بالحجر	غمرت
١٦٥ باب من قتل له قتل فهو بخير النظرين	١١٠ باب سؤال الامام المقر هل احصنت
١٦٥ باب من طلب دم امرىء غير حق	١١١ باب الاعتراف بالزنا
١٧٠ باب العقوبة في الخطا بعد الموت	١١٧ باب رجم الحبل في الزنا اذا احصنت
١٧١ باب قول الله تعالى وما كان لمؤمن ان	١٢٧ باب اليكران بجلدان وينفيان
يقتل مؤمنا الا خطأ	١٣٠ باب نفي اهل المعاصي والمخشئين
١٧٢ باب اذا اقر بالقتل مرة قتل به	١٣٠ من امر غير الامام باقامة الحد غائب عنه
١٧٢ باب قتل الرجل بالمرأة	١٣١ باب قول الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا
١٧٢ باب القصاص بين الرجال والنساء في	ان ينكح المحصنات المؤمنات الآية
الجراحات	١٣٢ باب اذا زنت الامة
١٧٤ باب من اخذ بجمته	١٣٤ باب لا يثرب على الامة اذا زنت ولا تنفى
١٧٥ باب اذامات في الزنا ما او قتل به	١٣٥ باب احكام اهل الذمة
١٧٦ باب اذا قتل نفسه خطا فلا دية له	١٤١ اذ رمى امراته او امرأة غيره بالزنا عند
١٧٧ باب اذا عض رجلا فوقعت ثنياه	الحاكم والناس الخ
١٨١ باب السن بالسن	١٤١ باب من ادب اهله او غيره دون السلطان
١٨٢ باب دية الاصابع	١٤٢ من رأى مع امراته رجلا فقتله
١٨٣ باب اذا اصاب قوم من رجل هل يعاقب	١٤٢ ما جاء في التعريض
١٨٥ باب القسامة	١٤٣ باب كم التعزير والادب
١٩٧ باب من اطلع في بيت قوم ففهموا عينه فلا	١٤٦ باب من اظهر الفاحشة واللطخ والتمه
دية له	بغير يئنه
١٩٩ باب العاقلة	١٤٧ باب رمى المحصنات
٢٠٠ باب جنين المرأة	١٥٠ باب قذف العبيد
٢٠٥ باب جنين المرأة وان العقل على الولد وعصبة	١٥١ باب هل يامر الامام رجلا فيضرب الحد
الوالد الاعلى الولد	غائب عنه
٢٠٥ باب من استعان عبدا او صيبا	

صحيفة	صحيفة
باب المعدن جبار والبرجبار ٢٠٦	باب في الصلاة ٢٦٨
باب العجماء جبار ٢٠٨	باب في الزكاة ٢٦٩
باب اثم من قتل ذميا بغير جرم ٢١٠	باب الحيلة في النكاح ٢٧١
باب لا يقتل المسلم بالكافر ٢١٢	باب ما يكره من الاحتياال في البيوع ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء ٢٧٢
باب اذا ظم المسلم وديا عند الغصب ٢١٤	باب ما يكره من اتناجش ٢٧٣
كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ٢١٤	باب ما ينهي من الخداع ٢٧٣
باب اثم من أشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والاخرة ٢١٤	باب ما ينهي عن الاحتياال للولي في اليتيمة المرغوبة وان لا يكمل لها صداقها ٢٧٤
باب حكم المرتد والمرندة ٢١٨	باب اذا غصب جارية فزعم انها مانت فقتل بقيمة الجارية الخ ٢٧٤
باب قتل من أبي قبول الفرائض ٢٢٤	باب ٢٧٥
باب اذا عرض الذمي أو غيره ٢٢٨	باب في النكاح ٢٧٥
باب ٢٢٩	باب ما يكره من احتياال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ٢٧٨
باب قتل الخوارج والملحد بعد اقامة الحجعة عليهم وقوله تعالى وما كان الله ليهضل قوما بعد اذ هدهم حتى يبين لهم ما يتقون ٢٣٠	باب ما يكره من الاحتياال في الفـرار من الطاعون ٢٧٩
باب من ترك قتل الخوارج للتألف ٢٣٦	باب في البة والشفعة ٢٧٩
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان دعواهما واحدة ٢٤٨	باب احتياال العامل ليمد له ٢٨١
باب ما جاء في المتاولين ٢٤٨	كتاب التعبير ٢٨٣
كتاب الاكراه ٢٥٤	باب ٢٨٣
باب من اختار القتل والضرب والهوان على الكفر ٢٥٨	باب رؤيا الصالحين ٢٩٢
باب في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره ٢٥٩	باب ٢٩٩
باب لا يجوز نكاح المكره ٢٦٠	باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ٣٠٣
باب اذا أكره حتى وهب عبدا أو باعه لم يجهز ٢٦١	باب المبشرات ٣٠٤
باب من الاكراه ٢٦١	باب رؤيا يوسف ٣٠٥
باب اذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها ٢٦٢	باب رؤيا ابراهيم عليه السلام ٣٠٦
باب يمين الرجل لصاحبه انه أخوه اذا خاف عليه القتل أو نحوه ٢٦٣	باب اتواطى على الرؤيا ٣٠٨
كتاب الحيل ٢٦٦	باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك ٣٠٨
باب ترك الحيل ٢٦٦	باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ٣١٠

صحيفة	صحيفة
باب رؤى بالليل ٣١٦	باب رؤى بالليل ٣١٦
باب رؤى بالنهار ٣١٧	باب رؤى بالنهار ٣١٧
باب رؤى بالنساء ٣١٨	باب رؤى بالنساء ٣١٨
باب الحلم من الشيطان ٣١٨	باب الحلم من الشيطان ٣١٨
باب اللبن ٣١٨	باب اللبن ٣١٨
باب اذا جرى اللبن في أطرافه أو أطاف به ٣٢٠	باب اذا جرى اللبن في أطرافه أو أطاف به ٣٢٠
باب القميص في المنام ٣٢٠	باب القميص في المنام ٣٢٠
باب جرا القميص في المنام ٣٢٠	باب جرا القميص في المنام ٣٢٠
باب الخضر في المنام والروضة الخضراء ٣٢١	باب الخضر في المنام والروضة الخضراء ٣٢١
باب كشف المرأة في المنام ٣٢٣	باب كشف المرأة في المنام ٣٢٣
باب ثياب الحرير في المنام ٣٢٣	باب ثياب الحرير في المنام ٣٢٣
باب المفاتيح في اليد ٣٢٤	باب المفاتيح في اليد ٣٢٤
باب التعليق بالمروءة والحلقة ٣٢٤	باب التعليق بالمروءة والحلقة ٣٢٤
باب عمود القسطاط ٣٢٤	باب عمود القسطاط ٣٢٤
باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام ٣٢٦	باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام ٣٢٦
باب القيد في المنام ٣٢٧	باب القيد في المنام ٣٢٧
باب العين الجارية في المنام ٣٣٢	باب العين الجارية في المنام ٣٣٢
باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس ٣٣٣	باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس ٣٣٣
باب نزع الذئوب والذئوبين من البئر بضعف ٣٣٥	باب نزع الذئوب والذئوبين من البئر بضعف ٣٣٥
باب الاستراحة في المنام ٣٣٦	باب الاستراحة في المنام ٣٣٦
باب القصير في المنام ٣٣٦	باب القصير في المنام ٣٣٦
باب الوضوء في النوم ٣٣٧	باب الوضوء في النوم ٣٣٧
باب الطواف ٣٣٧	باب الطواف ٣٣٧
باب اذا أعطى فضله غيره في النوم ٣٣٧	باب اذا أعطى فضله غيره في النوم ٣٣٧
باب الأمن من وذهاب الروح في المنام ٣٣٧	باب الأمن من وذهاب الروح في المنام ٣٣٧
باب الاخذ على اليمين في النوم ٣٣٨	باب الاخذ على اليمين في النوم ٣٣٨
باب اقدح في النوم ٣٣٨	باب اقدح في النوم ٣٣٨
باب اذا طار الشئ في المنام ٣٣٩	باب اذا طار الشئ في المنام ٣٣٩
باب اذا رأى بقراته تحر ٣٣٩	باب اذا رأى بقراته تحر ٣٣٩
باب التكت في المنام ٣٤١	باب التكت في المنام ٣٤١
باب اذا رأى انه أخرج الشئ من كوة وأسكنه موضعاً آخر ٣٤٢	باب اذا رأى انه أخرج الشئ من كوة وأسكنه موضعاً آخر ٣٤٢
باب المرأة السوداء ٣٤٣	باب المرأة السوداء ٣٤٣
باب المرأة الثائرة الرأس ٣٤٣	باب المرأة الثائرة الرأس ٣٤٣
باب اذا هز سيفاً في المنام ٣٤٣	باب اذا هز سيفاً في المنام ٣٤٣
باب من كذب في حلمه ٣٤٤	باب من كذب في حلمه ٣٤٤
باب اذا رأى ما يكره فلا يضرهم ولا يذكرها ٣٤٧	باب اذا رأى ما يكره فلا يضرهم ولا يذكرها ٣٤٧
باب من لم ير الرؤى بالاول عابر اذا لم يصب ٣٤٧	باب من لم ير الرؤى بالاول عابر اذا لم يصب ٣٤٧
باب تعبير الرؤى بعد صلاة الصبح ٣٥٣	باب تعبير الرؤى بعد صلاة الصبح ٣٥٣

﴿ الجزء الثاني عشر ﴾

من

فتح الباري شرح صحيح الامام أبي عبد الله محمد
ابن اسمعيل البخاري لشيخ الاسلام قاضي
القضاة الطائفي الفضل شهاب الدين
أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر
العسقلاني الشافعي نزيل
القاهرة المحروسة نفعا
الله بعلمه
آمين

﴿ ورواه من الجامع الصحيح للامام البخاري ﴾
﴿ طبع بالمطبعة الخيرية بمكة ودمشق ﴾
﴿ السيد عمر حسين الخشاب بمصر القاهرة ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾

(بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٢٥ هجرية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ
 وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى يوصيكم
 اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ
 وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ
 حَكِيمٌ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ
 سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ قَالَ سَمِعْتُ
 جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ
 يَقُولُ مَرَرْتُ بِعَادَنِي
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَهُمَا
 مَاشِيَانِ فَأَتَيْتَانِي وَقَدْ أَغْنَى
 عَلَيَّ قَتُورُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَبَّ عَلَى
 وَضُوءِهِ فَأَفَقْتُ فَقُلْتُ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ
 فِي مَالِي كَيْفَ أَقْضِي فِي
 مَالِي فَلَمْ يُجِبْنِي شَيْءٌ حَتَّى
 نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ

بَابُ الْفَرَائِضِ

(كِتَابُ الْفَرَائِضِ)

جَمَعَ فَرِيضَةً كَحَدِيثَةٍ وَحَدَاقٍ وَالْفَرِيضَةُ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْرُوضَةٍ مَا اخُذَتْ مِنَ الْفَرَضِ وَهُوَ الْقَطْعُ
 يُقَالُ فَرَضْتُ لِفُلَانٍ كَذَا أَيْ قَطَعْتُ لَهُ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ وَقِيلَ هُوَ مَنْ فَرَضَ الْقُوسَ وَهُوَ الْحَزْ
 الَّذِي فِي طَرَفِهِ حَيْثُ يَوْضَعُ الْوَتَرُ لِيُثَبَّتَ فِيهِ وَيُلْزَمَهُ وَلَا يَزُولُ وَقِيلَ الثَّانِي خَاصٌ بِفَرَائِضِ اللَّهِ وَهِيَ
 مَا أُلْزِمَ بِهِ عِبَادُهُ وَقَالَ الرَّاعِبُ الْفَرَضُ قَطْعُ الشَّيْءِ الصَّلْبِ وَالْأَثَرِ فِيهِ وَخَصَّتِ الْمَوَارِيثُ بِاسْمِ الْفَرَائِضِ
 مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى نَصِيبًا مِمَّا فَرَضَ وَأَيُّ مَقْدَرٍ أَوْ مَعْلُومٍ أَوْ مَقْطُوعٍ عَنْ غَيْرِهِمْ (قَوْلُهُ وَقَوْلِ اللَّهِ يوصيكم
 اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) أَفَادَ الْهَيْلِيُّ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي التَّعْبِيرِ بِلَفْظِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ لَا بِلَفْظِ الْفِعْلِ الْمَاضِي كَمَا فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى ذَاكُمْ وَصَاكُمْ بِهِ وَسُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ آيَةٌ نَاسِخَةٌ لِلْوَصِيَّةِ
 الْمَكْتُوبَةِ عَلَيْهِمْ كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ فَرِيضًا فِي بَابِ مِيرَاثِ الزَّوْجِ قَالَ وَأَضَافَ الْفِعْلُ إِلَى اسْمِ الْمَظْهَرِ تَنْوِيهَا
 بِالْحُكْمِ وَتَعْظِيمُهَا وَقَالَ فِي أَوْلَادِكُمْ وَلَمْ يَقُلْ بِأَوْلَادِكُمْ إِشَارَةً إِلَى الْأَمْرِ بِالْعَدْلِ فِيهِمْ وَلِذَلِكَ لَمْ يَخْصُ الْوَصِيَّةَ
 بِالْمِيرَاثِ بَلْ أَتَى بِاللَّفْظِ عَامًا وَهُوَ كَقَوْلِهِ لَا أَشْهَدُ عَلَى جُورٍ وَأَضَافَ الْأَوْلَادَ إِلَيْهِمْ مَعَ أَنَّهُ الَّذِي أَوْصَى بِهِمْ
 إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ أَرَحَمَهُمْ مِنْ آبَائِهِمْ (قَوْلُهُ إِلَى قَوْلِهِ وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) كَذَا لَيْزٌ وَامَّا غَيْرُهُ
 فَسَأَقُ الْآيَةَ الْأُولَى وَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ عَلَيْهَا حِكْمًا إِلَى قَوْلِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ مَرَرْتُ
 بِعَادَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي فَلَمْ يُجِبْنِي شَيْءٌ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ
 الْمِيرَاثِ هَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النِّسَاءِ أَنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ عَنْ هَرِّهِ وَالنَّاقِدُ

عن سفيان وهو ابن عيينة شيخ فيه وزاد في آخره يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله وبينت
هناك ان هذه الزيادة مدرجة وان الصواب ما اخرجته الترمذي من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة
حتى نزلت بوصيكم الله في اولادكم واما قول البخاري في الترجه الى والله عليهم حليم فأشار به الى ان مراد
جابر من آية الميراث قوله وان كان رجل يورث كلاله او امرأة وقد سبق في آخر تفسير النساء ما اخرجته
النسائي من وجه آخر عن جابر ان يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله نزلت فيه وقد اشكل ذلك قديما
قال ابن العربي بعد ان ذكر الروايتين في احدهما فنزلت يستفتونك وفي اخرى آية الموارث هذا
تعارض لم يتفق بيانه الى الآن ثم اشار الى ترجيح آية الموارث وتوهم يستفتونك و يظهر ان يقال ان
كلام من الايتين لما كان فيها ذكر الكلاله نزلت في ذلك لكن الآية الاولى لما كانت الكلاله
فيها خاصة بميراث الاخوة من الام كما كان ابن مسعود يقرأ وله اخ واخت من ام وكذا قرأ سعد بن ابى
وقاص اخرجته البيهقي بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الاخوة فنزلت الاخيرة فيصع ان
كلام من الايتين نزل في قصة جابر لكن المتعلق به من الآية الاولى ما يتعلق بالكلاله واما سبب نزول
اولها فورد من حديث جابر ايضا في قصة ابنتي سعد بن الربيع ومنع عمهما ان يرثا من ابيهما فنزلت
بوصيكم الله الآية فقال للعلم اعط ابنتي سعد الثلثين وقد بينت سياقه من وجه آخر هناك والله التوفيق
وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين فقلت يا رسول الله انما يرثي كلاله وقوله فلم
يجبني شيء استدل به على انه صلى الله عليه وسلم كان لا يجتهد ورد بانه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه
القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما وهي في مسألة الموارث التي غالبها لا مجال للرأي فيه
سالمنا انه كان يمكنه ان يجتهد فيها لكن لعله كان ينتظر الوحي اولا فان لم ينزل اجتهد فلا يدل على نفي
الاجتهاد مطلقا (قوله) **باب** تعليم الفرائض وقال عقبه بن عامر تعلموا قبل الطائنين يعني الذين
يتكلمون بالظن) هذا الاثر لم اظفر به موصولا وقوله قبل الطائنين فيه اشعار بان اهل ذلك العصر
كانوا يقفون عند النصوص ولا يتجاوزونها وان نقل عن بعضهم الفتوى بالرأي فهو قليل بالنسبة
وفيه انذار بوقوع ما حصل من كثرة القائلين بالرأي وقيل مراده قبل اندراس العلم وحدث من
يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند الى علم قال ابن المنير وانما خص البخاري قول عقبه بالفرائض لانها
ادخل فيه من غيرها لان الفرائض الغالب عليها التعبد وانحسام وجوه الرأي والخوض فيها بالظن
لا انضباط له بخلاف غيرها من ابواب العلم فان للرأي فيها مجالا والانضباط فيها ممكن غالبا يؤخذ من
هذا التقرير مناسبة الحديث المرفوع للترجيه وقيل وجه المناسبه ان فيه اشارة الى ان النهي عن
العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه وعلم الفرائض يؤخذ غالبا بطريق العلم
كما تقدم تقريره وقال الكرماني يحتمل ان يقال لما كان في الحديث وكونوا عباد الله اخوانا يؤخذ منه
تعلم الفرائض ليهل الاخ الوارث من غيره وقد ورد في الحديث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط
المصنف اخرجته احمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود رفعه تعلموا
الفرائض وعلموها الناس فاني امر ومقبوض وان العلم سيفبض حتى يختلف الانسان في الفريضة فلا
يجدان من يفصل بينهما ورواه موثقون لانه اختلف فيه على عوف الاعرابي اختلافا كثيرا فقال
الترمذي انه مضطرب والاختلاف عليه انه جاء عنه من طريق ابى مسعود وجاء عنه من طريق ابى
هريرة وفي أسانيدها عنه أيضا اختلاف ولقظه عند الترمذي من حديث ابى هريرة تعلموا الفرائض
فانها نصف العلم وانه أول ما ينزع من أمتي وفي الباب عن ابى بكره أخرجه الطبراني في الاوسط من
طريق راشد الحناني عن عبد الرحمن بن ابى بكر عن ابيه رفعه تعلموا القرآن والفرائض وعلموها

(باب تعليم الفرائض
وقال عقبه بن عامر تعلموا
قبل الطائنين يعني الذين
يتكلمون بالظن) حدثنا
موسى بن اسمعيل حدثنا
وهيب حدثنا ابن طاوس
عن ابيه عن ابى هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا كم والظن فان
الظن اكذب الحديث
ولا تحسوا ولا تجسوا
ولا تباغضوا ولا تبايروا
وكونوا عباد الله اخوانا

(باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة) * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن فاطمة والعباس عليهما السلام أنيا أبابكر ياتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما حينئذ يطلبان أرضيهما من فذل وسهمه من خير فقال لهما أبو بكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نورث ما تركنا صدقة إنما يا كل آل محمد من هذا المال قال أبو بكر والله لأدع أمرا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه إلا صنعته قال فهجرت فاطمة فلم تكلمه حتى ماتت * حدثنا اسمعيل بن أبان أخبرنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا صدقة * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكر من حديثه ذلك فاطمعت حتى دخلت عليه فقالت له فقال انطلقت حتى أدخل على عمر فأنه حاجبه برقا فقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد قال نعم فاذن لهم ثم قال هل لك في علي وعباس قال

نعم قال عباس يا أمير المؤمنين أفض بيني وبين هذا قال أنشدكم بالله الذي بأذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا صدقة يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه فقال الرهط قد قال ذلك فأنبل على علي وعباس فقال هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قال قد قال ذلك قال عمر فاني أحدثكم عن هذا الأمر أن الله قد كان خص لرسوله صلى الله عليه وسلم في هذا النبي بشي علم يخطه أحدا غيره فقال عز وجل ما آفاه الله على رسوله إلى قوله قد ير فكانت خالصة لرسول

الناس أو شئ أن يأتي على الناس زمان يقتصم الرجلان في الفريضة فلا يجزان من يفصل بينهما وراشدا مقبول لسكن الراوي عنه مجهول وعن أبي سعيد الخدري بلفظ تعلموا الفرائض وعلموها الناس أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف وأخرج الدرامي عن عمر موقوفا تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن وفي لفظ عنه تعلموا الفرائض فانها من دينكم وعن ابن مسعود موقوفا أيضا من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض وربها لثقات إلا أن في أسانيدھا انقطاعا قال ابن الصلاح لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا وقد قال ابن عيينة أذعن عن ذلك أنه يتلى به كل الناس وقال غيره لأن لهم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت وقيل لأن الأحكام تتلقى من النصوص ومن القياس والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص كما تقدم ثم ذكر حديث أبي هريرة أياكم والظن الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في باب ما ينهى عن التعاسد في أوائل كتاب الأدب وتقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذي لا يستند إلى أصل ويدخل فيه ظن السوء بالمسلم وابن طاووس المذکور في السند هو عبد الله (قوله يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة) هو بالرفع أي المتروك عنا صدقة وادعى الشيعة أنه بالنصب على أن ما نافية ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع وعلى التنزيل فيجوز النصب على تقدير حذف تقديره ما تركنا مبدول صدقة قاله ابن مالك ويذهب إلى الضراب عنه والوقوف مع ما ثبت به الرواية وذكر فيه أربعة أحاديث * أحدها حديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة وقد مضى في فرض الخمس مشروحا وسياقه أنهم مما هنا وقوله فيه إنما يا كل آل محمد من هذا المال كذا وقع وظاهره الحصر وانهم لا ياكلون إلا من هذا المال وليس ذلك مرادا وإنما المراد العكس وتوجيهه أن من التبعيض والتقدير إنما يا كل آل محمد بعض هذا المال يعني بقدر حاجتهم وبقيته للصالح * ثانيها حديث عائشة بلفظ الترجه وأورده آخر الباب بزيادة فيه * ثالثها حديث عمر في قصة علي والعباس مع عمر في منازعتهم ما في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قول عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام هل تعلمون أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم لقد أعطاكموه وبها فبكم حتى بقي منها هذا المال فكان النبي صلى الله عليه وسلم ينفق على أهله من هذا المال نفقة سنة ثم يأخذ ما بقي فيجعله لمعمل مال الله فعمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حياته أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك قالوا نعم ثم قال لعلي وعباس أنشدكم بالله هل تعلمان ذلك قالوا نعم فتوفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها فعمل بها عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم توفي الله أبابكر فقلت أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها سنتين أعمل فيها ما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم جئتهما وكلتكما واحدة وأمر كما جئني نسائي نصيبك من ابن أخيك وأنا في هذا يسائي نصيب امرأتك من أبيها فقلت إن شئتما دفعتهما إليكما بذلك فلتتسا مني قضاء غير ذلك فوالله الذي بأذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة فان عجزت فادفعها إلي فأنأ كفيكماها * حدثنا اسمعيل بن عبد الله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله

الله صلى الله عليه وسلم قال لا تورث ما تركنا صدقة يريد نفسه فقالوا قد قال ذلك وفيه انه قال
 مثله اعلى ولا عباس فقالا كذلك الحديث بطوله وقد مضى مطولا في فرض الخس وذ كر شرحه هنالك
 في تنبيهات في الراي من قوله لا تورث بالفتح في الرواية ولوروي بالكسر اصح المعنى ايضا وقوله فكانت
 خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك في رواية أبي ذر عن المستمل والكشميهني خاصة وقوله
 لقد أعطاه كموه أي المال في رواية الكشميهني أعطاه كموها أي الخالصة له وقوله فوالله الذي بأذنه في
 رواية الكشميهني يحذف الجلالة رابعها حديث أبي هريرة واسمه عجل شيخه هو ابن أبي أويس المدني
 ابن اخت مطلق وقد أكرهه وأما اسم عجل بن أبان شيخه في الحديث الذي قبله بحديث فلا رواية له عن
 مالك (قوله لا يقسم) كذا في ذر عن غير الكشميهني والباقي لا يقسم يحذف التاء الثانية قال ابن
 النجاشي الرواية في الموطأ وكذا في آفة في البخاري برفع الميم على انه خبر والمعنى ليس يقسم ورواه بعضهم
 بالجزم كأنه منهم اهتم ان يخلف شيئا لا يقسم بعده فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الوصايا من حديث عمرو
 ابن الحارث الخزاعي ما ترك لرسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى
 انتهى فيه عدم معنى الرايتين ويستفاد من رواية لرفع انه أخبر أن لا يخلف شيئا من جرت العادة بقسمته
 كالذهب والفضة وان الذي يخلفه من غيرها لا يقسم أيضا بطريق الارث بل تقسم منافعها لمن ذكر
 (قوله ورثتي) أي بالقوة لو كنت ممن يورث أو المراد لا يقسم مال تركه لجهة الارث فأتى بلفظ ورثتي
 ليكون الحكم مع لادبه الاشتقاق وهو الارث فالمننى انقسامهم بالارث عنه قاله السبكي الكبير (قوله
 ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة) تقدم الكلام على المراد بقوله عاملي في أوائل فرض
 الخس مع شرح الحديث وحكيته فيه ثلاثة أقوال ثم وجدت في الخصائص لابن دحية حكاية قول رابع
 ان المراد خادمه وعبر عن العامل على الصدقة بالعامل على النخل وزاد أيضا وقيل الاجير ويتحصل من
 المجموع خمسة أقوال الخليفة والصانع والناظر والخادم وحافر قبره عليه الصلاة والسلام وهذا ان كان
 المراد بالخادم الجنس والافان كان الضمير للنخل فيتعلم مع الصانع والناظر وقد ترجم المصنف عليه
 في أوائل الوصايا باب نفقة قيم الوقف وفيه إشارة الى ترجيح كل العامل على الناظر ومما يستل عنه
 تخصيص النساء بالنفقة والمؤنة بالعامل وهل بينهما مغايرة وقد أجاب عنه السبكي الكبير بان المؤنة
 في اللغة القيام بالكفاية والانفاق بذل القوت قال وهذا يقتضي ان النفقة دون المؤنة والسرفى
 التخصيص المذكور لإشارة الى أن أزواجه صلى الله عليه وسلم لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة
 كان لا بد لهن من القوت فاقصر على ما بدل عليه والعامل لما كان في صورة الاجير فيحتاج الى
 ما يكفيه اقتصر على ما بدل عليه انتهى ملخصا ويؤيده قول أبي بكر الصديق ان حرقى كانت تكفى
 عائتي فاشتهت عن ذلك بأمر المسلمين فجعلوا له قدر كفايته ثم قال السبكي لا يعترض بأن عمر كان فضلا
 عائشة في العطاء لانه حال ذلك بمن يدحى رسول الله صلى الله عليه وسلم لها (قلت) وهذا ليس مما
 بدأ به لان نسمة عمر كانت من الفتوح وأما ما يتعلق بحديث الباب ففيه ما يتعلق بما خلفه النبي صلى
 الله عليه وسلم وانه يبدأ منه بما ذكر وأما درجه الله انه يدخل في لفظ نفقة نسائي كسوتهن وسائر
 الوازم وهو كما قال ومن ثم استمرت المسألة كمن التي كن قبل وفاته صلى الله عليه وسلم كل واحدة باسم
 التي كانت فيه وقد تقدم تقرر بذلك في أول فرض الخس وإذا انضم قوله ان الذي يخلفه
 صدقة الى أن آله نهى عنهم الصدقة لمحقق قوله لا تورث وفي قول عمر يريد نفسه إشارة الى أن
 النون في قوله تورث للمتكلم خاصة لا للجمع وأما ما شتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ
 نحن معاشر الانبياء لا تورث فقد أنكره جماعة من الأئمة وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ نحن

صلى الله عليه وسلم
 قال لا يقسم ورثتي دينارا
 ما تركت بعد نفقة نسائي
 ومؤنة عاملي فهو صدقة
 حدثنا عبد الله بن
 مسلمة عن مالك عن ابن
 شهاب عن عروة عن عائشة
 رضى الله عنها ان أزواج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حين توفي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اردن ان
 يعثن عثمان الى ابي بكر
 بالنسبة ميراثهن فقالت
 عائشة ليس قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تورث
 ما تركنا صدقة

لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد يلفظ انما معاصر الانبياء لا نورث الحديث
 أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه وهو كذلك في مسند الجيادي عن ابن عيينة وهو من
 اتقن اصحاب ابن عيينة فيه وأورده الهيثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ
 المذكور وأخرجه الطبراني في الاوسط بنحو اللفظ المذكور وأخرجه الدارقطني في العلل من رواية
 أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق بلفظ ان الانبياء لا يورثون قال ابن بطال وغيره
 ووجه ذلك والله أعلم ان الله بعثهم ببلغين رسالاته وأمرهم ان لا يأخذوا على ذلك اجرا كما قال قل
 لا أسألكم عليه اجرا قال نوح وهو ذو غيرهما نحو ذلك فكانت الحكمة في ان لا يورثوا التلايف انهم
 جمعوا المال لو ارثهم قال وقوله تعالى وورث سليمان داود جعله اهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة
 وكذا قول زكريا فذهب لي من ذلك وليا يرثني وقد حكى ابن عبد البر ان العلماء في ذلك قولين وان الأكثر
 على ان الانبياء لا يورثون وذكر ان من قال بذلك من الفقههاء ابراهيم بن اسمعيل بن علي بن نفعه عن
 الحسن البصري عياض في شرح مسلم وأخرج الطبري من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبي صالح
 في قوله تعالى حكاية عن زكريا واني خفت الموالي قال العصبية ومن قوله وذهب لي من ذلك وليا يرثني
 قال يرث مالي ويرث من آل يعقوب النبوة ومن طريق قتادة عن الحسن بنحوه لكن لم يذكر المال
 ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن بن ربيعة عن سيار بن حماد عن أبي بكر الصديق عن علي بن
 (قلت) وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام
 لا نورث ما تركنا صدقة فيكون ذلك من خصائصه التي أكرم بها بل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه يؤيد اختصاصه
 بذلك واما عموم قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم الخ فأجيب عنها بانها عامة فيمن ترك شيئا كان ملكه
 واذا ثبت انه وقفه قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث وعلى تقدير انه خلف شيئا كان ملكه
 فدخوله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه وقد اشتهر عنه انه لا يورث فظهر
 تخصيصه بذلك دون الناس وقيل الحكمة في كونه لا يورث حسم المادة في غنى الوارث موت المورث من
 اجل المال وقيل لكون النبي كالاب لامته فيكون ميراثه للجميع وهذا معنى الصدقة العامة وقال ابن
 المنير في الحاشية يستفاد من الحديث ان من قال داري صدقة لا تورث انها تكون حبا ولا يحتاج الى
 التصريح بالوقف او الحبس وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحا او كناية يحتاج الى نية وفي حديث
 أبي هريرة دلالة على صحة وقف المنقولات وان الوقف لا يختص بالعقار له موم قوله ما تركت بعد نفقة
 نسائي الخ ثم ذكر حديث عائشة ان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي اردن ان يعثن عثمان الى
 أبي بكر يسألنه ميراثهن فقالت عائشة اليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تورث ما ترك كما صدقة
 أورده من رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة وهذا الحديث في الموطأ ووقع في رواية ابن وهب عن
 مالك حديثي ابن شهاب وفي الموطأ للدارقطني من طريق القعنبي يسألنه ثمنهن وكذا أخرجه من
 طريق جويرية بن أسماء عن مالك وفي الموطأ ايضا ارسلن عثمان الى أبي بكر الصديق وفيه
 فقالت لهن عائشة وفيه ما تركنا فهو صدقة وظاهر سياقه انه من مسند عائشة وقد رواه
 اسحق بن محمد القروي عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق أورده الدارقطني
 في الغرائب وأشار الى انه تفرد بن يادة أبي بكر في مسنده وهذا يوافق رواية معمر عن ابن شهاب
 المذكورة في اول هذا الباب فان فيه من عائشة ان ابا بكر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول فذكره فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعه

أبوها ويحتمل أن تكون انما سمعته من أبيها عن النبي صلى الله عليه وسلم فارسلته عن النبي صلى الله عليه وسلم لما طالب الأزواج ذلك والله أعلم **(قوله)** باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا فلاهله هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى عن أبي سلمة وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ وبعده ومن ترك ضياعا قال وقال بعده روى الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أطول من هذا **(قوله في السند عبد الله)** هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد وقد بينت في الكفالة الاختلاف على الزهري في صحابه وان معمر انقرده عنه بقوله عن جابر بن عبد الله عن أبي هريرة **(قوله)** أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم هكذا أورده مختصرا وتقدم في الكفالة من طريق عقيل عن ابن شهاب بن كرسبته في أوله ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول هل ترك لدينه قضاء فان قيل نعم صلى الله عليه وآله والافال صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتوح قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم الحديث وتقدم في القرض وفي تفسير الأحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ ما من مؤمن الا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة اقرؤا ان شئتم النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم الحديث وفي حديث جابر عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول أنا أولى بكل مؤمن من نفسه وقوله هنا فن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فعلينا قضاؤه يخص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ فن توفي من المؤمنين وترك ديننا فعلى قضاؤه وكذا قوله في الرواية الأخرى في تفسير الأحزاب فان ترك ديننا أو ضياعا فليأتني قانا مولا أو وليه فعرف أنه مخصوص بمن لم يترك وقاء وقوله فليأتني أي من يقوم مقامه في السعي في وقاء دينه أو المراد صاحب الدين وأما الضمير في قوله مولا فهو وليت المذكور وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ قانا وليه فلا يدعي له وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفالة وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وقاء وأنه كان اذا وجد من يتكفل بوقائه صلى الله عليه وان ذلك كان قبل ان يفتح الفتوح كما في رواية عقيل وهل كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولاية الأمر بعده والراجح الاستمرار لكن وجوب الوفاء انما هو من مال المصالح ونقل ابن بطال وغيره انه كان صلى الله عليه وسلم يتبرع بذلك وعلى هذا لا يجب على من بعده وعلى الأول قال ابن بطال فان لم يعط الامام عنه من بيت المال لم يجبس عن دخول الجنة لانه يستحق القدر الذي عليه في بيت المال ما لم يكن دينه أكثر من القدر الذي له في بيت المال مثلا **(قلت)** والذي يظهر أن ذلك يدخل في المقاصصة وهو كمن له حق وعليه حق وقد مضى انهم اذا اخلصوا من الصراط حبسوا عند قنطرة بين الجنة والنار يتقاصون المتظالم حتى اذا هذبوا ونهوا اذن لهم في دخول الجنة فيجعل قوله لا يجبس أي معذبا مثلا والله أعلم **(قوله)** ومن ترك ما لا فلورثته أي فهو ولورثته وثبت كذلك هنا في رواية الكشميهني وكذا المسلم وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة فليرنه عصبته من كانوا ولمسلم من طريق الأعرج عن أبي هريرة قال العصبه من كان وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ فإله لموالي العصبه أي أولياء العصبه قال الداودي المراد بالعصبه هنا الورثة لا من يرث بالتعصيب لان العاصب في الاصطلاح من له سهم مقدر من المجمع على توريثهم ويرث كل المال اذا انقرض ويرث ما فضل بعد الفروض بالتعصيب وقيل المراد بالعصبه هنا قرابة الرجل وهم من يلتقي مع الميت في أب ولوعلاسموا بذلك لانهم يحيطون به يقال عصب الرجل بفلان أحاط به ومن ثم قيل تعصب لفلان أي أحاط به وقال الكرماني المراد

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا فلاهله
حدثنا عبد الله بن شهاب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فعلينا قضاؤه ومن ترك ما لا فهو ولورثته

العصبة به بأصحاب الفروض قال ويؤخذ حكم أصحاب الفروض من ذكر العصبة بطريق الأولى
ويشير إلى ذلك قوله من كانوا فانه يتناول أنواع المنتسبين إليه بالنفس أو بالغير قال ويحتمل أن تكون
من شرطية **(قوله باب ميراث الولد من أبيه وأمه)** لفظ الولد أعم من الذكر
والأنثى ويطلق على الولد للصلب وعلى ولد الولد وان سفل قال ابن عبد البر أصل ما بنى عليه مالك والشافعي
وأهل الحجاز ومن وافقهم في الفرائض قول زيد بن ثابت وأصل ما بنى عليه أهل العراق ومن وافقهم
فيما قول علي بن أبي طالب وكل من الفريقين لا يخالف قول صاحبه إلا في اليسير النادر إذا ظهر له مما
يجب عليه الاتياد إليه **(قوله وقال زيد بن ثابت الخ)** وصلة سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن
أبي الزناد عن أبيه عن خارجة ابن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر مثله سواء إلا أنه قال بعد قوله وان
كان معهم ذكراً فلا فريضة لاحد منهم ويبدأ بمن شركهم فيعطى فريضة فبأنه يترك ذلك فلا ذكر
مثل حظ الأنثيين قال ابن بطال قوله وان كان معهم ذكراً يريد ان كان مع البنات أخ من أبيهن وكان
معهم غيرهن من له فرض مسمى كالأب مثلاً قال ولذلك قال شركهم ولم يقل شركهن فيعطى الأب
مثلاً فرضه ويقسم ما بقي بين الابن والبنات لذلك كرمثل حظ الأنثيين قال وهو هذا وأما ويل حديث
الباب وهو قوله اخرجوا الفرائض بأهلها **(قوله ابن طاووس)** هو عبد الله **(قوله عن ابن عباس)**
قبل نفرد به بسبب بوجه ورواه الثوري عن ابن طاووس لم يذكر ابن عباس بل أرسله أخرجه النسائي
والطحاوي وأشار النسائي إلى ترجيح الارسل يرجح عند صاحب المصنف الموصول لما به روح بن
القاسم وهو يبا عندهما ويحيى بن أيوب عند مسلم وزيد بن مسعود عند الدارقطني واختلف على
معمر فرواه عبد الرزاق عنه موصلاً أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ورواه عبد الله بن
المبارك عن معمر والثوري جيعاً مرسلاً أخرجه الطحاوي ويحتمل ان يكون حمل رواية معمر على
رواية الثوري وانما صححناه لان الثوري وان كان احفظ منهم لكن العدد الكثير بها ومه وإذا
تعارض الوصل والارسل ولم يرجح احد الطريقين قدم الوصل والله أعلم **(قوله اخرجوا الفرائض
بأهلها)** المراد بالفرائض هنا الانصباء المقصورة في كتاب الله تعالى وهي النصف ونصفه ونصف
نصفه والثلاثون ونصفهما ونصف نصفهما والمراد بأهلها من يستحقها بنص القرآن ووقع في رواية
روح بن القاسم عن ابن طاووس اقصموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله أي وفق ما أنزل في
كتابه **(قوله فبأن)** في رواية روح بن القاسم فبأن تركت أي ابقيت **(قوله فهو لأولى)** في رواية الكشميني
فلاولى بفتح الهمزة واللام بينهما وأوسا كنه أفضل تفضيل من الولي بسكون اللام وهو القرب أي لمن
يكون اقرب في النسب إلى المورث وليس المراد هنا الاحق وقد حكى عياض ان في رواية ابن الحذاء عن
ابن مهران في مسلم فهو لأولى بدال ونون هو بمعنى الاقرب قال الخطابي المعنى اقرب رجل من العصبة
وقال ابن بطال المراد بأولى رجل ان الرجال من العصبة بعد أهل الفروض اذا كان فيهم من هو اقرب
إلى الميت استحق دون من هو بعده فان استواوا اشتركوا قال ولم يقصد في هذا الحديث من يدل
بالآباء والامهات مثلاً لانه ليس فيهم من هو أولى من غيره اذا استواوا في المنزلة كذا قال ابن المنير
وقال ابن التين انما المراد به العمة مع العم وبنت الاخ مع ابن الاخ وبنت العم مع ابن العم وخرج من
ذلك الاخ والاخت لأبوين أو لأب فأنهم يرتبون بنص قوله تعالى وان كانوا أخوة رجالاً ونساء فلا ذكر مثل
حظ الأنثيين ويستثنى من ذلك من يحجب كالأخ للأب مع البنت والاخت الشقيقة وكذا يخرج الاخ
والاخت لأم بقوله تعالى فلكل واحد منهما السدس وقد نقل الاجماع على ان المراد بهما الاخوة

باب ميراث الولد من أبيه
وامه **وقال زيد بن ثابت**
اذا ترك رجل أو امرأة بنتاً
فلها النصف وان كانتا
انثيين أو أكثر فلهن الثلثان
وان كان معهم ذكراً
بمن شركهم فيعطى
فريضة فبأنه يترك
مثل حظ الأنثيين
موسى بن اسمعيل حدثنا
وهيب حدثنا ابن طاووس
عن أبيه عن ابن عباس
رضي الله عنهم عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
اخرجوا الفرائض بأهلها
فبأنه يترك

رجل ذكر

من الام وسياتي مزيد في هذا في باب ابني عم أحدهما أخ لام والاخر زوج (قوله رجل ذكر)
هكذا في جميع الروايات ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتلميذه القرطبي فلاولي عصبية ذكر
قال ابن الجوزي والمنذري هذه اللفظة ليست محفوظة وقال ابن الصلاح فيها بعد عن الصحة من
حيث اللغة فضلا عن الرواية فان العصبية في اللغة اسم للجمع لا للواحد كذا قال والذي يظهر أنه اسم جنس
ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب قبله فليرثه عصبته من كانوا قال ابن
دقيق العيد قد استشكل بأن الاخوات عصبات البنات والحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبية
المستعق للباقي بعد القروض والجواب انه من طريق المفهوم وقد اختلف هل له مفهوم وعلى التنزل
فيخص بالخبر الدال على ان الاخوات عصبات البنات وقد استشكل التعزيز بذكر بعد التعبير برجل
فقال الخطابي انما كرر للبيان في نعتة بالذكورة ليعلم ان العصبية اذا كان عمأ وابن عم مثلاً وكان
معه أخت له ان الاخت لا ترث ولا يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وتعقب بان هذا ظاهر
من التعبير بقوله رجل والاشكال باق الا ان كلامه ينحل الى انه للتأكيده به جزم غيره كابن التين قال
ومثله ابن ابون ذكروزيه القرطبي فقال قيل انه للتأكيده اللفظي ورد بان العرب انما توثق كحديث
يفيد فائدة اما نعين المعنى في النفس واما رفع توهم المجاز وليس ذلك موجودا هنا وقال غيره هذا
التوكيد لمتعلق الحكم وهو الذكورة لان الرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الامر فصحى
سيبويه صرحت برجل رجل أبوه فلهذا احتاج الكلام الى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن ان المراد به
خصوص البالغ وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو أعم من الذكر والانثى وقال ابن
العربي في قوله ذكر الاحاطة بالميراث انما تكون للذكر دون الانثى ولا يرد قول من قال ان البنت
تأخذ جميع المال لانها انما تأخذه بسببين متغايرين والاحاطة مختصة بالسبب الواحد وليس الا الذكورة
فلهذا نبه عليه بذكر الذكورية قال وهذا لا يتقطن له كل مدع وقيل انه احتراز عن الخشى في الموضوعين
فلا يؤخذ الخشى في الزكاة ولا يجوز الخشى المال اذا انفرد وقيل للاعتناء بالجنس وقيل للاشارة الى الكمال
في ذلك كما يقال امرأة أثنى وقيل لئلا توهم اشتراك الانثى معه لئلا يحمل على التغليب وقيل ذكر تنبيهها
على سبب الاستحقاق بالعصوبة وسبب الترجيح في الارث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الانثيين وحكمته
ان الرجال تلحقهم المؤن كالقيام بالعيال والضيقان وارفاة القاصدين ومواساة السائين وتحمل
الغرامات وغير ذلك هكذا قال النووي وسبقه القاضي عياض فقال قيل هو على معنى اختصاص الرجال
بالتعصيب بالذكورية اتي بها القيام على الاناث وأصله للمازري فانه قال بعد أن ذكر استشكل
ما ورد في هذا وهو رجل ذكر وفي الزكاة ابن لبون ذكر قال والذي يظهر لي ان قاعدة الشرع في الزكاة
الاتصال من سن الى اعلى منها ومن عدد الى أكثر منه وقد جعل في خمسة وعشرين بنت مخاض وسناً اعلى
منها وهو ابن لبون فقد يتخيل انه على خلاف القاعدة وأن السنين كالسن الواحد لان ابن اللبون اعلى
سناً لكنه أدنى قدراً فنبه بقوله ذكر على ان الذكورية تنبذ حتى يصير مساوياً بالبنت مخاض مع كونها
أصغر سناً منه وأما في الفرائض فلما علم ان الرجال هم القائمون بالامور وفيهم معنى التعصيب ونرى لهم
العرب ما لا ترى للنساء فعبّر بلفظ ذكر اشارة الى العلة التي لاجلها اختص بذلك فهما وان اشتركا في ان السبب
في وصف كل منهما بذكر التنبيه على ذلك لكن متعلق التنبيه فيهما مختلف فانه في ابن اللبون اشارة الى
النقص وفي الرجل اشارة الى الفضل وهذا قد تلخصه القرطبي وارتضاه وقيل انه وصف لاولي للرجل
قوله السهيلي وأطال في تقريره وتبجح به فقال هذا الحديث أصل في الفرائض وفيه اشكال وقد تلفاه

الناس أو أكثرهم على وجه لا يصح اضافته الى من أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصارا فقالوا
هو نعت لرجل وهذا لا يصح لعدم الفائدة لانه لا يتصور أن يكون الرجل الا ذكر او كلامه اجل من ان
يشتمل على حشو لا فائدة فيه ولا يمتلئ به حكم ولو كان كازعموا النقص فقه الحديث لانه لا يكون فيه بيان
حكم الطفل الذي لم يبلغ سن الرجولية وقد اتفقوا على ان الميراث يجب له ولو كان ابن ساعه فلا فائدة في
تخصيصه بالبالغ دون الصغير قال والحديث اعاسبق لبيان من يستحق الميراث من القرابة بعد اصحاب
السهام ولو كان كازعموا لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الاب وقرابة الام قال فادانبت هذا بقوله اولي رجل ذكر
يريد القريب في النسب الذي قرأته من قبل رجل و صلب لا من قبل بطن ورحم فالاولى هنا هو ولي الميت
فهو مضاف اليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف الى النسب وهو الصلب فعبر عن الصلب بقوله اولي
رجل لان الصلب لا يكون الا رجلا فاذا بقوله اولي رجل نفي الميراث عن الاولى الذي هو من قبل الام
كالخال واذا بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وان كن من المدلين الى الميت من قبل صلب لانهن اناث قال
وسبب الاشكال من وجهين احدهما انه لما كان مخفوضا ظن نعتا لرجل ولو كان مرفوعا لم يشك كل كان يقال
فوارثه اولي رجل ذكر والثاني انه جاء بلفظ افعول وهذا الوزن واذا أريد به التفضيل كان بعض ما يضاف
اليه كفلان أعلم انسان فمناه أعلم الناس فتوهم ان المراد بقوله اولي رجل اولي الرجال وليس كذلك وانما
هو اولي الميت باضافة النسب واولي صلب باضافته كما تقول هو اخولنا اخو الرخاء لا اخو البلاء قال فالاولى
في الحديث كلولى فان قيل كيف يضاف للواحد وليس بجزء منه فالجواب اذا كان معناه الاقرب
في النسب جازت اضافته وان لم يكن جزاء منه كقوله صلى الله عليه وسلم في البربر امل ثم اباك ثم ادناك
قال وعلى هذا فيكون في هذا الكلام الموجز من المتانة وكثرة المعاني ما ليس في غيره فالجدة لله الذي وفق
واعان انتهى كلامه ولا يتخلو من استغلاق وقد تلخصه الكرمانى فقال ذكر كوصفه لاولي لالرجل والاولى
بمعنى القريب الاقرب فكانه قال فهو القريب للميت ذكر من جهة رجل و صلب لا من جهة بطن ورحم
فالاولى من حيث المعنى مضاف الى الميت وأشير بذلك الى الاولوية فاذا بذلك نفي الميراث عن
الاولى الذي من جهة الام كالخال وبقوله ذكر نفيه عن النساء بالعصوبة وان كن من المدلين للميت من
جهة الصلب انتهى وقد اورد كما وجدته ولم احذف منه الا امثلة اطال بها وكلمات طويلة تبجح بها
بسبب ما ظهر له من ذلك والعلم عند الله تعالى قال التتوي اجمعوا على ان الذي يبقى بعد الفروض للعصبة
يقدم الاقرب فالاقرب فلا يرث عاصب بعبد مع عاصب قريب والعصبة كل ذكر يولد بنفسه بالقرابة
ليس بينه وبين الميت اثني فقي انفرادا خذ جميع المال وان كان مع ذوى فروض غير مستغرقين اخذ ما بقي
وان كان مع مستغرقين فلا شيء له قال القرطبي واما نسبه الفقهاء الاخت مع البنت عصبة فعلى سبيل
التعجوز لانها لما كانت في هذه المسئلة تأخذ ما فضل عن البنت اشبهت العاصب (قلت) وقد ترجم
البخاري بذلك كما سيأتي فريبا قال الطحاوي استدل قوم يعني ابن عباس ومن تبعه بحديث ابن عباس
على ان من خلف بنتا واخا شقيقة واخا شقيقة كان لابنته انصاف وما بقي لاخته ولا شيء لاخته ولو
كانت شقيقة وطردوا ذلك فيما لو كان مع الاخت الشقيقة عصبة فقالوا لا شيء لها مع البنت بل الذي يبقى
بعد البنت للعصبة ولو بعدوا واحتجوا ايضا بقوله تعالى ان امرؤ وهالك ليس له ولد وله اخت فلها انصاف
ما ترك قالوا فمن اعطى الاخت مع البنت خالف ظاهر القرآن قال واستدل عليهم بالانفاق على ان من
ترك بنتا وابن ابن وبنت ابن متساويين ان للبنت النصف وما بقي بين ابن الابن وبنت الابن ولم يخصوا
ابن الابن بما بقي لكونه ذكرا بل ورواه شقيقته وهي اثني قال فعلم بذلك ان حديث ابن عباس ليس
على عموم بل هو في شيء خاص وهو ما اذا ترك بنتا وعمامة فان للبنت النصف وما بقي للعم دون العممة

باب ميراث البنات

حدثنا الجوهري حدثنا
 سفيان حدثنا الزهري
 أخبرني عامر بن سعد بن
 أبي وقاص عن أبيه قال
 مرضت بمكة مرضا فشفيت
 منه على الموت فأتاني النبي
 صلى الله عليه وسلم يودني
 فقلت يا رسول الله إن لي
 مالا كثيرا وليس يرثني
 إلا ابنتي أفأصدق بنتي
 مالي قال لا قال قلت فالشطر
 قال لا قلت الثلث قال الثلث
 كبير إنك إن تركت ولدك
 أغنياء خير من أن تتركهم
 عالة يتكفرون الناس وإنك
 إن تنفق نفقة إلا أجرت
 عليها حتى الأقسمة ترفعها
 إلى في امرأتك فقلت
 يا رسول الله أختلف عن
 هجرتي فقال لن تختلف
 بعدى فتعمل عملاتك يديه
 وجه الله إلا زددت به رفعة
 ودرجة ولعلك أن تختلف
 بعدى حتى ينتفع بك أقوام
 ويضر بك آخرون ولكن
 البائس سعد بن خولة يرثي
 له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إن مات بمكة قال
 سفيان وسعد بن خولة
 رجل من بني عامر بن لؤي
 * حدثنا محمود بن غيلان
 حدثنا أبو النضر حدثنا أبو
 معاوية شيبان عن أشعث
 عن الأسود بن يزيد قال
 أتانا معاذين جبل باليمن

معلما

اجماعا قال فاتفق النظر ترجيح الطاق الاخت مع الاخ بالابن والبنات لا بالعم والعمة لان الميت لو لم
 يترك الاخا واختا شافقتين فالمال بينهما فكذلك لو ترك ابن ابن وبنات ابن بخلاف ما لو تركهما وجمعه
 فان المال كله للعم دون العمة باتفاقهم قال وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على
 ان الميت لو ترك بنتا وأخا لاب كان للبنات النصف وما بقي للأخ وان معني قوله تعالى ليس له ولد إنما
 هو ولد يجوز المال كله لا الولد الذي لا يجوز وأقرب العصبية البنون ثم بنوه ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاب ثم
 الجد والاخ اذا انفردوا أحدهما فان اجتمعوا فسيأتي حكمه ثم بنو الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاعمام
 ثم بنوهم وان سفلوا ومن أدلى بابو بن يقدم على من أدلى بأب لكن يقدم الاخ من الاب على ابن الاخ
 من الابوين ويقدم ابن اخ لاب على عم لابوين ويقدم عم لاب على ابن عم لابوين واستدل به البخاري
 على ان ابن الابن يجوز المال اذا لم يكن دون ابن وعلى ان الجد يرث جميع المال اذا لم يكن دون اب
 وعلى ان الاخ من الام اذا كان ابن عم يرث بالفرض والتعصيب وسيأتي جميع ذلك والبعث فيه
 ﴿قوله ما﴾ ميراث البنات (الاصل فيه كما تقدم في أول كتاب الفرائض قوله تعالى
 يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها وان أهل
 الجاهلية كانوا لا يورثون البنات كما حكاه أبو جعفر بن حبيب في كتاب المحبر وحكى ان بعض عقلاء
 الجاهلية ورث البنات لكن سوى بينهما وبين الذكور وهو عامر بن جشم يضم الجيم وفتح المعجمة وقد
 تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين حيث قبل
 ذكر في الآية حكم البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الانفراد ذكر حكم البنت الواحدة
 في المطالين وكذا حكم ما زاد على البنتين وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك
 الجمهور واختلف في ما أخذهم فقيل حكمهما حكم الثلاث فآزاد دليله بيان السنة فان الآية لما كانت
 محتملة ببنت السنة ان حكمهما حكم ما زاد عليها وذلك واضح في سبب النزول فان العم لما منع البنتين
 من الارث وشكت ذلك أمهما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما يقضي الله في ذلك فزلت آية الميراث فإرسل
 إلى العم فقال اعطى بنتي سعد اثنتين فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فانه بيان
 لا نسخ وقيل بالقياس على الاختين وهما أولى لما يختص بهما من أنهما أمس رجاء بالميت من أختيه
 فلا يقصر بهما عنهما وقيل ان لفظ فوق في الآية مقحم وهو غلط وقال المبردي يؤخذ من جهة ان أقل
 عدد يجتمع فيه الصنفان ذكر وأنثى فان كان للواحدة الثلث كان للبنتين الثلثان وقال اسمعيل القاضي
 في أحكام القرآن يؤخذ ذلك من قوله تعالى للذكور مثل حظ الانثيين لانه يقتضي انه اذا كان ذكر
 وأنثى فللذكر الثلثان وللأنثى الثلث فاذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحققتا الثلث مع أنثى
 مثلها بطريق الأولى وقال السهيلي يؤخذ ذلك من الجمل التعميم الذي للجنس في قوله حظ الانثيين
 فانه يدل على انهما استحققتا الثلثين وان الواحدة لها مع الذكر الثلث وكان ظاهر ذلك انهن لو كن
 ثلاثا لاستوعبن المال فلذلك ذكر حكم الثلاث فآزاد واستغنى عن إعادة حكم اثنتين لانه قد تقدم
 بدلالة اللفظ وقال صاحب الكشف وجهه ان الذي ذكر كيجوز الثلثين مع الواحدة فلا تثان كذلك
 يجوز ان الثاين فلماذا كرماد على حكم الثنتين ذكر بعده حكم ما فوق الثنتين وهو منزع من كلام
 القاضي وقرر الطيبي فقال اعتبر القاضي القاء في قوله تعالى فان كن نساء لان مفهوم ترتيب القامو مفهوم
 الوصف في قوله فوق اثنتين مشعر ان بذلك فكانه لما قال للذكور مثل حظ الانثيين علم بحسب الظاهر من
 عبارة النص حكم الذكور مع الانثى اذا اجتمعوا وفهم منه بحسب إشارة النص حكم الثنتين لان الذي ذكر

بحوز الثلثين مع الواحدة فالثلاثان يجوز ان الثلثين ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على الثلثين فقال فان كن
 نساء فوق اثنتين فمن نظر الى عبارة النص قال أريد حالة الاجتماع دون الانفراد ومن نظر الى إشارة
 النص قال ان حكم الثلثين حكم المذكور مطلقا واعترض على هذا المقرر بربانته ثبت بما ذكر أن لها
 الثلثين في صورة ما وليست هي صورة الاجتماع دائما اذ ليس للثنتين مع الابن الثلثان والجواب عنه
 عسر الا ان انضم اليه ان الحديث بين ذلك ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يبلغه فوقف مع ظاهر الآية
 وفهم ان قوله فوق اثنتين لا تنفاء الزيادة على الثلثين للاثبات ذلك للثنتين وكذا يرد على جواب السهيلي
 ان الاثنتين لا يستمر الثلثان حظهما في كل صورة والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب حديث سعد بن
 أبي وقاص في الوصية بالثلث وقدم في شرحه مستوفى في الوصايا والغرض منه قوله وليس يرثي الا
 ابني وقد تقدم ان الذي نفاه سعدا ولاده والا فقد كان له من العصبات من برئه وحديث معاذ في ثوريث
 البنت والاخت وسيا في شرحه قريبا في باب ميراث الاخوات مع البنات من وجه آخر عن الاسود وأبو
 النضر المذکور في سنده هو هاشم بن القاسم وشيبان هو ابن عبد الرحمن والاشعث هو ابن أبي الشعثاء
 سليم المحاربي وقد أخرجه يزيد بن هريرة في كتاب الفرائض له عن سفيان الثوري عن أشعث بن أبي
 الشعثاء بن الاسود بن يزيد بن هريرة قال قضى ابن الزبير في ابنة واخت فاعطى الابنة النصف واعطى الاخت
 بقية المال فقلت له ان معاذ قضى فيها باليمن فذكره قال فقال له انت رسول الى عبد الله بن عتبة وكان
 قاضي الكوفة فحدثه بهذا الحديث واخرجه الدارمي والطحاوي من طريق الثوري نحوه (قوله
 ميراث ابن الابن اذا لم يكن ابن) اي لليت لصلبه سواء كان اباه او عمه (قوله وقال زيد بن
 ثابت الخ) وصلة سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن ابيه عن خارجة بن زيد عن ابيه
 وقوله بمنزلة الولد اي للصلب وقوله اذا لم يكن دونهم اي بينهم وبين الميت وقوله ولد ذكر اخرز به عن
 الاثني وسقط لفظ ذكر من رواية الاكثر وثبت للكشميهني وهي في رواية سعيد بن منصور والمذكورة
 وقوله يرثون كما يرثون ويحبسون كما يحبسون اي يرثون جميع المال اذا انفردوا ويحبسون من دونهم
 في الطبقة ممن بينه وبين الميت مثل اثنان فصاعدا ولم يرد تشييدهم بهم من كل جهة وقوله في آخره ولا
 يرث ولد الابن مع الابن تا كيد لما تقدم فان حجب اولاد الابن بالابن انما يؤخذ من قوله اذا لم يكن
 دونهم الى آخره بطريق المفهوم ثم ذكر حديث ابن عباس الحقوا الفرائض باهلها وقدم في شرحه
 قريبا قال ابن بطال قال اكثر الفقهاء فمن خلقت زواجا وابنة وبنين وبنات ابن تقدم
 القروض فللزوجة الربع وللأب السادس وللبنات النصف وما بقي بين ولدي الابن للذكر مثل
 حظ الانثيين فان كانت البنت اسفل من الابن فالباقي له ودونها وقيل الباقي له مطلقا لقوله فما بقي
 فلاولى رجل ذكر وتمثل زيد بن ثابت والجمهور بقوله تعالى في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقد
 اجعوا ان بنى البنين ذكرورا واناثا كالبنين عند فقد البنين اذا استووا في التعدة فعلى هذا يخص هذه
 الصورة من عموم فلاولى رجل ذكر (قوله باب ميراث ابنة ابن مع ابنة) في رواية
 الكشميهني مع بنت (قوله حديثنا ابو قيس) هو عبد الرحمن بن ثرون بفتح المثناة وسكون الراء
 وهزيل بالزاي مصغر ووقع في كتب كثير من الفقهاء هزيل بالذال المعجمة وهو مخبر يف هو ابن
 شرحبيل وهو الراوى عنه كوفيان اوديان ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان
 عن ابي قيس واسمه عبد الرحمن (قوله سئل ابو موسى) في رواية غندر عن شعبة عن النسائي جاء
 رجل الى ابي موسى الاشعري وهو الامير والى سلمان بن ربيعة الباهلي فسألها وكذا أخرجه

وأمرافنا لناه من رجل
 توفي وترك ابنته وأخته
 فاعطى الابنة النصف
 والاخت النصف في باب
 ميراث ابن الابن اذا لم يكن
 ابن وقال زيد بن ثابت
 ولد الابن بمنزلة الولد اذا لم
 يكن دونهم ولد ذكر
 ذكرهم كذكرهم وانما هم
 كانوا يرثون كما يرثون
 ويحبسون كما يحبسون
 ولا يرث ولد الابن مع الابن
 حديثنا مسلم بن ابراهيم
 حديثنا وهيب بن ثابت
 طاوس عن ابيه عن ابن
 عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الحقوا
 الفرائض باهلها فما بقي
 فلاولى رجل ذكر في باب
 ميراث ابنة ابن مع ابنة
 حديثنا آدم حدثنا شعبة
 حديثنا ابو قيس سمعت
 هزيل بن شرحبيل قال
 سئل ابو موسى عن ابنة
 وابنة ابن وأخت فقال
 للابنة النصف وللأخت
 النصف

أبو داود من طريق الأعمش عن أبي نيس لكن لم يقل وهو الأمير وكذا الترمذي وابن ماجه والطحاوي والدارمي من طريق عن سفيان الثوري بزيادة سلمان بن ربيعة مع أبي موسى وقد ذكرنا أن سلمان المذكور كان على قضاء الكوفة (قوله واثاب ابن مسعود فسيتابعني) في رواية الأعمش والثوري المشار اليهما فقال له أبو موسى وسلمان بن ربيعة وفيها أيضا فسيتابعنا وهذا قاله أبو موسى على سبيل الظن لانه اجتهد في المسئلة ووافقه سلمان فظن أن ابن مسعود يوافقهما ويحتمل أن يكون سبب قوله أثاب ابن مسعود الاستنبات (قوله فقال لقد ضللت اذا) قاله جوابا عن قول أبي موسى انه سيتابعه وأشار الى أنه لو تابعه لخالفه في السنة عنده وأنه لو خالفها طامد الفضل (قوله أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية الدارقطني من طريق ججاج بن ارطاة عن عبد الرحمن بن مروان فقال ابن مسعود كيف أقول يعني مثل قول أبي موسى وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فلذا كره (قوله فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود) فيه إشارة الى أن هزبلا الراوي توجه مع السائل الى ابن مسعود فسمع جوابه فعاد الى أبي موسى معهم فأخبروه (قوله لأنسألوني مادام هذا الخبر) بفتح المهملة وبكسر هاء أيضا وسكون الموحدة حكاية الجوهرى ورجع الكسر وجزم القراء بأنه بالكسر وقال سمي باسم الخبر الذي يكتب به وقال أبو عبيد الهروي هو العالم بتعبير الكلام وتخصيصه وهو بالفتح في رواية جميع المحدثين وأنكر أبو الهيثم الكسر وقال الراغب سمي العالم خبر المايقي من أثر علومه وكانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذي أمر أبا موسى على الكوفة وكان ابن مسعود قبل ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها مرة قال ابن بطال فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن لانص في المسئلة ولا يتولى الجواب الى أن يبعث عن ذلك وفيه أن المجتهد عند التنازع سنة النبي صلى الله عليه وسلم فيجب الرجوع اليها وفيه ما كانوا عليه من الانصاف والاعتراف بالحق والرجوع اليه وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة وثبت أبي موسى في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه قال ولا خلاف بين الفقهاء في ما رواه ابن مسعود وفي جواب أبي موسى اشعار بأنه رجع عما قاله وقال ابن عبد البر لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهلي وقد رجع أبو موسى عن ذلك ولعل سليمان أيضا رجع كابى موسى وسلمان المذكور مختلف في منجبه وله أثر في فتوح العراق أيام عمرو وعثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال له سلمان الحليل يعرفه بها واستدل الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا على أن المراد بحديث ابن عباس فما أثبت لفرائض فلاولى رجل ذكر من يكون أقرب العصبات الى الميت فلو كان هناك عصبه أقرب الى الميت لو كانت انثى كان المال الباقي لها ووجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الاخوات من قبل الاب مع البنات عصبه قصرن مع البنات في حكم الذكور من قبل الارث وقال غيره وجه كون الولد المذكور في قوله تعالى أن امرء هالك ليس له ولد ذكر أنه الذي يسبق الى الوهم من قول القائل قال ولد فلان كذا فاول ما يقع في نفس السامع انه المراد الذكور وان كان الاناث أيضا اولادا بالحقيقة لكن هو أمر شائع وقد قال الله تعالى انما أموالكم وأولادكم فتنة وقال لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم وقال حكاية عن الكافر الذي قال لاثنين مالا وولدا والمراد بالاولاد والولد في هذه الآية الذكور دون الاناث لأن العرب ما كانت تتكاثر بالبنات فإذا حمل قوله تعالى أن امرء هالك ليس له ولد على الولد الذي كرم بمنع الاخت الميراث مع البنت وعلى تقدير أن يكون الولد في الآية أعم فإنه يتم لأن يراد به العموم على ظاهره وان يراد به خصوص الذكور فينت السنة الصحيحة أن المراد

واثاب ابن مسعود فسيتابعني
فمثل ابن مسعود وأخبر
بقول أبي موسى فقال
لقد ضللت اذا وما أنا من
المهتدين أقضى فيها بما
قضى النبي صلى الله عليه
وسلم للابنة النصف ولابنة
الابن السدس تكملة
الثنين وما بقي فلاخت
فأتينا أبا موسى فأخبرناه
بقول ابن مسعود فقال
لأنسألوني مادام هذا الخبر
فيكم

به الذي كوردون الاناث قال ابن العربي يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل باقاياس
 قبل معرفة الخبر والرجوع الى الخبر بعد معرفته ونقض الحكم اذا خالف النص (قلت) ويؤخذ من
 صنع أبي موسى انه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البعث عن النص وهو لا يثق بمن يعمل بالعام قبل
 البعث عن المخصص وقد نقل ابن الحاجب الاجماع على منع العمل بالعموم قبل البعث عن المخصص
 وتعقب بان أبي اسحق الاسفرايني والشيرازي حكيا الخلاف وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة وهو
 المشهور عن الحنفية يجب الاتقياد للعموم في الحال وقال ابن شريح وابن خيران والقفال يجب
 البعث قال أبو حامد وكذا الخلاف في الامر والله المطلق (قوله) **باب ميراث الجد مع**
الاب والاختوة (المراد بالجد هنا من يكون من قبل الاب والمراد بالاختوة الاشقاء ومن الاب وقد انعقد
 الاجماع على ان الجد لا يرث مع وجود الاب (قوله) وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب (**باب**
 أي هو أب حقيقة لكن تتفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد وقيل المعنى انه ينزل منزلة الاب في الحرمة
 ووجوه البر والمعروف عن المذكورين الاول قال يزيد بن هرون في كتاب الفرائض له اخبرنا محمد
 ابن سالم عن الشعبي ان ابا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يجعلون الجد أباً يرث ما يرث ويحجب
 ما يحجب ومحمد بن سالم ضعيف والشعبي عن أبي بكر منقطع وقد جاء من طريق أخرى واذا حل ما نقله
 الشعبي على العموم لزم منه خلاف ما أجمعوا عليه في صورة وهي أم الاب اذا علت نسفاً بالاب ولا تسقط
 بالجد واختلاف في صورتين احدهما ان بنى العلات والاعيان يسقطون بالاب ولا يسقطون بالجد
 الا عند أبي حنيفة ومن تابعه والام مع الاب وأحد الزوجين تاخذ ثلث ما بقي ومع الجد تاخذ ثلث الجميع
 الا عند أبي يوسف فقال هو كالاب وفي الارث بالولاء صورة ثالثة فيها اختلاف أيضاً فاما قول أبي بكر
 وهو الصديق فوصله الدارمي بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدري أن ابا بكر الصديق جعل
 الجداً أباً وسند صحيح الى أبي موسى أن ابا بكر مثله وسند صحيح أيضاً الى عثمان بن عفان أن ابا
 بكر كان يجعل الجد أباً وفي لفظ له انه جعل الجداً أباً اذا لم يكن دونه أب وسند صحيح عن ابن عباس
 ان ابا بكر كان يجعل الجد أباً وقد أسند المصنف في آخر الباب عن ابن عباس أن ابا بكر أنزله أباً وكذا
 مضى في المناقب موصولاً عن ابن الزبير ان ابا بكر أنزله أباً وأما قول ابن عباس فاخرجه محمد بن نصر
 المروزي في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال الجد أب واخرج
 الدارمي بسند صحيح عن طاوس عنه انه جعل الجد أباً واخرج يزيد بن هرون من طريق ليث عن
 طاوس ان عثمان وابن عباس كان يجعلان الجد أباً وأما قول ابن الزبير فتقدم في المناقب موصولاً من
 طريق ابن أبي مليكة قال كتب اهل الكوفة الى ابن الزبير في الجد فقال ان ابا بكر أنزله أباً وفيه
 دلالة على انه افتاهم مثل قول أبي بكر واخرج يزيد بن هرون من طريق سعيد بن جبير قال كنت
 كاتباً لعبد الله بن عتبة فأتاه كتاب ابن الزبير ان ابا بكر جعل الجد أباً (قوله) وقال ابن عباس يا بني آدم
 واتبعت ملة آباءني ابراهيم واسحق ويعقوب (اما احتجاج ابن عباس بقوله تعالى يا بني آدم فوصله
 محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال جاء رجل الى ابن عباس فقال له كيف تقول في
 الجد قال اي اب لك اكبر فسكت وكأنه عي عن جوابه فقلت انا آدم فقال افلا تسمع الى قوله
 تعالى يا بني آدم وقد اخرج الدارمي من هذا الوجه واما احتجاجه بقوله تعالى واتبعت ملة آباءني
 فوصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عن ابن عباس قال الجد أب وقرأ واتبعت ملة آباءني الآية
 واحتج بعض من قال بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم انا ابن عبد المطلب وانما هو ابن ابنه (قوله)

باب ميراث الجد مع الاب والاختوة وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب وقرأ ابن عباس يا بني آدم واتبعت ملة آباءني ابراهيم واسحق ويعقوب

ولم يذكر (هو بضم أوله على البناء للجهول) قوله ان أحد أخا لم أبكر في زمانه وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون) كانه يريد بذلك تقوية حجة القول المذكور فان الإجماع السكوتي حجة وهو حاصل في هذا ومن جاء عنه التصريح بان الحديث ما كان يرث الاب عند عدم الاب غير من سماه المصنف معاذوا أبو الدرداء وأبو موسى وأبي بن كعب وعائشة وأبو هريرة ونقل ذلك أيضا عن عمرو وعثمان وعلي وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سيأتي ومن التابعين عطاء وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشريح والشعبي ومن قههاه الأمصار عثمان التيمي وأبو حنيفة واسحق ابن راهويه رداود وأبو ثور والمزني وابن سريج وذهب عمرو وعلي وزيد بن ثابت وابن مسعود إلى نوريث الأخوة مع الجد لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتي بيانه (قوله وقال ابن عباس يرثي ابن ابني دون أخوتي ولا أرث أنا ابن ابني) وصلة سعيد بن منصور من طريق عطاء عنه قال فذكره قال ابن عبد البر وجه قياس ابن عباس ان ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الاب عند عدم الاب كالأب وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة له وفي العتق عليه وأنه لا يقتض منهُ وأنه ذو فرض أو عاصب وعلي أن من ترك ابنا وأباً أن للأب السدس والباقي للابن وكذا لو ترك جدة لابيه وابنا وعلي ان الجد يضرب مع أصحاب الفروض بالسدس كما يضرب الاب سواء قيل بالعول أم لا واتفقوا على ان ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة عن الربع والام عن الثلث كالأب سواء فلو أن رجلا ترك أبويه وابن ابنة كان لكل ملة أبويه السدس وان من ترك أباه و عمه ان المال لابي جده دون عمه فينبغي أن يكون لو الدأبيه دون أخوته فيكون الجد أولى من أولاد أبيه كما ان أباه أولى من أولاد أبيه وعلي ان الأخوة من الام لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الاب فحجبهم الجد كما حجبهم الاب فينبغي أن يكون الجد كالأب في حجب الأخوة وكذا القول في بني الأخوة ولو كانوا أشقاء وقال السهيلي لم ير زيد بن ثابت لا يحتاج ابن عباس بقوله تعالى يا بني آدم ونحوها مما ذكر عنه حجة لان ذلك ذكر في مقام النسبة والتعريف فغير بالبسوة ولو عبر بالولادة لكان فيه متعلق واسكن بين التعبير بالولادة والابن فرق ولذلك قال تعالى يوصيكم الله في أولادكم ولم يقل في أبنائكم ولفظ الولد يقع على الذكور والانبى والواحدوا لجمع بخلاف الابن وأبنا فلفظ الولد يليق بالميراث بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضا عنه ولا تقول ولده وكذا كان من يبنى ولده غيره قال له ابني وتبناه ولا يقول ولدي ولولده ومن ثم قال في آية التحريم وحلائل أبنائكم اذ لو قال وحلائل أولادكم لم يحتج الى أن يقول من أصلا بكم لان الولد لا يكون الا من صلب أو بطن (قوله ولم يذكر عن عمرو وعلي وابن مسعود وزيد أباؤا بل مختلفة) سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فاعلم من النسخة وقد أخذ بقوله جمهور العلماء وعكوا بحديث أفرضكم زيد وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي قلابة عن أنس وأعله بالارسال ورجعه الدارقطني والخطيب وغيرهما وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخريج أحاديث الرافعي فأما عمر فاخرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال أول جدورث في الاسلام عمر فاخذ ماله فاتاه علي وزيد يعني ابن ثابت فقالا ليس لك ذلك انما أنت كاحد الاخوين وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله فاتاه الخ لكن قال فاراد عمر أن يمتاز المال فقلت له يا أمير المؤمنين انهم شجرة دونك يعني بني أبيه وأخرج الدارقطني بسند قوي عن زيد بن ثابت ان عمر أتاه فذكر قصة فيها ان مثل الجد كمثل شجرة نبتت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج

ولم يذكر ان أحد أخا لم أبكر في زمانه وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون * وقال ابن عباس يرثي ابن ابني دون أخوتي ولا أرث أنا ابن ابني * ولم يذكر عن عمرو وعلي وابن مسعود وزيد أباؤا بل مختلفة * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلا ولي رجل ذكر * حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال اما الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذنا من ههنا الامة خبيلا لا اتخذته وله كن أخوة الاسلام افضل او قال خير فانه انزله ابا او قال قضاء ابا

من الغصن غصن فان قطعت الغصن رجع الماء الى السابق وان قطعت الثاني رجع الماء الى الاول
نخطب عمر الناس فقال ان زيدا قال في الجدة قولا وقد مضيت به وأخرج الدارمي من طريق اسمعيل بن
أبي خالد قال قال عمر خذ من الجدة ما اجتمع عليه الناس وهذا منقطع وأخرج الدارمي من طريق عيسى
الخطاط عن الشعبي قال كان عمر يقاسم الجدة مع الاخ والاخوين فاذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه
مع الولد السادس وأخرج البيهقي بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري حدثني سعيد بن
المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وفيه قصة بن ذؤيب ان عمر قضى ان الجدة يقاسم الاخوة للاب
والام والاخوة للاب ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث فان كثرا لاخته أعطى الجدة الثلث وأخرج
يزيد بن هرون في كتاب القرائن عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال اني
لا حفظ عن عمر في الجدة مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضها وروينا في الجزء الحادي عشر من فوائد
أبي جعفر الرازي بسند صحيح الى ابن عون عن محمد بن سيرين سألت عبيدة عن الجدة فقال قد حفظت
عن عمر في الجدة مائة قضية مختلفة وقد استبعد بعضهم هذا عن عمرو وتاول البزار صاحب المسند قوله
فضايا مختلفة على اختلاف حال من يرث مع الجدة كان يكون أخ واحد أو أكثر وأخت واحدة أو أكثر
ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو ينقض بعضها بعضها وسيأتي عن عمر أقوال
أخرى وأما على ما خرج ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي كتب ابن عباس الى علي
يسأله عن ستة اخوة وجد فكتب اليه ان اجعله كاحدهم وامح كتابي وأخرج الدارمي بسند قوي عن
الشعبي قال كتب ابن عباس الى علي وابن عباس بالبصرة اني ايت بجد وستة اخوة فكتب اليه على أن
أعطى الجدة سبعة ولا تعطه أحدا بعده وبسند صحيح الى عبد الله بن سلمة ان عليا كان يجعل الجدة أختا
يكون سادسا ومن طريق الحسن البصري ان عليا كان يشرك الجدة مع الاخوة الى السادس ومن طريق
ابراهيم النخعي عن علي نحوه وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي انه اتي في جد
وسبعة اخوة فأعطى الجدة السادس وأخرج يزيد بن هرون في القرائن له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن
علي نحوه ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف وسيأتي عن علي أقوال أخرى وأخرج الطحاوي من طريق
اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال حدثت ان عليا كان ينزل بنى الاخوة مع الجدة منزله آبائهم ولم يكن
أحدهم الصعابة بفعله غيره ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي عن علي كقول الجماعة وأما عبيد
الله بن مسعود فاخرج الدارمي بسند صحيح الى أبي اسحق السبيعي قال دخلت على شريح وعنده عامر
بن الشعبي وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود في فريضة امرأة من اسمى العالصة تركت زوجها
وامها واخاها لا يها وجدها فذكر قصص فيها فاني عبيدة بن عمرو وكان يقال ليس بالكوفة اعلم
بفريضة من عبيدة والحريث الا عورفائه فقال ان شئت بأتكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا
فجعل للزوج ثلاثة اسهم النصف وللأم ثلث ما بقي وهو السادس من راس المال وللأخ سهم وللجد
سهم وروينا في كتاب القرائن لسفيان الثوري من طريق النخعي قال كان عمرو وعبيد الله يكرهان
ان يفضلا ما علي جدوا خرج سعيد بن منصور وابو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح الى عبيد بن
نضيلة قال كان عمرو ابن مسعود يقاسم الجدة مع الاخوة ما بينه وبين أن يكون السادس خيرا له من
اسمته الاخوة أخرجه محمد بن نصر مثله سواء وزادتم ان عمر كتب الى عبد الله ما ارانا الا قد اجمعنا
بالجدة فاذا جاءك كتابي هذا فماسبه مع الاخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خيرا له من مقاسمتهم
فاخذ بذلك عبد الله وأخرج محمد بن نصر بسند صحيح الى عبيدة بن عمرو قال كان يعطى الجدة مع

الاخوة الثلث وكان عمر يعطيه السدس ثم كتب عمر الى عبد الله اننا نخاف أن نكون قد أجمعنا بالجد فاعطه الثلث ثم قدم على ههنا يعني الكوفة فاعطاه السدس قال عبيدة فرأيهما في الجماعة أحب الى من رأى أحدهما في الفرقة ومن طريق عبيد بن نضيلة ان عليا كان يعطي الجد الثلث ثم تحول الى السدس وان عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول الى الثلث وأما زيد بن ثابت فخرج الدارمي من طريق الحسن البصري قال كان زيد يشرك الجد مع الاخوة الى الثلث وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراء آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها قال زيد بن ثابت وكان رأيي ان الاخوة أولى بعمرات أخيه من الجد وكان عمر يرى أن الجد أولى بعمرات ابن ابنه من اخوته وأخرج ابن حزم من طريق اسمعيل القاضي عن اسمعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال كان رأيي ان الاخوة أحق بعمرات أخيه من الجد وكان أمير المؤمنين يعني عمر يعطيهم بالوجه الذي يراه على قدر كثرة الاخوة وقتلتهم (قلت) فاختلف النقل عن زيد وأخرج عبد الرزاق من طريق ابراهيم قال كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الاخوة الى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه اياه والاخوة ما بقي ويقاسم الاخ للاب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالاخوة من الاب مع الاخوة الاشقاء ولا يورث الاخوة للاب شيئاً ولا يعطي أخالام مع الجد شيئاً قال ابن عبد البر تفرد زيد من بين الصعابة في معادلتها الجد بالاخوة بالاب مع الاخوة الاشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لان الاخوة من الاب لا يرثون مع الاشقاء فلا معنى لادخالهم معهم لانه خيف على الجد في المقاسمة وقد سأل ابن عباس زيداً عن ذلك فقال نعم أقول في ذلك برأيي كما تقول انت برأيك وقال الطحاوي ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف الى قول زيد بن ثابت في الجد ان كان معه اخوة أشقاء قاسمهم مادامت المقاسمة خيراً له من الثلث وان كان الثلث خيراً له أعطاه اياه ولا يرث الاخوة من الاب مع الجد شيئاً ولا يورث الاخوة ولو كانوا أشقاء وإذا كان مع الجد والاخوة أحد من أصعاب الفروض بدأهم ثم أعطى الجد خيرة الثلاثة من المقاسمة ومن ثلث ما بقي ومن السدس ولا ينقصه من السدس الا في الاكدرية قال وروى هشام عن محمد بن الحسن انه وقف في الجد قال أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يأخذ في الجد بقول علي ومذهب أحدانه كواحد الاخوة فان كان الثلث أخطأه أخذه وله مع ذي فرض بعده الا ظمن مقاسمة كاخ أو ثلث الباقي أو سدس الجميع والا كدرية المشار اليها تسمى مربعة الجماعة لانهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في مهوره زوج وأم وأخت وجد فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف ونصف من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية وقد نظمها بعضهم

ما فرض أربعة يوزع بينهم * ميراث ميتهم بفرض وافع
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما * يبقى لتانيهم بحكم جامع
ولثالث من بعد ذلك الذي * يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس أن الحقوا الفرائض وقد تقدم شرحه ووجه تعلقه بالمسئلة أنه دل على ان الذي يبقى بعد الفرض يصرف لأقرب الناس للميت فكان الجد أقرب فيقدم قال ابن بطال وقد احتج به من شرك بين الجد والاخ فانه أقرب الى الميت بدليل انه ينفرد بالولاء لانه يقوم مقام الولد في حجب الام من الثلث الى السدس ولان الجد انما يدل بالميت وهو ولد ابنه والاخ يدل بالميت وهو ولد

أبيه والابن أقوى من الابن لان الابن ينفرد بالمال ويرد الاب الى السدس ولا كذلك الاب فتعصيب
 الاخ تعصيب بنوة وتعصيب الجد تعصيب أبوة والبنوة أقوى من الأبوة في الارث ولان الاخت فرضاها
 النصف اذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنات ولان الاخ يعصب أخته بخلاف الجد فامتنع من قوة
 تعصبيه عليه أن يسقط بقوله السهيلي الجد اصل ولكن الاخ في الميراث أقوى سببا منه لانه يدلي بولاية
 الاب فالولادة أقوى الاسباب في الميراث فان قال الجد وأنا أيضا ولدت الميت قيل له انما ولدت والده
 وأبوه ولدا لاخوة فصار سببهم قويا وولد الولد ليس ولدا الاب واسطة وان شاركه في مطلق الولدية ثم ذكر
 حديث ابن عباس أيضا في فضل أبي بكر وقد تقدم شرحه مستوفى في المناقب وقوله أفضل اوقال خير
 شئ من الراوى وكذا قوله أنزله أبا أو قال قضاء أبا **(قوله باب ميراث الزوج مع الولد وغيره)**
 أى من الوارثين فلا يسقط الزوج بحال وانما يحطه الولد عن النصف الى الربع ذكر فيه حديث ابن
 عباس كان المال أى المختلف عن الميت للولد والوصية للوالدين الحديث وقد تقدم في الوصايا وذكروا
 شرحه هناك مستوفى سنداً ومتناً والله الحمد قال ابن المنبر استشهدا بالبخارى بحديث ابن عباس هذا
 مع ان الدليل من الآية واضح اشارة منه الى تقرير سبب نزول الآية وانها على ظاهرها غير مؤولة ولا
 منسوخة وأفاد السهيلي ان في الآية التي نسخها وهي بوصيكم الله اشارة الى استمرارها فلذلك عبر
 بالفعل الدل على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة الحكم كتب عليكم اذا
 حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الآية **(قوله وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس)** أفاد السهيلي
 ان الحكم في اعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما يستمر افيه فلا يجهف بهما ان كثرت الاولاد مثلا
 وسوى بينهما في ذلك مع وجود الولد والاخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من التريسة ونحوها
 وفضل الاب على الام عند عدم الولد والاخوة لما للاب من الامتياز بالانفاق والنصرة ونحو ذلك
 وعوضت الام عن ذلك بأمر الولد بتفضيلها على الاب في البر في حال حياة الولد انتهى ملخصا واخرج
 عبد بن حنبل من طريق قتادة عن بعض اهل العلم ان الاب يجب الاخوة واخذوا هاهم لانه يتولى
 انكاحهم والانفاق عليهم دون الام **(قوله باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره)**
 أى من الوارثين فلا يسقط ارث واحد منهما بحال بل يحط الولد الزوج من النصف الى الربع ويحط المرأة
 من الربع الى الثمن ذكر فيه حديث ابن هريرة في قصة المرأة التي ضربت الاخرى فاسقطت جنبتيها
 ماتت الضاربة فقضى النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة وان العقل على عصبه القاتلة وان ميراث
 الضاربة لبنها وزوجها وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب الديات ان شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه على
 الترجمة ظاهرة لان ميراث الضاربة لبنها وزوجها لا لعصبته الذين عقلاوا عنها فورث الزوج مع ولده
 وكذا لو كان الاب هو الميت لورثت الام مع الاولاد اشارة الى ذلك ابن التين وكذا لو كان هناك عصبه بغير
 ولد **(قوله باب ميراث الاخوات مع البنات عصبه)** قال ابن بطال اجمعوا على ان الاخوات عصبه
 البنات فيرثن ما فضل عن البنات فلم يخالف الا بتنا واختا فلبنات النصف وللأخت النصف الباقي
 على ما في حديث معاذ وان خلف بنتين واختا فلهما الثلثان وللأخت ما بقى وان خلف بنتا واختا وبنت
 ابن فلبنات النصف ولبنات الابن تكملة الثلثين وللأخت ما بقى على ما في حديث ابن مسعود لان البنات
 لا يرثن اكثر من الثلثين ولم يخالف في شئ من ذلك الا ابن عباس فانه كان يقول للبنات وما بقى للعصبه
 وليس للأخت شئ وكذا للبنات الثلثان ولبنات وبنات الابن كما مضى والباقي للعصبه فاذا لم تكن عصبه
 ردا لفضل على البنت او البنات وقد تقدم البحث في ذلك قال ولم يوافق ابن عباس على ذلك احد الا اهل

**باب ميراث الزوج مع
 الولد وغيره** حدثنا محمد
 ابن يوسف عن ورقاء عن
 ابن ابي نجيع عن عطاء
 عن ابن عباس رضي الله
 عنهما قال كان المال للولد
 وكانت الوصية للوالدين
 فنسخ الله من ذلك ما احب
 فجعل للذكر مثل حظ
 الانثيين وجعل للابوين
 لكل واحد منهما السدس
 وجعل للمرأة الثمن والربع
 وللزوج الشطر والربع
**باب ميراث المرأة والزوج
 مع الولد وغيره** حدثنا
 قتيبة حدثنا الليث عن ابن
 شهاب عن ابن المسيب عن
 ابي هريرة انه قال قضى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في جنين امرأة من
 بني لحيان سقط ميتا بغرة
 عبد أو أمة ثم ان المرأة التي
 قضى لها بالغرة توفيت
 فقضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بان ميراثها
 لبنها وزوجها وان العقل
 على عصبته **باب ميراث
 الاخوات مع البنات
 عصبه** حدثنا بشر بن
 خالد حدثنا محمد بن جعفر
 عن شعبة

عن سليمان بن ابراهيم عن الاسود قال قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم النصف للابنة والنصف للاخت

ثم قال سليمان قضى فينا ولم يذكر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا عمرو بن عباس * حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن أبي نيس عن هزبل قال قال عبد الله لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم أو قال قال النبي صلى الله عليه وسلم للابنة النصف وللأخت النصف والابن السادس وما بقى فلاخت * باب ميراث الاخوات والاخوة * * حدثنا عبد الله بن عثمان * أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبه عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر رضي الله عنه قال دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا امرئ يضقد عابوضه فتوضأ ثم نضح صلى من وضوءه فأفقت فقلت يا رسول الله انما لي اخوات فقرات آية الفرائض * باب * يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانتا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين بين الله لكم أن نضلوا والله بكل

الظاهر قال وجهة الجماعة من جهة النظر ان عدم الولد في قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت انما جعل شرطاً في فرضها الذي تقاسم به الورثة لا في ثبوتها مطلقاً فاذا عدم الشرط سقط الفرض ولم يمنع ذلك أن ترث بمعنى آخر كما شرط في ميراث الاخ من أخته عند عدم الولد وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقد أجمعوا على انه يرثها مع البنت وهو كما جعل النصف في ميراث الزوج شرطاً اذا لم يكن ولداً ولم يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت فيأخذ النصف بالنصف بالفرض والنصف الاخر بالتعصيب ان كان ابن عم مثلاً فكذلك الاخت والله أعلم (قوله عن سليمان) هو الاغمش وابراهيم هو النخعي والاسود هو ابن يزيد وهو نخل ابراهيم الراوي عنه (قوله ثم قال سليمان قضى فينا ولم يذكر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) القائل ذلك هو شعبه وسليمان هو الاغمش وهو موصول بالسند المذكور وحاصله ان الاغمش روى الحديث أولاً بآثار قولته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعاً على الراجح في المسئلة ومرة بدونها فيكون موقوفاً وقد أخرجه الاسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه مثله لكن قال قال سليمان بعد قال القاسم وحدثنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا خالد بن سنده بلفظ قضى بذلك معاذ بن جبل (قلت) وقد مضى في باب ميراث البنات من وجه آخر عن الاسود بن يزيد قال أنا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً فسألناه عن رجل فذكره وسيأفقه مشعر بان ذلك كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره على اليمن كما مضى صريحاً في كتاب الزكاة وغيره وأخرجه أبو داود والدارقطني من وجه ثالث عن الاسود ان معاذ ورث فذكره وزاده هو باليمن ونبي الله صلى الله عليه وسلم يومئذ في الدار فطني من وجه آخر عن الاسود قدم علينا فها نحن بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فذكره باختصار وهذا أصرح في ذلك (قوله عبد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري وابو قيس هو عبد الرحمن وقد مضى ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبه عن أبي نيس وفيه قصة أبي موسى وجزم فيه بقوله لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله هنا أو قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فهو شذ من بعض روايته وأكثر الرواة أثبتوا الزيادة في رواية وكسب وغيره عن سفيان عند النسائي وغيره سأقضي فيما عايناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومراعاة بالقضاء بالنسبة اليه القبا فان ابن مسعود يومئذ لم يكن قاضياً ولا أميراً (قوله باب ميراث الاخوات والاخوة) ذكر فيه حديث جابر المذكور في أول كتاب الفرائض والغرض منه قوله انما لي اخوات فانه يقتضي انه لم يكن له ولد واستنبط المصنف الاخوة بطريق الأولى وقدّم الاخوات في الذكر للتصريح بهن في الحديث وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن طال أجمعوا على ان الاخوة الاشقاء أو من الاب لا يرثون مع الابن وان سفل ولا مع الاب واختلفوا فيهم مع الجد على ما مضت الإشارة اليه وما عدا ذلك فالواحدة من الاخوات النصف وللبناتين فصاعداً الثلثان وللأخ الجيع فما زاد فبالقسمة السوية وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلا ذكر مثل حظ الأنثيين كما نص عليه القرآن ولم يقع في كل ذلك اختلاف الا في زوج وأم وأختين لام وأخ شقيق فقال الجمهور يشرك بينهم وكان علي وأبي وأبو موسى لا يشركون الاخوة ولو كانوا أشقاء مع الاخوة لادم لانهم عصبه وقد استغرقت الفرائض المال وبذلك قال جمع من الكوفيين (قوله باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) ذكر فيه حديث البراء من طريق

شيء عليم * حدثنا عبد الله بن موسى عن اسرائيل عن أبي اسحق عن البراء رضي الله عنه قال آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة

أى اسحق عنه آخر آية نزلت شاعرة سورة النساء يستفتونك قبل الله فيسكنكم في الكلاله وأراد بذلك ما فيها من التعصب على ميراث الاخوة وقد أخرج أبو داود في المراسيل من وجه آخر عن أبي اسحق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن جاء رجل فقال يا رسول الله ما الكلاله قال من لم يترك ولدا ولا ولدا فو الله كلاله ووقع في صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال انى لا ادع بعدى شيئا هم عندي من الكلاله وماراحت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما راحته في الكلاله حتى طعن بأصبعه في صدرى فقال ألا يكفيل آية النصف الخ في آخر سورة النساء وقد اختلف في تفسير الكلاله والجهد على انه من لا ولده ولا ولدا واختلف في بنت وأخت هل ترث الاخت مع البنت وكذا في الجد هل ينزل منزلة الاب فلا ترث معه الاخوة قال السهيلي الكلاله من الاكل المحبط بالرأس لان الكلاله ودائة تكالفت العصبه أى احاطت بالميت من الطرفين وهى مصدر كالأقرابة وسمى أقر ما الميت كلاله بالمصدر كما يقال هم قرابة أى ذو قرابة وان عنيت المصدر قلت ودثوه عن كلاله وتطلق الكلاله على الورثة مجازا قال ولا يصح قول من قال الكلاله المال ولا الميت الأعلى ارادة تفسيره معنى من غير نظر الى حقيقة اللفظ ثم قال ومن العجب ان الكلاله في الآية الاولى من النساء لا يرث فيها الاخوة مع البنت مع انه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له ولد وقيد به في الآية الثانية مع ان الاخت فيها ورثت مع البنت والحكمة فيها ان الاولى عبر فيها بقوله تعالى وان كل رجل يورث فان مقتضى الاحاطة بجميع المال فأغنى لفظ يورث عن القيد ومثله قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد أى يحبط ميراثها واما الآية الثانية فالمراد بالولد فيها الذكر كما تقدم ذكره ولم يعبر فيها بلفظ يورث فذلك ورثت الاخت مع البنت وقال ابن المنير لاستدلال بآية الكلاله على ان الاخوات عصبه لطيف جدا وهو ان العرف في آيات الفرائض قد طرد على ان الشرط المذكور فيها هو لمقدار الفرض لا لاصل الميراث فيفهم انه اذا لم يوجد الشرط ان يتغير قدر الميراث فمن ذلك قوله ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فتغير القدر ولم يتغير أصل الميراث وكذا في الزوج وفي الزوجة قياس ذلك أن تطرد في الاخت قلها النصف ان لم يكن ولدا فان كان ولد تغير القدر ولم يتغير أصل الارث وليس هناك قدر يتغير اليه الا التعصيب ولا يلزم من ذلك ان ترث الاخت مع الابن لانه خرج بالاجماع فيبقى ما عداه على الاصل والله أعلم وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير سورة البقرة وقال الكرماني اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراء هنا شاعرة سورة النساء وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة البقرة آية الربا وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيعمل على أن كلامهما قال بظنه ونعقب بان الجمع أولى كما تقدم بيانه هناك (قوله باب) ابنى عم أحدهما أخ للام والآخر زوج) صورتها ان رجلا تزوج امرأة فانت منه بابت ثم تزوج أخرى فانت منه بالآخر ثم فارق الثانية فزوجهما أخوه فانت منه ببنت فهى أخت الثانية لامه وابنة عمه فزوجت هذه البنت الابن الاول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابن عمها (قوله وقال على الزوج النصف وللأخ من الام السدس وما بقى بينهما نصفان) وحاصله أن الزوج يعطى النصف لكونه زوجا ويعطى الآخر السدس لكونه أخا من ام فيبقى الثلث فيقسم بينهم ما بطريق العصبية فيصح للاول الثلثان بالفرض والتعصيب وللآخر الثلث بالفرض والتعصيب وهذا الاثر وصلة عن علي رضي الله عنه سعيد بن منصور عن طريق حكيم بن غفال قال انى شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخر أخوها لأمها فجعل للزوج النصف والباقي للأخ من الام فأنوا عاليا فذكر والله ذلك فأرسل الى شريح فقال ما قضيت بكتاب الله أو سنة من رسول الله فقال بكتاب الله قال ابن

باب ابني عم أحدهما
أخ للام والآخر زوج
وقال على للزوج النصف
وللأخ من الام السدس
وما بقى بينهما نصفان

قال واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله قال اهل قال للزوج النصف وللأخ ما بقي ثم أعطى الزوج النصف وللأخ من الام السدس ثم قسم ما بقي بينهما وأخرج يزيد بن هرون والدارمي من طريق الحرث قال أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لام قليل له ان عبدان كلن يعطى الأخ للام المال كله فقال يرجه الله ان كلن لفقهما ولو كنت أنا لأعطي الأخ من الام السدس ثم قسمت ما بقي بينهما قال ابن بطال وافق عليا زيد بن ثابت والجمهور وقال عمرو ابن مسعود جميع المال يعني الذي يبقى بعد نصيب الزوج للذي جمع القرابتين فله السدس بالفرض والثالث الباقي بالتعصيب وهو قول الحسن وأبي ثور وأهل الظاهر واجتمعوا بالاجماع في أخوين أحدهما شقيق والاخر لاب ان الشقيق يستوعب المال اكونه أقرب بأمر وحجة الجمهور ما أشار اليه البخاري في حديث أبي هريرة الذي أورده في الباب بلفظ فمن مات وترك مالا فله لموالي العصبة والمراد بموالي العصبة بنو العم فسوى بينهم ولم يفضل أحدا على أحد وكذا قال أهل التفسير في قوله واني خفت الموالى من ورثي أي بنى العم فان احتجوا بالحديث الآخر المذكور في الباب أيضا من حديث ابن عباس فماتت الفرائض فلاولى رجل ذكر فالجواب انهما من جهة التعصيب سواء والتقدير ألحقوا الفرائض بأهلها أي أعطوا أصحاب الفروض حقهم فان بقي شيء فهو للأقرب فلما أخذ الزوج فرضه والأخ من الام فرضه صار ما بقي مورثا بالتعصيب وهما في ذلك سواء وقد أجمعوا في ثلاثة أخوة للام أحدهم ابن عم ان الثلاثة الثلث والباقي لابن العم قال المازري مراتب التعصيب البنوة ثم الابوة ثم الجدودة فالابن اولى من الاب وان فرض له معه السدس وهو اولى من الأخوة وبنيتهم لانهم ينتسبون بالمشاركة في الابوة والجدودة والاب اولى من الأخوة ومن الجد لانهم ينتسبون بقصة طون مع وجوده والجد اولى من بنى الأخوة لانه كلاب معهم ومن العمومة لانهم ينتسبون بالأخوة وبنوهم اولى من العمومة وبنيتهم لان تعصيب الأخوة بالابوة والعمومة بالجدودة هذا ترتيبهم وهم يختلفون في القرب فالأقرب اولى كالأخوة مع بنيتهم والعمومة مع بنيتهم فان تساوا في الطبقة والقرب ولا أحد هما زيادة كالشقيق مع الأخ لاب قدم وكذا الحال في بنيتهم وفي العمومة وبنيتهم فان كانت زيادة ترجيح بمعنى غير ما هما فيه كبنى عم أحدهما أخ لام قليل يستمر الترجيح في أخذا بن العم الذي هو أخ لام جميع ما بقي بعد فرض الزوج وهو قول عمرو ابن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والبخاري وأبو ثور والطبري وداود ونقل عن أشهب وأبي ذلك الجمهور فقالوا بل يأخذ الأخ من الام فرضه ويقسم الباقي بينهما والفرق بين هذه الصورة وبين تقدم الشقيق على الأخ لاب طريق الترجيح لان الشرط فيها أن يكون فيه معنى مناسب لطهنة التعصيب لان الشقيق شارك شقيقه في جهة القرب المتعلقة بالتعصيب بخلاف الصورة المذكورة والله أعلم (قوله حدثنا محمود) هو ابن غيلان وعبيد الله شيخه هو ابن موسى وقد حدث البخاري عنه كثيرا بغير واسطة واسرائيل هو ابن يونس بن أبي اسحق وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو ذكوان السمان (قوله أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) زاد في رواية الاصيل هنا وازواجه أمهاتهم قال عياض وهي زيادة في الحديث لا معنى لها هنا (قوله فلا دعي له) قال ابن بطال هي لام الامر أصلها الكسر وقد نسكن مع القاء والواو غالبا فيهما واثبات الالف بعد العيز جائز كقوله ألم يأتين والاختبار تسمى والاصل عدم الاشباع للجزم والمعنى فادعوني له أقوم بكمه وضياعه (قوله والكل العيال) ثبت هذا التفسير في آخر الحديث في رواية المستملى والكشميني وأصل الكل الثقل ثم استعمل في كل أمر يصعب والعيال فرد من أفرادهم وظل صاحب الاساس كل بصره فهو كليل وكل عن الامر لم يتبعه

حدثنا محمود أخبرنا
عبيد الله عن اسرائيل عن
أبي حصين عن أبي صالح
عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنا أولى
بالمؤمنين من أنفسهم
فمن مات وترك مالا فله
لموالي العصبة ومن ترك
كلا أو شيئا فأناوليه فلا
دعي له الكل العيال حدثنا
أمية بن بسطام حدثنا
يزيد بن زريع عن روح
عن عبد الله بن طاوس
عن أبيه عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ألحقوا الفرائض
بأهلها فماتت الفرائض
فلاولى رجل ذكر

نفسه له وكل كلاله أي قصر عن بلوغ القرابة وقد مضى شرح حديث ابن عباس في أوائل الفرائض
 وروح شيخ يز يد بن زريع فيه هو ابن القاسم العنبري (قوله **باب** ذوى الارحام) أي بيان
 حكمهم هل يرثون أولادهم عشرة أصناف الخال والخالة والجد للام وولدا البنت وولدا الاخت وبنت الاخ
 وبنت العم والعمة والعم للام وابن الاخ للام ومن أدلى بأحد منهم فمن ورثهم قال أولاهم أولاد
 البنت ثم أولاد الاخت وبنت الاخ ثم العم والعمة والخال والخالة وإذا استوى اثنان قدم الاقرب الى
 صاحب فرض أو عصبية (قوله اسحق بن ابراهيم) هو الامام المعروف بابن راهويه (قوله قلت
 لا يأسامة حدثكم ادريس) أي ابن زيد بن عبد الرحمن الاودي والد عبد الله وطلحة شيخه هو ابن
 مصرف وقد نسبته المصنف في التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة وقال في آخره سمع
 ادريس من طلحة وابو أسامة من ادريس وقد صرح هنا بالثاني ووقع في روايه أبي داود عن هرون بن
 عبد الله عن أبي أسامة حدثني ادريس بن يزيد حدثنا طلحة بن مصرف وكذا أخرجه الاسماعيلي
 عن المنجاني عن أبي كريب عن أبي أسامة وكذا عند الطبري عن أبي كريب (قوله ولكل جعلنا
 موالى والذين عاقدت أيمانكم قال كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الانصارى المهاجرون
 ذوى رحمة للاخوة التي آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فلما نزلت ولكل جعلنا موالى قال نسختها
 والذين عاقدت أيمانكم) قال ابن بطال كذا وقع في جميع النسخ نسختها والذين عاقدت أيمانكم
 والصواب ان المنسوخة والذين عاقدت أيمانكم والناسخة ولكل جعلنا موالى قال وقع في رواية الطبري
 بيان ذلك ولفظه فلما نزلت هذه الآية ولكل جعلنا موالى نسخت (قلت) وقد تقدم في الكفالة
 التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة مثل ما عراه للطبري فكان عزوه الى ما في البخارى أولى
 مع ان في سياقه فائدة أخرى وهو انه قال ولكل جعلنا موالى ورثة فافاد تفسير الموالى بالورثة وأشار الى
 ان قوله والذين عاقدت أيمانكم ابتداء شئ يريد ان يفسره أيضا ويؤيده انه وقع في رواية الصلت ثم
 قال والذين عاقدت وبقى قوله نسختها مشكلا كما قال ابن بطال وقد أجاب ابن المير في الحاشية فقال
 الضمير في نسختها عائد على المؤاخاة على الآية والضمير في نسختها وهو الفاعل المستتر يعود على قوله
 ولكل جعلنا موالى وقوله والذين عاقدت أيمانكم بدل من الضمير وأصل الكلام لما نزلت ولكل
 جعلنا موالى نسخت والذين عاقدت أيمانكم وقال الكرماني فاعل نسختها آية جعلنا والذين عاقدت
 منصوب باضمار أعني (قلت) ووقع في سياقه هنا أيضا موضع آخر وهو انه عبر بقوله يرث الانصارى
 المهاجري وتقدم في رواية الصلت بالعكس وأجاب عنه الكرماني بان المقصود اثبات الورثة بينهم ما في
 الجملة (قلت) والاولى ان يقرأ الانصارى بالنصب على أنه مفعول مقدم فتتحذف الروايتان ووقع في
 رواية الصلت موضع ثالث مشكل وهو قوله والذين عاقدت أيمانكم من النصراخ وظاهر الكلام
 ان قوله من النصراخ يتعلق بعاقدة ايمانكم وليس كذلك وانما يتعلق بقوله فاتوهم نصيبهم وقد بين
 ذلك أبو كريب في روايته وكذلك أخرجه أبو داود عن هرون بن عبد الله عن أبي أسامة وقد تقدم
 في تفسير النساء عدة طرق لذلك مع اعراب الآية والكلام على حكم المعاقدة المذكورة ونسخها
 بما يغني عن اعادة والمراد بما يراد الحديث هنا ان قوله تعالى ولكل جعلنا موالى نسخ حكم الميراث
 الذي دل عليه والذين عاقدت أيمانكم قال ابن التين كثيرا مفسرين على ان الناسخ لقوله تعالى
 والذين عاقدت أيمانكم قوله تعالى في الانفال وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض وبذلك جزم
 أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (قلت) كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس قال ابن

(باب ذوى الارحام)
 حدثني اسحق بن ابراهيم
 قال قلت لأبي أسامة حدثكم
 ادريس حدثنا طلحة عن
 سعيد بن جبير عن ابن
 عباس ولكل جعلنا موالى
 والذين عاقدت أيمانكم قال
 كان المهاجرون حين قدموا
 المدينة يرث الانصارى
 المهاجري دون ذوى رحمة
 للاخوة التي آخى النبي
 صلى الله عليه وسلم بينهم
 فلما نزلت ولكل جعلنا
 موالى قال نسختها والذين
 عاقدت أيمانكم

الجوري كان جماعة من المحدثين يروون الحديث من حفظهم فتعصر عباراتهم خصوصاً العجم فلا يبين
 للكلام رونق مثل هذه الالفاظ في هذا الحديث وبيان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان آخى بين المهاجرين والانصار فكانوا يتوارثون بتلك الاخوة ويرونهم اداخلة في قوله
 تعالى والذين عاهدت ايمانكم فلما نزل قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله نسخ
 الميراث بين المتعاقدين وبقى النصر والرفادة وجواز الوصية لهم وقد وقع في رواية العوفي عن ابن عباس
 بيان السبب في ارضهم قال كان الرجل في الجاهلية يلحق به الرجل فيكون تابعه فاذا مات الرجل صار
 لاقاربه الميراث وبقى تابعه ليس له شيء فزلت والذين عاهدت ايمانكم فاتوهم نصيبهم فكانوا يعطونه من
 ميراثه ثم نزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فسخ ذلك (قلت) والعوفي ضعيف والذي
 في البخاري هو الصحيح المعتمد وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وان بعض الرواة قدم بعض
 الالفاظ على بعض وحذف منها شيئا وان بعضهم ساقها على الاستقامة وذلك هو المعتمد قال ابن بطال
 اختلف الفقهاء في توريث ذوى الارحام وهم من لا سهم له وليس بعصبة فذهب أهل الحجاز والشام الى
 منهم الميراث وذهب الكوفيون وأحمد واسحق الى توريثهم واحتجوا بقوله تعالى وأولو الارحام
 بعضهم أولى ببعض واحتج الآخرون بأن المراد بهم من لا سهم له في كتاب الله لان آية الانفال مجملة وآية
 الموارث مفسرة وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا فلعصبته وانهم أجمعوا على ترك القول
 بظاهرها فجعلوا ما يخلفه المعتوق اراثا لعصبته دون مواليه فان فقدوا فامواله دون ذوى رحمه
 واختلفوا في توريثهم فقال أبو عبيد رأى أهل العراق رد ما بقي من ذوى الفروض اذا لم تكن عصبة على
 ذوى الفروض والا فاعليهم وعلى العصبة فان فقدوا أعطوا ذوى الارحام وكان ابن مسعود ينزل كل ذى
 رحم منزلة من يحجرا اليه وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود انه جعل العمة كالأب والحالة كالألم ققسم
 المال بينهما أو ثلاثا وعن علي أنه كان لا يرد على البنت دون الام ومن أدلتهم حديث الخال وارث من لا
 وارث له وهو حديث حسن أخرجه الترمذي وغيره وأجيب عنه بأنه محتمل أن يراد به اذا كان عصبة
 ويحتمل أن يريد بالحديث المذكور السلب كقولهم اصبر حيلة من لا حيلة له ويحتمل أن يكون المراد
 به السلطان لانه خال المسلمين حتى هذه الاحتمالات ابن العربي (قوله باب ميراث الملاعة)
 بفتح العين المهملة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما ترثه من ولدها الذي لا عنت عليه ذكر فيه حديث
 ابن عمر المختصر في الملاعة وقد مضى شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر مطول عن ابن عمر ومن
 حديث سهل بن سعد والغرض منه هنا قوله وألحق الولد بالمرأة وقد اختلف السلف في معنى الحاقه
 بأمه مع اتفاقهم على انه لا ميراث بينهما وبين الذي نقاه فجاء عن علي وابن مسعود انهما قالوا في ابن
 الملاعة عصبته عصبه أمه يرثهم ويرثونه أخرجه ابن أبي شيبة وبه قال النخعي والشعبي وجاء عن
 علي وابن مسعود انهما كانا يجعلان أمه عصبية وحدها فتعطي المال كله فان ماتت أمه قبله فماله
 لعصبته وبعده قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأحمد في رواية وجاء عن علي ان
 ابن الملاعة ترثه أمه واخوته منها فان فضل شيء فهو لبيت المال وهذا قول زيد بن ثابت وجدهور
 العلماء وأكثر فقهاء الامصار قال مالك وعلي هذا أدركت اهل العلم واخرج عن الشعبي قال بعث أهل
 الكوفة الى الحجاز في زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملاعة فاخبروهم انه لامه وعصبته وبعثها وجاء
 عن ابن عباس عن علي انه أعطى الملاعة الميراث وجعلها عصبية قال ابن عبد البر الرواية الاولى
 أشهر عند أهل الفرائض قال ابن بطال هذا الخلاف انما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه وألحق

باب ميراث الملاعة
 * حدثني يحيى بن قزعة
 حدثنا مالك عن نافع عن
 ابن عمر رضي الله عنهما ان
 رجلا لا عن امراته في زمن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 واتت من ولدها ففرق
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بينهما وألحق الولد بالمرأة

الولد بالمرأة لانها الحق بها طع نسب أبيه فصارت لابنه من أولاد أبيه وتسمى بالآخرين بأن
معناه اقامتها مقام أبيه فجعلوا عصبه أمه عصبه أبيه (قلت) وقد جاء في المرفوع ما يقوى القول
الاول فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلا ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جعل
النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها ولاصحاب السنن الاربعة عن
وائله رفعه تحوز المرأة ثلاثة موارث عتية لها ولقطها وولدها الذي لا عنت عليه قال البيهقي ليس بثابت
(قلت) وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وليس فيه سوى عمرو بن رؤبة بضم الراء وسكون الواو
بعدها موحدة مختلف فيه قال البخاري فيه ظرو وثقه جماعة وله شاهد من حديث ابن عمر عند
ابن المنذر ومن طريق داود بن أبي هند عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام ان
النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمّه وفي رواية ان عبد الله بن عبيد كتب الى
صديق له من أهل المدينة بأله من ولد الملاعنة فكتب اليه اني سألت فأخبرت ان النبي صلى الله
عليه وسلم قضى به لأمه وهذه طرق يقوى بعضها ببعض قال ابن بطال تسمى بعضهم بالحديث الذي
جاء ان الملاعنة بمنزلة أبيه وأمّه وليس فيه حجة لان المراد انهم بمنزلة أبيه وأمّه في تربيتهم ونأديهم وغير
ذلك مما يتولاه أبوه فاما الميراث فقد اجمعوا ان ابن الملاعنة لو لم تلاقه من أمّه وترك أمّه وأباه كان لأمّه
السدس فلو كانت بمنزلة أبيه وأمّه لورثت سدسين فقط سدس بالأمومة وسدس بالأبوة كذا قال وفيه نظر
تصوير واستدل بالأوجه الجمهور ما تقدم في اللعان ان في رواية فليح عن الزهري عن سهل في آخره
فكانت السنة في الميراث ان يرثها وترث منه ما فرض لها أخرجه أبو داود وحديث ابن عباس فهو
لاولى رجل ذكرك فانه جعل ما فضل عن أهل الفرائض لعصبه الميت دون عصبه أمّه واذالم يكن لولد
الملاعنة عصبه من قبل أبيه فالمسلمون عصبته وقد تقدم من حديث أبي هريرة ومن ترك ما لا فليتره
عصبته من كانوا (قوله باب الولد للفراش حرة كانت) أي المستفرشة أو أمه (قوله عن عروة)
في رواية شعيب عن الزهري في العتق حدثني عروة وكذا وقع في رواية عبد الله بن مسلمة عن مالك في
المغازي لكن أخرجه في الوصايا بلفظ عن عروة (قوله كان عتبه عهدا لى أخيه) في رواية يحيى بن قزعة
عن مالك في أوائل البيوع ابن أبي وقاص في الموضوعين وكذا في رواية شعيب واللبث وغيرهما عن الزهري
وفي رواية ابن عيينة عن الزهري الماضية في الأشخاص أو صاني أخى اذا قدمت يعني مكة ان اقبط اليك
ابن أمه زمعة فانه ابنى (قوله ان ابن وليدة زمعة) في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب الماضية في
المظالم ابن أمه زمعة والوليدة في الأصل المولودة وتطلق على الأمه وهذه الوليدة لم اقف على اسمها
لكن ذكر مصعب الزبيري وابن أخيه الزبيري في نسب قريش انها كانت أمه يمانية والوليدة فعيلة
من الولادة بمعنى مفعولة قال الجوهري هي العصبية والامه والجمع ولاند وقيل انها اسم لغبرام الولد
وزمعة بفتح الزاي وسكون الميم وقد تحرك قال النووي التمكن اشهر وقال ابو الوليد الوثنى
التحريل هو الصواب (قلت) والجاري على السنة المحدثين التمكن في الاسم والتحريل في
النسبة وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشي العامري والد سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعبد
ابن زمعة بغير اضافه ووقع في مختصر ابن الحاجب عبد الله وهو غلط نعم عبد الله بن زمعة آخر
وفي بعض الطرق من غير رواية عائشة عند الطحاوي في هذا الحديث عبد الله بن زمعة ونسبه على انه
غاطران عبد الله بن زمعة هو ابن الاسود بن المطلب بن اسد بن عبد العزى آخر (قلت) وهو الذي مضى
حديثه في تفسير الشمس وضعها وقيل وقع لابن منسبه خط في ترجمة عبد الرحمن بن زمعة

باب الولد للفراش حرة
كانت أو أمه
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة رضي الله
عنها قالت كان عتبه عهد
الى أخيه سعدان ابن وليدة
زمعة منى فاقبضه اليك

قوله ابن عبيد بن عمير في
نسخة بدله ابن عبد الله بن
عمر

فانه زعم ان عبد الرحمن وعبد الله وعبد اخوة ثلاثة اولاد زعمه بن الاسود وليس كذلك بل عبد بغير
 اضافة وعبد الرحمن اخوان عامريان من قريش وعبد الله بن زعمه قرشي أسدي من قريش أيضا وقد
 أوضحت ذلك في الاصابة في تمييز الصحابة والابن المذكور اسمه عبد الرحمن وذ كره ابن عبد البر في
 الصحابة وغيره وقد أعقب بالمدينة وعتبة بن أبي وقاص أخو سعد مختلف في صحبته فذكره في
 الصحابة العسكري وذ كره ما نقله الزبير بن بكار في النسب انه كان أصاب دما بمكة في قريش فانتقل الى
 المدينة ولما مات أوصى الى سعد وذ كره ابن منته في الصحابة ولم يذكر مستندا الا قول سعد عهد الى أخى
 أنه ولده واهنتكر أبو نعيم ذلك وذ كره أنه الذي شج وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحد قال وما علمت
 له اسلا مابل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقسم ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا
 بأن لا يحول على عتبة الحول حتى يموت كافرين قبل الحول وهذا مرسل وأخرجه من وجه آخر عن
 سعيد بن المسيب بنحوه وأخرج الحاكم في المستدرک من طريق صفوان بن سليم عن أنس أنه سمع
 حاطب بن أبي بلتعة يقول ان عتبة لما فعل بالنبي صلى الله عليه وسلم ما فعل تبعته قتلته كذا قال وجزم
 ابن التين والدمياطى بأنه مات كافرا (قلت) وأم عتبة هند بنت وهب بن الحرث بن زهرة وأم
 أخيه سعد حنة بنت سفيان بن أمية (قوله) فلما كان عام الفتح أخذ سعد فقال ابن أخى في رواية
 يونس عن الزهرى في المغازى فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في الفتح وفي رواية معمر عن
 الزهرى عند أحمد وهى لمسلم لكن لم يسق لفظها فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالشبه
 فاحتضنه وقال ابن أخى ورب الكعبة وفي رواية الليث فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخى عتبة بن أبي
 وقاص عهد الى انه ابنه وعتبة بالجرب دل من لفظ أخى أو عطف بيان والضمير في أخى لسعد لا لعتبة
 (قوله) فقام عبد بن زمعة فقال أخى وابن وليدة أبي ولد على فراشه (في رواية معمر فجاء عبد بن زمعة
 فقال بل هو أخى ولد على فراش أبي من جاريته وفي رواية يونس يا رسول الله هذا أخى هذا ابن زمعة
 ولد على فراشه زاد في رواية الليث انظر الى شبهه يا رسول الله وفي رواية يونس فنظر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاذا هو أشبهه الناس بعتبة بن أبي وقاص وفي رواية الليث فرأى شهابينا بعتبة وكذا الابن
 عيينة وعند أبي داود وغيره قال الخطابي وتبعه عياض والقرطبي وغيرهما كان أهل الجاهلية يقتنون
 الولاد ويقررون عليهم الضرائب فيكسبون بالفجور وكانوا يلحقون النسب بالزنا اذا ادعوا الولد كما
 في النكاح وكانت لزمعة أمة وكان يلزمها فظهر بها حمل زعم عتبة بن أبي وقاص أنه منه وعهد الى أخيه
 سعد أن يستلحقه فخاصم فيه عبد بن زمعة فقال له سعد هو ابن أخى على ما كان عليه الامر في الجاهلية
 وقال عبد هو أخى على ما استقر عليه الامر في الاسلام فابطل النبي صلى الله عليه وسلم حكم الجاهلية
 وألحقه بزمعة وأبدل عياض قوله اذا ادعوا الولد بقوله اذا اعترفت به الام وبني عليها القرطبي فقال
 ولم يكن حصل الحاقه بعتبة في الجاهلية اما لعدم الدعوى واما لكون الام لم تعترف به لعتبة (قلت) وقد
 مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الام في صورة والحق القائف في
 سورة ولفظها ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء الحديث وفيه يجتمع الرهط مادون العشرة
 فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها فاذا حملت ووضعت ومضت ليال أرسلت اليهم فاجتمعوا عندها
 فقالت قد ولدت فهو ابنك يا فلان فيلحق به ولدها ولا يستطيع أن يمنع الى أن قالت ونكاح البغايا كن
 ينصرون على أبواهن رابات فن أرادهن دخل عليهن فاذا حملت احدهن فوضعت جعلوا لها القافة ثم
 ألحقوا ولدها بالذي يرى القائف لا يمنع من ذلك انتهى واللائق بقصة أمة زمعة الاخير فلعل جمع القافة

فلما كان عام الفتح أخذ
 سعد فقال ابن أخى عهد
 الى فيه فقام عبد بن زمعة
 فقال أخى وابن وليدة أبي
 ولد على فراشه

لهذا الولد تعذر بوجه من الوجوه أو أنها لم تكن بصفة البغيا بل أصابها عتبه سرا من زنا وهما كافران
فحملت وولدت ولدا يشبهه فغلب على ظنه أنه منه فبغته الموت قبل استلحاقه فأرصى أخاه أن يستلحقه
فعمل سعد بذلك كما بالبراءة الأصلية قال القرطبي وكان عبد بن زمعة سمع أن الشرع ورد بان الولد
للغراش والافلم يكن عادتهم الا لحاق به كذا قاله وما أدري من أين له هذا الجزم بالنفي وكأنه بناء على ما قال
الخطابي أمه زمعة كانت من البغيا باللاقى عليهن من الضرائب فكان الا لحاق مخصصا باستلحاقها على
ما ذكره أبو لحاق القائف على ما في حديث عائشة لكن لم يذكر الخطابي مستند ذلك والذي يظهر من
سياق القصة ما قدمته أنها كانت أمه مستفرشة لزمعة فاتفق أن عتبه زنى بها كما تقدم وكانت طريقة
الجاهلية في مثل ذلك إن السيدان استلحقه طلقه وإن نقاه اتقى عنه وإذا ادعاه غيره كان مرد ذلك إلى
السيد والقافة وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوقه بعد هذا ما يؤيد ما قلته وأما قوله إن عبد بن
زمعة سمع أن الشرع الخ فقيه ظر لانه يبعد أن يسمع ذلك عبد بن زمعة وهو بمكة لم يسلم بعد ولا يسمعه
سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين الملائم لرسول الله صلى الله عليه وسلم من حين أسلامه
إلى حين فتح مكة نحو العشرين سنة حتى ولو قلنا إن الشرع لم يرد بذلك إلا في زمن الفتح قبلوغه لعبد
قبل سعد بعيد أيضا والذي يظهر لي أن شرعية ذلك إنما عرفت من قوله صلى الله عليه وسلم في هذه
القصة الولد للغراش والافلم كان سعد لو سبق علمه بذلك ليدعيه بل الذي يظهر أن كلام سعد وعتبه
بنى على البراءة الأصلية وإن مثل هذا الولد يقبل النزاع وقد أخرج أبو داود وتلو حديث الباب بسند حسن
إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قام رجل فقال يا رسول الله إن فلانا ابني عاهرت بأمة في
الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا دعوة في الإسلام ذهب امرأ الجاهلية الولد للغراش
والعاهر الحجر وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع في زمن الفتح وهو يؤيد ما قلته واستدل بهذه
القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالاب بل للأخ إن استلحق وهو قول الشافعية وجماعة بشرط أن
يكون الأخ حائرا أو موافقه باقي الورثة وإمكان كونه من المذكور وإن موافق على ذلك أن كان باغا عاقلا
وإن لا يكون معروف الأب وتعتب بأن زمعة كان له ورثة غير عبد واجيب بأنه لم يخلف وارثا غيره
الأسود فأن كان زمعة مات كافرا فلم يرثه إلا عبد وحده وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سودة فيحتمل
أن تكون وكانت أخاه في ذلك أو ادعت أيضا وخص مالك وطائفة بالاستلحاق بالاب واجابوا بأن الا لحاق
لم ينحصر في استلحاق عبد لا احتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك بوجه من الوجوه
كاعتراف زمعة بالوطء ولانه إنما حكم بالغراش لانه قال بعد قوله هو لك الولد للغراش لانه لما بطل
الشرع الا لحاق هذا الولد بالزاني لم يبق صاحب الغراش وبحري المزني على القول بأن الا لحاق يختص
بالاب فقال اجعوا على أنه لا يقبل إقرار أحد على غيره والذي عندي في قصة عبد بن زمعة أنه صلى الله
عليه وسلم أجاب عن المسئلة فاعلمهم أن الحكم كذا بشرط أن يدعي صاحب الغراش لانه قبل دعوى سعد
عن أخيه عتبه ولا دعوى عبد بن زمعة من زمعة بل عرفهم أن الحكم في مثلها يكون كذلك قال ولذلك قال
احتجبي منه بأسودة وتعقب بأن قوله لعبد بن زمعة هو أخوك يدفع هذا التأويل واستدل به على أن
الرصى يجوز له أن يستلحق ولده وصيه إذا رضى إليه بأن يستلحقه ويكون كلوكيل عنه في ذلك وقد
مضى التبويب بذلك في كتاب الأشخاص وعلى أن الأمة تصير فراسا بالوطء فإذا اعترف السيد بوطء أمته
وثبت ذلك بأي طريق كان ثم انت بولد الأمة لا يمكن بعد الوطء طلقه من غير استلحاق كما في الزوجة لكن

الزوجة تصير فراشا بمجرد العقد فلا يشترط في الاستمتاع الا الامكان لانها تراد للوطء فجعل العقد عليها كالوطء بخلاف الامة فانها تراد لمنافع اخرى فاشترط في حةها الوطء ومن ثم يجوز الجمع بين الاختين بالملك دون الوطء وهذا قول الجمهور وعن الحنفية لا تصير الامة فراشا الا اذا ولدت من السيد ولد او الحق به فمهما ولدت بعد ذلك لحقه الا أن ينفيه وعن الحنابلة من اعترف بالوطء فانت منه لمدة الامكان لحقه وان ولدت منه أولا فاستلحقته لم يلحقه ما بعده الا باقرار مستأنف على الرجوع عندهم وترجيح المذهب الاول ظاهر لانه لم ينقل انه كان لزعة من هذه الامة ولد آخر والكل متفقون على أنها لا تصير فراشا الا بالوطء قال المنووي وطء زمعة أمته المذكرة علم أما بيينة وأما باطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك (قلت) وفي حديث ابن الزبير ما يشعر بان ذلك كان أمرا مشهورا لفظه قريبا واستدل به على أن السبب لا يخرج ولو قلنا ان العبرة بعموم اللفظ ونقل الغزالي تبع الشيخه والآمدى ومن تبعه عن الشافعي قولا بخصوص السبب كما بما نقل عن الشافعي أنه ناظر بعض الحنفية لما قال ان أبا حنيفة خص الفراش بالزوجة وأخرج الامة من عموم الولد للفراش فرد عليه الشافعي بان هذا ورد على سبب خاص ورد ذلك الفخر الرازي على من قاله بان مراد الشافعي ان خصوص السبب لا يخرج والخبر اتعاو رد في حق الامة فلا يجوز اخراجه ثم وقع الاتفاق على تعميمه في الزوجات لمكان شرط الشافعي والجمهور الامكان زمانا ومكانا وعن الحنفية يكفي مجرد العقد فتصير فراشا ويلحق الزوج الولد وحجتهم عموم قوله الولد للفراش لانه لا يحتاج الى تقدير وهو الولد لصاحب الفراش لان المراد بالفراش الموطوء ورده القرطبي بان الفراش كناية عن الموطوء لكون الواطئ يستقرشها اي يصيرها بوطئه لها فراشاله يعني فلا بد من اعتبار الوطء حتى تسمى فراشا والحق به امكان الوطء فمع عدم امكان الوطء لا تسمى فراشا وفهم بعض الشراح عن القرطبي خلاف مراده فقال كلامه يقتضي حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفراش هو الموطوء وليس هو المراد فعلم انه لا بد من تقدير محذوف لانه قال ان الفراش هو الموطوء والمراد به ان الولد لا يلحق بالواطئ قال المعترض وهذا لا يستقيم الامع تقدير المحذوف (قلت) وقد بينت وجه استقامته بحمد الله ويؤيد ذلك ايضا ان ابن الاعرابي اللغوي نقل ان الفراش عند العرب يعبر به عن الزوج وعن المرأة والاكثر اطلاقه على المرأة ومما ورد في التعبير به عن الرجل قول جرير يرفي من تزوجت بعد قتل زوجها اوسيتها

بانت عاقته وبات فراشها * خالق العباءة بالبلاء ثقيل

وقد يعبر به عن حالة الاقتران ويمكن حمل الخبر عاها فلا يتعين المحذوف نعم لا يمكن حمل الخبر على كل واطئ بل المراد من له الاختصاص بالوطء كالزوج والسيد ومن ثم قال ابن دقيق العبد معنى الولد للفراش تابع للفراش او محكوم به للفراش او ما يقارب هذا وقد شنع بعضهم على الحنفية بان من لازم مذهبهم اخراج السبب مع المبالغة في العمل بالعموم في الاحوال واجاب بعضهم بانه خصص الظاهر القوي بالقياس وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خبر الواحد وهذا منها واستدل به على ان القائل انما يعتمد في الشبه اذا لم يعارضه ما هو اقوى منه لان الشارع لم يلتفت هنا الى الشبه والتفت اليه في قصة زيد بن حارثة وكذا لم يحكم بالشبه في قصة الملاءنة لانه عارضه حكم اقوى منه وهو مشروعية اللعان وفيه تخصيص عموم الولد للفراش وقد عملت بالعموم الشعبي وبعض المالكية وهو شاذ ونقل عن الشافعي انه قال لقوله الولد للفراش معنيان احدهما هو له ما لم ينقه فاذا نفاه بما شرع له كاللعان اتقى عنه والثاني اذا تنازع رب الفراش والعاشر فالولد لرب الفراش (قلت) والثاني منطبق

على خصوص الواقعة والاول اعم (قوله قسارفا) اي تلازماني الذهاب بحيث ان كلا منهما كان كالذي يسوق الاخر (قوله هولك يا عبد بن زمعة) كذا لاكثر وقد تقدم ضبط عبد وانه يجوز فيه الضم والفتح واما ابن فهو منصوب على الخالين ووقع في روايه للنسائي هولك عبد بن زمعة بحذف حرف النداء وقرأه بعض المخالفين بالتثنية وهو مردود وقد وقع في رواية يونس المعلقة في المغازي هولك هو اخوك يا عبد ووقع لمسدد عن ابن عيينة عند ابي داود هو اخوك يا عبد قال ابن عبد البر ثبت الامة فراشا عند اهل الحجاز ان اقرسيدها انه كان يلم بها وعند اهل العراق ان اقرسيدها بالولد وقال المازري يتعلق بهذا الحديث استلحاق الاخ لاختيه وهو صحيح عند الشافعي اذ لم يكن له وارث سواه وقد تعلق اصحابه بهذا الحديث لانه لم يرد ان زمعة ادعاء ولدا ولا اعترف بوطء امه فكان المعول في هذه القصة على استلحاق عبد بن زمعة قال وعندنا لا يصح استلحاق الاخ ولا حجة في هذا الحديث لانه يمكن ان يكون ثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم ان زمعة كان بطا امتسه فألحق الولد به لان من ثبت وطؤه لا يحتاج الى الاعتراف بالوطء وانما يصعب هذا على العراقيين ويحسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعي لما قرناه انه لم يكن لزمنة ولد من الامة المذكورة سابق ومجرد الوطء لا عبرة به عندهم فيلزمهم تسليم ما قال الشافعي قال ولما ضاق عليهم الامر قالوا الرواية في هذا الحديث هولك عبد بن زمعة وحذف حرف النداء بين عبد وابن زمعة والاصل يا ابن زمعة قالوا والمراد ان الولد لا يلحق بزمعة بل هو عبد لولده لانه وارثه ولذلك امر سودة بالاجتماع منه لانها لم ترث زمعة لانه مات كافرا وهي مسلمة قال وهذه الرواية التي ذكروها غير صحيحة ولو وردت لرددناها الى الرواية المشهورة وقتلنا بل المحذوف حرف النداء بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب يوسف حيث قال يوسف اعرض عن هذا انتهى وقد سأل الطحاوي فيه مسلكا آخر فقال معنى قوله هولك اي يدك عليه لانك تملكه ولكن تمنع غيرك منه الى ان يبين امره كما قال لصاحب اللفظة هي لك وقال له اذا جاء صاحبها فادها اليه قال ولما كانت سودة شريكة عبد في ذلك لكن لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى به الزم عبد اجماعا فربى على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فامرها بالاحتجاب وكلامه كله متعقب بالرواية الثانية المصرح فيها بقوله هو اخوك فانها رفعت الاشكال وكانه لم يقف عليها ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدال على أن سودة واقفت أخاها عبدا في الدعوى بذلك (قوله الولد للفراش وللعاهر الحجر) تقدم في غزوة الفتح تعليقا من رواية يونس عن ابن شهاب قالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد الحزوهذا منقطع وقد وصله غيره عن ابن شهاب ووقع في رواية يونس أيضا قال ابن شهاب وكان أبو هريرة يصيح بذلك وقد قدمت هناك أن مسلما أخرجه موصولا من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سارة وأبي هريرة وقوله وللعاهر الحجر أي للزاني الخبيثة والحرماني والعاهر بفتح الحاء بين الزنا وقيل يختص بالليل ومعنى الخبيثة هنا حرمان الولد الذي يدعيه وجرت عادة العرب ان تقول لمن خاب له الحجر وبقي الحجر والاراب ونحو ذلك وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرحم قال النووي وهو ضعيف لان الرجم مختص بالمحصن ولانه لا يلزم من رجسه نفي الولد والخبر انما سيق لنفي الولد وقال المسبكي والاول أشبه بمساق الحديث لعدم الخبيثة كل زان ودليل لرحم ما خوف من موضع آخر فلا حاجة للتخصيص من غير دليل (قلت) ويؤيد الاول أيضا ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن ارقم رفعه الولد للفراش وفي قم العاهر الحجر وفي حديث ابن عمر عند ابن حبان الولد للفراش وبقي العاهر الاثلب

قسارفا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن اخي قد كان عهدا الي فيه فقال عبد ابن زمعة اخي وابن وليدة ابي ولد علي فراشه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هولك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر

ثلاثة ثم موحدة بينهما لام وفتح أوله وثالثه ويكسر ان قيل هو الحجز وقيل دقائه وقيل التراب
 (قوله ثم قال لسودة احتجبي منه) في رواية الليث واحتجبي منه ياسودة بنت زمعة (قوله فما رآها
 حتى لقي الله) في رواية معمر قالت عائشة فوالله ما رآها حتى ماتت وفي رواية الليث فلم تره سودة قط يعني
 في المدة التي بين هذا القول وبين موت أحدهما وكذا المسلم من طريقه وفي رواية ابن جرير في صحيح
 أبي عوانة مثله وفي رواية السكتيميني الآية في حديث الليث أيضا فلم تره سودة بعد وهذه اذا ضمت
 الى رواية مالك ومعمر استفيد منها انها امتثلت الامر وبالفعل في الاحتجاب منه حتى انهم لم تروه فضلا
 عن ان يراها لانه ليس في الامر المذكور دلالة على منعها من رؤيته وقد استدلل به الحنفية على انه
 لم يلحقه بزمعة لانه لو ألحق به لكان أخا سودة والاخ لا يؤثر بالاحتجاب منه وأجاب الجمهور بان الامر
 بذلك كان للاحتياط لانه وان حكم بانه أخوها لقوله في الطرق الصحيحة هو أخوك يا عبد واذا ثبت انه
 أخو عبد لآبيه فهو أخو سودة لا يها لكن لما رأى الشبه بينا بعثته أمرها بالاحتجاب منه احتياطا
 وأشار الخطابي الى أن في ذلك حكمة لانه لو لم يمتنع لانهم في ذلك ما ليس لغيره من قال والشبه يعتبر في
 بعض المواطن لكن لا يقضى به اذا وجد ما هو أقوى منه وهو كالحكم في الحادثة بالقياس ثم يوجد فيها
 نص فيترك القياس قال وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وليس بالتأنيب احتجبي منه ياسودة فإنه
 ليس لك باخ وتبعه الذوي فقال هذه الزيادة باطلة مردودة وتعقب بأنها وقعت في حديث عبد الله
 ابن الزبير عند النسائي بسند حسن ولفظه كانت لزمعة جارية بطوها وكان يظن بأخراثة يقع عليها
 فجاءت بولد يشبه الذي كان يظن به فماتت زمعة فذكرت ذلك لسودة فنبى صلى الله عليه وسلم فقال
 الولد للفراش واحتجبي منه ياسودة وليس لك باخ ورجال سننده رجال الصحيح الا شيخ مجاهد وهو
 يوسف مولى آل الزبير وقد طعن البيهقي في سننده فقال فيه جرير وقد نسب في آخر عمره الى
 سوء الحفظ وفيه يوسف وهو غير معروف وعلى تقدير ثبوته فلا يعارض حديث عائشة المتفق على
 صحته وتعقب بان جرير هذا لم ينسب الى سوء حفظه لانه اشبه عليه به جرير بن حازم وبان الجمع
 بينهم ممكن فلا ترجيح وبان يوسف معروف في موال آل الزبير وعلى هذا فتعين تأويله واذا ثبتت
 هذه الزيادة تعين تأويله في الاخوة عن سودة على نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ونقل ابن
 العربي في القوائين عن الشافعي نحو ما تقدم وزاد لو كان أخاها بنسب محقق لما منعها كما أمر عائشة
 أن لا تحتجب من عمها من الرضاة وقال البيهقي معنى قوله ليس لك باخ ان ثبت ليس لك باخ شيئا فلا
 تخالف قوله لعبد هو أخوك (قلت) أو معنى قوله ليس لك باخ بالنسبة للميراث من زمعة لان زمعة
 ماتت كافرا وخلف عبد ابن زمعة والولد المذكور وروى سودة فلاحق لسودة في ارثه بل حازه عبد قبل
 الاستحقاق فاذا استحق الابن المذكور شاركه في الارث دون سودة فلهذا قال لعبد هو أخوك
 وقال لسودة ليس لك باخ وقال القرطبي بعد أن قرر ان أمر سودة بالاحتجاب للاحتياط وتوقي
 الشبهات ويحتمل أن يكون ذلك لتغليظ أمر الحجاب في حق أمهات المؤمنين كما قال أفعيبا وان اتما
 فنهاهما عن رؤية الأعمى مع قوله لفاطمة بنت قيس اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه أعمى فنظمت الحجاب
 في حقهن دون غيرهن وقد تقدم في تفسير الحجاب قول من قال انه كمن يهرم عليهن بعد الحجاب
 ابرازا شخصهن ولو كن مستترات الا لضرورة بخلاف غيرهن فلا يشرط وأيضا فان الزوج أن يمنع
 زوجته من الاجتماع بمحارمها فلعل المراد بالاحتجاب عدم الاجتماع به في الخلوة وقال ابن حزم
 لا يجب على المرأة أن يراها أخوها بل الواجب عليها صلة زوجها وورده على من زعم أن معنى قوله هو لك

ثم قال لسودة بنت زمعة
 احتجبي منه لما رأى من
 شبهه بعقبه فما رآها حتى
 لقي الله

اي عبد بانه لو قضي بانه عبد لما امر سودة بالاحتجاب منه أما لان لها فيه حصة وأما لان من في الرق لا يحتجب منه على القول بذلك وقد قدم جواب المزني عن ذلك قريبا واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين حكمين وهو ان يأخذ الفرع شبهة من أكبر من أصل فيعطى احكاما بعد ذلك وذلك ان الفرائش يقتضي الحاقه بزمعة في النسب والشبهة يقتضي الحاقه بعتبة فأعطى الفرع حكما بين حكمين فروع الفرائش في النسب والشبهة اليين في الاحتجاب قال والحاقه به ما ولو كان من وجه أولى من الغاء أحدهما من كل وجه قال ابن دقيق العيد ويعترض على هذا بأن صورة المسئلة ما إذا دار الفرع بين أصليين شرعيين وهنا الإطلاق شرعي لا صريح بقوله الولد للفرائش فبقي الأمر بالاحتجاب مثلكل لانه يناقض الإطلاق فتعين انه للاحتياط لا للوجوب حكم شرعي وليس فيه الاترك مباح مع ثبوت الحرمية واستدل به على ان حكم الحاقكم لا يحمل الأمر في الباطن كالأحكام بشهادة فظهر أنها زور لانه حكم بانه أخو عبد وامر سودة بالاحتجاب بسبب الشبهة بعتبة فلو كان الحكم يحمل الأمر في الباطن لما أمرها بالاحتجاب واستدل به على ان لو طء الزنا حكم وطء الحلال في حرمة المصاهرة وهو قول الجمهور ووجه الدلالة أمر سودة بالاحتجاب بعد الحكم بانه أخوها لأجل الشبهة بالزاني وقال مالك في المشهور عنه والثاني لا أثر لوطء الزنا بل للزاني ان يتزوج أم التي زنى بها وبنتها وزاد الشافعي ورافقه ابن الماجشون والبنت التي تلدها المزي بها ولو عرفت أنها منه قال النووي وهذا احتجاج باطل لانه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يحمل لها ان تظهر له سواء الحق بالزاني أم لا فلا تعاق له بمسئلة البنت المخلوقة من الزنا كذا قال وهو رد للفرع برد الأصل والافالبناء الذي بنوه صحيح وقد أجاب الشافعية عنه بما تقدم ان الأمر بالاحتجاب للاحتياط ويحمل الأمر في ذلك إما على التذب وإما على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك فعلى تقدير التذب فالشافعي قائل به في المخلوقة من الزنا وعلى التخصيص فلا إشكال والله أعلم ويلزم من قال بالوجوب ان يقول به في تزويج البنت المخلوقة من ماء الزنا فيجوز عند قدماء الشبهة ويمنع عند وجوده واستدل به على صحة ملك الكافر الوثني الأمة الكافرة وان حكمها بعد ان تلد من سيدها حكم القن لان عبدا وسعدا أطلقا عليها أمة ووليدة ولم ينسك ذلك النبي صلى الله عليه وسلم كذا أشار إليه البخاري في كتاب العتق عقب هذا الحديث بعد ان ترجم له أم الولد ولكنه ليس في أكثر النسخ واجيب بأن عتق أم الولد بموت السيد ثبت بأدلة أخرى وقيل ان غرض البخاري بإبراده ان بعض الخنفية لما ألزم ان أم الولد المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت وكأنه قد ورد في بعض طرقه انها أمة فمن ادعى انها عتقت فعليه البيان (قوله عن يحيى) هو ابن سعيد القطان ومحمد بن زياد هو الجحى (قوله الولد لصاحب الفرائش) كذا في هذه الرواية وزاد آدم عن شعبة وللعاهر الحجر وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمعة فقد أخرجه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قام رجل فقال لما فتحت مكة ان فلانا ابني فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا دعوة في الاسلام ذهب امر الجاهلية الولد للفرائش وللعاهر الاثاب قيل ما الاثاب قال الحجر ثم تكلمة في حديث الولد للفرائش قال ابن عبد البر هو من اصح ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم جاء عن بضعة وعشرين نفسا من الصحابة فذكره البخاري في هذا الباب عن أبي هريرة وعائشة وقال الترمذي عقب حديث أبي هريرة وفي الباب عن عمرو وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابي

حدثنا مسدد عن يحيى
عن شعبة عن محمد بن زياد
انه سمع ابا هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال الولد لصاحب الفرائش

أمامة وعمرو بن خارجة والبراموزي بن أرقم وزاد شيخنا عليه معاوية بن عمرو زادا أبو القاسم بن
منده في تذكرة معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وعلي بن أبي طالب والحسين بن علي
وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة بنت زمعة ووقع لي من حديث ابن عباس وأبي مسعود
البادري ووائل بن الأسقع وزينب بنت جحش وقد رقت عليها علامات من أخرجها من الأئمة فطب
علامة الطبراني في الكبير وطس علامته في الأوسط وبرز علامة الزاروس علامة أبي يعلى الموصلي
وتم علامة تمام في فوائده وجميع هؤلاء وقع عندهم الولد للفراش وللعاهر الحجر ومنهم من أقتصروا على
الجملة الأولى وفي حديث عثمان قصة وكذا علي وفي حديث معاوية قصة أخرى له مع نصر بن حجاج وعبد
الرحمن بن خالد بن الوليد قتال له نصر فابن قضاؤك في زياد فقال قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
خير من قضاء معاوية وفي حديث أبي أمامة وابن مسعود وعبادة أحكام أخرى وفي حديث عبد الله بن
حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أبيه وفي حديث ابن الزبير قصة نحوه قصة عائشة باختصار وقد أشرت
إليه وفي حديث سودة نحوه ولم تسم في رواية أحمد بل قال عن بنت زمعة وفي حديث زينب قصة ولم يسم
أبوها بل فيه عن زينب الأسدية وبالله التوفيق وجاء من مرسل عبيد بن عمرو وهو أحد كبار التابعين
أخرجه ابن عبد البر بسند صحيح إليه **(قوله باب)** إنما الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط
وقال عمر اللقيط حر) هذه الترجمة معقودة لميراث اللقيط فأشار إلى ترجيح قول الجمهور أن اللقيط حر
ولاؤه في بيت المال وإلى ما جاء من النسخي أن ولاؤه للذي التقطه واحتج بقول عمر لا بي جيلة في الذي
التقطه اذهب فهو حر وعلينا نفقته ولك ولاؤه وتقدم هذا الأثر معلقا بتمامه في أوائل الشهادات
وذكرت هناك من وصله وأجبت عنه بأن معنى قول عمر لك ولاؤه أي أنت الذي تتولى ترينه
والقيام أمره فهي ولاية الإسلام لا ولاية العتق والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع إنما الولاء لمن
أعتق فافترض أن من لم يعتق لا ولاؤه لأن العتق يستدعي سبق ملك واللعيط من دار الإسلام لا يملكه
لمتلقه لأن الأصل في الناس الحرية إذ لا يخلو المنبوذ أن يكون ابن حرة فلا يستترق أو ابن أمية قوم
غير أنه هم فاذا جهل وضع في بيت المال ولا رق عليه للذي التقطه وجاء عن علي أن اللقيط مولى من شاء
ربه قال الحنفية إلى أن يغفل عنه فلا يتقل بعد ذلك عن عقل عنه وقد خفي كل هذا على السماع على
فقال ذكر ميراث اللقيط في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولاؤه عليه دلالة بربدان
حديث عائشة وابن عمر مطابق لترجمة إنما الولاء لمن أعتق وليس في حديثهما ذكر ميراث اللقيط
وقد جرى السكرماني على ذلك فقال فإن قلت فابن ذكر ميراث اللقيط قلت هو ما ترجمته ولم ينطق
به إيراد الحديث فيه (قلت) وهذا كله إنما هو بحسب الظاهر وأما بحسب تدقيق النظر
ومناسبة إيرادها في أبواب الموارث فبيانها ما قدمت والله أعلم قال ابن المنذر أجمعوا على أن اللقيط
حر إلا رواية عن النخعي وعنه كالجماعة وعنه كالمقول عن الحنفية وقد جاء عن شريح نحوه
الأول ربه قال اسحق بن راهويه **(قوله الحكم)** هو ابن عتيبة بن مشاة ثم موحدة مصفر
وأبراهيم هو النخعي والأسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعيون **(قوله قال الحكم)** وكان
زوجها حرا) هو موصول إلى الحكم بالاسناد المذکور ووقع في رواية الأسماعيلي من رواية
أبي الوائلي عن شعبة مدرجاني الحديث ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فسيأتي في الباب الذي يليه
من طريق منصور عن إبراهيم أن الأسود قاله أيضا فهو سلف الحكم فيه **(قوله وقول الحكم)**
مرسل) أي ليس بمسند إلى عائشة رواية الخبر فيكون في حكم المتصل المرفوع **(قوله وقال ابن**

باب الولاء لمن أعتق
وميراث اللقيط وقال عمر
اللقيط حر حدثنا حفص
ابن عمر حدثنا شعبة عن
الحكم عن إبراهيم عن
الأسود عن عائشة قالت
اشتريت بريرة فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اشتريها
فإن الولاء لمن أعتق وأهذى
لها شاة فقال هو لها صدقة
ولناهاية قال الحكم وكان
زوجها حرا وقول الحكم
مرسل وقال

ابن عباس رأيه عيدا * حدثنا السعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما
الولاء لمن اعتق في باب ميراث ٣٧ السائبة في حديثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن ابي قيس عن هزيل عن عبد

الله قال ان اهل الاسلام لا يسيبون وان اهل الجاهلية كانوا يسيبون * حدثنا موسى حدثنا ابو عوانة عن منصور عن ابراهيم عن الاسود ان عائشة رضى الله عنها اشترت بريرة لعتقها واشترط أهلها ولاءها فقالت يا رسول الله انى اشتريت بريرة لاعتقها وان أهلها يشترطون ولاءها فقال اعتقها فانما الولاء لمن اعتق أو قال أعطى الثمن قال فاشترتها فاعتقها قال وخيرت فاختارت نفسها وقالت لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه قال الاسود وكان زوجها حرا قول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأيه عيدا أصح في باب اثم من تبرأ من مواليه في حديثنا قبيصة ابن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن ابراهيم التيمي عن أبيه قال قال على رضى الله عنه ما عندنا كتاب نقرأه الا كتاب الله غير هذه الصحيفة قال فأخرجها فاذا فيها أشياء من الجرحات وأسنان الابل قال وفيها المديسة

عباس رأيه عيدا (راد في الباب الذي يليه وقول الاسود منقطع اى لم يصله بذ كر عائشة فيه وقول ابن عباس اصح لانه ذكر انه رآه وقد صرح انه حضر القصة وشاهدها في ترجع قوله على قول من لم يشهدا فان الاسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الحكم فولد بعد ذلك بدهر طويل ويستفاد من تفسير البخاري قول الاسود منقطع جواز اطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافا لما اشهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يقطع منه من اثناء السند واحد الا في صورة سقوط الصحابي بين التابى والنبي صلى الله عليه وسلم فان ذلك يسمى عندهم المرسل ومنهم من خصه بالتابى الكبير فيستفاد من قول البخاري ايضا وقول الحكم مرسل انه يستعمل في التابى الصغير ايضا لان الحكم من صفار التابى واستدل به لاحدى الروايتين عن احمدان من اعتق عن غيره فالولاء للمعتق والاجر للمعتق عنه وسيأتى البحث فيه في باب ما يبرئ النساء من الولاء (قوله باب ميراث السائبة) بمهمة وموحدة بوزن فاعلة وتقدم بيانها في تفسير المائة والمراد بها في الترجمة العبد الذي يقول له سيده لا ولاء لاحد عليك وانما سائبة يريد بذلك عتقه وان لا ولاء لاحد عليه وقد يقول له اعتقتك سائبة او انت حرة سائبة في الصيغتين الاوليين يقتصر في عتقه الى نية وفي الاخرين يعتق واختلف في الشرط فالجمهور على كراهيته وشذ من قال بابا حته واختلف في ولائه وسأينسه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى (قوله عن هزيل) في رواية يزيد بن ابي حكيم العدني عن سفيان عند الاسماعيلي حدثني هزيل بن شرحبيل وهو بالزاي مصغر وروهم من قاله بالذال المعجمة وقد تقدم ذلك قريبا وان سفيان في السند هو الثوري وان ابا قيس هو عبد الرحمن (قوله عن عبد الله) هو ابن مسعود (قوله ان اهل الاسلام لا يسيبون وان اهل الجاهلية كانوا يسيبون) هذا طرف من حديث أخرجه الاسماعيلي تمامه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة هذا الى هزيل قال جاء رجل الى عبد الله فقال انى اعتقت عبد الله سائبة فقلت لا اولم يدع وارثا فقال عبد الله فذ كر حديث الباب وزاد وانت ولي نعمته فلك ميراثه فان تأثمت او تخرجت في شئ فنحن نقبله وتجعله في بيت المال وفي رواية العدني فان تخرجت ولم يشك وقال فارنا (م) نجعله في بيت المال ومعنى تأثمت بالمثلثة قبل الميم خشيت ان تقع في الاثم وتخرجت بالطاء المهملة ثم الجيم معناه وبهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصري وابن سيرين والشافعي واخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين ان سالما مولى ابي حذيفة الصحابي المشهور واعتقه امرأة من الانصار سائبة وقالت له وال من شئت فوالى ابا حذيفة فلما استشهد باليامة دفع ميراثه للانصارية ولا ينها واخرج ابن المنذر عن طريق بكر بن عبد الله المزني ان ابن عمر اثنى بمال مولى له مات فقال انا كنا اعتقناه سائبة فأمر ان يشتري بشمنه رقبا فاعتق وهذا يحصل ان يكون فعله على سبيل الوجوب او على سبيل الندب وقد اخذ بظاهره عطاء فقال اذا لم يحلف السائبة وارثا دعى الذي اعتقه فان قبل ماله والا بقيت به رقاب فاعتقت وفيه مذهب آخر ان ولاء للمسلمين برثوته ويعقلون عنه قاله عمر بن عبد العزيز والزهري وهو قول مالك وعن الشعبي والنخعي والكوفيين لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته قال ابن المنذر واتباع طاهر قوله الولاء لمن اعتق اولى (قلت) والى ذلك اشار البخاري بايراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه فانما الولاء لمن اعتق وفيه قول الاسود ان زوج بريرة كان حرا وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب الذي قبله (قوله باب اثم من تبرأ من مواليه) هذه الترجمة لفظ حديث

أخرجه أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إن الله عباد الأيكلهم الله تعالى الحديث رفيه ورجل أنعم عليه قوم فكفروا عنهم وتبرأ منهم وفي حديث
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه عند أحمد كقرب الله تبرؤ من نسب وان دق له شاهد عن أبي بكر
 الصديق وأما حديث الباب فلفظه من وإلى قوماً غير اذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس
 أجمعين ومثله لأحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس ولا يروى من حديث أنس فعليه
 لعنة الله المتتابعة إلى يوم القيامة وقد مضى شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزية وياتي في
 الديات وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة مرفوعاً من قول أبي بكر مواليه فليقبوا مقعده من
 النار صححه ابن حبان والدار إمام التميمي الراوي له عن علي اسمه يزيد بن شريك وقد رواه عن علي
 جماعة منهم أبو جعفر رهب بن عبد الله السوائي ومضى في كتاب العلم وذكري هناك وفي فضائل
 المدينة اختلاف الرواة عن علي فيما في الصحيفة وإن جيع ما روره من ذلك كان فيها وكان فيها أيضاً
 ما مضى في الخمس من حديث محمد بن الحنفية أن أباه علي بن أبي طالب أرسله إلى عثمان بـ صحيفة فيها
 فرائض الصدقة فإن رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحمد أنه كان في صحيفة
 فرائض الصدقة وذكري في العلم سبب تحديث علي بن أبي طالب بهذا الحديث وأعراب قوله إلا كتاب
 الله وتفسير الصحيفة وتفسير العتل ومما وقع فيه في العلم لا يقتل مسلم بكافراً وأحلت بشره على كتاب
 الديات والذي تضمنه حديث الباب مما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء * أحدها الجراحات
 وأسنان الأبل وسياقي شرحه في الديات رهل المراد بأسنان الأبل المتعلقة بالخراج أو المتعلقة بالزكاة
 أو أعم من ذلك * ثانيها المدينة حرم وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في آخر الخراج
 وذكري فيه ما يتعلق بالسند وبيان الاختلاف في تفسيره صرف والعدل * ثالثها ومن وإلى قوماً هو
 المتصودهن وقوله فیه به غير اذن موالیه قد تقدم هناك أن الخطابي زعم أن له مفهوماً رهو أنه إذا
 استأذن موالیه منعوه ثم راجع كلام الخطابي رهو ليس اذن الموالى شرطاً في ادعاء نسب وولاء ليس هو
 منه واليه وانما ذكرنا كيداً للتحريم ولأنه إذا استأذنهم منعوه وحالوا بينه وبين ما يفعل من ذلك
 انتهى وهذا لا يطرد لأنهم قد يتواطون معه على ذلك لغرض ما والاولى ما قال غيره أن التعبير بالأذن
 ليس لتقييد الحكم بعدم الاذن وتصره عليه وانما ورد الكلام بذلك على أنه الغالب انتهى ويحتمل
 أن يكون قول من تولى شامل للتعني الأعم من الموالاة وانها مطلق النصرية والاعانة والأرض ويكون
 قوله غير اذن موالیه يتعلق بمفهومه بما عدا الميراث ودليل أخرجه حديث إنما الولاء لمن أعتق والعلم
 عند الله تعالى وكان البخاري يلاحظ هذا فعقب الحديث بحديث ابن عمر في النهي عن بيع الولاء وعن
 هبته فإنه يؤخذ منه عدم اعتبار الاذن في ذلك بطريق الأولى لأنه إذا منع السيد من بيع الولاء مع
 ما تحصل له من العوض ومن هبته مع ما يحصل له من المانة بذلك فمنعه من الاذن بغير عوض ولا مانة
 أولى وهو مندرج في الهبة وفي الحديث أن انتهاء المولى من أسفل إلى غير مولاة من فوق حرام لما فيه
 من كفر النعمة وتضييع حق الأرض بالولاء والعقل وغير ذلك وبه استدلال مالك على ما ذكره عنه ابن
 رهب في موطنه قال سئل عن عبد يتناع نفسه من سيده على أنه يوالى من شاء فقال لا يجوز ذلك
 واحتج بحديث ابن عمر ثم قال فتلك الهبة المنهية عنها وقد شد عطاء بن أبي رباح بالاختصاص مفهوم
 هذا الحديث فقال فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه أن اذن الرجل لمولاة أن يوالى من شاء
 جاز واستدل بهذا الحديث قال ابن بطال وجماعة الفقهاء على خلاف ما قال عطاء قال ويحمل

أو آوى محمدنا فعليه لعنة
 الله والملائكة والناس
 أجمعين لا يقبل منه يوم
 القيامة صرف ولا عدل
 ومن وإلى قوماً غير اذن
 موالیه فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين
 لا يقبل منه يوم القيامة
 صرف ولا عدل وذمة
 المسلمين واحدة يسعى بها
 أدناهم فمن أخفر مسلماً
 فعليه لعنة الله والملائكة
 والناس أجمعين لا يقبل منه
 يوم القيامة صرف ولا عدل

حديث علي عليه السلام انه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاكهم وقد اجمعوا على ان قتل الولد حرام سواء خشى الاملاك ام لا وهو منسوخ بحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته (قلت) قد سبق عطاء الى القول بذلك عثمان فروى ابن المنذر ان عثمان اختصموا اليه في نحو ذلك فقال للعتيق وال من شئت وان ميمونة وهبت ولأموالها العباس وولده والحديث الصحيح مقدم على جميع ذلك فلعله لم يبلغ هؤلاء وبانهم وتأولوه وانعقد الاجماع على خلاف قولهم قال ابن بطال وفي الحديث انه لا يجوز للعتيق ان يكتب فلان بن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذي اعتمه بل يقول فلان مولى فلان واكن يجوز له ان ينتسب الى نسبه كالعقري وغيره قال والاولى ان يفصح بذلك ايضا كان يقول القريشي بالولاء او مولاهم قال وفيه ان من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الوجدان ويجب عليه التوبة والاستغفار وفيه جواز لعن اهل الفسق عموما ولو كانوا مسلمين * رابعها وذمة المسلمين واحدة يسعى بها ادناهم وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية واما حديث الباب الثاني فقدمته في كتاب العتق واحلت شرحه على ما هنا (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري (قوله عن عبد الله بن دينار) هكذا قال الحفاظ من اصحاب سفيان الثوري عنه منهم عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعبد الله بن غبر وغيرهم (قوله عن ابن عمر) في رواية الاسماعيلي من طريق احمد بن سنان عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وسفيان عن ابن دينار سمعت ابن عمر وقد اشهر هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه الناس في هذا الحديث عيال عليه وقال الترمذي بعد فخر بجه حسن صحيح لا يعرفه الا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك وروى عن شعبة انه قال وددت ان عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث اذن لي حتى كنت اقوم اليه فاقبل رأسه قال الترمذي وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار (قلت) وصل رواية يحيى بن سليم ابن ماجه ولم ينفر دبه يحيى بن سليم فقد تابعه أبو ضمرة انس بن عياض ويحيى بن سعيد الاموي كلاهما عن عبيد الله بن عمر أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقهما لكن قرن كل منهما نافما بعبد الله بن دينار وأخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة احمد بن ابي اوفى وسافه من طريقه عن شعبة عن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعا عن ابن عمر وقال عمرو بن دينار غريب وقد اعتمد ابو نعيم الاصبهاني بجمع طريقه عن عبد الله بن دينار فاراده عن نخعة وثلاثين نفسا من حديثه عن عبد الله بن دينار منهم من الاكابر يحيى بن سعيد الانصاري وموسى بن عقبة ويزيد بن الهاد وعبيد الله العمري وهؤلاء من صغار التابعين ومن دونهم مسعر والحسن بن صالح بن حي وورقاء وايوب بن موسى وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وعبد العزيز بن مسلم وابو اويس ومن لم يقع له ابن جرير وهو عند ابي عوانة وسليمان بن بلال وهو عند مسلم واحمد بن حازم المغافري في جزء الهروي من طريق الطبراني (قوله عن ابن عمر) في رواية ابي داود الحفري عن سفيان عن الاسماعيلي سمعت ابن عمر وكذا مضى في العتق من رواية شعبة وفي مسند الطيالسي عن شعبة قلت لعبد الله بن دينار انت سمعت هذا من ابن عمر قال نعم سأله ابنه عنه وذكرة ابو عوانة عن يزر بن اسد عن شعبة قلت لابن دينار انت سمعته من ابن عمر قال نعم وسأله ابنه جزء عنه وكذا وقع في رواية عفان عن شعبة عند ابي نعيم واخرجه من وجه آخر ان شعبة قال قلت لابن دينار آله امس سمعت ابن عمر يقول هذا فحلف له وقيل لابن عبينه ان شعبة يستحلف عبد الله بن دينار قال لكننا نستحلفه سمعته منه مرارا

حدثنا ابو نعيم حدثنا
سفيان عن عبد الله بن
دينار عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن بيع الولاء
وعن هبته

روينا في مسند الحميدي عن سفيان واخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن مالك عن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر انه سأل ابا عن شراة الولاء فذكر الحديث فهدنا ظاهره ان ابن دينار لم يسمعه من ابن عمر واپس كذلك وقال ابن العربي في شرح الترمذي تفرد بهذا الحديث عبد الله بن دينار وهو من الدرجة الثانية من الخبر لانه لم يذكر لفظ النبي صلى الله وسلم وكأنه نقل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعنق (قلت) ويؤيده ان ابن عمر روى هذا الحديث عن عائشة في قصة بريدة كما مضى في العتق لكن جاءت عنه صيغة الحديث من وجه آخر اخرججه النسائي وابو عوانة من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن مالك واقطعه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الولاء وعن هبته ووقع في رواية محمد بن أي سليمان التي أشرت اليها بلفظ الولاء لا يباع ولا يوهب وفي رواية عثمان بن عبيد عن شعبة مثله ذكره أبو نعيم وزاد محمد بن سليمان الخزاز في السند عن ابن عمر عن عمر قوهم اخرججه الدارقطني ايضا وضعفه واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وخالفهم أبو يوسف القاضي فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ الولاء له كالحمة النسب اخرججه الشافعي ومن طريقه الخاتم ثم البيهقي وادخل بشر بن الوليد بن أبي يوسف وبين ابن دينار عبيد الله بن عمر اخرججه أبو يعلى في مسنده عنه واخرججه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى واخرججه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن اعين عن شرف الرزاق في المستن لا يباع ولا يوهب ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار انما الولاء نسب لا يصح بيعه ولا هبته والمحمول في هذا ما اخرججه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب موقوفا عليه الولاء حمة كالحمة النسب وكذا ما اخرججه البرار والطبراني من طريق سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن ابيه عن جده رفعه الولاء ليس بمنقول ولا متحول وفي مسنده المقيمة بن جليل وهو مجهول نعم عن ابن عباس من قوله الولاء لمن اعنق لا يجوز بيعه ولا هبته وقال ابن بطال اجمع العلماء على انه لا يجوز تحويل النسب فاذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا ينتقل الولاء وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فهي الشرع عن ذلك وقال ابن عبد البر اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث الا ما روى عن ميمونة انها وهبت ولا سليمان بن يسار لابن عباس وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء يجوز للسيد ان ياذن لعبده ان يوالى من شاء (قلت) وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله وقال ابن بطال وغيره جاء عن عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة وجاء عن ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن عباس واعلمهم لم يبايعهم الحديث قلت قد انكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان فاخرج عبد الرزاق عنه انه كان يقول ابيع احدكم نسبة ومن طريق علي الولاء شعبة من النسب ومن طريق جابر انه أنكر بيع الولاء وهبته ومن طريق عطاء ان ابن عمر كان ينكره ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز وسنده صحيح ومن ثم فصلوا في النقل عن ابن عباس بين البيع والهبة وقال ابن العربي معنى الولاء حمة كالحمة النسب ان الله اخرججه بالحرمة الى النسب كما كان الاب اخرججه بالنطفة الى الوجود حسا لان العبد كان كالمعذور في حق الاحكام لا يقضى ولا يلى ولا يشهد فاخرججه سيده بالحرية الى وجوده هذه الاحكام من عدمها فلما شابه حكم النسب أنيط بالمعتق فلذلك جاء انما الولاء لمن اعنق وألحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وهبته وقال القرطبي استدلل للجمهور بحديث الباب ووجه الدلالة انه امر وجودي لا يتأني الانفكاك عنه كالنسب فكما لا تنتقل الابوة والجدوة فكذلك لا ينتقل الولاء الا انه يصح في الولاء جرم ما يترتب عليه من الميراث كما لو تزوج عبد معتقه آخر فولد له منها ولد فانه ينفق حرا حرية أمه

باب اذا اسلم على يديه
 وصكان الحسن لا يرى
 له ولاية وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم الولاء لمن اعتق
 ويذكر عن نعيم الداري
 رفعه قال هو اولى الناس
 بحياة ومماته واختلقوا
 في صحة هذا الخبر حدثنا
 قتيبة بن سعيد عن مالك
 عن نافع عن ابن عمر ان
 عائشة أم المؤمنين ارادت
 ان تشتري جارية تعتقها
 فقال أهلها نبيكمها على
 أن ولاءها لنا فذكرت
 ذلك لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال لا يمنعك
 ذلك فاعما الولاء لمن اعتق
 حدثنا محمد بن ابراهيم
 عن منصور بن ابراهيم
 عن الاسود عن عائشة
 رضي الله عنها قالت اشتريت
 بريرة فاشترط أهلها ولاءها
 فذكرت ذلك للنبي صلى
 الله عليه وسلم فقال
 أعتقها فان الولاء لمن
 اعطى الورق قالت
 فاعتقها قالت فدعاها
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فخيرها من زوجها
 فقالت لو اعطاني كذا وكذا
 مابت عنده فاخترت نفسها

فيكون ولاؤه لوالها لو مات في تلك الحالة ولو اعتق السيد اياه قبل موت الوالد فان ولاءه ينتقل اذا مات
 لمعتق ابيه اتفاقا انتهى وهذا لا يقدح في الاصل المذكور ان الولاء لجهة كل جهة النسب لان التشبيه
 لا يترتب التسوية من كل وجه واختلف فيمن اشترى نفسه من سيده كالمكان فالحق هو رعي ان ولاءه
 لسيده وقيل لا ولاء عليه وفي ولاء من اعتق سائبة وقد تقدم قريبا (قوله باب اذا اسلم على
 يديه) كذا النسفي وزاد الفربري والاكثر رجل ووقع في رواية الكشميهني الرجل وبالتشكير اولى (قول
 وكان الحسن لا يرى له ولاية) كذا الاكثر وفي رواية الكشميهني ولاء بالهزم بدل الياء من الولاء وهو
 المراد بالولاية وأثر الحسن هذا هو البصري وصلة سفیان الثوري في جامعه عن مطرف عن الشعبي
 وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قال في الرجل يوالي الرجل قالا هو بين المسامين وقال سفیان
 وبذلك أقول واخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفیان وكذا رواه الدارمي عن أبي نعيم عن
 سفیان واخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق يونس عن الحسن لا يرثه الا ان شاء أوصى له بماله (قوله
 ويذكر عن نعيم الداري رفعه هو اولى الناس بحياة ومماته) هذا الحديث أغفله من صنف في الاطراف
 وكذا من صنف في رجال البخاري لم يذكره واما الداري فيمن اخرج له وهو ثابت في جميع النسخ
 هنا وذكر البخاري من روايته حديثا في الايمان لكن جعله ترجمة باب وهو الدين النصيحة وقد
 أخرجه مسلم من حديثه وابس له عنده غيره وقد تكلمت عليه هنا لئلا يترك من حديث أبي هريرة
 وغيره أيضا فلم يتبعين المراد في نعيم وهو ابن أوس بن خارجة بن سواد اللخمي ثم الداري نسب الى بني
 الدار بن لحم وكان من أهل الشام ويتعاطى التجارة في الجاهلية وكان يهدي للنبي صلى الله عليه وسلم
 فيقبل منه اسلامه سنة تسع من الهجرة وقد حدث النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه وهو على المنبر
 عن نعيم بقصة الجساسة والدجال وعد ذلك في مناقبه وفي رواية الاكابر عن الاصاغر وقد وجدت رواية
 النبي صلى الله عليه وسلم عن غير نعيم وذلك فيما أخرجه أبو عبد الله بن منده في معرفة الصحابة في ترجمة
 زرعة بن سيف بن ذي يزن فاق بسنده الى زرعة ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب اليه كتابا وفيه
 وان مالك بن مرزدر الهادي قد حدثني انك أسلمت وقانلت المشرकिन فابشر بخير الحديث وكان
 نعيم الداري من أفاضل الصحابة وله مناقب وهو أول من أسرج المساجد وأول من قضى على الناس
 أخرجهما الطبراني وسكن نعيم بيت المقدس وكان سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطعه عيون
 وغيرها اذا قبحت ففعل قسلهما بذلك لما قبحت في زمن عمر ذكرك ذلك ابن سعد وغيره ومات نعيم سنة
 أربعةين وقوله رفعه هو في معنى قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوها وقد وصله البخاري في
 تاريخه وأبو داود وابن أبي عاصم والطبراني والباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز بالغنم كلهم
 من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال سمعت عبيد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد
 العزيز عن قبيصة بن ذؤيب عن نعيم الداري قال قلت يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي رجل
 من المسلمين قال هو اولى الناس بحياة ومماته قال البخاري قال بعضهم عن ابن موهب سمع نعيما
 ولا يصح لقول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت
 انما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب وابن موهب ليس بالمعروف ولا تعلمه لقي نعيما ومثله
 هذا لا يثبت وقال الخطابي ضعف أحمد هذا الحديث واخرجه أحمد والدارمي والترمذي والنسائي
 من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز بن ابن موهب عن نعيم وصرح بعضهم بسامع ابن
 موهب من نعيم وأما الترمذي فقال ليس اسناده بم متصل قال وأدخله بعضهم بين ابن موهب وبين
 نعيم قبيصة رواه يحيى بن حمزة (قلت) ومن طريقه اخرجه من بدأت بذكره وقال بعضهم انه

تفرد فيه بذكر قبيلة وقدر واه ابو اسحق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكرهم اخرجهم النساء
ايضا وقال ابن المنذر هذا الحديث مضطرب هل هو عن ابن موهب عن عويم او بينهما قبيلة وقال بعض
الرواة فيه عن عبد الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز بن رزايه ليس بالحافظ (قلت) هو
من رجال البخاري كاتفق قدم في الاثر به ولا كنهه ايسر بالكثرة واما ابن موهب فلم يدرك عويم وقد اشار
النسائي الى ان الرواية التي وقع التصريح فيها بجماعة من عويم خطأ ولكن وثقه بعضهم وكان عمر بن
عبد العزيز يروى له القضاء وثقه لابي زرعة الدمشقي في تاريخه بسند له صحيح عن الازاعي انه كان يدفع
هذا الحديث ولا يرى له وحدها وصحح هذا الحديث ابو زرعة الدمشقي وقال هو حديث حسن المخرج
متصل والى ذلك اشار البخاري بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر وجزم في التاريخ بانه لا يصح
لمعارضته حديث انما الولاء لمن اعتق ويؤخذ منه انه لو صح سند لما قاوم هذا الحديث وعلى التزل
فتردد في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته بهذا فيستثنى منه من اسلم أو تؤول الاولوية
في قوله اولي الناس بعني النصر والمعاونة وما شبه ذلك لا بالميراث ويبقى الحديث المتفق على صحته على
عمومه جنح الجمهور الى الثاني ورجحانه ظاهر وبه جزم ابن القصار فيما حكاه ابن بطال فقال لو صح
الحديث لكان تأويله انه احق بموالاة في النصر والاعانة والصلاة اعليه اذ مات ونحو ذلك ولو جاء الحديث
بلفظ احق بميراثه لوجب تخصيص الاول والله اعلم قال ابن المنذر قال الجمهور بقول الحسن في ذلك
وقال جادوا ابو حنيفة واصحابه وروى عن النخعي انه يستمر ان عقل عنه وان لم يعقل عنه فله ان
يتحول لغيره واستحق الثاني وهلم جرا وعن النخعي قول آخر ايسر له ان يتحول وعنه ان اسهر الى ان
مات يتحول عنه وبه قال اسحق وعمر بن عبد العزيز ووقع ذلك في طريق الباغندي التي اسلفتها وفي
غيرها انه اعطى رجلا اسلم على يديه رجل فمات وترك مالا وبنات نصف المال الذي بقي بعد نصيب البنت
ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة بريرة من اجل قوله فيه فان الولاء لمن اعتق لان اللام فيه
للاختصاص اي الولاء مختص بمن اعتق وقد تقدم توجيهاه وقوله فيه لا ينعكس ووقع في رواية الكشميهني
لا ينعكس بالان كيد ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مختصرا وقال في آخره قال وكان زوجها حرا وقد تقدم
قبل باب من وجه آخر عن منصور ان قائل ذلك هو الاسود راويه عن عائشة وفي الباب الذي قبله من
طريق الحكم عن ابراهيم انه الحكم ومضى الكلام على ذلك مستوفى بحمد الله تعالى ومحمد المذكور
في اول السند الثاني قال ابو علي الغساني هو ابن سلام ان شاء الله وجر برهوا بن عبد الجبار (قلت)
وقد وقع في الاستقراض حدثنا محمد بن حاتم بن جرير كذا عند اكثر غير منسوب ووقع في رواية ابى علي بن
شبيب عن الفرير بن محمد بن سلام وفي رواية ابى ذر عن الكشميهني محمد بن يوسف يعني البيهقي
وابس في الكتاب محمد بن جرير بن سوي هذين الموضعين والمرجح انه ابن سلام وقد اغرب ابو نعيم
فأخرج الحديث عن طريق عثمان بن ابى شيبة عن جرير ثم قال اخرج به البخاري عن عثمان
كذا وجدته وما ظنه الا ذهولا (قوله باب ما يرث النساء من الولاء) ذكر فيه حديث ابن
عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور ومقتضرا
على قوله الولاء لمن اعطى الورق وولى النعمة وهذا اللفظ لو كسب عن سفيان الثوري عن منصور وقد
اخرجه الترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ انها ارادت ان تشتري بريرة
فاشترطوا الولاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وقد اخرج به الاسماعيلي من طريق وكيع
ايضا ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي جميعا عن سفيان تاما وقال لفظهما واحد فعرف ان وكيعا

باب ما يرث النساء من
الولاء حدثنا حفص بن
عمر حدثنا همام عن نافع
عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال ارادت عائشة ان تشتري
بريرة فقالت للنبي صلى
الله عليه وسلم انهم
يشترطون الولاء فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
اشترى بها فاتم الولاء لمن
اعتق * حدثنا ابن سلام
اخبرنا وكيع عن سفيان
عن منصور عن ابراهيم
عن الاسود عن عائشة
قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم الولاء لمن
اعطى الورق وولى النعمة

كان ربحا اختصره وعرف انه في قصة برة وقد ذكره اصحاب منصور كابي عوانة بلفظ انما الولاء
 لمن اعتق وكذلك ذكره اصحاب ابراهيم كالحاكم والاعمش واصحاب الاسود واصحاب عائشة وكالها
 في الكتب الستة وتفرد الثوري وتابعه جرير عن منصور بهذا اللفظ فيحتمل ان يكون منصور رواه
 لهما بالمعنى وقد تفرد الثوري بزيادة قوله وولى النعمة ومعنى قوله اعطى الورق اي الثمن وانما عبر بالورق
 لانه الغالب ومعنى قوله وولى النعمة اعتق ومطابقته لقوله الولاء ان اعتق ان صحة العتق تستدعي
 سبق ملك والملك يستدعي ثبوت العوض قال ابن طال هذا الحديث يقضي ان الولاء لكل معتق ذكر
 كان او انثى وهو مجمع عليه واما جرير والولاء فقال الابهرى ليس بين الفقهاء اختلاف انه ليس للنساء من
 الولاء الا ما اعتقن او اولاد من اعتقن الا ما جاء عن مسروق انه قال لا يختص الذكور بولاء من اعتق
 ابائهم بل الذكور والاناث فيسه سوا كلابرث ونقل ابن المنذر عن طاوس مثله وعليه اقتصر سحنون
 فيما نقله ان التين ونعقب الحصر الذي ذكره الابهرى تبعه سحنون وغيره بانه يرد عليه ولد الاناث
 من ولد من اعتقن قال والعبارة السالمة ان يقال الاما اعتقن او جره اليهن من اعتقن بولادة او عتق
 احتراز من لها ولد من زنا او كانت ملاءنة او كان زوجها عبدا فان ولادته ولادته لولاء كل من اعتق الام
 والطبحة للجهنم ورائف الصعابة ومن حيث النظر ان المرأة لا تستوعب المال بالقرض الذي هو آكد
 من اتعصيب فاختص بالولاء من يستوعب المال وهو الذكر وانما وردت من عتق لانه عن مبائنة
 لا عن جر الارث واستدل بقوله الولاء لمن اعطى الورق على من قال فيمن اعتق عن غيره بوجوبه من
 المعتق عنه ان الولاء للمعتق عملا بعموم قوله الولاء لمن اعطى وموضع الدلالة منه قوله الولاء لمن اعطى
 الورق فدل على ان المراد بقوله لمن اعطى لمن كان من عتق في ملكه حين العتق لا لمن باشر العتق فقط
 (قوله باب) بالتأوين (مولى القوم من انفسهم) اي عتقهم ينسب نسبتهم ويرثونه (قوله
 وابن الاخت منهم) اي لانه ينسب الي بعضهم وهي امه (قوله حدثنا شعبة عن قتادة وفتادة
 عن انس) هكذا وقع في رواية آدم عن شعبة مقرونا واكثر الرواة قالوا عن شعبة عن قتادة وحده عن
 انس وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قريش واوردته مختصرا ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولا في
 غزوة حنين وتقدمت فوائده هناك وفي كتاب الجزية واخرجه الاسماعيلي من طرق عن شعبة عن قتادة
 وقال المعروف عن شعبة في مولى القوم منهم او من انفسهم روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة
 والمعروف عنه في ابن اخت القوم منهم او من انفسهم روايته عن قتادة وحده وانفرد على بن الجعد عن
 شعبة به عن معاوية بن قرة ايضا (قلت) وايس كما قال بل تابعه ابو النصر عن شعبة عن معاوية بن قرة
 ايضا اخرجه احمد في مسنده عنه وافاد فيه ان المعنى بذلك النعمان بن مقرن المزني وكانت امه انصارية
 والله اعلم واستدل بقوله ابن اخت القوم منهم من قال بان ذوى الارحام يرثون كيرث العصبة وحمله
 من لم يقل بذلك على ما تقدم وكان البخاري رمى الى الجواب بايراد هذا الحديث لانه لو صح الاستدلال
 بقوله ابن اخت القوم منهم على ارادة الميراث لصح الاستدلال به على ان العتيق يرث ممن اعنقه لو ردد
 مثله في حقه فدل على ان المراد بقوله من انفسهم وكذا منهم في المعارضة والانتصار والبر والشفقة ونحو
 ذلك لا في الميراث وقال ابن ابي جرة الحكمية في ذكر ذلك ابطال ما كانوا عليه في الجاهلية من عدم
 الالتفات الى اولاد البنات فضلا عن اولاد الاخوات حتى قال قائلهم

بنونا بنوا بناتنا بناتنا * بنوهن أبناء الرجاء الاباء

فأراد بهذا الكلام التحريض على الالفة بين الاقارب (قلت) وأما القول في الموالي فالحكمة فيه

باب في مولى القوم من
 انفسهم وابن الاخت منهم
 * حدثنا آدم حدثنا
 شعبة حدثنا معاوية بن
 قرة وفتادة عن انس بن
 مالك رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال مولى القوم من انفسهم
 او كما قال حدثنا ابو الوليد
 حدثنا شعبة عن قتادة
 عن انس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ابن اخت
 القوم منهم او من انفسهم

ما تقدم ذكره من جواز نسبة العبد الى مولاه لا بلفظ البنوة لئلا يسيأني قريبا من الوعيد الثابت لمن
نسب الى غير أبيه وجواز نسبته الى نسب مولاه بلفظ النسبة وفي ذلك جمع بين الأدلة وبالله التوفيق
❦ (قوله باب ميراث الاسير) أي سواء عرف خبره أم جهل (قوله وكان شريح) بمجعة
ارله ومهملة آخره وهو ابن الحرث القاضي الكندي الكوفي المشهور (قوله يورث الاسير في أيدي العدو
ويقول هو أحوج اليه) وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن
شريح قال يورث الاسير اذا كان في أرض العدو وزاد ابن أبي شيبة قال شريح أحوج ما يكون الى
ميراثه وهو اسير (قوله وقال عمر بن عبد العزيز أجز وصية الاسير وعتاقته وما صنع في ماله مالم
يتغير عن دينه فانما هو ماله يصنع فيه ما يشاء) في رواية الكشميني ما شاء وهذا وصله عبد الرزاق عن
معمر عن اسحق بن راشد أن عمر كتب اليه أن أجز وصية الاسير وأخرج به الدارمي من طريق ابن
المبارك عن معمر عن اسحق بن راشد عن عمر بن عبد العزيز في الاسير يوصي قال أجزله وصيته
مادام على الاسلام لم يتغير عن دينه قال ابن بطال ذهب الجمهور الى ان الاسير اذا أوجب له ميراث انه يوقف
له وعن سعيد بن المسيب انه لم يورث الاسير في أيدي العدو وقال وقول الجماعة أولى لانه اذا كان مسلما دخل
تحت عموم قوله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا فلورثته والى هذا أشار البعاري بإيراد حديث أبي هريرة
وقد تقدم شرحه قريبا وإضافته لمسلم تجري عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك إلا بحجة كما أشار
اليه عمر بن عبد العزيز ولا يكتفى ان يثبت انه ارتد حتى يثبت أن ذلك وقع منه طوعا فلا يحكم بخروج ماله
عنه حتى يثبت انه ارتد طائعا لا مكرها وما ذكره ابن بطال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبي شيبة
وأخرج عنه أيضا رواية أخرى انه يرث وعن الزهري روايتين أيضا وعن النخعي لا يرث ❦ تنبيه ❦ تقدم
في اواخر النكاح في باب حكم المفقود في اهله وماله اشياء تتعلق بالاسير في حكم زوجته وماله وان زوجته
لا تزوج وماله لا يقسم ما تخلفت حياته وعلم مكانه فاذا انقطع خبره فهو مفقود وتقدم بيان الاختلاف
في حكمه هناك ❦ (قوله باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) هكذا ترجم بلفظ
الحديث ثم قال واذا أسلم قبل ان يقسم الميراث فلا ميراث له وأشار الى ان عمومه يتناول هذه الصورة
فن قيد عدم التوارث بالنسبة احتاج الى دليل وحجة لجماعة ان الميراث يستحق بالموت فاذا انتقل
عن ملك الموت بموته لم ينتظر قسمته لانه استحق الذي انتقل عنه ولولم يقسم المال قال ابن المنير صورة
المسئلة اذا مات مسلم وله ولدان مثلا مسلم وكافر فأسلم الكافر قبل قسمة المال قال ابن المنير ذهب الجمهور
الى الاخذ بما دل عليه عموم حديث اسامة يعني المذكور في هذا الباب الا ما جاء عن معاذ قال يرث
المسلم من الكافر من غير عكس واحتج بانه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاسلام يزيد ولا ينقص
وهو حديث أخرجه ابوداود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن يعمر عن أبي الاسود الدؤلي عنه قال
الحاكم صحيح الاسناد وتعقب بالانقطاع بين أبي الاسود ومعاذ ولكن سماعه منه ممكن وقد زعم
الجوزقاني انه باطل وهي مجازفة وقال القرطبي في المفهم هو كلام محكي ولا يروى كذا قال وقد رواه
من قدمت ذكره فكانه ما وقف على ذلك وأخرج احمد بن منيع بسند قوي عن معاذ انه كان
يورث المسلم من الكافر بغير عكس وأخرج مسدد عنه ان اخوين اختصما اليه مسلم ويهودي مات
ابوهما يهوديا فجازا ابنه اليهودي ماله فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم وأخرج ابن أبي شيبة من طريق
عبد الله بن معقل قال ما رأيت قضاء احسن من قضاء قضى به معاوية نزل اهل الكتاب ولا يورثونا كما
يحل النكاح فيهم ولا يحل لهم ربه قال مسروق وسعيد بن المسيب وابراهيم النخعي واسحق وحجة

❦ باب ميراث الاسير ❦
قال وكان شريح يورث
الاسير في أيدي العدو ويقول
هو أحوج اليه ❦ وقال عمر
ابن عبد العزيز أجز وصية
الاسير وعتاقته وما صنع
في ماله مالم يتغير عن دينه
فانما هو ماله يصنع فيه ما
يشاء ❦ حدثنا أبو الوليد
حدثنا شعبة عن عدي عن
أبي حازم عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من ترك مالا
فلورثته ومن ترك كالا فإلينا
❦ باب لا يرث المسلم
الكافر ولا الكافر المسلم
واذا أسلم قبل ان يقسم
الميراث فلا ميراث له ❦
حدثنا أبو عاصم عن ابن
جريح

وفي المعنى الكثرة لانه اضافته الى مفيد الكثرة كقول القائل اخذ عن علماء الدين علمهم يريد علم كل
 منهم قال واحتجوا بقوله قل يا أيها الكافرون الى آخرها والجواب ان الخطاب بذلك وقع لكفار قريش
 وهم أهل وثن وأماما أجابوا به عن حديث لا يتوارث أهل ملتين بأن المراد ملة الكفر وملة الاسلام
 فالجواب عنه بأنه اذا صح في حديث اسامة فردود في حديث غيره واستدل بقوله لا يرث الكافر المسلم
 على جواز تخصيص عموم الكتاب بالاحاد لان قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم عام في الاولاد فخص
 منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحديث المذكور وأجيب بأن المنع حصل بالاجماع وخبر الواحد
 اذا حصل الاجماع على وقفه كان التخصيص بالاجماع لا بالخبر فقط (قلت) لكن يحتاج من احتج
 في الشق الثاني به الى جواب وقد قال بعض الحذاق طريق العام هنا قطعي ودلالته على كل فرد ظنية
 وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه قطعية فتعادلان ثم يرجع الخاص بان العمل به يستلزم الجمع
 بين الدليلين المذكورين بخلاف عكسه ﴿ قوله باب ميراث العبد النصراني والمكاتب
 النصراني ﴾ كذا اللد كثير غير حديث ولا يذعن المستمل والكشيمني باب من ادعى اخا او ابن
 اخ ولم يذكر فيه حديثا ثم قال عن الثلاثة باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ولم يذكر
 ايضا فيه حديثا ثم قال عنهم باب اثم من انتفى من ولده وذكر قصة سعد وعبد بن زمعة فجري
 ابن بطال وابن التين على حذف باب من انتفى من ولده وجعل قصة ابن زمعة لباب من ادعى اخا
 ولم يذكر وفي باب ميراث العبد حديثا على ما وقع عند الاكثر واما الاسماعيلي فلم يقع عنده باب
 ميراث العبد النصراني بل وقع عنده باب اثم من انتفى من ولده وقال ذكره بلا حديث ثم قال باب
 من ادعى اخا او ابن اخ وذكر قصة عبد بن زمعة ووقع عند أبي نعيم باب ميراث النصراني ومن انتفى
 من ولده ومن ادعى اخا او ابن اخ وهذا كله راجع الى رواية القريبري عن البخاري واما النسفي فوقع
 عنده باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني وقال لم يكتب فيه حديثا وفي عقبه باب من انتفى
 من ولده ومن ادعى اخا او ابن اخ وذكر فيه قصة ابن زمعة فتلخص لنا من هذا كله ان الاكثر جعلوا
 قصة ابن زمعة لترجمة من ادعى اخا او ابن اخ ولا اشكال فيه واما الترجمتان فسقطت احدهما عند
 بعض وثبتت عند بعض قال ابن بطال لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثا ومذهب العلماء ان العبد
 النصراني اذا مات فماله لسيده بالرق لان ملك العبد غير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه
 لا بطريق الميراث وانما يستحق بطريق الميراث ما يكون ملكا مستقرا لمن يورث عنه وعن ابن سيرين
 ماله لبيت المال وليس للسيد فيه شيء لاختلاف دينهما واما المكاتب فان مات قبل أداء كتابته وكان في
 ماله وفاء لباقي كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبيت المال (قلت) وفي مسألة المكاتب خلاف
 ينشأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يعتق منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقي عليه
 شيء وقدم في الكلام على ذلك في كتاب العتق وقال ابن المنبر يحتمل ان يكون البخاري أراد ان
 يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبلها لان النظر فيه محتمل كان يقال ياخذ المال لان العبد
 ملكه وله انزاعه منه حيا فكيف لا ياخذ ميتا ويحتمل ان يقال لا ياخذ له عموم لا يرث المسلم الكافر
 والاول اوجه (قلت) وتوجيه ما تقدم وجري الكرماني على ما وقع عند أبي نعيم فقال هاهنا
 ثلاث تراجم متوالية والحديث ظاهر للثالثة وهي من ادعى اخا او ابن اخ قال وهذا يؤيد ما ذكرنا
 ان البخاري ترجم لاجواب واراد ان يلحق بها الاحاديث فلم يتفق له اتمام ذلك وكان أخلى بين كل ترجمتين
 بياضا فضم النقلة بعض ذلك الى بعض (قلت) ويحتمل أن يكون في الاصل ميراث العبد النصراني

باب من ادعى اخا او ابن
 اخ ﴿
 باب ميراث العبد
 النصراني والمكاتب
 النصراني ﴿

والمسكاتب النصراني كان مضموما الى لا يرث المسلم الكافر الخ وليس بعد ذلك ما يشك كل الترجمة من
انتفى من ولده ولا سيما على سياق أبي ذر وسأذكره في الباب الذي يليه في تكميل ما لم يذكر البخاري
ميراث النصراني اذا أعتقه المسلم وقد سكت فيه ابن التين ثمانية أقوال فقال عمر بن عبد العزيز والليث
والشافعي هو كالمولى المسلم اذا كانت له ورثة والا فماله لسيده وقيل يرثه الولد خاصة وقيل الولد والوالد
خاصة وقيل هما والاخوة وقيل هم والعصبة وقيل ميراثه لذوي رحمه وقيل لبيت المال فإيا وقيل يوقف
فمن ادعاه من النصارى كان له انتهى ملخصا ومات له عن الشافعي لا يعرفه أصحابه واختلف في
عكسه فالجمهور أن الكافر اذا أعتق مسلما لا يرثه بالولاء وعن أحمد رواية انه يرثه ونقل مثله عن علي
وأما ما أخرج النسائي والحاكم من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعا لا يرث المسلم النصراني الا ان
يكون عبده أو أمته وأدله ابن حزم بتدليس أبي الزبير وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن
جريج عن أبي الزبير انه سمع جابرا قلاحة فيه لكل من المستثنين لانه ظاهر في الموقوف (قوله
باب **أثم من انتفى من ولده**) أو ردفه حديث عائشة في قصة مخاضة سعد بن أبي وقاص وعبد
ابن زمعة وقدمت في شرحه مستوفى في باب الولد للفراش وقد خفي توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث
ويحتمل ان يخرج على ان عتبة بن أبي وقاص مات مسلما وان الذي حمله على ان يوصى اخاه بأخذ ولد
وليدة زمعة خشية ان يكون سكوتة عن ذلك مع اعتقاده انه ولده ينزل منزلة النفي وكان سمع ما ورد في
حق من انتفى من ولده من الوعيد فمدا الى اخيه انه ابنه وامره باستلحاقه وعلى تقدير ان يكون عتبة
مات كافرا فيحتمل ان يكون ذلك هو الحامل لسعد بن أبي وقاص الى استلحاق ابن اخيه ويلحق انتفاء ولد الاخ
بالانتفاء من الولد لانه قد يرث من ٤ كما يرث من ابيه وقد ورد الوعيد في حق من انتفى من ولده من
رواية مجاهد عن ابن عمر رفته من انتفى من ولده اي فضعه في الدنيا فضحه الله يوم القيامة الحديث وفي
سنده الجراح والدوكيع مختلف فيه وله طريق اخرى عن ابن عمار أخرجه ابن عدي بلفظ من انتفى
من ولده فليتبوأ مذبذبة من النار وفي سنده محمد بن أبي الزبير عنه راويه عن نافع قال ابو حاتم منكر
الحديث وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه ابوداود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم
بلفظ وايعارجل جعد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله منه الحديث وفي سنده عبيد الله بن يوسف
حجازي ما روى عنه سوى يزيد بن الهادي (قوله **باب** من ادعى الى غير ابيه) لعل المراد
أثم من ادعى كما صرح به في الذي قبله او اطلق لوفوع الوعيد فيه بالكفر وتحرير الجنة فوكل ذلك الى
نظر من يسعى في تأويله (قوله **خالد هو ابن عبد الله**) يعني الواسطي الطحان وخالد شيخه هو ابن
مهران الخداء وابو عثمان هو النهدي وسعد هو ابن أبي وقاص والسند الى سعد كله بصريون
والقائل فذكرته لابي بكره هو أبو عثمان وقد وقع في رواية هشيم عن خالد الخداء عند مسلم في أوله
قصة ولفته عن أبي عثمان قال لما ادعى زياد لقيت ابا بكره فقلت ما هذا الذي صنعت اني سمعت سعد
ابن أبي وقاص يقول فذكر الحديث مرفوعا فقال أبو بكره رأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه
وسلم والمراد بن زياد الذي ادعى زياد بن سمية وهي أمه كانت أمة للعرب بن كعدة زوجها لمولى عبيد
فانت بن زياد على فراشه وهم بالطائف قبل ان يسلم أهل الطائف فلما كان في خلافة عمر سمع أبو
سفيان بن حرب كلام زياد عند عمر وكان بليغا فاعجبه فقال اني لا عرف من وضعه في أمه ولو شئت
لسميت به ولكن أخاف من عمر فاما ولي معاوية بالخلافة كان زياد على فارس من قبل علي فاراد
مداراة فاطمة في انه يلحقه بابي سفيان فأصغى زياد الى ذلك فجرت في ذلك خطوب الى ان

باب **أثم من انتفى من ولده** حديث عائشة بن
سعيد حدثنا الليث عن
ابن شهاب عن عروة عن
عائشة رضي الله عنها انها
قالت اختصم سعد بن أبي
وقاص وعبد بن زمعة في
غلام فقال سعد هذا
يارسول الله ابن اخي عتبة
ابن أبي وقاص عهد لي انه
ابنه انظر الى شبهه وقال
عبد بن زمعة هذا اخي
يارسول الله ولده علي فراش
ابي من ولده فنظر
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى شبهه فرأى شيئا
بينما بعثته فقال هولك
يا عبد بن زمعة الولد
للفراش وللعاشر الحجر
واحتجبي منه يا سودة بنت
زمعة قالت فلم ير سودة بعد
في باب من ادعى الى غير
ابيه حدثنا سعد حدثنا
خالد هو ابن عبد الله حدثنا
خالد عن أبي عثمان عن
سعد رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول

من ادعى الى غير أبيه وهو
 يعلم انه غير أبيه فالجنة
 عليه حرام فذكره لابي
 بكره فقال وأنا سمعته
 أدناى ووطاء فلي من
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حدثنا أصبغ بن
 الفرج حدثنا ابن وهب
 أخبرني عمرو عن جعفر بن
 ربيعة عن عزال عن أبي
 هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال
 لا ترغبوا عن آبائكم فمن
 رغب عن أبيه فهو كفر
 باب اذا ادعت المرأة
 ابنا حدثنا ابو اليمان
 أخبرنا شعيب حدثنا ابو
 الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة رضى الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال كانت امرأتان
 معهما ابناهما جاء الذئب
 فذهب بابن احدهما فقالت
 لصاحبتها انما ذهب بابنك
 فقالت الاخرى انما ذهب
 بابنك فتعسا كمتا الى داود
 عليه السلام فقضى به
 للكبرى فخرجتا على
 سليمان بن داود عليهما
 السلام فاخبرناه فقال
 اتئوتى بالسكينة أشقه
 بينهما فقالت الصغرى
 لا تفعل يرحمك الله هو ابنا
 فقضى به للصغرى قال ابو
 هريرة والله ان سمعت
 بالسكينة قط الا يؤمئذوما
 كنا نقول الامدية

ادعاه معاوية وأمره على البصرة ثم على الكوفة وأكرمه وسار زيارته المشهورة وسياسته
 المذكورة فكان كثير من الصحابة والتابعين يسكرون ذلك على معاوية محتجين بحديث الولد
 للفراس وقد مضى قرىباً من ذلك وانما خص أبو عثمان بأبكره بالانكار لان زيادا كان اخاه من
 مه ولابي بكره مع زياد فصحته تقدمت الاشارة اليها في كتاب الشهادات وقد تقدم الحديث في غزوة حنين
 من رواية عاصم الاحول عن أبي عثمان قال سمعت سعداً وأبا بكره وقد قدم هناك ما يتعلق بابي بكره (قوله
 من ادعى الى غير أبيه وهو يعلم انه غير أبيه فالجنة عليه حرام) وفي رواية عاصم المشار اليها عند مسلم من
 ادعى ابني الاسلام غير أبيه والثاني مثله وقد تقدم شرحه في مناقب قريش في الكلام على حديث أبي ذر
 وفيه ومن ادعى لغير أبيه وهو يعلمه الا كفر ووقع هناك الا كفر بالله وتقدم القول فيه وقد ورد في حديث
 أبي بكر الصديق كفر بالله اتنى من نسب وان دق أخرجه الطبراني (قوله أخبرني عمرو) هو ابن الحرث
 وعزال بكسر المهملة وتخفيف الراء وآخره كاف هو ابن مالك (قوله عن أبي هريرة) في رواية مسلم عن
 هرون بن سعيد عن ابن وهب بسنده الى عزال انه سمع ابا هريرة (قوله لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب
 عن أبيه فهو كفر) كذلك اكثر وكذا المسلم ووقع للكشيمية وقد كفر وسيأتي في باب رجم الحليلي من الزنا
 في حديث عمر الطويل لا ترغبوا عن آبائكم فهو كفر يريكم قال ابن بطال ليس معنى هذين الحديثين ان
 من اشهر بالنسبة الى غير أبيه ان يدخل في الوعيد كالمفقد ابن الاسود وانما المراد به من تحول عن
 نسبه لا يه الى غير أبيه طالما عاين اختياراً او كانوا في الجاهلية لا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولغيره
 ويصير الولد ينسب الى الذي تبناه حتى نزل قوله تعالى ادعوههم لا بتأثمهم هو أوسط عند الله وقوله
 سبحانه وتعالى وما جعل ادعياً لكم أبناءكم فنسب كل واحد الى أبيه الحقيقي وترك الانساب الى من تبناه
 لكن بقي بعضهم مشهوراً بمن تبناه فيذكر به لقصد التعريف لا لقصد النسب الحقيقي كالمفقد ابن الاسود
 وليس الاسود أباه وانما كان تبناه واسم أبيه الحقيقي عمرو بن تغلبه بن مالك بن ربيعة النهراني وكان ابوه
 حليف كندة فقبيل له السكندى ثم حالف هو الاسود بن عبد يغوث الزهري فتبنى المفقداد قبيل له ابن
 الاسود انتهت ملخصاً موضعاً قال واپس المراد بالكفر حقيقة الكفر التي يخلد صاحبها في النار ووسط
 القول في ذلك وقد تقدم توجيهه في مناقب قريش وفي كتاب الايمان في أوائل الكتاب وقال بعض الشراح
 سبب اطلاق الكفر هنا انه كذب على الله كانه يقول خلقتني الله من ماء فلان واپس كذلك لانه انما خلقه
 من غيره واستدل به على ان قوله في الحديث الماضي قريبا بن اخت القوم من انفسهم ومولى القوم من
 انفسهم ليس على عمومه اذ لو كان على عمومته لجاز أن ينسب الى خاله مثلاً وكان معارضاً لحديث الباب
 المصرح باو عيدا الشديداً من فعل ذلك فعرف انه خاص والمراد به انه منهم في الشفقة والبر والمعاونة
 ونحو ذلك (قوله باب اذا ادعت المرأة ابنا) ذكر قصة المرأتين اللتين كان مع كل منهما ابن
 فاخذ الذئب أحدهما فاختلفتا في أيهما الذاهب فتعسا كمتا الى داود وفيه حكم سليمان وقد مضى شرحه
 مستوفى في ترجمة سليمان من احاديث الانبياء قال ابن بطال اجمعوا على ان الام لا تستلحق بالزوج
 ما يشكره فان اقامت البينة قبلت حيث تكون في عصمته فلو لم يكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرف له اب
 هذا بنى ولم ينارعه فيها احد فانه يعمل بقولها وترته ويرثها ويرثه اخوته لانه ونارعه ابن التين فحكى
 عن ابن القاسم لا يقبل قولها اذا ادعت اللقب وقد استنبط النساء في السنن الكبرى من هذا الحديث
 أشياء نفيسة فترجم نقض الحاكم ما حكم به غيره ممن هو مثله أو أجل اذا اقتضى الامر ذلك ثم ساق
 الحديث من طريق علي بن عياش عن شعيب بسنده المذكور هنا وصرح فيه بالتحديث بين أبي الزناد

وبين الأعرج وأبي هريرة وساق الحديث نحو أبي اليمان وترجم أيضا المطاكم بخلاف ما يعترف به
 المحكم له إذا تبين للعالم أن الحق غير ما اعترف به وساق الحديث من طريق مسكين بن بكير عن
 شعيب وفيه فقال انطعوه نصفين هذه نصف وهذه نصف فقالت الكبرى نعم انطعوه فقالت الصغرى
 لا انطعوه هو ولدها قضى به التي أبت أن يقطعه فأشار إلى قول الصغرى هو ولدها ولم يعمل سليمان
 بهذا القرار بل قضى به لما مع أقرارها بأنه لصاحبها وترجم له التوسعة للعالم كما أن يقول للشيء الذي
 لا يفعله أقول ليسئين له الحق وساقه من طريق محمد بن عجلان عن أبي الزناد وفيه فقال أنس بن
 أشق الغلام بينهما فقالت الصغرى أنشقه فقال نعم فقالت لا تفعل حظي منه لها وقد أخرج مسكين
 طريق أبي الزناد ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية ورقاء عن أبي الزناد وقد ذكرت ما فيها في ترجمة سليمان
 ثم ترجم الفهم في القضاء والتدبير فيه والحكم بالاستدلال ثم ساقه من طريق بشير بن نعيم عن أبي
 هريرة ذكر الحديث مختصرا وقال في آخره فقال سليمان يعني للكبرى لو كان ابنك لم ترض أن يقطع
 (قوله **باب** القائف) هو الذي لا يعرف الشبه ويميز الأثر سمي بذلك لأنه يفقه الأشياء أي يتبعها
 فكانه مقلوب من القافي قال الأصمعي هو الذي يفقه الأثر ويفتقاه فقوا وقفاة والجمع القافة كذا وقع في
 الغريبين والنهاية (قوله في الطريق الثانية عن الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري
 أخرجه أبو نعيم (قوله دخل على مسرور أتبرق أسارى وجهه) تقدم شرحه في صفة النبي صلى الله عليه
 وسلم (قوله فقال ألم ترى إلى مجرز) في الرواية التي بعدها ألم ترى أن مجرزا والمراد من الرؤية هنا الأخبار
 أو العلم ومضى في مناقب زيد من طريق ابن عيينة عن الزهري المسمى ما قال المدبلي ومضى في صفة
 النبي صلى الله عليه وسلم من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ دخل على قائف الحديث وفيه فسر
 بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأعجبه وأخبر به عائشة وسلم من طريق معمر وابن جريج عن الزهري
 وكان مجرزا قائفا ومجرز يضم الميم وكسر الزاي الثقيلة وحكى فتحها وبعدها زاي أخرى هذا هو المشهور
 ومنهم من قال بسكون الحاء المهملة وكسر الراء ثم زاي وهو ابن الأعور بن جعدة المدبلي نسبة إلى مدبج
 ابن مرة بن عبد مناف بن كنانة وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد والعرب تعترف لهم بذلك وليس ذلك
 خاص بهم على الصحيح وقد أخرج يزيد بن هرون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن
 عمر كان قائفا أورده في قصته وعمر قرشي لبس مدبليا ولا أسديا لا أسد قرشي ولا أسد خزيمية ومجرز
 المذكور هو والد علقمة بن مجرزا الماضي ذكره في باب سرية عند الله بن حذافة من المغازي وذكر
 مصعب الزبيري والواقدي أنه سمي مجرزا لأنه كان إذا أخذ أسيرا في الجاهلية جزأنا صيته وأطلقه وهذا
 يدفع فتح الراي الأولى من اسمه وعلى هذا فكان له اسم غير مجرزا لكني لم أر من ذكره وكان مجرزا عارفا
 بالقيافة وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال لا أعلم له رواية (قوله نظر آفا) بالمد وبجوز القصر
 أي قريبا أو أقرب وقت (قوله إلى زيد بن حارثة واسامة بن زيد) في الرواية التي دخل على فراي اسامة
 ابن زيد وزيدا وعليهما طيفة قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما وفي رواية إبراهيم بن سعد واسامة
 وزيد مضطجعان وفي هذه الزيادة دفع توهم من يقول لعنه حاباه ما بذلك لما عرف من كونهم كانوا
 يطعنون في اسامة (قوله بعضهما من بعض) في رواية الكشميهني لمن بعض قال أبو داود نقل أحمد بن
 صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب اسامة لأنه كان أسود شديد السواد
 وكان أبوه زيد أبيض من القطن فلما قال القائف ما قال مع اختلاف اللون سر النبي صلى الله

باب القائف في حديثنا قتيبة
 ابن سعيد حدثنا الليث
 عن ابن شهاب عن عروة
 عن عائشة رضي الله عنها
 قالت إن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم دخل على
 مسرور أتبرق أسارى
 وجهه فقال ألم ترى إلى
 مجرزا نظر آفا أي زيد بن
 حارثة واسامة بن زيد
 فقال إن هذه الأقدام
 بعضها من بعض حدثنا
 قتيبة بن سعيد حدثنا
 سفيان عن الزهري عن
 عروة عن عائشة قالت
 دخل على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ذات يوم
 وهو مسرور فقال
 يا عائشة ألم ترى أن مجرزا
 المدبلي دخل على فراي
 اسامة وزيدا وعليهما طيفة
 قد غطيا رؤسهما وبدت
 أقدامهما فقال إن هذه
 الأقدام بعضها من بعض

عليه وسلم بذلك لكونه كافلاً لهم عن الطعن فيه لا اعتقادهم ذلك وقد أخرج عبد الرزاق عن طريق ابن سيرين أن أم أسامة وهي أم أيمن مولاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت سوداء فلما جاء أسامة أسود وقد وقع في الصحيح عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت حبشية وصفية لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا من القيل فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله وتزوجت قبل زيد بن عبيد الحبشي فولدت له أيمن فكانت به واشتهرت بذلك وكلن يقال لها أم الطيباء وقد تقدم لها ذكر في آخر الهبة قال عياض لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكر واسواد ابنها أسامة لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود (قلت) يحتمل أنها كانت صافية فجاء أسامة شديداً أسوداً فوقع الإنكار لذلك وفي الحديث جواز الشهادة على المنتقبة والاكتفاء بمعرفة من غير رؤية الوجه وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم التهمة وسرور الحاكم بظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى وتقدم في باب إذا عرض بنى الولد من كتاب اللعان حديث أبي هريرة في قصة الذي قال إن امرأتى ولدت غلاماً أسود وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم وسلم له نزع عرق ومضى ثم رجع هنالك وبالله التوفيق ﴿تنبيه﴾ وجه ادخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن النكاح لا يعتد بقوله فإن من اعتبر قوله فعمل به لزم منه حصول التوارث بين الملاحق والملاحق به ﴿خاتمة﴾ اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً المعلق منهم حديث تميم الداري فيمن أسلم على يديه رجل والبقية موصولة والمكرر منها فيه وفيما مضى سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خالصة لم يخرج مسلم منها سوى حديث أبي هريرة في الجنين غرة وحديث ابن عباس ألقوا الفرائض بأهلها وأما حديث معاذ في ثوريت والخت والبنت وحديث ابن مسعود في ثوريت بنت الابن وحديثه في السائبة وحديث تميم الداري المعلق فأنفرد البخاري بتخريجها وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة وعشرون أثراً والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
﴿كتاب الحدود﴾

﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾
﴿كتاب الحدود﴾

جمع حد والمذكور فيه هنا حد الزنا والجر والسرقه وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئاً فمن المتفق عليه الردة والحرابة ما لم يقبل القسرة والزنا والقذف به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقه ومن المختلف فيه جحد العارية وشرب ما يسكر كثيره من غير الخمر والقذف بغير الزنا والتعريض بالقذف والواط ولو بمن يحمل له نكاحها وإتيان البهيمة والسحاق وتمكين المرأة القرد وغيره من الدواب من وطئها والسحر وترك الصلاة نكاحاً والفطر في رمضان وهذا كله خارج عما تشرع فيه المقاتلة كما لو ترك قوم الزكاة ونصبوا لذلك الحرب وأصل الحد ما يجر بين شيئين فيمنع اختلاطهما وحد الدار ما يميزها وحد الشئ وصفه المحيط به المميز له عن غيره وسميت عقوبة الزاني ونحوه حد السكونها تمنعه المعاودة أول كونها مقدرة من الشارع وللإشارة إلى المنع سمي البواب حداً قال الراغب وتطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي كقوله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها وعلى فعل فيه شئ مقدر ومنه ومن يعد حدود الله فقد ظلم نفسه وكانها ما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً فمنها ما جرح من

فعله ومنها ما زجر من الزيادة عليه والنقصان منه واما قوله تعالى ان الذين يهادون الله ورسوله فهم من
 الممانعة ويحتمل أن يراد استعمال الحسد في الإشارة الى المقابلة وكثر البسطة في رواية أبي ذر ساقية
 على كتاب **(قوله باب ما يحذر من الحدود)** كذا للمستمل ولم يذكر فيه حديثا ولا غيره
 وما يحذر عطفها على الحدود وفي رواية النسفي جعل البسطة بين الكتاب والباب ثم قال لا يشرب الخمر
 وقال ابن عباس الخ **(قوله باب الزنا وشرب الخمر)** أي التحذير من تعاطيها ثبت هذا
 للمستمل وحده **(قوله وقال ابن عباس ينزع منه نورا الايمان في الزنا)** وصلة أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب
 الايمان من طريق عثمان بن أبي شيبة قال كان ابن عباس يدعو غلاما غلاما فيقول ألا تزوجك
 ما من عبد يزني الا نزع الله منه نورا الايمان وقد روى من فوعا أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق
 مجاهد عن ابن عباس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من زنى نزع الله نور الايمان من قلبه فان
 شاء الله أن يرده اليه رده وله شاهد من حديث أبي هريرة عن عبد الله بن عباس **(قوله عن أبي بكر بن عبد**
الرحمن) أي ابن الحرث بن هشام المخزومي ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه
 حدثني عقيل بن خالد قال قال ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام **(قوله لا يرتى**
الزاني حين يزني وهو مؤمن) قيدني الايمان بحالة ارتكابه لها ومقتضاه انه لا يستمر بعد فراغه هذا
 هو الظاهر ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك انما هو اذا أفلح الافلاح الكلي وأما لو فرغ وهو
 ماهر على تلك المعصية فهو كالمركب فيمتجه ان نفي الايمان عنه يستمر ويؤيده ما وقع في بعض طرقه
 كما سيأتي في المحاربين من قول ابن عباس فان تاب عاد اليه ولكن أخرج الطبري من طريق نافع بن
 جبير بن مطعم عن ابن عباس قال لا يرتى حين يرتى وهو مؤمن فاذا زال رجوع اليه الايمان ليس اذا تاب
 منه ولكن اذا تأخر عن العمل به ويؤيده ان المصروان كان الله مستمرا لكن ليس الله كمن باشر
 الفعل كالسرقة مثلا **(قوله ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن)** في الرواية الماضية في الاشرية ولا
 يشرب اولم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكر في الزنا والسرقة وقد تقدم الكلام على ذلك في
 كتاب الاشرية قال ابن مالك فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير ولا يشرب الخمر
 الخمر الخ ولا يرجع ضمير الى الزاني لتلاخيص به بل هو عام في حق كل من شرب وكذا القول في لا يسرق
 ولا يقتل وفي لا يغفل وتظهر حذف الفاعل بعد النفي قراءة هشام ولا يحسن الذين قد اوافى سيد الله بفتح
 الباء التحنانية أوله أي لا يحسن حاسب **(قوله ولا يتهب نهبه)** يضم النون هو المال المنهوب والمراد
 به المأخوذ جهر افهرا ووقع في رواية همام عند أحمد والذي نفس محمد بيده لا يتهب من أحدكم نهبه الحديث
 وأشار برفع البصر الى جالة المنهوبين فانهم ينظرون الى من ينهبهم ولا يقصدون على دفعه ولو تضرعوا
 اليه ويحتمل أن يكون كناية عن عدم التستر بذلك فيكون صفة لازمة للنهب بخلاف السرقة والاختلاس
 فانه يكون في خفية والانهاب أشد لما فيه من مزيد الجراءة وعدم المبالاة وزاد في رواية يونس بن يزيد
 عن ابن شهاب التي يأتي التنبيه عليها عقب اذات شرف أي ذات قدر حيث يشرف الناس لها ناظرين
 اليها ولهذا وصفها بقوله يرفع الناس اليه فيها أبصارهم ولفظ يشرف وقع في معظم الروايات في
 الصحيحين وغيرهما بالشين المعجمة وقيد بها بعض رواة مسلم بالمهمل وكذا نقل عن ابراهيم الحربي
 وهي ترجع الى التفسير الاول قاله ابن الصلاح **(قوله يرفع الناس الخ)** هكذا وقع تقييده بذلك في
 النهي دون السرقة **(قوله وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي**
صلى الله عليه وسلم بمثله الا انه) هو موصول بالسند المذكور وقد أخرجه مسلم من طريق شعيب بن

باب ما يحذر من الحدود
باب الزنا وشرب الخمر
 وقال ابن عباس ينزع منه
 نور الايمان في الزنا
 يحيى بن بكير حدثنا الليث
 عن عقيل عن ابن شهاب
 عن أبي بكر بن عبد الرحمن
 عن أبي هريرة عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا يزني الزاني حين يرتى
 وهو مؤمن ولا يشرب
 الخمر حين يشرب وهو
 مؤمن ولا يسرق حين يسرق
 وهو مؤمن ولا يتهب نهبه
 يرفع الناس اليه فيها
 أبصارهم وهو مؤمن *
 وعن ابن شهاب عن سعيد
 ابن المسيب وأبي سلمة عن
 أبي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم بمثله الا انه

الليث بلفظ قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث أبي بكر هذا إلا التهمة وتقدم في الأشربة من طريق يونس ابن يزيد عن ابن شهاب سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة فذكره مرفوعاً وقال بعده قال ابن شهاب وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر يعني أباة كان يحدثه عن أبي هريرة ثم يقول كان أبو بكر يلحق معهم ولا ينتهب بمسبة ذات شرف والباقي نحو الذي هنا وتقدم في كتاب الأشربة أن مسلماً أخرجه من رواية الأوزاعي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن ثلاثهم عن أبي هريرة وسأفه مسافراً أحداً من غير تفصيل قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله وكان أبو هريرة يلحق معهم ولا ينتهب يوهم أنه موقوف على أبي هريرة وقد رواه أبو نعيم في مستخرجيه على مسلم من طريق يونس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبه الحديث فصرح برفعه انتهى وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظ بل قال مثل حديث الزهري لكن قال برفع اليه المؤمنون أعينهم فيها الحديث قال وزاد ولا يغل أحدكم حين يغل وهو مؤمن فأباًكم وسيأتي في المحاربين من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة ولا يقتل وتقدمت الإشارة إلى بعض ما قيل في تأويله في أول كتاب الأشربة وأستوعبه هنا إن شاء الله تعالى قال الطبري اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث وأنكر بعضهم أن يكون صلى الله عليه وسلم قاله ثم ذكر الاختلاف في تأويله ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنا على أنحاء مختلفة في حق الحر المحصن والحر البكر وفي حق العبد فلو كان المراد بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاسم ووافى العقوبة لأن المكافئين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفاً دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة وقال النووي اختلف العلماء في معنى هذا الحديث والصحيح الذي قاله المحققون إن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان وهذا من الالفاظ التي تطلق على نفي الشيء والمراد نفي كماله كما يقال لا علم إلا مانع ولا مال إلا ما يغل ولا عيش إلا عيش الأئمة وإنما تأولناه لحديث أبي ذر من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق وحديث عبادة الصحيح المشهور أنهم بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على (٣) أن لا يسرقوا ولا يزناوا الحديث وفي آخره ومن فعل شيئاً من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفارة ومن لم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه فهذا مع قول الله عز وجل إن الله لا يغفر إن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكفر إلا بالشرك يضطرنا إلى تأويل الحديث ونظائره وهو تأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثيراً قال وتأولوه بعض العلماء على من فعله مستحلاً مع علمه بتحريمه وقال الحسن البصري وسجد ابن جرير الطبري معناه ينزع عنه اسم المدح الذي سمي الله به أو إيماء فلا يقال في حقه مؤمن ويستحق اسم الذم فيقال سارق وزان وفاجر وفاسق وعن ابن عباس ينزع منه نور الإيمان وفيه حديث مرفوع وعن المهلب ينزع منه بصيرته في طاعة الله وعن الزهري أنه من المشكل الذي تؤمن به ونهر كلما جاء ولا تعرض لتأويله قال وهذه الأقوال محتملة والصحيح ما قدمته قال وقيل في معناه غير ما ذكرته مما ليس بظاهر بل بعضها غلط فتركتها انتهى ملخصاً وقد ورد في تأويله بالمستعمل حديث مرفوع عن علي بن عبد الله الطبراني في الصغير لكن في سنده راو كذبوه فمن الأقوال التي لم يذكرها ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله بن عمر أنه أخبرني عن أبي هريرة عن النبي والمعنى لا يزني مؤمن

(٣) قوله على أن لا يسرقوا
في نسخة أن لا يشركوا
فحذف اه مصححه

ولا يسرقن مؤمن وقال الخطابي كان بعضهم يرويه ولا يشرب بكسر الباء على معنى النهي والمعنى
المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ورد بعضهم هذا القول أنه لا يبقى للتقييد بالطرف فائدة فإن الزمانه
عنه في جميع الملل وليس محتملًا بالمؤمنين (قلت) وفي هذا الرد نظر واضح لمن تأمله ثانيها أن يكون
بذلك منافقًا نفاق معصية لانفاق كفر حكاها ابن بطال عن الاوزاعي وقدم في تقريره في كتاب الايمان
أول الكتاب ثالثها أن معنى نبي كونه مؤمنًا أنه شابه الكافر في عمله وموقع التشبيه أنه مثله في جواز
قتاله في تلك الحالة ليكف عن المعصية ولو أدى إلى قتله فإنه لو قتل في تلك الحالة كان دمه هدرًا فانتفت فائدة
الايمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصيته في تلك الحالة وهذا يقوى ما تقدم من التقييد بحالة التلبس
بالمعصية رابعها معنى قوله ليس بمؤمن أي ليس بمسند في حالة تلبسه بالكبيرة جلال من آمن به
فهو كناية عن الغفلة التي جلبتها له غلبة الشهوة وعبر عن هذا ابن الجوزي بقوله فإن المعصية نذله
عن مرادات الايمان وهو تصديق القلب فكانه نسي من صدق به قال ذلك في تفسير ينزع نور الايمان
ولعل هذا هو مراد المذهب خامسها معنى نبي الايمان نبي الامان من عذاب الله لان ايمان مشتق من
الامن سادسها ان المراد به الزجر والتنقيح ولا يراد ظاهره وقد أشار إلى ذلك الطبري فقال يجوز أن
يكون من باب التغليظ والتهديد كقوله تعالى ومن كفر فإن الله غني عن العالمين يعني ان هذه الخصال
ليست من صفات المؤمن لانها منافية لحاله فلا ينبغي ان يتصف بها سابعها انه يسلب الايمان حال تلبسه
بالكبيرة فاذا فارقه عاد إليه وهو ظاهر ما اسنده البخاري عن ابن عباس كما سيأتي في باب اثم الزمان
كتاب المحاربين عن عكرمة عنه بنحو حديث الباب قال عكرمة قلت لابن عباس كيف ينزع منه
الايمان قال هكذا وشبك بين أصابعه ثم أخرجهما فاذا تاب عاد إليه هكذا وشبك بين أصابعه وجاء مثل هذا
مرفوعاً أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رفعه اذ رضى
الرجل خرج منه الايمان فكان عليه كالظلة فاذا أفلح رجع إليه الايمان وأخرج الحاكم من طريق
ابن حبة انه سمع أبا هريرة يقول من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه الايمان كما ينزع الانسان
القميص من رأسه وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم يسم رفعه من زنى خرج
منه الايمان فان تاب تاب الله عليه وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة مثل الايمان مثل
فيص بينهما انت مدبر عنه اذ لبسته وبينما انت قد لبسته اذ نزعته قال ابن بطال وبيان ذلك ان
الايمان هو التصديق غير أن التصديق معنيين أحدهما قول والاخر عمل فاذا ركب المصدق
كبيرة فارقه اسم الايمان فاذا كف عنها عاد له الاسم لانه في حال كفه عن الكبيرة مجتنب بلسانه
ولسانه مصدق عقد قلبه وذلك معنى الايمان (قلت) وهذا القول قد يلاقي ما أشار إليه النووي
فيما نقله عن ابن عباس ينزع منه نور الايمان لانه يحمل منه على ان المراد في هذه الاحاديث
نور الايمان وهو عبارة عن فائدة التصديق ونعمته وهو العمل بمقتضاه ويمكن رد هذا
القول إلى القول الذي رجحه النووي فقد قال ابن بطال في آخر كلامه تبعاً للطبري الصواب عندنا
قول من قال يزول عنه اسم الايمان الذي هو بمعنى المدح إلى الاسم الذي بمعنى الذم فيقال
له فاسق مثلاً ولا خلاف انه يسمى بذلك ما لم تظهر منه التوبة فالزائل عنه حينئذ اسم الايمان
بالاطلاق والثابت له اسم الايمان بالتقييد فيقال هو مصدق بالله ورسوله لفظاً واعتقاداً لأعماله
ومن ذلك الكف عن المحرمات واطن ابن بطال تلقى ذلك من ابن حزم فإنه قال المعتمد عليه
عند أهل السنة ان الايمان اعتقاد بالقلب وتطق باللسان وعمل بالجوارج وهو يشمل عمل

الطاعة والكف عن المعصية فالمرتكب لبعض ما ذكر لم يحتفل باعتداده ولا نطقه بل اختلت ما عتسه فقط فليس بمؤمن بمعنى انه ليس بمطيع فعني نفي الايمان محمول على الانذار بزواله عن اعتاد ذلك لانه يخشى عليه أن يقضى به الى الكفر وهو كقوله ومن يرتع حول الحصى الحديث أشار اليه الخطابي وقد أشار المازري الى ان القول المصحيح هنا مبني على قول من يرى ان الطاعات تسمى ايماناً والعجب من النووي كيف جزم بأن في التأويل المنقول عن ابن عباس حديثاً مرفوعاً ثم صحح غيره فله لم يطاع على صحته وقد قدمت انه يمكن رده الى القول الذي صححه قال الطيبي يحتمل أن يكون الذي نقص من ايمان المذكور الحياء وهو المعبر عنه في الحديث الا تخرب بالنور وقد مضى ان الحياء من الايمان فيكون التقدير لا يزني حين يزني وهو يستحي من الله لانه لو استحي منه وهو يعرف انه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك والى ذلك تصحح إشارة ابن عباس تشبيكاً أصابعه ثم أخرجها منها ثم أعادتها إليها وبعضه حديث من استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى انتهى وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال في معنى هذا الحديث ثلاثة عشر قولاً خارجاً عن قول الخوارج وعن قول المعتزلة وقد أشرت الى ان بعض الأقوال المنسوبة لاهل السنة يمكن رد بعضها الى بعض قال المازري هذه التأويلات تدفع قول الخوارج ومن وافقهم من الرافضة ان مرتكب الكبيرة كافر مخلد في النار اذا مات من غير توبة وكذا قول المعتزلة انه فاسق مخلد في النار فان الطوائف المذكورة تعلقوا بهذا الحديث وشبهه واذا احتمل ما قلناه اندفعت عنهم قال القاضي عياض أشار بعض العلماء الى ان في هذا الحديث تنبيه على جميع أنواع المعاصي والتحذير منها فنبه بالزنا على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة في الدنيا والحرص على الحرام وبالخمر على جميع ما يصدر عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالانتهاب الموصوف على الاستخفاف بعباد الله وترك توقيدهم والحياء منهم وعلى جمع الدنيا من غير وجهها وقال القروطاني بعد أن ذكره ملخصاً وهذا لا يتمشى الا مع المسامحة والاولى أن يقال ان الحديث يتضمن التحريم من ثلاثة أمور هي من أعظم أصول المفسد وأضدادها من أصول المصالح وهي استباحة الفروج المحرمة وما يؤدي الى اختلال العقل وخص الخمر بالذکر لكونها أغلب الوجوه في ذلك والسرقة بالذکر لكونها أغلب الوجوه التي يؤخذ بها مال الغير بغير حق (قلت) وأشار بذلك الى ان عموم ما ذكره الاول يشمل الكبائر والصغائر وايست الصغائر مرادة هنا لانها تنكفر باجتناب الكبائر فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذي في هذا الحديث وفي الحديث من الفوائد ان من زنى دخل في هذا الوعيد سواء كان بكرة أو محصناً وسواء كان المزني بها أجنبية أو محرماً ولا شأن له في حق المحرم أفحش ومن المتزوج أعظم ولا يدخل فيه ما يطلق عليه اسم الزنا من اللمس المحرم وكذا التقبيل والنظر لانها وان سميت في عرف الشرع زناً فلا تدخل في ذلك لانها من الصغائر كما تقدم تقريره في تفسير اللهم وفيه ان من سرق قليلاً أو كثيراً وكذا من انتهب انه يدخل في الوعيد وفيه نظر فقد شرط بعض العلماء وهو لبعض الشافعية أيضاً في كون الغصب كبيرة ان يكون المغصوب نصيباً وكذا في السرقة وان كان بعضهم أطلق فيها فهو محمول على ما استهر أن وجوب القطع فيها متوقف على وجود النصاب وان كان سرقة ما دون النصاب حراماً وفي الحديث تهذيب شأن أخذ حق الغير بغير حق لانه صلى الله عليه وسلم أقسم عاياه ولا يقسم الا على ارادة تأكيد المقسم عليه وفيه ان من شرب الخمر دخل في الوعيد المذکور سواء كان المشروب كثيراً أم قليلاً لان شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وان كان ما يترتب على الشرب من الخمر من اختلال العقل أفحش من شرب ما لا يتغير

معه العقل وعلى القول الذي رجحه النووي لا اشكال في شيء من ذلك لان لنقص الكمال مراتب بعضها أقوى من بعض واستدل به من قال ان الانتها بكه حرام حتى فيما أذن مالكه كالنثار في العرس ولكن صرح الحسن والنخعي وقتادة فيما أخرجه ابن المنذر عنهم بان شرط التحريم ان يكون بغير إذن المالك وقال أبو عبيدة هو كما قالوا وأما التهمة المختلف فيها فهو ما أذن فيه صاحبه وأباحه وغرضه تساويهم أو مقارنة التساوي فإذا كان القوى منهم يغلب الضعيف ولم تطب نفس صاحبه بذلك فهو مكروه وقد ينتهي إلى التحريم وقد صرح المالكية والشافعية والجمهور بكرهه وممن كرهه من الصحابة أبو مسعود البدرى ومن التابعين النخعي وعكرمة قال ابن المنذر ولم يكرهوه من الجهة المذكورة بل لكون الاخذ في مثل ذلك انما يحصل لمن فيه فضل قوة أو قلة حياء واحتج الحنفية ومن وافقهم بانه صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قريظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في البدن التي نحرها من شاء اقتطع واحتجوا أيضا بحديث معاذ بن ربيعة انهم يمتنعون عن نهي العساكر فاما العرسان فلا الحديث وهو حديث ضعيف في سنده ضعف وانقطاع قال ابن المنذر هي حجة قوية في جواز اخذ ما ينثر في العرس ونحوه لان المبيع لهم قد علم اختلاف حالهم في الاخذ كما علم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي نحرها وليس فيها معنى الا وهو موجود في النثار (قلت) بل فيها معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المأذون لهم فانهم كانوا الغاية في الورع والانصاف وليس غيرهم في ذلك مثلهم (قوله باب ما جاء في ضرب شارب الخمر) أي خلافا لمن قال يتعين الجلد وبيان الاختلاف في كميته وقد تقدم الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحقيقته وهل هي مستتقة وهل يجوز تذكيرها في أول كتاب الاثرية (قوله عن قتادة عن أنس) في رواية لمسلم والنسائي سمعت أنسا أخرجاها من طريق خالد بن الحارث عن شعبة وهو يدل على ان رواية شعبة عن شعبة بن زيادة الحسن بن قتادة وأنس التي أخرجهما النسائي من المزيد في متصل الاسانيد (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم) كذا ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسبق المتن ونحو (٣) إلى طريق هشام عن قتادة فساق المتن على لفظه وقد ذكره في الباب الا في بعد باب عن شعبة أخر عن هشام هذا اللفظ وأما اللفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافيات من طريق جعفر بن محمد القلانسي عن آدم شعبة البخاري فيه بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أي رجل شرب الخمر فضر به بجرح يدين نحو ما من اربعين ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف اخف الحدود ثم اتون ففعله عمر ولفظ رواية خالد التي ذكرتها إلى قوله نحو ما من اربعين وأخرجه مسلم والنسائي ايضا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم الا انه قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر أي في خلافته استشار الناس فقال عبد الرحمن يعني ابن عوف اخف الحدود ثم اتون فامر به عمر ووقع لبعض رواة مسلم اخف الحدود ثم اتين قال ابن دقيق العيد فيه حذف عامل النصب والتقدير جعله وتعقبه الفاكهى فقال هذا بعيدا وباطل وكأنه صدر عن غير تأمل اقواعد العربية ولا المراد المتكلم الا لا يجوز اجود الناس الزيد بن علي تقدير اجعلهم لان مراد عبد الرحمن الاخبار بأخف الحدود لا الامر بذلك فالذي يظهر ان راوى النصب وهم واحتمال توهمه اولى من ارتكاب ما لا يجوز لفظا ولا معنى ورد عليه تلميذه ابن مروزق بأن عبد الرحمن مستشار والمستشار مسؤول والمستشير سائل ولا يبعد ان يكون المستشار أمرا قال والمثال الذي مثل به غير مطابق (قلت) بل هو مطابق لما ادعاه ان عبد الرحمن قصد

باب ما جاء في ضرب شارب الخمر حدثنا حفص بن عمر حدثنا هشام عن قتادة عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم ح وحديثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر بالجر يد والنعال وجلد ابو بكر اربعين

(٣) قوله ولم يسبق المتن ونحو إلى طريق هشام الخ لعل هذه روايته في نسخته التي شرح عليها والافسخ الصحيح التي بايد بنا لم يسبق المتن في طريق هشام ونحو إلى طريق شعبة كما ترى بالهامش فحذر اه

الاخبار فخطوا الحق أنه أخبر برأيه مستندا إلى القياس وأقرب التفادي واختف الحدد واجده ثمانين أو أجد
 اختف الحدد ثمانين فنصبت ما واخر ب ابن العطار صاحب النووي في شرح العمدة فتقل عن بعض العلماء
 انه ذكره بلفظ أختف الحدد ثمانون بالرفع واعرابه مبتدأ وخبر اقال ولا أعلمه مئة ولا رواية كذا قال
 والرواية بذلك ثابتة والاولى في توجيهها ما أخرجه مسلم ايضا من طريق معاذ بن هشام عن أبيه ثم جلد
 أبو بكر أربعين فلما كان عمرو دنا الناس من الريف والقرى قال ماترون في جلد الخمر فقال عبد الرحمن
 ابن عوف أرى ان يجعلها كاختف الحدد فقال فجلد عمر ثمانين فيكون المحذوف من هذه الرواية المختصرة
 ارى ان يجعلها كأداة التشبيه وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هرون عن شعبة قضر به بالنعال
 نحو من أربعين ثم أتى به أبو بكر فصنع به مثل ذلك ورواه همام عن قتادة بلفظ فامر قريبا من عشرين
 رجلا فجلد كل رجل جلدين بالجريد والنعال أخرجه احمد والبيهقي وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على
 شعبة وان جملة الضربات كانت نحو أربعين لانه جلد به بجزءين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما اجاب به
 بعض الناس ورواه سعيد بن ابي عروبة عن قتادة بلفظ جلد بالجريد والنعال أربعين علقه أبو داود بسند
 صحيح ووصله البيهقي وكذا أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام بلفظ كان يضرب في الخمر
 مثله وقد نسب صاحب قصة عبد الرحمن هذه إلى تخرج اصححين ولم يخرج البخاري منها شيئا وبذلك
 حرم عبد الحق في الجمع ثم المنذرى نعم ذكر معنى صنيع عمر فقط في حديث السائب في الباب الثالث
 وسبأ في سبط ذلك فيه تنبيه الرجل المذكور لم أقف على اسمه صريحاً لكن سأذكر في باب ما يكره من
 لعن الشارب ما يؤخذ منه انه النعيمان (قوله باب من أمر بضرب الحدف في البيت) يعني خلافا
 لمن قال لا يضرب الحدف سرا وقد ورد عن عمر في قصة ولده أبي شحمة لما شرب بمصر فحده عمرو بن
 العاص في البيت أن عمر أنكر عليه وأحضره إلى المدينة وضربه الحدف جهرا روى ذلك ابن سعد وأشار
 إليه الزبير وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر مطولا ووجهه وأهل العلم على الاكتفاء
 وجعلوا صنيع عمر على المبالغة في تأديب ولده لأن إقامة الحد لا تصح الا جهرا (قوله عبد الوهاب)
 هو ابن عبد الحميد الثقفي وأيوب هو السخيتاني وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله وقد سمي في
 الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب (قوله عن عقبه بن الحرث) أي ابن عامر بن نوفل
 ابن عبد مناف ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب عن أجد حدثني عقبه بن الحرث وقد اتفق هؤلاء
 على وصله وخالفهم اسمعيل بن علية فقال عن أيوب عن ابن أبي مليكة مر سلا أخرجه مسدد عن (قوله
 جى) كذا لها على البناء للجهول وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذي أتى به ولم ينسبه عليه أحد ممن صنف
 في المبهمات (قوله بالنعيمان او ب ابن النعيمان) في رواية الكشميهني في الباب الذي يليه نعيمان بغير الف
 ولا م في الموضعين وقد تقدم التنبيه على ذلك في كتاب الوكالة وانه وقع عند الاسماعيلي النعيمان بغير شك
 فان الزبير بن بكار وابن منده أخرجا الحديث من وجهين فيهما النعيمان بغير شك وقد ذكرت نسبة هنالك
 وفي رواية الزبير كان النعيمان يصيب الشراب وهذا يعكس على قول ابن عبد البر ان الذي كان أتى به قد
 شرب الخمر هو ابن النعيمان فانه قيل في ترجمة النعيمان كان رجلا صالحا وكان له ابن اتمم في شرب الخمر
 فجلدته النبي صلى الله عليه وسلم وقال في موضع آخر أظن ان النعيمان جلد في الخمر أكثر من خمسين مرة
 وذكر الزبير بن بكار أيضا انه كان من أحاوله في ذلك قصة مع سويط بن حرملة ومع مخرمة بن نوفل والد
 المسور مع أمير المؤمنين عثمان ذكرها الزبير مع تظاثرها في كتاب الفكاكه والمزاح وذكر محمد بن

باب من أمر بضرب الحدف
 في البيت كحدثنا قتيبة
 حدثنا عبد الوهاب عن
 أيوب عن ابن أبي مليكة
 عن عقبه بن الحرث قال
 جى بالنعيمان او ب ابن
 النعيمان شارباً فامر النبي
 صلى الله عليه وسلم من كان
 بالبيت ان يضربوه قال
 فضربوه فكنتم انا فممن
 ضربه بالنعال

سعد أنه عاش إلى ثلاثة معاوية (قوله شارباً) في رواية وهيب وهو سكران وزاد فشق عليه أي على النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية علي بن أسد عن وهيب عند النسائي فشق على النبي صلى الله عليه وسلم مشقة شديدة وسيأتي بقية ما يتعلق بقصة النعيمان في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى واستدل به على جواز إقامة الجلد على السكران في حال سكره وبه قال بعض الظاهرية والجمهور على خلافه وأولوا الحديث بأن المراد ذكر سبب الضرب وإن ذلك الوصف استمر في حال ضربه وأيدوا ذلك بالمعنى وهو أن المقصود بالضرب في الجلد الأيلام ليحصل به الردع وفي الحديث تحريم الخمر وجوب الجلد على شاربها سواء كان شرب كثير أم قليلاً وسواء سكر أم لا (قوله باب الضرب بالجريد والنعال) أي في شرب الخمر وأشار بذلك إلى أنه لا يشترط الجلد وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال وهي أوجه عند الشافعية أحدها يجوز الجلد بالسوط ويجوز الاقتصار على الضرب بالأيدي والنعال والثياب ثانياً يتعين الجلد ثالثاً يتعين الضرب وحجة الرابع أنه فعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت نسخه والجلد في عهد الصحابة فدل على جوازه وحجة الآخر أن الشافعي قال في الام لو أقام عليه الجلد بالسوط فمات وجبت الدية فسوى بينه وبين ما إذا زاد فدل على أن الأصل الضرب بغير السوط وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط وصرح القاضي حين تعيين السوط واحتج بأنه إجماع الصحابة ونقل عن النص في القضاء ما يوافق ولكن في الاستدلال بإجماع الصحابة نظر فقد قال النووي في شرح مسلم أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ثم قال والأصح جوازه بالسوط وشذ من قال هو شرط وهو غلط منابذ للأحاديث الصحيحة (قلت) وتوسط بعض المتأخرين بين السوط للتمردين وأطراف الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم أن معنى قوله نحو من أربعين تقدير أربعين ضربة بعصا مثلاً لأن المراد عدد معين ولذلك وقع في بعض طرق عبد الرحمن بن أزهر أن أبابكر سال من حضر ذلك الضرب فقومه أربعين فضرب أبوبكر أربعين قال وهذا عندي خلاف الظاهر ويبعده قوله في الرواية الأخرى جلد في الخمر أربعين (قلت) ويبعد التأويل المذكور ما تقدم من رواية همام في حديث أنس فامر عشرين رجلاً فجلده كل رجل جلدين بالجريد والنعال وذكر المصنف فيه خمسة أحاديث * الأول حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم في الباب الذي قبله وهو ظاهر فيما ترجم له * الثاني حديث أنس وقد تقدم أيضاً في الباب الأول وقوله فيه جلد تقدم في الباب الأول بلفظ ضرب ولا منافاة بينهما ما لأن معنى جلد هنا ضربه لم صاب جلده وليس المراد به ضربه بالجلد * الثالث حديث أبي هريرة (قوله أبو حمزة أنس) يعني ابن عياض (قوله عن يزيد بن الهاد) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد نسب إلى جده الأعلى وهو شيخه وشيخه مديون تابعيون ووقع في آخر الباب الذي يليه أنس بن عياض حدثنا ابن الهاد (قوله عن محمد بن إبراهيم) أي ابن الحارث بن خالد التيمي زاده في رواية الطحاوي من طريق نافع بن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم أنه حدثه عن أبي سلمة (قوله عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف وصرح به في رواية الطحاوي (قوله أي النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب) في الرواية التي في الباب الذي يليه سكران وهذا الرجل محتمل أن يفسر بعبد الله الذي كان يلقب حمار المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ويحتمل أن يفسر بابن النعيمان والاول أقرب لأن في قصته فقال رجل من القوم اللهم العنه ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة لكن لفظه قال بعض القوم أخرا ل الله ويحتمل أن يكون ثالثاً فإن الجواب في حديثي عمر وأبي

باب الضرب بالجريد والنعال) حدثنا سليمان ابن حرب حدثنا وهيب ابن خالد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بنعيمان أو بابن نعيمان وهو سكران فشق عليه وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال وكنت فيمن ضربه حدثنا مسلم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين حدثنا قتيبة حدثنا أبو حمزة أنس عن يزيد ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب

هريرة مختلف وأخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم بنشوان فاهر به فنهز بالأيدي وخفق بالنعال الحديث ولعبد الرزاق بسند صحيح عن حميد بن عمار أحد كبار التابعين كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وبعض أمارة عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه (قوله قال اضربوه) هذا يفسر الرواية الآية بلفظ قاهر بضربه ولكن لم يذكر فيها عددا (قوله قال بعض القوم) في الرواية الآية الآية يقال رجل وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة جدار كاسا بينه (قوله لا تقولوا هكذا لا تعينوا عليه الشيطان) في الرواية الأخرى لا تكونوا دون الشيطان على أخيكم ووجه عونهم الشيطان بذلك أن الشيطان يريد يذنبه له المعصية أن يحصل له الخزي فإذا دعوا عليه بالخزي فكانهم قد حصلوا مقصود الشيطان ووقع عند أي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن أئوب وابن طيبة ثلاثتهم عن يزيد بن المداخنوه وزاد في آخره ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه زاد فيه أيضا بعد الضرب ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابه يكتوه وهو أمر بالتبكيك وهو مواجههم بقبائح فعله وقد فسرهم في الخبر قوله فاقبلوا عليه يقولون له ما أتيت الله عز وجل ما خشيت الله جل ثناؤه ما أسعيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أرسلوه وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر عند الشافعي بعد ذكر الضرب ثم قال عليه الصلاة والسلام يكتوه فبكتوه ثم أرسلوه ويستفاد من ذلك منع الدعاء على العاصي بالابعاد عن رحمة الله كاللعن وسباني من ذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى * الحديث الرابع (قوله سفيان) هو الثوري وصرح به في رواية مسلم وأبو حصين ومحمد بن مفتوح وأوله وعمر بن سعيد بالتصغير وأوله بفتح أوله وكسر ثانيه تابعي كبريتة قال النووي هو في جميع النسخ من الأصحاحين هكذا ووقع في الجمع للحميدى سعد بسكون العين وهو غلط ووقع في المذهب وغيره عمر بن سعد بحذف الياء فيهما وهو غلط فاحش (قلت) ووقع في بعض النسخ من البخاري كما ذكر الحميدى ثم رتبته في تهيد أبي علي الجبائي منسوب إلى أبي زيد المروزي قال والصواب سعيد وجرم بذلك ابن حزم وأنه في البخاري سعد بسكون العين فلهذا سلف الحميدى ووقع للنسائي والطحاوي عمر بضم العين وفتح الميم كما في المذهب لكن الذي عندهما في أبيه سعيد ووقع عند ابن حزم في النسائي عمرو بفتح أوله وسكون الميم والمحموظ كما قال النووي وقد أعل ابن حزم الخبر بالاختلاف في اسم عمر واسم أبيه وأبست بعلة تقدح في روايته وقد عرفه ووثقه من صحيح حديثه وقد عمر عمر المذكور وعاش إلى سنة خمس عشرة ومائة (قوله ما كنت لأقيم) اللام لتأ كيد النبي كما في قوله تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم (قوله فيموت فاجد) بالنصب فيهما ومعنى أجد من الوجد وله معان اللاتق منها هنا الحزن وقوله فيموت مسبب عن أقيم وقوله فاجد مسبب عن السبب والمسبب معا (قوله الأصاحب الخمر) أي شاربها وهو بالنصب ويجوز الرفع والاستثناء منقطع أي لكن أجد من حذر شارب الخمر إذا مات ويحتمل أن يكون التقدير ما أجد من موت أحد يقام عليه الحد شيئا إلا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء على هذا متصلا قاله الطبري (قوله فانه لو مات وديته) أي أعطيت ديته لمن يستحق قبضها وقد جاء مفسرا من طريق أخرى أخرجهما النسائي وابن ماجه من رواية الشعبي عن عمر بن سعيد قال سمعت عاليا يقول من أقنعا عليه حدا فقات فلا دية له إلا من ضرب بناء في الخمر (قوله لم يسنه) أي لم يسن فيه عددا معينا في رواية ثوري فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن فيه شيئا ووقع في رواية الشعبي فاعاهاوشي صنعناه (تكملة) اتفقوا على أن من مات من الضرب في الحد

قال اضربوه قال أبو هريرة رضي الله عنه فمنا الضارب بيده والضارب بشو به فلما انصرف قال بعض القوم اخرا لا الله قال لا تقولوا هكذا لا تعينوا عليه الشيطان * حدثنا عبد الله ابن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحرث حدثنا سفيان حدثنا أبو حصين سمعت حمير بن سعيد النخعي قال سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ما كنت لأقيم حدا على أحد فيموت فأجد في نفسي الأصاحب الخمر فانه لو مات وديته وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه * حدثنا مكى بن ابراهيم عن الجعيد عن يزيد ابن خصيفة عن السائب بن يزيد قال

في الحد لاضمان على قائله الا في جداولهم فمن على ما تقدم وقال الشافعي ان ضرب بغير السوط فلا ضمان
وان جلد بالسوط ضمن قيل الدية وقيل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره والدية في ذلك على ما قلناه
الامام وكذلك لو مات فيما زاد على الاربعين * الحديث الخامس (قوله عن الجعيد) بالجيم والتعصير
ويقال الجعد بفتح أوله ثم سكون وهو تابعي صغير تقدمت روايته عن السائب بن يزيد في كتاب الطهارة
وروي عنه هنا بواسطة وهذا السند البخاري في غاية العلولان بينه وبين التابعي فيه واحد اذ كان في
حكم الثلاثيات وان كان التابعي رواه عن تابعي آخر وله عنده نظائر ومثله ما أخرجه في العلم عن عبيد
الله بن موسى عن معروف عن أبي الطفيل عن علي فان أبا الطفيل صحابي فيكون في حكم الثلاثيات لان
بينه وبين الصحابي فيه اثنين وان كان صحابيه انما رواه عن صحابي آخر وقد أخرجه النسائي من رواية
حاتم بن اسلم عن الجعيد سمعت السائب فعلى هذا فادخل يزيد بن خصيفة بينهما ما من المزيدي
في متصل الاسانيد وما ان يكون الجعيد سمعه من السائب وثبته فيه يزيد ثم ظهر لي السبب في ذلك
وهو ان رواية الجعيد المذكورة عن السائب مختصر فكانه سمع الحديث تاما من يزيد عن السائب
فحدث بما سمعه من السائب عنه من غير ذكر يزيد وحدث أيضا بالتام فذكر بواسطة يزيد بن
خصيفة المذكور وهو ابن عبد الله بن خصيفة نسب الجعيد وقيل هو يزيد بن عبد الله بن يزيد بن
خصيفة فيكون نسب الى جد أبيه وخصيفة هو ابن يزيد بن عامر السائب بن يزيد صحابي هذا
الحديث قد يكون رواية يزيد بن خصيفة لهذا الحديث عن عم أبيه أو عم جده (قوله كنانة بن أبي بكرة) بالشارب
فيه اسناد القائل الفعل بصيغة الجمع التي يدخل هو فيها مجازا لكونه مستويا معهم في أمر ما وان لم يباشروا
هو ذلك الفعل الخاص لان السائب كان صغيرا جدا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقد تقدم في الترجمة
النبوية انه كان ابن ست سنين فيبعد أن يكون شارك من كان يجالس النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكر
من ضرب الشارب فكان مراده بقوله كنانة أي الصحابة لكن يحتمل أن يحضر مع أبيه أو عمه فيشاركونهم
في ذلك فيكون الاسناد على حقيقته (قوله وامرأة أبي بكر) بكسر الهمزة وسكون الميم أي خلافته وفي
رواية حاتم من زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وبعض زمان عمر (قوله وصدر امر من خلافة
عمر) أي جانباً أولياً (قوله فنقوم اليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا) أي فنضرب به (قوله حتى
كان آخر امرأة عمر فجعلنا أربعين) ظاهره ان اتحد يد باربعين انما وقع في آخر خلافة عمر وليس
كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابه الى عمر فانه يدل على ان امر عمر بجعل ثمانين كان في وسط
امارته لان خالد مات في وسط خلافة عمر وانما المراد بالغاية المذكورة او الاستمرار الاربعين
فليست الفاء معقبة لا آخر الامر بل لزمان أبي بكر وبيان ما وقع في زمن عمر فالتقدير فاستمر جلد
اربعين والمراد بالغاية الاخرى في قوله حتى اذا عتوا تائاً كيد الغاية الاولى وبيان ما صنع عمر بعد الغاية
الاولى وقد أخرجه النسائي من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن الجعيد بلفظ حتى كان وسط اماره
عمر فجعل فيها أربعين حتى اذا عتوا وهذه الاشكال فيها (قوله حتى اذا عتوا) بضمه ثم مشاة من العتو
وهو التجبر والمراد هنا انهم ما كسروا في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لانه بنشأ عنه
الفساد (قوله وفسقوا) أي خرجوا عن الطاعة ووقع في رواية للنسائي فلم يتكلموا اي يدعوا (قوله جلد
ثمانين) وقع في مرسل عبيد بن عمير احد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو
حديث السائب وفيه ان عمر جعله أربعين سوطا فلما رأهم لا يتناهون جعله ستين سوطا فلما رأهم
لا يتناهون جعله ثمانين سوطا وقال هذا ادنى الحدود وهذا يدل على انه وافق عبيد الرحمن

كنانة بن أبي بكرة
هو رسول الله صلى الله
عليه وسلم وامرأة أبي بكر
وصدر امر من خلافة عمر
فنقوم اليه بأيدينا ونعالنا
وارد ينال حتى كان آخر
امرأة عمر فجعلنا أربعين
حتى اذا عتوا وفسقوا
جلد ثمانين

ابن عوف في الثمانين أدنى الحدود وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الزنا وحد السرقة
للقطع وحد القذف وهو أخفها عقوبة وأدناها عدد أو قدمضي من حديث أنس في رواية شعبية وغيره
سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال أخف الحدود بمخافون فأمر به عمر وأخرج مالك في الموطأ
عن ثور بن (٣) يزيد أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب نرى أن تجمله ثمانين فإنه إذا
شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى فجلده عمر في الخمر ثمانين وهذا معضل وقد وصله النسائي
والطحاوي من طريق يحيى بن فليح عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولاً ولفظه إن الشراب
كانوا يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأيدي والنعال وهذا معضل وقد وصله النسائي
خلافه أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر لو فرضنا لهم حداً فتوخي نحو ما كانوا يضربون
في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فجلدهم أربعين حتى توفي ثم كان عمر فجلدهم كذلك حتى
أتى برجل فذكر قصة وأنه ناول قوله تعالى لبس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا
وأن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية وهو قوله تعالى إذا مات ما اتفقوا والذي يرتكب ما
حرمه الله ليس يمتنع فقال عمر ماترون فقال علي فذكره وزاد بعد قوله وإذا هذى اقترى على المفترى
ثمانون جلدة فأمر به عمر فجلده ثمانين ولهذا الأمر عن علي طرق أخرى منها ما أخرجه الطبراني
والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن جريد بن عبد الرحمن أن رجلاً من بني كلب
يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر يجلد فيها أربعين قال فبعثني خالد بن
الوليد إلى عمر فقلت إن الناس قد انهمكوا في الخمر واستغفوا العقوبة فقال عمر لمن حوله ماترون قال
ووجدت عنده علياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد فقال علي فذكر مثل رواية ثور
الموصولة ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة أن عمر شاور الناس في الخمر فقال
له علي إن السكك إذا سكر هذى الحديث ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمي
عن علي قال شرب نفر من أهل الشام الخمر وتناولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت أرى أن
تستبينهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين والاضربت أعناقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله فاستتابهم فتابوا
فضربهم ثمانين ثمانين وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أذهر في قصة الشارب الذي
ضربه النبي صلى الله عليه وسلم بخنجر وفيه فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد أن الناس قد انهمكوا في
الشرب ونهاقوا والعقوبة قال وعنده المهاجرون والانصار فسالهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين وقال
علي فذكر مثله وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمر عن ابن شهاب قال فرض أبو بكر في الخمر
أربعين سوطاً وفرض فيها عمر ثمانين قال الطحاوي جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يسن في الخمر شيئاً ويؤيده فذكر الأحاديث التي ليس فيها تأكيد بعد حديث أبي هريرة
وحديث عتبة بن الحرث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن أذهر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل
قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه فنهضوا من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه بالعصا ومنهم من ضربه
بالجر يد ثم أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثراً باقراً من وجهه وتعقب بانه قد ورد في بعض طرقه
ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث ثم أتى أبو بكر يسكران فتوخي الذي كان
من ضربهم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضربه أربعين ثم أتى عمر يسكران فضربه أربعين فإنه يدل
على أنه وإن لم يكن في الخبر تنصيص على عدم تعيين فبقا اعتمده أبو بكر حجة على ذلك ويؤيده ما
أخرجه مسلم من طريق حمزة بن عمار عن حمزة بن عمار عن عبد الله بن عثمان أن عمر أمر بالجلد الوليد

(٣) قوله يزيد في نسخة
زيد اه مصححه

ابن عقبة في الخبر فقال لعبد الله بن جعفر اجلده فجلده فلما بلغ أربعين قال أمسك جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى فان فيه الجرم بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين وسائر الاخبار ليس فيها عدد الا بعض الروايات الماضية عن أنس ففيها نحو الأربعين والجمع بينهما ان عليا اطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها بلفظ التقريب وادعى الطحاوي ان رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لمخالفتها الآثار المذكورة ولان راويها عبد الله بن فيروز المعروف بالدملاج بنون وجيم ضعيف وتعقبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن وأن الترمذي سأل البخاري عنه فقواه وقد صححه مسلم وتلقاه الناس بالقبول وقال ابن عبد البر انه اثبت شيئا في هذا الباب قال البيهقي وصحة الحديث انما تعرف بثقة رجاله وقد عرفهم حفاظ الحديث وقيلوهم ونضعفه الداناج لا يقبل لان الجرح بعد ثبوت التعديل الامسراو مخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ الحديث لا تقتضي تضعفه ولا سيما مع ظهور الجمع (قلت) وثق الداناج المذكور ابو زرعة والنسائي وقد ثبت عن علي في هذه القصة من وجه آخر انه جلد الوليد أربعين ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال أخرجه البخاري وهو كما قال وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه انه جلد ثمانين وذكر ما قيل في ذلك هناك وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضا بأن عليا قال وهذا أحب إلى أي جلد أربعين مع أن عليا جلد النجاشي الشاعري خلافة ثمانين وبأن ابن أبي شيبة أخرجه من وجه آخر عن علي أن حذال بن أسيد ثمانون والجواب عن ذلك من وجهين أحدهما انه لا تصح أسانيد شيء من ذلك عن علي والثاني على تقدير ثبوته فانه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب وان حد الخمر لا ينقص عن الأربعين ولا يزداد على الثمانين والحجة انما هي في جزمه بانه صلى الله عليه وسلم جلد أربعين وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه هو والطبري من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسن ان عليا جلد الوليد بسوط له طرفان وأخرج الطحاوي أيضا من طريق عروة مثله لكن قال له ذبيان أربعين جلده في الخبر في زمن عثمان قال الطحاوي في هذا الحديث ان عليا جلد ثمانين لان كل سوط سوطان وتعقب بأن السند الاول منقطع فان أبا جعفر ولد بعد مئة على أكثر من عشرين سنة وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور محبزا وعلى تقدير ثبوته فليس في الطرفين ان الطرفين أصاباه في كل ضربة وقال البيهقي يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين فأراد بالاربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر وكل سنة وهذا أحب إلى لانه لا يقتضي التباين والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الطرفين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع اتفاضل فيه وأما دعوى من زعم ان المراد بقوله هذا الإشارة إلى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون على رجح ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وهذا لا يظن به قاله البيهقي واستدل الطحاوي لضعف حديث أبي ساسان بما تقدم ذكره من قول علي انه اذا سكر هذلي الخ قال فلما اعتدلى في ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد بطريق الاستنباط دل على انه لا توقيف عنده من الشارع في ذلك فيكون جزمه بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين غاطا من الراوي اذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس ولو كان عنده من حضرته من الصحابة كعمر وسائر من ذكر في ذلك شيء مرفوع لانكره واعليه وتعقب بانه انما يتجه الانكار لو كان المنزع واحدا فاما مع الاختلاف فلا يتجه الانكار وبيان ذلك ان في سياق القصة ما يقتضي أنهم كانوا يعرفون ان الجلد أربعون وانما تشاوروا في أمر

بمحصل به الارتداد يزيد على ما كان مقررا ويشير الى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه انهم
احتقروا العقوبة وانهم كوافقتضى رأيهم ان يضيفوا الى الحد المذكور قدره اما اجتهاد ابناء على جواز
دخول القياس في الحدود فيكون الكل حدا أو استنبطوا من النص معنى يقتضى الزيادة في الحد لا
التقصان منه أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التعزيز والتحذير او نحو يقال ان من احتقر العقوبة
اذا عرف انها غائطت في حقه كان أقرب الى ارتداعه فيحتمل ان يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الامر الى
ما كان عليه قبل ذلك فرأى على الرجوع الى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لانتفاء سببها ويحتمل
ان يكون القدر الزائد كان عندهم خاصا بمن تقرر وظهرت منه أمارات الاشتهاب بالفجور ويدل على ذلك
ان في بعض طرق حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره فكان عمر اذا أتى
بالرجل الضعيف تكون منه الزلة جلده أربعين قال وكذلك عثمان جلده أربعين وثمانين وقال المازري
لوفهم الصحابة ان النبي صلى الله عليه وسلم حد في الخمر حدا معينا لما قالوا فيه بالراى كالم يقولوا بالراى
في غيره فاعلمهم فهموا انه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى وقد وقع التصريح بالحد المعلوم
فوجب المصير اليه ورجح القول بان الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد انما هو التعزيز على القول بانهم
اجتهدوا في الحد المعلوم لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق تقريره وقد اخرج عبد الرزاق
عن ابن جريج انبا ناعطاء انه سمع عبيد بن عمير يقول كان الذي يشرب الخمر يضربونه بأيديهم
ونعالمهم فلما كان عمر فعل ذلك حتى خشي فجهله اربعين سوطا فلما رأهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطا
وقال هذا خفف الحدود والجمع بين حديث علي المصريح بان النبي صلى الله عليه وسلم جلده اربعين وانه سنة
وبين حديثه المذكور في هذا الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه بان يحمل النسق على انه لم يحد
الثمانين اى لم يسن شيئا زائدا على الاربعين ويؤيده قوله وانما هو شئ صنعناه نحن يشير الى ما اشار به على
عمر وعلى هذا فقوله لو مات لوديته اى في الاربعين الزائدة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ويحتمل ان
يكون قوله لم يسنه اى الثمانين لقوله في الرواية الاخرى وانما هو شئ صنعناه فكانه خاف من الذي
صنعوه باجتهادهم ان لا يكون مطابقا واختص هو بذلك لكونه الذي كان اشار بذلك واستدل له ثم
ظهر له ان الوقوف عندما كان الامر عليه أولا اولى فرجع الى ترجيعه واخبر بانه لو اقام الحد ثمانين فمات
المضروب وداه للعلة المذكورة ويحتمل ان يكون الضمير في قوله لم يسنه لصفة الضرب وكونها بسوط
الجلد اى لم يسن الجلد بالسوط وانما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره اشار الى ذلك
البيهقي وقال ابن حزم ايضا لوجاء عن غير علي من الصحابة في حكم واحد انه مسنون وانه غير مسنون
لوجب حمل احدهما على غير ما حمل عليه الاخر فضلا عن على مع سعة علمه وقوة فهمه واذا تعارض خبر
عمر بن سعيد وخبر ابي ساسان فخير ابي ساسان اولى بالقبول لانه مصرح فيه برفع الحديث عن علي وخبر
عمير فوقوف على واذا تعارض المرفوع والموقوف فقدم المرفوع واما دعوى ضعف سند ابي
ساسان فمردودة والجمع اولى مهما امكن من توهين الاخبار الصحيحة وعلى تقدير ان تكون احدى
الروايتين وهما فرواية الاثبات مقدمة على رواية النفي وقد ساعدتها رواية انس على اختلاف الفاظ التقلة
عن قتادة وعلى تقدير ان يكون بينهما تمام التعارض فحديث انس سالم من ذلك واستدل بصنيع عمر في
جلده ارباعين ثمانين على ان حد الخمر ثمانون وهو قول الائمة الثلاثة واحدا القواين للشافعي
واختاره ابن المنذر والقول الاخر للشافعي وهو الصحيح انه اربعون (قلت) جاء عن احمد كالمذهبيين
قال القاضي عياض اجعوا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره فذهب الجمهور الى الثمانين

وقال الشافعي في المشهور عنه وأحمد في رواية وأبو ثور وداد بن ربعين وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما وتعقب بان الطبري وابن المنذر وغيرهما كروا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لا حد فيها وإنما فيها التعزير واستدلوا بأحاديث الباب فأنها ساكتة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث انس ولم يجزم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه وقد قال عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج ومعه رسل ابن شهاب كم جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر فقال لم يكن فرض فيها حدا كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا وورد أنه لم يضرب به أصلا وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوقت في الخمر حدا قال ابن عباس وشرب رجل فسكرا فاطلق به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلما خاذل دار العباس انفلت فدخل على العباس فآثره فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك ولم يأمر فيه بشيء عواخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر إلا أخيرا ولقد غزا تبوك فغشي حجرة من الليل سكران فقال ليقم إليه رجل فيأخذ ذبيده حتى يرده إلى رحله والجواب أن الإجماع انعقد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبابكر تحرر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب السكران فصيره حدا واستمر عليه وكذا استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد وجمع القرطبي وبين الأخبار بأنه لم يكن أولا في شرب الخمر حدا على ذلك يحمل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الأحاديث التي لا تقدر فيها ثم شرع الحد ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحهم مع اعتقادهم أن فيه الحد المعين من ثم توخى أبو بكر ما فعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فاستفرغ عليه الأمر ثم رآه عمرو من واقفة الزيادة على الأربعين أما حد بطريق الاستنباط وأما تعزيرا (قلت) وبقي ما ورد في الحديث أنه أن شرب فحد ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية الخامسة وهو حديث مخرج في السنن من عدة طرق أسانيد لها قوية ونقل الترمذي الإجماع على ترك القتل وهو محمول على من بعد من نقل غيره عنه أقول به كعبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحمد والحسن البصري وبعض أهل الظاهر وبالغ النووي فقال هو قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم والحديث الوارد فيه منسوخ أما بحديث لا يحل دم امرء مسلم إلا بأحد ثلاث وأما بأن الإجماع دل على نسخه (قلت) بل دليل النسخ منصوص وهو ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة قال قاتل برجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به فجلده ثم أتى به فجلده فرفع القتل وكان رخصة وسياتي بسط ذلك في الباب الذي يليه واحتج من قال إن حده ثمانون بالإجماع في عهد عمر حيث واقعه على ذلك كبار الصحابة وتعقب بان عليا أشار على عمر بذلك ثم رجع على ذلك واقتصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستندين إلى تقدير ما فعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصة أنه أشار بذلك ردع للذين أنهمكوا الآن في بعض طرق القصة كما تقدم احتقروا العقوبة وهذا تمسك الشافعية فقالوا أقل ما في حد الخمر أربعون ويجوز الزيادة فيه إلى الثمانين على سبيل التعزير ولا يجاوز الثمانين واستدلوا إلى أن التعزير إلى ما فرأى الإمام فرأى عمر فعله بمواقفه على ثم رجع على ووقف عندما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ووقفه عثمان على ذلك وأما قول على وكل سنة فعناه الاقتصار على الأربعين سنة النبي صلى الله عليه وسلم فصارا إليه أبو بكر والوصول إلى الثمانين سنة عمر ودعا للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى وواقفه من ذكر في

زمانه للمعنى الذى تقدم وسوغ لهم ذلك اما اعتقادهم جواز القياس فى الحدود على رأى من يجعل الجميع
 حدا واما انهم جعلوا الزيادة تعزيرا بناء على جواز أن يبلغ التعزير قدر الحدود ولعلمهم لم يبلغهم الخبر
 الا فى حد او باب التعزير وقد علمت بذلك من قال بجواز القياس فى الحدود وادعى اجماع الصحابة
 وهى دعوى ضعيفة القيام الاحتمال وقد شنع ابن حزم على الخنيفة فى قولهم ان القياس لا يدخل فى
 الحدود والكفارات مع جزم الطحاوى ومن واقفه منهم بان حد الخمر وقع بالقياس على حد القذف وبه
 علمت من قال بالجواز من المالكية والشافعية واحتج من منع ذلك بان الحدود والكفارات شرعت
 بحسب المصالح وقد تشركت اشياء مختلفة وتختلف اشياء متمايزة فليس سبيل الى علم ذلك الا بالنص وأجابوا
 عما رفع فى زمن عمر بانه لا يلزم من كونه حدا قدر حد القذف ان يكون جعل الجميع حدا بل الذى فعلوه
 محمول على انهم لم يبلغهم ان النبى صلى الله عليه وسلم حذفه أربعين اذ لو بلغهم لما جاوزوه كما لم يجاوزوا غيره
 من الحدود المخصوصة وقد اتفقوا على انه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالابطال فرجع
 ان الزيادة كانت تعزير او يؤيده ما أخرجه أبو عبيد فى غريب الحديث بسند صحيح عن أبي رافع عن
 عمر أنه أتى بشارب فقال لطبيع بن الاسود اذا أصبحت غدا فاضر به فجاء عمر فوجده يضر به ضربا
 شديدا فقال كم ضربته قال ستين قال اقتص عنه بعشرين قال أبو عبيد يعنى اجعل شدة ضربه ثلثه
 قصاصا بالعشرين التى بقيت من الثمانين قال أبو عبيد فيؤخذ من هذا الحديث ان ضرب الشارب لا
 يكون شديدا وان لا يضرب فى حال السكر لقوله اذا أصبحت فاضر به قال البيهقى ويؤخذ منه ان الزيادة
 على الاربعين ليست بمحددة لو كانت حدا لما جاز النقص منه بشدة الضرب اذ لا فائده وقال صاحب المفهم
 امامه لخصه بعد أن ساق الاحاديث الماضية هذا كله يدل على ان الذى وقع فى عهد النبى صلى الله عليه
 وسلم كان أدبا وتعزيرا ولذلك قال على فان النبى صلى الله عليه وسلم لم يسنه فلذلك ساء للصحابة
 الاجتهاد فيه فالحقوه باخف الحدود وهذا قول طائفة من علماءنا ويرد عليهم قول على جلد النبى صلى
 الله عليه وسلم بعين وكذا وقوع الاربعين فى عهد أبي بكر وفى خلافة عمر وأولاً بضائم فى خلافة عثمان
 فلو لا انه حد لاختلف التقدير ويؤيده قيام الاجماع على ان فى الحد الحدوان وقع الاختلاف فى الاربعين
 والثمانين قال والجواب ان الثقل عن الصحابة اختلف فى التحديد والتقدير ولا بد من الجمع بين مختلف
 أقوالهم وطريقه انهم فهموا ان الذى وقع فى زمنه صلى الله عليه وسلم كان أدبا من أصل ما شاهدوه من
 اختلاف الحال فلما كثر الاقدام على الشرب أطلقوا باخف الحدود المذكورة فى القرآن وقوى ذلك
 عندهم وجود الافتراء من السكر فثبتوها حدا وهذا أطلق على ان عمر جلد ثمانين وهى سنة ثم ظهر له على
 ان الاقتصار على الاربعين أولى مخافة أن يموت فتجب فيه الدية ومراعاة ذلك الثمانون وبهذا يجمع بين
 قوله لم يسنه وبين تصريحه بانه صلى الله عليه وسلم جلد أربعين قال وعناية هذا البحث ان الضرب فى الخمر
 تعزير يمنع من الزيادة على غايته وهى مختلف فيها قال وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة انهم أقاموا
 السكر مقام القذف لانه لا يخالو عنه غالباً فأعطوه حكمه وهو من أقوى حجج القائلين بالقياس فقد
 اشتهرت هذه القصة ولم ينكرها فى ذلك الزمان منكر قال وقد اعترض بعض أهل النظر بانه ان ساء
 الحاق حد السكر بحد القذف فليحكم له بحكم الزنا والقتل لانهما مظنة وليقتصر رافى الثمانين على من
 سكر لا على من اقتصر على الشرب ولم يسكر قال وجوابه ان المظنة موجودة غالباً فى القذف نادرة فى
 الزنا والقتل والوجود يحقق ذلك وانما أقاموا الحد على الشارب وان لم يسكر مبالغة فى الردع لان القليل
 يدعو الى الكثير والكثير يكسر غالباً وهو المظنة ويؤيده انهم اتفقوا على اقامة الحد فى الزنا بمجرد الابلاغ

وان لم يتلذذوا أنزل ولا أكل قلت والذي تحصل لنا من الآراء في حد الحمر ستة أقوال الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل فيها حدا معلوما بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم سكران فامرهم بضربه وتبكيته قتل على ان لا حد في السكر بل فيه التنكيل والتبكيه ولو كان ذلك على سبيل الحد لينه بيا نواضا قال قلما كثر الشراب في عهد عمر استشار الصحابة ولو كان عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء محدود لما تجاوزوه كالم يتجاوز واحد القذف ولو كثر القاذفون وبالقوا في الفحش فلما اقتضى رأيهم ان يجعلوه كحد القذف واستدل على بما ذكرنا من ان في تعاطيه ما يؤدي الى وجود القذف غالبا أو الى ما يشبه القذف ثم رجع الى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم دل على صحة ما قلناه لان الروايات في التجديد باربعين اختلفت عن أنس وكذا عن علي قالوا ان لا يتجاوز أقل ما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب به لانه المحقق سواء كان ذلك حدا أو تعزير الثاني ان الحد فيه أربعون ولا يجوز الزيادة عليها الثالث مثله لكن للامام ان يبلغ به ثمانين وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزير اقول ان الرابع انه ثمانون ولا يجوز الزيادة عليها الخامس كذلك ويجوز الزيادة تعزير او على الاقوال كلها هل يتعين بالاسواط الحد أو يتعين بما عداه أو يجوز بكل من ذلك أقوال السادس ان شرب فجدة ثلاث مرات فعاد الرابعة وجب قتله وقيل ان شرب أربع فاعاد الخامسة وجب قتله وهذا السادس في الطرف الا بعد من القول الاول وكلاهما شاذ وأظن الاول رأي البخاري فانه لم يترجم بالعدد أصلا ولا أخرج هنا في العدد الصريح شيئا مرفوعا وتعلل من قال لا يزداد على الأربعين بان أبا بكر تحرى ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فوجد أنه أربعين فعمل به ولا يعلم له في زمنه مخالف فان كان السكوت اجاعا فهذا الاجماع سابق على ما وقع في عهد عمر والتمسك به أولى لان مستنده فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم رجع اليه على فعله في زمن عثمان بحضرة وبمحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عبد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي فان كان السكوت اجاعا فهذا هو الاخير فينبغي ترجيعه وتمسك من قال يجوز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة ومنهم من أجاب عن الأربعين بان المضروب كان عبدا وهو بعيد فاحتمل الامر من أن يكون حدا أو تعزير أو تمسك من قال يجوز الزيادة على الثمانين تعزير اجماعا تقدم في الصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم نفاه الى الشام وبما أخرجه ابن أبي شيبة ان عبدا جلد النجاشي الشاعر ثمانين ثم أصبح فجده عشرة من بجراعه بالشرب في رمضان وسبى الكلام في جواز الجميع بين الحد والتعزير في الكلام على تغريب الزاني ان شاء الله تعالى وتمسك من قال يقتل في الرابعة أو الخامسة بما ذكره في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى وقد استقر الاجماع على ثبوت حد الحمر وان لا يقتل فيه واستمر الاختلاف في الأربعين والثمانين وذلك خاص بالحرم المسلم وأما الذمي فلا يحد فيه وعن أحمد رواية انه يحد وعنه ان سكر والصحيح عندهم كالجهور وأما من هو في الرق فهو على النصف من ذلك الا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الحر والعبد في ذلك سواء لا يتقص عن الأربعين نقله ابن عبد البر وغيره عنهم وخالفهم ابن حزم فوافق الجهور (قوله باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة) يشير الى طريق الجمع بين ما تضمنه حديث الباب من النهي عن لعنه وما تضمنه حديث الباب الاول لا يشرب الخمر وهو مؤمن وأن المراد به نفي كمال الايمان لأنه يخرج عن الايمان جلة وعبر بالسكر اهـ

باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة حدثنا يحيى بن بكير حدثني الليث حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن

هذا إشارة إلى أن النهي للتنزيه في حق من يستحق اللعن إذا قصد به اللعن عن محض السب لا إذا قصد معناه الأصلي وهو الإبعاد عن رحمة الله فاما إذا قصد فيه حرمان ولا سيما في حق من لا يستحق اللعن كهذا الذي يحب الله ورسوله ولا سيما مع إقامة الحد عليه بل يندب الدعاء له بالتوبة والمغفرة كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهية لمن شارب الخمر إلى قوله ما يكره من فاشار بذلك إلى التفصيل وعلى هذا التقرير فلا حجة فيه لمنع لعن الفاسق المعين مطلقا وقيل إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم لتلايتهم الشارب عند عدم الإنكار أنه مستحق ذلك فربما أوقع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من قتله وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة لا تكفونوا عون الشيطان على أخيكم وقيل المنع مطلقا في حق من أقيم عليه الحد لأن الحد قد كفر عنه الذنب المذكور وقيل المنع مطلقا في حق ذي الزلة والجواز مطلقا في حق المجاهرين وصوب ابن المنير أن المنع مطلقا في حق المعين والجواز في حق غير المعين لأنه في حق غير المعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المعين أذى له وسب وقد ثبت النهي عن أذى المسلم واحتج من أجاز لعن المعين بأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن من يستحق اللعن فيستوى المعين وغيره وتعب بأنه إنما يستحق اللعن بوصف الإجماع ولو كان لعنه قبل الحد جازر الاستمرار بعد الحد كما لا يسقط التغريب بالحد وأيضاً فنصيب غير المعين من ذلك يسير جدا والله أعلم قال النووي في الأذكار وأما الدعاء على إنسان بعينه لمن اتصف بشيء من المعاصي فظاهر الحديث أنه لا يحرم وأشار الغزالي إلى تحريره وقال في باب الدعاء على الظلمة بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الغزالي وفي معنى اللعن الدعاء على الإنسان بالسوء حتى على الظالم مثل لا أصح الله جسمه وكل ذلك مذموم انتهى والاولى حمل كلام الغزالي على الاول وأما الأحاديث فتدل على الجواز كما ذكره النووي في قوله صلى الله عليه وسلم للذي قال كل يمينك فقال لا أستطيع فقال لا استطعت فيه دليل على جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي ومال هنا إلى الجواز قبل إقامة الحد والمنع بعد إقامته وصنيع البخاري يقتضي لعن المتصف بذلك من غير أن يعين باسمه فيجمع بين المصلحتين لأن لعن المعين والدعاء عليه قد يحمله على التماهي أو يقنطه من قبول التوبة بخلاف إذا صرف ذلك إلى المتصف فان فيه زجرا وردعا عن ارتكاب ذلك وباعثا لفاعله على الإقلاع عنه ويقويه النهي عن التريب على الأمة إذا جلدت على الزنا كما سيأتي قريبا واحتج شيخنا الإمام البلقيني على جواز لعن المعين بالحديث الوارد في المرأة إذا دعاها زوجها إلى فراشه فأبت لعتها الملائكة حتى تصبح وهو في الصحيح وقد توقف فيه بعض من إقيناها بأن اللعن لها الملائكة فيتوقف الاستدلال به على جواز التماسي بمسوعلى التسليم فليس في الخبر تسميتها والذي قاله شيخنا أقوى فان الملك معصوم والتاسي بالمعصوم مشروع والبحث في جواز لعن المعين وهو الموجود (قوله إن رجلا كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبدا لله وكان يلقب حمارا) ذكر الواقدي في غزوة خيبر من مغاربه عن عبدا لحيد بن جعفر عن أبيه قال ووجد في حصن الصعب بن معاذ فذكروا وجد من الثياب وغيرها إلى أن قال وزقاق خمر فارقت وشرب يومئذ من تلك الخمر رجل يقال له عبدا لله الحمار وهو باسم الحيوان المشهور وقد وقع في حديث الباب أن الاول اسمه والثاني لقبه وجوز ابن عبد البر أنه ابن النعمان المبهمة في حديث عقبة بن الحرث فقال في ترجمة النعمان كان رجلا صالحا وكان له ابن انهمك في الشراب فجاءه النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا يكون كل من النعمان

الخطاب أن رجلا كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبدا لله وكان يلقب حمارا

وولده عبد الله جلد في الشرب وفوى هذا عذره بما أخرجه الزبير بن بكار في الفاكهة من حديث محمد
 ابن عمرو بن حزم قال كان بالمدينة رجل يصيب الشراب فكان يؤتى به النبي صلى الله عليه وسلم فيضربه
 به ويا أمراً أصحابه فيضربونه به فاعلمهم ويحثون عليه التراب فلما كثرت ذلك منه قال له رجل لعنك الله
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل فإنه يحب الله ورسوله وحديث عقبه اختلاف ألفاظاً فإنه
 هل الشارب النعيمان أو ابن النعيمان والراجح النعيمان فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله
 كانت في خير فهي سابقة على قصة النعيمان فإن عقبه بن الحارث من مسامة الفتح والفتح كان بعد خير
 بنحو من عشرين شهراً أو الأشبه أنه المذكور في حديث عبد الرحمن بن أزهر لأن عقبه بن الحارث ممن
 شهداه من مسامة الفتح لكن في حديثه أن النعيمان ضرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أزهر
 أنه أتى به والنبي صلى الله عليه وسلم عند رجل خالد بن الوليد ويمكن الجمع بأنه أطلق على رجل خالد
 يتأفكاه كان بينا من شعره أن كان كذلك فهو الذي في حديث أبي هريرة لأن في كل منهما أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لا يصح به بكتوه كما تقدم (قوله وكان يضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي
 يقول بحضرته أو يفعل ما يضحك منه وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم
 بسند الباب أن رجلاً كان يلعب حماراً وكان يهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم العكة من السجن
 والعسل فإذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعط هذا متاعه فما يريده النبي
 صلى الله عليه وسلم أن يتبسم ويأمر به فيعطى ووقع في حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله يحب الله
 ورسوله قال وكان لا يدخل إلى المدينة طرفه إلا اشترى من أئمة جاء فقال يا رسول الله هذا أهديته لك فإذا
 جاء صاحبه يطلب ثمنه جاء به فقال اعط هذا الثمن فتقول ألم تهده إلى فيقول ليس عندي فيضحك
 ويأمر لصاحبه بثمنه وهذا ما يقوى أن صاحب الترجمة والنعيمان واحد والله أعلم (قوله قد جلدته
 في الشراب) أي بسبب شربه الشراب المسكرو كان فيه مضمرة أي كان قد جلدته ووقع في رواية معمر
 عن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق أتى رجل قد شرب الخمر فحدثم أتى به فحدثم أتى به فحدثم
 أتى به فحدث أربع مرات (قوله فأتى به يوماً) فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه والشراب الذي شربه
 من عند الواقدي ووقع في روايته وكان قد أتى به في الخمر مراراً (قوله فامر به فجلد) في رواية
 الواقدي فامر به فحقق بالنعال وعلى هذا أقوله فجلد أي ضرب ضرباً أصاب جلدته وقد يؤخذ منه أنه
 المذكور في حديث أنس في الباب الأول (قوله قال رجل من القوم) لم أر هذا الرجل مسمى وقد وقع
 في رواية معمر المذكور فقول رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم رأيت مسمى في رواية الواقدي
 فعنده فقال عمر (قوله ما أكثر ما يؤتى به) في رواية الواقدي ما يضرب وفي رواية معمر ما أكثر ما يشرب
 وما أكثر ما يجلد (قوله لا تلغوه) في رواية الواقدي لا تفعل يا عمر وهذا قد يتسلسل به من يدعي اتحاد
 القصتين وهو بعيد لما بينته من اختلاف الوقتين ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعيمان ولابن النعيمان
 وإن اسمه عبد الله ولقبه حمار والله أعلم (قوله فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله) كذلك أكثر
 بكسر الهمزة ويجوز على رواية ابن السكن الفتح والكسر وقال بعضهم الرواية بفتح الهمزة على أن
 ما نافية يحيل المعنى إلى ضده وأغرب بعض شراح المصاييح فقال ما موصولة وإن مع اسمها وخبرها
 سدت مدمفعولي علمت لكونه مشتملاً على المنسوب والمنسوب إليه والضمير في أنه يعود إلى الموصول
 والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي علمت والجملته في جواب القسم قال الطيبي
 وفيه تعسف وقال صاحب المطالع ما موصولة تأنه بكسر الهمزة مبتدأ وقيل بفتحها وهو مفعول

وكان يضحك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد جلدته في
 الشراب فأتى به يوماً فامر
 به جلد قال رجل من القوم
 اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى
 به فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لا تلغوه فوالله
 ما علمت أنه يحب الله
 ورسوله

علمت قال الطيبي فعلى هذا علمت بمعنى عرفت وأنه خبر الموصول وقال أبو البقاء في أعراب الجمع ما زائدة أي فوالله علمت أنه والهمزة على هذا مفتوحة قال ويحتمل أن يكون المفعول محذوف أي ما علمت عليه أو فيه سواء ثم استأنف فقال إنه يجب الله ورسوله ونقل عن رواية ابن السكن أن التاء بالفتح للخطاب تقرير أو يصح على هذا كسر الهمزة وفتحها والكسر على جواب القسم والفتح مع موصول علمت وقيل ما زائدة للتأكيّد والتقدير لقد علمت (قلت) وقد سكت في المطالع أن في بعض الروايات فوالله لقد علمت وعلى هذا فالهمزة مفتوحة ويحتمل أن تكون ما مصدرية وكسرت أن لأنها جواب القسم قال الطيبي وجعل ما نافية أظهر لاقتضاء القسم أن يتلقى بحرف النفي وبأن وباللام بخلاف الموصولة ولأن الجملة القسمية جيء بها مؤكدة لمعنى النفي مقررة للأنكار ويؤيده أنه وقع في شرح السنة فوالله ما علمت إلا أنه قال فمعنى الحصر في هذه الرواية بمنزلة تاء الخطاب في الرواية الأخرى لإرادة مزيد الانكار على الخطاب (قلت) وقد وقع في رواية أبي ذر عن الكشميهني مثل ما عزاه لشرح السنة ووقع في رواية لاسماعيل من طريق أبي ذرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فوالله ما علمت أنه يجب الله ورسوله ويصح معه أن تكون ما زائدة وأن تكون ظرفية أي مدة علمي ووقع في رواية معمر والواقدي فإنه يجب الله ورسوله وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم ولا إشكال فيها لأنها جاءت تعليلاً لقوله لا تفعل يا عمر والله أعلم وفي هذا الحديث من القوائد جواز التلقيب وقد تقدم القول فيه في كتاب الأدب وهو محمول هنا على أنه كان لا يكرهه أو أنه ذكر به على سبيل التعريف لكثرة من كان يسمى بعبد الله وأنه لما تكرر منه الأقدام على الفعل المذكور نسب إلى البلادة فاطلق عليه اسم من يتصف بها البرئذع بذلك وفيه الرد على من زعم أن من تكب الكبيرة كفر لثبوت النهي عن لعنه والامر بالدعاء له وفيه أن لا تنافي بين ارتكاب النهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر بأن المذكور يجب الله ورسوله مع وجود ما صدر منه وأن من تكررت منه المعصية لا تنزع منه محبة الله ورسوله ويؤخذ منه تأكيده ما تقدم أن نفي الإيمان عن شارب الخمر لا يراد به زواله بالكلية ل نفي كماله كما تقدم ويحتمل أن يكون استمرار ثبوت محبة الله ورسوله في قلب العاصي مقيداً بما إذا ندم على وقوع المعصية وأقيم عليه الحد فكفر عنه الذنب المذكور بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يخشى عايشه بتكرار الذنب أن يطبع على قلبه شيء حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العفو والعافية وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه إلى الرابعة أو الخامسة فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة والأمر المنسوخ أخرجه الشافعي في رواية حرمله عنه وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه ابن (٣) حبان من طريق أي ساجدة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفعه إذا سكر فاجلدوه ثم إذا سكر فاجلدوه ثم إذا سكر فاجلدوه ولبعضهم فاضربوا عنقه وله من طريق أخرى عن أبي هريرة أخرجهما عبد الرزاق وأحمد والترمذي تعليقا والنسائي كلهم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه بلفظ إذا شربوا فاجلدوهم ثلاثاً فإذا شربوا الرابعة فاقتلوهم وروى عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح فقال أبو بكر بن عياش عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد كذا أخرجه ابن حبان من رواية عثمان بن أبي شيبة عن أبي بكر وأخرجه الترمذي عن أبي كريب عنه فقال عن معاوية بن أبي سفيان عن عاصم ولفظ الثوري عن عاصم ثم أبان أنهما طارعه وتابعه الثوري وشيخان ابن عبد الرحمن وغيرهما عن عاصم ولفظ الثوري عن عاصم ثم أن شرب الرابعة فاضربوا عنقه ووقع في رواية أبان عند أبي داود ثم أن شربوا فاجلدوهم ثلاث

(٣) قوله وصححه ابن حبان في بعض النسخ وصححه الحاكم اهـ مصححه

مرات بعد الاولى ثم قال ان شربوا فاقتلوهم ثم ساقه أبو داود من طريق جيد بن يزيد عن نافع عن ابن
عمر قال وأحبه قال في الخامسة ثم ان شربها فاقتلوه قال وكذا في حديث عطييف في الخامسة قال أبو
داود وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه كلاهما عن أبي هريرة في
الرابعة وكذا في رواية ابن أبي نعيم عن ابن عمرو وكذا في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص والشريد وفي
رواية معاوية فان عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه وقال الترمذي بعد تخريجهم وفي الباب عن أبي هريرة
والشريد وشريحيل بن أوس وأبي الرمداء وجريرو عبد الله بن عمرو (قلت) وقد ذكرت حديث
أبي هريرة وأما حديث الشريد وهو ابن أوس الثقفي فاخرجه أحمد والدارمي والطبراني وصححه
الحاكم بلفظ اذا شرب فاضربوه وقال في آخره ثم ان عاد الرابعة فاقتلوه وأما حديث شريحيل وهو
السكندري فاخرجه أحمد والحاكم والطبراني وابن منده في المعرفة ورواه ثقات بخور رواية الذي قبله
وصححه الحاكم من وجه آخر وأما حديث أبي الرمداء وهو يفتح الراء وسكون الميم بعد هاء الهمزة
وبالمدة وقيل بموحدة ثم ذال معجمة وهو بدوي نزل مصر فاخرجه الطبراني وابن منده وفي سنده ابن
طبيعة وفي سياق حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالذي شرب الخمر في الرابعة أن يضرب عنقه
فصرحت فأفاد أن ذلك عمل به قبل الذبح فان ثبت كان فيه رد على من زعم انه لم يعمل به وأما حديث
جريرو فاخرجه الطبراني والحاكم ولفظه من شرب الخمر فاجلدوه وقال فيه فان عاد في الرابعة فاقتلوه وأما
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فاخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال في رواية
شهر بن حوشب عنه فان شربها الرابعة فاقتلوه (قلت) ورويناه عن أبي سعيد أيضا كما تقدم وعن ابن
عمر وأخرجه النسائي والحاكم من رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمرو ونفر من الصحابة بنحوه
وأخرجه الطبراني موصولا من طريق عياض بن عطييف عن أبيه وفيه في الخامسة كما أشار إليه أبو
داود وأخرجه الترمذي تعليقا والبخاري والشافعي والنسائي والحاكم موصولا من رواية محمد بن المنكدر
عن جابر وأخرجه البيهقي والخطيب في المبهمات من وجهين آخرين عن ابن المنكدر وفي رواية الخطيب
جلدوا للحاكم من طريق يزيد بن أبي كبشة سمعت رجلا من الصحابة يحدث عبد بن مروان رفعه
بنحوه ثم ان عاد في الرابعة فاقتلوه وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن المنكدر مرسل وفيه أني
بابن النعمان بعد الرابعة فجلده وأخرجه الطحاوي من رواية عمرو بن الحارث عن ابن المنكدر أنه بلغه
وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه الى ان قال ثم اذا شرب في الرابعة فاقتلوه قال فأتى برجل قد
شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به في الرابعة قد شرب فجلده
فرفع القتل على الناس وكانت رحمة وعلة الترمذي فقال روى الزهري وأخرجه الخطيب في المبهمات
من طريق محمد بن اسحق عن الزهري وقال فيه فأتى برجل من الانصار يقال له نعيمان فصر به اربع
مرات فرأى المسلمون ان القتل قد اخرجوا ان الضرب قد وجب وقبيصة بن ذؤيب من اولاد الصحابة
وولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ورجال هذا الحديث ثقات مع ارساله لكنه اعل بما
اخرجه الطحاوي من طريق الاوزاعي عن الزهري قال بلغني عن قبيصة ويعارض ذلك رواية ابن وهب
عن يونس عن الزهري ان قبيصة حدثه انه بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اصح لان يونس
احفظ لرواية الزهري من الاوزاعي والظاهر ان الذي بلغ قبيصة ذلك صحابي فيكون الحديث على شرط
الصحيح لان اجهام الصحابي لا يضر وله شاهد اخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن

المنكدر فقال ترك ذلك قد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بآب نعيان فجلده ثلاثاً ثم أتى به في الرابعة فجلده ولم يزد ووقع عند النسائي من طريق محمد بن اسحق عن ابن المنكدر عن جابر فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل منافق شرب في الرابعة فلم يقتله وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن اسحق بلفظ فان عاد الرابعة فاضربوا عنقه فصر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مرات فرأى المسلمون ان الحد قد وقع وان القتل قد دفع قال الشافعي بعد تخريجه هذا ما لا اختلاف فيه بين اهل العلم علمته وذكره ايضا عن ابي الزبير مرسلاً وقال احاديث القتل منسوخة واخرجه ايضا من رواية ابن ابي ذئب حدثني ابن شهاب اتي النبي صلى الله عليه وسلم بشارب فجلده ولم يضرب عنقه وقال الترمذي لا تعلم بين اهل العلم في هذا اختلاف في القديم والحديث قال وسمعت محمد يقول حديث معاوية في هذا اصح وانما كان هذا في اول الامر ثم نسخ بعد وقال في العلل آخر الكتاب جميع ما في هذا الكتاب قد همل به اهل العلم الا هذا الحديث وحديث الجمع بين الصلاتين في الحضر ونعقبه النووي فسلم قوله في حديث الباب دون الاخر ومال الخطابي الى تأويل الحديث في الامر بالقتل فقال قد يرد الامر بالوعيد ولا يراد به وقوع الفعل وانما قصده الردع والتعذيب ثم قال ويحتمل ان يكون القتل في الخامسة كان واجبا ثم نسخ بمحصول الاجماع من الامة على انه لا يقتل واما ابن المنكدر فقال كل العمل فيمن شرب الخمر ان يضرب وينك كل به ثم نسخ بالامر بجلده فان تكرر ذلك اربعاً قتل ثم نسخ ذلك بالاخبار الثابتة واجماع اهل العلم الا من شذ عن لا يعد خلافاً (قلت) وكأنه اشار الى بعض اهل الظاهر فقد نقل عن بعضهم واستمر عليه ابن حزم منهم واحتج له وادعى ان الاجماع واورد من مسند الحرث بن ابي اسامة ما أخرجه هو والامام احمد من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن عمرو انه قال اتوني برجل اقيم عليه الحد يعني ثلاثاً ثم سكر فان لم يقتله فأتنا كذاب وهذا منقطع لان الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو وكما حرم به ابن المديني وغيره فلاحجة فيه واذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يبق لمن رد الاجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو وكان عذره انه لم يبلغه النسخ وعد ذلك من نذره المخالف وقد جاء عن عبد الله بن عمرو واشد من الاول فاخرج سعيد بن منصور عنه بسند ابن قال لو رايت احداً يشرب الخمر واستطعت ان تقتله لقتلته واما قول بعض من انتصر لابن حزم قطع في النسخ بأن معاوية انما سلم بعد الفتح وليس في شيء من احاديث غيره الدالة على نسخ التصریح بأن ذلك متأخر عنه وجوابه ان معاوية اسلم قبل الفتح وقبل في الفتح وقصة ابن النعمان كانت بعد ذلك لان عقبة بن الحرث حضرها ابا محجن واما بالمدينة وهو انما سلم في الفتح وخين وحضور عقبة الى المدينة كان بعد الفتح جزماً فثبت ما نقاه هذا القائل وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فاخرج عبد الرزاق في مصنفه بسند ابن عن عمر بن الخطاب انه جلد ابا محجن الثقفي في الخمر ثم ان مراراً وورد نحو ذلك عن سعيد بن ابي وقاص واخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق اخرى رجالها ثقات ان عمر جلد ابا محجن في الخمر أربع مراراً ثم قال له انت خليع فقال اما اذ خلعتني فلا اشربها ابداً (قوله) حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر هو المعروف بابن المديني (قوله) اتي النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فامر بضربه (قوله) وقع في رواية المستمل فقام ليضربه وهو تصحيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن ابي حمزة على الصواب بلفظ فقال اضربوه قال القرطبي ظاهره يقتضي ان السكر مجردة موجب للحد لان الفاء للتعليل كقوله سهي فجدولم يفصل هل سكر من ماء عنب او غيره ولا هل شرب قليلاً او كثيراً فيه حجة للجهم وور على السكوفيين في التفرقة وقد مضى بيان ذلك في الاشارة (قوله) باب السارق حين يسرق ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث ابي هريرة

حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر حدثنا أنس بن عياض حدثنا ابن الهادي عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فامر بضربه فقام من يضربه بيده ومنام من يضربه بنعله ومنام من يضربه بثوبه فلما انصرف قال رجل ماله اخراه الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم باب السارق حين يسرق حدثني عمرو بن علي حدثنا عبد الله بن داود حدثنا فضيل بن غزوان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن

الماضي في أول الحدود مقتصر فيه على الزنا والسرقه ولا يذروا لسرق السارق وسقط لفظ السارق من رواية غيره وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية عمرو بن علي شيخ البخاري فيه وأخرجه أيضا من طريق اسحق بن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان بسنده فيه ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يقتل وهو مؤمن قال عكرمة قلت لابن عباس كيف ينتزع منه الايمان قال هكذا فان تاب راجعه الايمان وقد تقدم بسط هذا في أول كتاب الحدود (قوله باب لعن السارق اذالم بسم) أي اذالم يعين اشارة الى الجمع بين النهي عن لعن الشارب المعين كما مضى تقريره وبين حديث الباب قال ابن بطال معناه لا ينبغي تعيير اهل المعاصي ومواجهتهم باللعن وانما ينبغي أن يلعن في الجملة من فعل ذلك ليكون ردعاً لهم وزجراً عن انتهاك شيء منها ولا يكون لمعين ثلثاً ينط قال فان كان هذا مراد البخاري فهو غير صحيح لانه انما نهى عن لعن الشارب وقال لا تعينوا عليه الشيطان بعد اقامه الحد عليه (قلت) وقد تقدم تقرير ذلك قريباً وقال الداودي قوله في هذا الحديث لعن الله السارق يحتمل أن يكون خبراً ليرتدع من سمعه عن السرقة ويحتمل أن يكون دعاء (قلت) ويحتمل أن لا يراد به حقيقة اللعن بل التنفير فقط وقال الطيبي لعل هنا المراد باللعن الاهانة والخذلان كانه قيل لما استعمل أعز شيء في أحقر شيء خذله الله حتى قطع وقال عياض جوز بعضهم لعن المعين ما لم يحد لان الحد كفارة قال وليس هذا بسديد لثبوت النهي عن اللعن في الجملة فحمله على المعين أولى وقد قيل ان لعن النبي صلى الله عليه وسلم لاهل المعاصي كان تحذيراً لهم عنها قبل وقوعها فاذا فعلوها استغفر لهم ودعا لهم بالتوبة وأما من أغلظ له ولعنه تأديباً على فعل فعله فقد دخل في عموم شرطه حيث قال سألت ربي أن يجعل لعن كفرة ورجة (قلت) وقد تقدم الكلام عليه فيما مضى وينت هناك انه مقيده بما اذا صدر في حق من ليس له بأهل كما قيد بذلك في صحيح مسلم (قوله عن أبي هريرة) في رواية محمد بن الحسين عن أبي الخنيز عن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه سمعت أبا هريرة وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح سمعت أبا هريرة وسياقاً بعد سبعة أبواب في باب توبة السارق وقال ابن حزم وقد سلم من تدليس الأعمش (قلت) ولم ينفرد به الأعمش أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية أبي بكر بن عباس عن أبي حصين عن أبي صالح (قوله لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده) في رواية عيسى ابن يونس عن الأعمش عن مسلم والاسماعيلي ان سرق بيضة قطعت يده وان سرق حبلاً قطعت يده (قوله قال الأعمش) هو موصول بالاستناد المذكور (قوله كانوا يرون) بفتح أوله من الرأي وبضمه من الظن (قوله انه يبيض الحديد) في رواية الكشي من يبيض الحديد (قوله والحبل كانوا يرون انه منها ما يساوي دراهم) وقع لغير أبي ذر يسوي وقد أنكر بعضهم صحتها والحق انها جائزة لكن بقوله قال الخطابي تأويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث ومخرج الكلام فيه وذلك انه ليس بالشائع في الكلام أن يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من اللوم والتوبيخ أخزى الله فلان عرض نفسه للتلقي في مال له قد رومرية وفي عرض له قيمة انما يضرب المثل في مثله بالشئ الذي لا وزن له ولا قيمة هذا حكم العرف الجاري في مثله وانما وجه الحديث وتأويله ذم السرقة وتهجين أمرها وتحذير سوء غبتها فيما قل وكثر من المال كانه يقول ان سرقة الشئ اليسير الذي لا قيمة له كالبيضة المذرة والحبل الخلق الذي لا قيمة له اذا تعاطاه فاستمرت به العادة لم يأس أن يؤديه ذلك الى سرقة ما فوقها حتى يباغ قدر ما تقطع فيه اليد فتقطع يده كانه يقول فليحذر هذا الفعل وليتوته قيل أن تملكه العادة ويمرن عليها بالسلم من سوء مغتبه ووخيم عاقبته (قلت) وسبق الخطابي الى ذلك أبو محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال وقال

باب لعن السارق اذالم بسم حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثني ابي حدثنا الأعمش قال سمعت ابا صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده قال الأعمش كانوا يرون انه يبيض الحديد والحبل كانوا يرون انه منها ما يساوي دراهم

احتج الخوارج بهذا الحديث على ان القطع يجب في قليل الاشياء وكثيرها ولا حجة لهم فيه وذلك ان الآية لما نزلت قال عليه الصلاة والسلام ذلك على ظاهر ما نزل ثم أعلمه الله ان القطع لا يكون الا في ربع دينار فكان بيانا لما أجل فوجب المصير اليه قال وأما قول الاعمش ان البيضة في هذا الحديث بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وأن الحبل من حبال السفن فهذا تأويل بعيد لا يجوز عند من يعرف صحيح كلام العرب لان كل واحد من هذين يبلغ دنانير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما سرقه السارق ولان من عادة العرب والعجم أن يقولوا قبح الله فلانا عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للعقوبة بالغلول في جراب مسك وانما العادة في مثل هذا ان يقال لعنه الله تعرض لقطع اليد في حبل رث أو في كبة شعر أو رداء خلق وكل ما كان نحو ذلك كان أبلغ انتهى ورايته في غريب الحديث لابن قتيبة وفيه حضرت يحيى بن أكرم بمكة قال فرأيت به يذهب الى هذا التأويل ويعجب به ويبدى ويعيد قال وهذا لا يجوز فذكره وقد تعقبه أبو بكر ابن الانباري فقال ليس الذي طعن به ابن قتيبة على تأويل الخبر بشئ لان البيضة من السلاح ليست علما في كثرة الثمن ونهاية في غلو القيمة فتجري مجرى العسجد من الجوهر والجراب من المسك اللذين ربما يساويان الالوف من الدنانير بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل مما يجب فيه القطع وانما مراد الحديث ان السارق يعرض قطع يده بما لا غنى له به لان البيضة من السلاح لا يستغنى بها أحد وحاصله ان المراد بالخبر ان السارق يسرق الجليل فتقطع يده ويسرق الحقير فتقطع يده فكانه تعجز له وتضعيف لاختياره لكونه باع يده بقليل الثمن وكثيره وقال المازري تاول بعض الناس البيضة في الحديث بيضة الحديد لانه يساوي نصاب القطع وحله بعضهم على المبالغة في التنبيه على عظم ما خسروا وحرق ما حصل وأراد من جنس البيضة والحبل ما يبلغ النصاب قال القرطبي وتطير حله على المبالغة ما حل عليه قوله صلى الله عليه وسلم من بنى لله مسجدا ولو كمفحص قطاة فان أحد ما قيل فيه انه أراد المبالغة في ذلك والافن المعلوم ان مفحص القطاة وهو قدر ما تحصن فيه بيضها لا يتصور أن يكون مسجدا قال ومنه تصدق ولو بظلف محرق وهو مما لا يتصدق به ومثله كثير في كلامهم وقال عياض لا ينبغي أن يلتفت لما ورد ان البيضة بيضة الحديد والحبل حبل السفن لان مثل ذلك له قيمة وقد رفاق سياق الكلام يقتضي ذم من أخذ القليل لا الكثير وانما وردت لتعظيم ما جنى على نفسه بما تقل به قيمته لا بالكثرة والصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره وتهجين فعله وأنه ان لم يقطع في هذا القدر جرت عادته الى ما هو أكثر منه وأجاب بعض من اتصرت لتأويل الاعمش ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله عند نزول الآية مجملة قبل بيان نصاب القطع انتهى وقد أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي انه قطع يد سارق في بيضة حديد ثم نهار بع دينار ورجاله ثقات مع انقطاعه ولعل هذا مستند التأويل الذي اشار اليه الاعمش وقال بعضهم البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم فن الاول قولهم فلان بيضة البلد اذا كان فردا في العظمة وكذا في الاستقار ومنه قول أخت عمرو بن عبدود لما قتل على أخاها يوم الخندق في مراثيها

لكن قاتله من لا يعاب به * من كان يدعي قديما بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يجو قوما

تأني قضاة ان يبدى لكم نسبيا * وابنا نزار فاتهم بيضة البلد

ويقال في المدح أيضا بيضة القوم أي وسطهم وبيضة السنام أي شحمته فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال يسرق الجليل والحقير فيقطع قرب أنه عذر بالجليل فلا عذر له بالحقير وأما الجبل فأكثر ما يستعمل في التحقير كقولهم ما ترك فلان عقالا ولا ذهب من فلان عقال فكان المراد أنه إذا اعتاد السرقة لم يتمالك مع غلبة العادة التمييز بين الجليل والحقير وأيضا فالعار الذي يلزمه بالقطع لا يساوي ما حصل له ولو كان جليلا والى هذا أشار القاضي عبد الوهاب بقوله
 صيانة العضو أغلاها وأرخصها * صيانة المال فافهم حكمة الباري

ورد بذلك على قول المعري

يد بخمس مئين عسجدوديت * ما بالها قطعت في ربع دينار

وسبق في مزيد له سد في باب السرقة أن شاء الله تعالى (قوله باب الحدود كفارة) (قوله حدثنا محمد بن يوسف) لم أره منسوباً ويحتمل أن يكون هو البليكندي ويحتمل أن يكون القريابي وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وابن عيينة هو سفيان (قوله عن الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان بن عيينة سمعت الزهري أخرجه أبو نعيم وذكر حديث عبادة بن الصامت وفيه ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به فهو كفارة وقد تقدم أن عند مسلم من وجه آخر ومن أتى منكم حدا ولا حدم من حديث خزيم بن ثابت رفعه من أصاب ذنباً أقيم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته وسنده حسن وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح إليه نحوه حديث عبادة وفيه فمن فعل من ذلك شيئا أقيم عليه الحد فهو كفارته وعن ثابت بن الضحالك نحوه عند أبي الشيخ وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح وقد استشكل ابن طال قوله الحدود كفارة مع قوله في الحديث الآخر ما أدرى الحدود كفارة لأهلها أو لا وأجاب بان سند حديث عبادة أصح وأجيب بان الثاني كان قبل أن يعلم بان الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني وهذا جزم ابن التين وهو المعتمد وقد أجيب من توقف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة وهو متأخر الإسلام عن بيعة العقبة والثاني وهو التردد من حديث عبادة بن الصامت وقد ذكر في الخبر أنه ممن بايع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين وحاصل الجواب أن البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة بدليل أن الآية المشار إليها في قوله وقرأ الآية كلها هي قوله تعالى يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا إلى آخرها وكان نزولها في فتح مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو سنتين وقررت ذلك تقريرا بينا وانما وقع الاشكال من قوله هناك أن عبادة بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال إن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا يعوفى على أن لا تشركوا فإنه يؤهم أن ذلك كان ليلة العقبة وليس كذلك بل البيعة التي وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره الخ وهو من حديث عبادة أيضا كما أوضحته هناك قال ابن العربي دخل في عموم قوله المشرك أو هو مستثنى فان المشرك إذا عوقب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله (قلت) وهذا الاختلاف فيه قال وأما القتل فهو كفارة بالنسبة إلى الولي المستوفى للقصاص في حق المقتول لأن القصاص ليس بحق له بل يسبق حق المقتول فيطالبه به في الآخرة ككائنات الحقوق (قلت) والذي قاله في مقام المنع

(باب الحدود كفارة) حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا يعوفى على أن لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنا وقرأ هذه الآية كلها

باب ظهور المؤمن حي

الافى حد او فى حق كى حدثنا
 محمد بن عبد الله حدثنا عاصم
 ابن على حدثنا عاصم بن محمد
 عن واقد بن محمد سمعت
 ابي قال عبد الله قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فى
 حجة الوداع الا اى
 شهر تعلمونه اعظم حرمة
 قالوا الاشهرنا هذا قال
 الا اى بلد تعلمونه اعظم
 حرمة قالوا الابلدنا هذا
 قال الا اى يوم تعلمونه
 اعظم حرمة قالوا الا يومنا
 هذا قال فان الله تبارك
 وتعالى قد حرم عليكم دماءكم
 واموالكم واعراضكم
 الا بحقها كحرمة يومكم
 هذا فى بلدكم هذا فى شهركم
 هذا الا اهل بلغت ثلاثا
 كل ذلك يجيبونه الانعم قال
 ويحكم او يملككم لا ترجع عن
 بعدى كفارا يضرب
 بعضكم رقاب بعض
 باب اقامة الحدود
 والانتقام لمهمات الله
 حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
 الليث عن عقيل عن ابن
 شهاب عن عروة عن عائشة
 رضى الله عنها قالت ما خير
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بين امرين الا اختار ايسرهما
 ما لم ياتم فاذا كان الاثم كان
 ايسرهما منه والله
 ما انتقم لنفسه فى شئ يؤتى
 اليه قط حتى تنزل حرمت

وقد نقلت فى الكلام على قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فاول من قال يبقى لا يتول حق التشفى وهو
 اقرب من اطلاق ابن اعرابي هنا قال واما السرقة فتتوقف براءة السارق فيها على رد المسروق لمستحقه
 واما الزنا فاطلق الجمهور انه حق الله وهى غفلة لان لال المزنى بها فى ذلك حقا لما يلزم منه من دخول
 العار على ابيها وزوجها وغيره ما يحصل ذلك ان الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الاذى فى
 جميع ذلك (قوله باب ظهور المؤمن حي) أى محي معصوم من الابداء (قوله الا فى حد او فى
 حق) أى لا يضرب ولا يذل الا على سبيل الحد والتعزير تاديبا وهذه الترجمة لفظ حديث اخرجه
 ابو الشيخ فى كتاب السرقة من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى عن هشام بن عروة عن
 ابيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهور المسلمين حي الا فى حدود الله وفى محمد بن
 عبد العزيز ضعف وأخرجه الطبرانى من حديث عصمة بن مالك الخطمى بلفظ ظهور المؤمن حي الا
 بحقه وفى سنده الفضل بن المختار وهو ضعيف ومن حديث ابي امامة من جرد ظهور مسلم بغير حق
 لى الله وهو عليه غضبان وفى سنده ايضا مقال (قوله حدثنا محمد بن عبد الله) فى رواية غير ابي ذر
 حدثني قال لما كنتم محمد بن عبد الله هذا والذهلى وقال ابو على الجبلى لم اره منسوب الى شئ من الروايات
 (قلت) وعلى قول لما كنتم فيكون نسب بلده لانه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس وقد حدث
 البخارى فى الصحيح عن محمد بن عبد الله بن المبارك الخزومى وعن محمد بن عبد الله بن ابي الثلج
 بالمشقة والجيم وعن غيرهما وقد بينت ذلك موضع فى آخر حديث فى كتاب الايمان والندور وقد سقط
 محمد بن عبد الله من رواية ابي أحمد الجرجاني عن الفربرى واعتمد ابو نعيم فى مستخرجه على ذلك فقال
 رواه البخارى عن عاصم بن على وعاصم المذكور هو ابن عاصم الواسطى وشيخه عاصم بن محمد اى ابن
 زيد بن عبد الله بن عمرو وشيخه واقد هو اخوه (قوله قال عبد الله) هو ابن عمر جداراوى عنه (قوله
 الا اى شهر تعلمونه) هو بفتح الهزرة وتخفيف اللام حرف افتتاح للتنبيه لما يقال وقد كررت فى هذه
 الرواية سؤالا وجوابا وقوله فى هذه الرواية أى يوم تعلمونه اعظم حرمة قالوا يومنا هذا يعارضه ان يوم
 عرفة اعظم الايام واجاب السكرمانى بان المراد باليوم الوقت الذى تؤدى فيه المناسك ويحتمل ان
 يختص يوم النحر بمزيد الحرمة ولا يلزم من ذلك حصول المزية التى اختص بها يوم عرفة وقد تقدم
 بعض الكلام على هذا الحديث فى كتاب العلم وتقدم ما يتعلق بالسؤال والجواب مبسوطا فى باب الخطبة
 ايام منى من كتاب الحج ومضى ما يتعلق بقوله و بلكم او يحكم فى كتاب الادب وبانى ما يتعلق بقوله
 لا ترجعوا بعدى مستوفى فى كتاب الفتن ان شاء الله تعالى (قوله باب اقامة الحدود
 والانتقام لمهمات الله) ذكر فيه حديث عائشة ما خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين امرين الاختار
 ايسرهما وقد تقدم شرحه مستوفى فى باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب المناقب وقوله
 هنا ما لم ياتم فى رواية المستملى ما لم يكن اثم قال ابن بطال هذا التخيير ليس من الله لان الله لا يخبر
 رسوله بين امرين احدهما اثم الا ان كان فى الدين واحدهما يؤل الى الاثم كالغلو فانه مذموم كمالو
 اوجب الانسان على نفسه شيئا شاقا من العبادة فجزع عنه ومن ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 اصحابه عن التهرب قال ابن التسين المراد بالتخيير فى امر الدنيا وما امر الآخرة فكلاما - ع كان
 اعظم ثوابا كذا قال وما اشار اليه ابن بطال اولى واولى منهما ان ذلك فى امور الدنيا لان بعض
 امورها قد يقضى الى الاثم كثيرا والا قرب ان قاعدل التخيير الا تمى وهو ظاهر وامتناعه كثيرة ولا
 سيما اذا صدر من الكافر (قوله باب اقامة الحدود على الشريف والوضيع) هو من

الله فبنته لله باب اقامة الحدود على الشريف والوضيع

لوضع وهو التخصيص ووقع هنا بلفظ الوضيع وفي الطريق التي تلي به بلفظ الضعيف وهي رواية الاكثر
في هذا الحديث وقد رواه بلفظ الوضيع ايضا النسائي من طريق اسمعيل بن ابي ميسرة عن الزهري
والشريف يقابل الاثنين لما يستلزم الشرف من الرفعة والقوة ووقع للنسائي ايضا في رواية لسفيان
بلفظ الدون الضعيف (قوله حدثنا ابو الوليد) هو الطيالسي (قوله حدثنا الليث عن ابن شبيب)
في رواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث عندنا حديثنا ابن شهاب ولا يعارض ذلك رواية أبي
صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب فيما أخرجه ابو داود لان لفظ السباقين مختلف فيعمل على
انه عند الليث بلا واسطة باللفظ الاول وعندنا باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك (قوله عن عروة)
في رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب اخبرني عروة بن الزبير وقد مضى سباقه في غزوة الفتح
(قوله ان اسامة) هو ابن زيد بن حارثة (قوله كلهم النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة) هكذا رواه ابو الوليد
مختصرا ورواه غيره عن الليث مطولا كما في الباب بعده (قوله ويتركون على الشريف) كذا لا يذو
عن الكشميهني وفيه حذف تقديره ويتركون اقامة الحد على الشريف فلا يقيمون عليه الحد (قوله
لو فاطمة) كذا لا كثر قال ابن التين التقدير لو فعلت فاطمة ذلك لان لو يليها الفعل دون الاسم (قلت)
الاولى التقدير بما جاء في الطريق الاخرى لو ان فاطمة كذا في رواية الكشميهني هنا وهي ثابتة في
سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضع ولو هنا شرطية وحذف ان ورد معها كثيرا كقوله صلى
الله عليه وسلم في الحديث الذي عند مسلم لو اهل عمان اتاهم رسول فالتقدير لو ان اهل عمان وقد انكر
بعض الشراح من شيوخنا على ابن التين ايراده هنا بحذف ان ولا انكار عليه فان ذلك ثابت هنا في رواية
ابي ذر عن غير الكشميهني وكذا هو في رواية النسائي ووقع في رواية اسحق بن راشد عن ابن شهاب عند
النسائي لو سرق فاطمة وهو يسأع تقدير ابن التين (قوله باب كراهية الشفاعة في
الحد اذا رفع الى السلطان) كذا قيد ما اطلقه في حديث الباب اتشفع في حد من حدود الله وليس القيد
صريح فيه وكأنه اشار الى ما ورد في بعض طرقه صريح وهو في مرسل حبيب بن ابي ثابت الذي اشترت
اليه وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سامة لما شفيع فيها لا تشفع في حد فان الحد اذا انتهت الى
فليس لها مترك وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رفعه تعافوا الحدود فيما بينكم
فما بلغني من حد فقد وجب ترجم له ابو داود والعقود عن الحد ما يبلغ السلطان وصححه الحاكم وسنده
لي عمرو بن شعيب صحيح واخرج ابو داود ايضا واحدا وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال
خرج علينا ابن عمر فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعة دون حد من
حدود الله فقد ضاد الله في امره واخرجه ابن ابي شيبة من وجه آخر أصح منه عن ابن عمر موقوفا
وللمرفوع شاهد من حديث ابي هريرة في الاوسط والطبراني وقال فقد ضاد الله في ملكه واخرج ابو
يعلى من طريق ابي الحبة عن ابي مطر رايته عليا في سارق فذكر قصة فيها ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اتى بسارق فذكر قصة فيها قالوا يا رسول الله افلا عفوت قال ذلك سلطان سوء الذي يعفو
عن الحدود بينكم واخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال لقي الزبير سارقا فشفع فيه فقبل له حتى
يبلغ الامام فقال اذ بلغ الامام فلما سمع الله الشافع والمشفع واخرج الموطأ عن ربيعة عن الزبير نحوه
وهو منقطع مع وقفه وهو عند ابن ابي شيبة بسند حسن عن الزبير موقوفا بسند آخر حسن عن
علي نحوه كذلك وبسند صحيح عن عكرمة بن عباس وعمار بن الزبير اخذوا سارقا فخذلوا سبيله
فقلت لابن عباس بشما صنعتن حين خليت سبيله فقال لا ام لك اما لو كنت انت لسرك ان يخذل
سبيلك واخرجه الدارقطني من حديث الزبير موصولا مرفوعا بلفظ اشفعوا ما لم يصل الى الوالي

حدثنا ابو الوليد حدثنا
الليث عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة ان اسامة
كلم النبي صلى الله عليه
وسلم في امرأة قتال انما هلك
من كان قبلكم انهم كانوا
يقيمون الحد على الوضيع
ويتركون على الشريف
ولذي نفسي بيده لو فاطمة
فعلت ذلك لقطع يدها
باب كراهية الشفاعة
في الحد اذا رفع الى السلطان
حدثنا سعيد بن سليمان
حدثنا ليث عن ابن شهاب
عن عروة

فاذا وصل الوالي فعفا فلا عفا الله عنه والموقوف هو المعتمد وفي الباب غير ذلك حديث صفوان ابن أمية
 عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في قصة الذي سرق رداؤه ثم أراد ان لا يقطع فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم هل لا قبل أن تأبيني به وحديث ابن مسعود في قصة الذي سرق فامر النبي
 صلى الله عليه وسلم بقطعه فأرأوا منه أسفا عليه فقالوا يا رسول الله كأنك كرهت قطعه فقال وما يعني
 لا تكونوا أعوانا للشيطان على أخيك انه ينبغي للامام اذا انتهى اليه حد أن يقيم الله عفو ويجب
 العفو وفي الحديث قصة مرفوعة وأخرج موقوفه أخرجه أحمد وصححه الحاكم وحديث عائشة
 مرفوعا قتلوا ذوى الهيات زلاتهم الا في الحدود أخرجه أبو داود ويستفاد منه جواز الشفاعة فيما
 يقتضى التعزير وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق ويدخل فيه سائر الاحاديث الواردة في
 ندب السر على المسلم وهي محمولة على ما لم يبلغ الامام (قوله عن عائشة) كذا قال الحفاظ من
 اصحاب ابن شهاب عن عروة وشذ عن ابن قيس الماصر بكسر المهملة فقال ابن شهاب عن عروة
 عن أم سلمة فذكر حديث الباب سواء أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة والطبراني وقال تفرد
 به عمر بن قيس يعني من حديث أم سلمة قال الدارقطني في العلل الصواب رواية الجماعة (قوله ان
 فريشا) أى القبيصة المشهورة وقد تقدم بيان المراد بقريش الذي انتسبوا اليه في المناقب وان
 الاكثر ابراهيم بن مالك والمراد بهم هنا من أدرك القصة التي تذكر بمكة (قوله أهمتهم المرأة) أى
 أجبت اليهم هما أو صيرتهم ذوى هم بسبب ما وقع منها يقال أهمني الامر أى أفلقني ومضى في المناقب
 من رواية قتيبة عن الليث بهذا السند أنهم شأن المرأة أى أمرها المنعنى بالسرقة وقد وقع في رواية
 مسعود بن الاسود الا فى التنبيه عليها لما سرق تلك المرأة أعظمنا ذلك فأنين رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ومسعود المذكور من بطن آخر من قريش وهو من بنى عدى بن كعب رهط عرو سبب
 اعظامهم ذلك خشية أن تقطع يدها لعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرخص في الحدود وكان قطع
 السارق معلوما عندهم قبل الاسلام ونزل القرآن بقطع السارق فاستمر الحال فيه وقد عفا ابن الكلبي
 باب المن قطع في الجاهلية بسبب السرقة فذكر قصة الذين سرقوا غزال الكعبة فقطعوا في عهد عبد
 المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم وذكر من قطع في السرقة عوف بن عبد بن عمرو بن مخزوم ومقيس
 ابن قيس بن عدى بن سعد بن سهم وغيرهما وأن عوفا السابق لذلك (قوله المخزومية) نسبة الى
 مخزوم بن يقظة بفتح التحتانية والقاف بعدها ظاء معجمة مثالة ابن مرة بن كعب بن اوى بن غالب
 ومخزوم أخو كلاب بن مرة الذي نسب اليه بنو عبد مناف ووقع في رواية اسمعيل بن أمية عن محمد بن
 مسلم وهو الذي عند النسائي سرق امرأة من فريش من بنى مخزوم واسم المرأة على الصحيح فاطمة
 بنت الاسود بن عبد الاسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الاسد
 الصمعي الجليل الذي كان زوج أم سلمة قبل النبي صلى الله عليه وسلم قتل أبوها كافرا يوم بدر قتله جزة
 ابن عبد المطلب وروى عن زعم ان له صحبة وقيل هي أم عمرو بنت سفيان بن عبد الاسد وهي بنت عم
 المذكور أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني بشر بن تيم انه ام عمرو بن سفيان بن عبد
 الاسد وهذا مفضل ووقع مع ذلك في سياقه انه قاله عن ظن وحسبان وهو غلط ممن قاله لان قصتها
 مغايرة للقصة المذكورة في هذا الحديث كما سأوضحه قال ابن عبد البر في الاستيعاب فاطمة بنت الاسود
 ابن عبد الاسد هي التي قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها لانها سرق حليا فكلت قريش اسامة
 فشفع فيها وهو غلام الحديث (قلت) وقد ساق ذلك ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من طريق

عن عائشة رضى الله عنها
 ان قريشا أهمتهم المرأة
 المخزومية

الاجلح بن عبد الله الكندي عن حبيب بن أبي ثابت رفعه ان فاطمة بنت الاسود بن عبد الاسود سرق
حلياً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستشفوا الحديث وأورد عبد الغني بن سعيد المصري
في المبهمات من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن عمار الدهني عن شقيق قال سرق فاطمة بنت أبي
اسد بنت أخي أبي سلمة فاشفقت قريش ان يقطعها النبي صلى الله عليه وسلم الحديث والطريق الأولى
اقوى ويمكن ان يقال لا منافاة بين قوله بنت الاسود وبنت أبي الاسود لاحتمال ان تكون كنية الاسود
أباً للاسود واما قصة أم عمرو فقد كرها ابن سعد أيضاً وابن الكلبي في المثالب وتبعه الهيثم بن عدي
فذكرها انها خرجت ليلاً فوقعت بركب نزل فأخذت عبيته لهم فأخذها القوم فأوثقوها فلما أصبحوا
أتوا بها النبي صلى الله عليه وسلم فعادت بحقوى أم سلمة فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت
وانشدوا في ذلك شعراً قاله نخيس بن علي بن أمية وفي رواية ابن سعد ان ذلك كان في حجة الوداع وقد
تقدم في الشهادات وفي غزوة الفتح ان قصة فاطمة بنت الاسود كانت عام الفتح قطعت غابر القصتين
وان بينهما أكثر من سنتين ويظهر من ذلك خطأ من اقتصر على انها أم عمرو وابن الجوزي ومن ردها بين
فاطمة وأم عمرو وابن طاهر وابن بشكوال ومن تبعهما فله الحد وقد تقلد ابن حزم ما قاله بشر بن تيم
لكنه جعل قصة أم عمرو بنت سفيان في جملة العارية وقصة فاطمة في السرقة وهو غلط أيضاً لوقوع
التصريح في قصة أم عمرو بانها سرق (قوله التي سرق) زاد يونس في روايته في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم في غزوة الفتح ووقع بيان المسروق في حديث مسعود بن الاسود المعروف بابن العجماء
فاخرج ابن ماجه وصححه الحاكم من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن طلحة بن ركانة عن أم عائشة
بنت مسعود بن الاسود عن أبيها قال لما سرق المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم أعطينا ذلك فجئنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نكلمه وسنده حسن وقد صرح فيه ابن اسحق
بالحديث في رواية الحاكم وكذا علقه ابوداود فقال روى مسعود بن الاسود وقال الترمذي بعد حديث
عائشة المذكور هنا وفي الباب عن مسعود بن العجماء وقد أخرجه ابوالشيخ في كتاب السرقة من
طريق يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن طلحة فقال عن خالته بنت مسعود بن العجماء عن أبيها فيحتمل ان
يكون محمد بن طلحة سمعه من أمه ومن خالته ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت إليه انها
سرق حلياً ويمكن الجمع بان الحلي كان في القطيفة فالذي ذكر القطيفة أراد بما فيها والذي ذكر الحلي ذكر
المظروف دون الطرف ثم رجح عندي ان ذكر الحلي في قصة هذه المرأة وهم كاساً بينه ووقع في مرسل
الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار ان الحسن
أخبره قال سرق امرأة قال عمرو وحسب انه قال من ثياب الكعبة الحديث وسنده إلى الحسن صحيح
فان امكن الجمع والا فالاول اقوى وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث ان المرأة المذكورة
كاتب تستعير المتاع وتبعده أخرجه مسلم وابوداود وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة
عن الزهري بلفظ استعارت امرأة على السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف حلياً فباعته وأخذت
نمته الحديث وقد بينه ابوبكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هسام فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح
إليه ان امرأة جاءت امرأة فقالت ان فلانة تستعيرك حلياً فاعارته اياه فكنيت لا تراها فجاءت إلى
التي استعارت لها فسالها فقالت ما استعيرت شيئاً فرجعت إلى الأخرى فأنكرت فجاءت إلى النبي
صلى الله عليه وسلم قد هاهنا فقالت والذي بعث بالحق ما استعيرت منها شيئاً فقال اذهبوا
إلى بيتها تجدوه تحت فراشها فأنوه فأخذوه وأمر بها فقطعت الحديث فيحتمل ان تكون سرق

التي سرق

القطيفة وجعلت الحلبي وأطلق عليها في جعد الحلبي في رواية حبيب بن أبي ثابت سرقته مجازا قال شيخنا
 في شرح الترمذي اختلف على الزهري فقال الليث ويونس واسماعيل بن أمية واسحق بن راشد
 سرقته وقال معمر وشعيب انهما استعارتا وجعلت قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى
 عن الزهري فاختلف عليه سند او متنا فرواه البخاري يعني كما تقدم في الشهادات عن علي بن المديني
 عن ابن عيينة قال ذهب أسأل الزهري عن حديث المخزومية قصاح على قتلت سفيان فلم يحفظه من
 أحد قال وجدت في كتاب كتبه أيوب بن موسى عن الزهري وقال فيه انهما سرقته وهكذا قال محمد بن
 منصور عن ابن عيينة انهما سرقته أخرجه النسائي عنه وعن رزق الله بن موسى عن سفيان كذلك
 لكن قال أني النبي صلى الله عليه وسلم سارق قطعته فذكره مختصرا ومثله لابي يعلى عن محمد بن عباد
 عن سفيان وأخرجه أحمد عن سفيان كذلك لكن في آخره قال سفيان لا أدري ما هو وأخرجه النسائي
 أيضا عن اسحق بن راهويه عن سفيان عن الزهري بلفظ كانت مخزومية تستعير المتاع وتجعله
 الحديث وقال في آخره قيل اسفيان من ذكره قال أيوب بن موسى فذكره بسنده المذكور وأخرجه
 بن طريق ابن أبي زائدة عن ابن عيينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه سرقته قال شيخنا وابن
 عيينة لم يسمعه من الزهري ولا من سمعه من الزهري انما أخرجه في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح
 بسنده من أيوب بن موسى ولهذا قال في رواية أحمد لا أدري كيف هو كما تقدم وجرم جماعة بان معمر
 يفرده عن الزهري بقوله استعارتا وجعلت وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي
 ويونس كما أخرجه أبو داود ومن رواية أبي صالح كاتب الليث عن الليث عنه وعلقه البخاري لليث عن
 يونس لكن لم يسبق لفظه كما ثبت عليه وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعيد رواه عن يونس وكذلك رواه
 أن أخى الزهري عن الزهري أخرجه ابن أبي عمير في مصنفه عن اسمعيل القاضي بسنده اليه وأخرج
 أصله أبو عوانة في صحيحه والذي اتضح لي أن الحديثين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة
 بهذا وتارة بهذا فحدث يونس عنه بالحديثين واقتصر كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس
 على أحد الحديثين فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عوانة في صحيحه من طريق أيوب بن نافع عن
 ابن عمر أن امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتجعله فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها
 أخرجه النسائي وأبو عوانة أيضا من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ استعارت حليا وقد
 اختلف نظر العلماء في ذلك فاخذوا ظاهره أحد في أشهر الروايتين عنه واسحق وانتصر له ابن حزم من
 باظاهرة وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع في جعد العارية وهي رواية عن أحمد أيضا وأجابوا عن الحديث
 بان رواية من روى سرقته أرجح وبالجاء بين الروايتين بضرب من التاويل فاما الترجيح فنقل النووي
 أن رواية معمر شاذة مخالفة لجواهر الرواة قال والشاذة لا يعمل بها وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه
 لمح الطبري قبل ان معمر انفرد بها وقال القرطبي رواية انما سرقته أكثر وأشهر من رواية الجعد
 ففردا انفرد بها معمر وسنده من بين الأئمة الحفاظ وتابعه على ذلك من لا يقتدى بحفظه كابن أخى الزهري
 ونعته هذا قول المحدثين (قلت) سببه لبعضه القاضي عياض وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية
 شعيب ويونس بموافقة معمر اذ لو وقف عليهم لم يجزم بتفرد معمر وأن من وافقه كابن أخى الزهري
 ونعته ولا راد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين اذ لا يعرف عن أحد من المحدثين انه قرن شعيب بن أبي حمزة
 ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخى الزهري بل هم متفقون على ان شعيبا ويونس أرفع درجة
 في حديث الزهري من ابن أخيه ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى

اختلاف الرواية عنه الا لكون رواية سرفت متفقا عليها ورواية جعديت انفرد بها مسلم وهذا لا يدفع
تقديم الجمع اذا أمكن بين الروايتين وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي فقال لم يختلف على
معمر ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهري وقد وافقهما ابن أخي الزهري وأما الليث وبنو
وان كانا في الزهري كذلك فقد اختلفا عليهما فيه وأما اسمعيل بن أمية واسحق بن راشد فدون معمر
وشعيب في الحفظ (قلت) وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم وعلى هذا فيتعادل الطريقان
ويتعين الجمع فهو أولى من اطراح أحد الطريقين فقال بعضهم كما تقدم عن ابن خزم وغيره هما قصتان
مختلفتان لامرأتين مختلفتين وتعقب بان في كل من الطريقين أنهم استشفعوا بإسامة وأنه شفع وأنه قبل
له لا تشفع في حدم من حدود الله فيبعد أن أسامة يسمع التهمى المؤكد عن ذلك ثم يعود الى ذلك مرة أخرى
ولا سيما ان المحذور من القصتين واجاب ابن خزم بأنه يجوز ان ينسى ويجوز ان يكون الزجر عن الشفاعة
في حد السرقة تقدم فظن ان الشفاعة في جحد العارية جائز وان لا حد فيه فشفع فأجيب بان فيه الحد
ايضا ولا يخفى ضعف الاحتمالين وحكي ابن المنذر عن بعض العلماء ان القصص لامرأة واحدة استعارت
وجعديت وسرفت فقطعت للسرقة لا للعارية قال وبذلك نقول وقال الخطابي في معالم السنن بعد ان حكى
الاخلاف وأشار الى ما حكاه ابن المنذر وانما ذكر العارية والجحد في هذه القصص تعريفها بخاص
صفاتها اذ كانت تكثر ذلك كما عرفت بانها مخزومية وكانها لما كثر منها ذلك ترفت الى السرقة وتجرأت
عليها وتلقف هذا الجواب من الخطابي جاءه منهم اليه في فقال تحمل رواية من ذكر جحد العارية على
تعريفها بذلك والقطع على السرقة وقال المنذري نحوه ونقله المازري ثم النوى عن العلماء وقال
القرطبي يرجح ان يدها قطعت على السرقة لا لاجل جحد العارية من اوجه احدها قوله في آخر
الحديث الذي ذكرت فيه العارية لو ان فاطمة سرفت فان فيه دلالة فاطمة على ان المرأة قطعت في السرقة
اذ لو كان قطعها لاجل الجحد لكان ذكر السرقة لا غيا وقال لو ان فاطمة جعديت العارية (قلت) وهذا
قد اشار اليه الخطابي ايضا ثانيها لو كانت قطعت في جحد العارية لوجب قطع كل من جحد شيئا اذا ثبت
عليه ولو لم يكن بطريق العارية ثالثها انه عارض ذلك حديث ليس على خائن ولا مختلس ولا منتهب قطع
وهو حديث قوي (قلت) اخرج له الاربعة وصححه ابو عوانة والترمذي من طريق ابن جريج عن ابي
الزبير عن جابر رفعه وصرح ابن جريج في رواية للنسائي بقوله اخبرني ابو الزبير ووههم بعضهم هذه
الرواية فقد صرح ابو داود وابن جريج لم يسمعه من ابي الزبير قال وبلغني عن احمد انما سمعه ابن
جرير من ياسين الزيات ونقل ابن عدي في الكامل عن اهل المدينة أنهم قالوا لم يسمع ابن جريج من ابي
الزبير وقال النسائي رواه الحفاظ من اصحاب ابن جريج عنه عن ابي الزبير فلم يقل احد منهم اخبرني ولا
احسبه سمعه (قلت) لكن وجدته متابع عن ابي الزبير اخرج له النسائي ايضا من طريق المغيرة بن
مسلم عن ابي الزبير لكن ابو الزبير مدلس ايضا وقد عنعن عنه عن جابر لكن اخرج ابن حبان من وجه
آخر عن جابر بمتابعة ابي الزبير قوي الحديث وقد اجعوا على العمل به الامن شدقته قال ابن المنذر
عن اياس بن معاوية انه قال المختلس يقطع كانه الحقة بالسارق لا شترا كهما في الاخذ خفية ولكنه
خلاف ما صرح به في الخبر والاماد كرم من قطع جاحد العارية واجعوا على ان لا قطع على الخائن في غير
ذلك ولا على المنتهب الا ان كان قاطع طريق فالتة اعلم وعارضه غيره ممن خالف فقال ابن القسيم الحنبلي
لاتنا في بين جحد العارية وبين السرقة فان الجحد داخل في اسم السرقة فيجمع بين الروايتين بان الذين
قالوا سرفت اطلقوا على الجحد سرقة كذا قال ولا يخفى بعده قال والذي اجاب به الخطابي مردود لان

الحكم المرتب على الوصف معمول به ويؤيد ان لفظ الحديث وترتيبه في احادي الروايتين القطع على السرقة وفي الاخرى على الجحد على حد سواء وترتيب الحكم على الوصف بشعر بالعلية فكل من الروايتين دال على ان عملة القطع كل من السرقة وجحد العارية على انفرادها ويؤيد ذلك ان سياق حديث ابن عمر ليس فيه السرقة ولا الشفاعة من اسامة ذكر وفيه التصريح بانها قطعت في ذلك وباسط ما وجدت من طرق ما اخرج النسائي في رواية ان امرأة كانت تستعير الحلي في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستعارت من ذلك حليا فجمعه ثم امسكته فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتب امرأة الى الله تعالى وتؤد ما عندها من اراقلم تفعل فامر بها فقطعت واخرج النسائي بسند صحيح من مرسل سعيد بن المسيب ان امرأة من بني مخزوم استعارت حليا على لسان اناس فجمعت فامر بها النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت واخرج عبد الرزاق بسند صحيح ايضا الى سعيد قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة في بيت عظيم من بيوت قريش قد انت ناسا فقالت ان آل فلان يستعرونكم كذا فاعاروها ثم ارتوا اولئك فانكروا ثم انكرت هي فقطعتها النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن دقيق العيد صنيع صاحب العمدة حيث اورد الحديث بلفظ اللبث ثم قال وفي لفظ فذكر لفظ معمر يقتضي انها قصة واحدة اختلف فيها هل كانت سارقة او باحادة يعني لانه اورد حديث عائشة باللفظ الذي اخرجاه من طريق اللبث ثم قال وفي لفظ كانت امرأة تستعير المتاع وتجمعه فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها وهذه رواية معمر في مسلم فقط قال وعلى هذا الحاجة في هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة لانه اختلف في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم فيه بترجيح من روى انها باحادة على الرواية الاخرى يعني وكذا عكسه فيصح انها قطعت بسبب الامرين والقطع في السرقة متفق عليه فيترجح على القطع في الجحد المختلف فيه (قلت) وهذه اقوى الطرق في نظري وقد تقدم الرد على من زعم ان القصة وقعت لامرأتين فقطعتا في اوائل الكلام على هذا الحديث والالزام الذي ذكره القرطبي في انه لو ثبت القطع في جحد العارية للزم القطع في جحد غير العارية قويا ايضا فان من يقول بالقطع في جحد غير العارية فيقياس المختلف فيه على المتفق عليه اذ لم يقل احدا بالقطع في الجحد على الاطلاق واجاب ابن القيم بان الفرق بين جحد العارية وجحد غيرها ان السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جحد العارية بخلاف المختلس من غير حرز والمنتهب قال ولا شك ان الحاجة ماسة بين الناس الى العارية فلو علم المعير ان المستعير اذا جحد لا شيء عليه لجر ذلك الى سد باب العارية وهو خلاف ما يدل عليه حكمة الشريعة بخلاف ما اذا علم انه يقطع فان ذلك يكون ادعى الى استمرار العارية رهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجته اذ ثبت حديث جابر في ان لا قطع على خائن وقد فر من هذا بعض من قال بذلك فخص القطع عن استعاره على لسان غيره مخادعا المستعار منه ثم تصرف في العارية وانكرها لما طول بها فان هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لمشاركته السارق في اخذ المال خفية ^{في تنبيهه} قول سفيان المتقدم ذهبت اسال الزهري عن حديث المخزومية التي سرقت فصاح على مما يكثر السؤال عنه وعن سبيه وقد اوضح ذلك بعض الرواة عن سفيان فرائنا في كتاب المحدث الفاضل لابي محمد الراهري من طريق سليمان بن عبد العزيز اخبرني محمد بن ادریس قال قلت لسفيان بن عيينة كم سمعت من الزهري قال امامع الناس فما احصى واما وحدي فحديث واحد دخلت يوما من باب بنى شيبه فاذا انا به جالس الى عمود فقلت يا ابا بكر حدثني حديث المخزومية التي قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها قال فضرب وجهي بالحصى ثم قال قم فما يزال عبيد قدم علينا بما

نكبره قال قمت منكسر افهر رجل فدعاه فلم يسمع فرماه بالحصى فلم يبلغه فاضطر الى فقال ادعه لي
 فدعوته له فاتاه فتضى حاجته فنظر الى فقال تعال فجلت فقال اخبرني سعيد بن المسيب وابوسلمة عن
 ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العجماء جبار الحديث ثم قال لي هذا اخبرك من الذي
 ردت (قلت) وهذا الحديث الاخير اخرجه مسلم والاربعة من طريق سفيان بدون القصص (قوله)
 فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم اي يشفع عنده فيها ان لا تقطع اما عفو او اما بقضاء
 وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الاسود ولفظه بعد قوله اظمننا ذلك فجلنا الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقلنا نحن نقديها باربعين اوقية فقال تظهر خير لها وكانهم ظنوا ان الحديث مطر بالفدية كما
 ظن ذلك من اقبي والد العسيف الذي زني بانه يقتدى منه بمائة شاة ووليدة ووجدت الحديث مسعود
 هذا شاهدا عند احمد من حديث عبد الله بن عمرو ان امرأة سرق على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال قومها نحن نقديها (قوله ومن يجترى عليه) يكون الجيم وكسر الراء يفتعل من الجرأة بضم
 الجيم وسكون الراء وفتح الهززة ويجوز فتح الجيم والراء مع المد ووقع في رواية قتيبة فقالوا ومن يجترى
 وهو اوضح لان الذي استفهم بقوله من يكلم غـير الذي اجاب بقوله ومن يجترى والجرأة هي الاقدام
 بادلال والمعنى ما يجترى عليه الاسامة وقال الطيبي الواو عاطفة على محذوف تقديره لا يجترى عليه
 احد لها به لكن اسامة له عليه ادلال فهو يجسر على ذلك ووقع في حديث مسعود بن الاسود بعد قوله
 تظهر خير لها فاما سمعنا اين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انبنا اسامة ووقع في رواية يونس
 الماضية في الفتح ففرع قومها الى اسامة اي بطوا وفي رواية ايوب بن موسى في الشهادات فلم يجترى احد
 ان يكلمه الاسامة وكان السبب في اختصاص اسامة بذلك ما اخرج ابن سعد من طريق جعفر بن محمد
 ابن علي بن الحسين عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سامة لا تشفع في حد وكان اذا شفع
 شفعه بنشد يد الفاء اي قبل شفاعته وكذا وقع في مرسل حبيب بن ابي ثابت وكان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يشفعه (قوله حب رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر الميم بمعنى محبوب مثل قسم
 بمعنى مقسوم وفي ذلك تلميح بقول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اني احببه فاحبه وفد
 تقدم في المناقب (قوله فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالنصب وفي رواية قتيبة فكلمه
 اسامة وفي الكلام نبي مطوى تقديره فجاءوا الى اسامة فكلموه في ذلك فجاء اسامة الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فكلمه ووقع في رواية يونس فاتي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه فيها
 فافادت هذه الرواية ان الشافع يشفع بحضرة المشفع له ليكون اعذر له عنده اذا لم تقبل شفاعته
 وعند النسائي من رواية اسمعيل بن أمية فكلمه فزبره بفتح الزاي والموحدة اي اغلظ له في النهي
 حتى نسيه الى الجهل لان الزبر بفتح ثم سكون هو العذل وفي رواية يونس فكلمه فتلون وجهه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم زاد شعيب عند النسائي وهو يكلمه وفي مرسل حبيب بن ابي ثابت فلما قبل
 اسامة وراه النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تكلمني يا اسامة (قوله فقال اشفع في حد من حدود الله)
 بهمزة الاستفهام الانكارى لانه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك زاد يونس وشعيب
 وقال اسامة استغفر لي يا رسول الله ووقع في حديث جابر عنده مسلم والنسائي ان امرأة من بني
 مخزوم سرق فاتي بها النبي صلى الله عليه وسلم فعادت بام سامة بذلك معجزة اي استجارت اخرجاه
 من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن ابي الزبير عن جابر وذكره ابوداود تعليقاً والحاكم موصولاً
 من طريق موسى بن عتبة عن ابي الزبير عن جابر فعادت بزئب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقالوا من يكلم فيها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ومن يجترى عليه الاسامة
 حب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فكلم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 اشفع في حد من حدود الله

قال المنذري يجوز ان تكون عاذت بكل منهما وتقبه شيخنا في شرح الترمذي بأن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت ماتت قبل هذه القصة لان هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة الفتح وهي في رمضان سنة ثمان وكان موت زينب قبل ذلك في جادى الاولى من السنة فاعل المراد أنها عاذت بزئب بنت النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت أم سامة قد صحفت على بعض الرواة (قلت) أو زينب بنت أم سامة إلى النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاز الكونها ربيته فلا يكون فيه تصحيف ثم قال شيخنا وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة وقال فيه فعاذت بربيب النبي صلى الله عليه وسلم برأوه واحدة مكسورة وحذف لفظ بنت وقال في آخره قال ابن أبي الزناد وكان ربيب النبي صلى الله عليه وسلم سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فعاذت بأحدهما (قلت) وقد ظفرت بمبايدل على أنه عمر بن أبي سلمة فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي قال سرق امرأة فذكر الحديث وفيه فجاء عمر بن أبي سلمة فقال للنبي صلى الله عليه وسلم أي أمة انما عني فقال لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها قال عمرو بن دينار الراوى عن الحسن فلم أشك انها بنت الاسود ابن عبد الاسود (قلت) ولا منافاة بين الرواية بين عن جابر فإنه يحمل على أنها استجارت بأم سلمة وبارادها واختصها بذلك لانها قرينها وزوجها وانما قال عمر بن أبي سلمة عني من جهة السن والافهى بنت عمه أخى أبيه وهو كما قالت خديجة لورقة في قصة المبعث أى عم اسمع من ابن أخيك وهو ابن عمها أخى أبيها أيضا ووقع عند أبي الشيخ من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر أن امرأة من بنى مخزوم سرفت فعاذت بأم سلمة وكانت اجاءت مع قومها فكلوا أسامة بعد أن استجارت بأم سلمة ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت فاستشفعوا على النبي صلى الله عليه وسلم بخبر واحد فكلوا أسامة (قوله ثم قام فخطب) في رواية قتيبة فاختطب وفي رواية يونس فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا (قوله فقال يا أيها الناس) في رواية قتيبة بحذف ياء من أوله وفي رواية يونس فقام خطيبا فأتى على الله عاه وأهله ثم قال أما بعد (قوله انما ضل من كن قبلكم) في رواية أبي الوليد هلك وكذا محمد بن ربح عند مسلم وفي رواية سفيان عند النسائي انما هلك بنو اسرائيل وفي رواية قتيبة هلك من كان قبلكم قال ابن دقيق العيد الظاهر أن هذا الحصر ليس عاما فان بنى اسرائيل كان فيهم أمور كثيرة تقتضى الاهلاك فيحمل ذلك على حصر مخصوص وهو الاهلاك بسبب المحاربة في الحدود فلا ينحصر ذلك في حد السرقة (قلت) يؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة من طريق زاذان عن عائشة مرفوعا أنهم عطلوا الحدود عن الاغنياء وأقاموها على الضعفاء والامور التي أشار إليها الشيخ سبق منها في ذكر بنى اسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين للذين زنيا وسيأتي شرحه بعد هذا وفي التفسير حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف اذا قتل عمدا والقصاص من الضعيف وغير ذلك (قوله انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه) في رواية قتيبة اذا سرق فيهم الشريف وفي رواية سفيان عند النسائي حين كانوا اذا أصاب فيهم الشريف الحد تركوه ولم يقيموه عليه وفي رواية اسمعيل بن أمية واذا سرق فيهم الوضع قطعوه (قوله وإيم الله) تقدم ضبطها في كتاب الايمان والنذور ووقع مثله في رواية اسحق بن راشد ووقع في رواية أبي الوليد والذي نفسى بيده وفي رواية يونس والذي نفس محمد بيده (قوله لو ان فاطمة بنت محمد سرفت) هذا من الامثلة التي صح فيها ان لو حرف امتناع لامتناع وقد أثنى القول في ذلك صاحب المغنى وسيأتي بسط ذلك في كتاب التمني ان شاء الله تعالى وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربيع شيخه في هذا الحديث سمعت الليث يقول

ثم قام فخطب فقال يا أيها الناس انما ضل من كن قبلكم انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه واذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد وإيم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرفت

عقب هذا الحديث قد اعادها الله من ان تسرق وكل مسلم ينبغي له ان يقول هذا ووقع الشافعي انه لما ذكر هذا الحديث قال قد ذكره عضو اشرى فقام من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الادب البالغ وانما خص صلى الله عليه وسلم فاطمة ابنته بالذكور لانها اعزاه له عنده ولانه لم يبق من بناته حينئذ غيرها فارد المبالغة في اثبات اقامة الحد على كل مكاتب وترك المخاباة في ذلك ولان اسم السارقة وافق اسمها عليها السلام فتاسب ان يضرب المثل بها (قوله لقطع محمد يدها) في رواية ابي الوليد والاكثر لقطع يدها وفي الاول تجر يد زاذيونس في روايته من رواية ابن المبارك عنه كما مضى في غزوة الفتح ثم امر بتلك المرأة التي سرت فقطعت يدها ووقع في حديث ابن عمر في رواية النسائي فميا لال فغذ يدها فانقطعها وفي اخرى له فامر بها فطعت وفي حديث جابر عند الحارث كتم فطعها وذكر ابو داود وعليها عن محمد بن عبد الرحمن بن غنيج عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد بنحو حديث المخزومية وزاد فيه قال فشهد عليها زاذيونس ايضا في روايته قالت عائشة فحسنت ثوبها بعد تزوجت وكانت تاتيني بعد ذلك فارفع حاجتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه الاسماعيلي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك وفيه قال عروة قالت عائشة ووقع في رواية شبيب عند الاسماعيلي في الشهادات وفي رواية ابن اخي الزهري عند ابي عوانة كلاهما عن الزهري قال واخبرني القاسم بن محمد ان عائشة قالت فنكحت تلك المرأة رجلا من بني سليم وتاب وكان حسنة النبلس وكانت تاتيني فارفع حاجتها الحديث وكان هذه الزيادة كانت عند الزهري عن عروة وعن القاسم جميعا عن عائشة وعند احمد بن حنبل زيادة على الاخر وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحارث كتم قال ابن اسحق وحدثني عبد الله بن ابي بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك يرحها ويصلها وفي حديث عبد الله بن عمرو عند احمد انها قالت هل لي من توبة يا رسول الله فقال انت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك امك وفي هذا الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود وقد تقدمت في الترجمة الدلالة على تقييد المنع بما اذا انتهى ذلك الى اولى الامر واختلف العلماء في ذلك فقال ابو عمر بن عبد البر لا أعلم الا فان الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جميلة ما لم تبلغ السلطان وان على السلطان ان يقيمها اذا بلغته وذكر الخطابي وغيره عن مالك انه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف فقال لا يشفع الاول مطلقا سواء بلغ الامام ام لا واما من لم يعرف بذلك فلا بأس ان يشفع له ما لم يبلغ الامام وتعمك بمحدث الباب من اوجب اقامة الحد على التاذف اذا بلغ الامام ولو عفا المقذوف وهو قول الحنفية والثوري والاوزاعي وقال مالك والشافعي وابو يوسف يجوز العفو مطلقا ويدرك بذلك الحد لان الامام لو وجدته بعد عفو المقذوف بطار ان يقيم البيعة بصدق القاذف فكانت تلك شبهة قوية وفيه دخول النساء مع الرجال في حد السرقة وفيه قبول توبة السارق ومنقبة لاسامة وفيه ما يدل على ان فاطمة عليها السلام عند ابيها صلى الله عليه وسلم في اعظم المنازل فان في القصة اشارة الى انها الغاية في ذلك عنده ذكره ابن هبيرة وقد تقدمت مناسبة اختصاصها بالذكور دون غيرها من رجال اهل ولا يؤخذ منه انها افضل من عائشة لان من جلة ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحب القصة وافق اسمها ولا تنفي المساواة وفيه ترك المخاباة في اقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولدا او قريبا او كبيرا القدر والتشديد في ذلك والانكار على من رخص فيه او تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه وفيه جواز ضرب المثل بالكبير القدر للمبالغة في الزجر عن الفعل وحراب تلك مختلفة ولا يخفى نذب الاحترار من ذلك حيث لا يرجع التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن الليث والشافعي ويؤخذ منه جواز الاخبار عن امر

لقطع محمد يدها

مقدر يفيد القطع بامر محقق وفيه ان من حلف على امر لا يتحقق انه يفعله أو لا يفعله لا يحنث كن قال
 لمن خاصم أخاه والله لو كنت حاضر الهتفت أنفك خلا فلن قال يحنث مطلقا وفيه جواز التوجه لمن
 أفيم عليه الحد بعد اقامته عليه وقد حكي ابن السكبي في قصة أم عمرو بنت سفيان ان امرأة أسيد بن
 حضير أوتها بعد أن قطعت وصنعت لها طعاما وان أسيد اذا كر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم كالمسكر
 على امرأته فقال رجتها رجها الله وفيه الاعتبار بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من خالف امر
 الشرع وتبعه به بعض من قال ان شرع من قبلنا شرع لنا لان فيه إشارة الى تحذير من فعل الشيء الذي
 جرحه لئلا يأتى من قبلنا لئلا يأتى كما هلكوا وفيه نظر وانما يتم ان لو لم يرد قطع السارق في
 شرعنا وأما اللفظ العام فلا دلالة فيه على المسدعي أصلا (قوله **باب** قول الله تعالى
 والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) كذا أطلق في الآية اليد وأجمعوا على ان المراد باليمنى ان كانت
 موجودة واختلفوا فيما لو قطعت الشمال عمدا أو خطأ هل يجزى أو قدم السارق على السارقة وقدمت
 الزانية على الزاني لوجود السرقة غالباً في الذكورية ولان داعية الزنا في الاناث أكثر ولان الاثني
 سبب في وقوع الزنا لا يتأتى غالباً الا بطواعيتها وقوله بصيغة الجمع ثم التثنية إشارة الى ان المراد جنس
 السارق ولو حفظ فيه المعنى فجمع والتثنية بالنظر الى الجنسين المتلفظ بهما وبالسرقة بفتح السين وكسر
 الراء ويجوز اسكانها ويجوز كسر أوله وسكون ثانيه الاخذ خفية وعرفت في الشرع باخذ شيء خفية
 ليس للاخذ أخذها ومن اشترط الحرز وهم الجهور وزاد فيه من حرز مثله قال ابن بطال الحرز مستفاد
 من معنى السرقة يعني في اللغة ويقال لسارق الابل الخارب بئها معجزة وللسارق في الميكال مطلق
 وللسارق في الميزان مخسر في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في كتاب ليس قال المازري ومن تبعه
 صان الله الأموال بإيجاب قطع سارقها وخص السارقة لقلة ما عداها بالنسبة اليها من الاتهاب والغصب
 ولسهولة إقامة البينة على ما عدا السرقة بخلافها وشدة العقوبة فيها لئلا يكون أبلغ في الزجر ولم يجعل
 دية الجناية على العضو المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية لئلا يسهل لها خاترات وفي ذلك إشارة الى
 الشبهة التي نسبت الى أبي العلاء المعري في قوله

يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالما قطعت في ربع دينار

فاجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله

صيانة العضو أغلاها وأرخصها * صيانة المال فافهم حكمة الباري

ومخرج ذلك ان الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنابات على الأيدي ولو كان نصاب القطع خمسمائة
 دينار لكثرت الجنابات على الأموال فظهرت الحكمة في الجنابين وكان في ذلك صيانة من الطرفين وقد
 عسر فهم المعنى المقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكري القياس
 فقال القطع في السرقة دون الغصب وغيره غير معقول المعنى فان الغصب أكثرهتكاً للحرمة من السرقة
 فدل على عدم اعتبار القياس لانه اذا لم يعمل به في الأعلى فلا يعمل به في المساوي وجوابه ان الأدلة على
 العمل بالقياس أشهر من ان يتكلف لإبرادها وستأتي الإشارة الى شيء من ذلك في كتاب الاحكام ان شاء
 الله تعالى (قوله وقطع على من الكف) أشار بهذا الاثر الى الاختلاف في محل القطع وقد اختلف في حقيقة
 اليد فقبل أوطان المنكب وقبل من المرفق وقبل من الكوع وقبل من أصول الأصابع فحججه الأول ان
 العرب تطلق الأيدي على ذلك ومن الثاني آية الوضوء ففيها وأيديكم الى المرفق ومن الثالث آية التيمم في
 القرآن فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ويدت السنة كما تقدم في باب أنه عليه الصلاة والسلام مسح

باب قول الله تعالى
 والسارق والسارقة فاقطعوا
 أيديهما وفي كم يقطع
 وقطع على من الكف

على كفيه فقط وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكره جماعة
والثاني لا تعلم من قال به في السرقة والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الإجماع والرابع نقل عن
على واستحسنه أبو ثور وروى عنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا عرفاً بل مقطوع الأصابع وبحسب هذا
الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع فقال الأول الخوارج وهم يحججون بإجماع السلف على خلاف
قولهم والزم ابن حزم الحنفية بأن يقولوا بالقطع من المرفق قياساً على الوضوء وكذا التيمم عندهم قال
وهو أولى من قياسهم قدر المهر على نصاب السرقة ونقله عياض قولاً شاذاً وحجة الجمهور لاخذ باقل
ما ينطلق عليه الاسم لأن اليد قبل السرقة كانت محترمة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت نطاقاً على
هذه المعاني وجب أن لا يترك المتقين وهو تحريرها بالاعتيق وهو القطع من الكف وأما الأثر عن
على فوصله الدارقطني من طريق حجة بن عدي أن علياً قطع من المفصل وأخرج ابن أبي شيبة من
مرسل رجاء بن حيوة أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع من المفصل وأردده أبو الشيخ في كتاب حد
لسرقة من وجه آخر عن رجاء بن عدي رفعه مثله من طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن
جابر رفعه مثله وأخرج سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان عمر يقطع من
المفصل وعلى يقطع من مشط القدم وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي حيوة أن علياً قطع من المفصل
وجاء عن علي أنه قطع اليد من الأصابع والرجل من مشط القدم أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن
قتادة عنه وهو منقطع وإن كان رجال السنة من رجال الصحيح وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر
أن علياً كان يقطع الرجل من الكعب وذكر الشافعي في كتاب اختلاف علي وابن مسعود أن علياً
كان يقطع في يد السارق الخنصر والبصر والوسطى خاصة ويقول استعجب من الله أن أتركه لأعمل
وهذا محتمل أن يكون في الإبهام والسبابة ونقطع الكف والأصابع الثلاثة ويحتمل أن يكون بقي الكف
أيضاً والأول أليق لأنه موافق لما نقل البخاري أنه قطع من الكف وقد وقع في بعض النسخ بحذف
من بلفظ وقطع على الكف (قوله وقال قتادة في امرأة سرق فتقطعت شمالك ليس إلا ذلك) وصله
أحمد في تاريخه عن محمد بن الحسين الواسطي عن عوف الأعرابي عنه هكذا قرأت بخط مغلطاي في
شرحيه ولم يبق لفظه وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فذكر مثل قول الشعبي لا يزداد على
ذلك وقد أقيم عليه الحد وكان سارقاً بسنده عن الشعبي أنه سئل عن سارق قد لم يقطع قد قدم شماله فقطعت
فقال لا يزداد على ذلك وأشار المصنف بذلك إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو
قول الجمهور وقد فرأ ابن مسعود فاطموا أيهم ما وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم
قال هي قراء تنابغي أصحاب ابن مسعود ونقل فيه عياض الإجماع وتعقب نعم قد شد من قال إذا قطع
الشمال أجزأت مطلقاً كما هو ظاهر النقل عن قتادة وقال مالك إن كان عمداً وجب القصاص على القاطع
ووجب قطع اليمن وإن كان خطأ وجبت الدية ويجزى عن السارق وكذا قال أبو حنيفة وعن الشافعي
وأحمد قولان في السارق واختلاف السلف فيمن سرق قطع ثم سرق ثانية فقال الجمهور يقطع رجله
اليسرى ثم إن سرق قاله اليسرى ثم إن سرق فالرجل اليمنى واحتج لهم بأية المحاربة وبفعل الصحابة
وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا عاود السارق وجب عليه القطع ثانياً إلى أن لا يبقى له ما
يقطع ثم إن سرق عزرو سبعين وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المحدث صاحب مالك
وحجته ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال جئني بسارق إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله إنما سرق قال اقطعه ثم جئني به الثانية فقال اقتلوه فذكر مثله إلى أن

وقال قتادة في امرأة سرق
فقطعت شمالك ليس إلا ذلك

قال فأتى به الخامسة فقال اقتلوه قال جابر فاطلقتنا به وقتلناه ورميناه في بئر قال النسائي هذا حديث منكر ومصعب بن ثابت راويه ليس بالقوي وقد قال بعض أهل العلم كابن المنكدر والشافعي أن هذا منسوخ وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على أنه واجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة ويحتمل أنه كان من المفسدين في الأرض (قلت) وللحديث شاهد من حديث الحرث بن حاطب أخرجه النسائي ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلص فقال اقتلوه فقالوا انما سرق فذكر نحو حديث جابر في قطع أطرافه الأربع الا أنه قال في آخره ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال اقتلوه ثم دفعه إلى فتية من قريش فقتلوه قال النسائي لا أعلم في هذا الباب حديثا صحيحا (قلت) نقل المنذري تبعاً لغيره فيه الإجماع ولعلهم أرادوا أنه استقر على ذلك والافقه جزم الباجي في اختلاف العلماء أنه قول مالك ثم قال وله قول آخر لا يقتل وقال عياض لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به الا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال ومن سرق ممن بلغ الحلم قطع يمينه ثم إن عاد فرجله اليسرى ثم إن عاد فرجله اليمنى فإن سرق في الخامسة قتل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن عبد العزيز انتهى وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر وعمر ولا يصح وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن القاسم بن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر انما قطع رجله وكان مقطوع اليد ورجل السندين ثقات مع انقطاعهما وفيه قول رابع بقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا قطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسنده ضعيف ومن طريق أبي الضحى أن علياً نحوه ورجاله ثقات مع انقطاعه وسند صحيح عن إبراهيم النخعي كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل الهيمة ليس له يد يأكل بها ويستنجى بها وسند حسن عن عبد الرحمن بن عائذ أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي أضرب به واحبس ففعل وهذا قول النخعي والشعبي والاوزاعي والثوري وأبي حنيفة وفيه قول خامس قاله عطاء لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية قال ابن عبد البر حديث القتل في الخامسة منكر وقد ثبت لا يحل دم امرء مسلم إلا بأحدى ثلاث وثبت السرقه فاحشة وفيها عقوبة وثبت عن الصحابة قطع الرجل بعد اليد وهم يقرؤون والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما كما اتفقوا على الجزاء في الصيد راقتل خطأ وهم يقرؤون ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم ويمسحون على الخفين وهم يقرؤون غسل الرجلين وانما قالوا جميع ذلك بالسنة ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحدهما حديث عائشة من طريقين الأولى (قوله عن عمره) قال الدارقطني في العلل اقتصر إبراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على عمرة ورواه يونس عنه فزاد مع عمرة عروة (قلت) وحكي ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو اسحق الحنيني بمهمة وتونين مصغر رواه عن مالك عن الزهري عن عروة عن عمره عن عائشة وكذا روى عن الاوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر وهذا الإسنادان ليسا صحيحين وقول إبراهيم ومن تابعه هو المعتمد وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية زكريا بن يحيى وجويه عن إبراهيم بن سعد ورواية يونس يجمعهما صحيحة (قلت) وقد صرح ابن أخي ابن شهاب عن عمه بسماعه له من عمرة وبسماعه عمرة له من عائشة أخرجه أبو عوانة وكذا عند مسلم من وجه آخر عن عمرة أنها سمعت عائشة (قوله) تقطع اليد في ربع دينار (في رواية يونس) تقطع يد السارق وفي رواية حرمله عن ابن وهب عند مسلم لا تقطع يد السارق الا

حدثنا عبد الله بن مسلمة
حدثنا إبراهيم بن سعد
عن ابن شهاب عن عمرة
عن عائشة قالت قال النبي
صلى الله عليه وسلم تقطع
اليدين في ربع دينار

في ربع دينار وكذا عنده من طريق سليمان بن يسار عن عمرة (قوله فصاعدا) قال صاحب المحكم
يختص هذا بالقاء ويجوز ثم بدلها ولا يجوز الواو وقال ابن جني هو منصوب على الحال المؤكدة أي ولو
زاد من المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعدا (قلت) ووقع في رواية سليمان بن يسار عن عمرة عند
مسلم فافوقه بدل فصاعدا وهو بمعناه (قوله وتابعه عبد الرحمن بن خالد وابن أخي الزهري ومعمرو
عن الزهري) أي في الاختصار على عمرة ثم ساق رواية يونس ولبس في آخره فصاعدا وقد أخرجه مسلم
عن حرمله والاسماعيلي من طريق همام كلاهما عن ابن وهب بإسنادهما وأما متابعة عبد الرحمن بن
خالد وهو ابن مسافر فوصلها الذهلي في الزهريات عن عبد الله بن صالح عن الليث عنه نحو رواية إبراهيم
ابن سعد وقرأت بخط مغلطاي وقلده شيخنا ابن الملقن أن الذهلي أخرجه في علل حديث الزهري عن
محمد بن بكر وروح بن عباد جيعا عن عبد الرحمن وهذا الذي قاله لا وجود له بل لبس لروح ولا محمد بن
بكر عن عبد الرحمن هذا رواية أصلا وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها
أبو عوانة في صحيحه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي بن شهاب عن عمه وقرأت بخط
مغلطاي وقلده شيخنا أيضا أن الذهلي أخرجه عن روح بن عباد عنه (قلت) ولا وجود له أيضا
وانما أخرجه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد وأما متابعة معمر فوصلها أحمد عن عبد الرزاق عنه
وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يسق لفظه وساقه النسائي ولفظه تقطع يد السارق في ربع
دينار فصاعدا وصلها أيضا هو وأبو عوانة من طريق سعيد بن أبي عروبة عن معمر وقال أبو عوانة
في آخره قال سعيد بننا معمر أروينا عنه وهو شاب وهو بنون وموعدة ثقيلة أي صيرناه نبيلاً (قلت)
وسعيد أكبر من معمر وقد شارك في كثير من شيوخه ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه
أخرجه النسائي وقد رواه عن الزهري أيضا سليمان بن كثير أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هرون
عنه مقرونا برواية إبراهيم بن سعد (قوله عن يونس) في رواية مسلم عن حرمله وأبي داود عن أحمد
ابن صالح كلاهما عن ابن وهب (قوله حدثنا الحسين) هو ابن ذكوان المعلم وهو بصري ثقة وفي
طبقة حسين بن واقد قاضي مرو وهو دونه في الاتقان (قوله عن محمد بن عبد الرحمن الانصاري) في
رواية الاسماعيلي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث سمعت أبي يقول حدثنا الحسين المعلم عن يحيى
حدثني محمد بن عبد الرحمن الانصاري قال الاسماعيلي رواه حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير كذلك
وقال همام بن يحيى عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن زرارة (قلت) نسب عبد الرحمن
إلى جده وهو عبد الرحمن بن سعد بن زرارة قال الاسماعيلي ورواه إبراهيم القناد عن يحيى عن محمد بن
عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثنا ابن صاعد عن لوين عن القناد والذي قبله أصح وبه جزم البيهقي وإن
من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط (قلت) وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الرجال عن محمد
ابن عبد الرحمن بن أبيه عن عمرة عن عائشة مرفوعا ولفظه تقطع يد السارق في ثمن الجهن وثمان ربع
دينار وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن عمرة بلفظ لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن الجهن قبل
لعائشة ما ثمن الجهن قالت ربع دينار وقد تو بع حسين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في المستخرج من
طريق هقل بن زياد عنه بلفظه (قوله عن عمرة بنت عبد الرحمن حدثته) أي أتم حديثه وكذا في
قوله عن عائشة حديثهم وقد جرت عادتهم بحذفها في مثل هذا كما كثروا من حذف قال في مثل حديثنا
عثمان حدثنا عبدة وفي مثل سمعت أبي حدثنا فلان وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من النطق يقال وفيه
بحث ولم ينبه على حذف إن التي أشرت إليها في رواية عبد الصمد المذكورة أن عمرة حدثته إن عائشة

فصاعدا وتابعه عبد الرحمن
ابن خالد وابن أخي الزهري
ومعمرو عن الزهري
حدثنا اسمعيل بن أبي
ابرس عن ابن وهب عن
يونس عن ابن شهاب عن
عروة بن الزبير وعمرة عن
عائشة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال تقطع يد
السارق في ربع دينار
حدثنا عمران بن ميسرة
حدثنا عبد الوارث حدثنا
الحسين عن يحيى بن أبي
كثير عن محمد بن عبد الرحمن
الانصاري عن عمرة بنت
عبد الرحمن حدثته أن
عائشة رضي الله عنها
حدثتهم عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال

أم المؤمنين حديثها (قوله تقطع البس في ربع دينار) هكذا في هذه الرواية مختصرا وكذا في رواية مسلم
واخرجه ابو داود عن احمد بن صالح عن ابن وهب بلفظ التقطع في ربع دينار فصاعدا وعن وهب
ابن بيان عن ابن وهب بلفظ تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا واخرجه النسائي من طريق
عبد الله بن المبارك عن يونس بلفظ تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا ورواه مالك في الموطأ عن
يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ما طال على ولا نسبت التقطع دينار فصاعدا وهو وان لم يكن رفعه
صريحاً لكنه في معنى المرفوع واخرجه الطحاوي من رواية ابن عيينة عن يحيى كذلك ومن رواية
جماعة عن عمرة موقوفة على عائشة قال ابن عيينة ورواية يحيى مشعرة بالرفع ورواية الزهري صريحة فيه
وهو ان قطعهم وقد اخرجهم مسلم من طريق ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة مالى رواية
سليمان بن بشار عن ابى اسحق البكري انفا وكذا اخرج النسائي من طريق ابن الهادي بلفظ لا تقطع يد
السارق الا في ربع دينار فصاعدا واخرجه من طريق مالك عن عبد الله بن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم عن عمرة عن عائشة مرة وفاقوا حول الطحاوي تعليلاً لرواية ابى بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة
وابى بكر اتفق واعلم من ولده على ان الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لان الموقوف محمول على
طريق التوى والعجب ان الطحاوي ضعف عبد الله بن ابى بكر في موضع آخر ورام هنا ضعف الطريق
القوية بروايته وكان البخاري اراد الاستظهار لرواية الزهري عن عمرة وواقعة محمد بن عبد الرحمن
الانصاري عنها لما وقع في رواية ابن عيينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن هل هو من قول
النبي صلى الله عليه وسلم او من فعله وكذا رواه ابن عيينة عن غير الزهري فيما اخرج النسائي عن قتيبة
عنه عن يحيى بن سعيد وعبد بن بن سعيد وزريق صاحب ايلة انهم سمعوا عمرة عن عائشة قالت التقطع
في ربع دينار فصاعدا ثم اخرج النسائي من طريق يحيى بن سعيد بن مرفوعاً وموقوفة قال الصواب
ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ما طال على العهد ولا نسبت التقطع في ربع
دينار فصاعدا وفي هذا اشارة الى الرفع والله اعلم وقد تعلق بذلك بعض من لم ياخذ بهذا الحديث فذكره
يحيى بن يحيى وجماعة عن ابن عيينة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع السارق في ربع دينار
فصاعداً او رده الشافعي والحنيفي وجماعة عن ابن عيينة بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع
يد الحديث وعلى هذا التعليل عول الطحاوي فأخرج الحديث عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن
عيينة بلفظ كان يقطع وقال هذا الحديث لا حجة فيه لان عائشة انما اخبرت عما قطع فيه فيحتمل ان يكون
ذلك اكونها قومت ما وقع القطع فيه اذ ذاك فكان عندها ربع دينار فقالت كان النبي صلى الله عليه
وسلم يقطع في ربع دينار مع احتمال ان تكون القيمة يومئذ اكثر وتعقب باستبعاد ان تجزم عائشة
بذلك مستندة الى ظنها المجرد وايضا فاختلاف التقويم وان كان ممكناً لكن محال في العادة ان يتفاوت
هذا التفاوت الفاحش بحيث يكون عند قوم اربعة اضعاف قيمته عند آخرين وانما يتفاوت بزيادة
قليلة او نقص قليل ولا يبلغ المثل غالباً وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في الحديث لاختلاف الرواة
عنه في لفظه ورد بان من شرط الاضطراب ان يتساوى وجوهه فاما اذا رجح بعضها فلا يتعين الاخذ
بالراجح وهو هنا كذلك لان جل الرواة عن الزهري ذكره عن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم على تقرير
قاعدة شرعية في النصاب وخالفهم ابن عيينة تارة وواقعه تارة فالاخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى
وعلى تقدير ان يكون ابن عيينة اضطرب فيه فلا يقدح ذلك في روايته من ضبطه واما نقل الطحاوي
عن الحديثين انهم يقدمون ابن عيينة في الزهري على يونس فليس متفقاً عليه عندهم بل أكثرهم على

تقطع البس في ربع دينار

العكس ومن جزم بتقديم يونس على سفيان في الزهري يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وذو كران
يونس صاحب الزهري أربع عشرة سنة وكان يزامله في السفر وينزل عليه الزهري إذا قدم أبله وكان
يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من الزهري مرارا وأما ابن عيينة فإنه سمع منه سنة ثلاث
وعشرين ومائة ورجع الزهري فمات في التي بعدها ولو سلم أن ابن عيينة أرجح في الزهري من يونس
فلا معارضة بين روايتهم ما فتسكون عائشة أخبرت بالفضل والقول معا وقد وافق الزهري في الرواية عن
عمرة جماعة كما سبق وقد وقع الطحاوي فيما عابه على من احتج بحديث الزهري مع اضطرابه على رأيه
فاحتج بحديث محمد بن أسحق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال قطع رسول الله صلى الله
عليه وسلم رجلا في مخرج قيمته ديناراً وعشرة دراهم أخرجه أبو داود واللفظه وأحمد والنسائي والحاكم
واللفظ الطحاوي كان قيمة المخرج الذي قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم وهو أشد في
الاضطراب من حديث الزهري وقيل عنه هكذا وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن عطاء عن ابن عباس
وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولفظه كانت قيمة المخرج على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم عشرة دراهم وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله
عليه وسلم قطع في مخرج قيمته ديناراً قال منصور والحكم بن عتيبة عن عطاء وقيل عن منصور عن
مجاهد وعطاء جميعاً عن أيمن وقيل عن مجاهد عن أيمن بن أم أيمن عن أم أيمن قالت لم يقطع في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم إلا في مخرج المخرج ونعمه يومئذ ديناراً وأخرجه النسائي واللفظ الطحاوي لا يقطع يد
السارق إلا في جحفة وقومت يومئذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً وعشرة دراهم وفي
لفظه أدنى ما يقطع فيه السارق مخرج المخرج وكان يقوم يومئذ ديناراً واختلف في لفظه أيضاً على عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده فقال حجاج بن أرطاة عنه بلفظه لا يقطع في مخرج عشرة دراهم وهذه الرواية لو
ثبتت لكانت نصاً في تحديد النصاب إلا أن حجاج بن أرطاة ضعيف ومدايس حتى ولو ثبتت روايته لم
تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بأنه كان أولاً لا يقطع في مخرج عشرة ثم شرع القطع في الثلاثة
فما فوقها فزيد في تغليظ الحد كما زيد في تغليظ حد الخمر كما تقدم وأما سائر الروايات فليس فيها إلا أخبار عن
فعل وقع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس فيه تحديد النصاب فلا ينافي رواية ابن عمر إلا أنه قطع في
مخرج قيمته ثلاثة دراهم وهو مع كونه حكاية فعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري فإن
ربيع دينار صرفه ثلاثة دراهم وقد أخرج البيهقي من طريق ابن أسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن
سليمان بن يسار عن عمرة قالت قيل لعائشة ما تمن المخرج قالت ربع دينار وأخرج أيضاً من طريق ابن
أسحق عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم قال أتيت بن بطي فذكر في بيعت إلى عمرة فقالت أي بني
إن لم يكن بلغ ما سرق ربع دينار فلا تقطعه فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني عائشة أنه قال
لا يقطع إلا في ربع دينار فصاعداً فهذا يعارض حديث ابن أسحق الذي اعتمد الطحاوي وهو من رواية
ابن أسحق أيضاً وجمع البيهقي بين ما اختلف في ذلك عن عائشة بأنها كانت تحدث به تارة وتارة
تستفتي فتفتي واستند إلى ما أخرجه من طريق عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن
عمرة أن جارية سرقت فسئلت عائشة فقالت لا يقطع في ربع دينار فصاعداً * الطريق الثاني لحديث
عائشة (قوله حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عبدة) هو ابن سليمان ثم قال (حدثنا عثمان
حدثنا حميد بن عبد الرحمن) وقد أخرجه مسلم عن عثمان هذا قال حدثنا عبدة بن سليمان وحميد
ابن عبد الرحمن جميعاً وضمهما إلى غيرهما فقال كلهم عن هشام وحميد بن عبد الرحمن

حدثنا عثمان بن أبي شيبة
حدثنا عبدة عن هشام بن
عمرو

هذا هو الرأسي بضم الراء ثم همزة خفيفة ثم سين مهملة وقد أخرج مسلم عن محمد بن عبد الله بن قيس
 عنه ونسبه كذلك (قوله عن أبيه أخبرني عائشة أن يد السارق لم تقطع الخ) وقع عند اسماعيل من
 طريق هرون بن اسحق عن عبيدة بن سليمان فيه زيادة قصة في السند ولفظه عن هشام بن عروة أن
 رجلا سرق قد حافاني به عمر بن عبد العزيز فقال هشام بن عروة قال أبي أن اليد لا تقطع في الشيء التافه
 ثم قال حدثني عائشة وهكذا أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده عن عبيدة بن سليمان وهكذا رواه
 وكيع وغيره عن هشام لكن أرسله كله (قوله لم يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن
 مجن جحفة أو ترس) المجن بكسر الميم وفتح الجيم مفعول من الاجتنان وهو الاستئثار بما يحاذره المستتر
 وكسرت ميمه لانه آله في ذلك والجحفة بفتح المهملة والجيم ثم فاء هي الدرقة وقد تكون من خشب أو
 عظم وتغلف بالجلد أو غيره والترس مثله لكن يطارق فيه بين جلدين وقيل هما بمعنى واحد وعلى الأول أو
 في الخبر للثقل وهو المعتمد ويؤيده رواية عبد الله بن المبارك عن هشام التي تلي رواية جريد بن عبد الرحمن
 بالفظ في أدنى ثمن جحفة أو ترس كل واحد منهما ذو ثمن والتنوين في قوله ثمن للتكثير والمراد أنه ثمن
 يرغب فيه فأخرج الشيء التافه كما فهمه عروة راوى الخبر وليس المراد ترسا بعينه ولا جحفة بعينها وإنما
 المراد الجنس وإن القطع كان يقع في كل شيء يبلغ قدر ثمن المجن سواء كان ثمن المجن كثيرا أو قليلا والاعتماد
 إنما هو على الأقل فيكون نصا بلا ولا يقطع فيما دونه ورواية أبي أسامة عن هشام جامعة بين الروایتين
 المذكورتين أو لا وقوله فيها كان كل واحد منهما ذا ثمن كذا ثبت في الأصول وأفاد السكرماني أنه وقع في
 بعض النسخ وكان كل واحد منهما ذا ثمن بالرفع وأخرجه على تقدير ضمير الشأن في كان (قوله رواه وكيع
 وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرسل) أما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه
 ولفظه عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان السارق في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يقطع في ثمن المجن
 وكان المجن يومئذ ثمن ولم يكن يقطع في الشيء التافه وأما رواية ابن إدريس وهو عبد الله الأودي
 السكوني فأخرجه الدارقطني في العلل والبيهقي من طريق يوسف بن موسى عن جرير بن عبد الله بن
 إدريس وو كيع ثلاثتهم عن هشام عن أبيه أن يد السارق لم تقطع فذكر مثل سياق أبي أسامة سواء
 زاد ولم يكن يقطع في الشيء التافه وقرأت بخط مغطاي ونسبه شيخنا ابن الملقن أن رواية ابن إدريس
 عن عبد الرزاق عنه فيما ذكره الطبراني في الأوسط كذا قال اسماعيل ووصله أيضا عن هشام
 عمر بن علي المقدمي وعثمان الغطفاني وعبد الله بن قبيصة القزاري وأرسله أيضا عبد الرحيم بن
 سليمان وحاتم بن اسمعيل وجرير (قلت) وقد ذكرت رواية جرير وأما عبد الرحيم فاختلف
 عليه فقبل عنه مرسله عنه أبو بكر بن أبي شيبة أخرجه مسلم ﴿ تنبيه ﴾ لم يختلف الرواة
 عن هشام بن عروة عن أبيه في هذا المتن وأما الزهري فاختلف عليه في مسنده ولم يختلف عليه في
 المتن أيضا كما تقدم وهو حافظ فيحتمل أن يكون عروة حدثه به على الوجهين كما تقدم ويحتمل أن
 يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه وحمل يونس حديث عروة على حديث عمرة فساقه
 على لفظ عمرة وهذا يقع لهم كثيرا ويشهد لذلك أن النسائي أخرجه من طريق حفص بن حسان
 عن يونس عن الزهري عن عروة وحده عن عائشة بلفظ رواية ابن عيينة ورواه أيضا من رواية القاسم
 ابن مبرور عن يونس بهذا السند لكن لفظ المتن أو نصف دينار فصاعدا وهي رواية شاذة * الحديث
 الثاني حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم أو رده من
 حديث مالك قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع وقال ابن عبد البر هو أصح حديث روى في

عن أبيه قال أخبرني عائشة
 أن يد السارق لم تقطع على
 عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا في ثمن مجن جحفة
 أو ترس * حدثنا عثمان
 حدثنا جريد بن عبد الرحمن
 حدثنا هشام عن أبيه عن
 عائشة مثله * حدثنا محمد
 ابن مقاتل أخبرنا عبد الله
 أخبرنا هشام بن عروة عن
 أبيه عن عائشة قالت لم
 تكن تقطع يد السارق في
 أدنى من جحفة أو ترس
 كل واحد منهما ذو ثمن
 * رواه وكيع وابن إدريس
 عن هشام عن أبيه مرسل
 * حدثني يوسف بن موسى
 حدثنا أبو أسامة قال
 هشام بن عروة أخبرنا عن
 أبيه عن عائشة رضي الله
 عنها قالت لم تقطع يد سارق
 على عهد النبي صلى الله
 عليه وسلم في أدنى من ثمن
 المجن ترس أو جحفة وكان
 كل واحد منهما ذا ثمن
 * حدثنا اسمعيل حدثني
 مالك بن انس عن نافع مولى
 عبد الله بن عمر عن عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنهما
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قطع في مجن ثمنه
 ثلاثة دراهم

ذلك (قوله تابعه محمد بن اسحق) يعني عن نافع أي في قوله ثمنه وروايته موصولة عند الاسماعيل
 من طريق عبد الله بن المبارك عن مالك ومحمد بن اسحق وعبيد الله بن عمر ثلاثتهم عن نافع عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم وقد أخرجه المؤلف رحمه الله من رواية جويرية
 وهو ابن أسماء مثل هذا السباق سواء ومن رواية عبيد الله وهو ابن عمر أي العمري مثله ومن رواية
 موسى بن عقبة عن نافع بلفظ قطع النبي صلى الله عليه وسلم يد سارق مثله (قوله وقال الليث حدثني نافع
 قيمته) يعني ان الليث رواه عن نافع كالجماعة لكن قال قيمته بدل قولهم ثمنه ورواية الليث وصلها
 مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربيع عن الليث عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في
 مجن قيمته ثلاثة دراهم وأخرجه مسلم ايضا من رواية سفيان الثوري عن أبي أيوب السخيتي وأيوب
 ابن موسى واسماعيل بن أمية ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك واسامة بن زيد
 كلهم عن نافع قال بعضهم ثمنه وقال بعضهم قيمته هذا اللفظ مسلم ولم يذكره أبو داود من رواية
 ابن جريج أخبرني اسمعيل بن أمية عن نافع ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل سرق ترسا
 من صيغة النساء ثمنه ثلاثة دراهم وأخرجه النسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده بلغه ثمنه
 ومن طريق محمد بن يزيد عن حنظلة بلفظ قيمته فوافق الليث في قوله قيمته لكن خالف الجميع فقال
 خمسة دراهم وقول الجماعة ثلاثة دراهم هو المحفوظ وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبيد الله بن
 عمر بلفظ قطع في مجن قيمته ومن رواية أيوب ومن رواية مالك قال مثله ومن رواية ابن اسحق بلفظ أي
 برجل سرق جعفة قيمتها ثلاثة دراهم فقطعه في تنبيهه قوله قطع معناه امر لانه صلى الله عليه وسلم
 لم يكن يباشر القطع بنفسه وقد تقدم في الباب قبله ان بلا لاهو الذي باشر قطع بد الخزومية فيحتمل ان
 يكون هو الذي كان موكلًا بذلك ويحتمل غيره وقوله قيمته قيمة الشيء ما انتهى اليه الرغبة فيه وأصله
 قومة فأبدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة والتمن ما يقابل به المبيع عند البيع والذي يظهر ان
 المراد هنا القيمة وان من رواه بلفظ الثمن اما تجوز او اما ان القيمة والتمن كانا حينئذ مستويين قال
 ابن دقيق العيد القيمة والتمن قد يختلفان والمعتبر انما هو القيمة ولعل التعيير بالتمن لسكونه صادف
 القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوي أو باعتبار الغلبة وقد علم مالك بحديث ابن عمر في اعتبار النصاب
 بالفضة وأجاب الشافعية وسائر من خالفه بأنه ليس في طريقه انه لا يقطع في أقل من ذلك وأورد
 الطحاوي حديث سعد الذي أخرجه ابن مالك ايضا وسنده ضعيف ولفظه لا يقطع السارق الا في المجن
 قال فعلمنا انه لا يقطع في أقل من ثمن المجن لكن اختلف في ثمن المجن ثم ساق حديث ابن عباس
 قال كان قيمة المجن الذي قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم قال فالا حتما ان لا يقطع
 الا فيما اجتمعت فيه هذه الاثارة وهو عشرة ولا يقطع فيما دونها لوجود الاختلاف فيه وتعقب بأنه
 لو سلم في الدراهم لم يسلم في النص الصريح في ربع دينار كما تقدم ايضا حده ودفع ما أعلاه به والجمع بين
 ما اختلفت الروايات في ثمن المجن ممكن بالجل على اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد المجان التي قطع
 فيها وهو أولى وقال ابن دقيق العيد الاستدلال بقوله قطع في مجن على اعتبار النصاب ضعيف
 لانه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار عدم القطع فيما دونه بخلاف قوله يقطع في ربع
 دينار فاعدا فانه بمنطوقه يدل على انه يقطع فيما اذا بلغه وكذا فيما زاد عليه وبمفهومه على
 انه لا يقطع فيما دون ذلك قال واعتماد الشافعي على حديث عائشة وهو قول أقوى في الاستدلال
 من الفعل المجرد وهو أقوى في الدلالة على الحنفية لانه صريح في القطع في دون القدر الذي

تابعه محمد بن اسحق
 وقال الليث حدثني نافع
 قيمته * حدثنا موسى بن
 اسمعيل حدثنا جويرية
 عن نافع عن ابن عمر قال
 قطع النبي صلى الله عليه
 وسلم في مجن قيمته ثلاثة
 دراهم * حدثنا مسدد
 حدثنا يحيى عن عبيد الله
 قال حدثني نافع عن عبد الله
 قال قطع النبي صلى الله عليه
 وسلم في مجن ثمنه ثلاثة
 دراهم * حدثنا ابراهيم
 ابن المنذر حدثنا أبو حمزة
 حدثنا موسى بن عقبة عن
 نافع ان عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما قال قطع النبي
 صلى الله عليه وسلم يد سارق
 في مجن ثمنه ثلاثة دراهم
 تابعه محمد بن اسحق وقال
 الليث حدثني نافع قيمته
 * حدثنا موسى بن اسمعيل
 حدثنا عبد الواحد حدثنا
 الاعمش قال سمعت ابا صالح
 قال سمعت ابا هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لعن الله السارق يسرق
 البيضة فتقطع يده ويسرق
 الحبل فتقطع يده

يقولون بجواز القطع فيه ويدل على القطع فيما يقولون به طريق الفحوى وأما دلالة على عدم القطع في دون ربع دينار فليس هو من حيث منطوقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم (قلت) وقرر الباجي طريق الأخذ بالمفهوم هنا فقال دل التقويم على أن القطع يتعلق بقدر معلوم والأفلا يكون لذكروه فائدة وينتدق المعتمد ما ورد به النص صريحاً مرفوعاً في اعتبار ربع دينار وقد خالف من المالكية في ذلك من القدماء ابن عبد الحكم ومن بعدهم ابن العربي فقال ذهب سفيان الثوري مع جلالاته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم وحجته أن اليد محترمة بالأجسام فلا تنبأح الأجزاء جمع عليه والعشرة تنفق على القطع فيها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على ما دون ذلك وتعقب بأن الآية دلت على القطع في كل قليل وكثير وإذا اختلفت الروايات في النصاب أخذنا بصح ما ورد في الأقل ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم فكان اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين أحدهما أنه صريح في الحصر حيث ورد بلفظ لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً وسائر الأخبار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا عموم فيها والثاني أن المعول عليه في القيمة الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها ويؤيده ما نقل الخطابي استدلالاً على أن أصل النقد في ذلك الزمان الدنانير بأن الصكالك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل فعرفت الدراهم بالدنانير وحصرت بها والله أعلم وحاصل المذهب في القدر الذي يقطع السارق فيه يقرب من عشرين مذهباً الأول يقطع في كل قليل وكثير نافها كان أو غير نافه نقل عن أهل الظاهر والحوارج ونقل عن الحسن البصري وبه قال أبو عبد الرحمن بن بنت الشافعي ومقابل هذا القول في الشذوذ ما نقله عياض ومن تبعه عن إبراهيم النخعي أن القطع لا يجب إلا في أربعين درهماً أو أربعة دنانير وهذا هو القول الثاني الثالث مثل الأول إلا أن كان المسروق شيئاً نافها الحديث عروة الماضي لم يكن القطع في شيء من النافه ولأن عثمان قطع في فخارة خسيسة وقال لمن يسرق السياط لئن عدتم لا قطع فيه وقطع ابن الزبير في نعلين أخرجهما ابن أبي شيبة وعن عمر بن عبد العزيز أنه قطع في مد أو مدين الرابع قطع في درهم فصاعداً وهو قول عثمان بن عفان بفتح الموحدة وتشديد المثناة من فقههاء البصرة ورابعه من فقهاء المدينة ونسبه القرطبي إلى عثمان فاطلق ظناً منه أنه الخليفة وليس كذلك الخامس في درهمين وهو قول الحسن البصري جزم به ابن المنذر عنه السادس فيما زاد على درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبي شيبة بسند قوي عن أنس أن أبا بكر قطع في شيء ما يساوي درهمين وفي لفظ لا يساوي ثلاثة دراهم السابع في ثلاثة دراهم ويقوم ما عداها بها ولو كان ذهباً وهي رواية عن أحمد وكاه الخطابي عن مالك الثامن مثله لكن إن كان المسروق ذهباً فنصابه ربع دينار وإن كان غيرهما فإن بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع به وإن لم تبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار وهذا قول مالك المعروف عند أتباعه وهي رواية عن أحمد واحتج له بما أخرجه أحمد من طريق محمد بن راشد عن يحيى بن يحيى القسبي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة مرفوعاً قطعوا في ربع دينار ولا قطعوا في أدنى من ذلك قالت وكان ربع الدينار قيمته يومئذ ثلاثة دراهم والمرفوع من هذه الرواية نص في أن المعتمد والمعتبر في ذلك الذهب والموقوف منه يقتضي أن الذهب يقوم بالفضة وهذا يمكن تأويله فلا يرتفع به النص الصريح التاسع مثله إلا أن كان المسروق غيرهما قطع به إذا بلغت قيمته أحدهما وهو المشهور عن أحمد ورواية عن إسحق العائشي مثله لكن لا يكفي بأحدهما إلا إذا كانا عابدين فإن كان أحدهما عابداً فالآخر المعول عليه وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادي عشر

الثاني عشر وربع دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض وهو مذهب الشافعي وقد تقدم تقريره وهو قول عائشة وعمره وأبي بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والليث ورواية عن اسحق وعن داود ونقله الخطابي وغيره عن عمرو وعثمان وعلي وقد أخرجه ابن المنذر عن عمرو بسند منقطع أنه قال إذا أخذ السارق ربع دينار قطع ومن طريق عمره أني عثمان بسارق سرق أربعة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثني عشر قطع ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفا الثالث عشر أربعة دراهم نقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن أبي هريرة وأبي سعيد الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبي جعفر الباقر الخامس عشر خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبي ليلى من قتهاء الكوفة ونقل عن الحسن البصري وعن سليمان بن يسار أخرجه النسائي وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخمس الا في خمس أخرجه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وأبي سعيد مثله ونقله أبو زيد الدبوسي عن مالك وشاذ بذلك السادس عشر عشرة دراهم أو ما يبلغ قيمتها من ذهب أو عرض وهو قول أبي حنيفة والثوري وأصحابهما السابع عشر دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض حكاه ابن حزم عن طائفة وجزم ابن المنذر بأنه قول النخعي الثامن عشر دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوي أحدهما حكاه ابن حزم أيضاً أخرجه ابن المنذر عن علي بسند ضعيف وعن ابن مسعود بسند منقطع قال ربه قال عطاء التاسع عشر ربع دينار فصاعداً من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض وهو قول ابن حزم ونقل ابن عبد البر نحوه عن داود واحتج بأن التحديد في الذهب ثبت صريحاً في حديث عائشة ولم يثبت التحديد صريحاً في غيره فبقى عموم الآية على حاله فيقطع فيما قل أو كثر الا اذا كان الشيء نافهاً وهو موافق للشافعي الا في قياس أحد النقادين على الآخر وقد أيده الشافعي بان الصرف يومئذ كان موافقاً لذلك واستدل بأن الدية على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الفضة اثنا عشر الف درهم وتقدم في قصصه الاخرجه قريباً ما يؤيده ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية ان التقويم يكون بغالب نقد البلدان ذهباً فبالذهب وان فضة فبالفضة تمام العشرين مذهباً وقد ثبت في حديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم وثبت لا قطع في أقل من ثمن المجن واقل ما ورد في ثمن المجن ثلاثة دراهم وهي موافقة للنص الصريح في القطع في ربع دينار وانما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقاً لان قيمة الفضة بالذهب تختلف فبقى الاعتبار بالذهب كما تقدم والله اعلم واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز وهو قول الظاهرية وأبي عبيد الله البصري من المعتزلة وخالفهم الجمهور فقالوا العام اذا خص منه شيء بدليل بقي ما عداه على عمومه وحجته سواء كان لفظه ينبي عما ثبت في ذلك الحكم بعد التخصيص ام لا لان آية السرقة عامة في كل من سرق فخص الجمهور منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع وليس في الآية ما ينبي عن اشتراط الحرز وطرد البصري اصله في الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز لئلا يستمر الاحتجاج بالآية نعم وزعم ابن بطال ان شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة فان صح ما قال سقطت حجة البصري اصلاً واستدل به على ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لان آية السرقة نزلت في سارق رداء صفوان او سارق المجن وعمل بها الصحابة في غيرهما من السارقين واستدل باطلاق ربع دينار على ان القطع يجب بما صدق عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروباً او غير مضروب جيداً كان او ردياً وقد اختلف

باب توبة السارق

حدثنا اسمعيل بن عبد الله
قال حدثني ابن وهب عن
يونس عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة ان النبي
صلى الله عليه وسلم قطع يد
امراة قالت عائشة وكانت
تأتي بعد ذلك فأرفع حاجتها
الى النبي صلى الله عليه وسلم
فتابت وحسنت توبتها
* حدثنا عبد الله بن محمد
الجعفي حدثنا هشام بن
يوسف اخبرنا معمر عن
الزهرى عن ابي ادريس
عن عبادة بن الصامت
رضي الله عنه قال بايعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في رهط فقال ابايعكم
على ان لا تسرقوا بالله شياً
ولا تسرقوا ولا تقتلوا
اولادكم ولا نأثوا بهن ان
تقترونه بين ايديكم وارجلكم
ولا تعصوني في معروف
فن وفي منكم فأجره على
الله ومن اصاب من ذلك
شيئاً فاخذ به في الدنيا فهو
كفارة له ويطهروا من ستره
الله فذلك الى الله ان شاء
عذبه وان شاء غفر له
قال ابو عبد الله اذا تاب
السارق بعد ما قطع يده
قبلت شهادته وكل محدود
كذلك اذا تاب قبلت
شهادته
* بسم الله الرحمن الرحيم
(كتاب المحاربين من اهل
الكفر والردة)

فيه الترجيع عند الشافعية ونص الشافعي في الزكاة على ذلك وأطلق في السرقة فجزم الشيخ أبو حامد
وأتباعه بالتعميم هنا وقال الاصطخري لا يقع الا في المضروب ورجعه الرافي وقيد الشيخ أبو حامد
النقل عن الاصطخري بالقدر الذي ينقص بالطبع واستدل بالقطع في الجفن على مشروعية القطع في
كل ما يتحول قياساً واستثنى الحنفية ما يسرع اليه الفساد وما أصله الا باحداً كاللبن والخشب
والملاح والتراب والكلاب والطيروفيه رواية عن الحنابلة والراجح عندهم في مثل السرجين القطع تقريباً
على جواربيه وفي هذا تفاريع أخرى محل بسطها كتب الفقه وبالله التوفيق * الحديث الثالث
حديث أبي هريرة في لعن السارق يسرق البيضة فيقطع ختم به الباب اشارة الى ان طريق الجمع بين
الاخبار ان يجعل حديث عمرة عن عائشة أصلاً فيقطع في ربع دينار فصاعداً وكذا فيما بلغت قيمته
ذلك فكانه قال المراد بالبيضة ما يبلغ قيمته ربع دينار فصاعداً وكذا الحبل ففيه ايماء الى ترجيح ما
سبق من التأويل الذي نقله الاعمش وقد تقدم البحث فيه (قوله باب توبة السارق) أي
هل تفيده في رفع اسم الفسق عنه حتى قبل شهادته أولاً وقد وقع في آخر هذا الباب قال أبو عبد الله اذا
تاب السارق وقطعت يده قبلت شهادته وكذلك كل الحدود اذا تاب أصحابها قبلت شهادتهم وهو في
رواية أبي ذر عن الكشي يني وحده و ابو عبد الله هو البخاري المصنف وقد تقدمت هذه المسئلة
في الشهادات فيما يتعلق بالقاذف والسارق في شهادتهما ونقل البيهقي عن الشافعي أنه قال يحتمل أن
يسقط كل حق لله بالتوبة قال وجزم به في كتاب الحدود وروى الربيع عنه أن حديثاً لا يسقط وعن
الليث والحسن لا يسقط شيء من الحدود أبداً قال وهو قول مالك وعن الحنفية يسقط الا الشرب وقال
الطحاوي لا يسقط الا قطع الطريق لو ورد النص فيه والله أعلم وقد كرر في الباب حديث عائشة في قصة
التي سرق ت مختصراً ووقع في آخره وتابت وحسنت توبتها وقد تقدم شرحه مستوفى قبيل هذا ووجه
مناسبتة للترجمة وصف التوبة بالحسن فان ذلك يقتضي أن هذا الوصف يثبت للتائب المذكور فيعود
حالاته التي كان عليها وحديث عبادة بن الصامت في البيعة وفيه ذكر السرقة وفي آخره فن اصاب
من ذلك شيئاً فاخذ به في الدنيا فهو كفارة له ويطهروا وجه الدلالة منه أن الذي أقيم عليه الحد وصف
بالتطهر فاذا انضم الى ذلك أنه تاب فانه يعود الى ما كان عليه قبل ذلك فتضمن ذلك قبول شهادته أيضاً
والله أعلم

(قوله كتاب المحاربين من اهل الكفر والردة)

كذا هذه الترجمة ثبتت للجميع هنا وفي كونها في هذا الموضع اشكال واطمأنا انقلب على
الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة والذي يظهر لي أن محالها بين كتاب الدييات وبين استتابة
المرتدين وذلك أنها تخلت بين أبواب الحدود فان المصنف ترجم كتاب الحدود وصدره بحديث
لابن الزاني وهو مؤمن وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر ثم بدأ بما يتعلق بحديث الخمر في أبواب
ثم بالسرقة كذلك فالذي يليق أن يثلث باب الزنا على وفق ما جاء في الحديث الذي صدر به
ثم بعد ذلك اما أن يقدم كتاب المحاربين وأما أن يؤخره والاولى أن يؤخره ليعقبه باب استتابة
المرتدين فانه يليق أن يكون من جملة أبوابه ولم أر من نبه على ذلك الا الكرماني فانه تعرض لشي من
ذلك في باب اثم الزناة ولم يستوفه كما سانه عليه ووقع في رواية النسفي زيادة قد يرتفع بها الاشكال
وذلك أنه قال بعد قوله من اهل الكفر والردة فزاد من يجب عليه الحد في الزنا فان كان محفوفاً
فكانه ضم حد الزنا الى المحاربين لافضائه الى القتل في بعض صورته بخلاف الشرب والسرقة

وعلى هذا فالأولى أن يبدل لفظ كتاب بباب وتكون الأبواب كلها داخلية في كتاب الحدود (قوله
وقول الله تعالى اجزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية) كذا لا يذرو ساق في رواية كريمة وغيرها إلى
أو ينقوا من الأرض قال ابن بطال ذهب البخاري إلى أن آية المحاربة نزلت في أهل الكفر والردة وساق
حديث العرينيين وليس فيه تصريح بذلك ولكن أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة حديث
العرينيين وفي آخره قال بلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم انما اجزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية ووقع
مثله في حديث أبي هريرة ومن قال ذلك الحسن وعطاء والضحاك والزهرى قال وذهب جمهور الفقهاء
إلى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسمى في الأرض بالفساد ويضع الطريق وهو قول مالك والشافعي
والسكوفيين ثم قال ليس هذا منافيا للقول الأول لانها وان نزلت في العرينيين باعياهم لكن نفيها عام
يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد (قلت) بل هما متغايران والمرجع إلى
تفسير المراد بالمحاربة فمن جعلها على الكفر خص الآية بأهل الكفر ومن جعلها على المعصية عمم ثم نقل
ابن بطال عن اسمعيل القاضي أن ظاهر القرآن وما مضى عليه عمل المسلمين يدل على أن الحدود
المذكورة في هذه الآية نزلت في المسلمين وأما الكفار فقد نزل فيهم فإذا فهم الذين كفروا فضررب
الرفاق إلى آخر الآية فكان حكمهم خارجا عن ذلك وقال تعالى في آية المحاربة إلا الذين تابوا من قبل أن
تقدروا عليهم وهي دالة على أن من تاب من المحاربين سقط عنه الطلب بما ذكر مما جناه فيها ولو كانت
الآية في الكافر لرفعته المحاربة ذلك كان إذا أحدث الحاربة مع كفره أكتفينا بما ذكر في الآية وسلم
من القتل فتكون الحاربة خففت عنه القتل وأجيب عن هذا الإشكال بأنه لا يلزم من إقامة هذه
الحدود على المحارب المرتد مثلا أن تسقط عنه المطالبة بالعودة إلى الإسلام أو القتل وقد تقدم في تفسير
المائدة ما نقله المصنف عن سعيد بن جبير أن معنى المحاربة لله الكفر به وأخرج الطبري من طريق روح
ابن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة العرينيين قال فذكر لنا أن هذه الآية
نزلت فيهم انما اجزاء الذين يحاربون الله ورسوله وأخرج نحوه من وجه آخر عن أنس وأخرج الاسماعيلي
هناك من طريق مروان بن معاوية عن معاوية بن أبي العباس عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي
صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما اجزاء الذين يحاربون الله ورسوله قال هم من عكل (قلت) قد ثبت
في الصحيحين أنهم كانوا من عكل وعريته فقد وجد التصريح الذي نقله ابن بطال والمعتمدان الآية
نزلت أولافهم وهي تناول مجموعها من حارب من المسلمين بقطع الطريق لكن عقوبة الفريقين مختلفة
فإن كانوا كفارا يخير الامام فيهم إذا ظفر بهم وإن كانوا مسلمين فإلى قواين أحدهما هو قول الشافعي
والسكوفيين ينظر في الجناية فمن قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ ما لا نفي وجهه أو
للتنويح وقال مالك بل هي للتخير فيتخير الامام في المحارب المسلم بين الامور الثلاثة ويرجع الطبري
الأول واختلفوا في المراد بالنسي في الآية فقال مالك والشافعي يخرج من بلد الجناية إلى بلدة أخرى زاد
مالك فيحبس فيها وعن أبي حنيفة بل يحبس في بلده وتعقب بان الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس
إقامة فهو ضد النسي فإن حقيقته النسي الاخراج من البلد وقد قوت مفارقة الوطن بالقتل قال تعالى
ولو أنا كتبنا عليهم ان اقتتلوا انفسكم أو اخرجوا من دياركم وحججه أبي حنيفة أنه لا يؤمن منه
استمرار المحاربة في البلدة الاخرى فانفصل عنه مالك بأنه يحبس بها وقال الشافعي يكفيه مفارقة الوطن
والعشرة خذ لا ناو ذلائم ذكر المصنف حديث أنس في قصة العرينيين وأورد من طريق الوليد بن
مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة مصرح فيه بالتحديث في جمعه فأمّن فيه من

وقول الله تعالى انما اجزاء
الذين يحاربون الله ورسوله
الآية * حدثنا علي بن عبد
الله حدثنا الوليد بن مسلم
حدثنا الاوزاعي حدثني
يحيى بن أبي كثير حدثني
أبو قلابة الجرمي عن أنس
رضي الله عنه قال قدم على
النبي صلى الله عليه وسلم
نصر من عكل فاسلموا
فاجتروا المدينة فامرهم
أن يأتوا بل الصدقة فيشربوا
من أبوالها والبائها ففعلوا
فصيحوا فارتدوا وقتلوا
رعاتها واستاقوا الابل فبعث
في آثارهم فأتى بهم فقطع
أيديهم وأرجلهم وسمل
أعينهم ثم لم يحبسهم حتى
ماتوا

باب لم يحسم النبي صلى الله عليه وسلم المحاربين من اهل الردة حتى هلكوا **حدثنا محمد بن الصلت ابو يعلى** حدثنا الوليد حدثني
 الازاعي عن يحيى عن ابي قلابه عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع العرنيين ولم يحسمهم حتى مالوا **باب لم يسق المرتدون**
 المحاربون حتى ماتوا **حدثنا موسى بن اسمعيل عن وهيب عن ابوب** ٩١

الله عنه قال قدم رهط من
 عكل على النبي صلى الله
 عليه وسلم كانوا في الصفة
 فاجتروا المدينة فقالوا
 يا رسول الله ابغنا رسلا
 فقال ما اجلكم الا ان
 تلحقوا بابل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاتوها
 فشربوها من البانها وابوا لها
 حتى صعدوا وسمنوا
 وقتلوا الراعي واستاقوا
 الذود فأتى النبي صلى الله
 عليه وسلم الصرب فبعث
 الطلب في آثارهم فمات رجل
 النهار حتى أتى بهم فأمر
 بمسامير فاجت فكدهم
 بها وقطع ايديهم وارجلهم
 وما حسمهم ثم القوا في
 الحرة يستسقون فماسقوا
 حتى ماتوا **قال ابو قلابه**
سرقوا وقتلوا وحاربوا الله
ورسوله **باب سمر النبي**
صلى الله عليه وسلم اعين
المحاربين **حدثنا قتيبة**
ابن سعيد **حدثنا حماد عن**
ابوب عن ابي قلابه عن انس
ابن مالك ان رهطا من
عكل اوقال عرينه ولا
اعلمه الا قال من عكل
قدموا المدينة فأمرهم النبي

التدليس والتسوية وقد تقدم شرحه في باب احوال الابل من كتاب الطهارة ووقع في هذا الموضع
 ففعلوا فصعدوا فارتدوا وقتلوا رعاتهم واستاقوا الابل **قوله** **باب** لم يحسم النبي صلى الله عليه
 وسلم المحاربين الخ الحسم بفتح الحاء وسكون السين المهملة النكي بالنار لقطع الدم حسمته فأنحسم
 كقطعته فأنقطع وحسمت العرق معناه حبست دم العرق فنعته أن يسيل وقال الداودي الحسم هنا أن
 توضع اليد بعد القطع في زيت حار (قلت) وهذا من صور الحسم وليس محصورا فيه وأورد فيه طرفا من
 قصة العرنيين مقتصر على قوله قطع العرنيين ولم يحسمهم قال ابن طال انما ترك حسمهم لانه أراد
 اهلاكهم فاما من قطع في سرقه مثلافاته يجب حسمه لانه لا يؤمن معه التلغ غابا بنزف الدم **قوله**
باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا كذا الحسم بضم أوله على البناء للجهول ولو كان
 بفتححه لنصب المحاربون وكان راجعا الى فاعل يحسم في الباب الذي قبله وأورد فيه قصة العرنيين من وجه
 آخر عن ابي قلابه عن انس تاما **قوله** حتى صعدوا وسمنوا وقتلوا الراعي في رواية الكشميهني فقتلوا
 الراعي بالغاء وهي أوجه وحكي ابن بطال عن المهلب ان الحكمه في ترك سقيهم كفرهم نعمة السقي
 التي أنعم الله بها عليهم من المرض الذي كان بهم قال وفيه وجه آخر يؤخذ مما أخرجه ابن وهب من مرسل سعيد
 ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما بلغه ما صنعوا عطش الله من عطش آل محمد الليلة قال
 فكان ترك سقيهم اجابة لدعوته صلى الله عليه وسلم (قلت) وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كما ثبت انه سملهم
 لكونهم سملوا أعين الرعاة وانما تركهم حتى ماتوا لانه أراد اهلاكهم كما مضى في الحسم وأبعد من قال ان
 تركهم بلا سقي لم يكن يعلم النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في هذه الطريق قالوا ابغنا همزة قطع ثم موحدة
 ثم معجمة أي اطلب لنا يقال ابغاه كذا اطلبه له وقوله رسلا بكسر الراء وسكون المهملة أي لبنا وقوله
 ما اجلكم الا أن تلحقوا بابل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه تجر يدوسياق الكلام يقتضي أن
 يقول بابل وليكنه كقول كبير القوم يقول لكم الامير مثلا ومنه قول الخليفة يقول لكم امير المؤمنين
 وتقدم في غير هذه الطريق وهو في الباب الاول أيضا بلغة فامرهم أن ياتوا بابل الصدقة فجمع بعضهم
 بين الروايتين بانه صلى الله عليه وسلم كانت له ابل تربي في جهة واحدة فدل كل من
 الصنفين على الصنف الاخر وقيل بل الكل ابل الصدقة واذن ابل الصدقة اضافة التبعية لكونه تحت
 حكمه ويؤيد الاول ما ذكره قريبا من تعطيش آل محمد لانهم كانوا لا يتناولون الصدقة **قوله**
باب بالتنوين (سمر النبي صلى الله عليه وسلم) بفتح السين المهملة والميم بالفعل الماضي
 ويجوز مضافا بغير تنوين مع سكون الميم وأورد فيه حديث العرنيين من وجه آخر عن ابوب وقوله فيه
 حتى جى بهم في رواية الكشميهني أي بهم وقوله وسمر أعينهم وقع في رواية الازاعي في أول المحاربين
 وسمل باللام وهما بمعنى قال ابن التين وغيره وفيه نظر قال عياض سمر العين بالتخفيف كعملها بالسمار
 المحمى فيطابق السمل فانه فسر بان يذني من العين حديدة محجمة حتى يذهب ظرها فبطابق الاول بان
 تكون الحديدة مسمارا قال وضبطناه بالتشديد في بعض النسخ والاول أوجه وفسروا السمل أيضا بانه
 فوق العين بالاشول وايس هو المراد هنا **تنبيه** **أشكل** قوله في آية المحاربين ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم

صلى الله عليه وسلم بلقاح وامرهم ان يخرجوا فشربوها من ابواها والبانها فشربوها حتى اذا برئوا قتلوا الراعي واستاقوا النعم فبلغ النبي
 صلى الله عليه وسلم غدة فبعث الطلب في اثرهم فما ارتفع النهار حتى جى بهم فأمرهم بقطع ايديهم وارجلهم وسمر أعينهم فالتقوا
 بالحرة يستسقون فلا يسقون **قال ابو قلابه** هؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد ايمانهم وحاربوا الله ورسوله

باب فضل مسن ترك
 الفواحش * حدثنا محمد
 اخبرنا عبد الله عن عبيد
 الله بن عمر عن خبيب بن
 عبد الرحمن عن حفص بن
 عاصم عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال سبعة يظلهم الله
 يوم القيامة في ظله يوم
 لا ظل الا ظله امام عادل
 وشاب نشأ في عبادة الله
 ورجل ذكر الله في خلاء
 ففاضت عيناه ورجل قلبه
 معلق في المسجد ورجلان
 تحابا في الله ورجل دعه
 امرأة ذات منصب وجمال
 الى نفسها قال اني اخاف الله
 ورجل تصدق فآخفاها حتى
 لا تعلم شماله ما صنعت
 يمينه * حدثنا محمد بن ابي
 بكر حدثنا عمر بن علي ح
 وحدثني خليفة * حدثنا
 عمر بن علي حدثنا ابو
 حازم عن سهل بن سعد
 الساعدي قال النبي
 صلى الله عليه وسلم
 من توكل لي ما بين رجله
 وما بين لحيه توكلت له بالجنة
 * باب اثم الزناة وقول الله
 تعالى ولا يزنون

في الاخرة عذاب عظيم مع حديث عبادة الدال على أن من أقيم عليه الحد في الدنيا كان له كفارة فان ظاهر
 الآية ان بالحارب يجمع له الامران والجواب أن حديث عبادة مخصوص بالمسلمين بدليل ان فيه ذكر
 الشرك مع ما انضم اليه من المعاصي فلما حصل الاجماع على أن الكافر اذا قتل على شركته فمات مشركا
 أن ذلك القتل لا يكون كفارة له فام اجاع اهل السنة على أن من أقيم عليه الحد من اهل المعاصي كان
 ذلك كفارة لانهم معصيته والذي يضبط ذلك قوله تعالى ان الله لا يعقر ان يشرك به وبغفر ما دون ذلك لمن
 يشاء والله اعلم * (قوله باب فضل من ترك الفواحش) جمع فاحشة وهي كل ما اشتد قبحه من
 الذنوب فعلا أو قولا وكذا الفحشاء والفحش ومنه الكلام الفاحش ويطلق غالبا على الزنا فاحشة
 ومنه قوله تعالى ولا تقر بوزنانه كن فاحشة وأطلقت على اللواط باللام العهدية في قول لوط عليه
 السلام له ومه أناتون الفاحشة ومن ثم كان حده حد الزاني عند الاكثر وزعم الحلبي أن الفاحشة أشد
 من الكبيرة وفيه نظر ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلهم الله في
 ظله والمتصود منه قوله فيه ورجل دعه امرأة ذات منصب وجمال الى نفسها فقال اني اخاف الله تعالى
 وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة ويتحقق بهذه الحصة من وقع له نحوها كالذي دعا شابا جيلا
 لان يزوجه ابنة له جميلة كثيرة الجهاز جدا لينال منه الفاحشة فعفا الشاب عن ذلك وترك المال والجمال
 وقد شاهدت ذلك وقوله في أول السند حدثنا محمد غير منسوب قال أبو علي الغساني وقع في رواية الاصيلي
 محمد بن مقاتل وفي رواية القاسمي محمد بن سلام والاول هو الصواب لان عبد الله هو ابن المبارك وابن
 مقاتل معروف بالرواية عنه (قلت) ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هذا الحديث الخاص عند ابن سلام
 والذي أشار اليه الغساني قاعدة في تفسير من أبهم واستمرابهم فيكون كثرة أخذه وملازمته قرينة
 في تعيينه أما اذا أورد التنصيص عليه فلا وقد صرح أيضا بأنه محمد بن سلام أبو ذر في روايته عن
 شيوخه الثلاثة وكذا هو في بعض النسخ من رواية كريمة وأبي الوقت * الحديث الثاني (قوله عمر بن
 علي) هو المقدمي نسبة الى جدمه قدم بوزن محمد وهو عم محمد بن أبي بكر الراوي عنه وهو موصوف
 بالتدليس لكنه صرح بالتعديت في هذه الرواية وقد أوردته في الرقاق عن محمد بن أبي بكر وحده
 وقرنه هنا بخليفة وسأفه على لفظ خليفة (قوله من توكل لي) أي تكفل وقد ذكرت في الرقاق من رواه
 بلفظ تكفل ولفظ حفظ وهو هناك بلفظ تضمن واصل التوكل الاعتماد على الشيء والثوق به وقوله
 توكلت له من باب المقابلة وقوله ما بين رجله اي فرجه ولحيه بفتح اللام وهو منبت اللحية والاسنان
 ويجوز كسر اللام وثني لان له اعلى واسفل والمراد به اللسان وقيل النطق وقد ترجم له في الرقاق حفظ
 اللسان وتقدم شرحه مستوفى في هنالك وقوله في آخره له بالجنة كذا اللام كثر في رواية أبي ذر عن
 المستملي والسرخسي بحذف الباء ويقرأ بالنصب على نزع الخافض او كانه ضمن توكلت معنى ضمننت
 * (قوله باب اثم الزناة) بضم اوله جمع زان كرماء ورام (قوله وقول الله تعالى ولا يزنون)
 يشير الى الآية التي في الفرقان واولها والذين لا يدعون مع الله الها آخروا المراد قوله في الآية التي بعدها
 ومن يفعل ذلك يلق انا ما وكنه اشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه وهو في آخر طريق مسدد
 عن يحيى القطان فقال متصلا بقوله حليمة جارك قال فنزلت هذه الآية تصديقا لقول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والذين لا يدعون مع الله الها آخرا الى قوله ولا يزنون ووقعت في الادب من
 طريق جرير عن الاعمش وساق الى قوله يلق انا ما ولم يقع ذلك في رواية جرير عن منصور كما بينه
 مسلم واخرجه الترمذي من طريق شعبة والنسائي من طريق مالك بن مغول كلاهما عن واصل
 الاحدب وسأفه الى قوله تعالى ويخلف فيه مهاونا ووقع لغير أبي ذر بحذف الواو في قوله وقول الله

(قوله ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة) زاد في رواية النسفي الى آخر الآية والمشهور في الزنا انه قصير وجاء المد في بعض اللغات وذكروا في الباب أربعة أحاديث * الحديث الاول (قوله حدثنا) في رواية غير أبي ذر والنسفي أخبرنا (قوله داود بن شبيب) بمعجمة وموحدة وزن عظيم هو الباهلي يكنى أبا سليمان بصري صدوق فانه أبو حاتم وقال البخاري مات سنة اثنتين وعشرين (قلت) ولم يخرج عنه الا في هذا الحديث هنا فقط وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة بزيادة في أوله وقد قدم شرحه في كتاب العلم والغرض منه قوله فيه ويظهر الزنا أي يشيع ويشتهر بحيث لا يتكلم به لكثرة من يتعاطاه وقد تقدم سبب قول أنس لا يحدثكموه أحد بعدى * الحديث الثاني حديث ابن عباس لا يزني الزاني وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث أبي هريرة في أول الحدود وقول ابن جرير ان بعضهم رواه بصيغة النهي لا يزني مؤمن وان بعضهم حمله على المستحل وساقه بسنده عن ابن عباس واسحق ابن يوسف المذكور في السند هو الواسطي المعروف بالازرق والفضيل بقاء ومعجمة مصغر وأبو غزوان بغين معجمة ثم زاي سا كنه بوزن شعبان وقوله فيه قال عكرمة الخ هو موصول بالسند المذكور وقوله وشبك بين أصابعه في رواية الاسماعيلي من طريق اسمعيل بن هود الواسطي عن خالد الذي أخرجه البخاري من طريقه وقال هكذا فوصف صفة لا أحفظها وقد قدمت الكلام على الصفة المذكورة هناك قال الترمذي بعد تخريج حديث أبي هريرة وحكاية تأويل لا يزني الزاني وهو مؤمن لا نعلم أحدا كفر أحد بالزنا والسرفعة والشرب يعني ممن يعتد بخلافه قال وقد روى عن أبي جعفر يعني الباقر أنه قال في هذا أخرجه من الايمان الى الاسلام يعني انه جعل الايمان أخص من الاسلام فاذا أخرجه من الايمان بقي في الاسلام وهذا يوافق قول الجمهور ان المراد بالايمان هنا كماله لا أصله والله أعلم * الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه وعلى قوله في آخره والتوبة معروضة بعد * الحديث الرابع حديث عبد الله هو ابن مسعود (قوله عمرو بن علي) هو الفلاس ويحيى هو ابن سعيد القطان وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر وسليمان هو الأعمش وأبو وائل هو شقيق وأبو ميسرة هو عمرو بن شرحبيل وواصل المذكور في السند الثاني هو ابن حيان بمهملة وتحناية ثقيلة هو المعروف بالأحذب ورجال السند من سفيان فصاعد الكوفيون وقوله قال عمرو هو ابن علي المذكور (فذكرته لعبد الرحمن) يعني ابن مهدي (وكان حدثنا) هكذا ذكره البخاري بن عمرو بن علي قدم رواية يحيى بن علي رواية عبد الرحمن وعقبها بالقاء وقال الهيثم بن خلف فيما أخرجه الاسماعيلي عنه عن عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي فساق روايته وحذف ذكر واصل من السند ثم قال وقال عبد الرحمن مرة عن سفيان عن منصور والأعمش وواصل فقلت لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد فذكره مفصلا فقال عبد الرحمن دعه والاصل ان الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعمش ومنصور فادخلا بين أبي وائل وبين ابن مسعود بأبي ميسرة وأما واصل فحذفه فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلا وأما عبد الرحمن فحدث به أولا بغير تفصيل فحمل رواية واصل على رواية منصور والأعمش فجمع الثلاثة وأدخل أبا ميسرة في السند فأما ذكره عمرو بن علي أن يحيى فصله كانه ترد فيه فاقصر على التحديث به عن سفيان عن منصور والأعمش حسب وترك طريق واصل وهذا معني قوله فقال دعه دعه أي اتركه والضمير للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل وقد زاد الهيثم بن خلف في روايته بعد قوله

من قتادة أخبرنا أنس قال لا يحدثكم حديثنا لا يحدثكموه أحد بعدى سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة وأما قال من اشراط الساعة أن يرفع العلم ويظهر الجهل ويشرب الخمر ويظهر الزنا ويقتل الرجال ويكثر النساء حتى يكون للخمسين امرأة القيم الواحد * حدثنا محمد بن المثنى أخبرنا اسحق بن يوسف أخبرنا الفضيل بن غزوان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن ولا يقتل حين يقتل وهو مؤمن قال عكرمة قلت لابن عباس كيف ينزع منه الايمان قال هكذا وشبك بين أصابعه ثم أخرجه فان تاب عاد اليه هكذا وشبك بين أصابعه * حدثنا آدم حدثنا شعبة عن الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن

مؤمن ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن والتوبة معروضة بعد * حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا سفيان حدثني منصور سليمان عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن عبد الله رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله

اي الذنب اعظم قال ان
تجعل لله ندا وهو خلقك
قلت ثم اي قال ان تقتل
ولدك اجل ان يطعم معك
قلت ثم اي قال ان تزاني

دعه فلم يذكر فيه واسلا بعد ذلك فعرف ان معنى قوله دعه اي اترك السند الذي ليس فيه ذكرا
مبسرة وقال الكرماني حاصله ان ابوا ثل وان كان قد روى كثيرا عن عبد الله فان هذا الحديث لم يروه
عنه قال وليس المراد بذلك الطعن عليه لكن ظهر له ترجيح الرواية باسقاط الواسطة لمواقفة الاكثرين
كذا قال والذي يظهر ما قدمته انه تركه من اجل التردد فيه لان ذكرا اي مبسرة ان كان في اصل رواية
واصل فتخديته به بدونه يستلزم انه طعن فيه بالتدليس او بقلة الضبط وان لم يكن في روايته في الاصل
فيكون زادا في السند ما لم يسمعه فاكثري برواية الحديث عن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره وقد كان
عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان عن واصل وحده بزيادة اي مبسرة كذلك أخرجه الترمذي
والنسائي لكن الترمذي بعد ان ساقه بلفظ واصل عطف عليه بالسند المذكور بطريق سفيان عن
الاعمش ومنصور قال بمثله وكان ذلك كان في اول الامر وذكرا الخطيب هذا السند مثلا لنوع من
الواع مدراج الاسناد وذكرا فيه ان محمد بن كثير وافق عبد الرحمن على روايته الاولى عن سفيان فيصير
الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل (قلت) وقد أخرجه البخاري في الادب عن محمد بن كثير لكن اقتصر
من السند على منصور وأخرجه ابوداود عن محمد بن كثير فضم الاعمش الى منصور وأخرجه الخطيب
من طريق الطبراني عن اي مسلم الليثي عن معاذ بن المثني ويوسف القاضي ومن طريق اي العباس
ابن ابي ثلثم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة وكذا أخرجه ابونعيم في المستخرج عن الطبراني
وفيه ما تقدم وذكرا الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الاعمش في ذكرا اي مبسرة وحذفه
ولم يختلف فيه على واصل في اسقاطه في غير رواية سفيان (قلت) وقد أخرجه الترمذي والنسائي
من رواية شعبة عن واصل بحذف اي مبسرة لكن قال الترمذي رواية منصور اصح يعني باثبات اي
مبسرة وذكرا الدارقطني الاختلاف فيه وقال رواه الحسن بن عبيد الله عن اي وائل عن عبد الله
كقول واصل ونقل عن الحافظ اي بكر النباوري انه قال يشبه ان يكون الثوري جع بين الثلاثة لما
حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير وفصلهما حدث به غيرهما يعني فيكون الادراج من سفيان لا من
عبد الرحمن والعلم عند الله تعالى وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان (قوله اي
الذنب اعظم) هذه رواية الاكثر ووقع في رواية عاصم عن اي وائل عن عبد الله اعظم الذنوب عند الله
أخرجها الحرث وفي رواية مسدد الماضية في كتاب الادب اي الذنب عند الله اكبر وفي رواية اي عبيدة
ابن معن عن الاعمش اي الذنوب اكبر عند الله وفي رواية الاعمش عند احمد وغيره اي الذنب اكبر
وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن اي وائل اكبر الكبائر قال ابن بطال عن المهلب يجوز ان يكون
بعض الذنوب اعظم من بعض من الذنوب المذكورين في هذا الحديث بعد الشك لانه لا خلاف
بين الامة ان اللواط اعظم اثما من الزنا فكانه صلى الله عليه وسلم انما قصد بالاعظم هنا ما تكرر موافقته
ويظهر الاحتياج الى بيانه في الوقت كما وقع في حق وفد عبد القيس حيث اقتصر في منهياتهم على
ما يتعلق بالاشربة لفشوها في بلادهم (قلت) وفيما قاله نظر من اوجه احدها ما نقله من الاجاع
والله لا يقدران ياتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن امام واحد بل المنقول عن جماعة عكسه فان
الحديث عند الجمهور والراجح من الاقوال انما ثبت فيه بالقياس على الزنا والمقيس عليه اعظم من المقيس
او مساويه والخبر الوارد في قتل الفاعل والمفعول به اوردجهما ضعيف وامانا نيا فما من مفسدة
فيه الا يوجد مثلها في الزنا واشد ولو لم يكن الا ما قيد به في الحديث المذكور فان المفسدة
فيه شديدة جدا ولا يتأتى مثلها في الذنب الاخر وعلى التزل فلا يزيد واما ثالثا ففيه مصادمة

للنص الصريح على الاعظمية من غير ضرورة الى ذلك وأما ما رابعا فالذي مثل به من قصة الاشربة ليس فيه الا أنه اقتصر لهم على بعض المناهي وليس فيه تصريح ولا اشارة بالجهر في الذي اقتصر عليه والذي يظهر أن كلام الثلاثة على ترتيبها في العظم ولو جاز أن يكون فيما لم يذكره شيء يتصرف بكونه أعظم منها لما طبق الجواب السؤال نعم يجوز أن يكون فيما لم يذكره شيء يتصرف بكونه أعظم المرتبة الثانية مثلاً بعد القتل الموصوف وما يكون في الفعش مثله أو نحوه لكن يستلزم أن يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء هو أعظم مما ذكر في المرتبة الثالثة ولا محذور في ذلك وأما ما مضى في كتاب الادب من عد عقوق الوالدين في أكبر الكبائر لكن هذا كرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهي أكبر مما دونها (قوله حليلة جارك) بفتح الحاء المهملة وزن عظمة أي التي يحل له وطؤها وقيل التي تحل معه في فراش واحد وقوله أجل أن يطعم معك بفتح اللام أي من أجل فحذف الجار فانتصب وذ كر الا كل لانه كان الاغلب من حال العرب وسيأتي الكلام على بقية شرح هذا الحديث في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى ﴿ قوله باب رجم المحسن ﴾ هو بفتح الصاد المهملة من الاحسان ويأتي بمعنى العفة والتزويج والاسلام والحرية لان كلامها يمنع المكلف من عمل الفاحشة قال ابن الفطاع رجل محسن بكسر الصاد على القياس وبفتحها على غير قياس (قلت) يمكن تخبر بجه على القياس وهو أن المراد هنا من له زوجة عقد عليها ودخل بها وأصابها فكان الذي زوجها له أو حله على التزويج بها ولو كانت نفسه أخصه أي جعله في حصن من العفة أو منعه من عمل الفاحشة وقال الراغب يقال للزوجة محصنة أي ان زوجها أخصها ويقال امرأة محصنة بالكسر اذا تصور حصنها من نفسها وبالفتح اذا تصور حصنها من غيرها ووقع هنا قبل الباب عند ابن بطال كتاب الرجم ولم يقع في الروايات المعتمدة قال ابن المنذر أجمعوا على أنه لا يكون الاحسان بالنكاح الفاسد ولا الشبهة وخالفهم أبو ثور فقال يكون محصنا واحتج بأن النكاح الفاسد يعطى أحكام الصحيح في تقدير المهر وجوب العدة وطوق الولد وتحريم لربيته وأوجب بعموم ادروا الحدود قال وأجمعوا على أنه لا يكون بمجرد العقد محصنا واختلفوا اذا دخل بها وادعى أنه لم يصحها قال حتى تقوم البينة أو يوجد منه اقرار أو يعلم له منها ولد وعن بعض المالكية اذا زنى أحد الزوجين واختلفا في الوطء لم يصدق الزنى ولو لم يعضط لهما الايلة أو ما قبل الزنا فلا يكون محصنا ولو أقام معها ما أقام واختلفوا اذا تزوج الحرأمة هل تحصنه فقال الاكثر نعم وعن عطاء والحسن وقتادة والثوري والكوفيين واحد واسحق لا واختلفوا اذا تزوج كتابية فقال ابراهيم وطاوس والشعبي لا تحصنه وعن الحسن لا تحصنه حتى يطأها في الاسلام أخرجهما ابن أبي شيبة وعن جابر بن زيد وابن المسيب تحصنه وبه قال عطاء وسعيد ابن جبير وقال ابن بطال أجمع الصحابة وأئمة الامصار على أن المحسن اذا زنى عامدا لم يختاراً فعليه الرجم ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن وحكاها ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لقيهم وهم من بقايا الخوارج واحتج الجمهور بأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم وكذلك الأئمة بعده ولذلك أشار على رضى الله عنه بقوله في أول أحاديث الباب ورجمها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت في صحيح مسلم عن عبادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا لا تيب بالتيب الرجم وسيأتي في باب رجم الحبلى من الزنا من حديث عمر أنه خطب فقال ان الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم ويأتي الكلام عليه هناك مستوفى ان شاء الله تعالى (قوله وقال الحسن) هو البصري كد اللالكثميني وحده وقال

حايصة جارك * قال يحيى
وحدثنا سفيان حدثني
واصل عن أبي وائل عن
عبد الله قلت يا رسول الله
مثله قال عمرو فذكرته
لعبد الرحمن وكان حدثنا
عن سفيان عن الأعمش
ومنصور وواصل عن أبي
وائل عن أبي مبسرة قال
دعه دعه * باب رجم
المحسن * وقال الحسن

منصور بدل الحسن وزيقوه (قوله من زني باختة فعده حد الزاني) في رواية الكشميهني الزنا وصله
ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث قال سألت عمر ما كان الحسن يقول فيمن تزوج ذات محرم وهو يعلم
قال عليه الحد وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء التابعي المشهور فيمن أتى
ذات محرم منه قال يضرب عنقه ووجه الدلالة من حديث علي أنه قال رجما بسنة رسول الله فإنه لم يفرق
بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو بغير محرم وأشار البخاري إلى ضعف الخبر الذي ورد في قتل من زني بذات
محرم وهو ما رواه صالح بن راشد قال أتى الحجاج برجل قد اغتصب أخته على نفسها فقال سلوا من هنا
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عبد الله بن المطرف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من خطى الحرمتين فخطوا وسطه بالسيف فكتبوا إلى ابن عباس فكتب إليهم بمثل ذلك كره ابن
أبي حاتم في العلل ونقل عن أبيه أنه روى عن مطرف بن عبد الله بن الشيخير من قوله قال ولا أدري أهو
هذا ولا يشير إلى نجويز أن يكون الراوي غلط في قوله عبد الله بن مطرف وفي قوله سمعت وأما هو
مطرف بن عبد الله ولا صحبه له وقال ابن عبد البر يقولون إن الراوي غلط فيه وأما مطرف الذي أشار
إليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق بكر بن عبد الله المزني قال أتى الحجاج برجل قد وقع على
ابنته وعنده مطرف بن عبد الله بن الشيخير وأبو بردة فقال أحدهما اضرب عنقه فصرخت عنقه (قلت)
والراوي عن صالح بن راشد ضعيف وهو روضة بكسر الراء وسكون الفاء ويوضح ضعفه قوله في فكتبوا
إلى ابن عباس وابن عباس مات قبل أن يلي الحجاج الأمانة بأكثر من خمس سنين ولكن له طريق
أخرى إلى ابن عباس أخرجه الطحاوي وضعف راويها واشهر حديث في الباب حديث البراءة لقيت
خالي ومعه الراية فقال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن يضرب
عنقه أخرجه أحمد وأصحاب السنن وفي سنده اختلاف كثير وله شاهد من طريق معاوية بن
مرة عن أبيه أخرجه ابن ماجه والدارقطني وقد قال بظاهره أحمد ووجه الجمهور على من استعمل ذلك بعد
العلم بتحريره بقربينه الأهر باخذ ماله وقدمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث * الحديث الأول (قوله
حدثنا سلمة بن كهيل) في رواية علي بن الجعد عن شعبة عن سلمة ومجاله أخرجه الاسماعيلي
وذكر الدارقطني أن قعنب بن محرز رواه عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلمة عن مجاله وهو غلط
والصواب سلمة ومجاله (قوله سمعت الشعبي عن علي) أي يحدث عن علي قد طعن بعضهم
كالخازمي في هذا الإسناد بأن الشعبي لم يسمعه من علي قال الاسماعيلي رواه عصام بن يوسف عن
شعبة فقال عن سلمة عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي وكذا ذكر الدارقطني عن حسين
ابن محمد عن شعبة ووقع في رواية قعنب المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي وجزم الدارقطني بأن
الزيادة في الاسنادين وهم وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع عنه غيره (قوله حين
رجم المرأة يوم الجمعة) في رواية علي بن الجعد أن عليا أتى امرأة زنت فصر بها يوم الخميس ورجها يوم
الجمعة وكذا عند النسائي من طريق بهز بن أسد عن شعبة والدارقطني من طريق أبي حصين بفتح
أوله عن الشعبي قال أتى علي بشراحة وهي بضم الشين المعجمة وتخفيف الراء ثم جاء مهملة
الله دانية بكون الميم وقد فجرت فردها حتى ولدت وقال اتوني باقرب النساء منها فأعطاهما الولد ثم
رجها ومن طريق حصين بالتصغير عن الشعبي قال أتى علي بمولاة لسهيد بن قيس فجرت وفي لفظ وهي
حبلى فصر بها مائة ثم رجها وذكرا ابن عبد البر أن في تفسير سنيدي بن داود من طريق أخرى إلى الشعبي
قال أتى علي بشراحة فقال لها العمل رجلا استكرهك قالت لا قال فلعن له أباك وانت نائمه قالت

من زني باختة فعده حد
الزاني * حدثنا آدم حدثنا
شعبة حدثنا سلمة بن
كهيل قال سمعت الشعبي
عن علي رضي الله عنه حين
رجم المرأة يوم الجمعة وقال
قد

لا قال لعل زوجك من عدونا قالت لا فامرهم افعلت فلما وضعت اخرجها يوم الخميس فجلدها مائة ثم ردها الى الحبس فاما كان يوم الجمعة حفر لها ورجها ولعبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي ان عليا لما وضعت امرها بحفرة في السوق ثم قال ان اولي الناس ان يرحم الامام اذا كان بالاعتراف فان كان اليهود وقالوا ثم رماها (قوله رجمها بسنة رسول الله) زاد علي بن الجعد وجلدها بكتاب الله زاد اسمعيل بن سالم في اوله عن الشعبي قيل لعلي جمعت حديثين فذكره وفي رواية عبد الرزاق اجلدها بالقرآن وأرجها بالسنة قال الشعبي وقال أبي بن كعب مثل ذلك قال الحارمي ذهب أحمد واسحق وداود وابن المنذر الى ان الزاني المحصن يجلد ثم يرحم وقال الجمهور وروى رواية عن أحمد أيضا لا يجمع بينهما وذكرنا ان حديث عبادة منسوخ يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ التيب بالتيب جلد مائة والرجم والبكر بالبكر جلد مائة والتقى والتاسخ له ما ثبت في قصة ما عزر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجمه ولم يذكر الجلد قال الشافعي قلت السنة على ان الجلد ثابت على البكر وساقط عن التيب والدليل على ان قصة ما عزر مترخبة عن حديث عبادة ان حديث عبادة ناسخ لما شرع أولا من حبس الزاني في البيوت فنسخ الحبس بالجلد وزيد التيب رجم وذلك صريح في حديث عبادة ثم نسخ الجلد في حق التيب وذلك ما أخذ من الاقتصار في قصة ما عزر على الرجم وذلك في قصة الغامدية والجهنية واليهوديين لم يذكر الجلد مع الرجم وقال ابن المنذر عارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة رسول الله كما قال علي وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به علي ووافقه أبي عيسى في قصة ما عزر ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرجوم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ولكونه الاصل فلا يرد ما وقع التصريح به بالاحتمال وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين عورض ايجابه العمرة بان النبي صلى الله عليه وسلم امر من سأله ان يحج عن أبيه ولم يذكر العمرة فاجاب الشافعي بان السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه قال فكذا ينبغي أن يجاب هنا (قلت) وهذا الزم الطحاوي أيضا الشافعية ولهم ان ينفع صلوا الكفن في بعض طرقه حج عن أبيك واعتمر كما تقدم بيانه في كتاب الحج فالتقصير في ترك ذكر العمرة من بعض الرواة وأما قصة ما عزر فجاءت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها انه جلد وكذلك الغامدية والجهنية وغيرهما وقال في ما عزر اذهبوا فارجوه وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه ومن المذاهب المستغربة ما حكاه ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب زاد ابن حزم وابي ذر وابن عبد البر عن مسروق ان الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة وأما الشاب فيجلدان لم يحصن ويرجم ان احصن فقط وحجهم في ذلك حديث الشيخ والشيخة اذ انيافارجوهما البتة كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث عمر في باب رجم الحبلى من الزنا وقال عياض شذت فرقة من أهل الحديث فقالت الجمع على الشيخ التيب دون الشاب ولا أصل له وقال النووي هو مذهب باطل كذا قاله ونبي أسلمه ووصفه بالبطلان ان كان المراد به طريقه فليس بجيد لانه ثابت كما سمينه في باب البكر ان يجلدان وان كان المراد دليله ففيه نظر أيضا لان الآية وردت بلفظ الشيخ ففهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك ان الشاب اعذر منه في الجملة فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالبطلان واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم وخالف في ذلك بعض المعتزلة وأعتل بأن التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية فلا ينفك كان وأجيب بالمنع فان العالمية لا تنافي في قيام العلم بالذات سلمنا لكن التلاوة أمانة الحكم فيدل وجودها على ثبوتها ولا دلالة من مجردها على وجوب الدوام فلا يلزم من انتفاء الامارة في

رجمها بسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم

طرف الدوام استقاء ما دلّت عليه فإذا نسخت التلاوة لم ينتف المذلول وكذلك بالعكس * الحديث الثاني
 (قوله حدثني) في رواية أبي ذر حدثنا اسحق وهو ابن شاهين الواسطي وخالد هو ابن عبد الله الطحان
 والشيباني هو أبو اسحق سليمان مشهور بكنته (قوله قبل سورة التور أم بعد) في رواية الكشميهني
 أم بعدها وفائدة هذا السؤال أن الرجم كان وقع قبلها فيمكن أن يدعى نسخه بالنسخ فيسبب فيها على
 على أن حد الزاني الجلدوان كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد في حق الحصن لكن
 يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف وأجيب بأن المنوع نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت
 من طريقين إلا حادوا ما السنة المشهورة فلا ولا يضاف لا نسخ وإنما هو مخصص بغير الحصن (قوله لا أدري)
 يأتي بيانه بعد أبواب وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد سورة التور لأن نزولها كان في قصة الألف
 واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست على ما تقدم بيانه والرجم كان بعد ذلك فقد حضره أبو
 هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع * الحديث الثالث (قوله
 حدثنا) في رواية أبي ذر أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله حدثني أبو سلمة)
 في رواية أبي ذر أخبرني (قوله أن رجلاً من أسلم) أي من بني أسلم القبيلة المشهورة واسم هذا الرجل ماعز
 ابن مالك كاسياني مسمى عن ابن عباس بعد سبعة أبواب (قوله لا يبرجم المجنون والمجنونة)
 أي إذا وقع في الزنا في حال الجنون وهو أجماع واختلف فيما إذا وقع في حال الصحة ثم طرأ
 الجنون هل يؤخر إلى الأفاقة قال الجمهور لا لأنه يراد به التلف فلامعنى للتأخير بخلاف من يجلد فانه
 يقصد به الإيلام فيؤخر حتى يفيق (قوله وقال على رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه أما علمت الخ)
 تقدم بيان من وصله في باب الطلاق في الأغلاق وأن أبا داود وابن حبان والنسائي أخرجوه مرفوعاً
 ورجع النسائي الموقوف ومع ذلك فهو مرفوع حكاه في أول الأثر المذكور قصة تناسب هذه الترجمة
 وهو عن ابن عباس أتى عمر بن الخطاب بمجنونة قد زنت وهي حبلى فأراد أن يبرجها فقال له على أما بلغت أن القلم
 قد رفع عن ثلاثة فذكره هذا لفظ علي بن الجعد الموقوف في الفوائد الجعديات ولفظ الحديث المرفوع
 عن ابن عباس مر على بن أبي طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر بربجها فردها على وقال لعمر
 ما تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله وعن
 العبي حتى يحتلم وعن النائم حتى يستيقظ قال صدقت فغلب عليها هذه رواية جرير بن حازم عن الأعمش
 عن أبي ظبيان عن ابن أبي داود وسنده متصل لكن أعلاه النسائي بأن جرير بن حازم حدث بمصر
 بأحد حديث غلط فيها وفي رواية جرير بن عبد الحميد عن الأعمش بسنده أتى عمر بمجنونة قد زنت فاستشار
 فيها الناس فأمر بها عمر أن يبرجها فمر على بن أبي طالب فقال أربعوا بها ثم أتاه فقال أما علمت أن القلم
 قد رفع فذكر الحديث وفي آخره قال بلى قال فما بال هذه ترجم فارسلها فجعل يكبر ومن طريق
 وكيع عن الأعمش نحوه وأخرجه أبو داود وموقوف في الطريقين ورجعه النسائي ورواه عطاء بن
 السائب عن أبي ظبيان عن علي بن إدريس عن ابن عباس وفي آخره فجعل عمر يكبر أخرجه أبو داود
 والنسائي بلفظ قال أتى عمر امرأة فذكر نحوه وفيه فغلب على سبيلها فقال عمر ادعوا لي علياً فأتاه
 فقال يا أمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم فذكره لكن بلفظ المعتوه حتى
 يبرأ وهذه معتوه بنى فلان لعل الذي أتاه هو في ثلاثها ولا يبرأ من طريق أبي الضحى عن علي
 مرفوعاً نحوه لكن قال ومن الخرف بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء بعدها فاء ومن طريق حماد بن أبي
 سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة مرفوعاً رفع القلم عن ثلاثة فذكره بلفظ

* حدثني اسحق حدثنا
 خالد عن الشيباني سألت
 عبد الله بن أبي أوفى هل
 رجم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال نعم قلت قبل
 سورة التور أم بعد قال لا
 أدري * حدثنا محمد بن
 مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا
 يونس عن ابن شهاب
 حدثني أبو سلمة بن عبد
 الرحمن عن جابر بن عبد
 الله الأنصاري أن رجلاً
 من أسلم أتى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فحدثه أنه
 قد زنى فشهد على نفسه
 أربع شهادات فأمر به
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فبرجهم وكان قد أحسن
 باب لا يبرجم المجنون
 والمجنونة * وقال علي
 رضى الله عنه لعمر رضى
 الله عنه أما علمت أن القلم
 رفع عن المجنون حتى يفيق
 وعن العبي حتى يدرأ
 وعن النائم حتى يستيقظ
 * حدثنا يحيى بن بكير
 حدثنا الليث

ومن المبثلي حتى يبرأ وهذه طرق تقوى بعضها ببعض وقد اطلب الناس في نحر جهات قال لا يصح منها
شيء والمرفوع أولى بالصواب (قلت) والمرفوع شاهد من حديث أبي إدريس الخولاني أخبرني غير واحد
من الصحابة منهم شداد بن أوس وثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم في الحدين
الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن المعتوه المالك أخرجه الطبراني
وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة الشر
عنهم دون الخير وقال شيخنا في شرح الترمذي هو ظاهر في الصبي دون المجنون والنائم لانها في حيز من
ليس قابلاً للصحة العبادية منه لزوال الشعور وحكي ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن اسلام الصبي
فقال لا يصح واستدل بهذا الحديث فعورض بان الذي ارتفع عنه قلم المواخضة وأما قلم الثواب فلا لقوله
لأرأه لما سألته ألهذا حج قال نعم ولقوله مروهم بالصلاة فإذا جرى له قلم الثواب فكلمة الاسلام أجل
أنواع الثواب فكيف يقال انها تقع لغواو عند بجهه وصلاته واستدل بقوله حتى يحتلم على انه لا يؤخذ
قبل ذلك واحتج من قال يؤخذ قبل ذلك بالردة وكذا من قال من المالكية يقام الحد على المراهق ويعتبر
طلاقه لقوله في الطريق الأخرى حتى يكبر والأخرى حتى يشب وتعقبه ابن العربي بان الرواية بلفظ حتى
يحتلم هي العلامة المحققة فتعين اعتبارها وحل باقي الروايات عليها (قوله عن عقيل) هو ابن خالد (قوله
عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب) هذه رواية يحيى بن بكير عن الليث ووافقه شعيب بن الليث عن أبيه عند
مسلم وسيأتي بعد ستة أبواب من رواية سعيد بن عفيرة عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب
وجمعهما مسلم فوصل رواية عقيل وعلق رواية عبد الرحمن فقال بعد رواية الليث عن عقيل ورواه
الليث أيضاً عن عبد الرحمن بن خالد (قلت) ورواه معمر بن يونس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة
وحده عن جابر وجمع مسلم هذه الطرق وأحال بلفظها على رواية عقيل وسيأتي للبخاري بعد يابن من
رواية معمر وعلق طرفاً منه ليونس وابن جريج ووصل رواية يونس قبل هذا وأما رواية ابن جريج
فوصلها مسلم عن اسحق بن راهويه عن عبد الرزاق عن معمر وابن جريج معا ووقعت لنا بلوفي
مستخرج أبي نعيم من رواية الطبراني عن الفربري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده (قوله اني
رجل) زاد ابن مسافر في روايته من الناس وفي رواية شعيب بن الليث من المسلمين وفي رواية يونس
ومعمر ان رجلاً من اسلم وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم رايت ما عزم من مالك الاسامي حين جى به
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه رجل قصير اعضل ليس عليه رداء وفي لفظ ذو عضلات بفتح
المهملة ثم المعجمة قال أبو عبيدة العضلة ما اجتمع من اللحم في اعلى باطن الساق وقال الاصمعي كل عصبية
مع لحم فهي عضلة وقال ابن القطاع العضلة لحم الساق والذراع وكل لحم مستديرة في البدن والاعضل
الشديد الخلق ومنه أعضل الامر اذا اشتد لكن دلت الرواية الأخرى على ان المراد به هنا كثير
العضلات (قوله فاعرض عنه) زاد ابن مسافر فتحنى لشق وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
أعرض قبله بكسر القاف وفتح الموحدة وفي رواية شعيب فتحنى تلقاء وجهه أي انتقل من الناحية التي
كان فيها الى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي صلى الله عليه وسلم وتلقاء منصوب على الظرفية وأصله
مصدر أقيم مقام الظرف أي مكان تلقاء فعذف مكان قبل وليس من المصادر تفعال بكسر اوله الا هذا
وتبيان وسائرهما بفتح اوله وأما الاسماء بهذا الوزن فكثيرة (قوله حتى ردد) في رواية الكشمهني حتى رد
بدال واحدة وفي رواية شعيب بن الليث حتى ثنى ذلك عليه وهو بثله بعد هاتون خفيفة أي كرروني

عن عقيل عن ابن شهاب
عن أبي سلمة وسعيد بن
المسيب عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال اني
رجل رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو في المسجد
فناداه فقال يا رسول الله
اني زنت فاعرض عنه
حتى ردد عليه أربع مرات

حديث بر يدة عند مسلم قال ويحدثنا اربع فاستغفر الله وتب اليه فرجع فبر يدة ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني وفي لفظ فلما كان من الغداة ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن رجلا من اسلم قال لا يكره الصديق ان لا يخرجني قال فتب الى الله واستتر به ثم اتى عمر كذلك فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعرض عنه ثلاث مرار حتى اذا اكثر عليه بعث الى اهله (قوله فلما شهد على نفسه اربع شهادات) في رواية ابي ذر اربع مرات وفي رواية بر يدة المذكرة حتى اذا كانت الرابعة قال فم طهرتك وفي حديث جابر بن سمرة من طريق ابي عوانة عن سمالة فشهد على نفسه اربع شهادات اخرجه مسلم واخرجه من طريق شعبة عن سمالة قال فرده مرتين وفي اخرى مرتين او ثلاثا قال شعبة قال سمالة قد كرهته لسعيد بن جبير فقال انه رده اربع مرات ووقع في حديث ابي سعيد عند مسلم ايضا فاعترف بالثلاث مرات والجمع بينهما اما رواية مرتين فتعمل على انه اعترف مرتين في يوم ومرتين في يوم آخر لما يشعر به قول بر يدة فلما كان من الغد فاقصر الراوي على احدهما او مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في اثنين وقد وقع عند ابي داود من طريق اسرائيل عن سمالة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس جاء معاوية بن مالك الى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالثلاث مرات فطرده ثم جاء فاعترف بالثلاث مرات واما رواية الثلاث فكان المراد الاقتصار على المرات التي رده فيها واما الرابعة فانه لم يردده بل استثبت فيه وسأل عن عقابه لكن وقع في حديث ابي هريرة عند ابي داود من طريق عبد الرحمن بن الصامت ما يدل على ان الاستثبات فيه انما وقع بعد الرابعة ولفظه جاء الاسلمي فشهد على نفسه انه اصاب امرأة حراما اربع مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل في الخامسة فقال تدري ما الزاني الى آخره والمراد بالخامسة الصفة التي وقعت منه عند السؤال والاستثبات لان صفة الاعراض وقعت اربع مرات وصفه الاقبال عليه للسؤال وقع بعدها (قوله فقال ابلت جنون قال لا) في رواية شعيب في الطلاق وهل ابلت جنون وفي حديث بر يدة قال ابلت جنون فاخبر بانه ليس بجنون وفي لفظ فارس الى قومه فقالوا اما نعلمه الا وفي العقل من صالحينا وفي حديث ابي سعيد ثم سأل قومه فقالوا اما نعلم به باسا الا انه اصاب شيئا يرى انه لا يخرج منه الا ان ينام فيه الحمد لله وفي مرسل ابي سعيد بعث الى اهله فقال اشتكى ابلت جننة فقالوا يا رسول الله انه لصحيح ويجمع بينهما بانه سأل عنه احتياطا فان فائدة سؤاله انه لو ادعى الجنون لكان في ذلك دفع لاقامة الحمد عليه حتى يظهر خلاف دعواه فلما اجاب بانه لا جنون به سأل عنه لاحتمال ان يكون كذلك ولا يعتد بقوله وعند ابي داود من طريق نعيم بن هزال قال كان معاوية بن مالك يتباني فاجري فاصاب بجارية من الحبي فقال له ابي انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ورجاء ان يكون له مخرج فذكر الحديث فقال عياض فائدة سؤاله ابلت جنون ستر الحالة واستبعاد ان يلح عاقل بالاعتراف بما يقتضي اهلا كه ولعله يرجع عن قوله اولانه سمعه وحده اوليتم اقراره اربعا عنده من يشترطه واما سؤاله قومه عنه بعد ذلك فيا لعمري في الاستثبات وتعقب بعض الشراح قوله اولانه سمعه وحده بانه كلام ساقط لانه وقع في نفس الخبر ان ذلك كان بمحض الصعابة في المسجد (قلت) ويرد بوجه آخر وهو ان انفراد صلى الله عليه وسلم بسماع اقرار المقر كافي في الحكم عليه بعلمه اتفاقا لا ينطق عن الهوى بخلاف غيره ففيه احتمال (قوله قال فهل احصنت) اي تزوجت هذا معناه جزما هنا لا اقتران الحكم في حدم من تزوج ومن لم يتزوج (قوله قال نعم) زاد في حديث بر يدة قبل هذا اشربت خرا قال لا وفيه

فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابلت جنون قال لا قال فهل احصنت قال نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجموه

فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريحاً وزاد في حديث ابن عباس إلا في قوله يا لعنك قبلت أو غمرت
 معجزة وزاى أو تطارت أى فاطلقت على كل ذلك زناً ولكنه لا حسد في ذلك قال لا وفي حديث نعيم فقال
 هل ضاحيتها قال نعم قال فهل باسرتها قال نعم قال هل جامعها قال نعم وفي حديث ابن عباس المذكور
 فقال أنكتها لا يكتى بفتح التحتية وسكون الكاف من الكناية أى أنه ذكر هذا اللفظ ولم يكن عنه
 اللفظ آخر كالجماح ويحتمل أن يحتمل أنه ذكر بعد ذكر الجماح لأن الجماح قد يحمل على مجرد
 الاجتماع وفي حديث أبي هريرة المذكور أنكتها قال نعم قال حتى دخل ذلك منك في ذلك منها قال نعم
 قال كما يغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر قال نعم قال تدوى ما الزنا قال نعم أنبت منها حرأما ما باتى
 الرجل من امرأته حلالاً قال فماتر يذهب هذا القول قال تطهرنى فأمر به فرجم وقبله عند النسائي هنا هل
 أدخلته وأخرجته قال نعم (قوله قال ابن شهاب) هو موصول بالسند المذكور (قوله فأخبرنى من
 سمع جابر بن عبد الله) صرح يونس ومعمرفي روايتهما بأنه أبو سلمة بن عبد الرحمن فكان الحديث
 كان عند أبي سلمة عن أبي هريرة كما عند سعيد بن المسيب وعند غيره بإذنه عليه عن جابر (قوله فكنيت
 فيمن رجه فرجناه بالمصلى) في رواية معمرفأمر به فرجم بالمصلى وفي حديث أبي سعيد فما أوتقناه
 ولا حفرنا له قال فرمينا بالعظام والمسدروا تلحف بفتح المعجمة والزاي وبالفاء وهى الآية التى
 نتخذ من الطين المشوى وكان المراد ما تكسر منها (قوله فلما أذلقته) بذال معجمة وفتح اللام بعدها
 فاف أى أذلقته وزنه ومعناه قال أهل اللغة الذلق بالتحريك القلق ومن ذكره الجوهري وقال في
 النهاية أذلقته بلغت منه الجهد حتى قلق يقال أذلقه الشئ أجهد وقال النووي مع أذلقته الحجارة
 أصابته بمحذا ومنه اندلق صار له حديدة طع (قوله هرب) في رواية ابن مسافر جز مجيم وميم
 مفتوحين ثم زاي أى وثب مسرعاً وابس بالشديد العدول كالفقر ووقع في حديث أبي سعيد فاشتد
 واسندنا خلفه (قوله فادر كناه بالحرة فرجناه) زاد معمرفي روايته حتى مات وفي حديث أبي سعيد
 حتى اتى عرض بضم أوله أى جانب الحرة فرمينا بجلا ميد الحرة حتى سكت وعند الترمذى من طريق
 محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قصة ما عر فلما وجد مس الحجارة فرشت حتى من رجل
 معه على جل فضر به وضر به الناس حتى مات وعند أبي داود والنسائي من رواية يزيد بن نعيم بن
 هزال عن أبيه في هذه القصة فوجد مس الحجارة فخرج يشتد فلقبه عبد الله بن أنيس وقد عجز
 أصحابه فنزع له بوظيف بعير فرماه فقتله وهذا ظاهره يخالف ظاهر رواية أبي هريرة أنهم ضربوه
 معه لكن يجمع بأن قوله في هذا فقتله أى كان سبباً في قتله وقد وقع في رواية للطبراني في هذه القصة فضر
 ساقه فصرعه ورجوه حتى قتله والوظيف معجمة وزن عظيم خف البعير وقيل مستدق الذراع والساق
 من الأبل وغيرها وفي حديث أبي هريرة عند النسائي فأتته إلى أصل شجرة فتوسد بعينه حتى قتل
 والنسائي من طريق أبي مالك عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبوا به إلى حائط
 يبلغ صدره فذهب يثب فرماه رجل فاصاب أصل أذنه فصرع فقتله وفي هذا الحديث من القوائد منقبة
 عظيمة لما عر بن مالك لأنه استمر على إقامة الحد عليه مع توبته لئتم تطهيره ولم يرجع عن إقراره مع أن
 الطبع البشرى يقتضى أنه لا يستمر على الإقرار بما يقتضى إزهاق نفسه فجاهد نفسه على ذلك وقوى
 عليها وأقر من غير اضطرار إلى إقامة ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من القتل
 بالتوبة ولا يقال لعنه لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع الإمام يرتفع بالرجوع لانا قول كان له طريق أن
 يبرأ منه في صورة الاستفتاء فيعلم ما ينجى عليه من أحكام المسئلة وينبى على ما يجاب به ويعدل عن

قال ابن شهاب فأخبرنى من
 سمع جابر بن عبد الله قال
 فكنيت فيمن رجه فرجناه
 بالمصلى فلما أذلقته
 الحجارة هرب فادر كناه
 بالحرة فرجناه

الاقرار الى ذلك ويؤخذ من قضيته انه يستحب لمن وقع في مثل فضيلته ان يتوب الى الله تعالى ويستتر
 نفسه ولا يذكر ذلك لاحد كما اشار اليه ابو بكر وعمر على ما عرنا وان من اطاع على ذلك يستر عليه بما
 ذكرنا ولا يفضحه ولا يرفعه الى الامام كما قال صلى الله عليه وسلم في هذه القصة لو سترته بثوبك لكان
 خير لك وبهذا جزم الشافعي رضي الله عنه فقال احب لمن اصاب ذنبا فستره الله عليه ان يستر على
 نفسه ويتوب واحتج بقصة ما عرنا مع أبي بكر وعمر وقال ابن العربي هذا كاه في غير المجاهر فاما اذا
 كان متظاهرا بالفاحشة مجاهر افان احب مكاشفته والتبرع به لينزجر هو وغيره وقد استشكل
 استحباب السر مع ما وقع من الثناء على ما عرنا والغامدية واجاب شيخنا في شرح الترمذي بان الغامدية
 كان ظهر بها الحيل مع كونها غير ذات زوج فتعذر الاستئثار للاطلاع على ما يشعر بالفاحشة ومن ثم قيد
 بعضهم ترجيح الاستئثار حيث لا يكون هناك ما يشعر بضده وان وجد فالرفع الى الامام ليقوم عليه الحد
 افضل انتهى والذي يظهر ان السر مستحب والرفع لقصد المبالغة في التطهير احب والعلم عند الله تعالى
 وفيه التثبت في اذهاق نفس المسلم والمبالغة في سياسته لما وقع في هذه القصة من ترديده والايحاء اليه
 بالرجوع والاشارة الى قبول دعواه ان ادعى اكرهاها او خطا في معنى الزنا او مباشرة دون الفرج مثلا
 او غير ذلك وفيه مشروعية الاقرار بفعل الفاحشة عند الامام وفي المسجد والتصرع فيه بما يستعجب
 من التلطف به من انواع الرفق في القول من اجل الحاجة الملحة لذلك وفيه نداء الكبير بالصوت العالي
 واعراض الامام عن من اقر بما لم يحتمل لاقامة الحد لاحتمال ان يفسره بما لا يوجب حدا او يرجع
 واستفساره عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وان اقرار المجنون لاغ والتعريض للمقرر بان يرجع
 وانه اذا رجع قبل قال ابن العربي وجاء عن مالك رواية انه لا اثر لرجوعه وحديث النبي صلى الله عليه
 وسلم احق ان يتبع وفيه انه يستحب لمن وقع في مفسدة وندم ان يبادر الى التوبة منها ولا يتخير بها احدا
 ويستتر بستر الله وان اتفق انه يتخير احدا فيستره ان يامر به بالتوبة وستر ذلك عن الناس كما جرى لما عرنا
 مع أبي بكر ثم عمر وقد اخرج قصته معهما في الموطاعن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب مرسلة
 ووصلة ابو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن ابيه وفي القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لزال لو سترته بثوبك لكان خيرا لك وفي الموطاعن يحيى بن سعيد ذكر هذا الحديث في مجلس
 فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدي جدي وهذا الحديث حق قال الباجي المعنى خير لك مما امرته به من
 اظهار امره وكان ستره بان يامر به بالتوبة والكتمان كما امره ابو بكر وعمر وذكرا الثوب مبالغة اي لو لم
 يجد السبيل الى ستره الا بردائه من علم امره كان افضل مما اشترت به عليه من الاظهار واستدل به على
 اشتراط نكرير الاقرار بالزنا اربعة اظواهر قوله فلما شهد على نفسه اربع شهادات فان فيه اشعارا بان
 العدد والعلة في تأخير اقامة الحد عليه والا لامر برجعه في اول مرة ولان في حديث ابن عباس قال
 لما عرنا قد شهدت على نفسي اربع شهادات اذهبوا به فارجوه وقد تقدم ما يؤيده ويؤيده القياس
 على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود وهو قول الكوفيين والراجح عند الخنابلة وزاد ابن ابي ليلى
 فاشترط ان تعدد مجالس الاقرار وهي رواية عن الحنفية وتمسكوا بصورة الواقعة لسكن الروايات
 فيها اختلفت والذي يظهر ان المجالس تعددت لكن لا بعدد الاقرار كما ذكرنا قبل في ذلك انه اقر مرتين
 ثم عاد من الغد فأقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم وتأول الجمهور بان ذلك وقع في قصة ما عرنا
 وهي واقعة حال فجاز ان يكون لزيادة الاستثبات ويؤيده هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث
 أبي هريرة وما وقع عند مسلم في قصة الغامدية حيث قالت لما جاءت طهرني فقال ويحك ارجعي

فاستعفى فالت أزال تريد أن ترد في كاردت ماعزا انها حيلي من الزنا فلم يؤخر إقامة الحد عليها الا
 لكونها حيلي فلما وضعت أمر برجمها ولم يستفسر هامة أخرى ولا اعتبرت تكرير اقرارها ولا تعدد
 المجالس وكذا وقع في قصة العفيف حيث قال واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها وفيه فغدا
 عليهم فاعترفت فرجمها ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا المجالس وسيأتي في بيان مع شرحه مستوفى وأجابوا
 عن القياس المذكور بأن القتل لا يقبل فيه الا شاهدان بخلاف سائر الاموال فيقبل فيها شاهد واحد
 وامرأتان فكان قياس ذلك أن يشترط الاقرار بالقتل مرتين وقد اتفقوا انه يكفي فيه مرة فان قلت
 والاستدلال بمجرد عدم الذكر في قصة العفيف وغيره فيه نظر فان عدم الذكر لا يدل على عدم
 الوقوع فاذ ثبت كون العدد شرطا فالسكوت عن ذكره يحتمل ان يكون لعلم المأمور به وأما قول
 الغامدية تريد أن ترد في كاردت ماعزا فيمكن التمسك به لكن أجاب الطيبي بأن قولها انها حيلي من
 الزنا فيه إشارة الى أن حالها مغايرة لحال ماعز لانها وان اشتركت في الزنا لكن العلة غير جامعة لان ماعزا
 كان متمكنا من الرجوع عن اقراره بخلافها فكانا قالت أنا غامدية متمكنة من الاسكار بعد الاقرار
 اظهروا لجل بها بخلافه وتعقب بأنه كان يمكنها أن تدعي اقرارها أو خطأ أو شبهة وفيه ان الامام لا يشترط
 ان يبدأ بالرجم فيمن أقر وان كان ذلك مستحبا لان الامام اذا بدأ مع كونه مأمورا بالتثبت والاحتياط
 فيه كان ذلك أدعى الى الزجر عن التساهل في الحكم والى الخس على التثبت في الحكم ولهذا يبدأ بالشهود
 اذا ثبت الرجم بالبينه وفيه جواز نفويض الامام إقامة الحد لغيره واستدل به على انه لا يشترط الحفر
 للرجوم لانه لم يذكر في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد عند مسلم فقال فاحفر ناله
 ولا أو ثقناه ولكن وقع في حديث بريدة عنده فحفر له حفيرة ويمكن الجمع بان المنى حفيرة لا يمكنه
 الوثوب منها والمثبت عكسه أو أنهم في اول الامر لم يحفر واله ثم لما فراد كره حفر واله حفيرة فانتصب
 لهم فيها حتى فرغوا منه وعند الشافعية لا يحفر للرجل وفي وجهه يتخير الامام وهو ارجح لثبوته في قصة
 ماعز فالمثبت مقدم على النافي وقد جمع بينهما بما دل على وجود حفر في الجملة وفي المرأة اوجه ثالثها الاصح
 ان ثبت زناها بالبينه استمع بالادوار وعن الائمة الثلاثة في المشهور عنهم لا يحفر وقال ابو يوسف
 وابو ثور يحفر للرجل وللراة وفيه جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عنه الحد وان الحد لا يجب
 الا بالاقرار الصريح ومن ثم شرط على من شهد بالزنا ان يقول رايته ولجذ كره في فرجها او ما اشبه
 ذلك ولا يكفي ان يقول شهد انه زني وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما اخرج به مالك عن
 عمرو بن ابي شبة عن ابي الدرداء وعن علي في قصة شراحة ومنهم من خص التلقين بمن يظن به انه
 مجمل حكم الزنا وهو قول ابي ثور وعند المالكية يستثنى تلقين المشتبه بانتهالك الحرمان ويجوز تلقين
 من عداه وليس ذلك بشرط وفيه ترك سجن من اعترف بالزنا في مدة الاستنبات وفي الحامل حتى تضع
 وقيل ان المدينة لم يكن بها جند سجن وانما كان يسلم كل جان لولييه وقال ابن العربي انما لم يأمر
 بسجنه ولا التوكيل به لان رجوعه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الاعراض عنه اذا رجع ويؤخذ
 من قوله هل احصنت وجوب الاستفسار عن الحال التي تخلف الاحكام باختلافها وفيه ان اقرار
 السكران لا اثر له يؤخذ من قوله استنكوه والذين اعتبروه قالوا ان عقله زال بعصيته ولا دلالة في قصة
 ماعز لاحتمال تقدمها على تحريم الخمر وان سكره وقع عن غيره معصية وفيه ان المقر بالزنا اذا اقر
 بترك فان صرح بالرجوع فذلك والا تابع ورجم وهو قول الشافعي واجدود لالتسه من قصة ماعز
 ظاهرة وقد وقع في حديث نعيم بن هزال هل اتركتوه له هل يتوب فينبوب الله عليه اخرج به ابو داود

وصححه الحماكم وحسنه ولترمذي نحوه من حديث أبي هريرة وصححه الحماكم أيضا وعند أبي داود من حديث بريدة قال كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نتحدث أن ما عزا أو الغامضة لورجها لم يطلبها وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب وقيل بشرط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ تركه وعن ابن عيينة أن أخذ في الحال كل عليه الحد وإن أخذ بعد أيام تركه وعن أشهب أن ذكر عذرا يقبل تركه والافلا ونقله القعنبي عن مالك وحكى الكجى عنه قولين فيمن رجع إلى شبهة ومنهم من قبله بما بعد إقراره عند الحماكم واحتجوا بأن الذين رجوه حتى مات بعد أن هرب لم يلزموا بدبته فلو شرع تركه لوجب عليهم الدية والجواب أنه لم يصرح بالرجوع ولم يقل أحدا أن حد الرجم يسقط بمجرد الهرب وقد عبر في حديث بريدة بقوله لعنه يتوب واستدل به على الاكتفاء بالرجم في حد من أحصر من غير جلد وقد تقدم البحث فيه وأن المصلى إذا لم يكن وقفا لا يثبت له حكم المسجد وسبأ في البحث فيه بعد ما بين وأن المرجوم في الحد لا تشرع الصلاة عليه إذا مات بالحد وباتى البحث فيه أيضا قريبا وأن من وجد منه ربيع الخروج عليه الحد من جهة استنكاه ما عر بعد أن قال له أشريت نجرا قال القرطبي وهو قول مالك والشافعي كذا قال وقال المازري استدله بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع وتعبه عياض بأنه لا يلزم من درء الحد به أنه لا يقع طلاقه لوجود نهمة على ما يظهره من عدم العقل قال ولم يختلف في غير الطافح أن طلاقه لازم قال ومذهبنا التزامه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب الشافعي واستثنى من أكره ومن شرب ما ظن أنه غير مسكر ووافقه بعض متأخري المالكية وقال النووي الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه قال والسؤال عن شربه بالخمر محمول عندنا على أنه لو كان لم يقيم عليه الحد كذا أطلق فالزم التناقض وليس كذلك فإن مراده لم يقيم عليه الحد لوجود الشبهة كما تقدم من كلام عياض (قلت) وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق ومن المذاهب الظرفية فيه قول الليث يعمل بأفعاله ولا يعمل بأقواله لأنه يلتذ بفعله ويشنى غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد قال تعالى لا تقربوا الصلاة وأتمسكوا حتى تعلموا ما تقولون ﴿١﴾ (قوله باب للعاهر الحجر) ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليلة زمعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الفرائض وأورده عن أبي الوليد عن الليث وفيه الولد للفراش وقال بعده زاد قتيبة عن الليث وللعاهر الحجر وفي رواية أبي ذر زادنا وقال في البيوع حدثنا قتيبة قد ذكره بتمامه وذكره هنا حديث أبي هريرة بالجلتين المذكورين وقد أورده في كتاب القدر من وجه آخر مقتصر على الجملة الأولى وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجع قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرجم به الزاني وقد تقدم ما فيه والمراد منه أن الرجم مشروع للزاني بشرطه لأن على كل من زنى الرجم (قوله باب الرجم في البلاط) في رواية المستملى بالبلاط بالموحدة بدل في فقههم منه بعضهم أنه يريد أن الآلة التي يرجم بها تجوز بكل شيء حتى بالبلاط وهو يفتح الموحدة وفتح اللام ما تفرش به الدور من حجارة وأجر وغير ذلك وفيه بعد والاولى أن البلاء ظرفية ودل على ذلك رواية غير المستملى والمراد بالبلاط هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشا بالبلاط ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن فرجا عند البلاط وقيل المراد بالبلاط الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ورجحه بعضهم والراجع خلافه قال أبو عبيد البكري البلاط بالمدينة ما بين المسجد والسوق وفي الموطأ عن عمة أبي سهيل بن مالك بن أبي عامر عن أبيه كنا نسمع قراءة عمر ابن الخطاب ونحن عند دار أبي جهم بالبلاط وقد استشكل ابن بطال هذه الترجمة فقال البلاط وغيره

باب للعاهر الحجر
حدثنا أبو الوليد حدثنا
الليث عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة رضي الله
عنها قالت اختصم سعد
وابن زمعة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم هو لك يا عبد
ابن زمعة الولد للفراش
واحتجبي منه بأسودة زاد
لنا قتيبة عن الليث وللعاهر
الحجر حدثنا آدم حدثنا
شعبة حدثنا محمد بن زياد
قال سمعت أبا هريرة قال
النبي صلى الله عليه وسلم
الولد للفراش وللعاهر
الحجر باب الرجم في
البلاط

في ذلك سواء وأجاب ابن المنبر بأنه أراد أن ينه على أن الرجم لا يختص بمكان معين للأمر بالرجم بالمصلى
تارة وبالبلاط أخرى قال ويحتمل أنه أراد أن ينه على أنه لا يشترط الحفر للمرجوم لأن البلاط
لا يتأني الحفر فيه وهم - هذا جزم ابن القيم وقال أراد رد رواية بشير بن المهاجر عن أبي بريدة عن أبيه أن
النبي صلى الله عليه وسلم أمر فحفرت لماعز بن مالك حفرة فرجم فيها أخرجه مسلم قال وهو وهم سري
من قصة الغامدية إلى قصة معاذ (قلت) ويحتمل أن يكون أراد أن ينه على أن المكان الذي يجاور
المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لأن البلاط المشار إليه موضع كان مجاور للمسجد النبوي كما
تقدم ومع ذلك أمر بالرجم عنده وقد وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والحاكم أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم برجم اليهوديين عند باب المسجد (قوله حديثنا محمد بن عثمان) زاد أبو ذر بن كرامة
(قوله عن سليمان) هو ابن بلال وهو غريب ضاق على الأسماعيلي مخرجه فأخرجه عن عبد الله بن
جعفر المديني أحدهما الضعفاء ولو وقع له عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه وكذا ضاق على أبي نعيم فلم
يستخرجه بل أورده بنده عن البخاري وخالد بن مخلد كثر البخاري عنه بواسطة وبغير واسطة
وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن مخلد حديث وتقدم في العلم والهبة والمناقب
وبغيرها عدة أحاديث وكذا يأتي في التعبير والاعتصام عن خالد بن مخلد بغير واسطة وقوله في المتن قد
أحدثنا أي فعلا أمرنا فاحشنا وقوله أحدثنا أي ابتكرنا وقوله تحميم الوجه أي يصب عليه ماء خارج مخلوط
بالماء والمراد تسخير الوجه بالحميم وهو الفهم وقوله والتجبية بفتح المثناة وسكون الجيم وكسر
الموحدة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم هاء أصلية من جهت الرجل إذا قابله عما يكره من الأغلاط
في القول أو الفعل قاله ثابت في الدلائل وسبقه الحربي وقال غيره هو يوزن تذكرة ومعناه الأركاب
منكوسا وقال عياض فسر التجبية في الحديث بأنها يجلدان ويحمم وجوههم - ما ويحملان على دابة
مخالفين وجوههم قال الحربي كذا فسر الزهري (قلت) غلط من ضبطه هنا بالنون بدل الموحدة
ثم فسره بأن يحمل الزانيان على بعير أو حمار ويخالف بين وجوههم والمتمم ما قال أبو عبيدة والتجبية
أن يضع اليدين على الركبتين وهو قائم فيصير كالراكع وكذا أن ينكب على وجهه باركا كالساجد وقال
الطرازي جبا بفتح الجيم وتشديد الموحدة قام قيام الراكع وهو عريان والذي بالنون بعد الجيم إنما
جاء في قوله فرأيت اليهودي اجنأ عليها وسيأتي وقوع هنا فرأيت اليهودي أحنى عليها وقد ضبطت بالحاء
المهملة ثم نون بلفظ الفعل الماضي أي اكب عليها يقال أحنيت المرأة على ولدها حنوا وحنيت بمعنى
وضبطت بالجيم والنون فعند الأصيلي بالهمز وعند أبي ذر بلا همز وهو بمعنى الذي بالمهملة قال
ابن القطاع جنأ على الشيء حناظهره عليه وقال الأصمعي اجنأ الترس جعله مجنأ أي محدوبا
وقال عياض الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيدة يعني بالجيم والهمز والله أعلم وسيأتي مزيد لهذا
في شرح حديث رجم اليهوديين في باب أحكام أهل الذمة (قوله باب الرجم
بالمصلى) أي عنده والمراد المكان الذي كان يصلي عنده العبد والجنائز وهو من ناحية
بقيع الفرق وقد وقع في حديث أبي سعيد عن مسلم قاهرنا أن نرجسه فاطلقنا به إلى بقيع
الفرقد وهم - بعضهم كعياض من قوله بالمصلى أن الرجم وقع داخله وقال يستفاد منه
أن المصلى لا يثبت له حكم المسجد لأن ثبت له ذلك لا يجنب الرجم فيه لأنه لا يؤمن التساويت من
المرجوم خلافا لما حكاه الدارمي أن المصلى يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقف وتعقب بأن المراد

حدثنا محمد بن عثمان
حدثنا خالد بن مخلد عن
سليمان حدثني عبد الله
ابن دينار عن ابن عمر رضي
الله عنهم ما قال أتى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بيهودي وهم - ودية قد
أحدثنا جميعا فقال لهم ما
تجدون في كتابكم قالوا أن
أخبارنا أحدثنا تحميم
الوجه والتجبية قال عبد
الله بن سلام ادعهم يا رسول
الله بالتوراة فأتى بها فوضع
أحدهم يده على آية الرجم
وجعل يقرأ ما قبلها وما
بعدها فقال له ابن سلام
ارفع يدك فإذا آية الرجم
تحت يده فامرهم يا رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فرجوا قال ابن عمر فرجوا
عند البلاط فرأيت اليهودي
اجنأ عليها باب الرجم
بالمصلى

ان الرجم وقع عنده لافيه كما تقدم في البلاط وان في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم
اليهوديين عند باب المسجد وفي رواية موسى بن عقبة انهما رجا قرييما من موضع الجنائز قرب المسجد
وبانه ثبت في حديث أم عطية الامر بخروج النساء حتى الطيض في العبد الى المصلى وهو ظاهر في المراد
والله أعلم وقال النووي ذكر الدارمي من اصحابنا ان مصلى العيد وغيره اذا لم يكن مسجدا يكون
في ثبوت حكم المسجد له وجهان أصحهما لا وقال البخاري وغيره في رجم هذا بالمصلى دليل على ان
مصلى الجنائز والاعباد اذا لم يوقف مسجد الا ثبت له حكم المسجد اذ لو كان له حكم المسجد لاجتنب فيه
ما يجتنب في المسجد (قلت) وهو كلام عياض بعينه وليس للبخاري منه سوى الترجمة (قوله حدثنا
محمود) في رواية غير أبي ذر حدثني والنسفي محمود بن غيلان وهو المروزي وقد أكثر البخاري عنه
(قوله أخبرنا معمر) في رواية اسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق أنبأنا معمر وابن جريج
وكذا أخرجه مسلم عن اسحق (قوله فاعترف بالزنا) زاد في رواية اسحق فاعرض عنه أعادها مرتين
(قوله فامر به فرجم بالمصلى) ليس في رواية يونس بالمصلى وقد تقدمت في باب رجم المحسن وسبأني
في رواية عبد الرحمن بن خالد بلفظ كنت فيمن رجمه فرجناه بالمصلى (قوله فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم خيرا) أي ذكره بحميد ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم فاستغفر له ولا سبه وفي
حديث بريدة عنده فكان الناس فيه فرقتين قائل يقول لقد هلك لقد أحاطت به خطيئته وقائل يقول
ما توبة افضل من توبة ما عرقلوا ثلاثا ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال استغفروا لما عر
مالك وفي حديث بريدة أيضا لقد تاب توبة لو قسمت على أمه لو سمعتهم وفي حديث أبي هريرة عند
النسائي لقد رأيت بين أنهار الجنة بنخمس قال يعني بنعم كذا في الاصل وفي حديث جابر عند أبي عوانة
فقد رأيت بينه يتخضع في أنهار الجنة وفي حديث اللجلج عند أبي داود والنسائي ولا تقل له خيبت لهو
عند الله أطيب من ربيع المسند وفي حديث أبي القيل عند الترمذي لانشتمه وفي حديث أبي ذر عند
أحمد وغفر له وأدخل الجنة (قوله وصلى عليه) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق
وخالفه محمد بن يحيى الذهلي وجاءه عن عبد الرزاق فقالوا في آخره ولم يصل عليه قال المنذري في
حاشية السنن رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكر واقوله وصلى عليه (قلت) قد أخرجه أحمد
في مسنده عن عبد الرزاق ومسلم عن اسحق بن راهويه وأبو داود عن محمد بن المتوكل العسقلاني وابن
حبان من طريقه زاد أبو داود والحسن بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المسذكور
والنسائي وابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والاسماعيلي
والدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي زاد الاسماعيلي ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه
وأخرجه أبو عوانة عن الدبري ومحمد بن سهل الصغاني فهو لاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محمودا
منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها (قوله ولم يصل يونس وابن جريج عن الزهري
وصلى عليه) أما رواية يونس فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم في باب رجم المحسن ولفظه فامر به
فرجم وكان قد احسن وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرونة برواية معمر ولم يسبق المتن وساقه
اسحق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه وصلى عليه (قوله سئل أبو عبد الله
هل قوله فصل عليه يصح أم لا قال رواه معمر قيل له هل رواه غير معمر قال لا) وقع هذا الكلام في
رواية المستمل وحده عن القريبي وأبو عبد الله هو البخاري وقد اعترض عليه في جزئه بان معمر
روى هذه الزيادة مع ان المنفرد بها انما هو محمود بن غيلان عن عبد الرزاق وقد خالفه العدد الكثير من

حدثنا محمود حدثنا عبد
الرزاق أخبرنا معمر عن
الزهري عن أبي سلمة عن
جابر أن رجلا من أسلم جاء
النبي صلى الله عليه وسلم
فاعترف بالزنا فاعرض عنه
النبي صلى الله عليه وسلم
حتى شهد على نفسه أربع
مرات فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم أبل جنون قال
لا قال آحسنت قال نعم فامر
به فرجم بالمصلى فلما أذلقته
المجاعة فرقاده فرك فرجم
حتى مات فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم خيرا وصلى
عليه ولم يصل يونس وابن
جريج عن الزهري وصلى
عليه سئل أبو عبد الله
هل قوله فصل عليه يصح
أم لا قال رواه معمر قيل له
هل رواه غير معمر قال لا

الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه لكن فاهري ان البخاري قويت عنده رواية محمود بالشواهد فقد
 اخرج عبد الرزاق أيضا وهو في السنن لا في قرعة من وجه آخر عن أبي امامة بن سهل بن حنيف في قصة
 معاذ قال فقبل يا رسول الله أتصلي عليه قال لا قال فلما كان من الغد قال صلوا على صاحبكم فصلى عليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النقي على أنه لم يصل
 عليه حين رجم ورواية الاثبات على أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه في اليوم الثاني وكذا طريق
 الجمع لما أخرجه أبو داود عن بر يدة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يامر بالصلاة على معاذ ولم ينه عن
 الصلاة عليه ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة الجهنمية التي زنت ورجعت أن
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليها قال له عمران أتصلي عليها وقد زنت فقال لقد تابت توبة لو فمت بين
 سبعين لوسعتهم وتبني المنذري قول من حل الصلاة في الخبر على الداء ثم قال في قصة الجهنمية دلالة على
 توهين هذا الاحتمال قال وكذا أجاب النووي فقال أنه فاسد لأن التأويل لا يصار إليه الا عند الاضطرار
 إليه ولا اضطرار هنا وقال ابن العربي لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على معاذ قال وأجاب
 من منع عن صلاته على الغامدية لكونها عرفت حكم الحد وما عزا انما جاء مستفهما قال وهو جواب واه
 وقيل لأنه قتله غضبا لله وصلاته رجعة فتناقيا قال وهذا فاسد لأن الغضب انتهى قال ومجمل الرجعة باق
 والجواب المرضي أن الامام حيث ترك الصلاة على المهدود كان ردعا لغيره (قلت) وتعامه ان يقال وحيث
 صلى عليه يكون هناك قرينة لا يحتاج معها الى الردع فيختلف حيث تد باختلف الاشخاص وقد
 اختلف أهل العلم في هذه المسئلة فقال مالك يا امر الامام بالرجم ولا يتولا بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت
 ويحلى بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ولا يصلى عليه الا امام ردعا لاهل المعاصي اذا علموا أنه
 ممن لا يصلى عليه ولئلا يجترى الناس على مثل فعله وعن بعض المالكية يجوز للامام أن يصلى عليه وبه
 قال الجمهور والمروفي عن مالك أنه يكره للامام واهل الفضل الصلاة على المرجوم وهو قول احمد وعن
 الشافعي لا يكره وهو قول الجمهور وروى عن الزهري لا يصلى على المرجوم ولا على قاتل نفسه وعن قتادة لا
 يصلى على المولود من الزنا واطلق عياض فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على اهل الفسق والمعاصي
 والمفتولين في الحدود وان كره بعضهم ذلك لاهل الفضل الا ما ذهب اليه ابو حنيفة في المحار بين وما ذهب
 اليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا وما ذهب اليه الزهري وقاتلة قال وحديث الباب في قصة الغامدية
 حجة للجمهور والله اعلم (قوله باب من اصاب ذنبا دون الحد فاخبر الامام فلا عقوبة عليه بعد
 التوبة اذا جاء مستفتيا) كذلك أكثر بقاء ساكنة بعد هاتئنا مكسورة ثم ياء آخر الحروف من
 الاستفتاء ويؤيده قوله في حديث الباب فاستفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الكشميني
 مستعينا وضبطت بالمهمل وبالنون قبل الالف وبالمعجمة ثم المثلثة والتقييد بدون الحد يقتضي ان
 من كان ذنبه يوجب الحدان عليه العقوبة ولو تاب وقدمضى الاختلاف في ذلك في أوائل الحدود واما
 التقييد الاخير فلا مفهوم له بل الذي يظهر أنه ذكر دلالة على توبته (قوله قال عطاء لم يعاقبه النبي
 صلى الله عليه وسلم) أي الذي أخبر أنه وقع في معصية بلامهلة حتى صلى معه فاخبره بان صلاته كفرت
 ذنبه (قوله وقال ابن جريج ولم يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم الذي جامع في رمضان) تقدم شرحه
 مستوفي في كتاب الصيام واپس في شيء من طرقه أنه عاقبه (قوله ولم يعاقب عمر صاحب الطي) كانه اشار
 بذلك الى ما ذكره مالك من طعنا ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبيصة بن جابر قال خرجنا
 حجاجا فاستنح لي طي فرميت به بحجر فأت فلما قدمنا مكة سألتنا عمر فقال عبد الرحمن بن عوف فحكما فيه

باب من اصاب ذنبا دون
 الحد فاخبر الامام فلا
 عقوبة عليه بعد التوبة
 اذا جاء مستفتيا قال
 عطاء لم يعاقبه النبي صلى
 الله عليه وسلم وقال
 ابن جريج ولم يعاقب الذي
 جامع في رمضان ولم يعاقب
 عمر صاحب الطي

ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا وقع بأمراته في رمضان فاستفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل تجد رقة قال لا قال هل تستطيع صيام شهرين قال لا قال فأطعم ستين مسكينا وقال الليث عن عمرو بن الحرث عن عبد الرحمن القاسم ابن عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة أخت رجل النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فقال احترقت قال مم ذلك قال وقعت بأمراتي في رمضان قال له تصدق قال ما عندي شيء فجلس فأنه إنسان يسوق حمارا معه طعام فقال عبد الرحمن ما أدري ما هو إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أين المحترق فقال ها أنا ذا قال خذ هذا فتصدق به قال على أحوج مني ما لأهلي طعام قال فكلوا * قال أبو عبد الله الحديث الأول أئيب قوله أطعم أهلك * باب إذا أقر بالحد ولم يبين هل للامام أن يستر عليه * حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثني عمرو بن عاصم الكلابي حدثنا همام بن يحيى حدثنا اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كنت عند

بعض فقلت إن أمير المؤمنين لم يدوم ما يقول حتى سأل غيره قال فعلاي بالدرة فقال اتقبل الصبد في الحرم ونسفه الحكم قال الله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمرو ولا يعارض هذا النبي الذي في الترجه لأن عمر أئاما علاه بالدرة لما طعن في الحكم والالو جبت عليه عفو به بمجرد الفعل المذكور لما آخرها (قوله وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود) أي في معنى الحكم المذكور في الترجه حديث مروي عن أبي عثمان عن ابن مسعود وزاد الكشميني مثله وهي زيادة لا حاجة إليها لأنه يصير ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقب صاحب الطي ووقع في بعض النسخ عن أبي مسعود وهو غلط والصواب ابن مسعود وقد وصله المؤلف رحمه الله في أوائل كتاب الصلاة في باب الصلاة كفارة من رواية سليمان التيمي عن أبي عثمان به وأوله أن رجلا أصاب من امرأة قبله فأنى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فنزلت أقم الصلاة طر في الثمار الآية وقد ذكرت شرحه في تفسير سورة هود وإن الأصح في نسبه هذا الرجل أنه أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصاري وإن نحو ذلك وقع لجماعة غيره (قوله عن حميد بن عبد الرحمن) هو ابن عوف الزهري وقد تقدم شرح حديثه مستوفى في كتاب الصيام (قوله وقال الليث الخ) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال حدثني عبد الله ابن صالح حدثني الليث به وروناه موصولا أيضا في الأوسط للطبراني والمستخرج للإسماعيلي (قوله عن عمرو بن الحرث) الليث فيه سند آخر أخرجه مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربيع كلاهما عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير وقد مضى في الصيام من وجه آخر عن يحيى بن سعيد موصولا وأخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحرث (قوله عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق (عن محمد بن جعفر بن الزبير) أي ابن العوام (عن عباد) وهو ابن عمه ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحرث أن عبد الرحمن ابن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الله حدثه (قوله عن عائشة) في رواية ابن وهب أنه سمع عائشة (قوله أتي رجل النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد) زاد في رواية ابن وهب في رمضان (قوله فقال احترقت) كورها ابن وهب (قوله قال مم ذلك) في رواية ابن وهب فسأله عن شأنه (قوله قال ما عندي شيء) في رواية ابن وهب فقال يا نبي الله مالي شيء وما أقدّر عليه (قوله فجلس فأنه إنسان) في رواية ابن وهب قال اجلس فجلس فبينما هو على ذلك أقبل رجل (قوله ومعه طعام فقال عبد الرحمن) هو ابن القاسم راوى الحديث (ما أدري ما هو) مقول عبد الرحمن وفي رواية الكشميني قال غير فاعلم يقع هذا في رواية الليث ووقع فيها عند الأسماعيلي عرفان فيهما طعام وقال قال أبو صالح عن الليث عرق وكذا قال عبد الوهاب يعني الثقي في يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد قال الأسماعيلي وعرفان ليس بمحفوظ (قوله ابن المحرق) زاد ابن وهب أنفا (قوله على أحوج مني) هو استفهام حذف أداته ووقع في رواية ابن وهب أخبرنا أي على غيرنا (قوله ما لأهلي طعام) في رواية ابن وهب أن الطباع ما للناسي (قوله قال فكلوا) في رواية ابن وهب قال فكلوه وقد مضى شرحه في الصيام * (قوله باب) إذا أقر بالحد ولم يبين (هل للامام أن يستر عليه) تقدم في الباب الذي قبله التنبيه على حديث أبي أمامة في ذلك وهو يدخل في هذا المعنى (قوله حدثنا عبد القدوس بن محمد) أي ابن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب بهملتين مقتوحين بينهما موحدة ساكنة وآخره موحدة هو بصري صدوق وماله في البخاري الأهدأ الحديث الواحد وعمرو بن عاصم هو الكلابي وهو من شيوخ البخاري أخرج عنه غير واسطة في الأدب وغيره وقد طعن الحافظ أبو بكر البرزنجي

في صحة هذا الخبر مع كون الشيخين اتفقا عليه فقال هو منكروهم وفيه عمرو بن عامر مع انهما ما
كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ويقول ابان العطار امثل فيه (قلت) لم يبين وجه الوهم واما اطلانه
كونه منكرا فعلى طريقته في تسمية ما ينفرده الراوى منكرا اذ لم يكن له متابع لكن يجاب بانه وان
لم يوجد لهام ولا عمر بن عامر فيه متابع فشا هذه حديث أبي امامة الذي ائتمرت اليه ومن ثم اخرج
مسلم عنه والله أعلم (قوله فجاءه رجل فقال اني اصبت حدا فاقمه علي) لم أقف على اسمه ولكن من
وحديث هذه القصة والتي في حديث ابن مسعود فسر به وليس بجيد لاختلاف القصتين وعلى التمدد
جري البخاري في هاتين التريجتين فحمل الاولى على من اقر بدنب دون الحد لتصريح بقوله غير اني
لم أجاءه او حمل الثانية على ما يوجب الحد لانه ظاهر قول الرجل وأما من وحديث القصتين فقال لعله
ظن ما ليس به حد اذ استعظم الذي فعله فظن انه يجب فيه الحد وحديث أنس شاهد أيضا من رواية
الاوزاعي عن شداد أبي عمار عن واثلة (قوله ولم ياله عنه) أي لم يستفسره وفي حديث أبي امامة
عنده مسلم فسكت عنه ثم عاد (قوله وحضرت الصلاة) في حديث أبي امامة واقبحت (قوله أليس قد
صليت معنا) في حديث أبي امامة أليس حيث خرجت من بيتك فوضأت فاحنت الوضوء قال بلى قال
ثم شهدت معنا الصلاة قال نعم (قوله ذنبك اوقال حدك) في رواية مسلم عن الحسن بن علي الحلواني
عن عمرو بن عامر بسنده فيه قد غفر لك وفي حديث أبي امامة بالكسك واقظه فان الله قد غفر لك ذنبك أو
قال حدك وقد اختلف نظر العلماء في هذا الحكم فظاهر ترجحه البخاري حمله على من اقر بحد ولم يفسره
فانه لا يجب على الامام أن يقيمه عليه اذا تاب وحمله الخطابي على انه يجوز أن يكون النبي صلى الله
عليه وسلم اطاع بالوحي على ان الله قد غفر له اذ تاب واقفه عين والالكان يستفسره عن الحد ويقيمه
عليه وقال أيضا في هذا الحديث انه لا يكشف عن الحدود بل يدفع مهما أمكن وهذا الرجل لم يفصح
بما يلزمه به اقامة الحد عليه فلهذا اصابه صغيرة ظنها كبيرة توجب الحد فلم يكشفه النبي صلى الله عليه
وسلم عن ذلك لان موجب الحد لا يثبت بالاحتمال وانما لم يستفسره اما لان ذلك قد يدخل في التجسس
المنهي عنه واما ايتار الله ترور أي ان في تعرضه لاقامة الحد عليه ندما ورجوعا وقد استحب العلماء
المقين من اقر بموجب الحد بالرجوع عنه اما بالتعريض واما بأوضح منه ليدرا عنه الحد وجرم النوى
وجماعه ان الذنب الذي فعله كان من الصغائر بدليل ان في بقية الخبر انه كفرته الصلاة بناء على ان الذي
تكفره الصلاة من الذنوب الصغائر لا الكبائر وهذا هو الاكثر الاغلب وقد تكفر الصلاة بعض
الكبائر كمن كثرت طوعه مثلاً بحيث صلح لان يكفر عددا كثيرا من الصغائر ولم يكن عليه من الصغائر
شيء أصلا او شيء يسير وعليه كبيرة واحدة مثلاً فقام ان يكفر عنه ذلك لان الله لا يضيع اجر من احسن
عملا (قلت) وقد وقع في رواية أبي بكر البرذنجي عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن عمرو بن عامر
بسند حديث الباب بلفظ ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني زيت فاقم علي الحد
الحديث فعمله بعض العلماء على انه ظن ما ليس زنا زنا فلذلك كفرته ذنبه الصلاة وقد يتمسك به من
قال انه اذا جاء ثابا سقط عنه الحد ويحتمل ان يكون الراوى عبر الزنا من قوله اصبت حدا فرواه
بالمعنى الذي ظنه والاصل ما في الصحيح فهو الذي اتفق عليه الحفاظ عن عمرو بن عامر بسنده
المذكور ويحتمل ان يختص ذلك بالمدكور لاخبار النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قد كفر عنه حده
بصلاته فان ذلك لا يعرف الا بطريق الوحي فلا يستمر الحكم في غيره الا في من علم انه مثله في ذلك وقد
انقطع صلح ذلك بانقطاع الوحي بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقد علم بظاهره صاحب الهدى

النبي صلى الله عليه وسلم
فجاءه رجل فقال يا رسول
الله اني اصبت حدا فاقمه
علي قال ولم يسأله عنه قال
وحضرت الصلاة فصلى
مع النبي صلى الله عليه
وسلم فاما قضى النبي صلى
الله عليه وسلم الصلاة قام
اليه الرجل فقال يا رسول
الله اني اصبت حدا فاقم
في كتاب الله قال اليس قد
صليت معنا قال نعم قال فان
الله قد غفر لك ذنبك او قال
حدك

حدثنا ابي قال سمعت يعلى
ابن حكيم عن عكرمة عن
ابن عباس رضي الله عنهما
قال لما اتى ماعز بن مالك
النبي صلى الله عليه وسلم
قال له املك قبلت او غمرت
او نظرت قال لا يا رسول الله
قال انكته لا يكتنى قال فعند
ذلك امر برجعه في باب سؤال
الامام المقر هل احصنت في
حديثنا سعيد بن عفير
قال حدثني الليث حدثني
عبد الرحمن بن خالد عن
ابن شهاب عن ابن المسيب
وابي سلمة ان ابا هريرة
قال اتى رسول الله صلى
الله عليه وسلم رجل من
الناس وهو في المسجد
فناداه يا رسول الله اتى
زيت يريد نفسه فاعرض
عنه النبي صلى الله عليه
وسلم فتنهى لشق وجهه
الذي اعرض قبله فقال
يا رسول الله اتى زيت
فاعرض عنه فجاء لشق
وجه النبي صلى الله عليه
وسلم الذي اعرض عنه فلما
شهد على نفسه اربع
شهادات دعا النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ابن
جنون قال لا يا رسول الله
فقال احصنت قال نعم
يا رسول الله قال اذهبوا
فارجوه قال ابن شهاب
اخبرني من سمع جابر قال

فقال للناس في حديث ابي امامة يعني المذكورة قبل ثلاث مسائل احدها ان الحد لا يجب الا بعد تعيينه
والاصرار عليه من المقر به والثاني ان ذلك يختص بالرجل المذكور في القصة والثالث ان الحد
يسقط بالتوبة قال وهذا اصح المسائل وقواه بان الحسنه التي جاء بها من اعترافه طوعا بخشية الله
وحده تقاوم السببه التي عملها لان حكمه الحدود الردع عن العود وصنيعه ذلك دال على ارتداعه فناسب
رفع الحد عنه لذلك والله اعلم (قوله باب هل يقول الامام للمقر) اي بالزنا (لمست
او غمرت) هذه الترجمة معقودة لجواز تلقين الامام المقر بالحد ما يدفعه عنه وقد خصه بعضهم بن
ظن به انه اخطأ او جهل (قوله سمعت يعلى بن حكيم) في رواية موسى بن اسمعيل عن ابي داود عن
جرير بن حازم حدثني يعلى ولم يسم اياه في روايته فظن بعضهم انه ابن مسلم وليس كذلك للتصريح في
اسناد هذا الباب بانه ابن حكيم (قوله عن ابن عباس) لم يذكره موسى في روايته بل ارسله وأشار الى ذلك
ابوداود وكان البخاري لم يعتبر هذه العلة لان وهب بن جرير وصله وهو اخبر بحدوث ابيه من غيره ولانه
ليس دون موسى في الحفظ ولان اصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد اخرج احمد وابوداود من
رواية خالد الخذاء عن عكرمة عن ابن عباس واخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة عن ابن
عباس (قوله لما اتى ماعز بن مالك) في رواية خالد الخذاء ان ماعز بن مالك اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
انه زنى فاعرض عنه فاعاد عليه مرارا فسال قومه المجنون هو قالوا ليس به باس وسنده على شرط البخاري
وذكرنا الطبراني في الاوسط ان يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الخذاء (قوله قال له املك قبلت) حذف
المفعول للعلم به اي المرأة المذكورة ولم يعين محل التقييل وقوله او غمرت بالغين المعجمة والزاي اي
بعينك او يدك اي اثمرت او المراد بغمرت بيدك الجس او وضعها على عضو الغير والى ذلك الاشارة بقوله
لمست بدل غمرت وقد وقع في رواية يزيد بن هرون عن جرير بن حازم عند الاسماعيلي بلفظ املك
قبلت ولمست (قوله او نظرت) اي فاطلقت على اي واحدة فعلت من الثلاث زنا فقبه اشارة الى
الحديث الاخر المخرج في الصحيحين من حديث ابي هريرة العين تزنى وزناها النظر وفي بعض طرقة
عندهما او عند احدهما ذكر اللسان واليد والرجل والاذن زاد ابوداود واقم وعندهم والفرج
يصدق ذلك او يكذبه وفي الترمذي وغيره عن ابي موسى الاشعري رفعه كل عين زانية (قوله انكته)
بالتون والكاف (لا يكتنى) اي تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن عنها بلفظ آخر وقد وقع في رواية خالد
بلفظ افعلت بها وكان هذه الكتابة صدرت منه او من شيخه للتصريح في رواية الباب بانه لم يكن وقد
تقدم في حديث ابي هريرة الذي تقدمت الاشارة الى ان اباداد اخرجه في باب لا يبرجم المجنون زيادات
في هذه الاقفاظ (قوله فعند ذلك امر برجعه) زاد خالد الخذاء في روايته فاطلق به فرجم ولم يصل
عليه (قوله باب سؤال الامام المقر هل احصنت) اي تزوجت ودخلت بها واصبتها
(قوله رجل من الناس) اي ليس من اكابر الناس ولا بالمشهور فيهم (قوله زيت يريد نفسه)
اي انه لم يجبي مستفتيا لنفسه ولا غيره وانما جاء مقررا بالزنا ليفعل معه ما يجب عليه شرعا وقد
تقدمت فوائد الحديث المذكورة فيه في باب لا يبرجم المجنون قال ابن التين محل مشروعية سؤال
المقر بالزنا عن ذلك اذا كان لم يعلم انه تزوج تزويجا صحيحا ودخل بها فاما اذا علم احصانه فلا
يسأل عن ذلك ثم حكى عن المالكية تفصيلا فيما اذا علم انه تزوج ولم يسمع منه اقرار
بالدخول فتقبل من اقام مع الزوجة ليلة واحدة لم يقبل انكاره وقيل أكثر من ذلك وهل يحد
حد الثيب او البكر الثاني ارجح وكذا اذا اعترف الزوج بالاصابة ثم قال انما اعترفت بذلك

لامالك الرجعة أو اعترفت المرأة ثم قالت انما فعلت ذلك لاستكمل الصدقات فان كلا منهما يحد حد البكر
انتهى وعند غيرهم يرفع الحد أصلاً ونقل الطحاوي عن أصحابهم ان من قال لا تخربا زاني فصده انه
يجلد القائل ولا يحد المصدق وقال زفر بن محمد (قلت) وهو قول الجمهور ورجع الطحاوي قول زفر
واستدل بحديث الباب وان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عزا حق ما بلغني عنك انك زنت قال نعم
فحدته قال وباتفاقهم على ان من قال لا تخربا عليك ألف فقال صدقت انه يلزمه المال (قوله)
باب الاعتراف بالزنا هكذا عبر بالاعتراف لوقوعه في حديثي الباب وقد تقدم في شرح
فصحة ما عزا للبحث في انه هل يشترط في الاقرار بالزنا التكرير أو لا واحتج من اكتفى بالمرة باطلاق
الاعتراف في الحديث ولا يعارض ما وقع في قصة ما عزم من تكرار الاعتراف لانها واقعة حال كما تقدم
(قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قوله حفظناه من في الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان
حدثنا الزهري وفي رواية عبد الجبار بن العلاء عن سفيان عن الاسماعيلي سمعت الزهري (قوله)
أخبرني عبيد الله (قوله) زاد الحميدي بن عبد الله بن عتبة (قوله) انه سمع ابا هريرة وزيد بن خالد في
رواية الحميدي عن زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وشبل وكذا قال أحمد وقتيبة عند النسائي وهشام
ابن عمار وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح عند ابن ماجه وعمر بن علي وعبد الجبار بن العلاء
والوايد بن شجاع وأبو خيثمة ويعقوب الدورقي وأبراهيم بن سعيد الجوهري عند الاسماعيلي وآخرون
عن سفيان وأخرجه الترمذي عن نصر بن علي وغير واحد عن سفيان واظنه سمعت من أبي هريرة
وزيد بن خالد وشبل لا هم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي هذا وهم من سفيان وانما
روى عن الزهري بهذا السند حديث اذا زنت الامة فذكر فيه شيلا وروى حديث الباب بهذا السند
ليس فيه شبل فوهم سفيان في تسويته بين الحديثين (قلت) وسقط ذكر شبل من رواية الصحيحين
من طريقه لهذا الحديث وكذا أخرجه من طرق عن الزهري منها عن مالك والليث وصالح بن كيسان
وللبخاري من رواية ابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة ولمسلم من رواية يونس بن يزيد ومعهما كلهم عن
الزهري ليس فيه شبل قال الترمذي وشبل لا صحبه له والصحيح ما روى الزبيدي ويونس وابن أخي
الزهري فقالوا عن الزهري عن عبيد الله عن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الاوسي عن النبي صلى
الله عليه وسلم في الامة اذا زنت (قلت) ورواية الزبيدي عند النسائي وكذا أخرجه من رواية
يونس عن الزهري وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه الا عند النسائي وليس فيه كنت عند النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله) كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم في رواية شعيب بينما نحن عند النبي
صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن أبي ذئب وهو جالس في المسجد (قوله) فقام رجل في رواية ابن أبي
ذئب الثانية قريبا وصالح بن كيسان الثانية في الاحكام والليث الماضية في الشروط أن رجلا من
الاعراب جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس وفي رواية شعيب في الاحكام اقام رجلا من
الاعراب وفي رواية مالك الثانية قريبا ان رجلا اختصما (قوله) أنشدك الله في رواية الليث فقال
يا رسول الله أنشدك الله بفتح أوله ونون سا كنه وضم الشين المعجمة أي أسألك بالله وضمن أنشدك
معنى أذكرك فحذف الباء أي أذكرك رافعا شدي في أي صوتي هذا أصليه ثم استعمل في كل مطلوب
مؤكدا ولم يكن هناك رفع صوت وبهذا التقرير يندفع ايراد من استشكل رفع الرجل صوته عند
النبي صلى الله عليه وسلم مع النهي عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغه النهي لكونه أعرابيا والنهي لمن يرفعه
حيث يتكلم النبي صلى الله عليه وسلم على ظاهر الآية وكذا روى على الفارسي ان بعضهم رواه بضم

باب الاعتراف بالزنا حدثنا
علي بن عبيد الله حدثنا
سفيان قال حفظناه من في
الزهري قال أخبرني عبيد الله
انه سمع ابا هريرة وزيد
ابن خالد قال كنا عند النبي
صلى الله عليه وسلم فقام
رجل فقال أنشدك الله

المهزلة وكسر المعجمة وغلطه (قوله) (٢) الا قضيت بيننا بكتاب الله في رواية الليث الا قضيت
 لي بكتاب الله قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر وان لم يكن فيه حرف مصدر
 لضرورة افتقار المعنى اليه وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به النبي المحصور فيه
 المضعول والمعنى هنا لا أسألك الا القضاء بكتاب الله ويحتمل أن تكون الاجواب القسم لما فيها من
 معنى المحصور وتقديره أسألك بالله لا تفعل شيئا الا القضاء قالتا كيدا لما وقع لعدم التشاغل بغيره لا لان
 لقوله بكتاب الله مفهوم ما وجدنا في دفع ايراد من استشكل فقال لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يحكم
 الا بكتاب الله فافائدة السؤال والتا كيدا في ذلك ثم أجاب بان ذلك من جفات الاعراب والمراد بكتاب
 الله ما حكم به وكتب على عباده وقيل المراد القرآن وهو المتبادر وقال ابن دقيق العيد الاول أولى لان
 الرجم والتغريب ليسا مذكورين في القرآن الا بواسطة أمر الله باتباع رسوله قبل وفيما قال نظر
 لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله تعالى أو يجعل الله لمن سبيلاً بين النبي صلى الله عليه وسلم ان
 السبيل جلد البكر ونفيه ورجم الثيب (قلت) وهذا أيضا بواسطة التبيين ويحتمل أن يراد بكتاب الله
 الآية التي نسخت تلاوتها وهي الشيخ والشيخة اذ زنيا فارجوهما ونسباني بيانه في الحديث الذي يليه
 وبهذا أجاب البيضاوي ويبقى عليه التغريب وقيل المراد بكتاب الله ما فيه من النهي عن أكل المال
 بالباطل لان خصمه كان أخذ منه الغنم والوليدة بغير حق فلذلك قال الغنم والوليدة رد عليك والذي
 يرجح أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة مما وقع به الجواب الا في ذكره والعلم عند الله
 تعالى (قوله) فقام خصمه وكان آفته منه في رواية مالك فقال الاخر وهو آفتهها قال شيخنا في شرح
 الترمذي يحتمل أن يكون الراوي كان عارفاً بما قبل أن يتبعها كما وصف الثاني بأنه آفته من الاول
 امام طلقا وأما في هذه القصة الخاصة أراستدل بحسن أدبه في استئذانه وترك رفع صوته ان كان الاول
 رفته وتا كيدا السؤال على فقهه وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم وأورده ابن السني في كتاب
 رياضة المتعلمين حديثاً مرفوعاً بسند ضعيف (قوله) فقال اقض بيننا بكتاب الله وائذن لي في رواية
 مالك فقال أجل وفي رواية الليث فقال نعم فاقض وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب فقال صدق اقض له
 يا رسول الله بكتاب الله (قوله وائذن لي) زاد ابن أبي شيبة عن سفيان - حتى أقول وفي رواية مالك
 ان أنكم (قوله قل) في رواية محمد بن يوسف فقال النبي صلى الله عليه وسلم قل وفي رواية مالك
 قال أنكم (قوله قال) ظاهر السبب ان القائل هو الثاني وجزم الكرماني بان القائل هو الاول
 واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصلح عن آدم عن ابن أبي ذئب هنا فقال الاعرابي ان ابني بعد قوله
 في أول الحديث جاء أعرابي وفيه فقال خصمه وهذه الزيادة شاذة والمحموظ ما في سائر الطرق كافي
 رواية سفيان في هذا الباب وكذا وقع في الشروط عن عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب موافقا
 للجماعة ولفظه فقال صدق اقض له يا رسول الله بكتاب الله ان ابني الخ فالاختلاف فيه على ابن أبي
 ذئب وقد وافق آدم أبو بكر الجنيني عند أبي نعيم في المستخرج ووافق عاصم ما يزيد بن هرون عند
 الاسماعيلي (قوله ان ابني هذا) فيه ان الابن كان حاضراً فإشارته ونسبته معظم الروايات عن
 هذه الإشارة (قوله كان عسيفاً على هذا) هذه الإشارة الثانية تلخص المتكلم وهو زوج المرأة زاد شعيب
 في روايته والعسيف الاجير وهذا التفسير مدرج في الخبر وكأنه من قول الزهري لما عرف من
 عادته انه كان يدخل كثير من التفسير في أثناء الحديث كما بينته في مقدمة كتابي في المدرج وقد
 فصله مالك فوقع في سياقه كان عسيفاً على هذا قال مالك والعسيف الاجير وحدثها سائر الرواة

الاما قضيت بيننا بكتاب
 الله فقام خصمه وكان
 آفته منه فقال اقض بيننا
 بكتاب الله وائذن لي قال
 قل قال ان ابني هذا كان
 عسيفاً على هذا

(٢) قوله الا قضيت الخ
 الذي في نسخ الصحيح
 بإسنادنا الا ما قضيت الخ
 فاعل ما في الشارح رواية
 له اه مصدحه

والعنف بمهمتين الاجبروزنه ومعناه والجمع عفا كجرا ويطاق أيضا على الخادم وعلى العبد
وعلى السائل وقيل يطلق على من يتهان به وفيه عبد الملك بن حبيب بالغلام الذي لم يحتلم وان ثبت
ذلك فاطلاقه على صاحب هذه القصة باعتبار حاله في ابتداء الاستتجار ووقع في رواية للنسائي تعيين
كونه أجيرا ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب كان ابني أجيرا لامرأته رضى الاجير
عيفا لان المستأجر ينفقه في العمل والعنف الجور أو هو بمعنى القاعد لكونه ينفق الارض
انتردد فيها قال علف الليل عفا اذا أكثر الير فيه ويطاق العنف أيضا على الكفاية والاجير
يكنى المستأجر الامر الذي أقامه فيه (قوله على هذا) ضمن على معنى عند دليل رواية عمرو بن شعيب
وفي رواية محمد بن يوسف علفا في أهل هذا وكان الرجل استخدمه فيما يحتاج اليه امرأته من الامور
فكان ذلك سببا لما وقع له معها (قوله فزني بامرأته فاقتديت) زاد الحمدي عن سفيان فزني بامرأته
وأخبروني ان علي ابن الرجم فاقتديت وقد ذكر علي بن المديني راويه في آخره هنا أن سفيان كان يشك
في هذه الزيادة فتركها وغالب الرواة عنه كاحمد ومحمد بن يوسف وابن أبي شيبة لم يذكروها
وثبت عند مالك والليث وابن أبي ذئب وشعيب وعمر بن شعيب ووقع في رواية آدم فقالوا لي علي
ابن الرجم وفي رواية الحمدي فأخبرت بضم الهمة على البناء للمجهول وفي رواية أبي بكر الحنفي فقال
لي بالافراد وكذا عند أبي عوانة من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب فان ثبتت فالضمير في
قوله فاقتديت منه لخصمه وكانهم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعف عنه على مال يأخذه وهذا ظن
باطل ووقع في رواية عمرو بن شعيب فالت من لا يعلم فأخبروني أن علي ابن الرجم فاقتديت منه
(قوله بمائة شاة وخادم) المراد بالخادم الجارية المعدة للخدمة بدليل رواية مالك بلفظ وجارية لي وفي
رواية ابن أبي ذئب وشعيب بمائة من الغنم ووليدة وقد تقدم تفسير الوليدة في أواخر الفرائض (قوله
ثم سألت رجالا من أهل العلم فأخبروني) لم أقف على اسمائهم ولا على عددهم ولا على اسم المصنفين ولا
الابن ولا المرأة وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب ثم اني سألت أهل العلم فأخبروني ومثله لابن
أبي ذئب امكن قال فرجوا وفي رواية معمر ثم أخبرني أهل العلم وفي رواية عمرو بن شعيب ثم سألت من
بهلم (قوله أن علي ابني) في رواية مالك انما علي ابني (قوله جلد مائة) بالاضافة للاكثر وقراء
بعضهم بتسعين جلد مرفوع وتروين مائة منصوب على التمييز ولم يثبت رواية (قوله ٢) وعلى امرأة
هذا الرجم (في رواية مالك والاكثر رواية الرجم على امرأته وفي رواية عمرو بن شعيب فأخبروني أن
ليس علي ابني الرجم (قوله والذي نفسي بيده) في رواية مالك أما والذي (لا قضين) بتشديد
النون للتأكيد (قوله بكتاب الله) في رواية عمرو بن شعيب بالحق وهي ترجع أول الاحتمالات
الماضي ذكرها (قوله المائة شاة والخادم رد) في رواية الكشميهني عليك وكذا في رواية
مالك ولفظه اما غنمك جارية بك فرد عليك اي مردود من اطلاق لفظ المصدور على اسم المفعول
كقولهم فوب نسج اي منسوج ووقع في رواية صالح بن كيسان اما الوليدة والغنم فردها وفي رواية
عمرو بن شعيب اما ماء عطيت فرد عليك فان كان الضمير في عطيت لخصمه تأيدت الرواية الماضية
وان كان للعطاء فلا (قوله وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) قال النووي هو محمول على انه
صلى الله عليه وسلم علم ان الابن كان بكرا وانه اعترف بالزنا ويحتمل ان يكون اضمر اعترافه
والتقدير وعلى ابنك ان اعترف بالاول السبق فانه في مقام الحكم فالمراد كان في مقام الافتاء لم يكن
فيه اشكال لان التقدير ان كان زني وهو بكروقرينه اعترافه حضوره مع ابيه وسكونه

فزني بامرأته فاقتديت
منه بمائة شاة وخادم ثم
سألت رجالا من أهل العلم
فأخبروني أن علي ابن جلد
مائة وتغريب عام وعلى
امرأته الرجم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم والذي
نفسى بيده لا قضين بينكما
بكتاب الله جل ذكره المائة
شاة والخادم رد وعلى ابنك
جلد مائة وتغريب عام

(٢) قوله وعلى امرأة هذا
الرجم هكذا نسخ الشرح
والذي في المتن بايدنا وعلى
امرأته الرجم قلعل مافي
الشارح رواية له اه

عما نسب إليه وأما العلم بكونه بكر أو قوق صريحاً من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه كان ابني
 أجيرا لامرأة هذا وابني لم يحصن (قوله وعلى ابنك جاد مائة وتغريب عام) واقفه الاكثر وقوع في
 رواية عمرو بن شعيب وأما ابنك فمجلده مائة وتغريبه سنة وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وجلداً بانه
 مائة وتغريبه عام وهذا ظاهر في أن الذي صدر عنه يثبت كان - كما لا فتوى بخلاف رواية سفيان ومن واقفه
 (قوله واغدياً أنيس) بنون ومهملة مصغر (على امرأة هذا) زاد محمد بن يوسف فاسألها قال ابن
 السكن في كتاب الصحابة لا أدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكره الا في هذا الحديث وقال ابن
 عبد البر هو ابن الضحالة الأسلمي وقيل ابن مرند وقيل ابن أبي مرند وزيفوا لا خبر بان أنيس بن أبي
 مرند صحابي مشهور وهو غنوي باليمن المعجمة والنون لا أسلمي وهو بفتح حين لا تصح خبره وغلط من
 زعم أيضاً أنه أنيس بن مالك وصغر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه أنصاري لا أسلمي ووقع في
 رواية شعيب وابني أنيس ذنب وأما أنت يا أنيس لرجل من أسلم فاعمد في رواية مالك ويونس وصالح بن
 كيسان وأمر أنيس الأسلمي لأن يأتي امرأة الآخر في رواية معمر ثم قال لرجل من أسلم يقال له أنيس
 فم يا أنيس قل امرأة هذا وهذا يدل على أن المراد بالغد والذهب والتوجه كما يطلق الرواح على ذلك
 وليس المراد حقيقة الغدو وهو التأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح التوجه نصف النهار وقد
 حكى عياض أن بعضهم استدله على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه أنيس
 في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار (قوله فان اعترفت فارجهما) في رواية يونس وأمر أنيس الأسلمي
 أن يرحم امرأة الآخر أن اعترفت (قوله فغدا عليها فاعترفت فارجهما) كذلك أكثر وقوع في رواية
 الليث فاعترفت فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجت واختصره ابن أبي ذئب فقال فغدا عليها
 فرجهما ونحوه في رواية صالح بن كيسان وفي رواية عمرو بن شعيب وأما امرأة هذا فترجم ورواية الليث
 اتبها لأنها تشعربان أنيساً أعاد جوابها على النبي صلى الله عليه وسلم فأمر حينئذ بفرجهما ويحتمل أن يكون
 يكون المراد امرء الأول المعلق على اعترافها فية مع رواية الاكثر وهو أولى وفي هذا الحديث من
 الفوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله نصاً واستنباطاً وجواز القسم على الأمر لتأكيده
 والخطاب بغير استعلاف وحسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وحلمه على من يخاطبه بما الأولى خلافه
 وإن من تأمى به من الحكماء في ذلك يحمدهم لا ينزعج لقول الخصم مثلاً احكم بيننا بالحق وقال
 البيضاوي إنما تواردا على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنهم ما يعلمان أنه لا يحكم إلا بحكم الله ليحكم بينهم ما
 بالحق الصريح لا بالمصالح ولا الأخذ بالآفاق لأن الحكم ان يفعل ذلك برضا الخصمين وفيه ان
 حسن الادب في مخاطبة الكبير يقتضي التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسبقاً وان كان للمام
 ان يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى اذا جاء أمراً وامكن ان كلامهما يدعى واستجاب استئذان
 المدعى والمستفتى الحاكم والعالم في الكلام ويتأكد ذلك اذا ظن ان له عذراً وفيه ان من اقر بالحد
 وجب على الامام اقامته عليه ولو لم يعترف من مشاركتة في ذلك وان من قذف غيره لا يقام عليه الحد
 لان طلبه المقتدوف خلافاً لابن أبي ليلى فانه قال يجب ولو لم يطلب المقتدوف (قلت) وفي الاستدلال
 به نظر لان محل الخلاف اذا كان المقتدوف حاضراً أو أما اذا كان غائباً كما هو ظاهر ان التأخير
 لاستكشاف الحال فان ثبت في حق المقتدوف فلا حد على القاذف كما في هذه القصة وقد قال النووي
 تبعاً لغيره ان سبب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أنيساً لامرأة يعلمها بالحد فاذن المذكور طالب محمد
 فاذن ان انكرت قال هكذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا بد منه لان ظاهره انه بعث طالب

واغدياً أنيس على امرأة هذا
 فان اعترفت فارجهما فغدا
 عليها فاعترفت فرجهما قلت
 لسفيان لم يقل فارجهما
 ان على ابني الرجم فقال
 أشد فيها من الزهري فربما
 قلته اوربها سكت

إقامة حد الزنا وهو غير مراد لان حد الزنا لا يحنط له بالتعيس والتنقيب عنه بل يستحب تلقين المقر به
 ليرجع كما تقدم في قصة ماعز وكان لقوله فان اعترفت مقابلا أي وان أنكرت فأعلمها أن لها طلب حد
 القذف فعذف لوجود الاحتمال فلما كبرت وطلبت لأحييت وقد أخرج أبو داود والنسائي من
 طريق سعيد بن المسيب عن ابن عباس ان رجلا أقر بأنه زنى بأمرأة فجلبده النبي صلى الله عليه وسلم
 مائة ثم سال المرأة فقالت كذب فجلبده حد القرية ثمانين وقد سكت عليه أبو داود وصححه الحاكم
 واستنكره النسائي وفيه ان المخدرة التي لا اعتاد البروز لا تكلف الحضور لمجلس الحكم بل يجوز أن
 يرسل اليها من يحكم لها وعابها وقد ترجم النسائي لذلك وفيه أن السائل يذ كر كل ما وقع في القصة
 لاحتمال أن يفهم المفتي أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسئلة أو لئلا السائل ان
 أنى كان عسيفا على هذا وهو انما جاء به من حكم الزنا والسرى في ذلك أنه أراد أن يشيم لابنه معذرة
 ما وأنه لم يكن مشهورا بالعهر ولم يهجم على المرأة مثلاً ولا استكرهها وانما وقع له ذلك اطول الملامسة
 المقتضية لمزيد التأنيس والادلال فيستفاد منه الحث على ابتعاد الاجنبى من الاجنبية مهما أمكن لان
 العشرة قد تنفض الى الفساد وبسورها الشيطان الى الفساد وفيه جواز استفتاء الفضول مع وجود
 الفاضل والرد على من منع التابى أن يفتى مع وجود الصعابى مثلاً وفيه جواز الاكتماء في الحكم
 بالامر الناشئ عن الظن مع القدرة على اليقين لكن اذا اختلفوا على المستفتى يرجع الى ما يفيد القطع
 وان كان في ذلك العسر الشريف من يفتى بالظن الذي لم ينشأ عن أصل ويحتمل أن يكون وقع ذلك
 من المناققين أو من قرب عهد بالجاهلية فاقدم على ذلك وفيه أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم وفي بلده وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات بالذالك وأخرج باسانيد فيها الواقدي
 ان منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعليه وعبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت
 وفيه أن الحكم المبني على الظن ينقض بما يفيد القطع وفيه أن الحد لا يقبل القداء وهو مجمع عليه في الزنا
 والسرقه والحراية وشرب المسكر واختلف في القذف والصحيح أنه كغيره وانما يجرى القداء في
 البدن كالقصاص في النفس والاطراف وأن الصلح المبني على غير الشرع يردو يعاد المال المأخوذ فيه
 قال ابن دقيق العيدو بذلك يتبين ضعف عذر من اعتذر من بالفقهاء عن بعض العقود الفاسدة بان
 المتعاضين تراضيا وأذن كل منهما للآخر في التصرف والحق أن الاذن في التصرف مقيّد بالعقود
 الصحيحة وفيه جواز الاستنباط في إقامة الحد واستدل به على وجوب الاعتذار والاكتفاء فيه بواحد
 وأجاب عياض باحتمال أن يكون ذلك ثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة هذين الرجاين كذا قال
 والذي قبل شهادته من الثلاثة والدالعيب فقط وأما العيب والزواج فلا وغفل بعض من تبع
 القاضي فقال لابد من هذا الحل والالزم الاكتفاء بشهادة واحد في الاقرار بالزنا ولا فائل به ويمكن
 الانفصال عن هذا بان أنيسا بحثا كما فتى في شروط الحكم ثم استأذن في رجاها فأذن له في رجاها
 وكيف يتصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليها من غير تقدم وعوى عليها ولا على وكيلها
 مع حضورها في البلد غير متوارية الآن يقال انها شهادة حسبة ويحاجب بان لم يقع هناك صيغة الشهادة
 المشروطة في ذلك واستدل به على جواز الحكم باقرار الجاني من غير ضبط بشهادة عليه ولكنها واقعة
 عين فيحتمل أن يكون أنيسا شهد قبل رجاها قال عياض اخذ قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود
 وغيرها ما أقر به الخصم عنده وهو أحد قولى الشافعى وبه قال أبو ثور وأبى ذلك الجمهور والخلاف في غير
 الحدود أقوى قال وقصة أنيس بطرقها احتمال معنى الاعتذار كما مضى وان قوله فارجاها أي بعد اعلامى

أولاً فوض الأمر إليه فإذا اعترف بمحضرة من يثبت ذلك بقوله لم يحكم وقد دل قوله فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعت أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي حكم فيها بعد أن أعلمه أنيس باعترافها كذا قل والذي يظهر أن أنيس لما اعترف أعلم النبي صلى الله عليه وسلم بمبالغة في الاستنابات مع كونه كان علق له رجبها على اعترافها واستدل به على أن حضور الامام الرجم ليس شرطاً وفيه نظر لاحتمال أن أنيساً كان حاكماً وقد حضر بل باشر الرجم لظاهر قوله فرجعها وفيه ترك الجمع بين الجلد والتغريب وسيأتي في باب البكر أن يجلدان وينقيان وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرة الواحدة لأنه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها والاكتفاء بالرجم من غير جلد لأنه لم ينقل في قصتها أيضاً وفيه نظر لأن الفعل لا عموم له فالترك أولى وفيه جواز استئجار الخروج وإجازة الأب ولده الصغير لمن يستغديه إذا احتاج لذلك واستدل به على صحته دعوى الأب لمجوره ولو كان بالغاً لكون الولد كان حاضراً ولم يشككم إلا بوجه ونعقب باحتمال أن يكون وكيله أولاً أن التسامح لم يقع إلا بسبب المال الذي وقع فيه الفداء فكان والد العفيف ادعى على زوج المرأة بما أخذه منه أمال نفسه وأمال امرأته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن ذلك الصلح فاسد ليعيده منه سواء كان من ماله أو من مال ولده فأمره النبي صلى الله عليه وسلم برد ذلك إليه وأما ما وقع في القصة من الحد فباعتراف العفيف ثم المرأة وفيه أن حال الزانيين إذا اختلفا أقيم على كل واحد حده لأن العفيف جلد والمرأة رجت فكذا لو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً وكذا لو زنى بالغ بصبي أو عاقل بمجنونة حد بالغ والعاقل دونهما وكذا عكسه وفيه أن من قد فوله لا يحد له لأن الرجل قال إن ابني زنى ولم يثبت عليه حد القذف * الحديث الثاني (قوله عن الزهري) صرح الحنفي في حديثه بالتعديت عن سفيان قال أنيساً يعني الزهري فقال إن شئتم حدثكم بخبرين حديثاً أو حدثكم بحديث السقيفة فقالوا حدثنا بحديث السقيفة فحدثهم به بطوله فحفظت منه شيئاً ثم حدثني ببقية بعد ذلك ومعه (قوله عن عبيد الله) بالتصغير هو المذكور في الحديث قبله ووقع عند أبي عوانة في رواية يونس عن الزهري أخبرني عبيد الله (قوله عن ابن عباس قال قال عمر) في رواية محمد بن منصور عن سفيان عن عائشة سمعت عمر (قوله بعد خشيت الخ) هو طرف من الحديث وباقي تمامه في الباب الذي يليه والغرض منه هنا قوله إلا وإن الرجم في الخ (قوله قال سفيان) هو موصول بالسند المذكور (قوله كذا حفظت) هذه جملة معترضة بين قوله أو الاعتراف وبين قوله وقد رجم وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية جعفر الثوري عن علي بن عبد الله شيخ البخاري فيه فقال بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها الشيخ والشيخة إذا زينا فارجوهما البتة وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فسقط من رواية البخاري من قوله وقرأ إلى قوله البتة وله البخاري هو الذي حذف ذلك عمداً فقد أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان وينبغي أن يكون وهم في ذلك (قلت) وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ويونس ومعهرو صالح بن كيسان وعقيل وغيرهم من الحفاظ عن الزهري فلم يذكروها وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال أيها الناس قد سنت لكم السنن وفرضت لكم القرائن وتركتم علي الواضحة ثم قال إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا يجحد حدين في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا

حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان عن الزهري
عن عبيد الله عن ابن
عباس رضي الله عنهما
قال قال عمر لقد خشيت أن
يطول بالناس زمان حتى
يقول قائل لا يجحد الرجم
في كتاب الله فيضلوا
بترك فريضة أنزلها الله إلا
وإن الرجم حق على من زنى
وقد أحسن إذا قامت البينة
أو كان الحمل أو الاعتراف
قال سفيان كذا حفظت
ألا وقد رجم رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ورجنا بعده

والذي نفس بيده لو ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتهما بيدي الشيخ والشيخة اذ انبأ
فارجوها البتة قال مالك الشيخ والشيخة الثيب والذبية ووقع في الحلبة في ترجمة داود بن ابي هند
عن سعيد بن المسيب عن عمر لكتبتهما في آخر القرآن ووقعت ايضا في هذا الحديث في رواية ابي معشر
الا في التنييه عليها في الباب الذي يليه فقال متصلا به وله قدر جهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجعنا
بعده ولو ان يقولوا كتب عمر ما لبس في كتاب الله لكتبته قد قرأناها الشيخ والشيخة اذ انبأ
فارجوها البتة نكالا من الله والله عز يزحكيم واخرج هذه الجملة النسائي وصححه الحاكم من
حديث ابي بن كعب قال ولقد كان فيها اي سورة الاحزاب آية الرجم الشيخ فذكر مثله ومن حديث
زيد بن ثابت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الشيخ والشيخة مثله الى قوله البتة ومن رواية
ابي اسامة بن سهل ان خالته اخبرته قالت لقد قرأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الرجم فذكره الى
قوله البتة وزاد بما قضيا من اللذة واخرج النسائي ايضا ان مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت الا
نكتبها في المصحف قال لا الاترى ان الشابين التبيين يرجعان ولقد ذكرنا ذلك فقال عمر انا اكتبكم
فقال يا رسول الله اكتبني آية الرجم قال لا استطيع وروينا في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق
يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن اسلم ان عمر خطب الناس فقال لا تشكوا في الرجم فانه حق ولقد هممت
ان اكتبه في المصحف فسأت ابي بن كعب فقال البس اني وانا استقرتها رسول الله صلى الله عليه
وسلم فدفعته في صدري وقلت استقرته آية الرجم وهم يتسافدون تسافدا لجرور رجاله ثقات وفيه اشارة
الى بيان السبب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف واخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال كان زيد
ابن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف فمر ا على هذه الآية فقال زيد سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول الشيخ والشيخة فارجوها البتة فقال عمر لما نزلت آية النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت اكتبها فكانه كره ذلك فقال عمر الاترى ان الشيخ اذ انبأ ولم يحصن جلد وان الشاب اذ انبأ
وقد احصن رجم فينفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من
عمومها **قوله باب رجم الحبلى في الزنا** في رواية غير ابي ذر من الزنا **قوله** اذا
احصنت اي تزوجت قال الاسماعيلي يريد اذا حبلت من زنا على الاحصان ثم وضعت فاما وهي حبلى
فلا ترجم حتى تضع وقال ابن بطال معنى الترجمة هل يجب على الحبلى رجم او لا وقد استقر الاجماع على
انها لا ترجم حتى تضع قال النووي وكذا لو كان حدها الجلد لا يجلد حتى تضع وكذا من وجب عليها
فصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع بالاجماع في كل ذلك اه وقد كان عمر اراد ان يرجم الحبلى
فقال له معاذ لا سبيل لك عليها حتى تضع ما في بطنها اخرج به ابن ابي شيبة ورجاله ثقات واختلف بعد
الوضع فقال مالك اذا وضعت رجت ولا ينتظر ان يكفل ولدها وقال الكوفيون لا ترجم حين تضع حتى
تجد من يكفل ولدها وهو قول الشافعي ورواية عن مالك وزاد الشافعي لا ترجم حتى ترضع اللبن وقد
اخرج مسلم من حديث عمران بن حصين ان امرأة جهنية اتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى
من الزنا فذكرت انها زنت فأمرها ان تقعد حتى تضع فاما وضعت انت فامرها فرجمت وعنده من
حديث يزيد بن ابي اسامة قال يا رسول الله طهرني فقالت انها حبلى من الزنا فقال لها
حتى تضعي فلما وضعت قال لا ترجها وتضع ولدها صغيرا لبس له من يرضعه فقام رجل فقال الى
رضاعه يا رسول الله فرجها وفي رواية له فأرضعته حتى قطمته ودفعته الى رجل من المسلمين

باب رجم الحبلى في الزنا
اذا احصنت
عبد العزيز بن عبد الله
حدثني ابراهيم بن سعد

ورجها وجمع بين روايتي برودة بان في الثانية زيادة فتحمل الاولى على ان المراد به قوله الى ارضاعه
اي ثريته وجمع بين حديثي عمران وبرودة ان الجهنية كان لولدها من برصه بخلاف القامدية (قوله
عن صالح) وهو ابن كيسان ووقع كذلك عند عتبة وب بن سفيان في تاريخه عن عبيد الله بن عيسى بن شيبخ
البخاري فيه بسنده واخرجه الاسماعيلي من طريقه (قوله عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله)
في رواية مالك عن الزهري ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة اخبره واخرجه احمد والدارقطني في
الفرائد وصححه ابن حبان (قوله عن ابن عباس) في رواية مالك ان عبيد الله بن عباس اخبره كنت
اقري رجلا من المهاجرين منهم عبيد الرحمن بن عوف ولم اتفق على اسم احدهم منهم غيره زاد الله في
روايته في خلافة عمر فلم ارجع الا بغيره من الاقشعريرة ما يجد عبيد الرحمن عند القراءة قال اللودوي فيما
نقله ابن التين معنى قوله كنت اقري رجلا لا اى تعلم منهم القرآن لان ابن عباس كان عند وفاة النبي
صلى الله عليه وسلم انما حفظ المفصل من المهاجرين والانصار قال وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر
ل عن النص لان قوله اقري بمعنى اعلم (قلت) ويؤيد ذلك ما وقع في رواية ابن اسحق عن عبد الله
ابن ابي بكر عن الزهري كنت اختلف الى عبد الرحمن بن عوف ونحن بمعنى مع عمر بن الخطاب اعلم عبيد
الرحمن بن عوف القرآن اخرجته ابن ابي شيبة وكان ابن عباس ذكيا سريع اللفظ وكان كثير من
الصعابة لاشتغالهم بالجهاد لم يستوعبوا القرآن حفظا وكان من اتفق له ذلك يستدركه بعد الوفاة
النبوية واقامتهم بالمدينة فكانوا يعمدون على نجباء الابناء فيقرؤهم تلقينا للحفظ (قوله فيهما انا
بمنزله بمعنى وهو عند عمرو) في رواية ابن اسحق فاتيته في المنزل فلم اجدته فانتظرت حتى جاء (قوله في
اخر حجة حجة) يعني عمر كان ذلك سنة ثلاث وعشرين (قوله لورايت رجلا في امير المؤمنين
اليوم) لم اتفق على اسمه (قوله هل لك في فلان) لم اتفق على اسمه ايضا ووقع في رواية ابن اسحق
ان من قال ذلك كان اكثر من واحد ولفظه ان رجلا من الانصار ذكرا بيعة ابي بكر (قوله لقد بايعت
فلانا) هو طلحة بن عبيد الله اخرجته البراز من طريق ابي معشر عن زيد بن اسلم عن ابيه وعن عمر
مولي غفرة ضم المعجزة وسكون الفاء فالقدم على ابي بكر مال فذكر قصة طويلة في قسم النبي ثم
قال حتى اذا كان من آخر السنة التي حج فيها عمر قال بعض الناس لو قدمت امير المؤمنين اقمنا فلانا
يعنون طلحة بن عبيد الله ونقل ابن طال عن المهلب ان الذين عننوا انهم يبايعونه رجلا من الانصار
ولم يذكر مستنده في ذلك (قوله فوالله ما كانت بيعة ابي بكر الا فلتة) بفتح الفاء وسكون اللام بعدها
مثناة ثم تاء تانيث اى فجأة وزنه ومعناه وجاء عن سحنون عن اشهب انه كان يقولها بضم الفاء ويفسرها
بانفلات الشئ من الشئ ويقول ان الفتح غلط وانه انما يقال فيما يندم عليه وبيعة ابي بكر مما
لا يندم عليه احد وتعقب بشبوت الرواية بفتح الفاء ولا يلزم من وقوع الشئ بغته ان يندم عليه كل
احد بل يمكن الندم عليه من بعض دون بعض وانما أطلقوا على بيعة ابي بكر ذلك بالنسبة لمن لم يحضرها
في الحال الاول ووقع في رواية ابن اسحق بعد قوله فلتة فما يمنع امرأ ان هلك هذا ان يقوم الى من يريد
فيضرب على يده فتكون اى البيعة كما كانت اى في قصة ابي بكر وسيأتي مزيد في معنى الفاتة بعد
(قوله فغضب عمر) زاد ابن اسحق غضبا ما رايت له غضب مثله منذ كان (قوله ان يغضبوهم
امورهم) كذا في رواية الجميع بغين معجمة وصاد همزة وفي رواية مالك يغضبوهم بزيادة مثناة بعد
الغين المعجمة وحكى ابن التين انه روى بالعين المهملة وضم اوله من الغضب اى صار لانا نصر له
والمعصوب الضعيف وهو من غضبت الشاة اذا انكسر احد قرنيها او قرنها الداخل وهو المشاش
والمعنى انهم يغلبون على الامر فيضعفوا ضعفتهم والاول اول والمراد انهم يشبون على الامر بغير

عن صالح عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة بن مسعود عن ابن
عباس قال كنت اقري
رجلا من المهاجرين منهم
عبد الرحمن بن عوف فيما
انا في منزله بمعنى وهو عند
عمر بن الخطاب في آخر
حجة حجة اذ رجعت الى
عبد الرحمن فقال لورايت
رجلا في امير المؤمنين اليوم
فقال يا امير المؤمنين هل
لك في فلان يقول لو قدمت
عمر لقد بايعت فلانا فوالله
ما كانت بيعة ابي بكر الا
فلتة فتمت فغضب عمر ثم
قال اى ان شاء الله لقائم
العشيبة في الناس فنهضهم
هو لاء الذين يريدون ان
يغضبوهم امورهم قال
عبد الرحمن فقلت يا امير
المؤمنين لا تفعل فان الموسم

بطيرها عنك كل مطير وان
لا يعرفها وان لا يضرها
على مواضعها فامهل حتى
تقدم المدينة فانها دار
الحجرة والسنة فتخلص
باهل الفقه واشراف
الناس فتقول ما قلت
تمكنا في اهل العلم
مقاتلت ويضعونها على
مواضعها فقال عمار
والله ان شاء الله لا قوم
بذلك اول مقام اقومه
بالمدينة قال ابن عباس
فقد مننا المدينة في عقب
ذي الحجة فاما كان يوم
الجمعة عجلت الرواح حين
راغت الشمس حتى اجد
سعيد بن زيد بن عمرو بن
نقيل جالسا الى ركن المنبر
فجلست حوله فمس ركبتي
ركبته فلم انشب ان خرج
عمر بن الخطاب فاما رأيت
مقبلا قلت لسعيد بن زيد
ابن عمرو بن نقيل ايقولن
العشية مقالة لم يقلها منذ
استخلف قط قبله فانكر
علي وقال ما عسى ان
يقول ما لم يقل قبله فجلست
عمر على المنبر فلما سكنت
المؤذنون قام فاتي على
الله بما هو اهل ثم قال اما
بعد فاني قائل انكم مقالة قد
قدر لي ان اقوالها لا أدري
لعلها بين يدي أجلى فن
عقلها ووعاها فليحدث بها
حيث تهت به راخاته ومن خشي أن لا يعقلها فلا حل لاحد أن يكذب على

عهد ولا مشاورة وقد وقع ذلك بعد علي وفق ما حذره عمر رضي الله عنه (قوله يجمع رعا الناس
وغوغاهم) الرعا بفتح الراء وبهملة تين الجهلة الرذلاء وقيل الشباب منهم والغوغاء بمعجمتين بينهما
راوسا كنه اصله سارة الجراد حين يبدأ في الطيران ويطلق دلي السفلة المسرعين الى الشر (قوله يغلبون
على قريكتين) بضم القاف وسكون الراء ثم موحدة أى المكان الذي يقرب منك ووقع في رواية الكشميهني
وأبي زيد المرزوي بكسر القاف وبالنون رهو خطأ وفي رواية ابن وهب عن مالك على مجلسك اذاقت
في الناس (قوله بطيرها) بضم أوله من أطار الشيء اذا أطلقه وللسرخسي بطيرها بفتح أوله أى يحملونها
على غير وجهها ومثله لابن وهب قال يطيرها أولئك ولا يعونها أى لا يعرفون المراد بها (قوله فتخلص)
بضم اللام بعد ها بهملة أى تصل (قوله لا قوم) في رواية مالك فقال لئن قدمت المدينة صالحا لا كلن
الناس بها (قوله أقومه) في رواية الكشميهني والسرخسي أقوم بحذف الضمير (قوله في عقب ذي
الحجة) بضم الميم وملة وسكون القاف وبفتحة هاء وكسر القاف رهو أولى فان الاول يقال لما بعد النكحة
والثاني لما قرب منها يقال جاء عقب الشهر بالوجهين والواقع الثاني لان قدوم عمر كان قبل ان
ينسلخ ذوالحجة في يوم الاربعاء (قوله عجلت الرواح) في رواية الكشميهني بالرواح زادسفيان
عند البزار وجاءت الجمعة وكثرت ما حدثني عبد الرحمن بن عوف فوجدت الى المسجد وجد وفي رواية
جويرية عن مالك عند ابن حبان والدارقطني لما أخبرني (قوله حين راغت الشمس) في رواية
مالك حين كانت صكة عمى بفتح الصاد وتشديد الكاف وعمى بضم أوله رفح الميم وتشديد الهمزة
وقيل بتشديد الميم بوزن جلي زاد أحمد بن اسحق بن عيسى قلت لمالك ما صكة عمى قال لا عمى قال
لا يبالى أى ساعة خرج لا يعرف الحرم من البرد أو نحو هذا (قلت) وهو تفهيم معنى وقال أبو هلال
السكري المراد به اشتداد الهاجرة والاصل فيه انه اسم رجل من العمالة يقال له عمى غزا فوما في قائم
الظهرة فارفع بهم فصار مثالا لكل من جاء في ذلك الوقت وقبل هو رجل من عدوان كان يفيض بالحاج
عند الهاجرة فضرب به المثل وقيل المعنى ان الشخص في هذا الوقت يكون كالأعمى لا يقدر على
مباشرة الشمس بعينه وقيل أصله ان الطيبي يدري أي يدوخ من شدة الحر فيصك رأسه ما واجهه
والدارقطني من طريق سعيد بن داود عن مالك صكة عمى ساعة من النهار تسميها العرب وهو نصف
انهار أو قريباً منه (فجلست حوله) في رواية الاسماعيلي حذوه وكذا المالكا وفي رواية اسحق العنزي
عن مالك خذاه وفي رواية معمر فجلست الى جنبه فمس ركبتي ركبته (قوله فلم انشب) بنون معجمة
وموحدة أى لم اتعلق بشئ غير ما كنت فيه والمراد سرعة خروجه (قوله أن خرج) أى من
مكانه الى جهة المنبر وفي رواية مالك ان طلع عمر أى ظهر يوم المنبر أى بقصده (قوله ايقولن العشية
مقالة) أى عمر (قوله لم يقلها منذ استخلف) في رواية مالك لم يقلها أحد قط قبله (قوله ما عسى) في
رواية الاسماعيلي ما عسى (قوله ان يقول ما لم يقل قبله) زادسفيان فغضب سعيد وقال ما عسى ان يقول
ابن عباس ان يئبه سعيدا معتمدا على ما أخبر به عبد الرحمن ليكون على نقطة فيلقى بالله لما يقوله عمر فلم
يقع ذلك من سعيد موقعا بل أنكره لانه لم يعلم بما سبق لعمر وعلى بنى ان الامور استقرت (قوله لا أدري
لعلها بين يدي أجلى) أى يقرب موتى رهو من الامور التى جرت على لسان عمر فوقعت كما قال
روقع في رواية أبي معشر المشار اليها قبل ما يؤخذ منه سبب ذلك وان عمر قال في خطبته هذه رأيت
رؤيا وما ذاك الا عند قرب أجلى رأيت كأن ديكتافرنى وفي مرسل سعيد بن المسيب في الموطن ان
عمر لما صدر من الحج دعا الله أن يقبضه اليه غير مضيع ولا مفرط وقال في آخر القصصة فانا نسلخ

حيث تهت به راخاته ومن خشي أن لا يعقلها فلا حل لاحد أن يكذب على

ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق وانزل عليه الكتاب فكان مما أنزل الله آية الرجم فقراها ماها وعقلناها ووعيناها رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فاخشي ان طال بالناس زمان أن يقول قائل والله ما تجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاء اعتراف ثم انا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم وان كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم الاثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطروني كما أطرت بنى عيسى بن مريم وقولوا عبد الله ورسوله ثم انه بلغني أن قائلًا منكم يقول والله لو قدمت عمر بايعت فلانا فلا يفترن امرؤ أن يقول انما كانت بيعة أبي بكر فقلت وعت

ذوالحجة حتى قتل عمر (قوله ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق) قال الطبري قدم عمر هذا الكلام قبل ما أراد أن يقوله فوطئه له ليتيقظ السامع لما يقول (قوله فكان مما) في رواية الكشميهني فيما (قوله آية الرجم) تقدم القول فيها في الباب الذي قبله قال الطبري آية الرجم بالرفع اسم كان وخبرها من التبعيضية في قوله مما أنزل الله ففيه تقدم الخبر على الاسم وهو كثير (قوله ووعيناها رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الاسماعيلي ورجم بزيادة واو وكذا المالك (قوله فاخشي) في رواية معمر واني خائف (قوله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله) اي في الآية المذكورة التي نسخت تلاوتها وبقي حكمها وقد وقع ما خشيته عمر ايضا فانكر الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض المعتزلة ويحتمل ان يكون استند في ذلك الى توقيف وقد اخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن عباس ان عمر قال سيجي قوم يكذبون بالرجم الحديث ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة في حديث عمر عند النسائي وان ناسا يقولون ما بال الرجم وانما في كتاب الله الجلد الا قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه اشارة الى ان عمر استنصر ان ناسا قالوا ذلك فرد عليهم وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر اياكم ان تهلكوا عن آية الرجم ان يقول قائل لا اجد حديث في كتاب الله في رجم (قوله والرجم في كتاب الله حق) اي في قوله تعالى او يجعل الله من سبيلافين النبي صلى الله عليه وسلم ان المراد به رجم التيب وجلد البكر كما تقدم التنبيه عليه في قصة العفيف قريبا (قوله اذا قامت البينة) اي بشرطها (قوله اذا احصن) اي كان بالغًا عاقلًا قد تزوج حررة تزويجا صحيحا وجامعها (قوله او كان الحبل) بفتح المهملة والموحدة في رواية معمر الحبل اي وجدت المرأة الحلية من زوج او سيد حبل ولم تذكر شبهة ولا كراهها (قوله او الاعتراف) اي الاقرار بالزنا والاستمرار عاياه وفي رواية سفيان او كان حلا او اعترافا ونصب على نزع الخافض اي كان الزنا عن حل او عن اعتراف (قوله ثم انا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله) اي مما نسخت تلاوته (قوله لا ترغبوا عن آبائكم) اي لا تنتسبوا الى غيرهم (قوله فانه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم او ان كفرا بكم) كذا هو بالسند وكذا في رواية معمر بالسند لكن قال لا ترغبوا عن آبائكم فانه كفر بكم او ان كفرا بكم ان ترغبوا عن آبائكم ووقع في رواية جويرية عن مالك فان كفرا بكم ان ترغبوا عن آبائكم (قوله الاثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية مالك الا وان بالواو بدل ثم والا بالتخفيف حرف افتتاح كلام غير الذي قبله (قوله لا تطروني) هذا القدر مما سمعه سفيان من الزهري أفردته الحميدي في مسنده عن ابن عيينة سمعت الزهري به وقد تقدم مفردا في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الانبياء عن الحميدي بسنده هذا وتقدم شرح الاطراء (قوله كما أطرت بنى عيسى) في رواية سفيان كما أطرت النصارى عيسى (قوله وقولوا عبد الله) في رواية مالك فانما أنا عبد الله وقولوا قال ابن الجوزي لا يلزم من النهي عن الشيء وقوعه لانا لانعلم احدا ادعى في نبينا ما ادعته النصارى في عيسى وانما سبب النهي فيما يظهر ما وقع في حديث معاذ ابن جبل لما استأذن في السجود له فامتنع ونهاه ففك أنه خشي أن يبلغ غيرهما ما هو فوق ذلك فبادر الى النهي تأكيده باللام وقال ابن التين معنى قوله لا تطروني لا تمدحوني كمدح النصارى حتى غلب بعضهم في عيسى فجعله المأمع الله وبعضهم ادعى انه هو الله وبعضهم ابن الله ثم أردف النبي بقوله أنا عبد الله قال والتسكتة في ايراد عمر هذه القصة هنا انه خشي عليهم الغلو به حتى خشي على من لا قوة له في القسم أن يظن بشخص استحقاقه الخلاف فيقوم

في ذلك مع ان المذكور لا يستحق قيطر به بما ليس فيه فبدخل في النهي ويجعل ان تكون المناسبة ان
الذي وقع منه في مدح أي بكر ليس من الاطراء المنهي عنه ومن ثم قال وليس فيكم مثل أي بكر ومناسبة
ايراد قصة الرجم والزجر عن الرغبة عن الآباء للقصة التي خطب بسببها وهي قول القائل لومات
عمر لبايعت فلانا انه أشار بقصة الرجم الى زجر من يقول لا أعمل في الاحكام الشرعية الا بما وجدته في
القرآن وليس في القرآن تصريح باشتراط التشاور اذا مات الخليفة بل انما يؤخذ ذلك من جهة السنة كما
ان الرجم ليس فيما يتلى من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة وأما الزجر عن الرغبة عن الآباء
فكانه أشار الى أن الخليفة يتنزل للرعية منزلة الاب فلا يجوز لهم ان يرغبوا الى غيره بل يجب عليهم
طاعته بشرطها كما يجب طاعة الاب الذي ظهر لي من المناسبة والعلم عند الله تعالى (قوله الا وانها)
أي بيعة أي بكر (قوله قد كانت كذلك) أي قلته وصرح بذلك في رواية اسحق بن عيسى عن مالك حكي
ثعلب عن ابن الاعرابي وأخرجه سيف في الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه قال قلته
الليلة التي يشك فيها هل هي من رجب أو شعبان وهل من المحرم أو صفر كان العرب لا يشهرون السلاح
في الاشهر الحرم فكان من له نار تر بص فاذا جاءت تلك الليلة انتهز الفرصة من قبل أن يتحقق انسلاخ
الشهر فيمتسكن ممن يريد ايقاع الشر به وهو آمن فيترتب على ذلك الشر الكثير فشبه عمر الحياة
النبوية بالشهر الحرام والقلته بما وقع من أهل الردة وروى الله شر ذلك بيعة أي بكر لما وقع منه من
النهوض في قتالهم واخذوا شوكتهم كذا قال والاولى ان يقال الجامع بينهما انتهاز الفرصة لكن كان ينشأ
عن أخذ النار الشر الكثير فوفاي الله المسلمين شر ذلك فلم ينشأ عن بيعة أي بكر شر بل أطاعه الناس
كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها وفي قوله وفي الله شرها ايماء الى التحذير من الوقوع في مثل ذلك
حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف (قوله ولكن الله وفي شرها) أي وفاهم ما في العجلة غالباً
من الشر لان من العادة أن من لم يطاع على الخدمة في الشيء الذي يفعل بغته لا يرضاه وقد بين عمر سبب
اسراهم ببيعة أي بكر لما خشوا ان يبايع الانصار سعد بن عباد بن عباد قال ابو عبيد عا جلا ببيعة أي بكر
خيفة انتشار الامر وان يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر وقال الداودي معنى قوله كانت قلته أنها وقعت
من غير مشورة مع جميع من كان ينبغي ان يشاوروا نكر هذه الكراييدي صاحب الشافعي وقال بل
المراد ان أبا بكر ومن معه نفلتوا في ذهابهم الى الانصار فبايعوا أبا بكر بحضرتهم وفيهم من لا يعرف
ما يجب عليه من بيعته فقال منا أمير ومنكم أمير فالمراد بالقلته ما وقع من مخالفة الانصار وما أرادوه من
مبايعة سعد بن عباد وقال ابن حبان معنى قوله كانت قلته ان ابتدأها كان عن غير ملا كثير
والشيء اذا كان كذلك يقال له القلته فيتوقع فيه ما عليه يحدث من الشر بمخالفة من يخالف في ذلك عادة
فكفى الله المسلمين الشر المتوقع في ذلك عادة لان بيعة أي بكر كان فيها شر (قوله وليس فيكم
من تقطع الاعناق اليه مثل أي بكر) قال الخطابي يريد ان السابق منكم الذي لا يلحق في
الفضل لا يصل الى منزلة أي بكر فلا يطمع أحد أن يقع له مثل ما وقع لابي بكر من المبايعة أو لابي الملاء
اليسير ثم اجتمع الناس عليه وعدم اختلافهم عليه لما تحققوا من استحقاقه فلم يحتاجوا في أمره
الى ظرو ولا الى مشاورة أخرى وليس غيره في ذلك مثله انتهى ملخصاً وفيه إشارة الى التحذير من
المسارعة الى مثل ذلك حيث لا يكون هنالك مثل أي بكر لما اجتمع فيه من الصفات الحمودة من
قيامه في أمر الله ولين جانبه للمسلمين وحسن خلقه ومعرفة بالسياسة وورعه التام ممن لا يوجد فيه
مثل صفاته لا يؤمن من مبايعته عن غير مشورة الاختلاف الذي ينشأ عنه الشر وعبر بقوله

الا وانها قد كانت
كذلك ولكن الله وفي
شرها وليس فيكم من
تقطع الاعناق اليه مثل
أي بكر من يبيع رجلاً

تقطع الاعناق لكون الناظر الى السابق تمتد عنقه لينظر فاذا لم يحصل مقصوده من سبق من
يريد سبقه قيل انقطعت عنقه اولان المتسابقين تمتد الى رؤيتهم الاعناق حتى يغيب السابق
عن النظر فغير عن امتناع نظره بانقطاع عنقه وقال ابن التين هو مثل يقال للفرس الجواد
تقطع اعناق الخيل دون لحاقه ووقع في رواية أبي معشر المذكورة ومن أين لنا مثل أبي بكر
تمد اعناقنا اليه (قوله من غير) في رواية الكشيجهني عن غير مشورة بضم المعجمة وسكون الواو
وسكون المعجمة وفتح الواو فلا يبيع بالموحدة وجاء بالمشناة وهو اولي لقوله هو والذي تابعه
(قوله تغرة أن يقتلا) بمشناة مفتوحة وعين معجمة مكسورة وراء ثقيلة بعدها هاء تانيث اي حذرا من
القتل وهو مصدر من أغررتة تغريرا أو تغرة والمعنى ان من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه
وعرضهما للقتل (قوله وانه قد كان من خبرنا) كذا لاكثر من الخبر بفتح الموحدة ووقع للمدتملى
بسكون التعتانية والضمير لابي بكر وعلى هذا فيقرأ أن الانصار بالكسر على انه ابتداء كلام آخر
وعلى رواية الاكثر بفتح همزة أن على انه خبر كان (قوله خالفونا) أي لم يجتمعوا معنا في منزل
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وخالف عنا على والزبيرون معهما) في رواية مالك ومعهروان
عليما والزبيرون كان معهما نخلة وفي بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا في رواية
سفيان لكن قال العباس بدل الزبير (قوله يا أبا بكر اطلق بنا الى اخواننا) زاد في رواية جويرية
عن مالك فيبينما نحن في منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا برجل ينادي من وراء الجدار اخرج الى
يا ابن الخطاب فقلت اليك عنى فاني مشغول قال اخرج الى فانه قد حدث أمران الانصار اجتمعوا
فادركوهم قبل ان يحدوا أمرا يكون ينكم فيه حرب فقلت لابي بكر اطلق (قوله فاطمنا نريدهم)
زاد جويرية فلقينا أبو عبيدة بن الجراح فاحذأ أبو بكر بيده عيشي يني وبينه (قوله لقينا رجلا
صالحا) في رواية معمر عن ابن شهاب شهدا بدر اقامة في غزوة بدر في رواية ابن اسحق رجلا
صدق عويم بن ساعدة ومعن بن عدي كذا ادرج تسميتهما وبين مالك انه قول عروة ولفظه قال ابن
شهاب اخبرني عروة انها معن بن عدي وعويم بن ساعدة وفي رواية سفيان قال الزهري هما ولم يذكر
عروة ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب بزيادة فأخرجه الاسماعيلي من طريقه
وقال فيه قال ابن شهاب واخبرني عروة الرجلين فسماهما وزادا فاما عويم فهو الذي بلغنا انه قيل
يا رسول الله من الذين قال الله فيهم رجال يحبون ان يتظاهروا قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة
واما معن فبلغنا ان الناس بكوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفاه الله وقالوا ودنا انما لنا
فيله لثلاثين بعده قتال معن بن عدي والله ما احب ان لومت قبله حتى اصدفه ميتا كما صدفته حيا
واستشهدنا بما في (قوله ما عالا) بفتح اللام والهمز اي اتفق وفي رواية مالك الذي صنع القوم اي من
اتفاقهم على ان يبيعوا السعد بن عباد (قوله لا عليكم ان لا تهر بوهم) لا بعد ان زائدة (قوله
اقضوا امركم) في رواية سفيان امهلوا حتى تقضوا امركم ويؤخذ من هذا ان الانصار كلهم
لم يجتمع على سعد بن عباد (قوله من مل) بزي وتشد يد الامم المفتوحة اي ملقف (قوله بين
ظهرانيهم) بفتح المعجمة والتون اي في وسطهم (قوله بوعن) بضم اوله وفتح المهملة اي يحصل له الوجه
وهو الحسى بتافض ولناك زميل وفي رواية سفيان وعن بصيغة الفعل الماضي وزهم
بعض الشراح ان ذلك وقع لسعد من هول ذلك المقام وفيه نظر لان سعدا كان من الشجعان
والذين كانوا عند اعوانه وانصاره وقد اتفقوا على تأميره وسيان عمر يقتضي انه جاء فوجده
موجودا وكان ذلك حصل له بعد كلام ابي بكر وعمر لكان له بعض اتجاء لان مشه قد يكون من

من غير مشورة من المسلمين
فلا يبيع هو ولا الذي يايحه
تغرة ان يقتلا وانه قد
كان من خبرنا حين
توفي الله نبيه صلى الله عليه
وسلم ان الانصار خالفونا
واجتمعوا بأمرهم في
سقيفة بني ساعدة وخالف
عنا على والزبيرون
معهما واجتمع المهاجرون
الى ابي بكر فقلت لابي
بكر يا أبا بكر اطلق بنا الى
اخواننا هؤلاء من الانصار
فاطلقنا نريدهم فلما
دونا منهم لقينا رجلا
صالحا فذكر امامنا لا عليه
القوم فقالا ابن تريدون
يا معشر المهاجرين فقلنا
نريد اخواننا هؤلاء من
الانصار فقالا لا عليكم ان
لا تهر بوهم اقضوا امركم
فقلت والله اننا نينهم
فاطلقنا حتى اتيناهم في
سقيفة بني ساعدة فاذا رجل
من مل بين ظهرانيهم فقلت
من هذا قالوا هذا سعد بن
عباد فقلت ماله قالوا بوعن
فلما جلسنا قليلا

الفيظ واما قبل ذلك فلا وقد وقع في رواية الاسماعيلي قالوا سعد وجمع يوعلى وكان سعدا كان موعوكا فلما
اجتمعوا اليه في سقيفة بني ساعدة وهي منسوبة اليه لانه كان كبير بني ساعدة خرج اليهم من منزله وهو
بتلك الحالة فطرقهم أبو بكر وعمر في تلك الحالة (قوله تشهد خطيبهم) لم أقف على اسمه وكان ثابت بن
قيس بن شماس يدعى خطيب الانصار قال في يظهر أنه هو (قوله وكتيبة الاسلام) الكتيبة بمثناة ثم
موحدة وزن عظيمة وجهها كتاب هي الجيش المجتمع الذي لا يتقشر وأطلق عليهم ذلك مبالغة كانه قال
لهم أنتم مجتمع الاسلام (قوله وآتكم معشر) في رواية الكشميهني معاشر (قوله رهط) أى قليل
وقد تقدم أنه يقال للعشرة فادونها زاد ابن وهب في روايته مناو كذا المعمر وهو يرفع الاشكال فانه
لم يرد حقيقة الرهط وإنما أطلقه عليهم بالنسبة اليهم أى أنهم بالنسبة لنا قليل لان عدد الانصار في
المواطن النبوية التي ضبطت كانوا دائما أكثر من عدد المهاجرين وهو بناء على ان المراد بالمهاجرين
من كان مسلما قبل فتح مكة وهو المعتمد والافلأر بدعوم من كان من غير الانصار لكانوا اضعاف
اضعاف الانصار (قوله وقد دفت دافة من قومكم) بالبدال المهملة والفاء أى عدد قليل واصله من الدف
وهو السير البطي في جماعة (قوله يختزلونا) بجاء معجمة وزاى أى يقتطعوننا من الامر وينفردوا به
دوننا وقال أبو زيد دخلته عن حاجته عوقته عنها والمراد هنا بالاصل ما تستحقونه من الامر (قوله
وان يعضنونا) بجاء مهملة وضاد معجمة ووقع في رواية المستملى أى يخرجوننا قاله أبو عبيد وهو كما يقال
عضنه واحتضنه عن الامر أخرجه في ناحية عنه واستبد به اوجبه عنه ووقع في رواية ابى على بن
السكن يعضنونا بمثناة قبل الصاد المهملة وتشديد هاء ومثله للكشميهني لكن بضم الخاء بغير تاء وهي
بمعنى الاقتطاع والاستئصال وفي رواية سفيان عند البرازو يختصون بالامر أو يستأثرون بالامر دوننا
وفي رواية أبى بكر الحنفي عن مالك عند الدارقطني ويخطفون بجاء معجمة ثم طاء مهملة ثم فاء الروايات
كها متفقة على ان قوله فاذا هم الخ بقية كلام خطيب الانصار لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله وقد
دفت دافة من قومكم قال عمر فاذا هم ير بدون الخ وزيادة قوله هنا قال عمر خطأ والصواب انه كله
كلام الانصار ويدل له قول عمر فلما سكت وعلى ذلك شرحه الخطاى فقال قوله رهط أى ان عددكم قليل
بالإضافة للانصار وقوله دفت دافة من قومكم ير يدانكم قوم طرأة غرباء قبلكم من مكة البنا ثم أنتم
تر بدون ان تستأثروا علينا (قوله فلما سكت) أى خطيب الانصار وحاصل ما تقدم من كلامه انه اخبر
ان طائفة من المهاجرين أرادوا أن ينعوا الانصار من أمر نعتقد الانصار انهم يستحقونه وإنما عرض
بتلك بابى بكر وعمر ومن حضر معهما (قوله اردت ان اتكلم وكنت قد زورت) برأى ثم راء أى هيات
وحسنت وفي رواية مالك رويت براء وواو ثقيلة ثم تحتانية ساكنة من الروية ضد البدية وبو يده قول
عمر بعد فماترك كلمة وفي رواية مالك ماترك من كلمة اعجبتي في رؤيتي الا فها في بدييه وفي حديث
عائشة وكان عمر يقول والله ما اردت لذلك الا انى قد هأت كلاما قد اعجبني خشيت ان لا يبلغه أبو بكر
(قوله على رسلك) بكسر الراء وسكون المهملة ويجوز الفتح أى على مهلك بفتح حين وقد تقدم بيانه في
الاعتكاف وفي حديث عائشة الماضي في مناقب أبى بكر فأسكته أبو بكر (قوله ان أغضبه) بغين ثم ضاد
معجمتين ثم موحدة وفي رواية الكشميهني بمهملتين ثم باء آخر الحروف (قوله فكان هو أحلم منى
وأوفر) في حديث عائشة فتكلم أبلغ الناس (قوله ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل) زاد ابن اسحق في
روايته عن الزهري أنا والله يا معشر الانصار ما نكر فضلكم ولا بلاكم في الاسلام ولا حقكم الواجب
علينا (قوله ولن يعرف) بضم أوله على البناء للمجهول وفي رواية مالك ولن تعرف العرب هذا الامر الا

تشهد خطيبهم فأثنى على
الله بما هو أهله ثم قال
أما بعد فنحن انصار الله
وكتيبة الاسلام
وانتم معشر المهاجرين
رهط وقد دفت دافة من
قومكم فاذا هم ير بدون
ان يختزلونا من اصلنا وان
يعضنونا من الامر فلما
سكت اردت ان اتكلم
وكنت قد زورت مقالة
اعجبتي اردت ان اقدمها
بين يدى أبى بكر وكنت
ادارى منه بعض الحد
فلما اردت ان اتكلم قال
أبو بكر على رسلك
فكرهت ان أغضبه فتكلم
أبو بكر فكان هو أحلم منى
وأوفر والله ما ترك من
كلمة اعجبتي في تزويرى
الا قال في بديته مثلها
او افضل حتى سكت فقال
ما ذكرتم فيكم من خير
فأنتم له أهل ولن يعرف
هذا الامر الا لهذا الخي
من قرش

لهذا الحى من قريش وكذا في رواية سفيان وفي رواية ابن اسحق قد عرفتم ان هذا الحى من قريش بمنزلة
 من العرب ليس بها غيرهم وان العرب لا يجتمع الا على رجل منهم فاقه والله لا تصدعوا الاسلام ولا
 تكونوا اول من أحدث في الاسلام (قوله هم أوسط العرب) في رواية الكشميهنى هو بدلهم والاول
 أوجه وقد بينت في مناقب أبي بكر ان أحد أخرج من طريق جريد بن عبد الرحمن عن أبي بكر الصديق
 أنه قال يومئذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاثمة من قريش وسقت الكلام على ذلك هناك
 وسبأ في القول في حكمه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى (قوله وقد رخصت لكم أحد هذين الرجلين)
 زاد عمرو بن مَرْزُوق عن مالك عند الدارقطني هنا فأخذ بيدي ويبدأ بي عبدة بن الجراح وقد ذكرت
 في هذا الحديث مفاخره وتقدم ما يتعلق بذلك في مناقب أبي بكر (قوله قال قائل الانصار) في رواية
 الكشميهنى من الانصار وكذا في رواية مالك وقد سماه سفيان في روايته عند البزار فقال جباب بن المنذر
 لسكنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك في روايته عن الزهري ان الذي سماه سعيد بن المسيب فقال
 قال ابن شهاب فأنبأني سعيد بن المسيب ان الحباب بن المنذر هو الذي قال انا جدي لها المحكك وتقدم
 موصولا في حديث عائشة فقال أبو بكر نحن الامراء واتم الوزراء فقال الحباب بن المنذر لا والله لا نقبل
 منا امير ومنكم امير وتقدم تفسير المرجب والمحكك هناك وهكذا سائر ما يتعلق بيعة أبي بكر المذكورة
 مشروحا وزاد اسحق بن الطباع هناك فقلت لما لك ما معناه قال كانه يقول انا داهيتا وهو تفسير معنى زاد
 سفيان في روايته هنا والاعدا الحرب ينسار بينكم خدعة فقلت انه لا يصلح سيفان في غمد واحد ووقع
 عندهم من ان راوى ذلك فتادة فقال قال فتادة قال عمر لا يصلح سيفان في غمد واحد ولكن منا الامراء
 ومنكم الوزراء ووقع عند ابن سعد صحيح من مرسل القاسم بن محمد قال اجتمعت الانصار الى سعد بن
 عبادة فانا هم ابو بكر وعمر وابو عبدة فقام الحباب بن المنذر وكان يدريا فقال منا امير ومنكم امير فانا
 والله ما ننفس عليكم هذا الامر ولكننا نخاف ان يلها اقوام قتلنا اباهم واخوتهم فقال عمر اذا كان ذلك فت
 ان استطعت قال الخطابي الحامل للقتال منا امير ومنكم امير ان العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم الا
 لمن يكون منهم وكانه لم يكن يبلغه حكم الامارة في الاسلام واختصاص ذلك بقريش فلما بلغه اسلم عن
 قوله وباج هو وقومه ابا بكر (قوله حتى فرقت) بفتح الفاء وكسر الراء ثم فاف من الفرق بفتح تين وهو
 الخوف وفي رواية مالك حتى خفت وفي رواية جويرية حتى اشفقنا الاختلاف ووقع في رواية ابن
 اسحق المذكورة فيما أخرجه الذهلي في الزهريات بسند صحيح عنه حدثني عبد الله بن أبي بكر عن
 الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمر قال قلت يا معشر الانصار ان اولي الناس بنبي الله ثاني
 اثنين اذهما في الغار ثم اخذت بيده ووقع في حديث ابن مسعود عند احمد والنسائي من طريق عاصم
 عن زر بن حبيش عنه ان عمر قال يا معشر الانصار انتم تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم امر ابا بكر ان يؤم بالناس فاياكم طيب نفسه ان يتقدم اياكم فقالوا نعم وبالله ان يتقدم ابا بكر
 وسنده حسن وله شاهد من حديث سالم بن عبيد الله عن عمر اخبره النسائي ايضا وآخر من طريق
 رافع بن عمرو الطائي اخبره الاسماعيلي في مسند عمر بلفظ فايكم يجترى ان يتقدم اياكم فقالوا
 لا انا واهله عند احمد وسنده جيد واخرج الترمذي وحسنه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي
 سعيد قال قال أبو بكر استأخى الناس بهذا الامر الست اول من اسلم الست صاحب كذا (قوله
 فبايعته وبايعه المهاجرون) فيه رد على قول الداودي فيمارة ابن التين عنه حيث اطلق انه لم

هم اوسط العرب نسبا
 ودارا وقد رخصت لكم احد
 هذين الرجلين فبايعوا
 ايم ما شئتم فأخذ بيدي
 ويبدأ بي عبدة بن الجراح
 وهو جالس بيننا فلم أكره
 مما قال غيرها كان والله ان
 اقدم فتضرب عنقي
 لا يقر بني ذلك من اثم احب
 الى من ان انا امر على قوم
 فيهم ابو بكر اللهم الا ان
 تسول لي نفسي عند الموت
 شيئا لا احده الا ان فقال
 قائل الانصار انا جدي لها
 المحكك وعذيقها المرجب
 منا امير ومنكم امير
 يامه شرق قريش فكثر اللفظ
 وارتفعت الاصوات حتى
 فرقت من الاختلاف فقلت
 اسط يدك يا ابا بكر فبسط
 يده فبايعته وبايعه
 المهاجرون

يكن مع أبي بكر حيثئذ من المهاجرين الا حمز وأبو عبيدة وكأنه استصحب الحال المنقولة في توجيههم
 لكن ظهر من قول عمرو ببيعة المهاجرين بعد قوله ببيعة انه حضر معهم جمع من المهاجرين فكانهم
 تلاحقوا بهم لم يبلغهم أنهم توجهوا الى الانصار فاما بايع عمر أبا بكر وبيعة من حضر من المهاجرين
 على ذلك ببيعة الانصار حين قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغيره (قوله ثم ببيعة الانصار)
 في رواية ابن اسحق المذكرة قريبا ثم أخذت بيده وبدر في رجل من الانصار ف ضرب على يده قبل ان
 اضرب على يده ثم ضربت على يده فتتابع الناس والرجل المذكرة كوريش بن سعد والد النعمان (قوله
 ونزونا) بنون وزاي مفتوحة أي وثبنا (قوله قتل الله سعد بن عباد) تقدم بيانه في شرح
 حديث عائشة في مناقب أبي بكر وسيأتي في الاحكام من وجه آخر عن الزهري قال أخبرني أنس انه سمع
 خطبة عمر الاخرة من الغد من يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر صامت لا يتكلم
 فقص قصص البيعة لعامة و يأتي شرحها هناك (قوله وانا والله ما وجدنا فيما حضرنا) بصيغة
 الفعل الماضي (قوله من أمر) في موضع المفعول أي حضرنا في تلك الحالة أمور افما وجدنا فيها أقوى
 من سابقة أي بكر والامور التي حضرت حيثئذ لا اشتغال بالمشاورة واستيعاب من يكون أهلا لذلك
 وجعل بعض الشراح منها الاشتغال بتجهيز النبي صلى الله عليه وسلم ودفعه وهو محتمل لكن ليس
 في سياق القصة اشعار به بل تعليل عمر يرشد الى الحصر فيما يتعلق بالاشغال (قوله فاما ما بعناهم)
 في رواية الكشميهني بمثناة و بعد الاثم موحدة (قوله على مانرضي) في رواية مالك على ما لانرضي
 وهو الوجه وبقية الكلام ترشد الى ذلك (قوله فمن بايع رجلا) في رواية مالك فمن تابع رجلا (قوله
 فلا يتابع هو ولا الذي ببيعة) في رواية معمر من وجه آخر عن عمر من دعي الى اماره من غير مشورة
 فلا يحل له أن يقبل وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم أخذ العلم عن أهله وان صغرت سن
 المأخوذ عنه عن الاخذ وكذا لو نقص قدره عن قدره وفيه التنبيه على ان العلم لا يودع عند غير أهله ولا
 يحدث به الا من يعقله ولا يحدث القليل الفهم بما لا يحتمل وفيه جواز اخبار الالطان بكلام من يخشى
 منه وقوع أمر فيه افساد للجماعة ولا بعد ذلك من التسمية المذمومة لكن محل ذلك ان يهيم صوناته
 وجعله بين المصلحين ولعل الواقع في هذه القصة كان ذلك واكتفى عمر بالتحذير من ذلك ولم يعاقب
 الذي قال ذلك ولا من قيل عنه وبني المهلب على ما زعم ان المراد مبايعة شخص من الانصار فقال ان في
 ذلك مخالفة لقول أبي بكر ان العرب لا تعرف هذا الامر الا لهذا الخي من قريش فان المعروف هو
 الشيء الذي لا يجوز خلافه (قلت) والذي يظهر من سياق القصة ان انكار عمر انما هو على من أراد
 مبايعة شخص على غير مشورة من المسلمين ولم يتعرض لكونه قرشيا أو لا وفيه ان العظيم يحتمل في
 حقه من الامور المباحة ما لا يحتمل في حق غيره لقول عمر وليس فيكم من تعدا اليه الاعناق مثل أبي بكر
 أي فلا يلزم من احتمال المبادرة الى بيعة عن غير تشاور عام ان يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يتصف
 بمثل صفة أبي بكر قال المهلب وفيه ان الخلافة لا تكون الا في قريش وادلة ذلك كثيرة ومنها انه صلى
 الله عليه وسلم أوصى من ولى أمر المسلمين بالانصار وفيه دلائل واضحة على ان لاحق لهم في الخلافة كذا
 قال وفيه نظر سيأتي بيانه عند شرح باب الامراء من قريش من كتاب الاحكام وفيه ان المرأة اذا
 وجدت حاملا ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها الحسد الا أن تقيم بينة على الحبل أو الاستكراه وقال
 ابن العربي اقامة الحبل عليه اذا ظهر ولد لم يسيبه سبب جائز يعلم طعانه من حرام ويسمى قياس
 الدلالة كالدينار على النار ويكر عليه احتمال أي يكون الوطاء من شبهة وقال ابن القاسم ان ادعت

ثم ببيعة الانصار ونزونا
 على سعد بن عباد فقال قائل
 منهم قتل سعد بن عباد
 قتل قتل الله سعد بن
 عباد قال عمرو انا والله
 ما وجدنا فيما حضرنا من الله
 امر أقوى من مبايعة أبي
 بكر خشيانا ان فارقتا لقوم
 ولم تكن بيعة ان يبايعوا
 رجلا منهم بعدنا فاما ما بعناهم
 على ما نرضي واما ما بعناهم
 فيكون فسادا فمن بايع
 رجلا على غير مشورة من
 المسلمين فلا يتابع هو ولا
 الذي ببيعة تغرة ان يقتلا
 قوله اقامة الحبل عليه الخ
 كذا في بعض النسخ وفي
 بعضها اقامة علة اذا الخ
 وكلاهما غير ظاهر ولعل
 فيه تحريفا وسقطا
 والاصل والله اعلم اقامة
 الحسد عليها اذا ظهر ولد لم
 يسيبه سبب جائز لانه يعلم
 قطع الخ ويكون قوله لانه
 يعلم الخ خبرا عن قوله اقامة
 الخ فتأمل وابحث عن
 تصحيح المقام ونعوذ بالله
 من سقم النسخ اه مصححه

الاستكرام وكانت غريبة فلا حد عليها او قال الشافعي والكوفيون لا حد عليها الا بيته او اقرار روحية
 مالك قول عمر في خطبته ولم يشكرها أحد وكذا الوفاة القريضة على الاكرام او الخطأ قال المازري
 في تصديق المرأة الحلية اذا ظهر بها حمل فادعت الاكرام خلاف هل يكون ذلك شبهة أم يجب عليها
 الحد الحديث عمر قال ابن عبد البر قد جاء عن عمر في عدة قضايا أنه درأ الحد بدعوى الاكرام ونهوه
 ثم ساق من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة قال انما لمع عمر يعني فاذا امرأة حبلى
 ضخمه تنبكي فسألتها فقلت اني ثقيلة الرأس فقامت بالليل أصلى ثم نمت فما استيقظت الا ورجل قد ركضني
 ومضى فما ادري من هو قال قد درأ عنها الحد وجمع بعضهم ان من عرف منها مخايل المصدق في دعوى
 الاكرام قبل منها أو ما المعروفة في البلد التي لا تعرف الدين ولا المصدق ولا قرينة معها على الاكرام
 فلا ولا سيما ان كانت متهمه وعلى الثاني يدل قوله او كان الحبل واستنبط منه ان البايع ان من وطئ في
 غير اقرار رج فدخل ماؤه فيه فادعت المرأة ان الولد منه لا يقبل ولا يلحق به اذ لم يعترف به لانه لو طلق
 به لما وجب الرجم على حبلى بل وازم مثل ذلك وعكسه غيره فقال هذا يقتضي ان لا يجب لي الحبل بمجرد
 الحبل حد لا احتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور وأجاب الطحاوي ان المستفاد من قول عمر
 الرجم حق على من زنى ان الحبل اذا كان من زنا وجب فيه الرجم وهو كذلك ولكن لا بد من ثبوت كونه
 من زنى ولا ترجح بمجرد الحبل مع قيام الاحتمال فيه لان عمر لما اتى بالمرأة الحبل وقالوا انها زنت وهي
 تنسكى فسألهما ما يبيكين فانخبرت ان رجلا ركبها وهي نائمة قد درأ عنها الحد بذلك (قلت) ولا يخفى تكلفه
 فان عمر قابل الحبل بالاعتراف وقسم الشيء لا يكون قسمه وانما اعتمد من لا يرى الحد بمجرد الحبل
 قيام الاحتمال بانه ليس عن زنى محقق وان الحد يدفع بالشبهة والله اعلم وفيه من اطلع على أمر بر يد
 الامام ان محدثه فله ان ينه غيره عليه اجمالا ليكون اذا سمعه على بصيرة كما وقع لابن عباس مع سعيد
 ابن زيد وانما انكر سعيد على ابن عباس لان الاصل عنده ان امور الشرع قد استقرت فمهما احدث
 بعد ذلك انما يكون نورا فاعلموا وانما سكت ابن عباس عن بيان ذلك له لعلمه بانه سبب مع ذلك من عمر
 على الفور وفيه جواز الاعتراض على الامام في الرأي اذا خشي امرا وكان فيما اشار به رجحان على
 ما اراده الامام واستدل به على ان اهل المدينة مخصوصون بالعلم والفهم لاتفاق عبد الرحمن بن عوف
 وعمر على ذلك كذا قال المذهب فيما حكاه ابن بطال واقروه وهو صحيح في حق اهل ذلك العصر وبلحق
 بهم من ضاهاهم في ذلك ولا يلزم من ذلك ان يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد وفيه الحث على
 تبليغ العلم من حفظه وفهمه وحث من لا يفهم على عدم التبليغ الا ان كان يورده بلفظه ولا يتصرف
 فيه واشار المذهب الى ان مناسبة ايراد عمر حديث لا ترغبوا عن آباءكم وحديث الرجم من جهة انه
 اشار الى انه لا ينبغي لاحد ان يقطع فيما لا نص فيه من القرآن او السنة ولا ينسور برأيه فيه فيقول او
 يعمل بما تزين له نفسه كما يقطع الذي قال لومات عمر بايعت فلانا لما لم يجد شرط من يصلح للامامة
 منصوبا عليه في الكتاب فقياس ما اراد ان يقع له بما وقع في قصة ابي بكر فان خطأ القياس لوجود
 القارق وكان الواجب عليه ان يسأل اهل العلم بالكتاب والسنة عنه ويعمل بما يدلونه عليه فقدم
 عمر قصة الرجم وقصة النهي عن الرغبة عن الآباء وليس منصوبين في الكتاب المتلو وان كانا مما انزل
 الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما لكن ذلك مخصوص باهل العلم من اطلع على ذلك والا فلا يصل
 ان كل شيء نسخ تلاوته نسخ حكمه وفي قوله انشى ان طال بالناس زمان اشارة الى دروس العلم
 مع مرور الزمن فيجد الجاهل السبيل الى التأويل بغير علم واما الحديث الاخر وهو لا تطروني

ففيه اشارة الى تعليمهم عما يخشى عليهم جهله قال وفيه اهتمام الصحابة وأهل القرن الاول بالقرآن والمنع من الزيادة في المصحف وكذا منع النقص طريق الاولى لان الزيادة انما تمنع للتلايف اضاف الى القرآن ما ليس منه فاطراح بعضه أشد قال وهذا يشعر بان كلما نقل عن السلف كابي بن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الامام انما هي على سبيل التفسير ونحوه قال ويحتمل أن يكون ذلك كان في أول الامر ثم استقر الاجماع على ما في الامام وبقيت تلك الروايات تنقل لاعتبارها في المصحف وفيه دليل على ان من خشي من قوم قتنه وان لا يجيبوا الى امتثال الامر الحق أن يتوجه اليهم ويناطروهم ويقيم عليهم الحاجة وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبيد الله قال اجتمع المهاجرون بنشاورون فقالوا اطلوا وابنا الى اخواننا الانصار فقالوا امنا امير ومنكم امير قتال عمر فسيقان في غمدا اذا لا يصلح ان ثم أخذني دأبي بكر فتنازل من له هذه الثلاثة اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا من صاحبه اذ هما في الغار من هما فبايعه وبايعه الداس احسن بيعة وأجلها وفيه أن للكبير القدر أن يتواضع ويفضل من هو دونه على نفسه أدبا وفرارا من ترك كية نفسه ويدل عليه أن عمر لما قال له ايسط يدك لم يمنع وفيه انه لا يكون للمسلمين أكثر من امام وفيه جواز الدعاء على من يخشى في بقائه فتنة واستدل به على ان من قد فغيره عند الامام لم يجب على الامام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المفسد لان له أن يعفو عن قاذفه أو يريد الستر وفيه ان على الامام ان خشي من قوم الوقوع في محذور أن ياتيهم فبهم ويحذرهم قبل الايقاع بهم وتمسك بعض الشيعة بقول أبي بكر قد رضيت لكم أحدهذين الرجلين بانه لم يكن يعتقد وجوب امامته ولا استحقاقه للخلافة والجواب من أوجه أحدها ان ذلك كان تواضعا منه والثاني لتجوز به امامة المفضول مع وجود الفاضل وان كان من الحق له فله ان يتبرع لغيره الثالث انه علم ان كلامهما لا يرضى أن يتقدمه فاراد بذلك الاشارة الى انه لو قدر انه لا يدخل في ذلك لكان الامر منحصرا فيهما ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكون أبي عبيدة كان اذ ذاك غائبا في جهاد أهل الشام متشاغلا بفتحها وقد دل قول عمر لان أقدم قضر بعتي الخ على صحة الاحتمال المذكور وفيه اشارة ذى الرأي على الامام بالمصلحة العامة بما ينفع عروما وخصوصا وان لم يشره ورجوعه اليه عند وضوح الصواب واستدل بقول أبي بكر أحدهذين الرجلين أن شرط الامام أن يكون واحدا وقد ثبت النص الصريح في حديث مسلم اذا بايعوا الخليفة فقتلوا الاخر منهم ما وان كان بعضهم أوله بالخلافة والاعراض عنه فيصير كمن قتل وكذا قال الخطابي في قول عمر في حديثه ساعد اقلوه أي ابعلوه كمن قتل **(قوله باب البكران يجلدان وينفيان)** هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن مسروق عن أبي بن كعب مثله وزاد والبيان يجلدان ويرجان وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ والبيان يرجان واللدان بلغاسنا يجلدان ثم يرجان وأخرج عبيد الرزاق عن الثوري عن الاعمش عن مسروق البكران يجلدان وينفيان والبيان يرجان ولا يجلدان والشيخان يجلدان ثم يرجان ورجال رجال الصحيح وقد قدمت الاشارة الى هذه الزيادة في باب رجم المحسن ونقل محمد بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على نفي الزنى عن الكوفيين ووافق الجمهور منهم ابن أبي اسلي وابو يوسف وادعى الطحاوي انه منسوخ وساذ كره في باب لا تغريب على الامه ولا نفي واختلف القائلون بالتهريب فقال الشافعي والثوري وداود والطبري بالتميم وفي قول الشافعي لا ينفي الرقيق وخص الازواج النقي بالذكور به قال مالك وقيدته بالحرية وبه قال اسحق وعن احمد روايتان واحتج من شرط الحرية بان في نفي العبد عقوبة لما لكه لمنعه منفعته مدة نفيه وتصرف

باب البكران يجلدان
وينفيان

الشرع يقتضي ان لا يعاقب الا الجاني ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد وقال ابن المنذر انفس
النبى صلى الله عليه وسلم في قصة العفيف انه يقتضى فيه بكتاب الله ثم قال ان عليه جلد مائة وتغريب
عام وهو المين لكتاب الله وخطب عمر بذلك على رؤس الناس وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكره
أحد فكان اجاعا واختلف في المسافة التي ينفي اليها قيل هو الى رأى الامام وقيل بشرط مسافة
القصر وقيل الى ثلاثة أيام وقيل الى يومين وقيل يوم وليلة وقيل من عمل الى عمل وقيل الى ميل وقيل الى
ما ينطلق عليه اسم نفي وشرط المالكية الحبس في المكان الذي ينفي اليه وسياتي بالبحث فيه في باب
لا تغريب على الامة ولا نفي ومن عجيب الاستدلال احتجاج الطحاوي لسقوط النفي أصلا بان نفي
الامة سافط بقوله يعوها كما سيأتي تقريره قال واذا سقطت عن الامة سقطت عن الطرة لانها في معناها
ويتأ كذب حديث لا تسافر المرأة الامع ذى محرم قال واذا انتفى أن يكون على النساء نفي انتفى أن يكون
على الرجال كذا قال وهو مبني على ان العموم اذا خص سقط الاستدلال به وهو مذهب ضعيف جدا
(قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله الآية) كذا
لاي دروساق في رواية كريمة الى قوله المؤمنين والمراد بذلك هذه الآية ان الجلد ثابت بكتاب الله وقام
الاجماع بمن يعتد به على اختصاصه بالبكر وهو غير المحصن وقد تقدم بيان المحصن في باب رجم المحصن
واختلفوا في كيفية الجلد فمن مالك يختص باظهاره وقوله في حديث اللعان البينة والجلد في ظاهره وقال
غيره يفرق على الاعضاء ويتنق الوجه والرأس ويجلد في الزنا والشرب والتمزيق فاما مجردا والمرأة
فأعدة وفي القذف وعليه ثيابه وقال أحدوا سحق وأبو ثور لا يجرد أحد في الحد وليس في الآية للنفي
ذ كرتمسك به الحنفية فقالوا لا يراد على القرآن بخبر الواحد والجواب انه مشهور لسكوت طرفة ومن
عمل به من الصحابة وقد عملوا بمثل بل يدونه كنفه وضوء بالهقهقه وجواز الوضوء بالنبيذ وغير ذلك
مما ليس في القرآن وقد أخرج مسلم من حديث عباد بن الصامت مرفوعا خذوا عني قد جعل الله لهن
سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم وأخرج الطبراني من حديث
ابن عباس قال كن يحبس في البيوت ان ماتت ماتت وان عاشت لما نزل واللاقي بأنين الفاحشة من
نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو
يحمل الله لهن سبيلا حتى نزلت الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (قوله قال ابن عيينة
رأفة في إقامة الحد) كذا لاكثر وسقط في بعضهم ول بعضهم ابن عليه لأم وتختانية فبسطه وعليه
جرى ابن بطال والاول المعتمد وقد ذكر مغلطاي في شرحه انه رأى في تفسير سفيان بن عيينة (قلت)
ووقع نظيره عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح اليه وزاد بقوله في إقامة الحد قيام ولا يطل
والمراد بتعطيل الحد تركه أصلا أو نقضه عداو معنى وقوله تعالى وليشهد عداهما طائفة ثلث ابن
المنذر عن أحمد الاجتزاء فاحد عن اسحق اثنين وعن الزهري ثلاثة وعن مالك والشافعي أربعة
وعن ربيعة ما زاد عليهم وعن الحسن عشرة ونقل ابن أبي شيبة باسائه عن مجاهد أدناها رجل
وعن محمد بن كعب في قوله ان تعف عن طائفة منكم قال هو رجل واحد وعن عطاء اثنان وعن
الزهري ثلاثة وسياتي في أول خبر الواحد ما جاء في قوله وان طائفتان من المؤمنين اقتسلا (قوله
عبد العزيز) هو ابن أبي سلمة الماجشون (قوله عن زيد بن خالد) هكذا اختصر عبد العزيز
من السند ذكر أبي هريرة ومن المتن سياق قصة العفيف كلها واقتصر منها على قوله يا مرفيم زني
ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام ويحتمل ان يكون ابن شهاب اختصره لما حدث به عبد العزيز

الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة ولا تأخذكم بهما
رأفة في دين الله الآية
قال ابن عيينة رأفة في
إقامة الحد * حدثنا
مالك بن اسمعيل حدثنا
عبد العزيز حدثنا ابن
شهاب عن عبيد الله بن
عبد الله بن عتبة عن زيد
ابن خالد الجهني قال سمعت
النبى صلى الله عليه وسلم
يا مرفيم زني ولم يحصن
جلد مائة وتغريب عام *
قال ابن شهاب واخبرني
عروة بن الزبير

وقوله جلد مائة بالنصب على نزاع الخافض ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي
عن عبد العزيز بن بلقطة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن زنى ولم يحصن بمائة وتغريب عام
وقوله قال ابن شهاب هو موصول بالسند المذكور (قوله ان عمر بن الخطاب) هو منقطع لان عروة لم
يسمع من عمر لكنه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم
من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب
وان ابا بكر ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب أخرجه من رواية عبد الله بن ادريس عنه وذكر
الترمذي ان أكثر أصحاب عبيد الله بن عمر رووه عنه موقوفاً على أبي بكر وعمر (قوله غرب ثم لم تزل
تلك السنة) زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك حتى غرب مروان ثم ترك الناس ذلك يعني أهل المدينة
(قوله في رواية الليث عن عقيل) ووقع عند الاسماعيلي في رواية حجاج بن محمد عن الليث حدثني عقيل
(قوله عن سعيد بن المسيب) هكذا خالف عقيل عبد العزيز بن أبي سلمة في شيخ الزهري فان كان
هذا المتن مختصراً من قصة العفيف فقد وافق عبد العزيز جميع أصحاب الزهري فان شيخه
عندهم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لا سعيد بن المسيب وان كان حديثنا آخر فالراجح قول عقيل لانه
أحفظ الحديث الزهري من عبد العزيز لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث موثقاً لعبد
العزيز أخرجهما النسائي من طريق حجين بن عمار ثم جيم مصغراً بن المثنى عن الليث عن عقيل عن
ابن شهاب فذكر الحديثين على الولا حديث زيد بن خالد من رواية عبيد الله عنه وحديث أبي هريرة
من رواية سعيد بن المسيب عنه وابن شهاب صاحب حديث لا يستنكر منه حله الحديث عن جماعة بالفاظ
مختلفة (قوله بنى عام وباقامة الحدة عليه) وقع في رواية النسائي ان بنى عام مع اقامة الحدة عليه
وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن الليث وعرف ان الباء في رواية يحيى بن بكير
بمعنى مع والمراد باقامة الحدة ما ذكر في رواية عبد العزيز جلد المائة وأطلق عليها الجلد لكونها بنص
القرآن وقد تملك بهذه الرواية من زعم ان النبي عزير وانه ليس جزءاً من الحدة وأجيب بأن الحديث
يفسر بعضه بعضاً وقد وقع التصريح في قصة العفيف من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ان عليه جلد
مائة وتغريب عام وهو ظاهر في كون الكل حده ولم يختلف على راويه في لفظه فهو وأرجح من حكاية
الصحابي مع الاختلاف وما يؤيد كون حديثي الباب واحداً مع انه اختلف على ابن شهاب في تابعيه
وصحابييه ان الزيادة التي عن عمر عند عبد العزيز بن زيد بن خالد وقعت عند عقيل في
حديث أبي هريرة ففي آخر رواية حجاج بن محمد التي أشرت اليها عند الاسماعيلي قال ابن شهاب
وكن عمر بنى من المدينة الى البصرة والى خيبر وفيه اشارة الى بعد المسافة وفربها في النسب بحسب
ما يراه الامام وان ذلك لا يتقيد والذي يحورلى من هذا الاختلاف ان في حديثي الباب اختصاراً عن
قصة العفيف وان أصل الحديث كان عند عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد جميعاً
فكان يحدث به عنهما ابتداءً وروى ما حدث عنه عن زيد بن خالد باختصار وكان عند سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة وحده باختصار والله أعلم وفي الحديث جواز الجمع بين الجلد والتعزير بخلاف للعنفية
ان أخذ بظاهر قوله مع اقامة الحدة وجواز الجمع بين الجلد والنسب في حق الزاني الذي لم يحصن بخلافاً
لهم أيضاً ان قلنا ان الجميع حد واحتج بعضهم بان حديث عبادة الذي فيه النسب منسوخ بآية
النور لان فيها الجلد بخير نسبي وتعقيب بانه يحتاج الى ثبوت التاريخ وبان العكس أقرب فان آية
الجلد مطلقة في حق كل زان فخص منها في حديث عبادة التيب ولا يلزم من خلو آية النور عن

أن عمر بن الخطاب غرب
ثم لم تزل تلك السنة
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الليث عن عقيل عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قضى فيمن زنى
ولم يحصن بنى عام وباقامة
الحد عليه

والخثين) * حدثنا مسلم
ابن إبراهيم حدثنا هشام
حدثنا يحيى عن عكرمة
عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال لعن
النبي صلى الله عليه وسلم
الخثين من الرجال
والمرجلات من النساء
وقال أخرجهن من
بيوتكم وأخرج فلانا
وأخرج عمر فلانا
باب من أمر غير الإمام
بأقامة الحد غائباً عنه *
حدثنا عاصم بن علي حدثنا
ابن أبي ذئب عن الزهري
عن عبيد الله عن أبي هريرة
وزيد بن خالد أن رجلاً من
الاعراب جاء إلى النبي صلى
الله عليه وسلم وهو جالس
فقال يا رسول الله أفض
بكتاب الله فقام خصمه فقال
صدق أفض له يا رسول الله
بكتاب الله أن ابني كان
عسيفاً على هذا فزني
بأمراته فأخبروني أن علي
ابني الرجم فأقديت بمائة
من الغنم ووليدة ثم سألت
أهل العلم فزعموا أن ما على
ابني جلد مائة ونفر يب
عام فقال والذي نفسي
بيده لأفضين بينكما بكتاب
الله أما الغنم والوليدة فرد
عليك وعلى ابنك جلد مائة
ونفر يب عام وأما أنت

التي عدم مشروعيته كالم يلزم من خلوها من الرجم ذلك من الحجج القوية أن قصة العفيف كانت
بعد آية التوراة كانت في قصة الأفلح وهي متقدمة على قصة العفيف لأن أباه ريرة - ضرها وانما
هاجر بعد قصة الأفلح زمان * (قوله باب نبي أهل المعاصي والخثين) كانه أراد الرد على من
أنكر النبي على غير المحاربين أنه ثابت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده في حق غير
المحارب وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فوقعه فيمن أنى كبيرة بطريق الأولى وقد تقدم ضبط
الخث في باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة في أواخر النكاح (قوله هشام) هو
الاستوائ ويحيى هو ابن أبي كثير وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب اللباس في باب
أخراج المتشبهين بالنساء من البيوت مع بقية شرحه (قوله وأخرج عمر فلانا) سقط لفظ عمر من رواية
غير أبي ذر وقد أخرج أبو داود الحديث عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بعد قوله وقال
أخرجوه من بيوتكم وأخرجوا فلانا وفلاناً يعني الخثين وتقدم في اللباس عن معاذ بن فضالة عن
هشام كرواية أبي ذر هنا وكذا عند أحمد عن يزيد بن هرون وغيره عن هشام وذكر هناك اسم من
نفاه النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة ولم يذكر اسم الذي نفاه عمر ثم وقفت في كتاب المغر بين لابي
الحسن المدائني من طريق الوليد بن سعيد قال سمع عمر قوماً يقولون أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة قد دعا
به فقال أنت لعمرى فأخرج عن المدينة فقال إن كنت تخرجني فإلى البصرة حيث أخرجت يا عمر نصر
ابن حجاج وذكر قصة نصر بن حجاج وهي مشهورة وساق قصة جعدة السلمي وأنه كان يخرج مع النساء
إلى البقيع ويتحدث إليهن حتى كتب بعض الغزاة إلى عمر يشكو ذلك فأخبره وعن سلامة بن محارب
عن اسمعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الأسدي ومولى مزينه كانا يحتكران الطعام بالمدينة فأخرجهما
عمر ثم ذكر عدة قصص لمهموم معين فيمكن التفسير في هذه القصة ببعض هؤلاء قال ابن بطال أشار
البخاري بإيراد هذه الترجمة عقب الترجمة الزاني إلى أن النبي إذا شرع في حق من أتى معصية لا حد فيها
فلان يشع في حق من أتى ما فيه حد أولى قمتاً كد السنة الثابتة بالقياس ليرد به على من عارض
السنة بالقياس فإذا عارض القياسان بقيت السنة بلا معارض واستدل به على أن المراد بالخثين
المتشبهون بالنساء لا من يؤتى فان ذلك حده الرجم ومن وجب رجه لا يني وتغيب بأن حده مختلف فيه
والأكثر أن حكمه حكم الزاني فان ثبت عليه جلدوني لانه لا يتصور فيه الإحصان وإن كان يشبه فقط
نق فقط وقيل إن في الترجمة إشارة إلى ضعف القول الصائر إلى رجم الفاعل والمفعول به وإن هذا
الحديث الصحيح لم يأت فيه إلا النبي وفي هذا نظر لانه لم يثبت عن أحد ممن أخرجهم النبي صلى الله
عليه وسلم أنه كان يؤتى وقد أخرج أبو داود من طريق أبي هاشم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أتى بمخنت قد خضب يديه ورجليه فقالوا ما بال هذا قيل يشبهه بالنساء وأمر به فني إلى
النضيج يعني بالنون والله أعلم * (قوله باب من أمر غير الإمام بأقامة الحد غائباً عنه) قال
الكرماني في هذا التركيب قلق وكان الأولى أن يبدل لفظ غير بالضمير فيقول من أمره الإمام الخ وقال
ابن بطال قد ترجم بعد يعني في آخر أبواب الحدود هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ومعنى
الترجيتين واحد كذا قال ويظهر لي أن بينهما تغاير من جهة أن قوله في الأول غائباً عنه حال من المأمور
وهو الذي يقيم الحد وفي الآخر حال من الذي يقام عليه الحد ثم ذكر حديث أبي هريرة وزيد بن
خالد في قصة العفيف وقدم في شرحه مستوفى قريباً وقوله في هذه الرواية فقام خصمه فقال صدق
أفض له يا رسول الله بكتاب الله أن ابني قال الكرماني القائل هو الأعرابي لأخصمه لانه رقع في كتاب

الصلح جاء أعرابي فقال يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله فقام خصمه وقال صدق اقض بيننا بكتاب الله فقال الاعرابي ان ابني كان صبيفا (قلت) بل الذي قال اقض بيننا هو والد العسيف في الرواية الماضية قرى باني باب الاعتراف بالزنا فقام خصمه وكان آفة منه فقال اقض بيننا بكتاب الله وأذن لي الخ هذه رواية سفيان بن عيينة وواقفه الجمهور وقد تقدمت رواية مالك في الايمان والنذور ورواية الليث في الشروط وتأتي رواية صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة في خبر الواحد وكذا أخرجه مسلم من رواية الليث وصالح بن كيسان ومعه رواته على لفظ الليث ومع ذلك فالاختلاف في هذا على ابن أبي ذئب فانه رواه عن الزهري هنا وفي الصلح قال راوى له في الصلح عن ابن أبي ذئب آدم ابن أبي اياس وهنا عاصم بن علي وقد أخرجه الاسماهيلي من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذئب فوافق عاصم بن علي وهذا هو المعتمد وان قوله في رواية آدم فقال الاعرابي زيادة الا ان كان كل من الخصمين متصفا بهذا الوصف وليس ذلك ببعيد والله اعلم **باب** قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات (الآية) كذا لا يذروا في رواية كريمة الى قوله والله غفور رحيم قال الواحدى قرى المحصنات في القرآن بكسر الصاد وفتحها الا في قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم فبالفتح جز ما وقرى فاذا أحسن بالضم وبالفتح فبالضم معناه التزويج وبالفتح معناه الاسلام وقال غيره اختلف في احصان الامة فقال الاكثر احصانها التزويج وقيل العتق وعن ابن عباس وطائفة احصانها التزويج ونصره أبو عبيد واسمعاعيل القاضي واحتج له بأنه تقدم في الآية قوله تعالى من فتياتكم المؤمنات فيبعد أن يقول بعده فاذا أسلمن قال فان كان المراد بالتزويج كان مفهومه انها قبل ان تزوج لا يجب عليها الحد اذا زنت وقد أخذ به ابن عباس فقال لاحد على الامة اذا زنت قبل أن تزوج وبه قال جماعة من التابعين وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام وهو وجه للشافعية واحتج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس ليس على الامة حد حتى تحصن وسنده حسن لكن اختلف في رفعه ووقفه والارجح وقفه وبذلك جزم ابن خزيمة وغيره وادعى ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ انه منسوخ بحديث الباب وتعقب بأن النسخ يحتاج الى التار يخ وهو لم يعلم وقد عارضه حديث علي أقبحوا الحدود على أرفائكم من أحسن منهم ومن لم يحصن واختلف أيضا في رفعه ووقفه والراجح انه موقوف لكن سياقه في مسلم يدل على رفعه فالتمسك به أقوى واذا جمل الاحصان في الحديث على التزويج وفي الآية على الاسلام حصل الجمع وقد بينت السنة انها اذا زنت قبل الاحصان تجلد وقال غيره التقييد بالاحصان يفيد ان الحكم في حقها الجلد لا الرجم فاخذ حكم زناها بعد الاحصان من الكتاب وحكم زناها قبل الاحصان من السنة والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها قال البيهقي ويحتمل ان يكون نص على الجلد في أكمل حالها يستدل به على سقوط الرجم عنها الاعلى ارادة اسقاط الجلد عنها اذا لم تزوج وقد بينت السنة ان عليها الجلد وان لم تحصن (قوله غير مسافحات زواني ولا متخذات أخدان) بفتح الهمزة وكسر المعجمة والتشديد جمع خليل وهذا التفسير ثبت في رواية المستملي وحده وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله والمسافحات جمع مسافحة مأخوذة من السفاح وهو من أسماء الزنا والاختدان جمع خدن بكسر أوله وسكون ثانيه وهو الخدين والمراد به الصاحب قال الراغب وأكث ما يستعمل فيمن يصاحب غيره بشهوة وأما قول الشاعر في المدح خدين المعاني فهو استعارة (قلت) والنكتة فيه

باب قول الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بأيمانكم بعضكم من بعض فأنكحوهن باذن أهلهن وآقوهن أجورهن بالمعروف ومحصنات غير مسافحات زواني ولا متخذات أخدان أخلاء فاذا أحصن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ذلك لمن خشي العنت منكم وأن تصبروا خير لكم والله غفور رحيم

أنه جعله يشتم على الامور كما يشتم غيره الصورة الجميلة فجعله خدينا لها وقال غيره الخليل
 في السر **❦ قوله** (باب اذانت الامة) أي ما يكون حكمها وسقطت هذه الترجمة للاسبيل
 وجري على ذلك ابن بطال وصار الحديث المذکور فيها حديث الباب المذکور قبلها ولكن صرح
 الاسماعيل بأن الباب الذي قبلها الاحديث فيه وقد تقدم الجواب عن نظيره وانه اما أن يكون أخلى
 بياض في المسودة فسد النسخ بعده واما أن يكون اكنى بالآية وتاويلها عن الحديث المرفوع وهذا
 هو الاقرب لكثرة وجود مثله في الكتاب **(قوله عن أبي هريرة وزيد بن خالد)** سبق التنبيه في شرح
 قصة العسيف على ان الزبيدي ويونس زاداني روايتهما لهذا الحديث عن الزهري شبل بن خليل أو ابن
 حامد وقد قدم بيانه مفصلا **(قوله سئل عن الامة)** في رواية جابر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة تأتي
 رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان جاريتي زنت فتبين زناها قال اجلدها ولم أقف على اسم هذا الرجل
(قوله اذانت ولم تحصن) تقدم القول في المراد بهذا الاحصان قال ابن بطال زعم من قال لاجلد
 عليها قبل التزويج بانه لم يقل في هذا الحديث ولم تحصن غير مالك وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن
 سعيد الانصاري عن ابن شهاب كما قال مالك وكذا رواه طائفة عن ابن عيينة عنه **(قلت)** رواية
 يحيى بن سعيد أخرجهما النسائي ورواية ابن عيينة تقدمت في البيوع ليس فيها ولم تحصن وزادها
 النسائي في روايته عن الحرث بن مسكين عن ابن عيينة بلفظ سئل عن الامة تزني قبل أن تحصن وكذا
 عند ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن ابن عيينة وقد رواه عن ابن شهاب
 أيضا صالح بن كيسان كما قال مالك وتقدمت روايته في كتاب البيوع في باب بيع المدبر وكذا أخرجهما
 مسلم والنسائي ووقع في رواية سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة هناك بدون ما وسبأني قريبا أيضا
 وعلى تقدير أن مالك كان فردبها فهو من الحفاظ وزيادة مقبولة وقد سبق الجواب عن مفهومها **(قوله)**
 قال ان زنت فاجلدوها **(قيل)** أعاد الزنا في الجواب غير مقيده بالاحصان للتنبيه على انه لا أثر له وان
 موجب الحد في الامة مطلق الزنا ومعنى اجلدوها الحد اللائق بها المبين في الآية وهو نصف ما على الطرة
 وقد وقع في رواية أخرى عن أبي هريرة فليجلدها الحد والخطاب في اجلدوها لمن يملك الامة فاستدل به
 على ان السيد يقيم الحد على من يملكه من جارية وعبد أما الجارية فبما انص وأما العبد فبالا لحاق وقد
 اختلف السلف فيمن يقيم الحدود على الارقاء فقالت طائفة لا يقيمها الا الامام أو من يأذن له وهو قول
 الحنفية وعن الاوزاعي والثوري لا يقيم السيد الا حد الزنا واحتج الطحاوي بما أورده من طريق مسلم
 ابن يسار قال كان أبو عبد الله رجل من الصعابة يقول الزكاة والحدود والى ما جمعه الى السلطان قال
 الطحاوي لا تعلم له مخالفا من الصعابة وتعبه ابن حزم فقال بل خالفه اثنا عشر نفسا من الصعابة وقال
 آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الامام وهو قول الشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن
 عمر في الامة اذانت ولا زوج لها بعد ما سبدها فان كانت ذات زوج فامرها الى الامام وبه قال مالك
 الا ان كان زوجها عبد السيد فامرها الى السيد واستثنى مالك القطع في السرقة وهو وجهه للشافعية
 وفي آخر يستثنى حد الشرب واحتج المالكية بان في القطع مثله فلا يؤمن السيد أن يريد أن يمثل بعبد
 فيخشى أن يتصل الامر بمن يعتقد انه يعتق بذلك فيدعي عليه السرقة لا يعتق فيه منع من مباشرة
 القطع بالدريعة وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما اذا كان مستند السرقة
 علم السيد أو الاقرار بخلاف ما لو ثبت بالبينه فانه يجوز للسيد لفقد العلة المذكورة وحججه الجمهور

❦ باب اذانت الامة
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة عن أبي هريرة
 وزيد بن خالد رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سئل عن
 الامة اذانت ولم تحصن
 قال اذانت فاجلدوها ثم
 ان زنت فاجلدوها ثم ان
 زنت فاجلدوها

حديث على المشار اليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة وعند الشافعية خلاف في اشتراط اهلية السيد لذلك
 وتساكن من لم يشترط بأن سيده سليل الاستصلاح فلا يفتقر للاهلية وقال ابن حزم يقيمه السيد الا ان
 كان كافرا واحتج بانهم لا يقرون الاباء - غاررو في تسليطه على اقامة الحد منافاة لذلك وقال ابن العربي
 في قول مالك ان كانت الامة ذات زوج لم يحدوها الا امام من أجل ان الزوج تعلقا بالفرج في حفظه عن
 النسب الباطل والماء الفاسد لكن حديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يتبع بعني حديث علي
 المذكور الدال على التعميم في ذات الزوج وغيرها وقد وقع في بعض طرقه من أحسن منهم ومن لم
 يحسن (قوله ثم بيعوها ولو بضعير) بفتح الضاد المعجمة غير المشالة ثم فاء أي المضفور فعمل بعني
 مفعول زاد يونس وابن أخي الزهري والزبيدي ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائي
 والضعير الحبل وهكذا أخرجه عن قتيبة عن مالك وزادها عمار بن أبي فروة عن محمد بن مسلم وهو ابن
 شهاب الزهري عند النسائي وابن ماجه لكن خالف في الاسناد فقال ان محمد بن مسلم حدثه ان غروة
 وعمرة حدثاه ان عائشة حدثته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت الامة فاجلدوها وقال في
 آخره ولو بضعير والحبل وقوله والضعير الحبل مدرج في هذا الحديث من قول الزهري على
 ما بين في رواية القعني عن مالك عن مسلم وأبي داود فقال في آخره قال ابن شهاب والضعير الحبل وكذلك
 ذكره الدارقطني في الموطات منسوبا لجميع من روى الموطا الا ابن مهدي فان ظاهر سياقه انه أدرجه
 أيضا ومنهم من لم يذكر قوله والضعير الحبل كافي رواية الباب (قوله قال ابن شهاب) هو موصول
 بالسند المذكور (قوله لأدري بعد الثالثة أو الرابعة) لم يختلف في رواية مالك في هذا وكذا في
 رواية صالح بن كيسان وابن عيينة وكذا في رواية يونس والزبيدي عن الزهري عند النسائي وكذا في
 رواية معمر عند مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه ثم ان زنت فاجلدوها ثم
 بيعوها ولو بضعير بعد الثالثة أو الرابعة ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتيبة عن مالك كذلك وأدرج
 أيضا في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي والصواب التفصيل وأما
 الشك في الثالثة أو في الرابعة فوقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي فليجلدها ثلاثا فان
 عادت فليبيعها ونحوه في مرسل عكرمة عند أبي فرقة بلفظ واذا زنت الرابعة فبيعوها ووقع في رواية سعيد
 المقبري المذكورة في الباب الذي يليه ثم ان زنت الثالثة فليبيعها ومحصل الاختلاف هل يجلدها في
 الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جلد والراجح الاول ويكون سكوت من سكنت عنه للعلم بان الجلد لا يترك
 ولا يقوم البيع مقامه ويمكن الجمع بان البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجلد لانه المحقق فليكن الشك
 والاعتماد على الثلاث في كثير من الامور المشروعة وقوله ولو بضعير أي حبل مضفور وقع في رواية
 المقبري ولو بحبل من شعروا أصل الضفر نسج الشعروا داخل بعضه في بعض ومنه ضفائر شعر الرأس
 للمرأة وللرجل قيل لا يكون مضفورا الا ان كان من ثلاث وقيل شرطه أن يكون عريضا وفيه نظروني
 الحديث ان الزنا عيب يرد به الرقيق للامر بالخط من قيمة المرقوق اذا وجد منه الزنا كذا جزم به
 النووي تبع الغيرة وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المقصود الامر بالبيع ولو انحطت القيمة
 فيكون ذلك متعلقا بامر وجودي لا اخباري عن حكم شرعي فليس في الخبر تصريح بالامر من حط القيمة
 وفيه ان من زنى فاقم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه بخلاف من زنى مرارا فانه يكتفى فيه باقامة الحد عليه
 مرة واحدة على الراجح وفيه الزجر عن مخالطة الفاسق ومعاشرتهم ولو كانوا من الالزام اذا تكور
 زجرهم ولم يرتدوا ويقع الزجر باقامة الحد فيه ما شرع فيه الحد بالتعزير فيما لا حد فيه وفيه جواز

ثم بيعوها ولو بضعير قال
 ابن شهاب لأدري بعد
 الثالثة أو الرابعة

باب لا يشرب على الامة
اذا زنت ولا تنفي
عبد الله بن يوسف حدثنا
الليث عن سعيد المقبري

عطف الامر المقتضى للنسب على الامر المقتضى للوجوب لان الامر بالجلد واجب والامر بالبيع مندوب عند الجمهور خلافا لابي ثور وأهل الظاهر وادعى بعض الشافعية ان سبب صرف الامر من الوجوب انه منسوخ وعن حكاة ابن الرفعة في المطلب ويحتاج الى ثبوت وقال ابن بطال حـ لى الفقهاء الامر بالبيع على الخس على مبيعة من تكرره منه الزنا لا يظن بالسيد الرضا بذلك ولما في ذلك من الوسيلة الى تكثير اولاد الزنا قال وحله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الامة فلا يستعمل به وقد ثبت النهي عن اضاغة المال فكيف يجب بيع الامة ذات القيمة بحبل من شعر لا قيمة له فدل على ان المراد الزجر عن معاشرته من تكرره منه ذلك وتعقب بانه لا دلالة فيه على بيع الثمين بالحقير وان كان بعضهم قد استدلل به على جواز بيع المطلق التصرف ماله بدون قيمته ولو كان بما يتعاب عنه تسليمه الا ان قوله ولو بحبل من شعر لا يراد به ظاهره وانما ذكر للباقية كما وقع في حديث من بنى لله مسجدا ولو كمفحص فطاة على أحد الاجوبة لان قدر المفضل لا يسع أن يكون مسجدا حقيقة فلو وقع ذلك في عين مملوكة للمجور فلا يبيعهما واية الا بالقيمة ويحتمل أن يطرده لان عيب الزنا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون بيعها بانه قصان بيعا بمن المثل نبه عليه القاضي عياض ومن تبعه وقال ابن العربي المراد من الحديث الاسراع بالبيع وامضاؤه ولا يترتب به طلب الراغب في الزيادة وليس المراد بيعه بقيمة الجبل حقيقة وفيه انه يجب على البائع أن يعلم المشتري بعيب السلعة لان قيمتها انما تنقص مع العلم بالعيب حكاة ابن دقيق العيد وتعقبه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الاعلام واستشكل الامر ببيع الرقيق اذا زنى مع ان كل مؤمن مأمور أن يرى لانيته ما يرى لنفسه ومن لازم البيع أن يوافق أخاه المؤمن على أن يقتنى ما لا يرضى اقتناءه لنفسه وأجيب بأن السبب الذي باعه لاجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتدع الرقيق اذا علم انه متى عاد أخرج فان الانحراج من الوطن المألوف شاق وجواز أن يقع الاعفاف عند المشتري بنفسه أو بغيره قال ابن العربي يرجح عند تبديل المحل تبديل الحال ومن المعلوم ان للجواررة تأثيرا في الطاعة وفي المعصية قال النووي وفيه ان الزاني اذا خدم زنى لزمه حد آخر ثم كذلك أبدأ فاذا زنى مرات ولم يحد فلا يلزمه الا حد واحد (قلت) من قوله فاذا زنى ابتداء كلام قاله لتكميل الفائدة والافليس في الحديث ما يدل عليه اثباتا ولا نفيا بخلاف الشق الاول فانه ظاهر وفيه اشارة الى أن العقوبة في التعزيرات اذا لم يفسد مقصودها من الزجر لا يفعل لان اقامة الحد واجبة فلما تكرر ذلك ولم يحد عدل الى ترك شرط اقامته على السيد وهو الملك ولذلك قال بيعوها ولم يقل اجلدوها كذا زنت ذكره ابن دقيق العيد وقال قد تعرض امام الحرمين لشي من ذلك فقال اذا علم المهر أن التأديب لا يحصل الا بالضرب المبرح فليتركه لان المبرح يهلك وليس له الاهلاك وغير المبرح لا يفيد قال الرافعي وهو مبني على أن الامام لا يجب عليه تعزير من يستحق التعزير فان قلنا يجب التحق بالحد فليعزره غير المبرح وان لم ينزجر وفيه ان السيد يقيم الحد على عبده وان لم يستأذن السلطان وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة ابواب (قوله باب لا يشرب على الامة اذا زنت ولا تنفي) اما التثريب بمثناة ثم مثناة ثم موحدة فهو التعنيف وزنه ومعناه وقد جاء بلفظ ولا يعنفها في رواية عبد الله العمري عن سعيد المقبري عند النسائي وأما التي فاستنبطوه من قوله فليبيعها لان المقصود من النفي الابعاد عن الوطن الذي وقعت فيه المعصية وهو حاصل بالبيع وقال ابن بطال وجه الدلالة انه قال فليجلدها وقال فليبيعها فدل على سقوط النفي لان الذي ينفي لا يقدر على تسليمه الا بعد مدة فاشبهه الا بـ (قلت) وفيه نظر لجواز أن يتسلمه المشتري مملوك المنفعة مدة النفي أو يترك بيعه ان يتوجه الى المكان

الذي يصدق عليه وجود النبي وقال ابن العربي تستحق الأمة لثبوت حق السيد في مقدم على حق الله
وانما لم يسقط الجدل لانه الاصل والنبي فرع (قلت) ونعامة أن يقال روي عن السيد فيه أيضا بترك
الرجم لانه فوت المنفعة من أصلها بخلاف الجلد واستمر نفي العبد اذا لحق السيد في الاستمتاع به واستدل
من استثنى نفي الرقيق بانه لا وطن له وفي نفسه قطع حق السيد لان عموم الامر بنفي الزاني عارضه عموم
نفي المرأة عن السفر بغير محرم وهذا خاص بالاماء من الرقيق دون الذكور وبه احتج من قال لا يشرع
نفي النساء مطلقا كما تقدم في باب البكران يجلدان وينقيان واختلف من قال بنفي الرقيق فالصحيح
نصف سنة ووقع وجهه ضعيف عند الشافعية سنة كاملة وفي ثالث لاني على رقيق وهو قول الائمة الثلاثة
والاكثر (قوله اذا زنت الامة فتبين زناها) أي ظهر وشرط بعضهم أن يظهر بالبينه مراعاة للفظ
تبين وقيل يكفي في ذلك بعلم السيد (قوله فليجلدها) أي الحد الواجب عليها المعروف من صريح
الآية فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ووقع في رواية للنسائي من طريق الأعمش عن أبي
صالح عن أبي هريرة فليجلدها بكتاب الله (قوله ولا يئرب) أي لا يجمع عليها العقوبة بالجلد وبالعبير
وقيل المراد لا يقتنع بالتوب بينخ دون الجلد وفي رواية سعيد عن أبي هريرة عند عبد الرزاق ولا يعبرها
ولا يفندوها قال ابن بطال يؤخذ منه ان كل من أقيم عليه الحد لا يعزربا بالهينف واللوم وانما يليق ذلك
بمن صدر منه قبل ان يرفع الى الامام للتعذيب والتخويف فاذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه (قلت) وقد
تقدم قريبا نهي صلى الله عليه وسلم عن سب الذي أقيم عليه حد الخروقال لا تسكونوا أعوانا للشيطان
على أخيك (قوله تابعه اسمعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة) يريد في المات لاني السند لانه نقص
منه قوله عن أبيه ورواية اسمعيل وصلها النسائي من طريق بشر بن المفضل عن اسمعيل بن أمية
ولفظه مثل الليث الا انه قال فان عادت فزنت فليبعها والباقي سواء ووافق الليث على زيادة قوله عن أبيه
محمد بن اسحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ووافق اسمعيل على حدقه عبيد الله بن عمر العمري
عندهم وأيوب بن موسى عند مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن اسحق عند النسائي
ووقع في رواية عبد الرحمن المذكور عن سعيد سمعت أبا هريرة ولا اسمعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد
الرحمن بن أبي ليلى عنه عن الزهري عن حماد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وقال انه خطأ والصواب
الاول ووقع في رواية حماد هذه بلفظ آخر قال أي النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال جاري زنت
فتبين زناها قال اجلدها خسين الحديث (قوله بأحكام أهل الذمة) أي اليهود والنصارى
وسائر من تؤخذ منه الجزية (قوله واحصانهم اذ انزوا) يعني خلافا لمن قال ان من شروط الاحصان
الاسلام (قوله ورفعوا الى الامام) أي سواء جازا الى حاكم المسلمين ليحكموه أو رفعهم اليه غيرهم
منعدا باعليهم خلافا لمن قيد ذلك بالشق الاول كالحنفية وساد كذلك مبسوطا وذكرفيه حديثين
الحديث الاول (قوله عبد الواحد) هو ابن زياد والشياني هو أبو اسحق سليمان (قوله عن الرجيم)
أي رجيم من ثبت انه زنى وهو محصن (قوله فقال رجيم النبي صلى الله عليه وسلم) كذا أطلق فقال
الكرماني مطابقا لترجمة من حيث الاطلاق (قلت) والذي ظهر لي انه جرى على عادته في
الاشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث وهو ما أخرجه أحمد والاسماعيلي والطبراني من طريق هشيم
عن الشيباني قال قلت هل رجيم النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم رجيم يهوديا ويهودية وسبيانا
أحمد مختصر (قوله أقبل النور) أي سورة النور والمراد بما عليه النزول (قوله أم بعد) في
رواية الكشميهني أم بعده (قوله لا ادري) فيه ان الصحابي الجليل قد يخفى عليه بعض الامور

عن أبيه عن أبي هريرة
أنه سمعه يقول قال النبي
صلى الله عليه وسلم اذا زنت
الامة فتبين زناها فليجلدها
ولا يئرب ثم ان زنت فليجلدها
ولا يئرب ثم ان زنت الثالثة
فليبعها ولو جعل من شعر
تابعه اسمعيل بن أمية عن
سعيد عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
في باب أحكام أهل الذمة
واحصانهم اذ انزوا ورفعوا
الى الامام في حديثنا موسى
ابن اسمعيل حديثنا عبد
الواحد حديثنا الشيباني
سالت عبد الله بن أبي أوفى
عن الرجيم فقال رجيم النبي
صلى الله عليه وسلم فقلت
أقبل النور أم بعد قال لا
ادري

الواضحة وان الجواب من الفاضل بلا ادري لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريره وتبشيره فيمدح به
 (قوله تابعه على بن مسهر) قلت وصلها ابن أبي شيبة عنه عن الشيباني قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى
 فذكر مثله بلفظ قلت بعد سورة النور (قوله وخالد بن عبد الله) أي الطحان وهي عند المؤلف في
 باب رجم المحصن وقد تقدم لفظه (قوله والمخاري) يعني عبد الرحمن بن محمد الكوفي (قوله وعبيدة)
 بفتح أوله وأبوه جيد بالتصغير ومتابعته وصلها الاسماعيلي من روايه أبي ثور وأحمد بن منيع قال
 حدثنا عبيدة بن جريد وجريروا بن عبد الله عن الشيباني ولفظه قلت قبل النور أو بعدها (قوله
 وقال بعضهم) أي بعض المسلمين وهو عبيدة فإن لفظه في مسند أحمد بن منيع ومن طريقه الاسماعيلي
 قلت بعد سورة المائدة أو قبلها كذا وقع في رواية هشيم التي أنشئت اليها قبل (قوله والاول أصح)
 أي في ذكر النور (قلت) ولعل من ذكره توهم من ذكر اليهودي واليهودية ان المراد سورة
 المائدة لان فيها الآية التي نزلت بسبب سؤال اليهود عن حكم الذين زنيا منهم * الحديث الثاني
 (قوله عن نافع) في موطأ أحمد بن الحسن وحده حدثنا نافع قاله الدارقطني في الموطآت (قوله
 ان اليهود جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له ان رجلا منهم وامراة زنيا) ذكر
 السهيلي عن ابن العربي (١) ان اسم المرأة بسرة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل وذكر
 أبو داود السيب في ذلك من طريق الزهري سمعت رجلا من مريضة ممن تبع العلم وكان عند سعيد
 ابن المسيب يحدث عن أبي هريرة قال زنى رجل من اليهود بامرأة فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا الى
 هذا النبي فإنه يبعث بالتحفيف فان أفتانا بقتيادون الرجم قبلناها واحتجنا بها عند الله وقتلنا فتينا
 من أنبيائك قال فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا يا أبا القاسم ما
 نرى في رجل وامراة زنيا منهم ونقل ابن العربي عن الطبري والثعلبي عن المفسرين قالوا انطلق قوم
 من قريظة والتضير منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن عمرو ومالك بن الصيف وكنانة
 ابن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن عازوراء فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم وكان رجل
 وامراة من أشرف أهل خيبر زنيا واسم المرأة بسرة وكانت خيبر حينئذ حرا فقال لهم أسألوه فزل
 جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبينهم ابن صوريا فذكر القصة مطولا ولفظ
 الطبري من طريق الزهري المذكورة ان احبار اليهود اجتمعوا في بيت المدارس وقد زنى رجل منهم
 بعد احصائه بامرأة منهم فداخضت فذكر القصة وفيها فقال اخرجوا الى عبد الله بن صوريا الا عور
 قال ابن اسحق ويقال انهم اخرجوا معه ابا ياسر بن احطب ووهب بن يهودا فخلا النبي صلى الله عليه
 وسلم بابن صوريا فذكر الحديث ووقع عند مسلم من حديث البراء مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم يهودي
 محمدا مجلودا فدعاهم فقال هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم قالوا نعم وهذا يخالف الاول من حيث ان
 فيه انهم ابتدوا السؤال قبل اقامة الحد وفي هذا انهم اقاموا الحد قبل السؤال ويمكن الجمع بالتعدد
 بان يكون الذين سألوا عنهما غير الذي جلدوه ويحتمل ان يكون بادروا فجلدوه ثم بداهم فسألوا
 فاتفق المرور بالمجلود في حال سؤالهم عن ذلك فامرهم باحضارهم ما فوق ما وقع والعلم عند الله ويؤيد
 الجمع ما وقع عند الطبراني من حديث ابن عباس ان رهطا من اليهود أتوا النبي صلى الله عليه
 وسلم ومعهم امرأة فقالوا يا محمد ما نزل عليك في الزنا فتبجعه انهم جلدوا الرجل ثم بداهم ان سألوا
 عن الحكم فاحضروا المرأة وذكر القصة والسؤال ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع
 عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى يهودي ويهودية زنيا ونهوه في رواية عبد الله بن دينار

تابعه على بن مسهر وخالد
 ابن عبد الله والمخاري
 وعبيدة عن الشيباني وقال
 بعضهم المائدة والاول
 أصح * حدثنا اسمعيل بن
 عبد الله حدثني مالك عن
 نافع عن عبد الله بن عمر
 رضى الله عنهما قال ان
 اليهود جاؤا الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فذكروا
 له ان رجلا منهم وامراة
 زنيا

(١) قوله عن ابن العربي
 في نسخة من ابن العمري

عن ابن عمر الماضيه قريبا ولقظه احدنا وفي حديث عبيد الله بن الحرث عند البزار ان اليهود اتوا
 يهوديين زنيا وقد احصنا (قوله ما يجدون في التوراة في شأن الرجم) قال الباجي يحتمل ان يكون علم
 بالوحي ان حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلحقه تبديل ويحتمل ان يكون علم ذلك باخبار عبيد الله
 ابن سلام وغيره ممن اسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ويحتمل ان يكون انما سألهم عن
 ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم تعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى (قوله فقالوا نفضعهم) بفتح اوله وثالثه
 من الفضيحة (قوله ويجلدون) وقع بيان الفضيحة في رواية ايوب عن نافع الانيسية في التوحيد
 بلفظ قالوا نستخم وجوههما ونخزيمهما وفي رواية عبيد الله بن عمر قالوا سود وجوههما ونحمرهما
 ونخالف بين وجوههما ويطاف بهم ما وفي رواية عبيد الله بن دينار ان اخبارنا احسدوا تحميم الوجه
 والتجبية وفي حديث ابى هريرة يحمم ويحبه ويجلد والتجبية ان يحمل الزانيان على حار وتقابل
 اقيمتما ويطاف بهما وقد تقدم في باب الرجم بالبلاط النقل عن ابراهيم الحرابي انه جزم بأن تفسير
 التجبية من قول الزهري فكانه ادرج في الخبر لان اصل الحديث من روايته وقال المنذري يشبه ان
 يكون اصله الهمزة وانه التجبية وهي الردع والزجر يقال جباة تجبى اي ردعته والتجبية ان
 ينكس رأسه فيحتمل ان يكون من فعل به ذلك ينكس رأسه استحياء فسمى ذلك الفعل تجبية
 ويحتمل ان يكون من الجبه وهو الاستقبال بالمكروه واصله من اصابة الجبهة تقول جبهته اذا اصب
 جبهته كراسته اذا اصبته رأسه وقال الباجي ظاهر الامر انهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم
 التوراة والكذب على النبي اما جاء ان يحكم بينهم بغير ما انزل الله واما لانهم قصدوا بتحكيمة التخفيف
 عن الزانيين واعتقدوا ان ذلك يخرجهم عما وجب عليهم او قصدوا اختبار امره لانه من المقرر ان من
 كان نبيا لا يقر على باطل فظهر بتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه ولله الحمد (قوله قال عبيد الله بن سلام
 كذبتم ان فيها الرجم) في رواية ايوب وعبيد الله بن عمر قال فاتوا بالتوراة فأتوها ان كنتم صادقين
 (قوله فاتوا) بصيغة الفعل الماضي وفي رواية ايوب فجاءوا زاد عبيد الله بن عمر بها فقرؤوها وفي رواية
 زيد بن اسلم فأتى بها فزع الوسادة من تحته فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بذلك ومن انزل ذلك وفي حديث
 البراء عند مسلم فدعا رجلا من علمائهم فقال انشدك بالله ومن انزله وفي حديث جابر عند ابى داود
 فقال اتوني بأعلم رجلين منكم فأتى بآب بن صور يازاد الطبري في حديث ابن عباس اتوني برجلين من
 علماء بني اسرائيل فاتوه برجلين احدهما شاب والاخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر
 ولا بن ابى حاتم من طريق مجاهد ان اليهود استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزانيين فأتاهم
 بالرجم فانكروه فأمرهم ان يأتوا باخبارهم فناداهم فكمموا الارجل من اصاغرهم اعور فقال كذبوا
 يا رسول الله انه في التوراة (قوله فاتوا بالتوراة فنشروها فوضع احداهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها
 وما بعدها) ونحوه في رواية عبيد الله بن دينار وفي رواية عبيد الله بن عمر فوضع الفتي
 الذي يقرأ يده على آية الرجم فقرأ ما بين يديها وما وراءها وفي رواية ايوب فقالوا الرجل ممن
 يرضون يا عورا فقرأ حتى انتهى الى موضع منها فوضع يده عليه واسم هذا الرجل عبيد الله بن
 صور يا كما تقدم وقد وقع عند النقاش في تفسيره انه اسلم لكن ذكر مكى في تفسيره انه ارتد بعد ان اسلم
 كذا ذكر القرطبي ثم وجدته عند الطبري بالسند المتقدم في الحديث الماضي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم لما نشده قال يا رسول الله انهم ليعلمون انك نبي من سل ولكنهم يحسدونك وقال في آخر الحديث
 ثم كفر بعد ذلك ابن صور يا ونزات فيه يا ايها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر الآية

فقال لهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما تجدون
 في التوراة في شأن الرجم
 فقالوا نفضعهم ويجلدون
 قال عبيد الله بن سلام
 كذبتم ان فيها الرجم فاتوا
 بالتوراة فنشروها فوضع
 احداهم يده على آية الرجم
 فقرأ ما قبلها وما بعدها

(قوله فعلى له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرقع يده فاذا فيها آية الرجم) في رواية عبد الله بن دينار فاذا
 آية الرجم تحت يده ووقع في حديث البراء فحده الرجم ولكنه كثر في امرنا فكذا اذا اخذنا الشر يف
 تركناه واذا اخذنا الوضيع اقناع عليه الحد فقلنا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيم على الشر يف والوضيع
 فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم ووقع بيان ما في التوراة من آية الرجم في رواية ابي هريرة المصحف
 والمحصنة اذ انيا فقامت عليهما البينة رجاء وان كانت المرأة حبلى تر بص بها حتى تضع ما في بطنها وفي
 حديث جابر عند ابي داود قال لا تجد في التوراة اذا شهد اربعة انهم راوا ذكرا في فرجها مثل الميل في
 المكحلة رجاء اذا البزار من هذا الوجه فان وجدوا الرجل مع المرأة في بيت او في ثوبها وعلى بطنها فهي
 ربية وفيها عقوبة قال فما منعكم ان ترجوها قالوا لا نذهب سلطانا فذكر هذا القتل وفي حديث ابي هريرة
 فما اول ما ارتخصتم امر الله قال زنى ذواقا من الملك فآخر عنه الرجم ثم زنى رجلا شريفا فاردوا
 رجه فقال قومه دونه وقالوا ابداءا صاحبك فاصطلحوا على هذه العقوبة وفي حديث ابن عباس عند
 الطبراني انا كنا شبية وكان في نساءنا حسن وجه فسكر فينا فلم يقم له فصرنا بجلد والله اعلم (قوله فامر
 بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما) زاد في حديث ابي هريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 فاني احكم بما في التوراة وفي حديث البراء اللهم اني اول من احب امرك اذا ماتوه ووقع في حديث جابر
 من الزيادة ايضا فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجااء اربعة فشهدوا انهم راوا ذكرا في
 فرجها مثل الميل في المكحلة فامر بهما فرجما (قوله فرأيت الرجل يحني) كذا في رواية ابي ذر عن
 السرخسي بالطاء المهملة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة وعن المستمل والكشميني بحيم ونون
 مفتوحة ثم همزة وهو الذي قال ابن دقيق العيد انه الراجح في الرواية وفي رواية ايوب بجانيء بضم
 اوله وحيم مهموز وقال ابن عبد البر وقع في رواية يحيى بن يحيى كالسرخسي والصواب يحني اي يعبل
 وجملة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة اوجه الاولان والثالث بضم اوله والجم
 وكسر النون وبالمهمزة الرابع كالاول الا انه بالموحدة بدل النون الخامس كالثاني الا انه بواو وبدل
 التحتانية السادس كالاول الا انه بالجم السابع بضم اوله وفتح الموحدة وتشديد النون الثامن
 بجاني بالنون التاسع مثله لكن بالطاء العاشر مثله لكنه بالفاء بدل النون والجم ايضا ورايت
 في الزهر بات للذهلي بخط الضياء في هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري بجانيء بحيم وفاء
 بغير همز وعلى الفاء صح (قوله يقيها) بفتح اوله ثم قاف تفسيره قوله يحني وفي رواية عبيد الله
 ابن عمر فلقب درايته يقيها من الحجارة بنفسه ولا ابن ماجه من هذا الوجه يسترها وفي حديث ابن
 عباس عند الطبراني فلما وجد من الحجارة قام على صاحبته يحني عليها يقيها الحجارة حتى قتلا جميعا
 فكان ذلك مما صنع الله لرسوله في تحقيق الزنا منهما وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الحد على
 الكافر الذمي اذ اني وهو قول الجمهور وفيه خلاف عند الشافعية وقد ذهب ابن عبد البر فنفصل
 الاتفاق على ان شرط الاحصان الموجب للرجم الاسلام ورد عليه بان الشافعية واحد
 لا يشترطان ذلك ويؤيد منهم ما وقع التصريح بان اليهوديين الذين رجما كانوا قد احصنا كما
 تقدم نقله وقال المالكية ومعظم الخنفية ورية شيخ مالك شرط الاحصان الاسلام واجابوا
 عن حديث الباب بانه صلى الله عليه وسلم انما رجها بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام
 في شيء وانما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم فان في التوراة الرجم على المحسن وغير
 المحسن قالوا وكان ذلك اول دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وكان مامورا باتباع احكم

فقال له عبد الله بن سلام
 ارفع يدك فرقع يده فاذا
 فيها آية الرجم قالوا صدق
 يا محمد فيها آية الرجم فامر
 بهما رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فرجما رأيت الرجل
 يحني على المرأة يقيها
 الحجارة

التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى
واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم إلى قوله أو يجعل الله من سبيلنا ثم
نسخ ذلك بالتفرقة بين من أحسن ومن لم يحسن كما تقدم انتهى وفي دعوى الرجم على من لم يحسن نظر
لما تقدم من رواية الطبري وغيره وقال مالك إنما رجم اليهوديين لأن اليهود يومئذ لم يكن لهم ذمة
فتحاكموا إليه وتعقبه الطحاوي بأنه لو لم يكن واجبا ما فعله قال وإذا أقام الحد على من لا ذمة له فلان
يقيمته على من له ذمة أولى وقال المازري يعترض على جواب مالك بكونه رجم المرأة وهو يقول لا تنقل
لمرأة إلا أن أجاب أن ذلك كان قبل النهي عن قتل النساء وأيد القرطبي أنهما كانا حربيين بما أخرجه
الطبري كما تقدم ولا حجة فيه لأنه منقطع قال القرطبي ويعكر عليه أن مجيئهم سائلين يوجب لهم هذا
كما لو دخلوا الغرض كتجارة أو رسالة أو نحو ذلك فأنهم في أمان إلى أن يردوا إلى ما أمنهم (قلت) ولم ينفصل
عن هذا إلا أن يقول إن السائل عن ذلك ليس هو صاحب الواقعة وقال النووي دعوى أنهما كانا حربيين
باطلة بل كانا من أهل العهد كذا قال وسلم بعض المالكية أنهما كانا من أهل العهد واحتج بان الحكم
مخير إذا تخلىكم إليه أهل الذمة بين أن يحكم فيهم بحكم الله وبين أن يعرض عنهم على ظاهر الآية فاختر
صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة أن يحكم بينهم وتعقب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط
الأحصان عنده الإسلام وهما كانا كافرين وانفصل ابن العربي عن ذلك بأنهما كانا محكمين له في الظاهر
ومعتبرين ما عنده في الباطن هل هو نبي حق أو مسامح في الحق وهذا لا يرفع الإشكال ولا يخص عن
لا يراد ثم قال ابن العربي في الحديث أن الإسلام ليس شرطا في الأحصان والجواب بأنه إنما رجمهما
لأقامة الحجة على اليهود فيما حكموه فيه من حكم التوراة فيه نظر لأنه كيف يقيم الحجة عليهم بما لا يراه
في شرعه مع قوله وأن أحكم بينهم بما أنزل الله قال وأجيب بأن سياق القصة يقتضي ما قلناه ومن ثم
استدعى شهودهم ليقم الحجة عليهم منهم إلى أن قال والحق أحق أن يتبع ولو جازني لم حكمت عليهم
الرجم ولم أعتبر الإسلام في الأحصان وقال ابن عبد البر حد الزاني حق من حقوق الله وعلى الحاكم إقامة
وقد كان لليهود حاكم وهو الذي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهما وقول بعضهم إن الزانيين
حكماء دعوى مردودة واعترض بأن التحكيم لا يكون إلا غير الحاكم وأما النبي صلى الله عليه وسلم
فحكمه بطريق الولاية لا بطريق التحكيم وأجاب الحنفية عن رجم اليهوديين بأنه وقع بحكم التوراة
ورده الخطابي لأن الله قال وإن أحكم بينهم بما أنزل الله وإنما جاءه القوم سائلين عن الحكم عنده كما دلت
عليه الرواية المذكورة فإشارتهم بما حكموه من حكم التوراة ولا جاز أن يكون حكم الإسلام عنده
مخالف لذلك لأنه لا يجوز الحكم منسوخ فدل على أنه إنما حكم بالناسخ وأما قوله في حديث أبي هريرة فاني
أحكم بما في التوراة ففي سنده رجل مبهم ومع ذلك فلو ثبت لكان مغناه لأقامة الحجة عليهم وهو موافق
لشرعته (قلت) ويؤيده أن الرجم جاء ناسخا للجلد كما تقدم تقرر به ولم يقل أحدان الرجم شرع ثم نسخ
بالجلد ثم نسخ الجلد بالرجم وإذا كان حكم الرجم باقيا منذ شرع فما حكم عليهما بالرجم بمجرد حكم التوراة
بل شرعه الذي حكم التوراة عليه ولم يقدوا أنهم بدلوه فيما بدلو أو أمما تقدم من النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم رجمهما أول ما قدم المدينة لقوله في بعض طرق القصة لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة أنه أتاه
اليهود فاجابوا أنه لا يلزم من ذلك القور في بعض طرقه الصحيحة كما تقدم أنهم تحاكموا إليه وهو في
المسجد بين أصحابه والمسجد لم يكمل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله صلى الله عليه وسلم المدينة فبطل
القور وأيضاً في حديث عبد الله بن الحارث بن جزء أنه حضر ذلك وعبد الله إنما قدم مع أبيه مسلماً بعد

فتجسسه وقد تقدم حديث ابن عباس وفيه ما يشعر بأنه شاهد ذلك وفيه ان المرأة اذا اقيم عليها الحد
تكون قاعدة هكذا استدلل به الطحاوي وقد تقدم انهم اختلفوا في الحفر للرجومة فمن يرى انه يحفر لها
تكون في الغالب قاعدة في الحفرة واختلفوا في اقامة الحد عليها قاعدة او قائمة انما هو في الجلد في
الاستدلال بصورة الجلد على صورة الرجم نظرا لا يخفى وفيه قبول شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض
وزعم ابن العربي ان معنى قوله في حديث جابر فدعا بالشهود اى شهود الاسلام على اعترافهم ما وقوله
فرجهما بشهادة الشهود اى البيعة على اعترافهم ما ورد هذا التأويل بقوله في نفس الحديث انهم
راوا ذكره في فرجهما كليل في المسحلة وهو صريح في ان الشهادة بالمشاهدة لا بالاقرار وقال
القرطبي الجمهور على ان الكافر لا يقبل شهادته على مسلم ولا على كافر لا في حد ولا في غيره ولا فرق بين
السفر والحضر في ذلك وقبل شهادتهم جماعة من التابعين وبعض الفقهاء اذا لم يوجد مسلم واستثنى احمد
حالة السفر اذا لم يوجد مسلم واجاب القرطبي عن الجمهور عن واقعة اليهود بانهم صلى الله عليه وسلم نفذ
عليهم ما علم انه حكم التوراة والزمهم العمل به اظهار التحريم فيهم كتابهم وتغييرهم حكمه او كان ذلك
خاص بهذه الواقعة كذا قال والثاني مردود وقال النووي الظاهر انه رجهما بالاقرار فان ثبت حديث
جابر فعمل الشهود كانوا مسلمين والا فلا عبرة بشهادتهم ويتعين انهما اقرارا بالزنا (قلت) لم يثبت انهم
كانوا مسلمين ويحتمل ان يكون الشهود اذ خبروا بذلك السوال بقية اليهود ولم يسمع النبي صلى الله عليه
وسلم كلامهم ولم يحكم فيهم الا مستندا لما اطلعه الله تعالى فحكم بالوحى والزمهم الحجة بينهم كما قال
تعالى وشهد شاهد من اهلها وان شهودهم شهدوا عليهم عند اخبارهم بما ذكر فلما رفعوا الامر الى
النبي صلى الله عليه وسلم استعلم القصة على وجهها فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه في ذلك ولم
يكن مستند حكم النبي صلى الله عليه وسلم الا ما اطلعه الله عليه واستدل به بعض المالكية على ان
المجلود يجلد قائما ان كان رجلا والمرأة قاعدة لقول ابن عمر رايت الرجل يقبها الحجر فدل على انه كان
قائما وهى قاعدة وتعقب بأنه واقعة عين فلا دلالة فيه على ان قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك
واستدل به على رجم المحصن وقد تقدم البحث فيه مستوفى وعلى الاقتصار على الرجم ولا يضم اليه
الجلد وقد تقدم الخلاف فيه في باب مفرد كذا احتج به بعضهم ولو احتج به لعكسه لكان اقرب
لانه في حديث البراء عند مسلم ان الزاني جلد او لا ثم رجم كما تقدم لكن يمكن الانفصال بان الجلد الذي
وقع لم يكن يحكم حاكم وفيه ان انكحة الكفار صحيحة لان ثبوت الاحصان فرع ثبوت صحة
النكاح وفيه ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وفي اخذه من هذه القصة بعد وفيه ان اليهود
كانوا ينسبون الى التوراة ما ليس فيها ولولم يكن مما افندوا على تبديله والالكان في الجواب
جيدة عن السوال لانه سأل عما يجب دون في التوراة فعدلوا عن ذلك لما يفتعلونه واوهموا ان فعلهم
موافق لما في التوراة فاكذبهم عبد الله بن سلام وقد استدلل به بعضهم على انهم لم
يسقطوا شيئا من الفاظها كما يأتي تقريره في كتاب التوحيد والاستدلال به لذلك غير واضح
لا احتمال بخصوص ذلك بهذه الواقعة فلا يدل على التعميم وكذا من استدلل به على ان التوراة التي
احضرت حينئذ كانت كلها صحيحة سالمة من التبديل لانه يطرق هذا الاحتمال بعينه ولا يرد
قوله آمنت بلزمن انزل لان المراد اصل التوراة وفيه اكتفاء الحاكم بترجانه واحد موقوف به
وسيا في بسطه في كتاب الاحكام واستدل به على ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا ثبت ذلك لنا بدليل

باب اذارمى امراته او امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم ان يبعث اليها فبئس ما عمار ميت به حدثنا عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابي هريرة رز يد بن خالد انها اخبراه ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهما اقض بيننا **١٤١** بكتاب الله وقال الآخر وهو اقضهما

اجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله واذن لي ان اتكلم قال تكلم قال ان ابني كان عسيفا على هذا قال مالك والعسيف الاجر يفرزني بامراته فاخبروني ان على ابني الرجم فاقتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثماني سات اهل العلم فاخبروني انما على ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امراته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله اما غنمك وجاريته فردد عليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما وامر أنيسا الاسلمى ان يأمر امرأة لا خرفان اعترفت فارجهما فاعترفت فرجها (باب من ادب اهله او غيره دون السلطان) وقال ابو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ صلى فاراد احد ان يمر بين يديه فليدفعه فان ابى فليقاتله وفعله ابو سعيد * حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت

قرآن أو حديث صحيح ما لم يثبت نسخه بشريعة نبينا أو نبيهم أو مشريعتهم وعلى هذا فيحمل ما وقع في هذه القصة على ان النبي صلى الله عليه وسلم علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلا (قوله **باب** اذارمى امراته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم ان يبعث اليها فبئس ما عمار ميت به) ذكر فيه قصة العسيف وقد تقدم شرحه مستوفي والحكم المذكور ظاهر فيمن قذف امرأة غيره وأما من قذف امراته فكانه أخذ من كون زوج المرأة كان حاضرا ولم ينكر ذلك وأشار بقوله هل على الامام الى الخلاف في ذلك والجمهور على أن ذلك بحسب ما يراه الامام وقال النووي الاصح عندنا وجوبه والحجة فيه بعث أنيس الى المرأة وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة جال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البعث ما وقع بين زوجها وبين والد العسيف من الخصام والمصالحة على الحد واشتهار القصة حتى صرح والد العسيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها فالارسال الى هذه يختص بمن كان على مثل حالها من التهمة القوية بالفجور وانما علق على اعترافها لان حد الزنا لا يثبت في مثلها الا بالاقرار لتعذر إقامة البينة على ذلك وقد تقدم شرح الحديث مستوفي وذكرنا ما قيل من الحكمة في ارسال أنيس الى المرأة المذكورة وفي الموطأ أن عمر أناه رجل فأخبره أنه وجد مع امراته رجلا فبعث اليها أبا رافع فبئس ما عمار قال زوجها وأعلمها أنه لا يؤخذ بقوله فاعترفت فامر بها عمر فرجت قال ابن بطال أجمع العلماء على أن من قذف امرأة أو امرأة غيره بالزنا فلم يأت على ذلك ببينة أن عليه الحد الا ان أقر المذوف فلهذا يجب على الامام ان يبعث الى المرأة يسألها عن ذلك ولو لم تعترف المرأة في قصة العسيف لوجب على والد العسيف حد القذف ومما يتفرع عن ذلك لو اعترف رجل بأنه زنى بامرأة معينة فانكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط قال بالاول مالك والاثاني ابو حنيفة وقال الشافعي وصاحب أبي حنيفة من أقر منهما فاعا عليه حد الزنا فقط والحجة فيه انه ان كان صدق في نفس الامر فلا حد عليه لقذفها وان كان كذب فليس بزان وانما يجب عليه حد الزنا لان كل من أقر على نفسه وعلى غيره لزمه ما أقر به على نفسه وهو مدع فيما أقر به على غيره فيؤخذ باقراره على نفسه دون غيره (قوله **باب** من ادب اهله او غيره دون السلطان) اي دون اذنه في ذلك هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد من الارقاء الى ان يستأذن سيده الامام في إقامة الحد عليه أولا أن يقيم ذلك بغير مشورة وقد تقدم بيانه في باب اذارت الامة (قوله وقال ابو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ صلى فأراد احد ان يمر بين يديه فليدفعه فان ابى فليقاتله وفعله ابو سعيد) هذا مختصر من الحديث الذي تقدم موصولا في باب يرد المصلي من مر بين يديه ولفظه فان اراد ان يجتاز بين يديه فليدفعه فان ابى فليقاتله فاعا هو شيطان اخرج من طريق ابي صالح عن ابي سعيد ما قوله وفعله ابو سعيد فهو في الباب المذكور بلفظ رأيت أبا سعيد يصلي واراد شاب ان يجتاز بين يديه فدفع ابو سعيد في صدره وقد تقدم شرحه مستوفي هناك والغرض منه ان الخبر ورد بالاذن للمصلي ان يؤدب المجتاز بالدفع ولا يحتاج في ذلك الى اذن الحاكم وفعله ابو سعيد انطوى ولم ينكر عليه مروان بل استفهمه عن الباب فلما ذكر له اقره على ذلك ثم ذكر

جاء ابو بكر رضي الله عنه ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع راسه على فخذي فقال حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس ولبسوا على ما عفا بني وجعل يطعن بيده في خاصري ولا يمنعني من التحرك الا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله آية التيمم * حدثنا يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب اخبرني عن ابن القاسم حدثه عن ابيه عن عائشة قالت اقبل ابو بكر فليكرني

للكزة شديدة وقال خبست
الناس في قلادة في الموت
لمكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد ارجعني نحوه
لكز ووكز واحد باب
من رأى مع امراته رجلا
قتله * حدثنا موسى
حدثنا أبو عوانة حدثنا
عبد الملك عن وراد عن
المغيرة قال قال سعد بن
عبادة لورأت رجلا مع
امراتي لضربته بالسيف
غير مصفح فبلغ ذلك النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
أتمجبون من غير سعد
لانا أغبر منه والله أغبر
منى (باب ما جاء في
التعريض) * حدثنا
اسماعيل حدثني مالك عن
ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
جاء أعرابي فقال يا رسول
الله ان امرأتى ولدت غلاما
أسود فقال هل لك من
ابل قال نعم قال ما ألوانها
قال حم قال فيها أورك قال
نعم قال فأني كان ذلك قال
أراه عرق نزعته قال فلعن
ابنك هذا نزعته عرق

حديث عائشة في سبب نزول آية التيمم من وجهين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها وقد تقدمت
طريق مالك في تفسير سورة المائدة وطريق عمرو بن الحارث عقبها (قوله لكز ووكز واحد) أي بمعنى
واحد ثبت هذا في رواية المستمل وهو من كلام أبو عبيدة قال الوكز في الصدر يجمع الكف ولهزه مثله
وهو الكز قال ابن بطال في هذين الحديثين دلالة على جواز تأديب الرجل أهله وغير أهله بحضور
السلطان ولو لم يأذن له إذا كان ذلك في حق وفي معنى تأديب الأهل تأديب الرقيق وقد تقدمت الإشارة
إليه في باب لا تريب على الأمة (قوله باب من رأى مع امراته رجلا فقتله) كذا اطلق ولم
يسين الحكم وقد اختلف فيه فقال الجمهور عليه القود وقال أحدوا سحوق ان أقام بينه أنه وجدته
مع امراته هدر دمه وقال الشافعي بسمه فيما بينه وبين الله قتل الرجل ان كان ثيبا وعلم أنه نال منها
ما يوجب الفسل ولكن لا يسقط عنه القود في ظاهر الحكم وقد اخرج عبد الرزاق بسند صحيح إلى
هاتين بن حزام ان رجلا وجد مع امراته رجلا فقتله ما فكتب عمر كتابا في العلانية ان يقيده به
وكتبا في السر ان يعطوه الدية وقال ابن المنذر جاءت الاخبار عن عمر في ذلك مختلفة وعامة
اسانيدها منقطعة وقد ثبت عن علي أنه سئل عن رجل قتل رجلا وجد مع امراته فقال لم يأت بأربعة
شهداء ولا فليغبط برمته قال الشافعي وبهذا نأخذ ولا نعلم على مخالفا في ذلك (قوله حدثنا موسى)
هو ابن اسمعيل وعبد الملك هو ابن عمير ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبه وثبت كذلك لغير أبي ذر (قوله
قال سعد بن عبادة) هو الانصاري سيد الخزرج (قوله لورأت رجلا مع امراتي لضربته بالسيف)
كذا في هذه الرواية بالجزم وفي حديث أبي هريرة عند مسلم ان سعد بن عبادة قال يا رسول الله أرايت
ان وجدت مع امراتي رجلا مهمل حتى آتي بأربعة شهداء الحديث وله من وجه آخر فقال سعد كذا
والذي بعثك بالحق ان كنت لا عاجله بالسيف قبل ذلك ولا بي داود من هذا الوجه ان سعد بن عبادة
قال يا رسول الله الرجل يجرد مع أهله رجلا فقتله قال لا قال بلى والذي أكرمك بالحق واخرج الطبراني
من حديث عبادة بن الصامت لما نزلت آية الرجم قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قد جعل لمن سبى
الحديث وفيه فقال اناس لسعد بن عبادة يا أبا ثابت قد نزلت الحدود أرايت لو وجدت مع امرأتك رجلا
كيف كنت صانعا قال كنت ضاربه بالسيف حتى يسكننا فانا اذهب واجمع أربعة فإني ذلك قد قضى
الخائب حاجته فأطلق واقول أرايت فلانا في جلدوني ولا يقبلون لي شهادة أبدا فذكروا ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال كفى بالسيف شاهدا ثم لولا اني أخاف ان يتابع فيها السكران والغيران
وقد تقدم شرح هذا الحديث في باب المغيرة في اواخر كتاب النكاح و يأتي الكلام على قوله والله أغبر
منى في كتاب التوحيد وفي الحديث ان الاحكام الشرعية لا تعارض بالرأي (قوله باب ما جاء
في التعريض) بعين مهمة وضاد معجمة قال الراغب وكلام له وجهان ظاهر وباطن فيقصده فأنه
الباطن ويظهر ارادة الظاهر وتقدم شي من الكلام فيه في باب التعريض بنفي الولد من كتاب اللعان
في شرح حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي قال ان امراتي ولدت غلاما أسود الحديث
وذكرت هناك ما قيل في اسمه وبيان الاختلاف في حكم التعريض وان الشافعي استدل بهذا الحديث
على ان التعريض بالفسق لا يعطى حكم التصريح بقبيله البخاري حيث اورد هذا الحديث
في الموضوعين وقد وقع في آخر رواية معمر التي اشترت اليها هناك ولم يرخص له في الانتفاء منه
وقول الزهري انما تكون الملاعنة اذا قال رأت الفاحشة قال ابن بطال احتج الشافعي بان
التعريض في خطبة المعتدة جائز مع تهريم التصريح بخطبتها فدل على اقتران حكمهما قال

وأجاب القاضي اسمعيل بان التعريض بالخطبة جائز لان التكاح لا يكون الا بين اثنين فاذا صرح بالخطبة وقع عليه الجواب بالاجاب أو الوعد فنع واذا عرض فافهم أن المرأة من حاجته لم يحتج الى جواب والتعريض بالقدف يقع من الواحد ولا يقتصر الى جواب فهو قاذف من غير أن يخفيه عن أحد فقام مقام الصريح كذا فرق ويذكر عليه أن الحد يدفع بالشبهة والتعريض يحتمل الأمرين بل عدم القدف فيه هو الظاهر والامساك كان تعريضاً ومن لم يقل بالحد في التعريض يقول بالتأديب فيه لان في التعريض أذى المسلم وقد أجمعوا على تأديب من وجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهما وقد ثبت عن ابراهيم المنعجي أنه قال في التعريض عقوبة وقال عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج قلت لعطاء فالتعريض قال ليس فيه حد قال عطاء وعمرو بن دينار فيه نكاح ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال تبويب البخاري غير معتدل قال ولو قال ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عند ما يرى ما ينكره لكان صواباً (قلت) ولو سكت عن هذا لكان هو الصواب قال ابن التين وقد انفصل المالكية عن حديث الباب بأن الاعرابي انما جاء مستفتياً ولم يرد بتعريضه فذاً وحاصله أن القدف في التعريض انما ثبت على من عرف من ارادته القدف وهذا يقوى ان لا حد في التعريض لتعذر الاطلاع على الارادة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله باب) بالتنبؤين (كم التعريض والادب) التعريض مصدر عززه وهو مأخوذ من العز وهو الرد والمنع واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من اضراره ومنه وآمنتم برسلي وعزرتهم وكذقعه عن اتيان القبيح ومنه عززه القاضي أي ادبه لئلا يعود الى القبيح ويكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق به والمراد بالادب في الترجمة التأديب وعطفه على التعريض لان التعريض يكون بسبب المعصية والتأديب أعم منه ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم وأورد السكينة بلفظ الاستفهام اشارة الى الاختلاف فيها كما ساذكره وقد ذكر في الباب أربعة أحاديث الأول (قوله عن بكير بن عبد الله) يعني ابن الاشج (قوله عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن) في رواية عمرو بن الحرث الثانية في الباب ان بكيراً حدثه قال بينما أنا جالس عند سليمان بن يسار اذا جاء عبد الرحمن بن جابر فحدث سليمان بن يسار ثم أقبل علينا سليمان فقال حدثني عبد الرحمن (قوله عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله) في رواية الاصيلي عن أبي أحمد الجرجاني عن عبد الرحمن بن جابر ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن عن أبي بردة وهو صواب وأصوب منه رواية الجمهور بلفظ ابن بدل عن (قوله عن أبي بردة) في رواية علي بن اسمعيل بن جاد عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه بسنده الى عبد الرحمن بن جابر قال حدثني رجل من الانصار قال أبو حفص يعني عمرو بن علي المذكور هو أبو بردة بن نيار أخرجه أبو نعيم وفي رواية عمرو بن الحرث حدثني عبد الرحمن بن جابر ان أباه حدثه انه سمع أبا بردة الانصاري ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم وقد سماه حفص ابن مبصرة وهو أوثق من فضيل بن سليمان فقال فيه عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه أخرجه الاسماعيلي (قلت) قد رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم في المستخرج قال الاسماعيلي ورواه اسحق بن راهويه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الانصار (قلت) وهذا لا يعين أحد التفسيرين فان كلا من جابر وأبي بردة أنصاري قال الاسماعيلي لم يدخل الليث عن يزيد بن عبد الرحمن وأبي بردة أحداً وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي

(باب كم التعريض والادب)
حدثنا عبد الله بن يوسف
حدثنا الليث حدثني
يزيد بن أبي حبيب عن
بكير بن عبد الله عن
سليمان بن يسار عن
عبد الرحمن بن جابر بن
عبد الله عن أبي بردة
رضي الله عنه

فضيل بن سليمان حدثنا مسلم بن أبي حريم حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عقوبة فوق عشرين ضربات إلا في حد من حدود الله * حدثنا يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو بن بكر أحدته قال بينما أنا جالس عند سليمان بن يسار إذ جاء عبد الرحمن بن جابر فحدثني سليمان بن يسار ثم أقبل علينا سليمان بن يسار فقال حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أباه حدثه الانصاري قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله * حدثنا يحيى بن بكر حدثنا الليث عن صفيل عن ابن شهاب حدثنا أبو سلمة أن أبا هريرة رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال له رجال من المسلمين فأنك يا رسول الله تواصل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيكم مثلي أي أيت بطعمي ربي ويسقين فلما أبوا أن يشبعوا عن الوصال وأصل بهم يومئذ يومئذ راوا الهلال فقال لو تأخر لزدنكم كما نزل بهم حين أبوا

مبهم أو مسمى الراجح الثاني ثم الراجح أنه أبو بردة بن نيار وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أو لا الراجح الثاني أيضاً وقد ذكر الدارقطني في العلل الاختلاف ثم قال القول قول الليث ومن تابعه وخالف ذلك في جميع كتاب التبع فقال القول قول عمرو بن الحارث وقد تابعه أسامة بن زيد (قلت) ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فإنه كيف ما دار يدور على ثقة ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع لبكر بن الأشج في حديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكر ثم تحدث سليمان بكبراه عن عبد الرحمن أو أن عبد الرحمن سمع أباه حدثه به أو بثبته فيه أو به فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة وادعى الأصلي أن الحديث مضطرب فلا يحتاج به لاضطراره وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة فقد صرح بسماعه وإجماع الصحابي لا يضرو وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح وقد وجدت له شاهداً بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه لا يحمل أن يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه ستان الإشارة اليه (قوله لا يجلد) بضم أوله بصيغة النفي ول بعضهم بالجزم ويؤيده ما وقع في الرواية التي بعدهما بصيغة النهي لا تجلدوا (قوله فوق عشرة أسواط) في رواية يحيى بن أيوب وحفص بن ميسرة فوق عشرين جلداً وفي رواية علي بن اسمعيل بن حماد المشار إليهما بالأعقوبة فوق عشرين ضربات (قوله إلا في حد من حدود الله) ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عدد من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة مخصوصة والمتفق عليه من ذلك أصل الزنا والسرقة وشرب المسكر والحاربة والقذف والزنا والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد واختلاف في تسمية الأخيرين حد أو اختلاف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبة حد أو لا وهي جمع العارية والواط وإتيان البهيمة وتحميل المرأة الفحل من البهائم عليها والسحاق وأكل الدم والميتة في حال الاختيار وطعم الخنزير وكذا السحر والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة وكسلا والفطر في رمضان والتعريض بالزنا وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد في حديث الباب حد الله قال ابن دقيق العبد بلغني أن بعض العصريين قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدرات المقدم ذكرها امر اصطلاح من الفقهاء وإن عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت أو صغرت وتعقبه ابن دقيق العبد بأنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى نقل والأصل عدمه قال ويرد عليه أنا إذا أجزأني كل حق من حقوق الله أن يزاد على العشر لم يبق لنا شيء يختص المنع به لأن ما عدا الحرامات التي لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بمحرم وأصل التعزير أنه لا يشرع فيما ليس بمحرم فلا يبق للخصوص الزيادة معني (قلت) والعصري المشار إليه أنه ابن نيمية وقد تقدم صاحب القيم المقالة المذكورة فقال الصواب في الجواب أن المراد بالحدود هنا الحقوق التي هي أوامر الله ونواهيه وهي المراد بقوله ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون وفي أخرى فقد ظلم نفسه وقال تلك حدود الله فلا تقربوها وقال من يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً قال فلا يزاد على العشر في التاديبات التي لا تتعلق بمعصية كتأديب الأب ولده الصغير (قلت) ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي فما ورد فيه تقدير لا يزاد عليه وهو المستثنى في الأصل وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد كافي الآيات المشار إليها والتحقيق بالمستثنى وإن كان صغيرة فهو المقصود بمنع الزيادة فهذا يدفع إيراد الشيخ تقي الدين على العصري المذكور أن كان ذلك مراده

وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة بالتعزير بلفظ لا تعزروا فوق عشرة أسواط وقد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فاخذ بظاهره الليث وأحمد في المشهور عنه واسحق وبعض الشافعية وقال مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة تجوز الزيادة على العشر ثم اختلفوا فقال الشافعي لا يبلغ أدنى الحدود وهل الاعتبار بحدا الحر أو العبد قولان وفي قول أوجه يستنبط كل تعزير من جنس حده ولا يجاوزه وهو مقتضى قول الأوزاعي لا يبلغ به الحد ولم يفصل وقال الباقر هو إلى رأي الإمام بالغ ما بلغ وهو اختيار أبي ثور وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين وعن عثمان ثلاثين وعن عمو أنه بلغ بالسوط مائة وكذا عن ابن مسعود وعن مالك وأبي ثور وعطاء لا يعزر إلا من تكرره ومن وقع منه مرة واحدة معصية لا حد فيها فلا يعزر وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين وعن ابن أبي ليلى وأبي يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة وفي رواية عن مالك وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم ومنها قصره على الجلد وأما الضرب بالعصا مثلاً وباليد فتجوز الزيادة لكن لا يجاوز أدنى الحدود وهو هذا رأي الأسطخري من الشافعية وكأنه لم يقف على الرواية الواردة بلفظ الضرب ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة ورد بأنه قال به بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أحد فقهاء الأمصار ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو الإجماع على أن التعزير يخالف الحدود وحديث الباب يقتضي تحديده بالعشر فادونها فيصير مثل الحد وبالإجماع على أن التعزير موكول إلى رأي الإمام فيما يرجع إلى التشديد والتخفيف لا من حيث العدد لأن التعزير شرع للردع في الناس من يردعه الكلام ومنهم من لا يردعه الضرب الشديد فلذلك كان تعزير كل أحد بحسبه وتعقب أن الحد لا يزداد فيه ولا ينقص فاختلفوا بان التخفيف والتشديد مسلم لكن مع مراعاة العدد المذكور وبأن الردع لا يراعى في الأفراد بدليل أن من الناس من لا يردعه الحد ومع ذلك لا يجمع عندهم بين الحد والتعزير فلو نظر إلى كل فرد لقيس بالزيادة على الحد أو الجمع بين الحد والتعزير ونقل القرطبي أن الجمهور قالوا يعدل عليه حديث الباب وعكسه النووي وهو المعتمد فإنه لا يعرف القول به عن أحد من الصحابة واعتذر الداودي فقال لم يبلغ ما لكا هذا الحديث فكان يرى العقوبة بقدر الذنب وهو يقتضي أنه لو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذه * الحديث الثاني حديث النبي عن الوصال والغرض منه قوله فواصل بهم كالمشكل بهم قال ابن بطال عن المهلب فيه أن التعزير موكول إلى رأي الإمام لقوله لو امتد الشهر لزدت فدل على أن للإمام أن يزيد في التعزير بما يراه وهو كما قال لكن لا يعارض الحديث المذكور لأنه ورد في عدد من الضرب أو الجلد فيعلق بشئ مجسوس وهذا يتعلق بشئ متروك وهو الامساك عن المفطرات والام فيه يرجع إلى التجويع والتعطيش وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جداً وظاهر أن الذين واصل بهم كان لهم اقتدار على ذلك في الجملة فاشارة إلى أن ذلك لو عمداً حتى ينتهي إلى عجزهم عنه لكان هو المؤثر في زجرهم ويستفاد منه أن المراد من التعزير ما يحصل به الردع وذلك ممكن في العشر بان يختلف الحال في صفة الجلد والضرب تخفيفاً وتشديداً والله أعلم نعم يستفاد منه جواز التعزير بالتجويع ونحوه من الأمور المعنوية (قوله تابعه شعيب ويحيى بن سعيد ويونس عن الزهري وقال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) أي تابعوا عقيلاني قوله عن أبي سلمة وخالفهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب (قلت) فأما متابعة شعيب فوصلها المؤلف في كتاب الصيام وأما متابعة يحيى بن سعيد وهو الانصاري فوصلها الذهلي في الزهريات وأما متابعة

* تابعه شعيب ويحيى بن
سعيد ويونس عن الزهري
* وقال عبد الرحمن بن
خالد عن ابن شهاب عن
سعيد عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم

حدثني عياش بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا معمر عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتروا طعاما جزافا أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤوه إلى رحالهم * حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني عمرو عن عائشة رضي الله عنها قالت ما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه في شيء يؤتى إليه حتى ينتهك من حرمت الله فينتقم الله * باب ١٤٦ من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان

قال الزهري عن سهل ابن سعد قال شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة فرق بينهما فقال زوجها كذبت عليها أن امسكتها قال فحفظت ذلك من الزهري أن جاءت به كذا وكذا فهو وان جاءت به كذا وكذا كأنه وحره فهو وسمعت الزهري يقول جاءت به للذي يكره * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا أبو الزناد عن القاسم بن محمد قال ذكر ابن عباس المتلاعنين فقال عبد الله ابن شداد هي التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا امرأة من غير بينة قال لا تلك امرأة اعلنت * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ذكر المتلاعنان عند النبي صلى

يونس وهو ابن يزيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه وأما رواية عبد الرحمن بن خالد فسيأتي الكلام عليها في كتاب الأحكام وذكر الاسماعيلي أن أبا صالح رواه عن الليث عن عبد الرحمن المذکور فجمع فيه بين سعيد وأبي سلمة قال وكذا رواه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري بسنده إليه كذلك انتهى وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام * الحديث الثالث (قوله حدثني عياش) بفتح تانية ثم معجمة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصري (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (قوله عن عبد الله بن عمر) أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتروا طعاما جزافا أن يبيعوه في مكانهم (في رواية أبي أحمد الجرجاني عن القريبي سالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا الخ فصارت صورة الاسناد الأرسال والصواب عن سالم عن عبد الله فتمصحفت عن فصارت ابن وقد وقع في رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الأعلى بهذا الاسناد عن سالم عن ابن عمر به وتقدم في البيوع من طريق يونس عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال قد كرهناه وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيوع مستوفى ويستفاد منه جواز نكاح من خالف الأمر الشرعي فتعاطى العقود الفاسدة بالضرب ومشروعية إقامة المختص في الأسواق والضرب المذکور محمول على من خالف الأمر بعد أن علم به * الحديث الرابع (قوله عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله ما انتقم) هذا طرف من حديث أوله ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين الاختار أيسرهما أخرج مسلم تمامه من رواية يونس وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق مالك عن الزهري وقد تقدم قريبا في أوائل الحدود من طريق عقيل عن ابن شهاب * (قوله باب من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة) أي ما حكمه والمراد بإظهار الفاحشة أن يتعاطى ما يدل عليها عادة من غير أن يثبت ذلك بينة أو اقراره باللطخ وهو بفتح اللام والطاء المهملة بعد هاخاء معجمة الرمي بالبشر قال لطخ فلان بكذا أي رمى بشرو لطنه بكذا مخففا ومتقلا لونه به وبأنهم بضم المشنة وفتح الهاء من يتهم بذلك من غير أن يتحقق فيه ولو عادة وذكر فيه حديثين * أحدهما حديث سهل ابن سعد في قصة المتلاعنين أورده مختصرا وفي آخره تهرنج سفيان حيث قال حفظت من الزهري وقد تقدم شرحه في كتاب اللعان مستوفى وقوله أن جاءت به كذا فهو وان جاءت به كذا فهو وكذا وقع بالسكنانية وبالا كتفاء في الموضوعين وتقدم في اللعان بيانه من طريق ابن جريج عن ابن شهاب ولقظه أن جاءت به أحر قصيرا كأنه وحره فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها وان جاءت به أسودا عين ذا اليتين فلا أراه إلا قد صدق عليها وكذبت عليه انتهى وعلى هذا فتقدير الكلام فهو كاذب في الأولى فهو صادق في الثانية وعرف منه أن الضمير للزوج كأنه قال أن جاءت به أحر فزوجها كاذب فيما رماها به وان جاءت به أسود فزوجها صادق * ثانيهما حديث

الله عليه وسلم فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم اصرف فأناء رجل من قومه يشكو أنه وجد مع أهله رجلا فقال عاصم ما ابتليت بهذا الا لقولي فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل مصفرا قليل اللحم سبط الشعر وكان الذي ادعى عليه أنه وجد عند أهله آدم خذلا كثير اللحم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بين فوضعت شيها بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عند أهله فلا عن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما

ابن عباس في اللعان أيضا ورواه من طريقين مختصرة ثم طولة كلاهما من طريق القاسم بن محمد عنه
 ووقع لبعضهم باسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط وقد تقدم شرحه مستوفى أيضا في كتاب
 اللعان وقوله من غير بينة في رواية الكشي هي عن بدل من وقوله في الطريق الاخرى ذكر المتلاعنان
 في رواية الكشي هي ذكر المتلاعن (قوله فقال رجل لابن عباس في المجلس) هو عبد الله بن شداد بن
 هاشم كما صرح به في الرواية التي قبلها (قوله تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام سوء) في رواية عروة عن
 ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجه لو كنت راجعا احدا بغير بينة لرجت فلانة فقد ظهر فيها الريبة في
 منطقها وهيتتها ومن يدخل عليها ولم اقف على اسم المراد المذكورة فكانهم نعدوا ابهامها ستر عليها
 قال الملهب فيه ان الحد لا يجب على احد بغير بينة او اقرار ولو كان متهما بالفاحشة وقال النووي معنى
 تظهر السوء انه اشتهر عنها وشاع ولكن لم تهم البينة عليها بذلك ولا اعترفت فدل على ان الحد لا يجب
 بالاستفاضة وقد اخرج الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر انه قال لرجل اقعد جاريته وقد اتهمها
 بالفاحشة على النار حتى احترق فرجها هل رايت ذلك عليها قال لا قال فاعترفت لك قال لا قال فضربه
 وقال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يهادم لول من ماله لا قدتها منك قال الحاكم
 صحيح الاسناد وتعقبه الذهلي بان في اسناده عمر بن عيسى شيوخ الليث وفيه منكر الحديث كذا قال
 فأوههم ان لغيره كلاما وليس كذلك فانه ذكره في الميزان فقال لا يعرف لم يزد على ذلك ولا يلزم من ذلك
 القدح فيما رواه بل يتوقف فيه (قوله باب رمى المحصنات) اي قدقهن والمراد الحرائر
 العفيفات ولا يختص بالمرجعات بل حكم البكر كذلك بالاجماع (قوله والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا
 بأربعة شهداء فاجلدوهم الآية) كذا لا يذروا النسب وأما غيرهما فاساقوا الآية الى قوله غفور رحيم
 (قوله وقوله ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا) كذا لا يذروا غيره الى قوله عظيم
 واقتصر النسب على ان الذين يرمون الآية وتضمنت الآية الاولى بيان حد القذف والثانية بيان كونه
 من الكبائر بناء على ان كل ما توعد عليه باللعن او العذاب او شرع فيه حد فهو كبيرة وهو
 المعتمد بذلك بطابق حديث الباب الآيتين المذكورتين وقد انعقد الاجماع على ان حكم قذف المحصن
 من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء واختلف في حكم قذف الارقاء كما ساذكره في الباب الذي
 بعده (قوله والذين يرمون ازواجهم ثم لم ياتوا بالآية) كذا لا يذروا وحده ونسبه على ان وقع فيه وهم لان
 التلاوة ولم يكن لهم شهداء وهو كذلك لكن في ايرادها هنا تكرار لانها تتعلق باللعان وقد تقدم قريبا
 باب من رمى امرأته (قوله حديث سليمان) هو ابن بلال وغيره يذروا ثلثا وأبو الغيث هو سالم (قوله
 اجتنبوا السبع الموبقات) بموحدة وقاف أي المهلكات قال الملهب سميت بذلك لانها سبب لاهلاك
 من تركها (قلت) والمراد بالموبقة هنا الكبيرة كانت في حديث أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البراز
 وابن المنذر من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه الكبائر الشرك
 بالله وقتل النفس الحديث مثل رواية أبي الغيث الا أنه ذكر بدل السحر الانتقال الى الاعرابية بعد
 الحجرة واخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من طريق صهيب مولى العتوارين
 عن أبي هريرة وابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم آمن عبد يصلي الخمس ويحتمل
 الكبائر السبع الا فتحت له ابواب الجنة الحديث ولكن لم يفسرها والمعتد في تفسيرها ما وقع في رواية
 سالم وقد وافقه كتاب عمرو بن حزم الذي أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق
 سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده قال كتب رسول الله

فقال رجل لابن عباس
 في المجلس هي التي قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لو رجعت احدا بغير بينة
 رجعت هذه فقال لا تلك
 امرأة كانت تظهر في الاسلام
 سوء في باب رمى المحصنات
 وقول الله عز وجل والذين
 يرمون المحصنات ثم لم ياتوا
 بأربعة شهداء فاجلدوهم
 الآية ان الذين يرمون
 المحصنات الغافلات
 المؤمنات لعنوا وقول
 الله والذين يرمون
 ازواجهم ثم لم ياتوا بالآية
 حديثنا عبد العزيز بن
 عبد الله حدثني سليمان
 عن ثور بن زيد عن أبي
 الغيث عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اجتنبوا السبع
 الموبقات قالوا يا رسول
 الله وما هن قال الشرك بالله
 والسحر وقتل النفس التي
 حرم الله الا بالحق واكل
 الربا واكل مال اليتيم والتولي
 يوم الزحف وقذف المحصنات
 المؤمنات الغافلات

صلى الله عليه وسلم كتاب الفرائض والديات والسنن وبعث به مع عمرو بن حزم الى اليمن الحديث بطوله وفيه وكان في الكتاب وان اكبر الكبائر الشرك فذكر مثل حديث سالم سواء والطبراني من حديث سهل بن ابي خيثمة عن علي رفعه اجتنب الكبائر السبع فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بدل السحر وله في الاوسط من حديث ابي سعيد مثله وقال الرجوع الى الاعراب بعد الهجرة ولا سمعيل القاضي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عبد الله بن عمرو قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم المنبر ثم قال ابشروا من صلى الخس واجتنب الكبائر السبع فودى من ابواب الجنة فقيل له اسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكرهن قال نعم فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد الرزاق انبأنا معمر عن الحسن قال الكبائر الاشرار بالله فذكر مثل الاصول سواء الا انه قال اليمن الفاجرة بدل السحر ولا بن عمرو وفيما اخرجه البخاري في الادب المفرد والطبري في التفسير وعبد الرزاق والخراطي في مساوي الاخلاق واسمعيل القاضي في احكام القرآن مرفوعا وموقوفا قال الكبائر تسع فذكر السبعة المذكورة وزاد الاخذ في الجرم وعقوق الوالدين ولا بن داود والطبراني من رواية عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن ابيه رفعه ان اولياء الله المصلون ومن يجنب الكبائر قالوا وما الكبائر قال هن تسع اعظمهن الاشرار بالله فذكر مثل حديث ابن عمر سواء الا انه عبر عن الاخذ في الحرم باستحلال البيت الحرام واخرج اسمعيل القاضي بسند صحيح الى سعيد بن المسيب قال هن عشر فذكر السبعة التي في الاصل وزاد عقوق الوالدين واليمين الغموس وشرب الخمر ولا بن ابي حاتم من طريق مالك بن حريث عن علي قال الكبائر فذكر التسعة الا مال اليتيم وزاد العقوق والتعرب بعد الهجرة وفراق الجماعة ونكت الصفة والطبراني عن ابي امامة انهم نذروا الكبائر فقالوا الشرك ومال اليتيم والفرار من الزحف والسحر والعقوق وقول الزور والغلول والزنا (١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتين يجعلون الذين يشتركون بعهد الله وایمانهم ثمنا قليلا (قلت وقد تقدم في كتاب الادب عند اليمين الغموس وكذا شهادة الزور وعقوق الوالدين وعند عبد الرزاق والطبراني عن ابن مسعود اكبر الكبائر الاشرار بالله والامن من مكر الله والقنوط من رجة الله والياس من روح الله وهو موقوف وروى اسمعيل بسند صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل حديث الاصل لكن قال البهتان بدل السحر والتدف فسل عن ذلك فقال البهتان يجمع وفي الموطا عن النعمان بن مرة مرسل الزنا والسرقه وشرب الخمر فواحد وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري في الادب المفرد والطبراني والبيهقي وسنده حسن وتقدم حديث ابن عباس في التهمة ومن رواه بلفظ الغيبة وترك التنزه من البول كل ذلك في الطهارة ولا سمعيل القاضي من مرسل الحسن فذكر الزنا والسرقه وله عن ابي اسحق السبيعي شتم ابي بكر وعمر وهو لا بن ابي حاتم من قول مغيرة بن مقسم واخرج الطبري عنه بسند صحيح الاضرار في الوصية من الكبائر وعنه الجمع بين الصلوتين من غير عذر رفعه وله شاهد اخرجه ابن ابي حاتم عن عمرو بن وهب وعنده اسمعيل من قول ابن عمر فذكر النهبة ومن حديث بريدة عند البزار منع فضل الماء ومنع طروق الفعل ومن حديث ابي هريرة عند الحاكم الصلوات كفارات الا من ثلاث الاشرار بالله ونكت الصفة وترك السنة ثم فسرنكت الصفة بالخروج على الامام وترك السنة بالخروج عن الجماعة اخرجه الحاكم ومن حديث ابن عمر عند ابن مردويه اكبر الكبائر سوء الظن بالله ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن اخرجه ابوداود والترمذي عن انس رفعه نظرت في الذنوب فلم ارا عظمت من سورة من القرآن او تها رجل ففسها وحديث

(١) قوله والزنا في نسخة
والرباه من هامش اصله

من أتى حائضا أو كانها فقد كفر أخرجه الترمذي فهذا جميع ما وقفت عليه مما ورد التصريح بأنه من
الكبائر أو من أكبر الكبائر صحيحا وضعيفا مرفوعا وموقوفا وقد تتبعته غاية التتبع وفي بعضه ما ورد
خاصا ويدخل في عموم غيره كالنسب في لعن الوالدين وهو داخل في العقوق وقتل الولد وهو داخل في
قتل النفس والزنا بجميلة الجوار وهو داخل في الزنا والتهمة والغلول واسم الحيانة يشمل ويدخل الجميع
في السرقة وتعلم السحر وهو داخل في السحر وشهادة الزور وهي داخل في قول الزور وعين الغموس
وهي داخل في اليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله كالأش من روح الله والمعتمد من كل ذلك ما ورد
مرفوعا بغير تدخل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والانتقال عن الهجرة
والزنا والسرقة والعقوق واليمين الغموس والاحادي في الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والتميمة
وترك التنزه من البول والغلول ونكث الصفة وفراق الجماعة قتلك عشرون خصلة وتفاوت مراتبها
والجمع على عده من ذلك أقوى من المختلف فيه إلا ما عساه القرآن أو الإجماع فيلحق بما فوقه
ويجتمع من المرفوع ومن الموقوف ما ياربهم أو يحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة في الاقتصار
على سبع ويحاج بان مفهوم العدد ليس بحجة وهو جواب ضعيف بأنه أعلم أو لا بالمذكورات ثم
أعلم بما زاد فيجب الأخذ بالزائد وإن الاقتصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل أو من وقعت له
واقعة ونحو ذلك وقد أخرج الطبري واسماعيل القاضي عن ابن عباس أنه قيل له الكبائر سبع
فقال هن أكثر من سبع وسبع وفي رواية عنه هي إلى السبعين أقرب وفي رواية إلى السبع مائة ويحمل
كلامه على المبالغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع وكان المقصر عليها اعتمد على حديث الباب
المذكور وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ما وجب فيها الحد لأن أكثر المذكورات
لا يجب فيها الحد قال الرافعي في الشرح الكبير الكبيرة هي الموجبة للحد وقيل ما يلحق الوعيد
بصاحبه بنص كتاب أو سنة هذا أكثر ما يوجد للاصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل لكن الثاني أوفق
لما ذكره عند تفصيل الكبائر وقد أقره في الروضة وهو يشعر بأنه لا يوجد عن أحد من الشافعية
الجمع بين التعريفين وليس كذلك فقد قال الماوردي في الحاوي هي ما يوجب الحد وتوجه إليها الوعيد
وأوفي كلامه للتنويع لا للشك وكيف يقول عالم أن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في
الصحيحين بالعقوق واليمين الغموس وشهادة الزور وغير ذلك والأصل فيما ذكره الرافعي قول
البعث في التهذيب من ارتكب كبيرة من زنا أو لواط أو شرب خمر أو غصب أو سرقة أو قتل بغير حق ترد
شهادته وإن فعله مرة واحدة ثم قال فكل ما يوجب الحد من المعاصي فهو كبيرة وقيل ما يلحق الوعيد
بصاحبه بنص كتاب أو سنة انتهى والكلام الأول لا يقتضي الحصر والثاني هو المتمد وقال
ابن عبد السلام أقف على ضابط الكبيرة يعني يسلم من الاعتراض قال والأولى ضبطها بما شرع بها من
مرتكبها أشعار أصغر الكبائر المنصوص عليها قال وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أوله
(قلت) وهذا أشمل من غيره ولا يرد عليه إخلاله بما فيه حد لأن كل ما ثبت فيه الحد لا يخلو من
ورود الوعيد على فعله ويدخل فيه ترك الواجبات الفورية منها مطلقا والمترائية إذا تضيقت وقال
ابن الصلاح لها أمارات منها إيجاب الحد ومنها الإبعاد عليها بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب
أو السنة ومنها وصف صاحبها بالفسق ومنها اللعن (قلت) وهذا أوسع مما قبله وقد أخرج
اسماعيل القاضي بسنده في ابن لهيعة عن أبي سعيد مرفوعا الكبائر كل ذنب أدخل صاحبه
النار بسند صحيح عن الحسن البصري قال كل ذنب نسبته الله تعالى إلى النار فهو كبيرة ومن أحسن

التعاريف قول القرطبي في المفهم كل ذنب اطلق عليه بنص كتاب او سنة او اجماع انه كبيرة او عظيم
واخبر فيه بشدة العقاب او علق عليه الحد او شدد الكبير عليه فهو كبيرة وعلى هذا فينفي تتبع ما ورد
فيه الوعيد او اللعن او الفسق من القرآن او الاحاديث الصحيحة والحسنة ويضم الى ما ورد فيه
التنصيص في القرآن والاحاديث الصحاح والحسان على انه كبيرة فمهما بلغ مجموع ذلك عرف منه
نهر يرعدها وقد شرعت في جميع ذلك واسأل الله الاعانة على تحريره عنه وكرمه وقال الحلبي في
المنهاج ما من ذنب الا وفيه صغيرة وكبيرة وقد تنقلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضم اليها وتقلب
الكبيرة فاحشة كذلك لا الكفر بالله فانه فحش الكبائر وليس من نوعه صغيرة (قلت) ومع ذلك
فهو ينقسم الى فاحش وافحش ثم ذكر الحلبي أمثلة لما قال فالثاني كقتل النفس بغير حق فانه كبيرة فان
قتل أصلاً أو فرعاً أو ذارحاً أو بالحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة والزنا كبيرة فان كان بجلبلة الجار أو
بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة وشرب الخمر كبيرة فان كان في شهر رمضان نهاراً
أو في الحرم أو جاهر به فهو فاحشة والاول كالمفاخذة مع الاجنبية صغيرة فان كان مع امرأة الاب أو
حليمة الابن أو ذات رحم فكبيرة وسرقة ما دون النصاب صغيرة فان كان المسروق منه لا يملك غيره
وأفنى به عدمه الى الضعف فهو كبيرة وأطال في أمثلة ذلك وفي الكثير منه ما يتعقب لكن هذا عنوانه
وهو منهج حسن لا بأس باعتباره ومداره على شدة المفسدة وخفتها والله أعلم ﴿ تنبيه ﴾ يأتي القول
في تعظيم قتل النفس في الكتاب الذي بعده هذا وتقدم الكلام على السعير في آخر كتاب الطب وعلى
أكل مال اليتيم في كتاب الوصايا وعلى أكل الربا في كتاب البيوع وعلى التولي يوم الزحف في كتاب
الجهاد وذكر هنا ذنب المحصنات وقد شرط القاضي أبو سعيد الهروي في ادب القضاء ان شرط
كون غصب المال كبيرة ان يبلغ نصاباً ويطرد في السرقة وغيرها وأطلق في ذلك جماعة ويطرد في
أكل مال اليتيم وجميع أنواع الجنابة والله أعلم ﴿ قوله باب قذف العبيد ﴾ أي الارقاء عبر
بالعبيد اتباعاً للفظ الخبر وحكم الامة والعبد في ذلك سواء والمراد بلفظ الترجمة الاضافة للمفعول بدليل
ما تضمنه حديث الباب ويحتمل ارادة الاضافة للقاعل والحكم فيه ان على العبد اذا قذف نصف
ما على الحر ذكره أو انشئ وهذا قول الجمهور وعن عمر بن عبد العزيز والزهرى وطائفة كبيرة
والاوزاعي وأهل الظاهر حده ثمانون وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور ﴿ قوله عن ابن أبي نعم ﴾ هو
ابن عبد الرحمن ﴿ قوله عن أبي هريرة ﴾ في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خلاد وعلى بن المديني
كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو القطان بهذا السند حدثنا أبو هريرة ﴿ قوله سمعت أبا القاسم ﴾ في
رواية الاسماعيلي حدثنا أبو القاسم بن التوبة ﴿ قوله من قذف مملوكه ﴾ في رواية الاسماعيلي من قذف
عبيده بشئ ﴿ قوله وهو بريء مما قال جملته حالية وقوله الا أن يكون كما قال أي فلا يجلد وفي رواية
النسائي من هذا الوجه أقام عليه الحد يوم القيامة وأخرج من حديث ابن عمر من قذف مملوكه كان
لله في ظهره حد يوم القيامة ان شاء أخذه وان شاء عفا عنه قال المهلب أجمعوا على ان الحر اذا قذف
عبد لم يجب عليه الحد ودل هذا الحديث على ذلك لانه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده
في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة وانما خص ذلك بالآخرة تمييزاً للاحرار من المملوكين فأما
في الآخرة فان ملكهم يزول عنهم ويتكافون في الحدود ويقتص لكل منهم الآن يعفو
ولا مفاضلة حيثئذ الا بالثبوتى (قلت) في نقله الاجماع تطرّف قد اخرج عبد الرزاق عن معمر عن
أبوب عن نافع سئل ابن عمر عن قذف ام ولد لا آخر فقال يضرب الحد صاعراً وهذا بسند صحيح

باب قذف العبيد
حدثنا مسدد حدثنا
يحيى بن سعيد عن فضيل
ابن غزوان عن ابن أبي
نعم عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال سمعت أبا
القاسم صلى الله عليه وسلم
يقول من قذف مملوكه
وهو بريء مما قال جلد
يوم القيامة الا أن يكون
كما قال

باب هل يأمر الامام

رجلا فيضرب الحد غائبا عنه **في** وقد فعله عمر **في** حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أشدك الله الا قضيت بيننا بكتاب الله فقام خصمه وكان أقفه منه فقال صدق اقض بيننا بكتاب الله وأذن لي يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم قل فقال ان ابني كان عسيقا في أهل هذا فرزني امرأته فاقتديت منه بمائة شاة وخادم وانى سالت رجالا من أهل العلم فاخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وان علي امرأة هذا الرجم فقال والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله المائة والخادم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام وبأنتي اشد علي امرأة هذا فسلها فان اعترفت فارجمها فاعترفت فارجمها

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الديات

وقول الله تعالى ومن يقتل

مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم

وبه قال الحسن وأهل الظاهر وقال ابن المنذر اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجاعة يجب فيه الحد وهو قياس قول الشافعي بعدموت السيد وكذا كل من يقول انها اعتقت بموت السيد وعن الحسن البصري انه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد وقال مالك والشافعي من قذف حرا يظنه عبدا وجب عليه الحد **(قوله باب هل يأمر الامام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه)** تقدم الكلام على هذه الترجمة وهل هو مكروه أو لا قريبا **(قوله وقد فعله عمر)** ثبت هذا التعليق في رواية الكشميني وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار منها ما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عمر انه كتب الى عامله ان عاد فحدوه ذكروه في قصة طويلة وتقدم الكلام على حديث سهل بن سعد المذکور في الباب في قصة العفيف والله الحد ومحمد بن يوسف شيخه فيه هو القريب الي كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وقوله في هذه الرواية حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله وقع عند الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد الترمسي عن ابن عيينة قال الزهري كنت أحسب أني قد أصبت من العلم فلما لقيت عبيد الله كأنما كنت أفجربه بحر افذكر الحديث وفيه إيماء الى انه لم يحمل هذا الحديث تاما الا عن عبيد الله المذکور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة **في** خاتمة **في** اشتمل كتاب الحدود والمخاريق من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة اجاديت الموصول منها تسعة وسبعون والبقية متابعات ونعاليق المكرر منها وفيها ماضى اثنان وستون حديثا والخالص سبعة عشر حديثا واقفه مسلم على تخريجها سوى ثمانية احاديث وهي حديث أبي هريرة أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الخمر وفيه لا تعينوا عليه الشيطان وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب وحديث عمر في قصة الشارب الملقب حارا وحديث ابن عباس لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن وحديث علي في رجم المرأة وجلدها وحديث علي في رفع القلم وحديث أنس في الرجل الذي قال يا رسول الله أصبت حدا فأفقه علي وحديث ابن عباس في قصة ما عرو حديث عمر في قصة السقيفة المطول بما اشتمل عليه وقد اتفقنا منه على أوله في قصة الرجم وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثر اربعة موصول في ضمن الاحاديث المرفوعة مثل قول ابن عباس ينزع نور الايمان من الزاني ومثل اخراج عمر الخنشين ومثل كلام الحباب بن المنذر

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الديات)

بتخفيف التعتانية جمع دية مثل عداة وعدة وأصلها ودية بفتح الواو وسكون الدال تقول ودى القتل بديه اذا أعطى وليه دية وهي ما جعل في مقابلة النفس وسمى دية تسمية بالمصدر وفاقواها محذوفة والهاء عوض وفي الأمر القتل بديل مكسورة حسب فان وقعت قتلته وأورد البخاري تحت هذه الترجمة ما يتعلق بالقصاص لان كل ما يجب فيه القصاص يجوز العفو عنه على مال فتكون الدية أشمل وترجم غيره بكتاب القصاص وأدخل تحتها الديات بناء على ان القصاص هو الاصل في العمد **(قوله وقول الله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم)** كذا للجميع لكن سقطت الواو الاولى لابي ذر والنسب وفي هذه الآية وعيد شديد لمن قتل مؤمنا متعمدا بغير حق وقد تقدم النقل في تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره في ذلك وبيان الاختلاف هل للقاتل توبة بما يغني عن اعادته وأخرج اسمعيل القاضي في أحكام

القرآن بسند حسن ان هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والانصار وجبت حتى نزل ان الله لا يغفر
 أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (قلت) وعلى ذلك عول أهل السنة في ان القاتل في مشيئة
 الله ويؤيده حديث عبادة المتفق عليه بعد أن ذكر القتل والزنا وغيرهما ومن أصاب من ذلك شيئا
 فأمره إلى الله ان شاء عاقبه وان شاء عفا عنه ويؤيده قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسا ثم قتله المكمل
 مائة وقد مضى في ذكر بني اسرائيل من أحاديث الانبياء ثم ذكر فيه خمسة أحاديث مرفوعة *
 الحديث الاول حديث ابن مسعود أي الذنب أكبر وقد تقدم شرحه مستوفى في باب اثم الزناة وقوله أن
 تقتل ولذلك قال الكرماني لا مفهوم له لان القتل مطلقا اعظم (قلت) لا يمنع أن يكون الذنب أعظم
 من غيره وبعض أفراد أعظم من بعض ثم قال الكرماني وجبه كونه أعظم انه جمع مع القتل ضعف
 الاعتقاد في أن الله هو الرزاق الحديث الثاني حديث ابن عمر (قوله حدثنا علي) كذا للجميع غير
 منسوب ولم يذكره أبو علي الجاني في تهذيبه ولا ابنه عليه السلام باذي وقد ذكر في المقدمة انه على
 ابن الجعد لان علي بن المدني لم يذكره اسحق بن سعيد (قوله لا) في رواية الكشميهني ان (قوله في
 فسحة) بضم الفاء وسكون المهملة وبجاء مهملة أي سعة (قوله من دينه) كذا لاكثر كسر المهملة
 من الدين وفي رواية الكشميهني من ذنبه ففهوم الاول أن يضيق عليه دينه ففيه اشعار بالوعيد على
 قتل المؤمن متعمدا بما يتوعد به الكافر ومفهوم الثاني أنه يصير في ضيق بسبب ذنبه ففيه إشارة إلى
 استبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور وقال ابن العربي الفسحة في الدين سعة الاعمال
 الصالحة حتى اذا جاء القتل ضاقت لانها لا تفي بوزره والفسحة في الذنب قبوله الغفران بالتوبة حتى اذا
 جاء القتل ارتفع القبول وجاصله انه فسر على رأي ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل (قوله ما لم يصب
 دما حراما) في رواية اسمعيل القاضي من هذا الوجه ما لم يتدبدم حرام وهو بمشاة ثم فون ثم دال ثقيلة
 ومعناه الاصابة وهو كناية عن شدة المخالطة ولوقلت وقد أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن ابن
 مسعود بن درجالة ثقات الا ان فيه انقطاعا مثل حديث ابن عمر موقوفاً أيضاً وزاد في آخره فاذا أصاب
 دما حراما نزع منه الحياة ثم أورد عن أحمد بن يعقوب وهو المسعودي الكوفي عن اسحق بن سعيد وهو
 المذكور في السند الذي قبله بالسند المذكور إلى ابن عمر (قوله ان من ورطات) بفتح الواو والراء
 وحكى ابن مالك انه قبل في الرواية بسكون الراء والصواب التحريك وهي جمع ورطة بسكون الراء وهي
 الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أي في شئ لا يشجونه وقد فسر هاهنا في الخبر بقوله التي لا تخرج لمن أوقع
 نفسه فيها (قوله سفك الدم) أي اراقته والمراد به القتل بأي صفة كان لكان الاصل اراقه
 الدم غيره (قوله يغير حله) في رواية أبي نعيم غير حقه وهو موافق للفظ الآية وهـل الموقوف على ابن
 عمر منتزع من المرفوع فكان ابن عمر فهم من كون القاتل لا يكون في فسحة أنه ورط نفسه فأهلكها
 لكن التعبير بقوله من ورطات الامور يقتضي المشاركة بخلاف اللفظ الاول فهو أشد في الوعيد
 وزعم الاسماعيلي ان هذه الرواية الثانية غلط ولم يبين وجه الغلط وأظنه من جهة أنفراد أحمد بن
 يعقوب بها فقد رواه عن اسحق بن سعيد أبو النضر هاشم بن القاسم ومحمد بن كناسة وغيرهما باللفظ
 الاول وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عامداً غير حق تزود من الماء البارد فانك لا تدخل الجنة
 وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن عمر زوال الدنيا كلها أهون على الله من قتل رجل مسلم قال
 الترمذي حديث حسن (قلت) وأخرجه النسائي بلفظ لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال
 الدنيا قال ابن العربي ثبت النهي عن قتل البهيمة بخير والوعيد في ذلك فكيف يقتل الادمي

* حدثنا قتبية بن سعيد
 حدثنا جابر عن الاعمش
 عن أبي وائل عن عمرو بن
 شعيب قال قال عبد الله
 قال رجل يا رسول الله أي
 الذنب أكبر عند الله قال
 أن تدعو الله ندا وهو
 خلقك قال ثم أي قال ثم ان
 تقتل ولذلك خشية ان يطعم
 معك قال ثم أي قال ثم ان
 تزاوي حيلة جارك فانزل
 الله عز وجل تصديقه
 والذين لا يدعون مع الله
 الها آخر ولا يقتلون
 النفس التي حرم الله الا
 بالحق ولا يزفون ومن
 يفعل ذلك يلق انا ما حدثنا
 علي حدثنا اسحق بن
 سعيد بن عمرو بن سعيد
 ابن العاص عن أبيه عن
 ابن عمر رضي الله عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يزال المؤمن
 في فسحة من دينه ما لم
 يصب دما حراما * حدثني
 أحمد بن يعقوب أخبرنا
 اسحق بن سعيد قال
 سمعت أبي يحدث عن
 عبد الله بن عمر قال ان من
 ورطات الامور التي لا تخرج
 لمن أوقع نفسه فيها سفك
 الدم الحرام يغير حله

فكيف بالمسلم فكيف بالآتي الصالح الحديث الثالث (قوله حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش) هذا السند ياتى بحق بالثلاثيات وهي أعلى ما عندنا لبخارى من حيث العدد وهذا فى حكمه من جهة أن الأعمش تابعى وإن كان روى هذا عن تابعى آخر فإن ذلك التابعى أدرك النبى صلى الله عليه وسلم وإن لم تحصل له صفة (قوله عن أبى وائل عن عبد الله) تقدم فى باب القصاص يوم القيامة فى أواخر الرافى من رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثنى شقيق وهو أبى وائل المذكور قال سمعت عبد الله وهو ابن مسعود (قوله أول ما يقضى بين الناس فى الدماء) زاد مسلم من طريق آخر عن الأعمش يوم القيامة وقد ذكرت شرحه فى الباب المذكور وطريق الجمع بينه وبين حديث أبى هريرة أول ما يحاسب به المرء صلاته ونبيه هنا على أن النسائى أخرجهما فى حديث واحد وأورد من طريق أبى وائل عن ابن مسعود رفعه أول ما يحاسب به العبد الصلاة وأول ما يقضى بين الناس فى الدماء وما فى هذا الحديث موصولة وهو موصول عرقى ويتعلق الجار بمعدوف أى أول القضاء يوم القيامة القضاء فى الدماء أى فى الأمر المتعلق بالدماء وفيه عظم أمر القتل لأن الابتداء انما يقع بالأهم وقد استدلل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهاائم وهو غلط لأن مفاده حصر الأولية فى القضاء بين الناس وليس فيه نفي القضاء بين البهاائم مثلاً بعد القضاء بين الناس * الحديث الرابع (قوله حدثنا عبد الله بن عثمان وعبد الله بن المبارك ويونس هو ابن يزيد وعطاء بن يزيد هو الليثى وعبيد الله بن صالح هو ابن عدى أى ابن الخياط بكسر المعجمة وتخفيف النجانية التوفى له أدراك وقد تقدم بيانه فى مناقب عثمان والمقداد بن عمرو وهو المعروف بن الأسود (قوله إن أقيمت) كذا لاكثر بصيغة الشرط وفى رواية أبى ذر أن أقيمت كافر أفاقتنا فصر بى ففقطها وظاهر سياقه أن ذلك وقع والذى فى نفس الأمر بخلافه وانما سأل المقداد عن الحكم فى ذلك لو وقع وقد تقدم فى غزوة بدر بلفظ أرايت أن أقيمت رجلاً من الكفار الحديث وهو يؤيد رواية الأثر (قوله ثم لاذبشجرة) أى انتجالياها وفى رواية الكشيتهى ثم لاذمنى شجرة والشجر مثال (قوله وقال أسلمت الله) أى دخلت فى الإسلام (قوله فان قتلته فانه بمنزلة قبل أن تقتله) قال الكرماني القتل ليس سبباً لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكن عند النجاة مؤول بالأخبار أى هو سبب لاخبارى لك بذلك وعند البيانين المراد لازمة كقوله يباح دمك إن عصيت (قوله وانت بمنزلة قبل أن يقول) قال الخطابي معناه أن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم فإذا أسلم صار مصان الدم كالمسلم فإن قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحاً بحق القصاص كالشكافى بحق الدين وليس المراد إلحاقه فى الكفر كما تقول الخوارج من تكفير المسلم بالكبيرة وحاصله عن اتحاد المنزلة مع اختلاف المأخذ فالأول أنه مثلك فى صون الدم والثانى أنه مثله فى الهدى ونقل ابن التين عن الداودى قال معناه أنك صرت قاتلاً كما كان هو قاتلاً قال وهذا من المعارض لانه أراد الأغلاظ بظاهر اللفظ دون باطنه وانما أراد أن كلامهم قاتل ولم يرد أنه صار ككافر يقتله إياه ونقل ابن بطال عن المهلب معناه فقال أى أنك بقصدك لقتله عمداً ثم كما كان هو بقصدك لقتلك آثماً فانتما فى حالة واحدة من العصيان وقيل المعنى أنت عنده حلال الدم قبل أن تسلم كنت مثله فى الكفر كما كان عندك حلال الدم قبل ذلك وقيل معناه أنه مغفور له بشهادة التوحيد كما أنك مغفور لك بشهود بدرو نقل ابن بطال عن ابن القصار أن معنى قوله وأنت بمنزلة أى فى إباحة الدم وانما قصد بذلك ردعه وزجره عن قتله لأن الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله وتعقب بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذى قتله لم يتعمد قتله ولم يكن عرفاً أنه مسلم وانما قتله متأولاً فلا يكون بمنزلة فى إباحته وقال القاضي عياض معناه أنه مثله فى مخالفة الحق

حدثنا عبيد الله بن موسى
عن الأعمش عن أبى وائل
عن عبد الله بن مسعود قال
قال النبى صلى الله عليه
وسلم أول ما يقضى بين
الناس فى الدماء * حدثنا
عبد الله بن عثمان وعبد الله
أخبرنا يونس عن الزهري
حدثنى عطاء بن يزيد
أن عبيد الله بن عدى حدثه
أن المقداد بن عمرو السكندى
حليف بنى زهرة حدثه
وكان شهد بدر مع النبى
صلى الله عليه وسلم أنه قال
يا رسول الله إن أقيمت كافر
أفاقتنا فصر بى ففقطها
فقطها ثم لاذبشجرة وقال
أسلمت الله أقتله بعد أن
قالها قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا تقتله قال
يا رسول الله فانه طرح
أحدى يدي ثم قال ذلك بعد
ما قطعها أقتله قال لا تقتله
فان قتلته فانه بمنزلة قبل
أن تقتله وأنت بمنزلة قبل
أن يقول كلمته التى قال

وقال حبيب بن أبي عمرة
عن سعيد عن ابن عباس
قال قال النبي صلى الله عليه
وسلم للمقداد إذا كان رجل
ممن يخفي إيمانه مع قوم
كفار فأظهر إيمانه فقتله
فكذلك كنت أنت تخفي
إيمانك بمكة من قبل باب
ومن أحياها قال ابن
عباس من حرم قتلها إلا
بحق فكأنما أحيا الناس
جميعا

وارتكاب الانتم وإن اختلف النوع في كون أحدهما كفرا أو لا آخر معصية وقيل المراد أن قتله
مستحلا لقتله فانت مثله في الكفر وقيل المراد بالمثلية أنه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك
بشهود بدرو نقل ابن التين أيضا عن الداوي أنه أوله على وجه آخر فقال يفسره حديث ابن عباس الذي
في آخر الباب ومعناه أنه يجوز أن يكون اللاد بالمشجرة المقاطع للبد مؤمنا بكم إيمانه مع قوم كفار غلبوه
على نفسه فإن قتلته فانت شاك في قتلك إياه أي ينزله الله من العمد والخطا كما كان هو مشكوكا في إيمانه
لجواز أن يكون بكم إيمانه ثم قال فإن قيل كيف قطع بالمومن وهو ممن بكم إيمانه فالجواب أنه دفع عن
نفسه من ير بدقتله فجازله ذلك كما جاز للمؤمن أن يدفع عن نفسه من ير بدقتله ولو أفضى إلى قتل من
ير بدقتله فإن دمه يكون هدرًا فلذلك لم يفسد النبي صلى الله عليه وسلم من بد المقداد لانه قطعها متأولا
(قلت) وعليه مؤاخذات منها الجمع بين القصتين بهذا التكلف مع ظهور اختلافاهما وإنما الذي ينطبق
على حديث ابن عباس قصة أسامة الآية في الباب الذي يليه حيث حل على رجل أن أراد قتله فقال أي
مسلم فقتله ظنا أنه قال ذلك متعمدا من القتل وكان الرجل في الأصل مسلما فالذي وقع للمقداد نحو ذلك
كما سأل عنه وأما قصة قطع اليد فاعلم أنها مستفتية على تقدير أن لو وقعت كما تقدم تقريره وإنما تضمن
الجواب النهي عن قتله لكونه أظهر الإسلام فحقن دمه وصار ما وقع منه قبل الإسلام عفوًا ومنها أن في
جوابه عن الاستشكال نظر الاله كان يمكنه أن يدفع بالقول بأن يقول له عند إرادة المسلم قتله أي مسلم
فكف عنه وليس له أن يبادر لقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه واستدل به على صحة إسلام
من قال أسلمت لله ولم يزد على ذلك وفيه نظر لأن ذلك كاف في الكف على أنه ورد في بعض طرقه أنه قال
لا اله الا الله وهو رواية معمر عن الزهري عندهم في هذا الحديث واستدل به على جواز السؤال عن
النوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجيحها وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة ذلك فهو محمول
على ما يندرو وقوعه وأما ما يمكن وقوعه عادة في شرع السؤال عنه ليهلم الحديث الخامس (قوله وقال
حبيب بن أبي عمرة) هو انصاف الكوفي لا يعرف اسم أبيه وهذا التعليق وصله الزار والدارقطني
في الأفراد والطبراني في الكبير من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والدمجدين أبي بكر المقدمي
عن حبيب وفي أوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فيها المقداد فلما أتوهم وجدوهم تفرقوا
وفهم رجل له مال كثير لم يبرح فقال أشهد أن لا اله الا الله فأهوى اليه المقداد فقتله الحديث وفيه
فذكر ذلك الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا مقداد قتلت رجلا قال لا اله الا الله فكيف لك بلا اله
الا لله فأنزل الله يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم
للمقداد كان رجلا مؤمنا يخفي إيمانه الخ قال الدارقطني تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر عنه (قلت) قد
تابع أبي بكر سفيان الثوري لكنه أرسله أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه وأخرجه الطبري
من طريق أبي اسحق الفزاري عن الثوري كذلك ولفظ وكيع بسنده عن سعيد بن جبير خرج
المقداد بن الاسود في سرية فذكر الحديث مختصرا إلى قوله فترأت ولم يذكرا الخبر المعلق وقد تقدمت
الإشارة إلى هذه القصة في تفسير سورة النساء وبيئت الاختلاف في سبب نزوله الآية المذكورة
وطريق الجمع والله الحمد (قوله باب ومن أحياها) في رواية غير أبي ذر بات
قوله تعالى ومن أحياها وزاد المستمل والأصيل فكأنما أحيا الناس جميعا (قوله قال ابن عباس
من حرم قتلها إلا بحق فكأنما أحيا الناس جميعا) وصله ابن أبي حاتم ومضى بيانه في

تفسير سورة المائدة وذكره مغلطاي من طريق وكيع عن سفيان عن خفيف عن مجاهد عن ابن عباس واحترض بأن خفيفا ضعيف وهو اعترافه ساقط لوجوده من غير رواية خفيف والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا وعليه ينطبق أول أحاديث الباب وهو قوله إلا كان علي ابن آدم الأول كفل منها وسائرهما في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثا قال ابن بطال فيها تغليظ أمر القتل والمبالغة في الزجر عنه قال واختلف السلف في المراد بقوله قتل الناس جميعا وأحياء الناس جميعا فقالت طائفة معناه تغليظ الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقتادة ولفظ الحسن ان قاتل النفس الواحدة ميصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعا وقيل معناه ان الناس خصماؤه جميعا وقيل يجب عليه من القود بقتله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعا لأنه لا يكون عليه غير قتله واحدة لجميعهم أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم واختار الطبري ان المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث ان قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعذابه وفي مقابله أن من لم يقتل أحدا فقد حيى الناس منه جميعا سلامتهم منه وحكى ابن التين ان معناه ان من وجب له قصاص فعفا عنه أعطى من الاجرم مثل مالوا أحياء الناس جميعا وقيل وجب شكره على الناس جميعا وكأما من عليهم جميعا قال ابن بطال وإنما اختار هذا لأنه لا توجد نفس يقوم قتلها في عاجل الضرر مقام قتل جميع النفوس ولا أحيائها في عاجل النفع مقام أحياء جميع النفوس (قلت) واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بابن آدم الأول لكونه من أجل ذلك لقصة ابن آدم فدل على أن المذكور بعد ذلك متعلق بغيرهما فالجمل على ظاهر العموم أولى والله أعلم * الحديث الأول (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري ويحتمل أن يكون ابن عينة فسيأتي في الاعتصام من رواية الجدي عنه حدثنا الأعمش (قوله الأعمش) هو سليمان بن مهران (قوله عن عبد الله بن مرة) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثني عبد الله بن مرة وهو الخارفي بهجمة وراه مكسورة وفاء كوفي وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون (قوله لا تقتل نفس) زاد حفص في روايته ظلماء في الاعتصام ليس من نفس تقتل ظلما (قوله على ابن آدم الأول) هو قابيل عند الأكثر وعكس القاضي جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال اسم المقتول قابيل اشتق من قبول قربانه وقيل اسمه قابيل بنون بدل اللام بغير ياء وقبل قب من مثله بغير ألف وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب خلق آدم من بدء الخلق وأخرج الطبري عن ابن عباس كان من شأنهما أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه إنما كان القرابان يقربه الرجل فهما قبل تنزل النار فتأكله والأفلا عن الحسن لم يكونا ولدى آدم أصليه وإنما كانا من بني إسرائيل أخرجه الطبري ومن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد قال كانا ولدى آدم أصليه وهذا هو المشهور ويؤيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الأول أي أول ما ولد لآدم ويقال أنه لم يولد في الجنة لآدم غيره وغير توأمته ومن ثم فخر على أخيه هابيل فقال نحن من أولاد الجنة وأنما من أولاد الأرض ذكر ذلك ابن اسحق في المبتدأ وعن الحسن ذكر لي ان هابيل قتل وله عشرون سنة ولاخيه أقاتل خمس وعشرون سنة وتفسير هابيل هبة الله ولما قتل هابيل وحزن عليه آدم ولده بعد ذلك شيئا ومعناه عطية الله ومنه انشئت ذرية آدم وقال المصلي ذكر أهل العلم بالقرآن ان حواء ولدت لآدم أربعين نفسا في عشرين بطنا أولهم قابيل وأخته اقليما وآخرهم عبد المغيث وأمة المغيث ثم لم يمت حتى بلغ ولده وولد

* حدثنا قبيصة حدثنا
سفيان عن الأعمش عن
عبد الله بن مرة عن
مسروق عن عبد الله
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لا تقتل نفس الا كان على
ابن آدم الأول

ولده أربعين ألفا وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان الا ذرية نوح وهو من نسل شيث قال الله تعالى وجعلنا ذريته هم الباقين وكلن معه في السفينة ثمانون نفسا وهم المشار اليهم بقوله تعالى وما آمن معه الا قليل ومع ذلك فبقي الانسل نوح قتل الدواحي ملوا الارض وقد تقدم شيء من ذلك في ترجمة نوح من أحاديث الانبياء (قوله كفل منها) زاد في الاعتصام ورعا قال سفيان من دمها وزاد في آخره لانه أول من سن القتل وهذا مثل لفظ حفص بن غياث الماضي في خلق آدم والكفل بكسر أوله وسكون الفاء التصيب واكثر ما يطلق على الاجرو الضعف على الاثم ومنه قوله تعالى كفلين من رحته ووقع على الاثم في قوله تعالى ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وقوله لانه أول من سن القتل فيه ان من سن شيئا كتب له أو عليه وهو أصل في أن المعونة على ما لا يحل حرام وقد أخرج مسلم من حديث جرير من سن في الاسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب وعن السدي شذخ قاييل رأس أخيه بحجر فأتى عن ابن جرير عثله ابليلس فأخذ بحجر فشذخ به رأس طير ففعل ذلك قاييل وكان ذلك على جبل ثور وقيل على عقبة حراء وقيل بالهند وقيل بوضع المسجد الاعظم بالبصرة وكان من شأنه في دفنه ما قصه الله في كتابه * الحديث الثاني (قوله واقد بن عبد الله أخبرني) هو من تديم الاسم على الصيغة وواقد هذا قال أبو ذر في روايته كذا وقع هنا واقد بن عبد الله والصواب واقد بن محمد (قلت) وهو كذلك لكن اقول واقد بن عبد الله توجبه وهو أن يكون الراوي نسبة لجده الاعلى عبد الله بن عمر فانه واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر والذي نسبة كذلك أبو الوليد شيخ البخاري فيه فقد أخرج أبو داود في السنن عن أبي الوليد كذلك وتقدم للمصنف في الادب من رواية خالد بن الحرث عن شعبة عن شعبة عن شعبة عن شعبة ثم وجدته في الفتن عن حجاج بن منهال عن شعبة كذلك وكذا المسلم والنسائي من رواية غندر عن شعبة ثم وجدته في الاول من فوائد أبي عمرو بن السهم من طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد فلعل نسبته كذلك من شعبة لكن أخرج أحد عن عفان وغيره عن شعبة كالجادة وفي الجلة فقوله عن أبيه لا ينصرف لعبد الله بل لمحمد بن زيد بجزء ما في ترجم لعبد الله والواقدي رجال البخاري أخطأ في هذا النسب واقد بن عبد الله بن عمر تابعي معروف وهو أقدم من هذا فانه عم والواقدي المذكور هنا وله ولد اسمه عبد الله بن واقد وقد أخرج له مسلم (قوله لا ترجعوا بعدى كفارا) جملة ما فيه من الاقوال ثمانية أحدها قول الخوارج انه على ظاهره ثانيها هو في المستعملين ثالثها المعنى كفارا بحرمة الدماء وحرمة المسلمين وحقوق الدين رابعها يفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضا خامسها الابسين السلاح يقال كفرد رعه اذا لبس فوقها ثوبا سادسها كفارا بسمعة الله سابعها المراد الزجر عن الفعل وليس ظاهره مرادا ثامنها لا يكفر بعضهم بعضا كان يقول أحد الفريقين للآخر يا كافر فيكفرا أحدهما ثم وجدت تاسعا وعاشرا ذكرتهما في كتاب الفتن وسيأتي شرح الحديث مستوفي في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى * الحديث الثالث حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي (قوله استنصت الناس) أي اطلب منهم الانصات لسمعوا الخطبة وقد تقدم أنهم سباق من هذا في كتاب الحج ويأتي شرحه في الفتن أيضا * الحديث الرابع والخامس (قوله رواه أبو بكره وابن عباس) يريد قوله لا ترجعوا بعدى كفارا وحديث أبي بكره وصلة المؤلف مطولا في الحج وشرح هناك ويأتي في الفتن أيضا وكذلك حديث ابن عباس * الحديث السادس حديث عبد الله بن عمرو في الكبراء

كفل منها * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال واقد بن عبد الله أخبرني عن أبيه سمع عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن علي بن مدرك قال سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير عن جرير قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع استنصت الناس لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض رواه أبو بكره وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن فراس عن الشعبي عن عبد الله ابن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الكبراء

تقدم شرحه في كتاب الادب (قوله وعقوب الوالدين) أو قال اليمين الغموس شئ شعبة) قلت
تقدم في الايمان والندور من طريق النضر بن شميل عن شعبة بالواو وبغير شئ وزاد مع الثلاثة وقبل
النفس وهو المراد في هذا الباب (قوله معاذ) هو ابن معاذ العنبري وهو من تعاليق البخاري وجوز
الكرماني أن يكون مقول محمد بن بشار فيكون موصولا وقد وصله الاسماعيلي من رواية عبيد الله
ابن معاذ عن أبيه . ولفظه الكبار الاشرار بالله وعقوب الوالدين أو قال قتل النفس واليمين
الغموس وهذا مطابق لتعليق البخاري الا ان فيه تأخير اليمين الغموس والغرض منه انما هو اثبات
قتل النفس وحاصل الاختلاف على شعبة انه تارة ذكرها وتارة لم يذكرها وأخرى ذكرها مع
الشئ . الحديث السابع حديث أنس في الكبار أيضا تقدم شرحه في كتاب الادب . الحديث
الثامن حديث أسامة (قوله حدثنا عمرو بن زرارة حدثنا هشيم) تقدم في المغازي عن عمرو بن محمد
عن هشيم وكلاهما من شيوخ البخاري (قوله حدثنا هشيم) في رواية الكشميني أنبأنا (قوله
حدثنا حصين) في رواية أبي ذر الاصيلي أنبأنا حصين وهو ابن عبد الرحمن الواسطي من صفار التابعين
وأبو ظبيان بظاء معجمة مفتوحة ثم واحدة ساكنة ثم ياء آخر الحروف واسمه أيضا حصين وهو ابن
جندب من كبار التابعين (قوله بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الحرفة) بضم المهملة وبالزاء
ثم قاف وهم بطن من جهينة تقدم نسبتهم اليهم في غزوة الفتح قال ابن الكلبي سمو بذلك لوقعة كانت
بينهم وبين بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان فاحرقوهم بالسهم لكثرة من قتلوا منهم وهذه السرية
يقال لها سرية غالب بن عبيد الله الليثي وكانت في رمضان سنة سبع فيماد كره ابن سعد عن شيخه
وكذا ذكره ابن اسحق في المغازي حدثني شيخ من أسلم عن رجال من قومه قالوا بعث رسول الله صلى
الله عليه وسلم غالب بن عبيد الله الكلبي ثم الليثي الى أرض بني مرة وبها مرداس بن نهيكل حليف
لهم من بني الحرفة فقتله أسامة فهذا بين السبب في قول أسامة بعثنا الى الحرفات من جهينة والذي
يظهر ان قصة الذي قتل ثم مات دفن ولفظنه الأرض غير قصة أسامة لان أسامة عاش بعد ذلك
دهرا طويلا وترجم البخاري في المغازي بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد الى الحرفات
من جهينة فجري الدودي في شرحه على ظاهره فقال فيه تأمير من لم يبلغ وتعقب من وجهين
أحدهما انه ليس فيه تصريح بان أسامة كان الاميراذيتميل أن يكون جعل الترجمة باسمه
لكونه وقعت له تلك الواقعة لالكونه كان الامير والثاني انها ان كانت سنة سبع أو ثمان
فما كان أسامة يومئذ الا بالغا لانهم ذكروا أنه كان له المامات النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية
عشر عاما (قوله فصباحنا القوم) أي هجموا عليهم صباحا قبل أن يشعروا بهم يقال صبحته أتيته
صباحا بغتة ومنه قوله ولقد صبحهم بكرة عذب مستفتر (قوله ولحقنا أنا ورجل من الانصار) لم
أقف على اسم الانصاري المذكور في هذه القصة (قوله رجلا منهم) قال ابن عبد البر اسمه
مرداس بن عمرو الفدكي ويقال مرداس بن نهيكل الفزاري وهو قول ابن الكلبي قتله أسامة وساق
القصة وذكر ابن منده ان أباسعيد الخدري قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فيها أسامة
الى بني ضمرة فذكر قتل أسامة الرجل وقال ابن أبي عاصم في الدييات حدثنا يعقوب بن حبيب حدثنا
يحيى بن سليم عن هشام بن حسان عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خبلا الى
فدك فأغاروا عليهم وكان مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لاصحابه اني لاحق بمحمد واصحابه
فيضرب به رجل فحمل عليه فقال اني مؤمن فقتله فقال النبي صلى الله عليه وسلم هلا شققت

وعقوب الوالدين أو قال
اليمين الغموس شئ شعبة
* وقال معاذ حدثنا شعبة
قال الكبار الاشرار
بالله واليمين الغموس
وعقوب الوالدين أو قال
وقتل النفس * حدثنا
اسحق بن منصور حدثنا
عبد الصمد حدثنا شعبة
حدثنا عبيد الله بن أبي
بكر سمع أنس رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الكبار وحدثنا
عمرو حدثنا شعبة عن ابن
أبي بكر عن أنس بن مالك
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الكبار
الاشرار بالله وقاتل النفس
وعقوب الوالدين وقول
الزور أو قال وشهادة الزور
* حدثنا عمرو بن زرارة
حدثنا هشيم حدثنا حصين
حدثنا أبو ظبيان قال
سمعت أسامة بن زيد بن
حارثة رضي الله عنهما يحدث
قال بعثنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى الحرفة
من جهينة قال فصباحنا
القوم فمز منا هم قال
ولحقنا أنا ورجل من
الانصار رجلا منهم قال فلما

عن قلبه قال فقال أنس ان قاتل مرداس مات فدفنوه فاصبح فوق القبر فاعادوه فأصبح فوق القبر مرارا
 فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فامر أن يطرح في وادي بن جبلين ثم قال ان الأرض لتقبل من
 هو شر منه ولكن الله وعظمكم (قلت) ان ثبت هذا فهو مرداس آخر وقيل اسامة لا يسمى
 مرداسا وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل محمد بن جثامة عامر بن الاضط و ان محمدا المامات و دفن
 لقطته الأرض فذكر نحوه (قوله غشبناء) بفتح أوله وكسر ثانيه معجمة بين أي لقطتها حتى
 تغطي بنا وفي رواية الأعمش عن أبي ظبيان عند مسلم فادر كثر رجلا فطعنته برمحى حتى قتلتها ووقع في
 حديث جندب عند مسلم فلما رفع عليه السيف قال لا اله الا الله فقتله ويجمع بأنه رفع عليه السيف
 أولا فلما لم يتمكن من ضربه بالسيف طعنه بالرمح (قوله فلما قدمنا) أي المدينة (بلغ ذلك النبي
 صلى الله عليه وسلم) في رواية الأعمش فوقع في نفسه من ذلك شيء فذكرته للنبي صلى الله عليه وسلم
 ولا منافاة بينهما لانه يحمل على ان ذلك بلغ النبي صلى الله عليه وسلم من اسامة لا من غيره فتقدير الاول
 بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم مني (قوله أقتلته بعدما قال) في رواية الكشمي بعد ان قال قال
 ابن التين في هذا اللوم تعليم وإبلاغ في الموعظة حتى لا يقدم أحد على قتل من تلفظ بالتوحيد وقال
 القرطبي في تكريره ذلك والأعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الأقدام على مثل ذلك (قوله
 انما كان متعوذا) في رواية الأعمش قالها خوفا من السلاح وفي رواية ابن أبي عامر من وجه آخر
 عن اسامة انما فعل ذلك ليحذر دمه (قوله قال قلت يا رسول الله والله انما كان متعوذا) (٣) كذا اعاد
 الاعتذار وأعيد عليه الإنكار وفي رواية الأعمش أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا قال النووي
 الفاعل في قوله أقالها هو القلب ومعناه انك انما كفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان وأما القلب
 فليس لك طريق إلى ما فيه فانكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال أفلا شققت عن قلبه
 لتظهر هل كانت فيه حين قالها واعتقدها أولا والمعنى انك اذا كنت لست قادر على ذلك فاكتم منه
 باللسان وقال القرطبي فيه حجة لمن أثبت الكلام النفسي وفيه دليل على ترتيب الأحكام على الأسباب
 الظاهرة دون الباطنة (قوله حتى تمنيت اني لم أكن أسأمت قبل ذلك اليوم) أي ان أسأمتي كان
 ذلك اليوم لان الإسلام يجب ما قبله فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام ليأمن من جريرة
 تلك الفعل ولم يرد انه تمنى أن لا يكون ما قبل ذلك قال القرطبي وفيه اشعار بأنه كان استصغرا ما
 سبق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعلة لما سمع من الإنكار الشديد وانما أورد ذلك على
 سبيل المبالغة ويبين ذلك ان في بعض طرقه في رواية الأعمش حتى تمنيت اني أسأمت يومئذ ووقع عند
 مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصص زيادات ولقطه بعث بعثا من المسلمين الى قوم من
 المشركين فالتقوا فأرجع رجل من المشركين فيهم فابلق فقصد رجل من المسلمين غيلته كذا ثم حدث انه
 أسامة بن زيد فلما رفع عليه السيف قال لا اله الا الله فقتله الحديث وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 له فكيف تصنع بلا اله الا الله اذا أتت يوم القيامة قال يا رسول الله استغفر لي قال كيف تصنع بلا
 اله الا الله فجعل لا يزيد على ذلك وقال الخطابي لعل اسامة تاول قوله تعالى فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا
 بأسنا ولذلك عذره النبي صلى الله عليه وسلم فلم يلزمه دية ولا غيرها (قلت) كانه حمل في النفع على
 عمومته دنيا وأخرى وليس ذلك المراد والفرق بين المقامين انه في مثل تلك الحالة ينفعه نفعاً مقيداً بان
 يجب الكف عنه حتى يختبر أمره هل قال ذلك خالصاً من قلبه أو خوفاً من القتل وهذا بخلاف
 ما لو هجم عليه الموت ووصل خروج الروح الى الفرغرة وانكشف الغطاء فانه اذا قالها لم تنفعه
 بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الداودي

غشبناء قال لا اله الا الله
 قال فكف عنه الانصارى
 وطعنته برمحى حتى قتلتها
 قال فلما قدمنا بلغ ذلك النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 فقال لي يا اسامة أقتلته
 بعدما قال لا اله الا الله قال
 قلت يا رسول الله انما كان
 متعوذا قال أقتلته بعد
 ما قال لا اله الا الله فما زال
 يكررها على حتى تمنيت
 اني لم أكن أسأمت قبل
 ذلك اليوم حدثنا عبد
 الله بن يوسف حدثني
 الليث

(٣) قوله كذا اعاد الاعتذار
 كذا في نسخ الشرح التي
 بايد بنا وليس في الرواية اني
 هذا وعليها شرح القسطلاني
 اعادة للاعتذار كما ترى
 فحوراه مصححه

حدثني يزيد عن أبي

الخبر عن الصناحي عن
عبادة بن الصامت
رضي الله عنه قال اني من
النقباء الذين بايعوا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بايعناه على أن
لا نشرك بالله شيأ ولا
نرني ولا نسرق ولا نقتل
النفس التي حرم الله ولا
نهب ولا نعصى بالجنة ان
غشنا فان غشنا من ذلك
شيأ كان قضاء ذلك الى
الله * حدثنا موسى بن
اسماعيل حدثنا جويرية
عن نافع عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال من حمل علينا السلاح
فليس منا * رواه أبو
موسى عن النبي صلى الله
عليه وسلم * حدثنا عبد
الرحمن بن المبارك حدثنا
جواد بن زيد حدثنا أيوب
ويونس عن الحسن عن
الاحنف قال ذهب
لأنصر هذا الرجل فلقيني
أبو بكر فقال أين تريد
قلت أنصر هذا الرجل قال
ارجع فاني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول اذا التقى المسلمان
بسييفهما فالتقيا والمقتول
في النار قلت يا رسول الله
هذا القاتل فبال المقتول
قال انه كان حربصا على
قتل صاحبه

وقال لعنه سكت عنه لعلم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة وقال القوطي لا يلزم من
السكوت عنه عدم الوقوع لكن فيه به دلان العادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك ان وقع قال
فيحتمل انه لم يجب عليه شيء لانه كان مأذونا له في أصل القتل فلا يضمن ما أنلف من نفس ولا مال
كالماتن والطبيب أو لان المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق دية قال وهذا
يتمشي على بعض الآراء أو لان أسامة أقر بذلك ولم تقم بذلك بينة فلم تلزم العاقلة الدية وفيه نظر قال ابن
بطال كانت هذه القصة سبب حلف أسامة أن لا يقاتل مسلما بعد ذلك ومن ثم تخلف عن علي في الجمل
وصفين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن (قلت) وكذا وقع في رواية الاعمش المذكورة ان سعد بن أبي
وقاصي كان يقول لا أقاتل مسلما حتى يقاتله أسامة واستدل به النووي على رد الفرع الذي ذكره الرافعي
فيمن رأى كافرا أسلم فأكرمه كراما كثيرا فقال لبيتي كنت كافرا فأسلمت لا كرم فقال الرافعي يكفر
بذلك ورده النووي بانه لا يكفر لانه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال وانما غنى ذلك في الحال الماضي
مفيد له بالايمن ايتم له الاكرام واستدل بقصة أسامة ثم قال ويمكن الفرق * الحديث التاسع حديث
عبادة (قوله حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب المصري وأبو الخير هو مرند بن عبد الله والصناحي
عبد الرحمن بن عسيلة بهملتين مصغر (قوله اني من النقباء الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم)
يعني ليلة العقبة (قوله بايعناه على ان لا نشرك) ظاهره ان هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة
العقبة وليس كذلك كما بينته في كتاب الايمان في أوائل الصحيح وانما كانت البيعة ليلة العقبة على
المنشط والمكره في العسر والبسر الى آخره وأما البيعة المذكورة هنا وهي التي تسمى ببيعة النساء
فكانت بعد ذلك بعدة فان آية النساء التي فيها البيعة المذكورة نزلت بعد عمرة الحديبية في زمن المدينة
وقبل فتح مكة وكانت البيعة التي وقعت للرجال على وقفها كانت عام الفتح وقد أوضحت ذلك
والسبب في الجمل عليه في كتاب الايمان ومضى شرح هذا الحديث هناك * الحديث العاشر
حديث ابن عمر (قوله جويرية) بالجيم تصغير جارية وهو ابن اسماء سمع من نافع مولى ابن عمر
وحدث عنه بواسطة مالك أيضا (قوله من حمل علينا السلاح فليس منا) المراد من حمل عليهم
السلاح لقتالهم لم يافيه من ادخال الرعب عليهم لامن حمله لحراسهم متلافاه بحمله لهم لاعلهم
وقوله فليس منا أي على طريقةتنا وأطلق اللفظ مع احتمال ارادة انه ليس على المسلة للمبالغة في الزجر
والتنخيف وسيأتي بسط ذلك في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى * الحديث الحادي عشر (قوله رواه
أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم) قلت سيأتي موصولا مع شرحه في كتاب الفتن ومعه حديث
أبي هريرة بمعناه وهو عند مسلم من حديث سلمة بن بلقيس من حمل علينا السيف * الحديث الثاني
عشر (قوله حدثنا أيوب) هو السخيتاني ويونس هو ابن عيسى البصري والحسن هو البصري
(قوله من الاحنف) هو ابن قيس (قوله لأنصر هذا الرجل) هو علي بن أبي طالب وكان الاحنف
تخلف عنه في وقعة الجمل (قوله اذا التقى المسلمان بسييفيهما) بالتنبيه وفي رواية الكشميهني
بالافراد (قوله في النار) أي ان أنفذ الله عليه ما ذلك لانهما فعلا فلا يستحقان أن يعذبيا من أجله
وقوله انه كان حربصا على قتل صاحبه احتج به الباقلاني ومن تبعه على ان من عزم على المصيبة يأثم
ولو لم يفعلها وأجاب من خالفه بان هذا شرع في الفعل والاختلاف فيمن هم مجرد اثم صمم ولم يفعل شيأ
هل يأثم وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث من هم بمحنة ومن هم بسينة في كتاب الرقاق وقال
الخطابي هذا الوعيد لمن قاتل على عداوة دنيوية أو طلب ملك مثلا فاما من قاتل أهل البغي أو دفع
الصائل فقتل فلا يدخل في هذا الوعيد لانه مأذون له في القتال شرعا وسيأتي شرح هذا الحديث في

كتاب الفن أيضا ان شاء الله تعالى **(قوله باب)** قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم
 القصاص في القتلى الآية كذا لا يذروني رواية الأصيلي والنسفي وابن عساكر القتيبي الحر بالحر الى قوله
 عذاب أليم وللأسماعيلي القتيبي الى قوله أليم وساق في رواية كريمة الآية كلها **(قوله باب)** سؤال
 القاتل حتى يقر والاقرار في الحدود كذا لا كثر وبعده حديث أنس في قصة اليهودي والجارية ووقع
 عند النسفي وكريمة وأبي نعيم في المستخرج بحذف باب وقالوا بعد قوله عذاب أليم وإذا لم يزل يسأل القاتل
 حتى أقر والاقرار في الحدود وصنيع إلا كثر أشبه وقد صرح الأسماعيلي بأن الترجمة الأولى بلا حديث
 (قلت) والآية المذكرة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور وخالفهم الكوفيون
 فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذي وتمسكوا بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس
 قال اسمعيل القاضي في أحكام القرآن الجمع بين الآيةين أولى فتعمل النفس على المكافئة ويؤيده
 اتفاقهم على أن الحر لو قذف عبدا لم يجب عليه حد القذف قال ويؤخذ الحكم من الآية نفسها فإن في
 آخرها من تصدق به فهو وكفارة له والكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه وكذلك العبد لا يتصدق
 بجرحه لأن الحق لسيده وقال أبو ثور لما انفقوا على أنه لا قصاص بين العبيد والحرار في ما دون النفس
 كانت النفس أولى بذلك قال ابن عبد البر أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وإن قتل بالذبح
 ويقتل بها إلا أنه ورد عن بعض الصحابة كعلي والتابعين كالحسن البصري أن الذبح إذا قتل بالإنثى
 فشاء أولياؤها قتلها وجب عليهم نصف الدية والأفهام الدية كاملة قال ولا يثبت عن علي لكن هو قول
 عثمان البتي أحد فقهاء البصرة وبذل على التكافؤ بين الذبح والإنثى أنهم اتفقوا على أن مقطوع اليد
 والأعور لو قتله الصحيح عمد الوجوب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده دية **(قوله في الترجمة)**
 سؤال القاتل حتى يقر أي من أنهم بالقتل ولم تقم عليه البينة **(قوله حديثهم)** هو ابن يحيى **(قوله)**
 عن أنس في رواية حبان بفتح المهملة وتشديد الموحدة عن همام الآية بعد سبعه أبواب حدثنا أنس
(قوله أن يهوديا) لم أقف على اسمه **(قوله رض رأس جارية)** الرض بالضاد المعجمة والرضح بمعنى
 والجارية محتمل أن تكون أمة ويحتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام
 ابن زيد عن أنس في الباب الذي يليه خرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة فرماها يهودي بحجر
 وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ عدايم وودي على جارية فأخذ أوضاعا كانت عليها ورضخ رأسها
 وفيه فأتى أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في آخر رمق وهذا لا يعين كونها حرة لاحتمال أن
 يراد بأهلها ما يليها رقيقة كانت أو عبقة ولم أقف على اسمها لكن في بعض طرقه أنها من الانصار
 ولاتنافي بين قوله رض رأسها بين حجرين وبين قوله رماها بحجر وبين قوله رضخ رأسها لأنه يجمع بينها
 بأنه رماها بحجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر وأما قوله (٢) على أوضاع فجاء بسبب
 أوضاع وهي بالضاد المعجمة والحاء المهملة جمع وضع قال أبو عبيد الله حلى الفضة ونقل عياض أنها
 حلى من حجارة ولعله أراد حجارة الفضة احترازا من الفضة المضروبة أو المنقوشة **(قوله فقبل لها من)**
 فقبل بك هذا أفلان أو فلان في رواية الكشميهني فلان أو فلان بحذف الهزلة وقد تقدم في
 الأشخاص من وجه آخر عن همام أفلان أفلان بالتكرار بغير واو عطف وجاء بيان الذي خاطبها بذلك
 في الرواية التي تلي هذه بلفظ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان قتلك وبين في رواية أبي قلابة
 عن أنس عند مسلم أو أبي داود فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها من قتلك **(قوله حتى)**
 سمى اليهودي زاد في الروايتين اللتين في الأشخاص والوصايا فأوامات براسها ووقع في رواية هشام

باب قول الله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا كتب
 عليكم القصاص في القتلى
 الآية **باب** سؤال القاتل
 حتى يقر والاقرار في
 الحدود **باب** حديثنا حجاج
 ابن منهل حديثنا همام
 عن قتادة عن أنس بن
 مالك رضي الله عنه أن
 يهوديا رض رأس جارية
 بين حجرين فقبل لها
 من فعل بك هذا أفلان أو
 فلان حتى سمى اليهودي
 فأتى به النبي صلى الله عليه
 وسلم

(٢) قوله على أوضاع
 كذا في نسخ الشرح وليس
 في رواية هذا الباب ذكر
 لهذا اللفظ وإنما سيأتي له في
 باب من أفاد بالحجر اه
 مصبحة

ابن زيد في الرواية التي تلي هذا بيان الأعيان المذكورة كان تارة دالا على النفي وتارة دالا على الإثبات
 بلفظ فلان قتلك فرفعت رأسه - ها فاعاد فقال فلان قتلك فرفعت رأسها فقال لها في الثالثة فلان قتلك
 فخفضت رأسها وهو مشعر بان فلانا الثاني غير الأول ووقع التصريح بذلك في الرواية التي في المطلق
 وكذا الآية بعد ما بين فاشارت برأسها أن لا قال فلان لرجل آخر يعني عن رجل آخر فاشارت أن لا
 قال فلان قاتلها فاشارت ان نعم (قوله فلم يزل به حتى أقر) في الوصايا فجىء به يعترف فلم يزل به حتى
 اعترف قال أبو مسعود لا أعلم أحد قال في هذا الحديث فاعترف ولا فافر إلا هم من يحيى قال المهلب فيه
 انه ينبغي للحاكم أن يستدل على أهل الجنايات ثم يتلفظ بهم حتى يقرروا ويؤخذوا بأقرارهم وهذا
 بخلاف ما إذا جاءوا بأبوين فانه يعرض عن من لم يصرح بالجناية فانه يجب إقامة الحد عليه إذا أقر وسياف
 القصة يقتضي ان اليهودي لم تقم عليه بينة وإنما أخذ بأقراره وفيه أنه يجب المطالبة بالدم بمجرد
 الشكوى وبالإشارة قال رفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم (قلت) في هذا
 نظر لانه لم يتعين كون الجارية دون البلوغ وقال المازري فيه الرد على من أنكر القصاص بغير السيف
 وقتل الرجل بالمرأة (قلت) وسياتي البحث فيهما في بابين مفردين قال واستدل به بعضهم على
 التدمية لانها لو لم تقتل برلم يكن لسؤال الجارية فائدة قال ولا يصح اعتباره مجردا لانه خلاف الاجماع
 فلم يبق الا انه يقيد القسامة وقال النووي ذهب مالك الى ثبوت قتل المتهم بمجرد قول المجروح واستدل
 بهذا الحديث ولادلالة فيه بل هو قول باطل لان اليهودي اعترف كما وقع التصريح به في بعض طرقه
 ونارعه بعض المالكية فقال لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول
 المجروح وإنما قالوا ان قول المحتضر عند موته فلان قتلني لوث يوجب القسامة فيقسم اثنان فصاعدا
 من عصبته بشرط الذكورية وقد وافق بعض المالكية الجمهور واحتج من قال بالتدمية أن دعوى من
 وصل الى تلك الحالة وهي وقت اخلاصه وتوحيته عند معاينة مفارقة الدنيا يدل على انه لا يقول الا حقا
 قالوا هي أقوى من قول الشافعية ان الولي يقسم اذا وجد قرب ربه المقتول رجلا معه سكين لجواز أن
 يكون القتيل غير من معه السكين (قوله فرض رأسه بالحجارة) أي دق وفي رواية الاشخاص
 فرضخ رأسه بين حجرين ويأتي في رواية حبان انهما ما قال كلاما من اللفظين وفي رواية هشام التي تليها
 قتلته بين حجرين ومضى في المطلق بلفظ الرواية التي في الاشخاص وفي رواية أبي قلابة عند مسلم قام به
 فرجم حتى مات السكين في رواية أبي داود من هذا الوجه فقتل بين حجرين قال عياض رخصه بين حجرين
 ورميه بالحجارة ورجه بهما حتى والجامع انه رمى بحجر أو أكثر ورأسه على آخر وقال ابن التين أجاب
 بعض الحنفية بان هذا الحديث لا دلالة فيه على المماثلة في القصاص لان المرأة كانت حية والقود
 لا يكون في حي وتعقبه بانه إنما أمر بقتله بعد موته لان في الحديث أفلان قتلك فدل على انها ماتت حينئذ
 لانها كانت تجرد بنفسها فلما ماتت اقتص منه وادعى ابن المراه من المالكية ان هذا الحكم كان في أول
 الاسلام وهو قبول قول القاتل وامام جاء انه اعترف فهو في رواية قتادة ولم يقتله غيره وهذا مما عده عليه
 انتهى ولا يخفى في فساد هذه الدعوى فتقادة حافظ زيادته مقبولة لان غيره لم يتعرض لنفسها فلم يتعارض
 والنسخ لا يثبت بالاحتمال واستدل به على وجوب القصاص على الذمي وتعقب بانه ليس فيه تصريح
 بكونه ذميا فيجوز أن يكون معاهدا أو مستامنا والله أعلم (قوله باب اذا قتل بحجر أو
 بعضا) كذا اطلق ولم يأت الحكم اشارة الى الاختلاف في ذلك ولكن ايراده الحديث يشير الى ترجيح قول

فلم يزل به حتى أقر فرض
 رأسه بالحجارة في باب اذا
 قتل بحجر أو بعضا في حديثنا
 محمد قال أخبرنا عبد الله
 ابن ادريس عن شعبة عن
 هشام بن زيد بن أنس
 عن جده أنس بن مالك
 قال خرجت جارية عليها
 أوصاح بالمدينة قال فرماها
 يهودي بحجر قال فجىء
 بها الى النبي صلى الله عليه
 وسلم وبها رمى فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلان قتلك فرفعت
 رأسها فاعاد عليها قال
 فلان قتلك فرفعت رأسها
 فقال لها في الثالثة فلان
 قتلك فخفضت رأسها
 فدعا به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقتله بين الحجرين

الجمهور وذ كرفيه حديث أنس في اليهودي والجارية وهو حجة للجمهور أن القتال يقتل بما قتل به وتمسكوا بقوله تعالى وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وبقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وخالف الكوفيون فاحتجوا بحديث لا قود إلا بالسيف وهو ضعيف أخرجه البزار وابن عدي من حديث أبي بكره وذ كرا البزار الاختلاف فيه مع ضعف اسناده وقال ابن عدي طرقة كلها ضعيفة وعلى تقدير ثبوته فانه على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا تنسخ الكتاب ولا تخصصه وبالنهي عن المشقة وهو صحيح لكنه محمول عند الجمهور على غير المماثلة في القصاص جمع بين الدليلين قال ابن المنذر قال إلا أكثر اذا قتل بشئ يقتل مثله غالباً فهو عمد وقال ابن أبي ليلى إن قتل بالحجر أو العصا نظر إن كرر ذلك فهو عمد ولا فلا وقال عطاء وطاوس شرط العمدان أن يكون بسلاح وقال الحسن البصري والشعبي والنخعي والحكم وأبو حنيفة ومن تبعهم شرطه أن يكون بحديدة وأختلف فيمن قتل بعصا فاقيد بالضرب بالعصا فلم يمت هل يكرر عليه قليل لم يكرر وقيل إن لم يمت قتل بالسيف وكذا فيمن قتل بالتجويع وقال ابن العربي يستثنى من المماثلة ما كان فيه معصية كالخمر واللواط والتعريق وفي الثالثة خلاف عند الشافعية والأولان بالانفاق لكن قال بعضهم يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى ومن أدلة المانعين حديث المرأة التي رمت ضربتها بعمود الفسطاط فقتلتها فإن النبي صلى الله عليه وسلم جعل فيها الذية رسيأتي البعث فيه في باب جنين المرأة وهو بعد باب القسامة ومحمد في أول السند جزم الكلاباذي بانه ابن عبد الله بن عمرو وقال أبو علي بن السكن هو ابن سلام (قوله) **باب قول الله تعالى إن النفس بالنفس والعين بالعين** كذا لا يذروا أصلي وعند النسفي بعده الآية إلى قوله فاولئك هم الظالمون وساق في رواية كريمة إلى قوله الظالمون والغرض من ذكر هذه الآية مطابقتها للفظ الحديث ولعله أراد أن يبين أنها وإن وردت في أهل الكتاب لكن الحكم الذي دل عليه مستمر في شريعة الاسلام فهو أصل في القصاص في قتل العمد (قوله عن عبد الله) هو ابن معود (قوله) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل) وقع في رواية سفيان الثوري عن الأعمش عن مسلم والنسائي زيادة في أوله وهي قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والذي لا اله غيره لا يحل وظاهر قوله لا يحل اثبات إباحة قتل من استثنى وهو كذلك بالنسبة له حریم قتل غيرهم وإن كان قتل من أيسر قتله منهم واجبا في الحكم (قوله دم امرئ مسلم) في رواية الثوري دم رجل والمراد لا يحل إراقة دمه أي كاه وهو كناية عن قتله ولو لم يرق دمه (قوله) شهد أن لا اله الا الله) هي صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو الاتي بالشهادتين أو هي حال مفيدة للموصوف اشعاراً بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم وهذا رجع به الطيبي واستشهد بحديث أسامة كيف تصنع بلا اله الا الله (قوله الا باحدى ثلاث) أي خصال ثلاث ووقع في رواية الثوري الاثلاثة نفر (قوله النفس بالنفس) أي من قتل عمداً بغير حق قتل بشرطه ووقع في حديث عثمان المذكور قتل عمداً فعليه القود وفي حديث جابر عند البزار ومن قتل نفساً ظلماً (قوله والثيب الزاني) أي فيعمل قتله بالرجم وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ رجل زنى بعد إحصائه فعليه الرجم قال الثوري الزاني يجوز فيه اثبات الإلزام وحذفها وإثباتها أشهر (قوله والمفارق لدينه التارك للجماعة) كذا في رواية أبي ذر عن الكشميهني والباقيين والمفارق من الدين لكن عند النسفي والمرحسي والمستمل والمفارق لدينه قال الطيبي المفارق لدينه هو التارك له من المروق وهو الخروج وفي رواية مسلم والتارك لدينه المفارق للجماعة وله في رواية الثوري المفارق للجماعة وزاد قال الأعمش

باب قول الله تعالى إن النفس بالنفس والعين بالعين حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وإني رسول الله الا باحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة

فحدثت بهما إبراهيم يعني النخعي فحدثني عن الأسود يعني ابن يزيد عن عائشة بنته (قلت) وهذه
الطريق أغفل المزي في الأطراف ذكرها في مسند عائشة وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله
ابن مرة عن مسروق عن ابن مسعود وقد أخرجه مسلم أيضا بهذه من طريق شيبان بن عبد الرحمن
عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال بالاسنادين جميعا ولم يقل والذي لا اله غيره وأفرده أبو هوانة في
صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور سواء المراد بالجماعة جماعة المسلمين أي قارفهم أو تركهم
بالارتداد فهي صفة للتارك أو المفارق لصفة مستقلة والالكانت الحاصل أربعا وهو كقوله قبل ذلك
مسلم يشهد أن لا اله الا الله فانها صفة مفسرة لقوله مسلم وليست قيدافية اذ لا يكون مسلما الا بذلك
ويؤيد ما قلته أنه وقع في حديث عثمان أو يكفر بعد اسلامه أخرجه النسائي بسند صحيح وفي لفظ
له صحيح أيضا ارتد بعد اسلامه وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة أو كفر بعد ما أسلم وفي
حديث ابن عباس عند النسائي (١) مر تد بعد ايمان قال ابن دقيق العبد الرد سبب لا باحة دم
المسلم بالاجاع في الرجل وأما المرأة ففيها خلاف وقد استدلل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم
الرجل لاستواء حكمهما في الزنا وتعقب بانها دلالة اقتران وهي ضعيفة وقال البيضاوي التارك لدينه
صفة مؤكدة للمارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم قال وفي الحديث دليل لمن زعم
أنه لا يقتل أحد دخل في الاسلام بشئ غير الذي عدد كترك الصلاة ولم ينفصل عن ذلك وتبعه الطبري
وقال ابن دقيق العبد قد يؤخذ من قوله المفارق للجماعة أن المراد المخالف لاهل الاجاع فيكون
منهم من يقول مخالف الاجاع كافر وقد نسب ذلك الى بعض الناس وليس ذلك بالهين فان المسائل
الاجاعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلا وتارة لا يصحبها
التواتر فالاول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا مخالفة الاجاع والثاني لا يكفر به قال شيخنا في شرح
الترمذي الصحيح في تكفير من كبر الاجاع تعبيده بانكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة
كالصلوات الخمس ومنهم من عبر بانكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم وقد حكى
عياض وغيره الاجاع على تكفير من يقول بقدم العالم وقال ابن دقيق العبد وقع هنا من يدعي
الحذف في المعقولات ويميل الى الفلاسفة قطن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لانه من قبيل
مخالفة الاجاع ونعمسك يقولنا ان من كبر الاجاع لا يكفر على الاطلاق حتى يثبت النقل بذلك
متواترا عن صاحب الشرع قال وهو نمسك ساقط اما عن عمى في البصيرة أو تعام لان حدوث
العالم من قبيل ما اجتمع فيه الاجاع والتواتر بالنقل وقال النووي قوله التارك لدينه عام في كل
من ارتد بأي ردة كانت فيجب قتله ان لم يرجع الى الاسلام وقوله المفارق للجماعة يتناول كل
خارج عن الجماعة ببدعة أو نقي اجاع كالروافض والخوارج وغيرهم كذا قال رسياني البحث
فيه وقال الترمذي في المفهم ظاهر قوله المفارق للجماعة أنه نعت للتارك لدينه لانه اذا ارتد فارق
جماعة المسلمين غير أنه يلتحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وان لم يرتد كمن يمنع من إقامة الحد
عليه اذا وجب ويقاتل على ذلك كلهل البغي وكقطاع الطريق والمخربين من الخوارج
وغيرهم قال فيتناولهم لفظ المفارق للجماعة بطريق العموم ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر لانه
يلزم ان ينفي من ذكر ردمه حلال فلا يصح الحصر وكلام الشارع منزه عن ذلك فدل على أن
وصف المفارقة للجماعة بهم جميع هو لا قال وتحتية أنه أن كل من فارق الجماعة ترك دينه غير ان
المرتد ترك كله والمفارق بغير ردة ترك بعضه انتهى وفيه مناقشة لان أصل الحصلة الثالثة الارتداد
فلا بد من وجوده والمفارق بغير ردة لا يسمى مرتدا فيلزم الخلف في الحصر والتحقيق في جواب

(١) قوله عند النسائي
في نسخة عند الطبراني

ذلك ان الحصر فيمن يجب قتله عينا. وامام من ذكرهم فان قتل الواحد منهم انما يباح اذا وقع حال
المحاربة والمقاتلة بدليل انه لو اسر لم يجر قتله صبورا اتفاقا في غير المحاربين وعلى الراجح في المحاربين
ايضا لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال استدل بهذا الحديث
ان تارك الصلاة لا يقتل بتركها لكونه ليس من الامور الثلاثة وبذلك استدل شيخ والدي الحافظ
ابو الحسن بن المفضل المقدمي في ابياته المشهورة ثم ساقها ومنها وهو كاف في تحصيل المقصود ههنا .
والرأي عندي ان يعززه الا ما * م بكل تعزيز يراه صوابا
فالاصل عصمته الى ان يمتطى * احدي الثلاث الى الهلاك ركبا .

(١) فصوله جويرية في
نسخة حربية

قال فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه وكذا استشكله امام الحرم من الشافعية (قلت)
تارك الصلاة اختلف فيه فذهب احدوا سحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وابو الطيب
ابن سلمة وابو عبيد بن جويرية (١) ومنصور الفقيه وابو جعفر الترمذي الى انه يكفر بذلك ولولم
يحد وجوبها وذهب الجمهور الى انه يقتل حدا وذهب الحنفية ورافقهم المزني الى انه لا يكفر ولا
يقتل ومن اقوى ما استدل به على عدم كفره حديث عبادة رفعه خمس صلوات كتبهن الله على العباد
الحديث وفيه ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عذبه وان شاء ادخله الجنة اخرجه
مالك واصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما وتمسك احدوم من وافقه بظواهر
احاديث وردت بتكفيره وجلها من خالفهم على المستعمل جمع بين الاخبار والله اعلم وقال ابن دقيق العيد
واراد بعض من ادركنا زمانه ان يزيل الاشكال فاستدل بحديث امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا
ان لا اله الا الله ويقيموا الصلاة ويؤوا الزكاة ووجه الدليل منه انه وقف العصمة على المجموع
والمرتب على أشياء لا تحصل الا بمحصل مجموعها وينتفي بانتهاء بعضها قال وهذا ان قصد الاستدلال
بمنطوقه وهو اقاتل الناس الخ فانه يقتضي الامر بالقتال الى هذه الغاية فقد دهل للفرق بين المقاتلة
على الشيء والقتل عليه فان المقاتلة مفاعلة تقتضي الحصول من الجانبين فلا يلزم من اباحة
المقاتلة على الصلاة اباحة قتل الممتنع من فعلها اذ لم يقاتل وليس النزاع في ان قوم الوتر كوا
الصلاة ونصبوا القتال انه يجب قتالهم وانما النظر فيما اذا تركها انسان من غير نصب قتال
هل يقتل او لا والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر وان كان اخذه من آخر الحديث
وهو ترتب العصمة على فعل ذلك فان مفهومه يدل على انها لا ترتب على فعل بعضها ههنا الامر
لانها دلالة مفهوم ومخالفه في هذه المسئلة لا يقول بالمفهوم وامام من يقول به فله ان يدفع حجته
بانه عارضة دلالة المنطوق في حديث الباب وهي ارجح من دلالة المفهوم فيقدم عليها واستدل
به بعض الشافعية لقتل تارك الصلاة لانه تارك للدين الذي هو العمل وانما لم يقولوا بقتل تارك
الزكاة لامكان انتزاعها منه فهو اولا يقتل تارك الصيام لامكان منعه المفطرات فيحتاج هو
ان ينوى الصيام لانه يعتد وجوبه واستدل به على ان الحر لا يقتل بالعبد لان العبد لا يرجع اذا
زنى ولو كان ثيبا حكاه ابن التين قال وليس لاحد ان يفرق ما جعده الله الا بدليل من كتاب او سنة
قال وهذا بخلاف الجصلة الثالثة فان الاجماع انعقد على ان العبد والحر في الردة سواء فكانه
جعل ان الاصل العمل بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل بخلافه وقال شيخنا في شرح الترمذي
استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فانه يجوز قتله للدفع وأشار بذلك الى قول النووي يخص
من عموم الثلاثة الصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع وقد يجاب بانه داخل في المفارق للجماعة

أو يكون المراد لا يهل تعمده قتله بمعنى أنه لا يهل قتله إلا مدافعة بخلاف الثلاثة واستحسنه الطبيب وقال هو أول من تقرير البيضاوي لأنه فسر قوله النفس بالنفس يهل قتل النفس قصاصا للنفس التي قتلها عدوانا فاقضى خروج الصائل ولو لم يصمد الدافع قتله (قلت) والجواب الثاني هو المعتمد وأما الأول فقدم الجواب عنه وحكى ابن التين عن الداودي أن هذا الحديث منسوخ بآية المحاربة من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الأرض قال فاباح القتل بمجرد الفساد في الأرض قال وقد ورد في القتل بغير الثلاث أشياء منها قوله تعالى فماتلوا التي تبغى وحديث من وجد غنوه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه وحديث من أغنى بهيمة فاقتلوه وحديث من خرج وأمر الناس جمع يريد تفرقهم فاقتلوه وقول عمر تفرقة أن يقتلوا وقول جماعة من الأئمة أن تاب أهل القدر والقتلوا وقول جماعة من الأئمة بضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت وقول جماعة من الأئمة يقتل تارك الصلاة قال وهذا كله زائد على الثلاث (قلت) وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال إنسان أو حر به بغير حق ومانع الزكاة المفروضة ومن ارند ولم يفارق الجماعة ومن خالف الإجماع وأظهر الشقاق والخلاف والزنديق إذا تاب على رأي الساهر والجواب عن ذلك كله أن الأكثر في المحاربة أنه ان قتل قتل وبأن حكم الآية في الباغي أن يقاتل لأن يقصد إلى قتله وبأن الظاهرين في اللواط وبيان البهيمه لم يصحوا على تقدير الصحة فهما داخلان في الزنا وحديث الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله حبه ومنعه من الخروج وأثر عمر من هذا القيل والقول في القدرية وسائر المبتدعة مفرع على القول بتكفيرهم وبأن قتل تارك الصلاة عند من لا يكفره مختلف فيه كما تقدم أيضا وأما من طلب المال أو الحر يم من حكم دفع الصائل ومانع الزكاة تقدم جوابه ومخالف الإجماع داخل في مفارق الجماعة وقتل الزنديق لاستصحاب حكم كفره وكذا الساهر والعلم عند الله تعالى ردد حكي ابن العربي عن بعض أشياخه أن أسباب القتل عشرة قال ابن العربي ولا يخرج عن هذه الثلاثة بحال فإن من سحر أو سب نبي الله كفر فهو داخل في التارك لدينه والله أعلم واستدل بقوله النفس بالنفس على تساوي النفوس في القتل العمد فيقال لكل مقتول من قاتله سواء كان حرا أو عبدا وعمل به الحنفية وادعوا أن آية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ومنهم من فرق بين عبد الحاني وعبد غيره فأقام من عبد غيره دون عبد نفسه وقال الجمهور آية البقرة مفسرة لآية المائدة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنقصه وقال الشافعي ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر واحتج للجمهور بأن العبد سلعة فلا يجب فيه إلا القيمة لو قتل خطأ وسيأتي مزيد لذلك بعد باب واستدل بعمومه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأمن والمعاهد وقد مضى في الباب قبله شرح حديث علي لا يقتل مؤمن بكافر وفي الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو انتقل عنه لاستثنائه المرتد من المسلمين وهو باعتبار ما كان (قوله باب من أقاد بالحجر) أي حكم بالقود بقتل من وهو المماثلة في القصاص ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وقوله فاشارت برأسها أي نعم في رواية الكشميني أن نعم بالتون بدل التعنانية وكلاهما محجيان لتفسير ما تقدمه والمراد أنهما أشارتا إشارة مفهومة يستفاد منها ما يستفاد منه الوطقت فماتت نعم (قوله باب من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين) ترجم بلفظ الخبر وظاهره حجة لمن قال أن الاختيار في أخذ الدية أو القصاص راجع إلى أولياء المقتول ولا يشترط في ذلك رضا القتال وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبي هريرة بحديث ابن عباس الذي

باب من أقاد بالحجر
حدثنا محمد بن بشر حدثنا
محمد بن جعفر حدثنا شعبة
عن هشام بن زيد عن أنس
رضي الله عنه أن يهوديا
قتل جارية على أوضاع
لها فقتلها بحجر فجي
بها إلى النبي صلى الله عليه
وسلم وبها رمق فقال
اقتل فاشارت برأسها
أن لا ثم قال في الثانية
فاشارت برأسها أن لا ثم
سألهما الثالثة فاشارت
برأسها أي نعم فقتله النبي
صلى الله عليه وسلم بحجرين
باب من قتل له قتيلا
فهو بخير النظرين
حدثنا أبو نعيم حدثنا
شيبان عن يحيى عن أبي
سليم

فيه تفسير قوله تعالى فمن آمن أخيه شيء أي ترك له دمه ورضى منه بالدية فاتباع بالمعروف أي في المطالبة بالدية وقد فسرا بن عباس العفو بقبول الدية في العمد وقول الدية راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب القصاص وأيضا فاعمالزمت القتال الدية بغير رضاه لانه مأمور بأحياء نفسه لعموم قوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فاذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية لم يكن للقاتل أن يعتنع من ذلك قال ابن بطال معنى قوله تعالى ذلك تخفيف من ربكم إشارة إلى أن أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل بل كان القصاص متحتما فخفف الله عن هذه الأمة بمشروعية أخذ الدية اذا رضى أولياء المقتول * ثم ذكر في الباب حديثين * الاول (قوله عن أبي هريرة) كذا لا أكثر ممن رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما ووقع في رواية الترمذي مرسلًا وهو من رواية يحيى بن حميد عن الأوزاعي وهي شاذة (قوله ان خزاعة قتلوا رجلا وقال عبد الله بن رباح) كذا تحول إلى طريق حرب بن شداد عن يحيى وهو ابن أبي كثير في الطريقين وساق الحديث هنا على لفظ حرب وقد تقدم لفظ شيبان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم وطريق عبد الله بن رباح هذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن علي السيرافي عنه وتقدم في اللقطة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصرحًا بالتحديث في جميع السند (قوله انه عام فتح مكة) الهاء في انه ضمير الشأن (قوله قتل خزاعة رجلا من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية) وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة فذكر الحديث وفيه ثم انكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل واني عاقله ووقع نحو ذلك في رواية ابن اسحق عن المقبري كما أوردته في باب لا يعضد شجر الحرم من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج فاما خزاعة فتقدم نسبهم في أول مناقب قريش وأما بنو ليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزيم بن مدركة بن الياس بن مضر وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنو مدركة بن الياس بن مضر وكانت هذيل وبكر من سكان مكة وكانوا في ظواهرها خارجين من الحرم وأما خزاعة فكانوا غلبوا على مكة وحكموا فيها ثم اخوجوا منها فصاروا في ظواهرها وكانت بينهم وبين بني بكر غداوة ظاهرة في الجاهلية وكانت خزاعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي وقد ذكرنا العلم ان اسم القاتل من خزاعة خراش بمجتمتين ابن أمية الخزاعي وان المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أحر وان المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل ثم رايت في السيرة النبوية لابن اسحق ان الخزاعي المقتول اسمه منبه قال ابن اسحق في المغازي حدثني سعيد ابن أبي سندر الأسلمي عن رجل من قومه قال كان معنار رجل يقال له أحر كان شجاعا وكان اذا نام غط فاذا طر فهم شيء صاحوا به فيثور مثل الأسد فغزاهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الاتوع وهو بالشاء المثلثة والعين المهملة لا تعجلوا حتى انظروا فان كان أحر فيهم فلا سييل اليهم فاستمع فاذا غطي أحر فمشى إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحى فلما كان عام الفتح وكان الغد من يوم الفتح أتى ابن الاتوع الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه فرأته خزاعة فعفره فاقبل خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل فطعن به بالسيف في بطنه فوقع قتيلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر خزاعة أرفعوا أيديكم عن القتل وان قد قتلتم قتيلا لا دينه قال ابن اسحق وحدثني عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب قال لما بلغ النبي صلى الله

عن أبي هريرة ان خزاعة
قتلوا رجلا وقال عبد الله
ابن رباح حدثنا حرب عن
يحيى حدثنا أبو هريرة انه عام
فتح مكة قتل خزاعة
رجلا من بني ليث بقتيل
لهم في الجاهلية

عليه وسلم ما صنع خراش بن أمية قال ان خراشا لقتال بهيمه بذلك ثم ذكر حديث أبي شريح الخزازي
كما تقدم فهذا قصة الهذلي وأما قصة المقتول من بني ليث فكانها أخرى وقد ذكر ابن هشام ان
المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الادلع وقال بلغني أن أول قتيل وداه رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم الفتح جندب بن الادلع قتله بنو كعب فوداه بمائة ناقة لكن ذكر الواقدي ان اسمه جندب
ابن الادلع فراه جندب بن الاعجب الاسلمي فخرج يستجيش عليه فجاء خراش فقتله فظهر أن
القصة واحدة فلعله كان هذليا حالف بني ليث أو بالعكس ورأيت في آخر الجزء الثالث من فوائد أبي
علي بن خزيمة ان اسم الخزازي القاتل هلال بن أمية فان ثبت فلعن هلالا لقب خراش والله أعلم (قوله
فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية سفيان المصيصي في العلم فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم
بذلك فركب راحلته فخطب (قوله ان الله حبس عن مكة الفيل) بالقاء اسم الحيوان المشهور وأشار
بجبهه عن مكة الى قصة الحبشة وهي مشهورة ساقها ابن اسحق مبسوطه وحاصل ما ساقه ان أبرهة
الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانيا بنى كنيسة وألزم الناس بالحج اليها فعمد بعض العرب فاستغفل
الحجبة وتغوط فهرب فغضب أبرهة وعزم على تخريب الكعبة فتجهز في جيش كثيف واستصحب
معه فيل أعظم فلما قرب من مكة خرج اليه عبد المطلب فأعظمه وكان جيل الهيئة فطلب منه ان يرد
عليه ابلا له نهبت فاستقره من هيمته وقال لقد ظننت انك لانسائي الا في الامر الذي جئت فيه فقال ان
لهذا البيت ربا سبحانه فاعاد اليه ابله وتقدم أبرهة بجيشه فقدموا الفيل فبرك وعجزوا فيه وارسل
الله عليهم طير امع كل واحد ثلاثة أحجار حجر بن فيرجليه وحجر في منقاره فألقوها عليهم فلم يبق منهم
أحد الا أصيب وأخرج ابن مردويه بسند حسن عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء أصحاب الفيل
حتى نزلوا الصفاح وهو يكسر المهمل ثم فاء ثم مهمل موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن فأنأهم
عبد المطلب فقال ان هذا بيت الله لم يسلط عليه أحد الا قالا لا ترجع حتى نهدمه فكانوا لا يقدمون
فيهم الا تأخر فدعا الله الطير الا بابل فأعطاهما حجارة سوداء فلما جادتهم رميتهم فمات منهم أحد الا
أخذته الحكمة فكان لا يحل أحد منهم جلده الا ساقط لجه قال ابن اسحق حدثني يعقوب بن عتبة
قال حدثت ان أول ما وقعت الحصباء والجدري بأرض العرب من يومئذ عند الطبري بسند صحيح
عن عكرمة انها كانت طيرا خضرا خرجت من البحر لمارؤس كرؤس السباع ولا بن أي حاتم من طريق
عبيد بن عمير بسند قوي بعث الله عليهم طيرا أنشأها من البحر كأمثال الخطاطيف فذكروهم ما تقدم
(قوله وانما لم تحل لاحد قبلي الخ) تقدم بيانه مفصلا في باب نحر يم القتال بمكة من أبواب جزاء الصيد
وفيما قبله في باب لا يعضد شجر الحرام (قوله ولا يلتقط) بضم أوله على البناء للمجهول وفي آخره الا
لأنشد ووقع للكشميين هنا بفتح أوله وفي آخره الا أنشد وهو واضح (قوله ومن قتل له قتيل) أي من
قتل له قريب كان حيا فصارت قتيلا بذلك القتل (قوله فهو بخير النظرين) تقدم في العلم يلتقط ومن قتل
فهو بخير النظرين وهو مختصر ولا يمكن حله على ظاهره لان المقتول لا اختيار له وانما الاختيار لولييه
وقد أشار الى نحو ذلك الخطابي ووقع في رواية الترمذي من طريق الاوزاعي فاما ان يعفوا واما ان يقتل
والمراد العفو على الدية جمع بين الروايتين ويؤيده أن عذره في حديث أبي شريح فن قتل له قتيل
بعد اليوم فأهله بين خيرتين اما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية ولا يداودوا بن ماجة وعلفه الترمذي
من وجه آخر عن أبي شريح يلتقط فانه يختار احدي ثلاث اما ان يقتل واما ان يعفوا واما ان
يأخذ الدية فان أراد الرابعة فخذوا على يديه أي ان اراد زيادة على القصاص أو الدية وسأذ كر

فقام رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال ان الله
حبس عن مكة الفيل وسلط
عليهم رسوله والمؤمنين
الا وانها لم تحل لاحد قبلي
ولا تحل لاحد من بعدي
الا وانها احلت ساعة
من نهار الا وانها ساعتي
هذه حرام لا يختل شوكها
ولا يعضد شجرها ولا
يلتقط ساقطها الا منشد
ومن قتل له قتيل فهو بخير
النظرين

اما ان يودي واما ان يقاد
 ققام رجل من اهل اليمن
 يقال له ابو شاه فقال اكتب
 لي يا رسول الله فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 اكتبوا لابي شاه ثم قام
 رجل من قريش فقال
 يا رسول الله الا الاذخر
 فاما يجعله في بيوتنا وقبورنا
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الا الاذخر *
 وتابعه عبيد الله عن شيبان
 في الفيل وقال بعضهم بن
 ابي نعيم القتل وقال عبيد
 الله اما ان يقاد اهل القتل
 يحد ثنا قتيبة بن سعيد
 حدثنا سفيان عن عمرو
 عن مجاهد عن ابن عباس
 رضى الله عنهما قال كانت
 في بني اسرائيل القصاص
 ولم تكن فيهم الدية فقال
 الله لهذه الامة كتب عليكم
 القصاص في القتل الى
 هذه الآية فمن عني له من
 اخيه شئ قال ابن عباس
 فاعفوان يقبل الدية في
 العمدة قال فاتباع بالمعروف
 ان يطلب بمعروف ويؤدى
 باحسان

الاختلاف فيمن يستحق الجوار هل هو القاتل أو ولي المقتول في شرح الحديث الذي بعده وفي الحديث
 ان ولي الدم يحير بين القصاص والدية واختلف اذا اختار الدية هل يجب على القاتل اجابته فذهب
 الاكثر الى ذلك وعن مالك لا يجب الا برضا القاتل واستدل بقوله ومن قتله بان الحق يتعلق بورثة
 المقتول فلو كان بعضهم غائباً أو طفلاً لم يكن للباقي القصاص حتى يبلغ الطفل ويقدم الغائب (قوله
 اما ان يودي) يسكون الواو أى يعطى القاتل أو ولياؤه لاولياء المقتول الدية واما ان يقاد أى يقتل
 به ووقع في العلم بلفظ اما ان يعقل بدل اما ان يودي وهو عذابه والعقل الدية وفي رواية الاوزاعي في
 اللفظة اما ان يفدى بالقام بدل الواو وفي نسخة واما ان يعطى أى الدية ونقل ابن التين عن الداودي
 ان في رواية أخرى اما ان يودي أو يقادى وتعقبه بأنه غير صحيح لانه لو كان بالقام لم يكن له فائدة
 لتقدم ذكر الدية ولو كان بالقام واحتمل ان يكون للمقتول وليان لذكر بالثنية أى يقادا يقتلها
 والاصل عدم التعدد قال وصحيح الرواية اما يودي أو يقاد وانما يصح يقادى ان تقدمه ان يقتص
 وفي الحديث جواز ايقاع القصاص بالحرم لانه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك بمكة ولم يبق منه غير
 الحرم وتمسك بعمومه من قال يقتل المسلم بالذمى وقد سبق ما فيه (قوله ققام رجل من اهل اليمن
 يقال له ابو شاه) تقدم ضبطه مع طرحه في العلم وحكى السلي ان بعضهم نطق بها بناء في آخره
 وغلطه وقال هو فارسي من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى الى اليمن (قوله ثم قام رجل من
 قريش فقال يا رسول الله الا الاذخر) تقدم بيان اسمه وانه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية
 الحديث المتعلقة بتحريم مكة وبالاذخر في الابواب المذكورة من كتاب الحج (قوله وتابعه عبيد
 الله) يعنى ابن موسى (عن شيبان في الفيل) أى تابع حرب بن شداد عن يحيى في الفيل بالقام ورواية
 عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه (قوله وقال بعضهم عن ابي نعيم القتل) هو
 محمد بن يحيى الذهلي جزم عن ابي نعيم في روايته عنه بمذا الحريث بلفظ القتل وأما البخارى فرواه
 عنه بالثنية كما تقدم في كتاب العلم (قوله وقال عبيد الله اما ان يقاد اهل القتل) أى يؤخذ لهم
 بنارهم وعبيد الله هو ابن موسى المسد كوروروايته اياه عن شيبان بن عبد الرحمن المذكور
 وروايته عنه موصولة في صحيح مسلم كما بينته ولفظه اما ان يعطى الدية واما ان يقاد اهل القتل وهو
 بيان لقوله اما ان يقاد الحديث الثانى (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (عن مجاهد) وقد تقدم في تفسير
 البقرة عن الجدي عن سفيان حدثنا عمرو وسمعت مجاهداً (قوله عن ابن عباس رضى الله عنهما)
 في رواية الجدي سمعت ابن عباس هكذا وصلى الله عليه بن عيينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس
 في عمرو ورواه ورقاء بن عمر عن عمرو فلم يذكر فيه ابن عباس أخرجه النسائي (قوله كانت في بني
 اسرائيل القصاص) كذا هذا من رواية قتيبة عن سفيان بن عيينة وفي رواية الجدي عن سفيان
 كلن في بني اسرائيل القصاص كما تقدم في التفسير وهو واجبه وكأنه اثبت باعتبار معنى القصاص
 وهو المماثلة والمساواة (قوله فقال الله لهذه الامة كتب عليكم القصاص في القتل الى هذه الآية
 فمن عني له من اخيه شئ) (قلت) كذا وقع في رواية قتيبة ووقع هنا عند ابي ذر والاكثرو وقع
 هنا في رواية النسائي والقاسى الى قوله فمن عني له من اخيه شئ ووقع في رواية ابن ابي عمير في مسنده
 ومن طريقه ابي نعيم في المستخرج الى قوله في هذه الآية وبمذا يظهر المراد والا فالاول يوهم ان
 قوله فمن عني في آية تلى الآية المبدأ بها وليس كذلك وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية ابي
 كريب وغيره عن سفيان فقال جحد قوله في القتل فقرأ الى والانى بالانى فمن عني له ووقع في

رواية الجدي المذكورة ما حذف ههنا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله ذلك تخفيف من ربكم وزاد فيه أيضا تفسير قوله فمن اعتدى أي قتل بعد قبول الديّة وقد اختلف في تفسير العذاب في هذه الآية فقيل يتعلق بالآخرة وأما في الدنيا فهو لمن قتل ابتداء وهذا قول الجمهور وروى عن عكرمة وقتادة والسدي ينحتم القتل ولا يتمكن الولي من أخذ الديّة وفيه حديث جابر رفعه لا أعفوه عن قتل بعد أخذ الديّة أخرجه أبو داود وفي سنده انقطاع قال أبو عبيد ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخة بآية المائدة إن النفس بالنفس بل هما محكمتان وكأنه رأى أن آية المائدة مفسرة لآية البقرة وإن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكورهم وإناهم دون الأرقاء فإن أنفسهم متساوية دون الأحرار وقال اسمعيل المراد في النفس بالنفس المكافئة للآخرى في الحدود ولأن الحر لو قذف عبدا لم يجلد اتفاقا والقتل قصاصا من جهة الحدود وقال وبينه قوله في الآية والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له فمن هنا يخرج العبد والكافر لأن العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا يخرج منه ولأن الكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه (قلت) محصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أي على بني إسرائيل في التوراة أن النفس بالنفس مطلقا فخصف عن هذه الآية بمشروعية الديّة بدلا عن القتل لمن عفا من الأولياء عن القصاص وبتخصيصه بالحر في الحر فحينئذ لا حاجة في آية المائدة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر لأن شرع من قبلنا أنما يتمسك منه بما لم يرد في شرعنا ما يخالفه وقد قيل إن شرعية عيسى لم يكن فيها قصاص وأنه كان فيها الديّة فقط فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الإسلام بأنها جعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط واستدل به على أن الخبر في القود وأخذ الديّة هو الولي وهو قول الجمهور وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج إلى بيان لأن ظاهر القصاص أن لا تبعه لاحدهما على الآخر لكن المعنى أن من عفى عنه من القصاص إلى الديّة فعلى مستحق الديّة الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الاداء وهو دفع الديّة بإحسان وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار في القصاص أو الديّة للقاتل قال الطحاوي والخجة لهم حديث أنس في قصة الربيع عمته فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص فانه حكم بالقصاص ولم يخير ولو كان الخيار للولي لأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم إذ لا يجوز للحاكم أن يتعكم لمن ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يعلمه بأن الحق له في أحدهما فلما حكم بالقصاص وجب أن يحمل عليه قوله فهو بخير النظرين أي ولي المقتول مخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الديّة وتعقب بأن قوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص إنما وقع عند طلب أولياء المجني عليه في العمد القود فاعلم أن كتاب الله نزل على أن المجني عليه إذا طلب القود أجيب إليه وليس فيه ما ادعاه من تأخير البيان واحتج الطحاوي أيضا بأنهم أجعوا على أن الولي لو قال للقاتل رضيت أن تعطيني كذا على أن لا أقتلك إن القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وإن كان يجب عليه أن يحضن دم نفسه وقال المهلب وغيره يستفاد من قوله فهو بخير النظرين أن الولي إذا سئل في العفو على مال أن شاء قبل ذلك وإن شاء اقتص وعلى الولي اتباع الولي في ذلك وليس فيه ما يدل على كراه القاتل على بدل الديّة واستدل بالآية على أن الواجب في قتل العمد القود والديّة بدل منه وقيل الواجب الخيار وهما قولان للعلماء وكذا في مذهب الشافعي أصحهما الأول واختلف في سبب نزول الآية فقيل نزلت في حين من العرب كان لاحدهما طول على الآخر في الشرف فكانوا يتزوجون من نساءهم بغير مهر وإذا قتل منهم عبدا قتلوا به حرا أو امرأة قتلوا بها رجلا أخرجه الطبري عن الشعبي وأخرج أبو داود عن طريق علي بن صالح بن حبي عن

باب من طلب دم امرئ
بغير حق حدثنا ابو
اليمان اخبرنا شعيب عن
عبد الله بن ابي حسين
حدثنا نافع بن جبير عن
ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال ابغض
الناس الى الله ثلاثة ملحد
في الحرم ومبتغ في الاسلام
سنة الجاهلية

سمالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال كان قريظة والنضير وكان النضير اشرف من قريظة
فكان اذا قتل رجل من قريظة رجلا من النضير قتل به واذا قتل رجل من النضير رجلا من قريظة
يؤدى بمائة وسق من التمر فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم قاتوه فنزلت وان حكمت فاحكم بينهم
بالقسط واتقوا النفس بالنفس ثم نزلت افحكم الجاهلية بينكم واستدل به الجمهور على جواز اخذ
الدية في قتل العدو ولو كان غيلة وهو ان يمدح شفع صاحب حتى يصير به الى موضع خفي فيقتله خلافا للملكية
والحقه مالك بالحارب فان الامر فيه الى السلطان وليس للدولاء العفو عنه وهذا على أصله في ان حد
الحارب القتل اذ ارآه الامام وان اوفى الآية للتخيير لا للتنبؤ ببيع وفيه ان من قتل منا ولا كان حكمه
حكم من قتل خطافي وجوب الدية لقوله صلى الله عليه وسلم فاني عاقله واستدل به بعض المالكية على قتل
من التجأ الى الحرم بعد ان يقتل عمدا خلافا لمن قال لا يقتل في الحرم بل يلجأ الى الخروج منه ووجه
الدلالة انه صلى الله عليه وسلم قاله في قصة قتيل خراعة المقتول في الحرم وان القود مشروعة قيم من قتل
عمدا ولا يعارضه ما ذكر من حرمة الحرم فان المراد به تعظيمه بتحريم ما حرم الله واقامه على
الجاني به من جلة تعظيم حرمة الله وقد تقدم شيء من هذا في الموضوع الذي اشترت اليه آتفا من كتاب
الحج **(قوله بأسب من طلب دم امرئ بغير حق)** أي بيان حكمه **(قوله عن عبد الله بن**
أبي حسين) هو عبد الله بن عبد الرحمن نسب الى جده وثبت ذكره في هذا السند عند الطبراني
في نسخة شعيب بن أبي حمزة وكذا في مستخرج أبي نعيم ونافع بن جبير أي ابن مطعم **(قوله ابغض)**
هو افعال من البغض قال وهو شاذ ومثله اعدم من اعدم اذا افتقر قال وانما يقال افعال من كذا المفاضلة
في الفعل الثلاثي قال المهلب وغيره المراد بهم زلاء الثلاثة انهم ابغض أهل المعاصي الى الله فهو كقوله
أكبر الكبائر والا فالشرك ابغض الى الله من جميع المعاصي **(قوله ملحد في الحرم)** أصل الملحد
هو المائل عن الحق والاطداد العدول عن القصد واستشكل بان مرتكب الصغيرة مائل عن الحق
والجواب أن هذه الصيغة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فاذا وصف به من ارتكب مفسدية
كان في ذلك إشارة الى عظمها وقيل ايراده بالجملة الاسمية مشعر بشبوت الصفة ثم التنكير للتعظيم
فيكون ذلك إشارة الى عظم الذنب وقد تقدم قريبا في عدد الكبائر مستعمل البيت الحرام وأخرج
الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال ما من رجل يهمل بيئته فتكتب عليه الا
ان رجلا لوهم بعدن أبين أن يقتل رجلا بالبيت الحرام الا أذاقه الله من عذاب أليم وهذا سند صحيح
وقد ذكره شعيب بن أبي حمزة عن السدي رفعه لهم وكان شعيب يرويه عنه موقوفاً أخرجه أحمد عن يزيد بن هرون
عن شعيب وأخرجه الطبري عن طريق أسباط بن نصر عن السدي موقوفاً وظاهر سياق الحديث ان
فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره وهو مشكل فيتمين ان المراد بالاطداد فعل
الكبيرة وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فان الايتان بالجملة الاسمية في قوله ومن يرد فيه بالاطداد بظلم
الآية يفيد ثبوت الاطداد ودوامه والتنوين للتعظيم أي من يكون الطداد عظيما والله اعلم **(قوله ومبتغ**
في الاسلام سنة الجاهلية) أي يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره ممن لا يكون له فيه
مشاركة كوالده او ولده او قريبه وقيل المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو اشاعتها وتنفيذها وسنة
الجاهلية اسم جنس يعبر جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من اخذ الجار بجاره والظلم بجليفه
وهو ذلك ويلتحق بذلك ما كانوا يعتقدونه والمراد منه ما جاء الاسلام تركه كالطيرة والكهانة وغير

ذلك وقد اخرج الطبراني والدارقطني من حديث ابي شريح رفعه ان اهلنا الناس على الله من قتل غير
 قاتله او طلب بدم الجاهلية في الاسلام فيمكن ان يفسر به سنة الجاهلية في هذا الحديث (قوله ومطلب)
 بالتشديد مقتول من الطلب فابدت التاء طاء وادغمت والمراد من يبالغ في الطلب وقال الكرماني المعنى
 المتكلف للطلب والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب لا مجرد الطلب او ذكر الطلب ليلزم الزجر في
 الفعل بطريق الاولى وقوله بغير حق احتراز عن يقع له مثل ذلك لكن بحق كطلب القصاص مثلا وقوله
 ليهر يق بفتح الهاء ويجوز اسكانها وقد عرفت من قال ان العزم المصمم يؤخذ به وتقدم البحث في
 ذلك في الكلام على حديث من هم بحسنة في كتاب الرقاق في تنبيه في وقت لهذا الحديث على سب
 فقرأت في كتاب مكة لعمر بن شبة من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال
 قتل رجل بالمرزلفة يعني في غزوة الفتح فذكر القصة وفيها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وما اعلم
 احدا اعنى على الله من ثلاثة رجل قتل في الحرم او قتل غير قاتله او قتل بذل في الجاهلية ومن طريق
 مسهر عن عمرو بن مرة عن الزهري ولفظه ان اجرا الناس على الله فذكر نحوه وقال فيه وطلب
 بذل الجاهلية (قوله باب العفو في الخطا بعد الموت) اي عفو الولي لا عفو المقتول
 لانه محال ويحتمل ان يدخل وانما قيده بما بعد الموت لانه لا يظهر اثره الا فيه اذ لو عفى المقتول ثم مات لم
 يظهر عفو اثر لانه لو عاش تبين ان لا شيء له يعفو عنه وقال ابن بطال اجعوا على ان عفو الولي انما يكون
 بعد موت المقتول واما قبل ذلك فالعفو للقتيل خلافا لاهل الظاهر فاتهم ابطوا عفو القاتل وحجة
 الجمهور ان الولي لما قام مقام المقتول في طلب ما يستحقه فاذا جعل له العفو كان ذلك للاصيل اولى وقد
 اخرج ابو بكر بن ابي شيبة من مرسل قتادة ان عروة بن مسعود لما دعا قومه الى الاسلام فرمى بسهم
 فقتل عفا عن قاتله قبل ان يموت فاجاز النبي صلى الله عليه وسلم عفو (قوله حدثنا عروة) بقاء هو
 ابن ابي المغراء (قوله عن ابيه عن عائشة هزم المشركون يوم احد) سقط هذا القدر لابي ذر ونحوه
 الى السند الاخر فصار ظاهرا ان الروايتين سواء وليس كذلك رويحي بن ابي ذر كرويا في السند الثاني هو
 رويحي بن يحيى الغساني وساق المتن هنا على لفظه واما لفظ علي بن مسهر فتقدم في باب من حث ناسيا
 من كتاب الايمان والاندور وقد بينت ذلك في الكلام عليه في غزوة أحد (قوله فقال حذيفة غفر الله
 لكم) استدلل به من قال ان دينه وجبت على من حضر لان معنى قوله غفر الله لكم عفوت عنكم وهو
 لا يفو الا عن شيء استحق له ان يطالب به وقد اخرج ابو اسحق الفزاري في السنن عن الازاعي عن
 الزهري قال اخطا المسلمون بابي حذيفة يوم احد حتى قتلوه فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو ارحم
 الراحمين فبلغت النبي صلى الله عليه وسلم فزاده عنده خيرا ووداه من عنده وهذه الزيادة ترد قول من
 حمل قوله فلم يزل في حذيفة منها بقية خيرة على الحزن على ابيه وقد اوضحت الرد عليه في باب من حث
 ناسيا ويؤخذ منها ايضا التعقب على المحب الطبري حيث قال حمل البخاري قول حذيفة غفر الله لكم
 على العفو عن الضمان وليس بصريح في جواب بان البخاري اشار بهذا الذي هو غير صريح الى ما ورد
 صريحا وان كان ليس على شرطه فانه يؤيد ما ذهب اليه (قوله باب قول الله تعالى وما
 كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطا) كذا لابي ذر وابن عساكر وساق الباقرن الآية الى عليهما
 حكيماء ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثا (قوله وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطا) ذكر
 ابن اسحق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عباس بتحتانية وشين
 معجزة اي ابن ربيعة المخزومي قال قال القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق نزلت هذه الآية في جدك

ومطلب بدم امرى بغير حق
 ليهر يق دمه في باب العفو
 في الخطا بعد الموت
 حدثنا عروة حدثنا علي بن
 مسهر عن هشام عن ابيه
 عن عائشة هزم المشركون
 يوم احد وحدثني محمد
 ابن حرب حدثنا ابو
 مروان يحيى بن ابي ذر كرويا
 عن هشام عن عروة عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 صرخ ابليس يوم احد في
 الناس يا عباد الله اخرجكم
 فرجعت اولاهم على
 اخراهم حتى قتلوا اليمان
 فقال حذيفة اي اي قتلوه
 فقال حذيفة غفر الله لكم
 قال وقد كان انهزم منهم
 قوم حتى طفقوا بالطائف
 في باب قول الله تعالى وما
 كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا
 الا خطا

عياش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجرا حتى إذا كان بظاهر الحرة ^{بسم الله} عياش بن أبي ربيعة فظنه على تركه فعلاه بالسيف حتى قتله فنزلت روى هذه القصة أبو يعلى عن طريق جابر بن عبد الله عن ابن اسحق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكرها من سبله أيضا وزاد في السند عبد الرحمن بن القاسم وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير من طريق سعيد بن جبير عن عياش بن أبي ربيعة حلف لي قتل الحارث بن يزيد أن ظفري به فذكر نحوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم الحارث وفي سياقه ما يدل على أنه النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش بن أبي ربيعة وقيل في سبب نزول ما غير ذلك مما لا يثبت (قوله الاخطا) هو استثناء منقطع عند الجمهور أن أريد بالتقي معناه أنه لو قدر متصلا لكان مفهوما فله قتله وانفصل من قال أنه متصل بأن المراد بالتقي التعميم ثم معنى الاخطا بان عرفه بالكفر فقتله ثم ظهر أنه كان مؤمنا وقيل نصب على أنه مفعول له أي لا يقتله لشيء أصلا الا للخطا أو حال أي في حال الخطا وهو نعت مصدر محذوف أي الاقتلا خطا وقيل الا هنا بمعنى الواو وجوزة جماعة وقيد الفراء بشرط مفقود هنا فلذلك لم يجره هنا واستدل بهذه الآية على أن القصص من المسلم مختص بقتله المسلم فلو قتل كافر لم يجب عليه شيء سواء كان حربيا أم غير حربى لأن الآيات بينت أحكام المقتولين محمداتم خطا فقال في الحربى فان تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ثم قال فيمن لهم ميثاق فاجعل الله لكم عليهم سبيلا وقال فيمن عاود المحاربة فخذوهم واقتلوهم حيث تفتقموهم وقال في الخطا وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطا فكان مفهومها أن له أن يقتل الكافر محمداتم فخرج الذي عاود كرفلهما وجعل في قتل المؤمن خطا الدية والكفارة ولم يذكر ذلك في قتل الكافر فتسلك به من قال لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذميا شيء وأيده بقوله وإن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (٣) واسحق في أول السند قال أبو يعلى الجاني لم أجده منسوبا ويشبه أن يكون ابن منصور (قلت) ولا يبعد أن يكون ابن راهويه فانه كثير الرواية عن حبان بن هلال شيخ اسحق هنا (قوله باب اذا أقر بالقتل مرة قتل به) كذا لهم وأما النسفي فعطف بدون باب فقال بعد قوله خطا الآية واذا أقر الخ وذكروا كلهم حديث أنس في قصة اليهودى والجارية ويحتاج إلى مناسبتة للآية فانه لا يظهر أصلا فالاصواب صنيع الجماعة قال ابن المنذر حكم الله في المؤمن يقتل المؤمن خطا بالدية وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا في قوله وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فغيب المراد كافر ولما قتلته الديه من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعبي والنخعي والزهرى وقيل مؤمن جاء ذلك عن النخعي وأبي الشعثاء قال الطبري والاول أولى لأن الله أطلق الميثاق ولم يقل في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذي قبله ويترجح أيضا بأنه حيث ذكر المؤمن ذكر الديه والكفارة معا وحيث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط وهذا ذكر الديه والكفارة معا (قوله فيه فجى باليهودى فاعترف) في رواية هدية عن همام فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل به حتى أقر أخرجه الاسماعيلي وفي حديث أنس في قصة اليهودى حجة للجمهور في أنه لا يشترط في الاقرار بالقتل أن يتكرر وهو ما خوذ من اطلاق قوله فاخذ اليهودى فاعترف فانه لم يذكر فيه عددا والاصل عدمه وذهب الكوفيون إلى اشتراط تكرار الاقرار بالقتل مرتين قياسا على اشتراط تكرار الاقرار بالزنا أربعين بالشهود في الموضوعين (قوله باب قتل الرجل بالمرأة) ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودى والجارية باختصار وقد تقدم شرحه مستوفي

باب اذا أقر بالقتل مرة
قتل به في حديثي اسحق
اخبرنا حبان حدثنا همام
حدثنا قتادة حدثنا أنس
ابن مالك ان يهودى بارض
راس جارية بين حجرين
فقيل لها من فعل بك هذا
افلان افلان حتى سمى
اليهودى فامات براها
فجى باليهودى فاعترف
فامر به النبي صلى الله عليه
وسلم فرض راسه بالحجارة
وقد قال همام يحجرين
(باب قتل الرجل بالمرأة)
حدثنا مسدد حدثنا يزيد
ابن زريع حدثنا سعيد
عن قتادة عن أنس بن
مالك رضى الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم
قتل يهودى بجارية قتلها
على اوضح لها

(٣) قوله واسحق الخ أي
في الباب الثاني اه

فربما ووجه الدلالة منه واضح ولمع به الى الرد على من منع كما بينه في الباب الذي بعده **❦** (قوله)
باب القصص بين الرجال والنساء في الجراحات قال ابن المنذر اجمعوا على ان الرجل يقتل
 بالمرأة والمرأة بالرجل الا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء وخالف الحنفية فيما دون النفس واحتج
 بعضهم بأن اليد الصحيحة لا تقطع باليد الشلاء بخلاف النفس فان النفس الصحيحة تقاد بالمریضة
 اتفاقا وأجاب ابن القصار بان اليد الشلاء في حكم الميتة والحی لا يقاد بالميت وقال ابن المنذر لما اجمعوا
 على القصص في النفس واختلفوا فيما دونها وجب رد المختلف الى المتفق (قوله) وقال اهل العلم يقتل
 الرجل بالمرأة المراد الجهور وأطلق اشارة الى وهي الطريق الى علي أو الى انه من ندرة المخالف
 (قوله) ويذكر عن عمر تقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فادونها من الجراح) وصله
 سعيد بن منصور من طريق النخعي قال كان فيما جاء به عروة البارقي الى شريح من عند عمر قال جرح
 الرجال والنساء سواء وسنده صحيح ان كان النخعي سمعه من شريح وقد أخرجه ابن أبي شيبة من
 وجه آخر فقال عن ابراهيم عن شريح قال أتاني عروة فذكر كره ومعنى قوله تقاد يقتص منها اذا قتلت
 الرجل ويقطع عضوها الذي تقطعه منه وبالعكس (قوله) وبه قال عمر بن عبد العزيز وابراهيم وأبو
 الزناد عن أصعابه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد
 العزيز عن مغيرة عن ابراهيم النخعي قالوا القصص بين الرجل والمرأة في العمد سواء وأخرج الاثر
 من هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز قال القصص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس وأخرج
 البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال كل من أدركت من قفها ثنا وذكر السبعة في
 مشيخة سواهم أهل فقه وفضل ودين قال ورعما اختلفوا في الشيء فاخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم
 رأيا بانهم كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل عينا بعين وأذا باذن وكل شيء من الجراح على ذلك وان
 قتلها قتل بها (قوله) وجرحت اخت الربيع انسانا فقال النبي صلى الله عليه وسلم القصص كذا
 لهم ووقع للنبي كتاب الله القصص والمعتمد ما عند الجماعة وهو بالنصب على الاغراء قال أبو ذر كذا
 وقع هنا والصواب الربيع بنت النضر همة أنس وقال الكرماني قيل ان الصواب وجرحت الربيع
 بخلاف لفظه أخت فانه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر عن أنس ان الربيع بنت النضر عمته
 كسرت ثنية جارية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصص قال الا أن يقال ان هذه
 امرأة أخرى لكنه لم ينقل عن أحد كذا قال وقد ذكر جماعة انهما قصتان والمذكور هنا طرف من
 حديث أخرجه مسلم من طريق جاد بن سلمة عن ثابت عن أنس ان أخت الربيع أم حارثة جرحت
 انسانا فاقتضموها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال القصص القصص فقالت أم الربيع يا رسول الله
 أقتص من فلانة والله لا يقتص منها فقال سبحانه الله يا أم الربيع القصص كتاب الله فما زالت حتى
 قبلوا الدية فقال ان من عباد الله من لواقم على الله لا برة والحديث المشار اليه اليه في سورة البقرة
 مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصلح بتمامه من طريق حميد عن أنس وفيه فقال أنس
 ابن النضر أنكسر ثنية الربيع يا رسول الله لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما قال يا أنس كتاب
 الله القصص فرضي القوم وعفوا فقال ان من عباد الله من لواقم على الله لا برة وسيأتي بعد اربعة
 ابواب ايضا باختصار قال الثوري قال العلماء المعروف رواية البخاري ويحتمل ان يكونا قصتين (قلت)
 وجزم ابن حزم بانهما قصتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة احدهما انها جرحت انسانا فقتل
 عليها بالضمان والاخرى انها كسرت ثنية جارية فقتل عليها بالقصص وحلفتانها في الاولى

باب القصص بين الرجال
 والنساء في الجراحات
 وقال اهل العلم يقتل الرجل
 بالمرأة * ويذكر عن
 عمر تقاد المرأة من الرجل
 في كل عمد يبلغ نفسه فما
 دونها من الجراح * وبه
 قال عمر بن عبد العزيز
 وابراهيم وابو الزناد عن
 اصعابه وجرحت اخت
 الربيع انسانا فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم
 القصص حدثنا عمرو
 ابن علي حدثنا

واخوها في الثانية وقال البيهقي بعد أن أورد الروايتين ظاهر الخبرين يدل على أنها فصتان فإن قبل هذا الجمع والافتاب أحفظ من جيد (قلت) في القصة من مغايرات منهاهل الجانية الربيع أو اختها وهل الجانية كسر التثنية أو الجراحنة وهل الخائف أم الربيع أو اخوها أنس بن النضر وأما ما وقع في أول الجنايات عند البيهقي من وجه آخر عن حميد عن أنس قال لطمت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثديها فهو غلط في ذكر أبيها والمحفوظ أنها بنت النضر عمه أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري وفي الحديث أن كل من وجب له القصاص في النفس أو دونها ففعل على مال ففرضوا به جاز (قوله يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري (قوله لدنا الذي صلى الله عليه وسلم في مرضه فقال لا تلدوني) تقدم شرحه في الوفاة النبوية والمراد منه هنا لا يبقى أحد منكم إلا لدنان فيه إشارة إلى مشروعية الاقتصاص من المرأة بما جنته على الرجل لأن الذين لدوه كانوا رجالا ونساء وقد ورد التصريح في بعض طرقهم لدوام مونة وهي صائمة من أجل عموم الأمر كما مضى في الوفاة النبوية من وجهين (قوله غير العباس فإنه لم يشهدكم) تقدم بيانه أيضا في الوفاة النبوية قبل وفي الحديث أن صاحب الحق يستثنى من غرمائه من شاء فبعفوه عنه ويقتص من الباقي وفيه نظر لقوله لم يشهدكم وفيه أخذ الجماعة بالوحد قال الخطابي وفيه حجة لمن رأى القصاص في اللطمة ونحوها واعتل من لم يرد ذلك بأن اللطم بتعذر ضبطه وتقديره بحيث لا يزد ولا ينقص وأما اللدود فاحتمل أن يكون قصاصا واحتمل أن يكون معاقبة على مخالفته أمره فعوقبوا من جنس جنائيتهم وفيه أن الشركاء في الجناية يقتص من كل واحد منهم إذا كانت أفعالهم لا تتميز بخلاف الجناية في المال لأنها تتبعه إذا لو اشتراك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا اتفاقا وسيأتي بيان ذلك بعد ستة أبواب (قوله باب من أخذ حقه) أي من جهة غريمه بفرض حكم حاكم (أو اقتص) إذا وجب له على أحد قصاص في نفس أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم أو يجوز أن يتوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان في الترجمة قال ابن بطال اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان قال وإنما اختلفوا فيمن أقام الحد على عبده كما تقدم تفصيله قال وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جحد له إياه ولا ينفذ عليه كإسياني تقريره قر بيانه أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التغليظ والزجر عن الاطلاع على عورات الناس انتهى (قلت) فأما من نقل الاتفاق فكانه استند فيه إلى ما أخرجه اسمعيل القاضي في نسخة أبي الزناد عن الفقهاء الذين ينتهي إلى قولهم ومنه لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئا من الحدود ودون السلطان إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده وهذا إنما هو اتفاق أهل المدينة في زمن أبي الزناد وأما الجواب فإن أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو محل النزاع (قوله أنه سمع أباهريرة يقول أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الآخرون يوم القيامة وبأسناده) (قوله وبأسناده لو اطلع الخ) هو المراد في هذه الترجمة والأول ذكره لكونه أول حديث في نسخة شعيب عن أبي الزناد ومن ثم لم يسبق الحديث بهما هنا بل اقتصر على أوله إشارة إلى ذلك وساقه بتمامه في كتاب الجمعة ولم يطرده للبخاري صريح في ذلك واطرد صريح مسلم في نسخة همام بأن يوفق السند ثم يقول قد ذكرنا حديثا منها ثم يذكر الحديث الذي يريد وقد اشترت إلى ذلك في كتاب الرقاق وجوز السكرماني أن الراوي سمع الحديثين في نسخ واحد فجمعهما فاستمر من بعده على ذلك (قلت) وهذا يحتاج إلى تسكيلة وهو أن البخاري

يحيى حدثنا سفيان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن حميد بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت لدنا الذي صلى الله عليه وسلم في مرضه فقال لا تلدوني فقلنا كراهية المريض للدواء فلما أفان قال لا يبقى أحد منكم إلا لدنا لغير العباس فإنه لم يشهدكم في باب من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد أن الأعرج حدثه أنه سمع أباهريرة يقول أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الآخرون يوم القيامة وبأسناده

اختصر الاول لانه لا يحتاج اليه هنا (قوله لو اطلع) الفاعل مؤخر وهو واحد (قوله ولم تاذن له) احتراز
 من اطلع باذن (قوله حدقه بمصاة) كذا هذابغرفاء واخرجه الطبراني عن احمد بن عبد الوهاب
 ابن نجدة عن ابي اليمان شيخ البخاري فيه بلفظ فحدقه وهو الاول والاول جائز وسيأتي بعد
 سبعة ابواب من رواية سفيان بن عيينة عن ابي الزناد بلفظ لو ان امرأ اطلع عليك بغيران فحدقه
 وقوله حدقه بالحاء المهملة عند ابي ذر القاسمي وعند غيرهما بالطاء المعجمة وهو اوجه لانه الرمي
 بمصاة او نواة ونحوهما اما بين الابهام والسيابة واما بين السيابة وبين وجزم النورى بأنه في مسلم بالمعجمة
 وسياتي في رواية سفيان المشار اليها بالمهملة وقال القرطبي الرواية بالمهملة خطأ لان في نفس الخبر انه
 الرمي بالحصى وهو بالمعجمة جزما (قلت) ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازا (قوله
 ففقات عينه) بقاء ثم همزة ساكنة اى شقت عينه قال ابن القطاع فقات عينه اطفأ ضوءها (قوله
 جناح) اى اثم او مؤاخذه (قوله يحيى) هو القطان وجيده والطويل (قوله ان رجلا) هذا
 ظاهره الارسال لان جيدالم يدرك القصة لكن بين في اخر الحديث انه موصول وسياتي بعد سبعة
 ابواب من وجه آخر عن انس ويذكر فيه ما قيل في تسمية الرجل المذكور (قوله فسدد اليه)
 بدلين مهملة بين الاولى ثقيلة قبلها سين مهملة اى صوب وزنه ومعناه والتصويب توجيه السهم الى
 مرماه وكذلك التمديد ومنه البيت المشهور

اعلمه الرماية كل يوم * فلما استدساعده رماني

وقد حكى فيه الاعجام ويرجح كونه بالمهملة باسناده الى التعليم لانه الذى في قدرة المعلم بخلاف الشدة
 بمعنى القوة فانه لا قدرة للمعلم على اجتلابها ووقع في رواية ابي ذر عن السرخسي وفي رواية كريمة عن
 الكشي عن ابي الاشين المعجمة والاول اولى فقد اخرجه احمد بن محمد بن ابي عدى عن جيد بلفظ فاهوى
 اليه اى امال اليه (قوله مشقفا) تقدم ضبطه وتفسيره في كتاب الاستئذان في الكلام على
 رواية عبيد الله بن ابي بكر بن انس عن انس وسياتي في رواية جيد مختصرا ايضا وقد
 اخرجه احمد بن يحيى القطان شيخ البخاري فيه فزاد في آخره حتى اخر راسه بتشديد الطاء
 المعجمة اى اخرجه من المكان الذى اطلع فيه وفاعل اخر هو الرجل ويحتمل ان يكون المشقص
 واسند الفعل اليه مجازا ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم لكونه السبب في ذلك والاول
 اظهر فقد اخرجه احمد ايضا عن سهل بن يوسف عن جيد بلفظ فاخرج الرجل راسه وعنده في رواية
 ابن ابي عدى التى اشرت اليها قاتل الرجل (قوله فقلت من حدثك) القائل هو يحيى القطان
 والمقول له هو جيد وجوابه بقوله انس بن مالك يقتضى انه سمعه منه بغير واسطة وهذا من المتون التى
 سمعها جيد من انس وقد قيل انه لم يسمع منه سوى خمسة احاديث والبقية سمعها من اصحابه عنه
 كتابت وقتادة فكان يدلسها فيرويهما عن انس بالوسطة والحق انه سمع منه اضعاف ذلك وقد
 اكثر البخاري من تخريج حديث جيد عن انس بخلاف مسلم فلم يخرج منها الا القليل لهذه
 العلة لكن البخاري لا يخرج من حديثه الا ما صرح فيه بالتحديث او ما قام مقام التصريح ولو
 بالزوم كالوكان من رواية شعبة عنه فان شعبة لا يحمل عن شيوخه الا ما عرف انهم سمعوه من
 شيوخهم وقد اوضحت ذلك في ترجمة جيد في مقدمة هذا الشرح والله الحمد (قوله باب
 اذا مات في الزحام او قتل به) كذا لابن طال وسقط به من رواية الاكثر وورد البخاري الترجمة

لو اطلع في بيتك احد ولم
 تاذن له حدقه بمصاة
 ففقات عينه ما كن عليك
 من جناح * حدثنا
 مسدد حدثنا يحيى
 عن جيد أن رجلا اطلع
 في بيت النبي صلى الله عليه
 وسلم فسدد اليه مشقفا
 فقلت من حدثك بهذا قال
 انس بن مالك (قوله باب اذا
 مات في الزحام او قتل به)
 حدثني اسحق بن منصور
 اخبرنا ابو اسامة

قال هشام أخبرنا عن أبيه
عن عائشة قالت لما كان
أحد هزم المشركون فصاح
ابليس أي عباد الله أخرجكم
فرجعت أولاهم فاجتلدت
هي وأخراهم فنظر حذيفة
فاذا هو بآية اليمان فقال
أي عباد الله أي أو
فوالله ما
حسبوا حتى
قتلوه فقال حذيفة غفر
الله لكم قال عروة فما
زالت في حذيفة منه بقية
حتى لحق بالله في باب إذا
قتل نفسه خطأ فلا دية له
حدثنا المكي بن إبراهيم
حدثنا يزيد بن أبي عبيد
عن سلمة قال خرجنا مع
النبي صلى الله عليه وسلم
إلى خيبر فقال رجل منهم
اسمعنا يا عامر من هنيئك
فحدثهم فقال النبي صلى
الله عليه وسلم من السائق
قالوا عامر فقال رحمه الله
قالوا يا رسول الله هلا
امتعتنا به فاصيب صبيحة
لبنته فقال القوم حبط
عمله قتل نفسه فلما رجعت
وهم يتحدثون أن عامرا
حبط عمله فبحثت إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فقلت
يا نبي الله فذاك أي وأمي
زعموا أن عامرا حبط عمله
فقال كذب من قالها أن
له لاجرين اثنين أنه لم يهاجدهم

مورد الاستفهام ولم يجزم بالحكم كما جزم به في الذي بعده لوجود الاختلاف في هذا الحكم وفي ذكر
فيه حديث عائشة في قصة قتل اليمان والحذيفة وقد تقدم الكلام عليه قريبا قال ابن بطال اختلف
على وعمر هل تجب دية في بيت المال أو لا وبه قال إسحق أي بالوجوب وتوجيهه أنه مات بفعل
قوم من المسلمين فوجب دية (قلت) ولعل حجة ما ورد في بعض طرق قصة
حذيفة وهو ما أخبر به أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والده حذيفة قتل يوم أحد
بعض المسلمين وهو يظن أنه من المشركين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجاله ثقات مع إرساله
وقد تقدم له شاهد من سبل أيضا في باب العفو عن الخطأ وروى مسند في مسنده من طريق يزيد بن
مذكور أن رجلا زحم يوم الجمعة فوداه على من بيت المال وفي المسئلة مذاهب أخرى منها قول
الحسن البصري أن دية تجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا
يتعداهم إلى غيرهم ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه يقال لوليه ادع على من شئت واحلف فإن حلفت
استحققت الدية وإن نكحت حلف المدعي عليه على النفي وسقطت المطالبة وتوجيهه أن الدم لا يجب
إلا بالطلب ومنها قول مالك دمه هدر وتوجيهه أنه إذا لم يعلم فأنه بعينه استعمل أن يؤخذ به أحد وقد
تقدمت الإشارة إلى الرجوع من هذه المذاهب في باب العفو عن الخطأ (قوله قال هشام أخبرنا) من
تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز وهشام المذكور هو ابن عروة بن الزبير (قوله فنظر حذيفة
فاذا هو بآية اليمان) تقدم شرح قصته في غزوة أحد وقوله قال عروة هو موصول بالسند المذكور
وقوله فزالت في حذيفة منه أي من ذلك الفعل وهو العفو ومن سببه وتقدم القول فيه أيضا (قوله
باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له) قال الاسماعيلي قتل ولا إذا قتلها عمدا يعني أنه لا مفهوم
لقوله خطأ والذي يظهر أن البخاري أعاقب بالخطأ لأنه محمول الاختلاف قال ابن بطال قال الأوزاعي
وأحد واسحق تجب دية على عاقلة فان عاش فهي له عليهم وإن مات فهي لورثته وقال الجمهور لا يجب
في ذلك شيء وقصة عامر هذه حجة لهم أذ لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب في هذه القصة له
شيئا ولو وجب لبيها إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وقد أجعوا على أنه لو قطع طرفا من أطرافه
عمدا أو خطأ لا يجب فيه شيء (قوله عن سلمة) هو ابن الأكوع (قوله من هنيئك) بضم أوله وتشديد
التحتانية بعد النون ووقع في رواية المستملي بحذف التحتانية وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازي وعامر
هو ابن الأكوع فهو وأخو سلمة وقيل عمه قال ابن بطال لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل عامر نفسه
وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب فقيهه وكان سيف عامر قصيرا فتناول به يهوديا ليضربه فرجع ذباة
فأصاب ركبته (قلت) ونقل بعض الشراح عن الاسماعيلي أنه قال ليس في رواية مكي شيخ البخاري
أنه ارتد عليه سيفه فقتله والباب مترجم عن قتل نفسه ووطن أن الاسماعيلي تعقب ذلك على البخاري
وليس كما ظن وإنما ساق الحديث بالقط فارتد عليه سيفه ثم نبه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري
هنا فإشارته إلى أنه عدل هنا عن رواية مكي بن إبراهيم لهذه النسبة فيكون أولى لوضوحه ويحجب بان
البخاري يعتمد هذه الطريق كثيرا فيترجم بالحكم ويكون قد أورد ما يدل عليه صريحا في مكان آخر
فلا يجب أن يعيده فيورده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلا وفيها دلالة خفية كل ذلك للفرار
من التكرار لغير فائدة وليست الناظر فيه على تتبع الطرق والاستكثار منها لئلا يمكن من الاستنباط
ومن الجزم بأحد المحتملين مثلا وقد عرف ذلك بالاستقراء من صنيع البخاري فلا معنى للاعتراض

به عليه وقد ذكر ذلك مرارا وانما انبسه على ذلك اذا بعد العهد به وقد تقدم في الدعوات من وجهه
 آخر عن يزيد بن أبي عبيد شيخ مكي فيه فلما تصاف القوم أصيب عامر بقائمة سيفه فمات وقد اترص
 عليه الكرمانى فقال قوله في الترجمة فلا دية له لا وجه له هنا وانما موضعه اللاتى به الترجمة السابقة اذا
 مات في الزحام فلا دية له على المزاحين لظهور أن قاتل نفسه لاديه له قال ولعله من تصرف النقلة
 بالتقديم والتأخير عن نسخة الاصل ثم قال وقال الظاهر بديه من قتل نفسه على عاقلته فلعل البخارى
 او ادردهذا القول (قلت) نعم أراد البخارى رده هذا القول لكن على قائله قبل الظاهرية وهو
 الاوزاعى كما قدمته وما أظن مذهب الظاهرية اشتهر عند تصنيف البخارى كتابه فانه صنف كتابه
 في حدود العشرين ومائتين وكان داود بن علي الاصبهاني رأسمهم في ذلك الوقت طالبا وكان سنة يومئذ
 دون العشرين وأما قول الكرمانى بان قول البخارى فلا دية له يلقى بترجمه من مات في الزحام فهو صحيح
 لكنه في ترجمة من قتل نفسه ألقى لان الخلاف فيمن مات في الزحام قوى فمن لم يجزم في الترجمة ينفي
 الدية بخلاف من قتل نفسه فان الخلاف فيه ضعيف فجزم فيه بالنفي وهو من محاسن تصرف البخارى
 فظهر أن النقلة لم يخالفوا تصرفه وبالله التوفيق (قوله وأى قتل يزيد عليه) في رواية المستملى وكذا
 في رواية النسفي وأى قتل وصوبها ابن بطال وكذا عياض وليست الرواية الاخرى خطأ محض بل يمكن
 ردها الى معنى الاخرى والله اعلم (قوله باب (١) اذا عض يدرجل فوقع ثناباه) أى هل
 يلزمه فيه شئ أو لا ذكر فيه حديثين الاول (قوله عن زرارة) بضم الزاى المعجمة ثم مهملتين الاولى
 خفيفة بينهما ألف بغير همز هو العامرى ووقع عند الاسماعيلي في رواية علي بن الجعد عن شعبة اخبرني
 قتادة انه سمع زرارة (قوله ان رجلا عض يدرجل) في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم هذا
 السند عن عمران قال قال يعلى بن أمية رجلا فعض أحدهما صاحبه الحديث قال شعبة وعن قتادة
 عن عطاء هو ابن أبي رباح عن أبي يعلى بن صفوان عن يعلى بن أمية قال مثله وكذا أخرجه النسائي
 من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال في روايته بمثل الذى قبله يعنى حديث عمران
 ابن حصين (قلت) ولشعبة فيه سند آخر الى يعلى أخرجه النسائي من طريق بن أبي عدى وعبيد
 ابن عقيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن يعلى ووقع في رواية عبيد بن عقيـل ان رجلا من
 بني تميم قاتل رجلا فعض يده ويستفاد من هذه الرواية تعيين احد الرجلين المبهمين وانه يعلى بن أمية
 وقد روى يعلى هذه القصة وهى الحديث الثانى في الباب فيبين في بعض طرقه ان أحدهما كان اجيرا له
 ولنظفه في الجهاد غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه فاستأجرت اجيرا قاتل
 رجلا فعض أحدهما الآخر فعرف ان الرجلين المبهمين يعلى واجيره وان يعلى احمـم نفسه لكن عينه
 عمران بن حصين ولم اقف على تسمية اجيره واما تمييز العاض من المعضوض فوقع بيانه في غزوة تبوك
 من المغازى من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج في حديث يعلى قال عطاء فلقدا خبرني صفوان بن
 يعلى ايها العض الآخر فبينته فظن انه مستمر على الامام ولكن وقع عند مسلم والنسائي من طريق
 بديل بن ميسرة عن عطاء بلفظ ان اجيرا ليعلى عض رجل ذراعه واخرجه النسائي ايضا عن اسحق بن
 ابراهيم عن سفيان بلفظ قاتل اجيرى رجلا فعضه الآخر ويؤيده ما أخرجه النسائي من طريق سفيان
 ابن عبد الله عن عمه سلمة بن أمية ويعلى بن أمية قال اخرجننا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة
 تبوك ومعنا صاحب لنا قاتل رجلا من المسلمين فعض الرجل ذراعه ويؤيده ايضا رواية عبيد بن
 عقيل التى ذكرتها من عند النسائي بلفظ ان رجلا من بني تميم عض فان يعلى تميمى واما اجيره فانه

واى قتل يزيد عليه
 باب اذا عض رجلا فوقع
 ثناباه حدثنا آدم حدثنا
 شعبة حدثنا قتادة عن
 زرارة بن اوفى عن عمران
 ابن حصين ان رجلا عض
 يدرجل

(١) قوله اذا عض يدرجل
 هكذا ينسخ الشرح بايدنا
 والذي في المتن بايدنا اذا
 عض رجلا فلعل مافى
 الشارح رواية له اه

لم يقع التصريح بأنه تميمي وأخرج النسائي أيضا من رواية محمد بن مسلم الزهري عن صفوان بن يحيى عن أبيه نحوه رواية سلمة ولفظه قتال رجل لعض الرجل ذراعه فأوجعه وعرف بهذا أن العاض هو يعلى بن أمية وأهل هذا هو السرفي إجماعه نفسه وقد أنكر القرطبي أن يكون يعلى هو العاض فقال يظهر من هذه الرواية أن يعلى هو الذي قاتل الأجير وفي الرواية الأخرى أن أجيال يعلى عض بدرجل وهذا هو الأولى والأليق إذ لا يليق ذلك الفعل بـيعلى مع جلالة وفضله (قلت) لم يقع في شيء من الطرق أن الأجير هو العاض وإنما التبس عليه أن في بعض طرقه عند مسلم كما بينته أن أجيال يعلى عض رجل ذراعه فجوز أن يكون العاض غير يعلى وأما استدعاده أن يقع ذلك من يعلى مع جلالة فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح فيحتمل أن يكون ذلك سدر منه في أوائل أسلامه فلا استدعاده وقال النووي وأما قوله يعني في الرواية الأولى أن يعلى هو المعضوض وفي الرواية الثانية والثالثة المعضوض هو أجير يعلى لا يعلى فقال الحفاظ الصحيح المعروف أن المعضوض أجير يعلى لا يعلى قال ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى ولا جيرة في وقت أو وقتين وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأنه ليس في رواية مسلم ولا رواية غيره في الكتب الستة ولا غيرها أن يعلى هو المعضوض لأصريحا ولا إشارة وقال شيخنا في تهذيبه على هذا أن يعلى هو العاض والله أعلم (قلت) وإنما تردد عياض وغيره في العاض هل هو يعلى أو آخر أجني كما قدمته من كلام القرطبي والله أعلم (قوله فترع يده من فيه) وكذا في حديث يعلى الماضي في الجهاد في رواية الكشميهني من فيه وفي رواية هشام عن عروة عند مسلم عض ذراع رجل فجذبته وفي حديث يعلى الماضي في الأجرة فعض أصبع صاحبه فأنزع أصبعه وفي الجمع بين الذراع والأصبع عسر ويبعد الحل على تعدد القصص لاتحاد الخرج لأن مدارها على عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه فوقع في رواية اسمعيل بن عليه عن ابن جريج عنه أصبعه وهذه في البخاري ولم يسق مسلم لفظها وفي رواية بديل بن مبسر عن عطاء عند مسلم وكذا في رواية الزهري عن صفوان عند النسائي ذراعه ووافقه سفيان بن عيينة عن ابن جريج في رواية اسحق بن راهويه عنه فالذي يرجع الذراع وقد وقع أيضا في حديث سلمة بن أمية عند النسائي مثل ذلك وانفراد ابن عليه عن ابن جريج بلفظ الأصبع لا يوافق هذه الروايات المتعاضدة على الذراع والله أعلم (قوله فوقع ثبته) كذا لاكثر بالتثنية وللشميهني ثانيا بصيغة الجمع وفي رواية هشام المذكورة فسقطت ثبته بالأفراد وكذا في رواية ابن سيرين عن عمران وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ ف جذب صاحبه يده فطرح ثبته وقد ترجع رواية التثنية لأنه يمكن حل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأي من يميز في الاثنين صيغة الجمع ورد الرواية التي بالأفراد إليها على إرادة الجنس لكن وقع في رواية محمد بن بكر فأنزع إحدى ثبته فهذه أصرح في الوحدة وقول من يقول في هذا بالحل على التعدد بعيد أيضا لاتحاد الخرج ووقع في رواية الاسماعيلي فندرت ثبته (قوله فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم) كذا في هذا الموضع والمراد يعلى وأجيره ومن انضم إليهما من يلوذ بهما أو باحدهما وفي رواية هشام فرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن سيرين فاستعدي عليه وفي حديث يعلى فأنطق هذه رواية ابن عليه وفي رواية سفيان فأتى وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريج في المغازي فأنيا (قوله فقال بعض) بفتح أوله واليمين المهمة بعدها ضامعة ثقيلة وفي رواية مسلم بعد أحكم إلى أخيه فيعضه وأصل عض عضض بكسر الأولى يعضض بفتحها فادغمت (قوله كما يعض الفحل) وفي حديث سلمة كعضاض الفحل أي الذكركم من الأبل ويطلق على غيره من ذكور الدواب ووقع في الرواية التي

فترع يده من فيه فوقع
ثبته فاختصموا إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
بعض أحكم أخاه كما يعض
الفحل

في الجهاد وكذا في حديث هشام وبعضها يسكون القاف وفتح الصاد المعجمة على الافصح كما يقضم
الفعل من القضم وهو الاكل باطراف الاسنان والخصم بالحاء المعجمة بدل القاف الاكل باقصاها
وبادنى الاضراس ويطلق على الدق والسكسر ولا يكون الا في الشيء الصلب حكاه صاحب الراعي في
اللغة (قوله لادينه) في رواية الكشميهني لاديه لك ووقع في رواية هشام فابطله وقال أردت ان تاكل
لحمه وفي حديث سلمة ثم تاتي تلتمس العقل لا عقل لها فابطها وفي رواية ابن سيرين فقال ما تامرني
أنا امرني ان امره أن يدع يده في قبلك تقضمها اقضم الفعل ادفع يدك حتى يقضمها ثم انزعها كذا المسلم
وعند أبي نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه مسلم ان شئت أمرناه فعض يدك ثم انتزعها
أنت وفي حديث يعلى بن أمية فاهدوها وفي هذا الباب فابطلها وهي رواية الاسماعيلي * الحديث
الثاني (قوله حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج) كذا وقع هنا بلوردجة وتقدم له في الاجارة والجهاد
والمغازي من طريق ابن جريج بنزول لكن سنيا فيه فيها أتم بما هنا (قوله عن عطاء) هو ابن أبي
رباح (عن صفوان بن يعلى) وفي رواية ابن علية في الاجارة أخبرني عطاء وفي رواية محمد بن أبي بكر
في المغازي سمعت عطاء أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية وكذا المسلم من طريق أبي أسامة عن ابن جريج
(قوله عن أبيه) في رواية ابن علية عن يعلى بن أمية وفي رواية حجاج بن محمد عند أبي نعيم في
المستخرج أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية انه سمع يعلى وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن قتادة
عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه ومن طريق همام عن عطاء كذلك وهي عند البخاري في الحج مختصرة
مضمومة الى حديث الذي سأل عن العمرة ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة وفيها مخالفة
لرواية شعبة من وجهين أحدهما انه أدخل بين قتادة وعطاء بدليل بن ميسرة والاخر انه أرسله ولفظه
عن صفوان بن يعلى ان أجيرا ليعلى بن أمية عض رجل ذراعه وقد اعترض الدارقطني على مسلم في
تخرجه هذه الطريق وتخرجه طريق محمد بن سيرين عن عمران وهو لم يجمع منه وأجاب النووي
بما حاصله ان المتابعات يقتضيهما ما لا يقتضيهما في الاصول وهو كما قال ومنية التي نسب اليها يعلى هنا هي أمه
وقيل جدته والاول المعتمد وأبوه كما تقدم في الروايات أمية بن أبي عبيد بن همام بن الحرث التميمي
الحنظلي أسلم يوم الفتح وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم ما بعدها كعنين والطائف وتبوك ومنية
أمه بضم الميم وسكون النون بعدها تحتانية هي بنت جابر عممة عتبة بن غزوان وقيل أخته وذكر
عياض أن بعض رواة مسلم صحفها وقال منية بفتح النون وتشديد الهمزة وهو تصحيف وأغرب
ابن وضاح فقال منية بسكون النون أمه وبفتحها ثم موحدة أبوه ولم يوافق أحد على ذلك (قوله
خرجت في غزوة) في رواية الكشميهني في غزاة وثبت في رواية سيفيان انه اغزوة تبوك ومشله في
رواية ابن علية بلفظ جيش العسرة وبه جزم غير واحد من الشراح وتعقبه بعض من لقيناه بان في باب
من أحرمت جاهلا وعليه فيص من كتاب الحج في البخاري من حديث يعلى كنت مع النبي صلى الله
عليه وسلم فانا رجل عليه جبة ثم أثر صفرة فذكر الحديث وفيه فقال اصنع في عمرتك ما تصنع في
حجبتك وعض رجل يدرجل فانتزع ثيابه فابطله النبي صلى الله عليه وسلم فهذا يقتضي ان يكون ذلك
في سفر كان فيه الاحرام بالعمرة (قلت) وليس ذلك صريحا في هذا الحديث بل هو محمول
على ان الراوى سمع الحديثين فأوردتهما معا عطفًا لا تحريًا لوالا التي لا تقتضي الترتيب
وعجيب ممن يتكلم عن الحديث فيرد ما فيه صريحا بالامر المحتمل وما سبب ذلك الا اثار الراحة
ترك تتبع طرق الحديث فانها طريق توصل الى الوقوف على المراد غالبا (قوله فعض رجل

لادينه * حدثنا أبو عاصم
عن ابن جريج عن عطاء
عن صفوان بن يعلى عن
أبيه قال خرجت في غزوة
فعض رجل

فانتزع ثنيته) كذا وقع عنده هنا بهذا الاختصار المجحف وقد بينه الاسماعيل من طريق يحيى القطان
عن ابن جريج ولفظه قاتل رجل آخر فعض يده فانتزع يده فانتدرت ثنيته وقد بينت اختلاف طرقه
في الذي قبله وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور وقالوا لا يلزم العضوض قصاص ولادية لانه في حكم
الصائل واحتجوا ايضا بالاجماع بان من شمر على آخر سلاحه لقتله فدفعت عن نفسه فقتل الشاهر انه
لا شيء عليه فكذا لا يضمن سنده بدفعه اياه عنها قالوا ولو جرحه العضوض في موضع آخر لم يلزمه ثني
وشرط الاهدان ان يتالم العضوض وان لا يمكنه تخلص يده بغير ذلك من ضرب في شذقيه او فلك حبيسه
ليرسلها ومهما امكن التخليص بدون ذلك فعديل عنه الى الاثقل لم يهدر وعند الشافعية وجته انه يهدر
على الاطلاق ووجه انه لو دفعه بغير ذلك ضمن وعن مالك روايتان اشهرهما يجب الضمان واجابوا عن
هذا الحديث باحتمال ان يكون سبب الانذار شدة العض لا النزاع فيكون سقوط ثنية العاض بفعله
لا بفعل العضوض اذ لو كان من فعل صاحب اليد لا يمكنه ان يخلص يده من غير قلع ولا يجوز الدفع
بالاثقل مع امكان الاخف وقال بعض المالكية العاض قصد العض ونفسه والذي استعق في اتلاف
ذلك العضو غير ما فعل به فوجب أن يكون كل منهما ضامنا ما جناه على الآخر كن قلع عين رجل فقطع
الآخر يده وتعقب بانه قياس في مقابل النص فهو فاسد وقال بعضهم لعيل اسنانه كانت تتحرك
فسقطت عقب النزاع وسياق هذا الحديث يدفع هذا الاحتمال وتعمد بعضهم بانها واثمة عين ولا
عموم لها وتعقب بان البخاري اخرج في الاجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق ابي بكر الصديق
رضي الله عنه انه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي صلى الله عليه وسلم وقضى فيه بثلثه وما تقدم من التقييد
ليس في الحديث وانما اخذ من القواعد الكلية وكذا الحاق عضو آخر غير الفم به فان النص انما ورد
في صورة مخصوصة تبه على ذلك ابن دقيق العيد وقد قال يحيى بن عمر لو بلغ ما اكد هذا الحديث لما
خالفه وكذا قال ابن بطال لم يقع هذا الحديث لما لا خالفه وقال الداودي لم يروه مالك لانه من رواية
اهل العراق وقال ابو عبد الملك كانه لم يصح الحديث عنده لانه اتى من قبل المشرق (قلت) وهو
مسلم في حديث عمران واما طريق يعلى بن ابيه فرواه اهل الطبرستان واهل العراق واعتذر
بعض المالكية بفساد الزمان ونقل القرطبي عن بعض اصحابهم اسقاط الضمان قال وضمنه الشافعي
وهو مشهور مذهب مالك وتعقب بان المعروف عن الشافعي انه لا ضمان وكانه انعكس على القرطبي
في تنبيهه لم يتكلم النووي على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران فان مقتضاها اجراء القصاص
في العضة وسياتي البحث فيه مع القصاص في اللطمة بعد بابين وقد يقال ان العض هنا انما اذن فيه
للتوصل الى القصاص في قلع السن لكن الجواب السديد في هذا انه استفهمه استفهام انكار
لا تقرير شرع هذا الذي يظهر لي والله اعلم وفي هذه القصة من القوائد التحذير من الغضب وان
من وقع له ينبغي له ان يكظمه ما استطاع لانه ادى الى سقوط ثنية الغضبان لان يعلى غضب من اجبره
فضربه فدفعت الاجبر عن نفسه فعضه يعلى فنزع يده فسقطت ثنية العاض ولولا الاسترسال مع
الغضب لسلم من ذلك وفيه استئجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو لا يقاتل عنه كما
تقدم تقريره في الجهاد وفيه رفع الجنابة الى الحاكم من اجل الفصل وان المرأة لا يقتص لنفسه
وان المتعدي بالجنابة يسقط ما ثبت له قبلها من جنابة اذا تريت الثانية على الاولى وفيه جواز تشبيه
فعل الآدمي بفعل الهيمة اذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل وقد حكى الكرماني انه راي من
صحف قوله كما تضم الفجل بالجيم يدل الحاء المهملة وحمله على البقل المعروف وهو تصحيف قبيح

فانتزع ثنيته فابطلها
النبي صلى الله عليه وسلم

وفيه دفع الصائل وأنه إذا لم يمكن الخلاص منه إلا بجناية على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك
كلن هدر اول للعلماء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف وفيه أن من وقع له أمر يا نفعه أو يمتش من
نسبته اليه إذا حكاه كنى عن نفسه بان يقول فعل رجل أو انسان أو هو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في
هذه القصة وكما وقع لعائشة حيث قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من نساءه فقال لها
عروة هل هي إلا أنت فتبسم **(قوله باب السن بالسن)** قال ابن بطال أجمعوا على
قاع السن بالسن في العمد واختلّفوا في سائر عظام الجسد فقال مالك فيها القود إلا ما كان مخوفا أو كان
كلما مومة والمثقلة والهاشمة ففيها الدية واحتج بالآية ووجه الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا
إذا ورد على لسان نبينا بغير انكار وقد دل قوله السن بالسن على اجراء القصاص في العظم لأن السن
عظم إلا ما أجمعوا على أن لا قصاص فيه أما الخوف ذهاب النفس وأما عدم الاقتدار على المماثلة فيه وقال
الشافعي والليث والخنفية لا قصاص في العظم غير السن لأن دون العظم حائل من جلد ولحم وعصب
يتمدده المماثلة فلما مكنت الحكمة ما بالقصاص ولكنه لا يصل إلى العظم حتى ينال مادونه مما لا يعرف
قدره وقال الطحاوي اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليتحقق بها سائر العظام وتعقب بأنه
قياس مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت التنية فامرت بالقصاص مع أن الكسر
لا تطرد فيه المماثلة **(قوله حديث الانصاري)** هو محمد بن عبد الله وسماه البخاري في روايته عنه
هذا الحديث في تفسير سورة البقرة **(قوله عن جند عن أنس)** في رواية التفسير حديثنا جند أن أنسا
حدثه **(قوله أن ابنه النضر)** تقدم في التفسير هذا السند عن أنس أن الربيع بضم أوله والتشديد
عنه وفي تفسير المائدة من رواية الفزاري عن جند عن أنس كسرت الربيع عمة أنس ولابى داود من
طريق معتمر عن جند عن أنس كسرت الربيع أخت أنس بن النضر **(قوله لطمت جارية فكسرت
ثنيها)** وفي رواية الفزاري جارية من الانصار وفي رواية معتمر امرأة بدل جارية وهو بوضع أن
المراد بالجارية المرأة الشابة لا الامة الرقيقة **(قوله فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم)** زاد في الصلح
ومثله لابن ماجه والنسائي من وجه آخر عن أنس فطلبوا اليهم العفو فأبوا فعرضوا عليهم الارش
فأبوا أي طلب أهل الربيع إلى أهل التي كسرت ثنيها أن يعفوا عن الكسر المذكور مجانا أو على
مال فامتنعوا زاد في الصلح فأبوا إلا القصاص وفي رواية الفزاري فطلب القوم القصاص فأتوا النبي
صلى الله عليه وسلم **(قوله فامر بالقصاص)** زاد في الصلح فقال أنس بن النضر إلى آخر ما حكى
قريبا في باب القصاص بين الرجال والنساء وقوله فيه فرضى القوم وعفوا وقع في رواية الفزاري فرضى
القوم فقبلوا الارش وفي رواية معتمر فرضوا بارش أخذوه وفي رواية مروان بن معاوية عن جند عن
الاسماعيلي فرضى أهل المرأة بارش أخذوه فعفوا فعرف أن قوله فعفوا أي على الدية زاد معتمر
فعجب أن النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره أي لا بر قسمه ووقع
في رواية خالد الطحان عن جند عن أنس في هذا الحديث عند ابن أبي عاصم كم من رجل لو أقسم على الله
لأبره ووجه تعجبه ان أنس بن النضر أقسم على نبي فعل غيره مع اصرار ذلك الغير على إيقاع ذلك الفعل
فكان قضية ذلك في العادة ان يحث في يمينه فألهم الله الغير العفو فبر قسم أنس وأشار بقوله ان من
عباد الله الى ان هذا الاتفاق انما وقع اكراما من الله لأنس ليمر يمينه وأنه من جملة عباد الله الذين
يجيب دعاءهم ويعطيهم اربهم واختلف في ضبط قوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص فالشهور
انهم امر فوعان على انهما مبتدأ وخبر وقيل منصوبان على انه مما رضع فيه المصدر موضع لفعل

باب السن بالسن

حدثنا الانصاري عن
جند عن أنس رضي الله
عنه أن ابنه النضر لطمت
جارية فكسرت ثنيها
فأتوا النبي صلى الله عليه
وسلم فامر بالقصاص

أي كتب الله القصص أو على الأغراض أو القصص بدل منه في نصب أو بنصب بفعل محذوف ويحذف
رفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف واختلف أيضا في المعنى ف قيل المراد حكم كتاب الله القصص فهو
على تقدير حذف مضاف وقيل المراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصص وقيل أشار إلى قوله
والجروح قصاص وقيل إلى قوله فعاقبوا مثل ما عوقبتهم به وقيل إلى قوله والسن بالسن في قوله وكتبنا
عليهم فيها بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يرفعه وقد استشكل أنكار ابن
المنذر كسر سن الربيع مع سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بالقصاص ثم قال أن كسر سن
الربيع ثم أقسم أنها لا تكسر وأجيب بأنه أشار بذلك إلى التاكيد على النبي صلى الله عليه وسلم في طلب
الشفاعة اليهم أن يعفوا عنها وقيل كان حلقه قبل أن يعلم أن القصص حتم فطن أنه على التخيير بينه
وبين الدية أو العفو وقيل لم يرد إلا أنكار المحض والرد بل قاله توقعوا رجاء من فضل الله أن يلهم المحضوم
الرضا حتى يعفوا أو يقبلوا الأرض وبهذا جزم الطيبي فقال لم يرفعه رد الحكم بل نفي وقوعه لما كان له
عند الله من اللطف به في أموره والثقة بفضله أن لا يخيبه فيما حلف به ولا يخيب ظنه فيما اراده بأن
يلهمهم العفو وقد وقع الأمر على ما اراد وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والثناء على من وقع له ذلك
عند من الفتنة بذلك عليه واستحباب العفو عن القصص والشفاعة في العفو وإن الخبرة في القصص
أو الدية لا تستحق على المستحق عليه وإثبات القصص بين النساء في الجراحات وفي الأسنان وفيه الصلح
على الدية وجريان القصص في كسر السن ومحلها فيما إذا أمكن التماثل بأن يكون المكسور مضبوطا
فيبرد من سن الجاني ما يقابله بالبرد مثلا قال أبو داود في السن قلت لا جد كيف فقال يردونهم من جل
الكسر في هذا الحديث على القلع وهو بعيد من هذا السياق (قوله باب دية الأصابع) أي هل
مستوية أو مختلفة (قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر
والإبهام) في رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة الإبهام والخنصر وحذف لفظة
يعني وزاد في رواية عنه عشر وعشر وعلى بن الجعد عن شعبة عن الأسما عيلي وأشار إلى الخنصر والإبهام
وللأسما عيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة ديتهم سواء ولا يداود من طريق عبد الصمد بن عبد
الوارث عن شعبة الأصابع والأسنان سواء الثانية والضرس سواء ولا يداود والترمذي من طريق يزيد
النحوي عن عكرمة بلفظ الأسنان والأصابع سواء وفي لفظ أصابع اليدين والرجلين سواء وأخرج ابن
أبي عاصم من رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال بعثته مر وان إلى النبي
صلى الله عليه وسلم في اليدين وخمس وعشر وكذا في كتاب عمرو بن حزم عنده مالك في الأصابع
عشر عشر وسأذ كرسنه ولا بن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه الأصابع
سواء كلهن فيسه عشر عشر من الأبل وفرقه أبو داود وجديثين وسنده جيد (قوله سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم نحوه) نزل المصنف في هذا السند درجة من أجل وقوع التصريح فيه بالسمع
وأما قوله نحوه فقد أخرجه ابن ماجه والأسما عيلي من رواية ابن أبي عدي المذكرة بلفظ الأصابع
سواء وأخرجاه من رواية ابن أبي عدي أيضا لكن مقرونا به غندر والقطان بلفظ الرواية الأولى
ولكن بتقديم الإبهام على الخنصر قال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم وبه يقول الثوري
والشافعي وأحمد واسحق (قلت) وبه قال جميع فقهاء الأئمة صار وكان فيه خلاف فقدم فأخرج ابن
أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن عمرو في الإبهام خمسة عشر وفي السبابة والوسطى عشر عشر

(باب دية الأصابع)
حدثنا آدم حدثنا شعبة
عن قتادة عن عكرمة
عن ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
هذه وهذه سواء يعني
الخنصر والإبهام حدثنا
محمد بن بشر حدثنا ابن أبي
عدي عن شعبة عن قتادة
عن عكرمة عن ابن
عباس قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم نحوه

وفي البصير تسع وفي الخنصر ست ومثله عن مجاهد وفي جامع التورى عن عمر بن الخطاب وزاد قال سعيد بن
المسيب حدثني وجد عمر في كتاب الديارات لعمر بن حزم في كل اصبع عشر فرجع اليه (قلت)
وكتاب عمرو بن حزم اخرجه مالك في الموطا عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه ان
في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في العقول ان في العشر مائة من
الابل وفيه وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل اصبع مائة من الابل ورواه ابو داود
في المراسيل والنسائي من وجه آخر عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده مطولا
وصححه ابن حبان واصله ابو داود والنسائي واخرج عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة عن
ابيه في الاتهام والتي تليها نصف دية اليد وفي كل واحدة عشر واخرج ابن ابي شيبة عن مجاهد عن
اثر عمر الا انه قال في البصير ثمان وفي الخنصر سبع ومن طريق الشعبي كنت عند شريح فجاءه رجل
فسأله فقال في كل اصبع عشر فقال سبعان الله هذه وهذه سواء الاتهام والخنصر قال ويحك ان السنة
منعت القياس اتبع ولا تتبدع واخرجه ابن المنذر وسنده صحيح واخرج الموطا ان مروان بعث ابا
غطفان المزني الى ابن عباس ما ذ في الضرر فقال خمس من الابل قال فردني اليه اتجعل مقدم الغنم
مثل الاضراس فقال لو لم تعتبر ذلك الا في الاصابع عقلها سواء وهذا يقتضي ان لا خلاف عند ابن عباس
ومروان في الاصابع والا لا كان في القياس المذكور نظر قال الخطابي هذا اصل في كل جناية لا تضبط
كميتها فاذا قاضى ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم فتساوى ديتها وان اختلف جالها
ومنفعتها ومبلغ فعلها فان للاتهام من القوة ما ليس للخنصر ومع ذلك فديتها سواء ومثله في الجنين
غرة سواء كان ذكر او انثى وكذا القول في المواضع ديتها سواء ولو اختلفت في المساحة وكذلك
الاسنان نفع بعضها اقوى من بعض وديتها سواء نظر للاسم فقط واماما اخرجه مالك في الموطا عن
ربيعه سالت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قال عشر قلت في اصبعين قال عشرون قلت في ثلاث
قال ثلاثون قلت في اربع قال عشرون قلت حين عظم جرحها راشدت مصيبتها نقص عقلها قال
يا ابن اخي هي السنة فاعلم قال ذلك لان دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده تساويه فيما كان قدر ثلث
الدية فمادونه فاذا زاد على ذلك رجعت الى حكم النصف (قوله باب اذا اصاب قوم من رجل
هل يعاقب) كذا لاكثر وفي رواية يعاقبون بصيغة الجمع وفي اخرى يحدف النون وهي لغة ضعيفة
وقوله او يقتص منهم كلهم اي اذا قتل او جرح جماعة شخص واحد هل يجب القصاص على الجميع
او يتعين واحد اليقتص منه ويؤخذ من الباقي الدية فالمراد بالعاقبة هنا المكافاة وكان
المصنف اشار الى قول ابن سيرين فيمن قتله اثنان يقتل احدهما ويؤخذ من الاخر الدية فان
كانوا اكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتله عشرة فقتل واحد اخذ من التسعة تسع الدية
وعن الشعبي يقتل الولي من شامنه ما او منهم ان كانوا اكثر من واحد وبعثوا عن بني وبن
بعض السلف بسقط القودو يتعين الدية حتى عن ربيعة واهل الطاهر وقال ابن بطال جاء عن
معاوية بن الزبير والزهرى مثل قول ابن سيرين وحجة الجمهور ان النفس لا تتبع فلا يكون
زهوها بفعل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلا ومثله لو اشتراكوا في رفع حجر على رجل فقتله
كان كل واحد منهم رفع بخلاف ما لو اشتراكوا في كل رغيغ فان الرغيغ يتبع بعض حيا ومعنى
(قوله وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل الخ) واصله الشافعي عن سفيان بن

باب اذا اصاب قوم من
رجل هل يعاقب او يقتص
منهم كلهم وقال مطرف
عن الشعبي في رجلين شهدا
عن رجل انه سرق فقطعه
على ثم جاء آخر وقال
أطانا فاطل شهادتهما
وأخذ بدية الاول وقال
لوعامت أن كانا نعتما
انقطعت كما

وقال لي ابن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان غلاما قتل غيلة فقال عمر لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلتهم وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه أن أربعة تناولوا صبيا فقال عمر مثله واقادابو بكر وابن الزبير وعلى وسويد بن مقرن من لطمه واقاد عمر من ضربة الدرة واقاد على من ثلاثة أسواط واقتص شريح من سوط وخوش * حدثنا محمد بن عيسى عن سفيان حدثنا موسى ابن أبي عائشة عن عبيد الله ابن عبد الله قال قالت عائشة لودنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه وجعل يشرب إلينا لا تلدونى قال قلنا كراهية المريض بالدواء قلنا إفاق قال ألم انهم كن ان تلدونى قال قلنا كراهية للدواء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبنى منكم أحد الا لدوا نانا انظر الا العباس فانه لم يشهدكم

عبيدة عن مطرف بن طريق عن الشعبي ان رجلين أتيا عليا فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ثم أتياه بآخر فقالا هذا الذي سرق وأخطأنا على الاول فلم يجز شهادتهما على الآخر وأغرهم مادية الاول وقال لو أعلم أنكما تعددتما فقطعناكم كما لم أقف على الشاهدين ولا على المشهود عاينهما وعرف بقوله ولم يجز شهادتهما على الآخر المراد بقوله في رواية البخاري فابطل شهادتهما فقيه تعقب على من جعل الابطال على شهادتهما معا الاولى لاقرارهما فيها بالخطأ والثانية لكونهما صاراهما من ووجهه لتعقب أن اللفظ وان كان محتملا لكن الرواية الاخرى عينت أحدا الاحتمالين (قوله وقال لي ابن بشار) هو محمد المعروف ببندار ويحيى هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر العمري (قوله ان غلاما قتل غيلة) بكسر القين المعجمة أى سرا (فقال عمر لو اشترك فيها) في رواية الكشميهني فيه وهو أوجه والتأنيث على ارادة النفس وهذا الاثر موصول الى عمر باصح اسناد وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن غير عن يحيى القطان من وجه آخر عن نافع ولفظه ان عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل الخ وأخرجه الموطأ بسند آخر قال عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر قتل خمسة أوسنة برجل فقتلوه غيلة وقال لو تعدا عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا ورواية نافع أوصل وأوضح وقوله غلاما بهمزة مفتوحة بعد اللام ومعناه تواقى والاثر مع ذلك مختصر من الذي بعده (قوله وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه الخ) هو مختصر من الاثر الذي وصله ابن وهب ومن طريقه قاسم بن ابيح والطحاوي والبيهقي قال ابن وهب حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابنا له من غيرها غلاما يقال له أصيل فالتفتت المرأة بعد زوجها خليلا فقالت له ان هذا الغلام يفضحنا فاقبله فاقبل فامتنعت منه فطأوها فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجهه في عيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية ثم موحدة مفتوحة هي وعاء من آدم فطرحوه في ركبة بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية هي البشر التي لم تطوف في ناحية القرية لبس فيها ماء فذكر القصة وفيه فأخذ خديها فاعترف ثم اعترف الباقون فكتب بهلى وهو يومئذ أمير بشانهم الى عمر فكتب اليه عمر يقرئهم جميعا وقال والله لو أن أهل صنعاء اشتروا في قتله لقتلهم أجمعين وأخرجه أبو الشيخ في كتاب التهذيب من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه فكتب بهلى بن أمية عامل عمر على اليمن الى عمر فكتب اليه نحوه وفي اثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يبق فيه انه قتل غيلة الامالك وروينا نحوه هذه القصة من وجه آخر عند الدارقطني وفي فوائد أبي الحسن بن زنجويه بسند جيد الى أبي المهاجر عبد الله بن عميرة من بني قيس بن ثعلبة قال كان رجل يسابق الناس كل سنة بأيام فلما قدم وجد مع وليدته سبعة رجال يشربون فاخذوه فقتلوه فذكر القصة في اعترافهم وكتاب الى عمر وفي جوابه أن اضرب أعناقهم واقتلها معهم فلان أهل صنعاء اشتروا في دمه لقتلتهم وهذه القصة غير الاولى وسنده جيد وقد تكرر ذلك من عمر ولم أقف على اسم واحد ممن ذكر في الاسم العلाम في رواية ابن وهب وحكيم والد المغيرة صنعاني لا أعرف حاله ولا اسم والده وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين (قوله واقادابو بكر وابن الزبير وعلى وسويد بن مقرن في لطمه واقاد عمر من ضربة الدرة واقاد على من ثلاثة أسواط واقتص شريح من سوط وخوش) أما اثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن الحصين سمعت طارق بن شهاب يقول لطم أبو بكر يوما رجلا لطمه فقتل له رأينا كاللوم قط هنعه ولطمه فقال له أبو بكر ان هذا اتاني ليستعملني فعملته فاذا هو يتبعهم فعملت

ان لا اجله ثلاث مرات ثم قال له اقتص ففعل الرجل واما اثر ابن الزبير فوصله ابن ابي شيبة ومسدود
 جميعا عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ان ابن الزبير اقادم لطمه واما اثر على الاول فاخرجه
 ابن ابي شيبة من طريق ناجية ابي الحسن عن ابيه ان عليا اتى في رجل لطم رجلا فقال للملطوم اقتص
 واما اثر سويد بن مقرن فوصله ابن ابي شيبة من طريق الشعبي عنه واما اثر عمر فاخرجه في الموطا
 عن عاصم بن عبيد الله عن عمر منقطعاً ووصله عبد الرزاق عن مالك عن عاصم عن عبد الله بن عامر بن
 ربيعة قال كنت مع عمر بطريق مكة فبال تحت شجرة فناداه رجل فصر به بالدره فقال عجبت على
 فاعطاه الخفقة وقال اقتص فاني فقال لتعلم ان قال فاني اغفرها واما اثر على الثاني فاخرجه ابن ابي شيبة
 وسعيد بن منصور من طريق فضيل بن عمرو عن عبد الله بن معقل بكسر القاف قال كنت عند علي
 فجاءه رجل فساره فقال يا قنبر اخرج فاجلد هذا فجاء المجلود فقال انه زاد على ثلاثة أسواط فقال
 صدق قال خذ السوط فاجلد به ثلاثة أسواط ثم قال يا قنبر اذا جلدت فلا تعد الحدود واما اثر شريح
 فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من طريق ابراهيم النخعي قال جاء رجل الى شريح فقال آفدني من
 جلوازل فساله فقال ازدجوا عليك فصر به سوطا فاأفاده منه ومن طريق ابن سيرين قال اختصم اليه
 يعني شريح عابد جرح حرقا فقال ان شاء اقتص منه وأخرج ابن ابي شيبة من طريق أبي اسحق عن
 شريح انه اقادم لطمه ومن وجه آخر عن أبي اسحق عن شريح انه اقادم لطمه وخوش والخوش
 يضم المعجمة الخدوش وزنه ومعناه والخاشة ما لبس له ارض معلوم من الجراحه والجلوازل بكسر الجيم
 وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي سمي بذلك لان من شأنه حل الجللاز بكسر الجيم وباللام الخفيفة
 وهو السير الذي يشد في السوط وعادة الشرطي ان يربطه في وسطه قال ابن بطال جاء عن عثمان
 بن خالد بن الوليد نحو قول ابي بكر وهو قول الشعبي وطائفة من اهل الحديث وقال الليث وابن القاسم
 بقاد من الضرب بالسوط وغيره الا اللطمة في العين ففيها العقوبة خشية على العين والمشهور عن مالك
 وهو قول الاكثر لا فود في اللطمة الا ان جرحت ففيها حكمة والسبب فيه تعذر المأثلة لا فتراف
 لطمتي القوي والضعيف فيجب التعزير بما يليق باللاطم وقال ابن القيم بالغ بعض المتأخرين فنقل
 الاجماع على عدم القود في اللطمة والضربة وانما يجب التعزير وذهل في ذلك فان القول بجريان القود
 في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين فهو أولى بان يكون اجاعا وهو مقتضى اطلاق الكتاب والسنة ثم
 ذكر المصنف حديث عائشة في اللدود وقد مضى القول فيه في باب القصاص بين الرجال والنساء وانه
 ليس بظاهر في القصاص لكن قوله في آخره الا العباس فانه لم يشهدكم فقد علمت به من قال فعله قصاصا
 لا تاديبا قال ابن بطال هو حجة لمن قال بقاد من اللطمة والسوط يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة
 القصاص من الجماعة للواحد ليست ظاهرة واجاب ابن المنبر بان ذلك مستفاد من اجراء القصاص في
 الامور الخفية ولا يعدل فيها عن القصاص الى التاديب فكذا ينبغي ان يجري القصاص على المشتركين
 في الجنابة سواء قلوا ام كثروا فان نصيب كل منهم عظيم معدود من الكبائر فكيف لا يجري فيه
 القصاص والعلم عند الله تعالى (قوله باب القسامة) بفتح القاف وتخفيف المهملة هي
 هي مصدر اقسام قسما وقسامة وهي الايمان تقسم على اولياء القليل اذا ادعوا الدم او على المدعى عليهم
 الدم وخص القسم على الدم بلفظ القسامة وقال امام الحرمين القسامة عند اهل اللغة اسم للقوم
 الذين يقسمون وعند الفقهاء اسم للايمان وقال في المحكم القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو
 يشهدون به ويمين القسامة منسوب اليهم ثم اطلقت على الايمان نفسها (قوله وقال الاشعث

باب القسامة وقال
 الاشعث

ابن قيس قال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو يمينه
عليه وسلم شاهدك أو يمينه وقال ابن أبي مليكة لم
يقدها معاوية ركتب عمر
ابن عبد العزيز إلى عدي
ابن أرطاة وكان امره على
البصرة في قتل وجد عند
بيت من بيوت السمانين
أن وجد أصحابه بينة والّا
فلا تظلم الناس فإن هذا لا
يقضى فيه إلى يوم القيامة
حدثنا أبو نعيم حدثنا

ابن قيس قال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو يمينه (هو طرف من حديث تقدم موصولاً) في
كتاب الشهادات ثم في كتاب الإيمان والنذور مع شرحه وأشار المصنف بذلك كره هنا إلى ترجيح
رواية سعيد بن عبيد في حديث الباب أن الذي يبدأ في عین القسامة المدعى عليهم كما سيأتي البحث فيه
(قوله وقال ابن أبي مليكة لم يقده) بضم أوله والقف من أفاد إذا اقتص وقد وصله حماد بن سلمة في مصنفه
ومن طريقه ابن المنذر قال حماد عن ابن أبي مليكة سألتني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن
عبد الله بن الزبير أقادها وإن معاوية يعني ابن أبي سفيان لم يقدها وهذا سند صحيح وقد توقف ابن
بطل في ثبوته فقال قد صح عن معاوية أنه أقادها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل
العراق (قلت) هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال
حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قتل رجل من الأنصار رجلاً من بني العجلان ولم يكن على ذلك بينة
ولا طمخ فاجتمع رأي الناس على أن يحلف ولالة المقتول ثم سلم إليهم فيقتلوه فركبت إلى معاوية في ذلك
فكتب إلى سعيد بن العاص أن كان ما ذكره حتماً فافعل ما ذكره فدفع الكتاب إلى سعيد فاحلفنا
خسعين عينا ثم أسلمه إلينا (قلت) ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقدها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك
ولما وقعت لغيره وكل الأمر في ذلك إليه ونسب إليه أنه أقادها المكونه أذن في ذلك وقد عسل مالك بقول
خارجة المذکور فاطلق أن القود بها اجتمع ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى القود بها ثم رجع
عن ذلك أو بالعكس وقد أخرج الكرايسي في أدب القضاء بسند صحيح عن الزهري عن سعيد بن
المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل وقصة أخرى مروان قضى
فيها بالقتل وقضى عبد الملك بن مروان بمثل قضاء أبيه (قوله وكتب عمر بن عبد العزيز الخ) وصله
سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا جندب الطويل قال كتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز
في قتل وجد في سوق البصرة فكتب إليه عمر روجه الله أن من القضاء بما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة
وإن هذه القضية لمنهن وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حماد قال وهو قيسيل بن قشير وعائش
فكتب فيه عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر نحوه وهذا أثر صحيح وعدي بن أرطاة
بفتح الهزة وسكون الراء بعدها مهملة وهو قزاري من أهل دمشق (قوله في الأثر الملقى وكان امره)
بالشديد (على البصرة) (قلت) كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدي على امرأة البصرة سنة تسع
وتسعين وذکر خليفة أنه قتل سنة اثنتين ومائة وقوله من بيوت السمانين بنشديد الميم أي الذين يبيعون
السمن وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية فذكر ابن
بطل أن في مصنف حماد بن سلمة عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في امره
على المدينة (قلت) ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولي الخلافة
ولعل سبب ذلك ما سيأتي في آخر الباب من قصة أبي قلابة حيث احتج على عدم القود بها فكانه واقعه
على ذلك وأخرج ابن المنذر من طريق الزهري قال قال لي عمر بن عبد العزيز أني أريد أن أدع
القسامة بأبي رجل من أرض كذا وأخر من أرض كذا فيحلفون على ما لا يرون فقلت إنك إن تركها
يوشك أن الرجل يقتل عند بابك فيبطل دمه وإن للناس في القسامة حياة وسبق عمر بن عبد العزيز إلى
إنكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فأخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول بالقوم يحلفون على أمرهم
بروه ولم يحضروه ولو كان لي أمر لعاقبتهم وبلغتكم نكالا ولم أقبل لهم شهادة وهذا يقدر في نقل اجماع
أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالما من أجل قهواء المدينة وأخرج ابن المنذر أيضاً عن ابن

عباس ان القسامة لا يقاد بها وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق إبراهيم النخعي قال القود بالقسامة بحور
ومن طريق الحكم بن عتيبة أنه كان لا يرى القسامة شيئا ومحصل الاختلاف في القسامة هل يعمل بها
أو لا وعلى الأول فهل توجب القود أو الدية وهل يبدأ بالمدعى أو المدعى عليهم واختلفوا أيضا في
شرطها (قوله سعيد بن عبيد) هو الطائي الكوفي يكنى أبا هريرة روى عنه الثوري وغيره من
الكبار وأبو نعيم الراوى عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أحمد وابن معين وآخرون وقال الأتجري
عن أبي داود كان شعبة يتمنى لقاءه وفي طبقة سعيد بن عبيد الطائى بضم الهاء وتخفيف النون وهمز
ومد بصرى صدوق أخرج له الترمذى والنسائى (قوله عن بشير) بالموحدة والمعجمة مصغرا بن
يسار تحتانية ثم مهملة خفيفة لا أعرف اسم جده وفي رواية مسلم من طريق ابن عمر عن سعيد بن عبيد
حدثنا بشير بن يسار الانصارى (قلت) وهو من موالى بنى حارثة من الانصار قال ابن اسحق (٢)
كان شيخا كبيرا فقيها أدرك عامة الصحابة ووثقه يحيى بن معين والنسائى وكناه محمد بن اسحق
في روايته أبا كيسان (قوله زعم ان رجلا من الانصار يقال له سهل بن أبي حنيفة) بفتح المهملة
وسكون المثناة ولم يقع في رواية ابن عمر زعم بل عنده عن سهل بن أبي حنيفة الانصارى انه اخبره وكذا
لا بن نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخارى واسم أبي حنيفة عامر بن ساعدة بن عامر
ويقال اسم أبيه عبد الله فاشهر هو بالنسبة الى جده وهو من بنى حارثة بطن من الاوس (قوله ان نفرا
من قومه) سمى يحيى بن سعيد الانصارى في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين فتقدم في الجزية
من طريق بشر بن المفضل عن يحيى بن هذا السند انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد
وفي الادب من رواية حماد بن زيد عن يحيى بن بشير عن سهل بن أبي حنيفة ورافع بن خديج انهما حدثاه
ان عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود انطلقا وعند مسلم من رواية الليث عن يحيى بن بشير عن سهل
قال يحيى وحسبت انه قال ورافع بن خديج انهما قالان اخرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحيصة بن مسعود
ابن زيد ونحوه عنده من رواية هشيم عن يحيى لکن لم يذكر رافعا ولفظه عن بشير بن يسار ان رجلا
من الانصار من بنى حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له محيصة بن
مسعود بن زيد واسند في آخره عن سهل بن أبي حنيفة به وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا الحديث
غير مسمى عند أبي داود من طريق أبي إيلي بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة
انه اخبره هو ورجل من كبراء قومه وعند ابن أبي عاصم من طريق اسمعيل بن عياش عن يحيى عن
بشير عن سهل ورافع وسويد بن النعمان ان القسامة كانت فيهم في بنى حارثة فذكر بشير عنهم ان
عبد الله بن سهل خرج فذكر الحديث ومحيصة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتانية مكسورة
بعدها صاد مهملة وكذا ضبط اخيه حويصة وحكى التخفيف في الاسمين معا ورجعه طائفة (قوله
انطلقوا الى خيبر ففرقوا فيها) في رواية يحيى بن سعيد انطلقا الى خيبر ففرقا وتحملا رواية الباب على
انه كان معهما تابع طبا وقد وقع في رواية محمد بن اسحق عن بشير بن يسار عن ابن أبي عاصم خرج
عبد الله بن سهل في اصحاب له يمتارون ثم ازا دسليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي يومئذ صلح واهلها هم ودود قد تقدم بيان ذلك في المغازى
والمراد ان ذلك وقع بعد فتحها فاقام المأفقت اقر النبي صلى الله عليه وسلم اهلها فيها على ان يعملوا
في المزارع بالشطط مما يخرج منها كما تقدم بيانه وفي رواية ابن ايلي بن عبد الله خرجا الى خيبر
(قوله فوجدوا احدهم قتيلا) في رواية بشر بن المفضل فاقى محيصة الى عبد الله بن سهل وهو

سعيد بن عبيد عن بشير
ابن يسار زعم ان رجلا من
الانصار يقال له سهل بن
أبي حنيفة اخبره ان نفرا
من قومه انطلقوا الى خيبر
ففرقوا فيها فوجدوا
احدهم قتيلا

(٢) قوله قال ابن اسحق في
نسخة من الاصول ابن سعد

بشحط في دمه قتيلا أي يضطرب فيتمرغ في دمه فدفنه وفي رواية الليث فإذا محبصة بمجد عبد الله بن سهل قتيلا فدفنه وفي رواية سليمان بن بلال فوجد عبد الله بن سهل مقتولا في سر به فدفنه صاحبه وفي رواية أبي ليلى فأخبر محبصة أن عبد الله قتل وطرح في قعر بقاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أي حفيرة (قوله (٢) أو عين) هو شئ من الراوى وفي رواية محمد بن اسحق فوجد في عين قد كسرت عنقه وطرح فيها (قوله فقالوا الذين وجد فيهم قد قتلتم صاحبنا قالوا ما قتلنا ولا علمنا قاتلا) في رواية أبي ليلى فأتى محبصة يهود فقال أنتم والله قتلتموه قالوا والله ما قتلناه (قوله فأنطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية حماد بن زيد فجاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحبصة ابنهم مع عبد الله بن سهل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتكلموا في أمر صاحبهم وفي رواية سليمان بن بلال فأتى أخو المقتول عبد الرحمن ومحبصة وحويصة فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم شأن عبد الله حيث قتل وفي رواية الليث ثم أقبل محبصة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو وحويصة وعبد الرحمن بن سهل زاد أبو ليلى في روايته وهو أي حويصة أكرمته أي من محبصة (قوله فقال الكبر الكبر) بضم الكاف وسكون الموحدة وبالنصب فيهما على الأغراض زاد في رواية يحيى بن سعيد فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم زاد حماد بن زيد عن يحيى بن عبد مسلم في أمر أخيه وفي رواية بشير وهو أحدث القوم وفي رواية الليث فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبر الكبر الأولى أمر والآخرى كالاول ومثله في رواية حماد بن زيد وزاد أو قال يبدأ إلا كبر وفي رواية بشر بن الفضل كبر كبر بشكرار الأمر وكذا في رواية أبي ليلى وزاد يريد السن وفي رواية الليث فسكت وتكلم أصحابه وفي رواية بشر وتكلموا (قوله تأتون بالبينه على من قتله قالوا ما لنا بينه) كذا في رواية سعيد بن عبيد ولم يقع في رواية يحيى بن سعيد الانصاري ولا في رواية أبي قلابة الآتية في الحديث الذي بعده بالبينه ذكر رواه قال يحيى في رواية أن تحلفون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم هذه رواية بشر بن الفضل عنه وفي رواية حماد عنه أن تستحقون قاتلكم أو صاحبكم بإيمان خين منكم وفي رواية عبد مسلم يقسم خيرون منكم على رجل منهم فيرفع برمته وفي رواية سليمان بن بلال تحلفون خيرون عينا وتستحقون وفي رواية ابن عبيدة عن يحيى بن عبد الله بن داود تبرئكم يهود بخمسين عينا تحلفون فبدأ بالمدعى عليهم لكن قال أبو داود أنه وهم كذا جزم بذلك وقد قال الشافعي كان ابن عبيدة لا يثبت أقدم النبي صلى الله عليه وسلم الانصار في الايمان أو اليهود وفيه قال له ان في الحديث انه قدم الانصار فيقول هو ذلك وربما حدث به كذلك ولم يشك وفي رواية أبي ليلى فقال لحويصة ومحبصة وعبد الرحمن أن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فقالوا لا وفي رواية أبي قلابة فإرسل إلى اليهود فدعاهم فقال أنتم قتلتم هذا فقالوا لا فقال أنرضون نفل خيرون من اليهود ما قتلوه ونقل بفتح النون وسكون الفاء يأتي شرحه وزاد يحيى بن سعيد كيف تحلف ولم تشهد ولم ترو في رواية حماد عنه أمر لم تروه وفي رواية سليمان ما شهدنا ولا حضرنا (قوله قال فبحلفون قالوا لا نرضى بإيمان اليهود) وفي رواية أبي ليلى فقالوا اليسوا مسلمين وفي رواية يحيى بن سعيد فبرئكم يهود بخمسين عينا أي بخلصونكم من الايمان بان يحلفوهم فإذا حلفوا انتهت الخصومة فلم يجب عليهم شيء وخلصتم أنتم من الايمان قالوا كيف نأخذ بإيمان قوم كفار وفي رواية الليث تقبل بدل نأخذ وفي رواية أبي قلابة ما يباليون أن يقتلونا أجع بن ثم يحلفون كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الايمان على المدعين كالم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البينة أولا وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ الآخر

وقالوا الذي وجد فيهم قد قتلتم صاحبنا قالوا ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فأنطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اطلقنا إلى خيبر فوجدنا احدا قتيلا فقال الكبر الكبر فقال لهم تأتون بالبينه على من قتله قالوا ما لنا بينه قال فيحلفون قالوا لا نرضى بإيمان اليهود

(٢) قوله أو عين هذه اللفظة ليست موجودة في المتن الذي بأيدينا فعمل ما في الشارح رواية له وليحذر ظم الرواية وكذا قوله فقالوا الذين والمذكور في المتن بأيدينا وقالوا الذي اهـ

فيجعل على أنه طلب البيعة أو لا فلم تكن لهم بيعة فعرض عليهم الإيمان فامتنعوا فعرض عليهم تحليف المدعى عليهم فأبوا وأما قول بعضهم أن ذكر البيعة وهم لأنه صلى الله عليه وسلم قد علم أن خير حيث لم يكن بها أحد من المسلمين قد عوى نفي العلم مردودة فإنه وإن سلم أنه لم يسكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين لسكن في نفس القصة أن جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون ثم افيجوز أن تكون طائفة أخرى خرجوا المثل ذلك وإن لم يكن في نفس الأمر كذلك وقد وجدنا الطلب البيعة في هذه القصة شاهدا من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن ابن محمية الأصغر أصبح قتيلا على أبواب خيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقم شاهدين على من قتله أدفعه إليك برمته قال يا رسول الله اني أصبت شاهدين وإنما أصبح قتيلا على أبوابهم قال فتعلف خمسين قسامة قال فكيف أحلف على ما لا أعلم قال فتعلف خمسين منهم قال كيف وهم يهود وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الرجل الذي ذكرته فتعين المصير اليه وقد أخرج أبو داود أيضا من طريق عباية بن رفاع عن جده رافع بن خديج قال أصبح رجل من الانصار بخيرمة متولا فاطلق أولياؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال شاهدان بشهدان على قتل صاحبكم قال لم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم اليهود وقد يجترئون على أعظم من هذا (قوله فكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطل) بضم أوله وفتح الطاء وتشديد اللام أي يردد (قوله فوداه مائة) في رواية الكشميهني بمائة ووقع في رواية أبي ليلى فوداه من عنده وفي رواية يحيى بن سعيد ففعله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده أي أعطى دية وفي رواية جاد بن زيد من قبله بكسر التاء وفتح الموحدة أي من جهته وفي رواية الليث عنه فلما رأى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم أعطى عقله (قوله من ابل الصدقة) زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لم يصريح يحيى بن سعيد بقوله من عنده وجع بعضهم بين الرويتين باحتمال أن يكون اشتراها من ابل الصدقة بمال دفعه من عنده أو المراد بقوله من عنده أي بيت المال المراد للمصالح وأطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع بها مجازا لما في ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات البين وقد جعله بعضهم على ظاهره فحكى القاضي عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة في المصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره (قلت) وتقدم شيء من ذلك في كتاب الزكاة في الكلام على حديث أبي لاس قال جئنا النبي صلى الله عليه وسلم على ابل من ابل الصدقة في الحج وعلى هذا فالمراد بالعندية كونها تحت أمره وحكمه وللأحترار من جعل دية على اليهود وغيرهم قال القرطبي في المفهم فعل صلى الله عليه وسلم ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجلبا للمصلحة ودرا للمفسدة على سبيل التأليف ولا سيما عند تعذر الوصول إلى استيفاء الحق ورواية من قال من عنده أصح من رواية من قال من ابل الصدقة وقد قيل إنها غلط والاولى أن لا يغلط الراوي ما أمكن فيحتمل أوجهها منها فذكر ما تقدم وزاد أن يكون تسلف ذلك من ابل الصدقة ليدفعه من مال النبي أو أن أولياء القتل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلفة استئلا فالهم واستجلا باليهود انتهى وزاد أبو ليلى في روايته قال سهل فر كضتي ناقة وفي رواية جاد بن زيد عن يحيى أدركته ناقة من تلك الابل فدخلت مر بد الهيم فر كضتي برجلها وفي رواية شبان بن بلال لقد ركضتي ناقة من تلك القرائض بالمر بد وفي رواية محمد بن اسحق فوالله ما أنسى ناقة بكرة منها جاز ضربتني وأنا أحوزها وفي حديث الباب من الفوائد مشروعية القسامة قال القاضي عياض هذا الحديث أصل من أصول

فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطل دمه فوداه مائة من ابل الصدقة

قوله أن يطل دمه هكذا بنسخ الشارح ومعناه صحيح كما في كتب اللغة ولكن في نسخة القسطلاني التي شرح عليها أن يطل دمه

[illegible]

في تصوير الشبه على سبعة أوجه فذكرها وملخصها * الأول ان يقول المريد في دمى عند فلان
أو ما أشبه ذلك ولو لم يكن به أثر أو جرح فان ذلك يوجب القسامة عند مالك والليث ولم يقل به غيرهما
واشترط بعض المالكية الاثر أو الجرح واحتج مالك بقصة بقرة بنى اسرائيل قال ووجه الدلالة منها
ان الرجل حتى فاخبر بقاتله وتعقب بخفاء الدلالة منها وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك واحتجوا بأن القاتل
يتطلب حالة غفلة الناس فتعذر المينة فلم يعمل يقول المصروب لادى ذلك الى اهدار دمه لانها حالة
يتحري فيها اجتناب الكذب وتزود فيها من البر والتقوى وهذا انما يأتي في حال المختصر * الثانية
ان يشهد من لا يكمل النصاب بشهادته كالواحد أو جماعة غير عدول قال بها المذكوران ووافقهما
الشافعي ومن تبعه * الثالثة ان يشهد عدلان بالضرب ثم يعش بعده أيا ما ثم يموت منه من غير تخلل
افاقة فقال المذكوران يجب فيه القسامة وقال الشافعي بل يجب القصاص بتلك الشهادة * الرابعة ان
يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من بيده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلا ولا يوجد غيره فشرع
فيه القسامة عند مالك والشافعي ويلتحق به ان تفرق جماعة عن قاتل * الخامسة ان يقتل طائفتان
فيوجد بينهما قتيل ففيه القسامة عند الجمهور وفي رواية عن مالك تختص القسامة بالطائفة التي ليس
هو منها الا ان كل من غيرهما فعلى الطائفتين * السادسة المقتول في الزحفة وقد تقدم بيان
الاختلاف فيه في باب مفرد * السابعة ان يوجد قتيل في محلة أو قرية فله فقهان يوجب القسامة عند
الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم ولا يوجب القسامة عندهم سوى هذه الصورة وشرطها
عندهم الا الحنفية ان يوجد بالقتيل أثر وقال داود لا تجرى القسامة الا في العمدة على أهل مدينته أو
قرية كبيرة وهم أعداء للمقتول وذهب الجمهور الى انه لا قسامة فيه بل هو هدر لانه قد يقتل ويلقى في
المحلة لبيته أو به قال الشافعي وهو رواية عن احمد الا ان يكون في مثل القصة التي في حديث الباب
فنتجه فيها القسامة لوجود العداوة ولم نر الحنفية ومن وافقهم لو تايوا بوجب القسامة الا هذه الصورة
وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة والجامع ان يقتل بالدعوى شيء يدل على صدق المدعى فيقسم
معه ويستحق وقال ابن قدامة ذهب الحنفية الى ان القاتل اذا وجد في محل قاضي عليه عليه على خمسين
نفسا من موضع قتله فحلفوا خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فان لم يجدوا خمسين كرر اليمين
على من وجد وتجب الدية على بقية أهل الخطه ومن لم يحلف من المدعى عليهم حبس حتى يحلف
أو يقر واستدلوا بان عمر انه احلف خمسين نفسا خمسين يمينا وقضى بالدية عليهم وتعقب باحتمال ان
يكونوا اقروا بالخطا وانكروا العمدو بان الحنفية لا يعملون بخبر الواحد اذا خالف الاصول ولو كان
مرفوعا فكيف احتجوا بخالف الاصول بخبر واحد موقوف وأوجبوا اليمين على غير المدعى عليه
واستدل به على القود في القسامة لقوله فتستحقون قاتلكم وفي الرواية الاخرى دم صاحبكم قال ابن
دقيق العيد الاستدلال بالرواية التي فيها في دفع برمته اقوى من الاستدلال بقوله دم صاحبكم لان قوله
يدفع برمته لفظ مستعمل في دفع القاتل للرواية للقتل ولو ان الواجب الدية لبعده استعمال هذا اللفظ وهو
في استعماله في تسليم القاتل اظهر والاستدلال بقوله دم صاحبكم اظهر من الاستدلال بقوله قاتلكم او
صاحبكم لان هذا اللفظ لا بد فيه من اضمياري فيحتمل ان يضمردية صاحبكم احتمالا ظاهرا او ما بعد
التصريح بالدية فيحتاج الى تأويل اللفظ باضمار بدل دم صاحبكم والاضمار على خلاف الاصل ولو
احتج الى اضمار كان حمله على ما يقتضي اراقة الدم اقرب وامامنا قال يحتمل ان يكون قوله دم صاحبكم
هو القاتل لا القاتل فيرده قوله دم صاحبكم او قاتلكم وتعقب بأن المصنف واحداً اختلف

ألفاظ الرواة فيها على ما تقدم بيانه فلا يستقيم الاستدلال بنقطة منها لعدم تحقق انه اللفظ الصادر من النبي صلى الله عليه وسلم واستدل من قال بالقود أيضا بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سليمان بن يسار وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ما كانت عليه من الجاهلية وقضى بها بين ناس من الانصار في قتيل ادعوه على يهود خيبر وهذا شوقف على ثبوت انهم كانوا في الجاهلية يقتلون في القسامة وعند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن عبيد بن جهم مصنف قال ان سهلا يعني ابن أبي حنيفة وهم في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى يهودانه قتل وجديين أظهركم قتيل فدوه فكاتبوا يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتلا قال فوداه من عنده وهذا رد الشافعي بانه مرسل ويعارض ذلك ما أخرجه ابن مندة في الصعابة من طريق مكحول حدثني عمرو بن أبي خراعة انه قتل فيهم قتيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل القسامة على خراعة بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فحلف كل منهم عن نفسه وغرم الدية وعمرو ومختلف في صحبته واخرج ابن أبي شيبة بسند جيد الى ابراهيم النخعي قال كانت القسامة في الجاهلية اذا وجد القاتل بين ظهري قوم اقيم منهم خمسون نجسين عينا ما قتلنا ولا علمنا فان عجزت الايمان ردت عليهم ثم عفاوا وتمسك من قال لا يجب فيها الا الدية بما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بسند صحيح الى الشعبي قال وجد قتيل بين حيين من العرب فقال عمر قيسوا ما بينهما فاهما وجدتموه اليه اقرب فأحلفوه هم نجسين بمينا وأغرموهم الدية واخرجه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي ان عمر كتب في قتيل وجديين خيران ووادة ان يقاس ما بين القريتين فالى ايهما كان اقرب اخرج اليه منهم خمسون رجلا حتى يوافوه مكة فادخلهم الجحر فأحلفهم ثم قضى عليهم بالدية فنال حقت ايمانكم دماءكم ولا يطل دم رجل مسلم قال الشافعي اما اخذه الشعبي عن الحارث الاعور والحارث غير مقبول انتهى وله شاهد مرفوع من حديث أبي سعيد عند أحمد ان قتيل لا وجديين حيين فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يقاس الى ايهما اقرب فأبقى ديته على الاقرب ولكن سنده ضعيف وقال عبد الرزاق في مصنفه قلت لعبيد الله بن عمر العمري أعلمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد بالقسامة قال لا قلت فأبو بكر قال لا قلت فدمر قال لا قلت فلم يجزؤن عليها فسكت وأخرج البيهقي من طريق القاسم بن عبد الرحمن ان عمر قال القسامة توجب العقل ولا تطف الدم واستدل به للحنيفة على جواز سماع الدعوى في القتل على غير معين لان الانصار ادعوا على اليهود انهم قتلوا صاحبهم وسمع النبي صلى الله عليه وسلم دعواهم ورد بان الذي ذكره الانصار أو لا ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لان من شرطها اذا لم يحضر المدعي عليه ان يشهد بحضوره سلمنا ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين لهم ان الدعوى انما تكون على واحد لقوله تقيمون على رجل منهم فيدفع اليكم برمته واستدل بقوله على رجل منهم على ان القسامة انما تكون على رجل واحد وهو قول أحمد وهو قول مالك وقال الجمهور يشترط ان تكون على معين سواء كان واحدا أم أكثر واختلفوا هل يختص القتل بواحد أو يقتل الكل وقد تقدم البحث فيه وقال أشهب لهم ان يحلفوا على جماعة ويختاروا واحدا للقتل ويسجن الباقيون عاما ويضربون مائة وهو قول لم يسبق اليه وفيه ان الحلف في القسامة لا يكون الا مع الجرم بالقاتل والطريق الى ذلك المشاهدة واخبار من يوثق به مع القرينة الدالة على ذلك وفيه ان من توجهت

عليه اليمين فنسكل عنها لا يقضى عليه حتى يرد اليمين على الآخر وهو المشهور عند الجمهور وعند
أحمد والحنفية يقضى عليه دون رد اليمين وفيه ان ايمان القسامة بخسوس يميننا واختلف في عدد
الحالفين فقال الشافعي لا يجب الحق حتى يحلف الورثة خمسة يميننا سواء قلوا أم كثروا ولو كان بعدد
الايمان حلف كل واحد منهم يميننا وان كانوا أقل أو نسكل بعضهم ردت الايمان على الباقيين فان لم
يكن الا واحد حلف خمسة يميننا واستحق حتى لو كان من يرث بالفرض والتعصيب أو بالنسب والولاء
حلف واستحق وقال مالك ان كان ولي الدم واحد اضم اليه آخر من العصبة ولا يستعان بغيرهم وان
كان الاولياء أكثر حلف منهم خمسة ون وقال الليث لم اسمع احدا يقول انها تنزل عن ثلاثة انفس وقال
الزهري عن سعيد بن المسيب أول من نقص القسامة عن خمسة معاوية قال الزهري وقضى به عبيد
الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز الى الامر الاول واستدل به على تقديم الاسن في الامر المهم اذا كانت
فيه أهلية ذلك لا ما اذا كان عربا عن ذلك وعلى ذلك يحمل الامر بتقديم الاكبر في حديث الباب اما
لان ولي الدم لم يكن متأهلا فقام الحاكم فريبه مقامه في الدعوى واما غير ذلك وفيه التأنيس والتسليفة
لاولياء المقتول لانه حكم على الغائبين لانه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وانما وقع الاخبار بما
وقع فذكرهم قصة الحكم على التقديرين ومن ثم كتب الى اليهود بعد أن دار بينهم الكلام
المذكور ويؤخذ منه ان مجرد الدعوى لا توجب احضار المدعى عليه لان في احضاره مشغلة عن اشغاله
وتضييعا لماله من غير موجب ثابت لذلك اما لو ظهر ما يقوى الدعوى من شبهة ظاهرة فهو لیسوغ
استحضار الخصم أولا محل نظر والراجع ان ذلك يختلف بالقرب والبعد وشدة الضرر وخفته وفيه
الاكتفاء بالمكانة وبخبر الواحد مع امكان المشافهة وفيه ان اليمين قبل توجبها من الحاكم لا اثر لها
لقول اليهود في جوابهم والله ما قتلنا وفي قواهم لا نرضى بايمان اليهود استبعاد لدفعهم لما عرفوه من
اقدامهم على الكذب وجراءتهم على الايمان الفاجرة واستدل به على ان الدعوى في القسامة لا بد فيها
من عداوة اولوث واختلف في سماع هذه الدعوى ولو لم توجب القسامة فعن أحمد روايتان وبسماعها
قال الشافعي لعموم حديث اليمين على المدعى عليه بعد قوله لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء
رجال وأموالهم ولا نهاد دعوى في حق آدمي فتسمع ويستحلف وقد يترقب ثبت الحق في قتله ولا يقبل
رجوعه عنه فلو نسكل ردت على المدعى واستحق القود في العمد والدية في الخطأ وعن الحنفية لا ترد
اليمين وهي رواية عن أحمد واستدل به على ان المدعين والمدعى عليهم اذا نسكلوا عن اليمين وجبت
الدية في بيت المال وقد تقدم ما فيه قريبا واستدل به على ان من يحلف في القسامة لا يشترط ان يكون
رجلا ولا بالغ لا لطلاق قوله خمسة منكم وبه قال ربيعة والثوري والليث والاوزاعي وأحمد وقال مالك
لا مدخل للنساء في القسامة لان المطلوب في القسامة القبل ولا يسمع من النساء وقال الشافعي لا يحلف
في القسامة الا الوارث البالغ لانها يمين في دعوى حكمية فكانت كسائر الايمان ولا فرق في ذلك
بين الرجل والمرأة واختلف في القسامة هل هي معقولة المعنى في قياس عليها أولا والتحقيق انها معقولة
المعنى لكه خفي ومع ذلك فلا يقاس عليها لانها لا تظير لها في الاحكام واذا قلنا ان المبدء فيها يمين
المدعى فقد خرجت عن سنن القياس وشرط القياس ان لا يكون معدولا به عن سنن القياس كشهادة
خزينة **تنبيه** نبيه ابن المنير في الحاشية على النكتة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق
الدالة على تحليف المدعى وهي مما خالفت فيه القسامة بغيره الملقوق فقال مذهب البخاري

تضعيف القسامة فلهذا صدر الباب بالاجاديت الدالة على ان اليمين في جانب المدعي عليه وأورد طريق
سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد والزام المدعي اليانة ليس من خصوصية القسامة في شيء ثم ذكر
حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواعدة والجزية فرارا
من أن يذكرها هنا في غلط المستدل بها على اعتقاد البخاري قال وهذا الاخفاء مع صحة القصد ليس
من قبيل كتمان العلم (قلت) الذي يظهر لي ان البخاري لا يضعف القسامة من حيث هي بل يوافق
الشافعي في انه لا قود فيها ويخالقه في ان الذي يخلف فيها هو المدعي بل يرى ان الروايات اختلفت في ذلك
في قصة الانصار ويود خبير فيرد المختلف الى المتفق عليه من ان اليمين على المدعي عليه فن ثم أورد
رواية سعيد بن عبيد في باب القسامة وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر وليس في شيء من ذلك تضعيف
أصل القسامة والله أعلم وادعي بعضهم ان قوله تجلفون وتستحقون استفهام انكار واستعظام للجمع
بين الامرين وتعقب بانهم لم يبدوا بطلب اليمين حتى يصح الانكار عليهم وانما هو استفهام تقرير
وتشريع (قوله أبو بشر اسمعيل بن ابراهيم الاسدي) بفتح السين المهملة المعروف بابن عليه واسم
جده مقسم وهو الثقة المشهور وهو منسوب الى بني أسد بن خزيمه لان أصله من مواليهم والحجاج بن
أبي عثمان هو المعروف بالصواف واسم أبي عثمان مبسرة وقيل سالم وكنية الحجاج أبو الصلت
ويقال غير ذلك وهو بصرى أيضا وهو مولى بني كندة وأبوجاء اسمه سليمان وهو مولى أبي قلابه
عبد الله بن زيد الجرهمي ووقع هنا من آل أبي قلابه وفيه تجوز فانه منهم باعتبار الولاء لا بالاصالة وقد
أخرجه أحمد فقال حدثنا اسمعيل بن ابراهيم حدثنا حجاج عن أبي رجاء مولى أبي قلابه وكذا عند مسلم
عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح وكذا عند الاسماعيلي من رواية أبي بكر وعثمان ابني أبي
شيبه كلهم عن اسمعيل (قوله ان عمر بن عبد العزيز) يعني الخليفة المشهور (أبرز سريره) أي
أظهره وكان ذلك في زمن خلافته وهو بالشام والمراد بالسري ما جرت عادة الخلفاء بالاختصاص
بالجلوس عليه والمراد أنه أخرجه الى ظاهر الدار لا الى الشارع ولذلك (٢) قال أذن للناس ووقع عند
مسلم من طريق عبد الله بن عون عن أبي رجاء عن أبي قلابه كنت خلف عمر بن عبد العزيز (قوله
ما تقولون في القسامة) زاد أحمد بن حرب عن اسمعيل بن عليه عن أبي نعيم في المستخرج فاضب
الناس أي سكتوا ومطرفين يقال أضبوا اذا سكتوا وأضبوا اذا تكلموا وأصل أضب أضر ما في قلبه
ويقال أضب على الشيء لزمه والاسم الضب كالخبوان المشهور ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأي
عمر بن عبد العزيز في انكار القسامة فلهذا سألهم سكتوا مضمين مخالفته ثم تكلم بعضهم بما عنده في
ذلك كما وقع في هذه الرواية فإنا نقول القسامة القود بها حق وقد أفادت بها الخلفاء وأرادوا بذلك ما تقدم
نقله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جاء عن عبد الملك بن مروان لكن عبد الملك أفادهم ثم ندب
كما ذكره أبو قلابه بعد ذلك في رواية جاذ بن زيد عن أيوب وحجاج الصواف عن أبي رجاء ان عمر بن
عبد العزيز استشار الناس في القسامة فقال قوم هي حق قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضى
بها الخلفاء أخرجه أبو عوانة في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه (قوله قال لي ما تقول) في رواية
أحمد بن حرب فقال لي يا أبا قلابه ما تقول (قوله ونصبتني للناس) أي أبرزني لمنظرهم أو لسكونه كان
خلف السري فامرهم أن يظهر في رواية أبي عوانة وأبو قلابه خلف السري فاعدا فالتفت اليه فقال
ما تقول يا أبا قلابه (قوله عندك رؤس الأجناد) بفتح الهززة وسكون الجيم بعدها فون جمع جند وهي في
الأصل الانصار والاعوان ثم اشتهر في المقاتلة وكان عمر قسم الشام بعد موت أبي عبيدة ومعاذ على أربعة

حدثنا قتيبة بن سعيد
حدثنا أبو بشر اسمعيل
ابن ابراهيم الاسدي
حدثنا ابن الحجاج بن أبي
عثمان حدثني أبوجراء
من آل أبي قلابه حدثني
أبو قلابه أن عمر بن عبد
العزيز أبرز سريره يوما
للناس ثم أذن لهم فدخلوا
فقال ما تقولون في القسامة
قالوا نقول القسامة القود
بها حق وقد أفادت بها
الخلفاء قال لي ما تقول
يا أبا قلابه ونصبتني للناس
فقلت يا أمير المؤمنين
عندك رؤس الأجناد

م قوله ولذلك قال أذن
للناس لعل ذلك وقع في رواية
له والافا في الصحيح الذي
بابه بنائم أذن لهم اه
مصعبه

وأشرف العرب أرايت لو أن حسين منهم شهدوا على رجل محصن بدمشق أنه قد زنى ولم يروه أ كنت ترجسه قال لا قلت أرايت لو أن
 حسين منهم شهدوا على رجل محصن أنه سرق أ كنت تظلمه ولم يروه قال لا قلت ١٩٥ فوالله ما قتل رسول الله صلى الله

عليه وسلم احدا قط الا في
 احدي ثلاث خصال رجل
 قتل بجريرة نفسه قتل
 أو رجل زنى بعد احصان
 أو رجل حارب الله ورسوله
 وارتد عن الاسلام فقال
 القوم او ليس قد حدث
 أنس بن مالك أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قطع في
 السرقة وسمر الاعيين ثم
 نبذهم في الشمس فقلت
 أنا احديثكم حديث أنس
 حدثني أنس ان نقرامن
 عكل ثمانية قدموا على
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فبايعوا على الاسلام
 فاستوخوا الارض فسقطت
 أجسامهم فشكوا ذلك الى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال أفلا تخرجون مع
 راعينا في ابله فتصيبون
 من ابلانها وأبوالها قالوا
 بلى فخرجوا فشربوا من
 ابلانها وأبوالها فصبحوا
 فقتلوا راعي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وأطردوا النعم فبلغ ذلك
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فإرسل في آثارهم
 فادركوا فجيء فامر بهم
 فقطعت أيديهم وأرجلهم
 وسمر أعينهم ثم نبذهم في
 الشمس حتى ماتوا قلت

أمرهم مع كل أمير جند فكان كل من فلسطين ودمشق وحصن وقنسر بن يسمى جند ابائهم الجند الذي
 نزولها وقيل كل الرابع الاردن وانما أفردت قنسر بن بعد ذلك وقد تقدم شيء من هذا في الطب في شرح
 حديث الطاعون لما خرج عمر الى الشام فلقبه أمراء الاحناد ولا من ماحه وصحبه ابن خزيمة من
 طريق أبي صالح الأشعري عن أبي عبد الله الأشعري في غسل الاعقاب قال ابو صالح فقلت لابي عبد الله
 من حدثك قال أمراء الاحناد خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمر بن
 العاص (قوله وأشرف العرب) في رواية أحمد بن حرب وأشرف الناس (قوله أرايت لو أن حسين الخ)
 وقع في رواية جند شهد عندك أربعة من أهل حصن على رجل من أهل دمشق وزاد بعد قوله أ كنت
 تظلمه قال لا قال يا أم المؤمنين هذا أعظم من ذلك (قوله فوالله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احدا قط) في رواية جند لا والله لا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل احدا من أهل الصلاة وهو
 موافق لحديث ابن مسعود الماضي مر فوفاه في اول الديار لا يحمل دم امرئ مسلم (قوله الا في احدي) في
 رواية أحمد بن حرب الا باحدى (قوله بجريرة نفسه) أي بجنايتها (قوله فقال القوم او ليس قد حدث
 أنس) عند مسلم من طريق ابن عون فقال عنبسة قد حدثنا أنس بكذا وفي رواية جند المذكورة فقال
 عنبسة بن سعيد قان حديث أنس بن مالك في العكبين كذا في هذه الرواية وتقدم في الطهارة وغيرها بلقط
 العربيين واوضحت ان بعضهم كان من عكل وبعضهم كان من عرينة وثبت كذلك في كثير من الطرق
 وعنبسة المذكور بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو الاموي اخو عمرو
 ابن سعيد المعروف بالاشدق واسم جده العاص بن سعيد بن العاص بن امية وكان عنبسة من خيار أهل
 بيته وكان عبد الملك بن مروان بعد ان قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه وله رواية واخبار مع الحجاج بن
 يوسف ووثقه ابن معين وغيره (قوله أنا احديثكم حديث أنس حدثني أنس) في رواية أحمد بن حرب
 فإياي حديث أنس (قوله فبايعوا) في رواية أحمد بن حرب فبايعوه (قوله أجسامهم) في رواية أحمد بن
 حرب أجسادهم (قوله من أبوالها ٣ والبانم) في رواية أحمد بن حرب من رسلها وهو يكسر الراء وسكون
 المهملة اللين وبفتحة حتين المال من الابل والغنم وقيل بل الابل خاصة اذا ارسلت الى الماء تسمى رسلا (قوله
 ثم نبذهم) بنون وموحدة مفتوحة حتين ثم ذال معجمة أي طرحهم (قوله قلت وإي شيء أشد مما صنع هؤلاء
 ارتدوا عن الاسلام وقتلوا وسرقوا) في رواية جند قال ابو قلابة فهو لاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد ايمانهم
 وحاربوا الله ورسوله (قوله فقال عنبسة) هو المذكور قبل (قوله ان سمعت كاليوم قط) ان بالتخفيف
 وكسر الهمزة بمعنى ما لنا فيه وحذف مفعول سمعت والتقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك
 اليوم وفي رواية جند فقال عنبسة يا قوم ما رايت كاليوم قط ووقع في رواية ابن عون قال ابو قلابة فلما
 فرغت قال عنبسة سبحان الله (قوله اترد على حديثي يا عنبسة) في رواية ابن عون فقلت انتم مني يا عنبسة
 وكذا في رواية جند كان ابا قلابة فهم من كلام عنبسة انكار ما حدث به (قوله لا ولكن جئت بالحديث على
 وجهه) في رواية ابن عون قال لا هكذا حدثنا أنس وهذا دل على ان عنبسة كان سمع حديث العكبين
 من أنس وفيه اشعار بأنه كان غير ضابط له على ما حدث به أنس فكان يظن ان فيه دلالة على جواز القتل
 في المعصية ولولم يقع الكفر فلما ساق ابو قلابة الحديث تذكر انه هو الذي حدثهم به أنس فاعترف لابي
 قلابة بضبطه ثم اتى عليه (قوله والله لا يزال هذا الجند بخير) ما كان هذا الشيخ بين اظهريهم المراد

وأي شيء أشد مما صنع هؤلاء ارتدوا عن الاسلام وقتلوا وسرقوا فقال عنبسة بن سعيد والله ان سمعت كاليوم قط فقلت اترد على
 حديثي يا عنبسة قال لا ولكن جئت بالحديث على وجهه والله لا يزال هذا الجند بخير ما عاش هذا الشيخ بين اظهريهم قلت
 ٣ قوله من أبوالها وأبائهم التي بأيدينا من البانم وأبوالها فاعلم ما ذكره رواية ثبتت عنده اه مصححه
 ٤ قوله ما كان هذا الشيخ لعلي رواية والا فليخ الصحيح التي بأيدينا ما ترى بالهاشم اه مصححه

وقد كان في هذا سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليه نفر من الانصار فمعدوا عنده فخرج رجل منهم بين ايديهم فقتل
فخرجوا بعده فاذا هم بصاحبهم يتشعط في دمه فرجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله صاحبنا كان يتحدث
معنا فخرج بين ايدينا فاذا نحن ١٩٦ به يتشعط في الدم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بمن تظنون او ترون قتله

بالجند اهل الشام ووقع في رواية ابن عون يا اهل الشام لا تزالون بخير مادام فيكم هذا او مثل هذا وفي
رواية جادوا لله لا يزال هذا الجند بخير ما بقاء الله بين اظهروهم (قوله) وقد كان في هذا سنة الى قوله دخل
عليه نفر من الانصار) كذا اورد ابو قلابة هذه القصة مرسله ويغلب على الظن انها قصة عبد الله بن
سهل ومحبصة فان كان كذلك فلعل عبد الله بن سهل ورقتة تحدثوا عند النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان
يتوجهوا الى خيبر ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل كما تقدم وهو المراد بقوله هذا فخرج رجل منهم بين
ايديهم فقتل (قوله) فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) امه صلى الله عليه وسلم لما جاؤه كان داخل بيته
او المسجد فكلموه فخرج اليهم فاجابهم (قوله) فقال بمن تظنون او ترون) بضم اوله وهما بمعنى (قوله)
قالوا اني ان اليهود قتله) كذا لاكثر بلفظ الفعل الماضي بالافراد وفي رواية المستملى قتله بصيغة
المستدلى الجمع المستفاد من لفظ اليهود لان المراد قتله وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من الفاظ هذه
القصة في شرح الحديث الذي قبله (قوله) قلت وقد كانت هذيل (اي القبيلة المشهورة وهم ينتسبون الى
هذيل بن مدرك بن الياس بن مضر وهذا من قول ابى قلابة وهي قصة موصولة بالسند المذكور الى ابى
قلابة لكنها مرسله لان ابى قلابة لم يدرك عمر (قوله) خلعوا خليعا) في رواية الكشي هي حليفا بحاء مهملة
وفاء بدل العين والظليع فعل بمعنى مفعول يقال تخالغ القوم اذا تقضوا الخلف فاذا فعلوا ذلك لم يطالبوا
بجنايته فكانهم خلعوا اليمين التي كانوا البوها معه ومنه سمي الامر اذا عزل خليعا ومخلوعا وقال ابو
موسى في المعين خلاه قومه اي حكموا بانه مفسد فقبضوا منه ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالخليف بل
كانوا يخلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها اذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك وهذا مما
ابطله الاسلام من حكم الجاهلية ومن ثم قيسه في الخبر بقوله في الجاهلية ولم اقف على اسم الظليع
المذكور ولا على اسم احد من ذكر في القصة (قوله) فطرق اهل بيت) بضم الطاء المهملة اي هجم عليهم
ليلا في خفية يسرق منهم وحاصل القصة ان القاتل ادعى ان المقتول لص وان قومه خلعوه فأنسكروا هم
ذلك وحلفوا كاذبين فاهلكهم الله بحث القسامة وخلص المظلوم وحده (قوله) ما خلعوا) في رواية
احد بن حرب ما خلعوه (قوله) حتى اذا كانوا بخلة) بلفظ واحدة النخيل وهو موضع على ليلة من
مكة (قوله) فانهجم عليهم الغار) اي سقط عليهم بغية (قوله) واقلت) بضم اوله وسكون
الفاء اي تخلص والقرينان هما اخو المقتول والذي اكمل الحسين (قوله) واتبعهما حجر) اي
بتشديد التاء وقع عليهما بعد ان خرجا من الغار (قوله) وقد كان عبد الملك بن مروان) هو موقوف ابى
قلابة بالسند ايضا وهي موصولة لان ابى قلابة ادركها (قوله) فاقد رجلا) لم اقف على اسمه (قوله) ثم
ندم بعد) بضم الدال (قوله) ما صنع) كانه ضمن ندم معني كره ووقع في رواية احمد بن حرب على
الذي صنع (قوله) فامر بالحسين) اي الذين حلفوا ووقع في رواية احمد بن حرب الذين اقسموا (قوله)
وسيرهم الى الشام) اي نفاهم وفي رواية احمد بن حرب من الشام وهذه اولى لان اقامة عبد الملك كانت
بالشام ويحتمل ان يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند محاربة مصعب بن الزبير
ويكونوا من اهل العراق فنفاهم الى الشام قال المهلب فيما حكاه ابن طال الذي اعترض به

قالوا اني ان اليهود قتله
فارس الى اليهود فدعاهم
فقال انتم قتلتم هذا قالوا
لا قال ان رضون نفس
خسب من اليهود ما قتلوه
فقالوا ما يباليون ان يقتلونا
أجمعين ثم ينقلون قال
أقتلهم الذين بايعنا
خمس منكم قالوا ما كنا
لنحلف فوداه من عنده
قلت وقد كانت هذيل
خلعوا خليعا لهم في
الجاهلية فطرق اهل بيت
من اليمن بالبطحاء فاتبه
له رجل منهم فحذفه
بالسيف فقتله فجاءت
هذيل فاخذوا اليماني
فرفعوه الى عمر بالموسم
وقالوا قتل صاحبنا فقال
انهم قد خلعوه فقال يقسم
خمسون من هذيل ما خلعوا
قال فاقسم منهم تسعة
وأربعون رجلا وقدم
رجل منهم من الشام
فسأله ان يقسم فاقتدى
بعينه منهم بألف درهم
فادخلوا مكانه رجلا آخر
فدفعه الى أخى المقتول
فقرنت يده بيده قال قالوا
فانطلقنا والخمسون الذين

أقسموا حتى اذا كانوا بخلة أخذتهم السماء فدخلوا في غار في الجبل فانهجم الغار على الحسين
الذين أقسموا فأتوا جميعا وأقلت القرينان واتبعهما ما حجر فكسر رجل أخى المقتول فعاش حولاً ثم مات قلت وقد كان عبد الملك بن
مروان أقاد رجلاً بالقسامة ثم ندم بعد ما صنع فامر بالحسين فمروا من الديوان وسيرهم الى الشام
ه قوله فانهجم عليهم الغار لعل ذلك رواية والا فتصحح الصحيح التي بايدينا ما ترى بالهامش اه مصححه

أبو قلابة من قصة العرينين لا يقيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البينة والدلائل التي لا تدفع على تحقيق الجناية في حق العرينين فليس قصتهم من طريق القسامة في شيء لأنها إنما تكون في الاختفاء بالقتل حيث لا بينة ولا دليل وأما العرينيون فأنهم كشفوا وجوههم لقطع السبيل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا بينة هناك قال وماذا كره هنا من انهدام الغار عليهم يعارضه ما تقدم من السنة قال وليس رأي أبي قلابة حجة ولا ترد به السنن وكذا نحو عبد الملك أسماه الذين أقسموا من الديوان (قلت) والذي يظهر لي أن مراد أبي قلابة بقصة العرينين خلاف ما كلفه عنه المهلب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يبق عليها النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أراد الاستدلال بما ادعاه من الحصر الذي ذكره في أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل أحدا إلا في إحدى ثلاث فعورض بقصة العرينين وحاول المعارض اثبات قسم رابع فرد عليه أبو قلابة بما حاصله أنهم إنما استوجبوا القتل بقتلهم الراعي وبارئدادهم عن الدين وهذا بين لا يخفاء فيه وإنما استدلل على ترك القود بالقسامة بقصة القليل عند اليهود فليس فيها للقود بالقسامة ذكر بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب نصر بريح بالقود كما سأبينه ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المنير نحو ما أجبت به وحاصله فوهم المهلب أن أبا قلابة عارض حديث القسامة بحديث العرينين فأنكر عليه فوهم وإنما عارض أبو قلابة على القسامة بالحديث الدال على حصر القتل في ثلاثة أشياء فإن الذي عارضه ظن أن في قصة العرينين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور وبه كان يتمسك الحجاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثة وكان عذبه تلقف ذلك عنه فإنه كان صديقه فبين أبو قلابة أنه ثبت عليهم قتل الراعي غير حق والارتداد عن الإسلام وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابة قصة العرينين مستدلا بها على ترك القسامة بل رد على من تمسك بها للقود بالقسامة وأما قصة الغار فاشار بها إلى أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن عباس في قصة القليل الذي وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقدم في كتاب المبعث وفيه فاحال الطول ومن الثمانية والأربعين الذين حلفوا عيين تطرف وجاء عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله عنه قال كانت القسامة في الجاهلية حجازا بين الناس فكان من حلف على أثم أرى عقوبة من الله ينسكل بها عن الجراءة على الحرام فكانوا يتورعون عن إيمان الصبر وبها بونها فلما بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم كان المسلمون لها أهيب ثم أنه ليس في سياق قصة الهذليين نصر بريح بما صنع عمر هل أقاد بالقسامة أو حكم بالدية فقول المهلب ما تقدم من السنة أن كان أشار به إلى صنيع عمر فليس بواضح وأما قوله أن رأي أبي قلابة وهو عبد الملك من الديوان لا ترد به السنن فمقبول لكن ما هي السنة التي وردت بذلك نعم لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرع إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة مع أن القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك (قوله باب من اطلع في بيت قوم فقؤا عينه فلا دية له) كذا جزم بنى الدية وائس في الخبر الذي ساقه تصریح بذلك لكنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه على عادته (قوله أن رجلا اطلع) أي نظر من علوه هذا الرجل لم أعرف اسمه صريحا لكن نقل ابن بشكوال عن أبي الحسن بن الغيث أنه الحكم بن أبي العاص بن أمية والدمروان ولم يذكر مستند ذلك ووجدت في كتاب مكة ألفا كهي من طريق أبي جعفر عن الزهري وعطاء الخراساني أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلوا عليه وهو يلعن الحكم بن أبي العاص وهو

باب من اطلع في بيت قوم فقؤا عينه فلا دية له
حدثنا أبو إسماعيل
حدثنا حماد بن زيد عن
عبيد الله بن أبي بكر بن
أنس عن أنس رضي الله
عنه أن رجلا اطلع

يعول اطلع على وانامع زوجتي فلانة فكلح في وجهي وهذا ليس صريحاً في المقصود هنا ووقع في سنن أبي داود من طريق هذيل بن شرحبيل قال جاء سعد فوقف على باب النبي صلى الله عليه وسلم فلم يفتحه فاستأذن على الباب فقال هكذا علم الاستئذان من أجل البصر وهذا أقرب إلى أن يفسر به المذهب الذي في ثاني أحاديث الباب ولم ينسب سعد هذا في رواية أبي داود ووقع في رواية الطبراني أنه سعد ابن عبادته والله أعلم (قوله من حجر في بعض حجر) تقدم ضبط اللفظين في كتاب الاستئذان (قوله بثقة أو مشاقص) هو شك من الراوي وتقدم بيانه وأنه النصل العربي وقوله في الخبر الذي بعده مدرى قد يخالفه فيحمل على تعدد القصة ويحتمل أن رأس المدرى كان محمداً فأشبهه النصل وتقدم ضبط المدرى في باب الامتشاط من كتاب اللباس وان مما قبل في تفسيره حديثه كالحلال طاراً من محدد وقبل لها سنان من حديث (قوله وجعل يخته) بفتح أوله وسكون الخاء المعجمة بعدها مثناة مكسورة ثم لام من الختل بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الاصابة على غفلة (قوله ليظنه) بضم العين المهملة بناء على المشهور أن الظمن بالفعل بضم العين وباقول بفتحها وقد قيل هما سواء زاد أبو الربيع الزهراني عن حماد عن مسلم فذهب أوله فاختار في رواية عاصم بن علي عن حماد عن أبي بصير فما أدري أذهب أو كيف صنع * الحديث الثاني (قوله حدثنا ليث) هو ابن سعد (قوله ان رجلاً اطلع في حجر في باب رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الكشي من في الموضوعين (قوله أنك) في رواية الكشي من ان خفيقة (قوله في عينيك) كذا لا تستعمل في السير خفي والباقي في عينك بالافراد وهذا مما يقوى تعدد القصة لأنه في حديث انس جزم بأنه اطلع واراد ان يظنه وفي حديث سهل عاق طعنه على نظره (قوله انما جعل الاذن من قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة (قوله البصر) في رواية الكشي من النظر وقد تقدم في الاستئذان من وجه آخر عن الزهري بلفظ آخر * الحديث الثالث (قوله حدثنا علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة (قوله قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اخرج عن ابن أبي عمر عن سفيان (قوله لو ان امرأاً) تقدم ضبطه قبل ستة ابواب (قوله لم يكن عليك جناح) عند مسلم من هذا الوجه ما كان عليك من جناح والمراد بالجناح هنا الحرج وقد اخرج ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن عيينة بلفظ ما كان عليك من حرج ومن طريق ابن عجلان عن أبيه عن الزهري عن أبي هريرة ما كان عليك من ذلك من شيء ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يفقروا عينه اخرج من رواية أبي صالح عنه وفيه رد على من جعل الجناح هنا على الاثم ورتب على ذلك وجوب الدية اذ لا يلزم من رفع الاثم رفعها لان وجوب الدية من خطاب الوضع ووجه الدلالة ان اثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية وورد من وجه آخر عن أبي هريرة امرح من هذا عند احمد وابن أبي عاصم والنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشر بن نهيل عنه بلفظ من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقروا عينه فلا دية ولا قصاص وفي رواية من هذا الوجه فهو هل وفي هذه الاحاديث من الفوائد ابقاء شعر الراس وترتيبه واتخاذ آلة يزيل بها عنه الهوام ويحلبها يدفع الوسخ والقمل وفيه شروعية الاستئذان على من يكون في بيت مغلق الباب ومنع التطاع عليه من خلل الباب وفيه مشروعية الامتشاط وقد تقدم كثير من هذا كله في باب الاستئذان وان الاستئذان لا يختص بغير المحارم بل بشرع على من كان منكشفاً ولو كان اما او اختار استدلال به على جوارحه من يتجسس ولولم يندفع بالشيء الخفيف جازاً بالقبيل وأنه ان اصبحت

من حجر في بعض حجر
النبي صلى الله عليه وسلم
فقام إليه بثقة أو
مشاقص وجعل يخته
ليظنه * حدثنا ليث عن
ابن سعيد حدثنا ليث عن
ابن شهاب أن سهل بن
شهاب أن سهل بن سعد
الساعدي أخبره أن رجلاً
اطلع في حجر في باب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومع رسول الله صلى
الله عليه وسلم مدرى بحث
به رأسه فلما رآه رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لو أعلم أنك تنظرني
لطمنت به في عينيك قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم انما جعل الاذن
من قبل البصر حدثنا
علي حدثنا سفيان
* حدثنا أبو الزناد عن
الاخرج عن أبي هريرة
قال قال أبو القاسم صلى
الله عليه وسلم لو ان امرأاً
اطلع عليك بغير اذن
فخذت منه بمحصة ففقدت
عينه لم يكن عليك جناح

نفسه أو بعضه فهو هدر وذهب المال الكمية إلى القصاص وأنه لا يجوز قصد القتل ولا غيرها واعتلوا بأن المعصية لا تدفع بالمعصية وإجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الاذن لا يسمى معصية وإن كان الفعل لو تجرد عن هذا السبب لعدم معصية وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع وهو بغير السبب المذكور معصية فهو ذاملحق به مع ثبوت النص فيه وإجابوا عن الحديث بأنه ورد على سيدل التغليظ والارهاب ووافق الجمهور منهم ابن نافع وقال يحيى بن عمر منهم لعزل ما لكالم يبلغه الخبر وقال القرطبي في المفهم ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي يهيم أن يفعل ما لا يجوز أو يؤدي إلى ما لا يجوز أو الحـل على رفع الاتم لا يتم مع وجود النص برفع الجرح وليس مع النص قياس واعتل بعض المالكية أيضا بالاجماع على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر ظاهرا أن ذلك لا يبيح فقه عينه ولا سقوط ضمانهما عن فقاها فكذا إذا كان المنظور في بيته وتجبس الناظر إلى ذلك ونازع القرطبي في ثبوت هذا الاجماع وقال إن الخبر يتناول كل مطلع قال وإذا تناول المطلع في البيت مع المظنة فتناوله المحقق أولى (قلت) وفيه نظر لأن التطلع إلى ما في داخل البيت لم ينحصر في النظر إلى شيء معين كعورة الرجل مثلا بل يشمل استكشاف الحريم وما يقصده صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه حسما لمواد ذلك فلو ثبت الاجماع المذموم لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ومن المعلوم أن العاقل يستدل عليه أن الاجنبى يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أشد مما رأى الاجنبى ذكره منكشفا والذي الرمه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر فيسد فعه المنظور إليه وفي وجهه للشافعية لا يشرع في هذه الصورة وهل يشترط الانذار قبل الرمي وجهان قيل يشترط كدفع الصائل وأصحهما لا لقوله في الحديث يختله بذلك وفي حكم المتطلع من خلال الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر إلى حريم غيره أو إلى شيء في دار غيره وقبل المنع مختص بمن كان في ملك المنظور إليه وهل يلحق الاستماع بالنظر وجهان الأصح لأن النظر إلى العورة أشد من استماع ذكرها وشروط القياس المساواة أو أولوية المقيس وهنا بالعكس واستدل به على اعتبار قدر ما يرمى به بحصى الخذف المقدم بيانها في كتاب الطبع أقوله في حديث الباب فخذفته فلورماه بحجر يقتل أو سهم مثلا تعلق به القصاص وفي وجهه لا ضمان مطلقا ولو لم ينسحب الا بذلك جازو يستثنى من ذلك من له في تلك الدار زوج أو محرم أو مناع فأراد الاطلاع عليه فبمتنع رمية له شبهة وقيل لا فرق وقيل يجوز أن لم يكن في الدار غير حرمة فان كان فيها غيرهم اندر فان انتهى والاجاز ولو لم يكن في الدار إلا رجل واحد وهو مال سكها أو ساكنها لم يجوز الرمي قبل الانذار إلا أن كان مكشوف العورة وقيل يجوز مطلعا لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدم ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحا وكان الناظر محتارا فنظر غير قاصد لم يجز فان تعدد النظر فوجهان أصحهما لا ويلتحق به من نظر من سطح بيته ففيه الخلاف وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك قال ابن دقيق العيد وبعض تصرفاتهم ما خذوة من اطلاق الخبر الوارد في ذلك وبعضها من مقتضى فهم المعنى المقصود وبعضها بالقياس على ذلك والله اعلم **(قوله باب العاقلة)** بكسر الفاف جمع عاقل وهو دافع لدية وسهيت الدية عقلا نسبية بالمصدر لأن الأبل كانت تعقل بفناء ولي القليل ثم نثر الاستعمال حتى اطلق العقل على الدية ولو لم تكن ابلا وعاقلة الرجل قراياته من قبل لأبرههم عصبته وهم الذين كانوا يعقلون الأبل على باب ولي المقتول ونحوه ليعاقلة الدية ثابت بانفسه واجمع أهل العلم على ذلك وهو

باب العاقلة **حدثنا**
صدقة بن الفضل أخبرنا
ابن عيينة

قال مطرف سمعت الشعبي
 قال سمعت أبا جحيفة قال
 سألت عليا رضي الله عنه
 هل عندكم شيء ما ليس في
 القرآن وقال مرة ما ليس
 عند الناس فقال والذي
 فلق الحبة وبرأ الذمة ما
 عندنا الا ما في القرآن الا
 فهم ما يعطى رجل في كتابه
 وما في الصحيفة قلت وما
 في الصحيفة قال العقل
 وفكاك الاسير وان لا يقتل
 مسلم بكافر **باب جنين**
المرأة **حديثنا** عبد الله
 ابن يوسف أخبرنا مالك
 ح **حديثنا** معبل **حديثنا**
 مالك عن ابن شهاب عن
 أبي سلمة بن عبد الرحمن
 عن أبي هريرة رضي الله
 عنه ان امرأتين من هذيل
 رمت احدهما الاخرى

مخائف لظاهر قوله تعالى ولا تزرزروا ذرة وذرأ أخرى لسكنه خص من محومها ذلك لما فيه من المصلحة
 لان القائل لو أخذ بالبدية لا وشد ان تأتي على جميع ماله لان تنابع الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير
 تغريم لاهدر دم المقتول (قلت) ويحتمل ان يكون السرف فيه انه لو افرق بالتغريم حتى يفتقر لآل
 الامر الى الاهداء بعد الاقتتار فجعل على عاقبته لان احتمال فقر الواحد أكثر من احتمال فقر الجماعة
 ولانه اذا تكرر ذلك منه كان تحذيره من العود الى مثل ذلك من جاعة أدعى الى القبول من تحذيره نفسه
 والعلم عند الله تعالى وعاقلة الرجل عشيرته فيبدأ بفخذه الأدنى فان عجزوا ضم اليهم الاقرب اليهم
 وهي على الرجال الاحرار البالغين اولى البسار منهم (قوله قال مطرف) كذا لا يذروا للباقين حدثنا
 مطرف ويؤيده انه سألني بعد ستة ابواب بهذا السند بعينه ولفظه حدثنا مطرف وكذا في رواية
 الجدي عن ابن عينة ومطرف فهو ابن طريف بطاء مهملة ثم فاء في اسمه واسم أبيه وهو كوفي ثقة
 معروف ووقع مذكور اباء اسم أبيه في رواية النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عينة (قوله هل
 عندكم شيء ما ليس في القرآن) أي ما كتبتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء حفظتموه أم لا وليس
 المراد تعميم كل مكتوب ومحفوظ لكثرة الثابت عن علي من مرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم مما ليس
 في الصحيفة المذكورة والمراد ما يفهم من فحوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه ومراد علي
 ان الذي عنده زائد على القرآن مما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كانه كان
 يكتب ما يقع له من ذلك لئلا ينسأ بخلاف ما حفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاحكام فانه
 يتماهد بها بان يفعل والاقتناء بها فلم يخش عليها من النسيان وقوله الا فهم ما يعطى رجل في كتابه في رواية
 الجدي المذكورة الا ان يعطى الله عبداهما في كتابه وكذا في رواية النسائي وقد تقدم في كتاب
 الجهاد من وجه آخر عن مطرف بلفظ الا فهم ما يعطيه الله رجلا في القرآن **باب جنين**
المرأة الجنين يحيم ونون وزن عظيم حل المرأة مادام في بطنها سمى بذلك لاستتاره فان خرج حيا فهو
 ولد أو ميتا فهو سقط وقد يطلق عليه جنين قال الباجي في شرح رجال الموطاء الجنين ما لقنه المرأة مما
 يعرف انه ولد سواء كان ذكرا أو أنثى ما لم يستحل سارحا كذا قال (قوله حديثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك ح **حديثنا** اسمعيل) يعني ابن أبي أويس (**حديثنا** مالك) كذا لا أكثر وسقط روايه اسمعيل هنا لا ي
 ذر (قوله عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كافي
 الباب الذي يليه عن الليث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وكلا القولين صواب الا ان مالك كان
 يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن مسلاو عن أبي سلمة موصولا وقد مضى في الطب عن قتيبة عن مالك
 بالوجهين وهو عند الليث من رواية أبي سلمة أيضا لكن بواسطة كما تقدم في الطب أيضا عن سعيد بن
 عفير عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنه ما
 جميعا كافي الباب الذي يليه أيضا ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده أخرجه مسلم وأخرجه
 أبو داود والترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة وذكريه حديثين * الحديث الاول (قوله
 ان امرأتين من هذيل رمت احدهما الاخرى) وفي رواية يونس اقتلت امرأتان من هذيل فرمت
 وفي رواية حل التي سأنبه عليها احدهما الحيانية (قلت) ولحيان بطن من هذيل وهاتان المرأتان
 كانتا ضرتين وكانتا تحت حل بن النابغة الهذلي فاخرج أبو داود من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار
 عن طاوس عن ابن عباس عن عمر أنه سأل عن قضية النبي صلى الله عليه وسلم فقام حل بن مالك بن

النابعة فقال كنت بين امرأتين فضربت احدهما الاخرى هكذا رواه موصولاً وأخرجه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمر فلم يذكر ابن عباس في السند ولقطه ان عمر قال اذ كره الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه ان عمر استشاروا وأخرج الطبراني من طريق أبي المليح بن أسامة بن عمير الهذلي عن أبيه قال كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان احدهما هذلية والاخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية وأخرجه الحرث من طريق أبي المليح فأرسله لم يقل عن أبيه ولقطه ان حمل بن النابعة كانت له امرأتان مليكة وأم محفيف وأخرج الطبراني من طريق عون ابن عويم قال كانت أختي مليكة وامرأة منسا يقال لها أم عفيف بنت مسروح نحت حمل بن النابعة فضربت أم عفيف مليكة ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس في آخر هذه القصة قال ابن عباس احدهما مليكة والاخرى أم عفيف أخرجه ابو داود وهذا الذي وقفت عليه منقولاً وبالأخرى جزم الخطيب في المبهات وزاد بعض شراح العمدة وقيل أم مكلف وقيل أم مليكة وأما قوله رمت فوقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد فرمت احدهما الاخرى بمحجر زاد عبد الرحمن فاصاب بطنها وهي حامل وكذا في رواية أبي المليح عند الحرث لكن قال فغذفت وقال فاصاب قبلها او وقع في رواية أبي داود المذكرة من طريق حمل بن مالك فضربت احدهما الاخرى بمسطح وعند مسلم من طريق عبيد بن نضيلة بنون وضاد معجمة مصغر على المغيرة بن شعبه قال ضربت امرأة ضربتها بعمود فسطاط وهي حبلى فقتلتها وكذا في حديث أبي المليح بن أسامة عن أبيه فضربت الهذلية بطن العامرية بعمود فسطاط أو خباء وفي حديث عويم ضربتها بمسطح بينهما وهي حامل وكذا عند أبي داود من حديث حمل بن مالك بمسطح ومن حديث بريدة ان امرأة خذفت امرأة اخرى (قوله فطرح جنينها) في رواية عبد الرحمن بن خالد فقتلت ولدها في بطنها وفي رواية يونس فقتلتها او ما في بطنها وفي حديث حمل بن مالك مثله بلفظ فقتلتها وجنينها ونحوه في رواية عويم وكذا في رواية أبي المليح عن أبيه (قوله فقتل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو أمة) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل أن دية القتل ما في بطنها غرة عبد أو أمة ونحوه في رواية يونس لكن قال أبو وليدة وفي رواية معمر من طريق أبي سلمة فقال قائل كيف يعقل وفي رواية يونس عند مسلم وأبي داود وورثها ولدها ومن معهم فقال حمل بن النابعة وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماضية في الطب فقال ولي المرأة التي غرمت ثم اتفقا كيف أغرم يارسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فقل ذلك بطل فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك تضي في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة وفي رواية الليث من طريق سعيد الموصولة نحوه عند الترمذي ولكن قال ان هذا يقول بقول شاعر بل فيه غرة وفيه ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ميراثها البنية وزوجها وان العقل على عصبتها وفي رواية عكرمة عن ابن عباس فقال عمها انها قد أسقطت غلاما قد نبت شعره فقال أبو القاتلة انه كاذب انه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل فقتله بطل فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسجع كسجع الجاهلية وكهانتها وفي رواية عبيد بن نضيلة عن المغيرة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المفتولة على عصبة القاتلة وغرة لما في بطنها فقال رجل من عصبة القاتلة انغرم من لا أكل وفي

فطرح جنينها فقتل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيها بغرة عبد أو أمة

آخره أسجع كسجع الاعراب وجعل عليهم الدية في حديث عويم عند الطبراني فقال أخوها الملا بن
 مسروح يا رسول الله أنفهم من لا شرب ولا كل ولا طلق ولا استهل فسل هذا يطل فقال أسجع
 كسجع الجاهلية ونحوه عند أبي يعلى من حديث جابر لكن قال فقالت عاتلة القاتلة وعند البيهقي من
 حديث أسامة بن عمير فقال أبوها انما يعقلها بنوها فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 الدية على العصابة وفي الجنين غرة فقال ما وضع فعل ولا صاح فاستهل فاطله فسله يطل وهم هذا يجمع
 الاختلاف فيكون كل من أبيها وأخيها وزوجها قالوا ذلك لا هم كلهم من عصبته بخلاف المقتولة فان
 في حديث أسامة بن عمير ان المقتولة عامرية والقاتلة هذلية ووقع في رواية أسامة فقال دعني من أراجيز
 الاعراب وفي لفظ أسجاعة بل وفي آخر أسجع كسجع الجاهلية فيسل يا رسول الله انه شاعر وفي لفظ
 لسان أساجيع الجاهلية في شيء وفيه فقال ان لها ولدا هم سادة الحى وهم أحق أن يعقلوا عن أمهم قال
 بل أنت أحق أن تعقل عن أختك من ولدها فقال ما لي شيء قال حل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو
 زوج المرأة وأبو الجنين قبض من صدقات هذيل أخرجه البيهقي وفي رواية ابن أبي عاصم ماله عبد ولا
 امه قال عشر من الابل قالوا ماله من شيء الا ان تعينه من صدقة بنى لحيان فاعانه ثم افى حل عليها حتى
 استوفاهما وفي حديثه عند الحرث بن ابي اسامة فقضى ان الدية على عاتلة القاتلة وفي الجنين غرة عبدا او
 امه او عشر من الابل او مائة شاة ووقع في حديث ابي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة
 عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين غرة عبدا او امه او فرس او بغل وكذا وقع عند عبد
 الرزاق في رواية ابن طاوس عن ابيه عن عمر مرسلا فقال حل بن النابغة قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالدية في المرأة وفي الجنين غرة عبدا او امه او فرس وأشار البيهقي الى ان ذكر الفرس في المرفوع
 وهم وان ذلك ادرج من بعض روايته على سبيل التفسير للغرة وذكر انه في رواية حماد بن زيد عن حمرو
 ابن دينار عن طاوس بلفظ فقضى ان في الجنين غرة قال طاوس الفرس غرة (قلت) وكذا اخرج
 الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن ابيه قال الفرس غرة وكلهم ما رايا ان
 الفرس احق باطلاق لفظ الغرة من الادمى ونقل ابن المنذر والخطابي عن طاوس ومجاهد وعروة بن
 الزبير الغرة عبدا او امه او فرس وتوسع داود ومن تبعه من اهل الظاهر فقالوا يجوز في كل ما وقع عليه
 اسم غرة والغرة في الاصل البياض يكون في جبهة الفرس وقد استعمل للادمى في الحديث المتقدم في
 الوضوء ان امتي يدعون يوم القيامة غرا فنطلق الغرة على الشيء النفيس آدميا كان او غيره ذكره
 كان اوانى وقيل اطلق على الادمى غرة لانه اشرف الحيوان فان محل الغرة لوجهه والوجه اشرف
 الاعضاء وقوله في الحديث غرة عبدا او امه قال الاسماعيلي قراءة العامة بالاضافة وغيرهم بالتنوين
 وحكى القاضي عياض الخلاف وقال التنوين اوجه لانه بيان للغرة ماهي وتوجيه الاخر ان الشيء قد
 يضاف الى نفسه لكنه نادر وقال الباجي يحتمل ان تكون او شيكا من الراوى في تلك الواقعة المخصوصة
 ويحتمل ان تكون للتنوين وهو الاظهر وقيل المرفوع من الحديث قوله بغرة واما قوله عبدا او امه
 فنقل من الراوى في المراد بها قال وقال مالك الجران اولى من السودان في هذا وعن ابي عمرو بن العلاء
 قال الغرة عبدا يبيض او امه يبيض قال فلا يجوز في دية الجنين سوداء اذ لو لم يكن في الغرة معنى زائد لما
 ذكرها ولقال عبدا او امه ويحال انه انفراد بذلك وسائر الفقهاء على الاجزاء فيما لو اخرج سوداء
 واجابوا بان المعنى الزائد كونه نفيسا فلذلك قصره بعبدا او امه لان الادمى اشرف الحيوان وعلى هذا
 فالذى وقع في رواية محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة من زيادة ذكر الفرس في هذا الحديث

وهم ولفظه غرة عبدا وامة او فرس او بغل ويمكن ان يكن محفوظا ان الفرس هي الاصل في الغرة كما
 تقدم وعلى قول الجمهور فاقول ما يجزى من العبد والامة ما سلم من العيوب التي يثبت بها الرد في البيع لان
 المعيب ليس من الخيار واستنبط الشافعي من ذلك ان يكون منتفعا به فشرط ان لا ينقص عن سبع سنين
 لان من لم يبلغها لا يستقل غالبا بنفسه فيحتاج الى التعمد بالتربية فلا يجبر المستحق على اخذه واخذ
 بعضهم من لفظ الغلام ان لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين ومنهم من جعل الحد
 ما بين السبع والعشرين والراجح كما قال ابن دقيق العبد انه يجزى ولو بلغ الستين واكثر منها ما لم
 يصل الى عدم الاستقلال بالهرم والله اعلم واستدل به على عدم وجوب القصاص في القتل بالمتقل لانه
 صلى الله عليه وسلم لم يامر فيه بالقود وانما امر بالدية واجاب من قال به بان عمودا لفسطاط يختلف بالكبر
 والصغر بحيث يقتل بعضه غالبا ولا يقتل بعضه غالبا وطرده الممثلة في القصاص انما يشرع فيما اذا
 وقعت الحماية بما يقتل غالبا وفي هذا الجواب نظرفان الذي يظهر انه انما لم يوجب فيه القود لانهم يقصد
 مثلها وشرط القود العمد وهذا انما هو شبه العمد فلا حجة فيه للقتل بالمتقل ولا عكسه الحديث
 الثاني (قوله حدثنا وهيب) هو ابن خالد وصرح ابو داود في روايته عن موسى بن اسمعيل شيخ
 البخاري به (قوله عن هشام) هو ابن عروة وصرح الاسماعيلي من طريق عفان عن وهيب به
 (قوله عن ابيه عن المغيرة) في رواية الاسماعيلي من طريق ابن جريج حدثني هشام بن عروة عن
 ابيه انه حدثه عن المغيرة بن شعبه انه حدثه قال ابو داود عقب رواية وهيب رواه حماد بن زيد وحامد
 بن سلمه عن هشام عن ابيه ان عمر بن الخطاب لم يذكر المغيرة في السند (قلت) وهي رواية عبيد الله بن موسى
 التي تلي حديث الباب وساق الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد وعبد الله بن المبارك وعبيدة كلهم عن
 هشام نحوه وخالف الجميع وكيع فقال عن هشام عن ابيه عن المسود بن مخرمة ان عمر استشار الناس
 في املاص المرأة فقال المغيرة اخرج به مسلم (قوله عن امرانه استشارهم) في رواية الاسماعيلي من
 طريق سفيان بن عيينة عن هشام عن ابيه عن المغيرة ان عمر (قوله في املاص المرأة) في رواية المصنف
 في الاعتصام من طريق ابى معاوية عن هشام عن ابيه عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في املاص المرأة
 وهي التي تضرب بطنها فتلقى جنبها فقال ايكم سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيئا وهذا التفسير
 اخص من قول اهل اللغة ان الاملاص ان تزلقه المرأة قبل الولادة اي قبل حين الولادة هكذا نقله ابو
 داود في السنن عن ابى عبيد وهو كذلك في الغريب له وقال الخليل املاصت المرأة والناقاة اذا رمت ولدها
 وقال ابن القطاع املاصت الحامل اتمت ولدها ووقع في بعض الروايات ملاص بغير اتم كانه اسم فعل
 الولد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه او اسم لتلك الولادة كالطداج ووقع عند الاسماعيلي
 من رواية ابن جريج عن هشام المشار اليه قال هشام الملاص للجنين وهذا يتخرج ايضا على الحذف
 وقال صاحب البارع الاملاص الاسقاط واذا قبضت على شيء فسقط من يده فقول املاص من يده
 املاصا واملص ملامسا ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب ان عمر استشار الناس من
 سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى في السقط (قوله فقال المغيرة) كذا في رواية عبيد الله بن موسى
 وفي رواية ابن عيينة فقام المغيرة بن شعبه فقال بلى انا يا امير المؤمنين وفيه تخرجه وكان السياق يقتضي
 ان يقول فقلت وقد وقع في رواية ابى معاوية المذكورة فقلت انا (قوله قضى النبي صلى الله عليه
 وسلم بالغرة عبدا وامة) كذا في رواية عفان عن وهيب باللام وهو يؤيد رواية التنوين

حدثنا موسى بن اسمعيل
 حدثنا وهيب حدثنا هشام
 عن ابيه عن المغيرة بن
 شعبه عن عمر رضي الله
 عنه انه استشارهم في
 املاص المرأة فقال المغيرة
 قضى النبي صلى الله عليه
 وسلم بالغرة عبدا وامة قال
 ات من يشهد معك

وسائر الروايات بغرة ومنها رواية أبي معاوية بلفظ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيها غرة
عبد أو أمة (قوله فشهد محمد بن مسلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به) كذا في رواية وهيب
مختصر وفي رواية ابن عينة فقال عمر من يشهد معك فقام محمد فشهد بذلك وفي رواية وكيع فقال اتني
عن يشهد معك فجاء محمد بن مسلمة فشهد له وفي رواية أبي معاوية فقال لا تبرح حتى تجيء بالخارج مما
قلت قال فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فجلست به فشهد معي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى
به (قوله حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام) هو ابن عروة وهما في حكم الثلاثيات لأن هشاما
تابعي كما سبق تفرير في رواية عبيد الله بن موسى أيضا عن الأعمش في أول الديات (قوله عن أبيه
أن عمر) هذا صورته الأرسال لكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن عروة جملته عن المغيرة وأن
لم يصح به في هذه الرواية وفي عدول البخاري عن رواية وكيع إشارة إلى ترجيح رواية من قال فيه
عن عروة عن المغيرة وهم الأكثر (قوله فقال المغيرة) كذا في ذي زوهر والأوجه وغيره وقال المغيرة
بالواو (قوله أنت بمن شهد) كذا في كثير من النسخ وحذفت عنه بعضهم الباء
من قوله بمن وقع في رواية أبي ذر عن غير الكشميهني بألف ممدودة ثم نون ثم مشاة بصيغة استفهام
المخاطب على إرادة الاستثبات أي أنت تشهد ثم استفهمه ثانيا من يشهد معك (قوله في الطريق
لثالث حدثنا محمد بن عبد الله) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي نسبة إلى جده وقد أخرجه أبو نعيم
في المستخرج من طريق ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق أو كلام الأسماعيلي يشعر
بأن البخاري أخرجه عن محمد بن سابق نفسه بلا واسطة (قوله أنه استشارهم في أملاص المرأة مثله)
يعني مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد الحديث أصل في إثبات دية الجنين وإن الواجب فيه غرة
أما عبد أو أمة وذلك إذا ألقته ميتا بسبب الجنابة وتصرف الفقهاء بالتقييد في سن الغرة وليس ذلك
من مقتضى الحديث كما تقدم واشتار عمر في ذلك أصل في سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه
أو كان عند شك أو أراد الاستثبات وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى على الأكابر ويعلمها من دونهم وفي
ذلك رد على المقلد إذا استدلل عليه بخبر يخالفه فيجب لو كان صحيحا لعلمه فلا من مثله لأن ذلك إذا جاز
خفاؤه عن مثل عمر فخفاؤه عن بعده أجوز وقد تعلق بقول عمر لثاني عن يشهد معك من يرى اعتبار
العدد في الرواية ويشرط أنه لا يقبل أقل من اثنين كافي غائب الشهادات وهو ضعيف كما قال ابن دقيق
العيد فإنه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواطن وطلب العدد في صورة جزئية لا يدل على اعتباره في كل
واقعة بل هو المانع الخاص بتلك الصورة أو وجود سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار ولا سيما
إذا قامت قرينة وقرب من هذا قصة عمر مع أبي موسى في الاستئذان (قلت) وقد تقدم شرحها
مسنوفا في كتاب الاستئذان وبسط هذه المسئلة أيضا هناك وبأني أيضا في باب إجازة خبر الواحد
من كتاب الأحكام وقد صرح عمر في قصة أبي موسى بأنه أراد الاستثبات وقوله في أملاص المرأة صرح
في وجوب الانفصال ميتا من قوله في حديث أبي هريرة قضى في الجنين وقد شرط الفقهاء في وجوب
الغرة انفصال الجنين ميتا بسبب الجنابة فلو انفصل جيا ثم مات وجب فيه القودا والدية كاملة ولو مات
الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية لعدم ثبوت وجود الجنين وعلى هذا هل المعتبر نفس
الانفصال أو تحقق حصول الجنين فيه وجهان أصحهما الثاني ويظهر أثره فيما لو قدت نصفين أو
شق بطنها فشوه الجنين وما إذا خرج راس الجنين مثلا بعد ما ضرب ومات الأم ولم ينفصل قال ابن
دقيق العيد ويحتاج من قال ذلك إلى تأويل الرواية وجملها على أنه انفصل وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه

فشهد محمد بن مسلمة أنه
شهد النبي صلى الله عليه
وسلم قضى به * حدثنا عبيد
الله بن موسى عن هشام
عن أبيه أن عمر نشد
الناس من سمع النبي صلى
الله عليه وسلم قضى في
السقط فقال المغيرة أنا
سمعتة قضى فيه بغرة عبد
أو أمة قال أنت من يشهد
معك على هذا من يشهد
معك على هذا فقال محمد بن
مسلمة أنا أشهد على النبي
صلى الله عليه وسلم على
هذا حدثني محمد بن عبد
الله حدثنا محمد بن سابق
حدثنا زائدة حدثنا هشام
ابن عروة عن أبيه أنه
سمع المغيرة بن شعبه يحدث
عن عمر أنه استشارهم في
أملاص المرأة مثله

الليث عن ابن شهاب عن
عبد الله بن المسيب عن أبي
هريرة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في
جنين امرأة من بني طحيان
بغرة عبد أو أمه ثم
المرأة التي قضى عليها
بالغرة توفيت فقضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن
ميراثها لبنيتها وزوجها وأن
العقل على عصبتها ما وجدنا
أحد بن صالح حدثنا ابن
وهب حدثنا يونس عن
ابن شهاب عن ابن المسيب
وأبي سلمة بن عبد الرحمن
أن أبا هريرة رضي الله
عنه قال اقتلت امرأة
من هذيل فرمت أحدهما
الأخرى بحجر فقتلتها وما
في بطنها فاختصموا إلى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقضى أن دية جنينها غرة
عبد أو وليدة وقضى أن
دية المرأة على عاقبتها وباب
من استعان عبد أو صبيبا
ويذكر أن أم سلمة بعثت
إلى معلم الكتاب أبعث إلى
غلمانا ينقشون صوفا
ولا تبعث إلى حرا

(قلت) وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود فاسقطت غلاما قد نبت شعره ميتا فهذا خبر صحيح
في الاتصال ووقع مجموع ذلك في حديث الزهري في رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر المأذني في
الطب فاصاب بطنها وهي حامل فقتل ولدها في بطنها وفي رواية مالك في هذا الباب فطرح جنينها
واستدل به على أن الحكم المذکور خاص بولد الحرة لأن القصة وردت في ذلك وقوله في أملاص المرأة
وإن كان فيه عموم لسكن الراوي ذكر أنه شهد واقعة مخصوصة وقد تصرف الفقهاء في ذلك فقال
الشافعية الواجب في جنين الأمه عشرة قيمة أمه كما أن الواجب في جنين الحرة عشرة دينها وعلى أن
الحكم المذکور خاص عن يحكم بإسلامه (هـ) ولم يتعرض جنين محكوم بتهوده أو تنصره ومن
الفقهاء من قاسه على الجنين المحكوم بإسلامه تبعوا وليس هذا من الحديث وفيه أن القتل المذکور
لا يجري مجرى العمد والله أعلم واستدل به على ذم السجعة في الكلام ومحل الكراهة إذا كان ظاهر
التكليف وكذا لو كان منسجما لكنه في أبطال حتى أو تحققت بطل فاما لو كان منسجما وهو في حق أو
مباح فلا كراهة بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه اذعان مخالف للطاعة كما وقع
لمثل القاضي الفاضل في بعض رسائله أو افلاح عن معصية كما وقع لمثل أبي الفرج بن الجوزي في
بعض مواعظه وعلى هذا يحمل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا عن غيره من السلف الصالح
والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عن قصد إلى التجميع وإنما
جاء اتفاقا لعظم بلاغته وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب ومراعاتهم في ذلك
متفاوتة جدا والله أعلم (قوله) باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد على الولد
ذكر فيه حديث أبي هريرة المذکور في الباب الذي قبله من وجهين قال الاسماعيلي هكذا ترجم أن
العقل على الوالد وعصبة الوالد وليس في الخبر بإيجاب العقل على الوالد فإن أراد الوالد التي كانت هي
الجانبة فقد يكون الحكم عليها فإذا ماتت أو عاشت فالعقل على عصبتها انتهى والمعتمد ما قال ابن
بطل مراده أن عقل المرأة المفتولة على والد القاتلة وعصبتها (قلت) وأبوها وعصبة أبيها عصبتها
فطابق لفظ الخبر الأول في الباب وأن العقل على عصبتها وبينه لفظ الخبر الثاني في الباب أيضا وقضى
أن دية المرأة على عاقبتها وانما ذكره بلفظ الوالد للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق القصة وقوله
لأعلى الولد قال ابن بطل يريد أن ولد المرأة إذا لم يكن من عصبتها لا يعقل عنها لأن العقل على العصبة
دون ذوى الأرحام ولذلك لا يعقل الأخوة من الأم قال ومقتضى الخبر أن من يرثها لا يعقل عنها إذا لم
يكن من عصبتها وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر (قلت) وقد ذكرت قبل هذا أن
أن في رواية أسامة بن عمير قال أبوها نعم يعقلها بنوها فقال النبي صلى الله عليه وسلم الدية على العصبة
(قوله) باب من استعان عبد أو صبيبا كذا لا كثر بالنون وللنسي والاسماعيلي استعار
بالراء قال الكرمانى ومناسبة الباب للكتاب أنه لو هلك وجبت قيمة العبد أو دية الحر (قوله) ويذكر
أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب (في رواية النسي معلم كتاب بالتشكير) (قوله) أبعث إلى غلمانا
ينقشون (هو بضم الفاء وبالشين المعجمة) (قوله) صوفا ولا تبعث إلى حرا كذا للجمع ووربك سراهمزة
وقد فتح اللام الحقيقية بعد ياء ثقيلة وذكره ابن بطل بلفظ لا يحرف الاستثناء وشرحه على ذلك وهو
عكس معنى رواية الجماعة وهذا لا أثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد بن
المنكدر عن أم سلمة وكأنه منقطع بين ابن المنكدر وأم سلمة ولذلك لم يجزم به ثم ذكر حديث انس

(هـ) قوله ولم يتعرض الخ كذا
في بعض النسخ وفي بعضها قبل
قوله ولم يتعرض ولا سلامة
تبعوا ولعل فيه سقطا
وتحريف فاحرراه مصححه
حدثني عمرو بن زراره أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم

في خدمته النبي صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر بالتماس ابي طلحة من النبي صلى الله عليه وسلم واجابته له وأبو طلحة كان زوج ام انس وعن رايها فعل ذلك وقد بينت ذلك في اول كتاب الوصايا قال ابن بطال انما اشترطت ام سلمة الحر لان جمهور العلماء يقولون من استعان حرالم يبلغ أو عبدا بغير اذن مولاه فهلكا من ذلك العمل فهو ضامن اقيمة العبد وأما دية الحرف فهي على عاقلة (قلت) وفي الفرق من هذا التعليل نظر ونقل ابن التين ما قال ابن بطال ثم نقل عن الداودي انه قال يحمل فعلى ام سلمة على انها امهم قال فعلى هذا الفرق بين حرو عبدو ونقل عن غيره انها اشترطت ان لا يكون حرا لانها ام لثاقماتها كمالها وعبيدنا كعبيدها واما اولادنا فاجتبتهم وقال الكرماني لعل غرضها من منع بعث الحرا كرام الحرو وابطال العوض لانه على تقدير هلاكه في ذلك لا تضمنه بخلاف العبد فان الضمان عليها لو هلك به وفيه دليل على جواز استخدام الاحرار واولاد الجيران فيما لا كبير مشقة فيه ولا يخاف منه التلغف كما في حديث الباب وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في اوخر الوصايا (قوله عن عبد العزيز) هو ابن صهيب وقد تقدم منسوبا في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا ومناسبة اثر ام سلمة قصة انس ان في كل منهما استخدام العبد غير باذن وابه وهو جار على العرف السائغ في ذلك وانما خصت ام سلمة العبد بذلك لان العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيدهم في الامر اليسير الذي لا مشقة فيه بخلاف الاحرار فلم يجز اعادته بالتصرف فيهم بالخدمة كما يتصرف في العبيد واما قصة انس فانه كان في كفالة امة فرأت له من المصلحة ان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم لما في ذلك من تحصيل النفع العاجل والاجل فاحضرته وكان زوجها معها فذهب الاحضار اليها تارة واليه اخرى وهذا صدر من ام سليم اول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كما سبق في باب حسن اطلاق من كتاب الادب واضحا وكانت لابي طلحة في احضار انس قصة اخرى وذلك عند ارادة النبي صلى الله عليه وسلم الخروج الى خيبر كما اوضحنا ذلك هناك ايضا وقد قدم في كتاب المغازي قوله صلى الله عليه وسلم لابي طلحة لما اراد الخروج الى خيبر التمس لي غيلا ما يخرج معي فاحضر له انسا وقد بينت وجه الجمع المذكور في كتاب الادب ايضا قال الكرماني مناسبة الحديث للترجيه ان الخدمة مستلزمة للاطاعة وقوله في آخر الحديث فما قال لي اشي صنعت لم صنعت هذا هكذا ولا لشي لم اصنعه لم تصنع هذا هكذا كذا وقع بصيغة واحدة في الاثبات والنفي وهو في الاثبات واضح واما النفي فقال ابن التين مراده انه لم يلمه في الشق الاول على شئ فعله ناقصا عن ارادته تجوز اعننه وحلما ولا لامة في الشق الثاني على ترك شئ لم يفعله خشية من انس ان يخطئ فيه لو فعله والى ذلك اشار بقوله هذا هكذا لانه كما صفح عنه فيما فعله ناقصا عن ارادته صفح عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطا منه ولو فعله ناقصا عن ارادته اصفح عنه انتهى ملخصا ولا يخفى تكلفه وقد اخرج به الاسماعيلى من طريق ابن جريج قال اخبرني اسمعيل وهو ابن ابراهيم المعروف بابن عليه روايه في هذا الباب بلفظ ولا لشي لم افعله لم تفعله وهذا من رواية الاكابر عن الاساغر فان ابن عليه مشهور بالرواية عن ابن جريج هنا عن تلميذه (قوله باب المعدن جبارو البثر جبار) كذا ترجم بعض الخبر وافرده بعضه بعده وترجم في الزكاة ليقية وقد تقدم في كتاب الشرب من طريق ابي صالح عن ابي هريرة بتمامه وبدا فيه بالمعدن وثني بالبشر واورده هنا من طريق الليث قال حدثني ابن شهاب وهذا مما سمعته الليث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة (قوله عن سعيد بن المسيب وابي سلمة) كذا جمعهما الليث وواقعه الاكثر واتصروا بعضهم على ابي سلمة وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن شهاب فقال عن سعيد بن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن وهذا قد يظن انه عن سعيد

عن عبد العزيز من انس قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة اخذ أبو طلحة بيدي فاطلقني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان انسا غلام كيس فلبس خدمته قال فخدمته في الحضر والسفر والله ما قال لي لشي صنعت لم صنعت هذا هكذا ولا لشي لم اصنعه لم تصنع هذا هكذا في باب المعدن جبارو البثر جبار حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

مرسل وعن أبي سلمة موصول وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن بزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدارقطني الموقوف عن ابن شهاب عن سعيد بن أبي سلمة وليس قول يونس بدفع (قلت) قد تابعه الأوزاعي عن الزهري في قوله عن عبيد الله لكن قال عن ابن عباس بدل أبي هريرة وهو وهم من الراوي عنه يوسف بن خالد كاتبه عليه ابن عدي وقد روى سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وحده عن أبي هريرة شيئا منه وروى بعض الضعفاء عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بن مالك عن بعضه ذكروه ابن عدي وهو غلط وأخرج مسلم الحديث بتمامه من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة وقد رواه عن أبي هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد في الباب الذي بعده وهما من منبه أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي (قوله العجاء) بفتح المهملة وسكون الجيم وبالمدة ثابت أعجم وهي البهيمة ويقال أيضا لكل حيوان غير الإنسان ويقال لمن لا يهتد بالصراط والمراد هنا الأول (قوله جبار) بضم الجيم وتخفيف الموحدة هو المهدر الذي لا شيء فيه كذا أسنده ابن وهب عن ابن شهاب وعن مالك ما لا يدعي فيه أخرجه الترمذي وأصله أن العرب تسمى السيل جبارا أي لا شيء فيه وقال الترمذي فسر بعض أهل العلم قالوا العجاء الدابة المنفلتة من صاحبها فأصابت من انفلاتها فلا غرم على صاحبها وقال أبو داود بعد تخريج العجاء التي تكون منفلتة لا يكون معها أحد وقد تكون بالتهار ولا تكون بالليل ووقع عند ابن ماجه في آخر حديث عبادة بن الصامت لعجاء البهيمة من الأنعام وغيرها والجبار هو المهدر الذي لا يغرم كذا وقع التفسير مدرجا وكأنه من رواية موسى بن عقبة وذكر ابن العربي أن بناء ج ب للرفع والاهدار من باب السلب وهو كثير يأتي اسم الفعل والفاعل اسباب معناه كما يأتي لاثبات معناه ونعته شيئا في شرح الترمذي بأنه للرفع على باب به لأن اتلافات الأدمى مضمونة مقهور متلفها على ضمانها وهذا اتلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به أحد وسيأتي بقية ما يتعلق بالعجاء في الباب الذي يليه (قوله والبشر جبار) في رواية الأسود ابن العلاء عند مسلم والبشر جرحها جبارا ما لبشر فهي بكسر الموحدة ثم باء ساكنة مهموزة ويجوز تسهيلها وهي مؤنثة وقد تذكر على معنى القليب والطوى والجمع أبور وآبار بالمد والتخفيف وبهمزة بينهما موحدة ساكنة قال أبو عبيد المراد بالبشر هنا العادية القديمة التي لا يعلم لها مالك تكون في البادية فيقع فيها إنسان أو دابة فلا شيء في ذلك على أحد وكذلك لو حفر بشر في ملكه أو في موات فوقع فيها إنسان أو غيره فتلّف فلا ضمان إذا لم يكن منه سبب إلى ذلك ولا تغرير وكذا لو استأجر إنسانا بالبحر فله البشر فأنارت عليه فلا ضمان وأما من حفر بشر في طريق المسلمين وكذا في ملك غيره فغير أن يتلّف بها إنسان فإنه يجب ضمانه على عاقلة الحافر والكفارة في ماله وإن تلف بها غير آدمى وجب ضمانه في مال الحافر ويطبق بالبشر كل حفرة على التفصيل المذکور والمراد بجرحها وهي بفتح الجيم لا غير كما نقله في النهاية عن الأزهري ما يحصل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الاتلافات ملحقة بها قال عياض وجماعة إنما عبر بالجرح لأنه الأغلب أو هو مثال نبيه به على ما عداه والحكم في جميع الاتلاف بها سواء سواء كان على نفس أو مال ورواية الأكرت تناول ذلك على بعض الآراء ولكن الراجح الذي يحتاج لتقدير لا عموم فيه قال ابن بطال وخالف الحنفية في ذلك فضمنوا حافر البشر مطلقا قياسا على ركب الدابة ولا قياس مع النص قال ابن العربي اتفقت الروايات المشهورة على التلفظ بالبشر وجاءت رواية شاذة بلفظ النار جبار بنون والتف ساكنة قبل الراء ومعناه عندهم أن من استوقد ناراً بما يجوز له فعدت حتى اتلفت شيئا فلا ضمان عليه قال وقال بعضهم صحفها بعضهم لأن أهل اليمن يكتبون النار بالياء لا بالالف فظن بعضهم البشر بالموحدة النار بانون فرواها كذلك (قلت)

العجاء جرحها جبار
والبشر جبار

هذا التأويل نقله ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن معين وجزم بان معمر اصحفه حيث رواه عن همام
 عن أبي هريرة قال قال ابن عبد البر ولم يأت ابن معين على قوله بدليل وليس بهذا تردد أحاديث الثقات (قلت)
 ولا يعترض على الحفاظ الثقات بالاحتمالات ويؤيده ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي
 هريرة على ذكر البشردون الداروقد ذكر مسلم ان علامة المنكر في حديث المحدث أن يعمد الى مشهور
 بكثرة الحديث والاصحاب فيأتي عنه بما ليس عندهم وهذا من ذلك ويؤيده أيضا انه وقع عند أحمد
 من حديث جابر بلفظ والحب جبار بجيم مضمومة وموحدة ثقيلة وهي البشرد وقد اتفق الحفاظ على
 تغليب سفيان بن حسين حيث روى عن الزهري في حديث الباب الرجل جبار بكسر الراء وسكون الجيم
 وما ذاك الا ان الزهري مكث من الحديث والاصحاب فتفرّد سفيان عنه بهذا اللفظ فعده منكر او قال
 الشافعي لا يصح هذا وقال الداروقطنى رواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد
 الله والاعرج وأبو صالح ومحمد بن زباد ومحمد بن سيرين فلم يذكرها وكذلك رواه أصحاب الزهري
 وهو المعروف نعم الحكم الذي نقله ابن العسري صحيح ويمكن أن ينلقى من حيث المعنى من الاطلاق
 بالعجماء ويلتحق به كل جاد فلو أن شخصا عثر فوق رأسه في جدار فأتى أو انكسر لم يجب على صاحب
 الجدار رمي (قوله والمعدن جبار) وقع في رواية الاسود بن العلاء عند مسلم والمعدن جرحها جبار
 والحكم فيه ما تقدم في البشر لكن البشر مؤنثة والمعدن مذكرة كانه ذكره بالتأنيث للوإخاء أو للاختلاف
 أرض المعدن فلو حفر معدن في ملكه أو في موت فوقع فيه شخص فمات فدمه هدر وكذا لو استاجر اجيرا
 يعمل له فأتاه عليه فمات ويلتحق بالبشر والمعدن في ذلك كل أجبر على عمل كمن استؤجر على صعود نخلة
 فسقط منها فمات (قوله وفي الركاز الخمس) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة (قوله باب
 العجماء جبار) أفردتها بترجمة لما فيها من التفارب الزائدة عن البشر والمعدن وتقدمت الإشارة الى
 ذلك (قوله وقال ابن سيرين كانوا لا يضمنون) بالتشديد (من النفعه) بفتح النون وسكون الفاء ثم جاء
 مهملة أى الضرر بالرجل يقال نفعت الدابة اذا ضربت برجلها ونفع بالمال رمى به ونفع عن فلان
 ونافع دفع ودافع (قوله ويضمنون من رد العنان) بكسر المهملة ثم نون خفيفة هو ما يوضع في فم الدابة
 ليصرفها الى الراكب كما يختار والمعنى ان الدابة اذا كانت موكوبة فلفت الراكب عنانها فاصاب برجلها
 شبا ضمنه الراكب واذا ضربت برجلها من غير ان يكون له في ذلك تسبب لم يضمن وهذا الاثر وصلة
 سعيد بن منصور عن هشيم حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين وهذا سند صحيح وأسنده ابن أبي
 شيبة من وجه آخر عن ابن سيرين نحوه (قوله وقال ابن جاد لا تضمن النفعه الا ان ينخس) بنون
 ومعجمة ثم مهملة أى يطعن (انسان الدابة) هو أعم من ان يكون صاحبها أو جنيا وهذا الاثر وصل
 بعضه ابن أبي شيبة من طريق شعبة سالت الحكم عن رجل واقف على دابته فضررت برجلها فقال
 يضمن وقال جاد لا يضمن (قوله وقال شريح) هو ابن الحرث القاضي المشهور (قوله لا يضمن ما عاقبت)
 أى الدابة (يضربها) تضرب برجلها (وصلة ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شريح قال
 يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة اذا عاقبت قلت وما عاقبت قال اذا ضرب بها رجل فاصابته
 واخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد (أ) اوراس الا ان يضرب بها رجل فتعاقبه فلا ضمان
 (قوله وقال الحكم) أى ابن عتيبة بمثناة وموحدة مصغر هو الكوفي احد فقائهم (وجاد) هو
 ابن أبي سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضا (قوله اذا ساق المسكاري) بكسر الراء وفتحها أيضا (قوله
 جار عليه امرأة فتخر) بانحاء المعجمة أى تسقط (لاشئ عليه) أى لا ضمان (قوله وقال الشعبي

والمعدن جبار وفي
 الركاز الخمس باب
 العجماء جبار وقال ابن
 سيرين كانوا لا يضمنون
 من النفعه ويضمنون
 من رد العنان وقال جاد لا
 تضمن النفعه الا ان
 ينخس انسان الدابة وقال
 شريح لا يضمن ما عاقبت
 ان يضربها فتضرب برجلها
 وقال الحكم وجاد اذا ساق
 المسكاري جار عليه امرأة
 فتخر لاشئ عليه وقال
 الشعبي

(أ) قوله وزاد اوراس كذا
 بالاصول وحرر نظم الرواية
 اه مصححة

إذا ساق دابة فأنعها فهو ضامن لما أصابت وإن كان خلفها مترسلا لم يضمن (وصلها سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق اسمعيل بن سالم عن عامر وهو الشعبي قال إذا ساق الرجل الدابة وأنعها فاصابت إنسانا فهو ضامن فإن كان خلفها مترسلا أي عشي على هيئته فليس عليه ضمان فيما أصابت قال ابن بطال فرق الخنزية فيما أصابت الدابة بيدها أو رجلها فقالوا لا يضمن ما أصابت برجلها وذنبا ولو كانت بسبب ويضمن ما أصابت بيدها أو فاسار البخاري إلى الرد عما نقله عن أنثمة أهل الكوفة مما يخالف ذلك وقد احتج لهم الطحاوي بأنه لا يمكن الاحتفاظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والنم واحتج برواية سفيان بن حسين الرجل جبار وقد غلظه الحفظ ولو صح فاليد أيضا جبار بالقياس على الرجل وكل منهما مقيد بما إذا لم يكن لمن هي معه مباشرة ولا تسبب ويحتمل أن يقال حديث الرجل جبار مختصر من حديث العجماء جبار لأنهما فرد من أفراد العجماء وهم لا يقرولون بتخصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه وقد وقع في حديث الباب زيادة والرجل جبار أخرجه الدارقطني من طريق آدم عن شعبة وقال تفرد آدم عن شعبة بهذه الزيادة وهي وهم وعند الخنزية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد في الرجل والذنب إلا أن أوقفها في الطريق وأما السابق فتقبل ضامن لما أصابت بيدها أو رجلها إلا النخعة عمر أي عينه فيمكنه الاحتراز عنها والراجع عندهم لا يضمن النخعة وإن كان يراها أو ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه بخلاف الفم فإنه يمنعها بالجام وكذا قال الحنابلة (قوله حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ومحمد بن زيادة هو الجحى والسند بصريون (قوله عن أبي هريرة) في رواية الأسماعيلي من طريق علي بن الجعد عن شعبة عن محمد بن زياد سمعت أبا هريرة (قوله العجماء عقلها جبار) في رواية حامد البلخي عن أبي زيد عن شعبة جرح العجماء جبار أخرجه الأسماعيلي ووقع في رواية الأسود بن الملاء عند مسلم العجماء جرحها جبار وكذا في حديث كثير بن عبد الله المزني عن ابن ماجه وفي حديث عبادة بن الصامت عنده وقال شيخنا في شرح الترمذي وليس ذكر الجرح قبله وإنما المراد به اتلافها بأي وجه كان سواء كان بجرح وغيره والمراد بالعقل الدية أي لادية فيما تلفه وقد استدلل بهذا الاطلاق من قال لا ضمان فيما أنلفت البهيمة سواء كانت منفردة أو معها أحد سواء كان راكبها أو ساقها أو فأندها وهو قول الطاهري واستثنوا ما إذا كان الفعل منسوباً إليه بأن جاماً على ذلك الفعل إذا كان راكباً كان يلوى عنانها فتتلف شيئا برجلها مثلاً أو يقطعها أو يزجرها حين يسوقها أو يقرودها حتى تتلف ما هربت عليه وأما ما لا ينسب إليه فلا ضمان فيه وقال الشافعية إذا كان مع البهيمة إنسان فإنه يضمن ما أنلفته من نفس أو عضواً أو مال سواء كان سائقاً أو راكباً أو قائداً سواء كان مالكاً أو أجيراً أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً وسواء أنلفت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو رأسها وسواء كان ذلك ليلاً ونهاراً والحجة في ذلك أن الاتلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ومن هو مع البهيمة كما علمها فهي كالآلة بيده ففعلها منسوب إليه سواء جاماً عليه أم لا سواء علم به أم لا وعن مالك كذلك إلا أن رجحت بغير أن يفعل بها أحد شيئا تر مع بسببه وحكاة ابن عبد البر عن الجمهور وقد وقع في رواية جابر عند أحمد البرار بلفظ السائمة جبار وفيه اشعار بأن المراد العجماء البهيمة التي ترعى لا كل بهيمة لكن المراد بالسائمة هن التي ليس معها أحد لأنه الغالب على السائمة وليس المراد بها التي لا تعلق كافي الزكاة فإنه ليس مقصوداً هنا واستدل به على أنه لا فرق في اتلاف البهيمة للزروع وغيرها في الليل والنهار وهو قول الخنزية والظاهرية وقال الجمهور وإنما يسقط الضمان إذا كان ذلك نهاراً وأما بالليل فإن عليه حفظها فإذا أنلفت بتقصير منه وجب عليه

إذا ساق دابة فأنعها فهو
ضامن لما أصابت وإن كان
خلفها مترسلا لم يضمن
حدثنا مسلم حدثنا شعبة
عن محمد بن زياد عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال العجماء
عقلها جبار والبشر جبار
والمعدن جبار وفي الركاز
النخس

باب اثم من قتل ذميا
بغير جرم * حدثنا قيس
ابن حفص حدثنا عبد
الواحد حدثنا الحسن
حدثنا مجاهد عن عبد الله
ابن عمرو عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال

ضمان ما أنفقت ودليل هذا التخصيص ما أخرجه الشافعي رضي الله عنه وأبو داود والنسائي وابن
ماجه كلهم من رواية الاوزاعي والنسائي أيضا وابن ماجه من رواية عبد الله بن عيسى والنسائي أيضا
من رواية محمد بن مبسر واسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام بن محبصة الانصاري عن البراء
ابن عازب قال كانت له ناقة ضاربة قد خلت حائطا فافست فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وان حفظ الماشية بالليل على أهلها وان على أهل المواشي ما أصابت
ماشيتهم بالليل وأخرج ابن ماجه أيضا من رواية لليث عن الزهري عن ابن محبصة ان ناقة للبراء ولم
يسم حراما وأخرج أبو داود عن رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلا قال عن حرام بن محبصة عن
ابيه وكذا أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبصة ان ناقة وأخرجه
الشافعي في رواية المزني في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فزاد مع حرام بن سعد بن المسيب قال ان
ناقة للبراء وفيه اختلاف آخر أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل
فاختلف فيه على الزهري على ألوان والمسند منها طريق حرام عن البراء وحرام بن محبصة اختلف هل
هو ابن محبصة نفسه أو ابن سعد بن محبصة قال ابن حزم وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه الزهري ولم
يوثقه (قلت) وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال انه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا فيجوز
ان يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء فتجتمع الروايات ولا يمنع أن يكون
للزهري فيه ثلاثة أشياخ وقد قال ابن عبد البر هذا الحديث وان كان مرسل لا فهو مشهور حدث به
الثقات وتلقاه فقهاء الطحاوي بالقبول وأما إشارة الطحاوي الى انه منسوخ بحديث الباب فقد تعقبوه
بان النسخ لا يثبت بالاحتمال مع الجهل بالتاريخ وأقوى من ذلك قول الشافعي أخذنا بحديث البراء
لثبوته ومعرفة رجاله ولا يخالفه حديث العجماء جبار لانه من العام المراد به الخاص فلما قال العجماء
جبار وقضى فيما أفست العجماء بشئ في حال دون حال ذلك على ان ما أصابت العجماء من جرح
وغیره في حال جبار وفي حال غير جبار ثم نقض على الحنفية أنهم لم يستمروا على الأخذ به ومعه في تضمنين
الراكب متمسكين بحديث الرجل جبار مع ضعف راويه كما تقدم وتعقب بعضهم على الشافعية قولهم
انه لو جرت عادة قوم ارسال المواشي ليلا وجسها نهارا انعكس الحكم على الأصح وأجابوا بانهم اتبعوا
المعنى في ذلك ونظيره القسم الواجب للمرأة لو كان يكتسب ليلا وياوي الى أهلها نهارا لان انعكس الحكم
في حقه مع ان عماد القسم الليل نعم لو اضطربت العادة في بعض البلاد فكان بعضهم يرسلها ليلا وبعضهم
يرسلها نهارا فالظاهر انه يقضى بما دل عليه الحديث (قوله باب اثم من قتل ذميا بغير جرم)
بضم الجيم وسكون الراء وقد بينت في الجزية حكمه هذا القيد وانه وان لم يذكر في الخبر فقد عرف من
قاعدة الشرع ووقع نصا في رواية أبي معاوية عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيلي بلفظ حق والبيهقي من
رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آبائهم عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم بلفظ من قتل معاهدا له ذمة الله ورسوله ولا يبي داود والنسائي من حديث أبي
بكرة من قتل معاهدا في غير كنه والذمي منسوب الى الذمة وهي العهد ومنه ذمة المسلمين واحدة
(قوله عبد الواحد) هو ابن زياد (قوله حدثنا الحسن) هو ابن عمرو والقيمي بقاء ثم قاف مصغر وقد بينت
حاله في كتاب الجزية (قوله مجاهد عن عبد الله بن عمرو) هكذا في جميع الطرق بالعمدة وقد وقع في
رواية مروان بن معاوية عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو
فزاد فيه رجلا بن مجاهد وعبد الله أخرجه النسائي وابن أبي عاصم من طريقه وحزم أبو بكر البردنجي

في كتابه في بيان المرسل ان مجاهد الم يسمع من عبد الله بن عمرو (قوله من قتل نفسا معاهدا) كذا
 ترجم بالذمي وأورد الخبر في المعاهد وترجم في الجزية بلفظ من قتل معاهدا كما هو ظاهر الخبر والمراد
 به من له عهد مع المسلمين سواء كان بعقد جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم وكأنه أشار بالترجمة
 هنا الى رواية مروان بن معاوية المذكورة فان لفظه من قتل قبيلة من أهل الذمة ولترمذي من حديث
 أبي هريرة من قتل نفسا معاهدا لله ذمة الله وذمة رسوله الحديث وقد ذكر في الجزية من تابع عبد
 الواحد على اسقاط جنادة ونقل ترجيح الدارقطني لرواية مروان لاجل الزيادة ويثبت أن مجاهدا
 ليس مدلسا وسماعه عن عبد الله بن عمرو ثابت فترجح رواية عبد الواحد لانه توابع وانفرد مروان
 بالزيادة وقوله لم يرح تقدم شرحه في الجزية والمراد بهذا النبي وان كان عاما للتخصيص بزمان ما لما
 تعاضدت الأدلة العقلية والنقلية ان من مات مسلما ولو كان من أهل الكفاية فهو محكوم باسلامه
 غير محدد في النار وما له الى الجنة ولو عذب قبل ذلك (قوله لوجود) كذا لا كثر هنا وفي رواية
 الكشميني يهذف اللام (قوله أربعين عاما) كذا وقع للجميع وخالفهم عمرو بن عبد الغفار عن
 الحسن بن عمرو عند الاسماعيلي فقال سبعين عاما ومثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي من طريق
 محمد بن عجلان عن أبيه عنه ولفظه وان ربحها لوجود من مسيرة سبعين خريفا ومثله في رواية صفوان
 ابن سليم المشار اليها ونحوه لاجد من طريق هلال بن سيار عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 سيكون قوم لهم عهد فن قتل منهم رجلا لم يرح رائحة الجنة وان ربحها لوجود من مسيرة سبعين عاما
 وعند الطبراني في الاوسط من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ من مسيرة مائة عام وفي
 الطبراني عن أبي بكر بن خزيمة عام ووقع في الموطأ في حديث آخر ان ربحها لوجود من مسيرة خمسمائة
 عام وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من حديث أبي هريرة وفي حديث الجابر ذكره صاحب
 الفردوس ان ربح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام وهذا اختلاف شديد وقد تكلم ابن بطال على ذلك
 فقال الاربعون هي الاشد فمن بلغها زاد عمله ويقينه ونده فكانه وجد ربح الجنة التي تبعته الى الطاعة
 قال والسبعون آخر المعترك ويعرض عندها الندم وخشية هجوم الاجل فتزداد الطاعة بتوفيق الله
 فيجد ربحها من المدة المذكورة وذكر في الخمسمائة كلاما متكلفا حاصله انها مدة الفترة التي بين كل
 نبي ونبي فمن جاء في آخرها وآمن بالنبين يكون افضل من غيره فوجد ربح الجنة وقال الكرماني بمحمل
 ان لا يكون العدد بخصوصه مقصودا بل المقصود المبالغة في التكثير ولهذا خص الاربعين والسبعين
 لان الاربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لان فيه الاحاد واثم عشرة والمائة عشرات والالف
 مئات والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة اجزاء بقدره وهي النصف والثلث والسادس
 بغير زيادة ولا نقصان واما الخمسمائة فهي بعد ما بين السماء والارض (قلت) والذي يظهر لي في الجمع
 ان يقال ان الاربعين اقل زمن يدرك به ربح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك اذ كرت للمبالغة
 والخمسمائة ثم الالف اكثر من ذلك ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاعمال فمن ادركه من المسافة
 البعدى افضل ممن ادركه من المسافة القربى وبين ذلك وقد اشار الى ذلك شيخنا في شرح الترمذي فقال
 الجمع بين هذه الروايات ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص بتفاوت منازلهم ودرجاتهم ثم راي
 نحوه في كلام ابن العربي فقال ربح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وانما يدرك بما يخلق الله من ادراكه
 فتارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وتارة من مسيرة خمسمائة ونقل ابن بطال ان المهلب احتج
 بهذا الحديث على ان المسلم اذا قتل الذمي او المعاهد لا يقتل به الاقتصار في امره على الوعيد الاخرى

من قتل نفسا معاهدا لم
 يرح رائحة الجنة وان
 ربحها لوجود من مسيرة
 أربعين عاما

دون الديوى وسيأتى البحث فى هذا الحكم فى الباب الذى بعده (قوله باب لا يقتل المسلم
بالكافر) عقب هذه الترجمة بالتي قبلها الإشارة الى انه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذمى ان
يقتص من المسلم اذا قتله عمدا ولاشارة الى ان المسلم اذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل كافر بل
بحرم عليه قتل الذمى والمعاهد بغير استحقاق (قوله حدثنا صدقة بن الفضل) ثبت فى بعض النسخ
هنا حدثنا احمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف ان عامرا حدثهم عن ابي جعفر ح وحدثنا
صدقة بن الفضل الخ والصواب ما عندنا الا كثر وطريق احمد بن يونس تقدمت فى الجزية (قوله
مطرف) بهيمة وتشديد الراء هو ابن طريف بوزن عظيم كوفى مشهور (قوله سألت عليا) تقدم فى
كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال وهذا السياق اخبر من سياقه فى كتاب العلم من وجه آخر عن
مطرف قال احمد بن سفيان بن عيينة هذا السند هل عندكم شئ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير
القرآن ولم يتردد فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة الا فهم يؤتية الله رجلا فى القرآن وما فى هذه
الصحيفة قد ذكره وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف فى العلم وغيره مع شرح الحديث وبيان اختلاف
الفاظ نقلته عن علي وبيان المراد بالعقل وفكالك الاسير وما ترك قتل المسلم بالكافر فاخذ به الجمهور الا
انه يلزم من قول مالك فى قاطع الطريق ومن فى معناه اذا قتل غيلة ان يقتل ولو كان المقتول ذميا استثناء
هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكافر وهى لا تستثنى فى الحقيقة لان فيه معنى آخر وهو الفساد فى
الارض وخالف الحنفية فقالوا يقتل المسلم بالذمى اذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستامن وعن
الشعبي والنخعي يقتل باليهودى والنصرانى دون اليهودى واحتجوا بما وقع عند ابي داود من طريق
الحسن بن قيس بن عباد عن علي باقظ لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد فى عهده واخرجه ايضا من
رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده واخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقى عن عائشة
ومعقل بن يسار وطريقه كلها ضعيفة الا الطريق الاولى والثانية فان سند كل منهما حسن وعلى تقدير
قبوله فقالوا وجه الاستدلال منه ان تقديره لا يقتل ذو عهد فى عهده بكافر قالوا وهو من عطف الخاص
على العام فيقتضى تخصيصه لان الكافر الذى يقتل به ذوالعهد هو الحربى دون المساوى له والا على
فلا يبقى من يقتل بالمعاهد الا الحربى فيجب ان يكون الكافر الذى لا يقتل به المسلم هو الحربى تسوية
بين المعطوف والمعطوف عليه قال الطحاوى ولو كانت فيه دلالة على نفي قتل المسلم بالذمى لكان وجهه
الكلام ان يقول ولاذى عهد فى عهده والا لكان لحنا والنبي صلى الله عليه وسلم لا يلحق فلما لم يكن
كذلك علمنا ان ذا العهد هو المعنى بالخاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد فى عهده
بكافر قال ومثله فى القرآن واللانى ينسن من الحيض من نسائكم ان اربتم فعدتم ثلاثة اشهر
واللانى لم يحضن فان التقدير واللانى ينسن من الحيض واللانى لم يحضن وتعقب بأن الاصل
عدم التقدير والكلام مستقيم بغيره اذا جعلنا الجملة مستأنفة ويؤيده اقتصار الحديث
الصحيح على الجملة الاولى ولو سلم انها لله طيف فالمشاركة فى اصل النفي لا من كل وجه وهو كقول
القائل حررت بزيد منطلقا وعمرو فانه لا يوجب ان يكون بعمر ومنطلقا ايضا بل بالمشاركة فى اصل
المرور وقال الطحاوى ايضا لا يصح جملة على الجملة المستأنفة لان سياق الحديث فيما يتعلق
بالدما انى يسقط بعضها ببعض لان فى بعض طرقه المسلمون تتكافأ دماؤهم وتعقب بأن هذا الحصر
مردود فان فى الحديث احصا كما كثيرة غير هذه وقد ابدى الشافعى له مناسبة فقال يشبهه

باب لا يقتل المسلم
بالكافر حدثنا صدقة
ابن الفضل أخبرنا ابن
عيينة حدثنا مطرف قال
سمعت الشعبي يحدث قال
سمعت ابا جعفر قال
سألت عليا رضى الله عنه
هل عندكم شئ مما ليس فى
القرآن وقال ابن عيينة
مرة ما ليس عند الناس
فقال والذي فلق الحبة
وبرأ النسمة ما عندنا الا
ما فى القرآن الا فهم يعطى
رجل فى كتابه وما فى
الصحيفة قلت وما فى
الصحيفة قال العقل
وفكالك الاسير وان لا
يقتل مسلم بكافر

ان يكون لما أعلمهم أن لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل الذمة والعهد محرمة عليهم بغير حق فقال لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذوة عهد في عهده ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصا ولا يقتل من له عهد مادام عهده باقيا وقال ابن السمعاني وأما حملهم الحديث على المستأمن فلا يصح لأن العبرة بعموم اللفظ حتى يقوم دليل على التخصيص ومن حيث المعنى أن الحكم الذي ينشأ في الشرع على الاسلام والكفر انما هو اشرف الاسلام أولئذ نص الكفر أو لهما جميعا فان الاسلام ينبوع الكرامة والكفر ينبوع الهوان وأيضا اباحة دم الذمي شبهة قائمة لوجود الكفر المبيع للدم والذمة انما هي عهد عارض منع القتل مع بقاء العلة فن الوفاء بالعهد أن لا يقتل المسلم ذميا فان اتفق القتل لم يتجبه القول بالفرد لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لا يتجبه الفرد (قلت) وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر أنه رجع عن قول أصعابه فاسند عن عبد الواحد بن زياد قال قلت لفرانكم تقولون ندرا الحدود بالشبهات فجنتم الى أعظم الشبهات فأقدمتم عليها المسلم يقتل بالكافر قال فاشهد على اني رجعت عن هذا وذكر ابن العربي ان بعض الحنفية سأل الشافعي عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد ان يستدل بالعموم فيقول أخصه بالحربي فعذر الشافعي عن ذلك فقال وجه دليل السنة والتعليل لأن اذكر الصفة في الحكم يقتضي التعليل فعلى لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالاسلام فاسكتته ومما احتج به الحنفية ما أخرجه الدارقطني من طريق عمار بن مطر عن ابراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة عن ابن ابي ليلى عن ابن عمر قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما بكافرا وقال أنا أولى من وفي بذمته قال الدارقطني ابراهيم ضعيف ولم يروه موصولا غيره والمشهور عن ابن ابي ليلى مرسلا وقال البيهقي أخطأ راويه عمار بن مطر على ابراهيم في سنده وانما يرويه ابراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن ابي ليلى هذا هو الاصل في هذا الباب وهو منقطع ورواية غير ثقة كذلك أخرجه الشافعي وأبو عبيد جميعا عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى (قلت) لم ينفر دبه ابراهيم كما يوهمه كلامه فقد أخرجه ابو داود في المراسيل والطحاوي من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن ابي ليلى وابن ابي ليلى عن ضعفه جماعة ووثق فلا يحتاج بما ينفر دبه اذا وصل فكيف اذا ارسل فكيف اذا خالف قاله الدارقطني وقد ذكر ابو عبيد بعد ان حدث به عن ابراهيم بلغني أن ابراهيم قال أنا حدثت به ربيعة عن ابن المنكدر عن ابن ابي ليلى فارجع الحديث على هذا الى ابراهيم وابراهيم ضعيف أيضا قال أبو عبيد ومثل هذا السند لا ينفك دماء المسلمين (قلت) وتبين ان عمار بن مطر خبط في سنده وذكر الشافعي في الام كلاما حاصله ان في حديث ابن ابي ليلى ان ذلك كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية قال فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخا لأن حديث لا يقتل مسلم بكافر خطب به النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب وقصة عمرو بن أمية متقدمة على ذلك بزمان (قلت) ومن هنا يتجه صحة التأويل الذي تقدم عن الشافعي فان خطبة يوم الفتح كانت بسبب القتييل الذي قتلته خراعة وكان له عهد فخطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو قتلت مؤمنا بكافر لقتلته به وقال لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهد في عهد فاشار بحكم الاول الى ترك اقتصاصه من الخراجي بالمعاهد الذي قتلته وبالحكم الثاني الى النهي عن الاقدام على ما فعله القاتل المذكور والله أعلم ومن حججهم قطع المسلم بسرقة مال الذمي قالوا والنفس أعظم حرمة وأجاب ابن بطال بأنه قياس حسن لولا النص وأجاب غيره بأن القطع حق لله ومن ثم لو أعيدت السرقة بعينها لم يسقط الحدود لو عفاوا القاتل بخلاف ذلك وأيضا القصاص يشعر بالمساواة

عند الغضب رواه ابو هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
حدثنا ابو نعيم حدثنا سفيان
عن عمرو بن يحيى عن أبيه
عن أبي سعيد عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا تخبروا
بين الانبياء وحدثنا محمد
ابن يوسف حدثنا سفيان
عن عمرو بن يحيى المازني
عن أبيه عن أبي سعيد
الخدري قال جاء رجل من
اليهود الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم قد اظلم
وجهه فقال يا محمد ان رجلا
من اصحابك من الانصار
قد اظلم وجهه فقال ادعوه
فدعوه فقال اظلمت وجهه
قال يا رسول الله اني امرت
باليهود فسمعتهم يقول والذي
اصطفى موسى على البشر
قال فقلت اعلني محمد صلى
الله عليه وسلم قال فاخذتني
غضبة فلطمته قال لا تخبروني
من بين الانبياء فان الناس
يصومون يوم القيامة
فاكون اول من يفيق فاذا
انا بموسى اخذ بقائمة من
قوائم العرش فلا ادري
أفاق قبل ام جوزي بهمة

الطور

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب استنابة المرتدين
والمعاندين وقتالهم باب انهم
من اشرك بالله وعفوتهم في
الدنيا والاخرة قال الله

عز وجل (ان الشرك لظلم عظيم ولئن اشركت ليعبطن عملك ولتكونن من الخاسرين)

ولا مساواة للكافر والمسلم والقطع لا تشترط فيه المساواة ﴿ قوله باب اذا ظلم المسلم يهوديا عند الغضب ﴾ أي لم يجب عليه قصاص كالموكل من أهل الذمة وكأنه رخص بذلك إلى أن المخالف يرى القصاص في اللطمة فلما لم يقتض النبي صلى الله عليه وسلم للذمي من المسلم دل على أنه لا يجري القصاص لكن ليس كل الكوفيين يرى القصاص في اللطمة فيختص الايراد بمن يقول منهم بذلك ﴿ قوله رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ تقدم موصولا مع شرحه في قصة موسى من احاديث الانبياء وفي بعض طرقه كما ينته هناك فقال اليهودي ان لي ذمة وعهد ﴿ قوله حدثنا ابو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تخبروا بين الانبياء وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال جاء رجل من اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اظلم وجهه الحديث ﴾ كذا اقتصر في السند الاول على بعض المتن وساقه تاما بالسند الثاني وكان سفيان وهو الثوري يحدث به تاما ومختصرا فقد اخرجه الاسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ لا تخبروا بين الانبياء وزاد فان الله بعثهم كما بعثني قال الاسماعيلي لم يزد في ذلك ورواه يحيى القطان عن سفيان تاما (قلت) وليس فيه فان الله بعثهم كما بعثني ﴿ قوله جاء رجل ﴾ تقدم القول في اسمه وفي اسم الذي اظلمه في قصة موسى ﴿ قوله اظلم وجهه ﴾ في رواية السرخسي قد اظلم وجهه ﴿ قوله فقال اظلمت وجهه ﴾ كذا لاكثرهم مزية الاستفهام وفي رواية الكشميهني لم اظلمت ﴿ قوله أم جوزي ﴾ في رواية الكشميهني جزى بغير واو والاول اول وفي الحديث استعداء الذي على المسلم ورفعته الى الحاكم وسماع الحاكم دعواه وتعلم من لم يعرف الحاكم ما خفي عليه منه والاكتفاء بذلك في حق المسلم وان الذمي اذا قدم من القول على ما لا علم له به جاز للمسلم المعروف بالعلم تعزيره على ذلك وتقدمت سائر فوائده في قصة موسى عليه السلام في خاتمة في اشتمل كتاب الدييات والقصاص من الاحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثا المعاني منها وما في معناه من المتابعات سبعة احاديث والباقي موصول المكرر منها فيه وفيما مضى أربعون والخاص منها أربعة عشر حديثا واقفه مسلم على تحريم بعضها سوى حديث ابن عمر ان من ورطات الامور وحديث ابن عباس ان غض الناس الى الله ثلاث ملح في الحرم الحديث وحديث أنس لو اطلع عليه الحديث ابن عباس هذه وهذه سواء وحديث أبي تلابة المرسل ما قتل أحد قط الا في إحدى ثلاث وحديث المرسل دخل على نفر من الانصار الحديث في القسامة وفيه من الاثار عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية وعشرون اثرا بعضها موصول وسائرهما معاني والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ﴾

كذا في رواية انقريبي وسقط لفظ كتاب من رواية المستحلي واما نسخي فقال كتاب المرتدين ثم سئل ثم قال باب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وانهم من اشرك الخ قوله والمعاندين كذا لاكثر بالتون وفي رواية لخرجاني بالهاء بدل التون والاول الصواب ﴿ قوله باب انهم من اشرك بالله تعالى وعفوتهم في الدنيا والاخرة ﴾ قال الله عز وجل ان الشرك لظلم عظيم ولئن اشركت ليعبطن عملك ولتكونن من الخاسرين ﴿ في رواية القاسمي بعد قوله وقتالهم وانهم من اشرك الى آخره وحذف لفظ باب والواو وفي قوله ولئن اشركت اعطف آية على آية والتمهيد

وقال

وقال لئن أشركت لانه في التلاوة بلا و قال ابن بطال الآية الاولى دالة على انه لا تم أعظم من الشرك
 واصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه فالمشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لانه جعل لمن أخرجه
 من العدم الى الوجود مساويا قسب النعمة الى غير المنعم بها والاية الثانية خوطب بها النبي صلى الله
 عليه وسلم والمراد غيره والاحباط المذكور مقيد بالموت على الشرك لقوله تعالى فيمت وهو كافر
 فاولئك حببطت أعمالهم وذكريه أربعة أحاديث * الحديث الاول حديث ابن مسعود في تفسير قوله
 تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم وقدم في شرحه في كتاب الايمان في أوائل الكتاب وأشرت
 هناك الى ما وقع في أحاديث الانبياء في قصة إبراهيم عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش
 بهذا الاسناد والمتن وفي آخره ليس كما يقولون لم يلبسوا إيمانهم بظلم شرك الحديث وقد أرسل التفصيل
 المذكور بعض رواته فعند ابن مردويه من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش مختصرا ولفظه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في قوله الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم قال بشرك ومن طريق أبي أحمد
 الزهري عن سفيان الثوري عن الأعمش مثله سواء وقد أخرج الطبري من طريق منصور عن
 إبراهيم في قوله ولم يلبسوا إيمانهم بظلم قال لم يخطوه بشرك هكذا أورده موقوفا على إبراهيم ومن
 وجه آخر عن علقمة مثله وأخرج من طريق الاسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله موقوفا عليه
 وعن عمر أنه قرأ هذه الآية ففرغ فسأل أبي بن كعب فقال انما هو ولم يلبسوا إيمانهم بشرك ومن
 طريق زيد بن صوحان انه قال لسان آية قد بلغت منى كل مبلغ قد كرها فقال سلمان هو الشرك
 فسر زيد بذلك وأورده من طرق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك ثم أورده عن عكرمة قولا
 آخر انما خاصة بمن لم يهاجروا من وجه آخر عن علي انه قال هذه الآية لا إبراهيم خاصة ليست لهذه الامة
 وسندهما ضعيف وصوب الطبري القول الاول وانما على العموم لجميع المؤمنين قال الطبري ردا على
 من زعم ان لفظ اللبس يابى تفسير الظلم هنا بالشرك معسلا بان اللبس الخطأ ولا يصح هنا لان الكفر
 والايمان لا يجتمعان فأجاب بان المراد بالذين آمنوا اعم من المؤمن الخالص وغيره واحتج بان اسم
 الإشارة الواقع خبرا للموصول مع صلته يقتضى أن ما بعده ثابت لمن قبله لاكتسابه ما ذكر من الصفة
 ولا ريب ان الامن المذكور ثانيا هو المذكور اولاً لا فيجب ان يكون الظلم عين الشرك لانه تقدم قوله
 وكيف اخاف ما أشركتم ولا تخافون الى قوله أحق بالامن قال وأما معنى اللبس فالبس الايمان بالظلم ان
 يصدق بوجود الله ويخط به عبادة غيره ويؤيده قوله تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون
 وعرف بذلك مناسبة ذكرها في ابواب المرتد وكذلك الآية التي صدر بها وما الآية الاخرى فقالوا هي
 قضية شرعية ولا تستلزم الوقوع رقيب الخطاب له والمراد الامة والله اعلم * الحديث الثاني حديث
 أبي بكر في كبر الكبائر وقدم في شرحه في الشهادات وفي عقوق الوالدين من كتاب الادب
 * الحديث الثالث حديث عبد الله بن عمرو في كبر الكبائر أيضاً وقد تقدم شرحه في باب اليمين
 الغموس من كتاب الايمان والنذور (قوله جاء اعرابي) لم اقف على اسمه (قوله قلت وما اليمين
 الغموس) السائل عن ذلك قد بينته عند شرح الحديث المذكور ومحمد بن الحسين بن إبراهيم في اول
 السند هو المعروف بابن اشكاب اخو علي وهو من أقران البخاري ولكنه سمع قبله قليلا ومات بعده
 وعبيد الله بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخاري المشهورين وقد أكثر عنه بلا واسطة
 واقرب ذلك ما تقدم في اواخر الديات في باب جنين المرأة وروى عنه بواسطة كهذا الحديث

رضي الله عنه قال لما نزلت
 هذه الآية الذين آمنوا ولم
 يلبسوا إيمانهم بظلم شق ذلك
 على اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقالوا
 اينالم يلبس إيمانه بظلم فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه ليس بذلك الا
 نسمعون الى قول اتمان
 ان الشرك الظلم عظيم حدثنا
 مسدد حدثنا بشر بن
 المفضل * حدثنا الجري
 حدثني قيس بن حفص
 حدثنا اسمعيل بن إبراهيم
 أخبرنا سعيد الجري
 حدثنا عبد الرحمن بن أبي
 بكر عن أبيه رضي الله
 عنه قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم أكر الكبائر
 الاشرار بالله وعقوق
 الوالدين وشهادة الزور
 وشهادة الزور ثلاثا و قول
 الزور فإلا لا بكرها حتى
 فلنا ليتها سكت * حدثنا محمد
 ابن الحسين بن إبراهيم
 أخبرنا عبيد الله بن موسى
 أخبرنا الشيباني عن فراس
 عن الشعبي عن عبد الله
 ابن عمرو رضي الله عنهما
 قال جاء اعرابي الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله ما الكبائر
 قال الاشرار بالله قال ثم
 ماذا قال ثم عقوق الوالدين
 قال ثم ماذا قال اليمين
 الغموس قلت وما اليمين
 الغموس قال الذي يقطع مال امرئ
 مسلم هو فيها كاذب

الرابع حديث ابن مسعود (قوله سفيان) هو الثوري (قوله قال رجل) لم أقف على اسمه (قوله ومن أساء في الإسلام أخذ بالاول والاخر) قال الخطابي ظاهره خلاف ما أجعت عليه الامة لن الإسلام يجب ما قبله وقال تعالى قل للذين كفروا ان يتهموا يغفر لهم ما قد سلف قال ووجه هذا حديث ان الكافر اذا أسلم لم يؤخذ بما مضى فان أساء في الإسلام غاية الإساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر على الإسلام فانه انما يؤخذ بما جناه من المعصية في الإسلام ويكت بما كان منه في الكفر كان يقال له أنت فعلت كذا وأنت كافر فها لا منعك إسلامك عن معارضة مثله انتهى ما خصا وحاصله انه أول المؤاخذة في الاول بالتبكي وفي الاخر بالعقوبة والاولى قول غيره ان المراد بالإساءة الكفر لانه غاية الإساءة وأشد المعاصي فاذا ارتد ومات على كفره كان كمن لم يسلم فيعاقب على جميع ما قدمه والى ذلك أشار البخاري بإيراد هذا الحديث بعد حديث أكبر الكبائر الشرك وأورث كلا في أبواب المرتدين ونقل ابن بطال عن المهلب قال معنى حديث الباب من أحسن في الإسلام بالتمادي على محافظته والقيام بشرائطه لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الإسلام أي في عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما سلفه قال ابن بطال فعرضته على جماعة من العلماء فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا ولا تكون الإساءة هنا الا الكفر للاجماع على ان المسلم لا يؤخذ بما عمل في الجاهلية (قلت) وبه جزم المهلب الطبري ونقل ابن التين عن الداودي معنى من أحسن مات على الإسلام ومن أساء مات على غير الإسلام وعن أبي عبد الملك البوني معنى من أحسن في الإسلام أي أسلم إسلاما صحيحا لا نفاق فيه ولا شك ومن أساء في الإسلام أي أسلم رياء وسعة وبهذا جزم القرطبي وغيره معنى الاحسان الاخلاص حين دخل فيه ودوامه عليه الى موته والإساءة بضد ذلك فانه ان لم يخاص إسلامه كان منافقا فلا يهدم عنه ما عمل في الجاهلية فيضاف نفاقه المتأخر الى كفره الماضي فيعاقب على جميع ذلك (قلت) وحاصله ان الخطابي حل قوله في الإسلام على صفة خارجة عن ماهية الإسلام ووجه غيره على صفة في نفس الإسلام وهو الوجه في حديث ابن مسعود هذا فيقابل حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الايمان معلقا عن مالك فان ظاهره هذا ان من ارتكب المعاصي بعد ان أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قبل ان يسلم وظاهر ذلك ان من عمل الحسنات بعد ان أسلم يكتب له ما عمله من الخير قبل ان يسلم وقدم في القول في توجيه الثاني عند شرحه ويحتمل أن يبيح هنا بعض ما ذكره هناك كقول من قال ان معنى كتابة ما عمله من الخير في الكفر أنه كان سببا لعمله الخير في الإسلام ثم وجدت في كتاب السنة لعبد العزيز بن جعفر وهو من رؤس الحنابلة ما يدفع دعوة الخطابي وابن بطال الاجماع الذي نقله وهو ما نقل عن الميموني عن أحمد انه قال بلغني ان أبا حنيفة يقول ان من أسلم لا يؤخذ بما كان في الجاهلية ثم رد عليه بحديث ابن مسعود ففيه ان الذنوب التي كان الكافر يفعلها في جاهليته اذا أصر عليها في الإسلام فانه يؤخذ بها لانه باصراره لا يكون تاب منها وانما تاب من الكفر فلا يسقط عنه ذنب تلك المعصية لا صراره عليها والى هذا ذهب الحلبي من الشافعية وتأول بعض الحنابلة قوله قل للذين كفروا ان يتهموا يغفر لهم ما قد سلف على ان المراد ما سلف مما انتهوا عنه قال والاختلاف في هذه المسئلة مبني على ان التوبة هي الندم على الذنب مع الاقلاع عنه والعزم على عدم العود اليه والكافر اذا تاب من الكفر ولم يعزم على عدم العود الى الفاحشة لا يكون تابيا منها فلا يسقط عنه المطالبة بها والجواب عن الجمهور ان هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فانه يكون بالإسلامه كيوم ولدته أمه والاخبار دالة على ذلك كحديث أسامة لما أنكر عليه

حدثنا خلد بن يحيى
حدثنا سفيان عن منصور
والاحمش عن أبي وائل
عن ابن مسعود رضى الله
عنه قال قال رجل يا رسول
الله انؤاخذ بما عملنا في
الجاهلية قال من احسن في
الإسلام لم يؤخذ بما عمل
في الجاهلية ومن اساء في
الإسلام اخذ بالاول
والاخر

النبي صلى الله عليه وسلم قتل الذي لا اله الا الله حتى قال في آخره حتى ثبت اني كنت أسلمت يومئذ
(قوله باب حكم المرتد والمرتدة) أي هل هما سواء أم لا **(قوله واستتابتم)** كذا لا يذروني
رواية القاسمي واستتابتم ما وحذف للباقيين لكنهم ذكروها كأي ذر بعد ذكر الآثار عن ابن عمر
وغيره وثوبه الأولى انه جمع على ارادة الجنس قال ابن المنذر وقال الجمهور تقتل المرتدة وقال علي
تسترق وقال عمر بن عبد العزيز تباع بأرض أخرى وقال الثوري يحبس ولا تقتل وأسندته عن ابن
عباس قال وهو قول عطاء وقال أبو حنيفة تعبس الحرمة ويؤمر مولى الامة أن يحرقها **(قوله وقال ابن
عمر والزهرى وابراهيم)** يعني النخعي تقتل المرتدة أما قول ابن عمر فتنبيهه مغلط إلى تخريج ابن أبي
شيبه وأما قول الزهرى وابراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في المرأة تكفر بعد اسلامها
قال تستتاب فان تابته والا قتلت وعن معمر عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن ابراهيم مثله
وأخرجه ابن أبي شيبه من وجه آخر عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم وأخرج سعيد بن منصور
عن هشيم عن عبيدة بن مغيث عن ابراهيم قال اذا ارتد الرجل أو المرأة عن الاسلام استتبيا فان تابا
تركا وان أبيا قتلوا وأخرج ابن أبي شيبه عن حفص عن عبيدة عن ابراهيم الا يقتل والاول أقوى
فان عبيدة ضعيف وقد اختلف نقله عن ابراهيم ومقابل قول هذا حديث ابن عباس لا تقتل
النساء اذا هن ارتدن رواه أبو حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أخرجه ابن
أبي شيبه والدارقطني وخالفه جماعة من الحفاظ في لفظ المتن وأخرج الدارقطني عن ابن المنذر
عن جابر ان امرأة ارتدت فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها وهو يعكر على ما نقله ابن الطلاع
في الاحكام انه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قتل مرتدة **(قوله قال الله تعالى كيف يهدي
الله قوما كفروا بعد ايمانهم وشهدوا ان الرسول حق الى قوله غفور رحيم ان الذين كفروا الى
آخرها)** كذا لا يذروني وساق الآية الى الظالمون في رواية القاسمي بعد قوله لن تقبل توبتهم واولئك هم
الضالون وفي رواية النسفي كيف يهدي الله قوما كفروا بعد ايمانهم الا يتبين الى قوله كافرين كذا
عنده وكانه وقع عنده خلط هذه بالتي بعدها وساق في رواية كريمة والاصلي ما حذف من الآية لا ي
ذروا قد اخرج النسائي وصححه ابن حبان عن ابن عباس كان رجل من الانصار اسلم ثم ارتد ثم ندم
وارسل الى قومه فقالوا يا رسول الله هل له من توبة فترأت كيف يهدي الله قوما الى قوله الا الذين تابوا
فاسلم **(قوله وقال يا ايها الذين آمنوا ان طيعوا فربما من الذين اتوا الكتاب يردوكم بعد ايمانكم
كافرين)** قال عكرمة نزلت في شاس بن تيس اليهودي دس على الانصار من ذكرهم بالحروب التي
كانت بينهم فتمادوا بقتلهم فاناهم النبي صلى الله عليه وسلم فذكرهم فعرفوا انهم من الشيطان
فما نقي بعضهم بعضا ثم انصرفوا سامعين مطيعين فنزلت أخرجه اسحق في تفسيره مطولا وأخرجه
الطبراني من حديث ابن عباس موصولا وفي هذه الآية الاشارة الى التحذير عن مصادفة اهل
الكتاب اذ لا يؤمنون ان يفتنوا عن صادقهم عن دينه **(قوله وقال ان الذين آمنوا ثم كفروا الى سبيلا)**
كذا لا يذروني ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا الآية وساقها كلها في رواية كريمة
وقد استدل بها من قال لا تقبل توبة الزنديق كما سيأتي تقريره **(قوله ومن يرد منكم عن دينه
فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه)** وساق في رواية كريمة الى الكافرين ووقع في رواية أبي ذر من
يردد بدالين وهي قراءة ابن عامر ونافع والباقيين من القراء ورواة الصحيح من يردد بتشديد الدال
ويقال ان الادغام لغة تميم الاظهار لغة الحجاز ولهذا قيل انه وجد في مصحف عثمان بدالين وقيل
بل وافق كل قارى مصحف بلده فعلى هذا فهي في مصحف المدينة والشام بدالين وفي البقية بدال

باب حكم المرتد والمرتدة
واستتابتم **م** وقال ابن
عمر والزهرى وابراهيم
تقتل المرتدة وقال الله
تعالى كيف يهدي الله
قوما كفروا بعد ايمانهم
وشهدوا ان الرسول حق
الى قوله غفور رحيم ان
الذين كفروا بعد ايمانهم
ثم ازدادوا كفرا لن تقبل
توبتهم واولئك هم الضالون
وقال يا ايها الذين آمنوا ان
طيعوا فربما من الذين
اتوا الكتاب يردوكم بعد
ايمانكم كافرين وقال ان
الذين آمنوا ثم كفروا الى
سبيلا وقال من يرد منكم
عن دينه فسوف يأتي
الله بقوم يحبهم ويحبونه

واحدة (قوله) وقال ولكن من شرح بالكفر صدرا الى وأولئك هم الغافلون) كذا لا يذرو ساق في رواية كريمة الآيات كلها وهي حجة لعدم المؤاخدة بما وقع حالة الا كراه كما سيأتي تقريره بعد هذا (قوله لا جرم) يقول حقا (انهم في الآخرة هم الخاسرون الى لغفور رحيم) والمراد ان معنى لا جرم حقا وهو كلام أبي عبيدة وحذف من رواية النسفي ففيها بعد قوله صدرا لا يتبين الى قوله غفور رحيم وفي الآية وعبيد شديدان ارتد مختارا لقوله تعالى ولكن من شرح بالكفر صدرا الى آخره (قوله ولا يزالون) يقالونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا الى قوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) كذا لا يذرو ساق في رواية كريمة أيضا الآيات كلها واغرض منها قوله ان استطاعوا ومن يردد منكم عن دينه فيمت وهو كافر الى آخرها فإنه يقيد مطلق ما في الآية السابقة من يردد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم الى آخرها قال بن بطال اختلف في استتابة المرتد فقل يستتاب فان تاب ولا يقتل وهو قول الجمهور وروى فيل يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن وطاوس وبه قال أهل الطاهر (قلت) ونقله ابن المنذر عن معاذ وعبيد بن عمير وعليه بدل نصرف البخاري فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكروا فيها الاستتابة والتي فيها ان التوبة لا تنفع ويعوم قوله من بدل دينه فاقتلوه وبقيصة معاذ التي بعده ولم يذكروا ذلك قال الطحاوي ذهب هؤلاء الى أن حكم من ارتد عن الاسلام حكم الحرب الذي بلغته الدعوة فإنه يقاتل من قبل أن يدعى قالوا وانما شرع الاستتابة لمن خرج عن الاسلام لا عن بصيرة فاما من خرج عن بصيرة فلا ثم قيل عن أبي يوسف موافقهم أسكن قال ان جاء مبادرا بالتوبة خلت سبيله وكانت أمره الى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء ان كان أصله مسلما لم يستتاب والا استتوب واستدل ابن القصار بقول الجمهور بالاجماع يعني السكوني لان عمر كتب في أمر المرتد هلاجه يستمويه ثلاثة أيام وأطعمتموه في كل يوم رغيفا لعله يتوب فيتوب الله عليه قال ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه أي ان لم يرجع وقد قال تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم واختلف القائلون بالاستتابة هل يكتب في المرة أو لا بد من ثلاث وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام وعن علي يستتاب شهرا وعن النخعي يستتاب أبدا كذا نقل عنه مطلقا والتحقيق انه فيمن تكررت منه الردة وسبأ في مزيد لذلك في الحديث الاول عند ذكر الزنادقة ثم ذكر في الباب حديثين * الاول (قوله أيوب) هو السخيتاني وعكرمة هو مولى ابن عباس (قوله أي على) هو ابن أبي طالب تقدم في باب لا يعذب بعذاب الله من كتاب الجهاد من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب بهذا السند أن عليا حرق قوما ذكروا هناك ان الحميدي رواه عن سفيان بلفظ حرق المرتدين ومن وجه آخر عند ابن أبي شيبة كان أناس يعبدون الأصنام في السر وعند الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن غفلة ان عليا بلغه أن قوما ارتدوا عن الاسلام فبعث اليهم فأطعمهم ثم دعاهم الى الاسلام فأبوا فحفر حفرة ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ورماهم فيها ثم أتى عليهم الخطب فأحرقهم ثم قال صدق الله ورسوله وزعم أبو المنظر الاسفرائيني في الملل والنحل ان الذين أحرقهم على طائفة من الرافض ادعوا فيه الالهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهوديا ثم أظهر الاسلام وابتدع هذه المقالة وهذا يمكن أن يكون أصله ما روينا في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر الخليل من طريق عبد الله بن شريك العامري عن أبيه قال قيل لعلي ان هنا قوما على باب المسجد يدعون أنك ربهم فدعاهم فقال لهم ويلكم ما تقولون قالوا أنت ربنا وخالفنا وراقتنا فقال ويلكم انما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كائنا كاون وأشرب كما تشربون ان

وقال ولكن من شرح
بالكفر صدرا الى وأولئك
هم الغافلون لا جرم انهم
في الآخرة هم الخاسرون
الى لغفور رحيم ولا
يزالون. يقالونكم حتى
يردوكم عن دينكم ان
استطاعوا الى قوله
أولئك أصحاب النار هم
فيها خالدون. حدثنا أبو
النعمان محمد بن الفضل
حدثنا حماد بن زيد عن
أيوب عن عكرمة قال قال
علي رضي الله عنه

اطعت الله أناني ان شاء وان عصيته خشيت ان يعذبني فاتقوا الله وارجعوا فابوا فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قنبر فقال قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام فقال أدخلهم فقالوا كذلك فلما كان الثالث قال لئن قلت ذلك لاقتلكم بأخيبت قتله فابوا الا ذلك فقال يا قنبر انتي بفعلة معهم مروورهم فخذ لهم أخذودا بين باب المسجد والقصر وقال احفر وافا بعدوا في الارض وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الاخذود وقال اني طارحكم فيها أو ترجعوا فابوا أن يرجعوا فخذف بهم فيها حتى اذا احترقوا قال

اني اذا رأيت أمرا منكرا * أوقدت ناري ودعوت قنبرا

وهذا سند حسن وأما آخر جبه ابن أبي شيبه من طريق قتادة أن علياً أتى بناس من الزمط يعبدون وثناً فاحرقهم فسندهم منقطع فان ثبت حمل على قصه أخرى فقد أخرج ابن أبي شيبه أيضاً من طريق أيوب بن النعمان شهدت علياً في الرحبة فجاءه رجل فقال ان هنا أهل بيت لهم وثن في دار يعبدونه فقام يمشي الى الدار فاخرجوا اليه بمثال رجل قال فاهلب عليهم على الدار (قوله بزنادقة) بزاي ونون وقاف جمع زنديق بكسر أوله وسكون ثانيه قال أبو حاتم السجستاني وغيره الزنديق فارسي معرب أصل زنده كرداي يقول بدوام الدهر لان زنده الحياة وكرد العمل ويطلق على من يكون دقيق النظر في الامور وقال ثعلب ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زنديق لمن يكون شديد التعبد واذا أرادوا ما تريد العامة قالوا ملعدى ودهرى بفتح الدال أي يقول بدوام الدهر واذا قالوها بالضم أرادوا كبر السن وقال الجوهري الزنديق من الثنوية كذا قال وفسره بعض الشراح بأنه الذي يدعي ان مع الله الهما آخر وتعقب بأنه يلزم منه ان يطلق على كل مشرك والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل ان أصل الزنادقة أنباع ديسان ثم ماني ثم مزدك الاول بفتح الدال وسكون المثناة التحتانية بعدها ساد مهيمة والثاني بتشديد النون وقد تخفف والياء خفيفة والثالث بزاي ساكنة ودال مهيمة مفتوحة ثم كاف وحاصل مقالهم ان النور والظلمة قديمان وانهم امتزجا فحدث العالم كله منهما فن كان من أهل الشرف فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور وانه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة فيلزم ازهاق كل نفس والى ذلك أشار المتنبي حيث قال في قصيدته المشهورة

وكم تظلام الليل عندك من يد * تخبر أن الماثوية تكذب

وكان بهرام جدي كسري يحيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له انه قبل مقاتلته ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا يتبعوا مزدك المذكور وقام الاسلام والزنديق يطلق على من يعتق ذلك وأظهر جماعة منهم الاسلام خشية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الاسلام حتى قال للملك الزندقة ما كان عليه المناقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم ان الزنديق هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر فان أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك والا فاسلمهم ما ذكره وكذا قال النووي في لغات الروضة الزنديق الذي لا يتحل ديناً وقال محمد بن معن (١) في التنقيب على المذهب الزنادقة من الثنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا ان الله خلق شيئاً ثم خلق منه شيئاً آخر قد بر العالم باسمه ويسمونهم بالعقل والنفس وتارة العقل الاول والعقل الثاني وهو من قول الثنوية في النور والظلمة الا انهم غيروا الاسمين قال ولهم مقالات سخيفة في النبوات وتحريف الآيات وفرائض العبادات وقد قيل ان سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفسر به المناق قول

بزنادقة فاحرقهم

(١) قوله محمد بن معن في نسخة ابن اسحق وليحور

الشافعي في المختصر وادى كفر ارتد اليه مما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرهاتهم تاب سبط عنه القتل وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمناقق بل كل زنديق مناقق من غير عكس وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المناقق يظهر الاسلام ويبطن عبادة الوثن أو اليه ودية وأما الثنوية فلا يحفظ أن أحدا منهم أظهر الاسلام في العهد النبوي والله أعلم وقد اختلف الزندقة في الذين وقع لهم مع علي ما وقع علي ما سأل عنه واشتهر في صدر الاسلام الجعدي بن درهم فذبحه خالد القسري في يوم عيدا الاضحى ثم كنوا في دولة المنصور وأظهروه بعضهم معتقدا فبادرهم بالقتل ثم ابنه المهدي فأكثروا من تتبعهم وقتلهم ثم خرج في أيام المأمون بابك بجو حدين مفتوحين ثم كاف مخففة الحرمي يضم المعجزة وتشديد الرأف فغلب علي بلاد الجبل وقتل في المسلمين وهزم الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فصلى له وله أتباع يقال لهم الخيرية ونقصهم في التواريخ معروفة (قوله فبلغ ذلك ابن عباس) لم أقف على اسم من بلغه وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل علي (قوله أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعذبوا بعذاب الله) أي لنبيه عن القتل بالنار قوله لا تعذبوا وهذا محتمل أن يكون مما سمعه ابن عباس من النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون سمعه من بعض الصحابة وقد تقدم في باب لا يعذب بعذاب الله من كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوهما الحديث وفيه وإن النار لا يعذب بها إلا الله وبينت هناك اسمهما وما يتعلق بشرح الحديث وسند أبي داود عن ابن مسعود في قصة أخرى أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار (قوله وقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية اسمعيل بن علي عن أبي داود في الموضوعين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (قوله من بدل دينه فاقتلوه) زاد اسمعيل بن علي في روايته فبلغ ذلك علياً فقال ويح أم ابن عباس كذا عند أبي داود وعند الدارقطني بحذف أم وهو محتمل أنه لم يرض بما عترض به ورأى أن النهي للترية كما تقدم بيان الاختلاف فيه وسبباني في الحديث الذي يليه مذهب معاذ في ذلك وإن الإمام إذا رأى التغليب بذلك فعليه وهذا بناء على تفسير ويح بأنها كلمة رجة فتوجع له لكونه حل النهي على ظاهره فاعتقد التحريم مطلقاً فأنكر ويحتمل أن يكون ظاهره ضامماً قال وأنه حفظ ما نسب إليه بناء على أحد ما قيل في تفسير ويح أنها يقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في النهاية وكأنه أخذ من قول الطبري هي في موضع رافة واستملاح كقولك للصبى ويحه ما أحسنه كاه الأزهرى وقوله من هو عام فخص منه من بدله في الباطن ولم يثبت عليه ذلك في الظاهر فأنكر ويجري عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر لا يمكن مع إلا كراه كما سباني في كتاب الأكرام بعد هذا واستدل به على قتل المرتدة كالمرتدة وخصه الحنفية بالذكور وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء رجل الجمهور والنهي على الكافرة الأصلية إذا لم تبأس القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ما كانت هذه لتقاتل ثم نهى عن قتل النساء واحتجوا أيضاً بأن الشرطية لا تعم المؤنث وتعقب بأن ابن عباس راوى الخبر فقال قتل المرتدة وقتل أبو بكر في خلافة امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن وأخرج مثله مرفوعاً في قتل المرتدة لكن سنده ضعيف واحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسترق فتكون غنيمة للجاهدين والمرتدة لا تسترق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتلها وقد وقع في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن قال له إيمان رجل ارتد عن الاسلام فادمه فان عادوا لا فاضرب عنه وإيمان امرأة ارتدت عن الاسلام فادمها فان عادت والا

فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت أنا لم أحرقهم لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعذبوا بعذاب الله وقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه حدثنا مسدد حدثنا

(١) قوله محمد بن معن في نسخة ابن اسحق وليعبر

فأضرب عنقه وسنده حسن وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه ويؤيده اشتراك الرجال
والنساء في الحد وكلها الزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف ومن صور الزنا رجم المحصن حتى يموت
فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء فكذلك يستثنى قتل المرتدة وتغسل به بعض الشافعية في قتل من
انتقل من دين كفر إلى دين كفر سواء كان ممن يقرأه له عليه بالجزية أو لا وإجاب بعض الحنفية بأن
العموم في الحديث في المبدل لا في التبديل فاما التبديل فهو مطلق لا عموم فيه وعلى تقدير التسليم فهو
متروك الظاهر اتفاق الكافر ولو أسلم فإنه يدخل في عموم الخبر وليس مرادا واحتجوا أيضا بأن
الكفرة له واحدة فلو تنصر اليهودي لم يخرج عن دين الكفر وكذلك الوثني فوضع ان المراد من بدل
دين الاسلام بدين غيره لان الدين في الحقيقة هو الاسلام قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وما عداه
فهو بزعيم الاغوي وأما قوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه فقد احتج به بعض الشافعية
قائل يؤخذ منه أنه لا يقبل على ذلك وأجيب بأنه ظاهر في ان من ارتد عن الاسلام لا يقبل على ذلك سلمنا
لكن لا يلزم من كونه لا يقبل منه أنه لا يقبل بالجزية بل عدم القبول والخسران إنما هو في الآخرة
سلمنا ان عدم القبول يستفاد منه عدم التقرير في الدنيا لكن المستفاد انه لا يقبل عليه فلورجع الى
الدين الذي كان عليه وكان مقر عليه بالجزية فإنه يقتل ان لم يسلم مع امكان الامساك باننا لا نقبل منه ولا
نقبله ويؤيد تخصيصه بالاسلام اجاء في بعض طرفه فقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عكرمة
عن ابن عباس رفته من خالف دينه دين الاسلام فأضربوا عنقه واستدل به على قتل الزنديق من غير
استنابة وتعقب بان في بعض طرفه كما تقدم ان عايبا استأجروهم وقد نص الشافعي كما تقدم على القبول
مطلقا وقال الزنديق كما يستتاب المرتد عن أحمد وأبي حنيفة روايتان احدهما لا يستتاب
والاخرى ان تكرره لم تقبل توبته وهو قول الليث واسحق وحكي عن أبي اسحق المروزي من أئمة
الشافعية ولا يثبت عنه بل قيل انه تعريف من اسحق بن راهويه والاول هو المشهور عند المالكية
وحكي عن مالك ان جاء ثانيا يقبل منه والافلا ربه قال أبو يوسف واختاره الاستاذان أبو اسحق
الاسفرائيني وأبو منصور البغدادى وعن بقية الشافعية أوجه كالمذاهب المذكورة وخامس يفصل بين
الداعية فلا يقبل منه وتقبل توبته غير الداعية وأفتى ابن الصلاح بأن الزنديق اذا تاب تقبل توبته
وبعض رفان عاد بادرائاه بضرب عنقه ولم يعمل واستدل من منع بقوله تعالى الا الذين تابوا وأصلحوا فقال
الزنديق لا يطلع على صلاحه لان الفساد انما أتى مما أسره فاذا اطلع عليه وأظهر الاقلاع منه لم يزد على
ما كان عليه ويقول تعالى ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر
لهم الاية وأجيب بان المراد من مات منهم على ذلك كما فسره ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره
واستدل مالك بان توبة الزنديق لا تعرف قال وانما يقتل النبي صلى الله عليه وسلم المنافقين لأنهم لا يهتدون
لو قتلهم لقتلهم بهلمه فلا يؤمن ان يقول قائل انما قتلهم لمعنى آخر ومن حجة من استتابهم قوله تعالى
اتخذوا ايمانهم جنة فذل على ان اظهار الايمان يحصن من القتل وكلهم أجعوا على ان أحكام الدنيا على
الظاهر والله يتولى السرائر وقد قال صلى الله عليه وسلم لا سامة تهلأشقت عن قلبه وقال للذي ساره في
قتل رجل ألبس يهمل قال نعم قال أولئك الذين نهيت عن قتلهم وسيأتي قريباً ان في بعض طرق حديث أبي
سعيد ان خالد بن الوليد لما استأذن في قتل الذي أنكر التسمية وقال كم من مهمل يقول بلسانه ما ليس في
قلبه فقال صلى الله عليه وسلم اني لم أوحى أن أنقب عن قلوب الناس أخرجه مسلم والاحاديث في ذلك كثيرة

الحديث الثاني حديث أبي موسى الأشعري وهو مشتمل على أربعة أحكام الأول السؤال وقد تقدم في الطهارة ثم هما الثاني ذم طلب الأمانة ومنع من حرص عليها وسيأتي بسطه في كتاب الأحكام الثالث بعث أبي موسى على وارسال معاذ أيضاً وقد تقدم بيانه في كتاب المغازي بعد غزوة الطائف بثلاثة أبواب الرابع قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد وهو المقصود هنا (قوله يحيى) هو ابن سعيد القطان والسند كله بصريون (قوله عن أبي موسى) في رواية أحمد عن يحيى القطان بهذا السند قال أبو موسى الأشعري (قوله ومعى رجلان من الأشعريين) هما من قومه ولم أقف على اسمهما وقد وقع في الأوسط للطبراني من طريق عبد الملك عمير عن أبي بردة في هذا الحديث أن أحدهما ابن عم أبي موسى وعند مسلم من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة رجلان من بني عمي (قوله فكلاهما سأل) كذا فيه بحذف المسؤول وبينه أحمد في روايته المذكورة فقال فيها سأل العمل وسيأتي بيان ذلك في الأحكام من طريق يزيد بن عبد الله واقظه فقال أحدهما أمرنا يا رسول الله فقال لا تخرم مثله ولمسلم من هذا الوجه أمرنا على بعض ما ولاك الله ولا جردوا للناسي من وجه آخر عن أبي بردة قتل هدهد أحدهما فقال جئناك لتستعين بنا على عمالك فقال لا تخرم مثله وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه أناني ناس من الأشعريين فقالوا انطلق معنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لنا حاجة فقمتم معهم فقالوا أنتستعين بنا في عمالك ويجمع بأنه كان معهما من يتبعهما وأطلق صبغة الجمع على الاثنين (قوله فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس) شك من الراوي بأيهما خاطبه ولم يذكر القول في هذه الرواية وقد ذكره أبو داود عن أحمد بن حنبل ومسدد كلاهما عن يحيى القطان بسنده فيه فقال ما تقول يا أبا موسى رمنه لمسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى (قوله قلت والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما) يفسر به رواية أبي العباس فاعتذرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عما قالوا وقلت لم أدر ما حاجتهم فصعدتني وعذرتني وفي لفظ فقال لم أعلم لما إذا جا آ (قوله إن أولاً) شك من الراوي وفي رواية يزيد بن عبد الله بن أبي بردة (قوله لا تستعمل على عملنا من أراد) في رواية أبي العباس من سألنا بفتح اللام وفي رواية يزيد بن عبد الله بن أبي بردة أحدهما ولا أحدهما حرص عليه وفي أخرى فقال إن أخوتكم عندنا من بطلية فلم يستعن بهما في شيء حتى مات أخرجه أحمد من رواية اسمعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلاً (قوله ثم أنبعه) بهزة ثم مشناه ساكنة (قوله معاذ بن جبل) بالنصب أي بعثه بعده وظاهره أنه ألحقه به بعد أن توجه ووقع في بعض النسخ واتبعه بهزة وصل ونشد يدوم معاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا موسى ومعاذ إلى اليمن فقال يسرا ولا تعسرا الحديث ويحمل على أنه أضاف معاذاً إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فوصاهما عند التوجه بذلك ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلا منهما واحداً بعد الآخر (قوله فاما قدم عليه) تقدم في المغازي أن كلا منهما كان على عمل مستقل وإن كلا منهما كان إذا سار في أرضه فقرب من صاحبه أحدث به عهداً وفي أخرى هناك فجعل لا يتزاوران فزار معاذ أبا موسى وفي أخرى ففرض فسطاطاً ومعنى التي له وسادة فرشها له ليجلس عليها وقد ذكر الباجي والاصيلي فيما نقله عياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس فاضطجعت في عرض الوسادة الفراش وردة النورى فقال هذا ضعيف أو باطل وإنما المراد بالوسادة ما يجعل تحت راس النائم وهو كما قال قال وكانت عادتهم أن من أرادوا كرامه وضعوا الوسادة تحته مبالغة في كرامه وقد وقع في حديث عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليه فالتى له وسادة كما تقدم في الصيام وفي

يحيى عن قرة بن خالد قال حدثني حميد بن هلال حدثنا أبو بردة عن أبي موسى قال أقبلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومعى رجلان من الأشعريين أحدهما عن عيني والآخر عن يساري ورسول الله صلى الله عليه وسلم يستألف فكلاهما سأل فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس قال قلت والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما وما شعرت أنهما يطلبان العمل فكأنني أظن سواك تحت شفته فاصمت فقال إن أولاً تستعمل على عملنا من راده ولكن اذهب أنت يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس إلى اليمن ثم أنبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه ألقى له وسادة

حديث ابن عمر انه دخل على عبد الله بن مطيع فطرح له وسادة فقال ماجئت لاجلس اخرجته مسلم
ولم ارفى شئ من كتب اللغة ان الفراش يسمى وسادة (قوله قال انزل) اي فاجلس على الوسادة (قوله
فاذا رجل الخ) هي جملة حالية بين الامر والجواب ولم اقف على اسم الرجل المذكور وقوله كان يهوديا
فاسلم ثم يهودي رواية مسلم وابي داود ثم راجع دينه دين السوء ولا جرم من طريق ايوب عن جيسد بن
هلال عن ابي بردة قال قدم معاذ بن جبل على ابي موسى فاذا رجل عنده فقال ما هذا اذ كر مثله وزاد
ونحن نريده على الاسلام منذ احسبه شهرين واخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ وابي موسى
ان النبي صلى الله عليه وسلم امرهم ما ان يعلم الناس قزار معاذ ابا موسى فاذا عنده رجل موثق به
بالحديد فقال يا اخي اوبعت تعذب الناس انما بعثنا نعلمهم دينهم ونامرهم بما ينفعهم فقال انه اسلم
ثم كفر فقال والذي بعث محمدا بالحق لا ابرح حتى احرقه بالنار (قوله لا اجلس حتى يقتل قضاء الله
ورسوله) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب (قوله ثلاث مرات) اي كرر هذا الكلام ثلاث
وبين ابوداود في روايته انهما كررا القول ابو موسى يقول اجلس ومعاذ يقول لا اجلس فعلى هذا فقوله
ثلاث مرات من كلام الراوي لا تنتم كلام معاذ ووقع في رواية ايوب بعد قوله قضاء الله ورسوله ان من
رجع عن دينه او قال بدل دينه فانه قتل (قوله فامر به فقتل) في رواية ايوب فقال والله لا اقع حتى تضربوا
عنقه فضرب عنقه وفي رواية الطبراني التي اشترت اليها فاني بحطاب فيه النار فكتفه وطرحه
فيها ويمكن الجمع بانه ضرب عنقه ثم القاء في النار ويؤخذ منه ان معاذ ابا موسى كانا يريان جواز
التعذيب بالنار واحراق الميت بالنار وبالغية في اهاتة وترهيبا عن الافتداء به واخرج ابوداود من
طريق طلحة بن يحيى ويزيد بن عبد الله كلاهما عن ابي بردة عن ابي موسى قال قدم على معاذ فذكر
قصة اليهودي وفيه فقال لا انزل عن دابتي حتى يقتل فقتل قال احدهما وكان قد استتيب قبل ذلك
وله من طريق ابي اسحق الشيباني عن ابي بردة عن ابي موسى برجل قد ارتد عن الاسلام فدعاه فابي
عشرين ليلة او قربا منها وجاء معاذ فدعاه فابي فضرب عنقه قال ابوداود ورواه عبد الملك بن عمير عن ابي
بردة فلم يذكر الاستتابة وكذا ابن فضيل عن الشيباني وقال المسعودي عن القاسم يعني ابن عبد
الرحمن في هذه القصة فلم ينزل حتى ضرب عنقه وما استتابة وهذا يعارضه الرواية المثبتة لان معاذ
استتابه وهي اقوى من هذه الروايات الساكنة عنها لانها عارضها وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودي
فلا حجة فيه لمن قال يقتل المرتد بلا استتابة لان معاذ يكون اكنى بما تقدم من استتابة ابي موسى
وقد ذكرنا قريبا ان معاذ روى الامر باستتابة المرتد والمرادة (قوله ثم نذا كرا قيام الليل) في
رواية سعيد بن ابي بردة فقال كيف تقرأ القرآن اي في صلاة الليل (قوله فقال احدهما) هو معاذ
ووقع في رواية سعيد بن ابي بردة فقال ابو موسى افرؤه قائما وقاعدا وعلى راحتي واتفوقه تفوقا بقاء
وقاف بينهما واتفقيه لاي لازم قراءته في جميع الاحوال وفي اخرى فقال ابو موسى كيف تقرأ انت
يا معاذ قال انام اول الليل فاقوم وقد قضيت حاجتي فاقرأ ما كتب الله لي (قوله وارجو في نومي
ما ارجو في قومي) في رواية سعيد واحتسب في الموضعين كما تقدم بيانه في المغازي وحاصله انه يرجو
الاجر في نومه بنفسه بالنوم ليكون انشط عند القيام وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم توابه
امير بن علي البلد الواحد وقسمه البلدين امير بن وفيه كراهة سؤال الامارة والحرص عليها
ومنع الحريص منها كاسيا في بسطه في كتاب الاحكام وفيه تراور الاخوان والامراء والعلماء
واكرام الضيف والمبادرة الى انكار المنكر واقامة الحمد على من وجب عليه وان المباحات

قال انزل فاذا رجل عنده
موثق قال ما هذا قال كان
يهوديا فاسلم ثم يهود قال
اجلس قال لا اجلس حتى
يقتل قضاء الله ورسوله
ثلاث مرات فامر به فقتل
ثم نذا كرا قيام الليل فقال
احدهما امانا فاقوم وانام
وارجو في نومي ما ارجو في
قومي

يؤجر عليها بالنيسة اذا صارت وسائل للمقاصد الواجبة او المندوبة او تسكميلا لشيء منهما (قوله)
باب قتل من ابي من قبول الفرائض (اي جواز قتل من امتنع من التزام الاحكام الواجبة والعمل
 بها قال المهلب قال من امتنع من قبول الفرائض نظر فان اقر بوجوب الزكاة مثلا اخذت منه قهرا
 ولا يقتل فان اضاف) الى امتناعه نصب القتال قوتل الى ان يرجع قال مالك في الموطا الامر عندنا فيمن
 منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون اخذها منه كان حقا عليهم جهاده قال ابن
 بطال مراده اذا اقر بوجوبها لا خلاف في ذلك (قوله) وما نسبوا الى الردة (اي اطلق عليه) اسم المرتدين
 قال السكرماني ما في قوله وما نسبوا نافية كذا قال الذي يظهر لي انها مصدرية اي ونسبتهم الى الردة
 و اشار بذلك الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي اوردته كما سيبينه قال القاضي عياض وغيره كان
 اهل الردة ثلاثة اصناف صنف عادوا الى عبادة الاوثان وصنف تبعوا مبيلمة والاسود الغنسي
 وكان كل منهما ادعى النبوة قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم فصدق مبيلمة اهل اليمامة وجماعة
 غيرهم وصدق الاسود اهل صنعاء وجماعة غيرهم فقتل الاسود قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم
 بقليل وبقي بعض من آمن به فقتلهم عمال النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة ابي بكر وامام مبيلمة
 فجهز اليه ابو بكر الجيش وعليهم خالد بن الوليد فقتلوه وصنف ثالث استمر واعلى الاسلام اكنهم
 جعدوا الزكاة وتاروا بانها خاصة بزمن النبي صلى الله عليه وسلم وهم الذين ناظر عمر ابا بكر في قتالهم
 كما وقع في حديث الباب وقال ابو محمد بن حزم في الملل والنحل انقسمت العرب بعد موت النبي صلى
 الله عليه وسلم على اربعة اقسام طائفة بقيت على ما كانت عليه في حياته وهم الجمهور وطائفة بقيت
 على الاسلام ايضا الا انهم قالوا نقيم الشرائع الا الزكاة وهم كثيرا اكنهم قليل بالنسبة الى الطائفة الاولى
 والثالثة اعلنت بالكفر والردة كاصحاب طليحة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم الا انه كان في
 كل قبيلة من قاوم من ارتد وطائفة توقفت فلم تطع احدا من الطوائف الثلاثة وترى بصوالمنا نكون
 الغلبة فاخرج ابو بكر اليهم البعوث وكان فيروز من معه غلبوا على بلاد الاسود وقتلوه وقتل مبيلمة
 باليمامة وطاد طليحة الى الاسلام وكذا سجاح ورجع غلب من كان ارتد الى الاسلام فلم يحل الطول
 الا والجميع قد راجعوا دين الاسلام والله الحمد (قوله) ان ابا هريرة قال (في رواية مسلم عن ابي هريرة
 وهكذا رواه الاكثر عن الزهري بهذا السند على انه من رواية ابي هريرة عن عمرو عن ابي بكر وقال
 يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب ان ابا هريرة اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال امرت ان اقاتل الناس بالحديث فساقه على انه مسند ابي هريرة ولم يذكر ابا بكر ولا عمر اخرج
 مسلم وهو محمول على ان ابا هريرة اصل الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم وحضر مناظرة ابي بكر
 سمع وعمر فقصها كما هي ويؤيده انه جاء عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة من طرق
 فاخرجه مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه ومن طريق ابي صالح ذكوان كلاهما
 عن ابي هريرة واخرجه ابن خزيمة من طريق ابي العباس سعيد بن كثير بن عبيد عن ابيه
 واخرجه احمد من طريق همام بن منبه ورواه مالك خارج الموطا عن ابي الزناد عن الاعرج وذكريان
 منده في كتاب الايمان من رواية عبد الرحمن بن ابي عمرة كلهم عن ابي هريرة ورواه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ايضا ابن عمر كما تقدم في لوائل الكتاب في كتاب الايمان وجابر وطارق الاشجعي عند مسلم
 واخرجه ابو داود والترمذي من حديث انس واسلمه عند البخاري كما تقدم في اوائل الصلاة واخرجه

(باب قتل من ابي قبول
 الفرائض وما نسبوا الى
 الردة) * * * * * حديثنا يحيى بن
 بكير حديثنا لثيث عن عقيل
 عن ابن شهاب اخبرني عبيد
 بن الله بن عبد الله بن عتبة ان
 ابا هريرة قال لما توفي النبي
 صلى الله عليه وسلم
 واستخلف ابو بكر

الطبراني من وجه آخر عن انس وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قال عن انس عن أبي بكر
واخرجه البزار من حديث النعمان بن بشير وخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس
وجريير البجلي وفي الاوسط من حديث سمرة وساذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة ان شاء الله
تعالى (قوله : كفر من كفر من العرب) في حديث انس عند ابن خزيمة لما توفي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ارتد عامة العرب (قوله : يا بكر كيف تقاتل الناس) في حديث انس ان يريد ان تقاتل
العرب (قوله : امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله) كذا ساقه الاكثر في رواية طارق
عند مسلم فمن وجد الله وكفر بما يعبد من دونه حرم دمه وماله وخرجه الطبراني من حديثه
كرواية الجمهور وفي حديث ابن عمر حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ويقوموا
بالصلاة ويؤتوا الزكاة ونحوه في حديث أبي العباس وفي حديث انس عند أبي داود حتى يشهدوا
أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأن يستقبلوا قبلتنا ويأكلوا ذبيحتنا ويصلوا صلاتنا
وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله ويؤمنوا
وبما نبت به قال الخطابي زعم الروافض أن حديث الباب متناقض لان في أوله أنهم كفروا وفي
آخره أنهم ثبتوا على الاسلام الا أنهم منعوا الزكاة فان كانوا مناصين فكيف استحل قتالهم وسي
ذرائعهم وان كانوا كفار فكيف احتج على عمر بالتفرقة بين الصلاة والزكاة فان في جوابه اشارة الى
أنهم كانوا مقرين بالصلاة قال والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا الى الردة كانوا صنفي صنفي وجعوا
الى عبادة الاوثان وصنف منهم الزكاة وتأولوا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم
بها وصل عليهم ان صلاتك مستسكن لهم فزعموا أن دفع الزكاة خاص به صلى الله عليه وسلم لان غيره
لا يطهرهم ولا يصلي عليهم فكيف تكون صلاته سكتا لهم وانما أراد عمر بقوله تقاتل الناس الصنف
الثاني لانه لا يتردد في جواز قتل الصنف الاول كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عبادة الاوثان
والنيران واليهود والنصارى قال وكأنه لم يستحضر من الحديث الا القدر الذي ذكره وقد حفظ غيره في
الصلاة والزكاة معا وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يع جميع الشريعة حيث قال فيها يؤمنوا
بى وبما نبت به فان مقتضى ذلك أن من جحد شيئا مما جاء به صلى الله عليه وسلم ودعى اليه فامتنع ونصب
القتال انه يجب قتاله لانه اذا أصرقا وانما عرضت الشبهة لما دخله من الاختصار وكان راو به لم
يقصد سياق الحديث على وجهه وانما أراد سياق مناظرة أبي بكر وعمر واعتمد على معرفة السامعين
بأصل الحديث انتهى ملخصا (قلت) وفي هذا الجواب نظر لانه لو كان عند عمر في الحديث حتى
يقوموا بالصلاة ويؤتوا الزكاة ما استشكل قتالهم للتوبة في كون غاية القتال ترك كل من التلطف
بالشهادتين واقام الصلاة وابتداء الزكاة قال عياض حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يرك
كمن لم يقر بالشهادتين واحتجاج عمر على أبي بكر وجواب أبي بكر دل على أنهم لم يسمعا في الحديث
الصلاة والزكاة اذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبي بكر ولو سمعه أبو بكر لرد به على عمر ولم يحتج الى
الاحتجاج بعموم قوله لا يحقه (قلت) ان كان الضمير في قوله بحقه للاسلام فهما ثبت انه من حق
الاسلام تساوله ولذلك اتفق الصعابة على قتال من جحد الصلاة (قوله : لا قاتلن من فرق بين الصلاة
والزكاة) يجوز تشديد الفرق وتخفيفه والمراد بالفرق من أقر بالصلاة وأنكر الزكاة جاحدا أو مانعا
مع الاعتراف وانما أطلق في أول القصص الكفر ليشمل الصنفين فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق
الآخرين مجاز تغليباً وانما قاتلهم الصديق ولم يعذرهم بالجهل لانهم نصبوا القتال فجهر اليهم من

وكفر من كفر من العرب
قال عمر يا بكر كيف
تقاتل الناس وقد قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله
الا الله فن قال لا اله الا الله
عصم من ماله ونفسه الا
بحقه على وحسابه الله
قال ابو بكر والله لا قاتلن
من فرق بين الصلاة
والزكاة

دعاهم الى الرجوع فلما أصر واقفانهم قال المازري ظاهر السياق أن عمر كان واقفا على قتال من
 جحد الصلاة فالزمه الصديق بئله في الزكاة لو رودهما في الكتاب والسنة مو ردا واحدا (قوله فان
 الزكاة حق المال) يشير الى دليل منع التفرقة التي ذكرها ان حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة
 فمن صلى عصم نفسه ومن زكى عصم ماله فان لم يصل قوتل على ترك الصلاة ومن لم يزك أخذت الزكاة
 من ماله قهرا وان نصب الحرب لذلك قوتل وهذا يوضح أنه لو كان سمع في الحديث وقيموا الصلاة
 ويؤتوا الزكاة لما احتاج الى هذا الاستنباط لكنه يحتمل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل
 النظري (قوله والله لو منعوني عناقا) تقدم ضبطها في باب أخذ العناق وفي الصدقة من كتاب الزكاة
 ووقع في رواية قتيبة عن الليث عند مسلم عقالا وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام عن قتيبة فذكر في
 هذه اللفظة فقال لو منعوني كذا واختلف في هذه اللفظة فقال قوم هي وهم والى ذلك أشار البخاري
 بقوله في الاعتصام عقب إبراده قال لي ابن بكير يعني شيخه فيه هنا وعبد الله يعني ابن صالح عن الليث
 عناقا وهو أصح ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة لو منعوني جديا لأذوط وهو يؤيد أن الرواية عناقا
 والأذوط الصغير الفل والذقن قال عياض واحتج بذلك من يجيز أخذ العناق في زكاة الغنم إذا كانت
 كلها سخالا وهو أحد الأقوال وقيل انما ذكر العناق مبالغة في التقليل لا العناق نفسها (قلت)
 العناق بفتح المهملة والنون الاتي من ولد المعز قال النووي المراد أنها كانت صفارا فماتت أمهات في
 بعض الحول فيزكين بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح ويتصور فيما إذا ماتت
 معظم الكبار وحدثت الصغار فحال الحول على الكبار على بقيتها وعلى الصغار وقال بعض المالكية
 العناق والجذعة تجزى في زكاة الأبل القليلة التي تزكى بالغنم وفي الغنم أيضا إذا كانت جذعة ويؤيده
 أن في حديث أبي بردة في الأضحية فإن عندي عناقا جذعة وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة
 وقال قوم الرواية مجفوفة ولها معنى متجه وجري النووي على طريقته فقال هو محمول على أنه قالها
 مرتين مرة عناقا ومرة عقالا (قلت) وهو بعيد مع اتحاد المخرج والقصة وقيل العقال يطلق على صدقة
 عام يقال اخذ منه عقال هذا العام يعني صدقته حكاه المازري عن الكسائي واستشهد بقول الشاعر

فان الزكاة حق المال
 والله لو منعوني عناقا كانوا
 يؤدونها الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم
 على منعها

سعى عقالا فلم يترك لنا سندا * فكيف لو قد سعى عمر وعقالي

وعمر والمشار اليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان وكان عمه معاوية يبعثه ساعيا على الصدقات فقبل فيه ذلك
 ونقل عياض عن ابن وهب أنه القريضة من الأبل ونحوه عن النضر بن شميل وعن أبي سعيد الخدري
 العقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وتعار لانه عقل عن مالكها وقال المبرد العقال ما أخذه العامل من
 صدقة بعينه فان تعرض عن شيء منها قبل اخذ ثقله على هذا فلا شك فيه وذهب الأكثر الى جل
 العقال على حقيقته وان المراد به الحبل الذي يعقل به البعير نقله عياض عن الواقدي عن مالك بن أبي
 ذئب قال العقال عقال الناقة قال أبو عبيد العقال اسم لما يعقل به البعير وقد بعث النبي صلى الله عليه
 وسلم محمد بن مسلمة على الصدقة فكان يأخذ مع كل فريضة عقالا وقال النووي ذهب الى هذا كثير
 من المحققين وقال ابن التيمي في التعرير قول من فسر العقال بفريضة العام تعسف وهو نحو تاويل
 من جل البيضة والجبل في حديث لعن السارق على بيضة الحديد وجبل السفينة (قلت) وقد تقدم
 بيان ذلك في باب حد السرقة الى ان قال وكل ما كان في هذا السياق احقر كان ابلغ قال والصحيح
 ان المراد بالعقال ما يعقل به البعير قال والدليل على ان المراد به المبالغة قوله في الرواية الاخرى عناقا
 وفي الاخرى جديا قال فعلى هذا فالمراد بالعقال صدقته قال النووي وهذا هو الصحيح الذي

لا ينبغي غيره وقال عياض احتج به بعضهم على جواز اخذ الزكاة في عروض التجارة وفيه بعد
والراجع ان العقل لا يؤخذ في الزكاة لو جوبه بعينه وانما يؤخذ تبعاً للفريضة التي تعقل به او انه قال
ذلك مبالغة على تقدير ان لو كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال النووي يصح قدر
قيمة العقال في زكاة التقدير في المعدن والر كاز والمعشرات وزكاة الفطرو فيه الوجبت سن فاخذ
الساعي دونه وفيه ما اذا كانت الغنم سخا لا فنع واحدة وقيمته عقال قال وقد رأيت كثيراً ممن يتعاني
الفقه يظن انه لا يتصور وانما هو للمبالغة وهو غلط منه وقد قال الخطابي حله بعضهم على زكاة العقال
اذا كان من عروض التجارة وعلى الحبل نفسه غنم من يجيز اخذ القيمة وللشافعي قول انه يتخير بين
العروض والنفق قال واطهر من ذلك كله قول من قال انه يجب اخذ العقال مع الفريضة كما جاء عن
عائشة كان من عادة المتصدق ان يعمد الى قرن يفتح القاف والراء وهو الحبل فيقرن به بين بعيرين
ثلاثاً ثم يذلل الابل وهكذا جاء عن الزهري وقال غيره في قول أبي بكر لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم غنبة عن حله على المبالغة وحاصله انهم متى منعوا شيئا كانوا يؤدونه الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قل فقد منعوا شيئا واجبا اذا لفرق في منع الواجب وجعه بين القليل
الكثير قال وهذا يغني عن جميع التقادير والتاويلات التي لا يسبق الفهم اليها ولا يظن بالصدوق انه
يقصد الى مثلها (قلت) الحامل لمن حله على المبالغة ان الذي عمل به في هذا المقام لا بد وان يكون من
جنس ما يدخل في الحكم المذكور فلذلك حله على المبالغة والله اعلم (قوله فوالله ما هو الا ان رايت
(١) ان الله قد شرح صدر ابي بكر للقتال فعلم بان الحق) اي ظهر له من صحة احتجاجه لانه قلده
في ذلك وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم في كتاب الايمان الاجتهاد في النوازل وردّها الى
الاصول والمناظرة على ذلك والرجوع الى الراجع والادب في المناظرة بترك التصريح بالخطئة
والعدول الى الناطف والاخذ في اقامة الحججة الى ان يظهر للناظر فلو عاند بعد ظهورها فحينئذ
يستحق الاغلاط بحسب حاله وفيه الخلف عن الشيء لما كيد وفيه منع قتل من قال لا اله الا الله ولو لم
يزد عليها وهو كذلك لكن هل يصير مجرد ذلك مسلماً للراجع لا بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر
فان شهد بالرسالة واتزم احكام الاسلام حكمه باسلامه والى ذلك الاشارة بالاستثناء بقوله الابحى الاسلام
قال البغوي الكافر اذا كان وثياً او ثوباً لا يقر بالوحدانية فاذا قال لا اله الا الله حكمه باسلامه ثم يجبر
على قبول جميع احكام الاسلام ويرأى من كل دين خالف دين الاسلام وامامه كان مقرباً بالوحدانية
منكر النبوة فانه لا يحكمه باسلامه حتى يقول محمد رسول فان كان يعتقد ان الرسالة المحمدية الى العرب
خاصة فلا بد ان يقول الى جميع الخلق فان كان كافر بجوده واجب واستباحة محرم فيحتاج ان يرجع
عما اعتقده ومقتضى قوله يجبر انه اذا لم يلتزم تجرى عليه احكام المرتدوبه صرح العقال واستدل
بحديث الباب فادعى انه لم يرد في خبر من الاخبار امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وان
محمد رسول الله او اني رسول الله كذا قال وهي غفلة عظيمة فالجديد في صحيح البخاري ومسلم
في كتاب الايمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلفظ حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمداً
رسول الله ويحتمل ان يكون المراد بقوله لا اله الا الله هنا التلظظ بالشهادتين لكونها صارت علماً
على ذلك ويؤيده ورودها في امر يحا في الطرق الاخرى واستدل بها على ان الزكاة لا تسقط عن المرتد
وتعقب بان المرتد كافر والكافر لا يطالب بالزكاة وانما يطالب بالايمان وايس في فعل الصديق حجة
لما ذكرنا من غنائه قتال من منع الزكاة والذين تمسكوا باصل الاسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي

قال حمرف والله ما هو الا
ان رايت ان قد شرح الله
صدر ابي بكر للقتال
فعرفت انه الحق

(١) قوله ان الله قد شرح
صدره كذا في نسخ الشرح
التي بايدينا والذي في المتن
بايدينا ان قد شرح الله
صدره فلعل ما في الشرح
رواية له اه

او غيره بسب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصرح نحو قوله السام عليكم * حدثنا محمد بن مقاتل ابو الحسن اخبرنا عبد الله اخبرنا شعبة عن هشام بن زيد بن انس قال سمعت انس بن مالك يقول ص يهودي برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال السام عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انذرون ما يقول قال السام عليك قالوا يا رسول الله الاتفله قال لا اذا اسلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم * حدثنا ابو نعيم عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت اسناذن رهط من اليهود على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا السام عليك فقلت بل عليكم السام واللغة فقال يا عائشة ان الله رفيق يحب الرفق في الامور كما قال لم تسمع ما قالوا قال قلت وعليكم * حدثنا مسدد حدثنا يحيى ابن سعيد عن سفيان ومالك ابن انس قال حدثنا عبد الله ابن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اليهود اذا اسلموا على احدكم اغما يقولون سام عليك فقلت عليك

ذكر وهالم يحكم عليهم بالكفر قبل اقامة الحجة وقد اختلف اصحابه فيهم بعد الغلبة عليهم هل تغنم أموالهم ونسب ذرارهم كالكفار أولا كالبغاة فرأى أبو بكر الاول وعمه ليه وناظره عمر في ذلك كما سيأتي بيانه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وذهب الى الثاني وواقعه غيره في خلافته على ذلك واستقر الاجماع عليه في حق من جحد شيئا من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع فان نصب القتال قول واقيمت عليه الحجة فان رجع والاعومل معاملة الكافر حينئذ ويقال ان اصبح من المالكية استقر على القول الاول فعدم نذرة المخالف وقال القاضي عياض يستفاد من هذه القصة ان الحاكم اذا اداه اجتهاده في امر لا نص فيه الى شيء يجب طاعته فيه ولو اعتقد بعض المجتهدين خلافه فان صار ذلك المجتهد المعتقد خلافه كما وجب عليه العمل بما اداه اليه اجتهاده وتسوغ له مخالفة الذي قبله في ذلك لان عمر اطاع ابا بكر فيما رأى من حق مانعي الزكاة مع اعتقاده خلافه ثم عمل في خلافته بما اداه اليه اجتهاده وواقعه اهل عصره من الصعابة وغيرهم وهذا مما ينبغي عليه في الاحتجاج بالاجماع السكوتي فيشترط في الاحتجاج به اتقاء موانع الانكار وهذا منها وقال الخطابي في الحديث ان من أظهر الاسلام أجريت عليه أحكامه الطاهرة ولو أسر الكفر في نفس الامر ومحل الخلاف اغما هو فيمن أطاع على معتقده الفاسد فظاهر الرجوع هل يقبل منه أولا وامام من جهل امره فلا خلاف في اجراء الاحكام الطاهرة عليه * (قوله باب اذا عرض الذمي او غيره) أي المعاهد ومن يظهر الاسلام (قوله بسب النبي صلى الله عليه وسلم) أي وتنقيصه وقوله ولم يصرح تا كيد فان التعريض خلاف التعريض وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء (قوله فهو قوله السام عليكم) في رواية الكشي عني السام عليك بالافراد وكذا وقع في حديث عائشة وابن عمر في الباب ولم يختلف في حديث انس في لفظ عليك بالافراد وتقدمت الاحاديث الثلاثة مع شرحها في كتاب الاستئذان واعترض بان هذا اللفظ ليس فيه تعريض بالسب والجواب انه اطلق التعريض على ما يخالف التعريض ولم يرد التعريض المصطلح وهو ان يستعمل لفظا في حقيقة بلوح به الى معنى آخر يقصده وقال ابن المنير حديث الباب يطابق الترجمة طريق الاولى لان الجرح اشد من السب فكان البخاري يختار مذهب الكوفيين في هذه المسئلة انتهى ملخصا وفيه نظر لانه لم يثبت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لمصلحة التاليف ان لا يجب قتله حيث لا مصلحة في تركه وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم سريحا وجب قتله ونقل ابو بكر الفارسي احد ائمة الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم سريحا هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء فلو تاب لم يسقط عنه القتل لان حد قذفه القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة وخالفه القفال فقال كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام وقال الصيدلاني يزول القتل ويجب حد القذف وضعفه الامام فان عرض فقال الخطابي لا اعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن بطال اختلف العلماء فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم لم قاما اهل العهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك يقتل الا ان يسلم واما المسلم فيقتل بغير استتابة ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي واجد واسحق مثله في حق اليهودي ونحوه ومن طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي ومالك في المسلم هي ردة يستتاب منها وعن الكوفيين ان كان ذميا عزروا ان كان مسلما فهي ردة وحكي عياض خلافا هل كان تركه من وقع منه ذلك لعدم التعريض او لمصلحة التاليف ونقل عن بعض المالكية انه انما يقتل اليهودي في هذه القصة لانهم لم تقم عليهم البيعة بذلك ولا اقروا به فلم يقض فيهم بعلمه وقيل

انهم لم يظهروه ولووه بالسنتهم ترك قتلهم وقيل انه لم يعمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت
الذي لا بد منه ولذلك قال في رد عليهم وعليكم اي الموت نازل علينا وعليكم فلا معنى للدعاء به اشار
الى ذلك القاضي عياض وتقدمت الاشارة اليه في الاستئذان وكذا من قال السام بالهمزة في السامة
هو دعاء بان يعلوا الدين وليس بصريح في السب والله اعلم وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه ذلك
من ذمى او معاهد فترك لمصلحة التاليف هل يتقصر بذلك عهد محل تامل واحتج الطحاوي لاحبابهم
بحديث الباب وايدى بان هذا الكلام لو صدر من مسلم لكان ردة واماصد ورده من اليهود قالذي هم عليه
من الكفر اشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم وتعقب بان دماءهم لم تحضن الا بالعهد
وليس في العهد انهم يسبون النبي صلى الله عليه وسلم فن سبه منهم تعد العهد فينتقض فيصير كافرا بلا
عهد وفيه رده الان يسلم ويؤيده انه لو كان كل ما يعتقدونه لا يؤخذون به اكانوا وقتلوا مسلما لم
يقتلوا لان من معتداهم حل دماء المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم احده مسلما قتل فان قيل انما يقتل
بالمسلم قصاصا بدليل انه يقتل به ولو اسلم ولو سب ثم اسلم لم يقتل قلنا الفرق بينهما ان قتل المسلم يتعاقب
بحق آدمي فلا يرد وما السب فان وجوب القتل به يرجع الى حق الدين فيه سده الاسلام والذي يظهر
ان ترك قتل اليهود انما كان لمصلحة التاليف اول كونه لم يعلنوا به اول ما جيعا وهو اولى والله
اعلم (قوله باب) كذا للاكثر بغير ترجحة وحديثه ابن بطال فصار حديث ابن مسعود
المذكور فيه من جلة الباب الذي قبله واعترض بانه انما ورد في قوم كفار اهل حرب والنبي صلى
الله عليه وسلم مأمور بالصبر على الاذى منهم فان ذلك امتثل امر به (قلت) فهذا يقتضي ترجيح
صنيع الاكثر من جعله في ترجحة مستقلة لكن تقدم التنبيه على ان مثل ذلك وقع كالفصل من الباب
الذي قبله فلا بد له من تعلق به في الجلة والذي يظهر انه اشار بايراده الى ترجيح القول بان ترك قتل
اليهود لمصلحة التاليف لانه اذا لم يؤخذ الذي ضرب به حتى جرحه بالدعاء عليه ليهلك بل صبر على اذاه
وزاد فدعاه فلان يصبر على الاذى بالقول اولى ويؤخذ منه ترك القتل بالتعريض بطريق الاولى وقد
تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة احد من كتاب المغازي وحقق المذكور في السند
هو ابن غياث وشقيق هو ابن سلمة ابورائل والسند كله كوفيون وقوله قال عبد الله يعني ابن مسعود
ورفع في رواية مسلم من طريق وكيع عن الاعمش عن ابي رائل عن عبد الله (قوله يحكى نبيا من الانبياء)
تقدم في ذكر بني اسرائيل من احاديث الانبياء هذا الحديث بهذا السند وكوت فيه من طريق
مسلة وفي سندها من لم يسم من سمى النبي المسد كورثوا عليه السلام ثم وقع لي من رواية الاعمش
بسند له مضموم الى روايته بسند حديث الباب اخبر به ابن عساكر في ترجحة توح عليه السلام
من تاريخ دمشق من رواية يعقوب بن عبد الله الاشعري عن الاعمش عن مجاهد عن عبيد بن
عمير قال انه كان نوح يضربه قومه حتى يغمي عليه ثم يفيق فيقول اهد قومى فانهم لا يعلمون
وبه عن الاعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر نحو حديث الباب وتقدم هناك ايضا قول القرطبي
ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الخاكي عنه ووجه الرد عليه وتقدم في غزوة احد بيان
ما رفع له صلى الله عليه وسلم من الجراحة في وجهه يوم اجدوا انه صلى الله عليه وسلم قال اولا كيف
يفلح قوم دمو اوجه نبيهم فانه قال ايضا الله هم اغفر لقومى فانهم لا يعلمون وان عند احد من رواية
عاصم عن ابي رائل عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك يوم حنين لما ازدجوا عليه
عند قسمة الغنائم (قوله فهو يمسح الدم عن وجهه) في رواية عبد الله بن عمر عن الاعمش عن مسلم

باب حديثنا عن عمر بن
حفص حديثنا ابي حديثنا
الاعمش قال حديثنا شقيق
قال قال عبد الله كاني انظر
الى النبي صلى الله عليه
وسلم يحكى نبيا من الانبياء
ضربه قومه فأداه وهو فهو
يمسح الدم عن وجهه
ويقول رب اغفر لقومى
فانهم لا يعلمون

في هذا الحديث عن جبينه وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شج على الله عليه وسلم وكسرت ربا عيته
 وشرح ما وقع في ذلك مبسوطا والله الحمد ﴿ (قوله باب قتل الخوارج والملحدين بعد
 إقامة الحجبة عليهم وقوله تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) أما
 الخوارج فهم جمع خارجة أي طائفة وهم قوم مبتدعون سمو بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم
 على خيار المسلمين وأصل بدعتهم فيما حكاه الرافي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي رضي الله
 عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه ويهدر عليهم ولا يقتص منهم لرضاه بقتله
 أو موطنه إياهم كذا قال وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الأخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج
 لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا يذكرون عليه أشياء ويتبرؤون منه وأصل ذلك أن بعض أهل العراق
 أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك وكان يقال لهم القراء أشادة اجتهداهم في
 التلاوة والعبادة إلا أنهم كانوا يتأولون لقرآن علي غير المراد منه ويستبدون برأيهم ويتنطعون في
 الزهد والخشوع وغير ذلك فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا
 إمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجمل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فأنهم ما خرجوا إلى مكة بعد أن
 بايعا عليا فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فاتفقوا على طلب قتلة عثمان وخروجوا إلى البصرة
 بدعون الناس إلى ذلك فبلغ عليا فخرج إليهم فوقع بينهم وقعة الجمل المشهورة وانتصر علي وقتل
 طلحة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة فهذه الطائفة هي التي كانت تطلب بدم عثمان
 بالاتفاق ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام اذذاك وكان علي أرسل إليه لأن يبايع
 له أهل الشام فاعتل بان عثمان قتل مظلوما ونجب المبادرة إلى الاقتصاص من قتله وأنه أقوى الناس
 على الطلب بذلك ويلتمس من علي أن يمكنه منهم ثم يبايع له بعد ذلك وعلى يقول ادخل فيما دخل فيه
 الناس وحاكمهم إلى احكم فيهم بالحق فلما طال الأمر خرج علي في أهل العراق طلبا لقتال أهل الشام
 فاصدأ إلى قتاله فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهما شهر أو كذا أهل الشام ان ينكسروا فرفعوا
 المصاحف على الرماح ونادوا ندعوكم إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع
 معاوية فترك جمع كثير ممن كان مع علي وخصوصا القراء القتال بسبب ذلك فدينوا واحتجوا بقوله تعالى
 ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم أتيتهم فاستأسوا
 أهل الشام في ذلك فقالوا ابعثوا حكما منكم وحكما منا ويحضر معهما من لم يباشر القتال فسن راوا
 الحق معه اطاعوه فأجاب علي ومن معه إلى ذلك وانكروا ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج
 وكتب علي بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام هذا ما قضى عليه أمير
 المؤمنين علي معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا أكتبوا اسمه واسم أبيه فأجاب علي إلى
 ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضا ثم انفصل الفريقان على أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد
 مدة عيניהما في مكان وسط بين الشام والعراق ورجع العسكران إلى بلادهم إلى أن يقع
 الحكم فرجع معاوية إلى الشام ورجع علي إلى الكوفة فقارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل
 كانوا أكثر من عشرة آلاف وقبل سنة آلاف ونزلوا مكانا يقال له حروراء بفتح المهملة وراء
 الأولى مضمومة ومن ثم قيل لهم الحرورية وكان كبيرهم عبد الله بن الكواء بفتح الكاف
 وتشديد الواو مع المد الشكري وشيث بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثناة التميمي فإرسل إليهم
 علي ابن عباس فناظرهم فرجع كثير منهم معه ثم خرج إليهم على فأتاه ودخلوا معه الكوفة

باب قتل الخوارج
 والملحدين بعد إقامة
 الحجبة عليهم وقوله تعالى
 وما كان الله ليضل قوما
 بعد اذ هداهم حتى يبين لهم
 ما يتقون ﴿

معهم رئيساهم المذكوران ثم أشاعوا ان عليا تاب من الحكومة ولذلك رجعوا معه فبلغ ذلك عليا فخطب
 وأنكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم الا لله فقال كلمة حق يراد بها باطل فقال لهم لكم علينا ثلاثة
 أن لا نمنعكم من المساجد ولا من رزقهم من الفيء ولا نبذوكم بقتال ما لم تحذروا فسادا وخرجوا شيئا بعد
 شيء الى أن اجتمعوا بالمدائن فراسلهم في الرجوع فاصروا على الامتناع حتى يثبته على نفسه بالكفر
 لرضاء بالتحكيم ويتوب ثم راسلهم أيضا فارادوا قتله لرسوله ثم اجتمعوا على ان من لا يعتقد معتقدهم
 يكفروا ويباح دمه وماله وأهله وانتقلوا الى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين
 ومنهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان واليا على بعض تلك البلاد ومعه سرية وهي حامل فقتلوه
 وبقيروا بطن سريته عن ولد فبلغ عليا فخرج اليهم في الجيش الذي كان هيا للخرج الى الشام فارفع بهم
 بالنهر وان لم ينسج منهم الا دون العشرة ولا قتل ممن معه الا نحو العشرة فهذا ملخص أول أمرهم ثم انضم
 الى من بقي منهم من مال الى رأيهم فكانوا مختلفين في خلافة علي حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي
 قتل عليا بعد أن دخل على في صلاة الصبح ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فوقع بهم
 عسكرا الشام فكان يقال له النجيلة ثم كاثروا منة معين في اماره زياد وابنه عبيد الله على العراق طول مدة
 معاوية وولده يزيد وظفر زياد وابنه منهم بجماعة فابادهم بين قتل وجبس طويل فلجأ مات يزيد ووقع
 الاقرار وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الامصار الا بعض أهل الشام ثار مروان فادعى
 الخلافة وغلب على جميع الشام الى مصر فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق وبالإمامة
 مع نجدة بن عامر وزاد نجدة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد
 معتقدهم وعظم البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فابطوا رجم المحصن وقطعوا يد السارق من
 الابط وأوجبوا الصلاة على الخائض في حال خيضاها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن
 المنكر ان كان قادرا وان لم يكن قادرا ففسد ارتكب كبيرة وحكم من تكب الكبيرة عندهم حكم الكافر
 وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وقتلوا فيمن ينسب الى الاسلام بالقتل والسبي
 والنهب ففهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم ومنهم من يدعو ولا ثم يقتل ولم يزل البلاء بهم يزيد الى
 أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقل جمعهم ثم لم يزل منهم بقايا في طول
 الدولة الاموية وصدر الدولة العباسية ودخلت طائفة منهم المغرب وقد صنفت في أخبارهم أبو مخنف
 بكسر الميم وسكون المعجمة وقسم النون بعدها فاه واسمه لوط بن يحيى كتابا لخصه الطبري في تاريخه
 وصنف في أخبارهم أيضا الهيثم بن عدي كتابا ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج
 الصحيح كتابا كبيرا وجمع أخبارهم أبو العباس المبردي كتابه الكامل لكن بغير أسانيد بخلاف
 المذكورين قبله قال القاضي أبو بكر بن العربي الخوارج صنفان أحدهما يزعم ان عثمان وعلي
 وأصحاب الجمل وصفين وكل من رضى بالتحكيم كفار والاخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر بخلاف
 في النار أبد اوقال غيره بل الصنف الاول مفرع عن الصنف الثاني لان الحامل لهم على تكفير أولئك
 كونهم أذنبا فيما فعلوه بزعمهم وقال ابن حزم ذهب نجدة بن عامر من الخوارج الى أن من أتى صغيرة
 عذب بغير النار ومن أدمن على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التخليد في النار وذكر أن منهم من
 غلا في معتقدهم الفاسد فانكروا الصلوات الخمس وقال الواجب صلاة باعداء وصلاة بالعشي ومنهم من
 جوز نكاح بنت الابن وبنت الاخ والاخت ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن وأن
 من قال لا اله الا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه وقال أبو منصور البغدادي في المقالات

عدة فرق الخوارج عشرون فرقة وقال ابن حزم اسوؤهم حالا الغلاة المذكورون وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جواد منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري من طريق يونس كلاهما عن الزهري قال لما شرا أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كانوا أهل العراق ان يغلبوهم بأهل العراق ذلك إلى ان آل الأمر إلى التحكيم ورجع كل إلى بلده إلى ان اجتمع الحكمان في العام المقبل بدومة الجندل وافتراق عن غير شيء فلما رجعوا خالفت الضرورية عليا وقالوا لا حكم الا لله وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق أبي رزين قال لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع على الكوفة اعتزلت الخوارج بحروراء فبعث لهم على عبد الله بن عباس فناظرهم فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال انهم يتعدون انما أقربت لهم بالسكفر لرضا بالتحكيم فخطب وانكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم الا لله ومن وجه آخر ان رؤسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنهر وان عبد الله بن وهب الراسي يزيد بن حصن الطائي وحر قوص بن زهير السعدي فاتفقوا على تأمير عبد الله بن وهب وسيأتي كثير من اسانيد ما شئت اليه بعد في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى وقال الغزالي في الوسيط طبعه الغيرة في حكم الخوارج وجهان احدهما انه كحكم أهل الردة والثاني انه كحكم أهل البغى ورجع الراجعي الاول وليس الذي قاله مطرد في كل خارجي فأمم على قسمين احدهما من تقدم ذكره والثاني من خرج في طلب الملك للدعاء إلى معتقده وهم في قسمين ايضا قسم خرجوا غضبا للدين من اجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية فهؤلاء أهل حق ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحرة واقراء الذين خرجوا على الحجاج وقسم خرجوا لطلب الملك فقط واه كانت فيهم شبهة فام لاوهم البغاة وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتن وبالله التوفيق (تأمله) وكان ابن عمر يراهم شرار خلق الله الخ) وصله الطبري في مسند علي من ثم ذيب الاثار من طريق تكبير بن عبد الله بن الاشج انه سأل نافعا كيف كان رأي ابن عمر في الضرورية قال كان يراهم شرار خلق الله انطلقوا إلى آيات الكفار فجعلوها في المؤمنين (قلت) وسنده صحيح وقد ثبت في الحديث الصحيح ان رفوع عند مسلم من حديث أبي ذر في وصف الخوارج هم شرار الخلق والخليقة وعندنا عند بسند جيد عن انس مرفوعا مثله وعند البزار من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخوارج فقال هم شرار امتي يقتلهم خيار امتي وسنده حسن وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعا هم شر الخلق والخليقة يقتلهم خير الخلق والخليقة وفي حديث أبي سعيد عندنا عندهم شر البرية وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم من أبغض خلق الله اليه وفي حديث عبد الله بن خباب يعني عن ابيه عند الطبراني شر قتلى أظلمت السماء وأظلمت الارض وفي حديث أبي أمامة مرفوعه وعند احمد وابن أبي شيبة من حديث أبي بردة مرفوعا في ذكر الخوارج شر الخلق والخليقة يقولان ثلاثا وعند ابن أبي شيبة من طريق عمير بن اسحق عن أبي هريرة هم شر الخلق وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة احاديث * الحديث الاول حديث علي (قوله حدثنا خيشمة) بفتح الخاء المعجمة والمثلثة بينهما محتايسة ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة المعنى لابييه وولده صحبة ووقع في رواية سهل بن بجر عن عمر بن حفص بهذا السند حديثي بالافراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالتعديت فيه الا حفص بن غياث قد أخرجه مسلم من رواية وكيع وعيسى بن يونس والثوري وجريروابي معاوية وتقديم في علامات النبوة وفضائل القرآن من

وكان ابن عمر يراهم شرار خلق الله وقال انهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين * حدثنا عمر بن حفص ابن غياث حدثنا أبي حدثنا الاعمش حدثنا خيشمة حدثنا

قوله الحسن بن علي في نسخة الحسين بن علي وحرر

رواية سفيان الثوري وهو عند أبي داود والنسائي من رواية الثوري أيضا وعنه دأب عوانة من رواية
 يعلى بن عبيد وعند الطبري أيضا من رواية يحيى بن عيسى الرملي وعلى ابن هشام كاهم عن الأعمش
 بالعمنة وذكر الاسماعيلي أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلا فقال عن الأعمش حدثني عمرو بن مرة
 عن خيثمة (قلت) لم أرفى رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزني في متصل الاسانيد
 لأن أبا معاوية هو الميزان في حديث الأعمش (قوله سويد بن غفلة) بفتح المعجمة والقاء مخضرم
 من كبار التابعين وقد قيل إن له صحبة وتقدم بيان ذلك في أو آخر فضائل القرآن (قوله قال علي)
 هو على حذف قال وهو كثير في الخط والاولى أن ينطق به وقد مضى في آخر فضائل القرآن من رواية
 الثوري عن الأعمش بهذا السند قال علي وعند النسائي من هذا الوجه عن علي قال الدارقطني
 لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع الا هذا (قلت) وماله في الكتب الستة ولا عند أحد غيره
 وله في المستدرک من طريق الشعبي عنه قال خطب علي بنت أبي جهل أخرجه من طريق أحمد عن
 يحيى بن أبي زائدة عن زكريا عن الشعبي وسنده جيد لكنه مرسل لم يقل فيه عن علي (قوله اذا
 حدثتكم) في رواية يحيى بن عيسى سبب لهذا الكلام فأول الحديث عنده عن سويد بن غفلة قال
 كان علي عمر بالنهر وبالسابقة فيقول صدق الله ورسوله فقلنا يا أمير المؤمنين ما تزال تقول هذا قال
 اذا حدثتكم الخ وكان علي في حال المحاربة يقول ذلك واذا وقع له أمر يؤهم أن عنده في ذلك اثر اخشي في
 هذه الكاتبة أن يظنوا أن قصة ذي الندين من ذلك القليل فأوضح أن عنده في أمره نصاب صريح ما بين لهم
 أنه اذا حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكتفى ولا يعرض ولا يورى واذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليخضع
 لذلك من يحاربه ولذلك استدلل بقوله الحرب خدعة (قوله فرائه لان اخر) بكسر الخاء المعجمة أي أسقط
 (قوله من السماء) زاد أبو معاوية والثوري في روايتهما إلى الأرض أخرجه أحمد عنهما وسقط
 للمصنف في علامات النبوة ولم يسق مسلم لقطه ما وقع في رواية يحيى بن عيسى أخر من السماء فتخطفني
 الطير أو تهوى بي الريح في مكان سعيد (قوله فيما بيني وبينكم) في رواية يحيى بن عيسى عن نفسه
 وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عن علي قام فينا على عند أصحاب النهر فقال ما سمعتموني احدثتكم
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثوا به وما سمعتموني احدثت في غير ذلك ويستفاد من هذه الرواية
 معرفة الوقت الذي حدث فيه على بذلك والسبب أيضا (قوله فان الحرب خدعة) في رواية يحيى بن
 عيسى فانما الحرب خدعة وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعنى الحرب خدعة حديث مرفوع
 وتقدم ضبط خدعه هناك ومعناها (قوله سيخرج قوم في آخر الزمان) كذا وقع في هذه الرواية وفي
 حديث أبي برزة عند النسائي يخرج في آخر الزمان قوم وهذا قد يخالف حديث أبي سعيد المذكور في
 في الباب بعده فان مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي وكذا أكثر الاحاديث الواردة في أمرهم واجاب
 ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر لان آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد
 خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة ويمكن الجمع أن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة فان في
 حديث سفيان المخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا لخلافة بعد ثلاثون سنة ثم تصير
 ملكا وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهر وان في أو آخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي
 صلى الله عليه وسلم بدون الثلاثين سنة وستين (قوله احداث) بجملة ثم مثله جمع حديث بفتحيتين
 والحدث هو الصغير السن هكذا في أكثر الروايات ووقع هنا للمستهلى والسرخصي حدثا بضم أوله
 وتشديد الدال قال في المطالع معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حدث قال ابن التين حدثا جمع
 حديث مثل كرام جمع كريم وكبار جمع كبير والحديث الجديد بد من كل شيء ويطلق على الصغير بهذا

سويد بن غفلة قال علي
 رضي الله عنه اذا حدثتكم
 عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حديثا فوالله
 لان اخر من السماء احب
 الى من أن كذب عليه
 واذا حدثتكم فيما بيني
 وبينكم فان الحرب خدعة وانى
 سمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول سيخرج
 قوم في آخر الزمان احداث
 الاسنان

الاعتبار وتقدم في التفسير حداث مثل هذا اللفظ لكنه هنا لجمع على غير قياس والمراد سمار
يتحدثون قاله في النهاية وتقدم في علامات النبوة بلفظ حداث بوزن سفهاء وهو جمع حديث كما تقدم
تقريره والاسنان جمع سن والمراد به العمر والمراد انهم شباب (قوله سفهاء الاحلام) جمع حلم
بكسر اوله والمراد به العقل والمعنى أن عقولهم رديئة قال النووي يستفاد منه ان الثبوت وقوة البصيرة
تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل (قلت) ولم يظهر لي وجه الاخذ منه فان هذا
معلوم بالعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة (قوله يقولون من خير قول البرية)
تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال انه مقلوب وان المواد من قول خير البرية
وهو القرآن (قلت) ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على
خلاف ذلك كقولهم لاحكم الله في جواب على كاسيأتي رقة وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري
قال خرجنا مع علي فذكر الحديث وفيه يخرج قوم يتكلمون كلمة الحق لا يجاوز حلقهم وفي حديث
أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني يهتفون بالقول ويسبون الفعل ونحوه في حديث عبيد الله
ابن عمرو عند أحمد وفي حديث مسلم عن علي يقولون الحق لا يجاوز هذا وأشار الى حلقه (قوله لا يجاوز
إيمانهم حناجرهم) في رواية الكشي يهتفون لا يجاوز الحناجر بالحاء المهملة والنون ثم الجيم جمع حنجرة
بوزن قسورة وهي الحلقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المريء مما يلي الفم
ووقع في رواية مسلم من رواية يزيد بن وهب عن علي لا يجاوز صلاتهم نراقهم فكانه أطلق الإيمان على
الصلاة وله في حديث أبي ذر لا يجاوز إيمانهم خلافهم والمراد انهم يؤمنون بالنطق لا بالقلت وفي رواية
عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم يقولون الحق بالسنة لا يجاوز هذا منهم وأشار الى حلقه وهذه
المجاورة غير المجاورة الآتية في حديث أبي سعيد (قوله يرقون من الدين) في رواية أبي اسحق عن
سويد بن غفلة عند النسائي والطبري يرقون من الاسلام وكذا في حديث ابن عمر في الباب وفي رواية
زيد بن وهب المشار اليها وحديث أبي بكر في الطبري وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن
علي يرقون من الحق وفيه تعقب على من فسر الدين هنا بالطاعة كما تقدمت الإشارة اليه في علامات
النبوة (قوله كما يعرف السهم من الرمية) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد الدال تعناية أي الشيء الذي
يرمى به ويطلق على الطريقة من الوحش اذا رماها الرامي وسيأتي في الباب الذي بعده (قوله فأينما
لقيتموهم فاقتلوهم فان قتلهم اجر المن قتلهم يوم القيامة) في رواية زيد بن وهب لو يعلم الجيش الذين
يصيبنهم ما قضى لهم على لسان نبهم لنكلوا عن العمل ولمسلم في رواية عبيدة بن عمرو عن علي لولا ان
تبطروا لحدثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم قال عبيدة قلت لعلي أنت
سمعت قال اي ورب الكعبة ثلاثا وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الخوارج ان عليا لما قتلهم قال صدق
الله وبلغ رسوله فقام اليه عبيدة فقال يا أمير المؤمنين الله الذي لا اله الا هو لقد سمعت هذا من رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اي والله الذي لا اله الا هو حتى استعطفه ثلاثا قال النووي انهما استعطفه ليؤكد
الامر عند السامعين ولتظهر معجزة النبي صلى الله عليه وسلم وان عليا ومن معه على الحق (قلت)
وليطمئن قلب المستعطف لازالة توهم ما أشار اليه على ان الحرب خدعة فخشي ان يكون لم يسمع في
ذلك شيئا منصوصا والى ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار اليها حيث قالت لما
قال علي حيث قال سمعته يقول صدق الله ورسوله قالت رحم الله عليا انه كان لا يرى شيئا يعجبه
الا قال صدق الله ورسوله فيذهب اهل العراق فيكذبون عليه وينز يدونه فمن هذا أراد عبيدة بن

سفهاء الاحلام
يقولون من خير قول البرية
لا يجاوز إيمانهم حناجرهم
يرقون من الدين كما يعرف
السهم من الرمية فأينما
لقيتموهم فاقتلوهم فان
في قتلهم اجر المن قتلهم
يوم القيامة حدثنا محمد
ابن المنثري حدثنا

عمر والتثبت في هذه الأمة بهصوصها وان فيها انما منصوصا مرفوعا واخرج احمد وهو هذا الحديث
عن علي وزاد في آخره قتالهم حق على كل مسلم ووقع سبب حديث علي بهذا الحديث في رواية عبيد
الله بن ابي رافع فيما اخرج به مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال ان الحرورية لما خرجت وهو مع
علي قالوا لا حكم الا لله تعالى فقال علي كلمة حق اريد بها باطل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف
ناسا اني لا عرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالسنتهم ولا يجاوز هذا منهم وانشاء بحلقه من اغض
خلق الله اليه الحديث * الحديث الثاني حديث ابي سعيد (قوله عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد
الثقفي ويحيى بن سعيد هو الانصاري ومحمد بن ابراهيم هو التيمي وابو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن
عوف وفي المسند ثلاثة من التابعين في نسق وهذا السباق كانه لفظ عطاء بن يسار واما لفظ ابي سلمة
فتقدم منفردا في اواخر فضائل القرآن ورواه الزهري عن ابي سلمة كافي الباب الذي بعده بسباق
آخر فلعن اللفظ المذكور وهذا على سياق عطاء بن يسار المقرون به وقد قرن الزهري مع ابي سلمة في
روايته الماضية في الادب الضعيف المشرقى لكنه افرد هذا عن ابي سلمة فامتناز لفظه عن لفظ
الضعيف (قوله فسالاه عن الحرورية اسمعت النبي صلى الله عليه وسلم) كذا للجميع بحذف المسموع
وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المشني شيخ البخاري فيه فقال يذكروا في رواية محمد بن عمرو
عن ابي سلمة قلت لابي سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكروا الحرورية اخرج به ابن
ماجه والطبري واخرج الطبري من طريق الاسود بن العلاء عن ابي سلمة قال جئنا ابا سعيد فقلنا
فذكر مثله ومن طريق ابي اسحق مولى بني هاشم انه سال ابا سعيد عن الحرورية (قوله قال لا ادري
ما الحرورية) هذا يغاير قوله في اول حديث الباب الذي يليه واشهد ان عاياتهم وانما فان مقتضى
الاول انه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحرورية او لا ومقتضى الثاني انه ورد فيهم ويمكن
الجمع بان مراده بالنسبة هنا انه لم يحفظ فيهم نصا بلفظ الحرورية وانما سمع قصصهم التي دل وجود
علامتهم في الحرورية بانهم هم (قوله يخرج في هذه الامة ولم يقل منها) لم تختلف الطرق الصحيحة
على ابي سعيد في ذلك فعند مسلم من رواية ابي نضرة عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قوما
يكونون في امة وله من وجه آخر عرق ما رفته عند فرقة من المسلمين وله من رواية الضعيف المشرقى
عن ابي سعيد نحوه واما ما اخرج به الطبري من وجه آخر عن ابي سعيد بلفظ من امتي فسنده ضعيف
لكن وقع عند مسلم من حديث ابي ذر بلفظ سيكون بعدى من امتي قوم وله من طريق زبد بن وهب
عن علي يخرج قوم من امتي ويجمع بينهما وبين حديث ابي سعيد بان المراد بالامة في حديث ابي سعيد
امة الاجابة وفي رواية غيره امة الدعوة قال النووي وفيه دلالة على قوة الصحابة وقهرهم الالفاظ
وفيه اشارة من ابي سعيد الى تكفير الخوارج وانهم من غير هذه الامة (قوله تحقرون) بفتح اوله اي
تستقون (قوله صلاتكم مع صلاتهم) زاد في رواية الزهري عن ابي سلمة كافي الباب بعده وصيامكم
مع صيامهم وفي رواية عامر بن شميخ عن ابي سعيد تحقرون اعمالكم مع اعمالهم وصف عامر
اصحاب عبادة الحرورية بانهم يصومون النهار ويقومون الليل وياخذون الصدقات على السنة
اخرج به الطبري ومثله عنده من رواية يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة وفي رواية محمد بن عمرو عن ابي
سلمة عنده يتعدون بحرق احدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم ومثله من رواية انس عن ابي
سعيد وزاد في رواية الاسود بن العلاء عن ابي سلمة واعمالكم مع اعمالهم وفي رواية سلمة بن كهيل
عن زيد بن وهب عن علي ليست فراءتكم الى قراءتهم شيئا ولا صلاتكم الى صلاتهم شيئا اخرج به مسلم

عبد الوهاب قال سمعت
يحيى بن سعيد اخبرني
محمد بن ابراهيم عن ابي
سلمة وعطاء بن يسار
انما اتيا ابا سعيد الخدري
فسالاه عن الحرورية
اسمعت النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا ادري ما الحرورية
سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول يخرج في
هذه الامة ولم يقل منها
قوم تحقرون صلاتكم مع
صلاتهم يقرؤن القرآن
لا يجاوز حلقهم او
حناجرهم

والطبري وعنده من طريق سليمان التيمي عن أنس ذكرني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 إن فيكم قوما يداؤن ويعملون حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم ومن طريق حمص بن أنس
 عن عمه بلفظ يتعمقون في الدين وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة منظرته للخوارج قال
 فأنبهم فدخلت على قوم لم أراهم أجد اجتهاد منهم أيديهم كأنهم انقن الابل ووجوههم معلقة من آثار
 السجود وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه ذكر عنده الخوارج واجتهادهم في العبادة فقال
 ليسوا أشد اجتهادا من الرهبان (قوله يعرفون من الدين مروق السهم من الرمية) بكسر الميم وتشديد
 النحتانية فعلة بمعنى مفعولة فادخلت فيها الهاء وان كان قيل كان فعل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر
 والمؤنث للإشارة لنقلها من الوصفية إلى الاسمية وقيل إن شرط استواء المذكر والمؤنث أن يكون
 الموصوف مذكوراً معه وقبل شرطه سقوط الهاء من المؤنث قبل وقوع الوصف تقول خذ ذبيحتك
 أي الشاة التي تريد ذبحها فإذا ذبحتها قبل إهابها تسمى ذبيحة (قوله في نظر الراي إلى سهمه) يأتي بيانه في
 الباب الذي بعده وقوله إلى نصه هو بدل من قوله سهمه أي ينظر إليه جملة ثم تفصيلا وقد وقع في
 رواية أبي حمزة عن يحيى بن معبد عند الطبري ينظر إلى سهمه فلا يرى شيئا ينظر إلى نصه ثم إلى رسافه
 وسبأ في أبسط من هذا في الباب يليه وقوله فيتماري أي ينشكك هل بقي فيها شيء من الدم والقوة
 موضع الوتر من السهم قال ابن الأنباري القوي يذكروا يؤنث وقد يقال فوقة بالهاء الحديث الثالث
 حديث ابن عمر (قوله حدثنا عمر) في رواية غير أبي ذر حدثني بالافراد كذا للجميع عمر غير منسوب
 لكن ذكر أبو علي الجبائي عن الأصيلي قال قرأه علينا أبو زيد في عرضه ببغداد عمر بن محمد ونسبه
 الأسماعيلي في روايته من طريق أحمد بن عيسى عن ابن وهب أخبرني عمر بن محمد بن زيد العمري
 (قلت) وزيد هو ابن عبد الله بن عمرو وقد تقدم في التفسير بهذا السند حديث في تفسير لقمان عن يحيى
 ابن سليمان عن ابن وهب حدثني عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمرو وقع في حديث الباب منسوبا
 هكذا إلى عمر بن الخطاب في رواية الطبري عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب (قوله عن عبد الله
 ابن عمرو ذكر الخوارج) هي جملة حالية والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الخوارج وفي إيراد
 البخاري له عقب حديث أبي سعيد إشارة إلى أن توقف أبي سعيد بالمذكور محمول على ما أشرت إليه
 من أنه لم ينص في الحديث المرفوع على تسميتهم بخصوص هذا الاسم لأن الحديث لم يرد فيه (قوله
 باب من ترك قتال الخوارج للتأليف والتلايف للناس عنه) وأورد فيه حديث أبي سعيد في ذكر
 الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم أعلم أعدل فقال عمر أئذني فاضرب عنقه قال دعه وليس فيه بيان
 السبب في الأمر بتركه ولكنه ورد في بعض طرقه فأخرج أحمد والطبري من طريق بلال بن بظير
 عن أبي بكر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بمويل فقتله فسمه فاه رجل رهو على تلك الحال فذكر
 الحديث وفيه فقال أصحابه ألا تضرب عنقه فقال لا أريد أن يجمع المشركون أني أقتل أصحابي ولمسلم
 من حديث جابر نحو حديث أبي سعيد وفيه فقال عمر دعي يا رسول الله فاقتل هذا المنافق فقال معاذ الله
 أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يعرفون منه
 لكن القصة التي في حديث جابر صرح في حديثه بأنها كانت منه صرف النبي صلى الله عليه وسلم من
 الجعرانة وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان وكان الذي قسمه النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ فضة
 كانت في ثوب بلال وكان يعطى كل من جاء منها والقصة التي في حديث أبي سعيد صرح في رواية أبي نعيم
 عنه أنها كانت ببغداد على أي اليمن وكان ذلك في سنة تسع وكان المقسوم فيها ذهبا وخص به أربعة

يعرفون من الدين مروق
 السهم من الرمية فينظر
 الراي إلى سهمه إلى
 نصه إلى رسافه فيتماري
 في القوفة هل علق بها
 من الدم شيء * حدثنا
 يحيى بن سليمان حدثنا ابن
 وهب حدثنا عمران أباه
 حدثه عن عبد الله بن عمر
 وذكر الخوارج فقال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يعرفون من الأسلام
 مروق السهم من الرمية
 باب من ترك قتال
 الخوارج للتأليف والتلايف
 ينظر الناس عنه

انفس ففهما قصتان في وقتين اتفق في ككل منهما انكار القاتل وصرح في حديث ابي سعيد انه ذو
 الخويصرة التميمي ولم يسم القاتل في حديث جابر ورواه من سماه ذا الخويصرة طائفا اتحاد القصتين
 ووجدت الحديث جابر شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 اتاه رجل يوم حنين وهو يوم شيا فقال يا محمد ادل ولم يسم الرجل ايضا وسماه محمد بن اسحق بسند
 حسن عن عبد الله بن عمرو واخرجه احمد والطبري ايضا ولفظه اتي ذو الخويصرة التميمي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو يوم سيم الغنائم بحنين فقال يا محمد فذ كرمي هذا الحديث المذكور فيمن ان يكون
 نكر ذلك منه في الموضوعين عند قسمة غنائم حنين وعند قسمة الذهب الذي بعثه على قال الاسماعيلي
 الترجمة في ترك قتال الخوارج والحديث في ترك القتل للمنفرد والجميع اذا اظهر واراهاهم ونصبوا
 لانه اس القاتل وجب قتالهم وانما ترك النبي صلى الله عليه وسلم قتل المذكور لانه لم يكن اظهر
 ما يستدل به على ما وراءه فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام امر الاسلام ورواه
 في القلوب انهم عن الدخول في الاسلام واما بعده صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ترك قتالهم اذا هم
 اظهر واراهاهم وتركوا الجماعة وخالفوا الائمة مع القدرة على قتالهم (قلت) وليس في الترجمة ما يخالف
 ذلك الا انه اشار الى انه لو اتفقت حالة مثل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب الخوارج مثلا ولم
 ينصبوا احدا منه يجوز للامام الاعراض عنهم اذا راي المصلحة في ذلك كان يخشى انه لو تعرض للفرقة
 المذكورة لا يظهر من يخشى مثل اعتقادهم امره وناضل عنهم فيكون ذلك سببا لخروجهم ونصبهم القتال
 للمسلمين مع ما عرف من شدة الخوارج في القتال واثباتهم واقدامهم على الموت ومن تأمل ما ذكر اهل
 الاخبار من امورهم تحقق ذلك وفقد كرين بطال عن المهلب قال التاليف نعم كان في اول الاسلام
 اذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرتهم فاما اذا علا الله الاسلام فلا يجب التاليف الا ان نزل بالناس
 حاجة لذلك فلا مام الوقت ذلك (قلت) واما ترجمة البخاري القتال والخبر في القتل فلان ترك القتال يؤخذ
 من ترك القتل من غير عكس وذ كرفيه حديثين الاول * حديث ابي سعيد (قوله حدثنا عبد الله)
 هو المعنى المسند بفتح النون ورواه من زعم انه ابو بكر بن ابي شيبة لانه وان كان ايضا عبد الله بن
 محمد لكنه لا رواية له عن هشام المذكور وهذا هو ابن يوسف الصنعائي (قوله عن ابي سامة) في رواية
 شعيب المصنوعة في علامات النبوة عن الزهري اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن وتقدم في الادب من
 طريق الاوزاعي عن الزهري عن ابي سلمة والضحاك وهو ابن شرحبيل او ابن شراحيل المشرقى
 بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء بعدها فاف منسوب الى مشرق بطن من همدان وتقدم بيان حاله
 في فضل سورة الاخلاص وان البزار حكى انه الضحاك بن مزاحم وان ذلك غلط ثم وقفت على الرواية
 التي نسب فيها كذلك اخرجها الطبري من طريق الوليد بن مرثد عن الاوزاعي في هذا الحديث فقال
 حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن ابي سعيد قال الطبري وهو ذا خطار انما هو
 الضحاك المشرقى (قلت) وقد اخرج احمد عن محمد بن مصعب وابو عوانة من طريق بشر بن بكر
 كلاهما عن الاوزاعي فقال فيه عن ابي سلمة والضحاك المشرقى وفي رواية بشر الممداني كلاهما عن
 ابي سعيد واللفظ الذي ساقه البخاري هو لفظ ابي سلمة وقد اورد مسلم لفظ الضحاك المشرقى من
 طريق حبيب بن ابي ثابت عنه وزاد فيه شيئا ساذ كره بعد وقد شدنا فلع بن عبد الله بن المغيرة عن
 الزهري فروى هذا الحديث عنه فقال من عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابي سعيد اخرج ابو يعلى
 (قوله بنما) (١) النبي صلى الله عليه وسلم (يقسم) بفتح اوله من القسم كذا هنا بحذف المفعول

* حدثنا عبد الله بن محمد
 حدثنا هشام اخبرنا معمر
 عن الزهري عن ابي سلمة
 عن ابي سعيد قال بينا
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يقسم

(١) قوله بينما هكذا في
 نسخ اشرح التي بايدينا
 والذي في المتن بنا بغيرهم
 كانه عليه القسط لانها

جاء عبد الله بن ذى
الخطوب مرة التميمي فقال
اعدل يا رسول الله فقال
ويحك ومن يعدل اذ لم
اعدل قال عمر بن الخطاب
يا رسول الله ائذن لي
فاضرب عنقه

ورفع في رواية الاوراعي يقسم ذات يوم قسما وفي رواية شعيب بنهما من عند النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يقسم قسما زاد اقلح بن عبد الله في روايته يوم حنين وتقدم في الادب من طريق عبد الرحمن بن
أبي نعم عن أبي سعيدان المقسوم كان تبرا عنه علي بن أبي طالب من اليمن فقصه النبي صلى الله عليه
وسلم بين أربعة أنفس وذ كرت أسماءهم هناك (قوله جاء عبد الله بن ذى الخطوب بصرة التميمي) في
رواية عبد الرزاق عن معمر بلفظ بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم قسما اذ جاء ابن ذى الخطوب بصرة
التميمي وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية عبد الرزاق ومحمد بن ثور وأبو سفيان الحميري وعبد الله بن
معاذ أربعتهم عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحد في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي
عن عبد الرزاق فقال ابن ذى الخطوب بصرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج وما أدري
من الذي قال وهو حرقوص الخ وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير في الصحابة فترجم لذي الخطوب بصرة
التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي اسحق الثعلبي وقال بعد فراغه فقد جعل في
هذه الرواية اسم ذى الخطوب بصرة حرقوصا والله أعلم وقد جاء ان حرقوصا اسم ذى النديه كما سبأني
(قلت) وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أوجه الطبري وذكر انه كان له في فتوح العراق
أثر وانه الذي افتتح سوق الاهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم وزعم
بعضهم انه ذو النديه الا في ذكره وليس كذلك وأكثر ما جاء ذكره هذا القائل في الاحاديث معها
ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم المشار إليها بأنه مشرف الوجنتين فأنظر العينين ناشرا لبطمه
كث اللحية مخلوق الرأس مشمر الازار وتقدم تفسير ذلك في باب بحث علي من المغازي وفي حديث
أبي بكره عند أحمد والطبري فانه رجل أسود طويل مشمر مخلوق الرأس بين عينييه أثر السجود وفي
رواية أبي الوضي عن أبي برزة عند أحمد والطبري والحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدناير
فكان يخدمها ورجل أسود مطموم الشعر بين عينييه أثر السجود وفي حديث عبد الله بن عمرو عند
البراز والطبري رجل من أهل البادية حديث عبد الله بن عمرو (قوله فقال اعدل يا رسول الله) في رواية
عبد الرحمن بن أبي نعم فقال اتق الله يا محمد وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال اعدل يا محمد وفي لفظ له
عند البراز والحاكم فقال يا محمد والله لئن كان الله أمرك ان تعدل ما أراك تعدل وفي رواية مقسم التي
أشرت إليها فقال يا محمد قد رأيت الذي صنعت قال وكيف رأيت قال لم أرك عدلت وفي حديث أبي بكره
فقال يا محمد والله ما تعدل وفي لفظ ما أراك عدلت في القصة ونحوه في حديث أبي برزة (قوله فقال
ويحك) في رواية الكشميهني وبلال وهي رواية شعيب والاوراعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الادب
(قوله ومن يعدل اذ لم اعدل) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم ومن يطلع الله اذ لم أطلع ولمسلم من طريقه
أولست أحتق أهل الارض أن أطيع الله وفي حديث عبد الله بن عمرو وعنده من يلمس العدل بعدى وفي
رواية مقسم عنه فغضب صلى الله عليه وسلم وقال اعدل اذ لم يكن غندي فعند من يكون وفي حديث
أبي بصيرة فغضب حتى اجرت وجنتاه ومن حديث أبي برزة قال فغضب غضبا شديدا وقال والله
لا يهدون بعدى رجلا هو اعدل عليكم مني (قوله قال عمر بن الخطاب يا رسول الله ائذن لي فاضرب
عنقه) في رواية شعيب ويونس فقال بزيادة فاه وقال ائذن لي فيه فاضرب عنقه وفي رواية الاوراعي فلا
اضرب بزيادة لام وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه فقال عمر يا رسول الله الا أقوم
عليه فاضرب عنقه وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث
فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله وفي رواية مسلم فقال خالد بن الوليد بالجزم وقد ذكر وجه الجمع

بينهما في أوخر المغازي وان كلامهما سأل ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمار بن القعقاع
 بسنده فيه فقام عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله ألا أضرب عنقه قال لا ثم أدبر فقام اليه خالد بن
 الوليد سيف الله فقال يا رسول الله ألا أضرب عنقه قال لا فهذا نص في ان كلامهما سأل وقد استشكل
 سؤال خالد في ذلك لان بعث على الى اليمن كان عقب بعث خالد بن الوليد اليها والذهب المقسوم أرسله
 على من اليمن كما في صدر حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد ويحجب بان عليا لما وصل الى اليمن رجع
 خالد منها الى المدينة فأرسل على الذهب فحضر خالد قسمته وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة
 قسم وقع بالبحرانة من غنائم حنين والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزما وقد ظهر لي أن المعترض في
 الموضوعين واحد كما مضى قريبا (قوله قال دعه) في رواية شعيب فقال له دعه كذا لا في ذروني رواية
 الاوزاعي فقال لا وزاد أفلح بن عبد الله في روايته فقال ما أبا الذي أقتل أصعابا (قوله فان له أصعابا)
 هذا ظاهره ان ترك الأمر بقتله بسبب ان له أصعابا باصفة المذكورة وهذا لا يقتضي ترك قتله مع
 ما ظهره من مواجهة النبي صلى الله عليه وسلم بما واجهه فيحتمل أن يكون لمصلحة التأليف كما
 فهمه البخاري لانه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع اظهار الاسلام فلو أذن في قتلهم لكان ذلك تنفيرا
 عن دخول غيرهم في الاسلام ويؤيده رواية أفلح ولها شواهد ووقع في رواية أفلح سيخرج أناس
 يقولون مثل قوله (قوله يحفر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه) كذا في هذه الرواية
 بالافراد في رواية شعيب وغيره مع صلاتهم بصيغة الجمع فيه وفي قوله مع صيامهم وقد تقدم في ثاني
 أحاديث الباب الذي قبله وزاد في رواية شعيب ويونس يقرؤون القرآن ولا يجاوز تراقيهم بعشاة وقاف
 جمع ترقوة بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بين خصرة النحر والعاتق
 والمعنى ان قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يثابون على قراءته فلا يحصل
 لهم الاسرود وقال النووي المراد انهم ليس لهم فيه حظ الامر ورده على لسانهم لا يصل الى حالوفهم فضلا
 عن ان يصل الى قلوبهم لان المطلوب تعقله وتدبره بوقوعه في القلب (قلت) وهو مثل قوله فهم
 ايضا لا يجاوز ايمانهم حناجرهم أي ينطقون بالشهادتين ولا يعرفونها بقلوبهم ووقع في رواية لمسلم
 يقرؤون القرآن رطبا فيل المراد الخلق في التلاوة أي يأتون به على أحسن أحواله وقيل المراد انهم
 يواظبون على تلاوته فلا تزال استهم رطبة وقيل هو كناية عن حسن الصوت به حكاه الفرطبي
 ويرجع الاول ما وقع في رواية أبي الودائع عن أبي سعيد عند مسدد يقرؤون القرآن كالحسن ما يقرؤه
 الناس ويؤيد الاخر قوله في رواية مسلم عن أبي بكر عن أبيه قوم أشداء ذلقة المستهم بالقرآن
 أخرجه الطبري وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد يقتلون اهل الاسلام ويدعون
 اهل الاوثان يعرفون وارجعها الثالث (قوله يعرفون من الدين كما يعرف السهم) يأتي تفسيره
 في الحديث الثاني وفي رواية الاوزاعي كمروق السهم (قوله من الرمية) في رواية معبد بن سيرين
 عن أبي سعيد الاتية في آخر كتاب التوحيد لا يعودون فيه حتى يعود السهم الى فوقه والرمية
 فعيلة من الرمي والمراد الغزاة المرمية مثلا ووقع في حديث عبد الله بن عمرو من رواية مقسم عنه فانه
 سيكون لهذا شعبة يتعمقون في الدين يعرفون منه الحديث أي يخرجون من الاسلام بغتة
 كخروج السهم اذا رماه رام قوي الساعد فاصاب مارماه فنقد منه بسرعة بحيث لا يعلق بالسهم
 ولا شيء منه من المرمى ثم إذا التمس الرامي سهمه وجده ولم يجد الذي رماه فينظر في السهم
 ليعرف هل اصاب او اخرج فاذا لم يره علق فيه شيء من الدم ولا غيره فظن انه لم يصبه والفرض انه
 اصابه والى ذلك اشار بقوله سبق الفرس والدم أي جاوزهما ولم يعلق فيه شيء منهما ثم بل خرجا

قال دعه فان له اصعابا
 يحفر احدكم صلاته مع
 صلاته وصيامه مع
 صيامه يعرفون من
 الدين كما يعرف السهم من
 الرمية ينظر في قسده فلا
 يوجد فيه شيء ثم ينظر الى
 نصه فلا يوجد فيه شيء

بعده وقد تقدم شرح القذف في علامات النبوة ووقع في رواية أبي نضرة عن أبي سعيد عند مسلم
فضرب النبي صلى الله عليه وسلم لهم مثلاً الرجل يرى الرمية الحديث وفي رواية أبي المتوكل الناجي عن أبي
سعيد عند الطبري مثلهم كمثل رجل رأى رمية فتوخى السهم حيث وقع فآخذته فنظر إلى فوقه فلم يره به دسماً
ولادماً لم يتحقق به شيء من الدسم والدم كذلك هو لا علم به فعلقوا بشيء من الإسلام وعند أبي سعيد في رواية عامر
ابن شمع بفتح المعجمة وسكون الميم هذه المعجمة بعد قوله من الرمية يذهب السهم فينظر في النصل
فلا يرى شيئا من الفرت والدم الحديث وفيه يتركون الإسلام وراء ظهرهم وجعل يديه وراء ظهره
وفي رواية أبي اسحق مولى بني هاشم عن أبي سعيد في آخر الحديث لا يتعلقون من الدين بشيء كالأ
يتعلق بذلك السهم (٢) أخرجه الطبري وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أحمد بن داود
والطبري لا يرجعون إلى الإسلام حتى يرد السهم إلى فوقه وجاء عن ابن عباس عند الطبري
وأوله في ابن ماجه بسياق أوضح من هذا ولقطة بسخرج قوم من الإسلام خروج السهم من
الرمية عرضت لرجال فرموها فانرق سهم أحدهم منها فخرج فأنه نظر إليه فاذا هو لم يتعلق
بنصله من الدم شيء ثم نظر إلى القذف فلم يره تعلق من الدم شيء فقال ان كنت أصبت فان بالريش
والفوق شيئا من الدم فنظر فلم ير شيئا تعلق بالريش والفوق قال كذلك يخرجون من الإسلام وفي رواية
بلال بن رباح عن أبي بكر مولى الأنصار عن علي ان ناسا يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم
لا يعودون فيه أبداً (قوله آيتهم) أي علامتهم ووقع في رواية ابن أبي مريم عن علي عند الطبري علامتهم
(قوله رجل أحدى يديه أو قال تدييه) هكذا لاكثر بالتثنية فيهما مع الشك هل هي تثنية يد أو تدي
بالمثنية وفي رواية المستمل هنا بالثنية فيهما فالشك عنده هل هو التدي بالافراد أو بالتثنية ووقع
في رواية الأوزاعي أحدى يديه تثنية ولم يشك وهذا هو المعتمد وقد وقع في رواية شعيب بن يوسف
أحدى عضديه (قوله مثل تدي المرأة أو قال مثل البضعة) بفتح الموحدة وسكون المعجمة أي
القطعة من اللحم (قوله تدرر) بفتح أوله رد الدين مهملة بن مفتوحة بن ينهما راء عسا كنه وآخره راء
وهو على حذف إحدى التاءين واصله تدرر ومعناه تتحرك وتذهب وتجي مرأله مكابة صوت الماء
في بطن الوادي إذا تدافع وفي رواية عبيدة بن عمرو عن علي عند مسلم فيهم رجل يخرج اليد أو مودن
اليد أو مودن اليد والمخرج بماء معجمة وجيم والمودن بوزنه والمثرون بفتح الميم وسكون المثلثة وكلها
بمعنى وهو الناقص وله من رواية يزيد بن وهب عن علي وغاية ذلك ان فيهم رجلاً له عضد ليس له ذراع
على رأس عضده مثل حلة التدي عليه شعرات يفض وعند الطبري من وجه آخر فيهم رجل مجوع
أبد كأنها تدي حبشية وفي رواية أفلح بن عبد الله فيهم شعرات كأنهم استخلت سبع وفي رواية أبي بكر مولى
الأنصار كدي المرأة طاحلة كحلة المرأة حوطا سبع هلبات وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن
علي عند مسلم منهم أسود أحدى يديه طبي شاة أو حلة تدي فأما الطبي فهو ضم الطاء الملهمة وسكون
الموحدة وهي التدي وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي في يده شعرات سود والاول اقوى
وقد ذكر صلى الله عليه وسلم للخوارج علامة أخرى في رواية عبيد بن سيرين عن أبي سعيد فيهم رجل
سبهاهم قال سبهاهم التعلين وفي رواية عامر بن شمع عن أبي سعيد فيهم رجل فقال يا بني الله هل
في هؤلاء القوم علامة قال يعلقون رؤوسهم فيهم ذؤانية وفي حديث أنس عن أبي سعيد فيهم من
جلدنا ويسكنون بالسنة فليل يا رسول الله ما سبهاهم قال التعلين هكذا أخرجه الطبري

ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد
فيه شيء ثم ينظر في نصبه فلا
يوجد فيه شيء قد سبق
الفرت والدم آيتهم رجل
أحدى يديه أو قال تدييه
مثل تدي المرأة أو قال مثل
البضعة تدرر

(٢) قوله بشيء كما لا يتعلق
بذلك السهم هكذا في نسخة
وفي نسخة أخرى بشيء إلا
كما يتعلق الخ اهـ مصدحه

وعند أبي داود بعضه (قوله يخرجون على خير فرقة من الناس) كذا لا كثر هنا وفي علامات النبوة وفي الادب حين بكسر المهملة وآخره نون وفرقة بضم الفاء ووقع في رواية عبد الرزاق عند أحمد وغيره حين فرقة من الناس بفتح الفاء وسكون المثناة ووقع للكشحي في هذه المواضع على خير بفتح المعجمة وآخره راء وفرقة وبكسر الفاء والاول المعتمد وهو الذي عند مسلم وغيره وان كان الاخر صحيحا ويؤيد الاول ان عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد عرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي لفظ له يكون في أمي فرقان فيخرج من بينهما طائفة مارقة يلي قتلهم أولا هم بالحق وفي لفظ له يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق وفيه فقال أبو سعيد وأنتم قتلتموهم بأهل العراق وفي رواية الضعيف المشرق عن أبي سعيد يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق وفي رواية أنس عن أبي سعيد عند أبي داود من قاتلهم كان أولى بالله منهم (قوله قال أبو سعيد) هو متصل بالسند المذكور (قوله أشهد سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم) كذا هنا باختصار وفي رواية شعيب بن يوسف قال أبو سعيد فاشهد أني سمعت هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم وقدم في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي سعيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في هذه الامة وفي رواية أفلح بن عبد الله حضرت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وأشهد ان عليا قتلهم) في رواية شعيب أن علي بن أبي طالب قاتلهم وكذا وقع في رواية الاوزاعي ويونس قاتلهم ووقع في رواية أفلح بن عبد الله وحضر مع علي يوم قتلهم بالنهر وان ونسبة قتلهم لعلي لكونه كان القائم في ذلك وقدم في الباب قبله من رواية سويد بن غفلة عن علي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم ولفظه فإينما لقيتموهم فاقتلوهم وقد ذكرت شواهد ومنا حديث نصر بن عاصم عن أبي بكر رفعه ان في أمي أقواما يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم فاذا لقيتموهم فانيتموهم أي فاقتلوهم أخرجه الطبري وتقدم في أحاديث الانبياء وغيرها لئن ادركتهم لا قتلهم واخرج الطبري من رواية مسروق قال قالت لي عائشة من قتل المخزرج قلت علي قالت فإين قتله قلت علي نهر يقال لاسفله النهر وان قالت اتيت علي هذا بينة فإينها بخمسين نفسا شهدوا ان عليا قتله بالنهر وان أخرجه ابو يعلى والطبري واخرج الطبراني في الاوسط من طريق عامر بن سعد قال قال عمار لسعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج اقوام من أمي يقرؤون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم علي بن أبي طالب قال اي والله واما صفة قاتلهم وقتلهم فوقع عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجهني انه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا إلى الخوارج فقال علي بعد ان حدث بصفته عن النبي صلى الله عليه وسلم والله اني لأرجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا في مروج الناس قال فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي فقال لهم اقوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونهم فاني أخاف ان ينشدوكم كما ناشدوكم يوم حروراء قال فثجروهم الناس برماحهم قال فقتل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ الا رجلا واحد واخرج يعقوب ابن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجلز قال كان أهل النهر اربعة آلاف فقتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة فان شئت فاذهب إلى أبي برزة فاسأله فانه شهد ذلك واخرج اسحق بن راهويه في مسنده من طريق حبيب بن ابي ثابت قال اتيت ابا وائل فقلت اخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي فيم فارقه وفيهم استحل قتلهم قال لما كنا بصفين استحر القتل في أهل الشام فرفعوا المصاحف فذكر قصص الحكيم فقال الخوارج ما قالوا ونزلوا حروراء

يخرجون خير فرقة
من الناس قال أبو سعيد
الحديث أشهد سمعت
من النبي صلى الله عليه
وسلم وأشهد ان عليا قتلهم
وانا معه

فارسى اليهم على فرجوا ثم قالوا يكون في ناحيته فان قبل القضية فالتناها وان نقضها فاننا معه ثم
 اقترقت منهم فرقة يقتلون الناس فحدث على عن النبي صلى الله عليه وسلم بامرهم وعند اجدوا الطبراني
 والحاكم من طريق عبد الله بن شداد انه دخل على عائشة مرجه من العراق ليالى قتل على فقالت له
 عائشة تعذني بامر هؤلاء القوم الذين قتلهم على قال ان عليا لما كاتب معاوية وحكما الحكمين خرج
 عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة وعتبوا عليه
 فقالوا اتسلخت من قبض ألبسكه الله ومن اسم سمك الله به ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم الا لله
 فبلغ ذلك عليا فجمع الناس فدعا مصحف عظيم فجعل يضربه بيده ويقول أيها المصحف حدث
 الناس فقالوا ماذا انسان انما هو مداد وورق ونحن نتكلم بما روينا منه فقال كتاب الله بيني
 وبين هؤلاء يقول الله في امرأة رجل فان ختم شقاق بينهما الآية وأمة محمد أعظم من امرأة رجل
 ونصموا على ان كانت معاوية وقد كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم سهيل بن عمرو ووافد كان لكم في
 رسول الله اسوة حسنة ثم بعث اليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن
 السكواء فبعث على الاخيرين ان يرجعوا فوافوا فارسى اليهم كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم ان
 لا تسفكوا دما حراما ولا تقطعوا سبيلا ولا تظلموا أحدا فان فعلتم نبذت اليكم الحرب قال عبد الله بن
 شداد فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام الحديث وأخرج النسائي في الخصائص
 صفة مناظرة بن عباس لم يطولها وفي الاوسط للطبراني من طريق أبي السائب عن جندب بن عبد
 الله البجلي قال لما فارقت الخوارج عليا خرج في طلبهم فاتهمنا الى عسكرهم فاذا لهم دوى كدوى
 النحل من قراءة القرآن واذا فيهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة
 قال فدخلني من ذلك شدة فزلت عن فرسي وقت أصلي فقلت اللهم ان كان في قتال هؤلاء القوم لك
 طاعة فائذن لي فيه فربى على فقال لما احاذني تعوذ بالله من الشك يا جندب فلما جئته أقبل رجل على
 برذون يقول ان كان لك بالقوم حاجة فانهم قد قطعوا النهر قال ما قطعوه ثم جاء آخر كذلك ثم جاء آخر
 كذلك قال لا ما قطعوه ولا يقطعونه وليقتلن من دونه عهد من الله برسوله قلت الله أكبر ثم ركبنا
 فسيرته فقال لي سأبعث اليهم رجلا يقرأ المصحف يدعوهم الى كتاب الله وسنة نبيه فلا يقبل علينا
 بوجهه حتى يرشقوه بالنبل ولا يقتل منا عشرة ولا ينجو منهم عشرة قال فاتهمنا الى القوم فارسى اليهم
 رجلا فرماه انسان فاقبل علينا بوجهه ففقد وقال على دونكم القوم فاقبل منا عشرة ولا نجبا منهم
 عشرة وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح عن جندب بن هلال قال حدثنا رجل من عبد القيس
 قال لحقت باهل النهر فاني مع طائفة منهم أسير اذا بينا على قرية بيننا ثم رجع رجل من القرية مروعا
 فقالوا له لا روع عليك وقطعوا اليه النهر فقالوا له أنت ابن خباب صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال
 نعم قالوا فحدثنا عن أبيك فحدثهم بحديث يكون فتنة فان استطعت أن تكون عبد الله المقتول فكن
 قال فقدموه فضربوا عنقه ثم دعوا سريره وهي جلي فبقروا عظامي بطنها ولا بن أبي شيبه من طريق أبي
 مجاز لاحق بن حميد قال قال على لا صعبه لا يتبدؤهم بقتال حتى يحدثوا حدثا قال فرجعهم عبد الله بن
 خباب فدكر قصة قتلهم له وبجاريته وانهم بقروا بطنها وكانوا مروا على ساقته فاخذوا احد منهم ثمرة
 فوضعوها في فيه فقالوا له ثمرة معاها وفيهم استعملوها فقال لهم عبد الله بن خباب أنا أعظم حرمة من هذه
 ثمرة فاخذوه فذبحوه فبلغ عليا فارسى اليهم أفيدونا بقاتل عبد الله بن خباب فقالوا كلنا قتله فاذن
 حينئذ في قتالهم وعند الطبري من طريق أبي مریم قال أخبرني أخى أبو عبد الله ان عليا سار

اليهم حتى اذا كان حذاءهم على شط النهر وان ارسل يناديهم فلم تزل رسوله تختلف اليهم حتى قتلوا
رسوله فلما رأى ذلك نهض اليهم فقاتلهم حتى فرغ منهم كلهم (قوله جى بالرجل على النعت الذى نعت
النبي صلى الله عليه وسلم) فى رواية شعيب على نعت النبي صلى الله عليه وسلم الذى نعت به وفى رواية أفلح
فالتمس به على فلم يجدوه ثم وجدوه بعد ذلك تحت جدار على هذا النعت وفى رواية يزيد بن وهب فقال على
التمسوا فيهم المخرج فالتمسوه فلم يجدوه فقام على نفسه حتى أتى ناسا قد قتل بعضهم على بعض قال
آخرهم فوجدوه مما يلي الارض فكبر ثم قال صدق الله وبلغ رسوله وفى رواية عبيد الله بن أبي رافع فلما
قتلهم على قال انظروا فأنظروا فلم يجدوا شيئا فقال ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثا
ثم وجدوه فى خربة فاتوا به حتى وضعوه بين يديه أخرجهما مسلم وفى رواية للطبري من طريق يزيد بن وهب
فقال على اطلبوا اذا التديت فطلبوه فلم يجدوه فقال ما كذبت ولا كذبت اطلبوه فطلبوه فوجدوه فى
وهدة من الارض عليه ناس من القتل فاذا رجل على يده (١) مثل سبلات السنور فكبر على والناس
وأعجبه ذلك ومن طريق عاصم بن كليب حدثنا أبي قال بينا نحن فعود عند على فقام رجل عليه أثر
السفر فقال انى كنت فى العمرة فدخلت على عائشة فقالت ما هؤلاء القوم الذين خرجوا فيكم قلت قوم
خرجوا الى أرض قريية من اقال لها حروراء فقالت اما أن ابن أبي طالب لو شاء لجدتكم بأمرهم قال
فاهل على وكبر فقال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس عنده غير عائشة فقال كيف أنت
وقوم يخرجون من قبل المشرق وفيهم رجل كان يده تذى حبشية تشد نكمتك الله هل أخبرتك بانه فيهم
قالوا نعم فجئتموني قتلتم ليس فيهم فحلفت لكم انه فيهم ثم أتيتهموني به تسحبونه كاعتلى فقالوا اللهم
نعم قال فاهل على وكبر وفى رواية أبي الوضئ بن عمار الواضئ بن عمار وكسر الضاد المعجمة الخفيفة والتشديد عن على
اطلبوا المخرج فذا كرا الحديث وفيه فاستخرجوه من تحت القتل فى طين قال أبو الوضئ كاتى انظر اليه
حبشى عليه طر يطق له احدى يديه مثل تدى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على ذنب
اليربوع ومن طريق أبي مريم قال ان كان وذلك المخرج لعناني المسجد وكان فقيرا قد كسوته برنسا
ورأيت به شهيد طعام على وكان مسمى نافعا اذا التديت وكان فى يده مثل تدى المرأة على رأسه حلقة مثل حلقة
التدي عليه شعيرات مثل سبال السنور أخرجهما أبو داود وأخرجه الطبري من طريق أبي مريم مطولا
وفيه وكان على يحدثنا قبل ذلك أن قوما يخرجون وعلامتهم رجل مخرج اليد فسمعت ذلك منه مرارا
كثيرة وسمعت المخرج حتى رأيت به يتكبر طعامه من كثرة ما يسمع ذلك منه وفيه ثم أمر أصحابه أن
يلتمسوا المخرج فالتمسوه فلم يجدوه حتى جاء رجل فبشره فقال وجدناه تحت قتيلين فى ساقية فقال والله
ما كذبت ولا كذبت وفى رواية أفلح فقال على أيكم يعرف هذا فقال رجل من القوم نحن نعرفه هذا
حرقوس وأمه ههنا قال فإرسل على الى أمه فقالت كنت أرى غنما فى الجاهلية فغشيت كهيئة الظلة
فعملت منه فولدت هذا وفى رواية عاصم بن شمع عن أبي سعيد قال حدثني عشرة من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم ان عليا قال التمسوا الى العلامة التى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى لم أكذب
ولا أكذب فجىء به فحمد الله وأثنى عليه حين عرف العلامة ووقع فى رواية أبي بكر مولى الانصار
عن على حولها سبع هلبات وهو يضم الهاء وموحدة جمع هلبة وفيه ان الناس وجدوا فى أنفسهم
بعد قتل أهل النهر فقال على انى لا اراه الا منهم فوجدوه على شفير النهر تحت القتل فقال على صدق
الله ورسوله وفرح الناس حين رأوه واستبشروا وذهب عنهم ما كانوا يجدونه (قوله قال قتل
فيه) فى رواية السرخسي فيه (قوله ومنهم من يامرني فى الصدقات) اللز العيب وقيل
الوقوع فى الناس وقيل بقيد أن يكون مواجهة والهمز فى الغيبة أى يعيبك فى قسم الصدقات

جى بالرجل على النعت
الذى نعت النبي صلى الله
عليه وسلم قال قتل فيه
ومنهم من يامرني
الصدقات

(١) قوله على يده وفى نسخة
على تديه اه

ويؤيد القيل المذكور ما وقع في قصة المذكور حيث واجه بقوله هذه قصة ما أرى يدبها وجه الله ولم أقف على الزيادة إلا في رواية معمر وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لسنن وقعت مقدمة على قوله حين فرقة من الناس قال قتل فيهم وذ كر كلام أبي سعيد بعد ذلك وله شاهد من حديث ابن مسعود قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم حنين سمعت رجلا يقول إن هذه القصة ما أرى يدبها وجه الله قال فنزلت ومنهم من يلمز في الصدقات أخرجه ابن مردويه وقد تقدم في غزوة حنين بدون هذه الزيادة ووقع في رواية عتبة بن وساج عن عبد الله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة فجعل يقسم بين أصحابه ورجل جالس فلم يهطه شيئا فقال يا محمد ما أراك تعدل وفي رواية أبي الوضي عن أبي برزة نحوه نددل على على أن الحامل للقائل على ما قال من الكلام الجافي وأقدم عليه من الخطاب السيئ كونه لم يعط من تلك العظيمة وأنه لو أعطى لم يقل شيئا من ذلك وأخرج الطبراني نحو حديث أبي سعيد وزاد في آخره فغفل عن الرجل فذهب فسال النبي صلى الله عليه وسلم عنه فطلب فلم يدرك وسنده جيد في تنبيهه جاء عن أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف هذه الرواية وذلك فيما أخرجه أحمد بن حنبل عن أبي سعيد قال جاء أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني مررت بوادي كذا فاذا رجل حسن الهيئة منخشف يصلي فيه فقال اذهب اليه فاقتله قال فذهب اليه أبو بكر فلما رآه يصلي كره ان يقتله فرجع فقال النبي صلى الله عليه وسلم امر اذهب فاقتله فذهب فرآه على تلك الحالة فرجع فقال يا علي اذهب اليه فاقتله فذهب على فلم يره فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم عرقون من الدين كما عرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلوه هم شر البرية وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات ويمكن الجمع بان يكون هذا الرجل هو الاول وكانت قصته هذه الثانية متراخية عن الاولى واذن صلى الله عليه وسلم في قتله بعد أن منع منه لزوال علة المنع وهي التالف فكانه استغنى عنه بعد انتشار الاسلام كما نهى عن الصلاة من ينسب الى النفاق بعد أن كان يجري عليهم احكام الاسلام قبل ذلك وكان أبا بكر وعمر عساك بالهوى الاول عن قتل المصلين وحل الامر هنا على قيد أن لا يكون لا يصلي فلذلك علل عدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النهي ثم وجدت في مغازي الاموي من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة ثم دعا رجلا لافاعطاهم فقام رجل انك لنفسهم وما نرى عدلا قال اذن لا يعدل احد بعدى ثم دعا أبا بكر فقال اذهب فاقتله فذهب فلم يجده فقال لو قتله لرجوت أن يكون أولهم وآخره فهاؤ يؤيد الجمع الذي ذكرته لما يدل عليه ثم من التراخي والله أعلم وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم منقبة عظيمة لعلي وأنه كان الامام الحق انه كان على الصواب في قتال من قاتله في حروبه في الجبل وصفين وغيرها وان المراد بالخصر في الصحيفة في قوله في كتاب الديات ما ندنا الا القرآن والصحيفة مقيد بالكتابة لأنه ليس عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء مما أطلعه الله عليه من الاحوال الآتية الا ما في الصحيفة فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم علمها مما يتعلق بقتال الخوارج وغير ذلك مما ذكر وقد ثبت عنه انه كان يخبر بان سيقته أشق القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة ويحتمل أن يكون النبي مقيدا باختصاصه بذلك فلا يرد حديث الباب لانه شاركه فيه جماعة وان كان عنده هو زياره عليهم لانه كان صاحب القصة فكان أشد عناية بها من غيره وفيه الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الامام ما لم ينصب لذلك حسريا أو يستعد لذلك لقوله فاذا خرجوا فاقتلوهم وحكي

الطبري الاجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده واسند عن عمر بن عبد العزيز انه كتب في الخوارج بالكف عنهم ما لم يسفكوا دما حراما أو ياخذوا ما لا فان فعلوا قاتلوه ولو كانوا ولدي ومن طريق ابن جرير قلت لعطاء ما يحمل لي قتال الخوارج قال اذا قطعوا السبيل واخافوا الامن واسند الطبري عن الحسن انه سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج فقال العمل املك بالناس من رأى قال الطبري ويؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف الخوارج بانهم يقولون الحق بالسنتهم ثم اخبر ان قولهم ذلك وان كان حقا من جهة القول فانه قول لا يجاوز حلقهم ومنه قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه فاخبر ان العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذي يرفع القول الطيب قال وليه انه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم الا بعد اقامة الحجة عليهم بدعائهم الى الرجوع الى الحق والاعذار اليهم والى ذلك أشار البخاري في الترجمة بالاية المذكورة فيها واستدل به لمن قال بتفكير الخوارج وهو مقتضى صنيع البخاري حيث قرنهم بالمعدين وأورد عنهم المتأولين بترجمة وبذلك صرح القاضي أبو بكر ابن العربي في شرح الترمذي فقال الصحيح انهم كفار لقوله صلى الله عليه وسلم عرفون من الاسلام ولقوله لا تقتلهم قتل عاد وفي لفظ محمود وكل منهما اهللك بالكفر وقوله هم شر الخلق ولا يوصف بذلك الا الكفار وقوله انهم أبغض الخلق الى الله تعالى وخطبهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النار فكانوا هم أحق بالاسم منهم ومن جنح الى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاويه احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم أعلام الصعابة لتضمنه تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في شهادة لهم بالجنة قال وهو عندي احتجاج صحيح قال واحتج من لم يكفرهم بان الحكم بتكفيرهم يستدعي تقدم علمهم بالشهادة المذكورة علما قطعيا وفيه نظر لاننا لم نركب من كفروه علما قطعيا الى حين موته ذلك كاف في اعتقادنا تكفير من كفرهم ويؤيده حديث من قال لآخيه كافر فقد باء به أحدهما وفي لفظ مسلم من ربح مسلما بالكفر أو قال عدوا لله الا حاد عليه قال وهو لاء قد تحقق منهم انهم يرمون جماعة بالكفر من حصل عندنا القطع بايمانهم فيجب أن يحكم بكفرهم بمقتضى خبر الشارع وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه ممن لا تصرح بالجمود فيه بعد ان فسروا الكفر بالجمود فان احتجوا بقيام الاجماع على تفكير فاعل ذلك قلنا وهذه الاخبار الواردة في حق هؤلاء تقضي كفرهم ولو لم يعتقدوا تركية من كفروه علما قطعيا ولا ينبغيهم اعتقاد الاسلام اجمالا والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم كما لا ينبغي الساجد للصنم ذلك (قلت) ومن جنح الى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه فقال بعد أن سرد أحداث الباب فيه الرد على قول من قال لا يخرج أحد من الاسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه الا بقصد الخروج منه علما فانه مبطل لقوله في الحديث يقولون الحق ويقرؤون القرآن ويعرفون من الاسلام ولا يتعلقون منه بشئ ومن المعلوم انهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم الا بخطأ منهم فيما تناولوه من آي القرآن على غير المراد منه ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس وذ كر عنده الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال يؤمنون بحكمه ويملكون عند مشايه ويؤيدون القول المذكور الامر بقتلهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود لا يحمل قتل امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رقيه التارك لدينه المفارق للجماعة قال القرطبي في المفهم يؤيد القول بتكفيرهم التمثيل المذكور في حديث أبي سعيد يعني الآتي (١) في الباب الذي يليه فان ظاهر مقصوده انهم خرجوا من الاسلام ولم يتعلقوا منه بشئ كما خرج السهم من الرمية لسرعته وقوة راميه بحيث لم يتعلق من الرمية بشئ وقد أشار الى ذلك بقوله سبق الفرث والدم وقال

(١) قوله الآتي في الباب الذي يليه حديث أبي سعيد المذكور هنا في الباب الذي قبله فلعل قوله الآتي في الباب الذي يليه بالنسبة لترتيب المفهم اهـ

صاحب الشفاء فيه وكذا انقطع بكفر كل من قال قولا يتوصل به الى تضليل الامة او تكفير الصحابة
وسكاه صاحب الروضة في كتاب الردة عنه وأقره وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة الى ان
الحوارج فساد وان حكم الاسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواطنتهم على أركان الاسلام
وانما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين الى تاويل فاسد وجرهم ذلك الى استباحة دماء مخالفيهم
وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك وقال الخطابي أجمع علماء المسلمين على ان الحوارج مع
ضلائلهم فرقة من فرق المسلمين وأجازوا منا كعنتهم وأكل ذبايحهم وانهم لا يكفرون ماداموا
متمسكين باصل الاسلام وقال عياض كادت هذه المسئلة تكون أشد اشكالا عند المتكلمين من غيرها
حتى سأل الفقيه عبد الحق الامام أبا المعالي عنها فاعتذر بان ادخال كافر في الملة واخراج مسلم عنها عظيم
في الدين قال وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال لم يصرح القوم بالكفر وانما قالوا أقوالا
تؤدي الى الكفر وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين لايمان والزندقة الذي ينبغي الاحتراز عن التكفير
ما وجد اليه سبيلا فان استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ والخطا في ترك آلف كافر في
الحياة أهون من الخطا في سفك دم لمسلم واحد ومما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثالث احاديث
الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين كمروق السهم فينظر الراي الى سهمه الى أن قال فيتماري في
الفوق هل علق بها شيء قال ابن طال ذهب جمهور العلماء الى ان الحوارج غير خارجين عن جملة
المسلمين لقوله يتماري في الفوق لان التماري من الشك واذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج
من الاسلام لان من ثبت له عقد الاسلام يمين لم يخرج منه الا يمين قال وقد سئل علي عن أهل النهر هل
كفروا فقال من الكفرة فورا (قلت) وهذا ان ثبت عن علي حل على أنه لم يكن اطلع على معتقدهم
الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم وفي اجتجابه بقوله يتماري في الفوق نظر فان في بعض طرق
الحديث المذكور كما تقدمت الاشارة اليه وكما سيأتي لم يعلق منه شيء وفي بعضها سبق الفرث والدم
وطريق الجمع بينهما انه ترد دهل في الفوق شيء أو لا ثم تحقق انه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي
شيء ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف اشخاص منهم ويكون في قوله يتماري اشارة الى أن
بعضهم قد يتق مع من الاسلام شيء قال القرطبي في المفهم والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث قال فعلى
القول بتكفيرهم يقتلون ويقتلون ونسبى أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الحوارج
وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلكهم مسلك أهل البغي اذا شقوا العصا ونصبوا الحرب فاما من استسر
منهم بدعة فاذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستنابة أو لا يقتل بل يجتهد في رد بدعته اختلف فيه بحسب
الاختلاف في تكفيرهم قال وباب التكفير باب خطر ولا تعدل بالسلامة شيئا قال وفي الحديث علم من
أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع وذلك أن الحوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا
دماءهم وتركوا أهل الذمة فقالوا اني لهم بعهدهم وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين
وهذا كله من آثار عبادة الجهال الذين لم تشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق
من العلم وكفى ان رأسهم رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ونسبه الى الجور نسال الله
السلامة قال ابن هبيرة وفي الحديث ان قتال الحوارج أولى من قتال المشركين والحكمة فيه
أن في قتالهم حفظ رأس مال الاسلام وفي قتال أهل الشرك طلب الربح وحفظ رأس المال أولى
وفيه الزجر عن الاخذ بنظواهر جميع الآيات القابلة للتاويل التي يقضي القول بنظواهرها الى

مخالفة اجماع السلف وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتنطع في العبادة بالجل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع وقد وصف الشارع الشريعة بانها سهلة سمعة وانما ندب الى الشدة على الكفار والى الرأفة بالمؤمنين فعكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الامام العادل ومن نصب الحرب فقال على اعتقاد فاسد ومن خرج يقطع الطرق ويخيف السبيل ويسعى في الارض بالفساد وامان من خرج عن طاعة امام جائر اراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور ولا يجل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته وسياتي بيان ذلك في كتاب الفتن وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحرث عن رجل من بني نصر عن علي وقد ذكر الخوارج فقال ان خالفوا اماما عدلا فقاتلوه وان خالفوا اماما جائرا فلاتقاتلوه فان لم يسمعوا (قلت) وعلى ذلك يحمل ما وقع للحسين بن علي ثم لاهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث والله أعلم وفيه ذم استئصال شعر الراس وفيه نظر لاحتمال ان يكون المراد بيان صفتهم الواقعة لا لارادة ذمها وترجم ابو عوانة في صحيحه لهذه الاحاديث بيان ان سبب خروج الخوارج كان بسبب الاثرة في القسمة مع كونها كانت صوابا فخفي عنهم ذلك وفيه اباحة قتال الخوارج بالشروط المتقدمة وقتلهم في الحرب وثبوت الاجرام قتلهم وفيه ان من المسلمين من يخرج من الدين من غير ان يقصد الخروج منه ومن غير ان يختار ديناً على دين الاسلام وان الخوارج شر الفرق المبتدعة من الامة المحمدية ومن اليهود والنصارى (قلت) والاخير مبني على القول بتكفيرهم مطلقا وفيه منقبة عظيمة لعمر لشدة في الدين وفيه انه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والتقشف والورع حتى يختبر باطن حاله * الحديث الثاني (قوله) عبد الواحد هو ابن زياد والشيباني هو ابو اسحق وبشير بن عمرو بتعني انه اوله بعد هاهما مهمل مصغر ويقال له ايضا اسير ووقع كذلك في رواية مسلم كحديث الباب وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهو من بني محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال ان له صعبة وذكر ابو نعيم في تاريخه حدثنا قيس بن عمرو بن يسير بن عمرو واخبرني ابي عن يسير بن عمرو قال توفي النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن عشر سنين ويقال له اسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية ابي نضرة عن اسير بن جابر عن عمير في فضيلة اويس القرني وقيل هو اسير بن عمرو بن جابر نسب جده (قوله سمعته يقول واهوى بيده قبل العراق) اي من جهته وفي رواية علي بن مسهر عن الشيباني عن مسلم نحو المشرق (قوله يرقون) قال ابن بطال المروق الخروج عند اهل اللغة يقال مرق السهم من الغرض اذا احابه ثم نفذ منه فهو يرق منه مرقا ومروقا ومارق منه وامرقه الرامي اذا فعل ذلك به ومنه قيل للمرق يرق لانه يخرج منه ومنه قيل مرق البرق لخروجه بسرعة (قوله مروق السهم من الرمية) زاد ابو عوانة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشيباني قال قال اسير قلت ما لهم علامة قال سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم لا يزيدك عليه وفي هذا ان سهل بن حنيف صرح بان الطرومية هم المراد بالقوم المذكور في احاديث هذين البابين فيقوى ما تقدم ان اباسعيد توقف في الاسم والنسبة لاني كونهم المراد قال الطبري وروى هذا الحديث في الخوارج عن علي تاما ومختصرا عبيد الله بن ابي رافع وسويد بن غفلة وعبيدة بن عمرو وزيد بن وهب وكايب الجرمي وطارق بن زياد وابو حريم (قلت) وابو الوضي وابو كثير وابو موسى وابو وائل في مسند اسحق بن راهويه والطبراني وابو جحيفة عند البراء وابو جعفر القراء مولى علي اخرج به الطبراني في الاوسط وكثير بن عمرو حاصم بن ضمرة قال الطبري ورواه عن النبي صلى الله عليه

* حدثنا موسى بن
اسماعيل حدثنا عبد
الواحد حدثنا الشيباني
حدثنا يسير بن عمرو قال
قلت لسهل بن حنيف
هل سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول في
الخوارج شيئا قال سمعته
يقول واهوى بيده قبل
العراق يخرج منه قوم
يرقون القرآن لا يجاوز
ترافيقهم يرقون من
الاسلام مروق السهم
من الرمية

حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان دعواهما واحدة في باب ماجاء في المتأولين قال أبو عبد الله وقال الليث حدثني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني عروة ابن الزبير أن المسور ابن مخزومة وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثير لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك فكادت أساوره في الصلاة فانتظرت حتى سلم ثم ابتته بردائه أو بردائي فقلت من أقرأك هذه السورة قال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت له كذبت فوالله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها فأنطلقت أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئها وانت أقرأني سورة الفرقان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله يا عمر أقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي

وسلم مع علي بن أبي طالب أو بعضه عبد الله بن مسعود وأبو زيد وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عمرو وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحذيفة وأبو بكر وعائشة وجابر وأبو هريرة وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وسلمان الفارسي (قلت) ورافع بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وجندب بن عبد الله البجلي وعبد الرحمن بن عريس وعقبة بن عامر وطلح بن علي وأبو هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط بسند جيد من طريق المقرزوق الشاعر أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وسألهما فقال اني رجل من أهل المشرق وان قوما يخرجون علينا يقتلون من قال لا اله الا الله ويؤمنون من سواهم فقالا لي سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم يقول من قتلهم فله أجر شهيد ومن قتلوه فله أجر شهيد فهؤلاء خمسة وعشرون نفسا من الصحابة والطرق إلى كثير منهم متعددة كعلي وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو وأبي بكر وأبي هريرة وأبي ذر فيفيد مجموع خبرهما القطع بصحة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله باب) قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان دعواهما واحدة (كذا ترجم بلغة الخبر وسيأتي شرحه مستوفي في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى وفي المتن من الزيادة يكون بينهما مقتلة عظيمة والمراد بالفتنتين جماعة على وجماعة معاوية والمراد بالدعوة الاسلام على الراجح وقيل المراد اعتقاد كل منهما انه على الحق وأورده هنا للاشارة الى ما وقع في بعض طرقه كما عند الطبري من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو حديث الباب وزاد في آخره فينبأهم كذلك اذ مررت مارقة يقتلها أولى الطائفتين بالحق فبذلك تظهر مناسبتها لما قبله والله أعلم (قوله باب) ماجاء في المتأولين) تقدم في باب من أقرأه أخاه بغير تأويل من كتاب الادب وفي الباب الذي يليه من لم يقرأ كفار من قال ذلك متاولا وبيان المراد بذلك والحاصل ان من أقرأ المسلم نظر فان كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر وان كان بتأويل نظر ان كان غير سائغ استحق الذم أيضا ولا يصل إلى الكفر بل يبين له وجه خطئه ويزجر بما يليق به ولا يلتحق بالاول عند الجمهور وان كان بتأويل سائغ لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب قال العلماء كل متاول معذور بتأويله ليس باتم اذا كان تأويله سائغا في لسان العرب وكان له وجه في العلم وذکر هنا أربعة أحاديث * الحديث الاول حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة بحروف تخالف ما قرأه هو على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم شرحه مستوفي في كتاب فضائل القرآن ومناسبتها للترجمة من جهة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ عمر بن كذيب هشام ولا بكونه لبيه بردائه وأراد الايقاع به بل صدق هشام ما في ما نقله وعذر عمر في انكاره ولم يزد على بيان الحجة في جواز اقراءتين وقوله في أول السند وقال الليث الى آخره وصله الاسماعيلي من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه ويونس شيخ الليث فيه هو ابن زيد وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضا موصولا لكن عن عقيل لا عن يونس ووجه غلطاي ومن تبعه في أن البخاري وصله عن سعيد بن عفير عن الليث عن يونس وقوله كدت أساوره بين مهملة اي اوأثبه وزنه ومعناه وقيل هو من قوطهم ساريسورا اذا ارتفع ذكره وقد يكون بمعنى البطش لان السورة قد تطلق على البطش لانه ينشأ عنها الحديث الثاني حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم وقد تقدم شرحه في أول حديث من كتاب استنباه المرتدين وسنده هنا كلهم كوفيون ووجه دخوله في الترجمة من جهة انه صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ الصحابة بمحملهم الظلم في الآية على عمومها حتى يتناول كل معصية بل عذرهم لانه ظاهر في التأويل ثم بين لهم المراد بما رفع الاشكال

الحديث الثالث حديث عتيان بن مالك في قصة مالك بن الدخشم وهو بضم الميم ملة وسكون المعجمة ثم
 شين معجمة مضمومة ثم ميم ارفون وهو الذي وقع هنا وقد تقدم شرحه مستوفى في ابواب
 المساجد في البيوت من كتاب الصلاة ومناسبتها من جهة انه صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ القائلين في
 حق مالك بن الدخشم بما قالوا بل بين لهم ان اجراء احكام الاسلام على اظاهر دون ما في الباطن وقوله
 هنا لا تقولونه يقول لا اله الا الله كذا في رواية الكشميهني وفي رواية المستملى والسرخسي لا تقولوه
 بصيغة النهي وقال ابن التين لا تقولوه جاءت الرواية والصواب تقولونه اي تظنوننه (قلت) الذي رايته
 لا تقولوه بغير الف اوله وهو موجه وتفسير القول باطن فيه نظروا الذي يظهر انه بمعنى الرؤية او
 السماع وجواز ابن التين انه خطاب للمفرد واصله الا قوله فاشبع ضمة اللام حتى صارت واوا وانشد لذلك
 شاهدا * الحديث الرابع حديث علي في قصة حاطب بن ابي بلتعمة في مكانته قريشا ونزول قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء وقد تقدم في باب الجاسوس من كتاب الجهاد وما
 يتعلق به وفي باب النظر في شعور اهل الذمة ما يتعلق بذلك والجمع بين قوله حجرتهم واعقبهمتها وضبط ذلك
 وتقدم في باب فضل من شهد بدر من كتاب المغازي الكلام على قوله لعل الله اطلع على اهل بدر وفي
 تفسير الممتحنة بأبسط منه وفيها الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد ان قبل النبي صلى الله عليه
 وسلم عذره وفي غزوة الفتح الجمع بين قوله بعثني انا والزبير والمقداد وقوله بعثني انا وابا هريرة وفيه
 قصة المرأة وبيان ما قيل في اسمها وما في الكتاب الذي حملته واذا كررنا بقية شرحه (قوله عن
 حصين) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي (قوله عن فلان) كذا وقع مبهما وسمى في رواية
 هشيم في الجهاد وعبد الله بن ادريس في الاستئذان سعد بن عبيدة وكذا وقع في رواية خالد بن عبد الله
 ومحمد بن فضيل عند مسلم واخرجه احمد عن عفان عن ابي عوانة فساه ونحوه للاسماعيلي من طريق
 عثمان بن ابي شيبة عن عفان قال احدثنا ابو عوانة عن حصين بن عبد الرحمن حدثني سعد بن عبيدة هو
 السلمي الكوفي يكنى ابا حمزة وكان زوج بنت ابي عبد الرحمن السلمي شيخه في هذا الحديث وقد وقع
 في نسخة الصغاني هنا بعد قوله عن فلان مانعه هو ابو حمزة سعد بن عبيدة السلمي خن ابي عبد
 الرحمن السلمي انتهى ولعل القائل هو الى آخره من دون البخاري وسعد تاجي روى عن جماعة من
 الصعابة منهم ابن عمرو والبراء (قوله تنازع ابو عبد الرحمن) هو السلمي وصرح به في رواية عفان (قوله
 وحبان بن عطية) بكسر الميم ملة وتشديد الموحدة وحكى ابو علي الجياني وتبعه صاحب المشارق والمطالع
 ان بعض رواة ابي ذر ضبطه بفتح اوله وهو وهم (قلت) وحكى المزني ان ابن ما كولا ذكره بالكسر
 وان ابن الفرغضي ضبطه بالفتح قال وتبعه ابو علي الجياني كذا قال والذي جزم به ابو علي الجياني توهيم
 من ضبطه بالفتح كما نقلته وذلك في تقييد الماهل وصوب انه بالكسر حيث ذكره مع حبان بن موسى
 وهو بالكسر اجماعا وكان حبان بن عطية سلميا ايضا ومؤاخيا لابي عبد الرحمن السلمي وان
 كانا مختلفين في تفضيل عثمان وعلى وقد تقدم في اواخر الجهاد من طريق هشيم عن حصين في هذا
 الحديث وكان ابو عبد الرحمن عثمانيا اي يفضل عثمان على علي حبان بن عطية علويا اي يفضل
 عليا على عثمان (قوله لقد علمت ما الذي) كذا للكشميهني وكذا في اكثر الطرق وللحموي والمستملى
 هنا من الذي وعلى الرواية الاولى ففاعل التجري هو القول المعبر عنه هنا بقوله شيء يقول وعلى
 الثانية الفاعل هو القائل (قوله جراً) بفتح الجيم وتشديد الراء مع الهمز (قوله صاحبك) زاد
 عفان يعني عليا (قوله على الدماء) اي اراقه دماء المسلمين لان دماء المشركين منسوبة الى اراقها

عليه وسلم اقرا يا محمد فترات
 فقال هكذا انزلت ثم قال
 ان هذا القرآن انزل على
 سبعة احرف فاقرؤا ما تيسر
 منه * وحد ثنا اسحق بن
 ابراهيم اخبرنا وكيع ح
 وحد ثنا يحيى حدثنا وكيع
 عن الاعمش عن ابراهيم
 عن علقمة عن عبد الله
 رضى الله عنه قال لما نزلت
 هذه الآية الذين آمنوا
 ولم يلبسوا ايمانهم بظلم
 شق ذلك على اصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وقالوا اينالم يظلم نفسه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليس كما تظنون انما هو كما
 قال لقمان لابنه يا بني
 لا تشرك بالله ان الشرك
 لظلم عظيم * حدثنا عبدان
 اخبرنا عبد الله اخبرنا
 معمر عن الزهري اخبرني
 محمود بن الربيع قال
 سمعت عتيان بن مالك
 يقول غدا على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 رجل اين مالك بن الدخشم
 فقال رجل من ذلك مناقق
 لا يحب الله ورسوله فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تقولونه يقول لا اله الا
 الله يتنغي بذلك وجه الله
 قال بلى قال فانه لا يوافق
 عبد يوم القيامة به الا
 حرم الله عليه النار
 * حدثنا موسى بن
 اسمعيل حدثنا ابو عوانة
 عن حصين عن فلان قال

انقافا (قوله لا أبالك) بفتح الهمزة وهي كلمة يقال عند الخش على الشيء والاصل فيه ان الانسان اذا وقع في شدة عاونه أبوه فاذا قيل لا أبالك فعناه ليس لك أب جدي في الامر جدم من ليس له معاون ثم أطلق في الاستعمال في موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل (قوله سمعته يقوله) في رواية المستمل والكشميهني هنا سمعته يقول بحذف الضمير والاول أوجه لقوله قال ماهو (قوله قال بعثني) كذا لهم وكان قال الثانية سقطت على عادتهم في اسقاطها خطأ والاصل قال أي أبو عبد الرحمن قال أي على (قوله والزبير وأبا هريرة) تقدم في غزوة الفتح من طريق عبيد الله بن أبي رافع عن علي ذكر المقداد بدل أبي هريرة وجمع بان الثلاثة كانوا مع علي ووقع عند الطبري في تهذيب الاثر من طريق اعشى ثقيف عن أبي عبد الرحمن السلمي في هذا الحديث ومع الزبير بن العوام ورجل من الانصار وليس المقداد ولا أبو هريرة من الانصار الا ان كان بالمعنى الاعم ووقع في الاسباب للواحد أي أن عمر وعمار وطلحة كانوا معهم ولم يذكروا مستندا وكنه من تفسير ابن الكلبي فأنى لم أره في سير الواقدي ووجدت ذكره في عمر من وجه آخر أخرجه بن مردويه في تفسيره من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس في قصة المرأة المذكورة فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بخبرها فبعث في أثرها عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب (قوله روضة حاج) بمهمله ثم جيم (قوله قال أبو سلمة) هو موسى بن اسمعيل شيخ البخاري فيه (قوله هكذا قال أبو عوانة حاج) فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف ان الصواب خاخ بمعجمتين ولكن شيخه قالها بالمهمله والجيم وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية محمد بن اسمعيل الصائغ عن عفان فذكرها بلفظ حاج بمهمله ثم جيم قال عفان والناس يقولون خاخ أي بمعجمتين قال النووي قال العلماء هو غلط من أبي عوانة وكنه أشبهه عليه بمكان آخر يقال له ذات حاج بمهمله ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام بسلكه الحاج وأما روضة خاخ فاهل بين مكة والمدينة بقرب المدينة (قلت) وذكر الواقدي انها بالقرب من ذي الحليفة على يري من المدينة وأخرج سمويه في فوائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال وكان حاطب من أهل اليمن حليفا للزبير فذكر القصة وفيها ان المكان على قريب من اثني عشر ميلا من المدينة وزعم السهيلي ان هشيم كان يقولها أيضا حاج بمهمله ثم جيم وهو وهم أيضا وسيأتي ذلك في آخر الباب وقد سبق في آخر الجهاد من طريق هشيم بلفظ حتى تاتوا روضة كذا فعل البخاري كني عنها وشيخه إشارة إلى ان هشيم كان يصحفها وعلى هذا فلم ينفرد أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حصين قالوها على الصواب بمعجمتين (قوله فان فيها امرأة معها ضعيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فأتوني بها فأنطقنا على أفراسنا حتى ادركناها حيث قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

جرا صاحبك على
الدماء يعني عليا قال ماهو
لا أبالك قال شيء سمعته
يقوله قال ماهو قال بعثني
رسول الله صلى الله عليه
وسلم والزبير وأبا هريرة
وكلنا فارس قال انطلقوا
حتى تاتوا روضة حاج قال
أبو سلمة هكذا قال أبو
عوانة حاج فان فيها امرأة
معه ضعيفة من حاطب
ابن أبي بلتعة إلى المشركين
فأتوني بها فأنطقنا على
أفراسنا حتى ادركناها
حيث قال لنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم

فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم جئت مسلمة فات لا ولكن احتجبت قال فابن أنت عن شباب قريش
وكانت مغنية قالت ما طلب مني بعد وقعة بدر شيء من ذلك فكساها وجاهها فأتاها حاطب فكتب معها
كتابا إلى أهل مكة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يغزو فخذوا حذركم وفي حديث عبد
الرحمن بن حاطب فكتب حاطب إلى كفار قريش بكتاب ينتصص لهم وعند أبي يعلى والطبري من طريق
الحوث بن علي لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يغزو مكة أسرى إلى ناس من أصحابه ذلك وأقضى في
الناس أنه يريد غير مكة فمعه حاطب بن أبي بلتعة فكتب حاطب إلى أهل مكة بذلك وكرهوا قادي
أنه كان في كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في الناس بالغزو ولا أراه إلا يريدكم وقد أحبت
أن يكون أنذارى لكم بكتابي إليكم وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح (قوله تسير
على بعيرها) في رواية محمد بن فضيل عن حصين تشدبشين معجزة ومثناة فوقانية (قوله فابتغينا في
رحلها) أي طلبنا كأنهما قتسما معهما ظاهرا وفي رواية محمد بن فضيل فابتغينا بعيرها فابتغينا وفي رواية
الحديث فوضعنا متاعها وقتسنا فلم نجد (قوله لقد علمنا) في رواية الكشميهني لقد علمنا وهي
رواية عفان أيضا (قوله ثم حلف على والذي يحلف به) أي قال والله وصرح به في حديث أنس وفي
حديث عبد الرحمن بن حاطب (قوله لتخرجن الكتاب أو لا جردنك) أي أنزعني ثيابك حتى تصيري
عريانة وفي رواية ابن فضيل أو لا تقتلنك وكره الاسماعيل أن في رواية خالد بن عبد الله مثله وعنده
من رواية ابن فضيل لا جردنك بحجم ثم زاي أي أصيرك مثل الجزور إذا ذبحت ثم قال الاسماعيل
ترجم البخاري النظر في شعور أهل الذمة يعني الترجمة الماضية في كتاب الجهاد وهذه الرواية تخالفه
أي رواية أو لا تقتلنك (قلت) رواية لا جردنك أشهر ورواية لا جردنك كأنها مفسرة منها ورواية لا
قتلنك كأنها بالمعنى من لا جردنك ومع ذلك فلا تنافي الترجمة لأنها إذا قتلت سلبت ثيابها في العادة فيستلزم
التجرد الذي ترجم به ويؤيد الرواية المشهورة ما وقع في رواية عبيد الله بن أبي رافع بلفظ لتخرجن
الكتاب أو لتلقين الثياب قال ابن التين كذا وقع بكسر الفاء وفتح الياء التعنانية وتشديد النون قال
والياء زائدة وقال الكرمانى هو بكسر الياء وفتحها كذا جاء في الرواية بآيات الياء والقواعد التصريفية
تقتضى حذفها لكن إذا صحت الرواية فتحمل على أنها وقعت على طريق المشاكاة لتخرجن وهذا توجيه
الكسرة وأما الفتحة فتحمل على خطاب المؤنث الغائب على طريق الالتفات من الخطاب إلى الغيبة قال
ويجوز فتح الفاء على البناء للمجهول وعلى هذا فرفع الثياب (قلت) ويظهر لي أن صواب الرواية
لتلقين بالنون بلفظ الجمع وهو ظاهر جدا لا أشكال فيه البتة ولا يقتصر إلى تكلف تخريج ووقع في
حديث أنس فتألت ليس معي كتاب فقال كذبت فعد حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن معك
كتابا والله تعطيني الكتاب الذي معك أو لا تترك علي ثوبا إلا التمسنا فيه قالت أولسنا بتنا من
مسلمين حتى إذا طنت أنهما يلتمسان في كل ثوب معها حلت عقاصها وفيه فرجعا إليها فلا شيء فيهما
فقالا والله إننا قد قتلنا لموت أو لتدفعن إلينا الكتاب فانكرت ويجمع بينهما بأنهما هداها بالقتل
أو لا فلما أصرت على الإنكار ولم يكن معها ما أذن بقتلها هداها بتجريد ثيابها فلما تحققت ذلك
خشيت أن يقتلها حفيضة وزاد في حديث أنس أيضا فقالت أدفعه إليك على أن ترداني إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أعشى ثقيف عن عبد الرحمن بن عطاء الطبري فلم يزل على بها حتى
خافته وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على دين قومها فالأكثر على الثاني فقد عدت فيمن أهدر
النبي صلى الله عليه وسلم دمه يوم الفتح لأنها كانت تغنيهم بجائته وهجاء أصحابه وقد وقع

تسير على بعيرها وكان كتب
إلى أهل مكة بمسير رسول
الله صلى الله عليه وسلم
إليهم فقلنا أين الكتاب
الذي معك قالت مامع
كتاب فأتيناها بعيرها
فابتغينا في رحلها فوجدنا
شيئا فقال صاحبى ما ترى
معهما كتابا قال قفنا لقد
علمنا ما كذب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم حلف
على والذي يحلف به
لتخرجن الكتاب أو
لا جردنك فاهوت إلى
حجزتها وهي مخنجة
بكساء فخرجت الصغيرة

في أول حديث أنس أمر النبي صلى الله عليه وسلم يوم القحح بقتل أربعة فذكروها فيه ثم قال وأما أمر سارة فذكرتها مع حاطب (قوله فأتوا بها) أي الصحفة وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع فأنبأ به أي الكتاب ونحوه في رواية ابن عباس عن عمر وزاد قهرى وعليه فاذا فيه من حاطب إلى ناس من المشركين من أهل مكة سماهم الواقدي في روايته سميل بن عمرو العامري وعكرمة بن أبي جهل المخزومي وصفوان بن أمية الجمحي (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب ما جئت على ما صنعت) في رواية عبد الرحمن بن حاطب فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم حاطبا فقال أنت كتبت هذا الكتاب قال نعم قال فما جئت على ذلك وكان حاطبا لم يكن حاضر المجاء الكتاب فاستدعى به لذلك وقد بين ذلك في حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب ولفظه فإرسل إلى حاطب فذكر نحوه رواية عبد الرحمن أخرجه الطبري بسند صحيح (قوله قال يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمنا بالله ورسوله) وفي رواية المستملى ما بي بالموحدة بدل اللام وهو أوضح وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب أما والله ما ارتبت منذ أسلمت في الله وفي رواية ابن عباس قال والله اني لناصح لله ورسوله (قوله ولكني أردت أن يكون لي عند القوم يد) أي منه أدفع بها عن أهلي ومالي زاد في رواية أعشى تقيف والله ورسوله أحب إلي من أهلي ومالي وتقدم في تفسير المتن قوله كنت ملصقا وتفسيره وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب ولكني كنت امرأ غر يبا فيكم وكان لي خون واخوة بمكة فكتبت لعلي أدفع عنهم (قوله وليس من أصحابك أحد الا له هناك) في رواية المستملى هناك (من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله) وفي حديث أنس وليس منكم رجل الا له بمكة من يحفظه في عياله غيري (قوله قال صدق ولا تقولوا له الا خيرا) ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عرف صدقه مما ذكر ويحتمل أن يكون يوحى (قوله فعاد عمر) أي عاد إلى الكلام الأول في حاطب وفيه تصريح بأنه قال ذلك مرتين فاما المرة الأولى فكان فيها معذورا الا أنه لم يتضح له عذره في ذلك وأما الثانية فكان انضح عذره وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم فيه ونهى أن يقولوا له الا خيرا في إعادة عمر ذلك الكلام اشكال وأجيب عنه بأنه ظن ان صدقه في عذره لا يدفع ما وجب عليه من القتل وتقدم أيضا في تفسير المتن (قوله فلا ضرب عنقه) قال الدرمانى هو بكسر اللام ونصب الباء وهو في تأويل مصدر محذوف وهو خبر مبتدأ محذوف أي اتركني لا ضرب عنقه فتركك لي من أجل الضرب ويجوز سكون الباء والقاء زائدة على رأى الاخفش واللام للامر ويجوز فتحها على لغة وأمر المتكلم نفسه باللام فصحيح قليل الاستعمال وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع دعني أضرب عنق هذا المنافق وفي حديث ابن عباس قال عمر فاخترت سبي وقلت يا رسول الله أمكني منه فانه قد كفر وقد أنكر القاضي أبو بكر بن الباقلاني هذه الرواية وقال ليست بعروفة قاله في الرد على الجاحظ لانه احتج بها على تكفير العصي وليس لأنكار القاضي معنى لانها وردت بسند صحيح وذكر البرقاني في مستخرجيه ان مسلما أخرجهما ورده الجيديد والجمع بينهما أن مسلما أخرجهما ولم يسق لفظهما واذا ثبت فلعلمه أطلق الكفر وأراد به كفر النعمة كما أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية وفيه نظر لانه استأذن في ضرب عنقه فاشعر بأنه ظن أنه نفاق نفاق كفر ولذلك أطلق أنه كفر ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقول المبتدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب فلما بين له النبي صلى الله عليه وسلم عذر حاطب رجع (قوله أو ليس من أهل بدر) في رواية الحرث أو ليس قد شهد بدر وهو استفهام تقرير وجزم في رواية عبيد الله بن أبي رافع انه قد شهد بدر وأراد الحرث

فأتوا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر يا رسول الله قد خان الله ورسوله والمؤمنين دعني فأضرب عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب ما جئت على ما صنعت قال يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمنا بالله ورسوله ولكني أردت أن يكون لي عند القوم يد دفع بها عن أهلي ومالي وليس من أصحابك أحد الا له هناك من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله قال صدق ولو تقولوا له الا خيرا قال فعاد عمر فقال يا رسول الله قد خان الله ورسوله والمؤمنين دعني فلا ضرب عنقه قال أو ليس من أهل بدر

فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه (قوله وما يدريك لعل الله اطلع) تقدم في فضل من شهد بدر رواية من رواه بالجزم والبحث في ذلك وفي معنى قوله اعملوا ما شئتم وما يؤيد أن المراد أن ذنوبهم تنفع مغفورة حتى لو تركوا فراضا مثلام يؤاخذوا بذلك ما وقع في حديث سهل بن الحنظلية في قصة الذي حرس ليلة حنين فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل نزلت قال لا الا قضاء حاجه قال لا عليك أن لا تعمل بعدها وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلمي ويؤيده قول علي فيمن قتل الحرورية لو أخبركم عما قضى الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم لمن قتلهم لنسكتكم عن العمل وقد تقدم بيانه فهذا فيه اشعار بأن من باشر بعض الاعمال الصالحة يثاب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام الحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة وقد تعقب ابن طال على أبي عبد الرحمن السلمي فقال هذا الذي قاله ظنا منه لأن عليا على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقتل الا من وجب عليه القتل ووجه ابن الجوزي والقرطبي في المفهم قول السلمي كما تقدم وقال السكرماني بمحتمل أن يكون مراده ان عليا استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل الجنة فعرف انه لو وقع منه خطأ في اجتهد به لم يؤاخذ به قطعا كذا قال وفيه نظر لان المجتهد معفو عنه فيما أخطأ فيه اذا بدل فيه وسعه وله ومع ذلك أجرين قطهر أن أصاب فيه أجران والحق أن عليا كان مصيبا في حروبه فله في كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران قطهر أن الذي فهمه السلمي استند فيه الى ظنه كما قال ابن طال والله أعلم ولو كان الذي فهمه السلمي صحيحا لكان على يتجرأ على غير الدماء كالأموال والواقع أنه كان في غاية الورع وهو القاتل باصفراء وبياضاء غري غيري ولم ينقل عنه قط في أمر المال الا التحري بالمهمة لا التجري بالجيم (قوله فقد أوجب لكم الجنة) في رواية عبيد الله بن أبي رافع فقد غفرت لكم وكذا في حديث عمر ومثله في مغازي أبي الاسود عن عروة وكذا عند أبي عائد (قوله فاغروا وقت عيناه) بالغين المعجمة الساكنة والراء المكورة بينهما واوساكنة ثم قاف أي امثلات من الدموع حتى كأنها غرقت فهو واقعو علت من الغرق ووقع في رواية الحرث عن علي ففاضت عيناه وعمر ويجمع على انها امثلات ثم فاضت (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله خاخ أصح) يعني بمعجمتين (قوله ولكن كذا قال أبو عوانة حاج) أي بمهمة تم حيم (قوله حاج نصحيح وهو موضع) (قلت) تقدم بيانه (قوله وهشيم قول خاخ) وقع لكثير بالمعجمتين وقيل بل هو كقول أبي عوانة وبه جزم السهيلي ويؤيده أن البخاري لما أخرجه من طريقه في الجهاد عبر بقوله روضة كذا كما تقدم فلو كان بالمعجمتين لما كنى عنه ووقع في السيرة للقطب الحلبي روضة خاخ بمعجمتين وكان هشيم يروي الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره البخاري عن أبي عوانة انتهى وهو يوههم ان المغيرة بينهما وبين الرواية المشهورة انما هو في الخاء الأخيرة فقط وليس كذلك في الأولى فعند أبي عوانة انها بالخاء المهمة جزم ما راها هشيم فالرواية عنه محتملة وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المؤمن ولو بلغ بالصلاح أن يقطع له بالجنة لا يصم من الوقوع في الذنب لان حاطبا دخل فيمن أوجب الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع وفيه تعقب على من تأول ان المراد بقوله اعملوا ما شئتم انهم حفظوا من الوقوع في شيء من الذنوب وفيه الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنب وعلى من جزم بتخليده في النار وعلى من قطع بانه لا يدعى عذب وفيه ان من وقع منه الخطا لا ينبغي له ان يحجده بل يعترف ويعتذر لئلا يجمع بين ذنبين وفيه جواز التشديد في استخلاص الحق والتمديد بما لا يقع له المهمل نخبوا لمن يستخرج منه الحق وفيه هتك ستر الجاسوس وقد استدلل به من يرى قتله من المالكية لاستئذان عمر في قتله ولم يردده النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك الا لكونه من اهل بدر ومنهم من

وما يدريك لعل الله اطلع
عليهم فقال اعملوا ما شئتم
فقد أوجب لكم الجنة
فاغروا وقت عيناه فقال الله
ورسوله أعلم قال أبو عبد
الله خاخ أصح ولكن كذا
قال أبو عوانة حاج وحاج
نصحيح وهو موضع
وهشيم يقول خاخ

قيد به أن يشكر ذلك منه والمعروف عن مالك يجتهد فيه الإمام وقد نقل الطحاوي الإجماع على أن الجاهل والمسلم لا يباح دمه وقال الشافعية والأكثر يعزرون أن كان من أهل الهبات يعني عنه وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجب عقوبة ويطال حبسه وفيه العفو عن زلة ذوى الهيئة وأجاب الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه إنما صفع عنه لما أطلعته الله عليه من صدقه في اعتذاره فلا يكون غيره كذلك قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن أحكام الله في عباده إنما تجري على ما ظهر منهم وقد أخبر الله تعالى نبيه عن المنافقين الذين كانوا يحضرونه ولم يبيع له فتاتهم مع ذلك لأظهارهم الإسلام وكذلك الحكم في كل من أظهر الإسلام مجرى عليه أحكام الإسلام وفيه من أعلام النبوة اطلاع الله نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك وفيه إشارة التكبير على الإمام بما يظهر له من الرأي العائد نفسه على المسلمين ويتغير الإمام في ذلك وفيه جواز العفو عن العاصي وفيه أن العاصي لا حرمة له وقد أجمعوا على أن الأجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو كافرة ولولا أنها له صبيانها سقطت حرمتها ما عدها على بتجريد ما قاله ابن بطال وفيه جواز غفران جميع الذنوب الجائزة الوقوع عن شاء الله خلافاً لمن أبي ذلك من أهل البدع وقد استشكلت إقامة الحد على مسطح بذف عائشة رضي الله عنها كما تقدم مع أنه من أهل بدر فلم يسمع بما ارتكبه من الكبيرة وسوم حاطب وعلل بكونه من أهل بدر والجواب ما تقدم في باب فضل من شهد بدر أن محل العفو عن البدرى في الأمور التي لا حد فيها وفيه جواز غفران ما تأخر من الذنوب وبدل على ذلك الدعاء به في عدة أخبار وقد جرت جزاً في الأحاديث الواردة في بيان الأعمال الموعود لعاملها بغفران ما تقدم وما تأخر سميتها الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة وفيها عدة أحاديث بأسانيد جيدة وفيه نادر عمر وأنه لا ينبغي إقامة الحد والتأديب بحضرة الإمام الأبعد استئذانه وفيه منقبة لعمر ولاهل بدر كلهم وفيه البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عمر بكى حينئذ لما لحقه من الخشوع والندم على ما قاله في حق حاطب **خاتمة** اشتمل كتاب استنابة المرتدين من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد معلق والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها ماضى سبعة عشر حديثاً والأربعة خالصة واقعة مسلم على نحر جميعها وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار بعضها موصول والله أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الأكرام

قوله بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الأكرام

هو لزام الغير بما لا يريد وشروط الأكرام أربعة الأول أن يكون فاعله قادراً على إيقاع ما يهدد به المأمور عاجزاً عن الدفع ولو بالفسار الثاني أن يغلب على ظنه أنه إذا امتنع أو وقع به ذلك الثالث أن يكون ما هدده به فوراً فلو قال إن لم تفعل كذا ضربت لك غداً لا يعد مكرها ويستثنى ما إذا ذكر زماناً قريباً جداً أو جرت العادة بانه لا يختلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كمن أكره على الزنا فارجح وأمكنه أن ينزع ويقول أنزلت فيتمادي حتى ينزل وكمن قيل له طلق ثلاثاً فطلق واحدة وكذا عكسه ولا فرق بين الأكرام على القول والفعل عند الجمهور ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأييد كقتل النفس بغير حق واختلف في المكره هل يكاف بترك فعل ما أكره عليه أو لا فقال الشيخ أبو إسحق الشيرازي انعقد الإجماع على أن المكره على القتل مأمور باجتنب القتل

والدفع عن نفسه وأنه يأثم إن قتل من أكره على قتله وذلك يدل على أنه مكلف حالة الاكراه وكذا وقع في كلام الغزالي وغيره ومقتضى كلامهم تخصيص الخلاف بما إذا وافق داعية الاكراه داعية الشرع كالاكراه على قتل الكافروا كراهه على الاسلام أماما خالف فيه داعية الاكراه داعية الشرع كالاكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به وانما جرى الخلاف في تكليف الملجأ وهو من لا يجرد مندوحة عن الفعل كمن ألقى من شاهق وعقله ثابت فسقط على شخص فقتله فإنه لا مندوحة له عن السقوط ولا اختيار له في عدمه وانما هو آفة محضة ولا نزاع في أنه غير مكلف الا ما أشار اليه الامدني من انه فريغ على تكليف ما لا يطاق وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كائنا ثم والناسي وهو أبعد من الملجأ لانه لا شعور له أصلا وانما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الاحكام بالاسباب وقال الفقهاء انما شرع سجود السهو ووجبت الكفارة على المخطئ لا كونه الفعل في نفسه من حيث هو لان الغافل ثم عنه حالة الغفلة اذ لا يمكنه التحفظ عنه واختلاف فيما يمدد به فائقة وعلى القتل والتلاف العضو والضرب الشديد والحبس الطويل واختلاف في ضرب الضرب والحبس كيوم أو يومين (قوله وقول الله تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان) وساق الى عظيم هو وعي شديد لمن ارتد مختارا وأما من أكره على ذلك فهو معذور بالآية لان الاستثناء من الاثبات نفي فيقتضي أن لا يدخل الذي أكره على الكفر تحت الوعيد والمشهور أن الآية المذكورة نزلت في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال أخذ المشركون عمارا فمذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا فاشكى ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له كيف تجد قلبك قال مطمئنا بالايمان قال فان عادوا فعدوه ومرسل ورجاله ثقات أخرجه الطبري وقلبه عبد الرزاق وعنه عبد بن حميد وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند فقال عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه وهو مرسل أيضا وأخرج الطبري أيضا من طريق عطية العوفي عن ابن عباس نحوه مطولا وفي سنده ضعف وفيه ان المشركين عذبوا عمارا واباه وامه وصهيبا وبلالا وخبايا وسالم مولى أبي حذيفة فقات ياسر وامراته في العذاب وصبر الاخرون وفي رواية مجاهد عن ابن عباس عند ابن المنذر ان الصعابة لما هاجروا الى المدينة أخذ المشركون خبايا وبلالا وعمارا فاطاعهم عمار وابي الاخران فمذبوهما وأخرجه الفاكهي من مرسل زيد بن اسلم وان ذلك وقع من عمار عندبيعة الانصار في العقبة وان الكفار أخذوا عمارا فسالوه عن النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوهم خبره فارادوا ان يذبوه فقال هو يكفر به محمد وعمار جاء به فاعجبهم واطلقوه فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر نحوه وفي سنده ضعف أيضا وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن سيرين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلق عمار بن ياسر وهو يبكي فجعل يمسح الدموع عنه ويقول أخذك المشركون ففطول في الماء حتى قلت لهم كذا ان عادوا فعد ورجاله ثقات مع ارساله أيضا وهذه المراسيل تقوى بعضها ببعض وقد أخرج ابن أبي جاتم من طريق مسلم الا عوروه وهو ضعيف عن مجاهد عن ابن عباس قال عذب المشركون عمارا حتى قال لهم كلاما تقيده فاشد عليه الحديث وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان قال اخبر الله ان من كفر بعد ايمانه فعليه غضب من الله وامان اكره بلسانه وخالفه قلبه بالايمان لينجو بذلك من عذبه فلا حرج عليه ان الله انما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم (قلت) وعلى هذا فلا استثناء مقدم من قوله فعليه غضب من الله لانهم غضب من الله الا من أكره لان

وقول الله تعالى الا من
اكره وقلبه مطمئن
بالايمان ولكن من شرح
بالكفر صدرا فعليه
غضب من الله وله
عذاب عظيم

الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاستثنى الاول وهو المكروه (قوله وقال
 الا ان تتقوا منهم تقاة وهي تقية) اخذه من كلام أبي عبيدة قال تقاة وتقية واحد (قلت) وقد تقدم ذلك
 في تفسير آل عمران ومعنى الآية لا يتخذ المؤمن الكافر وليا في الباطن ولا في الظاهر الا التقية في
 الظاهر فيجوز ان يواليه اذا خافه وبما ديه باطنا قيل الحكمة في العدول عن الخطاب ان موالاته الكفار
 لما كانت مستقبحة لم يواجه الله المؤمنين بالخطاب (قلت) ويظهر لي ان الحكمة فيه انه لما تقدم الخطاب
 في قوله لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه منهم كلهم اخذوا
 بعمومه حتى انكروا على من كان له عذر في ذلك فتركت هذه الآية رخصة في ذلك وهو كالات
 الصريحة في الزجر عن الكفر بعد الايمان ثم رخص فيه لمن اكره على ذلك (قوله وقال ان
 الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض الى قوله عطفوا
 غفورا وقال والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية
 الظالم اهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا) هكذا في رواية ابي ذر وهو صواب
 وانما ارادته بلفظ التنبيه على ما وقع من الاختلاف عند الشراح ووقع في رواية كريمة والاصيلي
 والقاسبي ان الذين توفاهم فساق الى قوله في الارض وقال بعدها الى قوله واجعل لنا من لدنك نصيرا وفيه
 تغيير ووقع في رواية النسفي ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فيم كنتم الايات قال ومالك
 لا تقاتلون في سبيل الله الى قوله نصيرا وهو صواب وان كانت الايات الاولى مترامية في السورة عن
 الآية الاخيرة فليس فيه شيء من التغيير وانما صدر بالآيات المترامية للاشارة الى ما روى عن مجاهد
 انه انزلت في ناس من اهل مكة آمنوا فكتب اليهم من المدينة فانا لانراكم منا الا ان هاجرتم فخرجوا
 فادركهم اهلهم بالطريق فقتلوه حتى كفروا مكرهين واقتصر ابن بطال على هذا الاخير وعزاه
 للمفسرين وقال ابن بطال ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم الى ان يعفو عنهم وقال الا
 المستضعفين الى الظالم اهلها (قلت) وليس فيه تغيير من التلاوة الا ان فيه نصرا فيما ساقه
 المصنف وقال ابن التين بعد ان تكلم على قصة عمار الى ان قال ولكن من شرح بالكفر صدرا أي من
 فتح صدره لقبوله وقوله الذين توفاهم الملائكة الى قوله واجعل لنا من لدنك نصيرا ليس التلاوة كذلك
 لان قوله واجعل لنا من لدنك نصير قبل هذا قال ووقع في بعض النسخ الى قوله غفورا رحيم وفي بعضها
 فاولئك عسى الله ان يعفو عنهم وقال الا المستضعفين من الرجال الى قوله من لدنك نصير او هذا على نسق
 التنزيل كذا قال فخطأ الآية التي آخرها نصير في اولها والمستضعفين بالواو لا بلفظ الا وما نقله عن
 بعض النسخ الى قوله غفورا رحيم محتمل لان آخر الآية التي اولها ان الذين توفاهم الملائكة قوله
 وساءت مصيرا وآخر التي بعدها سبيلا وآخر التي بعدها عفو وغفورا وآخر التي بعدها غفورا رحيم
 فكانه اراد سياق أربع آيات (قوله فعذر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به)
 يعني الا اذا غلبوا قال والمكروه لا يكون الا مستضعفا غير ممتنع من فعل ما أمر به أي ما يأمربه من له
 قدرة على ايقاع الشر به أي لانه لا يقدر على الامتناع من الترك كما لا يقدر المكروه على الامتناع من
 الفعل فهو في حكم المكروه (قوله وقال الحسن) أي البصري (التقية الى يوم القيامة) وصله عبد بن
 حميد وابن ابي شيبة من رواية عوف الاعرابي عن الحسن البصري قال التقية جائزة للمؤمن الى يوم
 القيامة الا انه كان لا يجعل في القتل تقية ولفظ عبد بن حميد الا في قتل النفس التي حرم الله يعني لا يعذر
 من اكره على قتل غيره لكونه يؤثر نفسه على نفس غيره (قلت) ومعنى التقية الحذر من اظهار

وقال الا ان تتقوا منهم
 تقاة وهي تقية وقال ان
 الذين توفاهم الملائكة
 ظالمى انفسهم قالوا فيم
 كنتم قالوا كنا مستضعفين
 في الارض الى قوله عطفوا
 غفورا وقال المستضعفين
 من الرجال والنساء
 والولدان الذين يقولون
 ربنا اخرجنا من هذه
 القرية الظالم اهلها
 واجعل لنا من لدنك وليا
 واجعل لنا من لدنك نصيرا
 فعذر الله المستضعفين
 الذين لا يمتنعون من ترك
 ما أمر الله به والمكروه
 لا يكون الا مستضعفا غير
 ممتنع من فعل ما أمر به
 وقال الحسن التقية الى
 يوم القيامة

ما في النفس من معتقد وغيره للغير وأصله وقية بوزن حزة فعلة من الوقاية وأخرج البيهقي من طريق
ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال التقية باللسان والقلب مطمئن بالإيمان ولا يسط يده للقتل
(قوله وقال ابن عباس فيمن يكرهه الأصوص فيطلق ليس بشئ وبه قال ابن عمرو بن الزبير والشعبي
والحسن) أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبه من طريق عكرمة أنه سئل عن رجل أكرهه
الأصوص حتى طلق امرأته فقال قال ابن عباس ليس بشئ أي لا يقع عليه الطلاق وأخرج عبد الرزاق
بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئاً وأما قول ابن عمرو بن
الزبير فأخرجهما الجبدي في جامعه والبيهقي من طريقه قال حدثنا سفيان سمعت عمراً يعني ابن دينار
حدثني ثابت الأعرج قال تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعاني ابنه ودعا غلامين له
فربطوني وضربوني بالسياط وقال لتطلقها أو لا فعلن وأفعلن فطلقتهما سألت ابن عمرو بن الزبير فلم
يرباه شيئاً وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه وأما قول الشعبي فوصله عبد
الرزاق بسند صحيح عنه قال إن أكرهه الأصوص فليس بطلاق وإن أكرهه السلطان وقع ونقل عن
ابن عيينة توجبه وهو أن اللص يقدم على قتله والسلطان لا يقتله وأما قول الحسن فقال سعيد بن
منصور حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئاً وهذا سند صحيح إلى
الحسن قال ابن بطال نبال بن المنذر أجمعه وأعلى أن من أكرهه على الكفر حتى خشي على نفسه القتل
فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا يبين منه زوجته إلا أنه لا يبين الحسن فقال إذا
أظهر الكفر صار مرداً وبانت منه امرأته ولو كان في الباطن مسلماً قال وهذا قول تغني حكايته عن
لرد عليه لمخالفته النصوص وقال قوم محل الرخصة في القول دون الفعل كان يسجد للصوم أو يقتل
مسلماً أو ياكل الخنزير أو يزني وهو قول الأوزاعي وسعنيون وأخرج اسمعيل القاضي بسند صحيح
عن الحسن أنه لا يجعل التقية في قتل النفس المحرمة وقالت طائفة إلا كراه في القول والفعل سواء
واختلف في حد كراه فأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عمر قال ليس الرجل بأمين على نفسه
إذا سجن أو أوثق أو عذب ومن طريق شريح نحوه وزيادة ولقظه أربع كراه كراه السجن والضرب
والوعيد والقيء وعن ابن مسعود قال ما كلام يدرك عن سوطيين إلا كنت متكلماً به وهو قول الجمهور
وعند الكوفيين فيه تفصيل واختلفوا في طلاق المكره فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ونقل فيه ابن
بطال إجماع الصحابة وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهري وقاتلة وأبي قلابة وفيه قول ثالث
تقدم عن الشعبي (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنية) هذا طرف من حديث وصله
المصنف في كتاب الإيمان بفتح الهمزة ولقظه الأعمال بالنية هكذا وقع فيه بدون إيمان في أوله وأفراد
النية وقد تقدم شرحه مستوفى في أول حديث في الصحيح ويأتي ما يتعلق بالأكراه في أول ترك الحيل
قريباً وكان البخاري أشار بإبراده هنا إلى الرد على من فرق في الأكراه بين القول والفعل لأن العمل
فعل وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية كادل عليه الحديث فالمكره لانية له بل ينته عدم الفعل الذي أكره
عليه واحتج بعض المالكية بأن التفضيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين أكرهوا إنما هو على
الكلام فيما بينهم وبين ربهم فلما لم يكونوا معتمدين له جعل كراهه لم يكن ولم يؤثر في بدن ولا مال بخلاف
الفعل فإنه يؤثر في البدن والمال هذا معنى ما حكاه ابن بطال عن اسمعيل القاضي وتعبه ابن المنير بأنهم
أكرهوا على النطق بالكفر وعلى مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك والتروك أفعال على

وقال ابن عباس فيمن
يكرهه الأصوص فيطلق
ليس بشئ وبه قال ابن عمرو
وابن الزبير والشعبي
والحسن وقال النبي صلى
الله عليه وسلم الأعمال بالنية
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الليث عن خالد بن يزيد عن
سعيد بن أبي هلال عن
هلال بن أسامة أن أبا
سلمة بن عبد الرحمن أخبره
عن أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان
يدعو في الصلاة اللهم انج
عباش بن أبي ربيعة وسلمة
ابن هشام والوليد بن
الوليد اللهم انج المستضعفين
من المؤمنين اللهم اشدد
وطانك على مضر وابعث
عليهم سنين كسني يوسف

الوهاب حدثنا أيوب
عن أبي قلابة عن أنس
رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثلاث
من كن فيه وجد حلاوة
الايمن ان يكون الله
ورسوله أحب اليه مما
سواهما وأن يحب المرء
لا يحبه الله وان يكره
ان يعود في الكفر كما يكره
أن يقذف في النار **حدثنا**
سعيد بن سليمان حدثنا
عباد عن اسمعيل سمعت
قيسا سمعت سعيد بن زيد
يقول لقد رأيتني وان عمر
موتني على الاسلام ولو
انقض احد مما فعلتم عثمان
كان محمدا وان ينقض
حدثنا مسدد حدثنا يحيى
عن اسمعيل حدثنا قيس
بن خباب بن الارت قال
شكونا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو متوسد
بردة له في ظل الكعبة
قلنا لا تستنصر لنا لا تدع
لنا فقال قد كان من قبلكم
يؤخذ الرجل فيحفر له في
الارض فيجعل فيها فيجاء
بالمشار فيوضع على رأسه
فيجعل نصفين ويمشط
بامشاط الحديد من دون
لحمه وعظمه فما يصدده ذلك
عن دينه والله ليتمن هذا
الامر حتى يسير الراكب
من صنعاء الى حضرموت

لا يخاف الا الله والذئب على غنمه ولكنكم تستعجلون

الصحيح ولم يؤخذوا بشئ من ذلك واستثنى المظلم قتل النفس فلا يسقط القصاص عن القاتل
ولو أكره لانه آثر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لاحد أن ينجي نفسه من القتل بأن يقتل غيره ثم
ذكر حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة تقدم في تفسير سورة النساء من
وجه آخر عن أبي سلمة بمثل هذا الحديث وزاد انها صلاة العشاء في كتاب الصلاة من طريق شعيب
عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة ان أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة الحديث وفيه
قال أبو هريرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حده ربنا ولك الحمد
يدعوا لرجال فيسميهم باسمائهم فذكر مثل حديث الباب وزادوا أهل المشرق يومئذ من مضرمخالفون
له وفي الادب من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال لما رفع
رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركوع قال فذكره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة
النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتعلق بمشروع عبادة القنوت في
النازلة ومحملة في كتاب التوراة والحمد وقوله والمستضعفين هو من ذكر العام بعد الخاص وتعلق
الحديث بالاكره لانهم كانوا مكرهين على الاقامة مع المشركين لان المستضعف لا يكون الا مكرها
كما تقدم ويستفاد منه ان الاكره على الكفر لو كان كفرا لمادعاهم وسماهم مؤمنين **(قوله)**
باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر تقدمت الاشارة الى ذلك في الباب
الذي قبله وان بلالا كان ممن اختار الضرب والهوان على التلفظ بالكفر وكذلك خباب المسذكور في
هذا الباب ومن ذكر معه وأن والدي عمار ماتا تحت العذاب ولما لم يكن ذلك على شرط الصحة
اكتفى المصنف بما يدل عليه وذكر فيه ثلاثة أحاديث **الحديث الاول** حديث ثلاث من كن فيه
وجد حلاوة الايمان الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان في أوائل الصحيح ووجه أخذ الترجمة
منه انه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار والقتل والضرب والهوان أسهل عند
المؤمن من دخول النار فيكون أسهل من الكفر ان اختار الاخذ بالشدة ذكره ابن بطال وقال
أيضافه حجة لاصحاب مالك وتعقبه ابن التين بان العلماء متفقون على اختيار القتل على الكفر
وانما يكون حجة على من يقول ان التلفظ بالكفر أولى من الصبر على القتل ونقل عن المهلب ان قوما
منعوا من ذلك واحتجوا بقوله تعالى ولا تقتلوا انفسكم الآية ولا حجة فيه لانه قال نلوا الآية المذكورة
ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فقيده بذلك وليس من أهل نفسه في طاعة الله ظالما ولا معتديا وقد
أجمعوا على جواز قتلهم الممالك في الجهاد انتهى وهذا يقدح في نقل ابن التين الانفاق المذكور وان
ثم من قال باولوية التلفظ على بذل النفس للقتل وان كان قاتل ذلك يعمم فليس بشئ وان قيده بما لو عرض
ما يرجع المفضل كما لو عرض على من اذا تلفظ به نفع متعد ظاهرا فتيجه **الحديث الثاني** **(قوله عباد)**
هو ابن أبي العوام فيما جزم به أبو مسعود واسمعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم وسعيد بن
زيد أي ابن عمرو بن نفيل وهو ابن ابن عم عمر بن الخطاب بن نفيل وقد تقدم حديثه في باب اسلام
سعيد بن زيد من السيرة النبوية وهو ظاهر فيما ترجم له لان سعيدا وزوجته اخت عمر اختار الهوان
على الكفر وجمادات ظهر مناسبة الحديث للترجمة وقال الكرماني هي مأخوذة من كون عثمان اختار
القتل على ما يرضى قائله فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق الاولى واسم زوجته فاطمة
بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة فيما يقال وقيل سبقتها أم الفضل زوج العباس
الحديث الثالث **(قوله يحيى)** هو القطان واسمعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم

أبضا وخباب بفتح الخاء المعجمة وموحدتين الأولى مشددة بينهما ألص وقد تقدم شرحه مستوفى في باب مالتى النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين بمكة من السيرة النبوية ودخوله في الترجمة من جهة أن طلب خباب الدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم على الكفار دال على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظلموا وعدوانا قال ابن بطال انما لم يجب النبي صلى الله عليه وسلم سؤال خباب ومن معه بالدعاء على التكفار مع قوله تعالى ادعوني أستجب لكم وقوله فلولا اذ جاءهم بأسنا تضرعوا لانه علم انه قد سبق القدر بما جرى عليهم من البلاء ليؤجروا عليها كما جرت به عادة الله تعالى الانبياء فصرخوا على المشدة في ذات الله ثم كانت لهم العاقبة بالنصر وجزيل الاجر قال فاما غير الانبياء فواجب عليهم الدعاء عند كل نازلة لانهم لم يطلبوا على ما أطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ملخصا وليس في الحديث تصريح بانه صلى الله عليه وسلم لم يدع لهم بل يحتمل انه دعا وانما قال قد كان من قبلكم يؤخذ الخ تسليية لهم وإشارة الى الصبر حتى تنقضي المدة المقدورة والى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث ولكنكم تستعجلون وقوله في الحديث بالمنشأ بنون سنا كنه ثم شين معجمة معروف في نسخة بيا مشاة من تحت بغير همزة بدل النون وهي لغة فيه وقوله من دون لحمه وعظمه ولذا كثر ما بدل من وقوله هذا الامر اى الاسلام وتقدم المراد بصنعاء في شرح الحديث قال ابن بطال أجمعوا على ان من أكره على الكفر واختار القتل انه أعظم اجرا عند الله من اختار الرخصة وأما غير الكفر فان أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلا فالفعل أولى وقال بعض المالكية بل باثم ان منع من أكل غيرها فانه يصير كالمضطر على أكل الميتة اذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل **(قوله بآس في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره)** قال الخطابي استدلل أبو عبد الله يعني البخاري بحديث أبي هريرة يعني المذكور في الباب على جواز بيع المكره والحديث ببيع المضطر شبه فان المكره على البيع هو الذي يحمل على بيع الشيء شاء أو أبى واليهود لم يبيعوا أرضهم لم يلزموا بذلك ولكنهم شعروا على أموالهم فاخاروا ببيعها فصاروا كأنهم اضطروا الى بيعها كمن رقه دين فاضطر الى بيع ماله فيكون جائزا ولو أكره عليه لم يجوز (قلت) لم يقتصر البخاري في الترجمة على المكره وانما قال ببيع المكره ونحوه في الحق قد دخل في ترجمته المضطروا كانه اشار الى الرد على من لا يصح بيع المضطروا وقوله في آخر كلامه ولو أكره عليه لم يجوز مردود لانه أكره بحق كذا تعقبه الكرماني وتوجيه كلام الخطابي أنه فرض كلامه في المضطر من حيث هو ولم يرد خصوص قصة اليهود وقال ابن المنير ترجم بالحق وغيره ولم يذكر الا الشق الاول وبجواب بان مراده بالحق الدين وغيره ما عداه مما يكون بيعه لازما لان اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لا لدين عليهم واجاب الكرماني بان المراد بالحق الجلاء وبقوله وغيره الجنايات والمراد بقوله الحق المالية وبقوله غيره الجلاء (قلت) ويحتمل ان يكون المراد بقوله وغيره الدين فيكون من الخاص بعد العام واذا صح البيع في الصورة المذكورة وهو سبب غير مالى فالبيع في الدين وهو سبب مالى أولى ثم ذكر حديث أبي هريرة في اخراج اليهود من المدينة وقد تقدم في الجزية في باب اخراج اليهود من جزيرة العرب وبينت فيه ان اليهود المذكورين لم يسموا ولم ينسبوا وقد ورد مسلم حديث ابن عمر في اجلاء بني النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فانهم ان اليهود المذكورين في حديث أبي هريرة هم بنو النضير وفيه نظر لان ابا هريرة انما جاء بعد فتح خيبر وكان فتحها بعد اجلاء بني النضير وبني قينقاع وقيل بنى قريظة وقد تقدمت قصة بني النضير في المغازي قبل قصة بدر وقد تقدم قول ابن اسحق انها كانت بعد بئر معونة وعلى الحالين فهي قبل مجيئ أبي هريرة وسياق اخراجهم مخالف

باب في بيع المكره ونحوه
في الحق وغيره **(قوله بآس)**
عبد العزيز بن عبد الله
حدثني الليث عن سعيد
المقبري عن أبيه عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال
بينما نحن في المسجد اذ خرج
علينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال انطلقوا
الى يهود فخر بجنائهم حتى
جئنا

لسياق هذه القصة فانهم لم يكونوا داخل المدينة ولا جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم الا يستعين بهم في دية رجلين قتلها عمرو بن أمية من حلفائهم فاراد الغد ربه فرجع الى المدينة وأرسل اليهم بخيرهم بين الاسلام وبين الخروج فابوا فحاصروهم فرضوا بالجللاء وفيهم نزل أول سورة الحشر فيحتمل ان يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقبه منهم أو من بني قريظة كانوا سكانا داخل المدينة فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة حتى أجلاهم بعد فتح خيبر ويحتمل ان يكونوا من أهل خيبر لانها لما فتحت أقر أهلها على ان يزرعوا فيها ويعملوا فيها ببعض ما يخرج منها فاستمروا بها حتى أجلاهم عمر من خيبر كما تقدم بيانه في المغازي فيحتمل ان يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة فاخرجهم النبي صلى الله عليه وسلم وأرصى عند موته ان يخرجوا المشركين من جزيرة العرب ففعل ذلك عمر (قوله بيت المدارس) بكسر الميم وآخره مهملة مفعول من المدارس والمراد به كبير اليهود ونسب البيت اليه لانه هو الذي كان صاحب دراسة كتبهم أي قرائتها ووقع في بعض الطرق حتى اذا أتى المدينة المدارس ففسره في المطالع بالبيت الذي تقرأ فيه التوراة ووجه الكرماني بان اضافة البيت اليه من اضافة العام الى الخاص مثل شجر الاراك وقال في النهاية مفعول غريب في المكان والمعروف انه من صيغ المبالة للرجل (قلت) والصواب انه على حذف الموصوف والمراد الرجل وقد وقع في الرواية الماضية في الجزية حتى جئنا بيت المدارس بناخير الراي عن الالف بصيغة المفاعيل وهو من يدرس الكتاب ويعلمه غيره وفي حديث الرجم فوضع مدارسها الذي يدرسها يده على آية الرجم وفسر هناك بانه ابن صوريا فيحتمل ان يكون هو المراد هنا (قوله ققام النبي صلى الله عليه وسلم فناداهم) في رواية الكشي مني فنادي (قوله ذلك أريد) أي بقولي اسلموا أي ان اعترفتم اني بلغتكم سقط عن الحرج (قوله اعلمو ان الارض) في رواية الكشي مني انما الارض في الموضعين وقوله لله ورسوله قال الداودي الله اقتتاح كلام ورسوله حقيقة لانها مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب كذا قال والظاهر ما قال غيره أن المراد ان الحكم لله في ذلك ورسوله لكونه المبلغ عنه القائم بتنفيذ أوامره (قوله أجليكم) بضم اوله وسكون الجيم أي اخرجكم وزنه ومعناه (قوله فن وجد) كذا هنا بلقط الفعل الماضي بماله شيئا الباء متعلقة بشيء محذوف أو ضمن وجد معنى نحل فعداه بالباء أو وجد من الوجدان والباء سببية أي فن وجد بماله شيئا من المحبة وقال الكرماني الباء هنا لما قبله فجعل وجد من الوجدان (قوله باب لا يجوز نكاح المكره) المكره بفتح الراء (قوله ولا نكحوا) ولا نكحوا (قوله لا يجوز نكاح المكره) كذا في ذرا الاسماعيلي وزاد القاسمي لفظ اكرهن وعند النسفي الآية بدل قوله الخ وكذا اللجرجاني وساق في رواية كريمة الآية كلها والفتيات بفتح الفاء والثناء جمع فتاة والمراد بها الامة وكذا الخادم ولو كانت حرة وحكمة التقييد بقوله ان اردن تحصنا أن الاكره لا يتأتى الامع ارادة التحصن لان المطبعة لا تسمى مكرهه فالتقدير فتياتكم اللاتي جرت عادتهن بالبغاء وخفي هذا على بعض المفسرين فجعل ان اردن تحصنا متعلقا بقوله فيما قبل ذلك وانكحوا الايامي منكم وسياتي بقية الكلام على هذه الآية بعد ما بين وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية للترجمة وجوز أنه أشار الى انه يستفاد مطلوب الترجمة بطريق الاولى لانه اذا نهى عن الاكره فيما لا يهل فالتنهى عن الاكره فيما يهل أولى قال ابن طال ذهب الجمهور الى بطلان نكاح المكره وأجازة الكوفيون قالوا قلوا كره رجل على تزويج امرأة بعشر آلاف وكان صداق مثلها القاصح النكاح ولزمه الالف وبطل الزائد قال فلما اطلوا الزائد بالاكره كان اصل النكاح بالاكره ايضا باطلا اه فلو كان راضيا بالنكاح

بيت المدارس فقام النبي صلى الله عليه وسلم فناداهم يا معشر يهود اسلموا تسلموا فقالوا قد بلغت يا أبا القاسم فقال ذلك أريد ثم قال الثانية فقالوا قد بلغت يا أبا القاسم ثم قال في الثالثة فقال اعلمو ان الارض لله ورسوله وانى أريد أن أجليكم فمن وجد منكم بماله شيئا فليبعه والا فاعلموا ان الارض لله ورسوله **باب لا يجوز نكاح المكره** ولا نكحوا فتياتكم على البغاء الى قوله غفور رحيم **باب لا يجوز نكاح المكره** حديثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عيسى بن جهم عن أبيه عن ابن جارية الانصاري عن خنساء بنت خدام الانصارية ان أباها زوجها وهى ثيب فكرهت ذلك فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها

حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو هوذ كوان عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن قال نعم قلت فإن البكر تستأمر فستحى فتبكت ٢٦١ قال سكتها اذنها لحياب اذا

أكره حتى وهب عبدا أو
باعه لم يجرى به قال بعض
الناس قال فان نذر المشتري
فيه نذرا فهو جائز برزقه
وكذلك ان دبره * حدثنا
أبو النعمان حدثنا جاد
ابن زيد عن عمرو بن دينار
عن جابر رضي الله عنه أن
رجلا من الانصار دبر
مملوكا له ولم يكن له مال غيره
فبلغ ذلك رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال من
يشتره مني فاشتره نعيم بن
النعمان بشمانه درهم
قال فسمعت جابرا يقول
عبد اقطيما مات عام أول
باب من الاكره كرها
وكرها واحدا * حدثنا
حسين بن منصور حدثنا
أسباط بن محمد حدثنا
الشياني سليمان بن قيرز
عن عكرمة عن ابن عباس
وقال الشياني وحدثني
عطاء أبو الحسن السوائي
ولا أظنه الا ذكره عن
ابن عباس رضي الله عنهما
يا أيها الذين آمنوا لا يحل
لكم أن تزفوا لنساء كرها
الاية قال كانوا اذا مات
الرجل كان أولياؤه أحق
بامرأته ان شاء بعضهم
تزوجها وان شاءوا
زوجوها وان شاءوا
يزوجوها فهم أحق بها

وأكره على المهر كانت المسئلة اتفاقية يصح العقد ويلزم المسمى بالدخول ولو أكره على النكاح والوطء لم يحد ولم يلزمه شيء وإن وطئ بمختار غير راض بالعقد حدث ثم ذكر في الباب حديثين * أحدهما حديث خنساء بفتح المعجمة وسكون النون بعدها همزة ومدة بنت خدام بكسر المعجمة وتخفيف المهملة (١) وجارية جد الراويين عنها بجيم وباء مشناة من تحت وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح وإنها كانت غير بكر وذكر ما ورد فيه من الاختلاف * ثانيهما (قوله حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان) الظاهر أنه القريابي وشيخه الثوري ويحتمل أن يكون البيهقي وشيخه ابن عيينة فإن كلام السفياني معروف بالرواية عن ابن جريج لكن هذا الحديث انما هو عن القريابي كما جزم به أبو نعيم والقريابي إذا أطلق سفيان أراد الثوري وإذا أراد ابن عيينة نسبه (قوله ذكوان) يعني مولى عائشة (قوله قلت يا رسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن قال نعم) في رواية حجاج بن محمد وأبي عاصم عن ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة يقول قال ذكوان سمعت عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها هل تستأمر أم لا فقال نعم تستأمر وفيه تقوية لمضمون الحديث الذي قبله وإرشاد إلى السلامة من إبطال العقد وقوله سكانها هو لغة في السكوت ووقع عند الأسماعيلي من رواية الذهلي وأحمد عن يوسف عن القريابي باللفظ سكتوها وفي رواية حجاج وأبي عاصم ذلك إذا سكتت وتقدم في النكاح من طريق الليث عن ابن أبي مليكة باللفظ صمتها وتقدم شرحه أيضا هناك وبيان الاختلاف في صحة نكاح الولي المحبر بالبكر الكبيرة وإن الصغيرة لا خلاف في صحة إجباره لها (قوله بأس) إذا أكره حتى وهب عبدا أو باعه لم يجز (أي ذلك البيع والهبة والعبد باق على ملكه) (قوله وبه) قال بعض الناس قال فإن نذر المشتري فيه نذرا فهو جائز (أي ماض عليه ويصح البيع الصادر مع الإكراه وكذلك الهبة) (قوله بزمه) أي عنده والزم يطلق على القول كثيرا (قوله وكذلك إن دبره) أي ينعقد التدبير نقل ابن بطال عن محمد بن سعد بن سحنون قال وافق الكوفيون الجمهور على أن يبيع المكروه باطل وهذا يقتضي أن البيع مع الإكراه غير نافل للمالك فإن سلمه واذلك بطل قولهم إن نذر المشتري وتدبيره يمنع تصرف الأول فيه وإن قالوا أنه نافل فلم خصوا ذلك بالعتق والهبة دون غيرهما من التصرفات قال الكرماني ذكر المشايخ أن المراد بقول البخاري في هذه الأبواب بعض الناس الخنفية وغرضه أنهم تناقضوا فإن يبيع الإكراه إن كان نافلا للمالك إلى المشتري فإنه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذور والتدبير وإن قالوا ليس بناقل فلا يصح النذور والتدبير أيضا وحاصله أنهم صححوا النذور والتدبير بدون المالك وفيه تحكم وتخصيص بغير تخصيص وقال المهلب أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع والهبة لا يجوز معه البيع وذكر عن أبي خنيفة أن أعتقه المشتري أو دبره جاز وكذا الموهوب له وكأنه فاسد على البيع الفاسد لأنهم قالوا إن تصرف المشتري في البيع الفاسد نافذ ثم ذكر البخاري حديث جابر في بيع المدبر وقد تقدم شرحه مستوفى في العتق قال ابن طال ووجه الرد به على القول المذكور أن الذي دبره لم يملكه يمكن له مال غيره كان تدبيره سفها من فعله فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وإن كان ملكه للعبد كان صحيحا فكان من اشتراءه فاسدا ولم يصح له ملكه إذا دبره أو أعتقه أولى أن يردفعه من أجل أنه لم يصح له ملكه (قوله بأس من الإكراه) أي من جملة ما ورد في كراهية الإكراه ما تضمنته الآية وهو المذكور فيه عن ابن عباس في نزول قوله تعالى بأيتها

من أهلها قرأت هذه الآية في ذلك

(١) قوله وتخفيف المهمة الذي في نسخ البخاري الذي يأيدنا وضبطه القسطلاني بتخفيف المعجمة فحرراه مصححه

الذين آمنوا لا يحمل لكم أن تروا النساء كرها وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء فإنه أورده هناك
عن محمد بن مقاتل عن أسباط بن محمد وهنا عن حسين بن منصور عن أسباط وحسين بن أسباط عن أبي ماله
في البخاري الأهدا الموضع كذا جزم به الكلاباذي وقد تقدم شرحه في صفة النبي صلى الله عليه وسلم
حدثنا الحسن بن منصور أبو علي حدثنا حجاج بن محمد قد كره حديثنا وذكر الخطيب أن محمد بن محمد
روى عن أبي علي هذا فسماه حسينا بالتصغير فيحتمل أن يكون هو وذكر المزني مع حسين بن منصور
النسابة روى ثلاثة كل منهم حسين بن منصور وكاهم من طبقة واحدة وقوله في الترجمة كرها وكرها
واحد أي بفتح أوله وبضمه بمعنى واحد وهذا قول الأصح وأكثر وقيل بالضم ما كرهت نفسك عليه
وبالفتح ما كرهت عليه غيرك ووقع لغير أبي ذر كره وكره بالرفع فهما وسطا للنسب أصلا وقد تقدم في
تفسير سورة النساء وقال ابن بطال عن المهلب يستفاد منه أن كل من أمسك امرأته طمعا أن تموت
فبشرها لا يحمل له ذلك بنص القرآن كذا قال ولا يلزم من النص على أن ذلك لا يحمل أن لا يصح ميراثه منها في
الحكم الظاهر **(قوله باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى ومن يكرههن فإن الله من بعد أن يكرههن فإن الله من بعد أن يكرههن غفور رحيم)** إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى ومن
يكرههن فإن الله من بعد أن يكرههن غفور رحيم وهي قراءة ابن مسعود وجابر وسعيد بن جبير ونسبت أيضا لابن عباس والمحفوظ عنده
تفسيره بذلك وكذا عن جماعة غيره ويجوز بعض المعربين أن يكون التقدير لهم أي لمن وقع منه
الأكراه لكن إذا تاب وضعف لكون الأصل عدم التقدير واجيب بأنه لا بد من التقدير لأجل
الربط واستشكل تعليق المغفرة لهن لأن التي تكره ليست آئمة واجيب باحتمال أن يكون الأكراه
المذكور كان دون ما اعتبر شرعا فربما قصرت عن الحد الذي تعذبه فتأثم فاسبب تعليق المغفرة
وقال البيضاوي الأكراه لا ينافي المؤاخاة (قلت) أو ذكر المغفرة والرجعة لا يستلزم تقدم الإثم
فهو كقوله فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم وقال الطيبي يستفاد منه الوعيد
الشديد للمكرهين لهن وفي ذكر المغفرة والرجعة تعريض وتقديره أتم وإياها المكرهون فأنهم مع
كونهم مكرهات فديوا أخذن لولا رجعة الله ومغفرته فكيف بكم أتم ومناسبتهم للرجعة أن في الآية
دلالة على أن لا إثم على المكرهه على الزنا فيلزم أن لا يجب عليها الحد وفي صحيح مسلم عن جابر أن
جارية لعبد الله بن أبي يقال لها أم سلمة وأخرى يقال لها أميمة وكان يكرههما على الزنا فأنزل الله
سبعانه ونعالي ولا تسكرهوا قتيبانكم على البغاء الآية (قوله وقال الليث) هو ابن سعد (حدثني
نافع) هو مولى ابن عمر (قوله أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته) يعني الثقفية امرأة عبد الله بن عمر
(قوله أن عبدا من رقيق الأمانة) بكسر الهمزة من مال الخليفة وهو عمر (قوله وقيل على
وليده من الخمس) أي من مال خمس الغنيمة الذي يتعلق بالتصرف فيه بالامام والمراد في هذا (قوله
فاستكرهها حتى اقتضاها) بخاف وضاد معجمة مأخوذة من القضا وهي عذرة البكر وهذا يدل على
أنها كانت بكر (قوله فجعله عمر الحد ونفاه) أي جلده خمسين جلدة ونفاه نصف سنة لأن حده نصف
حد الحر ويستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق ينبغي كالحر وقد تقدم البحث فيه في الحدود وقوله لم
يجلد الوليدة لأنه استكرهها لم أقف على اسم واحد منهما وهذا لا أثر وصله أبو القاسم البغوي عن
العلاء بن موسى عن الليث بن عثمة سواء وقع لي عاليا جدا بيني وبين صاحب الليث فيه سبعة أنفس بالسماع
المتصل في أزيد من ستمائة سنة قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحمد بن نعمة سماها
أنا أبو المتعجب بن عمر أنا أبو الوقت أنا محمد بن عبد العزيز أنا عبد الرحمن بن أبي شريح أنا أنا

باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى ومن يكرههن فإن الله من بعد أن يكرههن غفور رحيم
وقال الليث حدثني نافع أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته أن عبدا من رقيق الأمانة وقع على وليدة من الخمس فاستكرهها حتى اقتضاها فجعله عمر الحد ونفاه ولم يجلد الوليدة من أجل أنه استكرهها

وقال الزهري في الامه

البكر يفتريها الحريم
ذلك الحكم من الامه
العدراء بقدر ثمنها ويجلد
وليس في الامه الثيب في
قضاء الائمة غرم ولكن
عليه الحد حدثنا ابو اليمان
اخبرنا شعيب حدثنا ابو
الزناد عن الاعرج عن ابي
هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هاجر
ابراهيم سارة دخل بها
قربة فيا ملك من الملوك
او جبار من الجبابرة
فارسل اليه ان ارسل الي
بها فارسل بها فقام اليها
فقامت تتوضأ وتصلي
فقال اللهم ان كنت آمنت
بأن رسولك فلا تسلط على
الكافر فغسط حتى ركض
برجله **باب** بين الرجل
لصاحبه انه أخوه اذا خاف
عليه القتل أو نحوه **باب**
وكذلك كل مكره يخاف
فانه يذب عنه الظالم
ويقاتل دونه ولا يختذله
فان قاتل دون المظلوم فلا
قود عليه ولا قصاص
وان قيل له تشر بن الخمر
أولئكن الميتة أو لتبيعن
عبدك أو لتقربدين أو
تهب هبة أو تهمل عقدة
أولئكن أباك أو أخاك
في الاسلام وما أشبه ذلك
وسعه ذلك لقول النبي صلى
الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم

الابغوى فذكروه وعند ابن أبي شيبة فيه حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال استكرهت امرأة
في الزنا فدرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها الحد وسنده ضعيف (قوله وقال الزهري في الامه البكر
يفترعها) بقاء وبعين مهملة أي يقتضيها (قوله يقيم ذلك) أي الاقتراع (الحكم) بفتحين أي الحاكم
(قوله بقدر ثمنها) أي على الذي اقتضها ويجلد والمعنى ان الحاكم يأخذ من المقر عدية الاقتراع بنسبة
قيمتها أي ارش النقص وهو التفاوت بين كونها بكرا أو ثيبا وقوله يقيم بمعنى يقوم وقائدة قوله ويجلد
لدفع توهم من يظن ان العقر يعني عن الجلد (قوله وليس في الامه الثيب في قضاء الائمة غرم) بضم
المعجمة أي عرامة ولكن عليها الحد ثم ذكر طرفا من حديث أبي هريرة في شأن ابراهيم وسارة مع
الجبار وقد مضى شرحه مستوفى في أحاديث الانبياء وقوله هنا الظالم تقدم هناك بلفظ الكافر وقوله
غط بضم الغين المعجمة أي غم وزنه ومعناه وقيل خنق ونقل ابن التين انه روى بالعين المهملة وأخذ من
القطعة وهي حكاية صوت وتقدم الخلاف في تسمية الجبار والمراد بالقرية حران وقيل الاردن وقيل
مصر وقوله ان كنت ليس للشك فتقديره ان كنت مقبولة الايمان عندك وقوله ركض أي حرك قال
ابن المنير ما كان ينبغي ادخال هذا الحديث في هذه الترجمة أصلا وليس لها مناسبة للترجمة الاسفوط
الملازمة عنها في الخلوة لكونها كانت مكرهة على ذلك قال الكرمانى تبعا لابن بطال وجه ادخال هذا
الحديث في هذا الباب مع ان سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها لا ملازمة عليها في الخلوة
مكرهة فكذا غير الوزني بها مكرهة لاحد عليها (تكميل) لم يذكر واحكما كراه الرجل على الزنا وقد
ذهب الجمهور انه لا حد عليه وقال مالك وطائفة عليه الحد لانه لا ينتشر الابلية وسواء أكرهه سلطان
أم غيره وعن ابي حنيفة يحدان اكرهه غير السلطان وخالفه صاحبه واحتج المالكية بان الانتشار
لا يحصل الا بالظمانية وسكون النفس والمكره بخلافه لانه خائف وأجيب بالمنع وبان الوطء يتصور
بغير انتشار والله اعلم **باب** بين الرجل لصاحبه انه أخوه اذا خاف عليه القتل أو
نحوه (جواب الشرط يأتي بعده) (قوله وكذلك كل مكره يخاف فانه) أي المسلم (يذب) بفتح أوله وضم
الذال المعجمة أي يدفع (عنه الظالم ويقال دونه) أي عنه (ولا يختذله) قال ابن بطال ذهب مالك
والجمهور الى ان من اكرهه على يمين ان لم يخلفها قتل أخوه المسلم انه لا يحد عليه وقال الكوفيون
يحد لانه كان له أن يورى فلما ترك التورية صار قاصدا لليمين فيحد واجاب الجمهور بانه اذا اكره
على اليمين فنيته مخالفة لقوله الاعمال بالنيات (قوله فان قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص)
قال الداودي اراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص قال والدية تسمى أرشا (قلت) والاولى ان قوله ولا
فصاص تا كيدا وأطلق القود على الدية وقال ابن بطال اختلفوا فيمن قاتل عن رجل خشي عليه ان
يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية فقالت طائفة لا يجب عليه شيء للحديث المذكور
فيه ولا يسلمه وفي الحديث الذي بعده انصر أخاك بذالك قال عمر وقالت طائفة عليه القود وهو قول
الكوفيين وهو يشبه قول ابن القاسم وطائفة من المالكية واجابوا عن الحديث بان فيه التندب الى
النصر وليس فيه الاذن بالقتل والمتجه قول ابن بطال ان القادر على تخليص المظلوم توجه عليه دفع
الظلم بكل ما يمكنه فاذا دافع عنه لا يقصد قتل الظالم وانما يقصد دفعه فلو أتى الدفع على الظالم كان دمه
هدرا وحينئذ لا فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره (قوله وان قيل له تشر بن الخمر أولئكن الميتة
أو لتبيعن عبدك أو لتقربدين أو تهمل عقدة أو لتقتلن أباك أو أخاك في الاسلام وما أشبه
ذلك وسعه ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم) قال الكرمانى المراد بمحل العقدة فسحقها

وقيد الاخ باسلام ليكون اعم من القريب وسعه ذلك أي جازله جميع ذلك ليخلص أباه وأخاه وقال ابن
 بطال ما ملخصه مراد البخاري أن من هدد بقتل والده أو بقتل أخيه في الاسلام ان لم يفعل شيئا من
 المعاصي أو يقر على نفسه بدين ليس عليه أو يهب شيئا لغيره بغير طيب نفس منه أو يحل عقدا كالطلاق
 والعناق بغير اختياره أنه يفعل جميع ما هدد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم
 ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذي بعده موصولا ومعلقا ونبه ابن التين على وهم وقع للداودي
 الشارح حاصله ان الداودي وهم في ايراد كلام البخاري فجعل قوله لقتلن بالتاء وجعل قول البخاري
 وسعه ذلك لم يسعه ذلك ثم تعقبه بأنه ان اراد لا يسعه في قتل أبيه أو أخيه فصواب واما القرار بالدين
 والهبة والبيع فلا يلزم واختلف في الشرب والاكل قال ابن التين قرأ لقتلن بتاء الخطابية وانما هو
 بالنون (قوله وقال بعض الناس لو قيل له تشرب الخمر أو أكل الميتة أو لقتلن ابنك أو أباك أو ذا
 رحم محرم لم يسعه لان هذا ليس بمضطر ثم ناقض فقال ان قيل له لقتلن أباك أو لتبيعن هذا العبد أو
 لتقرن بدين أو يهبة يلزمه في القياس وان كنا نستحسن ونقول المبيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل)
 قال ابن بطال معناه ان ظالموا أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلاً ان لم تشرب الخمر أو أكل الميتة
 قتلت أباك وكذا لو قال له قتلت ابنك أو ذا رحم محرم لم ياتم عند الجمهور وقال ابو حنيفة ياتم لانه ليس
 مضطرا لان الكراه انما يكون فيما يتوجه الى الانسان في خاصة نفسه لا في غيره وليس له ان يعصى
 الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يؤخذ الابن لانه لم يقدر على الدفع الا بارتكاب ما لا يحل
 له ارتكابه قال ونظيره في القياس ما قال ان لم تسع عبدك أو تقر بدين أو تهب هبة ان كل ذلك ينعقد كما
 لا يجوز له أن يرتكب المعصية في الدفع عن غيره ثم ناقض هذا المعنى فقال وان كنا نستحسن ونقول البيع
 وغيره من العقود كل ذلك باطل فخالف قياس قوله بالاستحسان الذي ذكره فلذلك قال البخاري بعده
 فرقوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة يعني ان مذهب الحنفية في ذي الرحم بخلاف
 مذهبهم في الاجنبي فلو قيل لرجل لقتلن هذا الرجل الاجنبي أو لتبيعن كذا ففعل لينجيه من القتل
 لزمه البيع ولو قيل له ذلك في ذي رحمه لم يلزمه ما عقده والحاصل ان اصل أبي حنيفة اللزوم في الجميع
 قياسا لكن يستثنى من له منه رحم استحسانا وراى البخاري ان لافرق بين القريب والاجنبي في ذلك
 لحديث المسلم اخو المسلم فان المراد به اخوة الاسلام لا النسب ولذلك استشهد بقول ابراهيم هذه اخي
 والمراد اخوة الاسلام والافتكاك الاخت كان حراما في ملة ابراهيم وهذه الاخوة توجب حماية اخيه
 المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عقده ولا اثم عليه فيما ياكل ويشرب للدفع عنه فهو كما لو قيل له لتفعلن كذا
 او لتقتلن فانه يسعه اتيانها ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الاثم وقال الكرماني يحتمل ان يقرر البعث
 المذكور بان يقال انه ليس بمضطر لانه مخير في امور متعددة والتخخير هنا في الاكراه فكما لا كراه
 في الصورة الاولى وهي الاكل والشرب والقتل كذلك لا كراه في الصورة الثانية وهو البيع والهبة
 والعناق فحيث قالوا ببطلان البيع استحسنوا نقضوا اذ يلزم منه القول بالا كراه وقد قالوا بعدم
 الاكراه (قلت) ولقائل ان يقول بعدم الاكراه اصلا وانما اثبتوه بطريق القياس في الجميع لكن
 استحسنوا في امر المحرم لمعنى قام به وقوله في اول التقرير في امور متعددة ليس كذلك بل الذي يظهر ان
 اوفيه للتبويب لا للتخيير وانها امثلة الامثال واحد ثم قال الكرماني وقوله اي البخاري ان تفرقة بينهم بين
 المحرم وغيره شيء قالوا لا يدل عليه كتاب ولا سنة اي ليس فيهما ما يدل على الفرق بينهما في باب الاكراه
 وهو ايضا كلام استحسنوا في قالوا امثال هذه المباحث غير مناسبة لوضع هذا الكتاب اذ هو خارج عنه

وقال بعض الناس لو قيل
 له تشرب الخمر أو أكل
 الميتة أو لقتلن ابنك أو
 أباك أو ذا رحم محرم لم
 يسعه لان هذا ليس بمضطر
 ثم ناقض فقال ان قيل له
 لتقتلن أباك أو ابنك أو
 لتبيعن هذا العبد أو
 لتقرن بدين أو تهب يلزمه
 في القياس وان كنا نستحسن
 ونقول البيع والهبة وكل
 عقدة في ذلك باطل فرقوا
 بين كل ذي رحم محرم
 وغيره بغير كتاب ولا سنة

وقال النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم لامرأته هذه اختي وذلك في الله وقال النخعي اذا كان المستحلف ظلما فنية الحالف وان كان مظلوما فنية المستحلف حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ان سالما اخبره ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان في حاجة اخيه كان الله في حاجته حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا هشيم اخبرنا عبيد الله بن ابي بكر بن انس عن انس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انصر أخاك ظالما او مظلوما قال رجل يا رسول الله انصره اذا كان مظلوما افرأيت اذا كان ظالما كيف انصره قال تحجزه او تمنعه من الظلم فان ذلك نصره

وهو عجب منه لان كتاب البخارى كما تقدم تقريره لم يقصد به ايراد الاحاديث تفلاصفا بل ظاهر رضعه انه يجعل كتابا جامعاً للاحكام وغيرها رقعته في تراجمه فلذلك يورد فيه كثيرا لاختلاف العالى ويرجع احبانا ويكت احبانا توقفا عن الجزم بالحكم ويورد كثيرا من التفاسير وبشرقيته الى كثير من العلل وترجيح بعض الطرق على بعض فاذا اورد فيه شيئا من المباحث لم تستغرب وأما مراده الى ان طريقة البحث ليست من فنه فتلا مشكاة ظاهر عنك عارها فلا يخارى اسوة بالائمة الذين سلك طريقهم كالشافعي وأبي ثور والحنابلة وأحد واسحق فهذه طريقهم في البحث وهي محصلة للامة صود وان لم يرجعوا على اصطلاح المتأخرين (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم لامرأته) في رواية الكشميني لسارة (قوله هذه اختي وذلك في الله) هذا طرف من قصة ابراهيم وسارة مع الجبار وقد وصله في احاديث الانبياء وليس فيه وذلك في الله بل تقدم هنالك اثنتان منهما في ذات الله قوله انى سقيم وقوله بل فعله كبيرهم هذا ومفهوما ان الثالثة وهي قوله هذه اختي ليست في ذات الله فعلى هذا فقوله وذلك في الله من كلام البخارى ولا مخالفة بينه وبين مفهوم الحديث المذكور ولان المراد انهما من جهة محض الامر الالهى بخلاف التالفة فان فيها شائبة نفع وحظه ولا ينفي أن يكون في الله أى من أجل توصله بذلك الى السلامة مما أراد الجبار منها أو منه (قوله وقال النخعي اذا كان المستحلف ظلما فنية الحالف وان كان مظلوما فنية المستحلف) وصلة محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن جاد عنه بلفظ اذا استحلف الرجل وهو مظلوم فاليمين على ما نوى وعلى ما ورى واذا كان ظالما فاليمين على نية من استحلفه ووصله ابن أبي شيبة عن طريق جاد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي بلفظ اذا كان الحالف مظلوما فله ان يورى وان كان ظالما فليس له ان يورى قال ابن بطال قول النخعي يدل على ان النية عنده نية المظلوم ابداء الى مثله ذهب مالك والجمهور وعند ابى حنيفة النية نية الحالف ابداء (قلت) ومذهب الشافعي ان الحلف ان كان عند الحالك فالتية نية الحالك وهي راجعة الى نية صاحب الحق وان كان في غير الحكم فالتية نية الحالف قال ابن بطال ويتهصور كون المستحلف مظلوما ان يكون له حق في قبيل رجل فيجده ولا يبينه له فبسته حلقه فتكون النية نية الحالف فلا تنفعه في ذلك التورية ثم ذكر البخارى حديث ابن عمر عن فوعا المسلم اخو المسلم وقد تقدم من هذا الوجه بانهم من هذا السياق في كتاب المظالم مشروحا (قوله حدثني محمد بن عبد الرحيم) هو البزار معجمتين البغدادي الملقب صاعقة وهو من طبقة البخارى في اكثر شيوخه وسعيد ابن سليمان من شيوخ البخارى فقد روى عنه بغير واسطة في مواضع اقربها في باب من اختار الضرب وقد اخرج البخارى حديث الباب في كتاب المظالم عن عثمان بن ابي شيبة عن هشيم قزل فيه هنا جرتين لان سياقه هنا انهم ولغايرة الاسناد (قوله وقال رجل) لم اتفق على اسمه ووقع في رواية عثمان قالوا (قوله انصره مظلوما) بالمد على الاستفهام وهو استفهام تقرير ويجوز ترك المد (قوله افرأيت) اى اخبرني قال الكرماني في هذه الصيغة مجاز ان اطلاق الرؤية واردة الاخبار والخبر واردة الامر (قوله اذا كان ظالما) اى كيف انصره على ظلمه (قوله تحجزه) بمهمله تم جيم ثم زاي لاكثر ولبعضهم بالراء بدل الزاي وكلاهما بمعنى المنع وفي رواية عثمان تأخذ قلوبهم وهو كناية عن المنع وتقدم بيان اختلاف الفاظه هناك ومنها ان في رواية عائشة قال ان كان مظلوما فخذ له بحقه وان كان ظالما فخذ له من نفسه اخرجه ابن ابي عاصم في كتاب ادب الحكماء في خانة كشميل كتاب الاكراه من الاحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا المعلق منها ثلاثة وسائرهما موصول وهي مكررة كلها

فيما مضى وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعة آثار والله اعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿كتاب الحيل﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
 ﴿كتاب الحيل﴾
 ﴿باب في ترك الحيل وان لكل امرئ مما نوى في الايمان وغيرها﴾ حدثنا ابو النعمان حدثنا حماد ابن زيد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن علقمة بن وقاص قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخطب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها الناس

جمع حيلة وهي ما يتوصل به الى مقصود بطريق خفي وهي عند العلماء على اقسام بحسب الحامل عليها فان توصل بها بطريق مباح الى ابطال حق او اثبات باطل فهي حرام او الى اثبات حق او دفع باطل فهي واجبة او مستحبة وان توصل بها بطريق مباح الى سلامة من وقوع في مكروه فهي مستحبة او مباحة او الى ترك منسذوب فهي مكروهة ووقع الخلاف بين الائمة في القسم الاول هل يصح مطلقا وينفذ ظاهره او باطنا او يبطل مطلقا او يصح مع الائم ولمن اجازها مطلقا او ابطالها مطلقا ادلة كثيرة فمن الاول قوله تعالى وخذي بيدك ضعفا فاضرب به ولا تخش وقد عمل به صلى الله عليه وسلم في حق الضعيف الذي زني وهو من حديث ابي امامة بن سهل في السنن ومنه قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وفي الحيل مخارج من المضائق ومنه مشروعية الاستثناء فان فيه تخليصا من الحنث وكذلك الشروط كلها فان فيها سلامة من الوقوع في الحرج ومنه حديث ابي هريرة وابي سعيد في قصة بلال بع الجمع بالدرهم ثم اتبع بالدرهم جنينا ومن الثاني قصة اصحاب السبت وحديث حرمت عليهم الشعوب فجعلوها فباعوها واكلوا ثمنها وحديث النهي عن النجس وحديث لعن المحلل والمحلل له والاصل في اختلاف العلماء في ذلك اختلافهم هل المعتبر في صيغ العقود الفاظها او معانيها فان قال بالاول اجاز الحيل ثم اختلفوا بينهم من جعلها تنفذ ظاهرا وباطنا في جميع الصور او في بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهرا لا باطنا ومن قال بالثاني ابطالها ولم يجز منها الا ما رافق فيه اللفظ المعنى الذي تدل عليه القرائن الحالية وقد اشتهر القول بالحيل عن الحنفية لكون ابي يوسف صنف فيها كتابا لكن المعروف عنه وعن كثير من ائمتهم تقييد اعمالها بقصد الحق قال صاحب المحيط اصل الحيل قوله تعالى وخذي بيدك ضعفا الآية وضابطها ان كانت للفرار من الحرام والتباعد من الائم فحسن وان كانت لا بطلان حق مسلم فلا بل هي اثم وعدوان ﴿قوله باب ترك الحيل﴾ قال ابن المنير ادخل البخاري الترك في الترجمة لتلايتوهم اي من الترجمة الاولى اجارة الحيل قال وهو بخلاف ما ذكره في باب بيععة الصغير فانه اورد فيه انه لم يبايعه بل دعاه ومسح براسه فلم يقل باب ترك بيععة الصغير وذلك ان بيعته لو وقعت لم يكن فيها انكار بخلاف الحيل فان في القول بجوازها عموما ابطال حقوق وجبت واثبات حقوق لا يجب فتحرى فيها ذلك (قلت) وانما اطلق اول الاشارة الى ان من الحيل ما يشرع فلا يترك مطلقا (قوله وان لكل امرئ مما نوى في الايمان وغيرها) في رواية الكشميهني وغيره وجعل الصغير مذكرا على ارادة اليمين المستفاد من سبعة الجمع وقوله في الايمان وغيرها من نفسه المصنف لا من الحديث قال ابن المنير اتسع البخاري في الاستنباط والمشهور عند النظر لجل الحديث على العبادات فجعله البخاري عليها وعلى المعاملات وتبع ما لسكافي القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد فلو فسد اللفظ وصح القصد لكان اللفظ واعمل القصد تصحها وابطالها قال والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وابطال التحيل من اقوى الادلة ووجه التعميم ان المحذوف المقصد الاعتباري في الاعتبار في العبادات اجزاؤها وبيان مراتبها وفي المعاملات وكذلك الايمان الراد الى القصد وقد تقدم في باب ما جاء ان الاعمال بالنية من كتاب الايمان في اوائل الكتاب تصریح البخاري بدخول الاحكام كلها في هذا الحديث ونقلته هناك كلام ابن المنير في ضابط ذلك (قوله حدثنا محمد بن ابراهيم) هو التيمى وقد

صرح بتحديث علقته شيخه في هذا الحديث له في اول بدء الوحي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 يا أيها الناس وفيه أشعار بأنه خطب به وقوله يخطب تقدم في بدء الوحي ان عمر قاله على المنبر (قوله أما
 الأعمال بالنسبة) تقدم في بدء الوحي بلقظا بالنيات وفي كتاب الإيمان بلقظا بالأعمال بالنسبة كما هنامع
 حذف انما من أوله (قوله وانما لامرئ ما نوى) تقدم في بدء الوحي بلقظا وانما لكل امرئ ما نوى
 وهو الذي علقه في أول الباب وتقدم البحث في ان مفهومه ان لم ينو شيئا لم يحصل له وقد ورد عليه من
 نوى الحج عن غيره وكان لم يحج فانه لم يصح عنه ويستقط عنه الفرض بذلك عند الشافعي وأحدوا الأوزاعي
 واسحق وقاتي الباقر يصح عن غيره ولا ينقلب عن نفسه لانه لم ينو واحتج الأول بحديث ابن عباس
 في قصة شبرمة فعند أبي داود حج عن نفل ثم حج عن شبرمة وعند ابن ماجه فاجعل هذه عن نفسك
 ثم حج عن شبرمة وسنده صحيح وأجابوا بأن الحج خرج عن بقية العبادات ولذلك يعفى فاسده دون
 غيره وقد وافق أبو جعفر الطبري على ذلك ولكن حمله على الجاهل بالحكم وانه اذا علم باثناء الحال وجب
 عليه ان ينويه عن نفسه فحينئذ ينقلب والا فلا يصح عنه ويستثنى من عموم الخبر ما يحصل من جهة
 الفضل الإلهي بالانصد من غير عمل كالاجر الحاصل للمريض بسبب مرضه على الصبر ثبوت الاخبار
 بذلك خلافا لمن قال انما يقع الاجر على الصبر وحصول الاجر بالوعد الصادق لمن قصد العبادات فاداه
 عنها عائق بغير ارادته وكن له أو راد فعجز عن فعلها لمرض مثلافاته يكتب له أجرها كمن عملها ومما
 يستثنى على خلاف ما اذا نوى صلاة فرض ثم ظهر له ما يقتضي بطلانها فزاهل تنقلب نفلا وهذا عند
 العذر فاما لو أحرمت بالظهر مثلا قبل الزوال فلا يصح فرضا ولا ينقلب نفلا اذا تعد ذلك ومما اختلف فيه
 هل يثاب المسبوق ثواب الجماعة على ما اذا أدرك ركعة أو بع وهل يثاب من نوى صيام نفل في أثناء
 النهار على جميعه أو من حين نوى وهل تكمل الجمعة اذا خرج وقتها في أول الركعة الثانية جمعة أو ظهرا
 وهل تنقلب بنفسها أو تحتاج الى تجديد نية والمسبوق اذا أدرك الاعتدال الثاني مثله هل ينوى
 الجمعة أو الظهر ومن أحرمت بالحج في غير أشهره هل ينقلب عمرة أو لا واستدل به من قال بإبطال الحيل
 ومن قال بأعمالها لان مرجع كل من الفريقين الى نية العامل وسيأتي في أثناء الأبواب التي ذكرها
 المصنف اشارة الى بيان ذلك والضابط ما تقدمت الاشارة اليه ان كان فيه خلاص مظلوم مثلافه
 مطلوب وان كان فيه فوات حق فهو مذموم ونص الشافعي على كراهة تعاظم الحيل في نفوت الحقوق
 فقال بعض أصحابه هي كراهة تنزيه وقال كثير من محققهم كالغزالي هي كراهة تحريم ويأثم بقصده
 ويدل عليه قوله وانما لكل امرئ ما نوى فمن نوى بعقد البيع الربا وقع في الربا ولا يخلصه من الاثم
 صورة البيع ومن نوى بعقد النكاح التحليل كان محلا ودخل في الوعيد على ذلك باللعن ولا يخلصه من
 ذلك صورة النكاح وكل شيء قصده به تحريم ما حل الله أو تحليل ما حرم الله كان انما ولا فرق في حصول
 الاثم في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره اذا جعل ذريعة له
 واستدل به على انه لا تصح العبادات من الكافر ولا المجنون لانهم ليسوا من أهل العبادات وعلى سقوط القود
 في شبه العمد لانه لم يقصد القتل وعلى عدم مؤاخذه المخطئ والناسي والمسكر في الطلاق والعناق
 ونحوهما وقد تقدم ذلك في أبوابه واستدل به لمن قال كلما سكب اليمين على نية المحلوف له ولا تنفعه
 التورية وعكسه غيرهم وقد تقدم بيانه في الإيمان واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعا
 اليمين على نية المستعطف وفي لفظ له يمينك على ما يصمد قل به صاحبك وحمله الشافعية على ما اذا
 كل المستعطف الحاكم واستدل به لما لك على القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد بالقرائن كما
 تقدمت الاشارة اليه وضبط بعضهم ذلك بأن الالفاظ بالنسبة الى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام

انما الأعمال بالنسبة وانما
 لامرئ ما نوى فمن كانت
 هجرته الى الله ورسوله
 فهجرته الى الله ورسوله
 ومن هاجر الى دنيا يصيبها
 أو امرأة يتزوجها فهجرته
 الى ما هاجر اليه

باب في الصلاة حديثنا
اسحق بن نصر حدثنا عبد
الرزاق عن معمر عن همام
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لا يقبل الله صلاة أحدكم
إذا أحدث حتى يتوضأ

أحدها أن يظهر المطابقة أما يقينا وأما ظنا فالأول والثاني أن يظهر أن المتكلم لم يرد معناه أما يقينا وأما
ظنا والثالث أن يظهر في معناه ويقع الرد في إرادة غيره وعدمها على حد سواء فإذا ظهر قصد المتكلم
لمعنى ما تكلم به أو لم يظهر قصد مخالف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره وإذا ظهرت إرادته بخلاف
ذلك فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو يعمل بما ظهر من إرادته فاستدل بالاول
بان البيع لو كان يقصد بان يخال هذه الصيغة فيها ذريعة إلى الربا ونية المتعاقدين فيها فاسدة لكان
افساد البيع بما يتحقق تحريمه أولى أن يقصد به البيع من هذا الظن كالوقوف رجل بشراسيف أن
يقتل به رجلا مسلما فيخرج حق فان العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة جز ما قلتم يستلزم تحريم القتل
بطلان البيع وإن كان العقد لا يقصد بمثل هذا فلا يقصد بالظن والتوهم طريق الأولى واستدل الثاني
بان النية تؤثر في الفعل فيصيرها تارة حراما وتارة حلالا كما يصير العقد بها تارة صحيحا وتارة فاسدا
كالبيع مثلا فان الحيوان يحل إذا ذبح لأجل الأكل ويحرم إذا ذبح لغير الله والصورة واحدة والرجل
يشترى الجارية ولو كبله فتعزم عليه ولنفسه فتعمل له وصورة العقد واحدة وكذلك صورة القرض في
الذمة وبيع النقد بمثله إلى أجل صورتهما واحدة والاول فربة صحيحة والثاني في معصية باطلة وفي
الجملة فلا يلزم من صحة العقد في الظاهر رفع المخرج ممن يتعاطى الحيلة الباطلة في الباطن والله اعلم
وقد نقل النسفي الحنفى في الكافي عن محمد بن الحسن قال ليس من أخلاق المؤمنين القرار من أحكام
الله بالحيل الموصلة إلى إبطال الحق (قوله باب في الصلاة) أي دخول الحيلة فيها
ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب
الطهارة قال ابن بطال فيه رد على من قال إن من أحدث في القعدة الأخيرة إن صلاته صحيحة لأنه
أتى بما يضاها وتغيب بأن المحدث في اثنتاهما مفسد لهما فهو كالجماع في الحج لو طرأ في خلاله لأفسده
وكذا في آخره وقال ابن حزم في أجوبة له عن مواضع من صحيح البخاري مطابقة الحديث للترجيح أنه
لا يخلو أن يكون المرء طاهرا متيقنا للطهارة أو محدثا متيقنا للحديث وعلى الحالمين ليس لأحد أن يدخل
في الحقيقة حيلة فان الحقيقة انبأت الشيء صدقا ونفيه صدقا فاما كان ثابتا حقيقة فتأنيبه بحيلة مبطل
وما كان منتفيا فنتبه بحيلة مبطل وقال ابن المنير أشار البخاري بهذه الترجمة إلى الرد على قول من قال
بصحة صلاة من أحدث عمدا في أثناء الجلوس الأخير ويكون حديثه كلامه بان ذلك من الحيل
لتصحيح الصلاة مع الحديث وتقرير ذلك ان البخاري بنى على ان التحلل من الصلاة ركن منها فلا
نصح مع الحدث والقائل بأنها تصح يرى ان التحلل من الصلاة ضدها فتصح مع الحدث قال وإذا تقرر
ذلك فلا بد من تحقق كون السلام ركنا داخل في الصلاة لا ضدها وقد استدل من قال بركنيتها بما يثبت
التحريم لحديث تحريمها التكبير وتحليلها التسليم فإذا كان أحد الطرفين ركنا كان الطرف الآخر
ركنا وبؤيده ان السلام من جنس العبادات لأنه ذكر الله تعالى ودعاء لعباده فلا يقوم الحدث الفاحش
مقام الذكر الحسن وان فصل الخفية بان السلام واجب لأركان فان سبقه الحدث بعد التشهد قوضا
وسلم وإن تعمد فالحمد قاطع وإذا وجد القطع انتهت الصلاة لكون السلام ليس ركنا وقال ابن بطال
فيه رد على أبي حنيفة في قوله ان المحدث في صلاته يتوضأ ويبنى وواقعه ابن أبي ليلى وقال مالك
والشافعي يستأنف الصلاة واحتج بهذا الحديث وفي بعض ألفاظه لا صلاة الا بطهور فلا يخلو حال
انصرافه ان يكون مصليا أو غير مصلي فان قالوا هو مصلي رد لقوله لا صلاة الا بطهور ومن جهة
النظر ان سبكل حدث منع من ابتداء الصلاة منع من البناء عليها بدليل انه لو سبقه المنى لاستأنف

باب في الزكاة وان لا

يفرق بين مجتمع ولا يجمع
 بين متفرق خشية
 الصدقة في حديثنا محمد بن
 عبيد الله الانصاري
 حدثني أبي حدثني ثمامة
 ابن عبيد الله بن انس ان
 أنس حدثه ان ابا بكر كتب
 له فريضة الصدقة التي
 فرض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولا يجمع بين
 متفرق ولا يفرق بين مجتمع
 خشية الصدقة في حديثنا
 قتيبة حدثنا اسمعيل بن
 جعفر عن أبي سفيان عن
 أبيه عن طلحة بن عبيد
 الله ان اعرابا جاء الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نازرا
 الراس فقال يا رسول الله
 أخبرني ماذا فرض الله علي
 من الصلاة فقال الصلوات
 الخمس الا ان تطوع شيئا
 فقال أخبرني بما فرض الله
 علي من الصيام قال شهر
 رمضان الا ان تطوع شيئا
 قال أخبرني بما فرض الله
 علي من الزكاة قال فأخبره
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شرائع الاسلام قال
 والذي أكرمك لا تطوع
 شيئا ولا انقص مما فرض
 الله علي شيئا فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اقلح
 ان صدق أو أدخل الجنة ان
 صدق وقال بعض الناس
 في عشرين ومائة بعير

اتفاقا (قلت) وللشافعي قول ووافي فيه ابا حنيفة وقال السكرواني وجه اخذه من الترجمة انهم حكموا
 بصحة الصلاة مع الحدث حيث قالوا يتوضأ ويصلي وحيث حكموا بصحتها مع عدم النية في الوضوء لعله
 ان الوضوء ليس بعبادة ونقل ابن التين عن الداردي ما حاصله ان مناسبة الحديث لترجمة انه اراد من
 احدث وصلى ولم يتوضأ وهو يعلم انه يتخادع الناس بصلاته فهو مبطل كما خدع مهاجرام قيس بهجرته
 وتخادع الله وهو يعلم انه مطاع على ضميره (قلت) وقصة مهاجرام قيس انما ذكرت في حديث الامال
 بالنيات وهو في الباب الذي قبل هذا الا في هذا الباب وزعم بعض المتأخرين ان البخاري اراد الرد على
 من زعم ان الجنابة اذا حضرت وخاف فوتها انه يتيمم وكذا من زعم انه اذا قام لصلاة الليل قبل بعد
 عنه المأخوشتي اذا طلبه ان يغتسل فيام الليل انه تباح له الصلاة بالتيمم ولا يغني تكلفه (قوله
 باب في الزكاة) أي ترك الحيل في اسقاطها (قوله وان لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق
 خشية الصدقة) هو لفظ الحديث الاول في الباب وهو طرف من حديث طويل اورده في الزكاة
 بهذا السند تاما وقرأته قد تقدم شرحه هناك الحديث الثاني حديث طلحة بن عبيد الله ان اعرابيا
 جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نازرا الراس الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان اول
 الصحيح (قوله وقال بعض الناس في عشرين ومائة بعير حقتان فان اهلكها متعمدا أو وهبها أو
 احتال فيها فرار من الزكاة فلا شيء عليه) قال ابن بطال أجمع العلماء على أن للمرء قبل الحول التصرف
 في ماله بالبيع والهبة والذبح واذا لم ينو الفرار من الصدقة وأجمعوا على انه اذا حال الحول انه لا يعمل
 التحيل بأن يفرق بين مجتمع أو يجمع بين متفرق ثم اختلفوا فقال مالك من فوت من ماله شيئا ينوي به
 الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر او نحو لزمته الزكاة عند الحول لقوله صلى الله عليه وسلم خشية
 الصدقة وقال ابو حنيفة ان نوى بتفويته الفرار من الزكاة قبل الحول بيوم لا تضره النية لان ذلك لا يلزمه
 الا بتمام الحول ولا يتوجه اليه معنى قوله خشية الصدقة الا حينئذ قال وقال المهلب قصد البخاري ان
 كل حيلة يتعجل بها أحد في اسقاط الزكاة فان اثم ذلك عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم لما منع من
 جمع الغنم أو تفرقتها خشية الصدقة فهم منه هذا المعنى وفهم من حديث طلحة في قوله اقلح ان صدق
 أن من رام أن ينقص شيئا من فرائض الله بهيلة يحتالها أنه لا يخلع قال وما أجاب به الفقهاء من تصرف
 ذي المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفرار من الزكاة ومن نوى ذلك فالأثم عنه غير ساقط
 وهو كمن فرعن صيام رمضان قبل رؤية الهلال بيوم واستعمل سفر الاحتياج اليه ليفطر قالوا عبيد الله
 يتوجه وقال بعض الحنفية هذا الذي ذكره البخاري ينسب لابي يوسف وقال محمد بكرو لما فيه من القصد
 الى ابطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب واحتج ابو يوسف بأنه امتناع من الخوب
 لا اسقاط للواجب واستدل بأنه لو كان له ما تادروهم فلما كان قبل الحول بيوم تصدق بدينهم منها
 لم يكره ولو نوى بتصدقه بالدينهم ان يتم الحول وابتس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة وتعقب بأن
 من أسل أبي يوسف ان الحرمة تتجامع القرض كطواف المحدث أو العاري فكيف لا يكون القصد
 مكروها في هذه الحالة وقوله امتناع من الوجوب معترض فان الوجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك
 جاز ان تعجل قبل الحول وقد اتفقوا على ان الاحتياط لا سقاط للشفعة بعد وجوبها مكروه وانما
 الخلاف فيما قبل الوجوب قبيح أنه ان يكون في الزكاة مكروها أيضا والاشبهه أن يكون أبو يوسف
 رجح عن ذلك فانه قال في كتاب الخراج بعد ايراد حديث لا يفرق بين مجتمع ولا يعمل لرجل يؤمن
 بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا اخراجها عن ملكه لملك غيره ليعرفها بذلك فتبطل الصدقة

حقتان فان اهلكها متعمدا أو وهبها أو احتال فيها فرار من الزكاة فلا شيء عليه

حدثني اسحق بن اسحق بن عمار بن عبد
 الرزاق اخبرنا معمر بن
 همام عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يكون
 كنز أحدكم يوم القيامة
 شجاعا أقرع يفر منه
 صاحبه ويطلبه ويقول
 أنا كنزك قال والله لن
 يزال يطلبه حتى يبسط
 يده فيلقه مهافاة وقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا
 مارب النعم لم يعط حقه
 تسلط عليه يوم القيامة
 فتخط وجهه باخفافها
 وقال بعض الناس في رجل
 له ابل يخاف أن تعجب عليه
 الصدقة فباعها بابل مثلها
 أو بغم أو بقر أو بدراهم
 فرار من الصدقة بيوم
 احتيا لا فلا شيء عليه وهو
 يقول ان زكي ابله قبل ان
 يحول الحول بيوم أو ستة
 جازت عنه * حدثنا قتيبة
 ابن سعيد حدثنا ليث عن
 ابن شهاب عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة بن
 مسعود عن ابن عباس قال
 استفتي سعد ابن عباد
 الانصاري رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في نذر كان
 على امه توفيت قبل ان
 تقضيه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اقضه

عنها بأن يصير اسكل واحدا منهما ما لا يحب فيه الزكاة ولا يحتال في ابطال الصدقة بوجه انتهى ونقل
 ابو حفص السكيري راوى كتاب الحيل عن محمد بن الحسن ان محمدا قال ما احتال به المسلم حتى يتخلص
 به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال فلا بأس به وما احتال به حتى يبطل حقا أو يحق باطلا أو يدخل
 به شبهة في حق فهو مكروه والمكروه عنده الى الحرام اقرب وقد كرر الشافعي انه ناظر محمدا في امرأة
 كرهت زوجها وامتنع من فراقها فكانت ابن زوجها من نفسها فاتهم بتحريم عندهم على زوجها بناء على
 قولهم ان حرمة المصاهرة تثبت بالنكاح قال قلت لمحمد الزنا لا يحرم الحلال لانه ضده يقاس شيء على ضده
 فقال يجمعهما الجماع قلت الفرق بينهما ان الاول حدث به وحصنت فرجها والاخر ذمت به ووجب
 عليها الرجم ويلزم ان المطلقة ثلاثا اذا زنت حلت لزوجها ومن عنده أربع نسوة فزني بخامسة ان تحرم
 عليه احدى الاربع الى آخر المناظرة وقد أشكل قول البخاري في الترجمة فان أهلكها بأن الاهلاك
 ليس من الحيل بل هو من اضاعه المال فان الحيلة نعماءى لدفع ضرر أو جلب منفعة وليس كل واحد
 منهما موجد في ذلك ويظهر لي انه يتصور بان يذبح الحقتين مثلا وينتفع بلحمهما قسمة طاز كاة
 بالحقتين وينتقل الى مادونهما * الحديث الثالث (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهوية كما جزم
 به أبو نعيم في المستخرج (قوله يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع) المراد بالكنز المال
 الذي يخبأ من غير أن يودي زكاته كما تقدم تقريره في كتاب الزكاة ووقع هناك في رواية أبي صالح
 عن أبي هريرة بلفظ من أعطاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع قد كره نحوه
 وبه تظهر مناسبة ذكره في هذا الباب (قوله أنا كنزك) هذا زائد في هذه الطريق (قوله والله لن
 يزال) في رواية الكشي يني لا بد لن (قوله حتى يبسط يده) أي صاحب المال (فيلة مهافاة) يحتمل
 أن يكون فاعل يلقيها الكنز أو الشجاع ووقع في رواية أبي صالح فيأخذ بذهبه أي يأخذ الشجاع
 بالكنز بشدقيه وهما اللزمتان كما أوضحته هناك (قوله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 هو موصول بالسند المذكور وهو من نسخة همام عن أبي هريرة وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق
 فقدم هذا على الذي قبله (قوله اذا مارب النعم) ما زائدة والرب المالك والنعم بفتح العين الابل والغنم
 والبقرو قبل الابل والغنم فقط حكاه في المحكم وقيل الابل فقط ويؤيد الاول قوله تعالى ومن الانعام
 حولة وفرشائم فسر بالابل والبقرو والغنم ويؤيد الثالث اقتضاه هنا على الاخفاف فانها للابل خاصة
 والمراد بقوله حتهاز كلها وصرح به في حديث أبي ذر كما تقدم في الزكاة أمم منه (قوله وقال بعض
 الناس في رجل له ابل يخاف أن تعجب عليه الصدقة فباعها بابل مثلها أو بغم أو بقر أو بدراهم فرار
 من الصدقة بيوم احتيا لا فلا شيء عليه وهو يقول ان زكي ابله قبل ان يحول الحول بيوم أو ستة جازت
 عنه) في رواية الكشي هي أجزاء عنه ويعرف تقرير مذهب الحنفية مما مضى وقد تأكد
 المنع بمسئلة التعجيل قيل توجيه الزامهم التناقض ان من أجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل
 جهة فاذا كان التقديم على الحول مجزئا فليكن التصرف فيها قبل الحول غير مسقط واجاب عنهم
 ابن بطال بان أبا حنيفة لم يتناقض في ذلك لانه لا يوجب الزكاة الا بتمام الحول ويجعل من قدمها
 كمن قدم دينه مؤجلا قبل أن يحل انتهى والتناقض لازم لابي يوسف لانه يقول ان الحرمة
 تجامع الفرض كطواف العاري ولولم يتقرر الوجوب لم يجز التعجيل قبل الحول وقد اختلف العلماء
 فيمن باع ابلا بمثلها في اثناء الحول فذهب الجمهور - ورأى ان البناء على حول الاولى لا اتحاد الجنس
 والنصاب والمأخوذ وعن الشافعي فولان واختلفوا في بيعها بغير جنسها فقال الجمهور يستأنف

لاختلاف النصاب وإذا قفل ذلك فرار من الزكاة أتم ولو قلنا يستأنف عن أحد إذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بنقدزكي الدراهم عن ستة أشهر من يوم البيع ونقل شيخنا ابن الملقن عن ابن التين أنه قال إن البخاري إنما أتى بقوله مانع الزكاة ليبدل على أن الفرار من الزكاة لا يحل فهو مطالب بذلك في الآخرة قال شيخنا وهذا لم يرد في البخاري (قلت) بل هو فيه بالمعنى في قوله إذا ما رب النعم لم يعط حقها فهذا هو مانع الزكاة * الحديث الرابع حديث ابن عباس قال استفتي سعد بن عباد الخ تقدم شرحه قريبا في كتاب الإيمان والنذور قال المهلب فيه حجة على أن الزكاة لا تسقط بالحيلة ولا بالموت لأن النذر لم يسقط بالموت والزكاة أو كدمنه كانت لازمة لا تسقط بالموت أولى لأنه لما ألزم الولي بقضاء النذر عن أمه كان قضاء الزكاة التي فرضها الله أشد لزوما (قوله وقال بعض الناس إذا بلغت الأبل عشرين فقها أربع شياء فإن وهبها قبل الحول أو باعها فرارا أو احتبلا لا إسقاط الزكاة فلا شيء عليه وكذلك إن ألقها فمات فلا شيء عليه في ماله) تقدمت المنازعة في صورة الائتلاف قريبا وأجاب بعض الحنفية بأن المال إنما يجب فيه الزكاة مادام واجبا في الذمة أو ما تعلق به من الحقوق وهذا الذي مات لم يبق في ذمته شيء يجب على ورثته وفأوه والكلام إنما هو في حل الحيلة لا في لزوم الزكاة إذا فر (قلت) وحرف المسئلة أنه إذا قصد بيعها الفرار من الزكاة أو بهيتها الحيلة على إسقاط الزكاة ومن قصده أن يرجعها بعد كما تقدم فهو آثم هذا القصد لكن هل يؤثر هذا القصد في إبقاء الزكاة في ذمته أو يعمل به مع الآثم هذا محراز الخلاف قال الكرمانى ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع يجمعها حكم واحد وهو أنه إذا زال ملكه عما يجب فيه الزكاة قبل الحول سقطت الزكاة سواء كان لقصد الفرار من الزكاة أم لا ثم أراد بتفريغها عقب كل حديث التشبيع بأن من أجاز ذلك خالف ثلاثة أحاديث صحيحة انتهى ومن الحيل في إسقاط الزكاة أن ينوي بعروض التجارة القنية قبل الحول فإذا دخل الحول الآخر استأنف التجارة حتى إذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى القنية وهذا ياتم جزما والذي يفوى أنه لا تسقط الزكاة عنه والعلم عند الله تعالى ﴿ (قوله باب الحيلة في النكاح) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الشغار وفيه تفسيره عن نافع وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتقرير كون التفسير مرفوعا قال ابن المنير إدخال البخاري الشغار في باب الحيل مع أن القائل بالجواز يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكل ويمكن أن يقال أنه أخذ به مما نقل أن العرب كانت تأتف من اللفظ بالنكاح من جانب المرأة فرجعوا إلى اللفظ بالشغار لوجود المساواة التي تدفع الانفة فحاشي الشرع رسم الجاهلية فحرم الشغار وشد فيه ما لم يثد في النكاح الخالي عن ذكر الصداق فلو صدقنا النكاح بلفظ الشغار وأوجبنا فهو المثل أبقينا غرض الجاهلية بهذه الحيلة انتهى وفيه نظر لأن الذي نقله عن العرب لا أصل له لأن الشغار في العرب بالنسبة إلى غيره قليل وقضية ما ذكره أن تكون أنكحتهم كلها كانت شغار الوجود الانفة في جميعهم والذي يظهر لي أن الحيلة في الشغار تنصو في موسم أراد تزويج بنت فقير فامتنع أو اشتط في المهر فخذعه بان قال له زوجنيها وأنا أزوجك بنتي فرغب الفقير في ذلك لسهولة ذلك عليه فلما وقع العقد على ذلك وقيل له إن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فإنه يندم إذا لا قدرة له على مهر المثل لبنت الموسر وحصل للموسر مقصوده بالتزويج لسهولة مهر المثل عليه فإذا أبطل الشغار من أصله بطلت هذه الحيلة (قوله وقال بعض الناس إن اعتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل وقال في المتعة النكاح فاستدوا للشرط باطل) قلت وهذا بناء على قاعدة الحنفية أن ما لم يشرع بأصله باطل وما شرع بأصله دون وصفه فاستدوا بالنكاح

* وقال بعض الناس إذا
 باغت الأبل عشرين ففيها
 أربع شياه فإن وهبها قبل
 الحول أو باعها - رارا أو
 احتيالا لا سقط الزكاة
 فلا شيء عليه وكذلك إن
 أنلفها نجات فلا شيء في ماله
 (باب الحيلة في النكاح)
 * حدثنا محمد بن حاتم عن
 ابن سعيد عن عبيد الله
 حدثني نافع عن عبد الله
 رضي الله عنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن
 الشغار قلت لنافع ما الشغار
 قال يتكح ابنة الرجل
 وينكحه ابنه بغير صداق
 ويتكح أخت الرجل
 وينكحه أخيه بغير صداق
 * وقال بعض الناس إن
 احتال حتى تزوج على
 الشغار فهو جائز والشرط
 باطل وقال في المتعة النكاح
 فاسد والشرط باطل

مشرع باسله وجعل البضع صدقا واصف فيه فيفسد المصدق ويضع النكاح بخلاف المتعة فانها لما ثبت انها منسوخة صارت غير مشروعة باسها (قوله وقال بعضهم المتعة والشغار جائزان والشرط باطل) أي في كل منهما كانه يشير الى ما نقل عن زفر انه أجاز النكاح المؤقت وألغى الوقت لانه شرط فاسد والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد وزدوا عليه بالفرق المذكور وقال ابن طال لا يكون لبضع صدقا عند أحد من العلماء وانما قالوا بانه صدق النكاح بهما المثل اذا اجتمعت شروطه والصدائق ليس بركن فيه فهو كالوعد بغير صدق ثم ذكر الصدائق فصار ذكر البضع كذا ذكر انتهى وهذا محصل ما قاله أبو زيد وغيره من أئمة الحنفية وتعقبه ابن السمعاني فقال ليس الشغار الا النكاح الذي اختلفنا فيه وقد ثبت الثبوت عنه وانتهى بقضي فساد المنهي عنه لان العقد الشرعي انما يجوز بالشرع واذا كان منهيا لم يكن مشروعا ومن جهة المعنى انه يمنع غمام الايجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينعقد الا بايجاب كامل ووجه قوله لا يمنع ان الذي أوجبه للزوج نكاحا هو الذي أوجبه للمرأة صدقا واذا لم يحصل كمال الايجاب لا يصح فانه جعل عين ما أوجبه للزوج صدقا للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فانه لا يكمل الجعل الاول قال ولا يمارض هذا ما لو زوج أمه آخر فان الزوج يملك التمتع بالفرج والسيد يملك رقبته الفرج بدليل انها لو وطئت بعد شبهة يكون المهر للسيد والفرق ان الذي جعله السيد للزوج لم يبقه لنفسه لانه جعل ملك التمتع بالامه للزوج وما عداه ذلك باق له وفي مسألة الشغار جعل ملك التمتع الذي جعله للزوج بعينه صدقا للمرأة الاخرى ورقبة البضع لا تدخل تحت ملك اليمين حتى يصح جعله صدقا (قوله يحيى) هو القطان وعبيد الله بن عمر هو العمري ومحمد بن علي هو المعروف بابن الحنفية وعلي هو ابن أبي طالب (قوله قيل له ان ابن عباس لا يرى بمتعة النساء باسا) لم أقف على اسم القائل وزاد عمرو بن علي الفلاس في روايته لهذا الحديث عن يحيى القطان فقال له انك تائه بمثناة فوقانية وياه آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة وانما وصفه بذلك اشارة الى انه تمسك بالمنسوخ وغفل عن الناسخ وقد تقدم بيان مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى (قوله وقال بعض الناس ان احتال حتى تمتع بالنكاح فاسد وقال بعضهم المتعة باطل جائز والشرط باطل) باب ما يكره من الاحتيال في البيوع ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلال حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلال

وقال بعضهم المتعة والشغار جائزان والشرط باطل * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله ابن عمر حدثنا الزهري عن الحسن وعبد الله ابن محمد ابن علي عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قيل له ان ابن عباس لا يرى بمتعة النساء باسا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن طوم الحمر الانسية * وقال بعض الناس ان احتال حتى تمتع بالنكاح فاسد وقال بعضهم المتعة باطل جائز والشرط باطل * باب ما يكره من الاحتيال في البيوع ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلال * حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلال

الوجه لانه اذا لم يمنع سبب غيره فاحرى ان لا يمنع سبب نفسه وفي تسميته فضلا إشارة الى انه اذا لم
 نكن زيادة من حاجة صاحب البئر جاز لصاحب البئر منعه والله أعلم وقال ابن المنبر ووجه مطابقة
 الترجمة ان الآثار التي في البوادي لتهقرها أن يختص بما عدا فضلها من الماء بخلاف الكلا المباح
 فلا اختصاص له به فلو تحمّل صاحب البئر فادعى انه لا فضل في ماء البئر عن حاجته ليتوفر له الكلا
 الذي يقربه لان صاحب الماشية حيث يحتاج ان يحولها الى ماء آخر لانها لا تستطيع الرعي على الطما
 لدخل في النهى ثم قال ولا يلزم من كون دعواه كذا بمحض ان لا يكون في كلامه تحمّل على منع المباح
 فحجته ظاهرة فيما له فيه مقال وهو الماء تحمّل على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو الكلا (قلت) وهذا
 جواب عن أصل التحمّل لا عن خصوص التحمّل في البيع ومن ثم قال الكرماني هو من قيل ما ترجم
 به وببعض له فلم يذكر فيه حديثا يريد انه ترجم بالتحمّل بالبيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء
 وذكر الحديث المتعلق بالثاني دون الاول لكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة ايراد منع فضل
 الماء في ترك الحيل ثم قال الكرماني يمكن ان يكون المنع أعم من ان يكون بطريق عدم البيع أو غيره
 انتهى ويظهر ان المناسبة بينهما ما أشار اليه ابن المنبر لكن تمامه ان يقال ان صاحب البئر يدعى انه
 لا فضل في ماء البئر ليحتاج من احتاج الى الكلا ان يتناع منه ماء بئر له بقي ما شئته فيظهر حيث
 أنه تحمّل بالجهد على حصول البيع لئتم مراده في اخذ ثمن ماء البئر وفي توفير الكلا عليه واما ان يقال
 فادخل في هذه الترجمة حديث النهى عن النجش فلو كان كذلك لبطل الاعتراض لكن ترجمة النجش
 موجودة في جميع الروايات بين الحديثين (قوله باب ما يكره من التناجش) اشار الى ما ورد في
 بعض طرق الحديث المذكور في الباب بلفظ نهى عن النجش من حديث أبي هريرة بلفظ لا تناجشوا
 وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع والمراد بالكراهة في الترجمة كراهة التحريم (قوله
 باب ما ينهى من الخداع) في رواية الكشي منى عن الخداع ويقال له الخدع بالفتح والكسر ورجل
 خادع وفي المبالغة خدوع وخداع (قوله وقال أيوب) هو السخنياني (يخادعون الله كأنهم يخادعون
 آدميا لو اتوا الامر عيانا كان أهون على) وصله وكيع في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أيوب وهو
 السخنياني قال الكرماني قوله عيانا أي لو أعلنوا باخذ الزائد على الثمن معاينة بلانديس لكان اسهل
 لانه ما جعل الدين آلة للخداع انتهى ومن ثم كان سالك المسكر والخدعة حتى يفعل المعصية أبغض عند
 الناس ممن يتظاهرون بها وفي قلوبهم أوضع وهم عنه أشد نفرة وحديث ابن عمر اذا بايعت قتل لا خلافة
 بكسر المعجمة وتخفيف اللام ثم موحدة تخدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع قال المهلب معنى
 قوله لا خلافة لا تخليوني أي لا تخدعوني فان ذلك لا يعمل (قلت) والذي يظهر انه وارد مورد الشرط أي
 ان يظهر في العقد خداع فهو صحيح كأنه قال بشرط ان لا يكون فيه خدعة أو قال لا تلزم مني خدعة قلنا قال
 المهلب ولا يدخل في الخداع المحرم الثناء على السلعة والاطناب في مدحها فانه متجاوز عنه ولا ينتقص
 به البيع وقال ابن القيم في الاعلام أحدث بعض المتأخرين حيلال يصح القول بها عن احد من
 الأئمة ومن عرف سيرة الشافعي وفضله علم انه لم يكن يامر بفعل الحيل التي تنهى عن الخداع
 وان كان يجري العقود على ظاهرها ولا ينظر الى قصد العاقد اذا خالف نطقه فحاشا ان يبيع
 للناس المسكر والخدعة فان الفرق بين اجراء العقد على ظاهره فلا يعتبر القصد في العقد وبين
 تجويز عقد قد علم بناؤه على المسكر مع العلم بان باطنه بخلاف ظاهره ظاهر ومن نسب حيل الثاني

(باب ما يكره من التناجش)
 حدثنا قتيبة بن سعيد عن
 مالك عن نافع عن ابن عمر
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن النجش (باب
 ما ينهى من الخداع في
 البيوع) وقال أيوب
 يخادعون الله كأنما
 يخادعون آدميا لو اتوا الامر
 عيانا كان أهون على
 حدثنا اسمعيل حدثنا
 مالك عن عبد الله بن دينار
 عن عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما أن رجلا ذكروا
 للنبي صلى الله عليه وسلم
 انه يخدع في البيوع فقال
 اذا بايعت قتل لا خلافة

الزهري قال كان عروة يحدث
أنه سأل عائشة وإن ختم
أن لا تقسطوا في البتامي
فأنكحوا ما طاب لكم من
النساء قالت هي البتامة
في حجر وليها فبرغب في
ما لها وجالها فسير يد أن
يتزوجها بأدنى من سنة
نساءها فمروا عن نكاحهن
الا أن يقسطوا لمن في الكمال
الصدائق ثم استفتى الناس
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد فأنزل الله
ويستفتونك في النساء
فذكر الحديث في باب
إذا غضب جارية فزعم أنها
ماتت فقتل بقيمة الجارية
الميتة ثم وجدها صاحبها
فهي له وترد القيمة ولا
تكون القيمة ثمنا وقال
بعض الناس الجارية
للقاصب لا تحذف القيمة
منه وفي هذا احتيال لمن
اشتهى جارية رجل
لا يبيعها فغصبها واعتل
بانها ماتت حتى يأخذ بها
قيمتها فتطيب للقاصب
جارية غيره قال النبي صلى
الله عليه وسلم أموالكم
عليكم حرام ولكل غادر
لواء يوم القيامة * حدثنا
أبو نعيم حدثنا سفيان عن
عبد الله بن دينار عن عبد
الله بن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به

إلى الشافعي فهو خصمه عند الله فإن الذي جوز بمنزلة الحاكم يجرى الحكم على ظاهره في عدالة الشهود
فيحكم بظاهر عدالتهم وإن كانوا في الباطل شهود زور وكذا في مسئلة العينة إنما جوز أن يبيع السلعة
ممن يشترها جرياً منه على أن ظاهر عقود المسلمين سلامتها من المكر والخديعة ولم يجوز قط أن
المتعاقدين يتواطأ أن على ألف بالقبول ما تبين ثم تخضر أن سلعة تعطل الربا ولا سيما أن لم يقصد البائع
بيعها ولا المشتري شراءها وإنما كد ذلك إذا كانت ليست ملكاً للبائع كان يكون عنده سلعة لغيره
فيوقع العقد ويدعي أنها ملكه ويصدق المشتري فيوقعان العقد على الأكثر ثم يستعيد البائع
بالأقل ويترتب إلا أكثر في ذمة المشتري في الظاهر ولو علم الذي جوز ذلك لبذلك لبادر إلى إنكاره لأن لازم
المذهب ليس بذهب فقد يذكر العالم الشيء ولا يستحضر لازمه حتى إذا عرفه أنكره وأطال في ذلك
جدوا وهذا ملخصه والتحقيق أنه لا يلزم من الاتم في العقد بطلانه في ظاهر الحكم فالشافعية يجوزون
العقود على ظاهرها ويقولون مع ذلك أن من عمل الحيل بالمكر والخديعة بآثم في الباطن وبهم إذا حصل
الانفصال عن أشكاله والله أعلم (قوله باب ما ينهى عن الاحتيال للولي في البتامة
المرغوبة وأن لا يكمل لها صداقها) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وإن ختم أن
لا تقسطوا في البتامي ولم ينفه بتمامه وقد تقدم بهذا السند في النكاح تأمل ابن بطال فيه أنه لا يجوز
للولي أن يتزوج ببتامة بأقل من صداقها ولا أن يعطيها من المروضة في صداقها ما لا يفي بقيمة صداق
مثلها واختلف في سبب نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة
النساء وفي قوله في البتامي حذف تقديره في نكاح البتامي وقوله ما طاب لكم من النساء أي من
سواهن قال القاضي أبو بكر بن الطيب معنى الآية وإن ختم أن لا تعدلوا في البتامي الاطفال اللاتي لا
أولياء لهن يطالبونكم بحقوقهن ولا تأمنوا من ترك القيام بحقوقهن لعجزهن عن ذلك فتزوجوا من
النساء القادرات على تدبير أمورهن أو من لهن أولياء يمنعونكم من الخيف عليهن وقوله ثم استفتى الناس
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله يستفتونك في النساء فذكر الحديث كذا في الأصل وقد تقدم سياقه
(قوله باب إذا غضب جارية فزعم أنها ماتت فقتل) بالنص على البناء للجهول أي حكم ويجوز
بناءؤه للمعوم أي حكم القاضي على الغاصب (بقيمة الجارية الميتة ثم وجدها صاحبها) أي اطلع على أنها لم
تمت (فهي له) أي لصاحبها المغصوبة منه (وترد القيمة) أي على الغاصب (ولا تكون القيمة ثمناً)
أي عدم جريان بيع بينهما وإنما أخذ القيمة بناء على عدم الجارية فإذا زال ذلك واجب الرجوع إلى
الأصل (قوله وقال بعض الناس الجارية للغاصب لا تحذف القيمة منه) أي من الغاصب (قوله وفي
هذا احتيال لمن اشتهى جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل) أي حجج أي وكذلك لو كانت الصورة
في غير الجارية من ما كول أو غيره وأدعى فسادها وكذا لو غصب حيواناً ما كولا فذبحه (قوله فتطيب
للقاصب جارية غيره) أي وكذا مال غيره (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم أموالكم عليكم حرام)
هذا طرف من حديث وصلة من حديث أبي بكره مطولاً في أو آخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب
الفتن قال السكرماني ظاهر قوله أموالكم عليكم مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التوزيع فيلزم أن يكون
مال كل شخص على كل شخص حراماً فيلزم أن يكون ماله عليه حراماً وليس كذلك وإنما هو مثل
قولهم قتل بنو فلان أنفسهم أي قتل بعضهم بعضاً فبقية مجاز للقرينة الصارفة عن الظاهر (قوله ولكل
غادر لواء) أي وقال النبي صلى الله عليه وسلم لكل غادر لواء الخ وقد وصله في الباب عن ابن عمر وسفيان
في سنده هو الثوري ومضى شرحه مستوفى في الجهاد والاحتجاج به ظاهر لأن دعوى الغاصب

انها ماتت خيانة وغدر في حق أخيه المسلم قال ابن بطال خالف بأخيه في الجهر وفي ذلك فاحتج هو
بأنه لا يجتمع الشيء وبذلك في ملك شخص واحد واحتج للجهور بأنه لا يعمل مال المسلم الا من طيب
نفسه ولأن القيمة انما وجبت بناء على صدق دعوى الغاصب ان الجارية ماتت فلما تبين انها لم تمت
فهى باقية على ملك الموصوبة منه لانه لم يجر بينهما عقد صحيح فوجب ان ترد الى صاحبها قال وفرقوا
بين الثمن والقيمة بان الثمن في مقابلة الشيء القائم والقيمة في الشيء المستهلك وكذا في البيع الفاسد
والفرق بين الغصب والبيع الفاسد ان البائع رضى باخذ الثمن عوضا عن سلعة وأذن للمشتري
بالصرف فيها فاصلاح هذا البيع أن ياخذ قيمة السلعة ان فانت والغاصب لم ياذن له المالك فلا يعمل له
ان يملكه الغاصب الا ان رضى الموصوب منه بقيمة (قلت) ومحمل الصورة المذكورة أو لا عند
الحنفية ان يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجب بانها ماتت في صدقه أو يكذب بقيمة الغاصب
البينة أو يستحلفه فيشكل عن اليمين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة لرضا المدعى بالمبادلة
بهذا القدر حيث ادعاه أموالا أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه انها ماتت فالمدعى حينئذ بالخيار اذا
ظهر كذب الغاصب ان شاء أمضى الضمان وان شاء استعاد الجارية ورد العوض واستدلو بان المالك
ملك بدل الموصوب برقبته وبدنا فزال ملكه عن المبدل لكونه قابلا للثقل فلم يقع الحكم للتعدي محضا
بل للضمان المشروط ولونشأ منه فوات الجارية على صاحبها بالخيلة ولو ترتب الاثم على الغاصب
بذلك لانه لا ينافي صحة العقد والله أعلم وقال ابن المنير ما ملخصه ألزم بعض الحنفية ما لكابانه يقول
في الاتي اذا أخذ المالك قيمته ممن وجدته فغصبه ان الغاصب يملكه فلو موه الغاصب بأنه مستمر
الابق أو أوههم موته ثم ظهر خلاف ذلك فللمالك أخذه والحديث يتناول التمويه وغيره ويقضى ان
يعود العبد للمالك والقيمة ان كانت ثمن العبد مطلقا وان لم تكن ثمنه عاد العبد مطلقا
وأجيب بان معنى قوله ان أموالكم عليكم حرام اذا لم يقع التراضي ومع وجود التمويه لم يحصل الرضا
بالعوض بخلاف ما ذالم يكن هناك تمويه فانه يدل على الرضا بالعوض وتقدر القيمة ثمنه (قوله
باب) كذا لا كثير غير ترجمة وحذفه ابن بطال والنسفي والاسماعيلي وأضاف ابن بطال حديث
أم سلمة للباب الذي قبله وتعلقه به ظاهر جسد الدلالة على ان حكم الحاكم لا يعمل ما حرمه الله ورسوله
ولهم به عن أخذه اذا كان يعلم انه في نفس الامر لغريمه وعلى الاول هو كالفصل من الباب الذي قبله وانما
أفردته لانه يشمل الحكم المذكور وغيره وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى
وقوله سفيان هو الثوري وقوله عن هشام هو ابن عروة ووقع في رواية أبي داود عن محمد بن كثير شيخ
البخاري فيه حدثنا سفيان حدثنا هشام وقوله عن عروة ووقع في رواية أبي داود عن أبيه وقوله عن
زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة هي أمها ووقع في شرح ابن بطال حديث زينب فاهم انه من مسندها
على ما جرت به عادته من الاقتصار على صحابي الحديث (قوله انما أنا بشر) أي كواحد من البشر في
عدم علم الغيب وقوله ولعل هي هنا بمعنى عسى وقوله ألحن تقدم في المظالم بلفظ أبلغ وهو بمعناه لانه من
ألحن بمعنى فطن وزنه ومعناه والمراد انه اذا كان أفطن كان قادرا على أن يكون أبلغ في حجه من الآخر
وقوله على نحو مما أسمع في رواية الكشمهيني ما أسمع وهي موصولة وقوله من أخيه أي من حق أخيه
ونبت كذلك في الطريق الاتي في الاحكام وقوله فلا ياخذ كذا لا كثير محذوف المفعول والكشمهيني
فلا ياخذ وقوله فانما أقطع له قطعة من النار أي ان أخذها مع علمه بانها حرام عليه دخل النار (قوله
باب في النكاح) تقدم قريبا باب الخيلة في النكاح وذكر فيه الشغار والمتعة

باب في حديثنا محمد بن
كثير عن سفيان عن هشام
عن عروة عن زينب ابنة
أم سلمة عن أم سلمة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال انما أنا بشر وانكم
تختصمون وله بل بعضكم
أن يكون ألحن بحجته من
بعض وأقضى له على نحو
مما أسمع فمن قضيت له
من حق أخيه شيئا فلا ياخذ
فانما أقطع له قطعة من النار
باب في النكاح في حديثنا
مسلم بن إبراهيم حدثنا

هشام حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر قبيل بأمر رسول الله كيف أذنها ٢٧٦ قال إذا سكت وقال بعض الناس إن لم تستأذن البكر ولم تزوج فاحتال رجل

فأقام شاهدين زورا أنه تزوجها برضاها فأنبت القاضي نكاحها والزوج يعلم أن الشهادة باطلة فلا بأس أن يطاها وهو تزويج صحيح * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأة من ولد جعفر تخوفت أن يزويجها وإيها وهي كارهة فارسلت إلى شيخين من الانصار عبد الرحمن وجمع ابني جارية قالوا فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك * قال سفيان وأما عبد الرحمن فسمعه يقول عن أبيه أن خنساء * حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا كيف أذنها قال أن سكت * وقال بعض الناس إن احتال إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثيب بأمرها فأنبت القاضي نكاحها أباه والزوج يعلم أنه لم يزويجها قط فانه يبعه

وذكر هنا ما يتعلق بشهادة الزور في النكاح وأورد فيه حديث أبي هريرة واستئذان المخطوبة من وجهين وقدم في شرحه مستوفى في كتاب النكاح ثم أورد بعده حديث خنساء بكرا البكر والثيب جميعا وقد تقدم في باب لا يجوز نكاح المكره قريبا وحديث عائشة وهو حديث أبي هريرة * الحديث الأول (قوله هشام) هو الاستوائي (قوله لا تنكح البكر) أي لا تزوج (قوله وقال بعض الناس إذا لم تستأذن) في رواية الكشميهني أن يدل إذا (قوله فأقام شاهدين زورا) أي شهدا زورا أو زورا متعلق بأقام (قوله فأنبت القاضي نكاحها) في رواية الكشميهني نكاحه أي بشهادتهما (قوله فلا بأس أن يطاها) أي لا ياتم بذلك مع علمه بأن شاهديه كذب الحديث الثاني (قوله على) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة ويحيى بن سعيد هو الانصاري (قوله عن القاسم) في رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد حدثنا القاسم أخرجه الاسماعيلي والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق (قوله أن امرأة من ولد جعفر) في رواية ابن أبي عمير عن سفيان أن امرأة من آل جعفر أخرجه الاسماعيلي ولم أقف على اسمها ولا على المراد بجعفر ويغلب على الظن أنه جعفر بن أبي طالب وتجارس الكرماني فقال المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جده جعفر الصادق لأنه انتهى ونحو عليه أن القصة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغير لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة وقد وقع في تفسير الحديث أنه أخبر المرأة بحديث خنساء بنت خدام فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة وأبوها ابن ثلاث عشرة سنة أودونها (قوله فارسلت إلى شيخين من الانصار) زاد ابن أبي عمير تخبرهما أنه ليس لأحد من امرئ شيء (قوله ابني جارية) كذا نسبهما في هذه الرواية إلى جدهما وتقدم في النكاح عن عبد الرحمن وجمع ابني يزيد بن جارية وهو صحيح وراى وقع هذه البهضمة بمهملتين ومثلثة وهو تصعيف (قوله فلا فلا تخشين) كذا لهم على أنه خطاب للمرأة ومن معها وأظن ابن التين أنه خطاب للمرأة وحدها فقال الصواب فلا تخشين بكسر الهمزة وتشديد النون قال ولو كان بلانا كبدا لحذفت النون (قلت) ووقع في رواية ابن أبي عمير فارسل إليها أن لا تخافى فدل على أنها خاطبان كانت أرسلته إليهما أو من أرسلوا على الحاليتين فكان من أرسل في ذلك جماعة نسوة (قوله فان خنساء بنت خدام) بكسر المعجمة (١) ودال مهملة خفيفة تقدم في كتاب النكاح بيان نسبها وأحاطها (قوله قال سفيان فأما عبد الرحمن) يعني ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر (قوله فسمعه يقول عن أبيه أن خنساء) يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن بن يزيد ولا أخاه (قلت) وأخرجه ابن أبي عمير في مسند من طريقه الاسماعيلي فقال عن سفيان عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن القاسم أن خنساء فذكره وقصر في سنده وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى موصولا وبينان من أرسله والاختلاف فيه وشرح الحديث مستوفى ورواية من قال فيه أنها كانت بكرا وبينان الصواب من ذلك الحديث الثالث تقدم التنبيه عليه (قوله وقال بعض الناس إن احتال إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثيب بأمرها الخ) قال المهلب اتفق العلماء على وجوب استئذان الثيب والأصل فيه قوله تعالى فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا فدل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين وأمر النبي صلى الله عليه وسلم باستئذان الثيب ورد نكاح من زوجت وهي كارهة فتقول الحنفية خارج عن هذا كله انتهى ملخصا الحديث الرابع

(قوله)

(١) قوله ودال مهملة كذا في النسخ التي بأيدينا وتقدم

بطلانها في عدة مواطن بالمهملة أيضا وفي القسطلاني بعد قوله بكسر الخاء وفتح الدال الحقةفة المعجمتين اه فحور

(قوله البكر تستأذن) تقدم في الاكراه من طريق سفيان عن ابن جريج بهذا الاسناد
قلت يا رسول الله البكر تستأمر قال نعم (قوله وقال بعض الناس ان هوى) بكسر الواو أي أحب
(انتان) في رواية الكشميهني رجل (قوله جارية يتيمة أو بكرا) في رواية الكشميهني يتيما وقع عند
ابن بطال كذلك ويؤيد الاول قوله في بقية الكلام فادركت اليتمه فظاهره انها كانت غير بالغ
ويحتمل ان قوله جاء بشاهدين أي شهدان على انها مدركة ورضيت (قوله فقبل القاضي بشهادة
الزور) كذا هم بموحدة وللکشميهني شهادة بمحذوف الموحدة من أوله (قوله حل له الوطء) أي مع
علمه بكذب الشهادة المذكورة وقال ابن بطال لا يحل هذا النكاح عند احدى من العلماء وحكم القاضي
بباطلها له من عبادة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم الله عليه وقد انفقوا على انه لا يحل
له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء الفرج الحرام وقال المهلب قاس
أبو حنيفة هذه المسئلة والتي قبلها على مسئلة اتفاقية وهي ما لو حكم القاضي بشهادة من ظن عدالتهما
ان الزوج طلق امرأته وكانا شهدا في ذلك بالزور أنه يحل تزويجهما لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال وكذلك
لو علم وتعقب بأن الذي يقدم على الشيء جاهلا بطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه مع علمه ببطلانه ولا
خلاف بين الأئمة ان رجلا لو أقام شاهدي زور على ابنته أمته وحكم الحاكم بذلك ظانا عدالتهما
انه لا يحل له وطؤها وكذا لو شهد في ابنة غيره من حرة انها أمه المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما
انه لا يحل له وطؤها انتهى ملخصا وليس الذي نسبته الى أبي حنيفة من هذا القياس مستقيما وإنما
حجتهم ان الاستئذان ليس بشرط في صحة النكاح ولو كان واجبا وإذا كان القاضي أنشا لهذا
الزوج عقد استأنفا فيصح وهذا قول أبي حنيفة وحده واحتجوا عن علي في نحو هذا قال فيه
شاهدك زوجك وخالفه أصحابه وقال ابن العربي اعتمد الحنفية امرين أحدهما قوله صلى الله عليه
وسلم للمبتلا عن ابن أحد كما كاذب ففرق بينهما على قول صحابي انه باطل فكذلك البناء على شهادة الزور
والثاني ان الفرج يقبل انشاء الحل فيه كتزويج الرجل ابنته بمال (١) لظان من لا ولي لها والمال انما
ينشئ الحل فيها بالقبول من المالك قال وحاصل الجواب عن ذلك ان المجتهدين بما يحصل الحكم الذي لا
اثر فيه على النظر لا على الضد فلا يصح حل شهادة الزور على اللعان والفرج انما ينشأ الحل فيه بوجه
يستوى ظاهره وباطنه وأما ما يرى يظهر باطنه فلا انتهى ملخصا وقال ابن التين قال أبو حنيفة إذا شهد
بزور على الطلاق فحكم القاضي بها تصير المرأة مطلقة بحكم الحاكم ويجوز لها ان تزوج حتى باحد
الشاهدين وقال فيما لو أقام شاهدي زور على محرم انما زوجته ان الحكم لا ينفذ في الباطن ولا يحل
له وطؤها وهو يعلم وكذا لو شهد له بمال قال وفرق بين الموضعين فان كل شيء جار أن يكون للحاكم فيه
ولاية ابتداء انه ينفذ حكمه فيه ظاهر او باطنا ولا فناء ينفذ في الظاهر دون الباطن فلما أن كان
للحاكم فيه ولاية في عقد النكاح وولاية في انه يطلق على غيره ينفذ حكمه ظاهرا وباطنا ولم يكن له
ولاية في تزويج ذوات المحارم ولا في نقل الاموال ينفذ ظاهرا وباطنا قال والحجة للجمهور قوله
صلى الله عليه وسلم فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه وهذا عام في الاموال والابضاع فلو كان
حكم الحاكم يحيل الامور عما هي عليه لكان حكم النبي صلى الله عليه وسلم أولى (قلت) وبهذا
احتج الشافعي كما سيأتي بيانه عند شرحه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وقد احتج لابي حنيفة
أيضا بان الفرق في اللعان تقع بقضاء القاضي ولو كان المصالح في الباطن كاذبا وبان البيوع اذا
اختلفا تحالفا وترادا السلعة ولا يحرم انتفاع بائع السلعة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الامر كاذبا
واجب بان الاثر المتقدم عن علي لا يثبت وبانه موقوف واذا اختلفت الصحابة لم يكن قول

هذا النكاح ولا بأس
بالمقام له معها حدثنا أبو
عاصم عن ابن جريج عن
ابن أبي مليكة عن ذكوان
عن عائشة رضي الله عنها
قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم البكر تستأذن
قلت ان البكر تستأمر قال
اذن صامتة وقال بعض
الناس ان هوى انسان
جارية يتيمة أو بكرا فابت
فاحتال فجاء بشاهدي
زور على انه تزويجها
فادركت فرضيت اليتمه
فقبل القاضي بشهادة الزور
والزوج يعلم ببطلان ذلك
حل له الوطء

(١) قوله بمال لظان الخ
كذا في جميع الاصول التي
بأيدنا وأما مل وحرر اه
مصححه

باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرار وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك في حديثنا عبيد الله بن اسمعيل حدثنا
أبو اسامة عن هشام عن أبيه عن ٢٧٨ عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الطلواء ويحب العسل وكان اذا صلى

بعضهم حجة بغير مرجح وبان الفرقة في العمان ثبت بالنص والذي حكم بالملاعنة لا يعلم ان الملاعن
حلف كاذبا وأما مسئلة البيعين فانما كان الحكم فيها كذلك للتعارض في تنبيه في ذكر البخاري
في هذا الباب ثلاثة فروع مبنية على اشتراط الاستئذان وينظمها صحة النكاح بثبوت هادة الزرور حجة
الحنفية فيها ما تقدم وعبر في الاولى بقوله فلا باس ان يطاها وهو تزويج صحيح وفي الثانية بقوله فانه
يسعه هذا النكاح ولا باس بالمقام معها وفي الثالثة بقوله حل له الوطء وهو تفنن في العبارة والمفاد واحد ثم
يحتمل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويحتمل أن يكون من تصرفه والله اعلم وقال الكرماني
صور الاول في البكر والثاني في الثيب والثالث في الصغيرة اذ لا يتم بعد احتلام وفي الاولين ثبت الرضا
بالشهادة اذا كان ذلك قبل العقد وفي الثالث ثبت بالاعتراف أو انه بعد العقد وقع ذلك فحاصل الفروع
الثلاثة واحد وهو ان حكم الحاكم ينفذ ظاهر او باطنا وبحال ويحرم وفائدة ايرادها المباعدة في التشنيع
لما فيه من خلل الزوج في الثلاثة على الاقدام على الاتم العظيم مع العلم بالتحريم والله اعلم (قوله
ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرار وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك)
قال ابن التين مع في الترجمة ظاهرا لانه لم يبين ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وهو
قوله تعالى لم تحرم ما أحل الله لك (قلت) وقد ذكرت في التفسير الخلاف في المراد بذلك وان الذي
في الصحيح هو العسل وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش وقيل في تحريم مارية وان الصحيح
انه نزل في كلالا اميرين ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه من طريق أبي عامر الخزاز عن ابن
ابي مليكة عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يشرب عسلا عند سودة فذكر نحو حديث
الباب وفي آخره فانزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ورواه موقوفون الا ان اباعامر وهم في قوله
سودة ذكر فيه حديث عائشة كان يحب الطلواء والعسل وكان اذا صلى العصر دخل على نساءه فيدنو
منهن الحديث بطوله وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحا ذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد
ابن عمير عنها وفيه ان التي سقته العسل زينب بنت جحش واستشكلت قصة حفصة بان في الآية ما يدل
على ان نزول ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لتكرار التثنية في قوله ان تنوبا وان تظاهرا وهنا
جاء فيه ذكر ثلاثة وجع الكرماني بينهما بان قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تثنية
بخلاف قصة زينب ففيها اواطات انا وحفصة وفيها التصريح بان الآية نزلت في ذلك وحكى ابن التين
عن الداودي ان قوله في هذا الحديث ان التي سقته العسل حفصة غلط لان صفية هي التي تظاهرت مع
عائشة في هذه القصة وانما شربه عند صفية وقيل عند زينب كذا قال وجزم به بان الرواية التي فيها
حفصة غلط مردود فانها ليست غلط بل هي قصة أخرى والحديث الصحيح لا يرد على هذا ويكنى
في الرد عليه انه جعل قصة زينب لصفية وأشار الى أن نسبة ذلك لزينب ضعيف والواقع انه صحيح
وكلاهما متفق على صحته وللداودي عجائب في شرحه ذكر منها شيئا كثيرا ومنها في هذا الحديث
انه قال في قوله جرست نحله العرفط جرست معناه تغير طعم العسل لشيء يأكله النحل والعرفط موضع
وتفسير الجرس بالتغير والعرفط بالموضع مخالف للجمع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث وقوله في
هذه الرواية اجاز ثبت هكذا هم وهو صحيح يقال اجزت الوادي اذا قطعت منه والمراد انه يقطع المسافة
التي بين كل واحدة والتي تليها ووقع في رواية مسلم والاسماعيلي هنا جاز وحكى ابن التين جاز على

العصر اجاز على نساءه
فيدنومنهن فدخل على
حفصة فاحتبس عندها
أكثر مما كان يحتبس فسات
عن ذلك فتعيل لي اهدت
لها امرأة من قومها عكة عسل
فسقت رسول الله صلى الله
عليه وسلم منه شربة فقلت أما
والله لاحتالني له فذكرت
ذلك لسودة وقلت لها اذا
دخل عليك فانه سيدنو
منك فقول له يا رسول الله
أكانت مغافير فانه سيقول
لا فقول له ما هذه الريح
وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يشتد عليه أن
يوجد منه الريح فانه سيقول
سقتني حفصة شربة عسل
فقول له جرست نحله العرفط
وساقول ذلك وقوله أنت
يا صفية فلما دخل على
سودة قلت تقول سودة
والذي لا اله الا هو لقد
كدت أن ابادنه بالذي قلت
لي وانه لعلى الباب فرقامنك
فلما دنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم قلت له يا رسول
الله أكانت مغافير قال لا
قلت فما هذه الريح قال
سقتني حفصة شربة عسل
قلت جرست نحله العرفط
فلما دخل على قلت له مثل
ذلك ودخل على صفية
فقلت له مثل ذلك فلما
دخل على حفصة قالت

أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام فلما جاء سرغ بلغه أن الوباء وقع بالشام

فأخبره عبد الرحمن بن عوف

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه فرجع عمر من سرخ وعنه ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عمر انما انصرف من حديث عبد الرحمن * حدثنا ابو اليمان حدثنا شعيب عن الزهري حدثنا عامر بن سعد ابن ابي وقاص انه سمع اسامة بن عبد الله ان عمر انما انصرف من حديث عبد الرحمن * حدثنا ابو اليمان حدثنا شعيب عن الزهري حدثنا عامر بن سعد ابن ابي وقاص انه سمع اسامة بن زيد يحدث سعدا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الوجد فقال زجر أو عذب عذب به بعض الامم ثم بقي منه بقية فبذره المرة ويأتي الاخرى فمن سمع به بارض فلا يقدر من عليه ومن كان بارض وقع بها فلا يخرج فرارا منه في باب في الهبة والشفعة وقال بعض الناس ان وهب هبة الف درهم أو أكثر حتى مكث عند سنين واحتمل في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلازكاه على واحد منهما فخالق الرسول صلى الله عليه وسلم في الهبة

نسائه أي مرأوسا ووقع في رواية علي بن مههر الماضية في الطلاق إذا صلى العصر ودخل وقوله فيها
أباده بهمزة وموحدة وفيه اختلاف ذكرته فيما مضى وقوله فرقا بفتح الراء أي خوفا وقال ابن المنبر
انما ساغ لمن ان يقلن أ كات مغاير لانهن أوردنه على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله لا وأردن
بذلك التعريض لأصريح الكذب فيه ذأوجه الاحتيال التي قالت عائشة لنحن ان له ولو كان كذبا
محضا لم يسم حيلة إذا شبهة لصاحبه ﴿ قوله باب ﴾ ما يكره من الاحتيال في الفرار من
الطاعون ﴿ ذكر فيه حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فذكر حديث عبد
الرحمن بن عوف في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون وعن القدوم على البلد التي وقع
بها وحديث سالم بن عبد الله يعني ابن عمر أن عمر إنما أنصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف
وحديث عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا بمعنى حديث عبد الرحمن بن
عوف وفيه زيادة في أوله وقد تقدم كل ذلك مشروخا في كتاب الطب ووقع في حديث أسامة هنا الوجه
بدل الطاعون وقوله فيذهب المرة وباقى الأخرى قال المهلب يتصور التحيل في الفرار من الطاعون
بان يخرج في تجارة أو لز يارة مثلا وهو ينوي بذلك الفرار من الطاعون واستدل ابن الباقلاني
بقصة عمر على أن الصحابة كانوا يقدمون خبر الواحد على القياس لأنهم اتفقوا على الرجوع
اعتمادا على خبر عبد الرحمن بن عوف وحده بعد أن ركبوا المشقة في المسير من المدينة إلى الشام ثم
رجعوا ولم يدخلوا الشام ﴿ قوله باب ﴾ في الهبة والشقة أي كيف تدخل الحيلة فيها معا
ومنفردين ﴿ قوله وقال بعض الناس ان وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتال
في ذلك ﴾ أي بان تواطع الموهوب له على ذلك والافالفة لا تتم الا بالقبض واذ قبض كان بالخيار
في التصرف فيها ولا يتم بالوهاب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد من المواطاة بان لا يتصرف فيها
ليتيم الحيلة ﴿ قوله ثم رجع الوهاب فيها لآزكاة على واحد منهما فخالف الرسول صلى الله عليه وسلم
في الهبة وأسقط الزكاة ﴾ قال ابن بطال اذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك لها فاذا حال عليها
الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور والافيا يوهب
للولد فان رجع فيها الاب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن ﴿ قلت ﴾ فان رجع فيها قبل الحول
صح الرجوع ويستأنف الحول فان كان فعل ذلك ليريد اسقاط الزكاة سقطت وهو آثم مع ذلك وعلى
طريقة من يبطل الحيل مطلقا لا يصح رجوعه لثبوت النهي عن الرجوع في الهبة ولا سيما اذا قارن
ذلك التحيل في اسقاط الزكاة وقوله فخالف الرسول صلى الله عليه وسلم يعني خالف ظاهر حديث
الرسول وهو النهي عن العود في الهبة وقال ابن التين مراده ان مذهب أبي حنيفة أن من سوى
الوالدين يرجع في هبته ولا يرجع الوالد فيما وهب لولده وهو خلاف قوله صلى الله عليه وسلم
لا يحمل لرجل أن يعطي عطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده ومثل الذي يرجع في عطيته كالكلب
يعود في قيئه ﴿ قلت ﴾ فعلى هذا إنما أخرج البخاري حديث ابن عباس للإشارة إلى ما ورد في بعض
طرق الحديث وهو مخرج عند أبي داود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الهبة
وهذه الجمهور منهم الشافعي إلى أن الزكاة تجب على المتهب مدة مكث المال عنده ثم ذكر في
الباب ثلاثة أحاديث الحديث الاول ﴿ قوله سفيان ﴾ هو الثوري وقد تقدم شرح حديث ابن

وأَسْقَطَ الزَّكَاةَ حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

عبد الله قال إنما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل مالم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة * وقال بعض الناس الشفعة للجوار ثم عمداً ما رده فباطله * وقال إن اشترى دار فخاف أن يأخذها الجار بالشفعة فاشترى سهماً من مائة سهم ثم اشترى الباقي وكان للجار الشفعة والسهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار وله أن يمتثل في ذلك * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت عمرو بن الشريد قال جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي فأنطلقت معه إلى سعد فقال أبو رافع للمسور ألا تأمر هذا أن يشتري من بيتي الذي في داري لأزيد به على أربع مائة أماناً منجمة قال أعطيت خمسمائة نقداً فمنعته ولولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بسقيته ما بعته أو قال ما أعطيتك قلت لسفيان إن معمر الم يقل هكذا

(١) قوله (مقطعة أو منجمة)

كذا في نسخ الشرح ونسخ المتن التي بيدنا إما مقطعة

عباس في كتاب الهبة الحديث الثاني حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة وظاهره أنه لا شفعة للجار لأنه نفي الشفعة في كل مقسوم كما تقدم تقريره (قوله وقال بعض الناس الشفعة للجوار) بكسر الجيم من المجاورة أي تشرع الشفعة للجوار كما تشرع للشراب (قوله ثم عمداً ما رده) الشين المعجمة ولبعضهم بالمهملة (قوله فباطله) أي حيث قال لا شفعة للجار في هذه الصورة وقال إن اشترى داراً أي أراد شراءها كاملة فخاف أن يأخذها الجار بالشفعة فاشترى سهماً من مائة سهم ثم اشترى الباقي كان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار قال ابن بطال أصل هذه المسئلة إن رجلاً أراد شراء دار فخاف أن يأخذها جاره بالشفعة فسال أبا حنيفة كيف الحليلة في إسقاط الشفعة فقال له اشتر من سهمها واحدًا ثم اشتر من مائة سهم قصير ثم يكال المال كلها ثم اشتر منه الباقي قصير أنت أحق بالشفعة من الجار لأن الشريك في المشاع أحق من الجار وإنما أمره بأن يشتري سهماً من مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد لحقارته وقلة انتفاعه به قال وهو ذا ليس فيه شيء من خلاف السنة وإنما أراد البخاري الزامهم التناقض لأنهم احتجوا في شفعة الجار بحديث الجار أحق بسبقه ثم يحيلوا في إسقاطها بما يقتضي أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى والمعروف عند الحنفية أن الحليلة المذكورة لأبي يوسف وأما محمد بن الحسن فقال يكره ذلك أشد الكراهية لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشفيع فالذي يمتثل لإسقاطها بمنزلة التناصص الذي لا ضرر بالغير وذلك مكروه ولا سيما إن كان بين المشتري وبين الشفيع عداوة ويتضرر من مشاركته ثم إن محل هذا إنما هو فيمن احتال قبل وجوب الشفعة أما بعده كمن قال للشفيع خذ هذا المال ولا تطالبني بالشفعة فرفض وأخذ فان شفعته تبطل اتفاقاً انتهى * الحديث الثالث (قوله سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن إبراهيم بن ميسرة) في رواية الجدي أخذ المسور بن مخرمة بيدي فقال انطلق بنا إلى سعد بن أبي وقاص فخرجت معه وإن يده على منكبي فأنطلقت معه إلى سعد بن أبي وقاص وهو خال المسور وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة بسياق مخالف لهذا فإنه قال عن عمرو بن الشريد قال وقعت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخرمة فوضع يده على إحدى منكبي ويجمع بأن المسور إنما وضع يده على منكبي عمرو بعد أن وصل معه إلى منزل سعد كما هو ظاهر رواية الجدي ويحتمل أن يكون وضعها أولاً ثم اتفق دخول عمرو وقبله ثم دخل المسور فاعاد وضع يده على منكبيه (قوله فقال أبو رافع) زاد في رواية ابن جريج مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ألا تأمر هذا) يعني سعد بن أبي وقاص والمراد أن يسأله أو يشير عليه (قوله بيتي الذي) كذا طم بالافراد وللشك شبهة في بيتي الذين بالتثنية ورواية ابن جريج جازمة بالثاني فإن عنده فقال سعد والله ما ابتاعهما (قوله مقطعة أو منجمة) (١) شك من الراوي والمراد أنهما منجمة على تصدات مفارقة والتجم الوقت المعين (قوله قال أعطيت) بضم أوله على البناء للمجهول والقائل هو أبو رافع (قوله ما بعته) أي الشيء وفي رواية المستمل ما بعته بمحذوف المفعول وقوله أو قال ما أعطيتك هو شك من سفيان وجزم بهذا الثاني في رواية سفيان الثوري المذكورة في آخر الباب ووقع في رواية غير الكشميهني فيها أعطيتك بمحذوف الضمير (قوله قلت لسفيان) القائل هو علي بن المديني (قوله إن معمر الم يقل هكذا) يشير إلى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن

قال لكنه قاله لي هكذا وقال بعض الناس اذا اراد ان يبيع الشفعة فله ان يمتثل حتى

٢٨١

يبطل الشفعة فيبالبائع المشتري

الشري يد عن أبيه بالحديث دون القصة أخرجه النسائي والمراد على هذا بالمخالفة ابدال الصحابي
بصحابي آخر وهذا هو المعتمد وقال الكرماني يريد أن معمر لم يقل هكذا أي بان الجار أحق بل قال
الشفعة بزيادة لفظ الشفعة انتهى ولفظ معمر الذي أشرت إليه الجار أحق بسبقه كرواية أبي رافع
سواء والذي قاله الكرماني لأصل له وما أدري ما مستنده فيه (قوله قال لكنه) يعني ابراهيم بن
ميسرة (قاله لي هكذا) وفي رواية الكشميهني قال يحذف الهاء وقد تقدم في كتاب الشفعة ما حكاه
الترمذي عن البخاري ان الطريقتين صحيحان وانما صححه ما لان الثوري وغيره تابعوا سفيان بن
عيينة على هذا الاسناد ولان عبيد الله بن عبد الرحمن الطائفي وعمر بن شعيب وياه عن عمرو بن
الشويع عن أبيه وتقدم ان ابن جريج رواه عن ابراهيم بن ميسرة كافي هذا الباب ورواه ابن جريج
أيضا عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشري يد عن أبيه أخرجه النسائي ولعل ابن جريج انما أخذه
عن عمرو بن شعيب بواسطة ابراهيم بن ميسرة فانه ذكره عن عمرو بن شعيب بالغنة ولم ينف
الكرماني على شيء من هذا فقال ما تقدم قال المهلب مناسبة ذكر حديث أبي رافع أن كل ما جعله النبي
صلى الله عليه وسلم حقا لشخص لا يحل لاحد ابطاله بحيلة ولا غيرها (قوله وقال بعض الناس اذا اراد ان
يقطع الشفعة) (٣) كذا للاصيلي ولا يذعن غير الكشميهني ولا آخرين يمنع ورجع عياض
الاول وقال هو تغيير من النسخ وقال الكرماني يجوز ان يكون المراد لازم المنع وهو - والازالة عن الملك
(قوله فيبالبائع للمشتري الدار ويحدها) بماتين وتشديد أي بصف حدودها التي تميزها وقال
الكرماني في بعض النسخ ونحوها وهو أظهر (قوله ويدفعها اليه ويعرضه المشتري ألف درهم) يعني
مثلا فلا يكون للشفيع فيها شفعة) أي ويشترط ان لا يكون العوض المذكور مشروطا لو كان
أخذها الشفيع بقيته وانما سقطت الشفعة في هذه الصورة لان الهبة ليست معاوضة محضة فاشبهت
الارث قال ابن التين اراد البخاري أن يبين أن ما جعله النبي صلى الله عليه وسلم حقا للجار لا يحل له ابطاله
ثم ذكر البخاري حديث أبي رافع مختصرا من طريق سفيان وهو الثوري عن ابراهيم بن ميسرة
وساقه في آخر كتاب الحيل أتم منه وفيه نصريح سفيان بتحديث ابراهيم له به (قوله وقال بعض الناس
ان اشترى نصيب دار فاراد ان يبطل الشفعة وهب) أي ما اشتراه لابنه الصغير (ولا يكون عليه عین)
أي لان الهبة لو كانت لكبير وجب عليه اليمين فتعجيل في اسقاطها يجعلها للصغير قال ابن بطال انما قال
ذلك لان من وهب لابنه شيئا فعل ما يباح له فعله والهبة لابن الصغير قبلها الاب لو لده من نفسه وأشار
باليمين الى مال الوهب لاجنبى فان للشفيع أن يخلف الاجنبى ان الهبة حقيقة وانما جرت بشرطها
والصغير لا يخلف لكن عند المالكية أن أباء الذي قبل له يخلف بخلاف ما اذا وهب للغريب وعن مالك
لا تدخل الشفعة في الموهوب مطلقا وهو الذي في المدونة (قوله باب احتيال العامل ليهدي
له) ذكر فيه حديث أبي جريد الساعدي في قصة ابن التبية وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وتقدمت
نهيته وضبط التبية في كتاب الزكاة ويأتي استيفاء شرحه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى
ومطابقته للترجمة من جهة ان تملكه ما أهدي له انما كان له كونه عاملا فاعتقد أن الذي أهدي
له يستبد به دون اصحاب الحقوق التي عمل فيها فبين له النبي صلى الله عليه وسلم ان الحقوق التي عمل
لاجلها هي السبب في الاهداء له وان له لو أقام في منزله لم يهد له شيء فلا ينبغي له ان يستعملها بمجرد كونها
وصلت اليه على طريق الهدية فان ذلك انما يكون حيث يتم بعض الحق له وقوله في آخره بصر عيني
وسمع اذني بفتح الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح السين المهملة وكسر الميم قال المهلب حيلة العامل

الدار ويحدها ويدفعها
اليه ويعرضه المشتري ألف
درهم فلا يكون للشفيع
فيها شفعة * حدثنا محمد بن
يوسف حدثنا سفيان عن
ابراهيم بن ميسرة عن عمرو
ابن الشري يد عن أبي رافع
أن سعدا ساومه بيتا
باربعمائة مثقال فقال
لولا أني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
الجار أحق بسبقه لما
أعطيتكه * وقال بعض
الناس ان اشترى نصيب
دار فاراد ان يبطل الشفعة
وهب ما اشتراه لابنه
الصغير ولا يكون عليه
يمين (باب احتيال العامل
ليهدي له) * حدثنا عبيد
ابن اسمعيل حدثنا أبو
أسامة عن هشام عن أبيه
عن أبي جريد الساعدي
قال استعمل رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلا
على صدقات بني سليم يدعى
ابن التبية فلما جاء حاسبه
قال هكذا مالكم وهذا هدية
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فهل جلست في
بيت أبيلك وأملت حتى تأتيلك
هديثك ان كنت صادقا ثم

(٣) قوله ان يقطع الشفعة
كذا في نسخ الشرح وهي
روايته والذي في نسخ

وهذا هدية أهديت لي
أفلا جلس في بيت أبيه
وأمه حتى تأتيه هديته
والله لا يأخذ أحد منكم
شيأ بغير حقه الا لقي الله
يوم القيامة
فلا عرف أحد منكم لقي
الله بحمل بغير الرغاء أو
بقرة لها خوار أو شاة تبيع
ثم رفع يديه حتى رى
بياض ابطنه يقول اللهم
هل بلغت بصر عيني
وسمع أذني * حدثنا أبو
نعيم حدثنا سفيان عن
ابراهيم بن ميسرة عن
عمرو بن الشريد عن أبي
رافع قال قال لنا النبي صلى
الله عليه وسلم الجار أحق
بسقيته * وقال بعض الناس
ان اشترى دارا به شرين
ألف درهم فلا بأس أن
يحتال حتى يشتري الدار
بعشرين ألف درهم
وينفقه تسعة آلاف درهم
وتسعمائة درهم وتسعة
وتسعين وينفقه دينار اربعا
بقي من العشرين ألف
فان طلب الشفيع أخذها
بعشرين ألف درهم والا
فلا سبيل له على الدارقان
استحققت الدار رجع
المشتري على البائع بما
دفع اليه وهو تسعة آلاف
درهم وتسعمائة وتسعة
وتسعون درهما ودينار

ليهدى له تقع بان يسمع بعض من عليه الحق فذلك قال هلا جلس في بيت أمه لينظر هل يهدى له فاشار
الي أنه لو لا الطمع في وضعه من الحق ما أهدي له قال فأوجب النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الهدية وضمها
الى اموال المسلمين كذا قال ولم أقف على أخذ ذلك منه صريحا قال ابن بطال دل الحديث على ان الهدية
للعامل تكون لشكر معروفه أو للتعجب اليه أو للطمع في وضعه من الحق فاشار النبي صلى الله عليه
وسلم الى أنه فيما يهدى له من ذلك كاحد المسلمين لافضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به انتهى
والذي يظهر ان الصورة الثالثة ان وقعت لم تحمل للعامل جز ما وما قبلها في طرف الاحتمال وسياتي
مزيد لهذا في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان الخ) كذا وقع للاكثر
هذا الحديث وما بعده متصلا باب احتيال العامل وأظنه وقع هنا تقديم وتأخير فان الحديث وما بعده
يتعلق باب الهبة والشفعة فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها ومن ثم قال الكرماني انه من تصرف
النقطة وقد وقع عند ابن بطال هنا باب بلا ترجه ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر باب احتيال العامل
وعلى هذا فلا إشكال لانه حينئذ كالفصل من الباب ويحتمل ان يكون في الاصل بعد قصة ابن اللثبية
باب بلا ترجه فسقطت الترجمة فقط أو يفيض لها في الاصل (قوله وقال بعض الناس ان اشترى دارا)
أي أراد شراء دار بعشرين ألف درهم فلا بأس ان يحتال أي على اسقاط الشفعة حتى يشتري الدار
بعشرين ألف درهم وينفقه أي ينقذ البائع التسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعة وتسعين وينفقه
دينارا ما بقي من العشرين ألف أي مصارفة عنها فان طالبه الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم أي
ان رضى بالشحن الذي وقع عليه العقد والافلاس ليل له على الدار أي لسقوط الشفعة لكونه امتنع من بذل
الثمن الذي وقع به العقد (قوله فان استحققت الدار) بلفظ المجهول أي ظهرت مستحقة لغير البائع رجع
المشتري على البائع بما دفع اليه وهو تسعة آلاف الخ أي لكونه القدر الذي تسلمه منه ولا يرجع عليه
بما وقع عليه العقد لان المبيع حين استحق أي لغير انتفض الصنف أي الذي وقع بين البائع والمشتري
في الدار المذكورة بالدينار ووقع في رواية الكشميهني في الدينار وهو أوضح (قوله فان وجد به هذه الدار
عيبا ولم تستحق) أي لم يخرج مستحقة فانه يرد ما عليه بعشرين ألفا أي وهذا تناقض بين ومن ثم
عقبه بقوله فاجاز هذا الخداع بين المسلمين والفرق عندهم ان البيع في الاول كان مبيعا على شراء الدار
وهو منفسخ ويلزم عدم انتفاض في المجلس فليس له ان يأخذ الا ما أعطاه وهو الدراهم والدينار بخلاف
الرد بالعيب فان البيع صحيح وانما ينفسخ باختبار المشتري وأما بيع الصنف فكان وقوعه صحيحا
فلا يلزم من فسخ هذا بطلان هذا وقال ابن بطال انما خص القدر من الذهب والفضة بالمثال لان
بيع الفضة بالذهب متفاضلا اذا كان يدايبس جازيا لا جاع فبني القائل أصله على ذلك فاجاز صرف
عشرة دراهم ودينار باحد عشر درهما جعل العشرة دراهم بعشرة دراهم وجعل الدينار بدرهم ومن
ثم جعل في الصورة المذكورة الدينار بعشرة آلاف لانه تعظم الشفيع الثمن الذي انعمت عليه
الصيغة فيترك الاخذ بالشفعة فسقط شفيعه ولا التفات الى ما تقدمه لان المشتري تجاوز للبائع عند
النقد وخالف مالك في ذلك فقال المراعي في ذلك النقد الذي حصل في يد البائع فيه ياخذ الشفيع بدليل
الاجماع على انه في الاستحقاق والرد بالعيب لا يرجع الا بما تقدمه والى ذلك أشار البخاري الى تناقض
الذي احتال في اسقاط الشفعة حيث قال فان استحققت الدار أي ان ظهر انها مستحقة لغير البائع الخ فدل
على انه موافق للجماعة في ان المشتري عند الاستحقاق لا يرد الا ما قبضه وكذلك الحكم في الرد بالعيب
انتهى ملخصا موضحا وقال الكرماني التمكنة في جعله الدينار في مقابلة عشرة آلاف ودرهم ولم

يجعله في مقابلة عشرة آلاف فقط لان الثمن في الحقيقة عشرة آلاف بقرينة تقدر هذا المقدار فلو
 حمل العشرة والدينار في مقابلة الثمن الحقيقي للزم الرب بخلاف ما اذا نقص درهم فان الدينار في مقابلة
 ذلك الواحد والالف الواحد في مقابلة الالف الواحد بغير تفاضل وقال المهلب مناسبة هذا
 الحديث لهذه المسئلة ان الخبر لما دل على ان الجار أحق بالمبيع من غيره مراعاة لحقه لزم ان يكون أحق
 أن يرفق به في الثمن ولا يقام عليه عروض باكثر من قيمتها وقد فهم اصحابنا وراوى الخبر هذا القدر
 فقدم الجار في العقد بالثمن الذي دفعه اليه على من دفع اليه أكثر منه بقدر ربحه مراعاة لحق الجار
 الذي أمر الشارع بمراعاته (قوله فأجاز هذا الخداع) أى الحيلة في إيقاع الشريك في الغبن الشديد ان
 أخذ بالشفعة أو بإبطال حقه ان ترك خشية من الغبن في الثمن بالزيادة الفاحشة وانما أورد البخاري
 مسئلة الاستحقاق التي مضت ليدل بها على انه كان قاصدا للحيلة في ابطال الشفعة وعقب بذلك
 مسئلة الرد بالعيب اي بين انه محكم وكان مقتضاه انه لا يرد الا ما قبضه لازاءا عليه (قوله قال النبي صلى
 الله عليه وسلم يبيع المسلم لاداء ولا خبثه) قال ابن التين ضبطناه بكسر الخاء المعجمة وسكون الموحدة
 بعدها مثله وقيل هو بضم أوله لغتان قال أبو عبيد وهو ان يكون البيع غير طيب كان يكون من قوم لم
 يحل سبهم لعهده تقدم لهم قال ابن التين وهذا في عهدة الرقيق (قلت) انما خصه بذلك لان الخبر انما ورد
 فيه قال والغائلة ان ياتي أمر امرأ كالتدليس ونحوه (قلت) والحديث المذكور طرف تقدم بكأله
 في أوائل كتاب البيوع من حديث العداة بفتح العين وتشديد الدال المهملتين وهو رواه ابن خالده
 اشترى من النبي صلى الله عليه وسلم عبدا أو أمة وكتب له العهدة هذا ما اشترى العداة من محمد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا أو أمة لاداء ولا غائلة ولا خبثه يبيع المسلم للمسلم وسنده حسن وله
 طرق الى العداة وذكره نال تفسير الغائلة بالسرقفة والاباق ونحوهما من قول قتادة قال ابن بطال
 فيه تنفاد من هذا الخبر انه لا يجوز الاحتيال في شيء من بيعوع المسلمين بالصرف المذكور ولا غيره
 (قلت) ووجهه ان الحديث وان كان لفظه لفظ الخبر لكن معناه النهي ويؤخذ من عمومته ان
 الاحتيال في كل بيع من بيعوع المسلمين لا يحل فيدخل فيه صرف دينار بأكثر من قيمته ونحو ذلك
 (قوله في آخر الباب حدثنا مسدد حدثنا يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري وقوله ان أبا رافع ساوم
 سعد بن مالك هو ابن أبي وقاص وعند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري بالشك ان
 سعدا ساوم أبا رافع أو أبا رافع ساوم سعدا ولا أثر لهذا الشك وقوله يتأبار بمائة مثقال فيه بيان الثمن
 المذكور (قوله قال وقال لولا اني سمعت الخ) القائل الاول عمرو بن الشريد والثاني أبو رافع وقد بيناه
 عبد الرحمن بن مهدي في روايته ولفظه فقال أبو رافع لولا اني سمعت الخ وقد تقدمت مباحته والله الحمد
 وخاتمة اشتمل كتاب الحيل من الاحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا المعلق منها واحد
 وسائرهما وصول وكأها مكررة فيه وفيما تقدم وفيه أثر واحد عن أيوب والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب التعبير)

﴿ قوله باب ﴾ بالتنوين (أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا
 الصالحة) كذا اللغني والقاسبي ولا يذرمثله الا أنه ساقط له عن غير المستعمل لفظ باب ولغيرهم
 باب التعبير وأول ما بدى به الى آخره ولا اسماعيل في كتاب التعبير ولم يزد وثبتت البسملة ولا

قال فأجاز هذا الخداع بين
 المسلمين قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم يبيع
 المسلم لاداء ولا خبثه ولا
 غائلة * حدثنا مسدد حدثنا
 يحيى عن سفيان حدثني
 إبراهيم بن ميسرة عن
 عمرو بن الشريد أن أبا
 رافع ساوم سعد بن مالك
 يتأبار بمائة مثقال قال
 وقال لولا اني سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول
 الجار أحق بسقبة
 ما أعطيتك

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب التعبير ﴾

باب أول ما بدى به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 من الوحي الرؤيا

للجميع والتميز خاص بتفسير الرؤيا وهو العبور من ظاهرها الى باطنها وقبل النظر في الشيء فيعتبر
 بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاية الازهرى وبالأول جزم الراغب وقال أصله من العبء بفتح ثم
 سكون وهو التجاوز من حال الى حال وخصوا تجاوز الماء بسباحة أو في سفينته أو غيرها بالمفظة العبور
 بضمين وعبر القوم اذا ما توافوا كما أنهم جازوا القنطرة من الدنيا الى الآخرة قالوا الاعتبار والعبرة الحالة
 التي يتوصل بها من معرفة المشاهد الى ما ليس بمشاهد ويقال عبرت الرؤيا بالتخفيف اذا فسرتها وعبرتها
 بالتشديد للمبالغة في ذلك واما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعلى وقد تسهل الهمة
 وقال الواحدى هي في الأصل مصدر كإيسرى فلما جعلت اسما لما يتخيله النائم أجريت بحرى الاسماء
 قال الراغب والرؤية بالهاء ادراك المرء بحاسة البصر وتطلق على ما يدرك بالتخيل نحو ارى ان زيد امسافر
 وعلى التفكير النظري نحو انى ارى ما لا ترون وعلى الراى وهو اعتقاد احد النقيضين على غلبة الظن
 انتهى وقال القرطبي في المفهم قال بعض العلماء وقد تجبىء الرؤيا بمعنى الرؤية كقوله تعالى وما جعلنا الرؤيا
 التي اريناك الا فتنة للناس فزعم أن المراد بها ما رآه النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء من العجائب
 وكان الاسراء جميعه في اليلة فظة (قلت) وعكسه بعضهم فزعم انه حجة لمن قال ان الاسراء كان زمانا
 والاول المعتمد وقد تقدم في تفسير الاسراء قول ابن عباس انها رؤيا عين ويحتمل ان تكون الحكمة في
 تسمية ذلك رؤيا لكون امور الغيب مخالفة لرؤية الشهادة فاشبهت ما في المنام وقال القاضي ابو بكر بن
 العربي الرؤيا ادراكات علقها الله تعالى في قلب العبد على يدى ملك او شيطان اما باسمائها اى حقيقة قمتها
 واما بكنائها اى بعبارتها واما تخليط وتظهيرها في اليلة فاطرافها فادتاى على نسق في قصد وقد تانى
 من رسالة غير محصلة هذا حاصل قول الاستاذ ابي اسحق قال وذهب القاضي ابو بكر بن الطيب الى
 انها اعتقادات واحتج بان الراى قد يرى نفسه بهيمة او طائر امثلا وليس هذا ادراكا فوجب ان يكون
 اعتقادا لان الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد قال ابن العربي والاول اولى والذي يكون من قبيل
 ما ذكره ابن الطيب من قبيل المثل فالادراك انما يعلق به لا باصل الذات انتهى ملخصا وقال المازرى كثر
 كلام الناس في حقيقة الرؤيا وقال فيها غير الاسلاميين أقاويل كثيرة منكورة لانهم حادوا الوقوف
 على حقائق لا تدرك بالعقل ولا يقوم عليها برهان وهم لا يصدقون بالسمع فاضطربت اقوالهم فمن
 ينتمى الى الطب ينسب جمع الرؤيا الى الاخلاط فيقول من غلب عليه البلغم رآى انه يسبح في الماء ونحو
 ذلك لمناسبة الماء طبيعة البلغم ومن غلبت عليه الصفراء رآى النيران والصعود في الجو وهكذا الى
 آخره وهذا وان جوزوه العقل وجازان يجزى الله العادة به لكنه لم يقم عليه دليل ولا طردت به عادة
 والقطع في موضع التجويز غلط ومن ينتمى الى الفلسفة يقول ان صور ما يجرى في الارض هي في
 العالم العلوى كالنفوش فاحاذى بعض النفوش منها ان تنفس فيها قال وهذا اشد فسادا من الاول لكونه
 محكما لا برهان عليه والانتفاش من صفات الاجسام واسكن ما يجرى في العالم العلوى الاعراض
 والاعراض لا يتنفس فيها قال والصحيح ما عليه اهل السنة ان الله يخلق في قلب النائم اعتقادات كما
 يخلقها في قلب اليقظان فاذا خلقها فكانه جهام اعلم على امور اخرى يخلقها في ثاني الحال ومهم ما وقع
 منها على خلاف المعتقد فهو كما يقع لليقظان وتظيره ان الله خلق الغيم علامة على المطر وقد يتخلف وتلك
 الاعتقادات تقع تارة بمحضرة الملك فيقع بعدها ما يسر أو بمحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعلم
 عند الله تعالى وقال القرطبي سبب تخليط غير الشرعيين اعراضهم عما جاءت به الانبياء من الطريق
 المستقيم وبيان ذلك ان الرؤيا نغاهى من ادراكات النفس وقد غيب عنا علم حقيقة اى النفس واذا كان
 كذلك فالاولى ان لا تعلم علم ادراكاتها بل كثير مما انكشف لنا من ادراكات السمع والبصر انما تعلم منه

امور جليلة لا تفصيله ونقل القرطبي في المفهم عن بعض اهل العلم ان الله تعالى ملكا يعرض المرئيات على المحلل المدرك من النائم فيمثل له صورة محسوسة فتارة تكون أمثلة لما يقع في الوجود وتارة تكون أمثلة لما ان معقولة وتكون في الحالين مبشرة ومنسذرة قال ويحتاج فيما نقله عن الملك الى توفيق من الشرع والافجائز ان يخلق الله تلك المثالات من غير ملك قال وقيل ان الرؤيا اندراك أمثلة منضبطة في التخيل جعلها الله أعلاما على ما كان أو يكون وقال القاضي عياض اختلف في النائم المستغرق قليل لا تصح رؤياه ولا ضرب المثل له لان هذا لا يدرك شيئا مع استغراق أجزاء قلبه لان النوم يخرج الحس عن صفات التمييز والطن والتخيل كما يخرج عن صفة العلم وقال آخرون بل يصح للنائم مع استغراق أجزاء قلبه بالنوم ان يكون ظانا ومتخيلا وأما العلم فلا لان النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة نعم ان كان بعض أجزاء قلبه لم يحل فيه النوم فيصح وبه يضرب المثل وبه يرى ما يتخيله ولا تكليف عليه حينئذ لان رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا صفة الميزان بما بقيت فيه بقية يدرك بها ضرب المثل وأيده القرطبي بان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام عينه ولا ينام قلبه ومن ثم احتراز القائل بقوله المدرك من النائم ولذا قال منضبطة في التخيل لان الرائي لا يرى في منامه الا من نوع ما يدركه في اليقظة بحسبه الا ان التخيلات قد تتركب له في النوم تركيبا يحصل به صورة لا عهد له بها يكون علما على امر نادركن رأى رأس انسان على جسد فرس له جناحان مثلا وأشار بقوله أعلاما الى الرؤيا الصحيحة المنتظمة الواقعة على شروطها وأما الحديث الذي أخرجه الحاكم والعقيلي من رواية محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال لقي عمر عليا فقال يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فأنها ما يصدق ومنها ما يكذب قال نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد ولا أمة ينام فيميتي نوما الا يخرج بروحه الى العرش فالذي لا يستيقظ دون العرش قتلك الرؤيا التي تصدق والذي يستيقظ دون العرش قتلك الرؤيا التي تكذب قال الذهبي في تلخيصه هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف واعل الآفة من الراوي عن ابن عجلان (قلت) هو أزهر بن عبد الله الأزدي الخراساني ذكره العقيلي في ترجمته وقال انه غير محفوظ ثم ذكره من طريق أخرى عن اسراييل عن أبي اسحق عن الحرث عن علي بن فضال عن كرفيه اختلاف في وقفه ورفعته وذكر ابن القيم حديثا مرفوعا غير معزوان رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام ووجه الحديث المذكور في نوادر الاصول للترمذي من حديث عبادة بن الصامت أخرجه في الاصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمرو وهو واه وفي سنده جنييد (١) قال ابن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عبادة قال قال الحكماء قال بعض اهل التفسير في قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أي في المنام ورؤيا الانبياء وحى بخلاف غيرهم فالوحى لا يدخله خلل لانه محروس بخلاف رؤيا غير الانبياء فانهم اقد يحضرها الشيطان وقال الحكماء أيضا وكل الله بالرؤيا ملكا اطلع على أحوال بني آدم من اللوح المحفوظ فينسخ منها ويضرب لكل على قصته مثلا فاذا نام مثل له تلك الاشياء على طريق الحكمة لتكون له بشرى أو نذارة أو معاتبة والا تدمى قد تسلط عليه الشيطان لشدة العداوة بينهما فهو يكيد به بكل وجه ويريد افساد أموره بكل طريق فيلبس عليه رؤياه اما بتغليظه فيها واما بغفلته عنها ثم جميع المرائي تنحصر على قسمين الصادقة وهي رؤيا الانبياء ومن تبعهم من الصالحين وقد تقع لغيرهم بندور وهي التي تقع في اليقظة على وفق ما وقعت في النوم والاضغاث وهي لا تنذر شي وهي

(١) قوله جنييد في نسخة أخرى حسين قلبه حرر

انواع الاول تلاعب الشيطان ليحزن الرائي كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يتبعه أو رأى أنه واقع في هول ولا يجد من ينجده ونحو ذلك الثاني أن يرى أن بعض الملائكة تأمره أن يفعل المحرمات مثلا ونحوه من الحال عقلا الثالث أن يرى ما تحدث به نفسه في اليقظة أو يتمناه فيراه كما هو في المنام وكذا رؤية ما جرت به عادته في اليقظة أو ما يغلب على مزاجه ويقع عن المستقبل غالبا وعن الحال كثيرا وعن الماضي قليلا ثم ساق المصنف حديث عائشة في بدء الوحي رفد ذكره في أول الصحيح وقد شرحته هنا ثم استدركت ما فات من شرحه في تفسيره بأسماء ربك وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره في الموضوعين غالبا مما يستفاد من شرحه ومداره على الزهري عن عروة عن عائشة وقد ساقه في المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري ولكنه ساقه على لفظه في أول الكتاب في قرينه في التفسير بيونس بن يزيد وساقه على لفظه ثم قرنه هنا بعمر وساقه على لفظه وقوله هنا أنبا نامعمر قال قال الزهري فإخبرني عروة وقع عند مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه وأخبرني بالواليا بالفاء وهذه الفاء معقبة لشيء محذوف وكذلك الواو عاطفة عليه وقد بينه البيهقي في الدلائل حيث أخرج الحديث من وجه آخر عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير مر سلفه ذكر قصة بدء الوحي مختصرة ونزول اقرأ باسم ربك إلى قوله خلق الإنسان من علق قال محمد بن النعمان فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك قال الزهري فسمعت عروة بن الزبير يقول قالت عائشة فذكر الحديث مطولا (قوله الصالحة) في رواية عقيل الصادقة وهما بمعنى واحد بالنسبة إلى أمور الآخرة في حق الأنبياء وأما بالنسبة إلى أمور الدنيا فالصالحة في الأصل أخص فروا بالنبي كلها صادقة وقد تكون صالحة وهي الأكثر وغير صالحة بالنسبة للدنيا كما وقع في الرؤيا يوم أحد وأما رؤيا غير الأنبياء فبينهما عموم وخصوص إن فسرنا الصادقة بأنها التي لا تحتاج إلى تعبير وأما إن فسرناها بأنها غير الواضحات فالصالحة أخص مطلقا وقال الامام نصر بن يعقوب الدينوري في التعبير القادري الرؤيا الصادقة ما تقع بعينه أو ما يعبر في المنام أو يخبر به مالا يكذب والصالحة ما يسر (قوله الإجابة مثل فلق الصبح) في رواية الكشميهني جاءت كرواية عقيل قال ابن أبي جرة أنها شبهها بفلق الصبح دون غيره لأن شمس النبوة كانت الرؤيا مبادئ أنوارها فما زال ذلك النور ينسج حتى اشرفت الشمس فمن كان باطنه نورا كان في التصديق بكريا كابي بكر ومن كان باطنه مظلما كان في التكذيب خفاشا كابي جهل وبقيّة الناس بين هاتين المنزلتين كل منهم قد مرأى أعطى من النور (قوله باتي حراء) قال ابن أبي جرة الحكمة في تخصيصه بالتخلي فيه أن المقيم فيه كان يمكنه رؤية الكعبة فيجتمع لمن يخلو فيه ثلاث عبادات الخلوة والتعبّد والنظر إلى البيت (قلت) وكأنه مما بقي عندهم من أمور التمرع على سنن الاعتكاف وقد تقدم أن الزمن الذي كان يخلف فيه كان شهر رمضان وإن قرشا كانت تفعله كما كانت تصوم عاشوراء ويزاد هنا أنهم انما لم يزارعوا النبي صلى الله عليه وسلم في غار حراء مع مزيد الفضل فيه على غيره لأن جده عبد المطلب أول من كان يخلف فيه من قریش وكانوا يعظموه جلالاته وكبر سنه فتبعه على ذلك من كان يتأله فكان صلى الله عليه وسلم يخلو بمكان جده وسلم له ذلك أعماه لكرامته عليهم وقد تقدم ضبط حراء وإن كان الأقصح فيه كسر أوله وبالمد وحكي تثليث أوله مع المد والقصر وكسر الراء والصرف وعدمه فيجتمع فيه عدة لغات مع قلّة أحرفه وتطهيره قباة لكن الخطأ في جزم بأن فتح أوله لحن وكذا ضمّه وكذا قصره وكسر الراء وزاد التميمي

الصالحة) * حدثنا يحيى ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر قال الزهري فإخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنهما قالت أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح فكان باتي حراء فيتنحّث فيه وهو والتعبّد

قوله على سنن في نسخة أخرى على سبيل والمعنى رمتاب اه مصععه

ترك الصرف وقال الكرماني ان كان الذي كسر الراء اراد الالمه فهو سائغ (قوله الليالي ذوات العدد)
قال الكرماني بمحمل الكثرة اذا الكثير يحتاج الى العدد وهو المناسب للمقام (قلت) اما كونه
المناسب فسلم واما الاول فلا لان عادتهم جرت في الكثير ان يوزن وفي القليل ان يعد وقد جزم الشيخ
أبو محمد بن أبي جرة بأن المراد به الكثرة لان العدد على قسمين فاذا أطلق أريد به مجموع القلة والكثرة
فكانها قالت ليالي كثيرة أي مجموع قسمي العدد وقال الكرماني اختلف في تعبدته صلى الله عليه وسلم
عابدا كان يتعبد ببناء على انه هل كان متعبدا بشرع سابق أولا والثاني قول الجمهور ومستندهم
انهم لو وجدوا نقل ولانه لو وقع لكان فيه تنفير عنه وبما اذا كان يتعبد قيل بما يلي اليه من أنوار
المعرفة وقيل بما يحصل له من الرؤيا وقيل بالتفكر وقيل باجتناب رؤية ما كان يقع من قومه ورجع
الاتمدي وجماعة الاول ثم اختلفوا في تعيينه على ثمانية أقوال آدم أو نوح أو إبراهيم أو موسى أو
عيسى أو أي شريعة أو كل شريعة أو الوقف (قوله فتزوده) في رواية الكشميني بحذف الضمير وقوله
لمثلها تقدم في بدء الوحي ان الضمير لليالي ويحتمل ان يكون للمرة أو الفعلة أو الخلوة أو العبادة ورجع
شيخنا البلقيني ان الضمير للسنة فذكر من رواية ابن اسعق كان يخرج الى حراء في كل عام شهرا
من السنة يتنسلق فيه يطعم من جاءه من المساكين قال وظاهره ان التزود لمثلها كان في السنة التي تليها
لامدة أخرى من تلك السنة وقد كنت قويت هذا في التفسير ثم ظهر لي بعد ذلك ان مدة الخلوة كانت شهرا
كان يتزود لبعض ليالي الشهر فاذا نفذ ذلك زاد رجع الى أهله فتزود قدر ذلك من جهة انهم لم يكونوا في
سعة بالغة من العيش وكان غالب زادهم اللبن واللحم وذلك لا يدخر منه كفاية الكهول ولا يسرع اليه
الفساد ولا سيما وقد وصف بانه كان يطعم من يرد عليه (قوله حتى فجئته الحق) حتى هنا على ما به من انتهاء
الغاية أي انتهى توجهه لغار حراء فجئته الملك فترك ذلك وقوله فجئته بفتح الفاء وكسر الجيم ثم همز أي
جاءه الوحي بفته قاله النووي قال فانه صلى الله عليه وسلم لم يكن متوقفا للوحي وفي اطلاق هذا الذي نظرت
فان الوحي كان جاءه في النوم مرارا قاله شيخنا البلقيني واسنده الى ما ذكره ابن اسعق عن عبيد بن عمير
انه وقع له في المنام نظير ما وقع له في البقعة من الغط والامر بالقراءة وغير ذلك انتهى وفي كون ذلك يستلزم
وقوعه في البقعة حتى يتوقعه نظرا فالاولى ترك الجزم بأحد الأمرين وقوله الحق قال الطبيب أي امر الحق
وهو الوحي أو رسول الحق وهو جبريل وقال شيخنا أي الأمر البين الظاهر أو المراد الملك بالحق أي الأمر
الذي بعث به (قوله فجاء الملك) تقدم في بدء الوحي الكلام على الفاء التي في قوله فجاءه الملك وانها التفسيرية
وقال شيخنا البلقيني يحتمل ان تكون للتعقيب والمعنى بجى الحق انكشف الحال عن امر وقع في القلب
فجاءه الملك عقبه قال ويحتمل ان تكون سببية أي حتى قضى بجى الوحي فسبب ذلك جاءه الملك (قلت)
وهذا اقرب من الذي قبله وقوله فيه يؤخذ منه رفع نوحهم من ظن ان الملك لم يدخل اليه الفارجل كلمة
والنبي صلى الله عليه وسلم داخل الغار والملك على الباب وقد عزوت هذه الزيادة في التفسير
للدلائل البهينة تبعنا شيخنا البلقيني ثم وجدتها هنا فكان العز واليه أولى فألحقت ذلك هنا قال شيخنا
البلقيني الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهدته في كلام ورقة وكما مضى في حديث جابر انه الذي جاءه
بحراء وقع في شرح الطب الحلي الملك هنا هو جبريل قاله السهيلي فتعجب منه شيخنا وقال هذا
لا خلاف فيه فلا يحسن عزوه لسهيلي وحده قال واللام في الملك لتعريف الماشية لانه لا أن يكون
المراد به ما عهد النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك لما كلفه في صباه أو اللفظ لعائشة وقصدت به
ما عهد من مخاطبة به انتهى وقد قال الاسماعيلي هي عبارة عما عرف بعد ان ملك وانما الذي في

اليالي ذوات العدد
ويتزود لذلك ثم يرجع الى
خديجة فتزوده لمثلها
حتى فجئته الحق وهو في
غار حراء فجاءه الملك فيه

الاصل فجاءه جاءه وكان ذلك الجاني مسلما فاخبر صلى الله عليه وسلم عنه يوم أخبر بمحقيقة جنسه وكان
الحامل على ذلك انه لم يتقدم له معرفة به انتهى وقد جاء التصريح بانه جبريل فاخرج أبو داود
الطيالسي في مسنده من طريق أبي عمران الجوني عن رجل عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اعتكف هو وخديجة توافق ذلك رمضان فخرج يوما فسمع السلام عليكم قال فظنت انه من
الجن فقال أبشر وافان السلام خير ثم رأى يوما آخر جبريل على الشمس له جناح بالمشرق وجنح
بالمغرب قال فهبت منه الحديث وفيه انه جاءه فكلمه حتى أنس به وظاهره ان جميع ما وقع له كان وهو
في الغار لكن وقع في مرسل عيسى بن عمير فاجلسني على درنوك فيه الياقوت واللؤلؤ وهو بضم الدال
والنون بينهما راء ساكنة نوع من البسط له نخل وفي مرسل الزهري فاجلسني على مجلس كريم معجب
وأفاد شيخنا ان سن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه جبريل في غار حراء كان أربعين سنة على المشهور ثم
حكى أقوالا أخرى قيل أربعين يوما وقيل عشرة أيام وقيل شهرين وقيل وستين وقيل وثلاثا وقيل
ونحسا قال وكان ذلك يوم الاثنين نهارا قال واختلف في الشهر فقيل شهر رمضان في سابع عشره وقيل
سابعه وقيل رابع عشره (قلت) ورمضان هو الرابع لما تقدم من انه الشهر الذي جاء فيه في حراء
فجاءه الملك وعلى هذا يكون سنة حينئذ أربعين سنة وستة أشهر واپس ذلك في الأقوال التي حكاهما
شيخنا ثم قال وسبباني ما يؤيد ذلك من قول من قال ان وحى المنام كان سنة أشهر قال شيخنا وقيل في
سابع عشرى شهر رجب وقيل في أول شهر ربيع الأول وقيل في ثامنائه انتهى ووقع في رواية
الطيالسي التي أشرت اليها ان محيى جبريل كان لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يرجع الى أهله
فاذاهو بجبريل وميكائيل فهبط جبريل الى الارض وبقي ميكائيل بين السماء والارض الحديث
فستفاد من ذلك ان يكون في آخر شهر رمضان وهو قول آخر يضاف لما تقدم ولعله أرجحها (قوله
فقال اقرأ) قال شيخنا ظاهره انه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكرامة ولا السلام فيحتمل
ان يكون سلم وحذف ذكره لانه معتاد وقد سلم الملائكة على ابراهيم حين دخلوا عليه
ويحتمل ان يكون لم يسلم لان المقصود حينئذ تفخيم الامر وتوهمه وقد تكون مشروعية ابتداء السلام
تعلق بالبشر لا من الملائكة وان وقع ذلك منهم في بعض الاحيان (قلت) والحالة التي سلموا فيها على
ابراهيم كانوا في سورة البشر فلا ترددها ولا يرد سلامهم على أهل الجنة لان أمور الآخرة مغايرة
لامور الدنيا غالبا وقد ذكرت عن رواية الطيالسي ان جبريل سلم أولا ولم ينقل انه سلم عند الامر
بالقراءة والله أعلم (قوله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم) هذا مناسب لسياق الحديث من أوله الى هنا
بلفظ الاخبار بطريق الارسل ووقع مثله في التفسير في رواية بدء نوحى اختلاف هل فيه قال ما أنا
بقارىء أو قلت ما أنا بقارىء وجمع بين اللفظين يونس عند مسلم قال قلت ما أنا بقارىء قال شيخنا
البليغى وظاهره ان عائشة سمعت ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون من مراسلات الصحابة
(قوله قلت ما أنا بقارىء فأخذتني فغطني) استدلل به على ان أفعل تردلتني ولم يذكره قاله شيخنا
البليغى ثم قال ويحتمل ان تكون على بابها الطلب القراءة على معنى ان الامكان حاصل (قوله فقال
اقرأ) قال شيخنا البليغى رحمه الله دللت القصة على ان مراد جبريل بهذا ان يقول النبي صلى الله عليه
وسلم نص ما قاله وهو قوله اقرأ أو اعلم بقل له قل اقرأ الى آخره لتلايظ ان لفظه قل أيضا من القرآن
(قلت) ويحتمل ان يكون السرفيسه الابتلاء في أول الامر حتى يترتب عليه ما وقع من الغط وغيره ولو
قال له في الأول قل اقرأ باسم ربك الخ لبادر الى ذلك ولم يقع ما وقع ثم قال شيخنا ويحتمل ان يكون جبريل

فقال اقرأ فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم ما أنا
بقارىء فأخذتني فغطني
حتى بلغ مني الجهد ثم
أرسلني فقال اقرأ فقلت
ما أنا بقارىء فأخذتني
فغطني الثانية

أشار بقوله اقرأ إلى ما هو مكتوب في النمط الذي وقع في رواية ابن اسحق فذلك قال له ما أنا بقارى أى
 أى لا أحسن قراءة الكتب قال والاول أظهر وهو انه أراد بقوله اقرأ التلطف بها (قلت) ويؤيده
 ان رواية عبيد بن عمير انما ذكرها عن منام تقدم بخلاف حديث عائشة فانه كان في البقعة ثم تكلم
 شيخنا على ما كان مكتوباً في ذلك النمط فقال اقرأ أى الصدر الذى أقرأه إياه وهى الآيات الاول من
 اقربا باسم ربك ويحتمل ان يكون جملة القرآن وعلى هذا يكون القرآن نزل جملة واحدة باعتبار ونزل
 منجماً باعتبار آخر قال وفي احضاره له جملة واحدة شارة الى ان آخره يكمل باعتبار الجملة ثم تكمل
 باعتبار الفصيل (قوله حتى بلغ منى الجهد) تقدم في بدء الوحي انه روى بنصب الدال ورفعها
 وتوجيهها وقال التورثتى لا ارى الذى قاله بالنصب الا وهم فانه يصير المعنى انه غطاه حتى استفرغ
 الملك قوته في ضغطه بحيث لم يبق فيه مزيد وهو قول غير سديد فان البنية البشرية لا تطيق استيفاء
 القوة الملكية لاسيما في مبتدأ الامر وقد صرح الحديث بانه داخله الرعب من ذلك (قلت) وما المانع
 ان يكون قواه الله على ذلك ويكون من جملة معجزاته وقد اجاب الطيبي بان جبريل لم يكن حينئذ على
 صورة الملكية فيكون استفرغ جهده بحسب صورته التى جاء بها حين غطاه قال واذا صحت الرواية
 اضمحل الاستبعاد (قلت) الترجيح هنا من بين لاتحاد القصص ورواية الرفع لاشكال فيها وهى التى
 ثبتت عن الاكثر ترجحت وان كان للاخرى توجيه وقد رجح شيخنا البلقيني بان فاعل بلغ هو الغط
 والتقدير بلغ منى الغط جهده أى غاية فيرجع الرفع والنصب الى معنى واحد وهو اولى قال شيخنا وكان
 الذى حصل له عند تلقى الوحي من الجهد مقدمة لما صار يحصل له من السكر عند نزول القرآن كما
 في حديث ابن عباس كان يعالج من التنزيل شدة وكذا في حديث عائشة وعمر بن الخطاب وغيرهم
 وهى حالة يؤخذ فيها عن جلال الدين من غير موت فهو مقام برزخى يحصل له عند تلقى الوحي ولما كان
 البرزخ العام ينكشف فيه لآيت كثير من الاحوال خص الله نبيه ببرزخ في الحياة يلقى اليه فيه
 وحيه المستعمل على كثير من الاسرار وقد يقع لكثير من الصلحاء عند الغيبة بالنوم أو غيره اطلاع
 على كثير من الاسرار وذلك مستمد من المقام النبوى ويشهد له حديث رؤيا المؤمن جزء من ستة
 واربعين جزءاً من النبوة كما سبأنى الامام به تريباً قال السهيلي تاويل الغطات الثلاثة على ما في
 رواية ابن اسحق انها كانت في النوم انه يقع له ثلاث شذائذ يتلى بها ثم يأتى الفرج وكذلك كان فانه
 لى ومن تبعه شدة اولى بالشعب لما صرتم قريش وثانية لما خرجوا وقعدوهم بالقتل حتى فروا الى
 الحبشة وثالثة لما هموا بما هموا به من المكربة كما قال تعالى واذا مكر بك الذين كفروا ليثبتوك الآية
 فصكك انت له العاقبة في الشذائذ الثلاث وقال شيخنا البلقيني ما ملخصه وهذه المناسبة حسنة ولا
 يتعين للنوم بل تكون بطريق الاشارة في البقعة قال ويمكن ان تكون المناسبة ان الامر الذى جاءه
 به ثقيل من حيث القول والعمل والنية او من جهة التوحيد والاحكام والاخبار بالغيب
 الماضى والآتى وأشار بالارسلات الثلاث الى حصول التيسير والتسهيل والتخفيف في الدنيا
 والبرزخ والاخرة عليه وعلى أمته (قوله فرجع بها) أى رجع مصاحباً لآيات الخس المذكورة
 (قوله ترجف بواديه) تقدم في بدء الوحي بلفظ قواده قال شيخنا الحكمة في العدول عن القلب الى
 الفؤاد ان الفؤاد دعاء القلب على ما قاله بعض أهل اللغة فاذا حصل للرعاة الرجفان حصل لما فيه فيكون
 في ذكره من تعظيم الامر ما ليس في ذكر القلب وأما بواديه فالمراد بها اللحمة التى بين المنكب والعنق
 جرت العادة بأنها تضطرب عند الفزع وعلى ذلك جرى الجوهري ان اللحمة المذكورة سميت

حتى بلغ منى الجهد ثم
 أرسلنى فقال اقرأ فقلت
 ما أنا بقارى فآخذنى
 فغطنى الثالثة حتى بلغ
 منى الجهد ثم أرسلنى
 فقال اقرأ باسم ربك الذى
 خلق حتى بلغ ما لم يعلم
 فرجع بها ترجف بواديه
 حتى دخل على خديجة
 فقال زملونى زملونى
 فزملوه حتى ذهب عنه
 الروح فقال يا خديجة ما لى
 واخبرها الخبر

وقال قد خشيت على
 فقال له كلا أبشر
 فوالله لا يخزيك الله أبدا
 إنك لتصل الرحم وتصديق
 الحديث وتحمل الكل
 وتكفي الضيف وتعين على
 نوائب الحق ثم اطلقت
 به خديجة حتى أتت به ورقة
 ابن نوفل بن أسد بن
 عبد العزى بن قصي وهو
 ابن عم خديجة أخو أبيها
 وكان امرأ تنصر في
 الجاهلية وكان يكتب
 الكتاب العربي فيكتب
 بالعربية من الإنجيل
 ما شاء الله أن يكتب وكان
 شيخا كبيرا قد عمى فقالت
 له خديجة أي ابن عم اسمع
 من ابن أخيك فقال ورقة
 ابن أخي ماذا ترى فآخبره
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ما رأى فقال ورقة هذا
 الناموس الذي أنزل على
 موسى باليتى فيها جذعا
 اكون حيا حين يخرجك
 قومك فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أو
 يخرجني هم فقال ورقة نعم
 لم يات رجل قط بما جئت به
 الا عودي وان يدركني
 يومك أنصرك نصرا
 مؤزرا ثم لم ينشأ ورقة أي
 توفي وقر الوحي فترة حتى
 حزن النبي صلى الله
 عليه وسلم فيما بلغنا حزنا

بلفظ الجمع وتعقبه ابن بري فقال البوادرجع بادرة وهي ما بين المنكب والعنق يعني أنه لا يختص
 بعض واحد وهو جيد فيكون اسناد الرجفان الى القلب لكونه محله والى البواد لانها مظهره وأما قول
 الداودي البواد والقواد واحد فان أراد ان مفادهما واحد على ما قررناه والا فهو مردود (قوله وقال
 قد خشيت على) بالتحديد وفي رواية الكشميهني على نفسي (قوله فقالت له كلا أبشر) قال النووي
 تبعاً لغيره كلا كلمة تنقي وإبعاد وقد تأتي بمعنى حقاً ومعنى الاستفتاح وقال القرطبي هي هنا بمعنى الرد
 لما شئ على نفسه أي لا خشية عليك ويؤيده ان في رواية أبي ميسرة فقالت معاذ الله ومن اللطائف
 ان هذه الكلمة التي ابتدأت خديجة النطق بها عقب ما ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم من القصة
 التي وقعت له هي التي وقعت عقب الآيات الخمس من سورة اقرأ في نسق التلاوة فجرت على لسانها
 اتفاقاً لانها لم تكن نزلت بعد وانما نزلت في قصة أبي جهل وهذا هو المشهور وعند المفسرين وقد ذهب
 بعضهم الى انها تتعلق بالانسان المذكور قبل لأن المعرفة اذا أعيدت معرفة فهي عين الاولى وقد
 أعيد الانسان هنا كذلك فكان التقدير كلا لا يعلم الانسان ان الله هو خلقه وعلمه ان الانسان
 ليطغى وأما قولها هنا أبشر فلم يقع في حديث عائشة تعيين المبشر به ووقع في دلائل البيهقي من طريق
 أبي ميسرة مرسل انه صلى الله عليه وسلم قص على خديجة ما رأى في المنام فقالت له أبشر فان الله ان
 يصنع بك الا خيراً ثم أخبرها بما وقع له من شق البطن واعادته فقالت له أبشر ان هذا والله خير ثم استعلن
 له جبريل فذكر القصة فقال لها رأيك الذي كنت رأيت في المنام فانه جبريل استعلن لي بان ربي
 أرسله الى وأخبرها بما جاء به فقالت أبشر فوالله لا يفعل الله بك الا خيراً فاقبل الذي جاءك من الله فانه
 حق وأبشر فانك رسول الله حقاً قلت هذا أصرح ما ورد في انها اول آدميين آمن برسول الله صلى
 الله عليه وسلم (قوله لا يخزيك الله أبدا) في رواية الكشميهني لا يخزيك بهمة ونون (قوله وهو ابن عم
 خديجة اخو أبيها) كذا وقع هنا واخو صفة للعلم فكان حقه ان يذكر مجروراً وكذا وقع في
 رواية ابن عساكر اخي أبيها وتوجيه رواية الرفع انه خبر مبدأ محذوف (قوله تنصر) أي دخل في دين
 النصرانية (قوله في الجاهلية) أي قبل البعثة المحمدية وقد تطلق الجاهلية ويراد بها ما قبل دخول
 المحكي عنه في الاسلام وله امثلة كثيرة (قوله او يخرجني هم) تقدم ضبطه في اول الكتاب وتعامه في
 التفسير قال السهميلي يؤخذ منه شدة مفارقة الوطن على النفس فانه صلى الله عليه وسلم سمع قول ورقة
 انهم يؤذونه ويكذبونه فلم يظهر منه ازعاج لذلك فلما ذكر له الاخراج تحركت نفسه لذلك لحب الوطن
 والقه فقال او يخرجني هم قال ويؤيد ذلك ادخال الواو بعد الف الاستفهام مع اختصاص الاخراج
 بالسؤال عنه فاشعر بان الاستفهام على سبيل الانكار والتفجع ويؤيد ذلك ان الوطن المشار اليه
 حرم الله وجواريتيه وبلدة الآباء من عهد اسمعيل عليه السلام انتهى ملخصاً ويحتمل ان يكون
 ازعاجه كان من جهة خشية قوات مأملة من ايمان قومه بالله وانقاذهم به من ضرر الشرك وأدناس
 الجاهلية ومن عذاب الآخرة وليست له المراد من ارساله اليهم ويحتمل ان يكون ازعاج من الامرين
 معا (قوله لم يات رجل قط بما جئت به) في رواية الكشميهني بمنى ما جئت به وكذا الباقي (قوله
 نصرا مؤزرا) بالهمز للاكثر وتشديد الزاي بعدها راء من التأزير اي التقوية واصله من الازر
 وهو القوة وقال القرطبي الصواب مؤزرا بغير همز من وازرته موازنة اذا عاونته ومنه اخذوا زراء الملك
 ويجوز حذف الالف فتقول نصرا مؤزرا ويرد عليه قول الجوهري آزرت فلانا عاونته والعامية تقول
 وازرته (قوله وقر الوحي) تقدم القول في مدة هذه الفترة في اول الكتاب وقوله هنا فترة حتى حزن

النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا هذا وما بعده من زيادة معمر على رواية عقيل ويونس وصنيع المؤلف يوهم انه داخل في رواية عقيل وقد جرى على ذلك الجدي في جهه فاساق الحديث الى قوله وقر الوحي ثم قال انتهى حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب الى حيث ذكرنا وزاد عنه البخاري في حديثه المقترن بمعمر عن الزهري فقال وقر الوحي فترة حتى حزن فساقه الى آخره والذي عندي ان هذه الزيادة خاصة برواية معمر فقد اخرج طريق عقيل ابو نعيم في مستخرجه من طريق ابى زرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه في اول الكتاب بدونهما واخرجه مقر وناهما برواية معمر وبين ان اللفظ للمعمر وكذلك صرح الاسماعيلي ان الزيادة في رواية معمر واخرجه احمد ومسلم والاسماعيلي وغيرهم وابو نعيم ايضا من طريق جيع من اصحاب الليث بدونهما ان القائل فيما بلغنا هو الزهري ومعنى الكلام ان في جملة ما وصل اليه من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة وهو من بلاغات الزهري وليس موصولا وقال الكرمانى هذا هو الظاهر ويحصل ان يكون بلغه بالاسناد المذكور ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر باسقاط قوله فيما بلغه اول فطرته فترة حزن النبي صلى الله عليه وسلم منها حزننا غدا منه الى آخره فصاركاه مدرجا على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة والاول هو المعتمد قوله فيها فاذا طالت عليه فترة الوحي قد يتم له من يصحح من رسول النبي في أن مدة الفترة كانت سنتين ونصفا كما نقلته في أول بدء الوحي ولكن يعارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري وقوله مكث اياما بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل فعزن حزنا شديدا حتى كاد يغدو الى نبي مرمره والى حراء اخرى يريد ان يلقى نفسه فينا هو وكذلك عامدا لبعض تلك الجبال اذ سمع صوتا فوقه فزعائم رفع راسه فاذا جبريل على كرسي بين السماء والارض مترعا يقول يا محمد انت رسول الله حقوا انا جبريل فانصرف وقد اقر الله عينه وانبط جأشه ثم تتابع الوحي فيستفاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي اهتمت في رواية الزهري وتقليل مدة الفترة والله اعلم وقد تقدم في تفسير سورة الضحى شيء يتعلق بفترة الوحي (قوله فيسكن لذلك جأشه) بحجم وهمزة ساكنة وقد تسهل وبعدها شين معجمة قال الخليل الجاش النفس فعلى هذا فقله وتقر نفسه تأكيده لفظي (قوله عدا) بعين مهملة من العدو وهو الذهاب بسرعة ومنهم من اعجمها من الذهاب غيرة (قوله بذرة جبل) قال ابن التين رويناه بكسر اوله وضمه وهو في كتب اللغة بالكسر لا غير (قلت) بل سكي تليته وهو اعلى الجبل وكذا الجبل (قوله نبدي له جبريل) في رواية الكشميهني بداله وهو بمعنى الظهور (قوله فقال له مثل ذلك) زاد في رواية محمد بن كثير حتى كثر الوحي وتتابع قال الاسماعيلي موه بعض الطاعنين على المحدثين فقال كيف يجوز للنبي ان يرتاب في نبوته حتى يرجع الى ورقة ويشكو لحديحة ما يخشاه وحتى يوفي بذرة جبل ليلقي منها نفسه على ما جاء في رواية معمر قال ولئن جاز ان يرتاب مع معانينه النازل عليه من ربه فكيف يشكر على من ارتاب فيما جاء به مع عدم المعانينة قال والجواب ان عادة الله جرت بأن الامر الجليل اذا قضى بايصاله الى الخلق ان يقدمه ترشيح وتأيس فكان ما يراه النبي صلى الله عليه وسلم من الرؤيا الصادقة ومحبة الخلوة والتعب من ذلك فلما فحشه الملك فجئة بغتة أمر خالف العادة والمألوف ففرط طبعه البشري منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل في تلك الحال لان النبوة لا تنزل طباع البشرية كلها فلا يتعجب ان يحجز عالم ألفه وينفر طبعه منه حتى اذا تدرج عليه والفقه استمر عليه فلذلك رجع الى أهله التي ألف تائبها له فاعامها بما وقع له فموت عليه خشيتة بما عرفته من أخلاقه الكريمة وطريقته الحسنة فارادت الاستظهار بعبرها به الى ورقة لمعرفتها

عدا منه مرارا لكي
يتردى من رؤس شواهق
الجبال فكما أوفى بذرة
جبل لكي يلقى منه نفسه
نبدي له جبريل فقال يا محمد
انت رسول الله حق فيسكن
لذلك جأشه وتقر نفسه
فترة فاذا طالت عليه
فترة الوحي عدالمثل ذلك
فاذا أوفى بذرة جبل
نبدي له جبريل فقال له
مثل ذلك

بصدقه ومعرفته وقراءته الكتب القديمة فلما سمع كلامه أيقن بالحق واعترف به ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة قرة الوحى ليتدرج فيه ويعرن عليه فتش عليه فتوره اذالم يكن خوطب عن الله بعد أنك رسول من الله ومبعوث الى عباده فاشفق أن يكون ذلك أمري يدى به ثم لم يرد استغفاره فحزن لذلك حتى تدرج على احتمال أعباء النبوة والصبر على قتل ما يرد عليه فتح الله له من أمره بما أفصح قال ومثال ما وقع له في أول ما خوطب ولم يتحقق الحال على جليلة مثل رجل سمع آخر يقول الحمد لله فلم يتحقق أنه يقرأ حتى اذا وصلها بما بعده من الآيات فحقق أنه يقرأ وكذا لو سمع قائلا يقول خلت الديار لم يتحقق أنه ينشد شعرا حتى يقول محلها ومقامها انتهى ملخصا ثم أشار الى ان الحكمة في ذكره صلى الله عليه وسلم ما تنفق له في هذه القصة ان يكون سببا في انتشار خبره في بطائنه ومن يستمع أقواله ويصغى اليه وطريقا في معرفتهم مباينة من سواه في أحواله لينبهوا على محله قال وأما ارادته القضاء نفسه من رؤس الجبال بعدما نبى فاضعفت قوته عن تحمل ما جعله من أعباء النبوة وخوفا مما يحصل له من القيام بها من مباينة الخلق جميعا كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في العاجل بما يكون فيه زواله عنه ولو أفضى الى اهلاك نفسه عاجلا حتى اذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من العقبي المحموده صبر واستقرت نفسه (قلت) أما الارادة المذكورة في الزيادة الاولى في صريح الخبر انما كانت حزا على ما فاته من الامر الذي بشره به ورفقه وأما الارادة الثانية بعد ان تبدي له جبريل وقال له انك رسول الله حقا فيعتمد ما قاله والذي يظهر لي انه بمعنى الذي قبله وأما المعنى الذي ذكره الاسماعيلي فوقع قبل ذلك في ابتداء مجي جبريل ويمكن أن يؤخذ مما أخرجه الطبري من طريق النعمان بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحو حديث الباب وفيه فقال لي يا محمد رأيت رسول الله حقا قال فقل قد هممت أن أطرح نفسي من حائق جبل أي من عاونه (قوله وقال ابن عباس قال في الاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل) ثبت هذا لا يذعن المستمل والكشميني وكذا اللثني ولا يذعن المروزي عن القريبي ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله فائق الاصباح يعني بالاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل وتعقب بعضهم هذا على البخاري فقال انما فسر ابن عباس الاصباح ولفظ فائق هو المراد هنا لان البخاري انما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث عائشة فكان لا يرى رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح فلا يزال بالبخاري وجه وقد تقدم في آخر التفسير قول مجاهد في تفسير قوله قال أعوذ برب الفلق ان الفلق الصبح وأخرج الطبري هنا عنه في قوله فائق الاصباح قال اضاءة الصبح وعلى هذا فالمراد بفلق الصبح اضاءته والفقاق اسم فاعل ذلك وقد أخرج الطبري من طريق الضعفاء فائق الاصباح خاق النور والنهار وقال بعض أهل اللغة الفلق شق الشيء وقسمه الراغب بابانه بعضه من بعض ومنه فلق موسى البحر فانفلق ونقل القراء ان فطر وخلق وفائق بمعنى واحد وقد قيل في قوله تعالى فائق الحب والنوى ان المراد به الشق الذي في الحبة من الخنطة وفي النواة وهذا يرد على تقييد الراغب والاصباح في الاصل مصدر أصبح اذا دخل في الصبح سمي به الصبح قال امرؤ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا نجلى * بصبح وما الاصباح قبلك بأمثل

❦ (قوله يا صالحين) الاضافة فيه للفاعل لقوله في حديث الباب يراها الرجل الصالح وكأنه جمع إشارة الى ان المراد بالرجل الحسن (قوله وقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين الى قوله فتعاقريا) ساق في رواية كريمة الآية كلها وأخرج

* وقال ابن عباس قال في الاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل ❦ باب رؤيا الصالحين وقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين الى قوله فتعاقريا

الفر يابى وعبد بن حميد والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال أرى
النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالحديبية أنه دخل مكة وهو وأصحابه محلقين قال فلما نحر الهدى
بالحديبية قال أصحابه أين رؤياك فزلت وقوله فجعل من دون ذلك فتحا قريبا قال النحر بالحديبية
فرجعوا ففتحوا خيبر أرى المراد بقوله ذلك النحر والمراد بالفتح فتح خيبر قال ثم اعتمر بعد ذلك فكان
تصديق رؤياه في السنة المقبلة وقد أخرج ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه
الآية قال تأويل رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء واختلف في معنى قوله إن شاء الله في
الآية فقيل هي إشارة إلى أنه لا يقع شيء إلا بعزيمة الله تعالى وقيل هي حكاية لما قيل للنبي صلى الله عليه
وعلم في منامه وقيل هي على سبيل التعليل لمن أراد أن يفعل شيئا مستقبلا كقوله تعالى ولا تقولن
لشيء إنى فاعل ذلك غدا إلا إن يشاء الله وقيل هي على سبيل الاستثناء من عموم المخاطبين لأن منهم من
مات قبل ذلك أو قبل (قوله عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) سياتي
بعد باب من وجه آخر عن أنس عن عباد بن الصامت وياتي بيانه هناك (قوله الرؤيا بالحسنة
من الرجل الصالح) هذا يقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله رؤيا المؤمن جزء ولم يقيد بها بكونها
حسنة ولا بان رأيها صالح ووقع في حديث أبي سعيد الرؤيا الصالحة وهو تفسير المراد بالحسنة هنا قال
المهلب المراد غالب رؤيا الصالحين والأفاحل الصالح قد يرى الاضغاث ولكنه نادر لقلته تمكن الشيطان منهم
بخلاف عكسهم فإن الصدق فيها نادر لأغلبه تسلط الشيطان عليهم قال فالناس على هذا ثلاث درجات
الأنبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج إلى تعبير والصالحون والأغلب على رؤياهم
الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير ومن عداهم يقع في رؤياهم الصدق والاضغاث وهي على
ثلاثة أقسام مستورون فالغالب استواء الحال في حقهم وفسقة والغالب على رؤياهم الاضغاث ويقبل
فيها الصدق وكفار ويندر في رؤياهم الصدق جدا ويشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم وأصدقهم
رؤيا أصدقهم حديثا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وسنأتي الإشارة إليه في باب القيد في المنام إن
شاء الله تعالى وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحب السجين مع يوسف
عليه السلام ورؤيا ملكهما وغير ذلك وقال القاضي أبو بكر بن العربي رؤيا المؤمن الصالح هي
التي تنسب إلى أجزاء النبوة ومعنى صلاحها استقامتها وانظامها قال وعندى أن رؤيا الفاسق
لا تعد في أجزاء النبوة وقيل تعد من أقصى الأجزاء وأما رؤيا الكافر فلا تعد أصلا وقال القرطبي
المسلم الصادق الصالح هو والذي يناسب حاله حال الأنبياء فأكرم بشوع مما كرم به الأنبياء
وهو الاطلاع على الغيب وأما الكافر والفاسق والمخاط فلا ولو صدقت رؤياهم أحيانا فذلك
كما صدق الكذوب وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالكلاب
والمنجم وقوله من الرجل لذكر الغالب فلا مفهوم له فإن المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر
(قوله جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة) كذا وقع في أكثر الأحاديث ولمسلم من حديث أبي
هريرة جزء من خمسة وأربعين أخرجه من طريق أيوب عن محمد بن سيرين عنه وسيأتي للصنف
من طريق عوف عن محمد بن بلال ستة كالحادة ووقع عند مسلم أيضا من حديث ابن عمر جزء من
سبعين جزءا وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفا وأخرجه الطبراني من وجه آخر
عنه موقوفا وله من وجه آخر عنه جزء من ستة وسبعين وسندها ضعيف وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا

* حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن أسحق بن
عبد الله بن أبي طلحة عن
أنس بن مالك أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
الرؤيا بالحسنة من الرجل
الصالح جزء من ستة
وأربعين جزءا من النبوة

من رواية حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفا كذلك وأخرجه أحمد مرفوعا بسكن
أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجادة ولابن ماجه مثل حديث ابن عمر مرفوعا وسنده
لين وعند أحمد والبخاري عن ابن عباس مثله وسنده جيد وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن
الختار عن ثابت عن أنس مرفوعا جزء من ستة وعشرين والمحموط من هذا الوجه كالجادة وسيأتي
للبخاري قريبا ومثله لمسلم من رواية شعبة عن ثابت وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في تهذيب الآثار
من طريق الأعرج عن سليمان بن عريب مجهول له وزن عظيم عن أبي هريرة كالجادة قال سليمان
فذكره لابن عباس فقال جزء من خمسة فقلت له أتى سمعت أبا هريرة فقال ابن عباس فأتى سمعت
العباس بن عن المطلب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة من المؤمن جزء
من خمسين جزءا من النبوة وللترمذي والطبري من حديث أبي رزين العقيلي جزء من أربعين وأخرجه
الترمذي من وجه آخر كالجادة وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس أربعين وللطبري من
حديث عبادة جزء من أربعة وأربعين والمحموط عن عبادة كالجادة كما سيأتي بحداب وأخرج الطبري
وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص جزء من تسعة وأربعين وذكره القرطبي في المفهم لمفظ
سبعة بتقديم السبعين فحصلنا من هذه الروايات على عشرة أوجه أقلها جزء من ستة وعشرين وأكثرها
من ستة وسبعين وبين ذلك أربعين أربعة وأربعين خمسة وأربعين ستة وأربعين سبعة وأربعين تسعة
وأربعين خمسين سبعين أصحها مطلقا الأول ويليه السبعين ووقع في شرح النووي في رواية عبادة
أربعة وعشرين وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن
بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخريج الطبري ووقع في كلام ابن أبي جرة أنه ورد بالفاظ مختلفة
فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين
وفي أخرى خمسة وعشرين فبلغت على هذا خمسة عشر لفظا وقد استشكل كون الرؤيا جزءا من النبوة
مع أن النبوة انقطعت بموت النبي صلى الله عليه وسلم فتقبل في الجواب أن وقعت الرؤيا من النبي صلى الله
عليه وسلم فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غيره النبي فهي جزء من أجزاء النبوة على
سبيل المجاز وقال الخطابي قيل معناه إن الرؤيا تنجيء على موافقة النبوة لأنها جزء باق من النبوة
وقيل المعنى أنها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فعلمها باق وتعقب بقول مالك فيما حكاه
ابن عبد البر أنه سئل أيها الرؤيا كل واحد فقال أبا لنبوة يلعب ثم قال الرؤيا جزء من النبوة فلا يلعب
بالنبوة والجواب أنه لم يرد أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها المأشبهت بالنبوة من جهة الاطلاع على بعض
الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها بغير علم وقال ابن بطال كون الرؤيا جزءا من أجزاء النبوة مما يستعظم
ولو كانت جزءا من ألف جزء فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الأنباء وهو الأعلام لأنه فعلى
هذا فالمعنى إن الرؤيا خبر صادق من الله لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجوز
عليه الكذب فتشابهت الرؤيا بالنبوة في صدق الخبر وقال المازري يحتمل أن يراد بالنبوة في هذا
الحديث الخبر بالغيب لا غير وان كان يتبع ذلك اندازا وتبشير بالخبر بالغيب أحد عمرات النبوة وهو
غير مقصود لذاته لأنه يصح أن يبعث نبي يقر بالشرع ويبين الأحكام وإن لم يخبر في طول عمره بغير ولا
يكون ذلك قادحا في نبوته ولا مبطل لآلهة صود منها والخبر بالغيب من النبي لا يكون الا صدقا ولا يقع
الاحتمال وأما بخصوص العدد فهو مما أطلع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه
غيره قال وقد سبق بهذا الجواب جماعة لكنهم لم يكشفوه ولم يحققوه وقال القاضي أبو بكر بن

الأمر بي أجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها إلا ملكاً ونبي وانما القدر الذي أراد الله تعالى صلى الله عليه وسلم أن
 يبين أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة في الجملة لأن فيها اطلاعاً على الغيب من وجه ما وما تفصيل النسبة
 فيه يختص بمعرفة درجة النبوة وقال المازري لا يلزم العالم أن يعرف كل شيء جملة وتفصيلاً فقد جعل الله
 للعالم حداً يقف عنده فنه ما يعلم المراد به جملة وتفصيلاً ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلاً وهذا من هذا القليل
 وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة وأبدى لها مناسبات فتنقل ابن بطال عن أبي سعيد السقاسي
 أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام ستة أشهر ثم أوحى إليه بعد ذلك في اليقظة بقية
 مدة حياته ونسبتها من الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءاً لأنه عاش بعد النبوة ثلاثاً وعشرين سنة
 على الصحيح قال ابن بطال هذا التأويل يفسد من وجهين أحدهما أنه قد اختلف في قدر المدة التي
 بعد بعثته النبي صلى الله عليه وسلم إلى موته والثاني أنه يبقى حديث السبعين جزءاً بغير معنى (قلت)
 ويضاف إليه بقية الأعداد الواقعة وقد سبقه الخطابي إلى إنكار هذه المناسبة فقال كان بعض أهل
 العلم يقول في تأويل هذا العدد قولاً لا يكاد يتحقق وذلك أنه صلى الله عليه وسلم أقام بعد الوحي
 ثلاثاً وعشرين سنة وكان يوحى إليه في منامه ستة أشهر وهي نصف سنة فهي جزء من ستة وأربعين
 جزءاً من النبوة قال الخطابي وهذا وإن كان وجهاً احتمله قسمة الحساب والعدد فاول ما يجب على من
 قاله أن يثبت بما ادعاه خبراً ولم يسمع فيه أثر ولا ذكر مدعيه في ذلك خبراً فكانه قاله على سبيل الظن
 والظن لا يغني عن الحق شيئاً ولئن كانت هذه المدة محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب إليه
 فليحقق بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه فيها في منامه في طول المدة كما ثبت ذلك عنه في أحاديث
 كثيرة جارية القدر والرؤيا في أحد وفي دخول مكة فإنه يتلقى من ذلك مدة أخرى وتزاد في الحساب
 فتبطل التسمية التي ذكرها قال فدل ذلك على ضعف ما ناوله المذكور وليس كل ما نحى علينا علمه
 لا يلزمنا حجه كأعداد الركعات وأيام الصيام ورمي الجمار فإنا لا نصل من علمها إلى أمر يوجب حصرها
 نحت أعدادها ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادنا للزومها وهو كقولنا في حديث آخر الهدي الصالح
 والسمت الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة فإن تفصيل هذا العدد وحصر النبوة متعذر
 وانما فيه إن هاتين المصليتين من جملة هدي الأنبياء وسمتهم فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق
 أمر الرؤيا وانها مما كان الأنبياء عليه وانها جزء من أجزاء العلم الذي كان يأنبهم والأنباء التي كان ينزل
 بها الوحي عليهم وقد قيل جماعة من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطابي أما الدليل
 على كون الرؤيا كانت ستة أشهر فهو أن ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره صلى الله عليه
 وسلم كما جزم به ابن اسحق وغيره وذلك في ربيع الأول ونزول جبريل إليه وهو يغار حراء كان في
 رمضان وبينهم خمسة أشهر وفي هذا الجواب نظر لأنه على تقدير تسليمه ليس فيه تصريح بالرؤيا وقد
 قال النووي لم يثبت أن زمن الرؤيا بالنبي صلى الله عليه وسلم كان ستة أشهر وأما ما ألزمه به من تلفيق
 أوقات المرأى وضمها إلى المدة بان المراد وحي المنام المتتابع وأما ما وقع منه في حضور وحي اليقظة فهو
 يسير بالنسبة إلى وحي اليقظة فهو مغرور في جانب وحي اليقظة فلم يعتبر بمدة وهو تطير ما اعتمدوه في
 نزول الوحي وقد أطبقوا على تقسيم النزول إلى مكى ومدنى قطعاً فالدليل ما نزل قبل الهجرة ولو وقع
 بغيرها مثلاً كالأطائف ونخلة والمدنى ما نزل بعد الهجرة ولو وقع وهو بغيرها كافي الغزوات وسفر
 الحج والعمرة حتى مكة (قلت) وهو اعتذار مقبول ويمكن الجواب عن اختلاف الأعداد أنه وقع بحسب
 الوقت الذي حدث فيه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كان يكون لما أكمل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء

الوحي اليه حدث بان الرؤيا جزء من ستة وعشرين ان ثبت الخبر بذلك وذلك رقت الحجره ولما اكمل
عشرين حدث باربعين ولما اكمل اثنين وعشرين حدث باربعة واربعين ثم بعد ذلك خمسة واربعين
ثم حدث بستة واربعين في آخر حياته وامامه عدد ذلك من الرؤيات بعد الاربعين فضعيف ورواية
النجسين يحتمل ان تكون بلبر الكسر ورواية السبعين لبالغة وما عد ذلك لم يثبت وهذه مناسبة لم أر
من تعرض لها ووقع في بعض الشروح مناسبة للسبعين ظاهرة التكلف وهي انه صلى الله عليه وسلم
قال في الحديث الذي أخرجه احمد وغيره ان اشارة عيسى ودعوة ابراهيم ورأت امي نورافهذه ثلاثة اشياء
تضرب في مدة نبوته وهي ثلاثة وعشرون سنة تضاع الى اصل الرؤيا فتبلغ سبعين (قلت) ويبقى في
اصل المناسبة اشكال آخر وهو ان المتبادر من الحديث ارادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح
والمناسبة المذكورة تقتضي قصر الخبر على صورة ما اتفق لنبينا صلى الله عليه وسلم كانه قبل كانت
المدة التي اوحى الله الى نبينا في المنام جزأ من ستة واربعين جزأ من المدة التي اوحى الله اليه فيها في
اليقظة ولا يلزم من ذلك ان كل رؤيا لكل صالح تكون كذلك ويؤيد ارادة التعظيم الحديث الذي
ذكره الخطابي في الهدى والسمت فانه ليس خاصا بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم اصلا وقد انكر الشيخ
ابو محمد بن ابن جرة التاويل المذكور فقال ليس فيه كبير فائدة ولا ينبغي ان يحمل كلام المؤيد
بالفصاحة والبلاغة على هذا المعنى واعل قائله اراد ان يجعل بين النبوة والرؤيا نوع مناسبة فقط
وبعكر عليه الاختلاف في عدد الاجزاء في تنبيه حديث الهدى الصالح الذي ذكره الخطابي
أخرجه الترمذي والطبراني من حديث عبد الله بن سرخس اكن بلفظ اربعة وعشرين جزأ وقد
ذكره القرطبي في المفهم بلفظ من ستة وعشرين انتهى وقد ابدى غير الخطابي المناسبة باختلاف
الروايات في العدد المذكور وقد جمع بينها جماعة اولهم الطبري فقال رواية السبعين عامة في كل رؤيا
صادقة من كل مسلم ورواية الاربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح وامام بين ذلك في النسبة لحوال
المؤمنين وقال ابن بطال اما الاختلاف في العدد فله وكثرة فاصح ما ورد ما فيها من ستة واربعين ومن سبعين
وما بين ذلك من احاديث الشيوخ وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين جليلة ظاهرة كمن رأى في المنام انه
يعطى تمر فاعطى تمرا مثله في اليقظة فهذا القسم لا غراب في تاويلها ولا رغب في تفسيرها ومهموزة
بعيدة المرام فهذا القسم لا يقوم به حتى يعبره الا حاذق لبعض ضرب المتشبه فيه فيمكن ان هذا من السبعين
والاول من الستة والاربعين لانه اذا قلت الاجزاء كانت الرؤيا اقرب الى الصدق واسلم من وقوع الغلط
في تاويلها بخلاف ما اذا كثرت قال وقد عرضت هذا الجواب على جماعة فحسنوه وزادني بعضهم فيه
ان النبوة على مثل هذين الوصفين تلقاها الشارع عن جبريل فقد اخبر انه كان ياتيه الوحي مرة فيكلمه
بكلام فيعبره بغير كلفة ومرة يلقي اليه جلا وجوامع يشتد عليه جلالها حتى تاخذ الرخصاء ويتعذر منه
العرق ثم يطلع الله على بيان ما اتى عليه منها وتلخصه المازري فقال قيل ان المنامات دلالات
والدلالات منها ما هو جلي ومنها ما هو خفي فالأقل في العدد هو الجلي والاكثر في العدد هو الخفي وما بين
ذلك وقال الشيخ ابو محمد بن ابن جرة ما حاصله ان النبوة جاءت بالامور الواضحة وفي بعضها ما يكون
فيه اجمال مع كونه مبينا في موضع آخر وكذلك المراني منها ما هو صريح لا يحتاج الى تاويل ومنها
ما يحتاج قالذي يفهمه المعارف من الحق الذي يخرج عليه منها جزء من اجزاء النبوة وذلك الجزء
بكثر مرة ويقل اخرى بحسب فهمه فاعلامهم من يكون بينه وبين درجة النبوة اقل ما ورد من العدد
واذا هم الاكثر من العدد ومن عداهما ما بين ذلك وقال القاضي عياض ويحتمل ان تكون هذه

التجزيته في طرق الوحي اذ منه ما سمع من الله بلا واسطة ومنه ما جاء بواسطة الملك ومنه ما أتى في القلب
من الالهام ومنه ما جاء به الملك وهو على صورته أو على صورة آدمي معروف أو غير معروف ومنه ما أتاه
به في النوم ومنه ما أتاه به في صلصلة الجرس ومنه ما يلقيه روح القدس في روعه الى غير ذلك مما
وقفنا عليه ومما لم نقف عليه فتكون تلك الحالات اذا تعددت انتهت الى العدد المذكور قال القرطبي
في المفهم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل فان تلك الاعداد انما هي أجزاء النبوة وأكثر الذي
ذكره انما هي أحوال لغير النبوة لكونه يعرف الملك أو لا يعرفه أو يأتيه على صورته أو على صورة
آدمي ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكره عشرين فضلا عن سبعين (قلت) والذي تخاصم القاضى
سيفه اليه الحلبي فقرأت في مختصره للشيخ علاء الدين القونوي بخطه ما نصه ثم ان الانبياء يختصون
بآيات يؤيدون بها لتمييزوا بها عن ايس مثلهم كما تميزوا بالعلم الذي أوتوه فيكون لهم الخصوص من
وجهين فما هو في جزالة تعليم هو النبوة وما هو في حيز التأييد هو حجة النبوة قال وقد قصد الحلبي
في هذا الموضع بيان كون الرؤيا الصالحة جزءا من ستة وأربعين جزءا من النبوة فذكر وجوها من
الخصائص العلمية للانبياء تكلف في بعضها حتى أنها هالكة الى العدد المذكور فتكون الرؤيا واحدا
من تلك الوجوه فاعلاها تكليم الله بغير واسطة ثانيها الالهام بلا كلام بل يوجد علم شيء في نفسه من
غير تقديم ما يوصل اليه بحس أو استدلال ثالثها الوحي على لسان ملك يراه فيكلمه رابعها نفاث
الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع قال وقد ينفتح الملك في روع بعض أهل
الصالح لكن يشعوا الاطماع في الظفر بالعدو والترغيب في الشيء والترهيب من الشيء فيزول عنه
بذلك وسوسة الشيطان بمحضور الملك لا يتخوفه (١) علم الاحكام والوعود والوعيد فانه من خصائص
النبوة خامسها كمال عقله فلا يعرض له فيه عارض أصلا سادسها قوة حفظه حتى يسمع السورة
الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفا سابعها عصمته من الخطأ في اجتهاده ثامنها ذكاء فهمه
حتى يتسع لضروب من الاستنباط تاسعها ذكاء بصره حتى يكاد يميز الشيء من أقصى الارض عاشرها
ذكاء سمعه حتى يسمع من أقصى الارض ما لا يسمعه غيره حادي عشرها ذكاء شمّه كما وقع ليعقوب في
قيص يوسف ثاني عشرها تقوية جسده حتى سار في ليلة ميرة ثلاثين ليلة ثالث عشرها عروجه
الى السموات رابع عشرها مجيء الوحي له في مثل صلصلة الجرس خامس عشرها تكليم الشاة سادس
عشرها انطاق النبات سابع عشرها انطاق الجذع ثامن عشرها انطاق الحجر تاسع عشرها
افهامه عواء الذئب ان يفرض له رزقا العشرون افهامه رغاء البعير الحادية والعشرون ان يسمع
الصوت ولا يرى المتكلم الثانية والعشرون تمكنه من مشاهدة الجن الثالثة والعشرون تمثيل
الاشياء المخفية له كما مثل له بيت المقدس صبيحة الاسراء الرابعة والعشرون حدوث أمر يعلم به
العاية كما قال في الناقة لما بركت في الحديدية حبها جاس الفيل الخامسة والعشرون استدلاله
باسم على أمر كما قال لما جاءهم سهيل بن عمرو وقد سهل لكم الأمر السادسة والعشرون ان ينظر شيا
علاويا فيستدل به على أمر يقع في الارض كما قال ان هذه السحابة لتسهل بنصر بني كعب السابعة
والعشرون رؤيته من وراءه الثامنة والعشرون اطلاعه على أمر وقع لمن مات قبل ان يموت كما قال
في حنظلة رأيت الملائكة تغسله وكان قتل وهو جنب التاسعة والعشرون ان يظهر له ما يستدل به
على فتوح مستقبل كما جاء ذلك يوم الخندق الثلاثون اطلاعه على الجنة والنار في الدنيا الحادية
والثلاثون القراسة الثانية والثلاثون طواعية الشجرة حتى انتقلت بعروقها وغصونها من

(١) نسخة لابن شعونق

مكان الى مكان ثم رجعت الثالثة والثلاثون قصة الطيبة وشكوا حاله ضرورة خشفها الصغير الرابعة
والثلاثون تاويل الرؤيا بحيث لا تخطئ الخامسة والثلاثون الحزري الرطب وهو على النخل انه
يجيء كذا وكذا وسقام من التمر فجاء كمال السادسة والثلاثون الهداية الى الاحكام السابعة
والثلاثون الهداية الى سياسة الدين والدنيا الثامنة والثلاثون الهداية الى هيئة العالم وتركيبه التاسعة
والثلاثون الهداية الى مصالح البدن بأنواع الطب الاربعون الهداية الى وجوه القربات الحادية
والاربعون الهداية الى الصناعات النافعة الثانية والاربعون الاطلاع على ما سيكون الثالثة
والاربعون الاطلاع على ما كان مما لم يتفقه أحد قبله الرابعة والاربعون التوقيف على أمر الراس
ومخباتهم الخامسة والاربعون تعليم طرق الاستدلال السادسة والاربعون الاطلاع على
طريق التلطف في المعاشرة قال فقد بلغت خصائص النبوة فيما مرجعه العلم ستة وأربعين وجها ليس
منها وجه الا وهو يصلح أن يكون مقاربالرؤيا الصالحة التي أخبرنا بها جزء من ستة وأربعين
جزءاً من النبوة والكثير منها وان كان قد يقع لغير النبي لكنه للنبي لا يخطئ أصلاً ولغيره قد يقع فيه
الخطا والله أعلم وقال الغزالي في كتاب الفقر والزهد من الأحياء لما ذكر حديث يدخل الفقراء
الجنة قبل الأغنياء بمئتي سنة قال وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء
فكان الفقير الحر يص على جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفقير الزاهد لان هذه نسبة الاربعين
الى الخمسة مائة ولا يظن ان تقدير النبي صلى الله عليه وسلم يتجزأ على لسانه فكيف ما اتفق بل
لا ينطق الا بحقيقة الحق وهذا كقوله الرؤيا الصالحة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً
من النبوة فانه تقدير تحقيق لكن ليس في قوة غيره ان يعرف تلك النسبة الا بتعظيم لان النبوة
عبارة عما يختص به النبي ويقارن به غيره وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق
الامور المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلمه غيره بل عنده من كثرة المعلومات
وزيادة اليقين والتحقيق ما ليس عند غيره وله صفة تتم لهم الافعال الخارقة للعادات كالصفة التي بها تتم
لغيره الحركات الاختيارية وله صفة يبصر بها الملائكة ويشاهد بها الملكوت كالصفة التي يقارن
بها البصير الاعمى وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب ويطلع بها ما في اللوح المحفوظ كالصفة التي
يقارن بها الذكي البليد فهذه صفات كالات ثابته للنبي يمكن انقسام كل واحدة منها الى أقسام بحيث
يمكننا ان نقسمها الى أربعين والى خمسين والى أكثر وكذا يمكننا ان نقسمها الى ستة وأربعين جزءاً
بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءاً من جلتم لكن لا يرجع الا الى ظن وتعظيم لانه الذي أراده النبي
صلى الله عليه وسلم حقيقة انتهى ملخصاً واطنه اشار الى كلام الحلبي فانه مع تكلفه ليس على يقين ان
الذي ذكره هو المراد والله أعلم وقال ابن الجوزي لما كانت النبوة تتضمن اطلافاً على امور يظهر تحقيقها
فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها وقيل ان جماعة من الانبياء كانت نبوتهم وحياً في المنام فقط
واكثرهم ابتدئ بالوحى في المنام ثم رقا الى الوحى في اليقظة فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام الصادق
بالنبوة واما خصوص العدد المذكور فتكلم فيه جماعة فذكر المناسبة الاولى وهي ان مدة وحى
المنام الى نبينا كانت ستة اشهر وقد تقدم ما فيه ثم ذكر ان الاحاديث اختلفت في العدد المذكور
قال فعلى هذا تكون رؤيا المؤمن مختلفة اعلاها ستة واربعون وادناها سبعون ثم ذكر المناسبة
التي ذكرها الطبري وقال الفرطبي في المفهم محتمل ان يكون المراد من هذا الحديث ان المنام الصادق
يخصه من خصال النبوة كما جاء في الحديث الاخر التوبة والاقتصاد وحسن السمعة جزء من

سنة وعشرين جزءاً من النبوة أي النبوة مجموع خصال يبلغ أجزاءها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من الستة والعشرين ثلاثة أشياء فإذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين انتهت إلى ثمانية وسبعين فيصع لنا أن عدد خصال النبوة من حيث آحادها ثمانية وسبعون قال ويصع أن يسمى كل اثنين منها جزءاً فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين ويصع أن يسمى كل أربعة منها جزءاً فتكون تسعة عشر جزءاً ونصف جزء فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء ولا يلزم منه اضطراب قال وهذا أشبه ما وقع لي في ذلك مع أنه لم ينشرح به الصدور ولا اطمانت إليه النفس (قلت) وتمايمه أن يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة لرواية السبعين أن في الكسوف في التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جبر الكسر ولا يحتاج إلى العدد إلا خبر لما فيه من ذكر النصف وما عد ذلك من الأعداد قد أشار إلى أنه يتبرر بحسب ما يفسد من الخصال ثم قال وقد ظهر لي وجه آخر وهو أن النبوة معناها أن الله يطلع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووجبه أمابالمكاملة وأما بواسطة الملك وأما بالقائه في القلب بغير واسطة لكن هذا تدعى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كمال نوعه من المعارف والعلوم والفضائل والآداب مع تزيده عن النقائص أطلق على تلك الخصال نبوة كافي حديث التؤدة والاقتصاد أي تلك الخصال من خصال الأنبياء والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيها كما قال تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم نقطة ومنا من تأسي بهم في الصدق حصل من روياء على الصدق ثم لما كانوا في مقاماتهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءاً وأكثرها ما يبلغ سبعين وبين العديدين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألقاظ الروايات وعلى هذا فن كان من غير الأنبياء في صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حال نبي من الأنبياء كانت روياء جزءاً من نبوة ذلك النبي ولما كانت كالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزاء منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناه قال وبهذا يندفع الاضطراب إن شاء الله وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة وجه آخر ملخصه أن النبوة لها وجوه من الفوائد الدنيوية والآخرية خصوصاً وعموماً منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم وأسس بين النبوة والروياء نسبة الألف كونها حقا فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الروياء بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء فنسبها من أعلاهم وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد ونسبها إلى الأنبياء غير المرسلين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك ومن ثم أطلق في الخبر النبوة ولم يقيدها بنبوة نبي بعينه ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن للنام شها بما حصل للنبي وتبر به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءاً فهذه عدة مناسبات لم أر من جمعها في موضع واحد فلهذا على ما ألهم وعلم ولم أقف في شيء من الأخبار على كون الأقسام جزءاً من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحي إلا أن ابن أبي جرة تعرض لشيء مما ذكره في باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم أن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾

(باب) بالتنوين (الروياء من الله) أي مطلقاً وإن قيدت في الحديث بالصالحية فهو بالنسبة إلى ما لا يدخل للشيطان فيه وأما ما له فيه دخل فنسبت إليه نسبة مجازية مع أن الكل بالنسبة إلى الخلق والتقدير من قبل الله وإضافة الروياء إلى الله للتشريف ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما سألته وظاهر قوله الروياء من الله والحلم من الشيطان أن التي تضاف إلى الله لا يقال لها حلم والتي تضاف للشيطان لا يقال لها روياء وهو تصرف شرعي لا فالكل يسمى روياء وقد جاء في حديث آخر

(باب) الروياء من الله
حدثنا أحمد بن يونس
حدثنا زهير بن جندب
هو ابن سعيد قال سمعت
أبا سلمة قال سمعت أبا
قنادة عن النبي صلى الله
عليه وسلم

الرواية ثلاث فاطلق على كل رواية سياقي بيانه في باب القيد في المثلث وذكروا فيه حديثين * الحديث الاول
 حديث ابي قتادة وزهير في السند هو ابن معاوية ابو خيثمة الجعفي ويحيى بن سعيد هو الانصاري
 وابو سلمة هو ابن عبد الرحمن (قوله الرواية الصادقة) في رواية الكشميهني الصالحة وهو الذي وقع في
 معظم الروايات وسقط الوصف من رواية احمد بن يحيى الحلواني عن احمد بن يونس شيخ البخاري
 فيه اخرجه ابو نعيم في المستخرج بلفظ الرواية من الله كالتريجة وكذا في الطب من رواية سليمان بن
 بلال والاسماعيلي من رواية الثوري وبشر بن المفضل ويحيى القطان كاهم عن يحيى بن سعيد ولمسلم
 من رواية الزهري عن ابي سلمة كما سيأتي قريبا مثله ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن ابي سلمة كما
 سيأتي في باب اذا راي ما يكره الرواية الحسنة من الله ووقع عند مسلم من هذا الوجه الصالحة زاد في
 هذه الرواية فاذا راي احدكم ما يجب فلا يخبر به الا من يحب ولمسلم في رواية من هذا الوجه فان راي
 رواية حسنة فليبشر ولا يخبر الا من يحب وقوله فليبشر بفتح التعتانية وسكون الموحدة وضم المعجمة
 من البشري وقيل بنون بدل الموحدة اي ليحدث بها وزعم عياض انها تصحيف ووقع في بعض النسخ
 من مسلم فليستر بمهملة ومثناة من السرو في حديث ابي رزين عند الترمذي ولا يقصها الاعلى واد
 بتشديد الدال اسم فاعل من الود اودي راي وفي اخرى ولا يحدث بها الا ليديا او حبيبا وفي اخرى ولا
 يقص الرواية الا على عالم او ناصح قال القاضي ابو بكر بن العربي اما العالم فانه يؤت لهالة على الخير مهما
 امكنه واما الناصح فانه يرشد الى ما ينفعه ويحذره عما يكرهه واما اللبيب وهو العارف بتاويلها فانه يعلم بما
 يقول عليه في ذلك او يسكت واما الحبيب فان عرف خيرا فله وان جهل او شك سكت (قلت) والاولى
 الجمع بين الروايتين فان اللبيب عبر به عن العالم والحبيب عبر به عن الناصح ووقع عند مسلم في حديث
 ابي سعيد في حديثي الباب فليحمد الله عليها وليحدث بها (قوله والحلم من الشيطان) كذا اختصره
 وسياتي ضبط الحلم ومعناه في باب الحلم من الشيطان ان شاء الله تعالى وقد اخرجه ابو نعيم في المستخرج
 من الطريق المشار اليها فاذا راي احدكم شيئا يكرهه فلينفث عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله
 من شرها واذا هافتها لا تضره وكذا مضى في الطب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وسياتي
 للمصنف في باب الحلم من الشيطان من طريق ابن شهاب عن ابي سلمة بلفظ فاذا حلم احدكم الحلم يكرهه
 فليصق عن يساره وليستعذ بالله منه فان يضره ولمسلم من هذا الوجه عن يساره حين يهب من نومه ثلاث
 مرات وسياتي في باب من راي النبي صلى الله عليه وسلم من طريق عبيد الله بن ابي جعفر عن ابي سلمة
 بلفظ فن راي شيئا يكرهه فلينفث عن شماله ثلاثا ويتعوذ من الشيطان فاما الاضره ومن رواية عبد ربه
 ابن سعيد عن ابي سلمة الاتية في باب اذا راي ما يكره بلفظ واذا راي ما يكره فليستعذ بالله من شرها
 ومن شر الشيطان وليتفل ثلاثا ولا يحدث بها احد افاها ان تضره وهذه اتم الروايات عن ابي سلمة
 لفظا قال المهلب سمى الشارع الرواية الخالصة من الاضغاث صالحة وصادقة و اضافها الى الله وسمى
 الاضغاث حلما و اضافها الى الشيطان اذ كانت مخلوقة على شاكلة فاعلم الناس بكيدهم وارشدهم الى
 دونهم فلا يلقوه اربيه في تحزينهم والتهويل عليهم وقال ابو عبد الملك اضيفت الى الشيطان لكونها على
 هواه ومراده وقال ابن الباقلاني يخلق الله الرواية الصالحة بحضرة الملك ويخلق الرواية التي تعابها
 بحضرة الشيطان فمن ثم اضيفت اليه وقيل اضيفت اليه لانه الذي يخيل بها ولا حقيقة لها في نفس الامر
 * الحديث الثاني عن ابي سعيد الخدري (قوله حديثي ابن الهاد) هو يزيد بن عبد الله بن اسامة بن عبد
 الله بن شداد بن الهاد الليثي وسياتي منسوبا في باب اذا راي ما يكره (قوله فاعلمها من الله) في

قال الرواية الصادقة من
 الله والحلم من الشيطان
 * حدثنا عبد الله بن
 يوسف حدثنا الليث
 حدثني ابن الهاد عن
 عبد الله بن خباب عن ابي
 سعيد الخدري انه سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول اذا راي احدكم
 روى يا جمعها فاعلمها من
 الله فليحمد الله عليها
 وليحدث بها

الرواية المذكورة فانها من الله فليحمد الله عليها وليتحدث بها وفي رواية الكشميهني فليحدث ومثله في الرواية المذكورة (قوله واذا راى غير ذلك مما يكره فاعماهى من الشيطان فليستعد) زاد في نسخة بالله (قوله ولا يذكرها لاحد فانها لا تضره) في رواية الكشميهني في باب اذا راى ما يكره فانها لا تضره فحاصل ما ذكر من ادب الروى بالصالحه ثلاثة اشياء ان يحمد الله عليها وان يستبشر بها وان يتحدث بها ~~ال~~ من يحب دون من يكره وحاصل ما ذكر من ادب الروى بالمكروهه اربعة اشياء ان يتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وان يتفلح حين يهب من نومته عن يساره ثلاثا ولا يذكرها لاحد اصلا ووقع عند المصنف في باب القيد في المنام عن ابي هريرة خمسة وهى الصلاة ولفظه فن راي شيئا يكرهه فلا يذكره على احد ولا يقيم قلبه لذكره لم يصرح البخارى بوجه وصرح به مسلم كما سباني بيانه في باب غفل القاضي ابو بكر بن العربي فقال زاد الترمذي على الصحيحين بالامر بالصلاة انتهى وزاد مسلم سادسه وهى التحول عن جنبه الذي كان عليه فقال حدثنا قتيبة حدثنا ابى بن رمح عن ابى نائل عن الليث عن ابى لزيير عن جابر رفعه اذا راى احداكم الروى ما يكرهها فليصق على يساره ثلاثا وليستعد بالله من الشيطان ثلاثا وليتحول عن جنبه الذي كان عليه وقال قبل ذلك حدثنا قتيبة ومحمد بن رمح عن الليث بن سعد وحدثنا محمد بن المنثري حدثنا عبد الوهاب وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن غير كلهم عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد يعنى عن ابي سلمة عن ابي قتادة مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وزاد ابن رمح في هذا الحديث وليتحول عن جنبه الذي كان عليه وذكر بعض الحفاظ ان هذه الزيادة ناهى في حديث الليث عن ابي الزبير كما اتفق عليه قتيبة وابن رمح واما طريق يحيى بن سعيد في حديث ابي قتادة فليست فيه ولذلك لم يذكرها قتيبة وفي الجلة فتكمل الاداب ستة الاربعه الماضية والصلاة والتحول ورايت في بعض الشروح ذكر سابعة وهى قراءة آية الكرسي ولم يذكر ذلك مستندا فان كان اخذه من عموم قوله في حديث ابي هريرة ولا يقر بذلك شيطان فيتعجب وينبغى ان يقرأها في صلاته المذكورة وسباني ما يتعلق باداب العابر وقد ذكر العلماء حكمه هذه الامور فاما الاستعاذة بالله من شرها فواضح وهى مشروعة عند كل امر يكره واما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث انما امنه وانه يخيل بها قصد تخزيه الاذى والتهويل عليه كما تقدم واما التفل فقال عياض امر به طرد الشيطان الذي حضر الروى بالمكروهه تحقيرا واستقذارا وخصت به اليسار لان محل الاقدار ونحوها (قلت) والتثليث للتاكيد وقال القاضي ابو بكر بن العربي فيه اشارة الى انه في مقام الرقية ليتقرر عند النفس دفعه عنها وعبر في بعض الروايات بالبصاق اشارة الى استقذاره وقد ورد بثلاثة الفاظ النفث والتفل والبصق قال النووي في الكلام دلى النفث في الرقية تبع العياض اختلف في النفث والتفل فقيل هما بمعنى ولا يكونان الا بريق وقال ابو عبيد بن رطب في التفل ريق يسير ولا يكون في النفث وقبل عكسه وسئلت عائشة عن النفث في الرقية فقالت كما ينث آكل لزيير لا ريق معه قال ولا اعتبار بما يخرج معه من بلة غير قصد قال وقد جاء في حديث ابي سعيد في الرقية بفاتحة الكتاب فجعل يجمع بزايقه قال عياض وفائدة التفل التبرك بتلك الرطوبة والهواء والنفث للمباشرة للرقية المقارن للذكر الحسن كما تبرك بغسالة ما يكتب من الذكر والاسماء وقال النووي ايضا كثر الروايات في الروى بالنفث وهو نفث لطيف بلاريق فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازا (قلت) لكن المطالب في الموضوعين مختلف لان المطلوب في الرقية التبرك برطوبة الذكرك كما تقدم والمطالب هنا طرد الشيطان واظهار احتقاره واستقذاره

واذا راى غير ذلك مما يكره
فاعماهى من الشيطان
فليستعد من شرها ولا
يذكرها لاحد فانها
لا تضره

كما نقله هو عن عياض كما تقدم فالذي يجمع الثلاثة الحمل على التفضل فانه نفخ معه ريق لطيف
فبالنظر الى النفخ قبل له نفث وبالنظر الى الريق قيل له بصاق قال النووي وأما قوله فاتها لانصره فعناه
ان الله جعل ما ذكر سببا للسلامة من المكروه المترتب على الرؤيا كما جعل الصدقة وقاية للمال انتهى
وأما الصلاة فلما فيها من التوجه الى الله واللجا اليه ولان في التحريم ما عصمة من الاسواء وبها تكمل
الرغبة ونصح الطلبة لقرب المصلي من ربه عند سجوده وأما التحول فله ثلاثا أول بتحول تلك الحال
التي كان عليها قال النووي وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات كلها ويحمل بجميع ما تضمنته فان
اقتصرت على بعضها أجزاء في دفع ضررها باذن الله تعالى كما صرح به الاحاديث (قلت) لم أرى شيئا
من الاحاديث الاقتصار على واحدة نعم أشار المذهب الى ان الاستعاذة كافية في دفع شرها وكأنه أخذ
من قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم انه ليس له سلطان على الذين آمنوا
وعلى ربهم يتوكلون فيحتاج مع الاستعاذة الى صحة التوجه ولا يكفي امرار الاستعاذة باللسان وقال
القرطبي في المفهم الصلاة تجمع ذلك كله لانه اذا قام فصلى تحول عن جنبه وبصق ونفث عند المضض
في الوضوء واستعاذ به في القراءة ثم دعا الله في أقرب الاحوال اليه فيكفيه الله شرها بحمده وكرمه وورد
في صفة التعوذ من شر الرؤيا اثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد
صحيحه عن ابراهيم النخعي قال اذا رأى أحداكم في منامه ما يكره فليقل اذا استيقظ أعوذ بما عادت
به ملائكة الله ورسوله من شر رؤياي هذه ان يصيدني فيها ما أكره في ديني ودنياي وورد في الاستعاذة
من التهور بل في المنام ما أخرجه مالك قال بلغني ان خالد بن الوليد قال يا رسول الله اني أرى في المنام
فقال قل أعوذ بكلمات الله التامات من شر غيبه وعذابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وان
يخضرون وأخرجه النسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان خالد بن الوليد يفرع
في منامه فذكر نحوه وزاد في أوله اذا اضطجعت فقل بسم الله فذكره وأصله عند أبي داود
والترمذي وحسنه والحاكم وصححه واستثنى الداودي من عموم قوله اذا رأى ما يكره ما يكون في
الرؤيا الصادقة لسكونها قد تقع اندارا كما تقع نبشرا وفي الانذار نوع ما يكرهه الراي فلا يشرع اذا
عرف انها صادقة ما ذكره من الاستعاذة ونحوها واستند الى ما ورد من مرأى النبي صلى الله عليه وسلم
كالفر التي تنعرو ونحو ذلك ويمكن ان يقال لا يلزم من ترك الاستعاذة في الصادقة ان لا يتحول عن جنبه
ولا ان لا يصلي فقد يكون ذلك سببا لدفع مكروه الانذار مع حصول مقصود الانذار أيضا فالمنذورة
قد ترجع الى معنى المبشرة لان من أذنب عما يقع له ولو كان لا يسره أحسن حالا من هجم عليه ذلك
فانه ينزعج ما لا ينزعج من كان يعلم بوقوعه فيكون ذلك تخفيفا عنه ورقابه قال الحكيم الترمذي الرؤيا
الصادقة أصح الحق وتخبر عن الحق وهو بشري وانذاره عاتبة ان يكون عونا لما ذنب اليه قال وقد
كان غالب أمور الاولين الرؤيا الا أنها قلت في هذه الامم اعظم ما جاء به نبيا من الوحي ولكثرة من في أمته
من الصديقين من المحدثين بفتح الدال وأهل البقية فاكثروا بكثرة الالهام والملهمين عن كثرة الرؤيا
التي كانت في المتقدمين وقال القاضي عياض يحتمل قوله لرؤيا الحسنة والصالحية أن يرجع الى حسن
ظواهرها أو صدقها كما ان قوله للرؤيا المكروهة أو السوء يحتمل سوء الظاهر أو سوء التاويل وأما كتبها
مع انها قد تكون صادقة فخفيت حكمته ويحتمل أن يكون لخافة تعجيل اشتغال سر الراي بمكروه
تفسيرها لاثم اذ تبطى فاذالم يخبر بها زال تعجيل روعها وتخوفها ويبقى اذالم يعبرها له أحد بين الطمع في
ان لها تفسير احسن أو الرجاء في انها من الاضغاث فيكون ذلك أسكن لنفسه واستدل بقوله ولا يذكرها

على أن الرواية تقع على ما يعبر به وسياق البحث في ذلك في باب إذا رأى ما يكره أن شاء الله تعالى واستدل
به على أن الوهم تأثير في النفوس لأن الطفل وماذا كرمعه يدفع الوهم الذي يقع في النفس من الرويا
فلو لم يكن للوهم تأثير لما أُرشد إلى ما يدفعه وكذا في النهي عن التحديث بما يكره لمن يكره والامر
بالتحديث بما يحب لمن يحب (قوله في حديث أبي سعيد وإذا رأى غيرك مما يكره فأنما هي من
الشيطان) ظاهر الحصر أن الرويا الصالحة لا تشمل على شيء مما يكرهه الرائي ويؤيده مقابلة روي
البشرى بالحلم وإضافة الحلم إلى الشيطان وعلى هذا في قول أهل التعبير ومن تبعهم أن الرويا الصادقة
قد تكون بشرى وقد تكون اندارا ظهرا لأن الانذار غالبا يكون فيما يكره للرائي ويمكن الجمع بأن الانذار
لا يستلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره وبأن المراد بما يكره ما هو أعم من ظاهر الرويا وما تعبر به
وقال القرطبي في المفهم ظاهر الخبر أن هذا النوع من الرويا يعني ما كان فيه تهويل أو تخويف أو تحزين
هو المأمور بالاستعاذة منه لأنه من تخيلات الشيطان فإذا استعاذ الرائي منه صادقا في التجاهل إلى الله
وفعل ما أمر به من التفل والتحول والصلاة أذهب الله عنه ما به وما يخافه من مكروه ذلك ولم يصبه
منه شيء وقيل بل الخبر على عمومه فيما يكرهه الرائي يتناول ما يتسبب به الشيطان وما لا تسبب له فيه
وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء إن الدعاء يدفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء
وكل ذلك بقضاء الله وقدره ولكن الأسباب عادات لا موجودات وأما ما يرى أحيانا ما يعجب الرائي
ولكنه لا يجوده في اليقظة ولا ما يدل عليه فانه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الخاطر به مشغولا قبل
النوم ثم يحصل النوم فيراه فهذا قسم لا يضر ولا ينفع (قوله باب الرويا الصالحة جزء
من ستة وأربعين جزءا من النبوة) هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب فكانه جعل الرواية الأخرى
بلفظ روي المؤمن على هذه المقيدة وسقطت هذه الترجمة للنسفي وذكر أحاديث في الباب الذي قبله وذكر
فيه خمسة أحاديث * الحديث الأول (قوله حدثنا سعد قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وأثنى
عليه خير القية بالجامعة) هكذا لا أكثر في رواية القاسمي بعد قوله خير قال أقيته بالجامعة وفاعل أثنى
هو سعد وهو جلة حالية كانه قال أثنى عليه خير حال تحديثه عنه وقد أثنى عليه أيضا اسحق بن أبي
إسرائيل فيما أخرجه الاسماعيلي من طريقه قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وكان من خيار
الناس وأهل الورع والدين (قوله وعن أبيه) هو عطف على السند الذي قبله في رواية اسحق بن أبي
إسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سلمة قال وحدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن عبد
الله بن أبي قتادة عن أبيه مثل حديث أبي سامة وتقدم في صفة إبليس من طريق الأوزاعي عن يحيى بن
أبي كثير عن أبي سلمة وحده عن أبي قتادة وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مدد
كرواية البخاري عن مدد ومن طريق إبراهيم الحربي عن مدد بهذا السند فقال عن أبي هريرة
بذل أبي قتادة وأعله كان عن أبي سلمة عنهما وكان مدد مدد على الوجهين فقد أخرجه ابن أبي عدي
من رواية اسحق بن أبي إسرائيل بهذا السند إلى أبي سامة فقال عن أبي قتادة تارة وعن أبي هريرة
أخرى وعن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث روي بالرجل
الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة أخرجه مسلم (قوله الرويا الصالحة من الله والحلم من
الشيطان فإذا حلم أحدكم) تقدم شرحه في الباب الذي قبله مستوفى وقد اعترضه الاسماعيلي فقال ليس
هذا الحديث من هذا الباب في شيء وأخذ الزركشي فقال ادخله في هذا الباب لا وجه له بل هو ملحق
بأنه في قوله (قلت) وقد وقع ذلك في رواية النسفي كما اشترت إليه ويحجب عن صنيع إلا كثيرا وبوجه

باب الرويا الصالحة جزء
من ستة وأربعين جزءا من
النبوة * حدثنا سعد قال
حدثنا عبد الله بن يحيى بن
أبي كثير وأثنى عليه خيرا
أقيته بالجامعة عن أبيه
حدثنا أبو سلمة عن أبي
قتادة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال الرويا
الصالحة من الله والحلم من
الشيطان فإذا حلم أحدكم
قلية مؤذنه وليصنع عن
شماله فأنما لا تضره * وعن
أبيه قال حدثنا عبد الله بن
أبي قتادة عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثله

حدثنا محمد بن بشر حدثنا
 غندر حدثنا شعبة عن
 قتادة عن أنس بن مالك
 عن عبادة بن الصامت
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال رؤيا المؤمن جزء
 من ستة وأربعين جزءاً من
 النبوة ورواه ثابت وجديد
 واسحق بن عبد الله وشعيب
 عن أنس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم حدثنا يحيى
 ابن قزعة حدثنا إبراهيم
 ابن سعد عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب عن أبي
 هريرة رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال رؤيا المؤمن جزء
 من ستة وأربعين جزءاً من
 النبوة حدثني إبراهيم
 ابن حزم حدثني ابن أبي
 حازم والدروري عن
 يزيد بن عبد الله بن خباب
 عن أبي سعيد الخدري أنه
 سمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول الرؤيا
 الصالحة جزء من ستة
 وأربعين جزءاً من النبوة
 باب المبررات حدثنا
 أبو اليمان أخبرنا شعيب
 عن الزهري حدثني سعيد
 ابن المسيب أن أباه هريرة
 قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

دخوله في هذه الترجمة الإشارة إلى أن الرؤيا الصالحة إنما كانت جزءاً من أجزاء النبوة لا تكونها من الله
 تعالى بخلاف التي من الشيطان فإنها ليست من أجزاء النبوة وأشار البخاري مع ذلك إلى ما وقع في بعض
 الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة فقد ذكر في الباب الذي قبله أنه وقع في رواية محمد بن إبراهيم
 التيمي عن أبي سلمة عن أبي قتادة في هذا الحديث من الزيادة ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين
 جزءاً من النبوة الحديث الثاني (قوله حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر (قوله عن أنس) في رواية
 أحمد عن محمد بن جعفر المذکور بسند المذکور سمعت أنس بن مالك يحدث عن عبادة وقد خالف
 قتادة غيره فلم يذكر رواة عبادة في السند وهو الحديث الثالث حديث أنس (قوله ورواه ثابت وجديد
 واسحق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي بغير واسطة فأما رواية ثابت
 فتأتي موصولة بعد خمسة أبواب من طريق عبد العزيز بن المختار عنه تلوح حديث أوله من رأي في المنام
 فقد رأي وقال فيه ورؤيا المؤمن ووصلها مسلم من طريق شعبة عن ثابت كذلك وأخرجها البزار وقال
 لا أعلم رواه عن ثابت إلا شعبة ورواية عبد العزيز ترد عليه ووقع في أطراف المزى أن البخاري أخرجها
 في التعبير مع هذا فقال رواه شعبة عن ثابت ولم أرفق في البخاري وأما رواية جدي فوصلها أحمد عن محمد بن
 أبي عدي عنه ولفظ المتن مثل رواية قتادة وأما رواية إسحاق وهو ابن عبد الله بن أبي طامعة فتقدمت قريباً
 وأما رواية شعيب وهو ابن الجراح بمجلتين مفتوحتين وموحدتين الأولى ساكنة فربما هاهنا موصولة
 في كتاب الروح لأبي عبد الله بن منده من طريق عبد الوارث بن سعيد وفي الجزء الرابع من فوائد أبي
 جعفر محمد بن عمرو والراز من طريق سعيد بن زيد كلاهما عن شعيب ولفظه مثل جدي وأشار الدارقطني
 إلى أن الطريقين صحيحان الحديث الرابع حديث أبي هريرة من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب
 عنه ولفظه مثل قتادة وقد أخرج مسلم من هذا الوجه فزاد في أوله أن التي للتا كيدوا أخرجها من طريق
 أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ أبي سعيد آخر أحاديث الباب ومن طريق أبي سلمة ومن طريق همام
 كلاهما عن أبي هريرة بلفظ رؤيا الرجل الصالح يدل لفظ المؤمن الحديث الخامس حديث أبي سعيد
 من رواية ابن أبي حازم والدروري واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار واسم والد
 الدروري محمد بن عبيد ومحمد بن شيخهما هو المعروف بابن الهادي والسند كله مدينون ولفظ المتن مثل
 الترجمة كما تقدم (قوله من النبوة) قال بعض الشراح كذا هو في جميع الطرق وليس في شيء منها بلفظ
 من الرسالة يدل من النبوة قال وكان السرفيه أن الرسالة تزيد على النبوة بتبليغ الأحكام للكافرين بخلاف
 النبوة المجردة فإنها اطلاع على بعض المغيبات وقد يقرر بعض الأنبياء شريعة من قبله ولكن لا يأتي
 بحكم جديد مخالف لمن قبله فيؤخذ من ذلك ترجيح القول بأن من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام
 فأمره بحكم يخالف حكم الشرع المستقر في الظاهر أنه لا يكون مشروعاً في نفسه ولا في حق غيره حتى
 يجب عليه تبليغه وسيأتي بسط هذه المسئلة في الكلام على حديث من رأي في المنام فقد رأي أن شاء
 الله تعالى (قوله باب المبررات) بكسر الشين المعجمة جمع مبشرة وهي البشيرة وقد ورد
 في قوله تعالى لهم البشيرة في الحياة الدنيا هي الرؤيا الصالحة أخرجها الترمذي وابن ماجه وصححه
 الحاكم من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواه ثقات إلا أن أبا سلمة لم يسمعه
 من عبادة وأخرج الترمذي أيضاً من وجه آخر عن أبي سلمة قال نبئت عن عبادة وأخرجها أيضاً هو
 وأحمد وإسحق وأبو يعلى من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عبادة وذكر ابن أبي
 حاتم عن أبيه أن هذا الرجل ليس بمعروف وأخرج ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال سألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثله وفي الباب عن جابر عند البزار وعن أبي هريرة عند الطبري وعن عبد الله بن عمر وعند أبي يعلى (قوله لم يبق من النبوة الا المبشرات) كذا ذكره باللفظ الدال على المضي تحقيقا لوقوعه والمراد الاستقبال أي لا يبق وقيل هو على ظاهره لانه قال ذلك في زمانه واللام في النبوة للعهد والمراد نبوته والمعنى لم يبق بعد النبوة المختصة في الا مبشرات ثم فسرها بالرؤيا وصرح به في حديث عائشة عند أحمد بن حنبل لم يبق بعدى وقد جاء في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في مرضه وانه أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كشف الستارة ورأسه معصوب في مرضه الذي مات فيه والناس صفوف خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس انه لم يبق من مبشرات النبوة الا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له الحديث وللنسائي من رواية زفر بن مصعب عن أبي هريرة رفعه انه ليس يبق بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة وهذا يؤيد التاويل الاول وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من ان الرؤيا جزء من اجزاء النبوة ان الرؤيا نبوة وليس كذلك لما تقدم ان المراد تشبيه امر الرؤيا بالنبوة اولان جزء الشيء لا يستلزم ثبوت وصفه له كمن قال أشهد ان لا اله الا الله رافعا صوته لا يسمى مؤذنا ولا يقال انه أذن وان كانت جزءا من الاذان وكذا لو قرأ شيئا من القرآن وهو قائم لا يسمى مصليا وان كانت القراءة جزءا من الصلاة ويؤيده حديث أم كرزبم الكاف وسكون الراء دهازي الكعبية قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذهبت النبوة وبقيت المبشرات أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ولاحد عن عائشة مرفوعا لم يبق بعدى من المبشرات الا الرؤيا واطبراني من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا ذهبت النبوة وبقيت المبشرات ولا يبق بعدى من حديث أنس رفعه ان الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبي ولا رسول بعدى ولكن بقيت المبشرات قالوا وما المبشرات قال رؤيا المسلمين جزء من اجزاء النبوة قال المهلب ما حاصله التعبير بالمبشرات خرج الاغلب فان من الرؤيا ما تكون مثذرة وهي صادقة بربها والله المؤمن رقباه ليستعد لما يقع قبل وقوعه وقال ابن التين معنى الحديث ان الوحي ينقطع بموتى ولا يبق ما يعلم منه ما سيكون الا الرؤيا ويرد عليه الالهام فان فيه اخبارا عما سيكون وهو الانبياء بالنسبة للوحي كل رؤيا يقع لغير الانبياء كافي الحديث لماضي في مناقب عمر قد كان فيمن مضى من الامم محدثون وفسر المحدث بفتح الدال بالماهم بالفتح أيضا وقد أخبر كثير من الاولياء عن أمور مغيبة فكانت كما أخبروا والجواب ان الحصر في المنام لا يكون يشمل آحاد المؤمنين بخلاف الالهام فانه مختص ببعض ومع كونه مختصا فانه نادرا فاما ذكر المنام لشموله وكثرة وقوعه يشير الى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فان يكن وكان السر في ندور الالهام في زمانه وكثرته من بعده غلبة الوحي اليه صلى الله عليه وسلم في البقعة واردة اظهار المعجزات منه فكان المناسب ان لا يقع لغيره منه في زمانه شيء فلما انقطع الوحي بموته وقع الالهام لمن اختصه الله به للامن من اللبس في ذلك وفي انكار وقوع ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة ممن أنكروه (قوله باب رؤيا يوسف عليه السلام) كذا هم ووقع للنسائي يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم خليل الرحمن وقوله عز وجل اذ قال يوسف لاهيه فاساق الى ساجدين ثم قال الى قوله عليم حكيم كذا لا يذرو للنسائي وساق في رواية كريمة الايات كلها (قوله وقوله تعالى وقال يا أيها رؤياي من قبل قد جعلناك آية في حقنا الى قوله والحقنى بالصالحين) كذا لا يذرو للنسائي ايضا وساق في رواية كريمة الابنين والمراد ان معنى قوله نادى رؤياي الى التي تقدم ذكرها وهي رؤيا الكواكب والشمس

يقول لم يبق من النبوة
الا المبشرات قالوا وما
المبشرات قال الرؤيا الصالحة
باب رؤيا يوسف وقوله
تعالى اذ قال يوسف لاهيه
يا أيها رؤياي من قبل
قد جعلناك آية في حقنا
الى قوله والحقنى بالصالحين

والقمر ساجدين له فلما وصل أبواه واخوته الى مصر ودخلوا عليه وهو في مرتبة الملك سجدوا لله وكان ذلك مباحا في شرعهم فكان التأويل في الساجدين وحسب كونها حقاقا في السجود وقيل التأويل وقع أيضا في السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وانما هو كناية عن الخضوع والاول هو المعتمد وقد أخرج ابن جرير بسند صحيح عن قتادة في قوله وخر والله سجدا قال كانت تحية من قبلكم فاعطى الله هذه الامة السجود لاهل الجنة وفي لفظ وكانت تحية الناس يومئذ ان يسجد بعضهم لبعض ومن طريق ابن اسحق والثوري وابن جرير وغيرهم نحو ذلك قال الطبري أرادوا ان ذلك كان بينهم لاهل وجه العباد بل الاكرام واختلف في المدة التي كانت بين الرؤيا وتفسيرها فخرج الطبري والحاكم والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال كان بين رؤيا يوسف وعيازها أربعون عاما وذكر البيهقي له شاهد عن عبد الله بن شداد وزادوا اليها ينهي أمم الرؤيا بأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفي لفظ ثلاثا وثمانين سنة ومن طريق قتادة بن اوثان ثلاثين سنة ونقل الثعلبي عن ابن مسعود تسعين سنة وعن الكلبي اثنتين ودهش بن سنة قال وقيل سبعا وسبعين ونقل ابن اسحق قولها كانت ثمانمائة عشر عاما والاول اقوى والعلم عند الله (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف وسقط هذا وما بعده الى آخر الباب للنسفي (قوله فاطر والبديع (١) والمبدى والبارى والخالق واحد) كذا لبعضهم الباري بالراء ولا يذروا الاكثر البادي بالبدال بدل الراء والهمز ثابت فيهما وزعم بعض الشراح ان الصواب بالراء وان رواية الدال وهم وليس كما قال فقد وردت في بعض طرق الاسماء الحسنى كما تقدم في الدعوات وفي الاسماء الحسنى أيضا المبدى وقد وقع في العنكبوت ما يشهد لكل منهما في قوله أولم يروا كيف يبدى الله الخلق ثم يعيده ثم قال فاطروا كيف بدأ الخلق فالاول من الرباعي واسم الفاعل منه مبدى والثاني من الثلاثي واسم الفاعل منه بادي وهما لغتان مشهورتان وانما ذكر البخاري هذا استطرادا من قوله في الايتين المذكورتين فاطر السموات والارض فاراد تفسير الفاطر وزعم بعض الشراح ان دعوى البخاري في ذلك الوحدة ممنوعة عند المحققين كذا قال ولم يرد البخاري بذلك ان حقائق معانيها متوحدة وانما أراد ان تترجع الى معنى واحد وهو ايجاد الشيء بعد ان لم يكن وقيل كرت قول الفراء ان فطر وخلق وخلق بمعنى واحد قبل باب رؤيا الصالحين (قوله قال أبو عبد الله من البديع وباده) كذا وجدته مضبوطا في الاصل بالهمز في الموضوعين ربوا والعطف لابي ذرقان كان محفوظا ترجعت رواية الدال من قوله والبيدي ولغير أبي ذر من البديع وبادية بالواو بدل الهمز وبغير همز في بادية وبهاء تانيث وهو أولى لانه يريد تفسير قوله في الآية المذكورة وجاءكم من البدو ففسرها بقوله بادية أي جاءكم من البادية وذكره الكرماني فقال قوله من البدو أي قوله وجاءكم من البدو أي من البادية ويحتمل ان يكون مقصوده ان فاطر معناه البادي من البدء أي الابتداء أي بادي الخلق فمعنى فاطر بادي والله أعلم (قوله باب رؤيا ابراهيم عليه السلام) كذا لابي ذر وسقط لفظ باب لغيره (قوله وقوله عز وجل فلما بلغ معه السعي الى قوله يعزى المحسنين) كذا لابي ذر وسقط للنسفي وساق في رواية كريمة الايات كلها قبل كان ابراهيم نذرا نرزه الله من سارة ولدا ان يذبحه قربانا فرأى في المنام ان أوف بن ذرأه أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال فقال ابراهيم لاسحق انطلق بنا فحرب قربانا وأخذ حبلنا وسكننا ثم انطلق به حتى اذا كان بين الجبال قال يا أبت أين قربانك قال أنت يا بني اني أرى في المنام اني أذبحك الايات فقال اشدد رباطي حتى لا أضطربوا كفف ثيابك

قال أبو عبد الله فاطر
والبديع والمبدع والبارى
والخالق واحد من البدء
وبادئ باب رؤيا ابراهيم
وقوله تعالى فلما بلغ معه
السعي الى قوله يعزى
المحسنين

(١) قوله والمبدى كذا في
نسخة معتمدة وفي نسختين
وهو الرواية التي نسبها
القاسم طلائى لابي ذر لفظ
المبدع بالعين من الابداع
وليس في عبارة الفتح هنا
ما يعين احدهما فحذر
الرواية اه مصححه

حتى لا ينتفع عليها من دمي فراه سارة فتعزن وأسرع من السكين على حاق ليكون أهون على ففعل
ذلك إبراهيم وهو يكي وأمر السكين على حلقه فلم تعز وضرب الله على حلقه سفيحة من نحاس
فكبه على جبينه وحرق ففاه فذلك قوله فلما أسماوت له للجبين ونودي يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا
فالتفت فاذا هو بكيش فآخذه وحمل عن ابنه هكذا ذكره السدي وأعله آخذه عن بعض أهل الكتاب
فقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح أيضا عن الزهري عن القاسم قال اجتمع أبو هريرة وكعب
فحدث أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لكل نبي دعوة مستجابة فقال كعب أفلا أخبرك
عن إبراهيم لما رأى أنه يذبح ابنه اسحق قال لا شيطان إن لم أقتن هؤلاء عنده هذه لم اقتنهم أبدا فذهب
إلى سارة فقال أين ذهب إبراهيم يا بنت قالت في حاجته قال كلا أنه ذهب به ليس ذبحه يزعم أن ربه أمره
بذلك فقالت أختي أن لا يطيع ربه فجاء إلى اسحق فاجابه بشعوه فواجه إبراهيم فلم يلتفت إليه فإيس أن
يطيعه وساق نحوه من طريق سعيد عن قتادة وزاد أنه سجد على إبراهيم الطريق إلى المنعرق فأمره
جبريل أن يرميه بسبع حصيات عند كل جرة وكان قتادة أخذوا له عن بعض أهل الكتاب وآخره
مهاجاء عن ابن عباس وهو عند أحد من طريق أبي الطفيل عنه قال إن إبراهيم لما رأى المناسك عرض
له إبليس عند المسمى فسبقه إبراهيم فذهب به جبريل إلى العقبة فعرض له إبليس فرماه بسبع حصيات
حتى ذهب وكان على اسم ميل فميص أبيض وم تسله للجبين فقال يا ابت أنه ليس لي قميص تكفني فيه
غيره فآخذه فودى من خلفه إن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا فالتفت فاذا هو بكيش أبيض أقرن
أعين فذبحه وأخرج ابن اسحق في المبتدأ عن ابن عباس نحوه وزاد فوالذي نفسي بيده لقد كان أول
الاسلام وإن رأس المكش لمعلق بقرنه في ميزاب الكعبة وأخرجه أحد أيضا عن عثمان بن أبي طلحة
قال أمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم فواريت قرني المكش حين دخل البيت وهذه الآثار من اقوى
الحجج لمن قال إن الذبيح اسمعيل وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود عن علي وابن
عباس في إحدى الروايتين عنهما وعن الأحنف عن ابن مسيرة وزيد بن أسلم ومسروق وسعيد بن جبيرة
في إحدى الروايتين عنهما وعن عطاء والشعبي وكعب الأخبار أن الذبيح اسحق وعن ابن عباس في أشهر
الرواية بن عنه وعن علي في إحدى الروايتين وعن أبي هريرة ومعاوية وابن عمرو وأبي الطفيل وسعيد بن
المسيب وسعيد بن جبيرة والشعبي في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن ومحمد بن كعب وأبي جعفر
الباقر وأبي صالح والريبع بن أنس وأبي عمرو بن العلاء وعمر بن عبد العزيز وابن اسحق أن الذبيح
اسمعيل ويؤيده ما تقدم وحديث أنس بن الذبيحين وروناه في الخلفيات من حديث معاوية ونقله عبد الله
ابن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأطنب ابن القيم في الهدى في الاستدلال لتقويته وقرأت بخط
الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن دليلا وهو قوله في الصافات وقال اني ذاهب إلى ربي
سيدا إن قول الله اني أرى في المنام اني أذبحك وقوله في هود وأمر أنه قاعة فضحكك فبشرناها باسمعيل
قوله وهذا بعلي شيخا قال ووجه الأخذ منهما أن سياتهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان في وقتين الأولى
عن طلب من إبراهيم وهو لما هاجر من بلاد قومه في ابتداء أمره فسأل من ربه الولد فبشره بسلام حلیم
فلما بلغ معه السعي قال يا بني اني أرى في المنام اني أذبحك والقصّة الثانية بعد ذلك بدهر طويل لما شاخ
واستبعد من مثله ان يجيئ له الولد وجاءته الملائكة عندما أمر ويا هلاك قوم لوط فبشره واسحق فتعين
ان يكون الأول اسمعيل ويؤيده ان في السوراة ان اسمعيل بكره وأنه ولد قبل اسحق (قلت) وهو
استدلال جيد وقد كنت استحسنه واحتج به إلى ان مر بي قوله في سورة إبراهيم الحمد لله الذي وهب لي

على السكبر اسمعيل واسحق فانه يحكى على قوله انه رزق اسمعيل في ابتداء امره وقوته لان هاجر والدة اسمعيل سارت لسارة من قبل الجبار الذي وهبها لهما وهاجرت لبراهيم لما يئست من الولد فولدت هاجر اسمعيل ففارت سارة منها كما قدمت الارشادة اليه في ترجمة ابراهيم من احاديث الانبياء وولدت بعد ذلك اسحق واستمرت غير سارة الى ان كان من اخراجها وولدها الى مكة ما كان وقد ذكره ابن اسحق في المبتدأ مفصلاً وأخرج الطبري في تاريخه من طريقه وأخرج الطبري من طريق السدي قال انطلق ابراهيم من بلاد قومه قبل الشام فاتي سارة وهي بنت ملك حران فاتمت به فزوجه فلما قدم مصر وهبها الجبار هاجر وهبها لسارة كانت سارة منعت الولد وكان ابراهيم قد دعا الله ان يهب له ولداً من الصالحين فاخرت الدعوة حتى كبر فلما علمت سارة ان ابراهيم وقع على هاجر زنت على ما فاتهم من الولد ثم ذكرت قصته بمجيء الملائكة بسبب هلاك قوم لوط وتبشيرهم ابراهيم باسمعيل فلذلك قال ابراهيم الحمد لله الذي وهب لي السكبر اسمعيل واسحق ويقال لم يكن بينهما الا ثلاث سنين وقيل كان بينهما أربع عشرة سنة وما تقدم من كون قصة الذبيح كانت بمكة حجة قوية في ان الذبيح اسمعيل لان سارة واسحاق لم يكونا بمكة والله أعلم (قوله وقال مجاهد اسلم اساماً ما امر ابيه وتله وضع وجهه بالارض) قال القرطبي في تفسيره حدثنا ورقاء عن ابن ابي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى فلما اسلم اساماً قال اساماً ما امر ابيه وتله وضع وجهه بالارض قال لا تدعني وانت تنظر في وجهي لتلازمني فوضع وجهه في الارض وأخرج ابن ابي حاتم من طريق السدي قال فلما اسلم اساماً أي اسلم الله الامر ومن طريق أي صالح قال اتفقا على امر واحد ومن طريق قتادة سلم ابراهيم لاسم الله وسلم اسحق لاسم ابراهيم وفي لفظ أماه ذاقا سلم نفسه لله وأما هذافاً سلم ابنه لله ومن طريق أبي عمران الجوني تله للجبين كبه لوجهه في تنبيهه هذه الترجمة والتي قبها ليس في واحد منها حديث مستدل اكتفى فيه بالقرآن ولهما نظائر وقول الكرمانى انه كان في كل منهما ما يباح بالحديث يناسبه محتمل مع بعده (قوله باب التواطىء على الرؤيا) أي توافق جماعة على شيء واحد ولو اختلفت عباراتهم (قوله أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الاواخر وان أناساً) في رواية الكشميهني أناساً (أروها في العشر الاواخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمسوها في السبع الاواخر) كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله ابن عمر وتقدم في أواخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله لكن لفظه أرى رؤياكم تواطيات في السبع الاواخر فمن كان متحرياً الحديث ولم يذكر الجملة الوسطى واعترضه الاسماعيلي فقال اللفظ الذي ساقه خلاف التواطىء وحديث التواطىء أرى رؤياكم قد تواطيات على العشر الاواخر (قلت) لم يلتزم البخاري ايراد الحديث بلفظ التواطىء وانما أراد بالتواطىء التوافق وهو أعم من أن يكون الحديث بلفظه أو معناه وذلك ان افراد السبع داخله في افراد العشر فلما اراد في العشر وقوم انما في السبع كانوا كلهم توافقوا على السبع فامرهم بالتماسها في السبع اتوافقوا طائفتين عليها ولانه يسر عليهم بخبر البخاري على عادته في ايراد الاخير على الاجل والحديث الذي اشار اليه تقدم في كتاب قيام الليل من طريق ابوبن نافع عن ابن عمر قال رأيت كأن بيدي قطعة استبرق الحديث وفيه وكانوا لا يزالون يقصون على النبي صلى الله عليه وسلم الرؤيا وفيه أرى رؤياكم قد تواطيات في العشر الاواخر الحديث ويستفاد من الحديث ان توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما تستفاد قوة الخبر من التوارد على الاخبار من جماعة (قوله باب رؤيا اهل السجون والفساد والشرك) تقدمت الاشارة الى ان الرؤيا المصيبة وان اختلفت غالباً باهل الفساد لا ح لكن قد تقع

قال مجاهد اسلم اساماً ما امر ابيه وتله وضع وجهه بالارض في باب التواطىء على الرؤيا في حديثنا بمجيء ابن بكير حديثنا للثب عن عوفيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنه ان أناساً أروا ليلة القدر في السبع الاواخر وان أناساً أروها في العشر الاواخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمسوها في السبع الاواخر في باب رؤيا اهل السجون والفساد والشرك

أفبرهم ووقع في رواية أبي ذر يدل الشرب بضم المعجمة والتشديد جمع شارب أو فتهنئين مخففاً
 أي وأهل الشرب والمراد شربة المحرم وعطفه على أهل الفساد من عطف الخاص على العام كما أن
 المسجون أعم من أن يكون مفسداً أم صالحاً قال أهل العلم بالتعير إذا رأى الكافراً والفاسق الرؤيا
 الصالحة فأنها تكون بشري له يهديه إلى الإيمان مثلاً أو التوبة أو إنذاراً من بقائه على الكفر أو
 الفسق وقد تكون لغيره ممن ينسب إليه من أهل الفضل وقد يرى ما يدل على الرضا بما هو فيه ويكون
 من جملة الابتلاء والغرور والمكر نعوذ بالله من ذلك (قوله وقوله تعالى ودخل معه السجن فتيان إلى
 قوله أرجع إلى ربك) كذا لا في ذرو ساق في رواية كريمة الآيات كلها وهي ثلاث عشرة آية قال
 السهيلي اسم أحدهما شرهم والآخر شرهم كل منهما معجمة أحدهما مفتوحة والآخر مضمومة
 قال وقال الطبري الذي رأى أنه يصير خيراً اسمه نبوء وذ كرامم الآخر فلم أحفظه (قلت) سماه
 بثلاث معجمة ومثله وعزاه لابن اسحق في المبتدأ به جزم التعليق وذ كراً أبو عبيد البكري في
 كتاب المسالك إن اسم الخباز راخان والساقى مرطس وكوا أن الملك اتهمهما أنهما أراد أن يسميهما في
 الطعام والشراب فحبهما إلى أن ظهرت براءة ساحة الساقى دون الخباز ويقال اتهمهما لم يباشراً وإنما
 أراد امتحان يوسف فاخرج الطبري عن ابن مسعود قال لم يباشراً وإنما كما لي جرباً في سنده ضعف
 وأخرج الحاكم بسند صحيح عن ابن مسعود نحوه وزاد فلما ذكروهما التاويل قالوا إنما كنا نلعب
 قال قضي الأمر الآية (قوله وقال الفضيل الخ) وقع لا في ذر بعد قوله أرجع إلى ربك وعند كريمة هذا
 قوله أرباب متفرقون وهو الأليق وعند غيره ما بعد قوله الأعناب والذهن (قوله واد كرا فتعل من
 ذ كرت) في رواية الكشميهني من ذ كرو وهو من كلام أبي عبيدة قال ادكر بعدامة اقل من ذ كرت
 فادغمت التاء في الذال فتحوات د لا يعني مهملة تقبل (قوله بعدامة قرن) هو قول أبي عبيدة قاله في
 تفسير آل عمران وقال في تفسير يوسف بعد حين وأخرجه الطبري بسند جيد عن ابن عباس مثله ومن
 طريق سمك عن عكرمة قال بعد حبة من الدهر وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير بعد سنين
 (قوله وبقرأ أمه) بفتح أوله وميم بعدها هاء منونة نسيان أي نذكر بعدان كان نسي وهذه القراءة
 نسبت في الشواذ لابن عباس وعكرمة والضحاك قال رجل ماموه أي ذاهب العقل قال أبو عبيدة
 قرئ بعد أمه أي نسيان تقول أمهت أمه أمها بسكون الميم قال الشاعر

* أمهت وكنت لا أنسى حديثاً * وقال الطبري روى عن جماعة أنهم قرؤا بعد أمه ثم أتى بسند
 صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرؤها بعد أمه وتفسيرها بعد نسيان وساق مثله عن عكرمة والضحاك
 ومن طريق مجاهد نحوه لكن قالها بسكون الميم (قوله وقال ابن عباس بعصرون الأعناب والذهن)
 وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يقات
 الناس وفيه بعصرون يقول الأعناب والذهن وفيه رد على أبي عبيدة في قوله أنه من العصرة وهي
 النجاة فمعنى قوله بعصرون وينجون ويؤيد قول ابن عباس قوله في أول القصصه أي أراي أعصر خيراً
 وقد اختلف في المراد به فقال الأكثر أطلق عصر الخمر باعتبار ما يؤزل إليه وهو كقول الشاعر

الحمد لله العلي المنان * صار اثر يد في رؤوس القضيان

أي السنبيل فمى الفصح تريد باعتبار ما يؤزل إليه وأخرج الطبري عن الضحاك قال أهـ لـ عمان
 يسمون العنب خيراً وقال الاسمي سمعت معمر بن سليمان يقول لقيت اعرابياً معه عنب

لقوله تعالى ودخل معه
 السجن فتيان إلى قوله
 أرجع إلى ربك * وقال
 الفضيل لبعض الاتباع
 يا عبد الله أرباب متفرقون
 خيرام الله الواحد القهار
 واد كرا فتعل من ذ كرت
 بعدامة قرن وبقرأ أمه
 نسيان وقال ابن عباس
 بعصرون الأعناب والذهن

فقلت ما مملوك قال خروا قرأ ابن مسعود في أرائي ما خرجني ابن أبي حاتم بسند حسن وكأنه
 أراد التفسير وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة أن الساقى قال ليوسف رأيت فيما يرى النائم أني
 غرست حيلة فنبئت فخرج فيها ثلاث عناقيد فصرتم ثم سقيت الملك فقال تمكث في السجن ثلاثا ثم
 تخرج قد فيه أي على عادتك (قوله تخلصون تحرسون) كذا لهم من الحراسة وعند أبي عبيدة في
 الجواز تحرسون بزاي بدل السين من الاحراز وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن
 ابن عباس تحرسون بخاء معجمة ثم زاي ونون من الحزن (قوله جويرة) بالضم مصغر وهو ابن
 اسمعيل الضبي وروايته عن مالك من الاقران (قوله لولبت في السجن ما لبث يوسف ثم أنا في الداعي
 لاجبته) كذا أورده مختصرا وقد تقدم في ترجمة يوسف من أحاديث الانبياء من هذا الوجه وزاد فيه
 قصة لوط وتقدم شرحه في أحاديث الانبياء وأخرجه النسائي في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله
 نحن أحق بالشك من إبراهيم الحديث وأخرجه مسلم من هذا الوجه لم يكن قال مثل حديث يونس بن
 يزيد عن الزهري عن سعيد بن أبي سلمة عن أبي هريرة بطوله ومن طريق أبي أويس عن الزهري مثل
 مالك وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جويرة بطوله أخرجه كاهن من رواية عبيد الله
 ابن محمد بن أسماء عن عمه جويرة بن أسماء ذكر أن أحمد بن سعيد بن أبي مرزوق رواه عنه فقال
 عن أبي سلمة بدل أبي عبيد ورواه فيه فان المحفوظ عن مالك أبو عبيد لا أبو سلمة وكذلك أخرجه من
 طريق سعيد بن داود عن مالك أن ابن شهاب حدثه أن سعيدا وأبا عبيد أخبراه به وقد وقع في بعض طرقه
 بإسقاط من سبأه فاخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة رفته لقد عجبنا من
 يوسف وكرمه وصبره حتى سئل عن البقرات المعجاف والسمان ولو كنت مكاها ما جئت حتى اشتراط
 أن يخرجوني ولقد عجبنا منه حين أتاه الرسول يعني ليخرج إلى الملك فقال أرجع إلى ربك ولو كنت
 مكانه ولبت في السجن ما لبث لا سرعت إلا جابة ولبادرت الباب ولما ابتغيت العذر وهذا مرسل وقد
 وصله الطبري من طريق إبراهيم بن يزيد الخواري بضم المعجمة والزاي عن عمرو بن دينار بذكر ابن
 عباس فيه فذكره وزادوا لولا الكلمة التي قالها للمالك في السجن ما لبث وقد مضى شرح ما يتعلق
 بذلك في قصة يوسف من أحاديث الانبياء (قوله باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في
 المنام) ذكر فيه خمسة أحاديث * الحديث الأول حديث أبي هريرة (قوله عبد الله) هو ابن المبارك
 ويونس هو ابن يزيد (قوله أن أبا هريرة قال) في رواية الاسماعيلي من طريق الزبيدي عن الزهري
 أخبرني أبو سلمة سمعت أبا هريرة (قوله من رأى في المنام فيرا في اليقظة) زاد مسلم من هذا الوجه أو
 فكانما رأى في اليقظة هكذا بالشك وقع عند الاسماعيلي في الطريق المذكورة فقد رأى في اليقظة بدل
 قوله فيرا في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وصححه الترمذي وأبو عوانة ووقع عند ابن
 ماجه من حديث أبي جحيفة فكانما رأى في اليقظة فهذه ثلاثة الفاظ فيرا في اليقظة فكانما رأى في
 اليقظة فقد رأى في اليقظة وجل الحديث الباب كالثلاثة الأقوال في اليقظة (قوله قال أبو عبد الله قال ابن
 سيرين إذا رآه في صورته) سقط هذا التعليق للنسفي ولا يذرو ثبت عند غيرهما وقد رويناه موصولا من
 طريق اسمعيل بن اسحق القاضي عن سليمان بن حرب وهو من شيوخ البخاري عن حماد بن زيد عن
 أيوب قال كان محمد يعني ابن سيرين إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم قال صف لي
 الذي رأيته فان وصف له صفه لا يعرفها قال لم تره وسنده صحيح ووجدت له ما يؤيده فاخرج الحاكم من
 طريق عاصم بن كليب حديثي أبي قال قلت لابن عباس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام قال

تخلصون تحرسون
 * حدثنا عبد الله بن محمد
 ابن أسماء حدثنا جويرة
 عن مالك عن الزهري أن
 سعيد بن المسيب رايا عبيد
 أخبراه عن أبي هريرة
 رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لولبت في السجن
 ما لبث يوسف ثم أنا في
 الداعي لاجبته في باب من
 رأى النبي صلى الله عليه
 وسلم في المنام * حدثنا
 عبدان أخبرنا عبد الله عن
 يونس عن الزهري حدثني
 أبو سلمة أن أبا هريرة
 قال سمعت النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول من رأى
 في المنام فيرا في اليقظة
 ولا يشك الشيطان بي
 * قال أبو عبد الله قال ابن
 سيرين إذا رآه في صورته

صفه لي قال ذكرت الحسن بن علي فشبهته به قال قد رأيتُه وسنده جيد وبعارضه ما أخرجه ابن أبي عاصم
من وجه آخر عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رأى في المنام فتبدا رأى فاني
أرى في كل صورة وفي سنده صالح مولى اتوا مة وهو ضعيف لا خصاله وهو من رواية من سمع منه
بعد الاختلاط ويمكن الجمع بينهما قال القاضي أبو بكر بن العربي رؤية النبي صلى الله عليه وسلم
بصفته المعلومة ادراك على الحقيقة ورؤيته على غير صفته ادراك للمثال فان الصواب أن الانبياء
لا تغيرهم الارض ويكون ادراك الذات الكريمة حقيقة وادراك الصفات ادراك المثل قال رشذ
بعض المقدرية فقال الرؤيا لا حقيقة لها أصلاً وشذ بعض الصالحين فزاعم أنها تقع بعيني الرأس
حقيقة وقال بعض المتكلمين هي مدركة بعينين في القلب قال وقوله فسيراني معناه فسيرى تفسير
مارأى لانه حق وغيب ألقي فيه وقيل معناه فسيراني في القيامة ولا فائدة في هذا التخصيص وأما
قوله فكأنما رأيته فهو تشبيه ومعناه أنه لو رأى في اليقظة لطابق ما رآه في المنام فيكون الاول حقا وحقيقة
والثاني حقا وتمثيلا قال وهذا كله اذا رآه على صورته المعروفة فان رآه على خلاف صفته فهي أمثال
فان رآه مقبلا عليه مثلاً فهو خير للرائي وفيه وعلى العكس فبالعكس وقال النووي قال عياض يحتمل
ان يكون المراد بقوله فقد رأيته أو قد رأي الحق أن من رآه على صورته في حياته كانت رؤياه حقا
ومن رآه على غير صورته كانت رؤياه باطلاً وتلقبه فقال هذا ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء
كانت على صفته المعروفة أو غيرها انتهى ولم يظهر لي من كلام القاضي ما ينافي ذلك بل ظاهر قوله أنه
يراه حقيقة في الحالين لكن في الاولى تكون الرؤيا مما لا يحتاج الى تعبير والثانية مما يحتاج الى التعبير
قال القرطبي اختلف في معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فن رآه في النوم رأى حقيقته كمن
رآه في اليقظة سواء قال وهذا قول يدرك فساداً بأوائل العقول ويلزم عليه ان لا يراه أحد الا على صورته
التي مات عليها وان لا يراه رائيان في آن واحد في مكانين وأن يجيئ الآن ويخرج من قبره ويمشي
في الاسواق ويخاطب الناس ويخاطبوه ويلزم من ذلك ان يخلو قبره من جسده فلا يبقى من قبره فيه
شيء فيزار مجرد القبر ويسلم على غائب لانه جائز ان يرى في الليل والنهار مع اتصال الاوقات على حقيقة
في غير قبره وهذه جهالات لا يلتزم بها من له أدنى مسكة من عقل وقات طائفة معناه أن من رآه رآه على
صورته التي كان عليها ويلزم منه ان من رآه على غير صفته أن تكون رؤياه من الاضغاث ومن المعلوم
أنه يرى في النوم على حالة تخالف حالته في الدنيا من الاحوال اللاتسقة به وتقع تلك الرؤيا حقا كما لو رأى
ملاً داراً بجسمه مثلاً فانه يدل على امتلاء تلك الدار بالخبر ولو تمكن الشيطان من التمثيل بشيء مما كان
عليه أو ينسب اليه لعارض عموم قوله فان الشيطان لا يتمثل بي فالاولى ان تنزه رؤياه وكذا رؤيا شيء
منه أو مما ينسب اليه عن ذلك فهو أبلغ في الحرمة وأليق بالعصمة كما عصم من الشيطان في
يقظته قال والصحيح في تأويل هذا الحديث ان مقصوده ان رؤيته في كل حالة ليست باطلة ولا أضغاثا
بل هي حق في نفسها ولو رأى على غير صورته فتصور تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل
الله قال وهذا قول القاضي أبي بكر بن الطيب وغيره ويؤيده قوله فقد رأى الحق أي رأى الحق الذي قصد
اعلام الرائي به فان كانت على ظاهرها والاسعى في تأويلها ولا يميل أمرها لهما ما بشرى بخيراً وانذار
من شرهما ليخفف الرائي وأما البزجر عنه وأما لينبه على حكم يقع له في دينه أو دنياه وقال ابن بطال
قوله فسيراني باليقظة يريد تصديق تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها وخرجها على الحق وليس المراد
أنه يراه في الآخرة لانه سيراه يوم القيامة في اليقظة فنراه جميع أمته من رآه في النوم ولم يره منهم

وقال ابن التين المراد من آمن به في حياته ولم يره اسكونه حيث قد تابعا عنه فيكون به ذام بشرا لكل من آمن به ولم يره أنه لا بد ان يراه في اليقظة قبل موته قاله القزاز وقال المازري ان كان المحفوظ فكأنما رآني في اليقظة فعناء ظاهر وان كل المحفوظ فيراني في اليقظة احتمل أن يكون أراد أهل عصره ممن لم يجر اليه فانه اذا رآه في المنام جعل ذلك دالة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة وأوحى الله بذلك اليه صلى الله عليه وسلم وقال القاضي وقيل معناه سيرى تأويل تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها وقيل معنى الرؤية في اليقظة انه سيراه في الآخرة وتعقب بأنه في الآخرة يراه جميع أمته من رآه في المنام ومن لم يره يعني فلا يسبق لخصوص رؤيته في المنام فربما وجاب القاضي عياض باحتمال أن تكون رؤياه له في النوم على الصفة التي عرف بها ووصف عليها موجبة لتكرمه في الآخرة وان يراه رؤيته خاصة من القرب منه والشفاعة له بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات قال ولا يبعد ان يعاقب الله بعض المذنبين في القيامة بمنع رؤيته نبيه صلى الله عليه وسلم مدة وحله ابن أبي جرة على محمل آخر فذكر عن ابن عباس أو غيره انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فبقي بعد ان استيقظ منفكرا في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين وله خاتمة ميمونة فاخرجت له المرأة التي كانت للنبي صلى الله عليه وسلم فنظر فيها فرأى صورة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ير صورة نفسه ونقل عن جماعة من الصالحين انهم رأوا النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدتهم الى طريق تفريحها فجاء الامر كذلك (قلت) وهذا مشكل جدا ولو حل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولا يمكن بقاء الصعبة الى يوم القيامة ويحكر عليه ان جمعوا رآوه في المنام ثم لم يذكروا احد منهم انه رآه في اليقظة وخبر الصادق لا يتخلف وقد اشند انكار القرطبي على من قال من رآه في المنام فقد رأى حقيقة ثم يراها كذلك في اليقظة كما تقدم قريبا وقد تظن ابن أبي جرة لهذا فأحال بما قال على كرامات الاولياء فان يكن كذلك تعين العدول عن العموم في كل راء ثم ذكر انه عام في أهل التوفيق واما غيرهم فعلى الاحتمال فان خرق العادة فديقع للزنديق بطريق الاملاء والاعواء كما يقع للصدوق بطريق الكرامة والاكرام وانما تحصل التفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنة انتهى والحاصل من الاجوبة ستة * أحدها انه على التشبيه والتمثيل ودل عليه قوله في الرواية الاخرى فكأنما رآني في اليقظة * ثانيها ان معناها سيرى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة والتعبير * ثالثها انه خاص بأهل عصره ممن آمن به قبل ان يراه رابعها انه يراه في المرأة التي كانت له ان امكنه ذلك وهذا من ابعاد المحامل خامسها انه يراه يوم القيامة بمزيد خصوصية لا مطلق من يراه حيث ذم من لم يره في المنام * سادسها انه يراه في الدنيا حقيقة ويخاطبه وفيه ما تقدم من الاشكال وقال القرطبي قد تقرر ان الذي يرى في المنام أمثلة للربيات لانفسها غير ان تلك الامثلة تارة تقع مطابقة وتارة يقع معناها فن الاول رؤياه صلى الله عليه وسلم عائشة وفيه فاذا هي انت فأخبرانه راي في اليقظة ما رآه في نومه بهينه ومن الثاني رؤيا البقراتي تنحروا المقصود بالثاني التنبيه على معاني تلك الامور ومن فوائد رؤيته صلى الله عليه وسلم فسكين شوقي الرائي لكونه صادقا في محبته ليهمل على مشاهدته والى ذلك الاشارة بقوله فيسيران في اليقظة أي من رأى رؤيته معظم طرقتي ومشتاق الى مشاهدتي وصل الى رؤيته محبوبه وظفر بكل مطلوبه قال ويجوز ان يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشريعته فيعبر بحسب ما يراه الرائي من زيادة ونقصان او اساءة واحسان (قلت) وهذا جواب سابع والذي قبله لم يظهر لي فان ظهر فهو تامن (قوله ولا يتمثل الشيطان بي) في رواية

أنس في الحديث الذي بعده فان الشيطان لا يتمثل في ومضى في كتاب العلم من حديث أبي هريرة مثله
 لكن قال لا يتمثل في صورتي وفي حديث جابر عند مسلم وابن ماجه انه لا ينبغي للشيطان ان يتمثل في
 وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي وابن ماجه ان الشيطان لا يستطيع ان يتمثل في وفي حديث أبي
 قتادة الذي يليه وان الشيطان لا يترأى بالراء بوزن يتعاطى ومعناه لا يستطيع ان يصير مرئيا بصورتي
 وفي رواية غير أبي ذر يترأى براءى وبعد الالف تخمانية وفي حديث أبي سعيد في آخر الباب فان الشيطان
 لا يتكون في ما قوله لا يتمثل في فعناه لا يشبه في وأما قوله في صورتي فعناه لا يصير كائن في مثل صورتي
 وأما قوله لا يترأى أي في فرجع بعض الشراح رواية الراي عليها أي لا يظهـ ر في زبي رليست الرواية
 الأخرى بعيدة من هذا المعنى وأما قوله لا يتكون أي لا يتكون كوني فحذف المضاف ووصل
 المضاف إليه بالفعل والمعنى لا يتكون في صورتي فالجميع راجع الى معنى واحد وقوله لا يستطيع
 يشير الى ان الله تعالى وان أمكنه من التصور في أي صورة أراد فانه لم يمكنه من التصور في صورة
 النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذهب الى هذا جماعة فقالوا في الحديث ان محل ذلك اذا رآه الراي على
 صورته التي كان عليها ومنهم من ضيق الغرض في ذلك حتى قال لا بد ان يراه على صورته التي قبض عليها
 حتى يعتد برعدد الشعرات البيضاء التي لم تبلغ عشرين شعرة والصواب التعميم في جميع حالاته بشرط
 ان تكون صورته الحقيقية في وقت ما سواه كمن في شبابه أو رجولته أو كهولته أو آخر عمره وقد
 يكون لما خالف ذلك تفسير يتعلق بالرائي قال المازري اختلف المحققون في تأويل هذا الحديث
 فذهب القاضي أبو بكر بن الطيب الى ان المراد بقوله من رأى في المنام فقد رأى في ان رؤياه صحيحة
 لا تكون أضغاثا ولا من تشبهات الشيطان قال وبعضه قوله في بعض طرقه قد رأى الحق قال وفي
 قوله ان الشيطان لا يتمثل في إشارة الى ان رؤياه لا تكون أضغاثا ثم قال المازري وقال آخرون بل
 الحديث محمول على ظاهره والمراد ان من رأى في قد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا عقل يحيله حتى يحتاج
 الى صرف الكلام عن ظاهره وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى في مكانين مختلفين معا فان ذلك
 غلط في صفته وتخيل لما على غير ما هي عليه وقد ظن بعض الخبيالات مريثات ليكون ما يتخيل من تباط
 بما يرى في العادة فتكون ذاته صلى الله عليه وسلم مريثة وصفاته متخيلة غير مريثة والادراك لا يشترط
 فيه تحديد البصر ولا قرب المسافة ولا كون المرئي ظاهرا على الأرض أو مدفونا وانما يشترط كونه
 موجودا ولم يتم دليل على فناء جسمه صلى الله عليه وسلم بل جاء في الخبر الصحيح ما يدل على بقائه
 ونكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التعبير ان من رآه شيئا فهو عام
 سلم أو شابا فهو عام حرب ويؤخذ من ذلك ما يتعلق بأقواله كما لو رآه أحدا ما به بقتل من لا يحمل قتله فان
 ذلك يحمل على الصفة المتخيلة لا المرئية وقال القاضي عياض يحمل أن يكون معنى الحديث اذا رآه
 على الصفة التي كان عليها في حياته لا على صفة مضادة لحاله فان رؤى على غيرها كانت رؤى بتأويل
 لا رؤى باحقيقة فان من الرؤيا ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج الى تأويل وقال النووي هذا الذي
 قاله القاضي ضعيف بل الصحيح انه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره
 المازري وهذا الذي رده الشيخ قدّم عن محمد بن سيرين امام المعبرين اعتبارا به والاني قاله القاضي
 توسط حسن ويمكن الجمع بينه وبين ما قاله المازري بان تكون رؤياه على الحالين حقيقة لكن اذا
 كان على صورته كان ما يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج الى تفسير واذا كان على غير صورته كان
 النقص من جهة الراي لتخيله الصفة على غير ما هي عليه ويحتاج ما يراه في ذلك المنام الى التعبير

وعلى ذلك جرى علماء التفسير قائلوا اذا قال الجاهل رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فانه يستل عن صفته فان وافق الصفة المروية والا فلا يقبل منه وأشار الى ما اذا رآه على هيئة تختلف هيئته مع ان الصورة كما هي فقال أبو سعيد أحد بن نصر من رأى نبياً على حاله وهيئته فذلك دليل على صلاح الرائي وكمال جاهه وظفره بمن عاداه ومن رآه متغير الحال ما بسامثلاً فذلك دال على سوء حال الرائي ونحو الشيخ أبو محمد بن أبي جرة الى ما اختاره النووي فقال بعد ان حكى الخلاف ومنهم من قال ان الشيطان لا يتصور على صورته أصلاً فمن رآه في صورة حسنة فذلك حسن في دين الرائي وان كان في جارية من جوارحه شين أو نقص فذلك خلل في الرائي من جهة الدين قال وهذا هو الحق وقد جرب ذلك فوجد على هذا الأسلوب وبه تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يتبين للرائي هل عنده خلل أو لا لانه صلى الله عليه وسلم نوراني مثل المرأة الصفيحة ما كان في المناظر اليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن حال لا نقص فيها ولا شين وكذلك يقال في كلامه صلى الله عليه وسلم في النوم انه يعرض على سمته فما وافقها فهو حق وما خالفها فالخلل في سمع الرائي فرؤيا الذات الكريمة حق والخلل انما هو في سمع الرائي أو بصره قال وهذا خبر ماسمعه في ذلك ثم حكى القاضي عياض عن بعضهم قال خص الله نبيه بموم رؤياه كلها ومنع الشيطان ان يتصور في صورته لئلا يتذرع بالكذب على لسانه في النجوم ولما خرق الله العادة للأنبياء للدلالة على صحة حالهم في اليقظة واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله اذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق والباطل ولم يوثق بما جاء من جهة النبوة حتى الله حياها لذلك من الشيطان وتصوره والقائه وكيدته وكذلك حتى رؤياهم انفسهم ورؤيا غير النبي للنبي عن تمثيل بذلك لتصبح رؤياه في الوجهين ويكون طريقها الى علم صحيح لا ريب فيه ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك (قلت) ويظهر لي في التوفيق بين جميع ما ذكره ان من رآه على صفة أو أكثر مما يختص به فقد رآه ولو كانت سائر الصفات مخالفة وعلى ذلك فتفاوت رؤياه من رآه فمن رآه على هيئته الكاملة فرؤياه الحق الذي لا يحتاج الى تعبير وعليها ينزل قوله فقد رأى الحق ومهما نقص من صفاته فبدخل التاويل بحسب ذلك ويصح اطلاق ان كل من رآه في أي حالة كانت من ذلك فقد رآه حقيقة في تنبيهه في جوارحه التعبير رؤية الباري عز وجل في المنام مطلقاً لم يجرز فيها الخلاف في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم واجاب بعضهم عن ذلك بامور قابلة للتاويل في جميع وجوهها فتارة يعبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة بالسيد وتارة بالرئيس في أي فن كان فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته متممة وجميع من يعبر به يجوز عليهم الصدق والكذب كانت رؤياه تحتاج الى تعبير دائماً بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فاذا رؤى على صفته المتفق عليها وهو لا يجوز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقاً محضاً لا يحتاج الى تعبير وقال الغزالي ليس معنى قوله رأى انه رأى جسمي وبدني وانما المراد انه رأى مثالا لذلك المثال آلة يتأدى بها المعنى الذي في نفسي اليه وكذلك قوله فسيرا في اليقظة ليس المراد انه يرى جسمي وبدني قال والآلة تارة تكون حقيقية وتارة تكون خيالية والنفس غير المثال المتخيل فمارآه من الشكل ليس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثال له على التحقيق قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فان ذاته منزهة عن الشكل والصورة ولكن تنتهي تعريفاته الى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره ويكون ذلك المثال حقاً في كونه واسطة التعريف فيقول الرائي رأيت الله تعالى في المنام لا يعني اني رأيت ذات الله تعالى كما يقول في حق غيره وقال أبو القاسم القشيري بما جاء به ان

رؤياه على غير صفة لا يستلزم إلا أن يكون هو فانه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد انه
 منزله عن ذلك لا يصدق في رؤيته بل يكون لتلك الرؤيا ضرب من التأويل كما قال الواسطي من رأى ربه
 على صورة شيخ كان اشارة الى وقار الرائي وغير ذلك وقال الطيبي المعنى من رأى في المنام بأى صفة كانت
 فليست بشيء ويعلم انه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله وهي مبشرة لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب
 للشيطان فان الشيطان لا يتمثل في وكذا قوله فقد رأى الحق أى رؤية الحق لا الباطل وكذا قوله فقد رأى
 فان الشرط والجزاء اذا التحداد على الغاية في الكمال أى فقد رأى رؤيا ليس بعدها شئ وذكر الشيخ
 أبو محمد بن أبي جرة ما ملخصه انه يؤخذ من قوله فان الشيطان لا يتمثل في ان من تمثلت صورته صلى
 الله عليه وسلم في خاطره من أرباب القلوب وتصورت له في عالم سره انه بكلمه ان ذلك يكون حقا بل
 ذلك أصدق من مرأى غيره لهم لما من الله به عليهم من تنوير قلوبهم انتهى وهذا المقام الذي أشار
 اليه هو الإلهام وهو من جملة أصناف الوحي الى الأنبياء ولكن لم أر في شئ من الأحاديث وصفه بما
 وصفت به الرؤيا انه جزء من النبوة وقد قيل في الفرق بينهم ما ان المنام يرجع الى قواعد مقررته وله
 تأويلات مختلفة ويقع لكل أحد بخلاف الإلهام فانه لا يقع الا للخواص ولا يرجع الى قاعدة
 يميزها بينه وبين له الشيطان ونعقب بان أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذي يكون
 من الحق يستقر ولا يضطرب والذي يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر فهذا ان ثبت كان فارفا
 واضحا ومع ذلك فقد صرح الأئمة بان الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك قال أبو المظفر بن السمعاني
 في القواطع بعد ان سكت عن أبي زيد الدبوسي من أئمة الحنفية ان الإلهام ما حرك القلب لعلم يدعو
 الى العمل به من غير استدلال والذي عليه الجمهور انه لا يجوز العمل به الا عند فقد الحجج كلها في باب
 المباح وعن بعض المبتدعة انه حجة واحتج بقوله تعالى فاهمها فجورها وتقواها وقوله وأوحى ربك
 الى النحل أى ألهمها حتى عرفت مصالحها فافهمها فاهمها فجورها وتقواها وقوله وأوحى ربك
 اخرى ومنه الحديث قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا فراسة المؤمن وقوله لو ابصرت ما حال في صدرك فدعه
 وان أفتوك فجعل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى وقوله قد كان في الامم محدثون فثبت بهذا ان
 الإلهام حق وانه وحى باطن وانما حرمه العاصي لاستيلاء وحى الشيطان عليه قال وحجة أهل السنة
 الآيات الدالة على اعتبار الحجج والحث على التفكير في الآيات والاعتبار والنظر في الأدلة وذم الاماني
 والهواجس والظنون وهي كثيرة مشهورة وبان الخاطر قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد
 يكون من النفس وكل شئ احتمل ان لا يكون حقا لم يوصف بانه حق قال والجواب عن قوله فاهمها
 فجورها وتقواها ان معناه عرفها طريق العلم وهو الحجج واما الوحي الى النحل في نظيره في الاذى
 فيما يتعلق بالصنائع وما فيه صلاح المعاش واما الفراسة فبما السك لا يجعل شهادة القلب
 حجة لان لا تتحقق كونها من الله او من غيره انتهى مخلصا قال ابن السمعاني وانكار الإلهام مردود
 ويجوز ان يفعل الله بعبده ما يكرمه به ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك ان كل ما استقام على
 الشريعة المحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردّه فهو مقبول والا فردود يقع من حديث النفس
 ووسوسة الشيطان ثم قال ونحن لا نشكر ان الله يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به ظلمة ويقوى به رآيه
 وانما انكر ان يرجع الى قلبه بقول لا يعرف اصله ولا نزع ان حجة شرعية وانما هو نور يختص الله به
 من يشاء من عباد فافق الشرع كان الشرع هو الحجج انتهى ويؤخذ من هذا ما تقدم التنبيه عليه
 ان التائب لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم بشئ هل يجب عليه امتثاله ولا بد او لا بد ان يعرضه على

صلى الله عليه وسلم من رأى في المنام فقد رأى فان الشيطان لا يتمثل بي ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر قال أخبرني أبو سلمة عن أبي قتادة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فمن رأى شيئا يكرهه فلينبث عن شماله ثلاثا وليتعوذ من الشيطان فانها لا تنصره وان الشيطان لا يترأى بي * حدثنا خالد بن خلي حدثنا محمد بن حرب حدثني الزبيدي عن الزهري قال أبو سلمة قال أبو قتادة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى فقد رأى الحق * تابعه يونس وابن أخى الزهري * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهاد عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من رأى فقد رأى الحق فان شيطان لا يتمثل بي * باب رؤيا الليل * روى سمرة * حدثنا أحمد بن المقدم العجلي حدثنا

الشرع الظاهر قال الثاني هو المعتمد كما تقدم في تبيينه وقوع في المعجم الاوسط للطبراني من حديث أبي سعيد مثل أول حديث في الباب بلفظه لكن زاد فيه ولا بالكعبة وقال لا تحتفظ هذه اللفظة الا في هذا الحديث * الحديث الثاني حديث أنس (قوله من رأى في المنام فقد رأى) هذا اللفظ وقع مثله في حديث أبي هريرة كما مضى في كتاب العلم وفي كتاب الادب قال الطبراني في هذا الخبر اشترط والجزء فدل على التناهي في المبالغة أي من رأى فقد رأى حقيقة على كمالها غير شبهة ولا ارتياب فيها رأى بل هي رؤيا كاملة ويؤيده قوله في حديث أبي قتادة وأبي سعيد فقد رأى الحق أي رؤية الحق لا الباطل وهو يرد ما تقدم من كلام من تكلف في تأويل قوله من رأى في المنام فسبى في اللفظة والذي يظهر لي ان المراد من رأى في المنام على أي صفة كانت فلا يستشعر ويعلم انه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله لا الباطل الذي هو الحلم فان الشيطان لا يتمثل بي (قوله فان الشيطان لا يتمثل بي) قد تقدم بيانه وفيه ورؤيا المؤمن جزء الحديث وقد سبق قبل خمسة أبواب * الحديث الثالث حديث أبي قتادة الرؤيا الصالحة من الله وسيأتي شيء من شرحه في باب الحلم من الشيطان وفيه فان الشيطان لا يترأى بي وقد ذكرت ما فيه * الحديث الرابع حديث أبي قتادة من رأى فقد رأى الحق أي المنام الحق أي الصدق ومثله في الحديث الخامس قال الطبراني الحق هناك مصدر مؤكد أي فقد رأى رؤيا الحق وقوله فان الشيطان لا يتمثل بي لتتميم المعنى والتعليل للحكم (قوله تابعه يونس) يعني ابن يزيد (وابن أخى الزهري) هو محمد بن عبد الله بن مسلم يريد انهما رؤياه عن الزهري كما رواه الزبيدي وقد ذكرت في الحديث ان مسلما وصالحا من طريقهما وسأله على لفظ يونس وأحال برواية ابن أخى الزهري عليه الاول وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبي خيثمة شيخ مسلم فيه ولفظه من رأى في المنام فقد رأى الحق وقال الاسماعيلي وتابعهما شعيب بن أبي حمزة عن الزهري (قلت) وصله الذهلي في الزهريات * الحديث الخامس حديث أبي سعيد من رأى فقد رأى الحق فان الشيطان لا يتمثل بي وقد تقدم ما فيه وابن الهاد في السند هو يزيد بن عبد الله بن أسامة قال الاسماعيلي ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهاد قال ولم أره يعني البخاري ذكر عنه أي عن يحيى بن أيوب حديثا برأسه الاستدلال أي متابعة الا في حديث واحد ذكره في التذو من طريق ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر في قصة أخيه (قلت) والحديث المذكور أخرجه البخاري عن أبي عاصم عن ابن جريج بهذا السند وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أورده في كتاب الحج عن أبي عاصم وليس كما قال الاسماعيلي انه أخرجه ليحيى بن أيوب استقلالاً فانه أخرجه من رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فكان لابن جريج فيه شيعتين وكل منهما رواه عن يزيد بن أبي حبيب فاشار البخاري الى أن هذا الاختلاف ليس بقادح في صحة الحديث وظهر بهذا انه لم يخرج ليحيى بن أيوب استقلالاً بل بمتابعة سعيد بن أبي أيوب (قوله باب رؤيا الليل) أي رؤيا الشخص في الليل هل تساوى رؤياه بالنهار أو تنفوا وتان وهل بين زمان كل منهما تفاوت وكانه يشير الى حديث أبي سعيد اصدق الرؤيا بالاسعار أخرجه أحمد مر فوطا وصححه ابن حبان وذكره بن يعقوب الدينوري ان الرؤيا أول الليل يطمئن تأويلها ومن النصف الثاني يسرع بتفاوت اجزاء الليل وان اسرعها تأويلها رؤيا السحر ولا سيما عند طلوع الفجر وعن جعفر الصادق اسرعها تأويلها رؤيا القيلولة وذكره في اربعة احاديث * الاول (قوله روى سمرة) يشير الى حديثه الطويل الا في آخر كتاب التعبير

من محمد عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أعطيت مفاتيح السكك ونصرت بالرعب وبنينا أنا نائم البارحة إذا أتت عفا نبع خزائن الأرض حتى وضعت في يدي قال أبو هريرة فذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تنتقلونها * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أراي الليلة عند الكعبة قرأت رجل آدم كاحسن ما أنت راء من آدم الرجال لهمة كاحسن ما أنت راء من اللهم قد رجلاها ٣١٧ تفرط ماء متسكنا على رجلين أو على عواتق رجلين يطوف بالبيت

فألت من هذا قيل المسيح ابن مريم وإذا أنا برجل جعد قبط أعور العين اليمنى كأنها عذبة طافية فسالت من هذا قيل المسيح الدجال * حدثنا يحيى حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس كان يحدث أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أتاني الليلة في المنام وساق الحديث * وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان ابن حسين عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله أن ابن عباس أو أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم * وقال شعيب واسحق بن يحيى عن الزهري أن ابن عباس كان يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد

وفيه أنه أتاني الليلة آنيان وسياقي الكلام عليه هناك * الحديث الثاني (قوله عن محمد) هو ابن سيرين وصرح به في رواية أسلم بن سهل عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم والسند كله بصريون (قوله أعطيت مفاتيح السكك ونصرت بالرعب) كذا في هذه الرواية وقد أخرجه الأسماعيلي عن الحسن بن سفيان وعبد الله بن يس كلاهما عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه بلفظ أعطيت جوامع السكك وأخرجه عن أبي القاسم البغوي عن أحمد بن المقدم باللفظ الذي ذكره البخاري ووقع في رواية أسلم بن سهل بلفظ فواتح السكك وسياقي بعد أبواب من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ بعثت بجوامع السكك قال البغوي فيما ذكره عنه الأسماعيلي لا أعلم حدث به عن أيوب غير محمد ابن عبد الرحمن (قوله وبيننا أنا نائم البارحة إذا أتت عفا نبع خزائن الأرض) سياتي شرحه مستوفي إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام * الحديث الثالث حدث ابن عمر في رؤيته صلى الله عليه وسلم المسيح بن مريم والمسيح الدجال (قوله أراي الليلة عند الكعبة) سياتي في باب الطواف بالكعبة من وجه آخر عن ابن عمر بلفظ بينا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة الحديث وسياقي الكلام عليه هناك أن شاء الله تعالى * الحديث الرابع (قوله حدثنا يحيى) هو ابن عبد الله بن بكير (قوله أن رجلا أتاني النبي صلى الله عليه وسلم فقال أتاني الليلة في المنام) وساق الحديث كذا اقتصر من الحديث على هذا القدر وساقه بعد خمسة وثلاثين بابا عن يحيى بن بكير بهذا السند بتمامه وسياقي شرحه هناك أن شاء الله تعالى (قوله وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين الخ) إمام تابعه سليمان ابن كثير فوصلها مسلم من رواية محمد بن كثير عن أخيه ووقع لنا بعوف مسند الدارمي وإمام تابعه ابن أخي الزهري فوصلها الذهلي في الزهريات وإمام تابعه سفيان بن حسين فوصلها أحمد بن يزيدي هارون عنه (قوله وقال الزبيدي عن الزهري) فذكره بالمثل في ابن عباس وأبي هريرة (قلت) وصلها مسلم أيضا (قوله وقال شعيب واسحق بن يحيى عن الزهري أن ابن عباس كان أبو هريرة يحدث) قلت وصلها الذهلي في الزهريات (قوله وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد) وصلها إسحاق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كرواية يونس ولكن قال عن ابن عباس كان أبو هريرة يحدث قال إسحاق قال عبد الرزاق كان معمر يحدث به فيقول كان ابن عباس يعني ولا يذكر عبيد الله بن عبد الله في السند حتى جاء زمعة بكتاب فيه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس فكان لا يشك فيه بعد وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع وأفاة الأسماعيلي فيه اختلافا آخر عن الزهري فساقه من رواية صالح بن كيسان عنه فقال عن سليمان بن يسار عن ابن عباس والمحفوظ قول من قال عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة * (قوله باب رؤيا النهار) كذا لا يروى غيره باب الرؤيا بالنهار (قوله وقال ابن عون) هو عبد الله (عن ابن سيرين) هو محمد (قوله رؤيا النهار مثل الليل)

* باب رؤيا النهار وقال ابن عون عن ابن سيرين رؤيا النهار مثل رؤيا الليل * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان وكانت تحت عبادة بن الصامت فدخل عليها يوما فاطمعت به وجعلت تقلى رأسه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ وهو واضعك قالت فقلت ما يضحكك يا رسول الله قال ناس من امتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكا على

الاسرة أو مثل الملوك على الاسرة شذا سحق قالت قتلت بارسول الله ادع الله ان يجعلني منهم فدعاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وضع رأسه ثم استيقظ وهريضعت قتلت ما يضحكك بارسول قال أناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله كما قال في الاولى قالت قتلت بارسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال انت من الاولين فركبت البعير في زمان معاوية بن أبي سفيان فصرعت عن دابتها حين خرجت من البعير فهلكك ٣١٨ ﴿باب رؤيا النساء﴾ * حدثنا سعيد بن عفير حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن

في رواية السرخسي مثل رؤيا الليث وهذا الاثر وصله علي بن أبي طالب القيرواني في كتاب التعبير له من طريق مسعدة بن اليسع عن عبد الله بن عون به ذكر ذلك مغلطاً قال القيرواني ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليث والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال وقال المهلب نحوه وقد تقدم نحو ما نقل عن بعضهم في التفاوت وقد يتفاوتان أيضاً في مراتب الصدق وذكر في الباب حديث أنس في قصة يوم النبي صلى الله عليه وسلم عند أم حرام وفيه قد دخل عليها يوم ما فاطمة مته وجعلت تظلي رأسه فقام وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان في باب من رأى قوماً فقال عندهم أي من القائلة وذكر ابن التين ان بعضهم زعم ان في الحديث دليلاً على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البعير زمن معاوية وفيه نظر لان المراد بزمنه زمن امارته على الشام في خلافة عثمان مع انه لا تعرض في الحديث الى اثبات الخلافة ولا نفيها بل فيه اخبار بما سيكون فكان كما أخبر ولوروقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدى ثلاثون سنة لان المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فكان أكثرهم على طريقة الملوك ولوسموا خلفاء والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب رؤيا النساء** تقدم كلام القيرواني وغيره في ذلك وذكر أيضاً ان المرأة اذا رأت ما ليست له أهلاً فهو لزوجه وكذا حكم العبد لسيده كما ان رؤيا الطفل لا يويه وذكر ابن بطال الاتفاق على ان رؤيا المؤمنة الصالحة داخلة في قوله رؤيا المؤمن الصالح جزء من أجزاء النبوة وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ورؤياها له العين الجارية وقد مضى شرحه في أوائل الجنائز وذكر في الشهادات وفي الهجرة ويأتي الكلام على العين الجارية بعد ثلاثة عشر باباً ان شاء الله تعالى وقوله هنا فوجع أي مرض وزنه ومعناه ويجمع وزحم الواو ﴿قوله﴾ **باب الحلم من الشيطان** واذا حلم فليصق عن يساره ولا يستعذب الله هكذا ترجم لبعض ألقاظ الحديث وقد تقدم شرحه قريباً والحلم بضم المهملة وسكون اللام وقد نضم ما يراه الناس ولم يحك النوروى غير السكون يقال حلم بفتح اللام يحلم بضمها وأما من الحلم بكسر أوله وسكون ثانيه فيقال حلم بضم اللام وجمع الحلم بالحلم والكسر أحلام وذكر في حديث ابن قتادة وسياق الامام بشي منه في شرح حديث أبي هريرة في باب القيس في المنام واصله الى الشيطان بمعنى انها تناسب صفته من الكذب والتهويل وغير ذلك بخلاف الرؤيا الصادقة فاضيفت الى الله اضافة تشریف وان كان الكل بخلق الله وتقديره كما ان الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال باعبادي الذين اسرفوا على انفسهم وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ﴿قوله﴾ **باب اللين** اي اذا روى في المنام بما اذا يعبر قال المهلب اللين يدل على الفطرة والسنة والقرآن والعلم (قلت) ولد جاء في بعض الاحاديث المرفوعة تاويله بالفطرة كما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة رفعه

شهاب أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت ان ام العلاء امرأة من الانصار بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته انه سمى امة موال المهاجرين فرعة قالت فطار لنا عثمان بن مظعون وانزلناه في ابياتنا فوجع وجهه الذي توفي فيه فلما توفي غسل وكفن في ثوبه دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت قتلت رجلاً الله عليك ابا السائب فشهادتي عليك لقد اكرمك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك ان الله اكرمه قلت يا بني انت يا رسول الله فني يكرمه الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما هو فوالله لقد جاءه اليقين واني لا رجولة الخيرو والله ما أدري وانا رسول الله ماذا يفعل بي فقالت والله لا ازالكي بعده احدا ابدا * حدثنا ابو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري بهذا وقال ما أدري ما يفعل به قالت واحزنني فميت

فرايت لعثمان عينا تجري فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ذلك علمه ﴿باب الحلم من الشيطان﴾ واذا حلم فليصق عن يساره ولا يستعذب الله * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن ابي سلمة ان ابا قتادة الانصاري وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفرسانه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا من الله والحلم من الشيطان فاذا حلم احدكم الحلم بكرهه فليصق عن يساره ولا يستعذب الله منه فليسن بصره ﴿باب اللين﴾

اللبن في المنام فطرة وعند الطبراني من حديث أبي بكر رفته من رأى أنه شرب لبناً فهو الفطرة ومضى
 في حديث أبي هريرة في أول الأثر به أنه صلى الله عليه وسلم لما أخذ قدح اللبن قال له جبريل الحمد لله
 الذي هدانا لهذا الفطرة وذكر الدينوري أن اللبن المذكور في هذا يختص بالابل وأنه لشاربه مال حلال
 وعلم وحكمة قال وابن البقر خصب السنة ومال حلال وفطرة أيضاً ولبن الشاة مال وسرور وصيغة جسم
 والبيان الوحش شئ في الدين والبيان السباع غير محمود إلا أن لبن اللبوة مال مع عداوة لذي امر (قوله
 حدثنا عبدان) كذا للجميع ووقع في أطراف المزني أن البخاري أخرج هذا الحديث في التعبير عن
 أبي جعفر محمد بن الصلت وفي فضل عمر عن عبدان والموجود في الصحيح بالعكس وعبد الله هو ابن
 المبارك ويونس هو ابن يزيد وجزء الراوي عن ابن عمر هو ولده ووقع في الباب الذي يليه من وجه آخر
 عن الزهري عن جزئة أنه سمع عبد الله بن عمر قال ابن العربي لم يخرج البخاري هذا الحديث من غير
 هذه الطريق وكان ينبغي على طريقته أن يخرج عن غيره لو وجد (قلت) بل وجد وأخرجه كما تقدم
 في فضل عمر من طريق سالم أخي جزئة عن أبيهما وأشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث
 من طريقين فصاعداً إلا أن لا يجد في مقام المنع (قوله حتى أني لارى الري يخرج في اظافيري) في رواية
 الكشميني من اظافيري وفي رواية صالح بن كيسان من أطرافى وهذه الرواية ياحتمل أن تكون
 بصريّة وهو الظاهر ويحتمل أن تكون علمية ويؤيد الأول ما عند الحالك والطبراني من طريق أبي
 بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده في هذا الحديث فشربت حتى رأيت بهجري في عروقي
 بين الجلد واللحم على أنه محتمل أيضاً (قوله ثم أعطيت فضلي يعني عمر) كذا في الأصل كان بعض رواة
 شذروا في رواية صالح بن كيسان بالجزم وافظه فاعطيت فضلي عمر بن الخطاب وفي رواية أبي بكر بن
 سالم فضلت فضله فاعطيتها عمر (قوله قالوا فما أولته) في رواية صالح فقال من حوله وفي رواية سفيان بن
 عيينة عن الزهري عن سعيد بن منصور ثم ناول فضله عمر قال ما أولته وظاهره أن السائل عمر ووقع في
 رواية أبي بكر بن سالم أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم أولوها قالوا يا نبي الله هذا علم أعطاك الله فملاؤا منه
 فضلت فضله فاعطيتها عمر قال أصبتم ويجمع بأن هذا وقع أولاً احتمل عندهم أن يكون عنده في
 ناولها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته الخ وقد تقدم بعض شرح هذا الحديث في كتاب العلم وبعضه في
 مناقب عمر قال ابن العربي اللبن رزق يخلق الله طيباً بين أخبات من دم وقرث كالعلم نور يظهره الله في
 ظلمة الجهل فضرب به المثل في المنام قال بعض العارفين الذي خلاص اللبن من بين قرث ودم قادر على أن
 يخلق المعرفة من بين شئ وجهل ويحفظ العمل عن غفلة وزال وهو كما قال أركان أطردت العادة بأن العلم
 بالعلم والذي ذكره قد يقع خارجاً للعادة فيكون من باب الكرامة وقال ابن أبي جزئة ناول النبي صلى
 الله عليه وسلم اللبن بالعلم اعتباراً بما بين له أول الأمر حين أتى به قدح خمر وقدح لبن فأخذ اللبن فقال له
 جبريل أخذت الفطرة الحديث قال وفي الحديث مشروعية قص الكبير رؤياه على من دونه
 والقاء العالم المسائل واختيار أصحابه في ناولها وأن من الأدب أن يرد الطالب علم ذلك إلى معلمه
 قال والذي يظهر أنه لم يرد منهم أن يعبروها وإنما أراد أن يسألوه عن تعبيرها فشهروا أمراده فسألوه
 فأفادهم وكذلك ينبغي أن يسأل هذا الأدب في جميع الحالات قال وفيه أن علم النبي صلى الله عليه
 وسلم بالله لا يبلغ أحد درجته فيه لأنه شرب شئ رأى الري يخرج من أطرافه وأما طأوه فضله
 عمر وفيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذ في الله لومة لائم قال وفيه
 أن من الرؤيا ما يدل على الماضي والحال والمستقبل قال وهذه أولت على الماضي فإن رؤياه

حدثنا عبدان أخبرنا
 عبد الله أخبرنا يونس عن
 الزهري أخبرني جزئة بن
 عبد الله أن ابن عمر قال
 سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول بنا أنا
 نأثم أتيت بقدح لبن
 فشربت منه حتى أتيت
 لاري الري يخرج في
 اظافيري ثم أعطيت فضلي
 يعني عمر قالوا فما أولته
 يا رسول الله قال العلم

باب اذا جرى اللين في
أطرافه أو أظافيره **حدثنا**
علي بن عبد الله **حدثنا**
يعقوب بن ابراهيم **حدثنا**
أبي عن صالح عن ابن
شهاب **حدثني** حرة بن
عبد الله بن عمر أنه سمع
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما يقول قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يبدأ أنا ثم أتيت بقدر
ابن فشربت منه حتى أتى
لأرى الري يخرج من
أطراف فأتيت فضلي عمر
ابن الخطاب فقال من حوله
فما أولت ذلك يا رسول الله
قال العلم **باب** القميص
في المنام **حدثنا** علي بن
عبد الله **حدثنا** يعقوب بن
ابراهيم **حدثني** أبي ابراهيم
عن صالح عن ابن شهاب
حدثني أبو أمامة بن سهل
أنه سمع أبا سعيد الخدري
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم بينما أنا نائم
رأيت الناس يعرضون علي
وعايمهم قمص منها ما يبلغ
الشدى ومنها ما يبلغ دون
ذلك ومر علي عمر بن
الخطاب وعليه قميص
يجره قالوا ما أولته يا رسول
الله قال الدين **باب** جر
القميص في المنام **حدثنا**
سعيد بن عفيرة **حدثني** الليث

هذه تمثيل بأمر قد وقع لان الذي أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر فكانت فائدة
هذه الرؤيا تعرف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر **قوله** **باب** اذا جرى
اللين في أطرافه أو أظافيره **حدثني** في المنام ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله وقد تقدم شرحه فيه
قوله **باب** القميص في المنام **حدثنا** في رواية الكشي عن القميص بضمين بالجمع وكلاهما
في الخبر **قوله** **حدثنا** يعقوب بن ابراهيم **حدثني** أي ابن سعد بن ابراهيم وقد مضى في كتاب الايمان من وجبه
آخر عن ابراهيم بن سعد أعلى من هذا وصالح هو ابن كيسان **قوله** رأيت الناس **حدثنا** هو من الرؤية
البصرية وقوله يعرضون حال ويجوز أن يكون من الرؤيا العلمية ويعرضون مفعول ثان والناس
بالنصب على المفعولية ويجوز فيه الرفع **قوله** يعرضون **حدثنا** تقدم في الايمان بلفظ يعرضون على وفي رواية
عقيل الآتية بعد عرضوا **قوله** منها ما يبلغ الشدى **حدثنا** بضم المثناة وكسر الدال وتشديد الياء جمع ثدى
بفتح ثم سكون والمعنى ان القميص قصير جدا بحيث لا يصل من الخلق الى نحو السرة بل فوقها وقوله
ومنها ما يبلغ دون ذلك يحتمل ان يريدونه من جهة السفلى وهو اظاهر فيكون أطول ويحتمل ان
يريدونه من جهة العلوي فيكون أقصر ويؤيد الاول ما في رواية الحكميم الترمذي من طريق أخرى عن
ابن المبارك عن يونس عن الزهري في هذا الحديث فممنهم من كان قميصه الى سرتة وممنهم من كان قميصه
الى ركبته وممنهم من كان قميصه الى أنصاف ساقيه **قوله** ومر علي عمر بن الخطاب **حدثنا** في رواية عقيل
وعرض علي عمر بن الخطاب **قوله** قميص يجره **حدثنا** في رواية عقيل يجره **قوله** قالوا ما أولته **حدثنا** في رواية
الكشي عن أبي أولت بغير ضمير وتقدم في الايمان أول الكتاب بلفظ فما أولت ذلك ووقع عند الترمذي
الحكميم في الرواية المذكورة فقال له أبو بكر علي ما أولت هذا يا رسول الله **قوله** قال الدين **حدثنا** بالنصب
والتقدير أولت ويجوز بالرفع ووقع في رواية الحكميم المذكورة قال علي الايمان **قوله** **باب**
جر القميص في المنام **حدثنا** ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور قبله من وجه آخر عن ابن شهاب
وقد أشرت الى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر قالوا وجه تعبير القميص بالدين ان
القميص يستر العورة في الدنيا والدين يسترها في الآخرة ويجعلها عن كل مكر وهزل الأصل فيه قوله
تعالى ولباس التقوى ذلك خير الآية والعرب تكنى عن الفضل والعفاف بالقميص ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم لعثمان ان الله سيلبسك قميصا فلا تخلعه وأخرجه احمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن
حبان وانفق أهل التعبير على ان القميص يعبر بالدين وان طوله يدل على بقاء آثار صاحبه من بعده وفي
الحديث ان أهل الدين يتفاضلون في الدين بالفضل والكثرة وبالقوة والضعف وتقدم تقرر ذلك في
كتاب الايمان وهذا من أمثلة ما يعمد في المنام ويذم في اليقظة ثم عا أعني جر القميص لما ثبت من
الوعيد في تطويله ومثله ما سيأتي في باب القيد وعكس هذا ما يذم في المنام ويحمد في اليقظة وفي الحديث
مشرعية تعبير الرؤيا وسؤال العالم بها عن تعبيرها ولو كان هو الرائي وفيه الشناء على الفاضل بما
فيه لا ظم امرئته عند السامعين ولا يخفى ان محل ذلك اذا أمن عليه من الفتنة بالمدح كالأعجاب
وفيه فضيلة لعمر وقد تقدم الجواب عما يشكل من ظاهره وايضا انه لا يستلزم ان يكون
أفضل من أبي بكر وملخصه ان المراد بالافضل من يكون أكثر ثوابا والأعمال علامات الثواب فمن
كان عمله أكثر فدينه أقوى ومن كان دينه أقوى فثوابه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل
فيكون عمر أفضل من أبي بكر وملخص الجواب انه ليس في الحديث نص يرجح بالمطالع فيحتمل ان
يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس اما لانه كان قد عرض قبل ذلك واما لانه لا يعرض أصلا وانه

لمعارض كان عليه قيص أطول من قيص عمر ويحتمل أن يكون من السكوت عن ذكره إلا كتحفاء
 عام لم من أفضليته ويحتمل أن يكون وقع ذكره فذهل عنه الراوي وعلى التزل بان الأصل عدم
 جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية الصلاة وقد تواترت تواتر معنويًا
 فهي المعتمدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين والمراد من الخبر
 التثنية على أن عمر من حصل له الفضل البالغ في الدين وليس فيه ما يصرح بانحصار ذلك فيه وقال ابن
 العربي نعم أوله النبي صلى الله عليه وسلم بالدين لأن الدين يستر عورة الجهل كما يستر الثوب عورة
 البدن قال وأما غير عمر فالذي كان يبلغ الندى هو الذي يستر قلبه عن الكفر وإن كان يتعاطى المعاصي
 والذي كان يبلغ أسفل من ذلك وفرجه باده هو الذي لم يستر رجله عن المشي إلى المعصية والذي يستر
 رجله هو الذي احتجب بالتقوى من جميع الوجوه والذي يجر قيصه زائدًا على ذلك بالعمل الصالح
 الخالص قال ابن أبي جرة ما ملخصه المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون لتأويله القميص بالدين
 قال والذي يظهر أن المراد خصوص هذه الأمة المحمدية بل بعضها والمراد بالدين العمل بمقتضاها
 كالحرص على امتثال الأوامر واجتناب المناهي وكان لعمر في ذلك المقام العالي قال ويؤخذ من
 الحديث أن كل ما يرى في القميص من حسن أو غيره فإنه يعبر بدين لا بسبه قال والنكتة في القميص
 أن لا بسبه إذا اختار نزعها وإذا اختار بقاءه فلما ألبس الله المؤمنين لباس الإيمان واتصفوا به كان
 اكتمال في ذلك سابع الثوب ومن لا فلا وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان وقد يكون بسبب
 نقص العمل والله أعلم وقال غيره القميص في الدنيا يستر عورة فما زاد على ذلك كان مذمومًا وفي
 الآخرة زينة محضة فتناسب أن يكون تعبيره بحسب هيبته من زيادة أو نقص ومن حسن وضده فها
 زاد من ذلك كان من فضل لا بسبه وينسب لكل ما يليق به من دين أو علم أو جمال أو حلم أو تقدم في قوة
 وضده اضده **(قوله باب الخضر في المنام والروضة الخضراء)** الخضر بضم الخاء وسكون
 الضاد المجمعين جمع أخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ووقع في رواية النسفي الخصرة
 بسكون الضاد وفي آخره هاء تانيث وكذا في رواية أبي أحمد الجرجاني وبعض الشيوخ قال أمير واني
 الروضة التي لا يعرف بنبتها تعبر بالاسلام لنضارتها وحسن هبتها وتبرأ بضا بكل مكان فاضل وقد تعبر
 بالمصحف وكتب العلم والعالم ونحو ذلك **(قوله حديثنا الحرثي)** بهملتين مفتوحتين هو اسم بلفظ النسب
 تقدم بيانه **(قوله عن محمد بن سيرين قال قيس بن عباد)** حذف قال الثانية على العادة في حذفها خطأ
 والتقدير عن محمد بن سيرين أنه قال قال قيس ووقع في رواية ابن عون كاسياتي بعد بابين عن محمد وهو
 ابن سيرين حديثي قيس بن عباد وهو بضم أوله وتخفيف الموحدة وآخره وال تقدم ذكره في مناقب
 عبد الله بن سلام بهذا الحديث وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة الحج وفي غزوة بدرًا أيضًا وليس
 له في البخاري سوى هذين الحديثين وهو مصري تابعي ثقة كبير له إدرال قدم المدينة في خلافة عمر
 ورواه من عده في الصحابة **(قوله كنت في حلقه)** بفتح أوله وسكون اللام **(قوله فيها سعد بن
 مالك)** يعني ابن أبي وقاص وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب **(قوله فمر عبد الله
 ابن سلام)** هو الصحابي المشهور بالاسرائيلي وأبو به تخفيف اللام اتقافا وقد تقدم بيان نسبه
 في مناقبه من كتاب مناقب الصحابة ووقع في رواية ابن عون الماضية في المناقب بلفظ كنت جالسًا
 في مسجد المدينة قد خيل رجل على وجهه أثر الخشوع فقالوا هذا رجل من أهل الجنة زاد مسلم من
 هذا الوجه كنت بالمدينة في ناس فيهم بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء رجل في

حدثني عقييل عن ابن
 شهاب أخبرني أبو أمامة بن
 سهل عن أبي سعيد الخدري
 رضى الله عنه أنه قال
 سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول بينا أنا
 نائم رايت الناس عرضوا
 على وعليهم قمص قمها
 ما يبلغ الندى ومنها ما يبلغ
 دون ذلك وعرض على عمر
 ابن الخطاب وعليه قيص
 يجتره قالوا فاولته يا رسول
 الله قال الدين (باب الخضر
 في المنام والروضة الخضراء)
 • حدثنا عبد الله بن محمد
 الجعفي حدثنا الحرثي بن
 عماره حدثنا قرة بن خالد
 عن محمد بن سيرين قال
 قيس بن عباد كنت في
 حلقه فيها سعد بن مالك
 وابن عمر فمر عبد الله
 ابن سلام

وجهه أثر من خشوع (قوله فقالوا هذا رجل من أهل الجنة) في رواية ابن عون المشار إليها عند مسلم
فقال بعض القوم هذا رجل من أهل الجنة وكررها ثلاثا وفي رواية خرشة بفتح الخاء المعجمة والراء
والشين المعجمة ابن الحر بضم الحاء وتشديد الراء المهملة في القزاري عند مسلم أيضا كنت جالسا
في حلقة في مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام فجعل يحدثهم حديثا حسنا
فلما قام قال القوم من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فليتنظر إلى هذا وفي رواية النسائي من هذا
الوجه فجاء شيخ يتوكأ على عصاه فذكر نحوه ويجمع بينهما بأنهما قصتان انفقتا لرجلين فكانه كان
في مجلس يتحدث كما في رواية خرشة فلما قام ذاهبا مر على الحلقة التي فيها سعد بن أبي وقاص وابن عمر
فحضر ذلك قيس بن عباد كما في روايته وكل من خرشة وقيس أتبع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله
وسأله فاجابه ومن ثم اختلف الجواب بالزيادة والنقص كما سابقه سواء كان زمن اجتماعهما بعد الله
ابن سلام أم بعد (قوله فقلت له أنهم قالوا كذا وكذا) بين في رواية ابن عون عند مسلم أن قائل
ذلك رجل واحد وفيه عنده زيادة ولفظه ثم خرج فاتبعته فدخل منزله ودخلت فتحدثا فلما استأنس
قلت له أنك لما دخلت قبل قال رجل كذا وكذا وكانه نسب القول للجماعة والناطق به واحد لرضاهم
به وسكوتهم عليه وفي رواية خرشة فقلت والله لا تبعنه فلا علم من مكان بيته فأنطلق حتى كان يخرج من
المدينة ثم دخل منزله فاستأذنت عليه فأذن لي فقال ما حاجتك يا ابن أخي فقلت سمعت القوم يقولون
فذكر اللفظ الماضي وفيه فاعجبني أن أكون معك وسقطت هذه القصة في رواية النسائي وعنده فلما
قضى سلاته قلت زعم هؤلاء (قوله قال سبعمائة) ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم (تقدم
بيان المراد من هذا في المناقب مفصلا ووقع في رواية خرشة فقال الله أعلم بأهل الجنة وسأحدثكم بما
قالوا ذلك فذكر المنام وهذا بقوى احتمال أنه أنكر عليهم الجزم ولم يشكر أصل الأخبار بأنه من أهل
الجنة وهذا شأن المراقب الخائف المتواضع ووقع في رواية النسائي الجنة لله يدخلها من يشاء زاد ابن
ماجه من هذا الوجه الحمد لله (قوله أنما رأيت كأنما عمود وضع في روضة خضراء) بين في رواية ابن
عون أن العمود كان في وسط الروضة ولم يصف الروضة في هذه الرواية وتقدم في المناقب من رواية
ابن عون رأيت كافي في روضة فذكر من ستم أو خضرتها قال الكرمانى بمنى أن يراد بالروضة
جميع ما يتعلق بالدين وبالعمود الأركان الخمسة وبالعمود الوثيق الإيمان (قوله فنصب فيها) بضم النون
وكسر المهملة بعدها ووجه رواية المستمل والكشميني قبضت بفتح القاف والموحدة بعدها
ضاد معجمة ساكنة ثم ناء المتكلم (قوله وفي رأسها عروة) في رواية ابن عون في أعلى العمود عروة
وفي روايته في المناقب ووسطها عمود من حديد أسفل في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عروة
وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكور وكأنه أثبت باعتبار الدعامة (قوله
وفي أسفلها منصف) تقدم ضبطه في المناقب (قوله والمنصف الوصيف) هذا مدرج في الخبر وهو تفسير
من ابن سيرين بدليل قوله في رواية مسلم فجاءني منصف قال ابن عون والمنصف الخادم فقال بشيبي
من خلف ووصف أنه رفعه من خلفه يده (قوله فرقيت) بكسر القاف على الأفصح (فاستمسكت
بالعروة) (١) زاد في رواية المناقب فرقيت حتى كنت في أعلاها فاخذت بالعروة فاستمسكت فاستيقظت
وأنتم التي بدى ووقع في رواية خرشة حتى أتى بي عمود رأسه في السماء وأسفله في الأرض في أعلاه حلقة
فقال لي اصعد فوق هذا قال قلت كيف اصعد فاخذ بيدي فزجل بي وهو يراى وجيم أى رفعني فإذا أنا
متعلق بالحلقة ثم ضرب العمود فخروني متعلق بالحلقة حتى أصبحت وفي رواية خرشة أيضا

فقالوا هذا رجل من أهل
الجنة فقلت له أنهم قالوا
كذا وكذا قال سبعمائة
ما كان ينبغي لهم أن
يقولوا ما ليس لهم به علم
أنما رأيت كأنما عمود
وضع في روضة خضراء
فنصب فيها وفي رأسها
عروة وفي أسفلها منصف
والمنصف الوصيف فقيل
أرفه فرقيت حتى أخذت
العروة

(١) قوله فاستمسكت
بالعروة هكذا نسخ
الشارح وما في المتن حتى
أخذت بالعروة وله لهما
روايتان إحداهما مصححة

زيادة في أول المنام ولفظه اني ينما أنا نائم اذا أتاني رجل فقال لي قم فاخذ بيدي فاطلقت معه فاذا أنا
بجوارهم ودال مشددة جمع جادة وهي الطريق المسلوكة عن شمالي قال فأخذت لاخذ فيها أي أسير
فقال لا تأخذ فيها فانها طرق أصعب الشمال وفي رواية النسائي من طريقه فيينا أنا أمشي اذ عرض لي
طريق عن شمالي فاردت أن أسلكها فقال انك لست من أهلها يرجع إلى رواية مسلم قال واذا منج
على يميني فقال لي خذ ههنا فأتني بجبل فقال لي اصعد قال فجعلت اذا أردت ان اصعد خرت حتى فعلت
ذلك مرارا وفي رواية النسائي وابن ماجه جبالا فاقبض بيدي فزجل بي فاذا أنا في ذروته فلم أتنازل ولم
أعاسل واذا همود حديد في ذروته حلقة من ذهب فاخذ بيدي فزجل بي حتى أخذت بالعروة فقال
استمسك فاستمسكت قال فضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة (قوله قصصتها على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يموت عبد الله وهو آخذ بالعروة الوثقى) زادني
رواية ابن عون فقال تلك الروضة روضة الاسلام وذلك العمود عمود الاسلام وتلك العروة عروة الوثقى
لا تنزل مستمسكا بالاسلام حتى يموت وزادني رواية خريشة عند النسائي وابن ماجه فقال رأيت خيرا
أما المنهج فالمنهج وأما الطريق وفي رواية مسلم فقال أما الطريق التي عن يسارك فهي طرق أصعب
الشمال والطريق التي عن يمينك طرق أصعب اليمين وفي رواية النسائي طرق أهل النار وطرق أهل
الجنة ثم انفقوا وأما الجبل فهو منزل الشهداء زاد مسلم ولن تناله وأما العمود إلى آخره وزاد النسائي
وابن ماجه في آخره فانا أرجو أن أكون من أهلها وفي الحديث منقبة لعبد الله بن سلام وفيه من تعبير
الرؤيا معرفة اختلاف الطرق وتأويل للعمود والجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه من
أعلام النبوة ان عبد الله بن سلام لا يموت شهيدا فوقع كذلك مات على فراشه في أول خلافة
معاوية بالمدينة ونقل ابن التين عن الداودي ان القوم انما قالوا في عبد الله بن سلام انه من أهل الجنة
لانه كان من أهل بدر كذا قال والذي أوردته من طرق القصة يدل على انهم انما أخذوا ذلك من قوله
لما ذكر طريق الشمال انك لست من أهلها وانما قال ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم
على سبيل التواضع كما تقدم وكرهه أن يشار إليه بالأصابع خشية أن يدخله العجب ثم انه ليس من أهل
بدر أصلا والله أعلم (قوله باب كشف المرأة في المنام وقوله بعده باب ثياب
الحرير في المنام) ذكر فيها حديث عائشة في رومية النبي صلى الله عليه وسلم لها في المنام قبل ان
يتزوجها وسافه في الاول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام
وهو ابن عروة عن الزبير عن أبيه عنها وزادني رواية أبي أسامة فيقول هذه امرأة أنت وبهذه الزيادة
ينتظم الكلام وزادني رواية أبي معاوية قبل ان أتزوجك وأعاد فيها صورة المنام بيانا لقوله أريتك مرتين
فقال في روايته رأيت الملك يحملك ثم قال أريتك يحملك وقال في المرتين فقلت له اكشف ووقع في رواية
أبي أسامة فاكشفها والضمير لقوله امرأتك وقد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من
طريق وهيب بن خالد عن هشام بنحو سياق أبي أسامة وقد قدم في النكاح من طريق جابر بن زيد عن
هشام ولفظه فقال لي هذه امرأة أنت فكشفت عن وجهك ويجمع هذه الاختلاف ان نسبة الكشف
إليه اكونه الآخر به وان الذي باشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والاسماعيلي
بعد قوله المنام ثلاث ليال فلعل البخاري حذفها لان أكثر رويها بلفظ مرتين وكذلك أخرجه
مسلم من رواية عبد الله بن ادريس وأبو عوانة من رواية مالك ومن رواية يونس بن بكير ومن رواية
عبد العزيز بن المختار كاهم عن هشام بن عروة جازمين بمرتين ومن رواية جابر بن سلمة عن هشام

قصصتها على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يموت عبد الله وهو
آخذ بالعروة الوثقى (باب
كشف المرأة في المنام)
حدثني عبيد بن
اسماعيل حدثنا أبو أسامة
عن هشام عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها قالت
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أريتك في المنام
مرتين اذ أراجل بحملك في
سرقه من حرير فيقول
هذه امرأة أنت فاكشفها
فاذا هي أنت فاقول ان
يكن هذا من عند الله بفضه
(باب ثياب الحرير في
المنام) حدثنا محمد بن
أبو معاوية أخبرنا هشام
عن أبيه عن عائشة قالت
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أريتك قبل ان
أتزوجك مرتين رأيت
الملك يحملك في سرقه من
حرير فقلت له اكشف
فكشف فاذا هي أنت
فقلت ان يكن هذا من
عند الله بفضه ثم أريتك
يحملك في سرقه من
حرير فقلت اكشف
فكشف فاذا هي أنت
فقلت ان يكن هذا من عند
الله بفضه

حدثنا سعيد بن عفير
حدثنا الليث حدثني عقيل
عن ابن شهاب أخبرني
سعيد بن المسيب أن أبا
هريرة قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول بعثت بجوامع الكلم
ونصرت بالرعب وبيننا أنا
ناثم أنبت مفاتيح خزائن
الأرض فوضعت في يدي
قال أبو عبد الله وبلغني أن
جوامع الكلم أن الله يجمع
الأمور الكثيرة التي كانت
تكتب في الكتب قبله في
الأمر الواحد والأميرين
أو نحو ذلك **باب التعليق**
بالعروة والحلقة * حدثنا
عبد الله بن محمد حدثنا
أزهر عن ابن عون ح
وحدثني خليفة حدثنا
معاذ حدثنا ابن عون عن
محمد حدثنا قيس بن عباد
عن عبد الله بن سلام قال
رأيت كافي في روضة وسط
الروضة عمود في أعلى
العمود عروة فقيل لي أرفه
قلت لا أستطيع فأتاني
وصيف فرفع ثيابه فرقت
فأستمسكت بالعروة فالتفت
وأنا مستمسك بها فقصصتها
على النبي صلى الله عليه
وسلم فقال تلك الروضة
روضة الإسلام وذلك
العمود عمود الإسلام وتلك
العروة العروة الوثقى

فقال في روايته مرتين أو ثلاثا بالشد فيجتمعل أن يكون الثلث من هشام فاقصر البخاري على الحق
وهو قوله مرتين وأنا كذلك عنده برواية أي معاوية المفسرة وحذف لفظ ثلاث من رواية حماد بن
زيد لأن أصل الحديث ثابت وقوله فاذا هي أنت قال القرطبي يريد أنه رآها في النوم كما رآها في اليقظة
فكانت المراد بالروء بالغيرها وقد بين حماد بن سلمة في روايته المراد ولفظه أثبت بجارية في سرقة من
حرير بعد وفاة خديجة فكشفها فاذا هي أنت الحديث وهذا يدفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطال
ومن تبعه حيث جوزوا أن هذه الروء يا قبل أن يوحى إليه وقد تقدم تفسير السرقة وضبطها وإن الملك
المذكور هو جبريل وكثير من مباحثه في كتاب النكاح وذكر كرت احتمالا عن عياض في قوله
أن يكن هذان عند الله يمضيه ثم وجدته اخذا كثره من كلام ابن بطال ومحمد في السند الثاني جزم
السرخسي في رواية أبي ذر عنه أنه أبو كرييب محمد بن العلاء وكلام الكلأ باذي يقتضي أنه ابن سلام
قال ابن بطال روى المرأة في المنام يختلف على وجوه منها أن يتزوج الرائي حقيقة بمن يراها أو شبيهها
ومنها أن يدل على حصول دنيا أو منزلة فيها أو سمعة في الرزق وهذا أصل عند المعبرين في ذلك وقد تدل
المرأة بما يقترن بها في الروء على فتنة تحصل للرائي وأما ثياب الحرير فيدل اتخاذها للنساء في المنام
على النكاح وعلى العزاء وعلى الغنى وعلى زيادة في البدن قالوا والماء يدل على جسم لا بسبه
ليكونه يشتمل عليه ولا سيما واللباس في العرف دال على أقدار الناس وأحوالهم **قوله**
باب المفاتيح في اليد أي إذا رويت في المنام قال أهل التعبير المفتاح مال وعز وسلطان فمن
رأى أنه فتح بابا بمفتاح فإنه يظفر بحاجته بمعونة من له بأس وإن رأى أن يده مفاتيح فإنه يصيب ساطانا
عظيما وذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في باب روى الليل من وجه آخر عنه بلفظ بعثت بجوامع
الكلم وفيه وبيننا أنا ناثم أنبت مفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي وقد تقدم في الباب المذكور
بلفظ وبينما أنا ناثم البارحة **قوله** في آخره قال أبو عبد الله كذا لا يذرو وقع في رواية كريمة قال
محمد قال بعض الشراح لا منافاة لأنه اسمه والقائل هو البخاري والذي يظهر لي أن الصواب ما عند
كريمة فإن هذا الكلام ثبت عن الزهري واسمه محمد بن مسلم وقد ساقه البخاري هنا من طريقه فيه
أن يأخذ كلامه فينبه نفسه وكان بعضهم لما رأى وقال محمد ظن أنه البخاري فأراد تعظيمه فكناه
فأخطأ لأن محمدا هو الزهري وليست كنيته بأبي عبد الله بل هو أبو بكر وسياتي الكلام على جوامع الكلم
وسيأتي الحديث في الاعتصام إن شاء الله تعالى **قوله** **باب التعليق بالعروة والحلقة** ذكر
فيه حديث عبد الله بن سلام رأيت كافي في روضة وقد تقدم قبل هذا بأربعة أبواب ثم من هذا وتقدم
شرحنا هنا قال أهل التعبير الحلقة والعروة المجهولة تدل لمن تمسك بها على قوته في دينه وإخلاصه فيه
قوله **باب عمود الفسطاط** العمود بفتح أوله معروف والجمع أعمدة وعمد بضمين وبفتحين
ما ترفع به الأبنية من الخشب ويطلق أيضا على ما يرفع به البيوت من حجارة كالرخام والصوان
ويطلق على ما يعتمد عليه من حديد وغيره وعمود أصبح ابتداء ضوئه والفسطاط بضم الفاء وقد تكسر
وبالطاء المهملة مكررة وقد تبدل الأخيرة سيناً مهملة وقد تبدل التاء طاء مثناة فيهما وفي أحدهما وقد
تدغم التاء الأولى في السين وبالسین المهملة في آخره لغات تبلغ على هذا اثنتي عشرة اقتصر النووي
منها على ست الأولى والأخيرة وتاء بدل الطاء الأولى بضم الفاء وبكسر ها وقال الجواليقي أنه فارسي
معرب **قوله** تحت سادته عند النسي عند بدل تحت كذا للجميع ليس فيه حديث بعده عندهم
باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام إلا أنه سقط لفظ باب عند النسي والاسماعيلي وفيه حديث ابن

مهر رأيت في المنام كان في يدي سرقه من حرير واما ابن طال فجمع الترجتين في باب واحد فقال باب
 عمود الفسطاط تحت وسادته ودخول الجنة في المنام فيه حديث ابن عمر الخول ولعل مستنده ما وقع في رواية
 الجرجاني باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام وعمود الفسطاط تحت وسادته فجعل الترجتين في باب
 واحد وقدم وأخر ثم قال ابن طال قال المهلب السرقه السكاه وهي كالهودج عند العرب وكون عمودها
 في يد ابن عمر دليل على الاسلام وطمئنها الدين والعلم والشرع الذي به يرزق التمكّن من الجنة حيث شاء
 وقد يعبر عنها بالحرير عن شرف الدين والعلم لان الحرير أتمرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين
 أشرف العلوم وأما دخول الجنة في المنام فانه يدل على دخولها في اليقظة لان في بعض وجوه الروايات
 وجهها يكون في اليقظة كما يراه نصابا ويعد دخول الجنة أيضا بالدخول في الاسلام الذي هو سبب لدخول
 الجنة وطبر أن السرقه قوة تدل على التمكّن من الجنة حيث شاء قال ابن طال رسالت المهلب عن
 ترجمة عمود الفسطاط تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمود فسطاط ولا وسادة فقال الذي يقع في
 نفسي انه رأى في بعض طرق الحديث السرقه شيئا أكمل مما ذكره في كتابه وفيه ان السرقه مضروبة
 في الارض على عمود كالطبايع وان ابن عمر اقتلها من عمودها فوضعهما تحت وسادته وقام هو بالسرقه
 فامسكها وهي كالهودج من استبرق فلا يريد موضعها من الجنة الا طارت به اليه ولم يرض بسند
 هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيرا كما ترجم بالشئ ولا يذكره ويشير الى
 أنه روى في بعض طرقه وانما لم يذكره لانه في سنده واعجلته المنية عن تهذيب كتابه انتهى وقد نقل
 كلام المهلب جماعة من الشراح ساكتين عليه وعليه ما خذاصلها ادخال حديث ابن عمر في هذا الباب
 وليس منه بل له باب مستقل واشدها تفسيره السرقه بالكلمة فاني لم اراه لغيره قال ابو عبيدة السرقه قطعة
 من حرير وكانها فارسية وقال القارابي شقة من حرير وفي النهاية قطعة من جيد الحرير يزاد بعضهم
 بيضاء ويكنى في رد تفسيرها بالكلمة او الهودج قوله في نفس الخبر رأيت كان بيدي قطعة استبرق وتحمله ان
 في حديث ابن عمر الزيادة المذكورة لا اصل له فجميع ما رتب عليه كذلك وقلده ابن المنير فذكر
 الترجمة كما ترجم وزاد عليه ان قال روى غير البخاري هذا الحديث اي حديث ابن عمر بزيادة عمود
 الفسطاط ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فادرجها في الترجمة نفسها وفساد
 ما قال يظهره ما تقدم والمعتمدان البخاري اشار به الترجمة الى حديث جاء من طريق أن النبي صلى الله
 عليه وسلم رأى في منامه عمود الكتاب انزع من تحت راسه الحديث واشهر طرقه ما اخرج يعقوب بن
 سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبيد الله بن عمرو بن العاص سمعته رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول بينا انا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت راسي فاتبته بصري فاذا هو قد
 عهد به الى الشام الا وان الايمان حين تقع الفتن بالشام وفي رواية فاذا وقعت الفتن فالامن بالشام وله
 طريق عند عبد الرزاق رجاله رجال الصحيح الا ان فيه انقطاعا بين أبي قلابه وعبيد الله بن عمرو ولعله
 عنده اخذوا عمود الكتاب فعمدوا به الى الشام واخرج احمد ويعقوب بن سفيان والطبراني ايضا عن
 أبي الدرداء رفعه بينا انا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت راسي فظننت انه مذهب به فاتبته
 بصري فعمد به الى الشام الحديث وسنده صحيح واخرج يعقوب والطبراني ايضا عن أبي امامة نحوه
 وقال انزع من تحت وسادتي وزاد بعد قوله بصري فاذا هو نور حتى ظننت انه قد هوى به فعمد به الى الشام
 واني اولت ان الفتن اذا وقعت ان الامان بالشام وسنده ضعيف واخرج الطبراني ايضا بسند حسن عن
 عبد الله بن حوالة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت ليلة امري بي عمودا بيضا كأنه لواء تحمله

قوله ان الامان هكذا في
 بعض النسخ وفي بعضها
 الايمان الخ اه

الملائكة قفلت ما يحملون قالوا محمود الكتاب امرنا ان نضعه بالشام قال وينا انا نائم رايت عمود الكتاب
 اجلس من تحت وسادتي فظننت ان الله تعالى عن اهل الارض فانيته بصري فاذا هو نور ساطع حتى
 وضع بالشام وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند احمد والطبراني بسند ضعيف وعن عمر عند
 يعقوب والطبراني كذلك وعن ابن عمر في فوائد المخلص كذلك وهذه طرق يقوى بعضها بعضها وقد جمعها
 ابن عساكر في مقدمة تاريخ دمشق واقربها الى شرط البخاري حديث ابي الدرداء فانه اخرج لرواته الا
 ان فيه اختلافا على يحيى بن حمزة في شيخه هل هو ثور بن يزيد او زيد بن واقد وهو غير قاض لان كلا
 منهما ثقة من شرطه فلعله كتب الترجمة ويضع الحديث لينظر فيه فلم يتهباله ان يكتبه وانما ترجم
 بمحمود الفسطاط ولفظ الخبر في عمود الكتاب اشارة الى من راي عمود الفسطاط في منامه فانه يعبر
 بنحو ما وقع في الخبر المذكور وهو قول العلماء بالتعبير قالوا من راي في منامه عمودا فانه يعبر بالدين
 او برجل يعتمد عليه فيه وفيه تفسير والعمرود بالدين والسلطان واما الفسطاط فقالوا من راي انه ضرب
 عليه فسطاط فانه ينال سلطانا بقدره او يخاصم ملكا فيظفر به **(قوله باب الاستبرق)** الاستبرق
 ودخول الجنة في المنام تقدم في الذي قبله ما يتعلق بشئ منه وحديث ابن عمر في الباب ذكره هنا من
 طريق رهييب بن خالد عن ايوب بن نافع بلفظ سرقه وذكره بلفظ قطعة من الاستبرق كما في ترجمة الترمذي
 من طريق اسماعيل بن ابراهيم المعروف بابن عليه عن ايوب بن نافع فذكره مختصرا كرواية رهييب الا انه
 قال كما في يدي قطعة استبرق فكان البخاري اشار الى روايته في الترجمة وقد اخرجها ايضا في باب من تعار
 من الليل من كتاب التهجد وهو في اواخر كتاب الصلاة من طريق جاد بن زيد عن ايوب اتم سياقا من
 رواية رهييب واسماعيل واخرجه النسائي من طريق الحرث بن عمير عن ايوب فجمع بين اللفظين
 فقال سرقه من الاستبرق وقوله هنا لا اهوى بها هو يضم اوله اهوى الى الشئ بالفتح هوى بالضم اي
 مال ووقع في رواية جاد فكان لا اريد مكانا من الجنة الا طارت بي اليه **(قوله في رواية رهييب قصصتها)**
 على - قصصتها - قصصتها على النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وقع مثله في رواية جاد عند مسلم
 ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله طارت بي اليه من الزيادة ورايت كان اثنين اثنياني اراد ان يذهب
 الى النار الحديث بهذه القصة مختصرا وقال فيه قصصتها - قصصتها على النبي صلى الله عليه وسلم احدي
 رؤياي وظاهر رواية رهييب ومن تابعه ان الرؤيا التي اهتمت في رواية جاد هي رواية السرقه من الحرير
 وقد وقع ذلك صريحا في رواية جاد عند مسلم لكن يعارضه ما مضى في باب قيام الليل وياتي في باب
 الاخذ عن اليمين من كتاب التعبير من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه فذكر الحديث في
 رويته النار وفيه قصصتها على - قصصتها - قصصتها فهو صريح في ان قصصتها قصصت رويته النار
 كما ان رواية جاد صريحة في ان قصصتها قصصت رويته السرقه ولم يتعرض في رواية سالم الى رويته السرقه
 فيحتمل ان يكون قوله احدي رؤياي محمولا على انها قصصت رويته السرقه او لاثم قصصت رويته النار
 بعد ذلك وان التقدير قصصت احدي رؤياي او لاقلا يكون اقوله احدي مفهوما وهذا الموضع لم ارم
 تعرض له من الشراح ولا ازال اشكاه فنته الحمد على ذلك **(قوله فقال ان اخاك رجل صالح او ان عبد الله)**
 رجل صالح هو شك من الراوي ووقع في رواية جاد المذكورة ان عبد الله رجل صالح بالجزم
 وكذا في رواية صخر بن جويرية عن نافع زاد الكشمي في روايته عن القريبي في الموضعين لو كان
 يصلي من الليل وسقطت هذه الزيادة لغيره وهي ثابتة في رواية سالم كما تقدم في قيام الليل وناتي
 ويؤيد ثبوتها قوله في رواية جاد عند الجميع فقال نافع فلم يزل بعد ذلك يكثر الصلاة وقد تقدم

باب الاستبرق ودخول
 الجنة في المنام **باب** حدثنا
 ابن اسد حدثنا رهييب
 عن ايوب عن نافع عن ابن
 عمر رضي الله عنهما قال
 رايت في المنام كان في يدي
 سرقه من حرير لا اهوى
 بها الى مكان في الجنة الا
 طارت بي اليه قصصتها
 على - قصصتها - قصصتها
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ان اخاك رجل
 صالح او ان عبد الله رجل
 صالح

في قيام الليل وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم وقال نعم الفتى أو قال نعم الرجل
ابن عمر لو كان يصلي من الليل قال ابن عمر وكنتم اذا نمت لم اقم حتى اصبح قال نافع فكان ابن عمر بعد
يصلي من الليل أخرج مسلم اسناده وأصله وأحال بالمتن على رواية سالم وهو غير جيد لتغايرهما وأخرجه
بلفظه أبو عوانة والجوزقي بهذا ويأتي في باب الامن وذهاب الروح ايضا من طريق صخر بن جويرية عن
نافع وكذا بعده في باب الاخذ عن البمين في رواية سالم قال الزهري وكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة
من الليل ولعل الزهري سمع ذلك من نافع او من سالم ومضى شرحه هناك ووقع في مسند أبي بكر بن
هرون الروياني من طريق عبد الله بن نافع عن ابيه في نحو هذه القصة من الزيادة وكان عبد الله كثير
الرفاد وفيه ايضا ان الملك الذي قال له لم ترع قال له لا تدع الصلاة نعم الرجل أنت لو لا فلة الصلاة **(قوله)**
باب القيد في المنام اي من رأى في المنام انه مفيد ما يكون تعبيره وظاهر اطلاق الخبر انه
يعبر بالثبات في الدين في جميع وجوهه لكن اهل التعبير خصوا ذلك بما اذا لم يكن هناك قرينة اخرى
كما لو كان مسافرا أو مريضاً فانه يدل على ان سفره أو مرضه يطول وكذا لو رأى في القيد صفة زائدة
كم من رأى في رجليه قيداً من فضة فانه يدل على ان يتزوج وان كان من ذهب فانه لا يكون بسبب
مال يتطلبه وان كان من صفر فانه لا امر مكروه أو مال فات وان كان من رصاص فانه لا مرفيه وهن وان
كان من جبل فلامر في الدين وان كان من خشب فلامر فيه نفاق وان كان من حطب فلهمة وان كان
من خرقة أو خيط فلامر لا يدوم **(قوله)** حدثنا عبد الله بن صباح **(قوله)** بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو
الطار البصري وتقدم في الصلاة في باب الامر بعد العشاء حدثنا عبد الله بن الصباح ولبعضهم
عبد الله بن صباح كما هنا ولا ينعيم هنا من رواية محمد بن يحيى بن منده حدثنا عبد الله بن الصباح وفي
البخاري بن الصباح ثلاثة عبد الله هذا ومحمد والحسن وليس واحد منهم أخا الآخر **(قوله)** حدثنا
معتز هو ابن سليمان التيمي وعوف هو الاعرابي **(قوله)** اذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب **(تكذب)**
ككذ لا اكثر ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشميهني بتقديم تكذب على رؤيا المؤمن وكذا في
رواية محمد بن يحيى وكذا في رواية عيسى بن يونس عن عوف عند الاسماعيلي قال الخطابي في المعالم
في قوله اذا اقترب الزمان قولان أحدهما أن يكون معناه تقارب زمان الليل وزمان النهار وهو وقت
استوائهما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال الطبائع الأربع غالباً وكذلك هو في الحديث والمعبرون
يقولون صدق الرؤيا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وادراك الثمار ونقله في غريب الحديث
عن أبي داود السجستاني ثم قال والمعبرون يزعمون ان صدق الزمان لوقوع التعبير في وقت انقضاء
الازهار وادراك الثمار وهما الوقتان اللذان يعتدل فيهما الليل والنهار والقول الآخر ان اقتراب
الزمان انتهاء مدته اذا دنا قيام الساعة **(قلت)** يبعد الاول التقييد بالمؤمن فان الوقت الذي تعتدل
فيه الطبائع لا يختص به وقد جزم ابن بطال بان الاول هو الصواب واستند الى ما أخرجه الترمذي
من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظ في آخر الزمان لا تكذب رؤيا المؤمن وأصدقهم رؤيا
أصدقهم حديثاً قال فعلى هذا فالمعنى اذا اقتربت الساعة وقبض أكثر العلم ودرست معالم الديانة
بالخرج والفئة فكان الناس على مثل الفترة محتاجين الى مذكروهم لئلا يدرس من الدين كما
كانت الامم تذكر بالانبياء لكن لما كان نبينا خاتم الانبياء وصار الزمان المذكور شبه زمان
الفترة عوضاً عما نعو من النبوة بعده بالرؤيا الصادقة التي هي جزء من النبوة الآتية بالتبشير
والانذار انتهى ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الاوزاعي عن محمد بن سيرين بلفظ اذا

باب القيد في المنام
حدثنا عبد الله بن صباح
حدثنا معمر قال سمعت
عوفاً قال حدثنا محمد بن
سيرين انه سمع ابا هريرة
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا اقترب
الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن
تكذب

قرب الزمان وأخرج الزمان من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين بلفظ إذا تقارب الزمان وسبقني
في كتاب الفتن من وجه آخر عن أبي هريرة يتقارب الزمان ويرفع العلم الحديث والمراد به
اقتراب الساعة قطعا وقال الداودي المراد بتقارب الزمان نقص الساعات والأيام والليالي انتهى ومراده
بالنقص سرعة مرورها وذلك قرب قيام الساعة كما ثبت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره يتقارب
الزمان حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום واليوم كالساعة والساعة كالحرق
الساعة وقيل إن المراد بالزمان المذكور زمان المهدي عند بسط العدل وكثرة الأمن وبسط الخير
والرؤى فإن ذلك الزمان يستقصر لاستلذاذه فيتقارب أطرافه وأما قوله لم تكذب إلى آخره فيه إشارة
إلى ثبوت الصدق على الرؤيا وإن أمكن أن شيئا منها لا يصدق والراجح أن المراد نفي الكذب عنها أصلا
لأن حرف النفي الداخل على كذا ينفي قرب حصوله والثاني في قرب حصوله انشئ أدل على نفيه نفسه
ذكره الطيبي وقال القرطبي في المفهم والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث
زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر ما نصه
في حديث الله عيسى بن مريم في مكث في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ثم رسل الله رجلا باردة
من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه متقال ذرة من خير أو إيمان الا قبضه الحديث قال
فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالا بعد الصدر الأول وأما صدقهم أقوالا فكانت
رؤياهم لا تكذب ومن ثم قال عقب هذا وأما صدقهم رؤيا وأما صدقهم حديثا وانما كان كذلك لأن من
كثر صدقه ثبوت قلبه وقوى إدراكه فأنفشت فيه المعاني على وجه الصدقة وكذلك من كان غالب حاله
الصدق في قلوبهم استصعب ذلك في نومه فلا يرى الا صدقا وهذا بخلاف الكاذب والمخلط فإنه يفسد
قلبه ويظلم فلا يرى الا تخيلا واضغاثا وقد ينذر المنام أحيانا فيرى الصادق ما لا يصح ويرى الكاذب
ما يصح ولكن الأغلب الاكثر ما تقدم والله أعلم وهذا يؤيد ما تقدم أن الرؤيا لا تكون الا من
أجزاء النبوة الا ان صدرت من مسلم صادق صالح ومن ثم قيد بذلك في حديث رؤيا المسلم جزء فإنه جاء
مطلقا مقصرا على المسلم فأخرج الكافر وجاء مقيدا بالصالح تارة وبالصالح وبالطاهرة وبالصادقة
كما تقدم بيانه فيحمل المطلق على المقيد وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم بما كرم به النبي وهو
الاطلاع على شيء من الغيب فاما الكافر والمنافق والكاذب والمخلط وان صدقت رؤياهم في بعض
الآوقات فانه لا تكون من الوحي ولا من النبوة اذ ليس كل من صدق في شيء ما يكون خبره ذلك نبوة
فقد يقول السكاهن كلمة حق وقد يحدث المنجم فيصيب لكن كل ذلك على التدور والقله والله أعلم وقال
ابن أبي جرة معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكذب تكذب انها تقع غالبا على الوجه الذي
لا يحتاج الى تحيير فلا يدخلها الكذب بخلاف ما قيل ذلك فانه قد يخفى تأويلها فيعبرها الله ابر فلا تقع كما قال
في صدق دخول الكذب فيها هذا الاعتبار قال والحكمة في اختصاص ذلك بآخر الزمان ان المؤمن في
ذلك الوقت يكون غريبا كافي الحديث بدا الاسلام غريبا وسب عود غريبا أخرجه مسلم فيقول أنيس
المؤمن ومعينه في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة قال ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف
الاخاديع في عدد أجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال كلما قرب الامر وكانت الرؤيا صادقة حل
على أقل عدد ورد وعكسه وما بين ذلك (قلت) وتنبئ الإشارة الى هذه المناسبة فيما تقدم من المناسبات
وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله اذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب اذا كان
المراد آخر الزمان ثلاثة أقوال أحدها ان العلم بامور الدين انما يذهب غالبه بذهاب غالب أهله

وتعددت النبوة في هذه الامة عرضوا بالمرأى الصادقة ليجدد لهم ما قد درس من العلم والثاني ان المؤمنين لما قل عددهم ويغلب الكفر والجهل والفسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويعان بالرؤيا الصادقة كراماله ونسليه وعلى هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراغ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق والثالث ان ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم وأولها وأولها والله أعلم (قوله ورؤيا المؤمن جزء) الحديث هو معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو اذا اقترب الزمان الحديث فهو مرفوع أيضا وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وقوله وما كان من النبوة فانه لا يكذب هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور وظاهر إيراد هنا انه مرفوع ولين كان كذلك فانه أولى ما يفسر به المراد من النبوة في الحديث وهو وصفه الصادق ثم ظهر لي ان قوله بعد هذا قال محمد وأنا أقول هذه الإشارة في قوله هذه للجملة المذكورة وهذا هو السر في إعادة قوله قال بعد قوله هذه ثم رأيت في بغية التمام لابن المواق ان عبدالحق أغفل التنبيه على ان هذه الزيادة مدروجة وانه لا شك في ادراجها في هذا فهي من قول ابن سيرين وليست مرفوعة (قوله وأنا أقول هذه) كذا لا يذروني جميع الطرق وكذا ذكره الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ووقع في شرح ابن بطال وأنا أقول هذه الامة وكان يقال الخ (قلت) وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبدالحق في جمعه ولا الجيزي ولا من أخرجه حديث عوف من أصعاب الكتب والمسانيد وقد قلده عياض فذكره كذا ذكره ابن بطال ونبهه في شرحه فقال خشي ابن سيرين أن يتناول أحد معنى قوله وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا انه اذا تقارب الزمان لم يصدق الارؤيا الرجل الصالح فقال وأنا أقول هذه الامة يعني رؤيا هذه الامة صادقة كلها صالحها وفاجرها ليكون صدق رؤياهم زاجر لهم وحجة عليهم لدروس أعلام الدين وطموس آثاره بموت العلماء وظهور المنكر انتهى وهذا امر تب على ثبوت هذه الزيادة وهي لفظه الامة ولم أجدها في شيء من الأصول وقد قال أبو عوانة الاسفرايني بعد ان أخرجه موصولا مرفوعا من طريق هشام عن ابن سيرين هذا لا يصح مرفوعا عن ابن سيرين (قلت) والى ذلك أشار البخاري في آخره بقوله وحديث عوف أين أي حيث فصل المرفوع من الموقوف (قوله قال وكان يقال الرؤيا ثلاث إلى آخره) قائل قال هو محمد بن سيرين وأبهم القائل في هذه الرواية وهو أبو هريرة وقد رفعه بعض الرواة ووقفه بعضهم وقد أخرجه أحمد عن هوزة بن خليفة عن عوف بسنده مرفوعا الرؤيا ثلاث الحديث مثله وأخرجه الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا ثلاث فمرفوعة وباقى الحديث بها الرجل نفسه ورؤيا تحزين من الشيطان وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن يوب عن محمد بن سيرين مرفوعا أيضا بلفظ الرؤيا ثلاث فالرؤيا الصالحة بشرى من الله والباقي نحوه (قوله حديث النفس وتخويف الشيطان وبشرى من الله) وقع في حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه بسند حسن رفعه الرؤيا ثلاث منها إلهام وإله من الشيطان ليحزن ابن آدم ومنها ما يهيم به الرجل في يقظته فيراه في منامه ومنها جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة (قلت) وليس الجهر مرادا من قوله ثلاث ثبوت نوع رابع في حديث أبي هريرة في الباب وهو حديث النفس وليس في حديث أبي قتادة وأبي سعيد الماضيين سوى ذكر وصف الرؤيا بأنها مكروهة ومحبوكة وحسنة وسيئة وبق نوع خامس وهو تلاعب الشيطان وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر قال جاء امرأى فقال يا رسول الله رأيت في المنام

ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة وما كان من النبوة فانه لا يكذب قال محمد وأنا أقول هذه قال وكان يقال الرؤيا ثلاث حديث النفس وتخويف الشيطان وبشرى من الله

كان رأسي قطع فأتانا تبعه وفي لفظ قد خرج فاشتدت في أثره فقال لا تخبر بتلاعب الشيطان بل في المنام وفي رواية له إذا لعب الشيطان بأحدكم في منامه فلا يخبر به الناس ونوع سادس وهو رؤيا ما يعتاده الرائي في اليقظة كمن كانت عادته أن يأكل في وقت فنام فيه فرأى أنه يأكل أربات طافحاً من أكل أو شرب فرأى أنه يتقيأ ويصبر وبين حديث النفس عموم وخصوص وسابع وهو الاضغاث (قوله فمن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فليصل) زاد في رواية هذوة فاذا رأى أحدكم رؤيا تعجبه فليقصها لمن يشاء وإذا رأى شيئا يكرهه فذكر مثله ووقع في رواية أيوب عن محمد بن سيرين فليصل ولا يحدث بها الناس وزاد في رواية سعيد بن أبي عروبة عن ابن سيرين عن الترمذي وكان يقول لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح وهذا ورد مغناه مرفوعاً في حديث أبي رز بن عدي عن داود الترمذي وابن ماجه ولا يقصها إلا على واد أو ذي رأي وقد تقدم شرح هذه الزيادة في باب الرؤيا من الله تعالى (قوله قال وكان يكره الغسل في النوم ويعجبهم القيد ويقال القيد ثبات في الدين) كذا ثبت هنا بلفظ الجمع في يعجبهم والافراد في يكره ويقول قال الطيبي ضمير الجمع لا هـ في التعبير وكذا قوله وكان يقال قال المهلب الغسل بغير بالمكروه لأن الله أخبر في كتابه أنه من صفات أهل النار بقوله تعالى إذا اغلغلت في اعناقهم الآية وقد يدل على الكفر وقد يعبر بامرأة تؤذي وقال ابن العربي إنما أحبوا القيد لذكري النبي صلى الله عليه وسلم له في قسم الحمود فقال قيدا لايمان القتل وأما الغل فقد كرهه شرف في المفهوم كقوله خذوه فغلوه وإذا اغلغلت في اعناقهم ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك وغلت أيديهم وإنما جعل القيد ثباتاً في الدين لأن القيد لا يستطيع المشي فضرر مثلاً لايمان الذي يمنع عن المشي إلى الباطل وقال النووي قال العلماء إنما أحب القيد لأن محله الرجل وهو كلف عن المعاصي والشر والباطل وانغص الغل لأن محله العنق وهو صفة أهل النار وأما أهل التعبير فقالوا إن القيد ثبات في الأمر الذي يراه الرائي بحسب من يرى ذلك له وقالوا إن انضم الغل إلى القيد دل على زيادة المكروه وإذا جعل الغل في اليدين حمد لأنه كلف لهما عن الشر وقد يدل على البخل بحسب الحال وقالوا أيضاً إن رأى إن يديه مغلولتان فهو بخيل وإن رأى أنه قيد وغل فإنه يقع في سجن أو شدة (قلت) وقد يكون الغل في بعض المرائي محموداً كما وقع لأبي بكر الصديق فاخرج أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح عن مسروق قال مرصهيب بأبي بكر فاعرض عنه فسأله فقال رأيت يدك مغلولة على باب أبي الحشر رجل من الانصار فقال أبو بكر جمع لي ديني إلى يوم الحشر وقال السكراني اختلف في قوله وكان يقال هل هو مرفوع أو لا فقال بعضهم من قوله وكان يقال إلى قوله في الدين مرفوع كله وقال بعضهم هو كله كلام ابن سيرين وقاعل كان يكره أبو هريرة (قلت) اخذه من كلام الطيبي فإنه قال بمحمل أن يكون مقولاً للراوى عن ابن سيرين فيكون اسم كل ضمير إلا ابن سيرين وإن يكون مقولاً لابن سيرين واسم كل ضمير أي هريرة أو النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن سيرين وقال في آخره لا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين (قوله ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني أصل الحديث وأما من قوله وكان يقال فنهى من رواه بشامه مرفوعاً ومنهم من اقتصر على بعضه كما سألته (قوله وادرجه بعضهم كله في الحديث) يعني جعله كله مرفوعاً والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سألته (قوله وحديث عوف) أي حيث فصل المرفوع من الموقوف ولا سيما تصريحه بقول ابن سيرين وأنا أقول هذه فإنه دال على الاختصاص بخلاف ما قال فيه وكان يقال فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه وقد اقتصر بعض

فمن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فليصل فليصل قال وكان يكره الغسل في النوم وكان يعجبهم القيد ويقال القيد ثبات في الدين ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وادرجه بعضهم كله في الحديث وحديث عوف ابن

الرواية عن عوف على بعض ما ذكره معتمر بن سليمان عنه كما بينته من رواية هوزة وعيسى بن يونس
قال القرطبي ظاهر السياق ان الجميع من قول النبي صلى الله عليه وسلم غير ان ايوب هو الذي روى
هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة وقد اخبر عن نفسه انه شكاه من قول النبي صلى
الله عليه وسلم او من قول ابي هريرة فلا يعول على ذلك الظاهر (قلت) وهو حصر مردود وكانه تكلم
عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فان مسلما ما اخرج طريق عوف هذه ولكنه اخرج طريق قتادة عن
محمد بن سيرين فلا يلزم من كون ايوب شكاه ان لا يعول على رواية من لم يشكاه وهو قتادة مثلا لئلا
كان في الرواية المفصلة زيادة رجعت (قوله وقال يونس لا احسبه الا من النبي صلى الله عليه وسلم
في القيد) يعني انه شكاه في رفعه (قوله قال ابو عبد الله) هو المصنف (قوله لا تكون الاغلال الا
في الاعناق) كانه يشير الى الرد على من قال قد يكون الغل في غير العنق كاليدين والرجل والغل يضم المعجمة
وتشديد اللام واحدا لا غلال قال وقد اطلق بعضهم الغل على ما تربط به اليد ومن ذكره ابو عوف القالي
وساحب المحكم وغيرهما قالوا الغل جامعة تجعل في العنق او اليد والجمع اغلال ويده مغلوله جعلت في
الغل ويؤيده قوله تعالى غلت ايديهم ~~كذا~~ استشهد به الكرماني وفيه نظر لان اليد تغل في
العنق وهو عند اهل التعبير عبارة عن كفهما عن الشر ويؤيده منام صهيب في حق ابي بكر
الصديق كما تقدم قريبا فاما رواية قتادة المعلقة فوصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن
ابي عبد الله الدستوائي عن ابيه عن قتادة ولفظ النسائي بالسنن المذكور عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه كان يقول الرؤيا الصالحة بشارة من الله والتحزين من الشيطان ومن الرؤيا ما يحدث به
الرجل نفسه فاذا رأى احدكم رؤيا يكرهها فليقم فليصل واكره الغل في النوم ويعجبني القيد فان
القيد ثبات في الدين وامام مسلم فانه ساقه بسنده عقب رواية معمر عن ايوب التي فيها قال ابو هريرة
في معجبني القيد واكره الغل القيد ثبات في الدين قال مسلم فادرج يعني هشاما عن قتادة في الحديث قوله
واكره الغل الخ ولم يذكر الرؤيا بجزء الحديث وكذلك رواه ايوب عن محمد بن سيرين قال قال ابو هريرة
احب القيد في النوم واكره الغل القيد في النوم ثبات في الدين اخرج ابن حبان في صحيحه من رواية
سفيان بن عيينة عنه واخرجه مسلم وابوداود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن ايوب
فذكر حديث اذا اقترب الزمان الحديث ثم قال وروى بالمسلم جزء من الحديث ثم قال والروايات ثلاث
الحديث ثم قال بعده قال واحب القيد واكره الغل القيد ثبات في الدين فلا ادري هو في الحديث
او قاله ابن سيرين هذا لفظ مسلم ولم يذكر ابو داود ولا الترمذي قوله فلا ادري الى آخره
واخرجه الترمذي واحمد والحاكم من رواية معمر عن ايوب فذكر الحديث الاول ونحو الثاني
ثم قال بعدهما قال ابو هريرة يعجبني القيد الى آخره قال وقال النبي صلى الله عليه وسلم روى المؤمنين
جزء الى آخره وقد اخرج الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن ابي عروبة عن قتادة حديث
الرويا ثلاثة مرفوعة كما اشرت اليه قبل هذا ثم قال بعده وكان يقول يعجبني القيد الحديث
وبعده وكان يقول من رآني فاني انا هو الحديث وبه وكان يقول لا تقص الرويا الا على عالم او ناصح
وهذا ظاهر في ان الاحاديث كلها مرفوعة واما رواية يونس وهو ابن عبيد فخرجها البزار في مسنده
من طريق ابي خلف وهو عبد الله بن عيسى الخزاز بمجمعات البصري عن يونس بن عبيد عن محمد
ابن سيرين عن ابي هريرة قال اذا تقارب الزمان لم تسكروا المؤمنين تكذب واحب القيد واكره
الغل قال ولا اعلمه الا وقد رفعه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البزار روى عن محمد بن عتبة

وقال يونس لا احسبه الا
عن النبي صلى الله عليه
وسلم في القيد قال ابو عبد
الله لا تكون الاغلال الا
في الاعناق

باب العين الجارية في المنام
حدثنا عبد الله بن عمر
عن الزهري عن خارجة
ابن زيد بن ثابت عن أم
العلاء وهي امرأة من
نساءهم بايعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم

أوجه وأما ذكرناه من رواية بنو نسي لعزة مأسند بنو نسي عن محمد بن سيرين (قلت) وقد أخرج
ابن ماجه من طريق أبي بكر الهذلي عن ابن سيرين حديث القيد موصولاً مرفوعاً ولكن الهذلي ضعيف
وأما رواية هشام فقال أحمد حدثنا يزيد بن هرون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن سيرين عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا اقرب الزمان الحديث ورؤيا المؤمن الحديث وأحب
القيد في النوم الحديث الرؤيا ثلاث الحديث فساق الجميع مرفوعاً وهكذا أخرجه الدارمي من رواية
محمد بن الحسين عن هشام وأخرجه الخطيب في المدرج من طريق علي بن عاصم عن خالد وهشام عن
ابن سيرين مرفوعاً قال الخطيب المتن كله مرفوع إلا ذكر القيد والغفل فإنه قول أبي هريرة أدرج
في الخبر وبينه معمر عن أيوب وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبد الله بن بكر عن هشام
قصة القيد وقال الأسح ان هذا من قول ابن سيرين وقد أخرجه مسلم من طريق جاد بن زيد عن
هشام بن حسان وأيوب جميعاً عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال إذا اقرب الزمان قال وساق الحديث
ولم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام
موقوفاً زاد في آخره قال أبو هريرة اللين في المنام الفطرة وأما روايته أبي هلال واسمه محمد بن سليم
الراسبي عن محمد بن سيرين فلم أقف عليها موصولة إلى الآن وأخرج أحمد في الزهد عن عثمان عن جاد
ابن زيد عن أيوب قال رأيت ابن سيرين مقيداً في المنام وهذا شعر بان ابن سيرين كان يعتمد في تعبير
القيد على ما في الخبر فاصطلى هو ذلك وكان كذلك قال القرطبي هذا الحديث وإن اختلف في رفعه
ووقفه فإن معناه صحيح لأن القيد في الرجلين تثبيت للقيد في مكانه فإذا رآه من هو على حالة كان ذلك
دليلاً على نبوته على تلك الحالة وأما كراهة الغفل فلان محله الاعناق فكلاً وعقوبة وقهراً واذلالاً
وقد يسحب على وجهه ويخر على قفاه فهو مذموم شرعاً وعادة فرؤيته في العنق دليل على وقوع حال
سينه للرأى تلازمه ولا ينفك عنها وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها أو معاص ارتكبتها أو
حقوق لازمة لم يوفها أهلها مع قدرته وقد تكون في دنياه كشدة تعذيبه أو تلازمه (قوله)
باب العين الجارية في المنام قال المهلب العين الجارية تحت لرجوها فان كان ماؤها صافياً
عبث بالعلم الصالح والاقتلا وقال غيره العين الجارية عمل جار من صدقة أو معروف حتى أوميت قد
أحدثه أو أجراه وقال آخرون عين الماء نعمة وبركة وخير وبلوغ أمنية أن كان صاحبها مستوراً فان
كان غير عفيف أصابته مصيبة يبكي لها أهل داره (قوله عبد الله) هو ابن المبارك (قوله عن أم العلاء
وهي امرأة من نساءهم) وقد سقم في كتاب الهجرة أنها والددة خارجة بن زيد الراوي عنها هنا وإن هذا
الحديث ورد من طريق أبي النضر عن خارجة بن زيد عن أمه وذكر نساء هناك وإن اسمها
كنيتهم أو منه يؤخذ أن القائل هنا وهي امرأة من نساءهم هو الزهري راويه عن خارجة بن زيد ووقع
في باب رؤيا النساء فيما مضى قريياً من طريق عقيل عن ابن شهاب عن خارجة أن أم العلاء امرأة من
الأنصار بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه علي بن زيد بن
جدعان وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأته هنيئاً لك الجنة
فذكر نحو هذه النسخة وقوله امرأته فيه نظر فاعلمه كان فيه قالت امرأة غير ضمير وهي أم العلاء ويحتمل
أنه كان تزوجها قبل زيد بن ثابت ويحتمل أن يكون القول تعدد منهم ما عند ابن سعد أيضاً من مرسل
زيد بن أسلم بسند حسن قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عجوزاً تقول في جنازة عثمان بن
مظعون وراء جنازته هنيئاً لك الجنة يا أبا السائب فذكر نحوه وفيه بحسبك أن تقول كان يحب الله ورسوله

(قوله طار لنا) تقدم في بيانه في باب القرعة في المشكلات ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن معمر قشاحت الانصار فيهم ان ينزلوهم منازلهم حتى اقترعوا عليهم فطار لنا عثمان بن مظعون يعني وقع في سهمنا كذا وقع التفسير في الاصل واظنه من كلام الزهري او من دونه (قوله حين اقترعت) في رواية ابي ذر عن غير الكشميين اقترعت بحدف التاء ووقع في رواية عقيل المذكورة انهم اقتسموا المهاجرين فرعة (قوله فاشتكى مرضاه حتى توفي) في الكلام حذف تقديره فاقام عندنا مدة فاشتكى اى مرض مرضاه اى قنابا مرضه في مرضه وقد وقع في رواية عقيل فطار لنا عثمان بن مظعون فانزلناه في اياتنا فوجع وجهه الذي توفي فيه (قلت) وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث من الهجرة أرخه ابن سعد وغيره وقد تقدمت سائر فوائده في اول الجناز والكلام على قوله ما يفعل به والاختلاف فيما روي في آخره ذلك عمله يجري له قيل يحتمل انه كان لعثمان شئ عمله بقى له ثوابه جاريا كالصدقة وانكره مغلطاي وقال لم يكن لعثمان بن مظعون شئ من الامور الثلاث التي ذكرها مسلم من حديث ابي هريرة رفعه اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث (قلت) وهو نبي مردود فانه كان له راد صالح شهد بدرا وما بعدها وهو السائب مات في خلافة ابي بكر فها واحد الثلاث وقد كان عثمان من الاغنياء فلا يبعد ان يكون له صدقة استمرت بعد موته فقد اخرج ابن سعد عن مرسل ابي بردة بن ابي موسى قال دخلت امرأة عثمان بن مظعون على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فراين هينها قلن مالك فاني قرش اغني من بعلك فقالت اما ليله فقائم الحديث ويحتمل ان يراد بعمل عثمان بن مظعون مرابطته في جهاد اعداء الله فانه ممن يجري له عمله كما ثبت في السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد رفعه كل ميت يحتم على عمله الا المرابط في سبيل الله فانه يسمى له عمله الى يوم القيامة ويامن من قننة القبر وله شاهد عند مسلم والنسائي والبزار من حديث سلمان رفعه رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه وان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وامن القبان وله شواهد اخرى فليعمل حال عثمان بن مظعون على ذلك وينزل الاشكال من اصله (قوله)

باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس) هو بفتح الواو من الري والنزع ففتح النون وسكون الزاي اخرج الماء للاستقاء (قوله رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) وصله المصنف من حديثه في الباب الذي بعده (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم بن كثير) هو الدورقي وشعيب بن حرب هو المدائني يكنى ابا صالح كان اصله من بغداد فسكن المدائن حتى نسب اليها ثم انتقل الى مكة فنزلها الى ان مات بها وكان صدوقا شديدا الورع وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني وآخرون وماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره في الضعفاء شعيب بن حرب فقال منكر الحديث مجهول واظنه آخر وافق اسمه واسم ابيه والعلم عند الله تعالى (قوله بينا انا على شرا نزع منها) اى استخرج منها الماء بالة كالدلو وفي حديث ابي هريرة في الباب الذي يليه رايتني على قلب وعاهادلو فنزعت منها ماشاء الله وفي رواية همام رايت ابي على حوض اسقى الناس واجمع بينهم ان القلب هو البئر المقلوب تراها قبل الطي والحوض هو الذي يجعل بجانب البئر لشرب الابل فلا منافاة (قوله اذ جاءني ابو بكر وعمر) في رواية ابي يونس عن ابي هريرة فاجاءني ابو بكر فاخذ ابو بكر الدلو اى التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلها الماء ووقع في رواية همام الاتية بعدهم فاخذ ابو بكر مني الدلو اى يحيى وفي رواية ابي يونس ابروحي واول حديث سالم عن ابيه في الباب الذي يليه رايت الناس اجتمعوا ولم يذكر قصة النزع ووقع في رواية ابي بكر بن سالم عن ابيه اريت في التوم اى نزع على قلب بدلو بكرة

قالت طار لنا عثمان بن مظعون في السكى حين اقترعت الانصار على سكى المهاجرين فاشتكى مرضاه حتى توفي ثم جعلنا في ثوابه فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت رحمة الله عليك ابا السائب فشهادتي عليك لقد اكرمك الله قال وما يدريك قلت لا ادري والله قال اما هو فقد جاءه اليقين انى لا رجولة الخير من الله والله ما ادري وان رسول الله ما يفعل به ولا بكم قالت ام العلاء فوالله لا اركى احدا بعده قالت ورايت لعثمان في النوم عينا تجري فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ذلك عمله يجري له (باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس) رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا يعقوب بن ابراهيم بن كثير حدثنا شعيب بن حرب حدثنا صخر بن جويرية حدثنا نافع ان ابن عمر رضي الله عنهما ما حدثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا انا على بئر أنزع منها اذ جاءني ابو بكر وعمر فاخذوا

كثر انتفاع الناس بها وانتعت دائرة الاسلام بكثرة الفتوح وتمصير الامصار وتدوين الدواوين واما قوله والله يغفر له فليس فيه نقص له ولا اشارة الى انه وقع منه ذنب وانما هي كلمة كانوا يقولونها يدعون بها الكلام وفي الحديث اعلام بخلافهما وصحة ولا يتم ما وكثرة الانتفاع به ما فكان كما قال وقال ابن العربي ليس المراد بالدلو التقدير الدال على قصر الخط بل المراد بالتمكن من البئر وقوله في الرواية المذكورة بدلو بكثرة فيسه اشارة الى صغر الدلو قبل ان يصير غريبا واخرج ابو ذر الهروي في كتاب الرويا من حديث ابن مسعود نحو حديث الباب لكن قال في آخره فعبرها يا ابا بكر قال الى الامر بعدك ويلي به بعدى عمر قال كذلك عبرها المالك في سنده ائوب بن جابر وهو ضعيف وهذه الزيادة منكورة وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر بزيادة فيه فاخرج اجدوا ابو داود واختاره الضياء من طريق اشعث بن عبد الرحمن الجرمي عن ابيه عن سمرة بن جندب ان رجلا قال يا رسول الله رأيت كان دلو ادلى من السماء فجاء ابو بكر فاخذ بعراقيها فشرب ثم جاء عثمان فاخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع ثم جاء علي فاخذ بعراقيها فانشطت وانتضج عليه منها شيء وهذا بين ان المراد بالنزع الضعيف والنزع القوي الفتوح والغنائم وقوله دلى بضم المهملة وتشديد اللام أى أرسل الى أسفل وقوله بعراقيها بكسر المهملة وقح القاف والعراقان خشبتان يجعلان على قم الدلو متخالفتان لربط الدلو وقوله تضلع بالضاد المعجمة أى ملاضلاعه كناية عن الشبع وقوله انشطت بضم الشنة وكسر المعجمة بعدها طاء مهملة أى نزعته منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها او كاله قال ابن العربي حديث سمرة يعارض حديث ابن عمر وهما خبران (قات) الثاني هو المتهمة فحدث ابن عمر مصرح بان النبي صلى الله عليه وسلم هو الرائي وحديث سمرة فيه ان رجلا اخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى وقد اخرج احد من حديث ابي الطفيل شاهدا للحديث ابن عمر وزاد فيه فوردت على غنم سود وغنم عفر وقال فيه فارأت السود العرب والعفر العجم وفي قصة عمر بن الخطاب والحوض وادوى الواردة ومن المغيرة بينهما ايضا ان في حديث ابن عمر نزع الماء من البئر وحديث سمرة فيه نزول الماء من السماء فهما قصتان تشدا احدهما الاخرى وكان قصة حديث سمرة سابقة فنزل الماء من السماء وهي خزائنه فاسكن في الارض كناية تضييه حديث سمرة ثم اخرج منها بالدلو كادل عليه حديث ابن عمر وفي حديث سمرة اشارة الى نزول النصر من السماء عن الخلفاء وفي حديث ابن عمر اشارة الى استيلائهم على كنوز الارض بايديهم وكلاهما ظاهر من الفتوح التي فتحوها وفي حديث سمرة زيادة اشارة الى ما وقع لعلي من الفتن والاختلاف عليه فان الناس اجعوا على خلافته ثم لم يلبث اهل الجمل ان خرجوا عليه وامتنع معاوية في اهل الشام ثم حاربه بصفيين ثم غلب بعد قليل على مصر وخرجت الحرورية على علي فلم يحصل له في ايام خلافته راحة فضرب المذام المذكور مثلا لاحوالهم رضوان الله عليهم اجمعين ﴿ قوله باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر ﴾ (ضعف) أى مع ضعف نزع ذكرفيه حديث ابن عمر الذي قبله وحديث ابي هريرة بمعناه وزهير في الحديث الاول هو ابن معاوية وقوله عن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم كانه تقدم للتابعي سؤال عن ذلك فاخبره به الصحابي وقوله في ابي بكر وعمر أى فيما يتعلق بزيادة خلافتهمما وقوله قال رأيت القائل هو النبي صلى الله عليه وسلم وحاكى ذلك عنه هو ابن عمر وقوله رأيت الناس اجتمعوا فقام ابو بكر فبقي اختصار بوضعه ما قبله وان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ أولا فنزع من البئر ثم جاء ابو بكر وقد تقدمت بقية فواند حديثي الباب في الباب قبله وسعيد في الحديث الثاني هو ابن المسيب وفي الحديثين انه من رأى انه

باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف يحد ثنا أحمد بن يونس حد ثنا زهير حد ثنا موسى بن عقبة عن سالم عن ابيه عن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في ابي بكر وعمر قال رأيت الناس اجتمعوا فقام ابو بكر فنزع ذنوبا او ذنوبين وفي نزع ضعف والله يغفر له ثم قام ابن الخطاب فاستعالت غريبا فارأت في الناس من يضرب فربه حتى ضرب الناس بعطن حد ثنا سعيد بن عفير حد ثنا الليث حد ثنا عفيصل عن ابن شهاب اخبرني سعيدان ابا هريرة خبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينا انا نائم رأيتني على قايب وعليهم ادلو فنزعته منهم ا ما شاء الله ثم اخذها ابن ابي قحافة فنزع منها ذنوبا او ذنوبين وفي نزع ضعف والله يغفر له ثم استعالت غريبا فاخذها عمر بن الخطاب فلم ارعق فربا من الناس بنزع نزع عمر بن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن

(باب الاستراحة في المنام)

حدثنا اسحق بن ابراهيم

حدثنا عبد الرزاق عن

معمر عن همام انه سمع

ابا هريرة رضي الله عنه

يقول قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم بينما انا

نائم رأيت اني على حوض

استقي الناس فأتاني ابو بكر

فاخذ الدلو من يدي

ليرميني فزرع ذنوب بين وفي

نزعته ضعف والله يفرله

فاني ابن الخطاب فاخذ

منه فلم يزل ينزع حتى تولى

الناس والحوض يتفجر

باب القصر في المنام

حدثنا سعيد بن عفير حدثني

الليث حدثني عقيل عن

ابن شهاب أخبرني سعيد

ابن المسيب ان ابا هريرة

قال بينما نحن جلوس عند

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال بينما انا نائم رأيتني

في الجنة فاذا امرأتان تتوضا

الى جانب قصر قلت لمن

هذا القصر قالوا امرأتان

الخطاب فذكرت غيرته

فوليت مدبرا قال ابو هريرة

فبكي عمر بن الخطاب ثم

قال اعلي بن ابي انت

وامي يا رسول الله اثار

يستخرج من شرماء انه على ولاية جليلة وتكون مدته بحسب ما استخرج قلة وكثرة وقد نعت البشر بالمرأة

وما يخرج منها بالاولاد وهذا الذي اعتمدته اهل التعبير ولم يرجوا على الذي قبله فهو الذي ينبغي ان

يعول عليه لكنه بحسب حال الذي ينزع الماء والله اعلم (قوله باب الاستراحة في المنام)

قال اهل التعبير ان كان المستريح مستلقيا على قفاه فانه يقوى امره وتكون الدنيا تحت يده لان

الارض اقوى ما يستند اليه بخلاف ما اذا كان منبطحا فانه لا يدري ما وراءه ذكر فيه حديث همام

عن ابي هريرة في رؤياه صلى الله عليه وسلم الدلو وفيه فاخذ ابو بكر الدلو ليرميني وقد تقدمت

فوائده في الذي قبله وقوله فينه رأيت اني على حوض استقي الناس كذلك الا كثرة في رواية

المستقي والكشيميني على حوضي والاول اولى وكنه كان يملا من البشر فيسكب في الحوض والناس

يتناولون الماء ليهائهم وانفسهم وان كانت رواية المستملي محفوظة احتمل ان يريد حوضه في الدنيا

لا حوضه الذي في القيامة (قوله باب القصر في المنام) قال اهل التعبير القصر في

المنام عمل صالح لاهل الدين وغيرهم حبس وضيق وقد يفسر دخول القصر بالنزول ويجز ذكر فيه حديث

ابي هريرة بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما انا نائم رأيتني في الجنة اخرجني

من رواية عقيل عن ابن شهاب ووقع عند مسلم من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب بلفظ بينما

انا نائم افرايتني وهو بضم التاء لضمير المتكلم (قوله فاذا امرأتان تتوضا) تقدم في مناقب عمر ما نقل

عن ابن قتيبة الخطابي ان قوله تتوضا تصحيف وان الاصل شوهاة بين معجزة مفتوحة وواو

سا كنه ثم هاء عوض الضاد المعجمة واعتل ابن قتيبة بان الجنة ليست دار تكليف ثم وجدت بعضهم

اعترض عليه بقوله وليس في الجنة شوهاة وهذا الاعتراض لا يرد على ابن قتيبة لانه ادعى ان المراد

بالشوهاة الحسناء كما تقدم بيانه واضحا قال والوضوء لغوي ولا مانع منه وقال القرطبي انما توضات

لنزداد حسنا ونورا لانها تنزل وسغا ولا قدرا اذ الجنة منزلة عن ذلك وقال الكرماني تتوضا من

الوضاء وهي النظافة والحسن ويحتمل ان يكون من الوضوء ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست

دار تكليف بل وازان يكون على غير وجه التكليف (قلت) ويحتمل ان لا يراد وقوع الوضوء منها

حقيقة لكونه مناما فيكون مثلا لاطالة المرأة المذكورة وقد تقدم في المناقب انها ام سليم وكانت في

قيده الحياة حينئذ قرأها النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة الى جانب قصر عمر فيكون تعبيره بانها من

اهل الجنة لقول الجمهور ومن اهل التعبير ان من رأى انه دخل الجنة انه يدخلها فكيف اذا كان الرائي

لذلك اسدق الخلق واما وضوءها فبعبارة بلفظها حسا ومعنى وطهارتها جسما وحكما واما كونها

الى جانب قصر عمر ففيه اشارة الى انها تدرك خلاقته وكان كذلك ولا يعارض هذا ما تقدم في صفة

الجنة من بدء الخلق من ان رؤيا الانبياء حق والاستدلال على ذلك بغيره عمر لانه لا يلزم من كون المنام

على ظاهره ان لا يكون بعضه يفتقر الى تفسير فان رؤيا الانبياء حق يعني ليست من الاضغاث سواء

كانت على حقيقتها او مثالا والله اعلم وقد تقدمت فوائدها في الحديث في المناقب وقوله اعلين

بابي انت وامي يا رسول الله اثار تقدم انه من المتلوب لان القياس ان يقول اعلها اثار منك وقال

الكرماني لفظ عليك ليس متعلقا باثار بل التقدير مستعليك اثار عليها قال ودعوى القياس

المذكور ممنوعة اذ لا يجوز الى ارتكاب القلب مع وضوح المعنى بدونه ويحتمل ان يكون اطلق

على واد من كاتيل ان حروف الجر تناوب وفي الحديث جواز ذكر الرجل بما علم من خلقه كقصة

عمر وقوله رجل من قريش عرف من الرواية الاخرى انه عمر قال الكرماني علم النبي صلى الله عليه وسلم

حدثنا عمرو بن علي حدثنا معتمر بن سليمان حدثنا عبيد الله بن عمرو عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فإذا أنا بقصر من ذهب فقلت لمن هذا فقال الرجل من قريش فما معنى أن أدخله يا ابن الخطاب إلا ما أعلم من غيرك قال وعليك أعار يا رسول الله في باب الوضوء في المنام في حديثي يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينا أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر فقلت لمن هذا القصر فقالوا عمر فذكرت غيرته فويلت مدبر أفيكي عمر وقال علي بن أبي أنت وأمي يا رسول الله أعار في باب الطواف بالكعبة في المنام في حديثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم سبط الشعر بين رجلين ينظف رأسه

٣٣٧

ماء فقلت من هذا قالوا ابن مريم فذهبت ألتفت فإذا رجل أخرج جسيم جعد الرأس أعور العين اليمنى كان عينه عنبه طافية قلت من هذا قالوا الدجال أقرب الناس به شبها ابن تطن وابن تطن رجل من بني المصطلق من خزاعة في باب إذا أعطى فضله غيره في النوم في حديثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى أفي لأرى الري يجرى ثم أعطيت فضله عمر قالوا فما أولته يا رسول الله قال العلم في باب الأمن وذهاب

أنه محمداً بالقرائن وأما بالوحى (قوله معتمر) هو ابن سليمان التيمي البصري وعبد الله بن عمرو هو العمري المدني وتقدم حديث جابر أنهم من هذا وشرحه مستوفى في المناقب (قوله باب الوضوء في النوم) قال أهل التعبير رؤية الوضوء في المنام وسيلة إلى سلطان أو عمل فإن أتته في النوم حصل مراده في اليقظة وإن تعدل لعجز الماء مثلاً أو توضأ بما لا تجوز الصلاة به فلا والوضوء للخائف أمان ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله وقد مضى الكلام فيه (قوله باب الطواف بالكعبة في المنام) قال أهل التعبير الطواف يدل على الحج وعلى التزويج وعلى حصول أمر مطلوب من الإمام وعلى بر الوالدین وعلى خدمة عالم والدخول في أمر الإمام فإن كان الرائي رقيقاً دل على نصحه لسيده (قوله بينا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة الحديث) تقدم شرحه مستوفى في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء ويأتي شيء مما يتعلق بالرجال في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى (قوله باب إذا أعطى فضله غيره في النوم) ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في باب اللين مشروحا وقوله لري أي ما يروى به وهو اللين أو هو إطلاق على سبيل الاستعارة قاله الكرماني قال واستناد الخروج إليه فريته وقيل الري اسم من أسماء اللين (قوله باب الأمن وذهاب الروح في المنام) الروح بفتح الراء وسكون الواو بعدها عين مهملة الخوف وأما الروح بضم الراء فهو النفس قال أهل التعبير من رأى أنه خائف من شيء آمن منه ومن رأى أنه قد آمن من شيء فانه يخاف منه وذكر فيه حديث ابن عمر في رؤياه من طريق نافع عنه وقد مضى شرحه قريباً (قوله أن رجلاً) لم أقف على أسمائهم (قوله فيقول فيها) أي يعبرها (قوله حديث السن) أي صغيره وفي رواية الكشميهني حدث السن بفتح الدال (قوله ويبقى المسجد) يعني أنه كان بأوى إليه قبل أن يتزوج (قوله فاضطجعت ليلة) في رواية الكشميهني ذات ليلة (قوله إذ جاءني ملكان) لم أقف على تسميتهما قال ابن بطال يؤخذ منه الجزم بالشيء وإن كان أصله الاستدلال لأن ابن عمر استدلل على أنهم ملكان بأنهما وقفاه على جهنم ووعظاه بهما والشيطان لا يعظ ولا يذكر الخبر (قلت) ويحتمل أن يكونا أخبراه بأنهما ملكان (١) أو اعتمد التبعي صلى الله عليه وسلم لما

٤٣ - فتح الباري - ثاني عشر

الروح في المنام في حديثنا عبيد الله بن سعيد حدثنا عفان بن مسلم حدثنا صخر بن جويرية حدثنا نافع أن ابن عمر قال إن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يرون الرؤيا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقصونها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله وأما علام حديث السن ويبقى المسجد قبل أن أنسكح فقلت في نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء فلما اضطجعت ليلة قلت اللهم إن كنت تعلم في خير أقارني رؤيا فينا أنا كذلك إذ جاءني ملكان في يد كل واحد منهما مقبحة من حديد يقبلان بي إلى جهنم وأما بينهما ادعوا لله اللهم أعوذ بك من جهنم ثم أرايتني ملك في يده

(١) قوله أو اعتمد الخ كذا في النسخ وتامل اهـ

مقموعة من جديد فقال لم ترع نعم الرب ل أنت لو تكر الصلاة فاطلقوا بي حتى وقفوا بي على شفير جهنم فاذا هي مطوية كطى البئر له
قرون كفرون البشرين كل قرنين ٣٣٨ ملك يدة مقموعة من جديد وأرى فيها رجالا معلقين بالسلاسل رؤسهم أسفلهم

قصته عليه حفصة فاعتمد على ذلك (قوله مقموعة) بكسر الميم والجمع مقامع وهي كالسياط من حديد
رؤسها معوجة قال الجوهري المتموعة كاللهجن وأغرب الداودي فقال المقموعة والمقرعة واحد (قوله
لم ترع) أي لم تفرع في رواية الكشميهني لن ترع فعلى الاول ليس المراد انه لم يقع له فرع بل لما كان
الذي فرع منه لم يستمر فكانه لم يقع وعلى الثانية فالمراد ان لا روع عليك بعد ذلك قال ابن بطال انما
قال له ذلك لما رأى منه من الفرع ووثق بذلك منه لان الملك لا يقول الا حقا انتهى ووقع عند ابن أبي
شيبه من رواية جرير بن حازم عن نافع قلقية ملك وهو يرعد فقال لم ترع ووقع عند كثير من الرواة ان
ترع بحرف ان مع الجزم ووجهه ابن مالك بانه سكن العين للوقوف ثم شبهه بسكون الجزم فعذف الالف
قبله ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ويجوز ان يكون جزمه بان وهي لغة قليلة حكاهما السكاساني وقد
تقدم شيء من ذلك في الكلام على هذا الحديث في كتاب التهجد (قوله كطى البئر له قرون) في رواية
الكشميهني لما وقرون البئر جوا نبي النبي من حجارة توضع عليها الخشبة التي تعلق فيها البكرة
والعادة ان لكل شرقرنين وقوله وأرى فيها رجالا معلقين في رواية سالم التي بعده هذا فاذا فيها ناس عرفت
بعضهم (قلت) ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية أحد منهم قال ابن بطال في هذا الحديث ان بعض
الرواة لا يحتاج الى تعبير وعلى ان ما فسر في النوم فهو تفسيره في اليقظة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم
يزد في تفسيرها على ما فسر ها الملك (قلت) يشير الى قوله صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث ان عبد الله
رجل صالح وقول الملك قبل ذلك نعم الرجل أنت لو كنت تكر الصلاة ووقع في الباب الذي بعده ان
الملك قال له لم ترع انك رجل صالح وفي آخره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان عبد الله رجل صالح
لو كان يكثر الصلاة من الليل قال وفيه وقوع الوعيد على ترك السن وجواز وقوع العذاب على ذلك
(قلت) هو مشروط بالمواظبة على الترت رغبة عنها فالوعيد والتعذيب انما يقع على المحرم وهو الترت
بقيد الاعراض قال وفيه ان أصل التعبير من قبل الانبياء ولذلك تسمى ابن عمر انه يرى رؤيا فيعبرها له
الشارع ليكون ذلك عنده أصلا قال وقد صرح الأشعري بان أصل التعبير بالتوقيف من قبل الانبياء
وعلى ألسنتهم قال ابن بطال وهو كما قال لكن الوارد عن الانبياء في ذلك وان كان أصلا فلا يعم جميع
المرائي فلا بد للحاذق في هذا الفن ان يستدل بحسن نظره فيرد ما لم ينص عليه الى حكم التمثيل ويحكم له
بحكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلا يلحق به غيره كما يفعل الفقيه في فروع الفقه وفيه جواز المبيت في
المسجد ومشر وعية النيابة في قص الرواية ونادى ابن عمر مع النبي صلى الله عليه وسلم ومها بته له حيث
لم يقص رؤياه بنفسه وكأنه لما هالت له لم يؤثر ان يقصها بنفسه فقصها على اخته لادلاله عليها وفضل
قيام الليل وغير ذلك مما تقدم ذكره وبسطه في كتاب التهجد والله اعلم * (قوله باب
الاخذ على اليمين في النوم) وفي رواية باليمين ذكره حديث ابن عمر المذكور قبل من طريق سالم
وهو ابن عبد الله بن عمر عنه وقد تقدم مستوفى في الذي قبله والله الحمد ويؤخذ منه ان من اخذ في
منامه اذا سار على يمينه يعبر له بانه من اهل اليمين والعرب بفتح المهملة والزاي ثم موحدة من لازوجه له
ويقال له الاعزب بقسلة في الاستعمال وقوله اخذاني بالنون وفي رواية بالموحدة * (قوله
باب الصدح في النوم) قال اهل التعبير الصدح في النوم امرأة او مال من جهة امرأة

ذ كرت ذلك لحفصة فرعت حفصة انها قصتها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان عبد الله رجل صالح لو كان يكثر
الصلاة من الليل وقال الزهري وكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل باب الصدح في النوم حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث
بن عقييل عن ابن شهاب عن جزة بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينا انا

وقد جازج يدل على ظهور الاشياء الحقيقية وقدح الذهب والفضة ثناء حسن ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في باب اللين وقد مضى شرحه هناك **(قوله باب اذا طار الشئ في المنام)** اي الذي من شأنه ان يطير قال اهل التعبير من رأى انه يطير فان كان الى جهة السماء غير نزع ربيع ناله ضرر فان غاب في السماء ولم يرجع مات وان رجع افاق من مرضه وان كان يطير عرضا سافروا لرفعة بقدر طيرانه فان كان بجناح فهو مال او سلطان يسافر في كنفه وان كان بغير جناح دل على التغير فيما يدخل فيه وقالوا ان الطير ان للشرار دليل ردي **(قوله يعقوب بن ابراهيم)** اي ابن سعد الزهري وصالح هو ابن كيسان **(قوله عن ابن عبيدة)** بالتصغير ابن شيط بنون ومعجزة ثم ملة وزن عظيم ووقع في رواية الكشي عن ابن عبيدة جعلها كنية والصواب ابن فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في او اخر المغازي في قصة العنسي وقال فيه عن ابن عبيدة بغير اختلاف وزاد في موضع آخر اسمه عبد الله **(قلت)** وهو الربذي بفتح الراء والموحدة بعدها معجزة اخو موسى بن عبيدة الربذي الحديث المشهور بالضعف وليس لعبد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث وقد اختلف على يعقوب ابن ابراهيم بن سعد في سنده فاخرجه النسائي عن ابي داود الحاراني عنه عن ابيه عن صالح قال قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة اسقط عبد الله بن عبيدة من السند وهكذا اخرجته الاسماعيلي من وجه آخر عن ابي داود الحاراني ومن رواية عبيد الله بن سعد بن ابراهيم عن عمه يعقوب قال الاسماعيلي هذان ثقتان روياه هكذا **(قلت)** لكن سعيدة وقد تابعه عباس بن محمد الدوري عن يعقوب بن ابراهيم اخرجته ابو نعيم في المستخرج من طريقه وقد تقدم شرح الحديث في المغازي وباتي ثمي منه بعد ابواب وان قول ابن عباس في هذه الرواية ذكر لي على البناء للمجهول يبين من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك ان الميهم المذكور ابو هريرة قال المهلب هذه الرواية است على وجهها وانما هي من ضرب المثل وانما اول النبي صلى الله عليه وسلم السوارين بالكذابين لان الكذب وضع الشئ في غير موضعه فلما راى في ذراع عيسه سوارين من ذهب وايسا من لينة لانهم امن حلية النساء عرف انه سب ظهروا من يدعي ما ليس له وايضا في كرمه ما من ذهب والذهب منهى عن لينة دليل على الكذب وايضا فالذهب مشتق من الذهاب فعلم انه شئ يذهب عنه وتا كذلك بالاذن له في نفخهما فطارا فعرف انه لا يثبت لهما امر وان كلامه بالوحى الذي جاء به يزيلهما عن موضعهما والنفخ يدل على الكلام انتهى ملخصا وقوله في آخر الحديث فقال عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة راوى الحديث وهو موصول بالسند المذكور اليه وهذا التفسير يوهم انه من قبله وسياق قريبا من وجه آخر عن ابي هريرة انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فيحتمل ان يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من ابن عباس وقد ذكر خبر الاسود العنسي هناك وذكر خبر مسيلمة وقتله في غزوة احد وشبان خبره في او اخر المغازي ايضا قال الكرماني كان يقال للاسود العنسي ذوالخمار لانه علم حمارا اذا قال له اسجد يخفض راسه **(قلت)** فعلى هذا هو بالحاء المهملة والمعروف انه بالحاء المعجمة بلفظ الثوب الذي يختص به قال ابن العربي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوقع بطلان امر مسيلمة والعنسي فاوّل الروء يا عليهما ليكون ذلك اخراجا للمنام عليهما واما الروء اذا عبرت خرجت ويحتمل ان يكون بوحى والاول اقوى كذا قال **(قوله باب اذا راى بقراتنحر)** كذا ترجم بقيد النحر ولم يقع ذلك في الحديث الذي ذكره عن ابي موسى وكأنه اشار بذلك الى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سأبينه وحديث ابي موسى المذكور في الباب اورد به هذا السند بتمامه في

ناثم اتيت بهدح لبن قشريت
عنه ثم اعطيت فضلي عمر
ابن الخطاب قالوا فاولته
بارسول الله قال العلم باب
اذا طار الشئ في المنام
حدثني سعيد بن محمد ابو
عبد الله الجرمي حدثنا
يعقوب بن ابراهيم حدثنا
ابي عن صالح عن ابن عبيدة
ابن شيط قال قال عبيد الله
ابن عبد الله سالت عبد
الله بن عباس رضى الله
عنهما عن رؤيا رسول
الله صلى الله عليه وسلم التي
ذكر فقال ابن عباس ذكر
لي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال بينا انا نائم
رايت انه وضع في يدي
سوارا من ذهب فقطعهما
وكرهتهما فاذا نلت في فخذيهما
فطارا فاواتهما كذا بين
يخرجان فقال عبيد الله
احداهما العنسي الذي قتله
فيروز باليمن والآخر
مسلمة بن ابي بكر
تنحروا حدثني محمد بن
العلاء حدثنا ابو اسامة عن
بريد عن جده ابي برد
عن ابي موسى

علامات النبوة و فرق منه في المغازي بهذا السند أيضا وخلق فيها منه قطعة في الهجرة فقال وقال ابو موسى و ذكر بعضه هنا و بعضه بحدار حة ابواب ولم يذكر بعضه و قد تقدم في غزوة أحد شرح ما أورده منه فيها (قوله أراه) بضم أوله أي اظنه و قد بينت هنا أن القائل أراه هو البخاري و ان مسلما وغيره رووه عن أبي كريب محمد بن العلاء شيخ البخاري فيه بالسند المذكور بدون هذه اللفظة بل جزموا برفعه (قوله فذهب و هلى) قال ابن التين روينا و هلى بفتح الهاء و الذى ذكره اهل اللغة بكونها تقول و هلت بالفتح اهل و هلا اذا ذهب و هلك اليه و انت تريد غيره مثل و همت و و هلى بهم و هلا بالتحريك اذا فرغ قال و لعله وقع في الرواية على مثل ما قالوه في البحر بحر بالتحريك و كذا النهر و النهر و الشعر و الشعر انتهى و بهذا جزم اهل اللغة ابن فارس و القاري و الجوهري و القالي و ابن الفطام الا انهم لم يقولوا و انت تريد غيره و قد وقع في حديث المائة سنة فو هلى الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم و هلا بالتحريك و قال النووي معناه غلطوا يقال و هلى بفتح الهاء يهل بكسر ها و هلا بكونها مثل ضرب يضرب ضربا أي غلط و ذهب و همة الى خلاف الصواب و أما و هلت بكسر ها و هلى بالفتح و هلا بالتحريك أيضا كحذرت أ حذر حذرا فعناه فزعت و الوهلى بالفتح الفرع و ضبطه النووي بالتحريك و قال الوهلى بالتحريك معناه الوهم و الاعتقاد و أما صاحب النهاية فجزم انه بالسكون (قوله او الهجر) كذا لا يذرهنا بالالف و اللام و واقعه الاصيل و وقع في رواية كرمه أو هجر خبر الف و لام و هى بلدة قدمت بيانها في باب الهجرة الى المدينة (قوله و رأيت فيها بقرا و الله خير) تقدم ما فيه و وقع في حديث جابر عند أحمد و النسائي و الدارمي من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر و في رواية لأحمد حدثنا جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت كفى في درع حصينة و رأيت بقرا تنحرفا و ات الدرع الحصينة المدينة و ان البقر يقر و الله خير و هذه اللفظة الأخيرة و هى بقر بفتح الموحدة و سكون القاف مصدر بقره يقره بقره بقره و منهم من ضبطها بفتح النون و القاء و لهذا الحديث سبب جاء بيانه في حديث ابن عباس عند أحمد أيضا و النسائي و الطبراني و صحيحه الحاكم من طريق أبي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس في قصة أحد و إشارة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم ان لا يرحوا من المدينة و ايتارهم الخروج لطلب الشهادة و لبسه اللامعة و ندأمتهم على ذلك و قوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لنبى اذا لبس لامته ان يضعها حتى يقاتل و فيه ان رأيت اى في درع حصينة الحديث بنحو حديث جابر و أنتم منه و قد تقدمت الإشارة اليه و الى ماله من شاهد في غزوة أحد و تقدم هنا قول السهيلي ان البقر تعبر برجال متسلحين يتناطحون في القتال و البحث معه فيه و هو انما تكلم على رواية ابن اسحق انى رأيت و الله خير ا رأيت بقرا و لكن تعييده في الحديث الذى ذكرته البقر بكونها تنحرف هو على ما فسره في الحديث بانهم من أصيب من المسلمين و ان كانت الرواية بسكون القاف او بالنون و القاء و ليس من رؤية البقر المتناطحة في شئ و قد ذكر اهل التعبير للبقر في النوم و وجوها أخرى منها ان البقرة الواحدة تفسر بالزوجة و المرأة و الخادم و الارض و الثور يفسر بالتأثير لكونه يشير الارض فيتحرك عاليا و ساقلا فكذا ذلك من يشور في ناحية لطلب ملك أو غيره و منها ان البقرة اذا وصلت الى بلد فان كانت بحرية فسرت بالسفن و الا فبسكر او باهل بادية أو يسرع في تلك البلاد (قوله و اذا التحير ما جاء الله به من الخير و ثواب الصدق الذى آتانا) المراد بما بعد بدر فتح خيبر ثم مكة و وقع في رواية بعد بالضم اى جدا و نصب يوم اى ما جاء الله به بعد بدر الثانية من تثبيت قلوب المؤمنين قال الكرماني و يحتمل ان يراد بالخير و الغنيمة و بعد اى بعد الخير و الثواب و الخير حصل

أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت في المنام اى اهاجر من مكة الى ارض بها نخل فذهب و هلى الى انها البجامة أو الهجر فاذا هى المدينة يترى و رأيت فيها بقرا و الله خير فاذا هم المؤمنون يوم أحد و اذا التحير ما جاء الله به من الخير و ثواب الصدق الذى آتانا الله بعد يوم بدر

في يوم بدر (قلت) وفي هذا السياق اشعار بان قوله في الخبر والله خير من جملة الروايات الذي يظهر لي ان لفظه لم يتحرر ابراده وان رواية ابن اسحق هي المحررة وانه رأى بقرا ورأى خيرا فأول البقر على من قتل من الصعابة يوم أحد وأول الخبر على ما حصل لهم من ثواب الصدق في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما بعده الى فتح مكة والمراد بالبعديّة على هذا الاختصاص بما بين بدر وأحد نبيه عليه ابن بطال ويحتمل أن يريد بدرا الموعد لا الواقعة المشهورة السابقة على أحد فان بدر الموعد كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قالوا موعدكم العام المقبل بدر فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ومن اتدب معه الى بدر فلم يحضر المشركون فسميت بدر الموعد فأشار بالصدق الى أنهم صدقوا الوعد ولم يخلفوه فأنابهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك من قرظة وخيبر وما بعدها والله أعلم ﴿ قوله باب النفخ في المنام ﴾ قال أهل التعبير النفخ بعبر بالكلام وقال ابن بطال يعبر بازالة الشيء المنقوخ غير تكلف شديد سهولة النفخ على النافخ ويدل على الكلام وقد أهلك الله الكذابين المذكورين بكلامه صلى الله عليه وسلم وأمره بقوله ما (قوله حدثني) في رواية أبي ذر حدثنا (قوله اسحق بن ابراهيم الحنظلي) هو المعروف بابن راهويه (قوله هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نحن الآخرون السابقون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا أنا نائم) قد تقدم التنبيه على هذا الصنيع في أوائل كتاب الايمان والنذور وان نسخة همام عن أبي هريرة كانت عند اسحق بهذا السند وأول حديث فيها حديث نحن الآخرون السابقون الحديث في الجملة وبقية أحاديث النسخة معطوفة عليه بلفظ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اسحق اذا أراد التعديت بشي منها بدأ بطرف من الحديث الأول وعطف عليه ما يريد ولم يطرده هذا الصنيع للبغاري في هذه النسخة وأما مسلم فاطرده صنيعة في ذلك كما ثبت عليه هناك وبالله التوفيق وقد تقدم هذا الحديث في باب وفد بني خنيفة في أوائل المغازي عن اسحق بن نصر عن عبد الرزاق بهذا الاسناد لكن قال في روايته عن همام انه سمع أبا هريرة ولم يبدأ فيه اسحق بن نصر بقوله نحن الآخرون السابقون وذلك مما يؤيد ما قرره ويحكي على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب وتكلف لذلك وبالله التوفيق (قوله اذا ثبت خزائن الارض) كذا وجدته في نسخة معتمدة من طريق أبي ذر من الاتيان بمعنى المحيى وبمحذف الباء من خزائن وهي مقدرة وعند غيره أوتيت بزيادة واو من الأبناء بمعنى الإعطاء ولا اشكال في حذف الباء على هذا الرواية وبعضهم كالاول لكن باثبات الباء وهي رواية أحمد واسحق بن نصر عن عبد الرزاق قال الخطابي المراد بخزائن الارض ما فتح على الامة من الغنائم من ذخائر كسرى وفيه صر وغيرهما ويحتمل معادن الارض التي فيها الذهب والفضة قال غيره بل يحمل على أعم من ذلك (قوله فوضع) بفتح أوله وثانيه وفي رواية اسحق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه (قوله في يدي) في رواية اسحق بن نصر في كني (قوله سوارين) في رواية اسحق بن نصر سواران ولا اشكال فيها وشرح ابن التين هنا على لفظ وضع بالضم وسوارين بالنصب وتكلف لتخريج ذلك وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ رأيت في يدي سوارين من ذهب وأخرجه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد في المنام والسوار بكسر المهملة ويجوز ضمها وفيه لغة ثالثة أسوار بضم الهمزة أوله (قوله فكبر على) في رواية اسحق بن نصر فكبرا بالتثنية والباء الموحدة مضمومة بمعنى العظم قال القرطبي

﴿ باب النفخ في المنام ﴾
حدثني اسحق بن ابراهيم
الحنظلي حدثنا عبد
الرزاق اخبرنا معمر عن
همام بن منبه قال هذا
ما حدثنا به أبو هريرة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال نحن الآخرون
السابقون وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بينا أنا
نائم اذا ثبت خزائن الارض
فوضع في يدي سوارين من
ذهب فكبر على واهماني

وانما عظم عليه ذلك لسكون الذهب من حلية النساء وما حرم على الرجال (قوله فأوحى الى) كذا
 لا كثر على البناء للجهول وفي رواية الكشميني في حديث اسحق بن نصر فأوحى الله الى وهذا الوحي
 يحتمل أن يكون من وحي الالهام أو على لسان الملك قاله القرطبي (قوله فنفختهما) زاد اسحق بن نصر
 فذهبا وفي رواية ابن عباس الماضية قريبا فطارا وكذا في رواية المقرئ زاد فوق واحد بالجمامة
 والاخر باليمن وفي ذلك إشارة الى حقارة أمرهما لان شأن الذي ينفخ فيسذهب بالنفخ أن يكون في
 غاية الحقارة ورده ابن العربي بان أمرهما كان في غاية الشدة ولم ينزل بالمسلمين قبله مثله (قلت)
 وهو كذلك لكن الإشارة انما هي للحقارة المعنوية لا الحسية وفي طرائفهم إشارة الى اضمحلال أمرهما
 كما تقدم (قوله فاولتهما الكذابين) قال القاضي عياض لما كان رؤيا السوارين في اليدين جميعا من
 الجهتين وكان النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ بينهما فتأول السوارين عليهما الوضعهما في غير موضعهما
 لانه ليس من حلية الرجال وكذلك الكذاب يضع الخبر في غير موضعه وفي كونهما من ذهب اشعار بذهاب
 أمرهما وقال ابن العربي السوار من حلي الملوك الكفار كما قال الله تعالى فلا تلى عليه أسورة من
 ذهب واليد لها معان منها القوة والسلطان والقهرة قال ويحتمل أن يكون ضرب المثل بالسوار كناية
 عن الاسوار وهو من اسامي ملوك الفرس قال وكثيرا ما يضرب المثل بمخلف بعض الحروف (قلت)
 وقد ثبت بزيادة الالف في بعض طرقه كما بينته وقال القرطبي في المفهم ما ملخصه مناسبة هذا التاويل
 لهذه الرؤيا ان اهل صنعاء واهل اليمامة كانوا اسلموا فكانوا كالساعدين للاسلام فلما ظهر فيهما
 الكذابان وبهرجا على اهلها بزخرف اقوالهما ودعواهما الباطلة انخدع اكثرهم بذلك فكان اليدان
 بمنزلة البلدين والسواران بمنزلة الكذابين وكونهما من ذهب إشارة الى ما زخرفاه والزخرف من اسماء
 الذهب (قوله اللذين اتا بينهما) ظاهر في انهما كانا حين قص الرؤيا موجودين وهو كذلك لكن وقع في
 رواية ابن عباس بخبر جان بعدى والجمع بينهما ان المراد بخبر وجههما بعد ظهور رشوكتهما ومخاربتهما
 ودعواهما النبوة نقله النووي عن العلماء وفيه نظر لان ذلك كاه ظهر للاسود بصنعاء في حياته صلى الله
 عليه وسلم فادعى النبوة وعظمت شوكته وحارب المسلمين وقتل فيهم وغلب على البلاد وآل امره الى ان
 قتل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كما قدمت ذلك واضعافي اواخر المغازي واما مسيلمة فكان ادعى
 النبوة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم تعظم شوكته ولم تقع محاربتة الا في عهد ابي بكر فاما ان
 يحتمل ذلك على التغليب واما ان يكون المراد بقوله بعدى اي بعد نبوته في قال ابن العربي يحتمل أن يكون
 ما ناؤه النبي صلى الله عليه وسلم في السوارين بوحى ويحتمل أن يكون تفاعل بذلك عليهما مدحا لهما
 فاخرج المنام المذكور عليهما لان الرؤيا اذا عبرت وقعت والله اعلم في تنبيهه فاخرج ابن ابي شيبة من
 مرسل الحسن رفعه رأت كان في يدي سوارين من ذهب ففكرت فيهما فذهبا كسرى وفيصر وهذا ان
 كان الحسن اخذه عن ثبت فظاهره يعارض التفسير بمسيلمة والاسود فيحتمل أن يكون تعددا والتفسير
 من قبله بحسب ما ظنه ادرج في الخبر فالمعتمد ما ثبت مر قوعا انهما مسيلمة والاسود (قوله باب)
 اذا رأى انه اخرج الشئ من كوة واسكنه موضعا آخر) واختلف في ضبط كوة فوقع في رواية
 لابي ذر بضم الكاف وتشديد الواو المفتوحة ووقع للباقين بتخفيف الواو وسكونها بعد هاء
 وهو المعتمد والكورة الناحية قال الخليل في العين الكور والرحل بالحاء المهملة الساكنة كذا
 اقتصر عليه ابن بطال وقال غيره الرحل باداته فان فتح اوله فهو الرحل بغير اداة والكور بالضم
 ايضا موضع الزنا بغير وكور الحداد ما ينحى من طين واما الزق فهو الكير والكورة المدينة

فأوحى الى ان انفختهما
 فنفختهما فطارا فاولتهما
 الكذابين اللذين اتا بينهما
 صاحب صنعاء وصاحب
 اليمامة في باب اذا رأى انه
 اخرج الشئ من كوة
 واسكنه موضعا آخر

حدثنا اسمعيل بن عبيد
الله حدثني اخي عبد الحميد
عن سليمان بن بلال عن
موسى بن عقبة عن سالم
ابن عبد الله عن ابيه ان
النبي صلى الله عليه وسلم
قال رايت كان امرأة سوداء
ناثرة الرأس خرجت من
المدينة حتى قامت بمهبة
وهي الجحفة قاوت انه
وباء المدينة نقل اليها
باب المرأة السوداء
حدثنا ابو بكر المصدي
حدثنا فضيل بن سليمان
حدثنا موسى حدثني
سالم ابن عبد الله عن
عبد الله بن عمر في رؤيا
النبي صلى الله عليه وسلم في
المدينة رايت امرأة سوداء
ناثرة الرأس خرجت من
المدينة حتى نزلت بمهبة
قناوتها ان وباء المدينة
نقل الى مهبة وهي
الجحفة باب المرأة
الناثرة الرأس حدثني
ابراهيم بن المنذر حدثني
ابو بكر بن ابي اويس
حدثني سليمان عن موسى
ابن عقبة عن سالم عن
ابيه ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال رايت امرأة
سوداء ناثرة الرأس خرجت
من المدينة حتى قامت
بمهبة قاوت ان وباء المدينة
ينقل الى مهبة وهي
الجحفة باب اذا هز سيفا
في المنام حدثنا محمد بن

والناحية قال ابن دريد ولا احسبها عربية محضة (قوله حدثني اخي عبد الحميد) هو ابن ابي اويس واسم
ابي اويس عبد الله (قوله عن سليمان بن بلال) في رواية ابراهيم بن المنذر عن ابي بكر بن ابي اويس
وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو مذكور بعد باب (قوله عن
سالم بن عبد الله عن ابيه) في رواية فضيل بن سليمان في الباب بعده حدثني سالم بن عبد الله عن عبد
الله بن عمر (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رايت) في رواية فضيل في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم
في المدينة وفي رواية لاسماعيل بن من طريق ابن جريج ويعقوب بن عبد الرحمن كلاهما عن موسى بن
عقبة مثله قال في وباء المدينة (قوله رايت) في رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة لقد
رايت (قوله كان امرأة سوداء ناثرة الرأس) في رواية ابن ابي الزناد عن موسى بن عقبة عند احمد وابي
نعيم ناثرة الشعر والمراد شعر الرأس وزاد تفة بفتح المثناة وكسر الفاء بعدها لام أي كريمة الرائحة
(قوله خرجت) كذا في أكثر الروايات ووقع في رواية ابن ابي الزناد آخرت بزيادة همزة مضمة مومة
أوله على البناء للمجهول ولفظه أخرت من المدينة فأسكنت بالجحفة وهو الموافق للترجمة وظاهر
الترجمة أن فاعل الإخراج النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه نسيه إليه لأنه دعابه فقد تقدم في آخر
فضل المدينة في آخر كتاب الحج من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال اللهم حبب إلينا المدينة
الحديث وفيه وانقل جاهها إلى الجحفة قالت عائشة وقد مننا المدينة وهي أربأ أرض الله (قوله حتى
قامت بمهبة وهي الجحفة) أمامه مهبة بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم
عين مهملة وقيل بوزن عظيمة وأظن قوله وهي الجحفة مدرجا من قول موسى بن عقبة فان أكثر
الروايات خلا عن هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن جريج ووقع في رواية ابن جريج
عن موسى عن ابن ماجه حتى قامت بالمهبة قال ابن التين ظاهر كلام الجوهرى ان مهبة تصرف
لأنه أدخل عليها الالف واللام ثم قال الآن يكون أدخلها ما للتعظيم وفيه بعد (قوله قاوت أنه
وباء المدينة نقل اليها) في رواية ابن جريج قاوتها وباء المدينة ينقل إلى الجحفة قال المهلب هذه
الرؤيا من قسم الرؤيا المعبرة وهي مما ضرب به المثل ووجه التمثيل أنه شق من اسم السوداء السوء
والداء فتناول خروجها بما جمع اسمها وتناول من ثوران شئ مرأسا لها أن الذي يسوء ويشتر الشر يخرج
من المدينة وقيل لأن ثوران الشعر من اقشعرار الجسد ومعنى الاقشعرار الاستيعاش فلذلك
يخرج ما تستوحش النفوس منه كالحي (قلت) وكان مراده بالاستيعاش أن رؤيته موحشة
والا فالاقشعرار في اللغة تجمع الشعر وتقبضه وكل شئ تغير عن هيئته يقال اقشعر كاقشعرت الأرض
بالجذب والنبات من العطش وقد قال القيرواني المعبر كل شئ غلبت عليه السوداء في أكثر وجوهاها
فهي مكررة وقال غيره ثوران الرأس يؤول بالحي لانها تثير البدن بالاقشعرار وارتفاع الرأس
لاسيما من السوداء فانها أكثر استيعاشا (قوله باب المرأة السوداء) أي في المنام
ذ كرفيه الحديث الذي قبله من الوجه الذي نهت عليه وقوله فيها قناوتها وقع في رواية الكشميهني
قاوتها (قوله رايت) حذف منه قال خطأ والتقدير قال رايت وثبت في رواية لاسماعيل بن من
الحسن بن حنفيا عن المصدي شيخ البخاري فيه ولفظه عن رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المدينة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رايت الخ (قوله باب المرأة الناثرة الرأس)
أي في المنام ذ كرفيه الحديث المشار إليه وقد قدمت ما فيه (قوله باب اذا هز سيفا في
المنام) ذ كرفيه حديث ابي موسى أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رايت في رؤياي أني هزرت

العلاء حدثنا ابواسامة
عن يزيد بن عبد الله بن
ابى بردة عن جده ابي بردة
عن ابي موسى اراه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال رايت في رؤياي اني
هرزت سيفاً فاقطع صدره
فاذا هو ما اسبب من
المؤمنين يوم احدثهم هرزته
اخرى فعاد احسن ما كان
فاذا هو ما جاء الله به من
الفتح واجتماع المؤمنين
باب من كذب في حلمه
حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان عن ايوب
عن عكرمة عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من تعلم بحلم لم يره
كلف ان يعقد بين شعرتين
ولن يفعل ومن استمع
الى حديث قوم وهم له
كارهون او يفرون منه
صب في اذنه الا تلك يوم
القيامة ومن صور صورة
عذب وكلف ان ينفع فيها
وليس نافع قال سفيان
وصله لنا ايوب

سيفاً فاقطع صدره الحديث بهذه القصة وهو طرف من حديثه الذي أورده في علامات النبوة بكمالها
وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غزوة أحد وذكر بعض شرحه هناك وقوله فيه ثم هرزته أخرى
فعاد أحسن ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين قال المهلب هذه الرؤيا من ضرب
المثل ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصول بالاصحابة عبر عن السيف بهم وبهرزه عن أمرهم بالحرب
وعن القطع فيه بالقتل فيهم وفي المرة الأخرى لما عاد إلى حاله من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح
عليهم ولاهل التعبير في السيف تصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فإنه ينال سلطاناً مائلاً بالولاية
واما رديعة وامازوجة واماولدافان سله من غمده فانشلم سلمت زوجته وأصيب ولده فلان انكسر الغمد
وسلم السيف فبالعكس وان سلماً أو عطفاً فكذلك وقائم السيف يتعلق بالاب والعصبات ونصله بالأم
وذوي الرحم وان جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه يجرده في خصومة وربما عبر السيف
بسلطان جاترا انتهى ملخصاً وقال بعضهم من رأى أنه أعجم السيف فإنه يتزوج أو ضرب شخصاً بسيف
فانه يسلط لسانه فيه ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فإنه يغلبه ومن رأى سيفاً عظيماً
فهو قتيته ومن قلد سيفاً قلداً من افان كان قصير الم يدم أمره وان رأى أنه يجرح جائله فإنه يعجز عنه
❦ (قوله بأس) من كذب في حلمه أي فهو مذموم أو التقدير باب آثم من كذب في حلمه والحلم
بضم المهملة وسكون اللام ما يراه الثائم وأشار بقوله كذب في حلمه مع ان لفظ الحديث يحتمل إلى ما ورد في
بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذي من حديث علي رفعه من كذب في حلمه كاف يوم القيامة عقد شعيرة
وسنده حسن وقد صححه الحاكم ولكنه من رواية عبد الأعلى بن عامر ضعفه أبو زرعة وذكر فيه حديثين
❦ الحديث الأول ذكر له طرفاً مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عباس (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة
(قوله عن ايوب) في رواية الجعدي عن سفيان حدثنا ايوب وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله
في آخره قال سفيان وصله لنا ايوب (قوله عن ابن عباس) ذكر المصنف الاختلاف فيه على عكرمة هل
هو عن ابن عباس مرفوعاً أو موقوفاً أو هو عن أبي هريرة موقوفاً (قوله من تعلم) أي تكلف الحلم
(قوله بحلم لم يره كلف) أن يعقد بين شعرتين ولن يفعل في رواية عباد بن عباد عن ايوب عند عذاب
حتى يعقد بين شعرتين وليس عاقداً وعنده في رواية همام عن قتادة من تعلم كاذباً دفع إليه شعيرة وعذب
حتى يعقد بين طرفيها وليس بعاقداً وهذا ما يدل على ان الحديث عند عكرمة عن ابن عباس وعن أبي
هريرة مع الاختلاف لفظ الرواية عنه عنهما والمراد بالتكلف نوع من التمذيب (قوله ومن استمع إلى
حديث قوم وهم له كارهون او يفرون منه) في رواية عباد بن عباد وهم يفرون منه ولم يشك (قوله صب
في اذنه الا تلك يوم القيامة) في رواية عباد صب في اذنه يوم القيامة عذاب وفي رواية همام ومن استمع إلى
حديث قوم ولا يعجبهم ان يستمع حديثهم اذ يب في اذنه الا تلك (قوله ومن صور صورة عذب وكلف ان
ينفع فيها وليس نافع) في رواية عباد وكذا في رواية همام ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينفع
فيها الروح وليس بنافع فيها وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة احكام اولها الكذب على المنام ثانياً
الاستماع لحديث من لا يريد استماعه ثالثاً التصوير وقد تقدم في اواخر اللباس من طريق النضر بن
انس عن ابن عباس حديث من صور صورة وقد تقدم شرحه هناك واما الكذب على المنام فقال الطبري إنما
اشتد فيه الوعيد مع ان الكذب في اليقظة قد يكون اشد مفسدة منه إذ قد تكون شهادة في قتل واحد
أو اخذ مال لأن الكذب في المنام كذب على الله انه اراه ما لم يره والكذب على الله اشد من الكذب

على المخلوقين أقوله تعالى ويقول الاشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الآية وإنما كان الكذب في المنام كذبا على الله لحديث الرؤيا جزء من النبوة وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى ملخصا وقد تقدم في باب قيل باب ذكر أسلم وغفار شي من هذا الكلام على حديث واثلة الآتي التنبيه عليه في ثاني حديثي الباب وقال المهلب في قوله كلف أن يعقدين شعيرتين حجة للشعرية في نحو برهم تكليف ما لا يطلق ومثله في قوله تعالى يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى لا يكلف الله نفرا الا وسعها وحملوه على أمور الدنيا وحملوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة انتهى ما خصا والمسئلة مشهورة فلا تطيل بها والحق أن التكليف المذكور في قوله كلف أن يعقدين هو التكليف المصطلح وإنما هو كناية عن التعذيب كما تقدم وأما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالأمر فيه على سبيل التعجيز والتوبيخ لكونهم أمرا وبالسجود في الدنيا وهم قادرون على ذلك فامتنعوا فأمره به حيث لا قدرة لهم عليه تعجيزا وتوبيحا وتعذيبا وأما الاستماع فتقدم التنبيه عليه في الاستئذان في الكلام على حديث لا يتناجى اثنان دون ثالث وقد قيد ذلك في حديث الباب لمن يكون كلها الاستماع فأخرج من يكون راضيا وأما من جهل ذلك فيمنع حسما للمادة وأما لو عيى ذلك بحسب الآتي في أذنه فن الجزء من جنس العمل والآتي بالمذكور ضمن النون بعدها كلف الرصاص المذاب وقيل هو خالص الرصاص وقال الداودي هو القصدير وقال ابن أبي جرة إنما سماه حلما ولم يسمه رؤيا لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئا فكان كاذبا بالكذب إنما هو من الشيطان وقد قال إن الحلم من الشيطان كما مضى في حديث أبي قتادة وما كان من الشيطان فهو غير حق فصديق بعض الحديث بعضا قال ومعهني العقدين الشعيرتين إن يقتل أحدهما بالآخرى وهو مما لا يمكن عادة قال ومناسبة الوعيد المذكور للكاذب في منامه وللمصور أن الرؤيا خلق من خلق الله وهي صورة معنوية فأدخل بكذبه صورة لم تقع كما أدخل المصور في الوجه ودصورة ليست بحقيقة لأن الصورة الحقيقية هي التي فيها الروح فكلف صاحب الصورة اللطيفة أمر الطيف وهو الاتصال المعبر عنه بالعقدين الشعيرتين وكلف صاحب الصورة الكثيفة أمر الشديد وهو أن يتم ما خلقه برعته بنفخ الروح ووقع وعيد كل منهما بأنه يعذب حتى يفعل ما كلف به وهو ليس بفاعل فهو كناية عن تعذيب كل منهما على الدوام قال والحكمة في هذا الوعيد الشديد أن الأول كذب على جنس النبوة وأن الثاني نازع الخلق في قدرته وقال في مستمع حديث من يكره استماعه بدخل فيه من دخل منزله وأغلق بابه وتحدث مع غيره فإن قرينه حاله ندل على أنه لا يريد للاجنبي أن يستمع حديثه فمن يستمع إليه بدخل في هذا الوعيد وهو كمن ينظر إليه من خلل الباب فقد ورد الوعيد فيه ولأنهم لو قفوا عينه لكانت هذرا قال ويأتي من عموم من يكره استماع حديثه من تحدث مع غيره جهرا وهنالك من يكره أن يسمعه فلا بدخل المستمع في هذا الوعيد لأن قرينه الحال وهي الجهر تقتضي عدم الكراهة فيسوغ الاستماع قال وفي الحديث أن من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر خروجه وفيه تنبيه على أن الجاهل في ذلك لا يعذر بجهله وكذا من تاول فيه تاولا باطلا اذ لم يفرق في الخبر بين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلمه كذا قال ومن اللطائف ما قال غيره إن اختصاص الشعير بذلك لما في المنام من الشعور بما دل عليه فحصلت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق (قوله وقال قتيبة الخ) وقع لنا في نسخة قتيبة عن أبي عوانة رواية النسائي عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله بن ذكريان بن حيويه

* وقال قتيبة حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة قوله من كذب في رؤياه

وقال شعبة عن أبي هاشم
الرماني سمعت عكرمة
قال أبو هريرة قوله من
صور صورة ومن تعلم ومن
استمع * حدثنا اسحق
حدثنا خالد بن خالد عن
عكرمة عن ابن عباس
قال من استمع ومن تعلم
ومن صور صورة * تابعه
هشام عن عكرمة عن
ابن عباس قوله * حدثنا
علي بن مسلم حدثنا عبد
الصمد حدثنا عبد الرحمن
ابن عبد الله بن دينار مولى
ابن عمر عن أبيه عن ابن
عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ان من
أفري الفري ان يرى
عينه ما لم تر باب اذا رأى
ما يكسره فلا يخبر بها
ولا يذكرها * حدثنا
سعيد بن الربيع حدثنا
شعبة

(١) قوله يحذف الفاعل
كذا في جميع النسخ التي
بأيدينا ولعله يحذف
المفعول بدليل رواية لم نره
التي تنبه عليها القسطلاني

عن النسائي ولفظه عن أبي هريرة قال من كذب في رؤياه كلف أن يعقد بين طرفي شعيرة ومن استمع
الحديث ومن صور الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن هشام عن أبي عوانة
بهذا السند كذلك. وقد أخرج أحمد والنسائي من طريق هشام عن قتادة الحديث بتمامه
مرفوعا ولكن اقتصر منه النسائي على قوله من صور (قوله وقال شعبة عن أبي هاشم الرماني) بضم الراء
وتشديد الميم اسمه يحيى بن دينار ووقع في رواية المستملي والسر خسي عن أبي هشام وهو غلط
(قوله قال أبو هريرة قوله من صور صورة ومن تعلم ومن استمع) كذا في الأصل مختصرا اقتصر
على أطراف الأحاديث الثلاثة وقد وقع لنا موصولا في مستخرج الاسماعيلي من طريق عبيد
الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة عن أبي هاشم بهذا السند فاقصر على قوله عن أبي هريرة
من تعلم ومن طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة فذكره كذلك ولفظه من تعلم كاذبا كلف
أن يعقد شعيرة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن شاهين وخالد شيخه هو ابن عبد الله الطحان وخالد شيخه
هو الخذاء (قوله من استمع ومن تعلم ومن صور صورة) قلت كذا اختصره وقد أخرجه الاسماعيلي
من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله فذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي صلى الله
عليه وسلم فرفعه ولفظه من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون سب في أذنه إلا أن من تعلم
كلف أن يعقد شعيرة يعذب بها وليس بفاعل ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها ويس بفاعل
ثم أخرجه الاسماعيلي من طريق وهيب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي كلاهما عن خالد
الخذاء بهذا السند مرفوعا (قوله تابعه هشام) يعني ابن حسان عن عكرمة عن ابن عباس (قوله)
يعني موقفا الحديث الثاني (قوله حدثنا علي بن مسلم) هو الطوسي زيل بغداد مات قبل البخاري
بثلاث سنين وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد وقد أدركه البخاري بالسن ومات قبل أن
يرحل البخاري وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث عن
أبيه وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف فيه قال ابن المديني صدوق وقال يحيى بن معين في حديثه
عندي ضعف وقال الدارقطني خالف فيه البخاري الناس وليس بمروك (قلت) عمدة البخاري فيه
كلام شيخه علي وأما قول ابن معين فلم يفسره ولعله غنى حديثنا معينا ومع ذلك فما أخرج له البخاري
شيئا إلا أنه فيه متابع أو شاهد فاما المتابع فأخرجه أحمد من طريق حيوة عن أبي عثمان الوليد بن أبي
الوليد المدني عن عبد الله بن دينار به وأتم منه ولفظه أفري الفري من ادعى إلى غير أبيه وأفري الفري
من أرى عينه ما لم يروذ كثر ثلثه وسنده صحيح وأما شاهدته ففي منافع فريش من حديث وائلة
ابن الأسقع بلفظ ان من أعظم الفري ان يدعى الرجل إلى غير أبيه أو يرى عينه ما لم يروذ كثر ثلثه
غير الثالثة التي في حديث ابن عمر عند أحمد وقد تقدم بيان ذلك هناك (قوله ان من أفري الفري)
أفري أفعل تفضيل أي أعظم الكذبات والفري بكسر الفاء والقصر جمع فرية قال ابن بطال الفرية
الكذبة العظيمة التي يتعجب منها وقال الطبري فاري الرجل عينيه وصفه ما به ليس فيها قال
ونسبة الكذبات إلى الكذب للبالية فهو قولهم ليل أبل (قوله ان يرى) بضم أوله وكسر الراء
(قوله عينيه ما لم تر) (١) كذا في بعض النسخ مالم ير
بالتنبيه ومعنى نسبة الرؤيا إلى عينيه مع أنهم مالم يرا شيئا أنه أخبر عنها بالرؤية وهو كاذب وقد تقدم
بيان كون هذا الكذب أعظم إلا كاذب في شرح الحديث الذي قبله (قوله باب اذا رأى
ما يكسره فلا يخبر بها ولا يذكرها) كذا جمع في الترجمة بين لفظي الحديثين لكن في الترجمة فلا يخبر ولا يذكر

الحديث فلا يصح ثروهما متقاربان وذ كرفيه حديثين الاول (قوله من عبد ربه بن سعيد) هو الانصاري اخوي يحيى وابو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف (قوله لقد كنت اري الرؤيا فتمرضني) عند مسلم في رواية سفيان عن الزهري عن أبي سلمة كنت اري الرؤيا أعري منها غير اني لا ازمـل قال النووي معني أعري وهو بضم الهمزة وسكون المهملة وقع الرءاء أحـم تخوف من ظاهرها في ظني يقال عري بضم أوله وكسر ثانيه مخفقا يعري بفتح عـين اذا أصابه عرا بضم ثم فتح ومـد وهو نقض الحـي ومعني لا ازمـل وهو بوزاي وميم ثقيلة أتلف من برد الحـي ووقع مثله عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة ولكن قال التي منها شدة بدل أعري منها وفي رواية سفيان عن الزهري غير اني لا اعود عند مسلم أيضا من رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن أبي سلمة ان كنت لاري الرؤيا أثقل على من جبل (قوله حتى سمعت أبا قتادة يقول وأنا كنت اري الرؤيا) في رواية المستملي لاري بزيادة اللام والاولى أولى (قوله فلا يحدث بها الا من يحب) قد تقدم ان الحكمه فيه انه اذا حدث بالرؤيا الحسنه من لا يحب قد يفسر حاله بما لا يحب اما بغضا واما حسدا فقد تقع على تلك الصفة أو يسهل لنفسه من ذلك حزنا ونكد فافهم بترك الحديث من لا يحب بسبب ذلك الحديث الثاني حديث أبي سعيد (قوله حدثنا ابن أبي حازم والدروري) تقدم في باب الرؤيا من الله ان اسم كل منهما عبد العزيز (قوله حدثنا يزيد بن عبد الله) زاد في رواية المستملي بن اسامة بن الهاد اللبني وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار اليه **باب** من لم ير الرؤيا بالاول عابرا اذا لم يصب) كانه يشير الى حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كثر حديثنا فيه والرؤيا بالاول عابره وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقائبي ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبي رزين العقيلي رفعه الرؤيا على رجل طائر ما لم تعبر فاذا عبرت وقعت لفظ أبي داود وفي رواية الترمذي سقطت وفي مرسل أبي تلابه عند عبد الرزاق الرؤيا تقع على ما يعبر مثل ذلك مثل رجل رفع رجله فهو ينتظر متى يضعها وأخرجه الحاكم موصولا بذكر أنس وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن عطاء كان يقال الرؤيا على ما أولت وعند الدارمي بسند حسن عن سليمان بن يسار عن عائشة قالت كانت امرأة من أهل المدينة لها زوج تاجر يختلف بعني في التجارة فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي غائب وتركني حاملا فرائت في المنام ان سارية بيتي انكسرت واني ولدت غلاما عور فقال خير يرجع زوجك ان شاء الله صالحا وتلدن غلاما بارا فذ كرت ذلك ثلاثا فجاءت ورسول الله صلى الله عليه وسلم غائب فأتتها فاخبرتني بالمانام فقلت لئن صدقت رويالك ليموتن زوجك وتلدن غلاما فاجرا ففعلت ذلك فبكي فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما به يا عائشة اذا عبرتم للمسلم الرؤيا فاعبروها على خير فان الرؤيا تكون على ما يعبرها صاحبها وعند سعيد بن منصور من مرسل عطاء بن ابي رباح قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني رايت كان جائر بيتي انكسر وكان زوجها غائبا فقال رد الله عليك زوجك فرجع سالما الحديث ولكن فيه ان ابا بكر او عمر هو الذي عبرها الرؤيا لا خيرة وليس فيه الخبر الاخير المرفوع فاشار البخاري الى تخصيص ذلك بما اذا كان العابر مصيبا في تعبيره واخذه من قوله صلى الله عليه وسلم لا يكر في حديث الباب اصبت بعضا واخطأت بعضا فانه يؤخذ منه ان الذي اخطأ فيه لو يئنه له لكان الذي يئنه له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الاول قال ابو عبيد وغيره معنى قوله الرؤيا بالاول عابرا اذا كان العابر الاول عالما بغير قاصاب وجه التعبير والافهم لمن اصاب بعده اذ ليس المدار الاعلى اصابة الصواب في تعبير المنام ليتوصل

عن عبد ربه بن سعيد قال سمعت أبا سلمة يقول لقد كنت اري الرؤيا فتمرضني حتى سمعت أبا قتادة يقول وأنا كنت اري رؤيا تمرضني حتى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الحسنه من الله فاذا راي احدكم ما يحب فلا يحدث به الا من يحب واذا راي ما يكره فليته عوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وليتفل ثلاثا ولا يحدث بها أحدا فانها لن تضره **باب** حدثنا ابراهيم بن حزة حدثني ابن أبي حازم والدروري عن يزيد بن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الحديث انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا راي احدكم الرؤيا يحبها فافهم من الله فليحمد الله عليها وليحدث بها واذا راي غير ذلك مما يكره فانما هي من الشيطان فليته عوذ من شرها ولا يذكرها لاحد فانها لن تضره **باب** من لم ير الرؤيا بالاول عابرا اذا لم يصب

بذلك الى مراد الله فيما ضرب به من المثل فاذا اصاب فلا ينبغي ان يسأل غيره وان لم يصب فليسال الثاني
وعليه ان يغير بما عنده وبين ما جهل الاول (قلت) وهذا التأويل لا يساعد حديث أبي رزين ان
الرؤيا اذا عبرت وقعت الا ان يدعى تخصيص عبرت بان طبرها يكون ظاهرا مصيبا فيعكر عليه قوله في
الرؤيا المكر وهه ولا يحدث بها أحد فقد تقدم في حكمة هذا النبي انه ربما فسر هاتفسيرا مكروها
على ظاهرها مع احتمال ان تكون محبوبة في الباطن فتقع على ما تفسر ويمكن الجواب بان ذلك يتعلق
بالرأي فله اذا قصها على أحد ففسرها له على المكر وهه ان ينادر فيسأل غيره ممن يصيب فلا يتعمق وقوع
الاول بل يقع تأويل من اصاب فان قصر الرأي فلم يسأل الثاني وقعت على ما تفسر الاول ومن أدب المعبر
ما أخرجه عبد الرزاق عن عمر انه كتب الى أبي موسى فاذا رأي أحدكم رؤيا فقصها على أخيه فليقل
خير لنا وشر لا عدائنا ورجانه ثقات ولكن سنده منقطع وأخرج الطبراني والبيهقي في الدلائل من
حديث ابن زمل الجهني بكسر الزاي وسكون الميم بعدها لام ولم يسم في الرواية وسماه أبو عمر في
الاستيعاب عبيد الله قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح قال هل رأي أحدكم شيئا قال
ابن زمل فقلت أنا يا رسول الله قال خير اتلقاه ومثرا نتوقاه وخبر لنا وشر على أعدائنا والحمد لله رب
العالمين اقصص رؤياك الحديث وسنده ضعيف جدا وذكر أئمة التعبير ان من أدب الرأي ان يكون
صادق اللهجة وان ينام على وضوء على جنبه الا يمن وان يقرأ عند نومه والشمس والليل والتين وسورة
الاخلاص والمعوذتين ويقول اللهم اني أعوذ بك من مئ الا حلام وأستجير بك من تلاعب الشيطان في
اليلة طه والنام اللهم اني أسالك رؤيا صالحة صادقة نافعة حافظة غير منسية اللهم أرني في منامي ما أحب
ومن أدبه ان لا يقصها على امرأة ولا عدو ولا جاهل ومن أدب العابر أن لا يعبرها عند طلوع الشمس
ولا عند غروبها ولا عند الزوال ولا في الليل (قوله عن يونس) هو ابن يزيد الأيلي ولم يقع لي من رواية
الليث عنه الا في البخاري وقد عسر على أصعب المستخرجات كالاسماعيلي وأبي نعيم وأبي عسوانة
والبرقاني فاخرجوه من رواية ابن وهب وأخرجه الاسماعيلي أيضا من رواية عبيد الله بن المبارك
وسعيد بن يحيى ثلاثتهم عن يونس (قوله عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة) في رواية ابن وهب ان عبيد
الله بن عبد الله بن عتبة أخبره (قوله ان ابن عباس كان يحدث) كذا لا كثيرا أصحاب الزهري وتردد
الزبيدي هل هو عن ابن عباس أو أبي هريرة واختلف على سفيان بن عيينة ومعمر فاخرجه مسلم
عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس أو أبي هريرة قال
عبد الرزاق كان معمر يقول أحيانا عن أبي هريرة وأحيانا يلقه ول عن ابن عباس وهكذا ثبت في
مصنف عبد الرزاق رواية اسحق الديري وأخرجه أبو داود وابن ماجه عن محمد بن يحيى الذهلي عن
عبد الرزاق فقال فيه عن ابن عباس قال كان أبو هريرة يحدث وهكذا أخرجه البراء عن سلمة بن
شبيب عن عبد الرزاق وقال لا نعلم أحدا قال عن عبيد الله عن ابن عباس عن أبي هريرة الا عبد الرزاق
عن معمر ورواه غير واحد فلم يذكروا أباه هريرة انتهى وأخرجه الذهلي في العلل عن اسحق بن
ابراهيم بن راهويه عن عبد الرزاق فاقتصر على ابن عباس ولم يذكروا أباه هريرة وكذا قال أحمد في
مسنده قال اسحق عن عبد الرزاق كان معمر يتردد فيه حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري كما
ذكرناه وكان لا يشك فيه بعد ذلك وأخرجه مسلم من طريق الزبيدي أخبرني الزهري عن عبيد الله
ان ابن عباس أو أباه هريرة هكذا بالشك وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة مثل رواية
يونس وذكر الحيدري ان سفيان بن عيينة كان لا يذكر فيه ابن عباس قال فلما كان في آخر زمانه

حدثنا يحيى بن بكير
حدثنا الليث عن يونس
عن ابن شهاب عن عبيد
الله بن عبد الله بن عتبة ان
ابن عباس رضي الله عنهما
كان يحدث

أثبت فيه ابن عباس أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق الجدي هكذا وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على الزهري مستوعبا حيث ذكره المصنف في باب رؤيا الليل وبالله التوفيق قال الذهلي المحفوظ رواية الزبيدي وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية يونس ومن تابعه وقد جزم بذلك في الإيمان والنسود حيث قال وقال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكره أن تقسم فجزم بأنه عن ابن عباس (قوله ان رجلا) لم أقف على اسمه ووقع عند مسلم زيادة في أوله من طريق سليمان بن كثير عن الزهري واظنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مما يقول لأصحابه من رأى منكم رؤيا فليقلها صها أعبرها لله فجاء رجل فقال قال القرطبي معنى قوله فليقلها ليدكر قصتها ويتبع جزئياتها حتى لا يترك منها شيئا من قصص الأثر إذا أتبعته وأعبرها أي أفسرها ووقع بيان الوقت الذي وقع فيه ذلك في رواية سفيان بن عيينة عند مسلم أيضا واظنه جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم منصرفه من أحد على هذا فهو من مراسيل الصحابة سواء كان عن ابن عباس أو عن أبي هريرة أو من رواية ابن عباس عن أبي هريرة لأن كلامهم الم يكن في ذلك الزمان بالمدينة أما ابن عباس فكان صغيرا مع أبيه بمكة فان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح وأحد كانت في شوال في السنة الثالثة وأما أبو هريرة فأنما قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع (قوله اني رأيت) كذا لا كثر وفي رواية ابن وهب اني أرى كأنه لقوة فتخذه الرؤيا كانت مائة بين عينيه حتى كأنه براهاجين (قوله ظلة) بضم الظاء المعجمة أي سحابة لها ظل وكل ما أظلم من سقية ونحوها يسمى ظلة فله الظل أي وقال ابن فارس الظلة أول شيء يظل زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبي عوانة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه بين السماء والأرض (قوله تنطف السمن والعسل) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومعناه تظفر بظاف وطاء مضمومة ويجوز كسرهما يقال نطف الماء إذا سال وقال ابن فارس ليلته تطوف امطرت إلى الصبح (قوله فإرى الناس يتكفون منها) أي يأخذون بكفهم في رواية ابن وهب بأيديهم قال الخليل تكفف بـط كفه ليأخذ ووقع في رواية الترمذي من طريق معمر يستقون عهله ومثناة وقاف أي يأخذون في الأسقية قال القرطبي يحتمل ان يكون معنى يتكفون يأخذون كفاتهم وهو الأقرب بقوله بعد ذلك فالمستكثر والمستقل (قلت) وما أدري كيف جوز أخذ كفي من كفه ولا حجة فيما احتج به لاسيما في (قوله فالمستكثر والمستقل) أي لا أخذ كثيرا ولا أخذ قليلا ووقع في رواية سليمان بن كثير بغير ألف ولا م فيهما وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد فمن بين مستكثر ومستقل وبين ذلك (قوله وإذا سبب) أي حبس (قوله وأصل من الأرض إلى السماء) في رواية ابن وهب وأرى سببا وأصلا من السماء إلى الأرض وفي رواية سليمان بن كثير ورأيت لها سببا وأصلا وفي رواية سفيان بن حسين وكان سببا إلى من السماء (قوله فأراك أخذت به معلوت) في رواية سليمان بن كثير فأعلاك الله (قوله ثم أخذه) كذا لا كثر وبعضهم ثم أخذه زاد ابن وهب في روايته من بعد وفي رواية ابن عيينة وابن حسين من بعد في الموضعين (قوله فعلا به) زاد سليمان بن كثير فأعلاه الله وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضعين (قوله ثم أخذه رجل آخر فأنقطع) زاد ابن وهب هنا به وفي رواية سفيان بن حسين ثم جاء رجل من بعدكم فأخذه فأنقطع به (قوله ثم وصل) في رواية ابن وهب فوصل له وفي رواية سليمان بن حسين ثم وصل له فأنصل وفي رواية سفيان بن حسين ثم وصل له (قوله بابي انت) زاد في رواية معمر وامي (قوله والله لتدعني) بتشديد النون وفي رواية سليمان أئذن لي (قوله فأعبرها) في رواية ابن وهب فلاعبرها بزيادة التاء كيد باللام

ان رجلا أتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
أف رأيت الليلة في المنام
ظلة تنطف السمن والعسل
فأرى الناس يتكفون
منها فالمستكثر والمستقل
وإذا سبب وأصل من
الأرض إلى السماء فأراك
أخذت به معلوت ثم أخذ به
رجل آخر فعلا به ثم أخذ
به رجل آخر فعلا به ثم
أخذ به رجل آخر فأنقطع
ثم وصل فقال أبو بكر
يا رسول الله بابي انت
والله لتدعني فأعبرها
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم

والنون ونحوه في رواية معمر ومثله في رواية الزبيدي (قوله اعبرها) في رواية سفيان عند ابن
 ماجه عبرها بالتشديد وفي رواية سفيان بن حسين فاذن له زاد سليمان وكان من اعبر الناس للرؤيا بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وأما الظلة فالاسلام) في رواية ابن وهب وكذا المعمر والزبيدي فظلة
 الاسلام ورواية سفيان كرواية الليث وكذا سليمان بن كثير وهي التي يظهر ترجيحها (قوله فالقرآن
 حلاوته تنطف) في رواية ابن وهب حلاوته ولينه وكذا في رواية سفيان ومعمر وبينه سليمان بن كثير
 في روايته فقال وأما العسل والسمن فالقرآن في حلاوة العسل ولين السمن (قوله فالمستكثر من القرآن
 والمستقل) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا وأما ما يتكفف الناس من ذلك وفي رواية سفيان فلا تأخذ
 من القرآن كثيرا قليلا وفي رواية سليمان بن كثير فهم حلة القرآن (قوله وأما السبب الخ) في
 رواية سفيان بن حسين وأما السبب فما أنت عليه تعالى فليعلبك الله (قوله ثم ياخذ به رجل) زاد سفيان بن
 حسين وابن وهب من بعد ذلك زاد سفيان بن حسين على منهاجك (قوله ثم ياخذ به) في رواية سفيان بن
 حسين ثم يكون من بعد كما رجل ياخذ ما أخذ كما (قوله ثم ياخذ به رجل) زاد ابن وهب آخر (قوله فيقطع
 به ثم يوصل له فيعلوبه) زاد سفيان بن حسين فيعلوبه الله (قوله فاخبرني يا رسول الله بأي أنت أصبت أم
 أخطأت) في رواية سفيان بن حسين أصبت يا رسول الله وأخطأت (قوله أصبت بعضا وأخطأت بعضا) في
 رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين أصبت وأخطأت (قوله قال فوالله) زاد ابن وهب يا رسول
 الله ثم اتفقا (لتحدثني بالذي أخطأت) في رواية ابن وهب ما الذي أخطأت وفي رواية سفيان بن عيينة
 عند ابن ماجه فقال أبو بكر أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت وفي
 رواية معمر مثله لكن قال ما الذي أخطأت ولم يذكر الباقي (قوله قال لا أقسم) في رواية ابن ماجه فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا أقسم يا أبا بكر ومثله لمعمر لكن دون قوله يا أبا بكر وفي رواية سليمان بن
 كثير ما الذي أصبت وما الذي أخطأت فإني إن يخبره قال الداودي قوله لا أقسم أي لا تكدر عييتك فإني
 لا أخبرك وقال المهلب توجيهه تعبيراً بذكر ان الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على
 بني اسرائيل وكذلك الاسلام بقى الأذى وينعم به المؤمن في الدنيا والآخرة وأما العسل فإن الله جعله
 شفاء للناس وقال تعالى ان القرآن شفاء لما في الصدور وقال انه شفاء ورحمة للمؤمنين وهو حلو على الاسماع
 كحلاوة العسل في المذاق وكذلك جاء في الحديث ان في السمن شفاء قال القاضي عياض وقد يكون عبر
 الظلة بذلك لما طفت العسل والسمن اللذين عبرهما بالقرآن وذلك انما كان عن الاسلام والشرعية
 والسبب في اللغة الحبل والعهد والميثاق والذين أخذوا به بعد النبي صلى الله عليه وسلم واحدا بعد واحد
 هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصا قال المهلب وموضع الخطأ في قوله
 ثم وصل له لان في الحديث ثم وصل ولم يذكر له (قلت) بل هذه اللفظة وهي قوله له وان سقطت من
 رواية الليث عند الاصيلي وكريمة فهي ثابتة في رواية أبي ندر عن شيوخه الثلاثة وكذا في رواية النسفي
 وهي ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كلهم عن يونس عند مسلم وغيره وفي رواية معمر عند الترمذي وفي
 رواية سفيان بن عيينة عند الثعالبي وابن ماجه وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد وفي رواية
 سليمان بن كثير عند الدارمي وأبي عوانة كلهم عن الزهري وزاد سليمان بن كثير في روايته فوصل له
 فأتصل ثم بنى المهلب على ما توهمه فقال كان ينبغي لأبي بكر ان يقف حيث وقفت الرؤيا ولا يذكر
 الموصول له فان المعنى أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره أي وصلت الخلافة لغيره انتهى وقد

له اعبرها قال اما الظلة
 فالاسلام واما الذي ينطف
 من العسل والسمن
 فالقرآن حلاوته تنطف
 فالمستكثر من القرآن
 والمستقل واما السبب
 الوصل من السماء الى
 الارض فالحق الذي انت
 عليه ياخذ به فيعلبك الله
 ثم ياخذ به رجل فيعلوبه ثم
 ياخذ به رجل آخر فيعلوبه
 ثم ياخذ به رجل فيقطع به
 ثم يوصل له فيعلوبه فاخبرني
 يا رسول الله بأي أنت
 أصبت أم أخطأت قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أصبت بعضا وأخطأت
 بعضا قال فوالله لتحدثني
 بالذي أخطأت قال لا أقسم

عرفت ان لفظة له ثابتة في نفس الخبر فالمعنى على هذا ان عثمان كاد ينقطع عن اللعاق بصاحبيه بسبب ما وقع له من تلك القضايا التي انكروها فعبّر عنها باقطة طاع الحبل ثم وقعت له الشهادة فانصل بهم فعبّر عنه بان الحبل وصل له فانصل فالتحق بهم فلم يتم في تبين الخطا في التعبير المذكور ما توهمه المهلب والعجب من القاضى عياض فانه قال في الاكمال قيل خطؤه في قوله فيوصل له وايس في الرؤيا الا انه يوصل وليس فيه والله ولذلك لم يوصل لعثمان وانما وصلت الخلافة لعل وموضع التعجب سكونه عن تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهى له ثابتة في صحيح مسلم الذي يتكلم عليه ثم قال وقيل الخطا هنا بمعنى الترتيل التي تركت بعضا لم تفسره وقال الاسماعيلي قيل السبب في قوله واخطأت بعضا ان الرجل لما قص على النبي صلى الله عليه وسلم رؤياه كان النبي صلى الله عليه وسلم احق بتعبيرها من غيره فلما طلب تعبیرها كان ذلك خطأ قال بعضا لهذا المعنى والمراد بقوله قيل ابن قتيبة فانه القائل لذلك فقال انما أخطأ في مبادرته بتفسيرها قبل ان يامر به وواقعه جماعة على ذلك وتعقبه النووي تبعا لغيره فقال هذا فاسد لانه صلى الله عليه وسلم قد اذن له في ذلك وقال اعبرها (قلت) مراد ابن قتيبة انه لم ياذن له ابتداء بل بادر هو فقال ان ياذن له في تعبیرها فاذن له فقال اخطأت في مبادرته للسؤال ان تتولى تعبیرها لانه اراد اخطأت في تعبیرك لكن في اطلاق الخطا على ذلك نظرا لانه خلاف ما يتبادر للسمع من جواب قوله هل اصبحت فان الظاهر انه اراد الاصابة والخطا في تعبیره لالكونه التمس التعبير ومن ثم قال ابن التين ومن بعده الاشبه بظاهر الحديث ان الخطا في تاويل الرؤيا اي اخطأت في بعض تاويلك (قلت) ويؤيده تبويب البخاري حيث قال من لم ير الرؤيا بالاول طاب اذا لم يصب ونقل ابن التين عن ابي محمد بن ابي زيد وابي محمد الاصيل والداودي نحو ما نقله الاسماعيلي ولفظهم اخطأ في سؤاله ان يعبرها وفي تعبیرها بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن هبيرة انما كان الخطا لكونه اقسام ليعبرها بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان الخطا في التعبير لم يقره عليه واما قوله لا تقسم فعناء انك اذا تفكرت فيما اخطأت به علمته قال والذي يظهر ان ابابكر اراد ان يعبرها فيسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقوله فيعرف ابوبكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن التين وقيل الخطا لكون المذكور في الروايتين العسل والسمن ففسرهما بشئ واحد وكان ينبغي ان يفسرهما بالقرآن السنة ذكر ذلك عن الطحاوي (قلت) وحكاها الخطيب عن اهل العلم بالتعبير وجزم به ابن العربي فقال قالوا هنا وهم ابوبكر فانه جعل السمن والعسل معنى واحدا وهما معنيان القرآن والسنة قال ويحتمل ان يكون السمن والعسل العلم والعمل ويحتمل ان يكونا الفهم والحفظ وايد ابن الجوزي ما نسب للطحاوي ما اخرجناه احمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال رأيت فيما يرى النائم كان في احدى اعصبي سمنا وفي الاخرى عسلا فالتفتها فقلت ما اصبحت ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ الكتابين التوراة والفرقان فكان يقروهما (قلت) ففسر العسل بشئ والسمن بشئ قال النووي قيل انما لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قسم ابي بكر لان ابرار القسم مخصوص بما اذا لم يكن هناك مفسدة ولا مشقة ظاهرة فان وجد ذلك فلا ابرار ولعل المفسدة في ذلك ما علمه من سبب انقطاع السبب بعثمان وهو قتلهم وتلك الحروب والفتن المترتبة عليه فذكرها خوفا وشيوعها ويحتمل ان يكون سبب ذلك انه لو ذكر له السبب للزم منه ان يؤخّر بين الناس لمبادرته ويحتمل ان يكون خطؤه في ترك تعيين الرجال المذكورين فلو ابرقهم للزم ان يعينهم ولم يؤمر بذلك اذ لو عينهم لكان نصا على خلافتهم وقد سبقت مشيئة الله ان الخلافة تكون على هذا الوجه فترك تعيينهم

خشية ان يقع في ذلك مفسدة وقيل هو علم غيب فجاز ان يختص به ويخفيه عن غيره وقيل المراد
اقوله أخطأت وأصبحت ان تعبير الرؤيا بحرجه الظن والظن يخطئ ويصيب وقيل لما أراد الاستعداد
ولم يصبر حتى يفاد جاز منه ما يستفاد فكان المنع كالتأديب له على ذلك (قلت) وجميع ما تقدم من
لفظ الخطا والتوهم والتأديب وغيرهما انما أحكىه عن قائله ولست راضيا باطلاقه في حق الصديق
وقيل الخطا في خلق عثمان لانه في المنام رأى انه أخذ بالسب فأنقطع به وذلك يدل على انخلاءه بنفسه
وتفسير أبي بكر بانه يأخذ به رجل فينقطع به ثم يوصل له عثمان قد قتل قهرا ولم يخاع نفسه فالصواب
ان يحمل وصله على ولاية غيره وقيل يحتمل أن يكون ترك ابرار القسم لما يدخل في النفوس لاسيما من
الذي انقطع في يده السبب وان كان وصل وقد اختلف في تفسير قوله فقطع فقيل معناه قتل وأنكره
القاضي أبو بكر بن العربي فقال ليس معنى قطع قتل اذ لو كان كذلك لشاركه عمر لكن قتل عمر
لم يكن بسبب العلو بل بجهة عداوة مخصوصة وقتل عثمان كان من الجهة التي علاها وهي الولاية
فذلك جعل قتلها قطعا قال وقوله ثم يوصل يعني بولاية على فكان الحبيل موصولا ولا يكن لم يرفيه علوا
كذا قال وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في تنقيح الزركشي ما نصه والذي انقطع به ووصل له هو
عمر لانه لما قتل وصل له باهل الشورى وبعثان كذا قال وهو مبني على ان المذكور في الخبر من
الرجال بعد النبي صلى الله عليه وسلم اثنان فقط وهو اختصار من بعض الرواة والافعال الجهور ثلاثة
وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره والله أعلم قال ابن العربي وقوله أخطأت بعضا اختلف في تعيين
الخطا فقيل وجه الخطا سورة على التعبير من غير استئذان واحتمله النبي صلى الله عليه وسلم لما كانه
منه (قلت) تقدم البحث فيه قال وقيل أخطأ قسمه عليه وقيل لجعله السمن والعسل معنى واحدا
وهما معنيان وأيدوه بانه قال أخطأت بعضا وأصبحت بعضا ولو كان الخطا في التقديم في اليسار أو في
اليمن لما قال ذلك لانه ليس من الرؤيا وقال ابن الجوزي الاشارة في قوله أصبت وأخطأت تعبيره
الرؤيا وقال ابن العربي بل هذا لا يلزم لانه يصح ان يريد به أخطأت في بعض ما جرى وأصبحت في البعض
ثم قال ابن العربي وأخبرني أبي انه قيل وجه الخطا ان الصواب في التعبير ان الرسول هو الظلة والسمن
والعسل القرآن والسنة وقيل وجه الخطا انه جعل السبب الحق وعثمان لم ينقطع به الحق وانما الحق
ان الولاية كانت بالنبوة ثم صارت بالخلافة فانصلت لأبي بكر واهل بيته ثم انقطعت بعثمان لما كان ظن به
ثم صحت براءته فاعلاه الله وخلق باصحابه قال وسألت بعض الشيوخ العارفين عن تعيين الوجه الذي
أخطأ فيه أبو بكر فقال من الذي يعرفه وثن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم للتعبير
خطا فالتقدم بين يدي أبي بكر اتعين خطئه أعظم وأعظم فالذي يقتضيه الدين والحزم الكف عن ذلك
وقال الكرماني انما أقدموا على تبين ذلك مع كون النبي صلى الله عليه وسلم لم يبينه لانه كان يلزم من
تبينه مفسدة اذ ذاك فزالت بعده مع ان جميع ما ذكره انما هو بطريق الاحتمال ولا جزم في شيء من
ذلك وفي الحديث من القوائد ان الرؤيا باليست لاول عابر كما تقدم تقريره لكن قال ابراهيم بن عبد الله
الكرماني المعبر لا بغير الرؤيا عن وجهها عبارة عابرة ولا غيره وكيف يستطبع مخلوق ان يغيب
ما كانت نسخة من أم الكتاب غير انه يستحب لمن لم يتدرب في علم التأويل ان لا يتعرض لما سبق اليه
من لا يشك في أماته ودينه (قلت) وهذا ينبغي على تسليم ان المرائي تنسخ من أم الكتاب على وفق
ما يعبرها العارف وما المانع انما تنسخ على وفق ما يعبرها أول عابر وانه لا يستحب ابرار القسم اذا كان
فيه مفسدة وفيه ان من قال اقسم لا كفارة عليه لان أبا بكر لم يزد على قوله أقسمت كذا قاله صاخر

ورده النووي بان الذي في جميع نسخ صحيح مسلم انه قال قال فوالله يا رسول الله اتحدثني وهذا صريح
 بين (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الايمان والنذور قال ابن التين فيه ان الامر بابرار الاسم
 خاص بما يجوز الاطلاع عليه ومن ثم لم يرقم أبي بكر لكونه سال ما يجوز الاطلاع عليه لكل أحد
 (قلت) فيحتمل أن يكون منعه ذلك لما سأل به اراوان يكون أعلمه بذلك سرا وفيه الحث على تعليم
 علم الرؤيا وعلى تغييرها وترك اغفال السؤال عنه وفضيحتها لما تشتمل عليه من الاطلاع على بعض
 الغيب وأسرار الكائنات قال ابن هبيرة وفي السؤال من أبي بكر أولا وأخرا وجواب النبي صلى الله
 عليه وسلم دلالة على انبساط أبي بكر معه وادلاله عليه وفيه انه لا يعبر الرؤيا بالاعلام ناصح أمين حبيب
 وفيه ان العابر قد يخطئ وقد يصيب وان للعالم بالتعبير ان يسكت عن تغيير الرؤيا أو بعضها عند رجوعه عن
 الكتمان على الذكرك قال المالم لم يحمله اذا كان في ذلك عموم فامالو كانت مخصوصة بواحد مثلا فلا بأس
 ان يخبره بعد الصبر ويكون على أهبة من نزول الحادثة وفيه جواز اظهار العالم ما يحسن من العلم
 اذا خلصت نيته وأمن العجب وكلام العالم بالعلم بحضرة من هو أعلم منه اذا أذن له في ذلك صريحا أو ما قام
 مقامه ويؤخذ منه جواز مثله في الاقتداء والحكم وان للتلميذ ان يتسم على معلمه ان يفيد الحكم
 (قوله بآب) تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح فيه إشارة الى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر
 عن سعيد بن عبد الرحمن عن بعض علماءهم قال لا تقصص رؤياك على امرأة ولا تخبر بها حتى تطلع
 الشمس وفيه إشارة الى الرد على من قال من أهل التعبير ان المستعجب ان يكون تعبير الرؤيا من بعد
 طلوع الشمس الى الرابعة ومن العصر الى قبل المغرب فان الحديث دال على استحباب تعبيرها قبل
 طلوع الشمس ولا يخالف قولهم بكراهة تعبيرها في أوقات كراهة الصلاة قول المهلب تعبير
 الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من الاوقات لحفظ صاحبها من القرب عهدهم او قبل ما يعرض له
 نياتهم او لحضور ذهن العابر وقلة شغفه بالفكرة فيما يتعلق بمعاشه وليعرف الرائي ما يعرض له بسبب
 رؤياه فيستبشر بالخبر ويحذر من الشر ويتأهب لذلك فرما كان في الرؤيا بتحذير عن معصية فكيف
 عنها ورما كانت انذارا لأمري فيكون له متوقفا قال فهذه عدة فوائد لتعبير الرؤيا أول النهار انتهى
 ملخصا (قوله حدثنا) في رواية غير أبي ذر حدثني (قوله مؤمل) بوزن محمد موز (ابن هشام
 أبو هشام) كذا في الأبي ذر عن بعض مشايخه وقال الصواب أبو هشام وكذا هو عند غير أبي ذر وهو
 ممن وافقت كنيته اسم أبيه وكان صهر اسمعيل شيخه في هذا الحديث على ابنته ولم يخرج عنه
 البخاري عن غير اسمعيل وقد أخرج البخاري عنه هذا الحديث هنا فاما ما أخرج في الصلاة قبل الجمعة
 وفي أحاديث الانبياء وفي التفسير عنه هذا السند أطرافا وأخرجه أيضا ناسا في آخر كتاب الجنائز عن
 موسى بن اسمعيل عن جرير بن حازم عن أبي رجاء وأخرج في الصلاة وفي النهج وفي البيوع وفي بدء
 الخلق وفي الجهاد وفي أحاديث الانبياء وفي الأدب عنه منه بالسند المذكور أطرافا وأخرج مسلم قطعة
 من أوله من طريق جرير بن حازم وأخرجه أحمد عن يزيد بن هرون عن جرير بن هشام وأخرجه أيضا
 عن محمد بن جعفر عن عمار عن عوف بن هشام (قوله حدثنا اسمعيل بن إبراهيم) هو الذي يقال له ابن
 عليه وشيخه عوف هو الاعرابي وابو رجاء هو الطاردي وأما عمران والسند كله بصريون (قوله
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني مما يكثر ان يقول لأصحابه) كذا في الأبي ذر عن الكشمي رله
 عن غيره بآسقاط يعني وكذا وقع عند الباقر وفي رواية النسي وكذا في رواية محمد بن جعفر مما يقول
 لأصحابه وقد تقدم في بدء الوحي ما نقل ابن مالك انها معني مما يكثر قال الطبري قوله مما يكثر خبر كان وما

باب تعبير الرؤيا بعد
 صلاة الصبح حدثنا
 مؤمل بن هشام أبو هشام
 حدثنا اسمعيل بن إبراهيم
 حدثنا عوف حدثنا أبو
 رجاء حدثنا سمرة بن
 جندب رضي الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يعني مما يكثر
 ان يقول لأصحابه هل
 رأى أحد منكم من رؤيا
 قال

موصولة ويكثر صلاته والضمير الراجع الى ما فاعل يقول وان يقول قال ليكثر وهل رأى أحد منكم
هو المقول أي رسول الله صلى الله عليه وسلم كأننا من النفر الذين كثر منهم هذا القول فوضع ما موضع
من تفخيم ما وتعظيم الجائز به وتحريره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيب بتعبير الرؤيا وكان له
مشارك في ذلك منهم لأن الاكثر من هذا القول لا يصدر الا من تدرب فيه ووثق باصابته كقولك
كلن زيد من العلماء النحوي ومنه قول صاحب السجدة ليوسف عليه السلام نبئنا بتأويله اننا راك من
المحسنين أي من المجيدين في عبارة الرؤيا وعلمنا ذلك مما رأياه منه هذان من حيث البيان وأما من حيث
الدخول في محتمل ان يكون قوله هل رأى أحد منكم رؤيا مبتدأ والخبر مقدم عليه على تأويل هذا القول
بما يكثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول ثم أشار الى ترجيح الوجه السابق والمتبادر هو الثاني
وهو الذي اتفق عليه أكثر الشارحين (قوله فيقص) بضم اوله وفتح القاف (قوله ماشاء الله) في
رواية يزيد فيقص عليه من شاء الله وهو بفتح أوله وضم القاف وهي رواية التسنيني ومافي الرواية الاولى
للمقصوم ومن في الثانية للقاص ووقع في رواية جرير بن حازم فقال يوم اقال هل رأى أحد رؤيا قلنا
لا قال لكن رأيت الليلة قال الطيبي وجه الاستدراك انه كان يجب ان يعبر لهم رؤيا فاما قالوا رأينا شيئا كانه
قال انتم ما رأيتم شيئا لكني رأيت وفي رواية أبي خلدة بفتح المعجمة وسكون اللام واسمه خالد بن دينار عن
أبي رجاء عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد يوم اقال هل رأى أحد منكم رؤيا فليحدث
بها فلم يحدث أحد شيئا فقال اني رأيت رؤيا فاسمعوا مني أخرجه أبو عوانة (قوله وانه قال لنا ذات غداة)
ألفظ ذات زائرا وهو من اضافة الشيء الى اسمه وفي رواية جرير بن حازم عنه كان اذا صلى صلاة أقبل علينا
بوجهه وفي رواية يزيد بن هرون عنه اذا صلى صلاة الغداة وفي رواية رهب بن جرير عن أبيه عند مسلم
اذا صلى الصبح وبه ظهر مناسبة الترجمة وذكر ابن أبي حاتم من طريق يزيد بن علي بن الحسين بن علي
عن أبيه عن جده عن علي قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما صلاة الفجر فجلس الحديث
بطوله نحو حديث سمرة والراوى له عن زيد ضعيف وأخرج أبو داود والنسائي من حديث الأعرج
عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأى أحد الليلة
رؤيا وأخرج الطبراني بسند جيد عن أبي أمامة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة
الصبح فقال اني رأيت الليلة رؤيا هي حتى فاصفوها فذكر حديثا فيه اشياء يشبه بعضها مافي حديث
سمرة لكن يظهر من سياقه انه حديث آخر فان في اوله أنا في رجل فاخذ بيدي فاستقبهني حتى اتى جبلا
طويلا وعرا فقال لي ارفه قللت لانه طبع فقال اني سأسهلك فجعلت كلما وضعت قدمي وضعتها
على درجة حتى استويت على سواء الجبل ثم اطلقنا فاذا نحن برجال ونساء مشقة اشدا منهم
قللت من هؤلاء قال الذين يقولون ما لا يعلمون الحديث (قوله انه اتاني الليلة) بالنصب (قوله
آنيان) في رواية هوزة عن عوف عن عبد ابن أبي شيبه آنيان أو آنيان بالشك وفي رواية جرير
رأيت رجلين آنياني وفي حديث علي رأيت ملائكة وسياقي في آخر الحديث انهما جبريل وميكائيل
(قوله وانما ابتعاني) بموحدة ثم مثناة وبعد العين المهملة مثناة كذلك في رواية
الكشميهني بنون ثم موحدة ومعنى ابتعاني أرسلاني كذا قال في الصحاح بعته وابتعته أرسلته
بها ابتعته اذا أثاره واذهبه وقال ابن هبيرة معنى ابتعاني أيقظاني ويحتمل ان يكون رأى في المنام
انهم ما يظهرون رأى في المنام ووصفه بعد ان افاق على ان منامه كاليقظة لكن لما رأى مثالا
كشفه التعبير دل على انه كان مناما (قوله واتاني انطلقت معهما) زاد جرير بن حازم في روايته الى

فبقيص عليه ماشاء الله أن
يقص وانه قال لنا ذات
غداة انه اتاني الليلة آنيان
وانهما ابتعاني وانهما
قالا انطلق واتاني انطلقت
معهما

الى الارض المقدسة وهذا أحد الى ارض قضاء وأرض مستوية وفي حديث على فاطمة الى السواء
 (قوله) وانا أتينا على رجل مضطجع (في رواية جرير بن مسق على قفاه) (قوله) واذا آخر قائم عليه
 بصخرة (في رواية جرير بن شهر أو صخرة وفي حديث على فمروت على ملك وأمامه آدمى وبيد الملك
 صخرة يضرب بها هامة الأدمى (قوله بهوى) بفتح أوله وكسر الواو أى يسقط يقال هوى بالفتح
 بهوى هو يسقط الى أسفل وضبطه ابن التين بضم أوله من الرباعى ويخال أهوى من يغدو هوى بفتح
 الواو من قرب (قوله بالصخرة لرأسه فيتلخ) بفتح أوله وسكون المثلثة وفتح اللام بعدها غين
 معجمة أى يشدخه وقد وقع في رواية جرير فيشدخ والشدخ كسر الشئ الأجوف (قوله فيشدخه
 الحجر) بفتح المهملة ثنتين بينهما هاء ساكنة وفي رواية الكشميهنى فبدأ بهمزتين بدل الهاءين وفي
 رواية النسبى وكذا هوى في رواية جرير بن حازم فيشدخ بها ثم همزة وكل معنى والمراد أنه دفعه من علو
 الى أسفل وتشدخه اذا انحط والهمزة تبدل من الهاء كثيرا وتبدأ اذا خرج وهو بمناء (قوله ههنا)
 أى الى جهة الضارب (قوله فينبع الحجر) أى الذى روى به (فباخذ) في رواية جرير فاذا ذهب
 لياخذ (قوله فلا يرجع اليه) أى الى الذى شدخ رأسه (قوله حتى يصح رأسه) في رواية جرير حتى يلتئم
 وعند أحد طارأسه كما كان وفي حديث على فيقع دماغه جانبا وتقع الصخرة جانبا (قوله ثم يعود عليه)
 في رواية جرير فيعود اليه (قوله مثل ما فعل به مرة الأولى) كذا لاى ذروا النسبى ولغيرهما وكذا في
 رواية النضر بن شميل عن عوف عند ابن عوانة المرة الأولى وهو المراد بالرواية الأخرى وفي رواية جرير
 فيصنع مثل ذلك قال ابن العربى جعلت العقوبة في راس هذه النومة عن الصلاة والنوم موضعه الراس
 (قوله انطلق انطلق) كذا في المواضع كلها بالتكرير وسقط في بعضها التكرار لبعضهم وامانى رواية
 جرير فليس فيها سبعان الله وفيها انطلق مرة واحدة (قوله فاطلقنا فأتينا على رجل مستلق لقفاه
 واذا آخر قائم عليه بكلوب من حديد) تقدم في الجناز ضبط الكلوب وبيان الاختلاف فيه ووقع في
 حديث على فاذا أنا بملك وأمامه آدمى وبيد الملك كلوب من حديد فيضعه في شدقه الايمن فيشق الحديث
 (قوله فيشر شر شدقه الى قفاه) أى يقطعه شقا والشق جانب الفم وفي رواية جرير فيدخله في شقه
 فيشق حتى يبلغ قفاه (قوله ومنخره) كذا بالافراد وهو المناسب وفي رواية جرير ومنخره بالتثنية
 (قوله قال ورعاً قال بورعاً فيشق) أى بدل فيشر شر وهذه الزيادة ليست عند محمد بن جعفر (قوله
 ثم يتحول الى الجانب الآخر الخ) اختصره في رواية جرير بن حازم واقطعه ثم يخرج به فيدخله في شقه
 الآخر ويلتئم هذا الشق فهو يفعل ذلك به قال ابن العربى شرشرة شق الكاذب انزال العقوبة
 بعمل المعصية وعلى هذا تجري العقوبة في الآخرة بخلاف الدنيا وقعت هذه القصة مقدمة في
 رواية جرير على قصة الذى شدخ رأسه قال الكرماني الوالاترنب والاختلاف في كونه مستلقا
 وفي الأخرى مضطجعا والآخر كان جالسا في الأخرى قائما يحمل على اختلاف حال كل منهما (قوله
 فأتينا على مثل التنور) في رواية محمد بن جعفر مثل بناء التنور زاد جرير اعلاه ضيق واسفله واسع
 يوقد تحته نارا كذا فيه بالنصب ووقع في رواية أحمد بن حنبل يوقد تحته نارا بالرفع وهى رواية أبي ذر وعليها
 اقتصر الحميدى في جمعه وهو واضح وقال ابن مالك في كلامه على مواضع من البخارى يوقد تحته نارا
 بالنصب على التمييز وأسنده يوقد الى ضمير عائدة على النقب كقولك مررت بامرأة يتضوع من
 أردانها طبيباً والتقدير يتضوع طبيب من أردانها فكانه قال يوقد ناراً تحته فيصح نصب نارا
 على التمييز قال ويجوز أن يكون قاعل يوقد موصولا بفتحته فحذف بفتحة صلته دالة عليه لوضوح

وانا أتينا على رجل مضطجع
 مضطجع واذا آخر قائم عليه
 قائم عليه بصخرة واذا
 هوى بهوى بالصخرة
 رأسه فيتلخ رأسه فيشدخه
 الحجر ههنا فينبع الحجر
 فباخذ فلا يرجع اليه
 حتى يصح رأسه كما كان
 ثم يعود عليه فيفعل به مثل
 ما فعل به مرة الأولى قال قلت
 لهما سبحان الله ما هذان
 قال قالوا انطلق انطلق
 فاطلقنا فأتينا على رجل
 مستلق لقفاه واذا آخر قائم
 عليه بكلوب من حديد واذا
 هوى أى أحدثنى وجهه
 فيشر شر شدقه الى قفاه
 ومنخره الى قفاه وعينه
 الى قفاه قال ورعاً قال أبو
 رجاء فيشق قال ثم يتحول
 الى الجانب الآخر فيفعل به
 مثل ما فعل بالجانب الأول
 فما يفرغ من ذلك الجانب
 حتى يصح ذلك الجانب
 كما كان ثم يعود عليه فيفعل
 مثل ما فعل المرة الأولى قال
 قلت سبحان الله ما هذان
 قال قالوا انطلق انطلق
 فاطلقنا فأتينا على مثل
 التنور قال

واحسب انه كان يقول فاذا
فيه لفظ وأصوات قال
فاطلعنا فيه فاذا فيه رجال
ونساء هراة واذا هم بأنهم
طب من أسفل منهم فاذا
أناهم ذلك اللهب ضوضوا
قال قلت لهم ما هؤلاء قال
قالا لي انطلق انطلق قال
فاطلقنا فأتينا على نهر
حسبت انه كان يقول أحر
مثل الدم واذا في النهر
رجل سابع سابع واذا
على شط النهر رجل قد جمع
عنده حجارة كثيرة واذا
ذلك السابح سابع سابع
ثم يأتي ذلك الذي قد جمع
عنده الحجارة فيغمره
فاه فيأقمه حجارة فينطلق
يسبح ثم يرجع اليه كما
رجع اليه فغمره فاه فأنقمه
حجارة قال قلت لها ما
ما هذا ان قال قال لي انطلق
انطلق قال فاطلعة فأتينا
على رجل كرية المرأة
كا كره ما أنت راء رجلا
مرأة فاذا عنده نار يحشها
ويسعى حولها قال قلت
لها ما هذا قال لي انطلق
انطلق فاطلعة فأتينا على
روضة معتمة فيها من كل
لون الربيع واذا بين ظهري
الروضة رجل طويل
لا أكلأرى رأسه طولاني
السماء واذا حول الرجل
من أكثر ولدان رأيتهم قط

المعنى والتقدير ينشأ الذي تحته نار وهو على التمييز أيضا وذكر حذف الموصول في مثل هذا عدة
شواهد (قوله واحسب انه كان يقول فاذا فيه لفظ وأصوات) في رواية جرير بن رثيب قد بنى بناء النور
وفيه رجال ونساء (قوله واذا هم بأنهم طب من أسفل منهم فاذا أناهم ذلك اللهب ضوضوا) بغير همزة
للا كثر وحكى الهزأى دفعوا أصواتهم مختلطة ومنهم من سهل الهزة قال في النهاية الضوضاء أصوات
الناس والظهم هم وكذا الضوضى بلاهاه مقصور وقال الحميدى المصدر بغير همز وفي رواية جرير
فاذا اقتربت ارتفعوا حتى كادوا ان يخرجوا فاذا اجسدت رجعوا وعندا فاذا أوقدت بدل اقتربت
(قوله فأتينا على نهر حسبت انه كان يقول أحر مثل الدم) في رواية جرير بن حازم على نهر من الدم ولم
يقول حسبت (قوله سابع سابع) بفتح أوله وسكون المهملة بعدها موحد مفتوحة ثم جاءه مهملة أى
يهوم (قوله سابع سابع) بفتحين والموحدة خفيفة (قوله ثم يأتي ذلك الذي) فاعل يأتي هو السابح
وذلك في موضع نصب على المفعولية (قوله فيغمره) بفتح أوله وسكون الفاء وقد فتح الغين المعجمة
بعدها راء أى يفتحه وزنه ومعناه (قوله كما رجع اليه) في رواية المستملى كما رجع اليه
فغمره فاه ووقع في رواية جرير بن حازم فاقبل الرجل الذي في النهر فاذا أراد أن يخرج رعى الرجل
بحجر في فيه ورده حيث كان ويجمع بين الروايتين انه اذا أراد أن يخرج فغمره فاه وانه يلقيه الحجر
برميه اياه (قوله كرية المرأة) بفتح الميم وسكون الراء وهمزة ممدودة بعدها هاء تانيث قال ابن
الدين أصله المرأة تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت الفاء وزنه مفعلة (قوله كا كره ما أنت راء
رجلا مرأة) بفتح الميم أى قبيح المنظر (قوله فاذا عنده نار) في رواية يحيى بن سعيد القطن عن عوف
عند الاسماعيلي عنده نار (قوله يحشها) بفتح أوله ويضم الحاء المهملة وتشديد الشين المعجمة من
الثلاثي وحكى في المطالع ضم أوله من الرباعي وفي رواية جرير بن حازم يحشها بسكون الحاء وضم
الشين المعجمة المكررة (قوله ويسعى حولها) في رواية جرير بن حازم ويسعى حولها قال الجوهري
حششت النار احشها حشا او قدتها وقال في التهذيب حششت النار بالخطب ضمت ما تفرق من الخطب
الى النار وقال ابن العربي حش نار حركها (قوله فأتينا على روضة معتمة) بضم الميم وسكون المهملة
وكسر المثناة وتخفيف الميم بعدها هاء تانيث ولبعضهم بفتح المثناة وتشديد الميم يقال اعتم البيت اذا
اكتهل ونخلة عتمة طويلة وقال الداودى اعتمت الروضة غطاها الخصب وهذا كاه على الرواية بتشديد
الميم قال ابن التين ولا يظهر للتخفيف وجه (قلت) الذي يظهر انه من العتمة وهو شدة الظلام فوصفها
بشدة الخصرة كقوله تعالى مدهامتان وضبط ابن بطال روضة معتمة بكسر الغين المعجمة وتشديد
النون ثم نقل عن ابن دريد واذا غن ومن اذا كثرت شجره وقال الخليل روضة غناء كثيرة العشب
وفي رواية جرير بن حازم روضة خضراء واذا فيها شجرة عظيمة (قوله من كل لون الربيع) كذا لاكثر
وفي رواية الكشميهنى نور بفتح النون وبراء بدل لون وهي رواية النضر بن شميل عند ابى عون والنور
بالفتح الزهر (قوله واذا بين ظهري الروضة) بفتح الراء وكسر الياء التحنانية تشبيه ظهوره في رواية
يحيى بن سعيد بن ظهري وهو ما بمعنى والمراد وسطها (قوله رجل طويل) زاد النضر قائم (قوله لا اكاد
ارى رأسه طولا) بالنصب على التمييز (قوله واذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط) قال
الطبري اصل هذا الكلام واذا حول الرجل ولدان ما رأيت ولدا ناطا أكثر منهم وظاهر قوله بعد ذلك لم
أروضة قط أعظم منها ولما ان كان هذا التركيب يتضمن معنى النسب جازت زيادة من وقط النسب
تختص بالماضى المنسب وقال ابن مالك جازا استعمال قط في المثلث في هذه الرواية وهو جائز وغفل

قال فاما ما هو لاء قال فالاي اطلق اطلق فانطاعتنا فاشهد الى روضة عظيمة ٣٥٧ لم اروضة قط اعظم منها ولا احسن

قال قال الى ارق فارقيت
فيها قال فارقينا فيها
فانتهينا الى مدينة مبنية
بلبن ذهب ولبن فضة
فانينا باب المدينة
فاستفتحنا ففتح لنا فدخلناها

فقلنا نأفها رجال شطر من خلقهم كاحسن ما أنت راء و شطر كاتبع ما أنت راء قال قال لهم اذهبوا فقموا في ذلك النهر قالوا اذ انهم ر معترض يجري كأن ماءه المحض من اليساض فذهبوا فوقعوا فيه ثم رجعوا اليها فذهب ذلك السوء عنهم فصاروا في أحسن صورة قال قال الى هذه جنة عدن وهذا منزلك قال فما بصرى صعدا فاذا قصر مثل الربابة البيضاء قال قال الى هذا منزلك قال قلت لهما بارك الله فيكما فزاني فادخله قالاما الان فلا رأيت داخله قال قلت لهما فاني قد رأيت منذ الليلة عجبافها هذا الذي رأيت قال قال الى اما انا سنخبرك اما الرجل الاول الذي أنيت عليه يثلغ رأسه بالحجر فانه الرجل ياخذ بانقرآن فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة واما الذي أتيت عليه شر شر

أكثرهم عن ذلك فخصوه بالمأذى المني (قلت) والذي وجه به الطيبي حسن جدا ووجهه الكرماني بأنه يجوز أن يكون اكتفى بالنفي الذي يلزم التركيب إذا لم ينفي ما رأتههم أكثر من ذلك أو انتفى بقدر وسبق نظيره في قوله في صلاة الصبح فصل في باطل قيام رأتهه (قوله فقات ماهؤلاء) (١) في بعض الطرق ما هذا وعليها شرح الطيبي (قوله فاتهينا إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن قال قال إلى أرق فارقت فيها) في رواية أخرى: ودوا نساء في عوانة والاسماعيل إلى دوحه بدل روضة والدوحه الشجرة لكبيرة وفيه فصول في الشجرة وهي التي تناسب الرقي والصعود (قوله فاتهينا إلى مدينة مبنية بلبن ذهب وابن فضال) اللبن بفتح اللام وكسر الموحدة جمع لبنه وأصلها ميعني به من طين في رواية جرير بن حازم فادخلاني دار المأرقط أحسن منها في رجال شيخ رشح باب ونساء وقتيآن ثم أخرجاني منها فادخلاني دارا هي أحسن منها (قوله فقاتنا في رجال شطر من خلقهم) بفتح الخاء وسكون الهمزة فاف أي هيئتهم وقوله شطر مبنية ما وكاف حسن الخبر والكاف زائدة والجملة صفة رجال وهذا الإطلاق محتمل أن يكون المراد أن نصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله ويحتمل أن يكون كل واحد منهم نصفه حسن ونصفه قبيح والثاني هو المراد ويؤيده قولهم في صفته هؤلاء قوم خلطوا أي عمل كل منهم عملا صالحا وخطاه بعمل سيئ (قوله فقاتنا في ذلك النهر) بصيغة فاعل الأمر بالوقوع والمراد أنهم يشغمون فيه يغسل تلك الصفة ثم ذاب الماء الخاص (قوله نهر معترض) أي يجري عرضا (قوله كان ماءه المحض) بفتح الميم وسكون المهملة بعد هاء ضاد معجمة هو اللين الخالص عن الماء الحلو أو حامض أو قديين جهة التشبيه بقله من البياض وفي رواية النسفي والاسماعيل في البياض قال الطيبي كأنهم سمو اللبن بالصفة ثم استعمل في كل صاف قال ويحتمل أن يراد بالماء المذكور عفو الله عنهم أو التوبة منهم كمافي الحديث اغسل خطاياي بالماء والتلج والبرد (قوله ذهب ذلك السوء عنهم) أي صاروا قبيح كالشطر الحسن فلذلك قال وصاروا في أحسن سورة (قوله قال قال إلى هذه جنة عدن) يعني المدينة (قوله فسمما) بفتح السين المهملة وتخفيف الميم أي نظر إلى فوق وقوله سعدا بضم المهملة تنوين أي ارتفع كثير واضبطه ابن التين بفتح العين واستبعد ضمها (قوله مثل الرابية) بفتح الراء وتخفيف الموحدة تنوين وهي السحابة البيضاء ويقال لكل سحابة منفردة دون السحاب ولولم تكن بيضاء قال الخطابي الرابية السحابة التي ركب بعضها على بعض وفي رواية جرير بن رفر فرفعت رأسي فإذا هو في السحاب (قوله فذرائي فادخله قال أما الآن فلا وأنت داخله) في رواية جرير بن حازم فقات دعاني أدخل منزلي قال إنه بقي لك عمر لم تستكمل له ولو استكملته أتيك منزلك (قوله فاني قد رأيت منذ لا إله عجباً فما هذا الذي رأيت قال قال أما) يتخفيف الميم (الاستخبرك) في رواية جرير فقلت طوفت في الليل وهي عروضة ولبعضهم شون فأخبراني عما رأيت قالانعم (قوله فيرفضه) بكسر الفاء ويقال بضمها قال ابن هبيرة رفض القرآن بعد حفظه خيانة عظيمة لأنه يوههم أنه رأى فيه ما يوجب رفضه فامار رفض أشرف الأشياء وهو القرآن عوف في أشرف أعضائه وهو الرأس (قوله وينام عن الصلاة المكتوبة) هذا أوضح من رواية جرير بن حازم بلفظ عامه الله القرآن فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالنهار فان ظاهره أنه يذهب على ترك قراءة القرآن بالليل بخلاف رواية عوف فإنه على ترك الصلاة المكتوبة ويحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل (قوله يغدوم من يته) أي يخرج منه مبكرا (في كذب الكذبة تبلغ الاتفاق) في رواية جرير بن حازم فكذب يحدث بالكذب تحمل عنه حتى تبلغ الاتفاق فيصنع

شده الى قفاه ومنخره الى قفاه وعينه الى قفاه فانه لرجل يغدو من بيته فيكذب الكذبه تبلغ الآفاق وأما الرجال والنساء العراة

(١) قول الشارح فقامت ماهؤلاء هكذا بالنسخ والذي بنسخ المتن قامت له ما هذا ما هؤلاء فعلهم ما رواه

به الى يوم القيامة وفي رواية موسى بن اسمعيل في او اخر الجنائز والرجل الذي رأته بشق شدة
فكذاب قال ابن مالك لا بد من جعل الموصوف الذي هنا للمعين كالعام حتى جاز دخول الفاء في خبره
أي المراد هو أمثاله كذا نقله الكرماني ولفظ ابن مالك في هذا شاهد على ان الحكم قد يستحق
بجزء العلة وذلك ان المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره الا اذا كان شبيها بمن الشرطية في العموم
واستقبال ما يتم به المعنى نحو الذي يأتي فيمكروم ولو كان المقصود بالذي معينا زالت مشابهته بمن وامتنع
دخول الفاء على الخبر كما امتنع دخولها على اخبار المبتدأ آت المقصود بها التعيين نحو زيد فمكروم لم يجوز
فكذا الذي لا يجوز الذي يأتي اذا قصدت به معينا لکن الذي يبنى عند قصد التعيين شبه في اللفظ بالذي
يأتي عند قصد العموم فجاز دخول الفاء حلالا لشبهه على الشبيه وظهيره قوله تعالى وما اصابكم قوم
التقى الجمعان فباذن الله فان مدلول ما معين ومدلول اصابكم ماض الا انه روي فيه التشبيه اللفظي لشبه
هذه الآية بقوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فيما كسبت ايديكم فاجري ما في مصاحبة الفاء مجرى
واحد انتهى قال الطيبي هذا كلام متين لکن جواب الملتزمين تفصيل لذلك الرواية المتعددة المبهمة
لا بد من ذكر كلمة التفصيل او تفهيمها فالجواب اما ثم قال والفاء في قوله فاولاد الناس جاز دخولها
على الخبر لان الجملة معطوفة على مدخول اما في قوله اما الرجل وقد حذف الفاء في بعض المحدثات
نظرا الى ان اما لما حذف حذف مقتضاها و كلاهما جائز وبالله التوفيق وقوله لتعمل بالتخفيف
للاكثر ول بعضهم بالتشديد وانما استحق التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذبة من المفاسد وهو
فيها مختار غير مكره ولا ملجأ قال ابن هبيرة لما كان الكاذب ياعد نفسه وعينه لانه على الكذب
ترويح باطله وقعت المشاركة بينهم في العقوبة (قوله في مثل بناء التنور) في رواية جرير والذي
رأته في الثقب (قوله فهم الزناة) مناسبة امرى لهم لاستحقاقهم ان يفضحوا لان عادتهم ان يستتروا
في الخلوة فيؤقبوا بالهتك والحكمة في اتيان العذاب من تحتهم كون جنائهم من اعضائهم السفلى
(قوله فانه آكل الربا) قال ابن هبيرة انما عوقب آكل الربا بسبب احسنه في النهر الاحر والقامه الحجارة
لان اصل الربا يجري في الذهب والذهب احمر واما القام الملك له الحجر فانه اشارة الى انه لا يغني عنه شيئا
وكذلك الربا فان صاحبه يتخيل ان ماله يزداد والله من ورانه محقه (قوله الذي عند النار) في رواية
الكشيبي عن عند النار (قوله خازن جهنم) انما كان كربة الروية لان في ذلك زيادة في عذاب أهل
النار (قوله واما الرجل الطويل الذي في الروضة فانه ابراهيم) في رواية جرير والشيخ في أصل الشجرة
ابراهيم وانما اختص ابراهيم لانه أبو المسلمين قال تعالى ابيكم ابراهيم وقال تعالى ان اولي الناس
بابراهيم للذين اتبعوه الآية (رأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة) في رواية النضر
ابن شمير ولد على الفطرة وهي أشبه بقوله في الرواية الاخرى وأولاد المشركين وفي رواية جرير فاولاد
الناس لم أر ذلك الا في هذه الطريق ووقع في حديث أبي امامة الذي نهت عليه في أول شرح هذا
الحديث ثم انطلقنا فاذا نحن بجوار وعلمان يلعبون بين نهري فقلت ما هؤلاء قال ذرية المؤمنين (قوله
فقال بعض المسلمين) لم أقف على اسمه (قوله وأولاد المشركين) تقدم البحث فيه مستوفى في
أواخر الجنائز وظاهره انه صلى الله عليه وسلم الحقهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارض
قوله من آباؤهم لان ذلك حكم الدنيا (قوله واما القوم الذين كانوا شطرا منهم حسن وشطرا
منهم قبيح) كذا في الموضعين بنصب شطرا وتعير أبي ذر شطرا في الموضعين بالرفع وحسنا وقبيحا
بالنصب وكل وجه والنسب والاسماء على بالرفع في الجميع وعليه اقتصر الجيديد في جمعه

الذين في مثل بناء التنور
فهم الزناة والزواني واما
الرجل الذي أنبت عليه
يسبح في النهار ويلقم
الحجارة فانه آكل الربا
وأما الرجل الكربة المرأة
الذي عند النار بحثها
ويسمى حوطا فانه مالك
خازن جهنم واما الرجل
الطويل الذي في الروضة
فانه ابراهيم صلى الله عليه
وسلم واما الولدان الذين
حوله فكل مولود مات على
الفطرة قال قتال بعض
المسلمين يارسول الله
وأولاد المشركين فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأولاد المشركين
وأما القوم الذين كانوا شطرا
منهم حسن وشطرا منهم
قبيح فانهم قوم خلطوا
عسلا صالحا وآخر سينا
تجاوز الله عنهم

وكان في هذه الرواية تامة والجملة حالية وزاد جرير بن حازم في روايته والدار الأولى التي دخلت دار عامة المؤمنين وهذه الدار دار الشهداء وأما جبريل وهذا ميكائيل وفي حديث أبي أمامة ثم اطلقنا فاذا نحن برجال ونساء أقبح شيء منظر أو أشد ريحاً كآثارهم المراحض قلت ما هو هؤلاء قال هؤلاء الزواني والزناة ثم اطلقنا فاذا نحن بموتى أشد شيء اتفاخاً أو أشد ريحاً قلت ما هو هؤلاء قال هؤلاء مسوقى الكفار ثم اطلقنا فاذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر قلت ما هو هؤلاء قال هؤلاء مسوقى المسلمين ثم اطلقنا فاذا نحن برجال أحسن شيء وجهاً وأطيب ريحاً قلت ما هو هؤلاء قال هؤلاء الصديقون والشهداء والصالحون الحديث وفي هذا الحديث من الفوائد أن الأسرار وقع مراراً بقظة ومنها ما على أنحاء شتى وفيه أن بعض العصاة يذنبون في البرزخ وفيه نوع من تلخيص العلم وهو أن يجمع القضايا بجملة ثم يفسرها على الولاء ليجتمع تصور رها في الذهن والتعذير من النوم عن الصلاة المكتوبة وعن رفض القرآن لمن يحفظه وعن الزنا وكل الرباوة والكذب وإن الذي له قصر في الجنة لا يقيم فيه وهو في الدنيا بل إذا مات حتى النبي والشهد وفيه الحث على طلب العلم واتباع من يلتبس منه ذلك وفيه فضل الشهداء وإن منازلهم في الجنة أرفع المنازل ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من إبراهيم عليه السلام لاحتمال أن أقامته هناك بسبب كفالته الولدان ومنزله هو في المنزلة التي هي أعلى من منازل الشهداء كما تقدم في الأسراء أنه رأى آدم في السماء الدنيا وإنما كان كذلك لكونه يرى نسم نبيه من أهل الخير ومن أهل الشرف فضعف ويكي مع أن منزلته هو في عليين فاذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته وفيه أن من استوت حسناته وسيئاته يتجاوز الله عنهم اللهم تجاوز عنا برحمتك يا أرحم الراحمين وفيه أن الاهتمام بأمر الرؤيا بالسؤال عنها وفضل تعبيرها واستعجاب ذلك بعد صلاة الصبح لأنه الوقت الذي يكون فيه البال مجتمعاً وفيه استقبال الإمام أصحابه بعد الصلاة إذا لم يكن بعدها رتبة وأراد أن يعظهم أو يفتيهم أو يحكم بينهم وفيه أن ترك استقبال القبلة لا يقبل عليهم لا يكره بل بشرع كالطبيب قال الكرماني مناسبة العقوبات المسد كورة فيه للجنايات ظاهرة الزناة ففيها خفاء وبيان أن العري فضيحة كالزنا والزاني من شأنه طلب الحياوة فتناسب التنسور وهو خائف حذر حال الفعل كان تحت النار وقال أيضاً الحكمة في الاقتصاد على من ذكركم من العصاة دون غيرهم أن العقوبة تتعلق بالقول أو الفعل فالأول على وجود ما لا ينبغي منه أن يقال والثاني ما بدني وأما ما في ذكر لكل منهم مثال بنبيه به على من عداه كإنبه بمن ذكركم من أهل التواب وأنهم أربع درجات درجات النبي ودرجات الأئمة أعلاها الشهداء وثانيها من بلغ وثالثها من كان دون البلوغ انتهى ملخصاً في خاتمة كتاب التعبير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثاً الموصول منها اثنتان وثمانون والبقية ما بين معلق ومتابعة المكرر منها فيه وفيها مضي خمسة وسبعون طريقاً والبقية خالصة وافقه مسلم على تخريجها الأحاديث أبي سعيد إذا رأى أحدكم الرؤيا يجها وسعد بن أبي

الصالح جزء من ستة وأربعين وحديث عكرمة عن ابن عباس وهو يشتمل على

ثلاثة أحاديث من تعلم ومن استمع ومن صور وحديث ابن عمر من أقرى

القرى أن يرى صبيبه مالم ترو فيه من الآثار من الصعابة والتابعين

عشرة والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

تم الجزء الثاني عشر وبالله الجزء الثالث عشر أوله كتاب الفتن